

نقابة المحامين

المحاماة

فهرست

السنة الخامسة والعشرون

١٩٤٤ - ١٩٤٥

مطبعة نجف زى بالقاهرة

بيان

جرينا في ترتيب فهرست السنة الخامسة والعشرون للمجلة بجمعها على قسمين :
قسم خاص بالأبحاث القانونية والمقالات والقوانين ، وقسم آخر يشمل أحكام محكمة
النقض والابرام الجنائية والمدنية ومحكمة استئناف مصر وأسيوط والمحاكم الكلية والتجارية
والمستمجلة والجزئية والمختلطة والمسكزية بترتيب الحروف الأبجدية .
وقد جعلنا تلخيص بعض الأحكام بما يتفق ونظام ترتيب الفهرست ليسهل الرجوع
اليها عند اللزوم والله الهادي إلى الصواب .

لجنة التحرير

محمد نجيب القرايلى — اسطفان ياسينى — احمد الحضرى

أبحاث وقوانين

صفحة

- ١ — بحث في حقوق المؤلفين لحضرة الدكتور محمد أمين ملش القاضى بمحكمة مصر المختلطة ١٠٢
- ٢ — بحث في نظرية تحول الحق في التقادم الخمسي لحضرة الأستاذ سامى عازر جبران المحامي ١٠٦
- ٣ — مذكرة الحكومة الخاصة برفع الأحكام العرفية وإعداد مشروعات المراسيم بقوانين المدينة بعد ٢٣٢
- ٤ — مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التكوين ٢٣٣
- ٥ — » » » ٩٦ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التسعير الجرى ٢٤٥
- ٦ — » » » ٩٧ لسنة ١٩٤٥ بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ٢٤٩
- ٧ — أمر رقم ٥٩٨ بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ٢٥١
- ٨ — » » ٦٠٤ بتعديل الأمر رقم ٥٩٨ الخاص بتأجير الأماكن ٢٥٥
- ٩ — مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ خاص بالتشردن والمشتبه فيهم ٢٥٦
- ١٠ — » » » ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس ٢٥٩
- ١١ — » » » ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ — باستمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بشئون الأمن العام ٢٧٣
- ١٢ — أمر رقم ٤٦ ٢٧٤
- ١٣ — » » ١٤٤ خاص بالأماكن الممنوع الاقتراب منها »
- ١٤ — » » ١١٦ يحظر ارتداء أزياء وحمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات العسكرية ٢٧٥
- ١٥ — أمر رقم ١٥٧ خاص بأسرى الحرب . ٢٧٦
- ١٦ — » » ٢٩٨ بشأن اللاجئين »
- ١٧ — » » ٤١١ بفرض قيود الصيد أو التنزه أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الاقليمية المصرية . ٢٧٨
- ١٨ — أمر رقم ٤١٢ بشأن إيجاب بعض الاجراءات على مستغلي الفنادق والبسيونات وما يماثلها ٢٧٩
- ١٩ — قرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٥ ٢٨٠

صفحة	
٢٨٣	٢٠ — قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٤١
٢٨٤	٢١ — » » ٩ لسنة ١٩٤٢
٢٨٥	٢٢ — مرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ — خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم
»	٢٣ — أمر رقم ٣٤١ بشأن حفظ النظام في معاهد التعليم
٢٨٦	٢٤ — مرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ — بشأن استمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بالشؤون الاجتماعية
٢٨٨	٢٥ — أمر رقم ٧٥ خاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة
٢٨٩	٢٦ — أمر رقم ٥٤٤ بتعديل الأمر رقم ٧٥ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة .
٢٩٠	٢٧ — أمر رقم ٢٣٩ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال
٢٩١	٢٨ — » » ٣٥٨ بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية
٢٩٣	٢٩ — جدول إعانة غلاء المعيشة
٢٩٤	٣٠ — أمر رقم ٥٤٨ بزيادة إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية
٢٩٦	٣١ — » » ٤٦٨ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين
٢٩٧	٣٢ — » » ٤٦٩ بإيجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال
٢٩٩	٣٣ — » » ٥٢٢ بتطبيق أحكام الأمر رقم ٤٦٩ الخاص بتقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال في محافظة البحر الأحمر
٣٠٢	٣٤ — مرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بشأن حالت رعايا الدول التي كانت محاربة »
٣١٢	٣٥ — أمر رقم ١٥٨ خاص بالتجار مع الرعايا الألمان والايطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم
٣١٣	٣٦ — » » ٢٠٦ خاص بالرعايا اليابانيين والمشيبيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة اليابان ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأموالهم
٣١٥	٣٧ — أمر رقم ٢٠٩ خاص بالرعاية المجريين والرومانيين والمشيبيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى المجر ورومانيا ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأموالهم
	٣٨ — أمر رقم ٢١٥ خاص بالرعايا البلغاريين والفنلنديين والمشيبيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى بلغاريا وفنلندا ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأموالهم

صفحة .

- ٣٩ — مرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن العلاقات مع البلاد التي كانت
محتلة أو خاضعة للرقابة
٣١٦
- ٤٠ — أمر رقم ١٥٩ بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو
تخضع لرقابتهما
٣١٨
- ٤١ — مرسوم بقانون ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر
رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦
٣٢٩
- ٤٢ — أمر رقم ٥٣ بشأن استيراد قيمة البضائع المصدرة
٣٣٠
- ٤٣ — » رقم ٨٢ بشأن استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا
٣٣١
- ٤٤ — » » ١٧٠ بشأن تقديم بيان عن الأموال المقومة بالعملة الأجنبية
٣٣٢
- ٤٥ — » » ١٨٢ » العمليات الخاصة بأوراق النقد لبنك إنجلترا
٣٣٣
- ٤٦ — » » ١٨٧ » استيراد أوراق النقد المصري
»
- ٤٧ — » » ٣٦١ بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية
والصناعية والأرباح الاستثنائية وإيداع الضريبة المستحقة
٣٣٤
- ٤٨ — أمر رقم ٣٤٢ بتعديل أحكام الأمر ٣٦١ الخاص بتحديد ميعاد لتقديم
البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية وأداء
الضريبة المستحقة
٣٣٥
- ٤٩ — أمر رقم ٤٣٦ بوضع نظام لاجراج السيارات الخصوصية من مصر
٣٣٦
- ٥٠ — أمر رقم ٥٥٥ خاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي
٣٣٧
- ٥١ — » » ٥٥٦ بالغاء وتعديل الأوامر رقم ١٧٧ و ٢٢٢ و ٢٤١ و ٢٥٦
الخاصة بحظر استيراد البضائع والمنتجات
٣٣٨
- ٥٢ — مرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٥ خاص بدفع سندات شركة قنال
السويس
٣٤٠
- ٥٣ — أمر رقم ١١٣ خاص بدفع سندات شركة قنال السويس وبنك الأراضي
المصري
»
- ٥٤ — مرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٥ في شأن الاعفاءات الممنوحة لأفراد
قوات الولايات المتحدة الأمريكية ولادارة الأمم المتحدة للمساعدة والتعمير
٣٤١
- ٥٥ — أمر رقم ٣٧٥ بتقرير اعفاءات في المواد الجنائية لأفراد قوات الولايات
المتحدة الأمريكية في مصر
٣٤٢
- ٥٦ — أمر رقم ٥٧١ بتقرير بعض الاعفاءات والميزات والتسهيلات لادارة الأمم
المتحدة للمساعدة والتعمير
٣٤٤

- صفحة
- ٥٧ — مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض التدابير
السابق تقريرها صونا للصحة العامة ٣٤٥
- ٥٨ — أمر رقم ١١٥ خاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي
تسكنها القوات العسكرية ٣٤٧
- ٥٩ — أمر رقم ٢٨١ بتنظيم بيع المتاعجات » ٣٤٨
- ٦٠ — » » ٢٩٦ بشأن أوامر التكاليف الخاصة بالأطباء والصيادلة ٣٤٨
- ٦١ — » » ٥١٢ بتعديل الأمر رقم ٢٩٦ ٣٤٩
- ٦٢ — » » ٣٦٣ بتقرير بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من
بيئات توالد البعوض ٣٥٠
- ٦٣ — أمر رقم ٣٧٤ يجعل علاج البحارة المصريين من الأمراض الزهرية إجباريا ٣٥١
- ٦٤ — » » ٣٨٦ بتقرير بعض القروض والتكاليف صونا للصحة العامة ٣٥٤
- ٦٥ — » » ٣٨٧ بتقرير بعض التدابير الخاصة بمقاومة حمى الملاريا في وسائل
النقل المختلفة ٣٥٥
- ٦٦ — أمر رقم ٤٧٥ بالزام بعض المراكب المستعملة في الملاحة الداخلية بوضع
مصايد للفيضان بها ٣٥٦
- ٦٧ — أمر رقم ٥٠٥ باتخاذ بعض التدابير لمقاومة الملاريا ٣٥٧
- ٦٨ — » » ٥٤١ بشأن تخفيف المساقى والأراضي الزراعية في بعض المناطق ٣٥٨
- ٦٩ — » » ٥٤٩ بشأن حيازة عود القرح (نبات البيريثرم) ومشتقاته
والاتجار فيها والأنواع الأخرى التي تستخلص منها المادة القاتلة للحشرات
(البيريثرين) ٣٥٩
- ٧٠ — مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض التدابير التي
كانت مقررة في شأن الخدمات اللاسلكية وتحصيل رسوم الموانى ويبيع
وتأجير السفن التي تحمل العلم المصرى ٣٦١
- ٧٠ — أمر رقم ٩٣ بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن بعض البرقيات ٣٦٢
- ٧١ — » » ١٩٣ بالتزخيص لشركة مار كوني التلغرافية بانشاء خط لاسلكي
مباشر بين القاهرة ونيويورك »
- ٧٢ — أمر رقم ٢٨٥ بخصوص الترخيص لشركة مار كوني راديو التلغرافية بمصر
بنقل الصور باللاسلكي بين القاهرة ولندن ٣٦٣
- ٧٣ — أمر رقم ٢٨٦ بالتزخيص لشركة مار كوني راديو التلغرافية بمصر بنقل
الصور باللاسلكي بين القاهرة ونيويورك ٣٦٤

صفحة

- ٧٣ — أمر رقم ٣٧٠ بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة بأعضاء قوات الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦٥
- ٧٤ — أمر رقم ٣٧١ بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة بأعضاء القوات الفرنسية المحاربة ٣٦٦
- ٧٥ — أمر رقم ٤٤١ بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في أن ترسل باللاسلكي برقيات صحافية متعددة العنوانات إلى جريدة نيويورك تايمز بنيويورك وشيكاغو ٣٦٧
- ٧٦ — أمر رقم ٤٤٢ بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في الاتصال باللاسلكي بمحطة راديو أورينت بيروت ومحطة حيفا اللاسلكية »
- ٧٧ — أمر رقم ٤٩٢ بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في التقاط البرقيات الصحافية المتعددة العنوانات المرسلة من محطات الصحافة اللاسلكية بأمريكا برسم مكتب الاتصال الأمريكي للمخابرات بالقاهرة المعروف الآن باسم مكتب المخابرات الحربية ٣٦٨
- ٧٨ — أمر رقم ٤٩٣ بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في التقاط الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المسماة (Bromleighs) وإعادة ارسالها ٣٦٩
- ٧٩ — أمر رقم ٥١٥ بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكي بين القاهرة ومدينة الكاب ٣٧٠
- ٨٠ — أمر رقم ٥٤٢ بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر بأن تلتقط بالنيابة عن مكتب المخابرات الحربية الأمريكي بالقاهرة الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المرسلة باللاسلكي من إدارة عموم البريد بلندن برسم مكتب المخابرات الحربية ٣٧١
- ٨١ — أمر رقم ٥٤٣ بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر بأن تلتقط بالنيابة عن مكتب المخابرات الحربية الأمريكي بالقاهرة الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المرسلة باللاسلكي من محطات الارسال الحربية التابعة لقيادة قوات الحلفاء بالجزائر برسم عدة مكاتب تابعة لمكتب المخابرات الحربية ٣٧٢
- ٨٢ — أمر رقم ٥٥٩ بالترخيص لقيادة الجيش الأمريكي بالشرق الأوسط باقامة محطة إذاعة لاسلكية بمصر الجديدة ٣٧٣

صفحة

- ٨٣ — أمر رقم ٥٦٣ بتنظيم تحصيل رسوم الموانئ على التقلات الحربية والسفن المؤجرة للدول المتحالفة والتي تنقل شحنة تجارية
- ٨٤ — أمر رقم ٤٦٥ بتقرير حظر الاقتراب من السفن الراسية على الوحدات العائمة
- ٨٥ — أمر رقم ١٥ خاص ببيع السفن البحرية التي ترفع العلم المصرى
- ٨٦ — » » ٧٢ خاص برفع العلم المصرى على السفن فى البحار
- ٨٧ — مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأحكام الواردة بالأوامر رقم ١٩٣ و ٥٠٧ و ٦٠٦ و ٦٠٧
- ٨٨ — أمر رقم ١٩٣ باحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل
- ٨٩ — » » ٥٠٧ بتقرير بعض التدابير لمقاومة مرض طاعون الخيل المعروف باسم النجمة
- ٩٠ — أمر رقم ٦٠٦ بتقرير مرور الحيوانات المستوردة على المحاجر البيطرية
- ٩١ — » » ٦٠٧ باضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٥٠٧ الخاص بتقرير بعض التدابير لمقاومة مرض طاعون الخيل المعروف باسم النجمة
- ٩٢ — مرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود
- ٩٣ — أمر رقم ٦٢ بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود
- ٩٤ — مرسوم بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٥ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم
- ٩٥ — مرسوم بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٥ بتقرير ساعة لفصل الصيف
- ٩٦ — قرار وزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
- ٩٧ — » » رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٤٥ بتعيين أعضاء لجنة الغزل والمنسوجات القطنية عليها فى المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
- ٩٨ — قرار وزارى رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٤٥ بمنح صفة مأمورى الضبطية القضائية
- ٩٩ — » » » ٥٠٧ » » بتنظيم الرقابة على الغزل المنتج محليا والمستورد
- ١٠٠ — قرار وزارى رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن تسعيرة غزل القطن
- ١٠١ — » » » ٥٠٩ » » بتنظيم تداول غزل القطن
- ١٠٢ — » » » ٥١٠ » » بشأن إنتاج وتداول المنسوجات القطنية
- ١٠٣ — » » » ٥١١ » » تسعير المنسوجات القطنية
- ١٠٤ — » » » ٥١٢ » »

صفحة

٤١٥	١٠٥ — قرار وزاري رقم ٥١٣ لسنة ١٩٤٥
٤١٦	١٠٦ — » » ٥١٤ » » »
٤٢١	١٠٧ — » » ٥١٥ » » »
٤٢٣	١٠٨ — » » ٥١٦ » » »
٤٢٤	١٠٩ — » » ٥١٧ » » »
٤٢٥	١١٠ — » » ٥١٨ » » » بشأن خليط دقيق القمح بدقيق الذرة الرفيعة بمديرية أسيوط
٤٢٧	١١١ — قرار وزاري رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم خلط القمح بدقيق الذرة بنوعيهما بمديريات جرجا وقنا وأسوان
٤٢٨	١١٢ — قرار وزاري رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن إنشاء لجان للتحكيم في المنازعات التي تقع بين أصحاب المطاحن والبنوك المعتمدة وغيرها
٤٣٠	١١٣ — قرار وزاري رقم ٥٢١ لسنة ١٩٤٥
٤٣٤	١١٤ — » » ٥٢٢ » » »
٤٣٤	١١٥ — » » ٥٢٣ » » »
٤٣٧	١١٦ — » » ٥٢٤ » » »
٤٣٨	١١٧ — » » ٥٢٥ » » »
٤٣٩	١١٨ — » » ٥٢٦ » » »
٤٤٠	١١٩ — » » ٥٢٧ » » »
٤٤١	١٢٠ — » » ٥٢٨ » » »
٤٤٣	١٢١ — » » ٥٧٣ » » »
٤٦٥	١٢٢ — » » ٢٧٤ » » »
٤٧٠	١٢٣ — » » ٢٧٥ » » » بتنظيم تداول المشروبات الروحية
٤٧٦	١٢٤ — » » ٢٧٦ » » » بتشكيل لجان تحديد أقصى الاسعار
	للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية
٤٧٨	١٢٥ — قرار وزاري رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن تداول أقمشة الحرير الصناعي
٢٧٩	١٢٦ — قرار وزاري رقم ٢٧١ لسنة ١٩٤٥
»	١٢٧ — مرسوم برفع الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة المصرية
	١٢٨ — مرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم قبول الطعن في التدابير التي أصدرتها السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية
٤٨٠	

رقم الصفحة

- ١٢٩ — مرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ بأحوال الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية ٤٨١
- ١٣٠ — مرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٣ بالأذن للحكومة في استعمال ٢٠ مليونا
من الجنيهاً من الاحتياطي العام لشراء القطن ولشراء الحبوب اللازمة
لتأمين المدن ٤٨٢
- ١٣١ — مرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٥ بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة
المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ٤٨٣
- ١٣٢ — مرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٥ بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة
المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ٤٨٤
- ١٣٣ — مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٥ بفتح اعتماد اضافي في ميزانية السنة
المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ٤٨٤
- ١٣٤ — محاضرة التوازن في عناصر الكيان الوجودي وفي الحقوق العامة والخاصة
جزء الأختلال التوازني والتعسف الخاص عمليا وقضائيا (التي القاها صاحب
العزة الدكتور عبد السلام ذهني بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة في
شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ ٥٥٤

فهرست

أحكام محكمة النقض والابرار الجنائية والمدنية ومحكمى استئناف مصر
وأسيوط والمجالس الحسبية والمحاكم الابتدائية والتجارية والمستعجلة والجزئية
ومحكمة الاستئناف المختلطة

(نقض جنائى — أول مارس سنة ١٩٤٣
ص ٥٢ رقم ٢٨)

إثبات. حرية المحكمة في الأخذ بأى
دليل تظمن إليه . الاعتماد في إدانة
المتهم على أقواله في محضر البوليس
دون أقواله في الجلسة . عدم تلاوة
تلك الأقوال بالجلسة . لا يمنع من
الأخذ بها ما دام المتهم قد تناول
مناقشتها ولم يطلب تلاوتها ولم
يتمسك بضرورة سماع هذا الشاهد
(نقض جنائى — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٣١ رقم ٢١)

إثبات . شاهد . تجزئة أقواله .
أخذ المحكمة بما تظمن إليه من تلك
الأقوال دون أن تكون ملزمة بالتعليل
(نقض جنائى — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٢٨ رقم ١٧)

إثبات . شاهد . حق محكمة الجنايات
في استدعاء وسماع أقوال أى شخص
في أثناء نظر الدعوى ولو لم يسبق
إعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها .
الواجب على المحكمة في هذه الحالة

(٢١)

(١)

أب (انظر وديعة)

اتفاق (انظر تعهدات وضرب)
اتفاق على التجاوز عن بعض الأجرة
(انظر قوة الشيء المحكوم فيه)
إتلاف الأشجار . متى تعتبر هذه
الجريمة متحققة ؟ انتواء المتهم اقتلاع
النبات والقطع منه . واقعة تتوافر
فيها جميع العناصر القانونية لجريمة
الاتلاف وتتوافر فيها عناصر جريمة
السرقه . العقوبة الموقعة على المتهم
تدخل في نطاق العقوبة المقررة لكل
من الجريمتين . الطعن على الحكم
لاعتبره الواقعة سرقة لا إتلافا .
لاوجه له (المواد ٢٧٤ و ٣٢١ ع —

(٣٦٧ و ٣١٧)

(نقض جنائى — ٨ مارس سنة ١٩٤٣ ص
١٣٠ رقم ٤٣)

إثبات . الأخذ بأقوال شاهد مخالفة
لأقوال شاهد آخر . جوازه . بيان
الأسباب . لالزوم

١

٣

٤

٥

٢

قضية من القضايا التي خولت هذه
المحاكم الفصل فيها. تقديمها من النيابة
العمومية الى المحاكم العادية. وجوب
الفصل فيها.

(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٣١ رقم ١٩)

اختصاص :

١ — المواد ٥٤٥ و ٥٥٥ و ٥٥٥ و ١٣٠. المقصود
مما جاء بها . تعيين القانون الواجب
تطبيقه بالنسبة للأجانب فيما يطرح
على القضاء الأهلي من نزاع متعلق
بالمسائل المبينة المنصوص عليها فيها .
هل للمجالس المالية اختصاص في
مسائل الوصية ؟

٢ ، ٣ — موارد . طبيعية أم
اقتصادية . الاختصاص بالفصل فيها .
للقضاء الشرعي . متى يصبح الاحتكام
الى المجلس الملي ؟ المقصود بالاحوال
الشخصية التي من اختصاص المجلس
الملي الفصل فيها

٤ — قانون . وجوب الرجوع الى
النص الفرنسي عند اشكال النص
العربي .

(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣ ص
٧١ رقم ٣٧)

اختصاص مركزي . مسائل تجارية .
اختصاص محكمة المحل الواجب
الدفع فيه . عدم سريان هذا النص
على المنازعات التجارية اللاتعاقدية
(اسكندرية — تجاري — ٢٨ سبتمبر سنة
١٩٤١ ص ٢٠٥ رقم ٧٥)

اختصاص الحراس (انظر حراسه)

(المادة ٤٦ تشكيل)

(نقض جنائي — اول مارس سنة ١٩٤٣ ص
٤٧ رقم ٢٥)

٦ اثبات . شهادة منقولة عن شخص
آخر . إنكار هذا الشخص الاقوال
التي نقلت عنه . الأخذ بها . جوازه
(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٤٠ رقم ٢٣)

٧ اثبات . قواعد الاثبات المقررة في
القانون المدني . ليست من النظام
العام . تمسك المتهم بعدم جواز إثبات
قيمة الشيء المختلس بالبينة بعد سماع
الشاهد . تنازل منه عن حقه في
المطالبة بالاثبات بالكتابة (المادة
٢١٥ مدني)

(نقض جنائي — ١٩ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
٥٣٤ رقم ١٠١)

اثبات (انظر اخفاء وتفتيش وضرب)
أجانب (انظر اختصاص)

٨ اجراءات نزع الملكية . ايقافها .
مناطه . صدور القرار النهائي
بالتخفيض .

(استئناف مصر — ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ص ١٩٧
رقم ٧٢)

احراز (انظر ارتباط وتفتيش)
احراز مواد مخدرة (انظر تفتيش)

٩ اختصاص . الجرائم التي يعاقب
عليها القانون العام . المحاكم الجنائية
صاحبة الاختصاص بالفصل فيها .
المحاكم العسكرية تؤدي أعمالها
الى جانب المحاكم العادية . عدم تقديم
المحاكم العسكرية الى المحاكم العسكرية

- ١٢ اختلاس أشياء محجوزة . العقاب
على هذه الجريمة يتناول جميع حالات
الاعتداء على الحجز مع العلم به .
الاعتداء على الحجز ممن حجز على
أمواله بلاحق . عقابه . حجز تحفظي .
الاعتداء عليه . يستوجب العقاب .
وفاء الدين بعدم تمام الاختلاس .
لا يخلى المختلس من العقاب . المادة
٢٩٦ ع — (٣٤١)
(نقض جنائي — اول مارس سنة ١٩٤٣ ص ٥٥
رقم ٢٩)
- ١٣ اختلاس أشياء محجوزة . تمام هذه
الجريمة بوقوع الفعل المكون لها .
تصرف الحارس في المحجوزات لمنع
التنفيذ عليها . يعتبر مبدأ لمدة سقوط
الدعوى العمومية . المطالبة بتقديم
المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف
فيها . لا يصح عدها مبدأ للسقوط
مادامت معينة بالذات : اختلاسها يتم
بالعجز عن ردها عند المطالبة بها .
(المواد ٢٨ و ٢٩٧ ع — ٣٤٢ و ٣٢٣)
(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
١٠ رقم ٦)
- ١٤ اختلاس أشياء محجوزة — علم المتهم
بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة .
الاعتماد في اثباته على أقوال الحارس .
تمسك المتهم بعدم جواز الاثبات في
هذه الجريمة بغير الكتابة : لا وجه
له .
(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٣٩ رقم ٢٢)
- ١٥ اختلاس أشياء محجوزة . علم المتهم
يوم البيع . وجوب اثباته . تمسك
المتهم بعدم علمه بيوم البيع . وجوب
تحقق هذا الدفع .
(نقض جنائي — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ ص
١٥٠ رقم ٥٤)
- ١٦ اختلاس أشياء محجوزة . نقل
المحجوزات الى السوق . عدم ملزومية
الحارس بذلك . علقته . ادانة المتهم
تأسيسا على عدم نقل المحجوزات
الى السوق بمقولة أن عدم تكليفه
بذلك لا يكون إلا حين يكون نقلها
فيه تحميل له بمصاريف النقل . خطأ .
(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣
ص ١ رقم ١)
- ١٧ اختلاس (أنظر اثبات وسقوط
الدعوى)
إخفاء أشياء مسروقة :
١ — فاعل السرقة . عدم معرفته
أو عدم رفع الدعوى عليه . ليس
ضروريا لمعاقبة الخفي .
٢ — الشيء المسروق . ادعاء الخفي
ملكيته . له . التحريات التي أجراها
المالك له توصل الى اكتشاف سرقة .
اقتناع المحكمة بأن هذا الشيء
مسروق ومعاقبة الخفي . لا تترتب
عليها في ذلك . إذ هي غير مقيدة بقواعد
الاثبات المدنية في إثبات واقعة
جنائية .
(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ ص
٥١٠ رقم ٩٢)

١٨. إخفاء أشياء مسروقة . فعل الاخفاء وقت وقوعه . لاتعيين له . القصد الجنائي في جريمة الاخفاء . متى يعتبر متحققا ؟ . ضبط المسروق عند المخفي . لا يشترط لثبوت الجريمة عليه . المادة ١٧٩ ع (٣٢٢)
- (نقض جنائي — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ ص ١٤٧ رقم ٥٢)
- إدانة المتسبب في قتل المجني عليه (أنظر تعويض)
- إدانة المتهم اعتمادا على أقواله في محضر البوليس (أنظر إثبات)
- إدانة المتهم اعتمادا على أقواله أمام النيابة (أنظر تفتيش)
- إدعاء المخفي ملكيته للمسروق (أنظر إخفاء)
- أدلة التزوير (أنظر حكم)
١٩. ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض . موضوعي (نقض جنائي — ٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٤٩٩ رقم ٨٦)
٢٠. ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطا يستوجب توقيع عقوبة واحدة . موضوعي . منهم . إحرازه مخدرا ثم دسه لغيره . والتبليغ في حقه كذبا بإحرازه . توقيع عقوبة عليه عن جريمة الاحراز . وعقوبة عن جريمة البلاغ الكاذب . لا تريب على المحكمة . (نقض جنائي — ١٩ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٥١٤ رقم ٩٥)
٢١. ارتفاق : ١ — الحى الذى أوجده شركة جزيرة نيل لاند بالزمالك . القيود والشروط التي قيدت بها الملكية في هذا الحى . اعتبارها حقوق ارتفاق متبادلة .
- ٢ — التزام المتعاقد في عقد . وجود سببه في التزام يفرضه عقد آخر لصالحه ولصالح غيره من المتعاقدين مع الشركة في هذا الحى . جوازه .
- ٣ — التنازل عن حق الارتفاق . جواز أن يكون ضمنيا . لا يشترط لتحقيق التنازل صورة معينة . جواز استخلاصه من ظروف الدعوى . (نقض مدني — ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١٨٠ رقم ٦٥)
٢٢. استئناف . بدء مواعيده . من يوم الاعلان (استئناف تجارى — ٣١ مايو سنة ١٩٤٤ ص ٢٠٣ رقم ٧٤)
٢٣. استئناف . توكيل محامي في استئناف أى حكم يصدر ضد الموكل . يخوله استئناف أى حكم ضده في أية دعوى . ولو لم تكن معينة بالذات في سند التوكيل . (نقض جنائي — أول مارس سنة ١٩٤٣ ص ٥١ رقم ٢٧)
٢٤. استئناف . ميعاده . صدور الحكم في يوم كان يجبهه المتهم . دفع المتهم بذلك . الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسميا بصدوره . القضاء بعدم قبول استئنافه

الدعوى العمومية عليه بصفته متهمًا
(انظر أمر الحفظ)

أعيان موقوفة (انظر حراسة)
اكتشاف السرقة (انظر إخفاء)
الاتجار الفعلي بالوظيفة (انظر رشوة)
الأحكام المنهية للخصومة

(انظر نقض وإبرام)

الآزام (انظر ارتفاق)

القضاء الشرعي (انظر اختصاص)

المانع من الحصول على الكتانة . تقديره .

موضوعي (المادة ٢١٥ مدني)

(نقض مدني — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ١٥ رقم ٨)

المواد التجارية (انظر نفاذ)

أمر الحفظ . ماذا يشترط فيه لكي
يكون له أثره . إعلان شخص
بصفته شاهداً في دعوى جنحة ضد
متهمين فيها . لا يمنع من رفع الدعوى
العمومية عليه بصفته متهمًا . حفظ
الدعوى لا يؤخذ فيه بالظن (المادة
٤٢ تحقيق)

(نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٦٢
رقم ٣٤)

(ب)

بدء وقوع الجريمة

(انظر سقوط الجريمة)

بضاعة مغشوشة (انظر غش)

بضائع (انظر غش)

بلاغ كاذب . ذكر اسم المبلغ ضده في
البلاغ . لا يشترط . تعيينه بصورة دالة

شكلاً دون الرد على مادفع به . قصور

(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣

ص ٥٠٣ رقم ٨٨)

استجواب المحكمة . حظره . مقرر

لمصاحته . متى يكون الاستجواب

باطلاً؟ . عند حصول الاستجواب بعد

اعتراض المتهم أو محاميه . للمتهم أن

يقبل استجوابه ولو ضمناً (المادة

١٢٧ تحقيق)

(نقض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ٤٩٩

رقم ٨٦)

استخلاص الحقائق القانونية

(انظر دليل)

استعارة سيارة (انظر مسئولية)

استفزاز (انظر سب وقذف)

اشتراك (انظر ضرب)

إطلاق النار (انظر دفاع شرعي)

اعتذار المتهم عن عدم حضور الجلسة

(انظر حكم)

إعفاء من القرعة (انظر رشوة)

إعلان . انتقال المحضر إلى المحل

الأصلي للمطلوب إعلانه . تسليم الصورة

إلى الضابط النوبتجي بالمحافظة . لغياب

المعلن إليه . وخلص محله . إثبات ذلك

في محضره . صحة الاعلان . وجوب

محاسبة الطاعن على ميعاد الطعن من

يوم هذا الاعلان

(نقض مدني — ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ١٨٥

رقم ٦٦)

إعلان شخص بصفته شاهداً في دعوى

جنحة ضد متهمين لا يمنع من رفع

٢٧

٢٨

٢٩

٢٥

٢٦

على أن المتهم إنما قصد شخصاً بعينه .

يكفى (المادة ٢٦٤ ع — ٣٠٥)

(نقض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ٤٩٥ رقم ٨٤)

بلاغ كاذب (انظر ارتباط)

(ت)

تاريخ عرفي (انظر وارث)

تجهمر (انظر دفاع شرعي)

تدليس (انظر عود)

٣٠ تزوير . الجريمة المنصوص عليها في

المادة ٢٠٦ . الفصل فيها ليس من

اختصاص المحاكم العسكرية دون

سواها . (القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣

والأمر العسكري رقم ٣٤٤)

(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣١

رقم ١٩)

٣١ تزوير . القضاء بتزوير ورقة لا يطعن

فيها الخصم بالتزوير . لا يصح . المادة ٢٩٢

مرافعات . الغرض منها . الحق المخول

للمحكمة بمقتضى هذه المادة . رخصة

اختيارية . سند . الطعن فيه بأنه قدس

على الموقع عليه بأنه قد قصد به الوصية

لوارث . القضاء بصحة توقيع المورث

على السند . وارجاء الفصل في هذين

الدفعين إلى وقت نظر الموضوع .

عدم دفع الطاعن في السند بتزويره

عند نظر الموضوع . لا يكون من حق

المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها

بتزويره (المادة ٢٩٢ مرافعات)

(نقض مدني — ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ١٩٠

رقم ٦٩)

تزوير (انظر حكم)

تسبيب (انظر حكم)

تعامل الوكيل (انظر وكالة)

تعدد البيوع (انظر شفعة)

تعدد الجرائم

(انظر قوة الشيء المحكوم به)

تعدد الطاعنين في حكم واحد لاتحاد

المصلحة (انظر نقض و ابرام)

تعديل التهمة (انظر وصف التهمة)

تعهدات . دين . الوفاء به بغير طريقة

دفعه نقدا . وجوب حصوله باتفاق

الطرفين ووجوب أن يكون منجزاً

نافذاً غير قابل للعدول عنه . ادعاء

الوفاء بالدين من طريق الوصية من

المدين للوارث . لا يتحقق به شرط

الوفاء بالدين قانوناً

(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٨٢

رقم ٣٨)

تعويض . إحالة موظف إلى المعاش

قبل الأوان . فوات الترقية عليه بسبب

ذلك . ادخالها ضمن عناصر التعويض .

جوازه

(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣ ص

١٥٦ رقم ٥٨)

تعويض ادانة المتهم في تسببه في قتل

المجنى عليه . ذلك يتضمن بذاته حصول

الضرر لمن له صفة في المطالبة بالتعويض

تقدير التعويض . موضوعه .

(نقض جنائي — اول مارس سنة ١٩٤٣

ص ٥٢ رقم ٢٨)

٣٢

٣٣

٣٤

- تعويض (أنظر حيز وقوة الشيء المحكوم فيه)
 تعين خبير (انظر حكم)
 ٣٥ تفتيش . بطلانه . اعتراف المتهم باحرازه المادة المخدرة التي أسفر عنها التفتيش أخذ المحكمة به في انانته بعد تبينها من وقائع الدعوى أنه صدر مستقلاً عن التفتيش . لا مخالفة
 (نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٦٩ رقم ٣٦)
 ٣٦ تفتيش . بطلانه . الاخذ في الادانة بعنصر من عناصر الاثبات . مستقل عن التفتيش وليس له به اتصال مباشر جوازه . اعتماد المحكمة في ادانة المتهم على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمدة من الزمن لا اعتبارها هذه الاقوال قائمة بذاتها . لا تريب عليها في ذلك .
 (نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٥٩ رقم ٣٢)
 ٣٧ تفتيش . بيان الوقائع والأدلة التي استخلصت منها المحكمة رضاء المتهم بالتفتيش . المناقشة في ذلك لا تقبل الورقة المضبوطة مع المتهم لم يكن بها الا رائحة الأفيون . استخلاص ادانة المتهم في احراز الأفيون من ذلك . جوازه .
 (نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٩ رقم ٥)
 تقدير ظروف الشدة أو الرأفة (أنظر عقوبة)
 ٣٨ تقرير خبير (انظر حكم)
 تقرير في (انظر حكم)
 تكليف بالحضور . البيانات الواجب ذكرها في ورقة الاشارة في هذه الورقة الي مادة القانون القديم بدلا من المادة المعمول بها . استدراك النيابة هذا الخطأ في جلسة المحاكمة وسير الدعوى على اساس المادة الصحيحة . لا تأثير لذلك الخطأ .
 (المادة ١٣٠ تحقيق)
 (نقض جنائي — ١٩ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٥٣٤ رقم ١٠٢)
 ٣٩ تلبس متى تعتبر حالة التلبس قائمة ؟ وجود مظاهر خارجية . تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، تلبس باحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون شاهد هذه المظاهر قد تبين حالة المادة التي شاهدها ، (المادة ٨ تحقيق)
 (نقض جنائي — ٨ مارس سنة ١٩٤٣ ص ١٤٠ رقم ٤٩)
 تنازل (انظر ارتفاق)
 تنفيذ عقد الوكالة (انظر وكالة)
 توكيل (انظر استئناف ووكالة)
 (ج)
 جرائم قمع الغش والتدليس (انظر عود)
 جريمة خيانة الامانة (انظر سقوط الدعوى)
 جهل المتهم اليوم الذي صدر فيه الحكم عليه (انظر استئناف)

جسيم في ذلك . دعوى تعويض على الحكومة لتوقيعها حجزاً على ما للمدين تحت يدها . ويد غيرها . رفضها ، بناءً على ما استخلصته المحكمة من أن الحاجز كان لديه من المبررات ما يبرر توقيعه الحجز . لا تريب عليها في ذلك

(نقض مدني — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١٧٧ رقم ٦٤)

حجز تحفظي (انظر اختلاس)

حراسة . أعيان موقوفه . وضعها تحت الحراسة . مهمة الحارس ومدى سلطته لأحكام لها في القانون . الحراسة مجرد اجراء تحفظي مستعجل . الحكم هو الذي يبين مداها ومبلغ حدها من سلطة الناظر . مقاضاة الناظر دون الحارس ، قبولها أو عدم قبولها . مناطه . ما جاء في حكم الحراسة . القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص الحراس فيها . البيانات الواجب ذكرها فيه . القضاء بعدم قبولها لمجرد عدم اختصاص الحراس . لا يصح

(نقض مدني — ٢٩ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١٨٨ رقم ٦٨)

حق محكمة الجنايات (انظر اثبات) حقوق المستأجر (انظر نزع ملكية) حكم استئناف (انظر نقض و ابرام)

حكم . تأجيل الدعوى ثلاثة أسابيع للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات تأجيلها ثلاثة أسابيع أخرى لعدم

٤٦

٤٧

٤٠ جيش ، ضباط الجيش الملحقين بوزارة الداخلية للعمل بها ، احكام قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٣١ — تسري عليهم

(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٩٨ رقم ٤١)

(ح)

حارس (انظر اختلاس)

٤١ حجز اداري على محصول ، حجز قضائي على ذات المحصول . لاحق للمدين في هذه الحالة ، بيع المحصول (نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٥٦ رقم ٢٠)

٤٢ حجز تحفظي تحت يد الغير . بطلانه إذا لم يطلب تثبيته في ظرف ثمانية أيام ، دعوى صحة حجز ، عدم قيدها (مصر — مستعجل — ١٦ ابريل سنة ١٩٤٢ ص ٢١٨ رقم ٧٩)

٤٣ حجز تحفظي . عدم صدور الحكم ببطلانه ، وجوب احترامه ولو لم يحكم بتثبيته أو يعلن به ذوو الشأن (نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٢١ رقم ١١)

٤٤ حجز على مزروعات ، الادعاء ببطلانه . توقيعه قبل نضج الزراعة لا يبرر الاعتداء على الحجز وجوب احترامه (نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٣٠ رقم ١٨)

٤٥ حجز مال للمدين لدي الغير ، توقيعه . متى يستوجب مساءلة الدائن ؟ عند اساءة استعمال الحق و ارتكاب خطأ

وجوب التعرض لهذا الطلب وتحقيقه
(نقض جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣ ص
٢٥٦ رقم ٩٨)

٥٠ حكم . تسببيه . مجرد اعتذار المتهم
عن عدم حضور الجلسة وطلبه
التأجيل لا يعد من الطلبات الجدية
الواجب الرد عليها عند رفضها
(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣
ص ٥٠٩ رقم ٩١)

٥١ حكم . تسببيه . مخالفة المباني
المنصوص عنها في المادة ٣ من القانون
رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . البيانات
الواجب ذكرها في الحكم الذي
يعاقب على هذه المخالفة . عرض
الشارع . الارتفاع الذي بلغه البناء .
(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣
ص ٥٠١ رقم ٨٧)

٥٢ حكم . تسببيه . ضابط بوليس .
تسليم الحكم بأن اعتراف المتهم لم
يصدر إلا بعد تهديده من ضابط
البوليس . اعتماده مع ذلك على هذا
الاعتراف في ادانة المتهم بمقولة ان
المتهم من المشبوهين الذين لا يؤثرفهم
التهديد . قصور

(نقض جنائي — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣
ص ١٥١ رقم ٥٥)

٥٣ حكم . تسببيه . طلب المستأنف عليه
تأييد الحكم المستأنف واحتياطيا
اعتماد تقرير الخبير المعين في الدعوى
الترخيص لطرفي الخصوم بتقديم
مذكرات . تقديمه مذكرة فيها
(٢)

إتمام المداولة . النطق بالحكم في حضور
بعض المتهمين وفي غيبة الباقيين .
الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة لجميع
المتهمين . ورود عبارات في محضر
الجلسة التي نطق فيها بالحكم تفيد أن
تقرير التلخيص تلى وأن النيابة
أبدت طلباتها . لا عبرة به مادامت
ظروف الأحوال تدل على أن شيئا
من ذلك لم يقع بالفعل .

(نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص
٦٢ رقم ٣٤)

٤٨ حكم . تسببيه . بناء الحكم على المتهم
ابتدائيا على أساس أن المخالفة المسندة
اليه ثابتة من محضر مهندس التنظيم
تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية
بأنه لم يتجاوز في بنائه الارتفاع
المسموح به قانونا وطلبه تعيين خبير
ليتبين هذه الحقيقة . تأييد الحكم
الابتدائي مع الاكتفاء بأسبابه . قصور
(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٣١ رقم ١٢)

٤٩ حكم . تسببيه . دوران النزاع حول
مسألة فنية . طلب المدعي إلى المحكمة
الابتدائية . ندب خبير لفحص حبر
العقد المطعون فيه بالتزوير . عدم
إجابة هذا الطلب ابتناء على رأى
المحكمة الشخصي . تقدم المدعى إلى
المحكمة الاستئنافية بتقرير فني مخالف
لرأى المحكمة الابتدائية وطلبه اجراء
تحقيق لاستجلاء حقيقة الأمر .

(خ)

خطأ (انظر دعوى)
خطأ في ذكر اسم وكيل النيابة
(انظر نقض و ابرام)
خفراء (انظر دفاع شرعى)

خيانة الامانة . تسلم المتهم من المجني
عليه مبلغ جنيتين لدفعه أمانة لخبير .
عدم قيام بذلك وعدم رده المبلغ الى
صاحبه بعد طلبه . اختلاس .
تمسك المتهم بأن صاحب المبلغ لم يكن
عليه أن يدفع أمانة للخبير . لا يجدي
(المادة ٢٩٦ ع — ٣٤١)

(نقض جنائى — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣
ص ١٤٩ رقم ٥٣)

(د)

دعوى ابطال التصرف . أركانها
تواطؤ المدين مع من تصرف اليه .
يجب أن يكون التصرف قد أدى
الى أعسار المدين . حق صاحب الدين
السابق فى اقتضاء دينه فى أى وقت
وفى الاتفاق معه على طريقة الوفاء
نقدا أم عينا . لا تأثير له فى ذلك لمجرد
علم الدائن بما لغيره من دين .
تمسك المتصرف اليه بأن البيع كان
تسوية لمعاملات سابقة بينه وبين البائع
استناده فى ذلك الى عقود مسجلة
ومستندات أخرى . أعمال المحكمة
بحيث هذه المستندات قولاً منها
بتواطؤ المشتري مع البائع لعلم المشتري

مطاعن على تقرير الخبير لو صحت
لكان لها أثرها فى الدعوى . الفصل
فى الدعوى بناء على ما جاء بهذا
التقرير . اهدار المطاعن الموجهة
اليه . قصور فى التسبيب . وجوب
بحث الطلب الاصلى الذى تقدم به
المستأنف عليه (المادة ١٠٣ مرافعات)
(نقض مدنى — ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
١٨٦ رقم ٦٧)

٥٤ حكم . تسببيه . مستند . تقديمه
لأول مرة إلى محكمة الاستئناف .
متى يكون عليها أن تمحصه
وترد عليه ؟

(نقض مدنى — اول ابريل سنة ١٩٤٣
ص ١٥٩ رقم ٥٩)

٥٥ ١ — حكم تمهيدى . بقبول أو
رفض أدلة التزوير . سلطة محكمة
الموضوع .

٢ — حكم تمهيدى . قبول أحد
أدلة التزوير . عدم رفض الأدلة
الأخرى . جواز الاعتماد عليها عند
نظر دعوى التزوير .

(نقض مدنى — ٢٩ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
١٩٢ رقم ٧٠)

٥٦ حكم . توقيعه من أحد القضاة
لامتناع توقيعه من الرئيس .
لابطلان . (المادة ١٠٤ مرافعات)

(نقض جنائى — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
١١ رقم ٧)

حمل السلاح (انظر سرقة)

٥٧

٥٨

- بدین غیره . قصور فی التسیب
وإخلال بحق الدفاع . يجب على المحكمة
أن تبحث مستندات المشتري وتقول
كلتها فيها (المادة ١٤٣ مدني)
(نقض مدني — اول أبريل سنة ١٩٤٣ ص ١٥٣
رقم ٥٦)
- ٥٩ دعوى استرداد . إعلانها للمحصل
المختار . عدم جواز النظر فيها . إعادة
الإعلان لتصحيحها
(المنصورة المختلطة — ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢
ص ٢٢٨ رقم ٨٢)
- ٦٠ دعوى بالحق المدني . الحكم فيها على غير
الاساس التي أقيمت عليه . خطأ رفع
الدعوى على أساس المسؤولية التقصيرية
الحكم فيها على متهمين متضامين . على
أساس المسؤولية التعاقدية . خطأ
من ناحيتين . من ناحية تغيير سبب
الدعوى ومن ناحية القضاء بالتضامن .
التضامن لا يكون الا في المسؤولية
التقصيرية . (المادة ١٥١ ع)
(نقض جنائي — اول مارس سنة ١٩٤٣ ص ٤٩
رقم ٢٦)
- ٦١ دعوى . تعديل المدعي طلباته أمام
محكمة الاستئناف . عودته إلى طلباته
الاصلية . عدم اعتراض المدعي عليه
على ذلك . الطلبات المعدلة . تعتبر
كأنها لم تكن . وعدم تحدث المحكمة
عنها . لا تثريب عليها فيه .
(نقض مدني — ١٥ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ١٧٠
رقم ٦٢)
- ٦٢ دعوى مدنية . بطلب تعويض على أساس
- المسؤولية التقصيرية . الحكم فيها على
أساس المسؤولية التعاقدية . لا يجوز
(المادة ٢٠٨ ع و ١٥١ مدني —
٤٤ ع)
(نقض جنائي — ٨ مارس سنة ١٩٤٣
ص ١٣٢ رقم ٤٥)
- ٦٣ دعوى . منع تعرض . جواز رفعها
ضد مصلحة المساحة . عقود وكشوف
مقدمة اليها .
(المنصورة المختلطة — ٦ يناير سنة ١٩٤٣ ص
٢٢١ رقم ٨١)
- ٦٤ دفاع . متهم بجناية . حضور محام
معه وتولييه المرافعة عنه . يتحقق
الضمان الواجب للمتهم . وجود محام
موكل مع وجود المحامي المنتدب .
متى يجب سماعه ؟ . افعال باب المرافعة
بعد مرافعة المحامي المنتدب . طلب
المحامي الموكل فتح باب المرافعة . لا جديد
لا الزام . فتح باب المرافعة خاضع
لسلطان المحكمة .
(نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص
٥٧ رقم ٣١)
- ٦٥ دفاع شرعي . خفي . اطلاقه النار
على متجهمين اعتقلا انهم كانوا
متحفيين للاعتداء على آخرين
وذلك بقصد تفريقهم . والحيلولة
بينهم وبين تنفيذ مقاصدهم . قيام اعتقاده
على أسباب معقولة . عدم تجاوز حدود
الدفاع الشرعي . لا عقاب :
(نقض جنائي — ٥ أبريل سنة ١٩٤٣ ص
٤٩٣ رقم ٨٣)

جنيحة . شروع في ارشاء (المواد
١٨٩ و ٩٠ و ٩٦ ع — ١٠٣ و ١٠٢
(١١١)
(نقض جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣
ص ١٨٥ رقم ٩٦)

(ز)

زراعه (انظر حجز)

(س)

سب . صدوره من المتهم وهو في
داخل المنزل . متى يعتبر علنيا . إذا
كان بحيث يسمعه من يمرون في
الشارع (المادة ١٤٨ ع — ١٧١)
(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٢٣ رقم ١٤)

سب وقذف . متى يكون الاستفزاز
معنيا من العقوبة إذا لم يتوافر ركن
العلانية . (المادة ٣٤٧ ع — ٣٩٤)
(نقض جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣ ص
٥٣٤ رقم ١٠٢)

سرقة . السلاح الذي يعد حمله ظرفا
مشددا في هذه الجريمة . ماهيته .
السلاح المعد لأغراض بريئة ولكنه
يمكن أن يحدث الوفاة . مجرد حمله
لا يكفي لاعتباره ظرفا مشددا .
وجوب اقامة الدليل على أن حمله
إنما كان لمناسبة السرقة . اثبات
قاضي الاحالة في قراره أن السكين
الذي كان يحمله المتهم وقت السرقة
قد استعمله المتهم فعلا في الاعتداء

دفع (انظر استئناف)

٦٦ دلائل غير مباشرة . استخلاص الحقائق
القانونية منه . جوازه . الاخذ بالدالة
غير المباشرة . غير محظور .

(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٤٠ رقم ٢٣)

دوران النزاع حول مسألة فنية
(انظر حكم)

دين (انظر تعهدات)

(ر)

٦٧ رسائل . ملكيتها . انتقال الملكية
بالورثة مع استثناء بعض الاحوال
(مصر مستعمل — ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ ص
٢٧ رقم ٧٥)

٦٨ رشوة . شيخ حارة . امتناعه عن
اظهار شخصية من يتقدم الى الكشف
الطبي متحلا بشخصية والدنفر القرعة
طالب الاعفاء . وذلك مقابل دفع
مبلغ من المال . اعفاء بمقتضى المادتين
١٠٣ و ١٠٤ ع

(نقض جنائي — اول مارس سنة ١٩٤٣ ص ٤٣
رقم ٢٤)

٦٩ رشوة . متى يعد الموظف مرتشيا ؟ علة
عقابه الاتجار الفعلي بالوظيفة .
الراشي كونه جادا في الارشاء أو
غير جاد . لا تأثير له مادام عرضه
جديا في ظاهره . جريمة الراشي
متى تتحقق ؟ في حالة قبول الموظف
قبولا جديا . رفض الموظف العرض
صراحة أو مجرد تظاهره بالقبول .

٢٧٣ ع — (٣١٦)
 (نقض جنائي — ١٢ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
 ٥١١ رقم ٩٣)
 سرقة (انظر اخفاء)
 ٧٩ سقوط الدعوى . المادة المفررة
 للسقوط . مبدؤها من وقت وقوع
 الجريمة . جريمة خيانة الامانة .
 وجه اختلافها في ذلك عن غيرها
 من الجرائم . ان تعلقت بمثلثات .
 جريمة اختلاس المحجوزات .
 لاتفرق في هذا الصدد بين ما يكون
 منها معتبرا في حكم خيانة الامانة
 او معتبرا في حكم السرقة . معنى
 الحجز في لغة القانون . تصرف
 المتهم في المحجوزات في خلال
 سنة ١٩٣٦ مثلا . عدم البدء في
 اجراءات التحقيق الا في سنة ١٩٤١
 بعد مطالبته بالمحجوزات وعدم
 وجودها . تاريخ التصرف هو مبدأ
 في سقوط الدعوى العمومية (المادة
 ٢٧٩ تحقيق)
 (نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
 ٣٤ رقم ٢٠)
 سلطة الحارس (انظر حراسه)
 سلطة التبوع على تابعه (انظر
 مسئولية)
 سلطة محكمة الموضوع (انظر حكم
 وعقوبة)
 ٧٧ ١ — سند . استخلاص المحكمة من
 وقائع الدعوى أنه صدر من المورث
 بمحض ارادته واختياره . سلطة

على المجنى عليه . اعتباره الجريمة غير
 متحقق فيها ظرف حمل السلاح لانها
 مما يستعمل في الشؤون المنزلية
 وليست بحديد . خطأ . وجوب
 اعتبار الحادثة جنائية منطبقة على
 المادة ٣١٦ ع . (المادة ٢٧٣ —
 ٣١٦ ع)

(نقض جنائي — ٨ مارس سنة ١٩٤٣ ص
 ١٣٧ رقم ٤٨)

٧٣ سرقة . السلاح الذي يعد حمله ظرفا
 مشددا في هذه الجريمة . ماهيته .
 السلاح المعد لاغراض بريئة ولكنه
 يمكن أن يحدث الوفاة . مجرد حمله
 لا يكفي لاعتباره ظرفا مشددا .
 تبين المحكمة من ظروف الدعوى أن
 حمله انما كان لمناسبة السرقة . ظرف
 مشدد .

(نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص
 ٥٧ رقم ٢١)

٧٤ سرقة . شروع فيها . جذب قفل
 باب الغرفة وفتحه وفتح الباب . كسر
 من الخارج . عده بدء في تنفيذ
 جريمة السرقة . جواز ذلك .
 (المادة ٤٥ ع)

(نقض جنائي — ٨ مارس سنة ١٩٤٣ ص
 ١٣٢ رقم ٤٤)

٧٥ سرقة . شروع فيها . كسر المتهم
 باب المنزل وفتحه . كسر باب قاعة
 بقصد السرقة منها . مفاجأته قبل
 أن يتم مقصده . شروع في سرقة
 ولو لم يكن قد دخل القاعة (المادة

محكمة الموضوع في ذلك

٣ — سند . سيبه الاستدانة أو
الهبة . تسليمه لمن صدر له . انشغال
ذمة الملتزم به . تعهد صاحب السند
بعدم المطالبة بقيمته الا بعد وفاة
الملتزم . لا يؤثر .

(نقض مدنی — ۲۹ اپریل سنہ ۱۹۴۳ ص ۱۹۰ (رقم ۶۶))

سند (انظر تزویر)

٧٨ سيارات . السرعة التي تحدث عنها
لائحة السيارات . مراعاة مقتضى
الحال من حيث السرعة واجبه

(نقض جنائی — أول مارس سنة ١٩٤٣
ص ٥٢ رقم ٢٨)

(ش)

شاهد (انظر اثبات)

شراء عين لجهة الوقف (انظر و كاله)

٧٩ ١ - شركة التأمين . صدور حكم
ضدها . نهاية هذا الحكم على أساس

معين . عدم جواز نظر الدعوى إذا
ظهر فى حكم آخر بطلان هذا
الاساس فى دعوى أخرى وانفس
المؤمن لها . كأن يحكم فى الدعوى
الأولى أن سيده من مواليد ٨٥ وفى
الثانية أنها من مواليد ٧٥ . حقها فى
المطالبة بالفرق فى دعوى مستقلة
لاختلاف دعوى التقيص فى الموضوع

فيه بدرجة لا يجوز فيها المساس بحق
لم يمس بالدعوى الأولى مساساً ظاهراً
أو خفياً. دعوى الالتزام بالقسط
المقرر غير دعوى فسخ عقد التأمين.

وجود حكيم نهائين في موضوع
واحد ولسبب واحد ومن نفس
الأشخاص يؤخذ بالأخير منهما

٢. — المادة ٢٣٢ وطني وضعت بطريق أدق وأقطع في تحديد منزع القوة

القانونية للدعوى بخلاف المادة ٢٩٧
مختلط و ١٣٥١ فرنسي

(استئناف محتاط — ۱۹ یونیه سنه ۱۹۴۵
ص ۵۴۱ رقم ۱۰۴)

شرکتہ (انظر ارتفاق)

شروع فی سرقة (انظر سرقة)

شریک (انظر ضرب)

٨٠ شفعة . ابن العم في الدرجة الرابعة

تطبيقاً للمادة ٢٤٠ وليس في الدرجة
الثالثة . جواز الشفعة في بيعه

(اسكندرية الكلية الاهلية — ١٤ يناير سنة ١٩٤٣
ص ٢١٩ رقم ٧٧)

٨١ شفعة . تعدد البيوع . وجوب اعلان

البائع الأخير . وجوب إعلان
المشتري الأول

(استئناف اسیوط — ۱۳ دسمبر سنہ ۱۹۹۱ء ص ۱۹۹)
(رقم ۷۳)

شهادة منقولة عن شخص آخر

(انظر اثبات)

(ص)

٨٢ صابون . القانون الخاص بتنظيم

صناعة وتجارة الصابون . الجرائم التي يعاقب عليها . مخالفات . الغرامة التي نص عليها . ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة حتى يمكن ان تقرر نوع الجريمة . هي بمثابة تعويض الحكم على المتهم بالغرامة لتصرفه في الصابون . قبل ظهور نتيجة التحقيق حكم في المخالفة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض (القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨)

(نقض جنائي — ١٢ مارس سنة ١٩٤٣ ص ١٤١ رقم ٥٠)

صححة وقائع القذف (انظر قذف وسب) صناعة الصابون وتجارة الصابون (انظر صابون)

(ض)

٨٣ ضابط التمييز بين الجنحة والمخالفة في جريمة السب العلانية (المادة ٢٦٥ و ٣٤٧ ع — ٣٠٦ و ٣٩٤)

(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٢٣ رقم ١٤)

٨٤ ضرب أفضى الى عاهة . محدث الضرب التي نشأت عنها العاهة . مسئوليته عن العاهة . على أنها نتيجة محتملة للفعل الذي وقع منه . شريك . حكم في ذلك حكم الفاعل . اشتراك متهمين مع آخر في جنابة أحداث عاهة برأس المجني عليه بطريق الاتفاق والمساعدة . ثبوته . ذكر الحكم ان الضرب الذي وقع منهما كان على

ساق المجني عليه وظهره لا تأثير في مساءلتهما عن العاهة . مسئوليتهما عنها حتى ولو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الاشتراك منهما (المادة ٢٠٤ ع — ٢٤٠)

(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ١٧ رقم ٩)

٨٥ ضرب . انتواء المتهم وخصمه الاعتداء كل منهما على الآخر على أثر نزاع حصل بينهما . تنفيذ كل منهما مقصوده بضرب غريمه . كلاهما معتد ومعاقب على فعلته . لا تفريق بين من ابتدأ ومن لم يبتدئ . انتفاء حق الدفاع الشرعي في هذه الحالة (نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ ص ٥٥٥ رقم ٨٩) ضرر (انظر تعويض)

(ط)

طعن (انظر حكم ونقض وإبرام) طعن في الحكم لعدم اخطار المتهم بتعديل التهمة (انظر وصف التهمة)

(ظ)

ظرف مشدد (انظر سرقة)

(ع)

عاهة (انظر ضرب) عرض البضاعة في الاسواق للبيع (انظر غش)

عقد ايجار (انظر قوة الشيء المحكوم فيه)

٨٦ عقوبة . تقديرها . في الحدود المقررة بالمادة المنطبقة . موضوعي تقدير ظروف الشدة والرافة . من سلطة محكمة الموضوع . توقيع عقوبه على متهم في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ / ١ ع . في حدود المقرر بهذه المادة . تحدث المحكمة في حكمها عن جرائم قالت يسبق اتهامه فيها . اعتبارها تلك الجرائم ظرفا مشدداً . مناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل . مطالبها بتقديم صحيفة سوابقه غير واجب مادامت هي لم تغلظ عليه العقاب على اعتبار انه عائد .

(نقض جنائي — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٤٩٩ رقم ٨٦)

٨٧ عود . الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس والجرائم الخاصة بالعلامات التجارية والجرائم الخاصة بالموازين والمقاييس والمكاييل وسائر جرائم الغش والتدليس . اعتبارها متماثلة في العود . المراد من ذلك : معاملة المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ ع في حالة العود كما عرفته المادة ٤٩ ع من معاملته أيضاً بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائد . عناصر جريمته السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية . الغاء القانون الذي

عوقب بمقتضاه في الأولى واستبدال قانون آخر به قرر للجريمة عقوبة أشد . وجود المماثلة .

(نقض جنائي — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص ٦٥ رقم ٣٥)

٨٨ عود . تغليظ العقاب على المتهم العائد . متروك لتقدير المحكمة . وقف . تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ . غير محظور . (المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ع — ٥٠ — ٥٥٩٥٤)

(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٢٢ رقم ١٣)

علامات تجارية (انظر عود)

(غ)

٨٩ غش . فساد الطعام المعد للبيع . علم المتهم بذلك . ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٧ ع . وجوب بيانه في الحكم (المادة ٣٠٢ ع — ٣٤٧) (نقض جنائي — ٨ مارس سنة ١٩٤٣ ص ١٣٧ رقم ٤٧)

٩٠ غش البضاعة . الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . غش المشتري في جنس البضاعة . غش الأشربة والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو العفنة أو عرضها للبيع . غش البائع أو المشتري أو الشروع في غشه . في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها . معنى الغش في كل جريمة وكيفية وقوعه فيها .

سجن مغشوش باضافة عناصر غريبة
إليه . مجرد عرضه للبيع مع العلم
بحقيقة أمره . وجوب العقاب .

(نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
١٨ رقم ١٠)

غش البضاعة . المادة ٣٤٧ ع الملغاة .
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي
استبدلت به تلك المادة . مجرد عرض
البضاعة في السوق للبيع بعد بلها بالماء
لزيادة وزنها . شروع في الغش معاقب
عليه . عدم تعيين مشتر بالذات .
لا تأثير له .

(نقض جنائي — ١٩ أبريل سنة ١٩٤٣
ص ٥٢٩ رقم ٩٩)

غش (انظر عود)

غلظة العقوبة (انظر عود)

(ف)

فاعل (انظر اخفاء)

(ق)

قاصر (انظر قوة الشيء المحكوم فيه)

قانون تسوية الديون العقارية رقم ٣

لسنة ١٩٣٩ . نصوصه استثنائية .

عدم جواز التوسع فيها .

(استئناف مصر — ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٤

ص ١٩٧ رقم ٧٢)

قبانون (انظر موازين)

قتل (انظر مسئولية)

قذف وسب :

١ — الواقعة المسندة . لا يشترط أن
تكون جريمة معاقبا عليها . يكفي
أن تكون من شأنها تحقير المجني عليه
عند أهل وطنه . مثال . مهندس
باحدى البلديات . نسبة المتهم إليه أنه
استهلك نورا بغير علم البلدية وأن
تحقيقا أجرى معه في ذلك . — ٢ —
متي يجوز الاثبات في جريمة السب ؟
عند ارتباطها بجريمة قذف وقعت من
المتهم ضد المجني عليه ذاته . — ٣ — صحة
وقائع القذف . لا يكفي في نفي الجريمة
عن المتهم . وجوب توافر حسن النية
أيضا . — ٤ — القصد الجنائي في هذه
الجريمة . عدم التحدث عنه صراحة
في الحكم . استفادة هذا القصد من
من ذات عبارات القذف التي أوردها
الحكم يكفي . (المادة ٢٦٥ ، ٢٦٦ ع
— ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩)

(نقض جنائي — ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ ص

١٤٤ رقم ٥١)

قذف وسب . تنازل المجني عليه في
هذه الدعوى . أثره . لا يتعدى حقوقه
المدنية . لا يبنى عليه انقضاء الدعوى
العمومية .

(نقض جنائي — ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣

ص ٥٠٦ رقم ٩٠)

قرار مجلس الوزراء (انظر جيش)

قصود (انظر استئناف وحكم)

قواعد الاثبات المدنية (انظر

اخفاء)

٩٥ قوة الشيء المحكوم به . تعدد الجرائم
محاكمة المتهم عن جريمة . فعل سابق
رمي به المتهم الى ذات الغرض الذي
قصد اليه بالفعل الذي حوكم من
أجله . إعادة المحاكمة عن هذا الفعل
السابق . لا تجوز ولو لم يكن قد ذكر
صراحة في التهمة التي حوكم من
أجلها . واقعة مقامه على ذات الاساس
الذي أقيمت عليه الوقائع الأخرى
التي حكم فيها ببراءة المتهم . رفع
الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد
الحكم ببراءته . دفعه سبق الفصل في
الدعوى . وجوب تحقيقه وتبرئة المتهم
عن ثبوت صحته .

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٢ رقم ٢)

٩٦ قوة الشيء المحكوم فيه . العبرة في
اتحاد الدعويين بالسبب المباشر المولد
لكل منهما وبما هيئة الموضوع .
دعوى تعويض . اختلاف علة سبب
التعويض . اختلاف قيمة التعويض .
لا تأثير لهما .

(نقض مدني — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
١٦٢ رقم ٦٠)

٩٧ قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى
خصم قاصر تمثيل والده له . بلوغ
القاصر الرشد في أثناء الخصومة
استمرار تمثيل والده له بقبوله
ورضائه . الحكم الصالح في الدعوى
سريانه على القاصر . علمه بحكم خصم

القاصر بتغير حالته

(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣
ص ٩٦ رقم ٤٠)

٩٨ قوة الشيء المحكوم فيه . عقد
إيجار . الاتفاق فيه على التجاوز عن
بعض الاجرة في حالة دفعها في
مواعيدها . تعلق هذا السماح بذات
الحق المطالب به وارتباطه بشروط
وفائه . عدم اداء الاجرة في مواعيدها
القضاء بباقي الاجرة المستحقة على
المستأجر . قضاء ضمني بعدم
استحقاق المستأجر للسماح المشروط
التجاوز عنه . مطالبة المستأجر ببراءة
ذمته من مبلغ السماح . عود الى موضوع
سبق الفصل فيه

(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣ ص
٩٤ رقم ٢٩)

٩٩ قوة الشيء المقضي فيه . وجوب وحدة
الاشخاص والسبب والموضوع .
وحدة تم فيها الرغبة عن وضع حد
للنزاع وبالقدر الذي يرغب فيه في
حماية النظام من تعدد النزاع بعناصره
الثلاثة .

(استئناف مختلط — ١٩ يونيو سنة ١٩٤٥ ص
٥٤١ رقم ١٠٤)

قيادة السيارات (انظر مسؤولية)

(ك)

كسر الانبعاث (انظر اسرقة)

مخالفات المباني (انظر حكم)
مراجع النصوص الفرنسية (انظر
اختصاص)

مرض الموت (انظر وارث)
مسائل الاختصاص (انظر نقض
وابرام)

مسائل الوصية (انظر اختصاص)
مسئولية جنائية . الخطأ المستوجب

للمسئولية الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤
ع . الخطأ المستوجب للمسئولية
المدنية بمقتضى المادة ١١٥ مدني .
لا يختلفان عنصرا . الخطأ مهما
كان يسيرا . حكم . تسييه . كفايته
لتحقق كل من المسئولين . تبرئة
المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت
الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه .
تستلزم حتما رفض الدعوى المدنية
المؤسسة على هذا الخطأ المدعى .
أسباب البراءة تغني عن ايراد اسباب
خاصة بالدعوى المدنية .

(نقض جنائي — ٨ مارس سنة ١٩٤٣
ص ١٣٢ رقم ٤٥)

مسئولية مدنية . علاقة المتبوع بالتابع .
قوامها للمتبوع على التابع من سلطة
في توجيهه ورقابته مسئولية المتبوع
عن عمل التابع ، مناطها ، مستعير
سيارة ، اختياره سائقا لقيادتها ،
تسبب السائق في قتل انسان . مسئولية
المستعير مدنيا ، تحققها ولو كان
السائق تابعا في ذات الوقت الآخر
أو كان الحادث قد وقع في أثناء

١٠٠ كفالة . الاعفاء منها في الاحوال
المبيته قانونا فقط

(استئناف مصر — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ ص ١٩٥
رقم ٧١)

١٠١ كفالة . تقدير الاشياء المحكوم بها
وقت التنفيذ . لا وقت رفع الدعوى
(الازكية — ٢٦ يولية سنة ١٩٤٣
ص ٢١٩ رقم ٨٠)

(م)

المجالس المالية (انظر اختصاص
محاكم جنائية (انظر اختصاص)
محاكم عسكرية (انظر اختصاص)

١٠٢ محال عمومية . المحال التي تسرى
عليها احكام القانون رقم ٣٨ لسنة
١٩٤١ . فتح ناد للعب القمار بدون
ترخيص لا يعاقب صاحبه عن
جريمة فتحه بغير اخطار سابق .
عقابه بمقتضى المادة ١٩ من القانون
المذكور . المحال الواجب الاخطار
عنها مقدما

(نقض جنائي — ١٩ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
٥٣١ رقم ١٠٠)

١٠٣ محام . توكيله . جواز اثباته بما
هو ثابت في محاضر الجلسات وعلى
أساس صحة الوكالة الضمنية قانونا
(المنصورة — ٦ فبراير سنة ١٩٤٤ ص
٢١٦ رقم ٧٨)
محام (انظر دفاع)

محضر مهندس التنظيم (انظر حكم)
مخالفة (انظر حكم)

(القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩)
 (نقض جنائي — ١٩ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٥١٢ رقم ٩٤)
 ١٠٨ موظف . إحالته إلى المعاش . تقدير السن . وفقا لأحكام قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩١٣ يتعلق بالنظام العام . حيازته قوة الشيء المقضي فيه . تقييد الحكومة والموظف به . المادة ٤٠ من ذلك القانون . النص المقابل في قانون سنة ١٩٣٠ . المادة ١٩ من لائحة القومسيونات الطبية . المقصود منها .
 (نقض مدني — أول ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١٥٦ رقم ٥٨)
 ١٠٩ موظف . تأديبه . هيمنة المحاكم على القرارات التأديبية . مداها . مقصورة على مراقبة استيفاء الشكل والأوضاع (نقض مدني — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١٦٢ رقم ٦٠)
 موظف (انظر رشوة)
 (ن)
 ١١٠ ناظر وقف . الحكم عليه في ماله بفوائد مبلغ مستحق على الوقف وبمصاريف اقتضائه . متى يصح ؟ عند ثبوت تقصيره في الوفاء به حتى رفعت الدعوى على الوقف .
 (نقض مدني — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١٧٠ رقم ٦٢)
 ناظر الوقف (انظر حراسة ووقف)
 ندب خبير (انظر حكم)

ذهابه من تلقاء نفسه بالسيارة لشحن البطارية ، صاحب السيارة لا مسئولية عليه (المادة ١٥٢ مدني)
 (نقض جنائي — ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ٢٤ رقم ١٥)
 مسئولية (انظر حجز وضرب)
 المسئولية التقصيرية (انظر دعوى)
 مشايخ الحارات (انظر رشوة)
 ١٠٦ معارضة . حضور المعارض أول جلسة حددت لنظر معارضته تخلفه عن الحضور في الجلسات التالية . وجوب النظر في موضوع الدعوى ولو كان لم يبد دفاع في الجلسة التي حضرها .
 (نقض جنائي — ٨ مارس سنة ١٩٤٣ ص ١٣٦ رقم ٤٦)
 معاش (انظر موظف)
 معاقبة الخفي (انظر اخفاء)
 معاملات تجارية (انظر اختصاص)
 منافع عامة (انظر نزع ملكية)
 معني الحجز في لغة القانون (انظر سقوط الدعوى)
 مهمة الحراس (انظر حراسة)
 موارث (انظر اختصاص)
 ١٠٧ موازين . إدانة المتهم في جريمة أنه وجد عنده بغير مبرر ميزان قباني غير مضبوط . البيانات الواجب ذكرها في الحكم . علم المتهم . الاعتماد في إثباته على مجرد كونه وزانا عموما . لا يكفي

- ١١١ نزع ملكية المستفعة العامة . مباشر
أو غير مباشر . تتولد عنه الحقوق
المشار إليها بالقانون الخاص بذلك .
عدم استصدار مرسوم نزع الملكية .
لا يؤثر في ذلك . المادة ٥ من ذلك
القانون . المقصود منها . مالك . اتفاقه
وديامع الحكومة على الثمن والتعويض .
لا يترتب على ذلك اسقاط حقوق
المستأجرين للعقار وأصحاب المنفعة
فيه .
(نقض مدنى — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣
ص ١٦٧ رقم ٦١)
- ١١٢ نصب . اتخاذ الجاني اسماً كاذباً وصفة
غير صحيحة . نصب ولو لم يدعم
بأى مظهر خارجى . الطرق الاحتمالية .
لا يشترط توافرها في هذه الحالة .
(المادة ٢٩٣ ع — ٣٣٦)
(نقض جنائى — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٨ رقم ٤)
- ١١٣ نفاذ مؤقت . وجوبه في المواد
التجارية . دون النص عليه في الحكم .
(استئناف مصر — ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ ص ١٩٥
رقم ٧١)
- ١١٤ نقض وإبرام . أسباب الطعن . لا يجوز
التمسك بالأسباب التى لا تقدم في الميعاد
القانونى . إعطاء الطاعن مهلة لتقديم
مالديه من أسباب . طلبه في جلسة
المرافعة نقض الحكم لعدم التوقيع
عليه في مدة ثلاثين يوماً . عدم تمسكه
بهذا السبب في التقرير الذى قدمه بعد
- ١١٥ نقض وإبرام — إعطاء الطاعن مهلة
لتقديم مالديه من أسباب . عدم علمه
بذلك إلا بعد انقضاء مدة المهلة .
طلبه مهلة أخرى . لا يقبل . يجب
عليه أن يادر إلى تقديم الأسباب
في بحر مدة المهلة محسوبة من وقت
علمه .
(نقض جنائى — ٨ مارس سنة ١٩٤٣
ص ١٢٩ رقم ٤٢)
- ١١٦ نقض وإبرام :
١ — الاحكام الجائز الطعن فيها .
الاحكام النهائية المنهية للخصومة .
الحالة المستثناة . الاحكام الصادرة
في مسائل الاختصاص لعدم ولاية
المحاكم الأهلية . جواز الطعن فيها
بطريق النقض (المادة ٢٢٩ تحقيق)
٢ — كفالة . تعدد الطاعنين في حكم
واحد . اتحاد مصلحتهم . من الطعن
عليه . إيداع كفالة واحدة . (المادة
٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)
(نقض جنائى — ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ ص
٦٠ رقم ٣٣)
- ١١٧ نقض وإبرام . الخطأ في ذكر اسم
وكيل النيابة الذى حضر المحاكمة
بالحكم . عدم ادعاء المتهم أن النيابة لم
تكن ممثلة في الدعوى . ذلك خطأ

موضوع الاختصاص فيه للقاضي
الابتدائي . لا يؤثر في قابليته للطعن .
نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣ ص ٩٤
(رقم ٢٩)

١٢٢ ١ — نقض وإبرام . مطعون ضده .
إغفال ذكر محله الأصلي في إعلان
الحكم المطعون فيه اكتفاء باتخاذ
مكتب محام محلا مختارا له . إعلان
تقرير الطعن إلى مكتب هذا المحامي .
صحيح قانونا . يجب على المحامي تسليم
الاعلان .

٢ — نقض وإبرام . إيداع الأوراق .
إيداع صورتين من الحكم المطعون
فيه . المقصد منه . عدم القيام به .
أثره . لا بطلان . حكم تمهيدى صادر
في الدعوى . لا يتناول الطعن . تقديم
صورته . لا لزوم .
(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣
ص ١٥٩ رقم ٥٩)

نقض
(انظر اثبات واختلاس وإخفاء
وارتباط واستئناف وتفتيش وحكم
ورشوة وسرقة ونصب وعقوبة
ووقف التنفيذ وقوة الشيء المحكوم
به ومحال عمومية وموازن)
نقل المحجوز (انظر اختلاس)
نوادي للعب القمار
(انظر محال عمومية)

مادى لا تأثير له في سلامة الحكم
(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣
ص ٢٧ رقم ١٦)
١١٧ نقض وإبرام . الطعن بهذا الطريق .
وجوب توجيهه إلى الحكم النهائي .
توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائي
وخذه . إيراد الحكم الاستئنافي واقعة
الدعوى وأدلة الادانة دون الاحالة
إلى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي .
بعدم قبول الطعن .
(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٣٠ رقم ١٨)

١١٩ نقض وإبرام . حكم بالغاء الحكم
المستأنف فيما قضى به من سقوط
الدعوى باعتبارها قائمة . عدم تعرضه
للفصل في موضوع الدعوى . الطعن
لا يفيد بطريق النقض . لا يجوز (المادة
٢٢٩ تحقيق)

(نقض جنائي — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٧ رقم ٣)
١٢٠ نقض وإبرام . حكم بعدم قبول
طلب تعجيل . بناءً على أن الحكم
الصادر فيها ببطلان المرافعة صار
نهائياً . حكم منه للخصومة . الطعن
فيه بطريق النقض جائز (المادة ٩ من
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣ ص
٩٦ رقم ٤٠)
١٢١ نقض وإبرام . حكم محكمة الاستئناف .
قابليته للطعن دائماً . صدوره في

(هـ)

هبة (انظر سند)

(و)

١٢٣ وارث. الاحتجاج عليه بالتاريخ العرفي
الوارد في المحرر . لا يصح له بكافة
الطرق أن يثبت أن هذا التاريخ غير
صحيح . العبرة في هذا المقام هي
بصدور التصرف فعلاً في أثناء مرض
الموت . بصرف النظر عن التاريخ
عرفياً كان أم ثابتاً بصفة رسمية .
اهدار التصرف لمجرد أن تاريخه
عرفي . لا يصح . (المادة ٢٨٨ مدني)
(نقض مدني — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
١٧٥ رقم ٦٣)

وحدة الأشخاص والسبب والنزاع
(انظر قوة الشيء المقضي فيه)

١٢٤ وديعة . وارث . تسلمه عقداً مسالماً
لابنه على سبيل الوديعة . وهو عالم
بذلك . العقد يعتبر وديعة عنده .
الوديعة لا يشترط أن تكون وليدة
عقد . (المادة ٢٩٦ ع — ٣٤١)
(نقض مدني — ٨ فبراير سنة ١٩٤٣ ص ١٥
رقم ٨)

وزان عمومي (انظر موازين)

١٢٥ وصف التهمة . تعديل المحكمة الابتدائية
وصف التهمة وإدائته على أساس هذا
التعديل . استئنافه الحكم . انصباب
الاستئناف على التعديل . عدم إجراء

المحكمة الاستئنافية أي تعديل آخر
في الوصف . طعنه في الحكم بدعوى
أنه لم يخطر بهذا التعديل . لا وجه له
(نقض جنائي — ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ص
٣٦ رقم ٢١)

١٢٦ وصية . جواز صدورها في حال
الصحة وفي حال المرض . العبرة بنية
المتصرف وقصده . استظهار هذا
القصود . العدول في ذلك عن المدلول
الظاهر لصفة التصرف إلي ما يظهر
من ظروف العقد وملابساته . مثال
(نقض مدني — اول ابريل سنة ١٩٤٣
ص ١٥٥ رقم ٥٧)

وفاء (انظر تعهدات)

وفاء الدين (انظر اختلاس)

١٢٧ وقف التنفيذ . الحكم بعقوبي الحبس
والغرامة . سلطة المحكمة في الأمر
بوقف تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين .
أو كليهما (المادة ٥٢ ع — ٥٥)
(نقض جنائي — ١٩ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
٥٢٢ رقم ٩٧)

١٢٨ وقف . الواقف حقه في النظارة .
تمثيله للوقف . جواز ادخال المستحقين
للدفاع عن الوقف بغير مساس ولاية
الناظر . عدم بطلانه إذا أثبت المدين
الواقف أن لديه أملاكاً تفي لسداد
الدين . الشروط العشرة . تأثيره
بنظرية سوء استعمال الحق .

(استئناف مختلط — ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢
ص ٥٣٦ رقم ١٠٣)

١٢٩ وقف . ما يصرف في شؤون الوقف .

اثباته . المحكمة غير مقيدة بدليل معين
في هذا الصدد . الحكم على جهة الوقف
بمبلغ معين . الاستناد في ذلك إلى
إقرار الناظر وإلى أدلة أخرى
استخلصتها المحكمة من أوراق الدعوى .
لا تثريب فيه على المحكمة

(نقض مدنى — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص
١٧٠ رقم ٦٢)

وقف (انظر حراسة ووكالة)

وقف التنفيذ (انظر عود)

١٣٠ وكالة . تعامل الوكيل باسمه مع الغير .
لا يغير من علاقته بالموكل . أثره .

توكيل شخص لشراء عين لجهة الوقف .
شراؤه هذا القدر باسمه . استخلاص
المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها
أنه حين اشترى كان قاصداً تنفيذ عقد
الوكالة . بحكمها بناء على ذلك بالزام
الموكل بدفع ثمن المشتري إليه مقابل
نقل تكليفه من اسم الموكل إلى جهة
الوقف . لا محل للنعى عليها في ذلك .
(نقض مدنى — ١٥ ابريل سنة ١٩٤٣ ص ١٧٠
رقم ٦٢)

(لا)

لائحة السيارات (انظر سيارات)

العدد الاول والثاني والثالث
السنة الخامسة والعشرون
شهر سبتمبر واكتوبر ونوفمبر
سنة ١٩٤٤

قضاء محكمة النقض والابرار الجنايئة (١)

(برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العزة منصور اسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد الفتى الجزايرلى بك
مستشارين وحضور حضرة الأستاذ فهم عوض رئيس النيابة)

إلى جهة أخرى غير التى حصل فيها الحجز تقتضى
بطبيعة الحال أن يتحمل فى ذلك عباء ومشقة
ومصاريف وغير ذلك مما لا شأن له بالحراسة ولا
موجباتها وإذن فالحكم الذى يؤسس إدانة المتهم
على عدم نقله المحجوزات إلى السوق ولا يأخذ
بما دفع به من أنه ليس مكلفا بذلك قائلا إن
محل هذا الدفع هو أن يكون نقل المحجوز مما
يكلف الحارس مصاريف نقل يكون حكما خاطئا
متعينا نقضه .

١

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

اختلاس أشياء محجوزة . نقل المحجوزات الى السوق .
عدم ملازمة الحارس بذلك . علقته . إدانة المتهم تأسيسا
على عدم نقل المحجوزات الى السوق بمقولة أن عدم تكليفه
بذلك لا يكون إلا حين يكون نقلها فيه تحميل له بمصاريف
النقل . خطأ .

المبدأ القانونى

إن عدم ملازمة الحارس بنقل المحجوز
إلى السوق ليست علقته . تجنب مصاريف نقل
المحجوزات فقط فان مطالبته بأن يذهب بالمحجوز

(١) استنبط قواعد هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرار وراجعها وأقرها
حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل محكمة النقض والابرار .

المحكمة

« حيث ان مما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه لم يأخذ بدفاعه بأنه وهو حارس على المحجوزات ليس مكلفاً بنقلها إلى السوق المعين لبيعها فيه .

« وحيث ان الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ليس مكلفاً بنقل الجاموسة المحجوزة للسوق ، والحكم المطعون فيه ادانه على أساس أنه امتنع عن تقديم المحجوزات في السوق وقال في الرد على هذا الدفاع « وحيث انه فيما يختص بالوجه الثاني وهو عدم ملزومية المتهم بنقل المحجوز للسوق فمحله أن تكون المحجوزات من الأشياء التي تكلف الحارس مصاريف نقل إذ أنه من غير الطبيعي أن يكلف الحارس الأجنبي بصرف هذه المصاريف وقد يعجز عنها أو يكلف بها الحارس المدين نفسه الذي عجز عن سداد أصل دينه — أما إذا كان نقل المحجوزات لا يستلزم مصاريف كما في الدعوى الحالية فلا محل للاحتجاج بعدم مسئوليته عن النقل »

« وحيث ان هذا الذي ذهب إليه الحكم غير سديد فان عدم ملزومية الحارس بنقل المحجوزات إلى السوق ليست علته تجنيب مصاريف نقل المحجوزات فقط ذلك لأن مطالبة الحارس بالذهاب بالمحجوزات إلى جهة أخرى غير التي حصل الحجز فيها تقتضي منه بطبيعة الحال توضيحات من عناء ومشقة ومصاريف وغير ذلك مما لا شأن له بالحراسة وبواجبات الحراسة .

« وحيث انه متى كان هذا مقررأ فان الحكم المطعون فيه إذ أسس إدانة الطاعن على

عدم تقديم المحجوزات في السوق يكون قد أخطأ لأقامة الادانة على ما ليس من شأنه أن يؤدي إليها . ولذلك فانه يتعين نقضه لهذا السبب بلا حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن عبد المجيد مسعود ضد النيابة رقم ٥٠٠ سنة ١٣ ق)

٢.

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

قوة الشيء المحكوم به . تعدد الجرائم . محاكمة المتهم عن جريمة . فعل سابق رمى به المتهم الى ذات الغرض الذي قصد اليه بالفعل الذي حوكم من أجله . اعادة المحاكمة عن هذا الفعل السابق . لا تجوز ولو لم يكن قد ذكر صراحة في التهمة التي حوكم من أجلها . واقعة مقامة على ذات الأساس الذي أقيمت عليه الوقائع الأخرى التي حكم فيها ببراءة المتهم . رفع الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد الحكم ببراءته . دفعه بسبق الفصل في الدعوى . وجوب تحقيقه وتبرئة المتهم عند ثبوت صحته .

المبدأ القانوني

متى تمت محاكمة المتهم عن فعل من الأفعال وقضى له أو عليه بالبراءة أو بالادانة فلا يجوز أن تعاد محاكمته عن أي فعل سابق رمى به المتهم إلى ذات الغرض الذي قصد إلى تحقيقه بالفعل الذي حوكم من أجله ولو لم يكن ذلك الفعل قد ذكر صراحة في التهمة فان هذا معناه محاكمة الشخص أكثر من مرة عن واقعة واحدة وهذا محرم بمقتضى القواعد الأولية للمحاكمات الجنائية . وإذن فاذا كانت واقعة الدعوى على حسب الثابت بالحكم المطعون فيه - مقامة على ذات الأساس الذي أقيمت عليه الوقائع الأخرى التي

حكم فيها بالبراءة بناء على أنه لا تتوافر فيها جريمة معاقب عليها فإن رفع الدعوى على المتهم بتلك الواقعة بعد سبق الحكم ببراءته يكون غير صحيح ويجب على المحكمة إذا ما دفع لديها بهذا الدفع أن تستبين حقيقة ما إذا ثبت لديها صحته وجب عليها أن تقضى بالبراءة لسبق الفصل في الدعوى المحكمة

« حيث ان محصل أوجه الطعن أن الطاعن لم يكن وكيلا عن المجنى عليه في تحصيل أثمان أجهزة الراديو المباعة كما قال الحكم لأنه اشترى هذه الأجهزة ثم باعها لحسابه ، فعلاقة الطرفين لا تعدو أن تكون علاقة مشتر يائع ، وقد قضت المحكمة ببراءة الطاعن على هذا الأساس في قضايا عدة عن هذا الموضوع ذاته ، وقد طلب الطاعن إلى محكمة الموضوع أن تؤجل له الدعوى حتى يقدم الأحكام الصادرة في تلك القضايا ، فرفضت المحكمة طلبه .

« وحيث ان الطاعن قدم إلى هذه المحكمة صور عدة أحكام صادرة له بالبراءة من المتهم التي كانت مرفوعة بها الدعوى عليه بأنه اختلس مبالغ اضراراً بعزير بولس كان قد استلمها من آخرين ثمن أجهزة راديو بصفته وكيلا عنه ، وقال إن هذه الأحكام هي التي كان يريد تقديمها أثناء محاكمته لاثبات براءته ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ، ومن بين هذه الأحكام الحكم الصادر من محكمة بني سويف في القضية رقم ٩٥٨ سنة ١٩٤١ بنذر بني سويف بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٢ الذي أقام قضاءه ببراءة الطاعن من التهمة التي وقعت واقعها في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ بنذر

بني سويف على ما قاله من « أن وقائع هذه الدعوى والدعوى الأخرى المنفضة إليها وهي القضايا رقم ٩٥٧ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٣ و ٩٦٥ جنح بنذر بني سويف سنة ١٩٤١ تنلخص هذه الدعوى في أن محمد راضي شعلان بصفته وكيلا عن عزير بولس قدم جملة شكاوى في حق المتهم جرس خليل سليمان (الطاعن) عن تبديد جملة مبالغ قيل بأن المتهم المذكور قد حصلها نيابة عن عزير بولس ولكن المتهم اختلسها إضراراً بالمجنى عليه (عزير بولس) » وحيث انه قبل الخوض في موضوع هذه الدعوى يحسن بحث ما إذا كانت هذه القضايا كلها مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً أم لا — « وحيث انه بالرجوع إلى هذه القضايا يتبين أنها كلها خاصة بتبديد مبالغ مقول بأن المتهم تسلمها من جملة أشخاص لتوصيلها إلى المجنى عليه فلم يوصلها إليه بل بددها ، وعن ذلك ضبطت وقائع متعددة عن كل مبلغ قيل بأن المتهم تسلمه من شخص معين ، وجعلت كل واقعة موضوع قضية من القضايا المشار إليها أيضا ، ولا شك في وجود الارتباط الوثيق بين هذه القضايا جميعها لوحدة الموضوع والغرض ، ووجب لذلك ضم القضايا الموضحة بأول هذه الأسباب إلى القضية الحالية — « وحيث ان المجنى عليه يقول بلسان وكيله أو مندوبه بأن هذه المبالغ إنما قد استلمها المتهم من بعض العملاء بصفته وكيلا بالعمولة لتحصيل تلك المبالغ لتوصيلها إلى المجنى عليه فددها ويقول كذلك بأن المعاملة بينه وبين المتهم تربطها عقد اتفاق محرر بينهما ، أما المتهم فانه يدفع التهمة بأنه لم يكن وكيلا للمجنى عليه أصلا ، وإنما كان المتهم يعمل لحساب نفسه ببيع أجهزة

الراديو التي يشتريها من المجنى عليه لحسابه الخاص (أى لحساب المتهم شخصيا) فينتفع بالربح الذي يعود عليه من معاملته التجارية مع الغير ، ويلزم بما تجلبه عليه هذه المعاملات من خسارة مستندنا في ذلك إلى العقد المحرر بينه وبين المجنى عليه — « وحيث ان البحث في موضوع هذه القضايا بأجمعها يستدعي البحث في حقيقة المعاملة الحاصلة بين المتهم والمجنى عليه ، وهل هذه العلاقة هي علاقة تاجر بتاجر أم عميل بعميل يربطها القانون المدني ، أو أي علاقة وكيل بموكل . » وحيث انه بالرجوع إلى عقدي الاتفاق المقدم صورتها من الطرفين واللذين لم يظن أحدهما عليهما (على هاتين الصورتين) بظمن ما — بالرجوع إلى هذين العقدين نجد أحدهما محررا بين المتهم والمجنى عليه بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ أو ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤١ لأن تاريخ هذا العقد غير واضح وضوحا تاما إذ كتب أحيانا سنة ١٩٤١ وأحيانا سنة ١٩٤٠ حتى على الصورة الواحدة المقدم فيها جملة نسخ ، وعلى فرض أن تاريخ هذا العقد هو ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ، وباعتباره أنه يحكم بعض الوقائع المطروحة أمام هذه المحكمة ، فإن هذا وإن كان قد نص في البند الأول منه على أن السبب في تحريره إنما يرجع في الحقيقة إلى تأخر المتهم في سداد بعض الأقساط له فقد اتفق الطرفان على تسديد هذه المبالغ بالطريقة الآتية : — وهذه الطريقة هي التي نص عليها في مواد عقد الاتفاق المذكور الذي ما أعد إلا لتنظيم كيفية قيام المتهم بسداد المبالغ المستحقة عليه ، وقد جاء في البند الثالث من عقد الاتفاق المذكور بأن المتهم يخصم ٣٠٪

من قيمة ما يحصل من الكمبيالات ، ولا شك أن هذا العقد يحكمه القانون المدني وحده ، والعلاقة ظاهرة صراحة أنها علاقة مدنية شاء المجنى عليه أن ينص في بنود ذلك العقد على ما يشعر وجود وكالة ليقع المتهم تحت سيف المسؤولية الجنائية ، ولكن هيئات أن يستسيغ العقل ان العلاقة بين المتهم والمجنى عليه هي علاقة وكيل بموكل بل هي في الواقع علاقة مدين بدائن ، وقد شاء الدائن أن يملأ ارادته على المدين فيجعله يقبل أن يصور تلك العلاقة تصويراً آخر ليقع المتهم تحت المسؤولية الجنائية . يؤيد هذا أن الاتفاق الجديد المحرر في سنة ١٩٤٠ أو سنة ١٩٤١ إنما هو استبدال للعقد المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٣٨ ، وهذا العقد صريح في أن العلاقة بين المتهم وبين المجنى عليه المترتبة على ذلك العقد هي علاقة مدنية محضة بين بائع وهو المجنى عليه ومشتر وهو المتهم — « وحيث انه يتبين مما تقدم أن المعاملة بين المتهم والمجنى عليه لا شك في أنها معاملة مدنية بحته بين دائن ومدينه يحكمها القانون المدني وحده . » وحيث انه وإن كانت بعض الوقائع المنسوبة إلى المتهم هي تحصيل قيمة أحكام صادرة باسم المجنى عليه ، إلا أنه بالرجوع إلى هذه الأحكام يتبين أنها صادرة حقيقة باسم المجنى عليه ، وإن كانت حقيقة الأمر أنها من الكمبيالات التي كانت محررة أصلا باسم المتهم وحولها عملا بعقد الاتفاق المشار إليه إلى اسم المجنى عليه الذي اتخذ الاجراءات القانونية ووكّل إلى المتهم تحصيل قيمة هذه المبالغ وحقيقة الأمر إنما حصل المبالغ لشخصه فعلا أما العلاقة الأخرى فتحلها دعوى حساب مدنية يرفعها المجنى عليه يصفى فيه هذه

المعاملات — « وحيث انه يتبين مما تقدم أن التهم الموجهة للمتهم هي على غير أساس ويتعين لذلك براءته مما أسند إليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات »

« وحيث ان واقعة الحال في هذه الدعوى أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه « في خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٣٩ بيندر بنى مزار بدد مبلغ ١٥٦ قرشا صاغا ساسها له إبراهيم عبد اللطيف و ٢٤٩ قرشا صاغا ساسها له رزق السيد رزق على سبيل الوكالة لتوصيها لعزير بولس » والحكم إلا بتدائي أدانه وقال في ذلك « أن محمد راضي شعلان قرر أن عزير بولس يداين إبراهيم عبد اللطيف بمبلغ ونفـذ على منقولات له ، وقد بلغه من الأخير أنه سدد المطلوب إلى المتهم وأعطاه إيصالا ، وأنه لم يوصل المبالغ لهم » وحيث ان إبراهيم عبد اللطيف قرر أن المعاملة كانت بينه وبين المتهم أنه سدد له مبلغ ١٥٦ قرشا صاغا — « وحيث انه يفهم من ذلك أن المتهم لم يسدد ما عليه ، وترى المحكمة أن التهمة ثابتة عليه ويتعين عقابه بالمادة ٣٤١ عقوبات » ولدى المحكمة الاستئنافية تمسك الطاعن بأنه « تقدم إلى عزير بولس تاجر الراديوات وطلب منه أن يتوكل في بيع الراديوات واشترط عليه أن يحزر عليه عقد بأن الشراء قد تم فعلا ويتسلم منه الراديوات ويحزر على نفسه كمبيالات بقيمتها — وكل ما كان يحصله يرسل إلى عزير بولس ليخصم من الكمبيالات المأخوذة على المتهم ، وكان هناك وكيل قديم تأخر في التحصيل فسلم بعض كمبيالاته المتأخرة إلى المتهم ليحصلها له خدمة له أيضا وقدم كمبيالات مسلسلـة ومؤشـر أعياها بالسداد — فقال انه في هذه الفترة نحن قد

سددنا ما يزيد على ٣٠٠ ج — وليس فقط هذا كل ما عمله عزير بولس بل إنه قدم فيه بلاغات عملت من أجله قضية أمام محكمة الفيوم وقضى فيها براءته ، وقدم صورة حكم لهذه القضية ، وقدم أيضا شهادة رسمية من ملف قضية أخرى « ثم قال الدفاع « إن العلاقة بين المتهم وعزير بولس علاقة مشتر وبائع كأى علاقة مدنية محضـة ، وقال بأن المتهم سلم عزير بولس ٦٠ ج في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، ومذكور في المستندات جميعها بأن ما وصل من ضمن المطلوب على المتهم ، ومن بين هذه المبالغ مبالغ بورقة قبل التبليغ ومبالغ بعده — وتقدم تدعيها لدفاعنا حكما متفقا في وقائعه مع هذه الدعوى قضى فيه براءة المتهم ، وقال بعدم معقولية اختلاس مبالغ بسيطة كالمتهم بها في الوقت الذي تسددت فيه مبالغ تصل إلى ٨٠٠ ج ، وأخيراً أرجو أن تأمر المحكمة بضم القضايا التي أودعت معها ووجدت وهي ١٨٦٤ سنة ١٩٤١ و ٧ سنة ١٩٤٢ بندرو ٣٠٤٧ سنة ١٩٤١ مركز المنيا وجميعها فصل فيها بالبراءة ، وبها المستندات المسحوبة من القضية الاستئنافية ولهذه المستندات أهميتها ، وإنها تفيد سداد مبالغ كثيرة جداً بعد التاريخ المدعى فيه بالاختلاس ، والحكم الاستئنافية قضى بتأييد الحكم الابتدائي وقال « إن الوقائع في هذه القضية تلخص في أن محمد راضي شعلان مندوب محلات عزير بولس قدم شكويين إلى مركز بنى مزار إحداها ضد إبراهيم عبد اللطيف وجرس خليل (المتهم المستأنف) والأخرى ضد جرس خليل وحده ، وقال في الأولى أن عزير بولس يداين إبراهيم عبد اللطيف

عزيز بولس وراضى شعلان لمناقشتها في دفاع المتهم .

« وحيث ان عزيز بولس قرر أن المبالغ التي وردها المتهم لا يدخل فيها المبلغان موضوع هذه التهمة و بذلك شهد راضى عبد شعلان مندوب محل المجنى عليه .

« وحيث ان المتهم بنى دفاعه كله على أن المعاملة بينه وبين المجنى عليه مدنية محضمة ، ولكن يدحض هذا الدفاع تسلمه المبلغين بصفتهم وكيلا عن المجنى عليه ، وقد ثبت من شهادة المجنى عليه عزيز بولس وراضى شعلان أن المتهم لم يورد هذين المبلغين للمحل الأمر الذي تأخذ منه المحكمة أن المتهم اختلسهما إضراراً بالمجنى عليه ، ويكون عقابه منطبقاً على نص المادة ٣٤١ عقوبات . وحيث ان المحكمة لا ترى محلاً لإجابة طلب المتهم ضم قضايا قال عنها أنه حكم له فيها بالبراءة وذلك لأن لكل قضية ظروفها خاصة بها ، وقد قدم الدفاع عن المتهم صورة حكم في القضية رقم ١٤٥٩ سنة ١٩٤١ جنح الفيوم قضى ببراءة المتهم مما هو منسوب اليه من جريمة تبديد مبالغ للمجنى عليه . « وحيث أن صدور أحكام ببراءة المتهم من وقائع أخرى لا يؤثر على واقعة هذه القضية التي نحن بصددتها والتي ترى المحكمة أن الأدلة فيها متوفرة على إدانة المتهم ، وفضلاً عن ذلك فإن دفاع المتهم أمام محكمة أول درجة لم يطلب من المحكمة سوى استعمال الرأفة مع المتهم أي أنه مسلم بأن واقعة هذه القضية ثابتة . « وحيث أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في محله ويتمتع تأييده « « وحيث ان الواقعة موضوع هذه الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم القاضي

بمبلغ ١٥٦ قرشا صاغاً ، وجب حكم في القضية ٢٩٢٨ سنة ١٩٣٩ مدني الوايلي وأن المتهم الثاني تسلم هذا المبلغ ولم يورده للمحل وبدده ، وقال في الشكوى الثانية أن عزيز بولس بداين رزق السيد رزق في مبلغ ٢٤٩ قرشا صاغاً بحكم في القضية ٢٧٣٠ سنة ١٩٣٩ وقد تسلم المتهم هذا المبلغ من المحكوم عليه وبدده — « وحيث انه قد تبين من شهادة عزيز بولس في الجلسة أن المتهم كان وكيلا عنه في الوجه القبلي كما شهد بذلك راضى شعلان أيضاً من أن المتهم هو وكيل عزيز بولس في الوجه القبلي — وحيث انه تبين من الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم ٢٧٣٠ سنة ١٩٣٩ الوايلي ضد رزق السيد رزق لصالح عزيز بولس أن المتهم وقع على هذا الحكم بصفتهم وكيلا للمحكوم له بأنه تسلم من المحكوم عليه المبلغ المطلوب بما فيه أجرة النشر وهذا الاقرار بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ ، كذلك أقر المتهم على ظهر نشرة البيع بأنه تسلم من المحكوم عليه المذكور قيمة المطلوب بصفتهم وكيلا عن طالب البيع عزيز بولس وقد أوقف المحضر البيع كما هو ثابت في محضره المؤرخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ إذ أن المحضر طالب المحكوم عليه بمبلغ ٢٤٩ قرشا صاغاً فقدم له دليل التخالص بتوقيع المتهم ، فأوقف البيع بناء على ذلك . « وحيث انه تبين من شهادة ابراهيم عبداللطيف أنه سلم مبلغ ١٥٦ قرشا صاغاً إلى المتهم وهو المبلغ الذي كان مدينا به لعزيز بولس .

« وحيث ان المتهم لم ينكر أنه تسلم المبلغين موضوع التهمة وإنما دفع بأنه قام بتوريدها إلى المجنى عليه وقدم مستندات تفيد تسلم عزيز بولس مبالغ منه ، وقد رأت المحكمة استدعاء

ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن
مما أسند إليه .

(طعن جرس خليل ضد النيابة رقم ٢٦٢
سنة ١٣ ق)

٣

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام . حكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به
من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة . عدم تعرضه للفصل في
موضوع الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز
(المادة ٢٢٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا
بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط
الدعوى وباعتبارها قائمة لم تسقط بمضى المدة
وذلك دون أن يتعرض للفصل في موضوعها فإنه
لا يكون منها للخصومة . فلا يجوز أن يطعن
فيه بطريق النقض .

المحكم

« من حيث ان الحكم المطعون فيه — إذ
كان قضاؤه مقصوداً على إلغاء الحكم المستأنف
فيما قضى به بالنسبة لسقوط الدعوى العمومية
واعتبار الدعوى لم تسقط بمضى المدة ولم يفصل
في موضوع الدعوى — لا يكون منها للخصومة
وبالتالي لا يجوز أن يطعن فيه بطريق النقض
ما دام الحكم في موضوع الدعوى لم يصدر
بإدانة المتهم أو ببراءته .

(طعن وهبة عبد السيد عبد الملك ضد النيابة
رقم ٥٠٦ سنة ١٣ ق)

براءة الطاعن على أساس أن علاقته بعزير
بولس ليست علاقة الوكيل بالموكل ولما كانت
هذه الواقعة التي وُصفت بأنها خيانة أمانة
إضراراً بعزير بولس هي والوقائع الأخرى
التي وُصفت بهذا الوصف والتي صدرت بشأنها
أحكام البراءة السابق ذكرها عبارة عن أفعال
متوالية متلاحقة لا تكون في مجموعها إلا جريمة
واحدة — وإن كان كل منها يكون جريمة —
لوحدة الحق الذي وقعت عليه ووحدة الغرض
الذي قصد الجاني إلى تحقيقه من وراء ارتكابها
ما تكون معه محاكمة المتهم عن فعل واحد
أو أكثر متضمنة محاكمته عن جميع الأفعال
الأخرى التي سبق وقوعها قبل المحاكمة ،
ولا يجوز بالتالي بعد أن تمت محاكمته وانتهت
بالإدانة أو البراءة أن تعاد محاكمته عن أي
فعل سابق ولو لم يكن قد ذكر صراحة في
التهمة لأن ذلك يكون معناه محاكمة الشخص
أكثر من مرة عن واقعة واحدة وهذا محرم
بمقتضى القواعد الأولية للمحاكمات الجنائية .
ومنى كان الأمر كذلك وكانت واقعة هذه
الدعوى على حسب التايت بالحكم المطعون فيه
مقامة على نفس الأساس الذي أقيمت عليه
الوقائع الأخرى التي قضى فيها بالبراءة بناء على
أنه لا تتوافر فيه جريمة الاختلاس ، فإن رفع
الدعوى على الطاعن بعد سبق الحكم ببراءته
يكون غير صحيح ، وكان يجب على المحكمة أن
تحقق دفاعه حتى إذا ما تبين ما تبينته هذه
المحكمة على الوجه المتقدم قضت له بالبراءة لسبق
الفصل في الدعوى .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن

٤

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

نصب . اتخاذ الجاني اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة . نصب
ولو لم يدعم بأى مظهر خارجي . الطرق الاحتمالية . لا يشترط
توافرها في هذه الحالة . (المادة ٢٩٣ ع — ٣٣٦)

المبدأ القانوني

انه لما كانت جريمة النصب بمقتضى المادة
٣٣٦ عقوبات تقع باتخاذ الجاني اسماً كاذباً أو صفة
غير صحيحة ولو لم يدعم ذلك بأى مظهر خارجي
فان إدانة المتهم في هذه الجريمة على أساس أنه
لم يحصل من المجنى عليه على النقود إلا باتخاذ
صفة كاذبة تكون صحيحة ولو لم يقع منه ما يعتبر
في القانون من أساليب الغش والخداع المبرع عنها
في المادة المذكورة بالطرق الاحتمالية

المسكن

« حيث ان حاصل الوجه الأول من
أوجه الطعن أن الاتهام الذى وجه إلى الطاعن
بنى على أساس أنه استعان فى الاحتيال على
المجنى عليه بالعسكرى عبد الهادى محمد أحمد
الذى كان يرافقه والذى كان يتظاهر بأن
الطاعن ضابط بوليس حقيقة — أما وقد نفى
الحكم المطعون فيه حصول أى اتفاق بين
الطاعن وبين هذا العسكرى وأثبت أن هذا
العسكرى لم يفعل شيئاً لتأييد مازعمه الطاعن
بل كان آلة مسخرة له ، ولذلك قضى ببراءته
من التهمة ، فان الاتهام لذلك يكون ساقطاً
من أساسه بالنسبة للطاعن أيضاً .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على
الطاعن والعسكرى عبد الهادى محمد أحمد بأنهما

توصلاً إلى الاستيلاء على مبلغ ٣٠ قرشاً من
هالبرت وولتر بواسطة اتخاذها طرقاً احتمالية
من شأنها إيهام المجنى عليه «بواقعة مزورة فى
صورة واقعة صحيحة ، وذلك بأن اتخذ المتهم
الأول (الطاعن) صفة كاذبة وهى انه الكابتن
كامل ، من ضباط البوليس واستعان على تأييد
هذا الادعاء بوجود المتهم الثانى معه الذى
تظاهر بصحة ما يدعيه المتهم الأول من أنه
ضابط — وبعد أن سمعت الدعوى قضت
محكمة الجنايات بإدانة الطاعن على أساس أنه
أوهم المجنى عليه أنه ضابط بوليس وأخبره
بأنه نسى نقوده ، وطلب منه أن يقرضه جنيتها
لعمل يستدعى السرعة ، فلما رأى المجنى عليه
أن المتهم الثانى على جانب من التأدب والتحشم
اعتقد أن الطاعن ضابط عظيم حقيقة ، فأعطاه
مبلغ ثلاثين قرشاً ، على اعتبار أن الطاعن اتخذ
صفة كاذبة — كما قضت ببراءة المتهم الثانى على
اعتبار أنه لم يشترك فى الحديث الذى دار بين
المجنى عليه والطاعن إذ كان هذا يتحدث باللغة
الانجليزية التى يجيدها ، وان الطاعن استفاد
من وجوده معه فى تأييد الصفة الكاذبة
التي اتخذها .

« وحيث انه لما كانت جريمة النصب
بمقتضى المادة ٣٣٦ عقوبات تقع باتخاذ الجاني
اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة ولو لم يدعم
ذلك بأى مظهر خارجي فان إدانة الطاعن
المؤسسة على أنه لم يحصل من المجنى عليه على
النقود إلا باتخاذ صفة كاذبة تكون صحيحة
ولو أن ما وقع من العسكرى لا يعتبر فى القانون
من أساليب الغش والخداع المبرع عنها فى المادة
المذكورة بالطرق الاحتمالية

« وحيث ان مبنى الوجه الثانى أن المجنى

عليه قال بأنه لم يخدع بالشخصية الكاذبة التي انتحلها الطاعن ، وما دام الأمر كذلك فإنه لا يوجد احتيال ، ومن ثم فلا عقاب

« وحيث أن ما يتمسك به الطاعن في هذا الوجه لا محل له فإن الحكم المطعون فيه تعرض لما قاله المجنى عليه أمام المحكمة بأنه لم يخدع بأقوال الطاعن ورد على ذلك بقوله « والمحكمة لا تعول على ما ذكره المجنى عليه من أنه لم يخدع بأقوال المتهم إذ الظاهر أنه قصد بهذا القول في جلسة علنية أنه رجل خريص لا تعرفه المظاهر ، ولذلك فإنها تأخذ بروايته التي قررها في التحقيق وتعتمد عليها » ، وقد ذكرت المحكمة أقوال المجنى عليه في التحقيقات وهي تلخص في أنه اعتقد بأن الطاعن ضابط بوليس حقيقة كما ادعى ، ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين أن حصول الطاعن على النقود من المجنى عليه لم يكن إلا بناء على اتصافه بالصفة الكاذبة التي انتحلها ، فلا محل إذن للنعي على الحكم من هذه الناحية

« وحيث أن الطاعن يقول في باقي أوجه الطعن أن المجنى عليه يعرفه شخصيا من قبل ، وأن إعطاء النقود لم يحصل إلا بسبب هذه المعرفة ، أوليتخلص المجنى عليه من إلحاحه كما قال صراحة أمام المحكمة . أما ادعاء المجنى عليه بأن الطاعن اتخذ صفة غير صحيحة فلا أصل له ، ولم يقصد به إلا الإيقاع بالطاعن بناء على تحريض أحد أخصامه - وفضلا عن ذلك فقد ثبت للمحكمة أن مظهر العسكري الذي كان يرافق الطاعن لم يكن مظهر مرءوس مع رئيسه أو خادم مع مخدومه ، وأن المجنى عليه قال بأنه ساوره الشك في أمر الطاعن ، ولذلك

فانه أوعز إلى خادمه بأن يأخذ رقم العسكري مما يقطع بأن الطاعن لم ينتحل صفة كاذبة ولم تقع منه طرق احتيالية .

« وحيث أن كل ما يثيره الطاعن من ذلك ما هو إلا جدل موضوعي لا يقصد به إلا فتح باب المناقشة في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به بعد أن قات محكمة الموضوع بأن الطاعن اتخذ صفة غير صحيحة وحصل بناء على ذلك على نقود من المجنى عليه .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن عبد العزيز يسرى ضد النيابة رقم ٥١٢ سنة ١٣ ق)

٥

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

تفتيش . بيان الوقائع والأدلة التي استخلصت منها المحكمة رضا المتهم بالتفتيش . المنفعة في ذلك . لا تقبل . الورقة المضبوطة مع المتهم لم يكن بها إلا رائحة الأفيون . استخلاص أدلة المتهم في أحرار الأفيون من ذلك . جوازه

المبدأ القانوني

إذا دفع المتهم بأن تفتيشه وقع باطلا لعدم الإذن من النيابة فضلا عن أن الكونستابل الذي أجرى التفتيش قرر أن ما وجدته معه ليس إلا ورقة بيضاء تشتم منها رائحة الأفيون مما لا يكفي لاعتباره محرزا فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع وبينت في حكمها الوقائع والأدلة التي استخلصت منها أن التفتيش إنما حصل بناء على رضا المتهم وموافقته ومن أنه أسفر عن العثور

معه على قطعة من الأفيون فلا يكون ثمة وجه لاثارة هذا الجدل إذ أن ذلك لا يكون له من معنى سوى فتح باب المناقشة في تقدير الأدلة التي استخلصت المحكمة منها الرضاء بالتفتيش ووجود الخدر ومع ذلك فإذا فرض أن الورقة التي ضبطت لم يكن بها إلا رائحة الأفيون فإن هذا يصح للمحكمة أن تستخلص منه إدانته في إحراز الأفيون على اعتبار أن الورقة لا بد كان بها مادة الأفيون .

المحكم

« حيث أن محصل الطعن أن البوليس قبض على الطاعن وفتشه بدون إذن من النيابة فيكون التفتيش باطلا ولا يجوز الاستناد إلى ما تحصل منه وفضلا عن ذلك فإن الكونستابل الذي أجرى التفتيش قرر أن ما وجدته مع الطاعن عبارة عن ورقة بيضاء تشتمل منها رائحة الأفيون فقط وهذا لا يكفي لاعتبار الطاعن محرزا للأفيون .

« وحيث أن الحكم الالجبائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض للدفاع المشار إليه بوجه الطعن ولم يأخذ به لما تبينته المحكمة من الوقائع والأدلة التي أوردتها من أن التفتيش إنما حصل بناء على رضاء الطاعن وموافقته ، ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لما يثيره الطاعن في صدد تفتيشه فإن مناقشته في هذا لا تقبل منه إذ هي لا معنى لها إلا فتح باب المناقشة في تقدير الأدلة التي استخلصت منها المحكمة أنه رضى أن يفتشه الكونستابل . وكذلك الحال بالنسبة لما وجد مع الطاعن عند

تفتيشه فإن الحكم قد أثبت أنه ضبط معه في جيبه قطعة من الأفيون بالوزن الذي ذكره ، على أنه لو فرض وكانت الورقة التي ضبطت معه لم يكن بها إلا رائحة الأفيون فإن ذلك يصح للمحكمة أن تستخلص منه إدانته في إحراز الأفيون على اعتبار أن الورقة لا بد كانت بها مادة الأفيون .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن حملي محمد أيوب ضد النيابة رقم ٥١٥ سنة ١٣ ق)

٦

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

اختلاس أشياء محجوزة . تمام هذه الجريمة بوقوع الفعل المكون لها . تصرف الحارس في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها . يعتبر مبدأ السقوط الدعوى العمومية . المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيها . لا يصح عدها مبدأ للسقوط مادانت معينة بالذات . اختلاسها يتم بالعجز عن ردها عند المطالبة بها (المادة ٢٨٠ و ٢٩٧ ع ٣٤٢ و ٣٢٣)

المبدأ القانوني

إن جريمة اختلاس المحجوزات كسائر الجرائم تتم بوقوع الفعل المكون لها . فتصرف الحارس في المحجوز لمنع التنفيذ عليه تقع به هذه الجريمة . ويجب اعتباره مبدأ المدة سقوط الدعوى العمومية . أما المطالبة بتقديم المحجوز مع ثبوت سبق التصرف فيه من المطالب بتقديمه فذلك لا يصح عده مبدأ للسقوط ما دام المحجوز متعينا بالذات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض والتي قد توضع على أن اختلاسها يتم بالعجز عن ردها عند المطالبة بها .

الممكن

« حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة قضت ببراءته من التهمة التي وجهت إليه لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عليه بمضي المدة مرتكنة في ذلك على مرور ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب الجريمة ، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بأدائه مرتكنة على أن سقوط الدعوى العمومية في جريمة الاختلاس لا يبدأ إلا من تاريخ مطالبة الحارس بتقديم المحجوزات لبيعها تنفيذا لمقتضى الحجز ، وهذا الذي ذهبت إليه المحكمة الاستئنافية في غير محله لأن الاختلاس يقع بفعل مادي فيجب أن تحسب مدة سقوط الدعوى فيه من وقت وقوع الفعل لا من وقت المطالبة بالمحجوزات فمتى كان الثابت ان تصرف الطاعن في المحجوزات كان منذ أكثر من ثلاث سنوات قبل البدء في إجراءات التحقيق فانه لا يصبح طلب محاكمته عن الاختلاس .

« وحيث ان الحكم الابتدائي قضى للطاعن بالبراءة لا نقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة لما تبينته المحكمة من أنه تصرف في المحجوزات في سنة ١٩٣٧ ، وقد ألغى الحكم المطعون فيه هذا الحكم وقضى بادانة الطاعن مرتكنا في ذلك على أن رأي محكمة أول درجة بأن الحق في إقامة الدعوى العمومية قد سقط في غير محله إذ أن سقوط الدعوى لا يبدأ من تاريخ الحجز وإنما من الوقت الذي حصل فيه مطالبته بتقديم الأشياء المودعة لديه وامتناعه .

« وحيث ان هذا الذي قاله الحكم المطعون فيه غير سديد فان جريمة اختلاس المحجوزات كسائر الجرائم تتم بوقوع الفعل المكون لها ،

فتصرف الحارس في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها تقع به هذه الجريمة ويجب اعتباره مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية ، أما المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيها من المطالب فلا يصح عدّها مبدأ للمدة مادامت المحجوزات معينة بالذات وليست من المثلثات التي يقوم بعضها مقام بعض والتي توضع فيها على أن اختلاسها يتم بالعجز عن ردها عند المطالبة بها .

« وحيث انه متى كان هذا مقررا فان المحكمة الاستئنافية كان ينبغي عليها أن تبحث دفاع الطاعن حتى إذا ما تبينت هي الأخرى أنه تصرف في المحجوزات كما ادعى وأن تصرفه فيها كان يرجع إلى مضي أكثر من ثلاث سنوات على البدء في إجراءات التحقيق قضت بتأييد الحكم الابتدائي ، أما وهي لم تبحث ذلك وأدانت الطاعن على اعتبار أن الدعوى العمومية لم تسقط فان حكمها يكون خاطئا متعيّنا نقضه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بلا حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن إبراهيم أحمد عوض ضد النيابة رقم ١٥٨ سنة ١٣ ق)

٧

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

حكم . توقيعه من أحد القضاة لامتناع توقيعه من الرئيس . لا بطلان (المادة ١٠٤ مرافعات)

المبدأ القانوني

إنه وإن كان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به إلا

أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات الوقت في الأسباب التي تبنيه عليها لأن الأمرين بطبيعة الحال متلازمان إذ لا يتصور أن تصدر المحكمة حكماً إلا بعد أن تكون قد فكرت وتناقشت واستقرت على الأسباب التي تعتمد عليها بحيث لا يكون باقياً بعد النطق به سوى صياغة أسبابه على أساس ما تقرر في المداولة . وهذه يقوم بها أي واحد من القضاة الذين اشتركوا في المداولة . ولما كان التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة إقرار بما حصل فانه يكفي فيه أن يكون من أي واحد ممن تداولوا في الحكم . إذ الرئيس وزملاؤه في قوة هذا الإقرار سواء وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع إلا تنظيم العمل وتوحيده وإذا فاذا توفي الرئيس بعد الحكم أو لمرض مانع قهري فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه فلا يقبل بناء على ذلك القول بأن الأسباب لم تكن موضوع مداولة جميع القضاة أو أنها لم تكن هي التي تناولتها المداولة فان الرئيس في هذا الخصوص حكمه حكم زملائه . على أنه لو كان الشارع قد رأى أن يرتب البطلان على عدم توقيع الرئيس لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة .

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الظن أن الحكم نطق به في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٢ تم توفي رئيس المحكمة في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ قبل أن يوقع عليه فتولى أقدم العضوين الآخرين وضع أسبابه والتوقيع عليه ، ولما كان المتواضع عليه وجوب التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة وكاتبها عملاً بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات المدنية ، ولما كان لا يوجد في القانون نص ينحول التوقيع لرئيس الرئيس فان الحكم المطعون فيه يعتبر غير موجود هو وأسبابه وخصوصاً أن هذه الأسباب لم يشترك فيها جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته .

« وحيث انه وان كان القضاء قد جرى على عدم وجوب كتابة أسباب الحكم عند النطق به إلا أن ذلك ليس معناه أن المحكمة تتداول في الحكم دون أن تتداول في ذات الوقت في الأسباب التي تبنيه عليها ، فالأمران بطبيعة الحال متلازمان إذ لا يتصور أن تصدر المحكمة حكماً إلا وهي قد فكرت وتناقشت وأقرت الأسباب التي تعتمد عليها فيه بحيث لا يكون باقياً بعد النطق بالحكم سوى صياغة أسبابه على أساس ما تقرر في المداولة ، وهذا يقوم به أي واحد من القضاة الذين اشتركوا فيها . ولما كان التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل فانه يكفي فيه أن يكون من أي واحد ممن خضروا المداولة ، وفي الحق أن اختصاص الرئيس بالتوقيع لم يراع فيه إلا تنظيم العمل وتوحيده إذ الرئيس كزملائه في قوة شهادته

وإذن فإن توفي بعد الحكم أو عرض له مانع قهرى فخر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقع عليه بدلا عنه فلا يصح أن يبنى على ذلك القول بأن الأسباب لم تكن محل مداولة جميع القضاة ، أو أنها ليست هي التي تناولتها المداولة ، فإن الرئيس في هذا الخصوص حكمه حكم زملائه ، على أنه لو كان الشارع يربط البطلان على عدم توقيع الرئيس لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ١٠٤ من قانون المرافعات كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة ،

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يبين الركن المادى للجريمة الاخفاء التي أدين الطاعن من أجلها وهو تسلم الجاني المال المسروق وإدخاله في حيازته .

» وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى كما حصلت المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله « أنه في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٤٢ الموافق ١٤ محرم سنة ١٣٦١ قام كل من درباس جريس إبراهيم وأيوب شاروبيم من بلدهما السقرية التابعة لمركز جرجا من أعمال مديرية جرجا ومع كل منهما جمل قاصدين الجبل الغربى الذى يبعد عن البلدة بمسافة ٨ كيلو متر لا حضار سباخ من مكان هناك يدعى القصبة الصغرى وقد جملا عليهما السباد ، وبينما هما عائدان بعد ظهر ذلك اليوم وما أن قطعاربع المسافة بين الجبل حتى خرج عليهما عدة أشخاص لم يقبنا عددهم بالضبط ولا أشخاصهم كانوا مخبئين خلف حجير ارتفاعه متر ونصف وأمرهما بترك الجبلين مهددين إياهما بالأذى إذا قاوماهم فترك الجبلين وفرا هاربين واختبأ درباس

جريس بمكان غير بعيد عن تلك الجهة وذهب أيوب شاروبيم للبلدة وبلغ نائب العمدة المدعو يوسف ميخائيل بالحادث ولم يتم أحدا ولم يذكر له أنه عرف أحدا من المصوص والشيخ يوسف أبلغه بدوره انما بطل نقطة الدويرات الذى قام للبحث عن الجبلين المسروقين ونبهه على عمد البلاد المجاورة بالبحث عنهما أيضا وأخطر المركز بهذا الحادث وقد كلف مأمور المركز قوة المهجاة الموجودة به بالقيام لفحص أثر الجبلين المذكورين في تلك الجهة والجهات المجاورة وكانت مؤلفة من كل من الأومباشى عبد المطلب سليمان والباشا ويش الدليل جمعه أحمد سالم والمسكرى المحتجان حامد محمد أحمد والدليل أحمد رحمه وقد أخذوا في مباشرة مأموريتهم من مساء ذلك اليوم ، وقد تبين لهم أن الأثر اتجه الجبل لمسافة ٢٠ كيلومترا للجهة البحرية حتى وصل إلى ناحية الجبيلات ثم اتجه في الناحية القبلية من الجهة الشرقية في الأراضى الزراعية وقبل أن يتابعوا اقتفاء الأثر في تلك الجهة عن لهم التوجه لمركز العمدة لترك جماهم هناك مع الدليل أحمد رحمه بحجة تعذر السير بها في تلك المزارع فتركوها وعادوا لمتابعة قص الأثر ، وفيما هم سائرون بعد ظهر يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وكان الأومباشى عبد المطلب سليمان يتقدمهم إذ شاهد هذا الأخير على بعد كيلو متر شرقى ناحية الجبيلات زريبة وسط المزارع يبرز منها شخص ثم يعود ملتفتا فاشدبه في الأثر واتجه نحوها ووراءه باقى القوة وفي هذه الأثناء أبصر بجبلين خارجين من هذه الزريبة وخلفهما شخص لم يميزه أحد بضربهما الحتمة على السير بسرعة للجهة القبلية ثم انضم له شخص آخر

وما أن شعرا به حتى تركا الجملين وهرب أحدهما فأطلق عياراً نارياً بقصد الارهاب لابقافه ولكنه استمر في هربه رغم إطلاق عيارين آخرين ثم توجه هو وأفراد القوة إلى حيث مكان وجود الجملين فاذا به زراعة حلبة وإذ بالشخص الذي لم يهرب هو عبد الشهيد ميخائيل وأن زراعة البرسيم والحلبة ملكه فضبطوا الجملين وقبضوا على عبد الشهيد ميخائيل (المتهم الأول) وسألوه عما كان معه وهرب فأخبرهم بأنه أحمد ناصر (المتهم الثاني) وذكر لهم أن الجملين كانا في الزريبة وهي مملوكة لأحمد ناصر وأخيه محمود ناصر — وأن أحمد ناصر هو الذي أخرجهما منها وأطلقهما في زراعة البرسيم والحلبة المملوكتين له وأنه سأل عنهما فلم يفر منه بجواب مفيد فقط طلب منه أن يعاونه في حثهما على السير ولأن الجملين كانا في زراعته فساهم في سوقهما لإخراجهما من زراعته خشية تلفها وقد قبض بعدئذ على أحمد ناصر وبسؤال النيابة له عما أسند إليه اعترف بأن الزريبة له ولأخيه محمود ناصر وأنهما لا يقيمان بها وأن الذي يبيت بها هو تابعهما على عبد الرحيم وأنكر وجوده بالزريبة وقت ضبط الجملين واشترآكه في حثهما على السير وجرح أقوال عبد الشهيد ميخائيل بوجود ضغائن بينهما — وأنه كان وقت الضبط وقبله في ما كينه الطحين المملوكة له وظل بها حتى أحضره وكيل شيخ الخفراء مستشهداً على ذلك بكل من حسن محفوظ وحسين عبد الله من ناحية الشقرية وبسؤال محمود ناصر وافق أخاه على ملكية الزريبة — وقال إن الذي يبيت فيها هو تابعهما على عبد الرحيم

وقرر أنه لا يعرف عن هذين الجملين شيئاً ، وبسؤال على عبد الرحيم اعترف بأنه هو الذي يبيت في هذه الزريبة وأنه هو الذي كان موجوداً وقت ضبط الجملين ولم يكونا بالزريبة بل كانا خارجها وإن عبد الشهيد ميخائيل طلب منه أن يعاونه في سوقهما فساقهما معه ولما سمع الأعيمة النارية انصرف لحال سبيله وقد أدلى أفراد قوة الهجانة بما لا يخرج عما سبق إirاده ، وأما الجملان فسلما لصاحبيهما درباس جريس وأيوب شارو وبم بعد التحقق من أنهما الجملان المبروقان منهما « وبعد ذلك ذكر الحكم الأدلة التي استند إليها في ثبوت هذه الواقعة ثم قال « إن الذي استخلصته المحكمة مما ثبت لديها من الوقائع التي تقدم تفصيلها هو أن أحمد ناصر المتهم الثاني أخفى الجملين السالف ذكرهما بزريبة مع علمه بأنهما مسروقان وأنه عندما شعر بحضور قوة الهجانة للبحث عنهما عمداً إلى إخراجهما من الزريبة والافلات بهما ولكنه لم يشأ القدر أن يفوز ببغيته وينجو من عاقبة جرمه إذ ما أن خرج من الزريبة بالجملين يحثهما على الإسراع مستعينا في ذلك بعبد الشهيد ميخائيل المتهم الأول الذي اتفق وجوده في ذلك الوقت بزراعته الملاصقة للزريبة حتى أبصر به وبالجملين الأومباشي عبد المطلب سليمان وأسرع لمدايمته فأخذ سبيل الهرب وعثا حاول الأومباشي إيقافه باطلاق ثلاثة أعيرة نارية لارهابه « وبعد ذلك تمرض إلى مادافع به الطاعن من أنه ان صح أن الجملين المسروقين كانا قبل ضبطهما بالزريبة المملوكة له ولأخيه محمود ناصر فإنه لا يذهب إليها إطلاقاً ولا يبيت فيها بل إنها معدة لمبيت وإقامة تابعهما على عبد الرحيم للملاحظة مواشيهم ، وأنه من الجائز أن

يكون اللصوص الذين سرقوا الجملين أخفوها بها بدون علمه أو علم أخيه ريثما يتمكنون من الفرار بهما ، ورد الحكم على هذا الدفاع بما يفنده ، وفي كل هذا الذي أورده الحكم بيان كاف لتوافر الركن المادى لجريء إخفاء المسروقات التي أدين الطاعن من أجلها إذ الاستفادة منه بوضوح أن المحكمة استخلصت من وجوده فى الزريبة التي كان فيها الجملان ومن إخراجهما منها ومحاولة الفرار عند رؤيته عساكر الهجانة أنه ضالغ في وجود الجملين بالزريبة ومتصل به وإن المسروقات كانت في حيازته وما دامت المحكمة قد استخلصت ذلك من أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي وصلت إليها فلا تقبل من الطاعن المجادلة التي يثيرها بوجه الطعن لتعلقها بموضوع الدعوى .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن محكمة الجنايات استندت على علم الطاعن بالسرقة بما لا يصلح ولا يكفي للاستدلال به على ذلك » وحيث ان المحكمة قات في ذلك « إن علم المتهم بأن الجملين مسروقان مستفاد من نفس إخفاهما بالزريبة ومن إمعانه في إنكار ذلك وعدم تعليل وجودهما فيها ، لئلا مقبولا . »

« وحيث انه لما كان الاستفادة من مطالعة الحكم المطعون فيه أن المحكمة إنما أرادت بهذا الذي ذكرته القول بأن هرب المتهم من عند الزريبة بعد أن شوهد بها يخرج منها الجملين على أثر حضور قوة الهجانة وحثهما على السير لا يعاديهما عن الزريبة وإمعانه في إنكار هذه الوقائع مع ثبوتها عليه بالأدلة التي أوردها — أرادت القول بأن ذلك يفيد أنه كان على علم بحقيقة أمر الجملين وهذا منها استدلال منطقي

سليم خلافا لما يدعيه الطاعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه

(طعن احمد عبد الناصر ضد النيابة رقم ٥٢١ سنة ١٣ ق)

٨

٨ فبراير سنة ١٩٤٣

١ — المانع من الحصول على الكتابة . تقديره موضوعي (المادة ٢١٥ مدني)

٢ — ودیعة . وارث . تسلمه عقدا مسلما لآبيه على سبيل الوديعة وهو عالم بذلك . للعقد يعتبر وديعة عده . للوديعة لا يشترط أن تكون وليدة عقد (المادة ٢٩٦ ع — ٢٤١)

المبادئ القانونية

١ — إن تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجودا وعدما تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض

٢ — الوارث الذي يتسلم العقود التي كانت مسجلة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ما دامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد أمانة تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها نفسها عند أول طلب من صاحبها أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي فرضها القانون في باب الوديعة على المودع لديه . ولا يقلل من حرمة هذا النظر

أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعة وأن العقد الذي أنشأها إنما كان مع أبيه فينتهي بموته. رذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ ع لم ينص على أن تكون الوديعة باعتبارها سبباً من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم وليدة عقد بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة وهي أن يكون تسلم المال قد حصل على «وجه الوديعة» مما يستوى فيه بالبداهة ما يكون منشأ التعاقد وما يكون مصدره القانون

المحكمة

« حيث ان الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن في جريمة تبديد العقود المقول بتسليمها إلى والده قبل وفاته على سبيل الوديعة من المدعى بالحق المدني قد وقع في خطأين بأجزائه الاثبات في الدعوى بالبيئة وقرائن الأحوال مع أن قيمة العقود المدعى بها تزيد على عشرة جنيهات ولم يكن المدعى في حالة من الحالات التي يجوز ذلك فيها استثناء تم باعتباره الطاعن مودعاً لدين مع أنه لم يكن طرفاً في عقد الوديعة المقول بأنه حصل بين المدعى بالحق المدني ووالد الطاعن لا إلى الطاعن نفسه — ولما كان لا يصح في القانون مساءلة المتهم بتبديد شيء إلا بعد أن يثبت عليه هو عقد الوديعة طبقاً للقانون المدني ، فإن الحكم المطعون فيه يكون خاطئاً متعيناً تقضيه .

« وحيث ان ما يشير به الطاعن في طعنه مردود أولاً بأن المحكمة حين قبلت من المدعى بالحق المدني إثبات عقد الوديعة بالبيئة قالت

« قد ثبت للمحكمة من مطالعة الأوراق ومناقشة الشهود بالجلسة أن المجنى عليهما وغيرهما من أهالي البلدة اعتادوا إيداع أوراقهم عند والد المتهم دون حصولهم منه على كتابة لأنه خطيب مسجد القرية ولما أنسوه فيه من أمانة ومروءة ووفاء ، فضلاً عن أنه كانت تربطه بالمجنى عليه صلة القرى وقد وجد عنده فعلاً بعد وفاته أربعون عقداً لبعض أهالي البلدة دون أن يكون لديهم كتابة مثبتة لا يداعها عنده لأن المانع الأدبي وهو شعور المودعين ومن بينهم المجنى عليهما بالاحترام لوالد المتهم بحكم كونه خطيب مسجدهم وموضع نفهم وما جرى به العرف والعادة بالقرى في الأحوال المماثلة — مما يحول دون الحصول على كتابة ، ومن ثم يجيز هذا المانع الاثبات بالبيئة وقرائن الأحوال . ولما كان تقدير المانع من الحصول على الكتابة متعلقاً بموضوع الدعوى تفصل فيه المحكمة وجوداً وعدمه تبعاً لوقائع كل دعوى وملاساتها ، فانه بعد أن قالت محكمة الموضوع بوجود هذا المانع لدى المدعى بالحق المدني اعتماداً على الأسباب التي ذكرتها لا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض — وثانياً — بأنه ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن وهو وارث لأبيه قد تسلم العقود الموجودة في التركة وهو عالم بحقيقة أمرها بأنها كانت مسلمة لأبيه قبل وفاته على سبيل الوديعة ، فإن وجود العقود لديه في هذه الظروف يعتبر على سبيل الوديعة كذلك ما دامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد أمانة تتطلب منه أن يتعهدا بحفظها كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب يحصل من صاحبها ، أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التي

وقع منه وحكم الشريك في ذلك لا يختلف عن حكم الفاعل — فمضى أثبت الحكم على المتهمين اشتراكهما مع آخر بالاتفاق والمساعدة في جناية العاهة. المتخلفة برأس المجنى عليه وأدانتهما على هذا الأساس فانهما يكونان مسئولين عن العاهة حتى ولو كان لم يقع منهما أى ضرب على المجنى عليه بل هما يكونان مسئولين عنها كذلك ولو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الاشتراك

المحكم:

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة لم تسمع شهادة الشاهد الوحيد الذي استشهد به المجنى عليه على صحة أقواله واكتفت بتلاوة شهادته مع أن هذا الشاهد قال في محضر البوليس بما يخالف المجنى عليه ولم يوافقه في محضر تحقيق النيابة وعلل انكاره السابق بتهديد الطاعن الأول فكان الواجب في القانون على المحكمة أن تستحضر هذا الشاهد في الجلسة ليناقشه الدفاع .

« وحيث ان ما يقوله الطاعن بهذا الوجه لا محل له فان الشاهد لم يحضر في الجلسة والمحكمة بعد أن سمعت أقوال المجنى عليه أمرت بتلاوة أقوال الشاهد التي قالها في التحقيقات الابتدائية دون اعتراض من الطاعن مما يفيد أنها اعتبرت أن عذراً منع الشاهد من الحضور وأن أقواله في التحقيق يصح أن تكون محل اعتبار في الحكم فليس للطاعن إذن أن يعيب على المحكمة اكتفاءها بأقوال الشاهد في التحقيقات

« وحيث ان الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة اعتبرت الطاعنين الثاني والثالث شريكين

(٢)

فرضها القانون في باب الوديعه على المودع لديه، ولا يقلل من صدق هذا النظر ما يقول به الطاعن من أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعه، وأن العقد الذي أنشأها إنما كان مع أبيه وانتهى بموته، لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ عقوبات لم ينص على أن تكون الوديعه — باعتبارها سبباً من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم — نتيجة عقد، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة وهي أن يكون تسلم المال قد حصل على « وجه الوديعه » مما يستوى فيه بداهة الوديعه التي تنشأ عن التعاقد والوديعه التي مصدرها القانون كما هو الحال في الدعوى . « وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن أبي الحد حسين عبد المال ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٥١٩ سنة ١٣ ق)

٩

١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

ضرب افضى الى عاهة . محدث الضربة التي نشأت عنها العاهة . مسئولية عن العاهة . هل انها نتيجة عملة للفعل الذي وقع منه . شريك . حكمه في ذلك حكم الفاعل . اشتراك منهمين مع آخر في جناية أحداث عاهة برأس المجنى عليه بطريق الاتفاق والمساعدة . ثبوته . ذكر الحكم ان الضرب الذي وقع منهما كان على ساق المجنى عليه وظهره . لاناثير في مساهلتهما عن العاهة . مسئوليتهما عنها حتى ولو كانا لم يقع منهما أى ضرب بل وحتى لو كانا لم يقصداها — عند وقوع فعل الاشتراك منهما (المادة ٢٠٤ ع — ٢٤٠)

المبدأ القانوني

إن محدث الضربة التي نشأت عنها العاهة لا يسأل عن العاهة على أساس أنه تعمد لها بل على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب الذي

للطاعن الأول في جناية العاهة بالرأس والأفبال المقول بصدورها منهما هي ضرب المجنى عليه على ساعده الأيسر وعلى ظهره ولم يكن هناك التوافق المنصوص عليها في مواد أخرى من قانون العقوبات .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين الثاني والثالث بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها أنهما اشتركا مع الطاعن الأول في الجناية التي وقعت منه بطريق الاتفاق والمساعدة وادانتهما على هذا الأساس ولم يذكر أن الضرب الذي وقع منهما على ساعد المجنى عليه وظهره إلا في مقام الاستدلال على ثبوت واقعة مساعدتهما له في فعلته ، ومتى كان الأمر كذلك فإنهما مسئولان عن العاهة حتى ولو كان لم يقع منهما أي ضرب على المجنى عليه وهما مسئولان عنها كذلك ولو كانا لم يقصداها عند وقوع فعل الاشتراك منهما لأن محدث الضربة التي نشأت عنها العاهة لا يسأل عن العاهة إلا كنتيجة محتملة لفعل الضرب الذي وقع منه وحكم الشريك في ذلك لا يختلف عن حكم الفاعل .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن الواقعة حصلت في الظلام وقد ضرب المجنى عليه في رأسه من الخلف فليس من المقول أن يتمكن المجنى عليه من معرفة الضاربين وتحديد فعل الضرب الواقع من كل واحد منهم ويكون استناد المحكمة إلى شهادته غير جائز .

« وحيث ان المحكمة قالت في صدد ذلك صراحة : « انه وإن كان الوقت مظلماً نوعاً فقد شهد المجنى عليه بأنه مر على المتهمين وعلى

مسافة قريبة جداً (نصف متر) وعرفهم وأنه بمجرد أن تركهم بادره بالضرب . وحيث انه يتضح من ذلك أنه كان في استطاعة المجنى عليه التعرف على المتهمين لقرب المسافة بينهم . ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المجنى عليه قد تحقق من المتهمين فالمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تقبل اتعلقها بموضوع الدعوى .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عثمان أحمد عيسى وآخرين ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٥٤٢ سنة ١٣ ق)

١٠

١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

غش البضاعة . الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . غش المشتري في جنس البضاعة . غش الأثرية والمأكولات والأدوية المعدة للبيع . أو بيع الأثرية والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو العفنة أو عرضها للبيع . غش البائع . أو المشتري أو الشروع في غشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها . معنى الغش في كل جريمة وكيفية وقوعه فيها . سمن مغشوش بإضافة عناصر غريبة إليه . مجرد عرضه للبيع مع العلم بحقيقة أمره . وجوب العقاب .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على ثلاث جرائم : الأولى - غش المشتري في جنس البضاعة أي كانت . والثانية - غش الأثرية والمأكولات والأدوية المعدة للبيع أو بيع الأثرية والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو العفنة أو عرضها للبيع . والثالثة - غش البائع أو

المحكم.

« حيث ان مبني الوجه الأول من وجهي الطعن أن الواقعة التي أدن الطاعن من أجلها لا يعاقب عليها القانون لأن المسلي الذي وجد عنده هو مسلي صناعي لا طبيعي ومجرد عرضه للبيع ولو علي اعتبار أنه طبيعي لا عقاب عليه ما دام لم يحصل بيع ولا شروع في بيع .

« وحيث ان التهمة التي أسندت إلى الطاعن هي أنه : « عرض للبيع مسليا مغشوشا باضافة زيت بذرة القطن وزيت جوز الهند اليه مع علمه بذلك » . وقد قضت المحكمة بادانته في هذه التهمة لما استدلته من أنه كان يعرض للبيع سمنا على أنه من النوع البلدي فظهر من تقرير العمل الكيماوي أنه مغشوش باضافة زيت بذرة القطن اليه بنسبة ٢٠ ٪ / وزيت جوز الهند ٤٠ ٪ / وليس به من السمن النقي سوى ٣٠ ٪ / وقد تعرض الحكم إلى دفاع الطاعن فقال انه تمسك بأنه يبيع السمن على أنه من النوع الصناعي المباح بيعه وبأنه على فرض أنه مغشوش فلا يجوز مؤاخذته على مجرد عرضه للبيع ورد على هذا الدفاع بأن في أقوال مفتش الأغذية ما يقطع بأن الطاعن يعلم أن السمن ليس من نوع تقي بل انه مغشوش وبأن نص المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي تعاقب على غش المواد الغذائية قد جاء صريحا لا لبس فيه وقد سوى بين بيع الأصناف المغشوشة وبين عرضها للبيع ولا ريب في أن السمن المضبوط المعروض للبيع يعتبر مغشوشا باضافة عناصر أخرى إليه غير عناصره الأصلية ومن أجل ذلك يتعين العقاب .

« وحيث ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات

المشتري أو الشروع في غشه في مقدار الأشياء المتقتضى تسليمها . وهذه المادة وإن كانت قد استعملت في نصها العربي كلمة « غش » في الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش في كل جريمة له معنى خاص ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لا على ذات البضاعة فيكفي أن يخدع البائع المشتري ويوهمه بأن المبيع من الجنس الذي يريد شراءه مع أنه من جنس آخر ولو كان المبيع ذاته بضاعة لم يدخلها غش باضافة عناصر غريبة إلى عناصرها الأصلية — أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء إما باضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عنصر أو أكثر من عناصره الأصلية . وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المتقتضى تسليمه بناء على العقد وذلك باحدى الطرق المنصوص عليها في المادة . وإذن فما دام الحكم قد أثبت على المتهم بالأدلة التي أوردها أنه عرض للبيع سمنا مغشوشا باضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند إلى جزء من السمن النقي فإن هذا يكون صريحا في أن الغش إنما وقع على ذات السمن المعد للبيع باضافة عناصر غريبة إليه ويكفي في إدانة المتهم بناء على نص القانون أن يكون قد عرض السمن للبيع مع علمه بحقيقة أمره ولا يشترط أن يكون قد باعه أو شرع في بيعه .

التي تجب معاملة الطاعن بمقتضاها وإن كانت قد استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لصدوره بعد وقوع الجريمة قد نصت على ثلاث جرائم الأولى غش المشتري في جنس البضاعة أيًا كانت، والثانية غش الأثرية والمأكولات والأدوية المعدة للبيع أو بيع الأثرية والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو المتعفنة أو عرضها للبيع، والثالثة غش البائع أو المشتري أو الشروع في غشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها وأنه وإن كانت هذه المادة قد استعملت في نصها العربي كلمة «غش» في الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش في كل جريمة له معنى خاص به ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لا على ذات البضاعة فيكفي أن يخدع البائع المشتري ويوهمه بأن المبيع من الجنس الذي يريد شراؤه مع أنه من جنس آخر ولو كان المبيع ذاته بضاعة لم يدخلها غش بإضافة عناصر غريبة إلى عناصرها الأصلية أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانزعاع عنصر أو أكثر من عناصره الأصلية وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المقتضى تسليمه بناء على العقد وذلك بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة.

« وحيث أنه ما دام الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بالأدلة التي أوردها أنه عرض للبيع سمنا مغشوشا بإضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند إلى جزء من السمن النقي وهذا صريح في أن الغش إنما وقع على ذات السمن المعد للبيع بإضافة عناصر

غريبة إليه فإنه يكفي في إدانة الطاعن بناء على نص القانون أن يكون قد عرض هذا السمن للبيع مع علمه بحقيقة أمره ولا يشترط أن يكون قد باعه أو شرع في بيعه كما يزعم.

« وحيث أن محصل الوجه الثاني أن المحكمة أخلت بحق الدفاع ولم ترد عليه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه قدم فاتورة من شركة الألبان تدل على أنه اشترى السمن المضبوط منها ثم دفع التهمة بأن السمن صناعي لا طبيعي ومجرد عرضه للبيع لا عقاب عليه فإذا كانت المحكمة لم تقتنع بأن العناصر الموجودة في السمن المضبوط هي عناصر السمن الصناعي فكان عليها أن تستدعي الخبير الذي أجرى التحليل لتعرف منه الحقيقة أما وهي لم تفعل فتكون قد أخلت بحق الدفاع.

« وحيث أن الطاعن لم يتقدم إلى المحكمة بأي طلب من طلبات التحقيق وقد رد الحكم صراحة على ما تمسك به أمام المحكمة من أن السمن صناعي ولا عقاب على مجرد عرضه للبيع بأن هذا الدفاع غير صحيح لأن السمن مغشوش وأن مجرد عرضه للبيع — مع العلم بغشه يكفي في توقيع العقاب وإذن فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه.

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه.

(طعن مسعد جرجس روفائيل ضد النيابة رقم ٥٣٩ سنة ١٣٠٢ ق)

١١

١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

حجز تحفظي . لم يصدر حكم بطلانه وجوب احترامه ولو لم يحكم بثبوتيه أو يعلن به ذوو الشأن .

المبدأ القانوني

إن الحجز التحفظي متى وقعه الموظف المختص يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بثبوتيه أو يعلن به ذوو الشأن في الميعاد القانوني وذلك ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه المحكم.

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحجز الذي وقع على المحصولات المدعى باختلاسها يعتبر غير قائم لأنه تحفظي ولم يحكم بثبوتيه ولم يحدد فيه يوم للبيع وخصوصاً أنه لم يحصل عنه إعلان في مدة ثمانية أيام .

« وحيث ان الحجز التحفظي متى وقعه الموظف المختص يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بثبوتيه أو لم يعلن به أولو الشأن في الميعاد القانوني ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بطلانه . أما القول بعدم تحديد يوم للبيع فردود بما هو ثابت بالحكم من أن البيع كان محدداً له يوم ١٦ إبريل سنة ١٩٤١ ، وفي هذا اليوم لم يقدم الطاعن المحجوزات لبيعها » وحيث ان محصل الوجه الثاني أنه ثابت من التحقيق أن الطاعن عين حارساً وأن الزارعين للأرض والمالكين للزراعة المحجوزة هما اللذان اختلساها وقد بادر الطاعن بالتبليغ عن ذلك ولما أن شعرا بهذا التبليغ قدما في حقه بلاغا أسند اليه فيه أنه هو الذي اختلس الزراعة فرفعت النيابة الدعوى العمومية عليه وتمشت

المحكمة مع النيابة دون أن تحتق دفاعه مع أن البلاغ المقدم منه كان يستلزم اشتراك الزارعين معه في التهمة وفي عدم تحقيق دفاعه اخلال بحقه في الدفاع .

« وحيث ان الطاعن لم يتقدم إلى محكمة الموضوع بطلب معين من طلبات التحقيق حتي كان يجوز له أن ينعي عليها إغفال تحقيق دفاعه أما الموازنة بين اتهامه واتهام من بلغ في حقهما فمن شأن محكمة الموضوع ومادامت هذه المحكمة قد رأت بناء على الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها أنه هو الذي اختلس المحجوزات فلا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك لأن هذه المجادلة ليس لها من معنى سوى فتح باب المناقشة في مسألة متعلقة بوقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن عبد العظيم يوسف سليمان ضد النيابة رقم ٥٣٦ سنة ١٣)

١٢

١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

حكم . نسيبه . بناء الحكم على التهم ابتدائية على أساس أن المخالفة المستندة إليه ثابتة من محضر مهندس التنظيم . تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يتجاوز في بنائه الارتفاع المسموح به قانوناً وطلبه تعيين خبير ليثبت هذه الحقيقة . تأييد الحكم الابتدائي مع الاكتفاء بأسيا به . فصور .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يرتكب أية مخالفة فيما أقامه من بنائه لأنه لم يتجاوز فيه الارتفاع المسموح

الطاعن لأن المادة ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الذي عوقب بمقتضاه تجيز في الحالات التي ذكرتها تجاوز الارتفاعات المقررة في المادة الثالثة المنسوب للطاعن مخالفتها بالقدر المبين فيها — لما كان ذلك كله فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان لعدم رده على الدفاع ويتعين إذن نقضه .

(طعن على يوسف على ضد النيابة رقم ٥٣٣ سنة ١٣ ق)

١٣

١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

عود . تغليظ العقاب على المتهم العائد . متروك لتقدير المحكمة . وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ . غير محظور .
(المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ع — ٥٠ — ٥٤ و ٥٥)

المبدأ القانوني

إن القانون لا يوجب على القاضي أن يغلظ العقاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملاساتها .

وكذلك لم يحظر القانون وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك وإذن فلا تريب على المحكمة إذا هي قالت إن المتهم عائد ومع ذلك لم تطبق عليه مواد العود ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعتها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن المحكمة أثبتت أن الطاعن عائداً ولكنها لم تطبق مواد العود

به قانوناً وطلب من المحكمة تعيين خبير لتبيين الحقيقة . فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تضيف إليه أسباباً أخرى . وكان هذا الحكم لم يقل في إدانة الطاعن إلا أن التهمة ثابتة من المحضر الذي حرره مهندس التنظيم فإن الحكم الاستثنائي يكون قاصر البيان لعدم رده على دفاع المتهم الذي لو صح لتأثرت به إدانته .
إذ أن المادة ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الذي عوقب بمقتضاه يجيز في الحالات التي ذكرتها تجاوز الارتفاعات المقررة في المادة الثالثة المنسوب إليه مخالفتها بالقدر المبين فيها

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تتحضر في أن الطاعن لم يرتكب أية مخالفة في بنائه الذي أقامه في حدود القانون غير متجاوز الارتفاع المسموح لبئر السلم والمداخل والأعمال الزخرفية وأنه أمسك بذلك في دفاعه وطلب إلى المحكمة تعيين خبير لتبيين الحقيقة ولكنها لم تفعل وأدانت دون أن تحقق دفاعه فيكون حكمها خاطئاً ومستوجباً نقضه .

« وحيث انه لما كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستثنائية بالدفاع المشار إليه بوجه الطعن ولما كانت هذه المحكمة قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تضيف إليها أسباباً أخرى ، ولما كان هذا الحكم لم يتضمن الرد على هذا الدفاع لأنه لم يقل في إدانة الطاعن إلا « أن التهمة ثابتة من المحضر الذي حرره حضرة مهندس التنظيم » — ولما كان هذا الدفاع من شأنه لو صح أن تتأثر به إدانة

ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التي حكمت بها عليه مع أن له سوابق بأحكام صادرة بوقف التنفيذ .

« وحيث ان ما تمسك به الطاعن في طعنه مردود (أولاً) بأن القانون لا يوجب على القاضى أن يغالظ العقاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملاساتها (وثانياً) بأن القانون قد أجاز كذلك وقف تنفيذ العقوبة المتهم العائد أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ وما دام الامر كذلك فلا تريب على المحكمة إذ هي قالت أن الطاعن عائد ولم تطبق مواد العود ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعتها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ ومع ذلك فما يثيره بأوجه الطعن لا يمكن أن يقبل منه لأنه يتمسك باخطاء — وليس هناك في الحقيقة اخطاء — لم يضار بسببها .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الرحمن جاد الرب رشوان ضد النيابة رقم ٥٣١ سنة ١٣ ق) .

١٤

١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

١ — سب . صدوره من المتهم وهو في داخل المنزل . متى يعتبر علنياً . إذا كان بحيث يسمعه من يمرون في

المسارح (المادة ١٤٨ ع — ١٧١)
٢ — ضابط التمييز بين الجنحة والمخالفة في جريمة السب العلانية (المادة ٢٦٥ و ٣٤٧ ع — ٣٠٦ و ٣٩٤)

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد نصت على أن القول يعتبر علنياً إذا حصل

الجمهور به في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجمهور به بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان ولذلك فإن ألفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعتبر علانية إذا سمعها من يمرون في الشارع العمومى .

٢ — إنه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي تعاقب على السب باعتباره جنحة والمادة ٣٩٤ التي تعاقب على السب باعتباره مخالفة أن السب جنحة كان أو مخالفة يكفي في العقاب عليه أن يكون متضمن بأى وجه من الوجوه خدشا للشرف أو أى اعتبار يكون جنحة إذا وقع بوجه من الوجوه العلانية الواردة في المادة ١٧١ ع . فضايط التمييز في القانون الحالى بين الجنحة والمخالفة هو العلانية فقط .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يبين طريقة العلانية في جريمة السب بل إن الاستفادة من أسبابه أنها وقعت في غير علانية .

« وحيث ان مآثره الطاعنة في هذا الوجه مردود بأنه وإن كانت ألفاظ السب قد صدرت من الطاعنة وهي بداخل المنزل إلا أن هذه الألفاظ — كما جاء بالحكم الالتهامى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد سمعها من كانوا يمرون بالشارع العمومى الذى يقع فيه المنزل . وهذا يكفي في بيان العلانية فقد نصت المادة ١٧١ من قانون العقوبات على أن القول

مؤدى أقوال الشهود أمام المحكمة .
 « وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
 أساس متعينا رفضه موضوعا .
 (طعن الست اماليا جرجس رزق ضد النيابة وآخرين
 مدعين بحق مدنى رقم ٥٢٩ - سنة ١٣ ق)

١٥

١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

مسئولية مدنية - علاقة المتبوع بالتابع . قوامها . المتنوع
 على التابع من سلطة في توجيهه ورقابته . مسئولية المتبوع عن
 عمل التابع . مناطها . مستعير سيارة . اختياره سائق القيادة .
 تسبب السائق في قتل انسان . مسئولية المستعير مدنيا . تحققها
 ولو كان السائق تابعا في ذات الوقت لآخر أو كان الحادث
 قد وقع في أثناء ذهابه من تلقاء نفسه بالسيارة لشحن البطارية .
 صاحب السيارة . لاسئولية عليه (المادة ١٥٢ مدنى)

المبدأ القانوني

إن قوام علاقة المتبوع بالتابع بمقتضى المادة
 ١٥٢ من القانون المدنى هو ما للمتبع على التابع
 من سلطة في توجيهه ورقابته . فكلما تحققت هذه
 السلطة قامت تلك العلاقة وترتبت مسئولية عن
 فعله ولا يهم بعدئذ أطالت مدة قيام هذه السلطة
 أم قصرت إذ العبرة بوجودها فحسب لأن القانون
 لا يتطلب سواها . ومتى وجدت العلاقة بين
 المتبوع والتابع فإن المتبوع يكون مسئولا عن
 تعويض الضرر وكل فعل ضار يقع من تابعه كلما
 كان وقوعه وقت القيام بالعمل الذى عهد به
 إليه أو بمناسبته فقط مادام هذا العمل هو الذى
 سهل وقوع الفعل الضار أو هيا الفرصة لوقوعه
 بأية طريقة كانت ، فإن نص القانون فى المادة
 ١٥٢ مدنى عن هذه المسئولية مطلق عام يسرى

يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به فى محفل عام أو
 طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو إذا
 حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كان فى
 مثل ذلك الطريق أو المكان .

« وحيث ان حاصل الوجه الثانى أن الطاعة
 لم تنسب فيما وجهته للمجنى عليهما عيبا معينا
 ولذا فإن ما وقع منها لا يكون جنحة بل يعتبر
 مخالفة فقط ، وفضلا عن ذلك فإن الحكم لم
 يبين سوء نية الطاعة وقصد هاجناتى .

« وحيث انه يبين من مطالعة المادة ٣٠٦
 من قانون العقوبات التى تعاقب على السب باعتباره
 جنحة والمادة ٣٩٤ التى تعاقب على السب باعتباره
 مخالفة أن السب جنحة كان أو مخالفة يكفى فى
 العقاب عليه أن يكون متضمنا بأى وجه من
 الوجوه خدشا للشرف أو الاعتبار وأنه يكون
 جنحة إذا وقع بوجه من وجوه العلنية الواردة
 فى المادة ١٧١ عقوبات فضايط التمييز فى القانون
 الحالى بين الجنحة والمخالفة هو العلنية فقط ومتى
 كانت ألفاظ السب كما أثبتتها الحكم تتضمن
 بذاتها خدشا لشرف المجنى عليهما وقد وقعت
 فى علانية كما مر القول فإن ادانة الطاعة على
 أن ما وقع منها جنحة تكون صحيحة . أما القصد
 فتوفره مستفاد من نفس عبارات السب فإنها
 تدل بذاتها على أن من فاه بها كان يقصد أن
 يخدش بها الشرف .

« وحيث ان الطاعة تقول فى الوجه الثالث
 إن الحكم المطعون فيه قاصر إلا سباب فانه
 ارتكن على التحقيقات بصفة عامة دون بيان
 تفصيلي .

« وحيث ان ما تقوله الطاعة فى هذا الوجه
 غير صحيح فالحكم المطعون فيه قد أفاض فى
 بيان واقعة الدعوى ثم ذكر بما فيه الكفاية

ذكرها الحكم هي أن الطاعن وهو ناظر مدرسة استعار سيارة الدكتور بشرى يواقيم للقيام برحلة مدرسية يوم ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٢ وفي مساء اليوم السابق للرحلة أراد الاستيثاق من صلاحية السيارة وإذا كان الطاعن موجوداً مصادفة بمنزل صديقه أسعد أفندي كيرلس ورأى هناك سائق عربته المدعو حامى غطاس عياد المتهم فطلب منه أن يذهب إلى الجراج الذى به عربة الدكتور بشرى يواقيم ويجربها ويحضرها إلى المنزل فترك السائق بسيارة مخدومه أمام باب المنزل فى الشارع وذهب إلى الجراج فأخرج منه سيارة الدكتور بشرى ثم عرج بها من شارع إلى آخر لشحن بطاريتها وفى أثناء ذلك صدم المجنى عليه فقتله ، وهذه الواقعة ليس فيها ما يسوغ القول بوجود علاقة التابع بالمتبوع بين السائق والطاعن — أولاً — لأن استعارة السائق كانت مؤقتة بوضع دقائق لتجربة السيارة وإحضارها من منزل صاحبها استعداداً للرحلة فى اليوم التالى بدليل أن السائق ترك سيارة مخدومه فى الشارع ليعود إليها بعد قليل فلا يمكن اعتباره أثناء هذه المدة الوجيزة أنه قد تخلى عن خدمة مخدومه كما لا يمكن القول بأن حق التوجيه وحق الرقابة — وهما الأساس فى القول بمسئولية المخدوم عن عمل خادمه انتقلاً من مخدوم السائق إلى الطاعن — وثانياً — لأن تعريج السائق بالسيارة إلى حيث أراد شحن البطارية لم يكن داخلًا فى المأمورية التى كلفه بها الطاعن بل فعله من تلقاء نفسه ، فلا يكون الطاعن مسئولاً عنه .

« وحيث ان واقعة الحال أن الدعوى العمومية رفعت على حامى غطاس عياد المتهم بأنه تسبب فى قتل توفيق عشرين خليل بغير

على الحالتين وإذن فإذا كان الحكم قد أقام مساءلة المحكوم عليه (مستعير سيارة) على أنه هو الذى اختار المتهم دون أن يتحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التى لا تنعدم المسئولية إلا بها والتى تتضمن بذاتها حق الاختيار إذ أن من يملك توجيه إنسان فى أمر من الأمور يكون مختاراً له ولكن كانت الوقائع الثابتة به تدل بوضوح على أن المحكوم عليه كان له على المتهم سلطة فى توجيهه ورقابته فيما يختص بالمأمورية التى كلفه بها بل فى إقصائه عنها فإن المسئولية تكون متحققة ولو كانت المأمورية مؤقتة بزمان وجيز ولو كان المتهم تابعاً فى ذات الوقت لمتبوع آخر ولو كان المتهم وهو سائق سيارة هو الذى ذهب من تلقاء نفسه بالسيارة لعمل ما (شحن البطارية) وما دام القانون لم يعين مدة لقيام علاقة المتبوع بالتابع وما دامت علاقة المتهم بالمتبوع ليس لها اتصال بالحادث الذى ارتكبه المتهم بسبب المأمورية المكلف بها من قبل المحكوم عليه ، وما دام شحن البطارية لم يكن إلا لمناسبة القيام بالعمل الذى اعتمزمه المحكوم عليه

المحكم

« حيث ان حاصل الطعن أن المحكمة إذ اعتبرت الطاعن مسئولاً عن فعل المتهم وألزمته معه بالتعويض بموجب المادة ١٥٣ من القانون المدنى على اعتبار أن المتهم كان خادماً عنده تكون قد أخطأت لانعدام علاقة التبعية بينهما لأن علاقة الخادم بمخدومه غير قائمة ، فواقعة الدعوى كما

قصد ولا تعمد باهماله وعدم احتياطه وعدم مراعاة اللوائح بأن قادسيارة بسرعة زائدة ولم يتخذ الحيلة الكافية فصدم المجنى عليه . وتدخل والد المجنى عليه في الدعوى وأدخل الطاعن فيها وطلب إلزامه مع المتهم بتعويض الضرر الذي لحقه . ومحكمة أول درجة أدانت المتهم وحكمت عليه بالعقوبة وألزمته هو والطاعن والدكتور بشرى يواقيم صاحب السيارة بمبلغ التعويض الذي قضت به . والمحكمة الاستئنافية أخذت بهذا النظر أيضا فيما يختص بالطاعن والمتهم وألغت الحكم الابتدائي فيما يختص بالدكتور بشرى يواقيم وقالت في ذلك : « إن التحقيقات التي تمت في البوليس وأمام المحكمة خالية مما يدل على أن الدكتور بشرى يواقيم المدعى عليه الأول في الدعوى المدنية تدخل بأية طريقة كانت في اختيار المتهم لقيادة السيارة وكل ما يمكن أن يسند إليه هو أنه سمح بتسليمها للسائق الذي أوفده المدعى عليه الثاني جرجس عوض الله (الطاعن) وأن الأخير هو الذي اختار المتهم وعهد له بقيادة السيارة فعليه تقع تبعه هذا الاختيار وما ترتب عليه من مسؤولية أما الدكتور بشرى فلا مسؤولية عليه لأن مسؤولية السيد عن أفعال خدمه مشروط فيها أن يكون السيد هو الذي اختار خادمه أو تابعه ليعمل في خدمته ومتى انتفت واقعة اختيار المدعى عليه الأول للمتهم الذي ارتكب الحادث وهي أساس المطالبة بالتعويض فلا مسؤولية عليه — » وحيث ان ماجاء في الحكم المستأنف من أن الدكتور بشرى استخدم ذلك السائق في ملء بطارية السيارة تعلقه بالكهرباء حتى يتمكن من السير بها في اليوم التالي هذه الواقعة التي رتب عليها الحكم المستأنف مسؤوليته لا أثر

لها في التحقيقات بل الثابت أنه لم يستخدم هذا السائق في قيادة سيارته ولم يشترك في اختياره بل لم يره ولم يعرفه إطلاقا والذي اختاره وعهد إليه بقيادة السيارة للملثا بالكهرباء هو المدعى عليه الثاني جرجس عوض الله دون غيره ولو صح أن الدكتور بشرى وابنه عدلى بشرى يواقيم وافقا على تسليم السيارة للمتهم الذي اختاره المدعى عليه الثاني وأوفده إليهما لاستلامها فلا يمكن نسبة أى خطأ إليهما بسبب ذلك لأن المتهم سائق مرخص له ولم يكن وقت الحادثة عاطلا وقد كان يشتغل فعلا عند أسعد كيرلس وكيل شركة فاكوم ومتى انتفى حصول أى خطأ من الدكتور بشرى فلا يجوز مساءلته مدنيا عن التعويض بمجرد ملكيته للعربة طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة النقض والأبرام المدنية في حكمها الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ والذي قضى بعدم مسؤولية الانسان عن مخاطر ملكه التي لا يلا بسببها شيء من التقصير بل ان هذا النوع من المسؤولية رفضه الشارع المصرى بتاتا فلا يجوز للقاضي اعتمادا على المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية أن يرتبه على اعتبار أن العدل يسيفه . » وحيث ان جرجس عوض الله المدعى عليه الثاني تنصل من المسؤولية بدعوى أن المتهم حاسب غطاس عياد كان وقت الحادثة سائقا عند أسعد كيرلس إلا أن هذه الواقعة لا تنفى مسؤوليته هو لأن المتهم كان وقت الحادثة يعمل في خدمته شخصيا لا في خدمة أسعد كيرلس الذي لم يثبت من التحقيق أنه سمح لسائقه بالعمل على السيارة التي صدمت المجنى عليه .

» وحيث ان قوام علاقة المتبوع بالتابع في مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدني هو ما للمتبوع

اتصال بالحادث الذي ارتكبه المتهم بسبب
المأمورية المكلف بها من قبل الطاعن وما دام
شحن البطارية لم يكن إلا لمناسبة القيام بالرحلة
التي اعتزمها الطاعن .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(طنن جرحس عرض الله افندى بصفته ضد النيابة وآخر
مدع بحق مدنى رقم ٥١٣ سنة ١٤ ق) .

١٦

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام . الخطأ فى ذكر اسم وكيل النيابة الذى
حضر المحاكمة بالحكم . عدم ادعاء المتهم أن النيابة لم تكن ممثلة
فى الدعوى . ذلك خطأ ماضى لا تأثير له فى سلامة الحكم

المبدأ القانونى

إن مجرد الخطأ فى ذكر اسم وكيل النيابة
الذى حضر المحاكمة بالحكم لا تأثير له فى سلامته
خصوصا إذا كان المتهم لا يدعى فى طعنه أن
النيابة لم تكن ممثلة فى الدعوى أثناء محاكمته

المحكمة

« حيث ان محصل أوجه الطعن (أولا) أن
الطاعن غير مكلف بنقل المحجوزات من مكان
الحجز عليها إلى السوق المعين لبيعها فيه وقد
كانت المحجوزات موجودة فى اليوم المقول
بوقوع الجريمة فيه ولم تحصل معاينتها (وثانيا)
أنه ثابت بالحكم الابتدائى أن وكيل النيابة الذى
حضر المحاكمة فهمى نور افندى بينما الثابت
بمحضر الجلسة أنه صادق الرشيدى افندى .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أدان
الطاعن وقال : « إن موضوع الدعوى يتلخص
فى أنه بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ توقع
حجز إدارى ضد ورثة معوض حسين عيدوفاه

من سلطة على التابع فى توجيهه ورقابته فكما
تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة وترتبت
المسئولية عن فعل الغير على أساس مساءلة المتبوع
عما يقع من التابع ولا يهم بعدئذ أطال مدة
قيام هذه السلطة أم قصرت إذ العبرة بوجودها
فحسب ، فإن القانون لا يتطلب زيادة عليها لقيام
تلك العلاقة .

« وحيث انه متى وجدت العلاقة بين المتبوع
والتابع فإن المتبوع يكون مسئولا عن تعويض
الضرر عن كل فعل ضار يقع من تابعه كلما
كان وقوعه وقت القيام بالعمل الذى عهد اليه
به أو بمناسبته فقط متى كان هذا العمل هو الذى
سهل وقوع الفعل الضار أو هيا الفرصة لوقوعه
بأية طريقة كانت فإن نص القانون عن هذه
المسئولية فى المادة ١٥٢ مدنى مطلق عام يسرى
على الحالتين .

« وحيث انه وإن كان الحكم المطعون فيه
أقام مساءلة الطاعن على انه هو الذى اختار المتهم
ولم يتحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التى
لا تقوم المسئولية إلا بتوفرها والتى تتضمن
بذاتها حق الاختيار فإن من يملك توجيه إنسان
فى أمر من الأمور يكون مختارا له فيه وإن كان
ذلك إلا أن الوقائع الثابتة بالحكم تدل بوضوح
على أن الطاعن كان له على المتهم سلطة فى توجيهه
ورقابته فيما يختص بالمأمورية التى كلفه بها
بل فى إقصائه عنها . ولذلك فانه يكون مسئولا
عن تعويض الضرر عن قتل المجنى عليه ولو أن
المأمورية مؤقتة بزمان وجيز أو أن المتهم تابع
فى الوقت ذاته لمتبوع آخر ولو كان المتهم قد
ذهب من تلقاء نفسه لشحن البطارية مادام
القانون لم يعين مدة لقيام علاقة المتبوع بالتابع
وما دامت علاقة المتهم بمتبوع آخر ليس لها

١٧

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣

اثبات . شاهد . تجزئة أقواله . اخذ المحكمة بما تطمئن اليه من تلك الاقوال دون ان تكون ملزمة بالتعليل .

المبدأ القانوني

للمحكمة بمقتضى القانون أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وألا تأخذ منها إلا بما تطمئن اليه وما دامت هي في ذلك غير ملزمة قانوناً بأن تبين في حكمها علة له إذ أن سببه الأساسي معلوم غير محتاج إلى بيان وهو اطمئنانها للجزء الذي أخذت به وعدم اطمئنانها لما لم تر الأخذ به فانها متى حدثها وجدانها بأن الشاهد صادق في ناحية وكاذب في ناحية أخرى يحق لها أن تقرر ذلك في حكمها ولو لم يكن له لديها أية علة ظاهرة

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه اقتصر على بحث الشق الخاص بادعاء المجنى عليه أن الضربة سببت له عاهة ، وانتهى إلى القول بكذب هذا الادعاء . ولم تمن المحكمة ببحت واقعة ادعائه بأن الطاعن ضربه بجذاء على عينه بدون سبب كما أنها لم تبين لماذا اعتبرت شهود النفي صادقين فيما يختص بالعاهة وكاذبين فيما يختص بواقعة الضرب ، ولماذا صدقت المجنى عليه في قوله بأن الطاعن ضربه بعد أن ظهر لها كذبه ودعواه بالعاهة . »
« وحيث ان الدعوى العنومية رفعت على الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدانته وقال في ذلك « ان مجمل وقائع هذه الدعوى تملخص

لمبلغ ١٢٣ م و ١ ج على اردني قبح ثمنها ١٠٠ م و ٢ ج ملك المتهم الذي تعين حارسا عليها وتحدد البيع بالسوق يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٤٠ فلم يقدم المتهم المحجوزات ولم يسدد المبلغ المحجوز من أجله وبسؤاله في محضر البوايس أجاب أنه باع الأشياء المحجوز عليها وتصرف فيها وواعد بالسداد .

« وحيث انه أراء اعتراف المتهم الصريح بأنه باع الأشياء المحجوز عليها وتصرف فيها قبل أن يسدد المال المحجوز من أجله ولا يكون هناك محل بمادفع به المتهم من أنه غير مكلف بنقل المحجوزات من مكان حجزها إلى السوق ومحل هذا القول أن تكون المحجوزات ما زالت باقية أو ان الحجز قد ارتفع بوفاء الدين أو لأي سبب آخر مادام المتهم قد أقر بأنه تصرف في المحجوزات والحجز مازال قائماً فلا يعفيه من المسؤولية الجنائية بصفته حارسا قوله بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى غير مكان الحجز . »

« وحيث ان ما يتمسك به الطاعن في طعنه لا محل له فالحكم المطعون فيه قد رد على دفاعه المشار إليه بوجه الطعن رداً صحيحاً وفنده استناداً إلى وقائع الدعوى . أما ما يقول به في صدد وكيل النيابة فانه خطأ مادي ليس من شأنه أن يكون له أثر في سلامة الحكم مادام هو لا يعدو أن يكون في الاسم وما دام الطاعن لا يدعى في طعنه أن النيابة لم تكن ممثلة أثناء محاكمته في الدعوى .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن أحد يبدق عيد ضد النيابة رقم ٦٢٦ سنة ١٣١٣ هـ)

في أن المجنى عليه يعمل في مسجد الشيخ صالح إماما . وفي مساء يوم ١٧ إبريل سنة ١٩٤١ قابل المتهم المجنى عليه ووجه إليه العبارة الآتية : « يا حفيظ أعود بالله » فلما استفسر منه المجنى عليه عن سبب توجيه تلك العبارة إليه سببه وضربه بالحذاء أصابه في عينه واستشهد بعوض الله محمد عبيد وسئل الأخير في التحقيق وقرر بأن المتهم حقيقة ضرب المجنى عليه بالحذاء أصابه في عينه « وحيث أن المجنى عليه علاوة على ذلك قد قرر عند مناقشته أمام المحكمة أنه فقد أبصار عينه بسبب هذا الاعتداء الذي نشأ عنه أن أجريت له عملية جراحية فرغت بسببها عينه اليسرى » وحيث أن المتهم أنكر عليه ذلك كما أنكر حصول اعتداء منه ولكنه قرر بحصول مناقشة بينهما كلامية لم يحصل على أثرها اعتداء . وقد استشهد بشهود على أن عينه اليسرى أبصارها ضعيف جداً لدرجة أنه ما كان يبصر بها وذلك قبل حصول التعدي المنسوب إلى المتهم وقد شهد بذلك الشاهدان وهما محمد عبد العزيز إمام وعبد شكري بك بأن المجنى عليه ما كان يبصر بالعين المدعى بفقد أبصارها قبل الحدث بمدة طويلة . وقد نصحه الشاهد الثاني من شهود النفي بأن يلبأ بإجراء عملية قد تفيد في تقوية أبصار عينه الأخرى . « وحيث أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على التقرير الطبي الابتدائي المؤرخ ١٨ إبريل سنة ١٩٤٠ أن ما وجد بالمجنى عليه إنما هو ايكموزوردي حول العين اليسرى وسحيج وردي بالجبهة . وقد استدعت المحكمة الطبيب وسأله بالجلسة وقال بأنه يستبعد أن تكون الإصابة التي شاهدها والتي أثبتتها أن تؤدي إلى تفرغ العين بالصفة

الواردة بالتقرير كما أشار الطبيب الشرعي في تقريره المؤرخ ١٥ يوليو سنة ١٩٤٠ إلى أن قوة أبصار العين قبل الإصابة غير معروفة فليس في مقدوره أن يشير إلى نسبة العاهة التي تخلفت بالعين . « وحيث أنه إزاء ذلك وإزاء ما أجمع عليه شاهد النفي وشاهد الإثبات أن أبصار تلك العين كان ضعيفا جداً لدرجة أنه ما كان يبصر بها وكان بها زر أشار عليه أحد هؤلاء الشهود بضرورة إزالته حفظاً وصيانة للعين الأخرى . فمن كل ذلك ترى المحكمة أن الإصابة لم ينشأ عنها العاهة المزعومة . ونظراً لأن التهمة ثابتة قبل المتهم فيعين عقابه بالمواد المطلوبة . « وحيث أن التعويض المطلوب في محله وغير مبالغ فيه فيعين الحكم للمدعى بطلباته .

« وحيث أنه لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه حين أدانته في جنحة الضرب قد أورد الأدلة التي أقام عليها قضاءه بذلك . ولما كانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها فإن إدانته تكون صحيحة ولا يجديه شيء مما يتمسك به في طعنه مادامت المحكمة من حقها بمقتضى القانون أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن لا تأخذ منها إلا بما نظمئن إليه . وما دامت هي في ذلك غير ملزمة قانوناً بأن تبين في حكمها علة له فإن سببه الأساسي معلوم غير محتاج إلى بيان وهو اطمئنانها للجزء الذي أخذت به وعدم اطمئنانها لما ترمم الأخذ به ، فمتى حدثها وجدانها بأن الشاهد صادق في ناحية وكاذب في ناحية أخرى حق لها أن تقرر ذلك في حكمها ولولم يكن له لديها أية علة ظاهرة معينة .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن على حسن المصرى ضد النيابة واخر مدع بحق مدلى رقم ٦٢٩ سنة ١٣ ق)

١٨

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣

١ — نقض وإبرام . الطعن بهذا الطريق . وجوب توجيهه الى الحكم النهائي . توجيه الطعن الى الحكم الابتدائي وحده . إيراد الحكم الاستثنائي واقعة الدعوى وأدلة الادانة دون الاحالة الى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن .

٢ — حيز على مزروعات . الادعاء ببطلانه . توقيعه قبل نضج الزراعة . لا يبرر الاعتداء على الحيز . وجوب احترامه .

المبادئ القانونية

١ — إن الطعن بطريق النقض يجب أن يوجه إلى الحكم النهائي الصادر في الدعوى . فإذا كان الطعن موجهاً إلى الحكم الابتدائي لا إلى الحكم الاستثنائي الذي أورد الواقعة على الوجه الصحيح وأدان الطاعن فيها بناءً على الأدلة التي أوردتها دون أن يحيل إلى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي فلا يقبل هذا الطعن .

٢ — إن الادعاء ببطلان الحيز الموقع على المزروعات لتوقيعه عليها قبل الأوان لا يبرر الاعتداء على الحيز فكل حيز واجب الاحترام ولو كان باطلاً مادام لم يقض من جهة الاختصاص ببطلانه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في الوجه الأول

من أوجه طعنه أن محكمة أول درجة حددت الواقعة التي أدانته فيها بأن معاون الأوقاف وقع في يوم أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ حيزاً إدارياً على محصول ١٣ ف ٦ ط قطناً و ١٤ ف ذرة مملوكة له بحجة دندنا وفاء لمبلغ ٢٣٥ جنيهاً وحدد للبيع يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ . وهذه الواقعة تخالف الحقيقة من كل الوجوه ويظهر أن المحكمة خلطت بين جزء من وصف النيابة للتهمة وجزء من محضر حيز إداري موقع ضد شخص آخر غير الطاعن ، فأنبنى على ذلك أن حوكم الطاعن عن تهمة لم يعلن بها ولا أثر لها في الأوراق — ويقول في الوجه الثاني أن المحكمة جهلت التهمة فلم تبين الزراعة المختلصة ولا المحضر الذي أحالت عليه .

« وحيث ان الطعن بطريق النقض يجب أن يوجه إلى الحكم النهائي الصادر في الدعوى ولما كان الطعن موجهاً إلى الحكم الابتدائي ولم يوجه إلى الحكم الاستثنائي الذي أورد الواقعة على الوجه الصحيح وأدان الطاعن فيها للأدلة التي أوردتها دون أن يحيل إلى شيء مما جاء في حكم محكمة أول درجة فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الخصوص .

« وحيث ان محصل الوجهين الثالث والرابع أن وزارة الأوقاف استولت على محصول القطن الناتج من الزراعة المحجوزة فلم يبق ثمة ما يمكن التنفيذ عليه . أما الذرة فكانت وقت الحيز نباتاً صغيراً لا يجوز الحجز عليه بمقتضى المادة ٤٨١ من قانون المرافعات التي تحرم توقيع الحيز على المزروعات قبل ميعاد نضجها بأكثر من خمسة وخمسين يوماً ، وإذن فالجريمة مستحيلة . وفضلاً عن ذلك ففي اليوم المحدد للبيع وهو ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ لم يحضر

مندوب للتنفيذ ولم تحصل مطالبة بتقديم المحجوزات حتى كان يصح القول بأن المدين امتنع عن تقديمها ، وما دام الأمر كذلك فلا جريمة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أقام إدانة الطاعن على مائتة للمحكمة من أنه بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٠ أوقع مندوب المديرية حجزاً إدارياً بناحية كفر حسن سعد على محصولات ٦ ف و ٦ ط أذرة نيلية و ٣ ف و ١٣ ط قطن مملوكة للمتهم وسلمت إليه بصفته حارساً عليها وذلك وفاء للمطلوب منه إلى وزارة الأوقاف وقدره ٨٦ ج و ١٣٣ م وحدد لبيعها يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ بسوق طوخ — ولكن لم يقدم شيئاً من الأذرة لبيعها بالرغم من عدم دفعه المطلوب منه فبلغ معاون الأوقاف في حقه بالتبديد — ولما سئل المتهم في التحقيق اعترف بأن المحصول الذي تحت يده يبلغ خمسة أرادب فقط وادعى بأنه سدد جزءاً من المطلوب ثم وعد بدفع الباقي . وتبين من محضر الحجز أن محصول الذرة تقدر باحد وثلاثين أردبا وفي حين أن المتهم ادعى أن الناتج هو خمسة أرادب فقط . وتبين مما تقدم أن المتهم اختلس المحصول المسلم اليه بصفته حارساً بقصد الإضرار بوزارة الأوقاف وإقامة العراقي في سبيل الوصول إلى حقوقها — وعلى ذلك تكون التهمة ثابتة قبله ثبوتاً كافياً . وفي هذا الذي أورده الحكم ما يدل على توفر جميع الأركان المكونة لجريمة اختلاس المحجوزات فيما يختص بالذرة بعد تحقق الاختلاس بالتصرف في جزء منها حيث ادعى الطاعن أن الزراعة لم تنتج سوى خمسة أرادب . والمحكمة لم تصدقه في هذا

وقالت ان الناتج لابد كان أكثر من ذلك . أما الادعاء بأن الحجز وقع على الذرة قبل الأوان ، فمردود بأن بطلان الحجز لهذا السبب لا يبرر الاعتداء عليه فإنه يجب احترام الحجز ولو كان باطلاً ما دام لم يقض من جهة الاختصاص بطلانه .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .
(طعن عطيه محمد الطيب ضد النيابة رقم ٦٣٠ سنة ١٢ ق)

١٩

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ .

- ١ — اختصاص . الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام .
المحاكم الجنائية صاحبة الاختصاص بالفصل فيها .
المحاكم العسكرية . تؤدي أعمالها الى جانب المحاكم العادية . عدم تقديم المحاكم العسكرية الى المحاكم العسكرية قضية من القضايا التي خولت هذه المحاكم الفصل فيها . تقديمها من النيابة العمومية الى المحاكم العادية . وجوب الفصل فيها .
- ٢ — تزوير . الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ .
الفصل فيها ليس من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها . (القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والامر العسكري رقم ٢٤٤) .

المبادئ القانونية

- ١ — إنه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام . ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أي نص على انفراد المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال من السلطة القائمة على اجراء

تحويل المحاكم العسكرية النظر في الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة .

المحكمة

« حيث ان حاصل الطعن أن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ لا نص فيه على انفراد المحاكم العسكرية بالحكم في القضايا التي خولت الفصل فيها ، فهي إذن بالنسبة لهذه القضايا تؤدي عملها بجانب المحاكم العادية التي لم يسلبها القانون حق الفصل فيها ، فالأمر الصادر من قاضي الاحالة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لأنها من اختصاص المحاكم العسكرية يكون خاطئاً متعيناً نقضه .

« وحيث ان النيابة العمومية قدمت المتهمين إلى قاضي الاحالة لاحتالهما إلى محكمة الجنايات لأنهما : « الأول في ليلة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤١ بدائرة قسم روض الفرج قلد ثلاث ورقات بنك مالية من فئة العشرة جنيهات من نوع الأوراق المالية التي اذن قانونا للبنك الأهلي باصدارها واستعمل إحدى الأوراق المالية السابق ذكرها مع علمه بتقليدها ، وذلك بأن أرسل في صرفها من سينما دولي والآخر في يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ ببندر المحلة الكبرى مديرية الغربية استعمل إحدى الأوراق المقلدة السابق ذكرها مع علمه بتقليدها وذلك بأن دفعها لحامي محمد البسيوني في التعامل » . وقاضي الاحالة أصدر أمره المطعون فيه بعدم اختصاصه بنظر الدعوى وباحالة الأوراق إلى النيابة لاجراء شئونها فيها وقال في ذلك : « إنه نظرا لقطع العلاقات مع بعض الدول بسبب حالة الحرب نتيجة للمعاهدة المصرية الانجليزية ولاقترب نيران الحرب من الديار المصرية

الأحكام العرفية فانه يجب القول بأن المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم إلى جانب المحاكم العادية وفي الواقع فان الاعتبارات التي تقتضي الخروج على الأصل وتستدعي المحاكم العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى المحاكم العسكرية على حسب ظروف وملابسات الجرائم والدعاوى المختلفة ، فاذا مارأى المحاكم العسكرية لسبب من الأسباب عدم تقديم قضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه افلات الجاني من العقاب على مقتضى أحكام القانون العام . وإذا مارأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعيناً . ولذلك فاذا قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتخلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة أن المحاكم العسكرية مختصة بالفضل فيها ما دام المحاكم العسكرية لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية .

٢ — ان الأمر العسكري رقم ٣٤٤ لم

يجمل الفصل في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٦^(١) من قانون العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها وكل ما تضمنه هو

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة ايضا في حكمها

المصدر بمجلسة أول مارس سنة ١٩٤٣ رقم ٦٦٩ سنة ١٣ ق

قانونا وتكون عقوبتها الإشغال الشاقة المؤقتة .
« وحيث ان القضية موضوعها تقليد أوراق مالية وعقوبتها الإشغال الشاقة المؤقتة وبذلك لا تختص المحاكم العادية بنظرها ، لأن من حق المحاكم العسكرية العام تحديد الجرائم التي تنظرها المحاكم العسكرية عملاً بالسلطة المخولة اليه وبما ورد في المادة السادسة فقرة ٢ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٣ .

« وحيث انه لا محل للاستناد إلى الحكم الصادر من محكمة النقض والابرام في القضية المقيمة بمجدول المحكمة برقم ١٢ سنة ١٢ القضائية ذلك لأن القضية لم تعرض بعد على المحكمة للفصل في موضوعها ولا تملك النيابة إحالتها إلى محكمة الجنايات من تلقاء نفسها وإنما عرضت القضية لتأذن بالخصومة أمام محكمة الجنايات إن كانت مختصة بنظرها . وحيث انه زيادة على ما تقدم فان نص الأمر صريح في أن الاختصاص يكون للمحاكم العسكرية ولأن قوانين الاختصاص .

(loi de forme) لها أثر رجعي .
والمفروض أنها أصلح للمتهم واستثنى من ذلك ألا يكون قد صدر حكم نهائي من المحاكم العادية وإلا كانت المحاكم الجديدة مختصة . وحيث انه لذلك تكون المحكمة العسكرية العليا هي المختصة بنظر الدعوى وعملاً بالمادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات بتعين التقرير بعدم الاختصاص .

« وحيث انه لما كانت المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص الأصيل بالفصل في جميع الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص

أعلنت الأحكام العرفية في الفطر المصري وأمر الحاكم العسكري العام بتشكيل محاكم عسكرية لمعاقبة بعض مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات وبعض جرائم أخرى وذلك عملاً بقانون الأحكام العرفية . وأخذت المحاكم الجديدة تقوم بعملها جنباً إلى جنب مع المحاكم العادية . وحيث ان استمرار المحاكم العادية في عملها عقب إعلان الحرب كان نتيجة تطور قانوني ، فبعد أن كان الحاكم العسكري العام من رجال الجيش يهيمن على جميع السلطات في المملكة وتنفيذ الأحكام عن طريق رجال الجيش عملاً بقاعدة فرنسية مشهورة (عند قصف المدافع تصمت القوانين) ، رأى علماء القانون أن يكون الحاكم العسكري العام من غير رجال الجيش . وأنه ليس هناك ما يمنع من استمرار المحاكم العادية في عملها . وحيث ان رفعة الحاكم العسكري العام وفقاً للسلطة المخولة إليه أصدر أمراً رقم ٣٤٤ بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بشأن تزوير أوراق النقد المصري وتقليدها والاستيلاء عليها ورجع إلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية وإلى الأمر رقم ١٦٠ الخاص بتعيين الجرائم التي تختص المحاكم العسكرية بنظرها المعدل بالأوامر رقم ١٧١ و ٢٢٠ و ٣٠٨ و ٣٢٨ وإلى السلطة المخولة لرفعه بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ وقد جاء في الأمر المذكور أن المحاكم العسكرية تختص بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات إذا تعلقت بأوراق النقد المصرية أو أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها

تحويل المحاكم العسكرية النظر في الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة ، كما هو الشأن في سائر الأوامر التي على شاكلته .

« وحيث انه لذلك فان قاضي الاحالة — إذ تخلى من تلقاء نفسه دون طلب من الحاكم العسكري عن الفصل في الدعوى المقدمة إليه عن جريمة معاقب عليها بمقتضى قانون العقوبات يكون قد أخطأ .

« وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن وتقض الأمر المطعون فيه وإعادة القضية إلى قاضي الاحالة لنظرها .

(طعن سمویل بشای وآخر ضد النيابة رقم ٦٣٢ سنة ١٣ ق) .

٢٠

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣

سقوط الدعوى . المدة المقررة للسقوط . مبدؤها . من وقت وقوع الجريمة . جريمة خيانة الامانة . وجسه اختلافها في ذلك عن غيرها من الجرائم . ان تعلقت بمثلثات . جريمة اختلاس المحجوزات . لا تفريق في هذا الصدد بين ما يكون منها معتبرا في حكم خيانة الامانة او معتبرا في حكم السرقة . معنى الحجز في لفظة القانون . تصرف المتهم في المحجوزات في خلال سنة ١٩٣٦ مثلا . عدم اليد في اجراءات التحقيق إلا في سنة ١٩٤١ بهـد مطالبته بالمحجوزات وعدم وجودها . تاريخ التصرف هو مبدأ في سقوط الدعوى العمومية (المادة ٢٧٩ تحقيق)

المبدأ القانوني

انه لما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ في كل جريمة من وقت وقوعها ، ولما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تختلف في ذلك عن غيرها إلا من جهة ما قد تووضع عليه من أنها إذا كانت متعلقة بمثلثات فان فعل الاختلاس

بالأحكام العرفية ليس فيه ولا في غيره من القوانين أى نص على انفراد المحاكم العسكرية بالاختصاص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي تحال عليها من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية — فانه يجب القول بان المحاكم العسكرية إنما أنشئت لتؤدي عملها في هذه الجرائم بجانب المحاكم العادية . وفي الحق فان الاعتبارات التي تقتضي الخروج على الأصل وتستدعى المحاكمة العسكرية فيما هو من اختصاص المحاكم العادية يجب أن يكون أمر تقديرها موكولا إلى الحاكم العسكري على حسب ظروف وملابسات الجرائم والدعوى المختلفة . فاذا مارأى الحاكم العسكري لسبب من الأسباب عدم تقديم قضية إلى المحاكم العسكرية فذلك لا يمكن بداهة أن يكون من شأنه إفلات الجاني من العقاب بمقتضى أحكام القانون العام ، وإذا ما رأى وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية كان العمل بما رأى متعينا . ولذلك فاذا قدمت قضية من القضايا المذكورة من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية فلا يجوز لهذه المحاكم أن تتخلى من تلقاء نفسها عن اختصاصها بمقولة أن المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فيها مادام المحاكم العسكرية لم يطالب بحقه في وجوب تقديم القضية إلى المحاكم العسكرية .

« وحيث انه غير صحيح ما جاء بالأمر المطعون فيه من أن الأمر العسكري رقم ٣٤٤ قد جعل الفصل في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها فان الأمر المذكور ليس فيه ذلك التخصيص ، وكل ما تضمنه هو

إجراءات التحقيق في الدعوى إلا بعد مطالبته بالمحجوزات في سنة ١٩٤١ فإن الجريمة تكون قد وقعت بذلك التصرف ويكون إذن من الواجب عد تاريخه مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عليه لمضي أكثر من ثلاث سنوات على تصرفه في المحجوزات ولكنها أدانته بحجة أن مدة السقوط في جريمة الاختلاس لا تبدأ إلا من وقت مطالبة الحارس بتقديم المحجوزات للتنفيذ عليها . وهذا منها غير سديد لأن العبرة في جريمة الاختلاس بالتصرف الفعلي فيجب أن تحسب مدة سقوط الدعوى فيه من وقت وقوعه . ومتى كان الثابت أن الطاعن تصرف في المحجوزات في سنة ١٩٣٦ أي قبل البدء في التحقيق معه بأكثر من ثلاث سنوات فإن ادانته تكون غير صحيحة .

« وحيث ان محكمة أول درجة قضت للطاعن بالبراءة لا نقضاء الدعوى العمومية بمضي المدة لما تبينته بناء على الأدلة التي أوردتها في حكمها من أنه في خلال سنة ١٩٣٦ تصرف بغير حق في المحجوزات المسلمة اليه لحراستها . والحكم المطعون فيه ألغى هذا الحكم وأدان الطاعن بمقولة : « إن الحكم الابتدائي أخطأ إذ أن المدة المسقطه للحق في إقامة الدعوى إنما تبدأ في جرائم التبديد من وقت الطلب ولم يمض على هذا الطلب مدة ثلاث سنوات بل

إنما يقع بعجز المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها ولما كان اختلاس المحجوزات — حتى ما هو منه معتبر في حكم خيانة الأمانة — لا يصح فيه ما قالوا به في جريمة خيانة الأمانة والتفريق بين المثليات والقيميات من الأموال لأن توقيع الحجز على مال مهما كان نوعه مثليا أو قيميا يترتب عليه ، ويجب أن يترتب عليه ، أن يبقى هذا المال المحكي عنه ، في محضر الحجز بعينه على ذمة السلطة التي أمرت بالحجز إذ الحجز في لغة القانون معناه وجوب ابقاء الشيء المحجوز كما هو وبالحالة التي هو عليها ، وحظر تغييره ولو بمثله لتنافي ذلك مع الغرض الذي شرع الحجز من أجله مما يستوجب أن يعد في جميع الأحوال اعتداء على الحجز وتعديا على السلطة الآمرة به — لما كان ذلك مثار التصرف في المحجوز يجب دائما اعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المحجوز ولا دخل في هذا المقام للمطالبة التي تكون محل اعتبار في صدد جريمة خيانة الأمانة إذا تعلقت بنقود أو غيرها من الأموال التي يقوم بعضها مقام بعض حيث يصدق القول بأن مصلحة صاحب الأمانة في قيمتها دون ذاتها فلا يمس من وراء رد مثلها إليه أي ضرر خلافا لما هي الحال في الحجز فان المصلحة تكون متعلقة بعين الشيء المحجوز كما مر القول وإذن فاذا كان المتهم قد تصرف في المحجوز وكان تصرفه حصل خلال سنة ١٩٣٦ ولم تبدأ

« وحيث أنه متى كانت الواقعة الثابتة بالحكمين الابتدائي والاستئنافي هي أن الطاعن تصرف في المحجوزات وأن تصرفه حصل خلال سنة ١٩٣٦ وأن إجراءات التحقيق في الدعوى لم تبدأ إلا بعد مطالبته بالمحجوزات في سنة ١٩٤١ ولم توجد — فإن الجريمة تكون قد وقعت بذلك التصرف الحاصل في سنة ١٩٣٦ ويكون إذن من الواجب عده مبدأ لمدة سقوط الدعوى ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالادانة على اعتبار الدعوى العمومية لم تسقط قد أخطأ. وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بلا حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن.

(طعن عبد اللطيف شناوي ضد النيابة رقم ٦١٨ سنة ١٣٠٠)

٢١

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣

- ١ — وصف التهمة . تعديل المحكمة الابتدائية . وصف التهمة وادانته على أساس هذا التعديل . استئناف الحكم . انصباب الاستئناف على التعديل ، عدم اجراء المحكمة الاستئنافية أى تعديل آخر في الوصف . طعنه في الحكم بدعوى أنه لم يخطر بهذا التعديل . لاوجه له .
- ٢ — اثبات . حرية المحكمة في الاخذ بأى دليل تطمئن اليه . الاعتماد في ادانة المتهم على أقواله في محضر البوليس دون أقواله في الجلسة . عدم تلاوة تلك الأقوال بالجلسة . لا يمنع من الاخذ بها ما دام المتهم قد تناول مناقشتها ولم يطلب تلاوتها ولم يتمسك بضرورة سماع هذا الشاهد .

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كان المتهم حين استئناف الحكم الصادر بإدانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة كان على علم بهذا التعديل ،

بالعكس تكرر في غضون سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ « وحيث أنه لما كانت المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية تبدأ في كل جريمة من وقت وقوعها ، ولما كانت جريمة خيانة الأمانة لا تختلف في ذلك عن غيرها إلا من جهة ما توضع عليه من أنها إذا كانت متعلقة بمثلثات فإن فعل الاختلاس يكون ثبوته بمعجز المتهم عن رد الأمانة عند المطالبة بها ، ولما كان اختلاس المحجوزات — حتى ما هو منه معتبر في حكم خيانة الأمانة — لا يصح فيه ما قالوا به في جريمة خيانة الأمانة من التفريق بين المثلثات والقيميات من الأموال لأن توقيع الحجز على مال مهما كان نوعه يترتب عليه ويجب أن يترتب عليه أن يبقى نفس هذا المال المحكى عنه في محضر الحجز على ذمة السلطة التي أمرت بالحجز فالحجز في لغة القانون معناه وجوب إبقاء الشيء المحجوز كما هو وبالحالة التي هو عليها وحظر تغييره ولو بمنزله لتنافي ذلك مع الغرض الذي شرع الحجز من أجله ويجب في جميع الأحوال عده اعتداء على الحجز وتعديا على السلطة الآمرة به — لما كان ذلك كذلك فإن التصرف في المحجوزات يجب دائماً اعتباره مبدأ لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة اختلاس المحجوزات ولا دخل في هذا المقام للمطالبة التي تكون محل اعتبار في صدد جريمة خيانة الأمانة إذا تعلقت بنقود أو غيرها من الأموال التي يقوم بعضها مقام بعض فينبئ صدق القول بأن مصلحة صاحب الأمانة في قيمتها دون ذاتها فلا يمس به ضرر من وراء رد مثلها إليه خلافا لما هو الحال في الحجز فإن المصلحة متعلقة بذات الشيء المحجوز كما مر القول .

وكان استئنائه الحكم منصبا على هذا التعديل ولم تجر المحكمة الاستئنافية أى تعديل آخر في الوصف فلا يكون ثمة وجه لما يثيره المتهم في هذا الخصوص بدعوى أنه لم يخطر به .

٢ — للمحكمة أن تأخذ بأى دليل تطمئن إليه سواء من التحقيقات التى تجربها فى الجلسة أو التحقيقات الابتدائية المعروضة على بساط البحث أمامها فلها أن تعتمد فى الادانة على أقوال المتهم فى محضر البوليس دون أقواله فى الجلسة وعلى أقوال الشاهد المدونة فى هذا المحضر ولو لم تكن تلك الاقوال قد تليت بالجلسة مادام المتهم فى دفاعه قد تناول مناقشتها دون أن يطلب تلاوتها أو يتمسك بضرورة سماع هذا الشاهد فان ذلك ينتفى معه الضرر الناشئ عن عدم تلاوة تلك الاقوال أو عدم سماع الشاهد بالجلسة .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة قد أخلت بحق الدفاع إذ عدلت وصف التهمة دون أن تلقت الدفاع . وفى بيان ذلك يقول الطاعن أن الدعوى العمومية رفعت عليه بأنه وهو سائق سيارة « تسلب بغير قصد ولا تعمد فى قتل طه محمود احمد وكان ذلك ناشئ عن إهماله وعدم مراعاته اللوائح وذلك بأن سمح للمجنى عليه وهو صبي سيارته بالركوب على الأجزاء الخارجية للسيارة أثناء سيرها مخالفا بذلك نص المادة ٤٣ من لائحة السيارات فوق تحت السيارة وحدثت به الاصابات التى أدت إلى وفاته » فقدم دفاعه أمام المحكمتين

الابتدائية والاستئنافية على هذا الاساس ، ولكن المحكمة الاستئنافية قالت بأن هذا الوصف خاطئ وأدانت الطاعن بوصف جديد مبنى على أفعال أسندتها اليه لم تكن مرفوعة بها الدعوى دون أن تلتمته الى ذلك فيكون حكمها باطلا .

« وحيث ان واقعة الحال فى الدعوى كما يتضح من مراجعة الأحكام الصادرة فيها ومحاضر جلسات المحاكمة هى أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بالوصف الذى يقول عنه ومحكمة أول درجة أقامت إدانته على ما قالته من « أن المجنى عليه يشتغل صبيا لسائق سيارة المتهم (الطاعن) وأنه فى يوم الحادثة قام المتهم من موقف السيارة ببندر ملوى ومعه أربعة الركاب والصبي المجنى عليه وآخر يدعى عبد العزيز هاشم ولما وصل المتهم بالعربة الى الجهة القبلية من سكن البندر أوقف السيارة وطلب من المجنى عليه والصبي الآخر أن يملأ خزان العربة ماء فقاما بذلك ثم تحرك المتهم بالسيارة دون أن يحتاط أو يلتفت أمامه فدهس المجنى عليه وإن إهمال السائق ظاهر من أن الحادثة حصلت نهارا وكان متعينا عليه أن ينظر أمامه قبل تحريك السيارة والسير بها . ولما استأنف الطاعن الحكم الابتدائى قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده أخذه بأسبابه وأضافت إليها أنه : « تبين من أقوال المتهم فى محضر البوليس أنه قام بالسيارة ومعه اثنان من الصبية هما المجنى عليه وعبد العزيز مرزوق وقد أوقف السيارة فى الجهة القبلية من البلدة ليملا خزان العربة بالمياه وكان المجنى عليه يقوم بهذه المهمة هو والصبي الآخر عبد العزيز مرزوق ويقول إن السيارة مرت بعجلاتها على المجنى عليه

دون أن يراه وأن الصبي عبد العزيز مرزوق كان يقول له (حاسب حاسب) . ومن حيث أنه تبين من أقوال الصبي عبد العزيز مرزوق أن المجنى عليه كان راكبا داخل السيارة ولما أوقفها المتهم كلف المجنى عليه باحضار المياه لملء الخزان فنزل المجنى عليه من السيارة لهذا الغرض وقد ملا المجنى عليه الصفيحة من (الطلمبة) ولكن السائق تحرك بالسيارة قبل أن يركب المجنى عليه فحصلت أصابته . ومن حيث أنه اتضح من المعاينة التي قام بها البوليس عقب الحادثة أن المجنى عليه نزل من السيارة وأحضر المياه من (طلمبة) بمنزل هاشم مرزوق وأن السائق لم ينتظر حتى يصعد المجنى عليه إلى السيارة فتسبب في قتله . ومن حيث أنه تبين من الكشف الطبي وإفادة المستشفى أنه وجد بالمجنى عليه سحجات بالجسم متفرقة وكسور بالأضلاع اليسرى السفلى وكدم مع ورم شديد بالقدم الايمن وهذا يدل على أن السيارة مرت بعجلاتها على جسم المجنى عليه فأحدثت هذه الاصابات التي أدت إلى وفاته . ومن حيث أن المحكمة تخلص مما تقدم من وقائع الدعوى إلى أن المجنى عليه كان في موقفه أمام السيارة وكان المتهم يستطيع أن يراه ولقد كان عليه أن يترث ولا يبدأ في السير إلا بعد أن يتحقق من أن المجنى عليه قد عاد إلى مكانه من السيارة وقد أثبت الحكم المستأنف أن إهمال السائق ظاهر من أن الحادثة حصلت نهارا وكان متعيئا عليه أن ينظر أمامه قبل تحريك السيارة والسير بها . ثم تحدثت عن الوصف فقالت : إن وصف النياية العمومية للحادث من أن المتهم سمح للمجنى عليه وهو صبي سيارته بالركوب على الاجزاء الخارجية للسيارة أثناء

سيرها مخالفا بذلك لائحة السيارات فوقع تحت السيارة وحدثت أصابته — ان هذا الوصف وصف خاطيء ، وذلك لأن الحادثة حدثت بالكيفية التي أثبتتها الحكم المستأنف وبيتها هذه المحكمة فيما سبق بيانه وأيديها وقائع الدعوى . « وحيث ان الطاعن — حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بأدائه على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة — كان على علم بهذا التعديل وكان استئنائه الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به ومتى كان الأمر كذلك وكانت المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل فلا محل لما يشيره الطاعن بهذا الخصوص .

« وحيث ان الوجه الثاني من الطعن يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية كما تمسك أمام محكمة أول درجة بأنه لم يسمح للمجنى عليه بالركوب في السيارة وأمره بالبقاء حتى يرجع ولكنه تعلق بالسيارة من الخلف دون أن يشعر الطاعن بوجوده وكان ذلك سببا في وفاته . ومع كون هذا الدفاع يؤدي — لو صح — إلى براءة الطاعن فان المحكمتين أغفلناه ولم تحققاه ولم تردا عليه .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأن الواقعة التي أثبت الحكم — بناء على الأدلة التي أوردها — وقوعها من الطاعن هي أنه تسرع وسار بالسيارة قبل أن يتثبت من خلو الطريق فصدم المجنى عليه الذي كان أمامها لا ان المجنى عليه أصيب أثناء ركوبه خلسة أو بغير علم الطاعن على السيارة .

« وحيث ان الوجه الثالث يتحصل في أن المحكمة الاستئنافية خالفت اتقانها باعتمادها في

٢٢

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣

اختلاس أشياء محجوزة . علم المتهم بأن الأشياء التي
اختلسها محجوزة . الاعتقاد في إثباته على أقوال الحارس . تمسك
المتهم بعدم جواز الإثبات في هذه الجريمة بغير الكتابة .
لا وجه له .

المبدأ القانوني

انه لما كانت المحكمة في المواد الجنائية لها بحسب
الأصل أن تستخلص جميع الحقائق القانونية من
أى دليل تطمئن إليه ، ولما كان القانون ليس فيه
من نص يقتضى الخروج على هذه القاعدة
في صدد إثبات علم المتهم في جريمة اختلاس
المحجوزات بأن الأشياء التي اختلسها محجوزة .
فانه يصح للمحكمة أن تستند إلى أقوال الحارس
في هذا العلم ولا يجوز القول بأن إثباته لا يكون
الا بالكتابة .

المحكمة

« حيث ان حاصل الطعن أن الحكم المطعون
فيه أخطأ لأنه استدل على علم الطاعن بالحجز
بأقوال شاهد مع أنه لا يصح في القانون إثبات
هذا العلم بغير الكتابة .

« وحيث انه لما كانت المحكمة في المواد
الجنائية لها بحسب الأصل — أن تستخلص
جميع الحقائق القانونية من أى دليل تطمئن إليه ،
ولما كان القانون ليس فيه من نص يقتضى
الخروج على هذه القاعدة في صدد إثبات علم المتهم
في جريمة اختلاس المحجوزات بأن الأشياء
التي اختلسها محجوزة فلا وجه لما بثيره الطاعن

الأداة على أقوال الطاعن في محضر البوايس
ولم تأخذ بأقواله في الجلسة وباعتمادها على
أقوال الشاهد عبد العزيز مرزوق المدونة في
محضر البوايس دون أن تستدعيه لتسمع
شهادته ودون أن تأمر بتلاوة أقواله في الجلسة .
« وحيث ان هذا الوجه لا محل له فان
للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها — أن
تأخذ بأي دليل تطمئن إليه سواء من التحقيقات
التي تجريها في الجلسة أو التحقيقات الابتدائية
المعرضة على بساط البحث أمامها . أما عن
الشاهد فان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن
في دفاعه قد تناول مناقشة أقواله الواردة
بالتحقيق دون أن يطلب تلاوتها أو يتمسك
بضرورة مسماعه مما ينتفى معه الضرر الناشئ
عن عدم تلاوة أقوال الشاهد أو عن عدم
مسماعه بالجلسة .

« وحيث ان الوجه الرابع يتحصل في أن
الحكم الابتدائي لم يبين الأسباب التي أقيمت
عليها ادانة الطاعن مما يجب معه القول بطلانه
وببطلان الحكم المطعون فيه لا عتماده على أسباب
الحكم الابتدائي .

« وحيث ان ما جاء بهذا الوجه غير صحيح
لأن ادانة الطاعن سواء في الحكم الابتدائي أو
في الحكم المطعون فيه قد أقيمت على أدلة كافية
وصالحة لأن تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة .
ومجادلة الطاعن في ذلك لا معنى لها إلا إثارة
المناقشة في موضوع الدعوى مما لا يقبل لدى
محكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس متعيننا رفضه موضوعاً .

(طعن أحمد محمد أحمد محروس ضد النيابة رقم ٦١)

سنة ١٣ (ق) .

بطعنه ، ما دامت المحكمة قد أثبتت عليه —
بناء على أقوال الحارس — أنه حين اجتراً على
اختلاس المحجوزات كان يعلم بأنها محجوزة .
« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن سيد أحمد حمدين الغمازي ضد النيابة رقم ٧٠٧
سنة ١٣ ق ٢) .

٢٣

٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣

- ١ — إثبات . شهادة منقولة عن شخص آخر . انكار
هذا الشخص الأقوال التي نقلت عنه . الاخذ بها .
جوازه .
- ٢ — دليل غير مباشر . استخلاص الحقائق القانونية منه .
جوازه . الاخذ بالأدلة غير المباشرة . غير محذور

المبادئ القانونية

- ١ — أنه لا مانع قانوناً من أن تأخذ المحكمة
بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر . ولو أنكرها
هذا الآخر متى رأت هي أن تلك الأقوال قد
صدرت منه حقيقة .
- ٢ — ليست المحكمة مطالبة بالأخذ إلا
بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق
القانونية من كل ما يقدم إليها من الأدلة ولو
كانت غير مباشرة .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن
المقدمة من الطاعن الأول يتحصل في أن محكمة
الجنایات اعتمدت في ثبوت الواقعة التي أدانته
من أجلها على رواية أشخاص مجهولين لم
تسمعهم . وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن

المحكمة في صدر حكمها — بعد أن بينت سبب
الواقعة — قالت : « إن الواقعة نفسها ثابتة
من أقوال بسيوني محمد خضر المتهم الخامس إذ
قرر في التحقيق أنه سمع أن أخاه قتل وأن قاتله
هم أولاد أبو العلا خضر وروى بالجلسة أن
الأربعة الأول من المتهمين ظنوا أن أخاه هو
المرتكب لحادثة الحريق فتربصوا له وقتلوه . »
وبالرجوع إلى أقوال بسيوني هذا في التحقيق
وفي الجلسة بين أنه رواها على سبيل السماع
فقط لا على سبيل الرؤية . وأن سماعه كان عن
أناس يجهل أشخاصهم . ولما كانت المحكمة لا
يجوز لها أن تؤسس حكمها على رواية
أشخاص مجهولين لم تسمعهم لأن مثل هذه
الرواية هي في مرتبة الإشاعة أو الخيال فيكون
الحكم قد أخطأ في اعتماده على هذا الدليل .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه حين أدان
الطاعن أورد الأدلة التي استخلصت منها
المحكمة في منطق سليم أنه قارف الجنایة التي
أدين من أجلها — أما تحدته عن شهادة السماع
المذكورة فلم يكن في مقام إثبات الجنایة على
الطاعن بل كان في مقام آخر عند الكلام على
واقعة الدعوى وسبب وقوعها الذي كان الشاهد
ملماً به شخصياً وإذن فلا محل لما يشير الطاعن
في هذا الخصوص .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني ان المحكمة
استندت في حكمها إلى رواية الغلام السيد رضوان
السيد — ابن صاحب المنزل الذي وجد فيه
القتيل — في تحقيق النيابة من أنه رأى المجنى
عليه يعدو ومن خلفه الطاعن وأشخاص
آخرون وأن الطاعن تبعه إلى داخل المنزل
وأطلق عليه عياراً نارياً ولكن المحكمة جزأت

أقوال هذا الغلام فأخذت بما رواه من أنه رأى الطاعن وهو يتعقب المجنى عليه الى داخل المنزل ولم تأخذ بما قاله من أنه رآه وهو يطلق النار عليه وبالرغم من عدول هذا الشاهد في الجلسة عن أقواله التي رواها في تحقيق النيابة فإن المحكمة قد أخذت بهذه الأقوال دون أن تبين في حكمها الأسباب التي حملتها على ذلك

«وحيث ان الحكم قد جاء فيه عن شهادة الغلام المذكور ما يأتي : « وحيث ان الواقعة تأيدت بالنسبة للمتهم الأول محمد أبو العلا خضر (الطاعن) (بما رواه الغلام السيد رضوان السيد وهو ابن صاحب الدار الذي هرع اليها القتل إذ قررى التحقيق أنه كان جالسا على المصطبة خارج منزله أثناء أن خرجت أمه لتملا جرة الماء وانه رأى المجنى عليه موسى يعدو ومن خلفه المتهم الأول محمد أبو العلا خضر وثلاثة أو أربعة أشخاص وقد تبعه محمد أبو العلا خضر الى داخل الدار وأطلق عليه عيارا وهذه الأقوال وان كانت المحكمة لا تأخذ بها من ناحية أن محمد أبو العلا خضر أطلق بنفسه عيارا على المجنى عليه لما ذكره الغلام من أنه كان خارج الدار في حين أن المعايينة لم تؤيده في الوضع الذي كان فيه وزعم أنه راقب الحادثة من الخارج من نافذة في المنزل ، انما تأخذ بها المحكمة من ناحية أن محمد أبو العلا خضر كان على رأس من كانوا يطاردون المجنى عليه حتى دخل الدار وهناك أجهزوا عليه يؤيد ذلك أن مسعدة والدته الغلام روت ما مؤداه أنها خرجت لتملا الجرة وتركت المنزل تحت حراسة ابنتها وأنها لما عادت وجدت المصباح بداخل الدار ووجدت بالدار أناسا كثيرين من بينهم محمد أبو العلا خضر - وأي مناسبة تدعو لوجود هذا المتهم

الى حيث سقط غريمه إلا أن يكون ذلك لصلته بالاعتداء . ولما كان المحكمة الموضوع السلطة في أن تقدر شهادة الشهود وتأخذ منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه وأن تعول على أقوال الشاهد في التحقيقات رغم عدوله عنها في الجلسة وأن تجزئ أقوال الشاهد الواحد فتأخذ ببعضها وتلتفت عن البعض الآخر فلا تثرب عليها - وقد صدقت الغلام السيد رضوان فيما قاله عن مطاردة الطاعن للمجنى عليه ولم تصدقه في أنه رآه يطلق العيار ، وقد صدقت أقواله الأولى ولم تصدق أقواله الأخيرة ، في أن تعتمد على ما صدقته وتهدر ما سواه .

«وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن المحكمة استندت في حكمها إلى شهادة نائب العمدة محمد عبد الهادي وشيخ الخفراء دسوقي أحمد سليم بانهما عند ما انتقلا الى مكان الحادث علما من مسعدة بنت ابراهيم الفار (وهي والدته الغلام السيد رضوان) أن المعتدين على القتل هم الطاعن وكامل أبو العلا خضر و ابراهيم البرماوى مع أن مسعدة نفسها قالت أمام النيابة أنها لم تشهد وقوع الاعتداء ولم تنجر شيخ الخفراء بشيء لانها كانت تملأ الجرة خارج المنزل ولما عادت اليه وجدت به القتل في حالة النزاع مما يتضح منه أن نائب العمدة وشيخ الخفراء في هذه الرواية هما شاهدا نقل وانهما شهدا برواية لم يقرها من نقلت عنه .

«وحيث انه ليس في القانون ما يمنع من الأخذ بشهادة من ينقل عن شخص آخر ولو أنكر هذا الشخص الرواية التي نقلت عنه ولا يمنع المحكمة من أن تعتمد على مثل هذه الأقوال متى صدقت أنها صدرت من المنقول عنه . ومتى

تقرر ذلك فإن مجادلة الطاعن في هذا الخصوص تكون متعلقة بالموضوع ولا تقبل منه أمام محكمة النقض

« وحيث أن حاصل الوجه الرابع أن الحكم متخاذل في أسبابه وفي بيان ذلك يقول الطاعن (أولاً) أن المحكمة اعتمدت في إدانته على شهادة مسعدة في التحقيقات ثم أخذت بشهادة شيخ الخفراء ونائب العمدة نقلاً عنها مع أن كل رواية لا تستقيم مع الأخرى. (وثانياً) أن الحكم حين أيد الواقعة بضبط بندقية بمنزل الطاعن وأخيه كامل قال عنها معاون البوليس في محضر استدلالاته إن بها أثراً خفيفاً لرائحة البارود أثبت في الوقت ذاته ما يهدم هذا الدليل من أساسه وهو أنه تبين من تقرير الطبيب الشرعي أنه وجد بماسورتها متخلفات بارود أسود تشير إلى سابق إطلاقها في وقت لا يمكن تحديده بالضبط دون أن يكون في الحكم إشارة إلى ترجيح إطلاقها في وقت الحادث. (وثالثاً) أن الحكم بعد أن أثبت في عدة مواضع أن الطاعن كان له نصيب فعلي في الاعتداء على القتل انتهى إلى اعتباره شريكاً مع مجهول في جناية القتل (ورابعاً) أن الحكم قد ذكر أن شيخ الخفراء دسوقي أحمد سليم قرر في الإشارة التي أبلغ بها الحادث قبل ماقرره نائب العمدة من أنه علم من مسعدة أن المعتدين على المجنى عليه هم الطاعن وشخصان آخران مع أن الثابت في أوراق التحقيق أن الإشارة صدرت من نائب العمدة بتوقيعه لا من شيخ الخفراء (وخامساً) إن التهمة الموجهة إلى الطاعن كانت القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وأثبت الحكم في معرض بيان الوقائع وإقامة الدليل عليها توفر هذين الظرفين ولكنه انتهى إلى إدانته في الجريمة

دون بيان هذين الظرفين .

« وحيث أن ما يقوله الطاعن في هذا الوجه مردود أولاً — بأن لا تعارض ولا تخاذل فيما ذكره الحكم عن مسعدة وعن شيخ الخفراء ونائب العمدة فإن المحكمة استندت إلى شهادتهم في تأييد ما شهد به الغلام السيد رضوان السيد من أن الطاعن كان على رأس من كانوا يطاردون المجنى عليه حتى دخل المنزل الذي قتل فيه وشهادة مسعدة صريحة في أنها رأت الطاعن في منزلها وقت قدومها بالجرة عقب الحادثة وشهادة شيخ الخفراء ونائب العمدة نقلاً عنها لا تخرج عن ذلك الذي شهدت به. (ثانياً) بأن الحكم قد أثبت « أنه ضبط بمنزل الطاعن وأخيه كامل بندقية نمرة ١٦ أثبت معاون البوليس الذي ضبطها أن بها أثراً خفيفاً لرائحة البارود وتبين من تقرير الطبيب الشرعي أنه وجد بماسورتها متخلفات بارود أسود تشير إلى سابق إطلاق ماسورتها في وقت لا يمكن تحديده بالضبط. » واتخذت المحكمة من ضبط هذه البندقية بمنزل الطاعن وأخيه دليلاً يؤيد التهمة قبله مما يفيد أنها رأت أن وجود أثر خفيف لرائحة البارود في البندقية ووجود متخلفات بارود أسود في ماسورتها مما يدل على أنها أطلقت في الحادثة . ولما كان ما قاله الطبيب لا يتعارض مع ذلك فلا وجه للاعتراض عليها فيما استخلصته من الأدلة المقدمة إليها لأنها غير مطالبة بأن لا تأخذ بغير الأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من الأدلة المقدمة إليها ولو كانت غير مباشرة (وثالثاً) بأن الحكم حين أورد أن الطاعن كان على رأس من تربصوا بالمجنى عليه ثم طاردوه حتى دخل المنزل وهناك أجهزوا عليه قال أنه

بموضوع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .
« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن المقدم
من الطاعنين على غير أساس ويتعين رفضه .
(طعن محمد أبو الملا خضر وآخر ضد النيابة وأخرى
مدعية بحق مدني رقم ١٧٣ سنة ١٣ ق)

٢٤

أول مارس سنة ١٩٢٣

رشوة . شيخ حارة . امتناعه عن اظهار شخصية
من يتقدم الى الكشف الطبي منتحلاً شخصية والد نفر الفردية
طالب الاعفاء . وذلك مقابل دفع مبلغ من المال . اعفاء .
بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٤ ع .

المبدأ القانوني

ان الشارع لم يقصر العقاب على الرشوة على
الموظفين العموميين بل هو في المادة ١٠٤ من
قانون العقوبات قد سوى بينهم وبين المأمورين
والمستخدمين والخبراء والمحكمين وكل إنسان
مكلف بخدمة عمومية . ولما كان مشايخ الحارات
في المدن يقومون بمقتضى التعليمات الموضوعة لهم
ببعض أعمال القرعة ومنها الشهادة أمام مجالس
القرعة بأن الأشخاص ، سواء أكانوا من أنفار
القرعة أم من أقاربهم الذين يطلبون للكشف
عليهم لسبب من أسباب الاعفاء من القرعة هم
بعضهم المطلوب حضورهم كان من يقبل من مشايخ
الحارات مبلغاً من المال مقابل امتناعه عن اظهار
شخصية من يتقدم إلى الكشف الطبي منتحلاً
شخصية والد نفر القرعة طالب الاعفاء بحق عقابه
بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٤ من قانون العقوبات

لم يثبت من ظروف الدعوى على وجه قاطع ان
الطاعن باشر القتل بنفسه ولذلك أخذه بالفدر
المتيقن واعتبره شريكاً مع مجهول من بين المعتدين
وليس في هذا تعارض لأن معناه أن المحكمة
لم تطمئن إلى أن الضربات القاتلة وقعت من
الطاعن (ورابعاً) بأن الحكم لم يقل إن شيخ
الحفراء هو الذي أبلغ الإشارة بل قال ما مفاده
أنه هو الذي أخبر بالواقعة كما أبلغت بالإشارة
التليفونية . (وخامساً) بأن الحكم قد انتهى
خلافاً لما جاء بوجه الطعن إلى إدانة الطاعن في
جناية القتل العمد مع سبق الاصرار واعتبره
شريكاً فيها وطبق عليه المواد التي تعاقب على
هذه الجناية وذلك بعد أن تحدث عن توفر ظرفي
سبق الاصرار والترصد فلا محل للنهي عليه بأنه
لم يذكر الترصد مع سبق الاصرار في نتيجته
مادام سبق الاصرار وحده يكفي في تبرير النتيجة
التي انتهى إليها .

« وحيث ان مبني الطعن المقدم من الطاعن
الثاني ان قصده القتل لم يكن متوفراً في حقه بدليل
أن العيار الذي أطلقه أصاب الجنى عليه في الجزء
الأسفل من فخذه ولو كان أراد القتل لأصابه
في مقتل منه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد ذكر
عن نية القتل أنها ثابتة على الطاعن من استعماله
آلة قتالة بطبيعتها وهي بندقية وتصويبها إلى
الجنى عليه في منتصف جسمه أي قريباً من منطقة
البطن وإطلاقه النار عليه وإصابته بذلك الاصابة
التي أودت بحياته فعلاً ، وبيّن من هذا الذي
ذكره الحكم أن محكمة الموضوع استخلصت
نية القتل من أدلة تؤدي إلى مارتبته عليها فمجادلة
الطاعن في هذا الخصوص لا تقبل منه لتعلقها

المحكم

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ من ناحيتين الأولى انه اعتبر الطاعن موظفا عموميا بوصف أنه شيخ حارة ، مع أن مشايخ الحارات لا يدخلون في طائفة الموظفين العموميين ، فلا ينسحب عليهم نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات الخاصة بالرشوة . والثانية انه على فرض أن شيخ الحارة موظف عمومي أو مكلف بخدمة عمومية فان جريمة الرشوة المسندة إليه لا عقاب عليها ، إذ أنه لا يكفي فيها أن يكون المتهم قد قبل وعدا أو أخذ هدية أو عطية ، بل يشترط فوق ذلك أن يكون الغرض أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل منها وواضح من الحكم أنه نسب إلى الطاعن أنه قبل وعدا ليمتنع عن إظهار شخصية بكر على أبواب الذي تقدم إلى طبيب القرعة للكشف عليه طبيا منتحلا شخصية غيره ، وليس من أعمال وظيفة شيخ الحارة اثبات شخصية من يتقدمون للكشف عليهم ، بل المختص بذلك هو مجلس القرعة نفسه .

« وحيث ان واقعة الدعوى كما بينها الحكم المطعون فيه هي « ان حسن علي أحمد سليمان (المتهم الأول) وعبد صادق علي (المتهم الثاني) وهما اخوان لأم كانا قد أخطرا للحضور إلى مكتب مجلس القرعة العسكرية بمدينة اسكندرية في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠ للكشف عليهما طبيا بمعرفة الطبيب المختص لمعرفة ما إذا كانا هما أو أحدهما لائقا للتجنيد وقد حصل هذا الأخطار بمعرفة المتهم الرابع محمد علي مرسى شيخ الحارة التي يقيم فيها هذان

المتهمان (وهو الطاعن) وتقضى القواعد المتبعة في مثل هذه الحالة أنه إذا كشف طبيا على شخص ووجد لائقا للخدمة العسكرية يجوز له أن يتظلم من التجنيد باعلانه أنه أكبر إخوته الذكور وأن والده غير قادر على الكسب فيكشف على الوالد بدوره فاذا وجد كذلك يعنى الابن من الخدمة العسكرية وتم هذه الاجراءات بأن يحزر كشف بعائلة الطالب يبين فيه أنه أكبر إخوته الذكور ويدون فيه اسم والده ويوقع شيخ الحارة المختص على ذلك الكشف بما يفيد ان البيانات الواردة به صحيحة ثم يدبل الكشف بأعضاء الأمور ثم يرفق اقرار من الطالب بأسماء أفراد عائلته وأنه أكبر إخوته الذكور فاذا جاء يوم الكشف الطبي على الطالب ووجد لائقا للخدمة العسكرية يلتزم إعفاءه منها من طريق هذا الحق الذي يخوله إياه القانون وفي هذه الحالة يقدم الطالب كشف العائلة والاقرار السابق ذكرهما إلى الموظف المختص بمجلس القرعة وهذا يحزر النموذج رقم ٩ قرعة المعد لاثبات نتيجة الكشف الطبي على والد الطالب الذي يتظلم من تجنيد ولده ويذكر فيه اسم الوالد ويوقع شيخ الحارة المختص على هذا النموذج ثم يتقدم الوالد إلى الطبيب للكشف عليه ويكون شيخ الحارة حاضرا حتى يثبت بحضوره ان الشخص الذي يتقدم للكشف الطبي هو الوالد الوارد اسمه بالنموذج فاذا وجد أنه غير قادر على الكسب يثبت الطبيب ذلك في النموذج المشار إليه ويعنى الابن من الخدمة العسكرية — ولما كان المتهم الثاني يحزر على الافلات من التجنيد وكان المتهم الأول أخوه والمتهم الثالث بكر على أيوب عمه يشاركه

وهناك تقابلوا مع المتهم الرابع ثم كشف على المتهم الثاني بمعرفة الطبيب المختص الدكتور سليمان يسي ووجد لا ثقا للخدمة وعلى أثر ذلك أعلن المتهم المذكور أنه أكبر اخوته الذكور وأن والده صادق على أيوب غير قادر على الكسب ثم تقدم المتهم الثالث إلى حضرة الطبيب على أنه والد المتهم الثاني ورافقه المتهم الرابع بصفته شيخ الحارة المختص والذي يتعين حضوره وقت توقيع الكشف حتى يكون ذلك دليلا على أن المتهم الثالث هو بعينه صادق على أيوب والد المتهم الثاني وكان النموذج رقم ٩ قرعة قد أعد من قبل ووقع عليه المتهم الرابع وأرفق به الاقرار وكشف العائلة المشار اليهما آنفا وقام الطبيب سليمان يسي أفندي بالكشف على المتهم الثالث وأثبت أنه غير قادر على الكسب وأثبت ذلك في النموذج وبصم المتهم المذكور على النموذج ببصمة إبهامه وانصرف ولحق بالمتهمين الأول والثاني وتبعهم على الفور المتهم الرابع وطالبهم بالمبلغ المتبقى من الرشوة فاستمهلوه حتى يعودوا إلى دورهم فلم يرض بذلك وعمد إلى كشف أمرهم ظنا منه أنه بذلك يستطيع الانتقام منهم دون أن يصيبه أذى فبلغ الأمر إلى شيخ القسم وهذا بلغه بدوره إلى الطبيب سليمان يسي أفندي فأرسل الطبيب أحد رجال البوليس في أثر المتهم الثالث لاستدعائه ولما جرى به أمامه وسأله عن الأمر أصر أولا على أنه صادق على أيوب والد المتهم الثاني ثم اعترف أخيرا بالوقائع المتقدمة التي وقعت طبقا للاتفاق السابق بين المتهمين الثلاثة الأولين والمتهم الرابع .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين

هذا الحرص كاشفوا المتهم الرابع بهذه الرغبة فأبدى لهم استعدادا لتحقيق رغبتهم من طريق اللجوء إلى هذه الاجراءات الموصلة إلى الاعفاء من التجنيد واقترح عليهم أنه إذا وجد المتهم الثاني لا ثقا للخدمة العسكرية يتقدم المتهم الثالث إلى الطبيب باعتبار أنه صادق على أيوب والد المتهم الثاني حتى إذا كشف عليه ووجد غير قادر على الكسب يعنى المتهم الثاني من التجنيد فقبل المتهمون الثلاثة الأولون هـ - ذا الحل واتفقوا على ذلك مع المتهم الرابع نظير مبلغ ٤٦٠ قرشاً بقاضاه هذا الأخير وفي يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ الموافق ٧ شوال سنة ١٣٦٠ بدائرة قسم الجمر ك بمدينة اسكندرية تقابل المتهمون الأربعة في أحد المقاهى لأعداد العدة لتنفيذ اتفاقهم وأعطى المتهم الأول ٢٦٠ قرشاً للمتهم الرابع من المبلغ المتفق عليه كرشوة كما يقدم المتهم المذكور المتهم الثالث إلى الطبيب المختص على أنه والد المتهم الثاني ووعد المتهمون الثلاثة الأولون المتهم الرابع بدفع باقى الرشوة بعد الكشف الطبي ثم أعد المتهم الثاني اقراراً موقعاً عليه منه ومحرراً بخط المتهم الرابع مبيناً به أسماء أفراد عائلته وأنه أكبر اخوته الذكور وأرفق هذا الاقرار بكشف العائلة الذى حرر أيضاً بخط المتهم الرابع ودونت به هذه البيانات السابقة ووقع عليه المتهم الرابع كما وقع عليه شيخ القسم أحمد عبد السلام أحمد وجاء بالاقرار والكشف المذكورين ان والد المتهم الثاني هو صادق على أيوب وفي صباح يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤١ الموافق ٨ شوال سنة ١٣٦٠ قصد المتهمون الثلاثة الأولون إلى مكتب مجلس القرعة المكاتن بدائرة قسم الجمر ك بمدينة اسكندرية

واقعة الدعوى على النحو المتقدم ، أورد الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوتها ، وانتهى إلى إدانة الطاعن والمتهمين الآخرين في جريمة الرشوة والتزوير المستندتين اليهم . وقد عنيت المحكمة بأدلة توافر الأركان المكونة لكل من الجريمتين فقات عن جريمة الرشوة « إن أركانها متوفرة إذ تبين من الوقائع المقدمة ان المتهم الرابع وهو موظف عمومي (شيخ حارة) منوط به أن يقدم بنفسه الأشخاص المقيمين في دائرة اختصاصه إلى الطبيب الكشاف بمجلس القرعة حتى يتحقق الطبيب من أن الشخص الذي يقدم إليه هو نفس الشخص الوارد اسمه في النموذج كما يتعين على المتهم المذكور أن يحضر عملية الكشف وقد تبين في الحالة موضوع هذه الدعوى أن المتهم الرابع اتفق مع المتهمين الثلاثة الأولين على أن يقدم المتهم الثالث إلى الطبيب الكشاف بمجلس القرعة على أنه صادق على والد المتهم الثاني أي أن يمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو إظهار حقيقة المتهم الثالث للطبيب وقد اتفق المتهمون على أن يتقاضى المتهم الرابع في نظير هذا الامتناع مبلغ ٤٦٠ قرشا قبض منه ٢٦٠ قرشا من المتهم الأول في يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ ووعده بالباقي بعد الكشف الطبي » . ولما كان الشارع لم يقصر أحكام الرشوة على الموظفين العموميين بل سوى بينهم في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وبين المأمورين والمستخدمين والخبراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية ، ولما كان مشايخ الحارات في المدن يقومون بمقتضى التعليمات الموضوعة لهم ببعض أعمال القرعة

ومنها الشهادة أمام مجلس القرعة بأن الأشخاص سواء أكانوا من أنصار القرعة أم من أقاربهم الذين يطلبون للكشاف عليهم لسبب من أسباب الاعفاء من القرعة هم بعينهم المطلوب حضورهم — لما كان ذلك فلا أساس لما يشير به الطاعن في هذا الخصوص .

« وحيث ان محصل الوجه الآخر ان الطاعن دفع تهمة التزوير المستندة اليه بأنه لم يكن موجودا وقت أن وقع الكشف الطبي على بكر على أيوب وإن المتهمين الآخرين لفقوا عليه هذه التهمة للانتقام منه ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدافع .

« وحيث ان المحكمة تعرضت للدفاع المشار اليه في هذا الوجه وقالت إنها لا تلتفت لانكار الطاعن بل تستخلص من الأدلة التي أوردتها ومن اعتراف المتهمين الثلاثة الآخرين ثبوت التهمة على المتهمين جميعا بما فيهم الطاعن ومتى كان الأمر كذلك فلا يكون للمجادلة التي يشيرها الطاعن من معنى سوى فتح باب المناقشة في تقدير وقائع الدعوى وأدلتها مما هو من شأن قاضي الموضوع وحده بلا معقب عليه من محكمة النقض .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن محمد علي مرسى ضد النيابة رقم ٢٩٥ سنة

١٣ ق) .

أقوال أى شخص فى أثناء نظر الدعوى ولو لم يكن قد سبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ، فاذا رأت المحكمة أثناء نظر الدعوى سماع أقوال أى شخص فانها تسمعه ولا يصح فى القانون عد ذلك منها اخلا لا بحق الدفاع بحجة أن المتهم لم يخطر به مقدما جريا على القاعدة العامة إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يمنع الخصوم من أن يتقدموا بدفاعهم كاملا فيما يختص بأقوال الشاهد الذى سمع بهذه الطريقة ، وعلى المحكمة وهى تفصل فى هذا الدفاع أن تعمل على رفع كل ضرر يكون من شأن هذه المفاجأة أن تسببه .

المحكمة

د حيث أن وكيل الطاعن طلب بجلسة المرافعة أمام هذه المحكمة نقض الحكم المطعون فيه لعدم التوقيع عليه فى مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره وقدم شهادة صادرة من قلم الكتاب بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ تتضمن أن الحكم لم يختم لغاية يوم تحريرها .

و حيث أن هذا الوجه لم يقدم إلا بعد انقضاء الميعاد الذى يجب أن تقدم أسباب الطعن فيه ، فإن الطاعن بنى التقرير الأول الذى قدمه على أن الحكم لم يختم فى ميعاد الثمانية الأيام المقررة فى القانون وطلب امهاله حتى يقدم ما يرى تقديمه من أسباب للطعن على الحكم ذاته بعد اطلاعه عليه وبجلسة ٤ يناير سنة ١٩٤٣ طلب إلى هذه المحكمة امهاله حتى يقدم الأسباب ، فأجبت له الدعوى ليقدم فى مدى عشرة أيام كاملة ما يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ، فقدم تقريره الثانى بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٣ ولم يتمسك

أول مارس سنة ١٩٤٣

١ - نقض وإبرام . أسباب الطعن . لا يجوز التمسك بالأسباب التى لا تقدم فى الميعاد القانونى . اعطاء الطاعن مهلة لتقديم ما لديه من أسباب . طليه فى جلسة المرافعة نقض الحكم لعدم التوقيع عليه فى مدة ثلاثين يوما . عدم تمسكه بهذا السبب فى التقرير الذى قدمه بعد اعطائه المهلة . سبب جديد . لا يقبل (٢٣١ تحقيق)

٢ - اثبات . شاهد . حق محكمة الجنايات فى استدعاء وسماع أقوال أى شخص فى أثناء نظر الدعوى ولو لم يسبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها . الواجب على المحكمة فى هذه الحالة . (المادة ٤٦ تشكيل)

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز بأية حال التمسك أمام محكمة النقض بأسباب للطعن غير التى تقدم فى الميعاد القانونى طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات فاذا كان الطاعن قد بنى تقرير الطعن الذى قدمه على أن الحكم لم يختم فى ميعاد الثمانية أيام المقررة فى القانون وطلب امهاله حتى يقدم ما يرى تقديمه من أسباب للطعن فى الحكم ذاته بعد اطلاعه عليه ثم أعطته محكمة النقض مهلة لتقديم ما يكون لديه من أسباب فقدم تقريراً ثانياً . ثم بعد انقضاء ميعاد المهلة طلب فى جلسة المرافعة نقض الحكم لعدم التوقيع عليه فى مدة ثلاثين يوما من يوم صدوره وقدم شهادة من قلم الكتاب تؤيد ذلك فان هذا الطلب لا يقبل منه .

٢ - لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٦ من

قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تستدعى وتسمع

فيه ببطالان الحكم لعدم وضعه والتوقيع عليه في مدة ثلاثين يوما . ولما كان لا يجوز بأية حال التمسك أمام محكمة النقض بأسباب للطعن غير التي تقدم في الميعاد القانوني طبقا للمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات ، وقد كان للطاعن أن يتقدم إلى المحكمة بهذا الوجه في جلسة ٤ يناير سنة ١٩٤٣ أو يقدمه لقلم الكتاب قبل هذه الجلسة في أي يوم أو بعدها في خلال المهلة التي أعطيت له ولكنه لم يفعل — لما كان ذلك فان هذا الوجه لا يقبل منه .

« وحيث ان وجه الطعن الذي تضمنه التقرير المقدم في ١٣ يناير سنة ١٩٤٣ هو أن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات مع متهمين آخرين نسب إليهم ارتكاب جنح في نفس الوقت الذي وقعت فيه الجرائم التي اتهم هو بارتكابها ، ورأت المحكمة أن تقصر نظر الدعوى على الطاعن وحده فأمرت بذلك ، وبعد أن سمعت شهادة الشهود الذين أعلنهم النيابة سمعت اثنين من المتهمين في الجنج بصفة شاهدين على الطاعن دون أن يثبت في محضر الجلسة شيء مما يقتضيه استعمال المحكمة حقها المقرر في المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، فشهد أحد هذين المتهمين بأنه رأى الطاعن يرتكب واقعة كل من الجنايتين المسندتين إليه وشهد الآخر بأنه يرتكب واقعة العاهة وأنه وإن لم يرد في حكم المحكمة ما يفيد أنها اعتمدت على أقوال هذين المتهمين إلا أن مجرد طلبهما لأداء الشهادة بعد أن فرغت المحكمة من سماع الشهود يدل على شعورها بالحاجة إلى استعمال حقها المقرر في المادة ٤٦ المذكورة وعلى أن ما تقدم لها من الأدلة إلى تلك اللحظة لم يكن كافيا في نظرها لثبوت

التهمة » ولهذا يكون في مجرد سماع المتهمين إخلال بحق الدفاع لمفاجأة المتهم بهذا الدليل في الجلسة .

« وحيث ان لمحاكم الجنايات بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيلها أن تستدعى وتسمع أقوال أي شخص في اثناء نظر الدعوى ، ولو لم يسبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها — فإذا رأت المحكمة اثناء نظر الدعوى لسماع أقوال أي شخص قاتها تسمعه ، ولا يصح في القانون عد ذلك منها إخلالا بحق الدفاع بحجة أن المتهم لم يخطر به مقدما على حسب القاعدة العامة ، ولكن ذلك ليس من شأنه أن يمنع الخصوم من أن يتقدموا بدفاعهم كاملا فيما يختص بأقوال الشاهد الذي سمع بهذه الطريقة وعلى المحكمة وهي تفصل في هذا الدفاع أن تعمل على رفع كل ضرر يكون من شأن هذه المفاجأة أن تسببه . ومتى تقرر ذلك فلا تريب على المحكمة إذا هي سمعت أقوال المتهمين بدون سبق إعلانهما كشهود في الدعوى ، سواء اعتمدت في حكمها على أقوالهما أو لم تعتمد ، وليس للطاعن أن يتضرر من ذلك مادام قد سمع في حضرته ولم يتقدم إلى المحكمة بأي طلب في شأنهما .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن عبد الغفار محمد مصطفى السؤالي ضد النيابة وأخزين مدعين بحق مدني رقم ١٧١ سنة ١٣ ق)

طلب تعويض الضرر على أساس المسؤولية التقصيرية إلى تعويضه على أساس المسؤولية التعاقدية وبقضائها بالتضامن في حين أن التضامن لا يكون إلا في المسؤولية التقصيرية .

المحكمة

« حيث ان لما بناء الطاعن على الحكم المطعون فيه أن النيابة أقامت الدعوى العمومية عليه وعلى متهمين آخرين عن جرائم معينة ، وفي أثناء نظر الدعوى تدخل المجني عليه محمد محمد المرجوشي بك مدعياً بحقوق مدنية طالبا إلزام المتهمين بتعويض الضرر الناشئ عن الجرائم المرفوعة بها الدعوى العمومية ، ثم قضت محكمة أول درجة ببراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية قبله ، فاستأنفت النيابة والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ، والمحكمة الاستئنافية قضت بالنسبة للطاعن بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة وألغته فيما يختص بالتعويض على أساس أن الطاعن بوصف كونه وكيل المدعى بالحقوق المدنية في إدارة محله قد أهمل في القيام بواجبه اهمالا نشأت عنه الاختلاسات والدرقات موضوع الدعوى العمومية ، وذلك دون أن تلجأ إلى تغيير أساس التعويض حتى يتسنى له أن يشرح وجهة نظره . وفضلا عن ذلك فإن المحكمة قد ألزمت الطاعن بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع باقي المحكوم عليهم ، مع أن التضامن لا يكون إلا إذا كان المحكوم عليهم قد ارتكبوا جريمة واحدة وهذا غير متوفر في الدعوى .

« وحيث ان واقعة الحال في القضية أن النيابة أقامت الدعوى العمومية أمام محكمة الجناح على الطاعن وثلاثة متهمين آخرين ، ونسبت

٢٦

أول مارس سنة ١٩٤٣

دعوى . الحكم فيها على غير الأساس التي أقيمت عليه . خطأ . رفع الدعوى على أساس المسؤولية التقصيرية . الحكم فيها على متهمين متضامين على أساس المسؤولية التعاقدية . خطأ من ناحيتين . من ناحية تغيير سبب الدعوى ومن ناحية القضاء بالتضامن . التضامن لا يكون إلا في المسؤولية التقصيرية . (المادة ١٥١ ع)

المبدأ القانوني

إذا كانت واقعة الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه بالتعويض على المتهمين على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت منهم وهم مستخدمون بالأجرة عنده أى على أساس ان مسئوليتهم تقصيرية ناشئة عن جنحة فهم بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني يلزمون بتعويض الضرر الذي أصابه وقضت محكمة الدرجة الأولى برفض هذه الدعوى لما تبين لها من عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع إليها من المدعى أن تلتزم هذا الأساس الذي أقام عليه دعواه فلا تقضى له بالتعويض إلا إذا رأت ثبوت الأفعال الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الدعوى . ولا يصح منها أن تحكم له على المتهمين متضامين بالتعويض على أساس آخر قوامه المسؤولية التعاقدية الناشئة عن الإخلال بعقد الوكالة المبرم بين الطرفين وان تعفيه بذلك من واجب إثبات دعواه فإنها إن فعلت تكون قد أخطأت بتغييرها في الحكم سبب الدعوى من

إلى كل منهم ارتكاب جرائم معينة اضراراً
بمحمد محمد المرجوشي بك ، ومن هذه الجرائم
التزوير في دفاتر محل تجارته وسرقة بعض البضائع
منه واختلاس مبالغ والحصول على مبالغ أخرى
بطريق النصب ، وكانت التهم المسندة إلى الطاعن
هي سرقة خمسة أمتار من الكستور وسبعة أبواب
من البقعة والاستيلاء بطريق النصب على مبلغ
٩٥ قرشاً ثمن قطعة قماش واختلاس مبلغ ١٩٣
قرشاً . وتدخل المجنى عليه في الدعوى مدعياً
بحقوق مدنية قبل الطاعن وباقي المتهمين ، وطلب
الحكم عليهم متضامين بمبلغ ستمائة جنيه . ومحكمة
أول درجة حكمت ببراءة الطاعن وآخر ورفض
الدعوى المدنية قبلهما لما ارتأته من عدم ثبوت
التهمة على كل منهما ، وواقبت المتهمين الباقيين
بالحبس وألزمتهم متضامين بأن يدفعوا المدعى
بالحقوق المدنية مبلغ ستمائة جنيه بصفة تعويض
والمصاريف المدنية . فاستأنف أحدهما المحكوم عليهما
والنيابة والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم .
والمحكمة الاستئنافية قضت في الدعوى العمومية
بتأييد الحكم الابتدائي مع وقف تنفيذ العقوبة
المحكوم بها على المتهم المستأنف وفي الدعوى المدنية
بالغاء الحكم الابتدائي بالنسبة للطاعن وإلزامه
بالتضامن مع المتهمين المحكوم عليهم بمبلغ التعويض
المحكوم به والمصاريف المدنية . ومما قالته في
ذلك : « ان الحكم المستأنف في محله لأسبابه
بالنسبة للمتهم الثاني على محمد داود (الطاعن)
فيما يختص بالدعوى العمومية ويتعين تأييده .
» وحيث أنه بالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة
ضد المتهم المذكور فقد قضت محكمة أول درجة
برفضها قبل هذا المتهم استناداً إلى قضائها
برأته من التهمة المنسوبة إليه . وحيث ان

هذه المحكمة لا تأخذ بذلك لأنه إذا كان أساس
الدعوى العمومية هو الجنحة فإن أساس الدعوى
المدنية ليست الجنحة فقط وإنما الجنحة وشبه
الجنحة . وقد قضت محكمة أول درجة برفض
الدعوى المدنية دون أن تتعرض لنفي شبه الجنحة
عن المتهم ولا يمكن القول بأن شبه الجنحة لم
يكن من ضمن أسس الدعوى المدنية لأن الدعوى
المذكورة رفعت على أساس الوقائع التي أسندت
إلى المتهم المذكور وتناولها التحقيق وكانت كلها
مطروحة أمام محكمة أول درجة . وحيث ان
المجنى عليه والمتهم الأول محمد زكي أحمد ومحمد
الجزاوي ومحمد نجيب كامل ومحمد ابراهيم
الدسوقي وأسعد محمد عبدالله وسعد عبد السميع
وحسين عيسى ومحمد عوض وأحمد عبد الوهاب
وغيرهم ممن تناولهم التحقيق أجمعوا على أن المتهم
الثاني على داود كان وكيل المحل والمباشر لادارته
ولحساباته وذكر الخبير في تقريره أن على داود
بصفته مديراً للمحل والواضع لنظام الدفاتر بل
ومنشئها والمباشر لحركة الإيرادات والمصروفات
والدخل والخرج أغفل إهمالاً أو عمداً واقعة
الكتاب الحسابي ولم يعمل على إيجاد دفتر
الصنف الذي هو أول دفتر يجب أن يكون تحت
يده وعينه لمعرفة حركة البضاعة من كساد
وركود وكانت نتيجة اغفاله أن استرسل كتاب
المحل في الإهمال وسهل اللعب في الأرقام مما
سبب ضياع ٢٧٥ ملياً و ٢٨٢ جنيهاً من البضائع
ولولا أن المحل يتمتع بسمعة طيبة ومكانة مالية
وطيدة لكان لمثل هذه الحوادث أسوأ الأثر بل
لتقوضت أركانه وإن أكثر ضياع المتناجر
منشؤه مثل هذه النقائص . وحيث أنه من ذلك
يبين أن المتهم على داود بوصف كونه هو الوكيل

أساس المسؤولية التعاقدية : بل إنها لم تتبع من أحكام هذه المسؤولية إلا ما كان في مصلحة المدعى . فقد قضت له بالتضامن في حين أن التضامن لا يكون إلا في المسؤولية التقصيرية دون التعاقدية ، وهذا الخلط في الأحكام بين المسئوليتين تأباه القواعد الأولية المرافعات في مواد الحقوق المدنية .

« وحيث أنه متى كان هذا مقررأ ، وكان المدعى — على ما هو ثابت في محاضر جلسات المحاكمة — قد أسس دعواه على المسؤولية التقصيرية ولم يطلب أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية أن يقضى له بالتعويض على أساس إخلال الطاعن بالواجبات التي يفرضها عليه عقد الوكالة ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تبرر القضاء بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية ، فإنه يتعين قبول الطعن موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء برفض الدعوى المدنية ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن على محمد داود ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني رقم ٥٤٨ سنة ١٣ ق)

٢٧

أول مارس سنة ١٩٤٣

استئناف . توكيل المحامي في استئناف أي حكم يصدر ضد الموكل . يخوله استئناف أي حكم ضده في أية دعوى ولو لم تكن معينة بالذات في سند التوكيل .

المبدأ القانوني

مادام التوكيل الذي قرر المحامي الاستئناف بمقتضاه قد نص فيه صراحة على أن له استئناف أي حكم يصدر ضد الموكل فإن هذا يكفي قانونا

عن المجنى عليه في إدارة المحل ومباشرة أهمل في إدارة عمله إهمالا نشأت عنه الاختلاسات والسرقات موضوع الدعوى وهو بوصف كونه وكيلأ بأجر مسئول عن إهماله السير فضلا عن الجسم . وحيث أن هذا الإهمال إذا لم يجز مؤاخذه المنهم عنه جنائيا فهو بلا شك مأخوذ به مدنيا ولذلك تكون الدعوى المدنية قبله على أساس ويتعين القضاء عليه بالتعويض المطلوب بالتضامن مع باقي المتهمين المحكوم عليهم »

« وحيث أنه يتضح من البيان المتقدم أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه بالتعويض على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت من الطاعن وباقي المتهمين . وبعبارة أخرى على أساس أن مسئوليتهم تقصيرية ناشئة عن جنحة وانهم ملزمون بتعويض الضرر الذي أصابه بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني . وقد نظرت الدعوى أمام محكمة أول درجة وقضت برفضها على هذا الأساس بعد أن تبين لها عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة على الطاعن . فكان على المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع إليها أن تلتزم هذا الأساس الذي أقام عليه المدعى دعواه ، فلا تقضى بالتعويض إلا إذا رأت ثبوت الأفعال الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الدعوى على الطاعن ، أما وهي قد تبرعت من عندها للمدعى فحكمت له بالتعويض على أساس آخر قوامه المسؤولية التعاقدية الناشئة عن الإخلال بعقد الوكالة المبرم بينه وبين الطاعن وأعفته بذلك من واجب اثبات دعواه ، فإنها تكون قد أخطأت بتغييرها في الحكم الذي أصدرته سبب الدعوى من طلب تعويض الضرر على قاعدة المسؤولية التقصيرية إلى تعويضه على

في تخويله الاستئناف في كل دعوى ولو لم تكن معينة بالذات في سند التوكيل .

الحكم

« حيث ان محصل وجه الطعن ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لحصوله بمقتضى توكيل عام لا توكيل خاص .

« وحيث ان واقعة الحال في الدعوى أن محكمة أول درجة حكمت على الطاعن بالعقوبة فاستأنفت النيابة الحكم كما استأنفه المتهم بواسطة محاميه بتوكيل ، والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا وقبول استئناف النيابة وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وقالت في ذلك « ان استئناف النيابة قدم في الميعاد القانوني فهو مقبول » وحيث ان الاستئناف رفع من محامي المتهم الذي لم يوكل في رفع هذا الاستئناف وإنما كل ماله من صفة أنه وكيل عام عن المتهم في القضايا بمقتضى توكيل صادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ « وحيث انه من المقرر قانونا ان الاستئناف المرفوع من غير المتهم يجب أن يكون من وكيل وكل خصيصا للتقرير بالاستئناف في القضية بذاتها » وحيث ان هذا غير متوافر للوكيل المستأنف في هذه الدعوى فيكون استئنافه غير مقبول » وحيث ان الحكم المستأنف صحيح فيما قضى به لأسبابه التي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده » ، وهذه المحكمة في سبيل تحقيق وجه الطعن قد اطلعت على مفردات الدعوى فنهنت أن التوكيل الذي رفع الاستئناف بمقتضاه قد تضمن فيما تضمنه تخويل المحامي

الحضور في جميع القضايا الخاصة بالطاعن ورفع المعارضة والاستئناف عن أي حكم بالنيابة عنه « وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضائه بعدم قبول استئناف الطاعن ، إذ مادام التوكيل الذي قرر المحامي الاستئناف بمقتضاه قد نص فيه صراحة على أنه استئناف أي حكم ، فان هذا يكفي قانونا في تخويله الاستئناف في كل دعوى ، ولو لم تكن معينة بالذات في سند التوكيل .

« وحيث ان خطأ المحكمة في عدم قبول استئناف الطاعن شكلا لا يترتب عليه بطلان الحكم ، لأن المحكمة الاستئنافية — وقد طرحت أمامها الدعوى بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة — كان لها أن تخفف العقوبة المحكوم بها إذ أن تقضى للمتهم بالبراءة إذا ما رأت ذلك ، حتى ولو كان قد قبل الحكم ولم يستأنفه . فالطاعن إذن لم يضار بعدم قبول استئنافه شكلا ، ولذلك فلا مصلحة له من وراء طعنه .

« وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن عهد المقيم مهدي موسى ضد النيابة رقم ٦٤ سنة ١٣ ق) .

٢٨

أول مارس سنة ١٩٤٣

- ١ — سيارات . السرعة التي تحدث عنها لائحة السيارات . مراعاة مقتضى الحال من حيث السرعة . واجبه .
- ٢ — اثبات . الاخذ بأقوال شاهد بخلافه لأقوال شاهد آخر . جوازه . بيان الأسباب . لا الزام .
- ٣ — تعويض . ادانة المتهم في تسببه في قتل المجنى عليه . ذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لمن له صفة في المطالبة بالتعويض . تقدير التعويض . موضوع .

المبادئ القانونية

١ — إن السرعة التي تحدثت عنها لائحة السيارات هي السرعة التي يجب أن لا تتجاوز في الظروف العادية . أما إذا اقتضت الحال سرعة أقل فمراعاة مقتضيات هذه الحال تكون هي الواجبة .

٢ — للمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد ولو كانت مخالفة لأقوال شاهد آخر دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب فان السبب معروف في القانون وهو اطمئنانها إلى ما أخذت به وعدم اطمئنانها إلى ما أطرحته .

٣ — ما دامت المحكمة قد أدانت المتهم لأنه تسبب في قتل المجنى عليه فذلك يتضمن في ذاته حصول الضرر قبل من له صفة في المطالبة بالتعويض عنه . وتقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع خصوصاً إذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تفسد له قيمة مالية فان المحكمة تقضى بما تراه مناسباً وقت تبينه من مختلف عناصر الدعوى ، وإذا ما هي استقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقشتها أمام محكمة النقض .

المحكمة

« حيث أن الطاعن ينعى في الوجه الأول من أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين سبب موت المجنى عليه من الناحية الطبية . »

« وحيث أن هذا الوجه مردود بأن الدعوى رفعت على الطاعن بأنه « صدم للمجنى عليه وأصابه بما أودى بحياته » ، والمحكمة بعد أن ذكرت واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها قالت

« إن التهمة ثابتة على المتهم » ، مما يتضمن بذاته إن موت المجنى عليه ما كان ليحصل لولا فعلة الطاعن ، ومما يتضمن بالتالي أن أي تعريف طبي لسبب الوفاة يرجع ولا بد إلى هذه الفعلة وفضلاً عن ذلك فلو أن الموت لم يكن قد نشأ عن هذه الإصابة فان العقوبة التي أوقعت على الطاعن لا تعدو العقوبة المقررة في القانون للإصابة الخطأ التي لا تؤدي إلى الموت ، وإذن فلا يجدي الطاعن بحال ما يثيره في هذا الخصوص . »

« وحيث أن الوجه الثاني يتحصل في أن المحكمة وإن كانت قد أوردت أن السلم الذي كان على عربة المجنى عليه هو الذي أصابه في بطنه لما صدم الطاعن العربة بسيارته ، إلا أنها لم تبين حالة وجود السلم على العربة حتى كان يمكن معرفة علاقته بالحادثة . »

« وحيث أن هذا الوجه لا محل له بعد أن أثبتت المحكمة بالأدلة التي أوردتها أن الحادث وقع باهمال الطاعن دون المجنى عليه وإن الطاعن كان في مقدوره أن يتفادى السلم مهما كان وضعه لو كان متبصراً في سيره . »

« وحيث أن الوجه الثالث يتحصل في أن الأدلة التي اعتمدت عليها المحكمة في القول بأن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة لا تؤدي إلى ذلك ، فإن لائحة السيارات تبيح السرعة إلى ثلاثين كيلومتراً في الساعة ، ولم يشهد أحد بأن الطاعن كان متجاوزاً لهذا الحد ، كما أن أثر الترام لا يدل على السرعة بل يدل على مبادرة الطاعن إلى وقف السيارة . »

« وحيث أن هذا الوجه مردود بأن ما أوردته المحكمة في صدد السرعة إنما أرادت به أن السرعة كانت زائدة لا على المسموح بلائحة السيارات بل على ما تستوجبه ظروف الحال وقت الحادث . »

في الشارع الذي يقول الطاعن نفسه في طعنه انه كان مزدحما بالناس لمناسبة المولد النبوي وكان الوقت ليلا ، مما يدل على أن المحكمة اعتبرت ان الطاعن كان يسير بسرعة ينتج عنها الخطر في ظرفي زمان ومكان الحادثة . ولا محل للتمسك عليها في ذلك الاعتبار بنص اللائحة ، لأن اللائحة قالت أيضا بعدم جواز السير بالسيارات بسرعة ينتج عنها الخطر ولأن السرعة التي تحدثت عنها اللائحة هي السرعة التي يجب أن لا تتجاوز في الظروف العادية ، أما إذا اقتضت الحال سرعة أقل فيجب بالبداهة مراعاة مقتضيات الحال .

« وحيث ان الوجه الرابع مبني على أن المحكمة اعتمدت على قول المجنى عليه بأن مصابيح سيارة الطاعن كانت مطفأة ، مع أن شاهد الاثبات قرر انها كانت مضاءة ، وضابط البوليس أثبت أنه اختبر النور فوجده سليما وقويا ، وكان يجب على المحكمة إذ أخذت بقول المجنى عليه أن تذكر سبب ترجيحه على غيره .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأن المحكمة لها أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو كانت مخالفة لأقوال شاهد آخر ، وهي في ذلك غير ملزمة ببيان الأسباب . فالسبب معروف في القانون وهو اطمئنانها إلى ما أخذت به وعدم اطمئنانها إلى ما أطرحت .

« وحيث ان مؤدى الوجه الخامس أن المحكمة قالت إنها لا تعول على أقوال شهود الطاعن لعدم انسجامها بعضها مع بعض ، وذلك منها غير مطابق للواقع .

« وحيث انه لا محل لهذا الوجه . فما يشير الطاعن فيه متعلق بموضوع الدعوى مما لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض . وفضلا عن

ذلك فانه لما كانت المحكمة غير ملزمة قانونا بأن تبين أسباب عدم أخذها بشهود النفي فانه إذا ذكرت أسبابا لذلك لا تجوز المناقشة فيها .

« وحيث ان الطاعن يقول في الوجه السادس أن المحكمة وقد قضت المدعية بالحق المدني بخمسين جنيها على سبيل التعويض لم تبين عنصر الضرر الذي لحق بها ولا وجه تعيين التعويض بالمبلغ الذي حكمت به .

« وحيث انه لا محل لما يشير الطاعن في هذا الصدد . فانه من جهة أولى قد أدانته المحكمة في أنه تسبب في قتل المجنى عليه ، مما يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة في المطالبة بالتعويض عنه ، والطاعن لم ينازع ولا يتنازع في صفة المحكوم لها بالتعويض ومن جهة أخرى فان تقدير التعويض بمبلغ معين هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وخصوصا كما هو الحال في الدعوى إذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تقدر قيمته المالية وهو مع ذلك واجب تعويضه ، فان محكمة الموضوع تحكم بما تراه مناسبا للحال كما يتبين لها من مختلف عناصر الدعوى ، وإذا ما هي استقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقشتها أمام محكمة النقض التي لا شأن لها بالوقائع .

« وحيث انه لذلك كله يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن أحمد يومي الحضري ضد النيابة وأخرى مدعية

بحق مدني رقم ٦٤٩ سنة ١٣ ق)

ولم يقدم دليل على علمه به سوى أقوال سعد خلف مقدم البلاغ وهو ابن أحد المستأجرين وحارس على المحجوزات ويقصد بالاثام اغتيال حقوق الحاجزين والىخلص من المسؤولية عن الاختلاس، وأنه ثابت من المخالصة المقدمة والمؤرخة في ١٦ مايو سنة ١٩٤٢ أن المستأجرين تخالسا من دينهما مع الحاجزين وأصبح الحجز لاغيا.

«وحيث ان مائة ميره الطاعن في طعنه مردود. أولا - بأن العقاب في جريمة اختلاس المحجوزات غير مقصور على حالة وقوع الاختلاس من المدين المحجوز على ماله، بل يتناول جميع حالات الاعتداء على الحجز مع العلم به، ولو وقع ذلك ممن حجز على أمواله بلا حق، ذلك لأن الغرض من العقاب على هذه الجريمة هو إيجاب احترام السلطة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية، وفي اختلاس المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء على السلطة التي أوقعتة وثانيا - بأن العقاب يكون واجبا ولو كان الحجز تحفظيا ولم يحكم بتثبيته في الميعاد المقرر في القانون طالما لم يصدر حكم بطلانه. وثالثا - بأن الحكم المطعون فيه أقام ادانة الطاعن على «أنه تقدم بلاغ من سعد خلف بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ بأنه عين خفير حجز وأنه توجه للغيظ فوجد المتهم (الطاعن) يجنى القطن فحاول منعه فلم يقبل فأبلغ - وأن المتهم لدى سؤاله لم ينكر جنى القطن وادعى التخالص» وقد استخلصت المحكمة من ذلك ثبوت التهمة المسندة إليه، وهي اختلاسه زراعة القطن المحجوز

٢٩

أول مارس سنة ١٩٤٣

اختلاس أشياء محجوزة . العقاب على هذه الجريمة . يتناول جميع حالات الاعتداء على الحجز مع العلم به . الاعتداء على الحجز ممن حجز على أمواله بلا حق . عقابه . حجز تحفظي . الاعتداء عليه . يستوجب العقاب . وفاء الدين بعد تمام الاختلاس . لا ينجلي المختلس من العقاب . (المادة ٢٩٦ ع - ٣٤١)

المبدأ القانوني

إن العقاب في جريمة اختلاس المحجوزات غير مقصور على حالة وقوع الاختلاس من المدين المحجوز على ماله بل يتناول جميع حالات الاعتداء على الحجز مع العلم به ولو وقع ذلك ممن يتبين أن الحجز على أمواله وقع بلا حق . ذلك لأن الغرض من العقاب على هذه الجريمة هو إيجاب احترام السلطة التي أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية وفي اختلاس المالك متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذي يقتضيه الحجز واعتداء على السلطة التي أوقعتة والعقاب يكون واجبا ولو كان الحجز تحفظيا لم يحكم بتثبيته في الميعاد المقرر في القانون طالما لم يصدر حكم بطلانه ووفاء الدين بعد تمام الاختلاس لا ينفي الجريمة ولا ينجلي المختلس من العقاب .

المحكمة

«حيث ان مبنى الطعن ان الطاعن لم يكن مدينا للحاجزين، وان الحجز كان تحفظيا وقد وقع الحاجزان ضد المستأجرين منهما ولم يحكم بتثبيته، وان الطاعن لم يعلم بتوقيع هذا الحجز

المحكمة

« حيث ان الطاعن يقول في طعنه ان الواقعة التي أدين من أجلها لا عقاب عليها ذلك لأنه قدم المنقولات المنزلية المحجوزة للمحضر فعلا في اليوم الذي كان معينا للبيع وقد تحرر محضر بوقف البيع لعدم وجود مشتر ، وأما الزراعة فقد ثبت أنها كانت محجوزة أيضا نظير الأموال الأميرية وقرر الصراف ان الطاعن باعها ودفع ثمنها في الأموال المحجوز من أجلها .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على عبد العال حسب النبي حسن والطاعن بأنهما الأول اختلس محصول القطن والملوخية والذرة المحجوزة قضائيا اضرازا بعوض نصرالله يوسف حالة كونه معينا حارسا عليه وقد سلم اليه على سبيل الوديعة والآخر اشترك مع الأول في ارتكاب جريمة بطريق الاتفاق والتجريب فوقع الجريمة بناء على ذلك » والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدانتهما وقال في ذلك : « ان التهمة ثابتة قبل المتهم الأول من تعيينه حارسا على الأشياء المحجوز عليها كما هو ثابت من محضر الحجز المؤرخ ١٧ بوليه سنة ١٩٤١ ومن عدم تقديمه لتلك الأشياء في اليوم المحدد للبيع بدون عذر مقبول معرقلا بذلك اجراءات التنفيذ وعقابه ينطبق على المادة ٣٤١ عقوبات .

« وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني (الطاعن) من التحقيقات ومن أقواله ومن أنه صاحب المصلحة في عدم وصول حق الدائن الحاجز إليه وعقابه ينطبق على المواد ٤٠ و ٤١ و ٣٤١ عقوبات » وحيث انه نظرا لوصول السداد

عليها « حالة كونه مالكا لها وعالما بالحجز » مما يفيد ان المحكمة قد اقتنعت للأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبته عليها بأن الطاعن هو الذي اختلس زراعة القطن المحجوزة لا الحارس المبلغ كما يدعى الطاعن ، وبأنه حين اختلس الزراعة كان عالما بالحجز الموقع عليها ، فلا تقبل منه إذن المجادلة في ذلك لأنها متعلقة بموضوع الدعوى . ورابعا - بأن وفاء الدين بعد تمام الاختلاس لا ينفي الجريمة ولا يخلو المختلس من العقاب ، وما دام الثابت في الحكم ان الاختلاس وقع في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ ، والطاعن يقول ان التخالص حصل في ١٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، فان هذا التخالص المتأخر ليس من شأنه أن يؤثر في ادانته .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد عيسى حسين عبد الموجود ضد النيابة رقم ٦٦١ سنة ١٣ ق) .

٣٠

٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

حجز اداري على محصول . حجز قضائي على ذات المحصول . لا يحق للمدين في هذه الحالة بيع المحصول .

المبدأ القانوني

ان حق المدين في بيع المحصول المحجوز إداريا نظير الأموال الأميرية ينعهد بالحجز على ذات المحصول حجزاً قضائياً فان هذا الحجز يقتضي من الحارس أن لا يتصرف في المحجوز لأي سبب من الأسباب .

ترى المحكمة إيقاف التنفيذ عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ عقوبات »

« وحيث أنه لا وجه لما يتمسك به الطاعن في طعنه لانه مع علمه بالحجز القضائي على المحصول ما كان له أن يبيعه في الحجز الإداري ويوفي الأموال من الثمن كما يقول ، إذ أن حق المدين في بيع المحصول المحجوز إدارياً نظير الأموال الأميرية ينعدم — كما هو الحال في الدعوى — بالحجز على المحصول ذاته حجزاً يقتضي أن لا يتصرف بنفسه في المحجوز لأي سبب من الأسباب . أما المتطلبات المنزلية فلا دخل لها في ادانته .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن) محمد حسب النبي حسن ضد النيابة رقم ٧٥٢ (١٣ ق) .

٣١

٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

١ — سرقة . السلاح الذي يعد حمله ظرفاً مشدداً في هذه الجريمة . ماهيته . السلاح المعد لأغراض بريئة ولكنه يمكن أن يحدث الوفاة . مجرد حمله لا يكفي لاعتباره ظرفاً مشدداً . تبين المحكمة من ظروف الدعوى أن حمله إنما كان لمناسبة السرقة . ظرف مشدد .

٢ — دفاع . متهم بجناية . حضور عام معه وتولية المرافعة عنه . يتحقق الضمان الواجب للمتهم . وجود عام موكل مع وجود المحامي المنتدب . متى يجب سماعه ؟ أفعال باب المرافعة بعد مرافعة المحامي المنتدب . طلب المحامي الموكل فتح باب المرافعة . لا جديد للإزام . فتح باب المرافعة خاضع لسلطان المحكمة .

المبادئ القانونية

١ — أنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف

للسلاح الذي يعد حمله ظرفاً مشدداً في السرقة . ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها لأنها معدة من الأصل للقتل بالأنفس كالبنادق والسيوف والحراب والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على إحرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ فحملها لا يفسر إلا بأنه لاستخدامها في هذا الغرض ، وأسلحة عرضية من شأنها القتل أيضاً ولكنها ليست معدة له بل لأغراض بريئة فحملها لا يدل بذاته على غير استعمالها فيما هي معدة له كالسكاكين والسواطير المنزلية والباط والفؤوس — لما كان الأمر كذلك فإن مجرد حمل السلاح من النوع الأول يتحقق به الظرف المشدد حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة . أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الظرف المشدد بحمله إلا إذا ثبت أنه كان لمناسبة السرقة الأمر الذي يستخلصه قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى كاستعمال السلاح أو التهديد باستعماله أو عدم وجود ما يسوغ حمله في الظروف التي حمله فيها فعندئذ تتحقق به العلة الداعية إلى تشديد العقاب ويحق عده سلاحاً بالمعنى الذي أراده بالقانون . فإذا كان المستفاد من الوقائع الثابتة بالحكم أن المحكمة قد اعتبرت أن حمل السكين لم يكن إلا لمناسبة السرقة فإن الظرف المشدد يكون محققاً في حق المتهم وزميله وتكون الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٣١٦ ع .

٢ — يكفي قانوناً في تحقق الضمان المقرر

للمتهم بمجناية أن يكون قد حضر عنه محام وتولى المرافعة عنه ووجوب سماع المحامي الموكل عنه عند وجود المحامي المنتدب محله أن تكون الدعوى لا تزال منظورة والمرافعة فيها جارية أما إذا كانت قد انتهت نظرها بعد مرافعة المحامي المنتدب ثم أقفل باب المرافعة فإن المحامي الموكل لا حق له — بمقولة أنه موكل — في الزام المحكمة بفتح باب المرافعة لسماع الدعوى من جديد بحضوره لأن فتح باب المرافعة في القضايا بعد التقرير بأقفاله خاضع لسلطان المحكمة المطلق .

المحكمة

« حيث ان الطعن حاز شكله القانوني بالنسبة للطاعن الثاني .

« وحيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن المقدم من هذا الطاعن يتحصل في أن المحكمة قد اعتبرت « المطواة » التي ضبطت مع الطاعن الأول سلاحا بالمعنى المقصود في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات وهذا منها خطأ ، لأن الأداة المذكورة ليست سلاحا بطبيعتها ، فلا يصح عدها سلاحا تشدد به العقوبة في السرقة إلا في حالة استعمالها أو التهديد باستعمالها ، وشيء من هذا لم يحصل ، فهي لم تظهر إلا في جيب الطاعن الأول عند تفتيشه في محضر البوليس .

« وحيث ان واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي « ان المتهمين جاد سالم جادوفهمي » « سالم بهلول (الطاعنين) تسللا لداخل مبني » « ملاصق لدكان عبد المولى أبو زيد وذلك في » « ليلة ٨ يناير سنة ١٩٤٢ وتمكننا من الوصول » « إلى داخل الدكان وشرعا في سرقة ما فيه »

« وقد أحدث دخولها حركة افقت نظر » « عسكري البوليس الذي كان على مقربة من » « الدكان فأيقن بوجود أشخاص في الداخل » « فتأدى على زميل له واستعان به على الدخول » « في المنزل المجاور للدكان وقد لاحظ أن » « نافذته انتزع منها بعض حواجزها وتمكننا » « من ضبط المتهمين وعند تفتيشهما وجدا » « مع المتهم الأول سكيناً حاد النصل »

« وحيث انه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي عد محله ظرفاً مشدداً في السرقة . ولما كانت الأسلحة نوعين أسلحة بطبيعتها لأنها معدة من الأصل للفتك بالأنفس كالبنادق والسيوف والخرايا والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على إحرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ فحملها لا يفسر إلا بأنه لاستخدامها في هذا الغرض ، وأسلحة عرضية من شأنها الفتك أيضاً ولكنها ليست معدة له بل معدة لأغراض بريئة فحملها لا يدل بذاته على غير استعمالها فيما هي معدة له كالسكاكين والسواطير المنزلية والبلط والفؤوس . لما كان الأمر كذلك فإن مجرد حمل سلاح من النوع الأول يتحقق به الظرف المشدد حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة . أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الظرف المشدد بحمله إلا إذا ثبت أنه كان لمناسبة السرقة ، الأمر الذي يستخلصه قاضي الموضوع من أي دليل أو قرينة : في الدعوى كاستعمال السلاح ، أو التهديد باستعماله ، أو عدم وجود ما يسوغ حمله في الظروف التي حمل فيها ، فمندئذ يتحقق به الغلة الداعية إلى تشديد العقاب ويحق عده سلاحاً بالمعنى الذي أراده القانون .

٣٢

٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

تفتيش . بطلانه . الاخذ في الادانة بمنع من عناصر الاثبات . مستقل عن التفتيش وليس له به اتصال مباشر . جوازه . اعتداد المحكمة في ادانة المتهم على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمدة من الزمن لاعتبارها هذه الاقوال قائمة بذاتها . لا تريب عليها في ذلك .

المبدأ القانوني

إن بطلان التفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تأخذ في الادانة بأي عنصر من عناصر الاثبات الأخرى التي ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن التفتيش وليس لها به اتصال مباشر . فاذا اعتبرت المحكمة أن أقوال المتهم لصدورها منه أمام النيابة بعد حصول التفتيش الذي أجراه البوليس قبل ذلك وأسفر عن المادة المخدرة مستقلة عن هذا التفتيش وقائمة بذاتها فاعتمدت عليها في ادانة المتهم فلا تريب عليها في ذلك (١)

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن محكمة الموضوع اعتمدت في قضائها بادانة الطاعن على اعترافه أمام النيابة بضبط الحشيش معه ، وذكرت أن هذا الاعتراف لا صلة له بالتفتيش الذي وقع باطلا ، مع أن المفهوم من مجموع أقوال الطاعن أمام النيابة أنه لم يعترف مطلقا بأن من سلمه

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في الحكم الصادر بجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ٩٥٢ سنة ١٣ ق وكذلك في الحكم الصادر بجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٤٣ في القضية رقم ١١٢٣ سنة ١٣ ق

« وحيث انه متى كان المستفاد من الوقائع الثابتة بالحكم أن المحكمة قد اعتبرت أن حمل السكين لم يكن إلا لمناسبة السرقة فان الظرف المشدد يكون متحققا في حق الطاعن وزميله وتكون الواقعة جنائية منطبقة على المادة ٣١٦ من قانون العقوبات وتكون المحكمة لم تخطئ في معاقبة الطاعن على مقتضاها .

« وحيث ان الوجه الآخر بتحصل في أن المحكمة قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وفي بيان ذلك يقول انه عند النظر في الدعوى سمعت المحكمة دفاع المحامي المنتدب عنه ثم أجلت النطق بالحكم لآخر الجلسة وقبل انتهائها حضر المحامي الموكل وطلب من المحكمة فتح باب المرافعة ليدلى بدفاعه ، ولكنها حكمت في الدعوى دون أن تسمعه .

« وحيث انه فضلا عن أن ما يثيره الطاعن ليس له أثر في محضر الجلسة ، فإنه يكفي قانونا في تحقيق الضمان المقرر للمتهم بالجناية أن يكون قد حضر عنه محام وتولي المدافعة عنه . ووجوب سماع المحامي الموكل عند وجود المحامي المنتدب محله عند نظر الدعوى والمرافعة فيها أما إذا كانت الدعوى قد انتهى نظرها بعد مرافعة المحامي المنتدب ثم قفل فيها باب المرافعة ، فإن المحامي الموكل لا حق له — بمقولة انه موكل — في إلزام المحكمة بفتح باب المرافعة لسماع الدعوى من جديد بحضوره ، لأن فتح باب المرافعة في القضايا بعد التقرير بقفله خاضع لسلطان المحكمة المطلق .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن جاد سالم جاد وآخر ضد النيابة رقم ٧٣٦ سنة

١٣ ق)

الشيء الذي ضبط معه أعامه بأنه من المواد المخدرة ، وعلى فرض أنه اعترف بأن ما ضبط معه هو من المواد المخدرة فما دام التفتيش قد وقع باطلا لحصوله بغير إذن من النيابة فإن ما ترتب عليه من الاجراءات يكون باطلا أيضا بما في ذلك استجواب النيابة لأنه بنى على ضبط المتهم وتفتيشه .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن ذكر أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر مع الطاعن وقع باطلا لحصوله بغير إذن من النيابة قال « إن الثابت من الأوراق أن المتهم الأول (الطاعن) بعد اتمام التفتيش وتحرير محضر البوليس قد اعترف في استجوابه أمام حضرة وكيل النيابة بضبط الحشيش معه وأنه فوق ذلك أرشد عن المتهم الثاني بأنه هو الذي سلمه الحشيش لقله نظير أجر قدره ٥ جنيهات . وان اعتراف المتهم أمام النيابة هو اعتراف لا صلة له بالتفتيش فهو إقرار مستقل لم يظعن فيه المتهم ولم ينكر صدوره منه فهو مؤاخذ به والاعتراف حجة عليه فالتهمة ثابتة قبله . . . »

« وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على أقوال الطاعن بضبط المادة المخدرة معه في ذات الوقت الذي قضى فيه بطلان التفتيش الذي تحصلت عنه هذه المادة لم يخطئ في شيء . لأن بطلان التفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تأخذ في الادانة بأي عنصر من عناصر الاثبات الأخرى التي ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن التفتيش وليس لها به اتصال مباشر .

وما دامت المحكمة قد اعتبرت ان أقوال

الطاعن ، لصدورها منه أمام النيابة بعد حصول التفتيش الذي أجراه البوليس بمدة من الزمن ، مستقلة عن هذا التفتيش وقائمة بذاتها ولذلك طاقته بموجبها ، فإنه لا يضح أن ينمى عليها بأنها أخطاء . وإذن فجدالة الطاعن التي يثيرها في طعنه لا تقبل منه لأنها في جملتها لا معنى لها سوى محاولة فتح باب المناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الاثبات فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن عبد الواحد أحمد السيد ضد النيابة رقم ٧٢٨ سنة ١٣ ق)

٣٣

٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام :

١ — الاحكام الجائز الطعن فيها . الاحكام النهائية المنية للخصومة . الحالة المستثناة . الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الاهلية . جواز الطعن فيها بطريق النقض .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

٢ — كفالة . تعدد الطاعنين في حكم واحد . اتحاد مصلحتهم من الطعن عليه . ايداع كفالة واحدة . (المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)

المبادئ القانونية

١ — انه لما كان الطعن بطريق النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح قانونا سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق الاعتيادية في سبيل إصلاح الخطأ المدعى به فلا يجوز اتخاذه — كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — إلا إذا كان

قد صدر في الدعوى حكم نهائي في الموضوع انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فإن الخطأ المدعى يبقى أمراً في الحقيقة وواقع الأمر معلوماً أمام محكمة الموضوع التي قد تعمل بقضائها في موضوع الدعوى على رفع الضرر الناشئ عنه وبهذا يكون وجه التظلم قد انتهى بساوك الطريق المعتاد . فإذا كان الضرر لم يرفع بالحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق النقض يفتح من يوم صدور هذا الحكم لاصلاح جميع الأخطاء سواء منها ما يكون قد وقع فيه أو ما يكون قد سبقه وله تأثير عليه . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية دون استظهار صدور حكم في الموضوع . وهذا الاستثناء المصريح الذي تقرر لاعتبارات خاصة يؤيد صحة القاعدة الأصلية السالف ذكرها .

٢ - إذا كان الحكم واحداً ومصلحة الطاعنين في الطعن عليه واحدة فإن المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض لا توجب في مثل هذه الحالة أن يردع غير كفالة واحدة .

المحكمة

« من حيث أن واقعة الحال — كما جاء في الحكم المطعون فيه — هي : أن المدعية بالحقوق المدنية رفعت عن نفسها وبصفتها دعوى بالطريق المباشر قالت فيها إنها كانت زوجة المرحوم عبد الله بك سعودي وكان مريضاً

حال حياته مرضاً خطيراً ، وأنه لمطامع شخصية ولأسباب عائلية انتهز المتهم الأول (الطاعن الأول) مرضه الذي انتهى بالوفاة واستعان بالمتهم الثاني (الطاعن الثاني) على اصطناع سند دين مزور تاريخه ٩ يناير سنة ١٩٣٠ منسوب صدوره إلى المورث المذكور بفيصد مدعونه الأول بمبلغ ١٣٠ جنيهاً ، وأنه عتب الوفاة انتهز المتهمان فرصة اضطرابها للحصول على إذن بالسلفة من المجلس الحسبي فدسا بين يديها السند لقدمه إلى المجلس كدبن من الديون التي تساعد على طلب السلفة ، ولم تكن تسمى الظن بهما للصلة العائلية ، وعليه تناولت السند وقدمته للمجلس الحسبي فتمت السلفة ، ثم حدث أن وقع خلاف بينهما وبين المتهم الأول رأى معه أن الظرف قد حان لاستعمال السند فجاء بعد تزويره بأحدى عشرة سنة ورفع دعوى بمقتضاه أمام محكمة الوالي انتهت بالحكم بصحة السند وأبانت أن هذا الحكم لا يؤثر على مالها من الحق في التمسك بتزويره ، وقد دفع المتهمان بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائياً من محكمة مختصة هي محكمة مصر بهيئة استئنافية ، ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٢ برفض هذا الدفع وتحديد جلسة لنظر الموضوع ، فاستأنف المتهمان هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي ذكرتها . فطعن المتهمان في الحكم بطريق النقض والایرام .

« وحيث أنه لما كان الطعن بطريق النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصبح

كانت المادة ٣٩ من قانون إنشاء محكمة النقض لا توجب في مثل هذه الحالة إلا كفالة واحدة مادام الحكم واحدا ومصلحة الطاعتين في الطعن عليه واحدة ، فان المحكمة يجب أن تراعى ذلك في قضائها بمصادرة الكفالة .

(طعن اسماعيل الصيرفي وآخر ضد النيابة وأخرى مدعية بحق مدني رقم ٧٤٣ سنة ١٣ ق)

٣٤

٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

- ١ — أمر الحفظ . ماذا يشترط فيه لكي يكون له اثره . اعلان شخص بصفته شاهدا في دعوى جنحة ضد متهمين فيها . لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متهما . حفظ الدعوى لا يؤخذ فيه بالظن . (المادة ٤٢ تحقيق)

٢ — حكم . تأجيل الدعوى ثلاثة أسابيع للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . تأجيلها ثلاثة أسابيع أخرى لعدم اتمام المداولة . النطق بالحكم في حضور بعض المتهمين وفي غيبة الباقيين . الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين . ورود عبارات في محضر الجلسة التي نطق فيها بالحكم تفيد أن تقرير التلخيص تلى وان النيابة أبدت طلباتها . لا عبرة به مادامت ظروف الاحوال تدل على ان شيئا من ذلك لم يقع بالفعل .

المبادئ القانونية

- ١ — ان اعلان شخص بصفته شاهدا في الدعوى ضد متهمين فيها ليس من شأنه أن يحول دون رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متهما فان حفظ الدعوى ضد المتهم يجب — بحسب الأصل — أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يصح أن يؤخذ فيه بالظن . ومادامت النيابة لم تصدر أمرا بحفظ الدعوى بالنسبة لذلك الشخص فان رفع الدعوى عليه يكون صحيحا .

قانونا سلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق الاعتيادية في سبيل إصلاح الخطأ المدعى ، فلا يجوز اتخاذه — كما هو المستفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي في الموضوع انتهت به الخصومة أمام المحكمة أما قبل ذلك فان الخطأ المدعى يبقى أمره في الحقيقة وواقع الأمر معلقا أمام محكمة الموضوع التي قد تعمل بقضائها في موضوع الدعوى على رفع الضرر الناشئ عنه ، وبهذا يكون وجه الظلم قد انتفى بسلوك الطريق المعتاد . فإذا كان الضرر لم يرفع بالحكم النهائي فان باب الطعن بطريق النقض والأبرام يفتح من يوم صدور هذا الحكم لإصلاح جميع الأخطاء ، سواء منها التي تكون قد وقعت فيه أو التي تكون قد سبقته ولها تأثير عليه . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع ، وهذا الاستثناء الصريح الذي تقرر لاعتبارات خاصة يؤيد صحة القاعدة الأصلية السالف ذكرها .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا برفض الدفع المقدم بعدم جواز نظر الدعوى فلا يجوز الطعن فيه استقلالا ، لأنه حكم مقصور على مسألة فرعية لم ينه الخصومة في الدعوى . » وحيث انه لذلك يتعين القضاء بعدم جواز الطعن

« وحيث ان كلا من الطاعتين قد أدع عند تقريره بالطعن مبلغ خمسة جنيها كغرامة . ولما

٢ — إذا كان الظاهر من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة نظرت الدعوى بجلسة ما وقررت تأجيلها للحكم ثلاثة أسابيع مع التصريح بتقديم مذكرات في أسبوعين ثم قررت تأجيلها للحكم ثلاثة أسابيع أخرى لعدم إتمام المداولة بسبب مرض أحد أعضاء الهيئة وفي الجلسة التي أجلت إليها نطق بالحكم في حضور اثنين من المتهمين وفي غيبة الباقيين ولم يكتب بمحضر الجلسة الأخيرة أن المحكمة أمرت بفتح باب المرافعة في الدعوى مما يستفاد منه أن عمل المحكمة في هذه الجلسة كان مقصوراً على النطق بالحكم فإن وصف الحكم بأنه حضوري بالنسبة لجميع المتهمين صحيح . ولا عبرة بما جاء بمحضر الجلسة التي نطق فيها بالحكم من أن تقرير التلخيص تلى وأن النيابة أبدت طلباتها ما دامت ظروف الأحوال دالة على أن شيئاً من ذلك لم يحصل في الواقع .

المسألة

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن النيابة أقامت الدعوى العمومية على شخصين آخرين غير الطاعن وأعلنت الطاعن شاهداً ، ولكن المحكمة الجزئية اعتبرته متهما وقضت عليه بالعقوبة وهذا غير جائز ، فدفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الدعوى العمومية المرفوعة عليه ، ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع بحجة أن النيابة هي التي أقامت الدعوى العمومية عليه ، في حين أن النيابة وجهت إليه تهمة الاشتراك دون أن تبين الجريمة ولا

طريقة الاشتراك ، ومع ذلك فإذا كانت النيابة هي التي حركت الدعوى فإن سبق تصرفها برفع الدعوى على متهمين آخرين وإعلان الطاعن بصفة شاهد هو بمثابة حفظ للقضية بالنسبة له .

« وحيث أن واقعة الحال في القضية — كما يؤخذ من محاضر جلسات المحاكمة ومن الحكمين الابتدائي والاستئنائي — هي أن النيابة رفعت الدعوى العمومية أمام محكمة رشيد الجزئية على شخصين غير الطاعن بسرقة عجل بقر لأحمد صالح الصيروت وأعلنت الطاعن ومختار الزغبي بصفة شاهدين . ولدى نظر الدعوى بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ وجهت النيابة تهمة الاشتراك في الجريمة إلى الطاعن ومختار الزغبي وتدخل المجنى عليه مدعياً بحقوق مدنية ، فأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ للاستعداد في التهمة الجديدة ، وفي هذه الجلسة سمعت المحكمة شهادة الشهود ومرافعة المدعى بالحقوق المدنية والدفاع عن المتهمين ونهت المحامي عن الطاعن ومختار الزغبي إلى المرافعة احتياطياً على أساس أن التهمة هي إخفاء أشياء مسروقة وترافع على هذا الأساس ثم قضت المحكمة عليها بالإدانة في جريمة الإخفاء ولدى المحكمة الاستئنافية دفع الطاعن ومختار الزغبي بعدم قبول الدعوى العمومية المرفوعة عليهما ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه برفض هذا الدفع وبتأييد الحكم الابتدائي واستدعت في ذلك إلى « أنه بالرجوع إلى محاضر جلسات محكمة أول درجة تبين أن كاتب الجلسة أثبت في محضر جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ أن الأستاذ أبو زيد عن الأستاذ أمين مرعي ادعى

مدنيا بمبلغ ١٥ جنيهها ضد المتهمين شامخ حسن الديباني وحسن علي الديباني وكذلك ادعى مدنيا ضد الشاهد مختار خميس الزغي ومعاون البوايس ووزارة الداخلية وثابت بهذا المحضر أن المحكمة وجهت التهمة لمختار الزغي والدعوى المدنية وترى هذه المحكمة أن جملة (وجهت التهمة لمختار الزغي) المقصود بها أن المحكمة وجهت الدعوى المدنية لمختار الزغي وتستند المحكمة في وجهة نظرها هذه إلى القرار الصادر في نهاية هذه الجلسة إذ قررت المحكمة التأجيل لجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤١ (لا اعلان الدعوى المدنية وتنبه على المتهمين وعلى المدعى المدنى وعبد الحميد شتيوى ومختار الزغي والشهود عدا الخامس وعلى النيابة إعلانه) فلو كانت المحكمة وجهت التهمة حقيقة إلى مختار الزغي لا كتفت في قرارها بالنبيه على المتهمين ولا داعى لذكر مختار الزغي بعد المتهمين مما يدل على أن المحكمة في هذه الجلسة لم تحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ومختار الزغي ومما يؤيد هذا الاتجاه أنه ثابت بمحضر جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٤١ (والمتهمان حضرا) وهما شامخ حسن الديباني ووالده حسن علي الديباني اللذان رفعت عليهما النيابة العمومية بادى ذى يدى الدعوى العمومية بتهمة سرقة عجل البقر موضوع الدعوى ولم يكن مختار خميس الزغي متهما لغاية هذا التاريخ — أما ما جد بعد ذلك فان الثابت بمحضر جلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ أن النيابة العمومية وجهت التهمة إلى كل من مختار خميس الزغي وعبد الحميد شتيوى هليل بتهمة الاشتراك في سرقة عجل البقر وإضافة المصادتين ٤٠ و ٤١

عقوبات . وثابت بجلسته ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤١ أن المحكمة نهت المحامى عن المتهمين مختار خميس الزغي وعبد الحميد شتيوى هليل إلى المرافعة احتياطيا على أن التهمة إخفاء أشياء مسروقة مع العلم بسرقتها وقد حكمت المحكمة عليهما على أساس أنهما أخفيا عجل البقر مع عليهما بسرقة . وإنه لما تقدم يتبين أن النيابة العمومية هي التي رفعت وحركت الدعوى العمومية ضد المتهمين مختار خميس الزغي وعبد الحميد شتيوى هليل ولا دخل لمحكمة أول درجة في هذا التحريك ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية بالنسبة لهما في غير محله ويتعين رفضه والحكم بقبولها — أما ما ذكره محامى عبد الحميد شتيوى هليل في مذكرته من أن الدعوى العمومية غير مقبولة أيضا لأن النيابة العمومية باستدائها له أول الأمر كشاهد تكون قد حفظت التهمة قبله ضمنا فالمحكمة لا ترى هذا الرأى وترفضه لأن قرار حفظ النيابة لا بد أن يكون عن تهمة معينة ويكون صراحة لا ضمنا وان الحكم الابتدائى في محله للأسباب التى بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتمين تأييده .

« وحيث انه لا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه — فالدعوى العمومية لم ترفع عليه من المحكمة كما يدعى ، بل رفعت عليه بصفة قانونية من النيابة العمومية . كما أن إعلانه بصفة شاهد في الدعوى ضد متهمين فيها ليس من شأنه أن يحول دون رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متهما ، فان حفظ الدعوى ضد المتهم يجب بحسب الأصل أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يصح أن يؤخذ فيه بالظن . وما دامت النيابة لم تصدر أمرا بحفظ الدعوى بالنسبة

بالحكم وانها في الحقيقة لم تسمع مرافعة من أحد في الدعوى كما يزعم الطاعن في طعنه ، وإذن فوصف الحكم بأنه حضوري صحيح . ولا عبرة بما جاء بمحضر الجلسة التي نطق فيها بالحكم من أن تقرير التلخيص تلى وان النيابة أيدت طلباتها فان ظروف الأحوال تدل على أن شيئاً من ذلك لم يحصل في الواقع — أما ما يقوله الطاعن عن هيئة المحكمة فردود بأنه لا يدعى بوجه الطعن ان الفضاة الذين سمعوا المرافعة هم غير الذين حكموا في الدعوى ، والظاهر من الأوراق أنهم هم بعينهم .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(طعن عبد الحميد شتيوى هليل ضد البابة وآخر بحق مدنى رقم ٧٠٨ سنة ١٣ ق)

٣٥

٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

عود . الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس والجرائم الخاصة بالعلامات التجارية والجرائم الخاصة بالموازين والمقاييس والمكاييل ومئات جرائم الغش والتدليس . اعتبارها متماثلة في العود . المراد من ذلك . معاملة المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ ع في حالة العود كما عرفت المادة ٤٩ ع من معاملته أيضاً بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . عائد . عناصر جريمته السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية . الفاعل القانونى الذى عوقب بمقتضاه في الاول واستبدال قانون آخر به قرر للجريمة عقوبة أشد . وجود المماثلة .

المبادئ القانونية

١ — ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص

بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة ١٠ على (٩)

للطاعن ، فان رفع الدعوى عليه صحيح خلافاً لما يدعيه .

« وحيث ان محصل الوجه الآخر أن المحكمة الاستئنافية نظرت الدعوى بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم حيزتها للحكم ثلاثة أسابيع مع التصريح بتقديم مذكرات في أسبوعين وفي جلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ عادت فقررت حيزها ثلاثة أسابيع أخرى لعدم إتمام المداولة وفي جلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ فتحت باب المرافعة في القضية ونظرتها المحكمة ، وبالرغم من أن الطاعن لم يكن حاضراً أثناء نظر القضية بالجلسة المذكورة فقد وصفت المحكمة الحكم الذى صدر ضده بأنه حضوري ، في حين أنه غيابه بالنسبة له ، وبالرجوع إلى محضر الجلسة يبين أن الهيئة التي نظرت القضية في هذه الجلسة الأخيرة غير الهيئة التي أصدرت الحكم ووقعت عليه .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة الاستئنافية نظرت الدعوى بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وقررت تأجيلها للحكم ثلاثة أسابيع مع التصريح بتقديم مذكرات في أسبوعين ، و بجلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ قررت تأجيلها للحكم ثلاثة أسابيع أخرى لعدم إتمام المداولة بسبب مرض أحد أعضاء الهيئة ، و بجلسة ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٢ نطق بالحكم في حضور اثنين من المتهمين وفي غيبة الطاعن ومختار الزغبي ، وقد وصف الحكم بأنه حضوري بالنسبة لجميع المتهمين ، ولم يثبت بمحضر الجلسة الأخيرة أن المحكمة أمرت بفتح باب المرافعة في الدعوى مما يستفاد منه أن عمل المحكمة في هذه الجلسة كان مقصوراً على النطق

أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه — وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازن والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود قد أراد : أولا — أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفته المادة ٤٩ عقوبات فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة . وثانيا — أن يعامل أيضا في جميع أحوال العود العام كذلك ، بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فيقتضى عليه وجوبا بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

والمادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور إنما أرادت على مقتضى التعريف الذى أوردته — بتماثل الجرائم فى الخصوص الذى تحدث عنه فى حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية حقيقة بوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما أوحكاما تماثل الغرض من مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس فى البيع والشراء

وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال . وإذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هى عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذى عوقب المتهم بمقتضاه فى الأولى قد أُلغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد فإن تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوما للمتهم وقت مقارفة جريمته وكان عليه وإمامه هذه العقوبة المغلظة أن يوازن بينها وبين فعلته . فإذا ما اختار فعلته وقارقها كان مستحقا لتلك العقوبة ٢ — ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة الملغاة ، وإذن فالمماثلة موجودة بين الجرائم الواردة فى كل منهما وإن اختلفت العقوبة .

المحكمة

« حيث ان محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن المحكمة اعتبرت الطاعن عائدا لسبق الحكم عليه بمقتضى المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وعاملته بمقتضى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فحكمت عليه بالحبس ولصق الحكم على باب متجره ، وهذا خطأ لأنه يجب فى العود المنصوص عليه فى هذه المادة أن يكون قد سبق الحكم على المتهم لمخالفة القانون رقم ٤٨ المذكور .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على

الطاعن بأنه « في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ عرض للبيع خلا مغشوشاً بأن وجدت حموضته أقل من ٤ / مع علمه بذلك ». ومحكمة أول درجة أدانته في هذه الجريمة وعاملته بمقتضى المادتين ٢ فقرة أولى و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ بشأن منع التدليس والغش . وقالت في ذلك « انه يتبين من ذلك أن المتهم بعرض للبيع خلا مغشوشاً ولا شبهة في أنه صاحب المصلحة الوحيد في اقراراف إثم الغش مما يقطع بعلمه خصوصاً وهو من محترفي البقالة ويتمين لهذا معاملته بالمواد المطلوبة . وحيث انه ثابت من مطالعة صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤١ و ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١ بعقوبة الغرامة في جريمة غش وفق نص المادة ٣٤٧ عقوبات . وحيث ان مدار البحث الآن هل يعتبر المتهم عائد بالنسبة للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أم لا . أي هل تطبق المادة ١٠ من القانون المذكور أم لا ؟ إذ جرى نصها على أنه (مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بمنع الغش والتدليس متماثلة في الغش والعود) . وحيث ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنشأ جرائم جديدة ووضع عقوبات معينة ورسم اجراءات مختلفة لمن يخالف أحكامه مما يتعين معه اعتبار العود بعد سبق الحكم على من يقر في الجريمة بمقتضى ذات القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذ في مساءلة المتهم وفق قواعد القانون الجديد واعتبار ما اقر فوه في زمن سابق على صدوره ظرفاً مشدداً يوجب على القاضي أخذه بالعقوبة المخالطة قد يسوى مركز المتهم ولا تقبله قواعد قانون العقوبات وما أخذه المشرع فعلاً في قانون آخر (٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات) ولذلك لا يعتبر المتهم عائد وفق نصوص القانون المراد تطبيقه في الدعوى الحالية ولذلك لا ترى المحكمة محلاً لتطبيق المادة ١٠ من القانون المذكور . والمحكمة الاستئنافية قضت أيضاً بالادانة وحكمت على الطاعن بالحبس مدة شهر مع الشغل ولصق الحكم على باب متجره على نفقته وقالت في ذلك « إن الثابت من صحيفة سوابق المتهم أن له سابقتين مماثلتين الأخيرة في سنة ١٩٤٠ بتغريمه ١٠٠ قرش — وحيث أن محكمة أول درجة ذهبت إلى أنه كي يكون المتهم مستحقاً للعقاب طبقاً للمادة ١٠ من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يجب أن يكون سبق الحكم على المتهم لجريمة مماثلة بالعقوبة المقررة في القانون المذكور . وحيث ان نص المادة ١٠ من القانون خلو من القيد الوارد بالحكم المستأنف إذ جاء النص عاماً ومتمشياً مع القواعد العامة للعود والتي تقضى بأن العبرة في العود إنما تكون في هذه الحالة بتماثل الجرائم المرتكبة بغض النظر عما يطرأ على العقوبات المقررة لها من التغيير . . . » . وحيث انه لما تقدم يكون حكم محكمة أول درجة في غير محله ويتمين تعديله ومعاقبة المتهم طبقاً لنص المادة العاشرة من القانون .

الطاعن بأنه « في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ عرض للبيع خلا مغشوشاً بأن وجدت حموضته أقل من ٤ / مع علمه بذلك ». ومحكمة أول درجة أدانته في هذه الجريمة وعاملته بمقتضى المادتين ٢ فقرة أولى و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ بشأن منع التدليس والغش . وقالت في ذلك « انه يتبين من ذلك أن المتهم بعرض للبيع خلا مغشوشاً ولا شبهة في أنه صاحب المصلحة الوحيد في اقراراف إثم الغش مما يقطع بعلمه خصوصاً وهو من محترفي البقالة ويتمين لهذا معاملته بالمواد المطلوبة . وحيث انه ثابت من مطالعة صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٤١ و ١١ سبتمبر سنة ١٩٤١ بعقوبة الغرامة في جريمة غش وفق نص المادة ٣٤٧ عقوبات . وحيث ان مدار البحث الآن هل يعتبر المتهم عائد بالنسبة للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أم لا . أي هل تطبق المادة ١٠ من القانون المذكور أم لا ؟ إذ جرى نصها على أنه (مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بمنع الغش والتدليس متماثلة في الغش والعود) . وحيث ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنشأ جرائم جديدة ووضع عقوبات معينة ورسم اجراءات مختلفة لمن

« وحيث ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة ١٠ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه — وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازن والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود قد أريد: أولا — أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفته المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة ، وثانيا — أن يعامل أيضا ، في جميع أحوال العود العام كذلك ، بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها ، فيقضى عليه وجوبا بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه .

« وحيث ان المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور إنما أرادت — على مقتضى التعريف الذى أورده — بتماثل الجرائم فى الخصوص الذى تحدث عنه فى حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية ، حقيقة بوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما ، أو حكما بتماثل الغرض الدافع إلى مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس فى البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال »

وإذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هى عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ، ولو كان القانون الذى عوقب المتهم بمقتضاه فى الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد . فإن تقرير هذه العقوبة فى القانون الحالى كان معلوما للمتهم وقت مقارفة جريمته ، وكان عليه وأمامه هذه العقوبة المغلظة أن يوازن بينها وبين فعلته ، فإذا ما اختار فعلته وقارفها كان مستحقا لتلك العقوبة .

« وحيث انه متى كان ذلك كذلك فلا محل لما يتمسك به الطاعن فى طعنه ، لأن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وإن كانت قد ألغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ السالف ذكره ، إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة الملغاة ، وإذن فالمماثلة موجودة كما مر القول .

« وحيث ان مبنى الوجه الآخر ان الطاعن ما كان يعلم بأن الخل مفشوش لأن درجة الخوضه تختلف فى الصيف عنها فى الشتاء على حسب حالة الجو ودرجة حرارته .

« وحيث ان ما يتمسك به الطاعن فى هذا الوجه لا يقبل منه لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . وما دامت محكمة الموضوع قد اقتنعت من أدلة الدعوى ووقائعها ان الطاعن كان طالما بغش الخل فلا يصح مناقشتها فى ذلك أمام محكمة النقض .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس امتعينا رفضه موضوعا .

(طعن مصطفى أحمد حمدي ضد النيابة رقم ٧٢٤ سنة ١٣٠١)

وأدلتها المطروحة عليها ان الاعتراف صدر من
المتهم مستقلا عن التفتيش وهى حين تفعل
ذلك لا يصح أن ينعى عليها أنها خالفت القانون
واعتمدت على دليل باطل .

المحكم

« حيث ان محصل أوجه الطعن ان تفتيش
المزل وقع باطلا لعدم صدور إذن به وان
الاعتراف الصادر من الطاعن أمام النيابة إنما
كان نتيجة لازمة لهذا التفتيش ، ومادام
التفتيش باطلا فان الاعتراف يجب أن يعد باطلا
كذلك .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أدان
الطاعن وقال « ان وقائع الدعوى تنلخص »
« فى ان محمد على طلعت أفندى معاون بوليس »
« أبو كبير أثبت فى محضر حرره أنه علم ان »
« المتهم يتجر فى المواد المخدرة وأنه استصدر »
« أمرا من النيابة بتفتيشه وتفتيش مسكنه »
« ولما قام بتفتيش المسكن عثر فيه على علبة »
« من الصفيح بها مادة سوداء ذكر المتهم »
« للمحقق أن بها دواء صنعه بنفسه لاستعماله »
« الشخصى ولما حلت هذه المسألة تبين أنها »
« تحوى مادة الأفيون . وحيث ان الدفاع »
« عن المتهم قد دفع أمام محكمة أول درجة »
« ببطلان التفتيش لعدم صدور أمر به من »
« النيابة العمومية وتبين لمحكمة أول درجة ان »
« أمر التفتيش الذى قال المحقق أنه حصل »
« عليه غير مرفق بالأوراق وأجلت الدعوى »
« أكثر من مرة لارفاقه فلم يرفق بقبضت »
« المحكمة ببطلان التفتيش للحصول بدون »

٣٦

٢٩ مارس سنة ١٩٤٣

تفتيش . بطلانه . اعتراف المتهم بإحرازه المادة
المخدرة التى أسفر عنها التفتيش . أخذ المحكمة به فى أداته
بعد تبينها من وقائع الدعوى أنه صدر مستقلا عن التفتيش .
لا مخالفة .

المبدأ القانوني

إن بطلان التفتيش الذى أسفر عن وجود
المخدر بمنزل المتهم ليس من شأنه فى ذاته أن يبرز
القول بأن الاعتراف الصادر منه بعد ذلك كان
نتيجة حتمية للتفتيش ومجابهة المتهم لضبط المخدر
عنده أثناء ذلك . فان هذا إن جاز القول به إذا
كان الاعتراف فى ظرفى الزمان والمكان اللذين
حصل فيهما التفتيش وعلى أثر ضبط المخدر حيث
يكون المتهم فى حالة نفسية لا يستطيع معها أن
يختار سوى الاقرار فانه لا يكون جائزا على اطلاقه
إذا كان الاعتراف قد صدر من المتهم بعد ضبط
المخدر عنده بمدة من الزمن أو أمام سلطة
غير التى باشرت اجراء التفتيش وضبطت المخدر
أو فى ظروف أخرى يصح معها القول بأن الاعتراف
الذى صدر مستقل عن التفتيش ولا اتصال له به
وان المتهم حين اعترف إنما أراد الاعتراف
وإذن يكون لمحكمة الموضوع أن تقضى ببطلان
التفتيش أو أن تأخذ فى ذات الوقت بالاعتراف
الصادر من المتهم بإحرازه المادة التى أسفر عنها
التفتيش الباطل متى تبين من وقائع الدعوى

« إذن . وحيث ان هذه المحكمة تقرر محكمة »
 « أول درجة في قضائها ببطلان التفتيش »
 « إذ ثبت أنه لم يصدر إذن به . وحيث ان »
 « التفتيش لم يكن وحده الدليل القائم ضد »
 « المتهم في الدعوى بل ان المتهم اعترف عند »
 « استجوابه في النيابة بأنه صنع المادة المضبوطة »
 « لاستعماله الخاص كعلاج لمرض . وحيث »
 « ان الدليل المستمد من هذا الاعتراف »
 « لا يرتباط بينه وبين التفتيش الذي قام به »
 « المحقق وهذا الاعتراف لم يطعن عليه المتهم »
 « بشئ ولم ينكر صدوره منه ومن ثم تكون »
 « تهمة احرار المادة المخدرة ثابتة من اعتراف »
 « المتهم بتحقيق النيابة »

« وحيث انه لما كان بطلان التفتيش الذي
 أسفر عن وجود المخدر بمنزل الطاعن ليس من
 شأنه في ذاته أن يبرر القول بأن الاعتراف
 الصادر منه بعد ذلك كان نتيجة حتمية للتفتيش
 ولجابهة الطاعن بضبط المخدر عنده اثناء ذلك
 فان هذا إن جاز القول به في ظرفي الزمان
 والمكان اللذين حصل فيهما التفتيش وعلى أثر
 ضبط المخدر حيث يكون المتهم في حالة نفسية
 لا يستطيع معها أن يختار سوى الاقرار فانه
 لا يكون جائزا على اطلاقه إذا كان الاعتراف
 قد صدر من المتهم بعد ضبط المخدر عنده بمدة
 من الزمن أو أمام سلطة غير التي باشرت اجراء

التفتيش وضبطت المخدر ، أوفى ظروف أخرى
 يصح معها القول بأن الاعتراف الصادر مستقل
 عن التفتيش ولا اتصال له به وان المتهم حين
 اعترف إنما أراد الاعتراف . وإذن يكون لمحكمة
 الموضوع أن تقضى ببطلان التفتيش وأن تأخذ
 في ذات الوقت بالاعتراف الصادر من المتهم
 باحراره المادة التي أسفر عنها التفتيش الباطل
 متى تبين من وقائع الدعوى وأداتها المطروحة
 عليها أن الاعتراف صدر من المتهم مستقلا عن
 التفتيش وهي حين تفعل ذلك لا يصح أن ينعى
 عليها بأنها خالفت القانون واعتمدت على دليل
 باطل .

« وحيث انه متى تقرر ذلك وكانت المحكمة
 قد اعتمدت في ادانة الطاعن على اعترافه لما
 رأته للأسباب التي ذكرتها من أن هذا الاعتراف
 لا شأن له بالتفتيش الباطل ، فان مجادلة الطاعن
 على الصورة الواردة في طعنه لا تقبل منه لأنها
 لا يكون لها معنى سوى فتح باب المناقشة في
 موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما
 لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
 أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن محمد أيوب شاهين ضد النيابة رقم ٧٣٢
 سنة ١٣ ق)

قضاء محكمة النقض في الاموال الدينية

٣٧

اول ابريل سنة ١٩٤٣

اختصاص :

- ١ — المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ . المقصود مما جاء بها . تعيين القانون الواجب تطبيقه بالنسبة للأجانب فيما يطرح على القضاء الأهلي من نزاع متعلق بالمسائل الميمنة المنصوص عليها فيها . — هل للمجالس المالية اختصاص في مسائل الوصية ؟
- ٢ و ٣ — موارد . طبيعية أم إحصائية . الاختصاص بالفصل فيها . للقضاء الشرعي . متى يصح الاحتكام إلى المجلس المالي ؟ المقصود بالأحوال الشخصية التي من اختصاص المجلس المالي للفصل فيها .
- ٤ — قانون . وجوب الرجوع إلى النص الفرنسي عند اشكال النص العربي .

المبادئ القانونية

- ١ — إن ما جاء بالمواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدني الأهلي لم يكن الغرض منه وضع قواعد للتنازع الداخلي بين القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية بل المقصود من هذه المواد هو تعيين القانون الواجب تطبيقه بالنسبة للأجانب فيما عساه يطرح أمام القضاء الأهلي من نزاع متعلق بالمسائل الميمنة المنصوص عليها فيها .
- ٢ — ان الموارد عمومها ومنها الوصية هي وحدة واحدة وتسرى الأحكام المتعلقة بها على جميع المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين وفق قواعد الشريعة الإسلامية باعتبارها الشريعة العامة .

٣ — الاحتكام إلى المجلس المالي في مسائل الموارد لا يكون إلا استثناء في حالة الميراث الخالي عن الوصية . فإذا لم يتفق ذوو الشأن — وهم الورثة على حسب الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر الأحكام العامة في ذلك — على الاحتكام إليه كان لامناص من التقاضي أمام جهة الأحوال الشخصية ذات الولاية العامة وهي المحكمة الشرعية ويستوى معه في ذلك الميراث الإيصائي إذ النوعان مرتبطان كل الارتباط أحدهما بالآخر . ولا يمكن أن يتناول اختصاص المجلس المالي مسائل الوصايا إطلاقاً فيكون الشخص الواحد في مسائل الموارد تابعا لتشريعين مختلفين يوصى إذا ما أراد الإيصاء لأي غرض من الأغراض وفقاً لأحكام قانون ثم يرثه ورثته على مقتضى قانون آخر وقد لا يجدون تركة يرثونها إذا عمل القانونان وبهذا يكون في وسع المورث في حال حياته العبث بما أوجبت شريعة التوريث العامة ان يحفظ للورثة فيكون اختلافهم على الميراث غير منتج . ذلك مع أن القاعدة الأساسية العامة وفقاً للأحكام الشرعية التي لم يرد في القانون الوضعي ما يخالفها تقضى باحترام حقوق الورثة فيما يجب أن يبقى محفوظاً لهم احتراماً تاماً ولا سبيل

لتحقيق ذلك إلا إذا استطاعوا الحيلولة دون المساس بها وإذن فلا يمكن أن يفسر القول باختصاص المجلس الملى بالفصل في الميراث الخالي عن الوصية عند الاتفاق أو اتحاد الملة بأن هذا المجلس يختص بالصايا إطلاقاً لجرد اعتبارها من مواد الأحوال الشخصية فإن ارتباطها وثيق بوجوب أن يكون النظر في أمر التركة راجعاً إلى تقديرها مما لا إلى الفصل بينهما مما يؤدي إلى نتائج غير مقبولة كما تقدم . ومع ذلك فإن المقصود بالأحوال الشخصية التي من اختصاص المجلس المذكور لا يمكن أن يكون إلا المواد المذهبية أو الزوجية التي لا تتصادم مع القواعد الأساسية العامة في التشريع والتقاليد المتبعة في ذلك أزاء الطوائف المالية جميعاً والتي لم يرد الشارع الخروج عنها بأي حال .

٤ - ان القوانين الأهلية وضعت أولاً في عهد إنشاء المحاكم باللغة الفرنسية ، وقد كان لتطور الحوادث في مصر وإنشاء المحاكم المختلطة أثر كبير في ذلك ، ثم ترجمت القوانين إلى العربية فيما بعد وإذن فلا مناص من الرجوع إلى النص الفرنسي كلما أشكل النص العربي للقانون .

المحكمة

« حيث ان أوجه الطعن تتحصل فيما يأتي :
الوجه الأول - قضى المحكم المطعون فيه باختصاص المحاكم الأهلية بالنظر في موضوع وصايا غير المسلمين وقصر اختصاص محاكمهم

الدينية في حالة اتحاد ملة الخصوم على أهلية الموصى وصيغة الوصية مع أن الوصية بكل ما يتعلق بها بما في ذلك موضوعها معتبرة في مصر من عهد الفتح الاسلامي إلى الآن من مسائل الأحوال الشخصية وداخلة في اختصاص المجلس الملى التابع له الموصى .

الوجه الثاني - أخطأ المحكم في تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية على وصايا المصريين غير المسلمين فحكم بأن الوصية لو ارث لا تصح إلا إذا أجازها باقي الورثة ولا تصح لأجنبي إلا إذا خرجت من ثلث التركة وترتب على ذلك أن قضى بابطال الوصيتين المتنازعت عليهما وهما صادرتان من انجلى وطنى لأولاده وبذلك خالف المحكم القوانين المعمول بها والقاضية باختصاص المجلس الملى الانجلى بالنظر في وصايا الانجلييين صحة وبطلاناً طبقاً لقانون أحوالهم الشخصية الذي يجز الوصية لو ارث بدون قيد ولا شرط .

الوجه الثالث - يقول المحكم الابتدائي - وقد أيدته في ذلك المحكم المطعون فيه - انه وان كان القانون لم ينص في أحكامه العامة بالنسبة إلى الوصية على قاعدة عدم جواز الوصية لو ارث إلا بعد إجازة باقي الورثة إلا أنه وضع أحكاماً تدل على احترامه لها واعتبارها حكماً واجب الاتباع ، فوضع لأحكام تصرفات المريض مرض الموت المنصوص عليها في المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ من القانون المدني الأهلى حكم الوصية السابق ذكره على اعتبار أن التصرفات الانشائية المنجزة التي تصدر من المريض مرض الموت تعتبر من قبيل الوصية فتأخذ حكمها . وقد نحا الشارع هذا النحو أيضاً في الفقرة التي

أضافها إلى المادة ٥٥ من القانون المدني بالقانون رقم ٧٩ الصادر في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٣ للمحافظة على حقوق المشترين والدائنين المرتهنين حسنى النية بسبب تجاوز النصاب الشرعى أو عدم ابقاء القدر المفروض شرعا . ويقول الطاعن ان خطأ الحكم في هذا كله ظاهر لأن الشارع إذا كان قد اتخذ بعض الأحكام المقررة في الشريعة الإسلامية في مسألة بيع المريض مرض الموت وأجراها على هذه المسألة بالذات وأدججها في قانونه المدنى فليس معنى ذلك أنه أراد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على وصايا المسيحيين ، بل إن الشارع أخذ من أحكام بيع المريض ما اعتبره من عيوب الرضا فنص عليه في الباب الخاص بالمتعاقدين لا في باب الوصية والموارث ، واقتبس ما جاء في الفقرة المضافة إلى المادة ٥٥ من التشريع الفرنسى .

الوجه الرابع — قضت المحكمة الابتدائية بوقف الدعوى حتى يفصل في الدعوى الشرعية القائمة بين الخصوم في موضوع الوصيتين المتنازع عليهما فكان ذلك قضاء منها باختصاص جهات الأحوال الشخصية بالنظر في موضوع الوصايا صحة وبطلانها ، ولكنها تناقضت عند ما قضت بعد ذلك باختصاصها وببطلان الوصيتين المذكورتين . ويقول الطاعن أنه تمسك بهذا التناقض أمام محكمة الاستئناف فجاء الحكم خلوا من الرد على هذا الدافع .

الوجه الخامس — جاء الحكم المطعون فيه — إذ قضى ببطلان الوصيتين — مشوبا بالمخالفات الآتية : —

١ — إن الوصية الثانية المؤرخة في ٥

من يوليو سنة ١٩٣٣ شملت ٤٥ فدانا وكسر الفدان موصى بها للأعمال الخيرية ، وهى صحيحة طبقا للشريعة الإسلامية أو لقانون ملته الموصى إذ أنها غير وارث وتخرج من تلك التركة .

٢ — يوجد بين الورثة من لم ينزع في الوصيتين وهما السيدة فائقة داود بنت الموصى والسيدة ستهم باخوم زوجته . وقد استأنف الوصى على الأولى الحكم الابتدائى القاضي بابطال الوصيتين ، ولما بلغت القاصر سن الرشد فى أثناء نظر الاستئناف ومثلت فيه مستقلة لم تبد هى ولا السيدة ستهم باخوم أى مطعن على الوصيتين فكان الواجب أن تبقيا نافذتين بالنسبة لهما .

٣ — أبطل الحكم المطعون فيه الوصيتين إطلاقا مع أن السيدتين ستهم وسرية بنى الموصى أجازتا الوصيتين بعدم المنازعة فيهما إذ وضعنا اليد على القدر الموصى به لهما مفرزا محمدا عقب وفاة الموصى .

الوجه السادس — أخطأ الحكم فى تفسير القانونين رقمى ٤٩ و ٩١ لسنة ١٩٣٧ ، ويقول الطاعن فى ذلك أنه استند إلى هذين القانونين فى تمسكه باختصاص المجالس المالية بنظر الوصايا والحكم فيها طبقا لقوانينها لاتفاق نص المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة الصادرة فى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٣٧ مع المادة ٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٣٧ المبين لاختصاص محاكم الأحوال الشخصية ومن بينها المنازعات والمسائل المتعلقة بالهبات والموارث والوصايا .

كما استند إلى أن المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ التى اشتملت على نص المادة ٢٩ من اللائحة المشار إليها نصت على الرجوع فى (١٠)

أحكام الوصايا إلى قانون بلد الموصي وقالت في فقرتها الأخيرة « تشمل عبارة قانون البلد فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذه المادة عدا ما تقدم كل قانون ديني تطبقه محكمة مصرية للأحوال الشخصية ». ولكن المحكمة ردت على هذا بأن هذه النصوص خاصة بالأجانب أصحاب الامتيازات مع أنها في الواقع عامة تشمل أيضا الأجانب غير الممتازين والمصريين جميعا .
تلك هي أوجه الطعن .

« وحيث ان أهم ما يدور حوله البحث فيما اشتمل عليه الطعن وأثاره الطرفان من المسائل القانونية هو معرفة ما إذا كان للمجالس المالية في مصر اختصاص في مسائل الوصية ومدى هذا الاختصاص .

« وحيث ان ما يستخلص من كتب فقهاء الحنفية ، وهم الذين عرضوا أكثر من سوام لهذا الموضوع ، وهو أن ولاية المسلمين في دار الاسلام عامة تشمل الذميين كما تشمل المسلمين على السواء ، وإن أهل الذمة خاضعون لأحكام الاسلام إلا فيما يقرون عليه من الأمور الخاصة بمعتقداتهم ، وذلك يستتبع بطبيعة الحال أن يكون القاضي الشرعي قاضيا لجميع الأهالي لا فرق في ذلك بين مسلم وذمي إلا إذا تراضى المتخاصمون واتخذوا من رجال دينهم محكمين للفصل فيما يقوم بينهم من نزاع .

« وحيث ان الفقهاء عدوا الوصية من المعاملات وجعلوا أحكام الاسلام الخاصة بها نافذة في أهل الذمة ، على أساس أن الذمي يعقد الذمة ساوي المسلم في المعاملات والتبرعات ، فكما أن الوصية فيما زاد على الثلث والوصية لبعض الورثة لا تجوز من المسلم مراعاة لحق ورثته ،

فكذلك لا تجوز من الذمي ، ولم يكن ثمة خلاف بين الفقهاء على الاطلاق إلا فيما يتفرع عن تلك القاعدة الأساسية مما يتعلق بأغراض الوصية وأشخاص الموصي لهم وهو ما لا محل للخوض فيه في هذه الدعوى .

« وحيث ان الأحكام السابقة كانت على ممر العصور الاسلامية مطبقة باطراد حتى ان الذميين كانوا — على أساس التسليم بها والخضوع لها — يلجأون إلى مفتي الاسلام لاستفتائهم في تقسيم الميراث بينهم وفي صحة الوصايا الصادرة من المتوفين منهم فكانوا يفتونهم بمقتضى أحكام الشريعة الاسلامية . وقد ظل الحال كذلك في مصر حتى أصبحت ولاية تابعة للدولة العثمانية فتأثرت بما يجري فيها من تشريع عام .

« وحيث ان الدولة العثمانية حينما استولت على القسطنطينية رأت لاعتبارات سياسية محضة أن تسلك مع الروم الارثوذكس مسلكا مغايرا للسياسة الاسلامية العامة ، فركت لبطر يكهم ما كان له من سلطة قضائية عليهم ، وظل الحال كذلك عهدا طويلا حتى إذا ما استبانت الدولة سوء تأثير هذه السياسة في سلطانها على رعاياها أعلنت في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٣٩ خط جلاءة واستعملته بالتدريج بمنهجها السابق ، وهو عدم انقيادها إلى الأحكام الشرعية ، ونوهت باعتزامها على اتباع تلك الأحكام في جميع الدعاوى ووضع التنظيمات الكفيلة بذلك ، ثم أصدرت في ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ الخط الهايوني وهو الذي يعد بحق دستور الحكم والنظام الإداري والقضائي في الدولة العثمانية . وقد تحدث هذا الخط عن مركز غير المسلمين فأبقى لهم في المادة الثانية

امتيازاتهم الروحية (les immunités et privilèges spirituels)

وعرض للدعوى فى المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و خصص المادتين الاوليين منها للدعوى الجنائية والتجارية والمدنية المحضمة وجعلها من اختصاص محاكم الدولة . أما باقى الدعوى فقال بشأنها فى المادة ١٨ « وأما الدعوى الخاصة

(les proces spéciaux) مثل الحقوق الارثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة فتتعال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى معرفة البطريرك أو الرؤساء أو المجالس ، « وحيث انه يستفاد مما تقدم أن الخط الهايوني أعاد الأمور إلى نصابها تجرى على حسب أحكام الشريعة الاسلامية وأصبح التجاء أهل الذمة إلى رؤسائهم الدينيين من قبيل التحكيم ليس إلا .

« وحيث انه فى ١٤ من أغسطس سنة ١٨٦١ صدرت لائحة تركات العيسويين وفيها نص صراحة على أن تركة المسيحي تقسم عند الخلاف بين الورثة أو وجود عديمى أهلية بينهم طبقا لأحكام الشرع الاسلامى ، كما احتوت على نص صريح « بأن الوصية بثالث المال لبعض الوجوه الخيرية تكون معتبرة لدى قضاة المحاكم الشرعية » . ثم صدر فى ٣ من فبراير سنة ١٨٩١ منشور وزارى خاص بطائفة الروم الارثوذكس بناء على شكوى تقدمت من البطريريكخانة ورد فيه أن الوصايا متى كان مصدقا عليها من البطريرك أو المتروبوليت أو البسقيوس تكون معتبرة بالمحكمة (والمقصود بالمحكمة الشرعية) وصدر فى أوائل أبريل سنة ١٨٩١ منشور ثان خاص بالأرمن وقد ورد فيه أمر باتباع ما هو مرعى

من الاستعلام من البطريريكخانة عن أرباب الموارث فى دعاواهم التى تنظر لدى المحاكم الشرعية . وصدر بعد هذين المنشورين منشور ثالث نص على تطبيق أحكامهما المتعلقة باستدعاء رجال الدين لدى محاكم الدولة أو بدعوى النفقات المتولدة عن الزواج على سائر الملل غير المسلمة .

« وحيث انه لا يمكن أن يستفاد من تطور هذا التشريع العثمانى الدائر إلا أن طائفة الروم الارثوذكس هى التى تقرر لها وحدها بمقتضى المنشور الاول عدم المساس بالوصية التى توجد بركة من يتوفون من اتباعها متى توافرت فيها شروط معينة أما بالنسبة إلى غير هذه الطائفة فليس فى المنشورين التاليين ما يفيد معاملته على هذا النحو ، إذ كل ما ورد فيهما جاء مقصورا على أمور أخرى معينة ، وفى هذا الدليل القاطع على بقاء الاختصاص فى مسائل الموارث والوصية للقضاء الشرعى .

« وحيث ان النظم الخاصة بالطوائف غير الاسلامية كانت متبعة فى مصر باعتبارها ولاية عثمانية ، ثم اكتسبت مصر تدريجيا فى غضون تلك التبعية حق التشريع بمقتضى فرمانات السلطانية المتوالية ، فقد جاء فرمان الصادر لاسماعيل باشا فى ٢٨ من يونيو سنة ١٨٦٧ بمنحه لقب الخديوية والفرمانات التالية له مخولة مصر حق التشريع الداخلى فى أوسع مدى كان من نتيجة ذلك أن أصدرت مصر ثلاثة تشريعات منظمة لثلاثة مجالس مالية وهى : أولا - المجلس المالى لطائفة الأقباط الارثوذكس فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ (وهو الذى عدل فيما بعد بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢) وبالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٧ ثانيا -

— المجلس الملى للانجلييين الوطنيين في أول مارس سنة ١٩٠٣ : ثالثا — المجلس الملى للأرمن الكاثوليك في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٥ — وعلى أثر زوال السيادة العثمانية عن مصر صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٥ ، وقد جاء فيه « ان السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتي الآن في الديار المصرية تستمر إلى حين الاقرار على أمر آخر على التمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية وعلى ذلك فان السلطات القضائية المذكورة هي والهيئات التي بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولا لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدتها لغاية الآن من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية » .

د وحيث انه يتضح مما ذكر أن الأمور في مصر كانت ولا تزال جارية على منوالين ، أحدهما مسير لما كان عليه الحال في الدولة العثمانية بالنسبة إلى الطوائف العثمانية غير المسلمة والثاني خاص بالطوائف المصرية التي صدرت بشأنها قوانين من الحكومة المصرية بما لها من من حق التشريع .

« وحيث ان الخصوم في هذه الدعوى مصريون أصلا ، وقد صدرت بشأن الطائفتين اللتين ينتمون إليهما أو تنازعوا على الانتماء إليهما تشريع خاص ، فليس للطاعن والحالة هذه أن يرجع إلى التشريع العثماني . على أن هذا التشريع في حد ذاته خال من أي نص يخول المجالس المالية حق النظر في الوصايا ، بل إن ما اشتمل عليه يؤيد اختصاص القضاء الشرعي في مسائل الوارث والوصايا وتطبيق الاحكام الشرعية فيها .

« وحيث انه مما يؤيد ذلك فوق ما سبق

ذكره عن التشريع العثماني البراءات الصادرة من الدولة العثمانية بتعيين بطاركة لبعض الطوائف العثمانية في مصر مع تحديد مهامهم وحقوقهم وما لهم من اختصاص ، وقد نشرت في سنة ١٩٢٥ مع تقرير للمرحوم عبد الخالق ثروت باشا عن الطوائف المسيحية العثمانية في مصر وهي . أولا — براءة تعيين بطريك طائفة السريان في ٥ من جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ ، ثانيا — براءة تعيين بطريك الروم الأرثوذكس في ٢٨ من رمضان سنة ١٣١٧ . ثالثا — براءة تعيين بطريك الأرمن الكاثوليك في أول رجب سنة ١٣١٩ . — رابعا براءة تعيين بطريك الروم الكاثوليك في ٥ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٠ . ويؤخذ من نصوص هذه البراءات جميعها ان اختصاص مجالس تلك الطوائف لا يخرج عن الأمور المذهبية أو الروحية ومسائل الزواج والطلاق والمسائل الكنسية . أما الوصايا فقد ورد ذكرها في هذه البراءات مقصورا على ما كان منها صادرا لأغراض دينية أو خيرية . ومع ذلك فقد جمل النظر في كل نزاع حاصل بشأنها من اختصاص الحاكم الشرعية وقد أشير بنوع خاص في براءة تعيين بطريك الروم الأرثوذكس إلى الوصية بالثلث إلى جهات دينية معينة كما أشير في البراءات كلها إلى جواز سماع شهود مسيحيين لاثباتها لدى المحاكم الشرعية ومن كل هذا يبين ان ما أرادت البراءات استظهاره في شأن الوصايا هو اجازة ما يكون منها قرينة لدى المسيحيين رفعا لكل لبس في هذا الصدد عند التقاضي ، أما غيرها من الوصايا العادية فيبقى بطبيعة الحال خاضعا للقواعد العامة النافذة في حق الأهلين جميعا

يستوى في ذلك المسلمون وغير المسلمين .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان القول بتعميم تطبيق المنشورات الثلاثة الصادرة من الدولة العثمانية في سنة ١٨٩١ على المجالس المالية في مصر لا محل له ولا سبيل اليه ، لأنها صدرت وقت ان كانت مصر صاحبة السلطان التام في تشريعها الداخلي ، ولم يكن تبليغها إلى مصر على أساس أنها تابعة في هذه الناحية من التشريع للدولة العثمانية ، بل لأن مصر ذاتها رأت بمناسبة قضية خاصة بطائفة عثمانية لم يكن قد صدر بشأنها تشريع خاص في مصر أن تستهدى بما هو جار العمل به في الدولة العثمانية في شأن أبناء هذه الطائفة ، فبعث الباب العالي بالمنشورات الثلاثة مع اعادة إلى المعية السفية التي أبلغتها إلى نظارة الداخلية . ولا شك في أن عدم تبليغ هذه المنشورات من الدولة العثمانية من تلقاء نفسها وقت صدورها كما كانت تبلغ الفرمانات لنومغزي يدل على أنها لا تمتد إلى مصر في مفعولها . هذا بصرف النظر عن قوتها من الناحية التشريعية وعن مدى ما جاء بأحدها دون الآخرين خاصة بالوصايا .

« وحيث انه عن التعميم في حد ذاته فان القول به كان نتيجة خطأ في ترجمة المنشور الثالث إلى اللغة الفرنسية ذلك لأن ما ورد بهذا المنشور المقول بأنه جاء معهما كل ما ورد في المنشورين السابقين بما في ذلك مسائل الوصية على سائر الطوائف غير الاسلامية ترجم على اعتبار أن ما ورد بالمنشورين السابقين خاصا باستدعاء واستنطاق وتوقيف الرهبان وبدعاوى النفقات المتولدة عن عقد وفسخ الأنكحة قد ذكر بالمنشور الثالث على إسبيل المثال بدليل

استعمال لفظي "telles que" في الترجمة مع ان كتاب التبليغ الوارد إلى المعية السفية ينبيء قطعاً بأن ذكر هذه المواد إنما كان على سبيل الحصر لا التمثيل إذ جاء فيه أن ما عمم هو ما كان متعلقاً (relativement a) بالمسائل المذكورة على أن النيابة العمومية فوق ذلك قدمت الصور الشمسية لأصول هذه المنشورات مع ترجمة المنشور الثالث وفيها القول الفصل بأن ما جاء به كان على سبيل الحصر وإن ما ورد بالمنشور الأول خاصاً بالوصايا لم يكن من بين المسائل التي تناولها التعميم في المنشور الثالث .

« وحيث انه فضلاً عن كل ما ذكر فان محكمة النقض السورية وهي في بلد كان لعهد قريب جزءاً من الدولة العثمانية ذاتها تجري عليه نظمها وتشريعها بلا فارق أو تمييز — قد أخذت بهذا النظر ورأت ان مسائل الوصايا الواردة بالمنشور الأول مقصورة أمرها على طائفة الروم الأرثوذكس بالشروط الواردة بالمنشور ذاته (حكم الدوائر المجتمعة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٣٠ المنشور في غازيتة المحاكم المختلطة المصرية المجلد ٢١ ص ١٤٢ — ١٤٦)

« وحيث انه لا حاجة إلى البحث فيما إذا كان المنشور الأول قد اشتمل حقاً على تحويل المجلس الملي لطائفة الروم الأرثوذكس حق النظر في الوصايا اطلاقاً — أي شكلاً وموضوعاً دون تقييد بأحكام الشريعة الاسلامية ، أم ان هذا الاختصاص مقصور على شكل الوصية أو النظر في صحتها فيما هو داخل في النصاب الجائز الايصاء به بحسب الشريعة الاسلامية ، كما يفهم ذلك من الإشارة في المنشور إلى تصديق رجال الدين على الوصية لا مكان اعتبارها بالحكمة

الشرعية . ذلك لأن هذا البحث غير مجد في هذه الدعوى بعد أن تبين مما سلف أن مفعول المنشور مقصور على طائفة الروم الأرثوذكس في الدولة العثمانية ، وأنه لم يعم على سواها من سائر الطوائف ، وإن مصرف فوق ذلك غير مقيدة به إطلاقاً . على أن ما ترى المحكمة لفت النظر إليه هنا أن لبراءة تعيين بطريك الروم الأرثوذكس في مصر من قبل الدولة العثمانية السابق الإشارة إليها دلالتها الخاصة ومغزاها لا في صدد ما قيل عن تعميم المنشور الأول فحسب ، بل وفيما يمكن أن يكون قد اشتمل عليه هذا المنشور من بيان لحقوق الطائفة ذاتها في الدولة العثمانية في مسائل الوصايا .

« وحيث أنه بعد أن تمكنت مصر من الاتفاق مع الدول الأجنبية على إنشاء المحاكم المختلطة ظهرت لأول مرة القوانين المصرية في أسلوبها الحديث وصيغتها العامة ، وقد اشتملت على نصوص خاصة بمسائل الأحوال الشخصية وبالواريث والوضعية وردت في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وقانونها المدني والتجاري . وتنقسم هذه النصوص في مجموعها إلى ثلاثة أقسام : أولها - خاص بالأحوال الخارجية عن وظيفة القضاء المختلطة وقد وردت أحكامه في المادة ٩ من لائحة الترتيب وكذا في المادة ٤ من القانون المدني التي أتت ببيان عن المسائل التي يختص بها قاضي الأحوال الشخصية ، وقد ألغيت هاتان المادتان فيما بعد بمناسبة اتفاقية مونترو بمقتضى القانون رقم ٤٩ الصادر في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٣٧ والمرسوم بقانون رقم ٨٩ الصادر في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ وحلت محلها فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية

المادة ٣٩ من لائحة التنظيم القضائي الجديدة . وليس في النصوص آتية الذكر ما يصح الاستناد إليه في صدد اختصاص المجالس المليية بالوصايا إذ كلها جاء لغرض واحد ، هو تعيين مواد الأحوال الشخصية الخارجة عن وظيفة القضاء المختلط . والقسم الثاني خاص بالتنازع الدولي في تطبيق القوانين ، وقد ورد في المواد ٧٧ و ٧٨ و ١٩٠ من القانون المدني و ١٠ و ١١ من القانون التجاري .

فالمادة ٧٧ نصت على طريقة التوريث إطلاقاً أي بلا تفریق بين الارث الطبيعي والارث الايضائي وجعلتها خاضعة لقانون جنسية المتوفى ثم استثنت منه حق الارث في منفعة الا أموال الموقوفة فأخضعته لأحكام التشريع المحلي ، والمقصود بذلك حق المنفعة في الوقف الآيل بالعقد المسمى بالاجارين الوارد ذكره في المادة ٣٧ من القانون المدني المختلط لأن انتفاع المستحق بالغلة ليس من الحقوق التي تورث عن الواقف بل طبقاً للائحة المؤرخة ٧ من صفر سنة ١٢٨٤ هجرية المشار إليها في المادة ٣٧ المتقدم ذكرها المقابلة للمادة ١٨ من القانون المدني الأهلي التي جاءت بقواعد خاصة في توريث المنفعة ومنها المساواة التامة في ذلك بين الذكور والإناث . أما المادة ٧٨ فقد تحدثت عن أهلية الموصي لعمل الوصية وطريقة عملها وانعقادها ، وأتت فقرتها الثانية بحكم بصون حقوق الدائنين والمشتريين حسنى النية حتى لا يضاروا بما قد يكون من تجاوز لما يريد قانون الجنسية بقاءه للورثة . وأحالت المادة ١٩٠ الخاصة بالأهلية كذلك إلى قانون الجنسية .

ونصت المادة ١٠ من القانون التجارى على شروط الأهلية لممارسة التجارة وقيدت ذلك فى حدود معينة بقانون الأحوال الشخصية للتاجر ، كما نصت المادة ١١ بوجه خاص على أهلية النساء للتجارة وأرجعت الأمر فى ذلك اطلاقا إلى قانون الأحوال الشخصية أو بالأحرى قانون الجنسية .

وهذه المواد جميعها لم تعرض لها القانونان المدنى والتجارى إلا من الناحية الدولية وذلك بقصد معاملة الأجانب بقوانينهم الشخصية ، أى بقوانين بلادهم ، بدلا من القانون الاقليمى . إذ ليس من شأن التشريع المختلط وقد وضع لمحاكم مصرية أن تعرض لأحكام قوانين مصرية أخرى مطلوب منه بحكم وظيفته احترامها والعمل على مقتضاها .

أما القسم الثالث فقد جاء بنصوص مؤسسة على الأحكام الشرعية وهذه النصوص واردة فى المواد ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ وهى خاصة ببيع المريض مرض الموت ، وقد جعله القانون فى منزلة الوصية ، عملا بالأحكام الشرعية بحيث لا ينعقد صحيحا إذا كان لو ارث ولا بأكثر من الثلث إذا كان لغير وارث إلا بأجازة الورثة وجاءت المادة ٣٢٣ بنص يقصر حكم هذه المواد على البائع الخاضع فى أهليته إلى القانون المحلى (la loi locale) أى الشريعة العامة على أن لا يضر ذلك بحقوق الغير حسن النية . وظاهر من هذه النصوص أنها وضعت على أساس أن المصريين عموما من أى دين كانوا خاضعون فى مسائل الموارث والوصية لأحكام الشريعة الإسلامية . « وحيث ان القانون الأهلى قد جاء على نمط القانون المختلط حاذيا حذوه مقتفيا أثره

فجاء بالمادة ١٦ من لائحة الترتيب الأهلية على نمط المادتين ٩ من لائحة الترتيب المختلط و ٤ من القانون المدنى الملتان وبالواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ المقابلة للمواد ٧٧ و ٧٨ و ١٩٠ وبالواد ٢٥٤ وما بعدها المقابلة للمواد ٣٢٠ وما بعدها من القانون المدنى المختلط وأتى فى القانون التجارى بالمادتين ٤ و ٥ المقابلتين للمادتين ١٠ و ١١ من القانون التجارى المختلط .

« وحيث ان ما يجب تقريره أولا تلك الحقيقة التاريخية التى لا شك فيها وهى أن القوانين الأهلية فى عهد إنشاء المحاكم الأهلية وضعت أولا باللغة الفرنسية ثم ترجمت إلى لغة البلاد وقد كان لتطور الحوادث فى مصر وإنشاء المحاكم الأهلية على نمط المحاكم المختلطة الأثر الفعال فى ذلك وإذن فلا مناص من الرجوع إلى النص الفرنسى كلما أشكل النص العربى للقانون .

« وحيث ان ما جاء فى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو تعيين المواد الخارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية ومنها مسائل الأحوال الشخصية بصرف النظر عن الهيئات الأخرى المختصة بالفصل فيها شأن المسادة ٤ الملغاة من القانون المدنى المختلط . أما المواد ٥٥ و ١٣٠ فقد أشارت إلى قانون الأحوال الشخصية بدلا من قانون الجنسية فى المواد المقابلة لها من القانون المختلط وجاءت الترجمة العربية لعبارة "d'après le statut personnel du defunt" الواردة فى النص الفرنسى الأهلى كما يأتى « على حسب المقرر فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى » . أما باقى المواد فقد جاءت فيها ترجمة كلمتى (statut personnel) سليمة لا شائبة فيها .

« وحيث ان المقصود من هذه المواد جميعا ، ماورد منها في القانون المدني وما ورد في القانون التجارى ، هو تعيين القانون الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الأجانب في مسائل معينة إذا ما ما اقتضى الأمر الرجوع إليها في نزاع مطروح أمام القضاء الأهلى ولا شأن له هذه النصوص إطلاقا بالتنازع الداخلى بين القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية لأن الشارع هنا كما هو الحال فى القانون المختلط بل ومن باب أولى لم يكن قط بحاجة إلى أن يعرض لنظم أو أحكام مصرية لا محيص لهيئة قضائية مصرية أخرى من اتباعها والعمل على مقتضاها دون حاجة لنص خاص فى أى تشريع مصرى آخر . » وحيث انه متى كان الأمر كذلك فانه لا سبيل لفهم مدلول الترجمة العربية إلا بالرجوع إلى النص الفرنسى الذى وضع به القانون ثم نقل منه إلى اللغة العربية . والنص المذكور كما سبق البيان يؤيد هذا النظر ويدل على أن المقصود بما جاء فى المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ هو قانون الأحوال الشخصية للمتوفى ، ولا دخل فى ذلك للدين أو المذهب أو التنازع الداخلى بين أهل الأديان المختلفة فى هذا الصدد . وكل ما يمكن أن يقال ان الشارع المختلط غير فى المادتين ٧٧ و ٧٨ عن الأحوال الشخصية بقانون الجنسية مخالفا فى ذلك ما كان منه فى النصوص الأخرى التى عرضت لقانون الأحوال الشخصية ، وليس من فارق بين التعبيرين لأن المؤدى واحد والغرض منهما واحد ، ولا فرق كذلك فيما كان من الشارع الأهلى من استعمال تعبيرين مختلفين المقصود منهما واحد وإن كان أحدهما قد جاء بتعريب

غير موافق لكلمات

(d'apres le statut personnel)

« وحيث ان القول بأن المقصود مما جاء فى النص العربى لتلك المواد هو المذهب أو الدين يتعارض كل التعارض مع التشريع السابق الصادر من مصر ذاتها قبل صدور القوانين الأهلية والعمل بها فان الأمر العالى الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بإنشاء المجلس الملى للأقباط الارثوذكس راعى كل المراعاة تلك التقاليد المتبعة مع غير المسلمين من حيث قصر اختصاص رجال الدين على المسائل المذهبية وجعل اختصاصهم فى مسائل الموارث إطلاقا (أى طبيعية كانت أم إيصائية) مقيدا باتفاق الورثة واتحادهم مذهبيا بصرف النظر عما إذا كان التقسيم يقع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أم غيرها إذ لا حاجة للبحث فى ذلك . ولا سبيل للقول بأن الشارع المصرى أراد فى قانونه الأهلى أن يتنكب طريقة التشريع السابق لأن القانون المدنى من جهة لم يكن موطنا لوضع قواعد للتنازع الداخلى فى مسائل الميراث والوصية حتى يمكن أن يقال انه أتى ناسخا لتشريع صادر قبله ولأن التشريع الصادر للأقباط الارثوذكس أنفسهم بعد ذلك فى سنتى ١٩١٢ و ١٩٢٧ قد جاء على نمط التشريع السابق ولم يحد عنه قيد أنملة فى هذا الصدد . »

« وحيث ان القواعد المتعلقة بالأهلية تطبق على جميع المصريين من أى دين كانوا ولم تجيء أحكام قانون المجالس الحسبية الصادر فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ إلا مقرررة للأمر الواقع . وفى هذا مايدل على أن المرجع فى ذلك هو التشريع المصرى الخاص بالأحوال الشخصية

لا القانون المدني كما يدل دلالة قاطعة على أن المادة ١٣٠ كالمادتين ٥٤ و ٥٥ موضوعا للرجوع إليها في حالة التنازع بين القوانين من الناحية الدولية لا الداخلية .

وحيث ان الاعتراض بماورد بقانوني المجلس الملي الانجيليين الوطنيين الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ والأرمن الكاثوليك الصادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٥ للقول بأن القانون الكنائسي هو الذي يجب تطبيقه في مسائل الوصايا اطلاقا — هذا الاعتراض مردود . وذلك لأن المادة ٢١ من قانون المجلس الملي للانجيليين الوطنيين — وهي التي جاءت المادة ١٦ من قانون المجلس الملي للأرمن الكاثوليك في الجوهر مماثلة لها — تنص على ما يأتي « يختص المجلس العمومي بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التي تقع بين كنائس انجيلية أو بين انجيليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد — على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا باحضرار أشخاص غير انجيليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل الموارث الخالية عن الوصية

(succession ale intestat)

إلا في حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضي أمام المجلس المذكور » . ومؤدى ذلك أن الاحتكام إلى المجلس الملي في مسائل الموارث لا يكون إلا استثناء في حالة الميراث الطبيعي فإذا لم يتفق ذوو الشأن وهم الورثة على حسب الشريعة الاسلامية باعتبارها مصدر الأحكام العامة في ذلك على الاحتكام إلى هذا المجلس كان لا مناص من

التقاضي أمام جهة الأحوال الشخصية ذات الولاية العامة وهي المحكمة الشرعية . يستوى في ذلك الميراث الطبيعي والابصائي إذ هما مرتبطان كل الارتباط أحدهما بالآخر ولا يمكن أن يتناول اختصاص المجلس الملي مسائل الوصايا اطلاقا بحيث يكون الشخص الواحد في مسائل الموارث تابعا للتشريعين مختلفين فيوصى وفقا لأحكام أحدهما إذا ما أراد ذلك لأي غرض من الأغراض ثم يرثه ورثته طبقا للتشريع الآخر وقد لا يجدون تركه يرثونها وبهذا يكون في وسعه العبث في حال حياته بما أرادت شريعة التوريث العامة حفظه للورثة فتصبح حقوقهم مهما اختلفوا على الميراث مهددة وكأنها لا وجود لها مع أن القاعدة الأساسية العامة وفقا للأحكام الشرعية التي لم يرد في القانون الوضعي ما يخالفها تقضى باحترام هذه الحقوق احتراماً تاماً لا سبيل لتحقيقه إلا إذا استطاع من نعيمهم تلك الأحكام من أصحاب الشأن الحيلولة دون المساس بها ولا يمكن أن يفهم قصر اختصاص المجلس على الميراث الطبيعي عند الاتفاق واتحاد الملة بأن المجلس مختص بالوصايا إطلاقا لمجرد اعتبارها من مواد الأحوال الشخصية لأن ارتباطها بالميراث ارتباطا وثيقا يجعل أمر النظر في التركة راجعا إلى تقديرهما معا لا إلى الفصل بينهما والوصول بذلك إلى نتائج غير مقبولة أصلا كما تقدم . على أن المقصود بالأحوال الشخصية التي من اختصاص المجلس لا يمكن أن يكون إلا المواد المذهبية أو الروحية التي لا تتصادم مع القواعد الأساسية العامة في التشريع والتقاليد المتبعة في ذلك إزاء الطوائف المالية جميعا والتي لم يرد الشارع الخروج عنها بأي حال .

« وحيث انه لا محل للرجوع إلى الأحكام الواردة في المادتين ٢٨ و ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي المختلط الصادر بهـ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ولا إلى ما ورد بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ فإن ماورد بهما خاص بالأجانب والغرض منه وضع قواعد للتنازع الدولي ولا شأن له بالتنازع الداخلي بين جهات الأحوال الشخصية المصرية والأحكام الواردة فيهما وإن كانت قد اشتملت على كثير من البيان والتفصيل فإنها كالأحكام الواردة في المادتين ٧٧ و ٧٨ من القانون المدني المختلط (٥٤ و ٥٥ أهلى) خاصة بالتشريع الذى يعامل الأجانب بهوجهه ولم يكن مقصودا منها تنظيم حالة المصريين فيما بينهم إذ هذا مما يملكه المشرع المصرى وما كانت مصر فى حاجة إلى الاتفاق مع الدول بشأنه .

« وحيث انه يخلص مما تقدم : —

أولا — ان ما جاء بالمواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدني الأهلى لم يكن لوضع قواعد للتنازع الداخلى بل للتنازع الدولى أى فيما يتعلق بالقانون الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الأجانب فى المسائل التى نصت عليها هذه المواد .

ثانيا — ان الموارث عموما طيمية كانت أم إصبائية تكون وحدة غير قابلة للتجزئة وتسرى الأحكام المتعلقة بها على جميع المصريين مسلمين كانوا أم غير مسلمين وفق القواعد الشرعية الاسلامية باعتبارها الشريعة العامة .

ثالثا — ان منشأ اختلاف وجهات النظر هو الخطأ فى ترجمة المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدني . وفى المنشور الثالث للصادر فى الدولة العثمانية فى سنة ١٨٩١ فتد أدى

الخطأ فى ترجمة المواد المذكورة إلى خطأ آخر هو حسابان هذه المواد مرتبة لقواعد خاصة بالتنازع الداخلى فى تطبيق القوانين فى حين أنها كزميلاتها فى القانون المختلط خاصة بالتنازع الدولى أى بغير المصريين جنسية كما أدى خطأ الترجمة إلى الفرنسية فى المنشور آنف الذكر إلى القول بتعميم أحكام هذا المنشور والمنشورين اللذين سبقاه على جميع المجالس الطائفية .

« وحيث انه لما تقدم تكون أوجه الطعن الأول والثانى والثالث والسادس فى غير محلها .

« وحيث انه عن الوجه الرابع فإن الحكم ابتدائيا فى الدعوى لبعض المطعون ضدهم بأنصبتهم الشرعية فى التركة صدر فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٧ أى بعد أن قضت المحكمة الشرعية العليا بإبطال الوصيتين فى ١١ من مارس سنة ١٩٣٥ وبهذا أصبح الكلام فى الاختصاص والبحث فيه لدى القضاء الأهلى عديم الجدوى على أن الحكم فى الدعوى التى رفعها لقيف من الورثة والتى صدر فيها الحكم المطعون فيه ما كان يقتضى الفصل فيها سوى تطبيق القاعدة القانونية الأساسية المعروفة وهى عدم صحة الوصية لوارث إلا باجازه باقى الورثة أيا كانت جهة القضاء التى يثار النزاع أمامها بشأن الوصيتين فإذا كان القضاء الأهلى أوقف الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى الوصيتين من جهة القضاء الشرعى بعد أن أقيمت دعوى المطالبة ببطالتهما أمامه . فليس فى ذلك ما يفيد الحكم بعدم الاختصاص . بل كل ما فى الأمر ان وقف الدعوى كان احتياطيا تفاديا من تضارب وجهات النظر .

رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الفتاح السيد بك
رئيس المحكمة وحسن زكى محمد بك ومحمد زكى على بك
ومحمد كامل مرسى بك ونجيب مرقص بك وحضور حضرة
صاحب العزة نصيف زكى بك رئيس النيابة بالاستئناف

٣٨

أول أبريل سنة ١٩٤٣

تتمت . دين . الوفاء به بغير طريقة دفعه نقدا .
وجوب حصوله باتفاق الطرفين . وجوب أن يكون منجزا
نافذا غير قابل للعدول عنه . ادعاء الوفاء بالدين من طريق
الوصية من المدين للوارث . لا يتحقق به شرط الوفاء بالدين
قانونا .

المبدأ القانوني

إن وفاء الديون بغير طريقة دفعها نقدا يجب
أن يكون حاصلا باتفاق الطرفين المتعاقدين وأن
يكون فوق ذلك منجزا نافذا غير قابل للعدول
عنه . فإذا كان الوفاء المدعى به هو من طريق
الوصية بغير اتفاق بين الموصى والموصى له الذى
يدعى الدين فإن هذا التصرف الذى هو بطبيعته
قابل للعدول عنه فى حياة الموصى لا يتحقق به
شرط الوفاء للدين قانونا^(١) .

المحكمة

« حيث أن أوجه الطعن تتحصل فيما يأتى :
أولا — إن وصية والدة الطاعنتين لها

(١) القواعد الأخرى التى قررتها المحكمة فى هذا
الحكم قررت أيضا فى الحكم الصادر بهذه الجلسة فى القضية
رقم ٦٦ سنة ١٠ ق وللمحكمة حكم سابق صدر بمجلس
يونيه سنة ١٩٣٤ فى القضية رقم ٤٠ سنة ٣ ق منشور بالجزم
الأول صفحة ٤٥٤ رقم ٢٠٠ قرر أن وصية غدير المسلم
كرصية المسلم لا تصح إلا بوجود حقيقة أو حكما ولا تجوز
بأكثر من الثلث — ولا تجوز لوراث إلا بإجازة
باقى الورثة .

« وحيث أنه عن الوجه الخامس أن ماورده
خاصا بإبطال الوصيتين اطلاقا مع إحداهما
مشملة على قدر موصى به للأعمال الخيرية
دفاع موضوعى لم يثره الطاعن أمام محكمة
الموضوع حتى تنظر فيه على أنه قد يكون المانع
من إثارته لديها أن هذه المسألة فصلت فيها
المحكمة الشرعية العليا فى ١١ من مارس سنة
١٩٣٥ بإبطال الوصيتين اجمالا فلما رفع الطاعن
عنه التماسا للنظر فى أمر الوصية للأعمال الخيرية
قضت المحكمة ذاتها برفضه بتاريخ ١٣ من مايو
سنة ١٩٣٥ وكذلك عن الشطر الخاص بعدم
منازعة السيدتين فائقة داود وستهم باخوم —
وهما من الورثة — فى الوصية فإن الطاعن لم
يثره أيضا لدى محكمة الاستئناف ولذا فلا
سبيل للبحث فى هذا الدفاع الموضوعى لأول
مرة أمام محكمة النقض وأما عن الشطر الخاص
بالرضاء الضمى بالوصيتين المسند إلى السيدتين
ستهم داود وسريّة داود فإن الحكم المطعون فيه قد
عرض لهذا الدفاع وفنده بناء على ما أورده من
أدلة ثم خلص إلى أن هاتين السيدتين كانتا
تنازعا فى الوصيتين . وإذ كان هذا التقدير
موضوعيا فلا معقب على ما كان من محكمة
الموضوع فى شأنه .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته
على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن بغير سليمان افندى بصفته وحضر منه
الأستاذة صليب سامى باشا ومكرم عبيد باشا وعبد الرحمن
الرافعى بك وراغب اسكندر بك ضد الخواجه بولس داود
يوسف وآخرين وحضر عن الأول الأستاذة محمد كامل
البندارى باشا وزكى عريبي وعبد الرازق السنهورى بك
وحضر عن الثانية الأستاذ زكى سليمان رقم ٦٦ سنة ١٠ ق

بكل ما تملك لم تكن ايضاً معناه التبرع بل ايضاً
بمئة ابل وهو وفاء الديون التي كانت للموصي
لها على والديهما والوصية بهذه المائة لا تكون
خاضعة للقيود الشرعية التي ترد على الايضاء
العادي الحاصل على سبيل التبرع .

ثانياً — إن تركة المورثة كانت مستغرقة
بدينها لبياناتها وإذا كانت القاعدة المسلم بها هي
أن لا تركة إلا بعد وفاء الديون فإن اجازة
الوصية إذا لم تكن تكون للدائنين . والدائنون
هنا هم الموصي لهم أي الطاعتان وأختهما أو لجا
وقد أجزت الوصية وهي لا تحتاج في هذه الحالة
إلى اجازة من اخوة المورثة لأن حق الورثة
لا يأتي ولا يتحقق إلا بعد وفاء الديون .

ثالثاً — أنه بفرض التسليم بأن تصرف
المورثة كان وصية بمعناه القانوني أي على سبيل
التبرع فإن هذه الوصية صدرت منها صحيحة
طبقاً لأحكام ملتها وقد قضت بصحتها الجهة
المختصة وهي المجلس الملي الانجيلي والحكم
المطعون فيه إذ قضي ببطالان الوصية فقد جاء
مخالفاً للمحركات الصادرة من الدولة العثمانية
بصححة وصايا غير المسلمين المقيمين في بلادها
وبمصر أيضاً ومخالفاً لأحكام القوانين المصرية
المتعلقة بالأحوال الشخصية وخاصة المادة ١٦
من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ٤
القديمة من القانون المدني المختلط والمادتين ٥٤ و
٥٥ من القانون المدني الأهلي ولاحكام الأوامر
العالية الصادرة في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣
بتشكيل المجلس الملي للأقباط الارثوذكس
وفي أول مارس سنة ١٩٠٢ بتشكيل المجلس
الملي للانجيليين المصريين وفي ١٨ من نوفمبر سنة
١٩٠٥ بتشكيل المجلس الملي للأرمن الكاثوليك

وللقانون الصادر في سنة ١٩٢٧ بالنسبة للمجلس
الملي لطائفة الأقباط الارثوذكس وأخيراً
لأحكام القانون رقم ٩١ سنة ١٩٣٧ .

عن الوجهين الأول والثاني

« حيث ان الحكم المطعون فيه عرض لما
أثارته الطاعتان في هذين الوجهين من ناحية
الديون واستغراقها للتركة وقال في صدد ذلك
« وحيث ان ما أثاره المستأنف عليهن (الطاعتان
والمطعون ضدها الثانية) من أن لهن ديوناً
في ذمة الموصية كانت هي السبب الدافع لها
في عمل الوصية الأولى أمام المجلس الملي
الارثوذكسي في ١١ من مايو سنة ١٩٢٤ فإن
المستأنف (المطعون ضده الأول) قد رد على
ذلك بأنه عند ما عملت الموصية وصيتها موضوع
النزاع للمستأنف عليهن أمام المجلس الملي الانجيلي
لم تذكر فيهما شيئاً عن هذه الديون كما أنه عند
عمل القسمة بين الموصية وبين الموصي اليهن في
سنة ١٩٢٤ ذكر في عقد القسمة عدم وجود
ديون لأي منهن قبل الأخرى فمع قيام النزاع
بين الطرفين على جود الدين ومقداره لا يصح
للمحكمة التعرض لهذه الديون والمستأنف عليهن
وشأنهن فيها لأن ذلك خارج عن نطاق البحث
في الدعوى الحالية كذلك قول المستأنف عليهن
بأن التركة مستغرقة بديون كانت لهن في ذمة
المورثة مما يجعل اجازة الوصية من حقهن دون
سواهن فإنه فضلاً عن قيام النزاع بين الطرفين
في الديون وجوداً وعدمها فإن للمستأنف عليهن
إذا ثبت حقهن في الدين أن يحصلن عليه من
التركة إذا شئن بدعوى على حدة » .

« وحيث انه يؤخذ من هذا الذي ذكره الحكم
أن محكمة الموضوع رأيت أن التصرف الصادر

من المورثة وصية توافرت شروطها القانونية وقضت فيها بالبطلان لصدورها لورثة أما الديون المدعاة فقد تركت أمرها للطاعتين تتخذان بشأنها ما تريدان .

« وحيث ان التكييف القانوني الذي بنت محكمة الموضوع عليه قضاءها قد جاء مؤسسا على تفسير للتصرف الصادر من المورثة استخلصته المحكمة من عبارات التصرف ذاته ومن الظروف والملاسات التي حرر فيها وإذا كان هذا الاستخلاص سائفا وخاليا مما يتنافى مع العناصر التي جاءت مصدرا له فيكون تكييف المحكمة التصرف بأنه تملك مرجأ إلى ما بعد الموت بطريق التبرع قد جاء مبنيًا على أساس سليم من القانون .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن ما استندت إليه الطاعتان من أن التصرف الصادر بالوصية من المورثة إلى الموصي إليهن كان بمقابل (Dation en paiement) هذا القول غير مقبول قانونا لأن وفاء الديون بغير طريقة دفعها نقدا يجب أن يكون حاصلا باتفاق الطرفين المتعاقدين وأن يكون فوق ذلك منجزا فذا غير قابل للعدول عنه ولما كان الوفاء المدعى به في هذه الدعوى قد جاء من طريق الوصية بغير اتفاق بين الموصية والموصي إليهن اللاتي يدعين الدين وهذا التصرف بطبيعته قابل للعدول عنه في حياة الموصية فلا يتحقق فيه شرط الوفاء بالدين قانونا

عن الوجه الثالث

« وحيث ان البحث في هذا الوجه يستدعي معرفة ما إذا للمجالس المالية في مصر اختصاص في مسائل الوصية ومدى هذا الاختصاص .

« وحيث ان ما يستخلص من كتب فقهاء

الحنفية ، وهم الذين عرضوا أكثر من سواهم لهذا الموضوع ، وهو أن ولاية المسلمين في دار الاسلام عامة تشمل الذميين كما تشمل المسلمين على السواء ، وإن أهل الذمة خاضعون لأحكام الاسلام إلا فيما يقرون عليه من الأمور الخاصة بمعتقداتهم ، وذلك يستتبع بطبيعة الحال أن يكون القاضي الشرعي قاضيا لجميع الأهلين لا فرق في ذلك بين مسلم وذمي إلا إذا تراضى المتخاصمون واتخذوا من رجال دينهم محكمين للفصل فيما يقوم بينهم من نزاع .

« وحيث ان الفقهاء عدوا الوصية من المعاملات وجعلوا أحكام الاسلام الخاصة بها نافذة في أهل الذمة ، على أساس أن الذمي بعقد الذمة ساوى المسلم في المعاملات والتبرعات ، فكما أن الوصية فيما زاد على الثلث والوصية لبعض الورثة لا تجوز من المسلم مراعاة لحق ورثته ، فكذلك لا تجوز من الذمي ، ولم يكن ثمة خلاف بين الفقهاء على الاطلاق إلا فيما يفرع عن تلك القاعدة الأساسية مما يتعلق بأغراض الوصية وأشخاص الموصي لهم وهو ما لا محل للخوض فيه في هذه الدعوى .

« وحيث ان الأحكام السابقة كانت على مر العصور الاسلامية مطبقة باطراد حتى ان الذميين كانوا — على أساس التسليم بها والخضوع لها — يلجأون إلى مفتى الاسلام لاستفتاءهم في تقسيم الميراث بينهم وفي صحة الوصايا الصادرة من المتوفين منهم فكانوا يفتونهم بمقتضى أحكام الشريعة الاسلامية . وقد ظل الحال كذلك في مصر حتى أصبحت ولاية تابعة للدولة العثمانية فتأثرت بما يجري فيها من تشريع عام .

« وحيث ان الدولة العثمانية حينما استولت

على القسطنطينية رأت لاعتبارات سياسية مخضة أن تسلك مع الروم الارثوذكس مسلكا مغايرا للسياسة الاسلامية العامة ، فركت لبطر بكهم ما كان له من سلطة قضائية عليهم ، وظل الحال كذلك عهدا طويلا حتى إذا ما استبانت الدولة سوء تأثير هذه السياسة في سلطانها على رعاياها أعلنت في ٣ من نوفمبر سنة ١٨٣٩ خط جليخانة واستهلته بالتنديد بمنهجها السابق ، وهو عدم انقيادها إلى الأحكام الشرعية ، ونوهت باعتزامها على اتباع تلك الأحكام في جميع الدعاوى ووضع التنظيمات الكفيلة بذلك ، ثم أصدرت في ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ الخط الهايوني وهو الذي يعد بحق دستور الحكم والنظام الإداري والقضائي في الدولة العثمانية . وقد تحدث هذا الخط عن مركز غير المسلمين فأبقى لهم في المادة الثانية امتيازاتهم الروحية (les immunités et privilèges spirituels)

وعرض للدعاوى في المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ وخصص المسادين الأولين منها للدعاوى الجنائية والتجارية والمدنية المحضة وجعلها من اختصاص محاكم الدولة . أما باقي الدعاوى فقال بشأنها في المادة ١٨ « وأما الدعاوى الخاصة (les procès spéciaux) مثل الحقوق الارثية فيما بين شخصين من المسيحيين وباقي التبعة الغير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى معرفة البطر بك أو الرؤساء أو المجالس ، » وحيث أنه يستفاد مما تقدم أن الخط الهايوني أعاد الأمور إلى نصابها تجري على حسب أحكام الشريعة الاسلامية وأصبح التجاء أهل الذمة إلى رؤسائهم الدينيين من قبيل التحكيم ليس إلا .

« وحيث أنه في ١٤ من أغسطس سنة ١٨٦١ صدرت لأئحة تركات العيسويين وفيها نص صراحة على أن تركة المسيحي تقسم عند الخلاف بين الورثة أو وجود عديمي أهلية بينهم طبقا لأحكام الشرع الاسلامي ، كما احتوت على نص صريح « بأن الوصية بثالث المال لبعض الوجوه الخيرية تكون معتبرة لدى قضاة المحاكم الشرعية » . ثم صدر في ٣ من فبراير سنة ١٨٩١ منشور وزاري خاص بطائفة الروم الارثوذكس بناء على شكوى تقدمت من البطر بكخانة ورد فيه أن الوصايا متى كان مصدقا عليها من البطر بك أو المتروبوليت أو الإسقفوس تكون معتبرة بالمحكمة (والمقصود بالمحكمة الشرعية) وصدر في أوائل أبريل سنة ١٨٩١ منشور ثان خاص بالأرمن وقد ورد فيه أمر باتباع ما هو مرعى من الاستعلام من البطر بكخانة عن أرباب الموارث في دعاوهم التي تنظر لدى المحاكم الشرعية . وصدر بعد هذين المنشورين منشور ثالث نص على تطبيق أحكامهما المتعلقة باستدعاء رجال الدين لدى محاكم الدولة أو بدعاوى النفقات المتولدة عن الزواج على سائر الملل غير المسلمة .

« وحيث أنه لا يمكن أن يستفاد من تطور هذا التشريع العثماني الدائر إلا أن طائفة الروم الارثوذكس هي التي تقرر لها وحدها بمقتضى المنشور الأول عدم المساس بالوصية التي توجد بركة من يتوفون من اتباعها متى توافرت فيها شروط معينة أما بالنسبة إلى غير هذه الطائفة فليس في المنشورين التاليين ما يفيد معاملته على هذا النحو ، إذ كل ما ورد فيهما جاء مقصورا على أمور أخرى معينة ، وفي هذا الدليل

القاطع على بقاء الاختصاص في مسائل الموارث والوصية للقضاء الشرعي .

« وحيث ان النظم الخاصة بالطوائف غير الاسلامية كانت متبعة في مصر باعتبارها ولاية عثمانية ، ثم اكتسبت مصر تدريجيا في غضون تلك التبعية حق التشريع بمقتضى فرمانات السلطانية المتوالية ، فقد جاء فرمان الصادر لاسماعيل باشا في ٢٨ من يونيو سنة ١٨٦٧ بمنحه لقب الخديوية والفرمانات التالية له بخولة مصر حق التشريع الداخلي في اوسع مدى وكان من نتيجة ذلك أن أصدرت مصر ثلاثة تشريعات منظمة لثلاثة مجالس مالية وهي : أولا - المجلس المالي لطائفة الأقباط الارثوذكس في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ (وهو الذي عدل فيما بعد بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ وبالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧) ثانيا - المجلس المالي للانجيليين الوطنيين في أول مارس سنة ١٩٠٢ ، ثالثا - المجلس المالي للأرمن الكاثوليك في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٥ — وعلى أثر زوال السيادة العثمانية عن مصر صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٥ ، وقد جاء فيه « ان السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتي الآن في الديار المصرية تستمر إلى حين الاقرار على أمر آخر على النمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية وعلى ذلك فان السلطات القضائية المذكورة هي والهيئات التي بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولا لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدتها لغاية الآن من المعاهدات والفرمانات والبراءات العثمانية » .

وحيث انه يتضح مما ذكر أن الأمور في مصر كانت ولا تزال جارية على منوالين ،

أحدهما مسير لما كان عليه الحال في الدولة العثمانية بالنسبة إلى الطوائف العثمانية غير المسلمة والثاني خاص بالطوائف المصرية التي صدرت بشأنها قوانين من الحكومة المصرية بما لها من من حق التشريع .

« وحيث ان الخصوم في هذه الدعوى مصريون أصلا ، وقد صدرت بشأن الطائفتين اللتين ينتمون إليهما أو تنازعوا على الانتماء إليهما تشريع خاص ، فليس للطائفتين والحالة هذه أن ترجعا إلى التشريع العثماني . على أن هذا التشريع في حد ذاته خال من أي نص يخول المجالس المالية حق النظر في الوصايا ، بل إن ما اشتمل عليه يؤيد اختصاص القضاء الشرعي في مسائل الموارث والوصايا وتطبيق الاحكام الشرعية فيها .

« وحيث انه مما يؤيد ذلك فوق ما سبق ذكره عن التشريع العثماني البراءات الصادرة من الدولة العثمانية بتعيين بطاركة لبعض الطوائف العثمانية في مصر مع تحديد مهامهم وحقوقهم وما لهم من اختصاص ، وقد نشرت في سنة ١٩٢٥ مع تقرير للمرحوم عبد الخالق ثروت باشا عن الطوائف المسيحية العثمانية في مصر وهي . أولا — براءة تعيين بطريك طائفة السريان في ٥ من جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ ، ثانيا — براءة تعيين بطريك الروم الأرثوذكس في ٢٨ من رمضان سنة ١٣١٧ . ثالثا — براءة تعيين بطريك الأرمن الكاثوليك في أول رجب سنة ١٣١٩ . — رابعا براءة تعيين بطريك الروم الكاثوليك في ٥ من جمادى الأولى سنة ١٣٢٠ . ويؤخذ من نصوص هذه البراءات جميعها ان اختصاص مجالس

تلك الطوائف لا يخرج عن الأمور المذهبية أو الروحية ومسائل الزواج والطلاق والمسائل الكنسية . أما الوصايا فقد ورد ذكرها في هذه البراءات مقصورا على ما كان منها صادرا لأغراض دينية أو خيرية . ومع ذلك فقد جعل النظر في كل نزاع حاصل بشأنها من اختصاص المحاكم الشرعية وقد أشير بنوع خاص في براءة تعيين بطريك الروم الأرثوذكس إلى الوصية بالثالث إلى جهات دينية معينة كما أشير في البراءات كلها إلى جواز مماع شهود مسيحيين لاثباتها لدى المحاكم الشرعية ومن كل هذا يبين ان ما أرادت البراءات استظهاره في شأن الوصايا هو اجازة ما يكون منها قرينة لدى المسيحيين رفعا لكل لبس في هذا الصدد عند التقاضي ، أما غيرها من الوصايا العادية فيبقى بطبيعة الحال خاضعا للقواعد العامة النافذة في حق الأهلين جميعا . يستوى في ذلك المسلمون وغير المسلمين .

« وحيث انه فضلا عن ذلك فان القول بتعميم تطبيق المنشورات الثلاثة الصادرة من الدولة العثمانية في سنة ١٨٩١ على المجالس المليية في مصر لا محل له ولا سبيل اليه ، لأنها صدرت وقت ان كانت مصر صاحبة السلطان التام في تشريعها الداخلي ، ولم يكن تبليغها إلى مصر على أساس أنها تابعة في هذه الناحية من التشريع للدولة العثمانية ، بل لأن مصر ذاتها رأت بمناسبة قضية خاصة بطائفة عثمانية لم يكن قد صدر بشأنها تشريع خاص في مصر أن تستهدى بما هو جار العمل به في الدولة العثمانية في شأن أبناء هذه الطائفة ، فبعث الباب العالي بالمنشورات الثلاثة مع افادة إلى المعية السنية التي أبلغتها إلى

نظارة الداخلية . ولا شك في أن عدم تبليغ هذه المنشورات من الدولة العثمانية من تلقاء نفسها وقت صدورها كما كانت تبلغ الفرمانات لذو مغزى يدل على أنها لا تمتد إلى مصر في مفعولها . هذا بصرف النظر عن قوتها من الناحية التشريعية وعن مدى ما جاء بأحدها دون الآخرين خاصا بالوصايا .

« وحيث انه عن التعميم في حد ذاته فان القول به كان نتيجة خطأ في ترجمة المنشور الثالث إلى اللغة الفرنسية ذلك لأن ما ورد بهذا المنشور المقول بأنه جاء معما كل ما ورد في المنشورين السابقين بما في ذلك مسائل الوصية على سائر الطوائف غير الاسلامية ترجم على اعتبار أن ما ورد بالمنشورين السابقين خاصا باستدعاء واستنطاق وتوقيف الرهبان وبدواوى النفقات المتولدة عن عقد وفسخ الأنكحة قد ذكر بالمنشور الثالث على سبيل المثال بدليل استعمال لفظي "telles que" في الترجمة مع ان كتاب التبليغ الوارد إلى المعية السنية ينبغي قطعاً بأن ذكر هذه المواد إنما كان على سبيل الحصر لا التمثيل إذ جاء فيه أن ما عمم هو ما كان متعلقا (relativement à) بالمسائل المذكورة على أن النيابة العمومية فوق ذلك قدمت الصور الشمسية لأصول هذه المنشورات مع ترجمة المنشور الثالث وفيها القول الفصل بأن ما جاء به كان على سبيل الحصر وإن ما ورد بالمنشور الأول خاصا بالوصايا لم يكن من بين المسائل التي تناولها التعميم في المنشور الثالث .

« وحيث انه فضلا عن كل ما ذكر فان محكمة النقض السورية وهي في بلد كان لعهد قريب جزءا من الدولة العثمانية ذاتها تجري

الاتفاق مع الدول الأجنبية على إنشاء المحاكم المختلطة ظهرت لأول مرة القوانين المصرية في أساليبها الحديثة وصيغتها العامة ، وقد اشتملت على نصوص خاصة بمسائل الأحوال الشخصية والمواريث والوصية وردت في لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وقانونها المدني والتجاري . وتنقسم هذه النصوص في مجموعها إلى ثلاثة أقسام : أولها - خاص بالمواد الخارجة عن وظيفة القضاء المختلط وقد وردت أحكامه في المادة ٩ من لائحة الترتيب وكذا في المادة ٤ من القانون المدني التي أتت ببيان عن المسائل التي يختص بها قاضي الأحوال الشخصية ، وقد ألغيت هاتان المادتان فيما بعد بمناسبة اتفاقية مونتره بمقتضى القانون رقم ٤٩ الصادر في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٣٧ والمرسوم بقانون رقم ٨٩ الصادر في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ وحلت محلها فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية المادة ٣٩ من لائحة التنظيم القضائي الجديدة . وليس في النصوص آفة الذكر ما يصح الاستناد إليه في صدد اختصاص المجالس المالية بالوصايا إذ كلها جاء لغرض واحد ، هو تعيين مواد الأحوال الشخصية الخارجة عن وظيفة القضاء المختلط . والتسم الثاني خاص بالتنازع الدولي في تطبيق القوانين ، وقد ورد في المواد ٧٧ و ٧٨ و ١٩٠ من القانون المدني و ١٠ و ١١ من القانون التجاري .

فالمادة ٧٧ نصت على طريقة التوريث اطلاقاً أى بلا تفريق بين الارث الطبيعي والارث الايصائي وجعلتها خاضعة لقانون جنسية المتوفى ثم استثنت منه حق الارث في منفعة الا أموال الموقوفة فأخضعتها لأحكام التشريع

عليه نظمها وتشريعها بلا فارق أو تميز — قد أخذت بهذا النظر ورأت ان مسائل الوصايا الواردة بالمنشور الأول مقصود أمرها على طائفة الروم الأرثوذكس بالشروط الواردة بالمنشور ذاته (حكم الدوائر المجتمعة في ٢٧ من يناير سنة ١٩٣٠ المنشور في غازيتية المحاكم المختلطة المصرية المجلد ٢١ ص ١٤٢ — ١٤٦) « وحيث انه لا حاجة إلى البحث فيما إذا كان المنشور الأول قد اشتمل حقاً على تخويل المجلس الملي لطائفة الروم الأرثوذكس حق النظر في الوصايا اطلاقاً — أى شكلاً وموضوعاً دون تقييد بأحكام الشريعة الإسلامية ، أم ان هذا الاختصاص مقصور على شكل الوصية أو النظر في صحتها فيما هو داخل في النصاب الجائز الا بصا به بحسب الشريعة الإسلامية ، كما هو يفهم ذلك من الإشارة في المنشور إلى تصديق رجال الدين على الوصية لا مكان اعتبارها بالمحكمة الشرعية . ذلك لأن هذا البحث غير مجد في هذه الدعوى بعد أن تبين مما سلف ان مفعول المنشور مقصور على طائفة الروم الأرثوذكس في الدولة العثمانية ، وانه لم يعمم على سواها من سائر الطوائف ، وان مصرف فوق ذلك غير مقيدة به اطلاقاً . على أن ما ترى المحكمة أفت النظر إليه هنا ان لبراءة تعيين بطريك الروم الأرثوذكس في مصر من قبل الدولة العثمانية السابق الإشارة إليها دلالتها الخاصة ومغزاها لا في صدد ما قيل عن تعميم المنشور الأول فحسب ، بل وفيما يمكن أن يكون قد اشتمل عليه هذا المنشور من بيان لحقوق الطائفة ذاتها في الدولة العثمانية في مسائل الوصايا .

« وحيث انه بعد أن تمكنت مصر من

المحلى ، والمقصود بذلك حق المنفعة في الوقف الآيل بالعقد المسمى بالاجارتين الوارد ذكره فى المادة ٣٧ من القانون المدنى المختلط لأن انتفاع المستحق بالغلة ليس من الحقوق التى تورث عن الواقف بل طبقا للأئحة المؤرخة ٧ من صفر سنة ١٢٨٤ هجرية المشار إليها فى المادة ٣٧ المتقدم ذكرها المقابلة للمادة ١٨ من القانون المدنى الأهلى التى جاءت بقواعد خاصة فى توريث المنفعة ومنها المساواة التامة فى ذلك بين الذكر والأنثى . أما المادة ٧٨ فقد تحدثت عن أهلية الموصى لعمل الوصية وطريقة عملها وانعقادها ، وأحالت فى ذلك إلى قانون جنسية الموصى ، وأنت فى فقرتها الثانية بحكم يصون حقوق الدائنين والمشتريين حسن النية حتى لا يضرروا بما قد يكون من تجاوز لما يريد قانون الجنسية بقاءه للورثة . وأحالت المادة ١٩٠ الخاصة بالأهلية كذلك إلى قانون الجنسية .

ونصت المادة ١٠ من القانون التجارى على شروط الأهلية لممارسة التجارة وقيدت ذلك فى حدود معينة بقانون الأحوال الشخصية للتاجر ، كما نصت المادة ١١ بوجه خاص على أهلية النساء للتجارة وأرجعت الأمر فى ذلك إطلاقا إلى قانون الأحوال الشخصية أو بالأحرى قانون الجنسية .

وهذه المواد جميعها لم تعرض لها القانونان المدنى والتجارى إلا من الناحية الدولية وذلك بقصد معاملة الأجانب بقوانينهم الشخصية ، أى بقوانين بلادهم ، بدلا من القانون الإقليمى . إذ ليس من شأن التشريع المختلط وقد وضع لمحاكم مصرية أن تعرض لأحكام قوانين مصرية أخرى مطلوب منه بحكم وظيفته احترامها والعمل

على مقتضاها .

أما القسم الثالث فقد جاء بنصوص مؤسسة على الأحكام الشرعية وهذه النصوص واردة فى المواد ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ وهى خاصة ببيع المريض مرض الموت ، وقد جعله القانون فى منزلة الوصية ، عملا بالأحكام الشرعية بحيث لا ينعقد صحيحا إذا كان لوأرث ولا بأكثر من الثلث إذا كان لغير وارث إلا بأجازة الورثة وجاءت المادة ٣٢٣ بنص يقصر حكم هذه المواد على البائع الخاضع فى أهليته إلى القانون المحلى (la loi locale) أى الشريعة العامة على أن لا يضر ذلك بحقوق الغير حسن النية . وظاهر من هذه النصوص أنها وضعت على أساس أن المصريين عموما من أى دين كانوا خاضعون فى مسائل الموارث والوصية لأحكام الشريعة الإسلامية .

« وحيث أن القانون الأهلى قد جاء على نمط القانون المختلط حاذيا حذوه مقتفيا أثره فجاء بالمادة ١٦ من لأئحة الترتيب الأهلية على نمط المادتين ٩ من لأئحة الترتيب المختلط و ٤ من القانون المدنى للمغانيين وبالمواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ المقابلة للمواد ٧٧ و ٧٨ و ١٩٠ وبالمواد ٢٥٤ وما بعدها المقابلة للمواد ٣٢٠ وما بعدها من القانون المدنى المختلط وأتى فى القانون التجارى بالمادتين ٤ و ٥ المقابلتين للمادتين ١٠ و ١١ من القانون التجارى المختلط .

« وحيث أن ما يجب تقريره أولا تلك الحقيقة التاريخية التى لا شك فيها وهى أن القوانين الأهلية فى عهد إنشاء المحاكم الأهلية وضعت أولا باللغة الفرنسية ثم ترجمت إلى لغة البلاد وقد كان لتطور الحوادث فى مصر وإنشاء المحاكم الأهلية على نمط المحاكم المختلطة الأثر الفعال فى

ذلك وإذن فلا مناص من الرجوع إلى النص الفرنسي كلما أشكل النص العربي للقانون .

« وحيث ان ما جاء في المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية هو تعيين المواد الخارجة عن اختصاص المحاكم الأهلية ومنها مسائل الأحوال الشخصية بصرف النظر عن الهيئات الأخرى المختصة بالفصل فيها شأن المادة ٤ الملقاة من القانون المدني المختلط . أما المواد ٥٥ و ١٣٠ فقد أشارت إلى قانون الأحوال الشخصية بدلا من قانون الجنسية في المواد المقابلة لها من القانون المختلط وجاءت الترجمة العربية لعبارة "d'après le statut personnel du défunt" الواردة في النص الفرنسي "الأهلي كما يأتي" على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى » . أما باقي المواد فقد جاءت فيها ترجمة كلمتي (statut personnel) سليمة لا شائبة فيها .

« وحيث ان المقصود من هذه المواد جميعا ، ماورد منها في القانون المدني وما ورد في القانون التجاري ، هو تعيين القانون الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الأجانب في مسائل معينة إذا ما اقتضى الأمر الرجوع إليها في نزاع مطروح أمام القضاء الأهلي ولا شأن لهذه النصوص إطلاقا بالتنازع الداخلي بين القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية لأن الشارع هنا كما هي الحال في القانون المختلط بل ومن باب أولى لم يكن قط بحاجة إلى أن يعرض لنظم أو أحكام مصرية لا محيص لهيئة قضائية مصرية أخرى من اتباعها والعمل على مقتضاها دون حاجة لنص خاص في أى تشريع مصرى آخر .

« وحيث انه متى كان الأمر كذلك فانه

لا سبيل لفهم مدلول الترجمة العربية إلا بالرجوع إلى النص الفرنسي الذى وضع به القانون ثم نقل منه إلى اللغة العربية . والنص المذكور كما سبق البيان يؤيد هذا النظر ويدل على أن المقصود بما جاء في المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ هو قانون الأحوال الشخصية للمتوفى ، ولا دخل في ذلك للدين أو المذهب أو التنازع الداخلى بين أهل الأديان المختلفة في هذا الصدد . وكل ما يمكن أن يقال ان الشارع المختلط عبر في المادتين ٧٧ و ٧٨ عن الأحوال الشخصية بقانون الجنسية مخالفا في ذلك ما كان منه في النصوص الأخرى التى عرضت لقانون الأحوال الشخصية ، وليس من فارق بين التعبيرين لأن المؤدى واحد والغرض منهما واحد ، ولا فرق كذلك فيما كان من الشارع الأهلي من استعمال تعبيرين مختلفين المقصود منهما واحد وإن كان أحدهما قد جاء بتعريب غير موفق لكلمات

(d'après le statut personnel)

« وحيث ان القول بأن المقصود مما جاء في النص العربى لتلك المواد هو المذهب أو الدين يتعارض كل التعارض مع التشريع السابق الصادر من مصر ذاتها قبل صدور القوانين الأهلية والعمل بها فان الأمر العالى الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بإنشاء المجلس الملى للأقباط الارثوذكس راعى كل المراعاة تلك التقاليد المتبعة مع غير المسلمين من حيث قصر اختصاص رجال الدين على المسائل المذهبية وجعل اختصاصهم فى مسائل الموارث اطلاقا (أى طبيعية) كانت أم إيصائية) مفيدا باتفاق الورثة واتحادهم مذهبيا بصرف النظر عما إذا كان التقسيم

يقع وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أم غيرها
إذ لا حاجة للبحث في ذلك . ولا سبيل للقول
بأن الشارع المصرى أراد فى قانونه الأهلى
أن يتنكب طريقة التشريع السابق لأن القانون
المدنى من جهة لم يكن موطنا لوضع قواعد
للتنازع الداخلى فى مسائل الميراث والوصية حتى
يمكن أن يقال انه أتى ناسخا لتشريع صادر قبله
ولأن التشريع الصادر للأقباط الأرثوذكس
أنفسهم بعد ذلك فى سنتى ١٩١٢ و ١٩٢٧ قد
جاء على نمط التشريع السابق ولم يحد عنه قيد
أتملة فى هذا الصدد .

« وحيث ان القواعد المتعلقة بالأهلية تطبق
على جميع المصريين من أى دين كانوا ولم تجيء
أحكام قانون المجالس الحسبية الصادر فى ٢٣
من أكتوبر سنة ١٩٢٥ إلا مقرررة للأمر
الواقع . وفى هذا ما يدل على أن المرجع فى ذلك
هو التشريع المصرى الخاص بالأحوال الشخصية
لا القانون المدنى كما يدل دلالة قاطعة على أن
المادة ١٣٠ كالمادتى ٥٤ و ٥٥ موضوعه
للرجوع إليها فى حالة التنازع بين القوانين من
الناحية الدولية لا الداخلية .

« وحيث ان الاعتراض بما ورد بقانونى
المجلس الملى للانجليين الوطنيين الصادر فى أول
مارس سنة ١٩٠٢ والأرمن الكاثوليك الصادر
فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٥ للقول بأن القانون
الكنائسى هو الذى يجب تطبيقه فى مسائل الوصايا
اطلاقا — هذا الاعتراض مردود . وذلك لأن
المادة ٢١ من قانون المجلس الملى للانجليين
الوطنيين — وهى التى جاءت المادة ١٦ من قانون
المجلس الملى للأرمن الكاثوليك فى الجوهر
مماثلة لها — تنص على ما يأتى « يختص المجلس

العمومى بسناع وفصل جميع المسائل المتعلقة
بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية
التي تقع بين كنائس انجيلية أو بين انجيليين
وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق
بهذه المواد — على أن هذا الاختصاص لا يتناول
أية مادة من المواد التي لا يمكن الفصل فيها إلا
باستحضار أشخاص غير انجيليين وطنيين أمام
المجلس بصفة خصوم فى الدعوى ولا مسائل
الموارث الخالية عن الوصية

(succession ab intestat)

إلا فى حالة ما إذا قبل الخصوم التقاضى أمام
المجلس المذكور . ومؤدى ذلك أن الاحتكام
إلى المجلس الملى فى مسائل الموارث لا يكون
إلا استثناء فى حالة الميراث الطبيعى فإذا لم يتفق
ذوو الشأن وهم الورثة على حسب الشريعة الإسلامية
باعتبارها مصدر الأحكام العامة فى ذلك على
الاحتكام إلى هذا المجلس كان لا مناص من
التقاضى أمام جهة الأحوال الشخصية ذات
الولاية العامة وهى المحكمة الشرعية . يستوى فى
ذلك الميراث الطبيعى والأبصائى إذ هما مرتبطان
كل الارتباط أحدهما بالآخر ولا يمكن أن
يتناول اختصاص المجلس الملى مسائل الوصايا
اطلاقا بحيث يكون الشخص الواحد فى مسائل
الموارث تابعا لتشريعين مختلفين فيوصى وفقا
لأحكام أحدهما إذا ما أراد ذلك لأى غرض
من الأغراض ثم يرثه ورثته طبقا للتشريع
الآخر وقد لا يجدون تركه يرثونها وبهذا يكون
فى وسعه العبث فى حال حياته بما أرادت شريعة
التوريث العامة حفظه للورثة فتصبح حقوقهم
مهما اختلفوا على الميراث مهددة وكأنها لا وجود
لها مع أن القاعدة الأساسية العامة وفقا للأحكام

بينهم إذ هذا مما يملكه المشرع المصرى وما كانت مصر فى حاجة إلى الاتفاق مع الدول بشأنه .
« وحيث أنه يخلص مما تقدم : —

أولاً — ان ما جاء بالمواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدنى الأهلى لم يكن لوضع قواعد للتنازع الداخلى بل للتنازع الدولى أى فيما يتعلق بالقانون الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الأجانب فى المسائل التى نصت عليها هذه المواد .

ثانياً — ان الموارث عمومها طبيعية كانت أم إيصائية تكون وحدة غير قابلة للتجزئة وتسرى الأحكام المتعلقة بها على جميع المصريين مسلمين كانوا أم غير مسلمين وفق القواعد الشرعية الإسلامية باعتبارها الشريعة العامة .

ثالثاً — ان منشأ اختلاف وجهات النظر هو الخطأ فى ترجمة المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدنى وفى المنشور الثالث الصادر فى الدولة العثمانية فى سنة ١٨٩١ فقد أدى الخطأ فى ترجمة المواد المذكورة إلى خطأ آخر هو حساب هذه المواد مرتبة لقواعد خاصة بالتنازع الداخلى فى تطبيق القوانين فى حين أنها كزميلاتها فى القانون المختلط خاصة بالتنازع الدولى أى بغير المصريين جنسية كما أدى خطأ الترجمة إلى الفرنسية فى المنشور آنف الذكر إلى القول بتعميم أحكام هذا المنشور والمنشورين اللذين سبقاه على جميع المجالس الطائفية .

« وحيث أنه لما تقدم يكرن الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن السيدة ديزى مرقص عبيد وأخرى وحضر عنهما الأستاذ صليب سامى باشا ضد هنرى روفائيل بشاى أندى وأخرى وحضر عن الأول الأستاذ زكى فليمون رقم ٤ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة)

الشرعية التى لم يرد فى القانون الوضعى ما يخالفها تقضى باحترام هذه الحقوق احتراماً تاماً لا سبيل لتحقيقه إلا إذا استطاع من تعينهم تلك الأحكام من أصحاب الشأن الحيلولة دون المساس بها ولا يمكن أن يفسر قصر اختصاص المجلس على الميراث الطبيعى عند الاتفاق واتحاد الملة بأن المجلس مختص بالوصايا إطلاقاً لمجرد اعتبارها من مواد الأحوال الشخصية لأن ارتباطها بالميراث ارتباطاً وثيقاً يجعل أمر النظر فى التركة راجعاً إلى تقديرهما معاً لا إلى الفصل بينهما والوصول بذلك إلى نتائج غير مقبولة أصلاً كما تقدم . على أن المقصود بالأحوال الشخصية التى من اختصاص المجلس لا يمكن أن يكون إلا المواد المذهبية أو الروحية التى لا تتصادم مع القواعد الأساسية العامة فى التشريع والتقاليد المتبعة فى ذلك إزاء الطوائف المالية جميعاً والتى لم يرد الشارع الخروج عنها بأى حال .

« وحيث أنه لا محل للرجوع إلى الأحكام الواردة فى المادتين ٢٨ و ٢٩ من لائحة التنظيم القضائى المختلط الصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ ولا إلى ما ورد بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ فإن ما ورد بهما خاص بالأجانب والغرض منه وضع قواعد للتنازع الدولى ولا شأن له بالتنازع الداخلى بين جهات الأحوال الشخصية المصرية والأحكام الواردة فيهما وان كانت قد اشتملت على كثير من البيان والتفصيل فإنها كالأحكام الواردة فى المادتين ٧٧ و ٧٨ من القانون المدنى المختلط (٥٤ و ٥٥ أهلى) خاصة بالتشريع الذى يعامل الأجانب بموجبه ولم يكن مقصوداً منها تنظيم حالة المصريين فيما

دعوى المستأجر بعد ذلك ببراءة ذمته منه عودا
إلى موضوع سبق الفصل فيه .

المحكم

« من حيث ان محامي المطعون فيهما دفع
بعدم جواز الطعن بناء على أن موضوع الدعوى
التي فصل فيها الحكم المطعون فيه هو براءة
الذمة من مبالغ قضى فيها بحكمين صادرا من
محكمة ابتدائية في استئناف مرفوع عن قضاء
محكمة جزئية وكان يجب لذلك إقامة دعوى
براءة الذمة أمام المحكمة الجزئية على أن رفعها
إلى المحكمة الابتدائية لا يغير من طبيعتها من
حيث عدم قابلية الحكم الصادر فيها للطعن بطريق
النقض .

« وحيث ان المادة التاسعة من قانون إنشاء
محكمة النقض والايرام جاءت بنص عام قاض
بأن للخصوم أن يطعنوا بطريق النقض في جميع
الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ومادام
القانون لم يأت باستثناء ما لهذه القاعدة المطلقة
فانه بفرض التسليم بأن ما قضت فيه محكمة
الاستئناف كان مما يختص به القضاء الجزئي فلا
تأثير لذلك في قابلية الحكم للطعن بطريق النقض
ولذا يكون الدفع في غير محله .

« وحيث ان اجراءات الطعن قد تمت وفق
القانون فيكون صحيحا شكلا .

« وحيث ان الطعن يتحصل فيها يأتي :

أولا — أخطأ الحكم المطعون فيه في
تحصيل وقائع الدعوى بأن نسب إلى الطاعن
أنه أقر في دعوى المطالبة بالايجار بأنها رفعت
عليه بقيمة الايجار بعد خصم الأموال الأميرية
في حين أن ما قاله لم يكن إقرارا بهذا الدفع

٣٩

أول ابريل سنة ١٩٤٣

١ — نقض وايرام . حكم من محكمة الاستئناف . قابلية
للطعن دائما . صدوره في موضوع الاختصاص فيه
للقاضي الابتدائي . لا يؤثر في قابليته للطعن .

٢ — قوة الشيء المحكوم فيه . عقد ايجار . الاتفاق فيه
على التجاوز عن بعض الأجرة في حالة دفعها في
مواعيدها . تعاق هذا السماح بذات الحق المطالب به
وارتباطه بشروط وفائه . عدم اداء الأجرة في
مواعيدها . القضاء ببقاء الأجرة المستحقة على المستأجر .
قضاء ضمنى بعدم استحقاق المستأجر للسماح المشروط
للتجاوز عنه . مطالبة المستأجر ببراءة ذمته من مبلغ
السماح . عود الى موضوع سبق الفصل فيه .

المبادئ القانونية

١ — ان المادة ٩ من قانون محكمة النقض
نصها عام مطلق يقضى بأن للخصوم أن يطعنوا
بطريق النقض في جميع الأحكام الصادرة من
محاكم الاستئناف ولذلك فان الحكم يكون جائزا
الطعن فيه بطريق النقض ولو كان الموضوع
في حقيقته من اختصاص المحكمة الابتدائية
الفصل فيه .

٢ — إذا كان عقد الايجار مشروط فيه
التجاوز عن بعض الأجرة في حالة دفعها في
مواعيدها فان هذا التجاوز يكون متعلقا بذات
الحق المطالب به ومرتببط بشروط الوفاء به . فاذا
قضت المحكمة للمؤجر ببقاء الأجرة المستحقة على
المستأجر بعد تحققها من انشغال ذمته به فانها
تكون قد قضت في ذات الوقت ضمنا بعدم
استحقاق هذا المستأجر للتجاوز المشروط وتكون

فعلا بل كان على سبيل الرواية لما قاله المطعونان ضدهما
ثانيا — أخطأ الحكم المطعون فيه في اعتباره
أن الحكم الصادر بالايحار لم يكن مقصورا على
البحث في النزاع الخاص بتجديد الاجارة بل
متناولا موضوع دعوى براءة الذمة في حين
أن المحكمة في دعوى الايحار لم تفصل في أمر
الأموال الأميرية ولا في مقابل العجز وقيمة
المسموح به ولهذا تكون دعوى براءة الذمة
الخاصة بهذه المسائل مخالفة لموضوعا لدعوى
الايحار حتى لو كان سبب براءة الذمة سابقا
على تاريخ الحكم النهائي في تلك الدعوى .
« وحيث انه عن الشطر الأول من أوجه
الطعن فانه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه
انه لم يقصد بإشارته إلى ماورد في مذكرة الطاعن
من أنه اعترف بأن المطعون ضدهما كانا يظالمان
بالايحار بعد خصم المال سوى تعيين موضوع
النزاع السابق الفصل فيه وعلم الطاعن به وهو أن
الدعوى التي رفعها المطعون ضده الأول إنما كانت
للمطالبة بالايحار المستحق بعد خصم الأموال
الأميرية التي قام الطاعن بدفعها ومن هذا يتضح
أن الحكم لم يفعل أكثر من محاسبة الطاعن
على أنه كان عالما بحقيقة النزاع وبهذا يلتفت ما يقوله
الطاعن من خطأ محكمة الموضوع في تأويل العبارة
الواردة بمذكرته تأويلا يتجافى مع مدلولها .
« وحيث انه عن الشطر الثاني فان الحكم
المطعون فيه بعد أن أشار إلى موضوع النزاع
الخاص بالايحار قال بصدد وحدة الموضوع
في الدعويين « حيث ان في ذلك دليلا قاطعا
على انهيار اعتراضات المستأنف (الطاعن) على
الحكم المستأنف » فان موضوع الدعوى رقم
٣٠٠ سنة ١٩٤٠ الذي فصل فيه الحكم النهائي
الصادر بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ لم يكن

مقصورا على مجرد أمر تجديد أو عدم تجديد
الاجارة بعد سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ ليس إلا بل
كان مطالبة المستأنف بمبالغ مقيدة باعتبارها
التأخر في ذمته بعد خصم مادفعه من الايحار
والأموال وقد حكم عليه بهذه المبالغ بالذات
أي بعد خصم المال وجاء في أسباب هذا الحكم
أخذ المحكمة بقول المستأنف عليه ان المستأنف
كان يدفع جزءا من الايحار وبعض الأموال
في المدة المطالب بالايحارها كما ردت المحكمة على
دعوى العجز في الأطلاق بأن البيع المدعي انه
سبب العجز قد حصل بعد انتهاء المدة المطالب
بالايحارها فليس للمستأنف بعد صيرورة الحكم
بذلك نهائيا أن يعود إلى المناقشة في هذه المبالغ
المحكوم بها تحت ستار دعوى براءة الذمة .
« وحيث انه يبين مما ذكر أن الحكم
المطعون فيه استظهر صراحة أن الحكم الصادر
في دعوى الايحار عرض في قضائه للأموال
الأميرية وما يقابل العجز وجاء فصله في الايحار
المستحق للمطعون ضدهما على الاعتبار الوارد
بالحكم خاصا بهاتين المسألتين وبهذا يكون اشتمال
دعوى براءة الذمة على موضوعها عودة إلى
مسبق الفصل فيه ، أما عن الأمر الثالث الذي
تناولته دعوى براءة الذمة وهو مبلغ السماح
المشترط التجاوز عنه في حالة دفع الايحار في
مواعيده فان الحكم المطعون فيه على حق في
اعتباره مقضيا فيه كذلك إذ هو متعلق بالحق
ذاته المطالب به ومرتبط بشروط وقائه فاذا ما
قضت المحكمة بياقي الايحار بعد التحقق من
مشغولية ذمة الطاعن به فقد قضت ضمنا بعدم
استحقاقه لهذا السماح وتكون مطالبة الطاعن
بعد ذلك براءة ذمته منه رجوعا أيضا إلى موضوع
سبق الفصل فيه بين الطرفين المتخاصمين .

خصوصا إذا كان خصم القاصر لم يكن على بينة من التغيير الطارئ على حالته فإنه يكون معذورا إذا هو لم يكن قد وجه الاعلانات المتعلقة بالخصومة إليه شخصيا . على أن الرأى في قيام هذه الانابة أو عدم قيامها مما يتعلق بالوقائع فلا سبيل للجدل فيه لدى محكمة النقض متى كانت النتيجة التي انتهت إليها محكمة الموضوع خالصة مما يؤدى إليها .

المحكمة

« من حيث ان المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن لأنه خاص باجراء فى الدعوى وهو قبول طلب تعجيل أو عدم قبوله وهو مما لا يصح الطعن فيه بطريق النقض .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول طلب التعجيل على اعتبار أن الحكم بطلان المرافعة أصبح نهائيا وان لاحق للطاعن فى تعجيل الاستئناف فهو حكم قطعى انتهت به الخصومة ومن ثم فالطعن فيه بطريق النقض مقبول طبقا للمادة التاسعة من قانون محكمة النقض والابرام .

« ومن حيث ان الطعن حاز شكله القانونى وحيث ان أوجه الطعن تتحصل فيما يأتى :
أولا — خالف الحكم المطعون فيه نص المادة ٢٣٢ من القانون المدنى إذ اعتبر الطاعن ممثلا تمثيلا صحيحا فى شخص والده باعتباره وليا شرعيا فى حين أنه كان قد بلغ سن الرشد وقت اعلان دعوى بطلان المرافعة إلى أبيه فهو لم يحضر فيها بنفسه ولا بواسطة من يملك تمثيله قانونا ، وقد خالف الحكم المطعون فيه القانون

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لنسبى الفصل فيها قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(طعن الشيخ عبد الصمد منشاوى وحضرته الاستاذ يواقيم غريال ضد على محمود النوبرى أفندى عن نفسه وبصفته وأخر وحضر عنهما الاستاذ أحمد نجيب برادة بك رقم ٥١ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

خ

أول ابريل سنة ١٩٤٣

١ — نقض وابرام . حكم بعدم قبول طلب تعجيل . بناءه على أن الحكم الصادر فيها ببطلان المرافعة صار نهائيا . حكم منه للخصومة . النقص فيه بطريق النقض . جازز . (المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١)
٢ — قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى . خصم قاصر . تمثيل والده له . بلوغ القاصر الرشد فى أثناء الخصومة . استمرار تمثيل والده له بقبوله ورضائه . الحكم الصادر فى الدعوى . سريانه على القاصر . عدم علم خصم القاصر بتغيير حالته .

المبادئ القانونية

١ — ان القضاء بعدم قبول تعجيل الدعوى بناء على أن الحكم الصادر فيها ببطلان المرافعة قد صار نهائيا هو حكم قطعى منه للخصومة فالطعن فيه بطريق النقض جائز طبقا للمادة التاسعة من قانون محكمة النقض .

٢ — إذا كان أحد خصوم الدعوى قاصر يمثل والده فيها تمثيلا صحيحا ثم لما بلغ رشده أثناء التقاضى استمر والده يحضر عنه بقبوله ورضائه فان هذا تمثيل يجب أن ينتج كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر فى الدعوى كما لو كان القاصر عند بلوغه قد حضر بنفسه الخصومة

من ناحية أخرى إذا اعتبر أنه كان يجب على الطاعن أن يتقدم في دعوى بطلان المرافعة بصفته بالغا للدفاع عن حقه مع أنه غير مطلوب قانونا من شخص لم ترفع عليه الدعوى أن يحضر فيها للدفاع عن نفسه لأن الحكم الذي يصدر بغير إعلانه لا يكون حجة عليه .

ثانياً — ينص الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في التسبيب ويقول في بيان ذلك ان الحكم المطعون فيه اعتبر أن الطاعن تواطأ مع أبيه على إخفاء بلوغ أولهما سن الرشد دون أن تبين مصدر علم الطاعن بدعوى بطلان المرافعة وكيفية هذا التواطؤ والدليل عليه فيما يختص به فضلا عن أن واقعة بلوغ سن الرشد ليست من الوقائع التي يمكن إخفاؤها على الخصوم ما دام في مكنتهم الرجوع إلى دفاتر المواليد .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه اعتبر الحكم القاضي ببطلان المرافعة حجة على الطاعن وقال في هذا الصدد « وحيث انه ثابت من الأوراق أن مصطفى محمد عدلان المذكور كان ممثلا في الدعوى الأصلية في شخص والده محمد عدلان بصفة وليه الشرعي وقد أوقفت الدعوى لوفاة أحد المستأنف عليهم وهو ممثل بتلك الصفة الصحيحة ثم أعلن في دعوى بطلان المرافعة بالصفة المذكورة ولكنه رنما عن بلوغه سن الرشد في ذلك الوقت كما يقول لم يحرك ساكنا للتدخل في الخصومة بصفته الجديدة كما أن والده محمد عدلان استمر في الخصومة باعتباره وليه الشرعي مع علمه بالتغيير الذي طرأ على صفة ابنه المذكور وأخفى هذا الأمر على المستأنف عليها التي ما كانت تعلم به . فسلوك الوالد على هذا النحو يستدل منه على تواطئهما

معا على إخفاء الصفة الجديدة عن المستأنف عليها للاضرار بحقوقها فلا يصح أن يبنى على مثل هذا التواطؤ أي أثر قانوني وهما اللذان يجب أن يتحملا نتيجة وليس لها أن محتجا على المستأنف عليها ببطلان الحكم الصادر ببطلان المرافعة بحجة أنه قد بني على إجراء باطل طالما أنهما هما اللذان قد تمعدا أن يخفيا عنها الصفة الجديدة المقول بهما واتهما قبلاتوجيه الخصومة إليهما بالصفة القديمة ومن ثم يكون ذلك الحكم الذي قضى ببطلان المرافعة في الدعوى حجة على المستأنف مصطفى محمد عدلان وليس له بناء على ذلك الحق في تعجيل الدعوى وطلب السير فيها ويتعين الحكم بعدم قبول هذا التعجيل . »

« وحيث انه يخلص ما ذكر أن الحكم المطعون فيه اعتبر الحكم القاضي ببطلان المرافعة حجة على مصطفى عدلان بناء على ما اقتنعت به المحكمة من أن والده كان يمثله تمثيلا صحيحا في الخصومة حتى إذا ما بلغ سن الرشد أثناء التقاضي استمر تمثيل والده له بقبوله ورضائه على الأقل بصرف النظر عن قصد الاضرار بالمطعون ضدها ومن ثم يجب أن ينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويعتبر الحكم كما لو كان القاصر بعد بلوغه سن الرشد حاضرا في الخصومة بنفسه وما دامت المطعون ضدها لم تكن على بينة من تغير حالة الابن (الطاعن) فلا لوم عليها إذا لم توجه الاعلانات المتعلقة بالخصومة إلى الابن نفسه بناء على استمرار هذا التمثيل وإذا كان ما رأته المحكمة في صدد هذه الانابة أمرا متعلقا بتقدير الوقائع واستخلاص ما تؤدي إليه من نتائج فلا سبيل

للجدل في ذلك لدى محكمة النقض .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس وبتعين رفضه موضوعا .

(ملن الشيخ مصطفى محمد عدلان وحضر عنه الاستاذ حسين أبو زيد ضد فاطمة حستين عبد الرحمن وحضر عنها الاستاذ حبيب دوس بك رقم ٥٢ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٤١

أول ابريل سنة ١٩٤٣

جيش . ضباط الجيش الملحقين بوزارة الداخلية للعمل بها . أحكام قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٣١ . تسرى عليهم .

المبدأ القانوني

ان أحكام قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٣١ باستثناء ضباط الجيش من أحكام القرار الذي صدر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٣١ وكان يقضى بوقف ترقية موظفي الحكومة تسرى على ضباط الجيش الذين ألحقوا بوزارة الداخلية للعمل بها فينتفعون هم أيضا بها أسوة بزملائهم .

المحكمة

« حيث ان وزارة الداخلية تبني طعنها هذا على وجهين - الأول - قصور في التسبيب وبيان أن الحكم المطعون فيه اعتبر موعد ترقية المطعون ضده لرتبة القائم مقام هو أول يناير سنة ١٩٣٢ مستندا في ذلك إلى قوله إن الطاعنة لم تقدم الدليل على أن هذه الترقية كانت تستحق

في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٣٣ مع أن هذا الدليل كان متوافرا في أقوال ومستندات الطاعنة . كما استند الحكم المطعون فيه أيضا إلى ماورد براءة ترقية المطعون ضده من أن هذه الترقية تعتبر من أول يناير سنة ١٩٣٣ وأغفل الرد على دواع الطاعنة في هذا الشأن — الثاني — خطأ في تطبيق القانون وتأويله وبيانه أنه بصرف النظر عن خطأ الحكم في اعتبار موعد ترقية المطعون ضده لرتبة القائم مقام هو أول يناير سنة ١٩٣٣ فانه قد أخطأ في اعتبار هذه الترقية فعلية من ذلك التاريخ مخالفا ما نص عليه في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٣١ وقراره الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٣٢ القاضي بوقف الترقيات لجميع موظفي الحكومة العسكريين والمدنيين وقد استثنى رجال الجيش من أحكامها بقرار من مجلس الوزراء في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٣١ . وهذا القرار الأخير لا يستفيد منه المطعون ضده لعدم جواز التوسع في الاستثناء وهو لم يعد بعد من رجال الجيش ، كما أخطأ الحكم أيضا في اعتبار كادر سنة ١٩٢٩ الذي قبله الضباط المنقولون إلى وزارة الداخلية في مقام التعاقد بين أولئك الضباط والحكومة فلا تملك تعديله مع أن قبول أولئك الضباط ملزم لهم وحدهم ولا ترتبط به الحكومة لأن قواعد ترقية الموظفين هي قواعد نظامية تملك الحكومة حق تغييرها متى شاءت بما لها من سلطان مطلق في ذلك .

عن الوجه الأول

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بني اعتبار موعد ترقية المطعون ضده لرتبة القائم مقام في أول يناير ١٩٣٢ على الأسباب الآتية :

ما يسمح لها بمجاراة الطاعنة في تخطئة الحكم المطعون فيه فيما أسنده إليه من عدم تقديم الدليل على ما تدعيه .

« وحيث انه من جهة أخرى فان الأسباب التي أخذت بها محكمة الاستئناف في تحديد موعد ترقية المطعون ضده لرتبة القائم مقام هي أسباب صحيحة مستخلصة من أوراق الدعوى وتبرر قضاءها تبريرا كافيا وهي لم تكن ملزمة بالرد على كل ما ذكرته الطاعنة في دفاعها على سبيل الجدل مما لا تأثير له في جوهر المسألة .

عن الوجه الثاني

« وحيث ان الحكم المطعون فيه يقول عن الشطر الأول من هذا الوجه وهو مخالفة قرارات مجلس الوزراء ما يأتي « وحيث ان محكمة أول درجة وقعت بصدد هذا الوجه في خطأ كان له أثره في الحكم المستأنف وذلك أنها حسبت أن كتاب المالية المؤرخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ سالف الذكر قرار من مجلس الوزراء صدر بمعاملة ضباط الجيش الملحقين بالداخلية أسوة بضباط الجيش وعلى هذا الاعتبار الخاطيء قالت (فلو أن قرار مجلس الوزراء في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ و ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ كان يشمل هؤلاء الضباط لما كانت هناك حاجة إلى استصدار قرار ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ولا في شكوى الداخلية من عدم سريان الاستثناء على ضباطها) ولما كان الواقع أنه لم يصدر في هذا الشأن قرار من مجلس الوزراء في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بل هو مجرد رأي أبدته المالية عند ما استفتتها الداخلية فيكون الرد على الحكم المستأنف ظاهرا ومن جنس دليله ويكون عدم الاحتياج إلى استصدار قرار من مجلس الوزراء واستقلال

أولا — ان جميع ترقية المطعون ضده السابقة على ترقية لرتبة القائم مقام كانت في نفس الوقت الذي رقى فيه زميله في الجيش وبليه في الأقدمية الضابط أمين شكرى الشنهازي الذي حل موعد ترقية لرتبة القائم مقام في أول يناير سنة ١٩٣٢ وبقى اليها فعلا في هذا التاريخ ثانيا — إن براءة ترقية المطعون ضده لرتبة القائم مقام نصت على اعتبار هذه الترقية من أول يناير سنة ١٩٣٢

ثالثا — إن الحكومة لم تقدم دليلا على ما ادعته من أن موعد ترقية المطعون ضده كان يحل في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٣٣ ولم يقنع المطعون ضده بما ادعته وطالبها بإقامة الدليل عليه فلم تفعل .

« وحيث ان كل ما استندت إليه الطاعنة في دفاعها أمام محكمة الاستئناف لتبرير ما ادعته من أن موعد ترقية المطعون ضده لرتبة القائم مقام كان يحل في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٣٣ هو ما ذكرته وزارة الدفاع الوطني في كتابها المؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ رقم ك ١٠ - ٣٤ - ٥ سرى ، وكان هذا الكتاب مقدما من المطعون ضده أمام المحكمة الابتدائية تحت رقم ١٥ من حافظته .

« وحيث ان وزارة الداخلية لم تقدم لهذه المحكمة ذلك الكتاب حتى يتسنى لها تقدير قيمته الاستدلالية ولم يقدمه المطعون ضده كذلك وكل ما قدمته هو صورة الحافظة التي كان مقدما بها ذلك المستند مع مستندات أخرى للمحكمة الابتدائية ، والبيان الوارد عنه في تلك الحافظة ليس فيه ما يصح الاستناد إليه في هذا الطعن فلا يكون والحالة هذه لدى محكمة النقض

المالية بالافتاء بمعاملتهم أسوة بضباط الجيش الذين استثناهم مجلس الوزراء من قراره بوقف الترقيات دليلاً قاطعاً على أن قرار الاستثناء يشملهم ولا شك بطبيعة الحال الاستفادة من أن كادرهم الجديد الذي صدر به قرار مجلس الوزراء في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٩ قرر في المادة ٥ منه أن الذين حل دورهم في الترقية بعد أول مايو سنة ١٩٢٩ يرقون من تاريخ استحقاق الترقية في الجيش وإذا كان المستأنف قد قبل هذا الكادر واستكتبته الحكومة تعهداً بعدم عدوله عن قبول قواعده وشروطه في أي حال من الأحوال أو تحت أية حجة كانت فمن البديهي أن يكون رأي وزارة المالية متمشياً مع احترام قواعد الكادر المذكور ومنها ترقية المستأنف وزملائه أسوة بضباط الجيش وكان لا بد لها من أن تجيب الداخلية بانطباق قرار مجلس الوزراء الخاص باستثناء ضباط الجيش عليهم ولو كان في الأمر أي التباس أو أدنى شبهة لبادرت وزارة المالية إلى استصدار قرار من مجلس الوزراء بذلك ولما وسعها أن تستفتي هي في مسألة يجب صدور قرار من مجلس الوزراء بها . وحيث أنه فضلاً عن ذلك فإنه لمطالب المستأنف ووزارة الداخلية بترقيته أسوة بالبكباشي أمين شكري الشنهازي المرقى إلى قائمقام في أول يناير سنة ١٩٣٢ ردت عليه الداخلية بكتابها رقم ٢١٦٤ بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٢ بما سبق إيراده عنه في الكلام على الوجه الأول بأن تاريخ ترقيته هو ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٣ لا بعدم انطباق قرار مجلس الوزراء باستثناء ضباط الجيش عليه وقد قال المستأنف في مذكرته ولم تنكره الحكومة عليه ، أن الداخلية طبقت قرار استثناء ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣١

على زملاء له بغير أن تلجأ إلى مجلس الوزراء فرقت قائمقام إلى أميرالاي في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٢ من أوامرها بند ١١٠ وركت بكباشين إلى قائمقامين وخمسة صاغات إلى بكباشي ويوزباشين إلى صاغ وملازمين إلى يوزباشي في ٤ أغسطس سنة ١٩٣٢ من أوامرها بند ٢٦٨ . وحيث أنه متى تقرر ذلك فإن أول قرار صدر من مجلس الوزراء في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٢ باستثناء ضباط الجيش كان يجب تطبيق أحكامه هو أيضاً على ضباط الجيش الملحقين بالداخلية وبناء عليه فقد استحق المستأنف الترقية إلى رتبة القائمقام في أول يناير سنة ١٩٣٢ التي رقي إليها يومئذ البكباشي أمين شكري الشنهازي الذي يليه في الأقدمية وتكون الداخلية هي التي قصرت في عدم تطبيق قرار الاستثناء عليه .

أما عن الشطر الثاني وهو الخاص باعتبار قبول الكادر الجديد بمثابة تعاقد بين الحكومة والمطعون ضده فإن الحكم المطعون فيه يقول : « وحيث أن المستأنف ومن قبلوا معه كادر ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٩ لم يقبلوه إلا على الأساس الوارد به كاملاً واستكتاب الحكومة لهم التعهد بعدم الرجوع عنه ذلك التعهد السابق إيراده دليل آخر على ضرورة وجوب احترام أحكام الكادر وعدم تغييرها من جانب الحكومة أيضاً لا من جانب الضباط وحدهم . وبناءً عليه تكون دعوى الحكومة أنه لم تكن هناك وظائف خالية دعوى تحكمية هي التي أوجدتها بفعلها وحدها بعدم إيراد جميع الوظائف في الميزانية . وإذا كانت الحكومة تعهدت للضباط بإيجاد ست وظائف قائمقام فلا شأن لهم إن كانت هي بغير اتفاق معهم تقصت هذا العدد إلى اثنين . وحيث أنه عن الوجه الرابع من أوجه دفاع الحكومة

أن الترقية ليست حقاً مكتسباً الموظف بل هي من شأن الحكومة تمنحها الموظف أو تأبأها عليه في حدود المصلحة العامة وكأنها تريد أن تقول بذلك انه لو كان المستأنف مستحقاً للترقية وكانت هناك وظائف خالية إلا أن الحكومة كان لها أن تحرمه منها دون أن يكون له حق في مطالبتها بتعويض - فلا محل لذلك القول في مثل حالة المستأنف إذ أن أساس مطالبتة هو الاتفاق الخاص الذي تم بينه وبين الحكومة والذي وضعته هي نفسها في كادر صدر به قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٩ وعرضته عليه قبله واستكثته تهاددا بعدم الرجوع فيه بحال من الأحوال كما تقدم ذكره فليس لها أن تخل هي به وتحرمه من الترقية بغير موجب شرعى - وحيث أن نصوص هذا الكادر الخاص صريحة في أن هناك ثلاثة شروط أخذت على نفسها الحكومة ترقية المستأنف عند توافرها وهي حسن الشهادة في حقه والرضاء عنه وحلول دور ترقيته في الجيش وتمام الوظائف الخالية بالكادر المذكور بالترقية - ولا نزاع في توافر الشرط الأول وكذلك الشرطان الثاني والثالث متوافران على ما تبين آنفاً من فحص أوجه دفاع الحكومة فعدم ترقية المستأنف والحالة هذه لم يكن له مبرر من المصلحة العامة ويترتب عليه تعويضه عنه .

« وحيث أن هذه المحكمة تقرر محكمة الاستئناف للأسباب سالفة الذكر على ما ارتأته

من وجوب انتفاع الطعون ضده بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٣١ باستثناء ضباط الجيش من أحكام الفرار الصادر في ١٩ من أغسطس ١٩٣١ بوقف ترقية موظفي الحكومة كما تفرها على ما قرره من قيام علاقة تعاقدية بين الحكومة وضباط الجيش الذين نقلوا إلى وزارة الداخلية تلك العلاقة المؤسسة على الاتفاق الذي تم بين وزارتي الدفاع الوطني والداخلية وأبلغت وزارة الداخلية شروطه لمديرى الأقاليم في ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٥ وعلى شروط الكادر الجديد الذي أقره مجلس الوزراء في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٢٩ لضباط الجيش المحالين إلى وزارة الداخلية والذي قبل المطعون ضده المعاملة به وقد كان في حل من عدم الرضوخ لأحكامه كما فعل غيره من الضباط. وهذه العلاقة التعاقدية كانت وليدة ظروف استثنائية اقتضتها ولم يكن المطعون ضده دخل فيها ؛ تلك الظروف التي اضطرت الحكومة بسببها إلى أن تدبر أمور أولئك الضباط وتسوى حالتهم بما يرفع الحيف عنهم ويصون كرامتهم. » وحيث انه يبين مما تقدم أن هذا الطعن لا يستند إلى أساس من القانون ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن وزارة الداخلية وحضر منها الاستاذ اسكندر قرنيس ضد الاميرالاي محمد توفيق عوني بك وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك رقم ٤٥ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة) .

بحث في حقوق المؤلفين

للدكتور محمد كامل أمين ملش

القاضي بمحكمة مصر المختلطة

إن تنظيم الملكية الأدبية وحقوق المؤلفين من أهم ما تعنى به المؤتمرات الدولية منذ أكثر من نصف قرن فقد عقدت من أجل ذلك عدة مؤتمرات في برن وباريس والقاهرة (ديسمبر سنة ١٩٢٥) ولوجان وروما وغيرها

وتنقسم شرائع العالم إلى ثلاثة أقسام فيما يختص بالمدة التي يجوز بعدها لكل إنسان الانتفاع بالمصنفات بعد موت مؤلفيها

فالقسم الأول يضم الدول التي انضمت إلى اتفاقية برن الخاصة بحقوق الملكية الأدبية ، والقسم الثاني ويضم الدول التي لم تنضم إلى هذه الاتفاقية ولكن يوجد فيها قوانين تنظم هذه الملكية والقسم الثالث يضم الدول التي لم تنضم إلى هذه الاتفاقية ولا يوجد فيها قوانين تنظم الملكية الأدبية

أما القسم الأول وقد بلغ في ١٥ يناير سنة ١٩٢٨ تسعا وعشرين دولة (دون أن يحسب فيها المستعمرات والبلاد المحمية أو الخاضعة للانتداب) فيبلغ عدد سكانها ٩٦٠ مليون نسمة وينقسم هذا القسم إلى طائفتين طائفة الأولى وهي الطائفة الفرنسية البلجيكية وتحدد المدة فيها بخمسين عاما أما الطائفة النمساوية الجرمانية فتحدد المدة فيها بثلاثين عاما

أما القسم الثاني فيحدد المدة بين عشر سنوات وثمانين عاما ويضم هذا القسم أغلب ممالك أمريكا الجنوبية والروسية والصين وتركيا أما الولايات المتحدة فتحدد المدة المذكورة بثمانية وعشرين عاما

أما القسم الثالث فيضم ليفونيا ولوتيانيا وإيران وبرجواي وهندراس ومصر

ثم إن هذه القوانين جميعها وإن اختلفت في تحديد المدة التي يحى فيها حق المؤلف إلا أنها اتفقت جميعها على أنه حق مؤقت droit temporaire يزول بمضى سنين معينة بعد وفاة المؤلف فوظيفة الحكومة في الدول الحديثة هو توفير السعادة المادية والمعنوية للأفراد وقد اتفق في ذلك الافراديون والاشتراكيون ولم يقل أحد إن للحكومة وظيفة أخرى هي الاتجار فإذا نظمت مثلا وسائل النقل برا وبحرا فهي لا تقصد من وراء القيام بهذه الاعمال الربح والفائدة بل الغرض منها عمران البلاد وتقريب مواصلاتها وبهذا المعنى تحكم المحاكم المختلطة وإذا تداخلت في سوق القطن فهي لا تقصد من وراء ذلك المضاربة وإنما غرضها حماية الأسعار من التدهور

وقد بلغ من تقاليد حكومة البرازيل أنها إذا تدخلت لحماية محصول البن (وهو المحصول الرئيسى فى تلك البلاد) من تدهور سعره فإنها تقوم باحراق الجزء الذى تشتريه حتى لا يتأثر السوق بأى حال من الأحوال بهذا الجزء الذى اشترته الحكومة (يراجع فى ذلك كتاب العلامة Truchy فى الاقتصاد السياسى)

يرى من جميع ذلك أن الحكومة لا تعتبر تاجرة وأن وظيفتها العمل على تحقيق النفع المادى والأدبى للأفراد فإذا عمل فرد على زيادة نشر الثقافة بين الناس وجب عليها معاونته كما هو الحاصل فى البلاد الأوربية التى تتجه شرائعنا للأخذ بمبادئها السليمة

إن القوانين الألمانية التى تنظم حق المؤلف والناشر ترجع إلى عامى ١٩٠١ و ١٩٠٧ وتعتبر هذه القوانين بحق من خير ما يحتذى به وقد بلغ من عناية القوم هناك بالنشر والتأليف أنه توجد هناك بورصة خاصة بتجارة الكتب . مقرها مدينة ليزيج وقد مضى على تأسيسها أكثر من عشر سنين فوق المائة ويهمنا فى هذا المقام أن نذكر أنه يجوز لكل إنسان نشر المصنفات إذا كان قد مضى ثلاثون سنة على وفاة مؤلفها والتشريع الألمانى فى هذا الصدد تشريع مطلق من القيود التى تحد من نشر الثقافة فى أنحاء البلاد وتشجيع من يعمل على نشر هذه الثقافة (يراجع بهذا المعنى تقرير الدكتور Gustav Kirstein ممثل ألمانيا فى المؤتمر الدولى للناشرين والمقدم فى الدور التاسع لانعقاد المؤتمر فى باريس من ٢١ إلى ٢٥ يونيه سنة ١٩٣١)

والولايات المتحدة الأمريكية حكومة وأفراد تعمل على نشر الثقافة بمختلف الوسائل وتحبب إلى الجمهور الاطلاع والاستزادة من العلم فهناك تنشر الكتب ويعاد نشرها ونذكر على سبيل التمثيل أن جمعية ناشري الكتب المسماة National association of Bookpublishers أنفقت من ميزانيتها الخاصة فى عشر سنين (١٩٢١ — ١٩٣١) نصف مليون دولار وتعمل هذه الجمعية على زيادة دوز الكتب العامة ويروى أستاذنا الكبير سعادة أحمد برادة بك كبير مفتشى وزارة المعارف المصرية سابقا أنه من تقاليد هذه المكاتب العامة فى تلك البلاد الناشئة إذا استعار أحد المترددين عليها كتابا أو أكثر ولم يردده إلى المكتبة فإن قوانين هذه المكتبات تمنع المطالبة بهذه الكتب بل زيادة فى نشر الثقافة تبعث إليه أحد مندوبيها يعرض عليه استعادتها المستمر أن تمده بكل كتاب قد يحتاج إليه مستقبلا ويطول بنا المقام إذا شرحنا جميع تقاليد هذه البلاد وأنظمتها المقدسة فى نشر الثقافة فالحكومة هناك تتعاون مع الشعب على نشر العلم والعرفان فإذا نشر أحد أفراد الجمهور بعض ما نشرته الحكومة من مطبوعاتها فإنه لا يقاضى بل تشد أزره فى هذا السبيل (يراجع تقرير الأستاذ Frédéric G. Melcher ممثل الولايات المتحدة فى المؤتمر الدولى للناشرين والمقدم أثناء انعقاده التاسع بباريس فى المدة ما بين ٢١ و ٢٥ يونيه سنة ١٩٣١)

إن لمصر مشروع قانون ينظم الملكية وضع منذ عشر سنين (يراجع فى ذلك جريدة المحاكم المختلطة الصادرة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٣ ومحاضرة المسيو Linant de Bellefonds المستشار

الملكى التى ألقاها بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع فى ٣ مارس سنة ١٩٢٧ ورسالة الأستاذ الامام عبد السلام ذهبى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة)

وتنص المادة ٢٣ من المشروع المذكور على تحديد المدة التى يحصى فيها حق التأليف بثلاثين عاما ومن مستحدثات هذا المشروع أنه إذا مضى عشر سنوات ولم يترجم المؤلف مصنفاته فإنه يجوز لكل إنسان أن يترجمها ليعم نفعها (دون أن يقاضى) لأن المشرع افترض أن المؤلف لا يرغب فى تحقيق نفع اقتصادى من وراء مؤلفه ولهذا أباح لكل إنسان ترجمتها ويكفى الرجوع إلى مشروع القانون المذكور ليقين أن نصوصه وأحكامه يراد بها تعميم الثقافة والتعاون على نشرها

لم يوضع هذا المشروع المصرى المجيد موضع التنفيذ بعد لينظم حقوق الملكية الأدبية ويضع حدا لما يرفع من الدعاوى بسبب قصور التشريع ورغم وعد المشرع المدنى الاهلى فى المادة ١٢ من القانون المدنى بوضعه وهذه المادة لا مقابل لها بالتشريع المختلط ولما كان لا يوجد أيضا قانون مختلط ينظم حقوق المؤلفين فقد رجعت المحاكم المختلطة فى هذا الأمر إلى قواعد العدل والإنصاف طبقا لحكم المادة ١١ من القانون المدنى المختلط والمادة ٣٤ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة القديمة والمادة ٥٢ من اللائحة الجديدة لعام ١٩٣٧ وأخذت بما هو جار عليه العمل فى ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة وغيرها (يراجع فى هذا مقال البارون إيمان رئيس شرف محكمة الاستئناف المختلطة المنشور بجازيت المحاكم المختلطة عدد ٢٧٤ س ٢٣)

وقد تأثرت محكمة الاستئناف المختلطة بالمبادئ المشار إليها فحكمت فى ٢١ يناير سنة ١٨٩١ بأن من يجارى الحكومة فى طبع مطبوعاتها ويساعد على نشرها فلا مسئولية عليه ونورد هنا المبدأ الذى قرره هذه المحكمة العليا فى صدد ذلك .

" L' Etat, en faisant préparer, pour les promulguer et les rendre ainsi obligatoires pour tous, les lois, décrets, ordonnances, ou tous autres actes publics, quelle que soit la dénomination qu' ils revêtent, agit comme pouvoir public et non dans sa manifestation de personne morale, régie dans ses droits et obligations, par les prescriptions du droit commun à l'égale de toute personne privée .

" En consequence, le fait de la reproduction par un particulier de la loi ne porte atteinte à aucun droit de L' Etat placé sous la sauvegarde du droit commun privé, que les tribunaux sont appelés à appliquer

(يراجع الحكم المذكور فى مجموعة التشريع والقضاء المختلط سنة ثالثة صحيفة ١٢٧)
ونرى أنه إذا كان ما يراد نشره يعتبر من وثائق وزارة الخارجية السرية أو خطة من الخطط

العسكرية المحفوظة بوزارة الدفاع فهذا عمل غير مشروع كذلك إذا وكلت الحكومة لأحد موظفيها وضع كتاب لحسابها فلا يجوز لهذا الموظف إعادة طبعه ونشره إنما لا مانع مطلقا بمنع الأفراد من نشر الكتب القديمة المتوارثة من الأجيال السابقة لأنه لا يوجد في مصر قانون يقابل المرسوم الصادر في فرنسا في ٢٠ فبراير سنة ١٨٠٩ ويقضى بمنع نشر هذه المطبوعات — فأمثال هذه الكتب قد أصبحت بمرور الزمان في عداد الأموال العامة التي يباح لكل شخص الانتفاع بها طبقا للنظرية الحديثة القائمة

La théorie du Domaine public libre et gratuit

يراجع بهذا المعنى كتاب الأستاذ Jean vielois وعنوانه Du domaine public

payant en matiere de droit d'auteur ص ٣٧٤ طبعة باريس عام ١٩٢٩)

ونذكر على سبيل المقارنة أنه إذا مات مؤلف ولم يعقب وورثته الدولة فانه طبقا للمادة ٢ من القانون الفرنسي الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٨٦٦ ينتهي حق الملكية مباشرة قبل مرور الخمسين عاما المقررة لزوال حق الملكية وإنا نورد هنا ما جاء بدالوز العملي جزء ١٠ ص ٨٤ بند ١٤٠ :

(Quand la succession est devolue á l'Etat, le droit exculsif s'eteint, à moins que l'auteur ne laisse des créanciers ou des cessionnaires, au profit desquels le droit exclusif subsiste alors)

وجاء في دالوز العملي أيضا جزء ١٠ ص ٧٨ بند ٦٠ أن حق الملكية الأدبية يتركز في شخص المؤلف وحده ما لم يكن قد تنازل عنه بمقابل أو بغير مقابل للغير :

(La règle générale est que le droit de propriété littéraire et artistique repose sur la tête de l'auteur, à moins qu'il ne l'ait cédé, soit à titre gratuit, soit à titre onéreux. L'auteur d'une oeuvre d'art en devient propriétaire par le seul fait de sa création. Il s'insuit que peu importe la capacité civile dudit auteur)

نظرية تحول الحق

في التقادم الخمسي

لحضرة الأستاذ سامي عازر جبران المحامي

١ — نص القانون

تقضى المادة ٢١١ / ٢٧٥ / ٢٢٧٧ مدني بأن « المرتبات والفوائد والمعاشات والأجور ، وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة ، يسقط الحق في المطالبة به بمضي خمس سنوات هلالية » .

٢ — موضوع البحث

فهل من شأن الحكم الذي يصدر بحق من هذه الحقوق أن يحوله من حق يسقط بالتقادم الخمسي إلى حق يسقط بالتقادم العادي الطويل ؟

في المسألة رأيان : رأى يقول إن الحكم اصباح المدعى يحول حقه من حق يسقط بالمدة القصيرة إلى حق يسقط بالمدة الطويلة ، مساوياً في ذلك بين السقوط الخمسي وغيره من مدد السقوط القصيرة . ورأى يقول بأن صدور الحكم ، فيما يسقط بالتقادم الخمسي ، دون غيره من باقي أنواع التقادم القصير ، لا يمنع من السقوط بخمس سنوات . وهذا هو الرأي الذي أؤيده .

لعلني أصدم عقيدة استقرت في ذهنك من قديم ، إن الأحكام تسقط بخمسة عشر سنة . ولعلك ملقياً بهذا البحث جانباً . ولعلك مقبلاً على قراءته متمللاً . ولكنني مع ذلك أرجو ألا تعصى مختاراً على القراءة فالجدل فالافتناع ، لأنه ليس مثل هذا العصيان ما هو أفتك بحرية البحث وبحرية الفكر .

الرأي الأول — الحكم يمنع من السقوط

٣ — محصله :

يقول أنصار هذا الرأي إن الديون مهما كان أصلها وموضوعها ، فانها بمجرد صدور أحكام بشأنها لا تسري عليها إلا المدة المقررة قانوناً لسقوط الحق في الأحكام وهي ١٥ سنة

في مصر (و ٣٠ سنة في فرنسا) لا المدة المقررة لهذه الديون باعتبار أصلها ، لأن حق المدعى يتحول بالحكم ويحل الحكم محل السند الأصلي .

وهو كما ترى يطلق القاعدة على جميع أنواع التقادم القصير ، ويرتب أثر تحول الحق على صدور حكم ابتدائي دون أن يشترط انتهاية الحكم .

٤ — أسس الرأي

على أنني تحيرت عندما استعرضت وجوه الرأي عند أصحاب هذه النظرية . فرأيت اختلافاً شديداً على أساسها . ورأيت تلك الأسس المختلف عليها تنهار عند التحييص البسيط . ورأيت أصحاب النظرية أخيراً يتخرجون من التمشي مع نظريتهم إلى نتائجها الحتمية .

فذهب فريق إلى أن الحق يتحول ، مؤسساً رأيه على نظرية الاستبدال أو شبه الاستبدال ورفض فريق ثان أن يأخذ بنظرية التحول أصلاً ، كما رفض نظرية الاستبدال ، وإنما استند إلى نص في المانون التجاري .

واستند فريق ثالث إلى اعتبارين : أولهما مستند من الواقع ، وثانيهما مستند من حكمة التشريع .

وإليك تفصيل هذا الأجمال .

الاساس الاول — الاستبدال أو شبه الاستبدال

٥ — ماهية هذا الأساس :

قال به جايو (١) وجيلوارد (٢) وعبدالفتاح السيد بك (٣) وحكان من محكمة استئناف مصر (٤) . وحاصل رأيهم : ونقصد رأي من عرض للأمر بتفصيل — أنه بعد صدور الحكم بالانحياز أو الفائدة أو المعاش ، إلى آخر مانص عليه القانون ، يصبح سبب الالتزام هو قوة الشيء المحكوم

(١) René Japiat مرافعات ص ٤٢٢ فقرة ٦٢٣ طبعة سنة ١٩٢٤

(٢) L. Guillaouard مطول التقادم جزء ١ ص ٢٧٢ فقرة ٢٩١ . ومع قوله ان الحكم يحدث استبدالاً إلا أنه لم يفصل في بيان ماهيته على ما فصل جايو .

(٣) « الوجيز » طبعة ٢ ص ٤٤٧ فقرة ٤٩٥ ، قال « بالاستبدال القضائي » دون تفصيل .

(٤) ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بحاماة ٩ ص ٦٠ رقم ٤٩ ، ولم يوضح الحكم ماهية الاستبدال في نقضه وفي آثاره .
و ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ بجموعة رسمية ٢٢ ص ٥ رقم ٤ قال « بتغيير السبب » مخالفًا القاعدة البدئية القائلة بأن الأحكام مقررّة للحقوق لا منقضة لها .

فيه *la chose jugée* ، ولو كان التزام المين من قبل الحكم بغير سبب ، لأن الحكم متى صدر أصبح عنوان الحقيقة ، ولا يملك المدين أن يناقش السبب من جديد .

و يضيفون إلى ذلك قولهم إن الاستبدال الحاصل بالحكم يقوى الالتزام الأصلي بملحقاته الأصلية ، فتبقى التأمينات كما هي ، ولا يقف سريان الفوائد ، إلى غير ذلك ، بحجة إن رفع الدعوى لا يجب أن يضير الدائن الذي قد يعجز عن الوصول إلى حقه بغير تقاض (١) .

٦ — النقد والتعليق

أساس الاستبدال هذا لا يستند إلى نص أو تشريع . بل هو يخاف التشريع القائم من حيث نشوء الاستبدال ، ومن حيث الآثار التي تترتب عليه .

أما مخالفة التشريع القائم من حيث نشوء الاستبدال فذلك لأن القانون نص في المادة ١٨٦ مدني أهلي وما يقابلها على أن الاستبدال يترتب عليه زوال الدين وإيجاد دين جديد بدله ، وإنه يتم بعقد . ونص في المادة ١٨٧ على أن الاستبدال يكون إما بتغيير الدائن أو المدين أو سبب الالتزام .

و فرعوا على هذه النصوص أن أول شرط من شروط صحة الاستبدال وجود نية الاستبدال *animus novandi* ، وهذه النية لا تفترض ولا تؤخذ بالظن ، ولكنها ينبغي أن تكون واضحة ، وبغيرها لا يقع استبدال (٢) كما أنهم اشترطوا لصحة الاستبدال ألا يظهر في سند الدين الجديد سبب الدين القديم ، فإن ظهر ، انتفت نية الاستبدال (٣) وهذا المعنى مستفاد من قول المشرع إن استبدال الدين يترتب عليه زواله .

نطبق هذه المبادئ المستمدة من حرف القانون وروحه ، فنخلص بغير جهد إلى أن الحكم لا ينشئ استبدالاً . فالحكم ليس بعقد — والمادة ١٨٦ تقول إن الاستبدال يكون بعقد . ولهذا يشترطون أن تتوافر عند من كان طرفاً في هذا العقد أهلية التعاقد ، أي أهلية التنازل عن الدين القديم وأهلية الالتزام بالدين الجديد (٤) . ثم إنه لا يترتب على صدور الحكم تغيير في أي عنصر من عناصر المديونية الثلاثة . والحكم لا يحل الالتزام الأصلي ويحل محله التزاماً جديداً ، ولكنه يقرر الالتزام القديم كما هو ، ذلك لأن المحكمة لا تملك تغيير سبب الدعوى في المواد المدنية ،

(١) جايو ص ٤٢٢ وسط فقرة ٦٢٣ — « الزوجية » لعبد الفتاح بك السيد ص ٤٤٧ آخر فقرة ٤٩٥ .

(٢) دى هلس ص ٣ ص ٩٠ فقرة ٢ — ذمني بك « النظرية العامة » ص ٤٣٨ فقرة — السنهوري بك « الموجز في النظرية العامة للالتزامات » سنة ١٩٤٠ ص ٥٩٦ فقرة ٥٧٦ — استئناف مصر ٥ مايو سنة ١٩٣٠ محاماه ١١ ص ٥١ رقم ٢٦ . وهذا مبدأ ثابت .

(٣) مصر الابتدائية الأهلية ٨ مارس سنة ١٩٣٣ محاماه ١٣ ص ٤٣٤ رقم ٢١٨ .

(٤) موجز الالتزامات للسنهوري بك ص ٥٩٩ فقرة ٥٧٦ .

فإن فعلت تعين نقض حكمها (١) . وفي النهاية فإن الحكم لا يفيد نية الاستبدال ، لا صراحة ولا دلالة ، لأننا لا نتصور أن المدين بتمثيله مكرها في الدعوى التي أعلنها إليه دائمه ، يقصد أن يحل محل سند مديونيته العرفي سنداً تنفيذياً . ومع ذلك فلا تفارق على تغيير سند الدين من عرفي إلى رسمي لا يحدث استبدالاً (٢)

فالقول إذن بأن الحكم يتضمن استبدالاً للدين ، فضلاً عن عدم اعتماده على نص تشريعي فهو مخالف للتشريع القائم من حيث نشوء الاستبدال ، إذ أن من شأنه أن يوجد طريقة للاستبدال لم ينص عليها القانون .

أما إن فكرة الاستبدال تخالف التشريع القائم من حيث آثار الاستبدال المنصوص عليها قانوناً فواضح من أن أصحاب هذه الفكرة تخرجوا من أن يرتبوا على هذا الاستبدال آثاره القانونية ، وأخصها ضياع التأمينات . قالوا إن الاستبدال بالحكم لا يترتب عليه زوال التأمينات ، بل تظل باقية تضمن وفاء الالتزام الأصلي . وهذا القول مخالف لصريح نص المادة ١٨٨ / ٢٥٢ / ١٢٧٨ مدني القاضي بأن التأمينات التي كانت تضمن وفاء الدين القديم لا تضمن وفاء الدين الجديد ، ما لم يرض بذلك العاقدان أو تدل عليه قرائن الأحوال .

ولم يقل أحد ، ولا يمكن أن يقول ، بأن رفع دعوى وصدر حكم فيها يفيد تلك النية صراحة أو دلالة .

ولقد شعروا بهذا التنافر بين نظرية الاستبدال بالحكم وبين نصوص القانون ، فبرروا بأن الدائن لا ينبغي أن يضار فتضيع عليه تأميناته بينما قد يهجز عن الوصول إلى حقه بغير دعوى ولكن من ذا الذي قال إن صدور الحكم يؤدي إلى إضاعة التأمينات التي اتخذها الدائن من قبل ؟ أفهم أن يقولوا بزوالها لو أن الحكم حقيقة استبدل الدين ، أما أن يقولوا بالاستبدال ، ثم يقفون من بعد ذلك في منتصف الطريق ، فلا يرتبون على ذلك الاستبدال آثاره القانونية ، فهو الخطأ بعينه ، لأن الدفاع عن الخطأ خطأ دائماً .

٨ — قال جايو إن صدور الحكم يجعل سبب الالتزام قوة الشيء المحكوم فيه ، فلا يملك المدين مناقشة السبب من جديد ، ولو كان التزامه في الأصل بغير سبب .

وهذا قول مردود . ذلك لأنه من بدهيات القانون إن قوة الشيء المحكوم فيه ليست بذاتها سبباً لأي التزام ، حيث إن الأحكام مقررة للحقوق لا منشئة لها ، على ما هو مقرر قانوناً ، وعلى

(١) نقض مصري ٤ يونيو سنة ١٩٣٦ مجموعة عمر المدنية الأول من ١١٤٥ قاعدة رقم ٢٧٣ .

(٢) استئناف أملي ٥ مايو سنة ١٩٣٠ محاماه ١١ ص ٥١ رقم ٣٦ — أسبوط استئنافي ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ نفس

ما يقول به جاييو نفسه عند كلامه على آثار الأحكام (١). أما إذا كان المدين لا يملك مناقشة السبب من جديد ، فليست علته إن سبب الالتزام قد تغير ، لأن السبب هو هو (٢) وإنما علته نص في القانون هو نص المادة ٢٣٢ / ٢٩٧ / ١٣٥١ مدني القاضي بأن الأحكام النهائية حجة بما ثبت بها من الحقوق وإنما لا تقبل في ذلك اثبات العكس ، إلا إذا اختلف الخصم أو السبب الموضوع .

وإذن فأساس « الاستبدال » هو أساس متهدم لا يصلح لأن تقوم عليه فكرة تحول الحق (٣).

الاساس الثاني — مادة السقوط التجاري

٩ — ماهية هذا الاساس

أخذ به جارسونيه (٤) وأبو هيف بك (٥) والدكتور حامد فهمي (٦) . رفض جارسونيه ، أول من نادى بهذا الأساس ، أن يأخذ بنظرية تحول الحق ، كما رفض أن يتخذ من فكرة الاستبدال أساساً لرأيه الذي ذهب إليه . وقال إن القانون الروماني كان يفهم تحول الملائق القانونية التي تربط المدعى بالمدعى عليه على أنه احلال التزام جديد محل الالتزام الأصلي ، تكفله دعوى جديدة ، ترمى إلى تنفيذ حكم القاضي ، وتسمى *action judicati* . ولقد رغبوا —

(١) جاييو « آثار الأحكام » — جارسونيه ٢ طبعة ٢ ص ٤٧٦ فقره ٧٢٧ — الوجيز ص ٤٥٢ فقره ٤٩٨ — المرافعات سنة ١٩٤٠ للدكتور محمد حامد فهمي ص ٦٤١ فقره ٦٤١ — واستثنوا من هذه القاعده حالات ليست حالتنا منها (ص ٤٤٣ فقره ٦٤٤ وما بعدها من الدكتور حامد فهمي)

(٢) جلاسون وتبسيه ٣ آخر ص ٨٧ (طبعة سنة ١٩٢٩) .

(٣) ولقد رفض هشامى بك (مرافعات ٢ سنة ١٩٢٧ ص ٥١٤ فقره ٧٢٠ والهامش) نظرية الاستبدال ولكنه أقر نظرية تحول الحق غير مستند في ذلك إلى نص تشريعي أو مبدأ عام — راجع أيضا مصر الابتدائية الاهلية ٣١ مارس سنة ١٩٠٣ (مرجع القضاء ٢ ص ٥٧٢ رقم ٦٦٢٢) حيث قرر المبدأ دون أن يستند إلى أساس من الاسس الثلاثة التي أشرنا اليها في صدر هذا البحث .

(٤) طبعة ٣ جزء ٣ ص ٤٨١ فقره ٧٣٩ .

(٥) مرافعات طبعة ٢ ص ٨٠٠ فقره ١١٠٩ حيث أخذ بنظرية تحول الحق — التي رفضها جارسونيه — مستندا الى المادة ١٩٤ تجارى متابعا تدليل الفقيه الفرنسي في استناده الى المادة ١٨٩ تجارى .

(٦) ص ٦٤٢ تحت رقم ٢٠ من فقره ٦٤٢ ، وعلل رأيه بأن الحكم ينفي عملة التقادم القصير ، وهو بذلك على ما سترى يخلط بين التقادم الخمسي وغيره من أنواع التقادم القصير . ثم أنه يستند الى المادة ١٩٤ تجارى ، وهو ما سأفنده .

يقول جارسونيه - في نقل هذه الفكرة إلى القانون الفرنسي ، ولكن نصوصه جاءت خالية من الإشارة إليها .

ونظرية التحول في العلاقات القانونية - transformation des rapports de droit - ذلك التحول الذي ينسبونه إلى الحكم - هي في رأيه نظرية غير طبيعية factice وتحتكمية arbitraire ، لا تستند إلى مبدأ عام ولا تتصل بالواقع بأي سبب من الأسباب . ولقد كانت معيبة في القانون الروماني ، وليس في نصوص القانون الفرنسي ما يدل على أن المشرع أراد أن يأخذ بها .

ولما أن يفرغ جارسونيه من نقد نظرية التحول أصلاً نراه يقرر أن المسألة مسألة نص . وهذا النص هو نص المادة ١٨٩ تجاري (م ١٩٤ تجاري أهلي) . تقول المادة :

« كل دعوى متعلقة بالكمبيالات أو السندات تحت إذن وتعتبر عملاً تجارياً أو بالسندات لحاملها يسقط الحق في إقامتها بمضي خمس سنوات اعتباراً من اليوم التالي إن لم يكن صدر حكم . . . » .

و يعلق جارسونيه على ذلك بقوله إن حكم هذه المادة مقرر لقاعدة عامة تسري على جميع المدنيين بالتزامات تخضع في الأصل للتقادم الخمسي ، حيث أنه لا مبرر للفرقة بين المدنيين بكمبيالات أو بسندات اذنية ، وبين غيرهم من المدنيين بالتزامات تقع تحت أنواع التقادم القصير الأخرى (١) .

١٠ — النقد والتعليق :

على أن هذا الأساس الذي يستند إليه جارسونيه ومن ذهب مذهبه معيب من وجهين : من وجه أصول تفسير القانون ، ومن وجه حدود تطبيق المادة التجارية الخاصة بالسقوط الخمسي أما الوجه الأول فانه من المتفق عليه أن القانون التجاري هو استثناء من القانون المدني . وإن المدني هو القانون العام droit commun وضع لجميع الناس وينظم جميع المعاملات . وإن التجاري هو قانون خاص droit spécial وضع لفئة خاصة من الناس هي فئة التجار دون غيرهم ، وينظم نوعاً خاصاً من العلاقات المالية هي المعاملات التجارية دون غيرها . وله قواعده الخاصة في الإثبات حيث تقبل فيه الشهادة على مسائل تتجاوز نصاب الشهادة في القانون المدني ، وتقبل فيه الدفاتر التجارية ، والقانون المدني لا يعرف الإثبات بمستند أنشأه الخصم . وأخيراً فإن الشراح والمحاكم يرجعون إلى أحكام القانون المدني ، باعتباره أصلاً ، لحل ما يعرض لهم من مشا كل لم ينظمها

(١) جارسونيه ٣ ص ٤٨٣ فقرة ٧٣٩ .

القانون التجارى (١) .

ومادامت تلك طبيعة القانون التجارى ، فانه لما يتنافر مع بدهيات تفسير القوانين أن تقول إن المشرع عند ما يريد أن يقرر قاعدة عامة ، تسرى على التجار وغير التجار ، يختار لتقريرها قانونا استثنائيا ، لأن محل تقرير النظريات العامة هو القانون العام ، أى القانون المدنى ، وهو خال من مثل هذا النص .

وأخيرا — وهذا هو ثانى المأخذين على نظرية جارسونيه — فانه من المقرر قانونا أن المادة ١٩٤ تجارى لا تنطبق إلا على الاوراق التجارية بمعناها الضيق ، وهى الاوراق التى تتداول بالتظهير أو بالتسليم ، أما ماعداها من العمليات التجارية فتخرج من حكم التقادم الخمسى وتخضع لأحكام التقادم العادى (٢)

فكيف يراد بنا أن نمد حكم هذه المادة التجارية إلى قانون آخر هو القانون العام بالنسبة لها والحال أن جهودها لا يتسع لجميع المعاملات التجارية ؟ ١ .

الاساس الثالث — الاعتباران الواقعى والتشريعى

١١ — ماهية هذا الاساس :

قال به جلاسون وتيسيه . أطرحا جانبا نظرية الاستبدال ، على اعتبار أن الأحكام مقررة للحقوق ، وإنها لا تنشأ لأصحابها حقا غير ما كان لهم وقت رفع الدعوى ، وإن هذه الحقوق تظل من بعد الحكم بخصائصها الأولى وآثارها وتأميناتها وضمائنها ، وكذلك يبقى سبب الالتزام هو هو (٣) :

(١) شرح قانون التجارة للمش بك ١ اخر ص ٣ .

— Léon Caen et L. Renault : Manuel du Droit Commercial 1928. p. I au milieu.

— Léon Lacour et Jaques Boutiro : Précis du Droit Commercial. 1925 . P. 2 . No. 2 .

(٢) نفى مصرى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ محاماه سنة ١٥ ص ١٨٣ . وقد بحث هذه المسألة بحثا مستفيضا زميلنا

الاستاذ عبده حسن الزيات (محاماه ١٩ عدد ١ ص ١٦١ — ١٦٥)

(٣) Glasson et Tissier ٣ طبعة ٣ ص ٨٧ فقرة ٧٦٨ وهما بذلك يخالفان بجاييو فيما قاله من أن

سبب الالتزام من بعد الحكم هو قوة الشيء المحكوم فيه .

ولكنهما يستندان في تأييد رأيهما إلى اعتبارين : اعتبار مستمد من الواقع واعتبار مستمد من حكمة التشريع .

أما الاعتبار الواقعي فحاصله أن اقتضاء الدائن لدينه لا يتم من بعد الحكم بسند المديونية الأصلي فحسب . بل يتم بالحكم .

وأما الاعتبار التشريعي فحاصله أن علة التقادم القصير قد أزالها الحكم (١) . وهالك عبارتهما (٢) :

parce que la poursuite a lieu désormais en vertu non seulement du titre primitif, mais du jugement, et que la raison d'être de la courte prescription n'existe plus.

١٢ — النقد والتعليق :

إن صيغة التنفيذ لم تعدل شيئاً من عناصر المديونية الأصلية . ولم تغير شيئاً من خصائص الالتزام الأصلي ، على ما يقول به نفس المؤلفين . وكل ما عمله الحكم هو أن جعل سند المديونية تنفيذياً بعد أن كان لا يصلح للتنفيذ به .

ومما يساعد على تجلية تقدي لهذا التدليل ، أن تتصور معنى مؤجراً ومستأجراً يحرران بدل عقد الايجار العرفي العادي عقد إيجار رسمي ، يصلح سنداً للتنفيذ ويعفى عن استصدار حكم ، فهل من يجادل في أن الايجار هنا يسقط بخمس سنوات ؟ .

وأخيراً فإن هذا الاعتبار الواقعي إن صدق على الحكم النهائي ، الذي يصلح سنداً تنفيذياً ، فإنه لا يصدق على الحكم الابتدائي ، الذي لا يصلح سند تنفيذي ، والذي يؤدي صدوره إلى إخضاع الالتزام لحكم التقادم الطويل ، على ما يقول أصحاب هذا الرأي

أما إن علة التقادم القصير قد أزالها الحكم — وهذا هو الاعتبار التشريعي — فهو خلط بين علة التقادم الخمسي ، وعلة غيره من أنواع التقادم القصير .

ذلك أن الدفع بالسقوط في التقادم الخمسي ، ليس مبناه مظنة الوفاء . وليس مبناه عقاب الإهمال ، بل إن مبناه أساساً منع خراب المدين . إن تلك الالتزامات — الواردة في المادة ١٠٠٠ أهلى وما يقابلها — التزامات دورية ، افترض المشرع أن المدين يفي بها من ريع الأرض ، أو من الدخل ، فلو كلفته بسداد ما مضى على استحقاقه خمس سنوات فأكثر ، فأنك تعرضه للخراب . ولهذا قالوا إن المدين له أن يتمسك بالدفع ولو اعترف بعدم السداد (٣) .

(١) وهذا هو الاعتبار الذي اختاره الدكتور حامد فهمي (أول ص ٦٤٢ من فقرة ٦٤٢ تحت رقم ٢١)

(٢) ص ٨٨ تكملة فقرة ٧٦٨ .

(٣) بودري لاكتنري وتيسيه « مطول التقادم » طبعة ٢ ص ٦٠٥ فقرة ٧٦٨ وما بعدها — جيلوارد

أما الدفع بالسقوط في التقادم بالثلاثمائة والستين يوماً فأقل — هو بنص المادة ٢١٢ مدني و ١٩٤ تجاري قائم على مظنة الوفاء — بدليل أن المشرع حتم إلى جانب التمسك بالدفع حلف يمين على براءة الذمة بالسداد .

وهذه المظنة تنتفي باستصدار حكم . ولهذا يضح أن يقال إن صدور حكم باتعاب المحامي أو الطبيب ، أو غيرها من الحقوق المبينة في المادة ٢٠٩ / ٢٧٣ / ٢٢٧١ وما بعدها ، يجعل المدة المسقطه للحق هي المدة الطويلة ، وإن لم يرد بها التخصيص الوارد في المادة ١٩٤ تجاري ، لأن مظنة الوفاء تصبح حينئذ منتفية ، وبانتفاء نزول علة تطبيق قواعد التقادم القصير ، لأن المعلول يدور مع العلة وجوداً وعدم (١) .

أما حكمة دفع الخراب يحقق بالمدن ، في التقادم الخمسي ، فهي حكمة متوافرة بعد صدور الحكم توافرها قبل صدوره .

ومع ذلك فقد يكون هذا الرأي بدوره محل نظر ، لأنه من المقرر قانوناً — وإجماعاً — أنه لا سبيل غير النكول عن اليمين والاعتراف لضحد قرينة الوفاء الواردة في المادة ٢١٢ مدني أهلي وأنه يمتنع على القاضي أن يقبل وسيلة أخرى للاثبات . ويلزم من هذا في اعتقادي أن صدور حكم لا يصلح — كقرينة قضائية لدفع مظنة الوفاء في أنواع التقادم بال ٣٦٠ يوماً فأقل ، لأنها مظنة لا تندفع إلا بالنكول أو الاعتراف (المادة ٢١٢) .

ومع ذلك فالشرح متفقون على أن التقادم المنصوص عليه في المواد ٢٢٧١ إلى ٢٢٧٣ المقابلة لمادتنا ٢٠٩ « يتغير » إلى التقادم الطويل إذا اعترف المدين بالدين أو رفع الدائن به دعوى ، على أساس أن هذين الأمرين ، ما دام يقطعان التقادم بنص الفقرة ٢ من المادة ٢٢٧٤ ، فهما يقلبان (٢) . ورفض فريق منهم أن يسوى بين الاعتراف والدعوى ، وقصر تغيير التقادم على الأول ، باعتبار أن الاعتراف وحده هو الذي ينفي مظنة الوفاء (٣) . وسوى آخرون بينهما (٤) . وليس يعني في هذا البحث أن أفاضل بين وجهات النظر هذه .

١٣ — بحث في الحالة العكسية :

عرض أصحاب الرأي الأول — الفائل بأن الحكم يمنع السقوط الخمسي — إلى بحث حالة

« التقادم » ٢ ص ١٠٤ فقرة ٦٥٥ وما بعدها — بلانيول وريبير واسمان سنة ١٩٣١ جزء ٧ ص ٦٦٠ فقرة ١٢٢٣ —

أسيوط استئناف ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ عامه ١١ ص ٤٠٤

(١) بلانيول وريبير ٧ ص ٧٢٩ فقرة ١٣٩٧ — جيلوارد « التقادم » ٢ ص ٢١٧ فقرة ٧٠٧ .

(٢) جوسران ٢ طبعة ٢ سنة ١٩٣٣ ص ٥١٩ فقرة ٩٨٨ .

(٣) كولان وكايتان ٢ طبعة ٨ ص ٣٥٣ رقم (١) من فقرة ٣٧٠ .

(٤) بلانيون وريبير ٧ ص ٧٠٠ فقرة ١٣٧٠ هامش (٢) والمراجع المشار إليها .

عكسية . فتساءلوا : هل لو كنا بصدد حق عيني لا يسقط بالتقادم هو حق الملكية - المتفق على أنه لا يسقط بعدم الاستعمال *non-usage* ما لم يكسبه أحد بائدة الطويلة أو القصيرة (١) - فهل إذا صدر حكم بهذا الحق يتحول إلى حق يسقط بالتقادم ؟

والفرض الذي ساقوه لتجلية السؤال تجلية عملية هو أن زيدا واضح اليد على أرض له ، نازحه بكر في ملكية هذه الأرض ، ورفع ضده زيد دعوى ملكية وصدر الحكم لصالحه . وبعد هذا سكت الاثنان فلا أعلن زيد الحكم ولا استأنفه بكر . وبقيت هذه الحالة ٣٠ سنة . مدة التقادم الطويل في فرنسا . فهل يسقط حق بكر في رفع استئناف عن هذا الحكم بمضي ثلاثين سنة ، أم أن الحق يظل له إلى الأبد طالما أن الحكم لم يعلن ؟

أجابوا بأن حق رفع الاستئناف في هذه الحالة لا يسقط الحق فيه إلا إذا أعلن الحكم رهضت مواعيد الاستئناف . وحيثهم في ذلك إنه بمجرد أن يصدر حكم ابتدائي بالملكية نصبح أمام دعوى جديدة ناتجة عن الحكم وتسمى *action giudicati* ، وتلك الدعوى هي دعوى الملكية وقد دخلها سند مقو جديد هو الحكم . وال *action giudicati* هذه - وهي التي تتمثل في حق الاستئناف يعرض به الخصوم نزاعهم الابتدائي أمام قضاة الدرجة الثانية - تحتفظ بخصيصةها الأصلية ، وتظل بعيدة عن أحكام التقادم الطويل . لأنه إذا كان الحكم من شأنه أن يسقط بمضي ثلاثين سنة ، فما ذلك إلا بالنسبة للحقوق التي تسقط بمضي هذه المدة : وحق الملكية ليس منها (١) .

١٤ - وليس يعني في هذا المقام أن نتعرض للفرض في ذاته فنقول إنه فرض معقد يصعب تصويره في العمل ، بقدر ما يعني أن نتعرض لقيمة الدليل الذي نستمد منه الحل الذي وضعوه له . لقد رأيتهم وهم القائلون بأن الحكم يحول السقوط الخسبي إلى سقوط طويل : يتخرجون من أن يرتبوا نفس النتيجة على حق الملكية .

فكانهم يقولون إن الحكم يتبع الحق من حيث السقوط ، ولكنهم يقصرون هذا المبدأ السليم على حق الملكية دون غيره . ولا أدري ما وجه التفرقة عندهم ، ولكنني أدري أنه تناقض منهم في التمشي مع ما يقتضيه منطق رأيهم من نتائج وآثار .

(١) تنص المادة ٨٨ مدني أهلي على أن الملكية لا تزول عن صاحبها إلا في أحد أحوال ثلاثة : أن يزعمها غيره دائمه ، أو الدولة للنفقة العامة ، أو أن يكسبها غيره بسبب من أسباب التملك . ومعنى ذلك أنه إذا تركها صاحبها المدة المكسبة دون أن يكسبها سواه . فملكيتها باقية عليه .

(١) راجع تعليق المسيو Naquet على حكم النقض الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٢ - يري ١٩١٣ - ١ - وما بعدها . ولقد قرر الحكم أن حق الاستئناف يسقط ب ٣٠ سنة على أساس أنه حق متولد عن الدعوى الابتدائية والعقد القضائي *contrat judiciaire* لا عن حق الملكية .

الرأى الثانى -- الحكم لا يمنع من السقوط

١٥ — انعدام النص :

للاحكام آثار معينة ، مستمدة من نصوص القانون ، الأمر الذى يحول دون ترتيب آثار سواها ، لم يرد بها نص ، لأن فى ذلك تشريعا لا يملكه القاضى .

فالحكم ، يستنفذ سلطة الهيئة التى أصدرته ، ويمنعها بمجرد صدوره من نظر ما فصلت فيه فصلا صريحا أو ضمنيا . ان تجد هذا « الأثر » بنص قانونى خاص ، ولكنك تلتصقه فى حكمة تعدد الدرجات وفى معنى قوة الشيء المحكوم فيه .

والحكم يزود صاحبه بسند تنفيذى ، بعد ان كان لا يستطيع أن ينفذ بسند مديونية العرفى . والمادة ٣٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تنص على صيغة التنفيذ ، والصيغة لا توضع إلا على الأحكام .

والحكم يسلح صاحبه بقرينة قانونية قاطعة على أحقيته لما حكم به ، وهى قرينة لا تقبل إثبات العكس بنص المادة ٢٣٢ / ٢٩٧ / ١٣٥١ مدنى .

والحكم يعطى لصاحبه الحق فى أن يختص من عقارات مدينه بما يضمن سداد دينه ، بنص المادة ٥٩٥ / ٧٢١ مدنى .

وليس من نص فى القانون على أن الحكم من شأنه أن يحول الحق : ذلك التحول الذى رأينا مدى اختلاف أنصاره على أساسه . ومدى تمثيلهم مع ما يقتضيه رأيهم من نتائج وآثار .

وأما التجدي بنص المادة ٢٩٨ مدنى فبعيد عن محجة مصواب . أنها تقضى بسقوط التعهدات والديون بمضى خمسة عشر سنة . ونصها الفرنسى les obligations أى الا لزامات . والحكم ليس التزاما فى ذاته ، لأن الأحكام مقرررة للحقوق لا منشئة لها على ما هو مقررر إجماعا ، فيما عدا القليل منها ، كالأحكام المتعلقة بالحالة (الحجز) وأحكام الشفعة (م ١٨ شفعة) وأحكام مرسى المزار (م ٥٨٧ مرافعات) .

١٦ — نص فى القانون التجارى لامثيل له فى المدنى :

عند ما أراد المشرع أن يجعل صدور حكم بالدين مانعا من سقوطه بالخمس السنوات ، نص على ذلك صراحة فى المادة ١٩٤ تجارى . وما دام أنه لم ينص على ذلك المانع فى المادة ٢١١ مدنى ، فهو يفصح عن إرادة لا لبس فيها ، إنه لم يرد أن يقرر نفس المبدأ فى القانون المدنى .

لا تقل إن المادة ١٩٤ تجارى تقرر قاعدة عامة ينسحب حكمها على المدنى ، فلقد رددت تلك

الحجة فيما سبق (١) . ولا تقل إنه لا حكمة في التفرقة بين المدينين - بالتزامات تسقط بخمس سنوات - من تجار وغير تجار ، لأن مهمة القاضي أن يطبق القانون كما هو لا كما يجب أن يكون .

١٧ - الحكم لم يغير من طبيعة الحق :

من المقرر قانوناً أن الحكم لا يغير من طبيعة الحق الذي قضى به شيئاً ، فدين الإيجار قبل الحكم هو دين إيجار من بعده . وسبب الملك - إرث أو عقد - بطل من بعد الحكم هو هو ، فلا يقال إن سبب ملكية المحكوم له هو الحكم : بل سببه هو ذات السبب الذي صدر الحكم على أساسه . وما دام الحكم لم يغير من طبيعة الحق الذي قضى به ، فما الذي يدعونا إلى القول بتغيير مدة التقادم ؟

١٨ - حوالة الأحكام :

لقد انعقد رأى الفقه والقضاء على أن الحكم يتبع السند أساس الحق ، فإن كان الحق قابلاً للتحويل فالحكم يقبله ، وإلا فلا تجوز حوالة ، لأن الأحكام مقررّة للحقوق لا منشئة لها ، ولأن الشارع قد راعى مصلحة المدين عند ما اشترط رضاه بالحوالة ، فلا محل لتجديس هذه المصلحة مع انعدام النص الذي يجيز انسحاب إهمال رضاه المدين بحوالة الحكم (١) . وما دام هذا هو الرأى فى الحوالة ، فهو الرأى فى التقادم لأن الحكم يتبع السند .

١٩ - رفع لبس :

تقول النسخة العربية فى المادة ٢١١ مدنى : « المرتبات والتوائد والمعاشات والأجور . . . يسقط الحق فى المطالبة به بمضى خمس سنوات هلالية » .

وقد يسمح هذا التعبير لأصحاب نظرية تحول الحق بالقول أن الذى يسقط فى حكم المادة ٢١١ مدنى هو الحق فى « المطالبة » وإنه متى صدر « حكم » اكتسب الحق مناعة تحميه من السقوط الخمسى ، لأن المادة تشير إلى سقوط « المطالبة » لا « الحكم » .

هذا التدليل مردود بالنص الفرنسى ، وهو الأصل . يقول المشرع وما علينا بما يقوله المترجم :

Les redevances, arrérages, pensions, loyers . . . se prescrivent par cinq années

ومعنى ذلك أن الذى يسقط هو الحق ذاته لا المطالبة بالحق . . . الحق ذاته سواء أ كان

(١) راجع فقرة ١٠ من هذا البحث .

(١) الهلال باشا « شرح القانون المدنى » سنة ١٩٢٥ ص ٥٤٦ فقرة ٧٨٩ - استئناف أهلى ٧ يوليه سنة ١٩٣٤

محاماه ١٥ ص ٢٧٢ رقم ١٢٥ - أسبوط الابتدائية ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٢ محاماه ١٤ ص ٢٤ رقم ١٤

بستند عرفي أو بستند رمي أو بحكم ، لأن الحق هو هو .

ويؤكدهذا النظر ويزيل كل لبس ، إن كان ثمة منه شيء باق إن المادة ١٩٤ تجارى تقول :

" Toutes actions relatives aux "

فالذى يسقط هنا هو الدعوى بالحق . وإذن فلو صدر حكم امتنع السقوط الخمسى . ولهذا كان المشرع منطقيا عند ما قرر بعد ذلك أن الحكم يحول دون السقوط الخمسى ، فى المواد التجارية .

٣. — أنصار الرأى :

الاجماع منعقد — فى مصر وفى فرنسا — على أن الفوائد ، أيا كان نوعها ، سواء أكانت فوائد اتفاقية أو قانونية أو محكوم بها ، تسقط بمضى خمس سنوات على استحقاقها وعدم اقتضاها ، طالما أن الحكم الصادر بها لم يجمدها . ذلك لأن نص المادة ٢٠٠ / ٢٧٥ / ٢٢٧٧ جاء مطلقا لا تخصيص فيه ، ولأن صدور حكم بالفوائد لا يغير من خاصيتها شيئا ، ولا يمنع من أنها تستحق دوريا ، وأن السكوت عليها فيه ارهاق المدين (١) .

ولا حاجة بنا إلى القول أن الفوائد حكمها حكم الايجار ، وغير الايجار ، من المرتبات والمعاشات والأجر وكافة ما يستحق دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من سنة ، مما تناولته المادة ٢١١ مدنى ، لأنها جميعها قد انتظمتها مادة واحدة .

٢١ — حكم محكمة مصر الابتدائية ١١ ديسمبر ١٩٣٩

ومع ذلك فقد صدر حكم من محكمة مصر (٢) أخذ بنظرية الاستبدال ، وقد مر بك تفنيدها ، ثم فرق بين الفوائد وغيرها مما شملته المادة ٢١١ مدنى ، فقرر أن الفوائد ، حتى لو صدر بها حكم فانها تسقط بالتقادم الخمسى ، لأن صفة الدورية والتزايد لازالت لائحة بها حتى بعد صدور الحكم أما ما عداها فبمجرد صدور حكم بها تزول عنها صفة الدورية وينقطع عنها التزايد .

هذه التفرقة خاطئة من وجهين :

من وجه أن المحكمة فرقت فى الحكم بين أمور انتظمتها مادة سقوط واحدة ، مما يقطع

(١) دى هلس ٢ ص ٣٧٤ فقرة ١٨٦ — جيلوارد « التقادم » ٢ ص ١٢٦ فقرة ٦٧٩ — لوران ٣٢ ص ٤٧١

فقرة ٤٤٨ — بودرى لاكتيرى وتيسيه « التقادم » فقرة ٧٨٥ — كولان وكايتان طعة ٨ جز ٢ وسط ص ٣٤٢ من

فقرة ٣٦٠ — استئناف مختلط ٢١ أبريل سنة ١٩٣١ ، ٤٢ — ٣٥٩ ، ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩ ، ٤١ — ٢٩٤ ، ٢٩ ديسمبر

سنة ١٩٢٥ ، ٢٨ — ١٤١ ، ٢٩ مارس سنة ١٩٢٣ ، ٣٥ — ٣٤٢ ، ٩ مارس سنة ١٨٩٢ ، ٤ — ١٦٥ . استئناف أهلى

١٥ يونيه سنة ١٩٣٧ ، ١٨ ص ٢٢٨ رقم ١٢٥ — ١٦ يونيه سنة ١٩٣١ ، ١٢ ص ٥٢٦ رقم ٢٥٩ — راجع أيضا

بلايول المختصر جز ٢ طعة ١١ سنة ١٩٣٥ ، ٢٢٧ فقرة ٦٣٩

(٢) عمارة ٢٠ ص عدد ٦ ص ٨١٨ رقم ٣٢٤

بأن المشرع أراد أن يجرى عليها حكماً واحداً ، وإلا لوضع مادة مستقلة لكل منها ، وقد رأينا بوضع المادة ٢٠٨ للسقوط الطويل و ٢٠٩ و ٢١٠ لسقوط ال ٣٦٠ يوما و ٢١١ للسقوط الخمسى . ومن وجه أن الحكم علق السقوط الخمسى على صفة الدورية ، وفهم الدورية على أنها تزايد الدين ، وهذا خطأ .

إن علة السقوط الخمسى هي منع الخراب عن المدين (١) . وهنا بآتى الفهم الصحيح لصفة الدورية إن معنى الدورية إن المدين ينفى بها أولاً بأول من الدخل ، فإن تركتها تراكم عليه دفعته إلى الي الاستعانة برأسماله في سدادها الأمر الذى يودى به إلى الخراب (٢) . ويعبرون عن ذلك بقولهم إن الدائن بسكوته خمس سنوات قد ترك الالتزامات الدورية تراكم ، ونفقد صفتها ، ونتحول إلى رأس مال بمعناه الصحيح (٣) . فالدورية هنا معناها الوفاء من الدخل السنوى ، وليس معناها التزايد على ما فهمته محكمة مصر فى حكمها الذى أتحدث عنه .

وإن خطأ هذا الفهم ، وصواب التفسير الذى أقول به ، ليتجلىان فى الاجارة تعقدها لسنة أو لسنتين . إنها لا تتزايد ، ومع ذلك فإنها تسقط بخمس سنين . والفوائد ذاتها ، إذ يحكم بها من تاريخ الاستحقاق إلى السداد تزايد فعلاً ، ولكن الفوائد السابقة على عدم صدور الحكم قد تصفت به على حد تعبير محكمة مصر ، ومع ذلك فإنها قضت بسقوطها بخمس سنوات .

وإذن فلا محل للفرقة بين الفوائد وغيرها من الديون والالتزامات الواردة فى المادة ٢١١ مدنى .

٥

(١) فقرة ١٢ من هذا المقال — كولان وكايتان ٢ ص ٢٢١ فقرة ٢٦٠

(٢) بودرى لاكتنرى ونيسيه « لتقدم » طبعة ٣ ص ٦٠٥ من فقرة ٧٨٦ — لانيول وريير واسمان ٧ ص ٦١١

من فقره ١٢٢٣ — كولان وكايتان ٢ أول ص ٣٤٢ — جوسران ٢ طبعة ٢ سنة ١٩٢٣ ص ٥١٥ فقرة ٩٧٩

(٣) راجع فى هذا على الخصوص جوسران وكايتان المشار اليهما .

العدد الأول والثاني والثالث

فهرست

السنة الخامسة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية			
اختلاس أشياء محجوزة . نقل المحجوزات الى السوق .	٨ فبراير سنة ١٤٣٣	١	١
عدم ملزومية الحارس بذلك . ادانة المتهم تأسيساً على			
عدم نقل المحجوزات إلى السوق بمقولة أن عدم تكليفه بذلك			
لا يكون إلا حين يكون نقلها فيه تحميل له بمصاريف النقل . خطأ .			
قوة الشيء المحكوم به . تعدد الجرائم . محاكمة المتهم عن	» » »	٢	٢
جريمة . فعل سابق رمي به المتهم الى ذات الغرض الذي قصد			
اليه بالفعل الذي حوكم من أجله . إعادة المحاكمة عن هذا الفعل			
السابق . لا تجوز ولو لم يكن قد ذكر صراحة في التهمة التي حوكم			
من أجلها . واقعة مقامة على ذات الأساس الذي أقيمت عليه			
الوقائع الأخرى التي حكم فيها ببراءة المتهم . رفع الدعوى على			
المتهم بتلك الواقعة بعد الحكم ببراءته . دفعه بسبق الفصل في			
الدعوى . وجوب تحقيقه وتبرئة المتهم عند ثبوت صحته .			
نقض وإبرام . يحكم بالبراءة الحكم المستأنف فيما قضى به	» » »	٧	٣
من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة . عدم تعرضه للفصل في			
موضوع الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز			
(المادة ٢٢٩ تحقيق)			
نصب . اتخاذ الجاني اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة .	» » »	٨	٤
نصب ولو لم يدعم بأي مظهر خارجي . الطرق الاحتمالية .			
لا يشترط توافرها في هذه الحالة . (المادة ٢٩٣ ع — ٣٣٦)			
تفتيش . بيان الوقائع والأدلة التي استخلصت منها المحكمة	» » »	٩	٥
رضاء المتهم بالتفتيش . المناقشة في ذلك . لا تقبل . الورقة المضبوطة			
مع المتهم لم يكن بها الا رائحة الأفيون . استخلاص ادانة المتهم			
في احرار الأفيون من ذلك . جوازه .			
اختلاس أشياء محجوزة . تمام هذه الجريمة بوقوع الفعل	» » »	١٠	٦
المكون لها . تصرف الحارس في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها .			
يعتبر مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية المطالبة بتقديم المحجوزات			

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧	١١	٨ فبراير ١٩٤٣	مع ثبوت سبق التصرف فيها. لا يصح عدها مبدءاً للسقوط مادامت معينة بالذات. اختلاسها يتم بالعجز عن ردها عند المطالبة بها (المادة ٢٨٠ و ٢٩٧ ع - ٣٢٣ و ٣٤٢)
٨	١٥	» » »	حكم. توقيعه من أحد القضاة لا ممتناع توقيعه من الرئيس. لا بطلان (المادة ١٠٤ مرافعات)
٩	١٧	١٥ » »	١ - المانع من الحصول على الكتابة. تقديره موضوعي (المادة ٢١٥ مدني) - ٢ - ودیعة. وارث. تسلمه عقداً مساهماً لأبيه على سبيل الوديعة. وهو عالم بذلك. العقد يعتبر ودیعة عنده. الوديعة لا يشترط أن تكون وليدة عقد (المادة ٢٩٦ - ٣٤١) ضرب أفضى إلى عاهة. يحدث الضربة التي نشأت عنها العاهة. مسئوليته عن العاهة. على أنها نتيجة محتملة للفعل الذي وقع منه. شريك. حكمه في ذلك حكم الفاعل. اشتراك متهمين مع آخر في جنائية إحداث عاهة برأس المجنى عليه بطريق الاتفاق والمساعدة. ثبوته. ذكر الحكم أن الضرب الذي وقع منهما كان على ساق المجنى عليه وظهره. لا تأثير في مساءلتهما عن العاهة. مسئوليتهما عنها حتى ولو كانا لم يقع منهما أي ضرب بل وحتى لو كانا لم يقصداها - عند وقوع فعل الاشتراك منهما. (المادة ٢٠٤ ع - ٢٤٠)
١٠	١٨	» » »	غش البضاعة. الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١. غش المشتري في جنس البضاعة. غش الاشربة والمأكولات والأدوية المعدة للبيع. أو بيع الاشربة والمأكولات والأدوية المغشوشة أو الفاسدة أو العفنة أو عرضها للبيع. غش البائع أو المشتري أو الشروع في غشه. في مقدار الاشياء المقتضى تسليمها. معنى الغش في كل جريمة وكيفية وقوعه فيها. سجن مغشوش باضافة عناصر غريبة إليه. مجرد عرضه للبيع مع العلم بحقيقة أمره. وجوب العقاب حجز تحفظي. لم يصدر حكم ببطلانه. وجوب احترامه ولو لم

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٢	١٥ فبراير ١٩٤٣	يحكم بتثبيته أو يعلن به ذو الشأن حكم . تسببه . بناء الحكم على التهم ابتدائيا على أساس أن المخالفة المسندة اليه ثابتة من محضر مهندس التنظيم . تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يتجاوز في بنائه الارتفاع المسموح به قانونا وطلبه تعيين خبير ليتبين هذه الحقيقة . تأييد الحكم الابتدائي مع الاكتفاء بأسبابه . قصور
١٣	» » »	عود . تغليظ العقاب على المتهم العائد . متروك لتقدير المحكمة . وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم العائد أو الذي سبق الحكم له بوقف التنفيذ . غير محظور
١٤	» » »	(المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ع — ٥٠ و ٥٤ و ٥٥) ١ — سب . صدوره من المتهم وهو في داخل المنزل . متى يعتبر علنيا . إذا كان بحيث يسمعه من يرون في الشارع (المادة ١٤٨ ع — ١٧١) — ٢ — ضابط التمييز بين الجنحة والمخالفة في جريمة السب العلانية (المادة ٢٦٥ و ٣٤٧ ع — ٣٩٤ و ٣٠٦)
١٥	» » »	مسئولية مدنية . علاقة المتبوع بالتابع . قوامها . ما للمتبوع على التابع من سلطة في توجيهه ورقابته . مسئولية المتبوع عن عمل التابع . مناطها . مستعير سيارة . اختياره سائقا لقيادتها . تسبب السائق في قتل إنسان . مسئولية المستعير مدنيا . تحققها ولو كان السائق تابعا في ذات الوقت لآخر أو كان الحادث قد وقع في أثناء ذهابه من تلقاء نفسه بالسيارة لشحن البطارية . صاحب السيارة . لامتثالية عليه (المادة ١٥٢ مدني)
١٦	٢٢ » »	نقض وإبرام . الخطأ في ذكر اسم وكيل النيابة الذي حضر المحاكمة بالحكم . عدم ادعاء المتهم أن النيابة لم تكن ممثلة في الدعوى . ذلك خطأ مادي لا تأثير له في سلامة الحكم
١٧	» » »	إثبات . شاهد . تجزئة أقواله . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من تلك الأقوال دون أن تكون ملازمة بالتعليل
١٨	» » »	١ — نقض وإبرام . الطعن بهذا الطريق . وجوب توجيهه

العدد الأول والثاني والثالث
فهرست
السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩	٢٢ فبراير ١٩٤٣	إلى الحكم النهائي . توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائي وحده . إيراد الحكم الاستثنائي واقعة الدعوى وأدلة الادانة دون الاحالة إلى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن ٢ — حيز على مزروعات . الادعاء بطلانه . توقيعه قبل نضج الزراعة . لا يبرر الاعتداء على الحيز . وجوب احترامه . ١ — اختصاص . الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام . المحاكم الجنائية صاحبة الاختصاص بالفصل فيها المحاكم العسكرية . تؤدي أعمالها إلى جانب المحاكم العادية . عدم تقديم المحاكم العسكرية إلى المحاكم العسكرية قضية من القضايا التي خولت هذه المحاكم الفصل فيها . تقديمها من النيابة العمومية إلى المحاكم العادية . وجوب الفصل فيها - ٢ - تزوير . الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ . الفصل فيما ليس من اختصاص المحاكم العسكرية دون سواها . (القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والأمر العسكري رقم ٣٤٤)
٢٠	» » »	سقوط الدعوى . المدة المقررة للسقوط . مبدؤها . من وقت وقوع الجريمة . جريمة خيانة الأمانة . وجه اختلافها في ذلك عن غيرها من الجرائم . إن تعلقت بمثلثات . جريمة اختلاس المحجوزات . لا تفريق في هذا الصدد بين ما يكون منها معتبرا في حكم خيانة الأمانة أو معتبرا في حكم السرقة . معنى الحيز في لغة القانون . تصرف المتهم في المحجوزات في خلال سنة ١٩٣٩ مثلا . عدم البدء في إجراءات التحقيق إلا في سنة ١٩٤١ بعد مطالبته بالمحجوزات وعدم وجودها . تاريخ التصرف هو مبدأ في سقوط الدعوى العمومية (المادة ٢٧٩ تحقيق)
٢١	» » »	١ — وصف التهمة . تعديل المحكمة الابتدائية . وصف التهمة وإدانتها على أساس هذا التعديل . استثنائه الحكم . انصباب الاستئناف على التعديل . عدم إجراء المحكمة الاستئنافية أي تعديل آخر في الوصف . طعنه في الحكم بدعوى أنه لم يخطر

العدد الاول والثاني والثالث فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧	٥١	أول مارس ١٩٤٣	على متهمين متضامنين على أساس المسؤولية التعاقدية . خطأ من ناحيتين . من ناحية تغيير سبب الدعوى ومن ناحية انقضاء بالتضامن . التضامن لا يكون الا في المسؤولية التقصيرية . (المادة ١٥١ ع)
٢٨	٥٢	» » »	استئناف . توكيل المحامي في استئناف أى حكم يصدر ضد الموكل . ينحوله استئناف أى حكم ضده في أية دعوى ولو لم تكن معينة بالذات في سند التوكيل . ١ — سيارات . السرعة التي تحدثت عنها لائحة السيارات . مراعاة مقتضى الحال من حيث السرعة . واجبه . — ٢ — اثبات الأخذ بأقوال شاهد مخالفة لأقوال شاهد آخر . جوازه . بيان الأسباب . لا الزام . — ٣ — تعويض . ادانة المتهم في تسببه في قتل المجنى عليه . ذلك يتضمن بذاته حصول الضرر لمن له صفة في المطالبة بالتعويض . تقدير التعويض . موضوعه . اختلاس أشياء محجوزة . العقاب على هذه الجريمة . يتناول جميع حالات الاعتداء على الحجز مع العلم به . الاعتداء على الحجز ممن حجز على أمواله بلا حق . عقابه . حجز تحفظى الاعتداء عليه . يستوجب العقاب . وفاء الدين بعد تمام الاختلاس لا ينحلى المختلس من العقاب . (المادة ٢٩٦ ع — ٣٤١)
٣٠	٥٦	٢٩	حجز ادارى على محصول . حجز قبضائى على ذات المحصول لا يحق للمدين في هذه الحالة بيع المحصول .
٣١	٥٧	» » »	١ — سرقة . السلاح الذى يعد حمله ظرفا مشددا في هذه الجريمة . ماهيته . السلاح المعد لأغراض بريئة ولكنه يمكن أن يحدث الوفاة . مجرد حمله لا يكفي لاعتباره ظرفا مشددا . تبين المحكمة من ظروف الدعوى أن حمله إنما كان لمناسبة السرقة . ظرف مشدد — ٢ — دفاع . متهم بجناية . حضور محام معه وتولييه المرافعة عنه . يتحقق الضمان الواجب للمتهم . وجود محام موكل مع وجود المحامي المنتدب . متى يجب سماعه ؟

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٢	٥٩	٢٩ مارس ١٩٤٣	اقفال باب المرافعة بعد مرافعة المحامي المنتدب . طلب المحامي الموكل فتح باب المرافعة . لا جديد . لا الزام . فتح باب المرافعة خاضع لسلطان المحكمة .
٣٣	٦٠	» » »	تفتيش . بطلانه . الأخذ في الادانة بعنصر من عناصر الاثبات . مستقل عن التفتيش وليس له به اتصال مباشر . جوازه . اعتماد المحكمة في ادانة المتهم على أقواله أمام النيابة بعد حصول التفتيش بمدة من الزمن لا اعتبارها هذه الأقوال قائمة بذاتها . لا تثريب عليها في ذلك . نقض وإبرام :
٣٤	٦٢	» » »	١ — الأحكام الجائز الطعن فيها . الأحكام النهائية المنهية للخصومة . الحالة المستثناة . الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية . جواز الطعن فيها بطريق النقض . (المادة ٢٢٩ تحقيق) ٢ — كفالة . تعدد الطاعنين في حكم واحد . اتحاد مصالحتهم . من الطعن عليه . ايداع كفالة واحدة . (المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) ١ — أمر الحفظ . ماذا يشترط فيه لكي يكون له أثره . اعلان شخص بصفته شاهدا في دعوى جنحة ضد متهمين فيها . لا يمنع من رفع الدعوى العمومية عليه بصفته متهما . حفظ الدعوى لا يؤخذ فيه بالظن . (المادة ٤٢ تحقيق) ٢ — حكم . تأجيل الدعوى ثلاثة أسابيع للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . تأجيلها ثلاثة أسابيع أخرى لعدم إتمام المداولة . النطق بالحكم في حضور بعض المتهمين وفي غيبة الباقي . الحكم يعتبر حضوريا بالنسبة لجميع المتهمين . ورود عبارات في محضر الجلسة التي نطق فيها بالحكم تفيد أن تقرير التلخيص تلي وان النيابة أبدت طلباتها . لا عبرة به ما دامت ظروف الأحوال تبدل على أن شيئا من ذلك لم يقع بالفعل .

السنة الخامسة والعشرون

فهرست

العدد الاول والثاني والثالث

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥	٦٥	٢٩ مارس ١٩٤٣	عود . الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس والجرائم الخاصة بالعلامات التجارية والجرائم الخاصة بالموازين والمقاييس والمكاييل وسائر جرائم الغش والتدليس . اعتبارها مماثلة في العود . المراد من ذلك . معاملة المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ ع في حالة العود كما عرفت المادة ٤٩ ع من معاملته أيضا بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . عائد . عناصر جريمته السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية . الغاء القانون الذي عوقب بمقتضاه في الأولى واستبدال قانون آخر به قرر للجريمة عقوبة أشد . وجود المماثلة .
٣٦	٦٩	» » »	تفتيش : بطلانه . اعتراف المتهم باحرازه المادة المخدرة التي أسفر عنها التفتيش . أخذ المحكمة به في ادانته بعد تبينها من وقائع الدعوى أنه صدر مستقلا عن التفتيش . لا مخالفة .
٣٧	٧١	أول ابريل ١٩٤٣	(٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية اختصاص : ١ — المواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ . المقصود مما جاء بها . تعيين القانون الواجب تطبيقه بالنسبة للأجانب فيما يطرح على القضاء الأهلي من نزاع متعلق بالمسائل الميينة المنصوص عليها فيها . هل للمجالس المالية اختصاص في مسائل الوصية ؟ ٢ و ٣ — موارد . طبيعية أم ايصائية . الاختصاص بالفصل فيها . القضاء الشرعي . متى يصح الاحتكام الى المجلس المالي ؟ المقصود بالأحوال الشخصية التي من اختصاص المجلس المالي الفصل فيها . ٤ — قانون . وجوب الرجوع إلى النص الفرنسي عند اشكال النص العربي .
٣٨	٨٣	» » »	تعهدات . دين . الوفاء به بغير طريقة دفعه نقدا . وجوب حصوله باتفاق الطرفين . وجوب أن يكون منجزا نافذا غير قابل للعدول عنه . ادعاء الوفاء بالدين من طريق الوصية من

العدد الأول والثاني والثالث فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٩	٩٤	أول ابريل ١٩٤٣	المدين للوارث . لا يتحقق به شرط الوفاء بالدين قانونا . ١ - نقض وإبرام . حكم من محكمة الاستئناف . قابليته للطعن دائما . صدوره في موضوع الاختصاص فيه للقاضي الابتدائي . لا يؤثر في قابليته للطعن . ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . عقد إيجار . الاتفاق فيه على التجاوز عن بعض الأجرة في حالة دفعها في مواعييدها . تعلق هذا السماح بذات الحق المطالب به وارتباطه بشروط وفائه . عدم اداء الأجرة في مواعييدها . القضاء بباقي الأجرة المستحقة على المستأجر . قضاء ضمني بعدم استحقاق المستأجر للسماح المشروط بالتجاوز عنه مطالبة . المستأجر براءة ذمته من مبلغ السماح . عود الى موضوع سبق الفصل فيه .
٤٠	٩٦	» » »	١ - نقض وإبرام . حكم بعدم قبول طلب تعجيل . بناؤه على أن الحكم الصادر فيها يبطلان المرافعة صار نهائيا . حكم منه للخصومة . الطعن فيه بطريق النقض . جائز (المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) - ٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . دعوى خصم قاصر . تمثيل والده له . بلوغ القاصر الرشد في أثناء الخصومة . استمرار تمثيل والده له بقبوله ورضائه . الحكم الصادر في الدعوى . سريانه على القاصر . عدم علم خصم القاصر بتغيير حالته .
٤١	٩٨	» » »	جيش : ضباط الجيش الملحقين بوزارة الداخلية للعمل بها . أحكام قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٣١ . تسرى عليهم .
١٠٢			بحث في حقوق المؤلفين لحضرة الدكتور محمد أمين ملش القاضي بمحكمة مصر المختلطة
١٠٦			بحث في نظرية تحول الحق في التقادم الخمسى لحضرة الأستاذ سامي عازر جبران المحامي

العدد الرابع والخامس والسادس
السنة الخامسة والعشرون
شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤
ديسمبر وفبراير سنة ١٩٤٥

المحكمة

قضاء محكمة النقض في النزاع بين النيابة (١)

(برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
العزة منصور اسماعيل بك وجندي عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد المفتي الجزائري بك
مستشارين وحضور حضرة الأستاذ فهم إبراهيم عوض رئيس النيابة)

المهلة إلا بعد انقضائها . فانه يجب عليه أن يبادر
من وقت علمه إلى تقديم الأسباب في مدة المهلة
محسوبة من هذا الوقت ولا يجوز له بعد ذلك أن
يطالب إلى المحكمة بإمهاله مدة أخرى .

المحكم

« حيث أن الطاعن بنى طعنه على عدم ختم
الحكم في مدى ثمانية الأيام بعد النطق به . ولما
كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم
كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة وقد مكن

٤٣

٨ مارس سنة ١٩٤٣

نقض وإبرام . إعطاء الطاعن مهلة لتقديم مالهديه من
أسباب عدم علمه بذلك إلا بعد انقضاء مدة المهلة . طلبه
مهلة أخرى . لا يقبل . يجب عليه أن يبادر إلى تقديم
الأسباب في بحر مدة المهلة محسوبة من وقت علمه .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن قد أمهل بسبب عدم ختم
الحكم في الميعاد لتقديم مالهديه من أسباب
للطعن ولكنه لظروف أحاطت به لم يعلم بهذه

(١) احتسب قواعد هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرام وراجعها وأقرها

حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل محكمة النقض والابرار .

٤٣

٨ مارس سنة ١٩٤٣

اتلاف الاشجار . متى تعتبر هذه الجريمة متحققة ؟
انتواء المتهم اقتلاع النباتات والقطع منه . واقعة تتوافر فيها
جميع العناصر القانونية لجريمة الاتلاف وتتوافر فيها عناصر
جريمة السرقة . العقوبة المقررة على المتهم تدخل في نطاق
العقوبة المقررة لكل من الجريمتين . الطعن على الحكم
لاعتبره الواقعة سرقة لا اتلافا . لوجه له في الدلائل ٢٧٤
و ٢٢١ ع — ٢١٧ و ٢١٧)

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة تتوافر
فيها جميع العناصر القانونية لجريمة اتلاف
الاشجار المعاقب عليها بالمادة ٣٦٧ ع التي
لا يشترط فيها أكثر من أن ينتوى الجاني
النبات أو القطع منه ، كما تتوافر فيها .
العناصر القانونية لجريمة السرقة التي أدين له
فيها إذ أنه قد قطع الشجرة ثم اختلسها لنفسه
وكانت العقوبة التي وقعت على المتهم داخلية
في نطاق العقوبة المقررة لكل من الجريمتين
المذكورتين فلا يكون له وجه للطعن على الحكم
من ناحية اعتباره الواقعة سرقة لا اتلافا .

المحكمة

« حيث ان محصل أوجه الطعن أن الحكم
الاستثنائي المطعون فيه إذ أدان الطاعن لم يبين
تاريخ الواقعة ولا مكان وقوعها ولم يرد على
أسباب البراءة التي اعتمدها عليها الحكم الابتدائي
وفضلا عن ذلك فإنه اعتبر قطع الشجرة سرقة
بالمادة ٣١٧ عقوبات مع أنه اتلاف معاقب عليه
بالمادة ٣٦٧ عقوبات .

الطاعن من أن يقدم في خلال عشرة أيام ماعبى
أن يكون لديه من أسباب الطعن على الحكم ذاته
إلا أنه لم يقدم شيئا . ولكنه حضر بجلسته اليوم
أمام هذه المحكمة بعد أن مضت مدة المهلة وقال
انه يوم أن قرر بالطعن كان قد غير محل اقامته
وأخطر نيابة مصر كتابا بمحله الجديد ومع
ذلك فإنه لم يعلن فيه بل الى النيابة فهو لم يعلم بأنه
أمهل عشرة أيام لتقديم الأسباب إلا في يوم
٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣ بعد أن كانت مضت ،
ولذلك فإنه يطلب ائمهاله مدة لتقديم أسباب
للطعن على الحكم . ولما كان هذا الطلب لا محل
له فإنه لزم صبح أن الطاعن كان له للظروف التي
أحاطت به أن يقدم أسبابا للطعن بعد انقضاء
مدة المهلة المشار اليها بجلسته ٨ فبراير سنة ١٩٤٣
فانه كان يجب عليه . وهو باعترافه قد علم في
يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٣ بنجم الحكم وبوجوده
مختوما في قلم الكتاب . أن يبادر إلى تقديم
الأسباب . في مدة المهلة محسوبة من وقت علمه
أما إنه سكت حتى اليوم فيتقدم بطلب مهلة فذلك
لا يقبل منه لأن الأمر ليس بمهل ولا مواعيد
تطلب فتعطى فكل امهال له علة يدور معها
وجوداً وعدمًا .

« وحيث انه لذلك يتعين عدم اجابة الطاعن
إلى طلبه والفضاء برفض طعنه موضوعا .

(طعن حنا عبده ميخائيل ضد النيابة رقم ٥٢٥

سنة ١٣ ق)

مصطفى عبده ومحمد إبراهيم المتولى أن المتهمين الثلاثة هم الذين قطعوها ووضعوها في مكانها . وحيث أن المتهم الأول اعترف بأنه قطع الشجرة وألقاها على التربة معللاً ذلك بأن الريح عصفت بها فمالت فقطعها كي لا تحول دون انسياب المياه . ونفى اشتراك المتهمين الآخرين معه في قطعها .

« وحيث أن دفاع المتهم الأول ينقضه ما شهد به على مصطفى عبده ومحمد إبراهيم متولى وما أثبتته المعاينة فقد قرر هذان الشاهدان أنهما رايا بالمتهمين الثلاثة يتعاونون معاً على قطع الشجرة ولما أن تم لهم ذلك نقلوها إلى المكان الذي وجدت به ووضعوها على التربة بمسافة قنطرة لتوصل بين جسرهما مقابل غيط المتهمين ، كما أنه اتضح من المعاينة أن الشجرة وجدت بعيداً عن المكان الذي قطعت منه بنحو خمسة أمتار إلا ما الذي يؤيد ما رواه الشاهدان . - وحيث أنه وقد ثبت مما تقدم أن المتهمين الثلاثة قطعوا الشجرة بغير علم مالكتها وبدون رضاها ونقلوها من مكانها إلى المكان الذي وجدت فيه قصد حيازتها والانتفاع بها فقد ارتكبوا بعملهم هذا جريمة السرقة المنصوص عليها بالمادة ٣١٧ / ٥ عقوبات . » . ويتضح من ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين ألغت حكم البراءة المبني على أخذ محكمة أول درجة بدفاع المتهمين قدردت على الأسباب التي أقيم عليها ذلك الحكم بتنفيذها دفاع المتهمين بناء على أدلة الدعوى ووقائعها فلا محل إذن للنعي على الحكم من هذه الناحية أيضاً . أما ما يقوله الطاعن عن وصف الواقعة التي أدب من أجلها من أنها اتلاف لا سرقة فإنه وإن كانت الواقعة الجنائية كما أثبتتها المحكمة تتوافر فيها حقيقة جميع العناصر القانونية لجريمة اتلاف الأشجار المعاقب عليها بالمادة ٣٦٧

« وحيث أن وصف التهمة التي رفعت بها الدعوى على الطاعن قد ذكر فيه تاريخ الواقعة ومكان وقوعها والحكم المطعون فيه قال بناء على الأدلة التي أوردتها أن التهمة ثابتة على الطاعن فيكون بذلك قد بين زمان ومكان وقوع الجريمة خلافاً لما يزعمه الطاعن . وكذلك الحال بالنسبة لعدم الرد على أسباب البراءة فإن الدعوى رفعت على محمد اسماعيل السيد وعلى اسماعيل السيد والطاعن بانهم شرقوا الشجرة ، ومحكمة أول درجة قضت لهم بالبراءة وقالت « أنه تبين من التحقيق بالجلسة ومن أقوال حسنى يوسف وعبد الفتاح مبروك أن المواصف في شهر يناير سنة ١٩٤٢ كانت السبب في سقوط الشجرة حتى سدت التربة بالعرض وحجبت مياه الري عن المنتفعين ومنهم المتهمون وأن المتهم الأول قام بخلاصها من الأرض ووضعها قنطرة في محلها وتأييد ذلك بأقوال المتهم الأول نفسه عند سؤاله لأول وهلة بمحضر البوليس قسيمة ١٢٣٩٧ . وأنه فضلاً عن ذلك فقد ثبت من أقوال شاهدي الإثبات ما يفيد أن الشجرة بقيت قنطرة على التربة وأنها بين أرض بنك الاراضى وأرض الأهالى ولهذا كله تكون التهمة غير قائمة لأن المتهمين لم يقطعوا الشجرة ولم يتلفوها حيث سببت العواصف سقوطها ولذا يتعين براءتهم جميعاً . » والمحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم وقالت : « أن وقائع الدعوى على ما يؤخذ من الأوراق تتحصل في أن عبد الحميد غازى الخفير المنصوص لاطيان بنك الاراضى وجد شجرة صنم صاف مملوكة للبنك المذكور مقطوعة وموضوعة بهيئة قنطرة فوق تربة تفصل زراعة المتهمين الأولين عن أرض البنك وعلم من على

عقوبات التي لا يشترط فيها أكثر من أن يتولى المتهم اقتلاع النبات أو القطف منه فإنها تتوافر فيها أيضا جميع العناصر القانونية لجريمة السرقة التي أدين الطاعن من أجلها إذ أن الطاعن وزميله قطعوا الشجرة ثم اختلسوها لأنفسهم ، ومضى كان الأمر كذلك وكانت العقوبة التي وقعت على الطاعن داخلة في نطاق العقوبة المقررة لكل من الجريمةين المذكورتين فلا وجه للطاعن فيما يتمسك به في هذا الخصوص .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن أحمد عبد الله على ضد النيابة رقم ٥٢٦ سنة ١٣ ق)

٤٤

٨ مارس سنة ١٩٤٣ .

سرقة . شروع فيها . جذب قفل باب الغرفة وفتح وفتح الباب . كسر من الخارج . عده بدء في تنفيذ جريمة السرقة . تجاوز ذلك . (المادة ٤٥ ع)

المبدأ القانوني

إن جذب قفل باب إحدى الغرف بقوة والتوصل إلى فتحه ثم فتح الباب هو كسر من الخارج . فيجب عده بدء في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقارف هذا الفعل كان يقصد السرقة .

المحكم

« حيث أن حاصل أوجه الطعن أن المحكمة أدانت الطاعن في الواقعة على اعتبارها شروعا في سرقة مع أنها دخول في منزل لم يكن مقصودا به ارتكاب جريمة والطاعن لم يفتح القفل بل الخدم هم الذين كسروه ولفقوا عليه التهمة للنيل منه .

« وحيث أن الواقعة الثابتة بالحكم المطعون

فيه هي أن الطاعن دخل إحدى عمارات قسم عابدين وصعد إلى سطحها وهناك جذب بقوة قفل باب الغرفة التي يسكنها الفريد كانافاجو وكان فيها فراشه ثم دخلها بقصد السرقة فشعر به خدم العمارة وضبطوه قبل أن يتم مقصده ولما كان جذب قفل باب الغرفة بقوة والتوصل بذلك إلى فتحه ، وفتح الباب هو تسر من الخارج . فيجب عده بدء في تنفيذ جريمة السرقة . متى تبينت المحكمة كما هو الحال في الدعوى أنه كان يقصد السرقة .

« وحيث أنه لذلك فإن مجادلة الطاعن على الصورة الواردة بأوجه طعنه لا يكون لها أثر في إلا محاولة فتح باب المناقشة في موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا شأن بالنقض به .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير متعينا رفضه موضوعا .

(طعن على أبو العلاف ج ضد النيابة رقم ٦٧٩ سنة ١٣ ق)

٤٥

٨ مارس سنة ١٩٤٣ .

١ — مسئولية جنائية . الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ ع . الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية بمقتضى المادة ١٥١ مدني . لا يختلفان عنصرا . الخطأ مهما كان سيرا . حكم . تسببه . كفايته لتحقيق كل من المسئوليتين . تبرة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه . تستلزم حتما رفض الدعوى المدنية المؤسدة على هذا الخطأ المدعى . أسباب البراءة تنفي عن إيراد أسباب خاصة بالدعوى المدنية

٢ — دعوى مدنية بطلب التعويض على أساس المسئولية التقصيرية . الحكم فيها على أساس المسئولية التعاقدية . لا يجوز (المادتان ٢٠٨ ع و ١٥١ مدني — ٢٤٤ ع)

المبادئ القانونية

١ - ان القانون حين نص في المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب « كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو من إهمال أو عن عدم انتباه أو عدم مراعاة الواجب ». قد جاء نصه عاماً تشمل عبارته في الحقيقة والواقع الخطأ بجميع صوره ودرجاته ولو أن ظاهرها فيه معنى الحصر والتخصيص . فكل خطأ مهما كانت جسامة يدخل في متناولها . ومتى كان هذا مقترراً فإن الخطأ الذي يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني مادام الخطأ مهما كان يسيراً يكفي قانوناً لتحقيق كل من المسئوليتين . ومتى كان معيار الخطأ ومقداره واحداً في الحالتين فإن براءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى . ولذلك فإن الحكم بإدانة الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التي يوردها يكون في ذات الوقت قد نفى الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ولا تكون المحكمة في حاجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد لها أسباباً خاصة بها .

٢ - مادامت الدعوى قد رفعت على

أساس المسؤولية التقصيرية والمدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتمتع بخص على أساس المسؤولية التعاقدية - ان صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية . فليس المحكمة أن تتبرع من عندها فتبنى الدعوى على سبب غير الذي رفعها صاحبها به فإنها إذ تفعل تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم وهذا غير جائز في القانون المحكم.

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة لم تبحث في حكمها الخطأ المعين المسند إلى الطاعن في وصف الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه وهو عدم إبقائه السيارة تجنباً للاصطدام بل قصرت بحثها على نتيجة هذا الخطأ وهو الانحدار بها إلى حافة الطريق وما ترتب على ذلك من نتائج .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة عليه وعلى المسئولة عن الحقوق المدنية من الطاعن إلى ما ذكره من « أن التهمة المسندة إلى المتهم كما وصفتها النيابة هي أنه في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة فريد بولس بطرس وأحمد عبد المطلب وإسماعيل على عوض بالأصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن رعونته وإهماله في قيادة سيارة أمبوس إذ اعترض طريقه رجل وضع قصباً على حماره فاستمر في سيره ولم يقف بالسيارة حتى يعبر الرجل المذكور بدايته واضطر لمجانبة الاصطدام به أن يتجه إلى أقصى اليمين من الطريق فاقبلت السيارة بمن فيها من المجني عليهم السائق المذكور

في منخفض من الأرض على يمين الطريق وقد دخل فريد بولس في الدعوى وطلب أن يقضى له على المتهم وشركة السيارات متضامنين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض وقدم المحامي عن الشركة المستولة عن الحقوق المدنية مذكرة بدفعه طلب فيها رفض الدعوى المدنية على دعوى عمومية غير مقبولة لصدور قرار بحفظها بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٩ حاز قوة الشيء المحكوم فيه طالما أن قرار الإلغاء لم يصدر إلا في ٥ يونيو سنة ١٩٤٠ — وحيث أن الحادثة كما رواها المدعى بالحق المدني في محضر الضبط بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٩ بالقسايم ٥٥٧٩٨ و٥٥٧٩٩ و٥٥٨٠٠ تتحصل في أنه ذهب للمرور على زراعته في يوم ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ وعند عودته إلى بندر قوص في نفس اليوم ركب سيارة الامنبوس التي كانت تحمل اثني عشر شخصا فالتفت بهم ولا يعرف سبب سقوطها كما لا يستطيع تعليل هذا السقوط — وحيث أن فرج محمد حمد أحد الركاب الذين كانوا في السيارة وقت الحادثة قرر في محضر الضبط بالقسيمة ٥٦٥٦٧ بأنه لا يعرف السكيفية التي كانت عليها السيارة وقت سقوطها وإنما يعرف أنها كانت تسير بسرعة بسيطة وهي تحمل عشرة من الركاب — وحيث أن اسماعيل على عوض وهو أحد الركاب الذين كانوا بالسيارة علل سقوط السيارة في القسيمة ٥٦٥٥٤ من محضر الضبط بأن شخصا كان يقود حمارا في الجهة المضادة لسير السيارة مجلا فوقه لبشتين من القصب وأراد السائق مفادته فمال بالسيارة إلى حافة الجسر وتصادف أن كانت تلك الحافة خالية من الأتربة فالتفت السيارة بمن فيها من الركاب — وحيث أن طه أحمد خليل

قرر في محضر الضبط أنه لاحظ أثناء مرور السيارة أن رجلا يحمل كمية من القصب فوق حمار وكان يسير في الاتجاه المضاد لسير السيارة ولما اقترب منه سائق السيارة فرمل وسار على اليمين ثم وقف على جرف الجسر فانهارت الأتربة وانقلبت السيارة بمن فيها من الركاب فسارع بمساعدة خليل اسماعيل عرفان على إخراج الركاب من السيارة وكان المدعى المدني يشكو المأذى بذراعه الأيمن ولما سئل عما إذا كانت الحادثة حصلت باهمال السائق أو بغير اهماله قرر بأن الجرف الذي ربط عنده السائق كان خاليا فانهار بالسيارة رغم أنها كانت تسير بسرعة بطيئة جدا قسيمة ٥٦٥٥٨ ، وان خليل اسماعيل عرفان قررا قولا مطابقة لأقوال سابقه وعلل سقوط السيارة بأن مكان الوقوف كان الردم فيه حديثا فانهار فسهطت السيارة وما كان في مكنة السائق تفادى هذا السقوط وقد جاءت معاينة البوليس لمحل الحادثة عقب حصولها مؤيدة لأقوال المصابين وغيرهم ممن شهدوها إذ ثبت أن السيارة كانت تسير على يمين الطريق فوق الجرف فانهارت الأتربة بسبب ثقل السيارة ونشأ السقوط عن هذا الانهيار وهذا مستفاد من أقوال أحمد عبد المطلب خليل عمدة الحظارة في محضر جلسة المرافعة من أن الفلاحين حفروا الجسر من أسفله فلم يقو على احتمال السيارة وما كان السائق يعلم أن الأتربة غير متماسكة بل كان يعتقد أن الجسر سليم فسار فوقه فانهارت الأتربة فسقطت السيارة . وحيث أن أقوال المدعى بالحق المدني أمام النيابة صريحة في أن السيارة مرت على حافة السكة فانهار بها الجسر صفحة ٦ وان مكان السقوط من الجسر لم يكن ظاهرة يدل على أنه قابل للانهيار بل كان شكله يدل على خلوه من العيوب صفحة ٧ وهذا كاف

لرفع المسؤولية الجنائية عن المتهم ومن ثم يتعين براءته عملاً بالمادة ١٧٣ من قانون تحقيق الجنايات ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من فريد بولس والزام رافعها بالمصاريف . وهذا الذي ذكره الحكم صريح في أن المحكمة بحثت الخطأ المرفوع به الدعوى على المتهم وهو عدم المبادرة بإيقاف السيارة فثبت أنه عند اقترابه من الحمار الذي اعترضه في طريقه وهو يحمل قصباً اتخذ جانباً من الطريق لترك سبيلاً للمرور ثم وقف فعملاً بالسيارة ولكن انفق لأسباب لم تكن في الحسبان أن انهيار الجسر تحت السيارة فانقلبت بمن فيها بعد وقوفها ولذلك فلا محل لما يشكو منه الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن الطاعن يقول في الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه خال من الأسباب بالنسبة للدعوى المدنية لأن المسؤولية المدنية يصح قيامها مع وجود الشك في قيام المسؤولية الجنائية أو انعدامها إذ الخطأ الذي ترتب عليه المسؤولية المدنية لا يشترط فيه أن يكون بالجسامة التي تستوجب المسؤولية الجنائية .

وبقول في الوجه الثالث أن المحكمة أخطأت في رفض الدعوى المدنية مع توفر أركانها ذلك لأن الواقعة الثابتة بالحكم تستوجب القضاء بالتعويض (أولاً) على أساس وجود خطأ من المتهم ولو لم يبلغ درجة الجسامة للمسؤولية الجنائية (وثانياً) على أساس أن مسؤولية شركة السيارات المستولة عن الحقوق المدنية هي مسؤولية تعاقدية لا تستلزم إثبات وقوع خطأ من المتهم لأن السيارة التي انقلبت وكان الطاعن من بين ركابها هي سيارة نقل عمومية ومن المقرر قانوناً أن عقداً ينشأ بين المسافر وبين متولى النقل يلتزم بمقتضاه هذا

الآخر بأن ينقل الراكب من محطة القيام إلى محطة الوصول سليماً .

وحيث إن القانون حين نص في المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب « كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا نية بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عن عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح . . . » قد جاء نصه عاماً يشمل عبارته في الحقيقة والواقع الخطأ بجميع صورته ودرجاته ولو أن ظاهراً فيه معنى الحصر والتخصيص فكل خطأ مهما كانت جسامته يدخل في متناولها ومتى كان هذا مقراً فإن الخطأ الذي يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني مادام الخطأ مهما كان يسيراً يكفي قانوناً لتحقيق كل من المستوليتين ، ومتى كان معيار الخطأ ومقداره واحداً في الحالتين فإن براءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسدة على هذا الخطأ المدعى ولذلك فإن الحكم المطعون فيه حين نفى الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة للأسباب التي أوردتها يكون في ذات الوقت قد نفى الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية والمحكمة لم تكن في حاجة لأن تتحدث عن هذه الدعوى وتورد لها أسباباً خاصة بها ، أما عن المسؤولية التعاقدية فإن المحكمة ما كان يسوغ لها قانوناً أن تقضى على أساسها مادامت الدعوى قد رفعت على أساس المسؤولية التقصيرية ، ومادام المدعى لم يطلب أن يقضى له بالتعويض فيما على أساس المسؤولية

التعاقدية — إن صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية — وما دامت المحكمة ليس لها أن تبرع من عندها فتبني الدعوى على سبب غير الذى يرفعها به صاحبها فهي إذ تفعل ذلك تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم وهذا غير جائز فى القانون .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس و يتعين رفضه موضوعاً .

(طعن فريد بولس بطرس اقتدى مدع بحق مدنى ضد زاهر نطايط وآخرين رقم ٦٨٧ سنة ١٣١٣ ق)

٤٦

٨ مارس سنة ١٩٤٣

معارضة . حضور المعارض أول جلسة حددت لنظر معارضته . تخلفه عن الحضور فى الجلسات التالية . وجوب النظر فى موضوع الدعوى ولو كان لم يبد دفاع فى الجلسة التى حضرها .

المبدأ القانونى

مق حضر المعارض أول جلسة عينت لنظر معارضته فانه يكون على المحكمة أن تنظر فى موضوع الدعوى بعد ذلك ولو تخلف عن الحضور فى الجلسات التالية وكان لم يبد أى دفاع فى الجلسة التى حضرها .

المحكمة

« حيث ان حاصل وجه الطعن ان الطاعن لم يستطع الحضور أمام المحكمة الاستئنافية لا بداء دفاعه بسبب مرض مفاجىء طرأ عليه ، ثم ان المحكمة قد أخطأت إذ حكمت فى غيبته بتأييد الحكم الغيابى لأنه حين حضر فى أول جلسة نظرت فيها المعارضة لم يبد أى دفاع وكان من المتعين فى هذه الحالة أن يكون الحكم

باعتبار المعارضة كأنها لم تكن .

« وحيث ان الطاعن قدم لهذه المحكمة تأييداً لطعنه شهادة من طبيب تاريخها ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٢ جاء بها أنه أصيب بالآلام الروماتمية مع ارتفاع فى درجة الحرارة من ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ لغاية يوم تحريرها حيث شفى .

« وحيث ان واقعة الحال فى الدعوى ان الطاعن بعد أن استأنف الحكم الصادر بادانته لم يحضر بجلسته ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ المعينة لنظر الاستئناف فقضت المحكمة غيابياً بتأييد الحكم المستأنف ، فعارض وحضر مع محاميه بأول جلسة عينت لنظر معارضته وهى جلسة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وطلب التأجيل للاستعداد فأجلت الدعوى لجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وفيها لم يحضر فقضت المحكمة برفض معارضته وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه لأسبابه .

« وحيث انه متى كان الطاعن قد حضر أول جلسة عينت لنظر معارضته فانه كان على المحكمة بمقتضى القانون أن تنظر فى موضوع الدعوى عند تخلفه عن الحضور فى الجلسات التالية ولو كان لم يبد أى دفاع فى الجلسة التى حضرها على أنه من غير المفهوم أن يتمسك الطاعن بما يقوله فى طعنه من أنه كان يجب على المحكمة أن تحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن بدلاً من أن تنظر كما فعلت فى موضوعها فان هذا لا يتفق ومصلحته وأما عن عدم حضوره الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ فانه لم يثبت أنه أصيب بمرض فجائى أقبله عن الذهاب الى المحكمة كما يدعى .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن يوسف حسين محمد ضد النيابة رقم ٦٨٥ سنة ١٣١٣ ق)

٤٧

٨ مارس سنة ١٩٤٣

غش . فساد الطعام المعد للبيع . علم المتهم بذلك .
ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع . وجوب
بيانه في الحكم (المادة ٣٠٢ ع — ٣٤٧)

المبدأ القانوني

إن علم المتهم بفساد الطعام المبيع أو المعد
للمبيع ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها
بالمادة ٣٤٧ ع . فاذا اكتفى الحكم في بيان
هذا الركن بقوله انه « لاشك في علم المتهم بما
تطرق إلى اللحم من فساد » فهذا لا يتضمن دليلا
على قيام هذا العلم ويكون الحكم قاصرا . معيبا .

المحكمة

« حيث ان مبنى الوجه الأول من وجهي
الطعن أن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن لأنه
عرض للبيع لحوما فاسدة ولم يبين علمه بفسادها .
« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد اكتفى
في بيان أسباب الادانة بالاحالة إلى أسباب الحكم
الا ابتدأ في وهذا الحكم لم يرد فيه عن علم الطاعن
بفساد اللحم المعروض للبيع في محله سوى أنه
« لاشك في علم المتهم بما تطرق إلى اللحم من
فساد » وهذا لا يتضمن أى دليل على قيام هذا
العلم ، ولما كان علم المتهم بفساد الطعام المبيع أو
المعد للبيع ركن من أركان الجريمة التي أدين
الطاعن من أجلها فان اغفال الحكم بيان الدليل
الذي استخلصت منه المحكمة توافر هذا العلم هو
قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه وذلك
من غير حاجة إلى البحث في الوجه الآخر من
وجهي الطعن .

(طعن محمد بن محمد عثمان ضد النيابة رقم ٦٩٢ سنة ١٣٧)

٤٨

٨ مارس سنة ١٩٤٣

سرقة . السلاح الذي يمد حمله ظرفا معددا في هذه
الجريمة . ماهيته . السلاح المعد لأغراض بريئة ولا يمكنه
يمكن أن يحدث الوفاة . مجرد حمله لا يكفي لاعتباره ظرفا
مشددا . وجوب اقامة الليل على أن حمله انما كان لمناسبة
السرقه . اثبات قاضي الاحالة في قراره ان السكين الذي
كان يحمله المتهم وقت السرقه قد استعمله المتهم فعلا في الاعتداء
على الجنى عليه . اعتباره الجريمة غير متحقق فيها . ظرف
حمل السلاح لانها لا يستعمل في الشؤون المنزلية وليس
يحدين . خطأ . وجوب اعتبار الحادثة جنائية منطبقة على
المادة ٣١٦ ع (المادة ٢٧٢ ع — ٣١٦)

المبدأ القانوني

إنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف
للسلاح الذي يمد حمله ظرفا مشددا في جريمة
السرقه ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة
بطبيعتها وهي المعدة للقتل ويبدل حملها بذاته على
أنه هذا هو المقصود منه كالبنادق والحرايب
والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب
على إحرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة
١٩١٧ وأسلحة يمكن أن تحدث الوفاة ولكنها
معدة لأغراض بريئة ولا يبدل حملها بذاته على أن
المقصود به الاعتداء على الأنفس كالمسكاكين
العادية والبلط والفؤوس الخ مما يستخدم في الشؤون
المنزلية والصناعية وغيرها . لما كان ذلك — فانه
يجب بمقتضى القواعد العامة اعتبار كل ما هو من النوع
الأول سلاحا يتحقق بحمله الظرف المشدد ولو
لم يكن ذلك لمناسبة السرقه . أما النوع الثانى فان
مجرد حمله لا يكفي في ذلك بل يجب أن يقوم

الدليل على أنه إنما كان لمناسبة السرقة . وهذا يستخلصه قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى كاستعمال السلاح أو التهديد به أو عدم وجود المقتضي الذي يسوغ حمله في الظروف التي حمل فيها وعندئذ يحق عده سلاحا بالمعنى الذي قصده القانون لتحقيق العلة التي دعت إلى تشديد العقاب . واذن فإذا ثبت قاضي الاحالة في الأمر الصادر منه أن المتهمين شرعوا في السرقة ليلا من الحقل وكان اثنان منهم يحمل كل منهما سكيناً استعمالها فعلاً في الاعتداء على المجنى عليه عند مفاجأته لهم متلبسين بالجريمة ومع ذلك اعتبر الجريمة غير متحقق فيها ظرف حمل السلاح فانه يكون قد أخطأ لأن السكين ولو كان قانون حمل السلاح لا يعاقب على حملها لأنها مما يستعمل في الشؤون المنزلية ولها حد واحد يجب أن تعد سلاحاً لأنه تحقق استعمالها في السرقة مما كان يتعين معه اعتبار الواقعة جنائية منطبقة على المواد ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات وإحالتها بهذا الوصف إلى المحكمة المختصة :

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة أن الأمر المطعون فيه القاضي باعتبار الواقعة جنحة قد ذكر فيما ذكره ان الواقعة التي أسفر عنها التحقيق لا يصدق عليها وصف الجنائية التي نص عليها القانون في المادة ٣١٦ عقوبات لأن السكيتين اللتين كان يحملهما المتهمان الأول والثاني واستعملاهما في الاعتداء لم يذكر المصاب أو

غيره وصفا لهما يبين نوعهما وهل كل منهما يحد أو حدين حتى يمكن معرفة مدى انطباق القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بحمل السلاح عليهما وأضاف الأمر المطعون فيه إلى ذلك أن ما قيل من رؤية سلاح ناري مع الشخصين المجهولين اللذين لم يعرفهما المصاب هو قول غير صحيح إذ لو صح وجود هذا النوع من السلاح لاستعمله المتهمون بدلاً من العصي والسكين ، ثم انتهى الأمر المطعون فيه إلى القول بعدم امكان اعتبار الواقعة جنائية شروع في سرقة مع حمل سلاح . وهذا خطأ لأنه يكفي لتوفر شرط حمل السلاح واعتباره ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة أن يثبت للمحكمة من أى عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحاً وقت ارتكاب الجريمة ولا تأثير لعدم ضبط هذا السلاح ، وما دام الثابت أن المتهمين كانوا يحملون سكينين وسلاحاً نارياً وانهم استعمالوا فعلاً هذه الأسلحة فإن قاضي الاحالة يكون قد أخطأ إذ قال ان الواقعة لا تعدو أن تكون جنحة سرقة وضرب .

« وحيث ان الأمر المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله « حيث ان وقائع الدعوى تتحصل فيما ذكره المجنى عليه عبدالله رجيم من أنه كان يمر على زراعة الذرة التي يقوم بحراستها فسمع تكسيرا فيها على مقربة منه ورأى عدة أشخاص ينتزعون الكيزان فحذرهم وسار نحوهم وعندئذ اعتدى عليه أحدهم بعضاً على رأسه ثم هجموا عليه وأوقعوه أرضاً وأثنوه ضرباً وعرف منهم المتهمين الأربعة وان المتهمين الأولين اعتديا عليه بالضرب بالسكين أحدثا أولهما به اصابتي الفخذ الأيمن والشرح والثاني أصابه في كتفه وانه استنثت فحضر له عبدالوهاب حسن آدم وباقي الشهود الذين أخبرهم بمعلوماته » —

وبعد أن نفى توفر ظرف الاكراه قال : « وحيث انه من جهة أخرى لا يمكن اعتبار تلك الوقائع التي ذكرها المجني عليه مكونة للجريمة المنصوص عنها في المادة ٣١٦ عقوبات التي تشترط أن يكون أحد المتهمين يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأً مع باقي شروطها استنتاجاً مما تبين من وجود قطعين به يحدثنان من سكين إذ أنه ذكر أن المتهمين الأولين قد اعتديا عليه بالضرب بسكين إلا أنه لم يذكر وصف تلك السكين أو نوعها إن كانت بحد أو أكثر حتى يمكن معرفة إن كانت مما ينطبق عليه قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بالسلاح من عدمه ولا يمكن مع ذلك افتراض أنها بحدين حتى يمكن اعتبارها من الأسلحة التي يكون حملها مكوناً شرط حمل السلاح وتلك المادة بصرف النظر عما أسفر عنه رأى القضاء من أن هذا النوع من السلاح بطبيعته أو أنه سلاح بالاستعمال . وحيث انه بخصوص ما ذكره من أنه رأى بندق مع المجهولين اللذين لم يعرفهما فإن هذا القول ظاهر البطلان ولا يستقيم على روايته لأنه لو صحت تلك الرواية لما تردد المتهمون عن استعماله بدلاً من استعمال العصي والسكين كما أن روايته في هذا الأمر جاءت متأخرة وقد عجز عن وصف تلك البنادق التي ذكرها مما يقطع بأن رواية البنادق ضالة ولا يمكن العرف نفسه افتراض أن المتهمين هم الذين أطلقوا العيار الذي قيل باطلاقه بعد الحادث » — ثم انتهى إلى القول بأن واقعة الشروع في السرقة حدثت خالية من ظروف التشديد وإنها تعد جنحة بالمادتين ٣١٧ / ٤ و ٣٢١ و ٥ عقوبات ويكون الاعتداء الواقع على المجني عليه جنحة ضرب منفصلة تنطبق عليها المادة ٢٤١ / ١ عقوبات .

« وحيث انه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف للسلاح الذي يعد حمله ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطبيعتها وهي المعدة للقتل و بدل حملها بذاته على أن هذا هو المقصود به كالبنادق والحرايب والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على احرازه وحمله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ وأسلحة من شأنها احداث الوفاة ولكنها معدة لأغراض بريئة ولا بدل حملها بذاته على أن المقصود به الاعتداء على النفس كالسكاكين العادية والبلط والفؤوس الخ مما يستخدم في الشؤون المنزلية والصناعية وغيرها — لما كان ذلك — فإنه يجب بمقتضى القواعد العامة اعتبار كل ما هو من النوع الأول سلاحاً يتحقق بحمله الظرف المشدد ولو لم يكن ذلك لمناسبة السرقة . أما النوع الثاني فإن حمله وحده لا يكفي في ذلك بل يجب أن يقوم الدليل على أنه إنما كان لمناسبة السرقة وهذا يستخلصه قاضى الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى كاستعمال السلاح أو التهديد به أو عدم وجود المقتضى الذي يسوغ حمله في الظروف التي حمل فيها وعندئذ يحق عده سلاحاً بالمعنى الذي قصده القانون لتحقيق العلة التي دعت إلى تشديد العقاب » وحيث انه متى كان هذا مقرراً فإن الأمر المطعون فيه إذ أثبت أن المتهمين شرعوا في السرقة ليلاً في الحقل وكان اثنان منهم يحمل كل منهما سكيناً استعمالها فعلاً في الاعتداء على المجني عليه عند مفاجأته لهم متلبسين بالجريمة — إذ أثبت ذلك واعتبر أن الجريمة لم يتحقق فيها ظرف حمل السلاح يكون قد أخطأ لأن السكين ولو لم تكن بحدين ولو كانت مما يستعمل في

الشؤون المنزلية ولو كان قانون حمل السلاح لا يعاقب على حملها واحرازها يجب أن تعد سلاحا متى كان القاضي قد اقتنع - كما هي الحال في الدعوى - بأن حملها كان مقصودا به استخدامها في السرقة ؛ ولذلك كان من المتعين على قاضي الاحالة أن يعتبر واقعة الشروع في السرقة جنائية منطبقة على المواد ٢٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات ويحيلها بهذا الوصف إلى المحكمة المختصة مع جنحة الضرب

(طعن النيابة في قرار قاضي الاحالة عند توفيق صابر شرفاوى وآخرين رقم ٧٣٨ سنة ١٣ ق)

٤٩

٨ مارس سنة ١٩٤٣

تلبس . متى تعتبر حالة التلبس قائمة ؟ وجود مظاهر خارجية . تنبؤ بذاتها عن وقوع الجريمة . تلبس باحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون شاهد هذه المظاهر قد تبين حالة المادة التي شاهدها . (المادة ٨ تحقيق)

المبدأ القانوني

يكفى قانونا للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبؤ بذاتها عن وقوع الجريمة ولذلك لا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من يشهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها أو وقف على حقيقة أمرها فان تعرف الجريمة على حقيقتها لا يكون إلا بناء على التحقيقات التي تجرى في الدعوى .

المحكمة

« حيث ان محصل وجه الطعن أن الطاعن لم يكن في حالة تلبس تجيز التفتيش والقبض عليه لأنه لم يكن في حيازته شيء وقت أن قبض عليه .

« وحيث ان الحكم الاستثنائي حين أدان الطاعن في جريمة احراز المخدر وقضى بالغاء الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة قال « ان وقائع الدعوى تتحصل حسب ما جاء بالتحقيقات وشهادة الشهود أمام محكمة أول درجة من أن محمد سعدون و ابراهيم عبدالستار العشماوى من رجال المباحث كانا يسيران في الطريق يبحثان عن شخص محكوم عليه بالحبس للقبض عليه وأثناء مرورهما على قهوة عوده وقفا قليلا يتفرسان أوجه الجالسين على القهوة وفي الأثناء شاهدوا المتهم جالسا على عتبة مخزن مجاور للقهوة ولما رأها ألقى ورقة بيضاء من يده داخل المخزن وهم بالهرب فاشتبهوا في أمره والقبض عليه ثم دخلا المخزن وبحثا عن الورقة التي ألقاها المتهم فعثر أحدهما وهو المدعو ابراهيم عبدالستار العشماوى عليها وسلمها لزميله ثم ساقا المتهم إلى المركز وهناك فتجت الورقة بمعرفة المحقق فوجد بداخلها

إحدى عشرة تذكرة تحتوي على مادة الحشيش . « وحيث ان المتهم أنكر ما نسب اليه ولم يجرح أقوال الشاهدين سوى بالقول ان التهمة ملفقة ضده ولوصح ماقرره المتهم لما احتاج الشاهدان إلى إحدى عشرة تذكرة لتفليق التهمة عليه ولاكتفيا بتذكرة واحدة لاتهامه . وحيث انه تبين من التحليل أن المادة التي احتوت عليها التذاكر مع المتهم هي مادة الحشيش . وحيث ان الحاضر عن المتهم دفع ببطلان القبض والتفتيش قائلا ان المتهم لم يكن في حالة تلبس تجيز القبض عليه وتفتيشه غير إذن من الجهة المختصة ومرتكنا على الحكم الصادر من محكمة النقض في القضية رقم ٦٩٤ بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ . وحيث ان الحالة التي أشار إليها الحكم المذكور تنحصر

في أن ضابط البوليس رأى رجلاً سائراً في الطريق ومطبقاً يده على شيء لم يقيمه فأمسك بيده وفتحها فوجد بداخلها المادة المخدرة أي أنه فتش المتهم بغير إذن بالتفتيش وقبض عليه بدون صدور أمر بالقبض أما الحالة التي نحن بصددنا فتتلخص في أن المتهم عند رؤيته لرجال المباحث التي ورقة من يده وشرع في الهرب فاشتبه الشاهدان في أمره وألقيا القبض عليه ومعنى ذلك أن المتهم شوهد في حالة تلبس وهو محرز المادة المخدرة فأراد أن يتخلص منها فألقاها على الأرض فألقى الشاهدان القبض عليه . وحيث أن المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات أجازت القبض على المتهم في مثل هذه الحالة بدون احتياج لصدور أمر بالقبض . وحيث أن عدم معرفة الشاهدين لمحتويات الورقة التي ألقاها المتهم على الأرض لا يبطل الاجراءات لأن مجردلقاء الورقة على الأرض وشروع المتهم في الهرب وما عرف للشاهدين عن ماضي المتهم في الاتجار بالمخدرات كل ذلك يدعو الى الاعتقاد بأن المادة التي تحتويها الورقة التي ألقيت على الأرض هي مادة مخدرة وأن المتهم قد ارتكب جريمة الاحراز المعاقب عليها قانوناً ويبرر القبض عليه . وحيث أنه لهذه الأسباب تكون التهمة ثابتة قبل المتهم والحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه ومعاقبة المتهم طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ . « وحيث أن المتهم من ذوي السوابق في المخدرات إذ سبق الحكم عليه لجريمة مخدرات بالحبس ستة شهور وغرامة ٣٠ جنيه في ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فيتعين تطبيق المادة ٣٩ من القانون المشار اليه » « وحيث أن ما يتمسك به الطاعن في طعنه

مردود بأن ما أثبتته المحكمة على الوجه المتقدم يبرر النظر الذي ارتأته المحكمة الاستئنافية من أن الطاعن وقت القبض عليه كان في حالة تلبس بجريمة احراز المخدر إذ يكفي قانوناً للقول بقيام هذه الحالة أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولذلك فإنه لا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من يشهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها أو حقيقة أمرها فإن تعرف الجريمة على حقيقتها لا يكون إلا بناء على التحقيقات التي تجري في الدعوى . ومع ذلك فالطاعن لا مصلحة له من وراء التمسك ببطلان القبض عليه لأن المحكمة لم تتخذ من هذا القبض دليلاً لاثبات الجريمة عليه أما التفتيش الذي اعتمدت المحكمة في الادانة على ما تحصل منه فإنه حصل في مخزن ملحق بالمقهى الذي لا شأن للطاعن به ولا صفة له في التمسك ببطلان التفتيش الذي حصل فيه .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمود حسن عوده ضد النيابة رقم ٦٨٩ سنة ١٣٠٢ ق)

٥٠

٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

صابون . القانون الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون . الجرائم التي يعاقب عليها . مخالفات . الترام التي نص عليها . ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة حتى يمكن أن تقرر نوع الجريمة . هي بمثابة تمييز . الحكم على المتهم بالغرامة لتصرفه في الصابون قبل ظهور نتيجة التحقيق . حكم في مخالفة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض (القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨)

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص

بتنظيم صناعة وتجارة الصابون إذ نص في مادته السابعة على أن « كل مخالفة لأى حكم من أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له من وزير التجارة والصناعة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط وفي حالة مخالفة حكم المادة الثانية من هذا القانون يحكم بمصادرة الكمية المضبوطة ، كما يجوز أن يحكم بالمصادرة في حالة مخالفة أى حكم آخر من أحكام هذا القانون . وإذا كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها قبل إجراء الضبط المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن ثمن الكمية التي تصرف فيها ولا تزيد على ضعف ثمنها » إذ كان نصه كذلك فقد دل بوضوح على أن الجرائم التي يعاقب عليها هي مخالفات لأن العقوبة التي قررناها لها هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش والحبس الذي لا يزيد مدته على أسبوع . والغرامة التي نص عليها وهو يتحدث عن المصادرة ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة بل هي في الواقع وحقيقة الأمر بمثابة تعويض مقابل البضاعة التي كان يجب قانونا مصادرتها لجهة الحكومة ومتى كان هذا شأنها فانها مهما ارتفع مقدارها لا يمكن أن تغير من نوع الجريمة الذي لا عبرة فيه — على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم — إلا بالعقوبات الأصلية

المقررة لها . هذا ما تدل عليه نصوص القانون المتقدم ذكرها وهو ما يستفاد جليا من الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضعه ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت الغرامة المحكوم بها على المتهم لتصرفه في الصابون قبل أن تظهر نتيجة التحليل عقوبة تبعية ان جاز وصفها بأنها عقوبة . فان هذا الحكم يكون صادرا في مخالفة غير جائز بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات الطعن فيه بطريق النقض .

المحكمة

« حيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « صنع صابونا يحتوى على مادة كاوية أكثر من ٣ ٪ وتصرف فيها في الفترة الواقعة بين اخذ العينة وبين ظهور نتيجة التحليل » ومحكمة اول درجة ادانته بمقتضى المادتين ٧ و ٢ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون وقضت بتغريمه ١٠٠ قرش والزامه بأن يدفع غرامة أخرى قدرها ٩٥٠ قرشا قيمة الصابون الذي تصرف فيه وبغلق مصنعه مدة ثلاثة شهور وقالت في ذلك « ان المحكمة تستبين من التحقيقات التي عملت في القضية ومن أقوال على افندى فأيل مفتش البيانات بوزارة التجارة والصناعة أن مصنع المتهم قد أخرج صابونا دل التحليل الكيماوى أن نسبة المادة الكاوية فيه تزيد على ٣ ٪ والعلة في هذه الزيادة هي أنه كلما كان الزيت المصنوع منه الصابون من نوع ردىء احتاج الأمر إلى نسبة أكبر من المادة الكاوية حتى يمكن أن

تتمسك عجينة الصابون وبعبارة أخرى فإن زيادة نسبة المادة الكاوية من شأنها أن تمكن المتهم من استعمال زيت رديء ومن نوع رخيص في صنع الصابون ولا ريب في أن علة التحريم هي منع الضرر لأنه كلما زادت المادة الكاوية في الصابون أضر هذا بجسم من يستعمله إضراراً كبيراً لما يحدث من تهيج بالبشرة وحروق في بعض الأوقات إذا علت النسبة علواً كبيراً .

« وحيث أن ما يزعمه المتهم من أنه قد أعاد الصابون المقول بزيادة نسبته الكاوية إلى الفزان لتحويله إلى صابون صالح يتفق مع الشروط الصحية لا يستند إلى دليل ولا يمكن أن تخفف من العقاب ولا يعفيه من دفع قيمة هذا الصابون إذ كان واجبا عليه أن يبقيه بحالته حتى تتصرف الحكومة في الأمر . وبذلك يكون المتهم مستحقاً للعقاب طبقاً للمواد المطلوبة ، والمحكمة الاستئنافية أبدت هذا الحكم لأسبابه مع تعديل مدة الغلق إلى شهر .

« وحيث أن القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعه وتجارة الصابون إذ نص في المادة السابعة على أن « كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذه من وزير التجارة والصناعة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط . . وفي حالة مخالفة حكم المادة الثانية من هذا القانون يحكم بمصادرة الكمية المضبوطة كما يجوز أن يحكم بالمصادرة في حالة مخالفة أي حكم آخر من أحكام هذا القانون . (وإذا كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها قبل إجراء الضبط المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة

لا تقل عن ثمن الكمية التي تصرف فيها ولا تزيد على ضعف ثمنها » إذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على أن الجرائم التي يعاقب عليها هي مخالفات لأن العقوبة التي قررها لها هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش والحبس الذي لا تزيد مدته على أسبوع والغرامة التي نص عليها وهو يتحدث عن المصادرة ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة بل هي في الواقع وحقيقة الأمر بمثابة تعويض مقابل البضاعة التي كان يجب قانوناً مصادرتها لجهة الحكومة ومتى كان هذا شأنها فإنها مهما ارتفع مقدارها لا يمكن أن تغير من نوع الجريمة الذي لا عبرة فيه . — على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم — إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها . هذا ما ندل عليه نصوص القانون المتقدم ذكرها وهو ما يستفاد جلياً من الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان عند وضعه

« وحيث أنه متى كان ذلك كذلك وكانت الغرامة الأخرى المحكوم بها على الطاعن لتصرفه في الصابون قبل أن تظهر نتيجة التحليل عقوبة تبعية إن جاز وصفها بأنها عقوبة فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً في مخالفة غير جائز بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات — الطعن فيه بطريق النقض والإبرام .

(طعن جورجى عيسى أبو لحاف ضد النيابة رقم ٧٤٩ سنة ١٣ ق)

٥١

٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

قذف وسب .

١ — الواقعة المسندة . لا يشترط أن تكون جريمة معاقبا عليها . يكفي أن تكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه . مثال . مهندس باحدى البلديات . نسبة المتهم إليه أنه استهلك نورا بغير علم بلدية وأن تحقيقا أجرى معه في ذلك

٢ — متى يجوز الاثبات في جريمة السب ؟ عند ارتباطها بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته .

٣ — صحة وقائع القذف . لا يكفي في نفي الجريمة من المتهم . وجوب توافر حسن النية أيضا .

٤ — القصد الجنائي في هذه الجريمة . عدم التحدث عنه صراحة في الحكم . استفادة هذا القصد من ذات عبارات القذف التي أوردها الحكم . يكفي . (المادة ٢٦٥ و ٢٦٦ ع - ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩)

المبادئ القانونية

١ — ان القانون وقد نص في جريمة القذف من أن تكون الواقعة المسندة مما يوجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه لم يحتم أن تكون الواقعة جريمة — معاقبا عليها بل لقد اكتفى بأن تكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه . فإذا نسب المتهم إلى المجنى عليه (وهو مهندس باحدى البلديات) أنه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور وأن تحقيقا أجرى معه فهذا قذف سواء أ كان الاسناد مكونا لجريمة أم لا .

٢ — إن السب لا يجوز فيه الاثبات إلا إذا كان مرتبطا بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته .

٣ — إن القانون صريح في المادة ٣٠٢ ع في أن صحة الوقائع موضوع القذف في حق الموظف لا يكون لها تأثير في نفي الجريمة عن المتهم إذا لم يكن حسن النية يسمى وراء مصلحة عامة وإنما كان همه النيل من المجنى عليه والتشهير به .

٤ — إذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة القذف ولا يمكن كان هذا القصد مستفادا من ذات عبارات القذف التي أوردها الحكم نقلا عن المقالات التي نشرها المتهم في حق المجنى عليه فإن هذا يكفي .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن بتحصيل في أن المحكمة أدانت البطاعن في جريمة القذف والسب كما وصفتها النيابة في التهمة التي رفعت الدعوى بها دون أن تذكر في أسباب حكمها عبارات القذف وعبارات السب ودون أن تبين أركان كل من هاتين الجريمتين .

« وحيث أنه لا محل لما جاء بهذا الوجه فالحكم المطعون فيه قد أورد عبارات القذف وعبارات السب كما بين بما فيه الكفاية الوقائع المكونة لكل من الجريمتين فمن عبارات القذف التي نقلها الحكم عن المقالات التي نشرها البطاعن أن المجنى عليه وهو مهندس ببلدية المنصورة « استهلك نورا بغير علم البلدية لمدة ثلاثة شهور وعملت ضده تحقيقات خطيرة » ومن عبارات السب التي جاء بها ما وصفه به في المقالات

« بالغلظة والجبروت وخشونة الأخلاق والحماقة » « وانه يوزع على الناس الغطرسية والحقارة والكبرياء في الأرض » وأنه « لا يعرف شيئا من الواجبات الأدبية والاخلاقية ولا يعرف كرامة لنفسه » وأنه « تطبع بأخلاق العمال الذين تعلم بينهم في ورشة بألمانيا : » وأنه يعمل على « تعطيل مصالح الجمهور مع البلدية وإيثار أناس على آخرين نظرا لقرتهم منه وحظوتهم عنده » الخ . وبعد أن أفاض الحكم في بيان ذلك ذكر مضمون شهادة الشهود ثم تحدث عن دفاع الطاعن وخلص إلى القول بأن « تهمة القذف المنسوبة للمتهم وهي التي قذف فيها في حق حسن عدلى افندى مهندس البلدية ونسب اليه سرقة التيار الكهربائي ثابتة من اعتراف المتهم بما خطه في جريدته خاصا باتهامه بسرقة التيار الكهربائي لمصلحة ذاته دون أن يحاسب على قيمته مع علم المتهم أن هذه الواقعة بالذات سبق أن قدم بشأنها شكوى من مجهول وحقت واتضح أنها غير صحيحة من سبع سنوات سابقة على بثها من مرقدتها في صحيفته ويعلم كذلك أن زميلا آخر له سبق أن أثارها فأقيمت الدعوى العامة عليه وقضى عليه بالغرامة ويعلم أنه لم يجد جديد ولا ظهر دليل آخر يمكن أن يبيح له أو لغيره أن يعيدها سيرتها الأولى من جديد وليست هذه أية مصلحة عامة في اقلال راحة موظف والخط من قدره وإثارة الشكوك حول نزاهته والاستناد في ذلك الى حادث ثبت كذبه والمتهم سيء النية في ذلك لأن الموظف الذي رفعه إلى عنان السماء وأشاد بفضله وقال انه أدى للبلدية والجمهور أصدق الخدمات التي تدل على نبوغه وعبقريته ، في المقال الذي نشره بجريدته

في العدد ٣١ بتاريخ أغسطس سنة ١٩٤١ في الوقت الذي كان فيه أخوه بخدمة البلدية وقبل استقالته بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ هونفس الموظف الذي نزل به الى الهاوية في العدد ٤٤ الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٤١ والاعداد التالية بعد استقالة أخيه وبعد نقله لبورسعيد فيصبح هذا النابغ العبقرى لصا يسرق التيار الذي وكل اليه أمر المحافظة عليه ويصبح جاهلا أحق مغرورا كل مؤهلاته شهادة من ورشة أهلية بألمانيا كما جاء بالحديث السافر الذي نشر بعدد ٤٧ وان المتهم لم يستطع اثبات شيء مما قذف به وهو لم يكن يقصد إلى خدمة عامة انما كان كل همه النيل من هذا الموظف الذي أساء اليه والى أخيه في نظره بهذه الحملة البذيئة من القذف والسباب الذي يترفع عنه صغار الشوارع والذي يمجج كل ذوق والشهود الذين جاء بهم المتهم وسمعت أقوالهم بالجلسة لا تتصل شهادتهم بشيء فيما يتعلق بتهمة القذف وما جاء بشهادة الأستاذ نصير من أن المجنى عليه طلب من القماش أكثر مما دعت الحاجة اليه قد أجاب عليه المجنى عليه نفسه بحضور الجلسة . أما عن تهمة السب فاعداد الجريدة السابقة الذكر تفيض بها ولا حاجة لتسويد الصحائف بتكرارها فالمتهم قد سبه في نزاهته وفي خلقه وفي أدبه وفي كفاءته وحق في رجولته ولم يكن كل هذا شافيا لما في نفس المتهم بل عمد الى الايقاع بينه وبين رؤسائه وحتى رجال الرأي استعدادهم عليه ولم يتورع عن أن يتهمة بأنه ميال للألمان مع علمه بما تجر به مثل هذه الوشاية الدنيئة في هذه الأيام . وآخر ما قام به المتهم من التشهير بالمجنى عليه تلك العريضة التي قدمت منه بالجلسة بعنوان رجاء من أهالي

وسكان مدينة المنصورة إلى رئيس الوزراء ووزير الصحة ورئيس الشيوخ والنواب ومدير الدقيلية بطلب نقل المهندس وقد وقع عليها بتوقيعات نسبها للكثيرين غالبها أسماء نكرة وكان المدينة أصبح شغلها شاغل مهندس البلدية ، وغريب أن يفرع أهل المنصورة إلى المتهم وأمامهم المدير وهو رئيس المجنى عليه وفي استطاعتهم تقديم شكواهم اليه كما أن هناك نوابا عنهم بالبلدية في استطاعتهم رفع أى ظلم يمكن أن يحيق بأحد من الأهلين ، فلا وجه بعد ذلك كله للشكوى من قصور الحكم .

« وحيث ان محصل الوجه الثانى أن تهمة القذف وصفت في التهمة وفي الحكم بأن الطاعن نسب إلى المجنى عليه سرقة التيار الكهر بائى مدة ثلاث سنوات وهو وصف لا ينطبق على ما أوردته المحكمة من مقالات الطاعن فقد نقلت عن مقالاته أنه قال ان المجنى عليه استهلك نورا بدون علم البلدية ثم قال انه عمل معه تحقيق عن استهلاك النور مدة ثلاثة شهور فوصف هذه العبارات بأن فيها اسنادا لسرقة التيار الكهر بائى فيه تحريف وتهويل للعبارات التى صدرت .

« وحيث ان ما أسنده الطاعن إلى المجنى عليه في المقالات التى نشرها في مجلته هو — على ما جاء في الحكم المطعون فيه — أنه بصفته مهندسا بالبلدية استهلك نورا بغير علمها مدة ثلاثة شهور وان تحقيقا أجرى معه في هذا الخصوص . وهذا صريح في اسناد واقعة سرقة المجنى عليه التيار الكهر بائى اضرارا بالبلدية . على أنه إذا صح وكان ما أسنده الطاعن للمجنى عليه لا يصح وصفه بأنه جريمة فان هذا لا يجدى الطاعن إذ القانون حين نص في جريمة القذف على أن تكون الواقعة

المستندة مما يوجب عقاب من أسندت اليه أو احتقاره عند أهل وطنه لا يحتم أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها فيكفى أن يكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه . ولا شك أن ما نسبته الطاعن للمجنى عليه من أنه استهلك نورا بغير علم البلدية مدة ثلاثة شهور وان تحقيقا أجرى معه في ذلك هو اسناد من هذا القبيل سواء أكان مكونا لجريمة أم لا .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث ان الطاعن طلب ضم أوراق التحقيق الخاص بمقدار ما استهلكه المجنى عليه من النور دون أن يدفع ثمنه فلم تجبه المحكمة الى طلبه .

« وحيث ان هذا الوجه لا محل له فان الطاعن كما يستفاد من مراجعة محضر جلسة المحاكمة — لم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق الشكوى المشار اليها فليس له إذن أن ينمى على المحكمة انها لم تأمر بضمها .

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع أن الطاعن أثبت بشهادة الشهود صحة الوقائع التى أسندها الى المجنى عليه في جوهرها ولذلك فان ما وقع منه يكون نقدا مباحا .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد رد على ما يقوله الطاعن في هذا الوجه بقوله « ان المتهم لم يستطع اثبات شيء مما قذف به وان الشهود الذين جاء بهم وسمعت أقوالهم بالجلسة لا تتصل شهادتهم بشيء فيما يتعلق بتهمة القذف » لأنها خاصة بوقائع لم تذكر في المقالات موضوع المحاكمة وقصدها اثبات صحة ما رمى به المجنى عليه في جريمة السب . ولما كان السب لا يجوز فيه الاثبات مادام غير مرتب بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه نفسه كما هو الحال في الدعوى وما دام الطاعن — كما قال الحكم —

المبدأ القانوني

ان فعل الاخفاء الذي تتكون منه جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتصور وقوعه إلا بعد وقوع السرقة ، والقانون لم يميز فيه وقت يجب وقوع الاخفاء فيه لكي يكون معاقبا عليه . ولذلك فان القول بأن الاخفاء لم يكن معاصرا للسرقة لا وجه له . ثم انه يكفي قانونا لتوافر القصد الجنائي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون المتهم عالما بأن الشيء الذي يخفيه مسروق بغض النظر عن الباعث الذي يكون قد دفعه إلى الجريمة . فتمت أثبت الحكم على المتهم أنه حاز المسروق مع علمه بسرقة فلا يجدي مبدعيه من أنه لم يقصد غشا أو إضرار بالغير . ثم ان عدم ضبط المسروق لدى المتهم باخفائه . ليس من شأنه أنه يفي عنه الجريمة لأنه يكفي أن تكون المحكمة قد اقتنعت أن هذا المسروق كان في حيازته فعلا إذا كان لا يشترط في جريمة الاخفاء أن يكون الدليل عليها ضبط المسروق لدى المتهم .

المحكمة

و حيث ان محصل أوجه الطعن أن فعل الاخفاء الذي أدين الطاعن من أجله لم يكن معاصرا لواقعة السرقة وأن الاخفاء لم يثبت بطريق قانوني لأن المسروق لم يضبط لدى الطاعن وأن نية الغش والاضرار لم تكن معروفة في الدعوى وأن المتهم بالسرقة لم يعترف ضد الطاعن كما جاء في الحكم المطعون فيه بل قال فقط إنه عرض الساعة عليه لتقدير قيمتها

لم يستطع اثبات صحة واقعة اختلاس التيار الكهربائي المكونة لجريمة القذف فلا محل لما يشير به في وجه الطعن . على أن الطاعن حتى لو استطاع اثبات صحة المطاعن التي وجهها على المجنى عليه فان ذلك لا يجدي له لأن الحكم أثبت أيضا - كما مر القول - انه حين نشر هذه المطاعن على الناس لم يكن حسن النية يسعى وراء مصلحة عامة بل كان همه النيل من المجنى عليه الذي أساء اليه وإلى أخيه في نظره - ومتى كان هذا شأنه فلا ينفعه اقامة الدليل على صحة طعنه على الموظف لأن القانون صريح في المادة ٣٠٢ عقوبات في أن صحة الوقائع موضوع الطعن لا تأثير لها في نفي الجريمة إذا كان المتهم سيء النية .

« وحيث ان حاصل الوجه الخامس ان الحكم لم يبين توفر القصد الجنائي عند الطاعن .

« وحيث انه وان كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توفر القصد الجنائي لدى الطاعن في الجريمة التي أدانته من أجلهما إلا أن هذا القصد مستفاد من ذات العبارات التي أوردها الحكم نقلا عن المقالات التي نشرها الطاعن في في حق المجنى عليه وهذا يكفي .

« وحيث انه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(طعن محمد سيف النصر ضد النيابة وآخر مدع بحق مدني

رقم ٧٤٤ سنة ١٣ ق)

٥٢

٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ .

اخفاء أشياء مسروقة . فعل الاخفاء . وقت وقوعه .
لا تعين له . القصد الجنائي في جريمة الاخفاء . متى يعتبر متحققا ؟ ضبط المسروق عند المخفي . لا يشترط لثبوت الجريمة عليه . (المادة ٢٧٩ ع - ٢٢٢)

ومع ذلك فقول متهم على متهم لا ينهض دليلاً وأن المحكمة قد أخطأت في قولها أن قيمة الساعة ثلاثون جنيهاً وأن الطاعن اشتراها بمائتين وأربعين قرشاً فقط وذلك لأن المجنى عليه قال إنها اشتريت في سنة ١٩٢١ بمبلغ ٣٠ ج ومضى كان الأمر كذلك فلا تكون قيمتها يوم الحادثة أكثر مما قدر الطاعن لمضى زمن طويل على شرائها وخصوصاً أن شاهد النفي شهد بأنه عرض الساعة على كثيرين من بينهم الطاعن الذي قدر قيمتها بمبلغ ٢٤٠ قرشاً وأن المتهم المذكور انصرف بعد ذلك ولم يعد . وأن محكمة أول درجة اعتمدت على أقوال ابن المجنى عليه التي قالها أمام البوايس بغير يمين وقد طلب الطاعن سماع شهادته أمامها فلم تجبه إلى طلبه .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على عبد الحميد مبارك والطاعن بأنهما : « في يوم من شهر سبتمبر سنة ١٩٤٢ بالزقازيق - الأول - سرق ساعة من الماس من منزل محمد افندى محمد الأعسر حالة كونه خادماً عنده بالأجرة وحالة كونه عائداً - والثاني - أخفى هذه الساعة المسروقة مع عليه بذلك » . ومحكمة أول درجة أدانتها وقالت : إن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول من التحقيقات وشهادة مصطفى عوض العابدی بواب منزل المجنى عليه إذ قرر بأنه على أثر سرقة الساعة هرب المتهم من المنزل وبعد نحو خمسة عشر يوماً قابله في الطريق وأخذه إلى المنزل حيث نوقش بمعرفة مخدوميه فاعترف بالسرقة وبأنه باع الساعة المسروقة إلى أحد الصاغة بمبلغ ٢٤٠ قرشاً فانتقل معه هذا الشاهد حيث أرشد عن محل المتهم الثاني الذي اعترف بشراء ساعة بهذا المبلغ وادعى أنه كسرها وقد تأيدت هذه الرواية بشهادة محمد افندى

محمد الأعسر عن اعتراف المتهم الأول له بالسرقة وبيع الساعة للمتهم الثاني بمبلغ ٢٤٠ قرشاً كما تأيدت بأقوال المتهم الثاني نفسه عن شراء الساعة من المتهم الأول وعقاب هذا المتهم ينطبق على المادة ٣١٧ فقرة أولى وسابعة من قانون العقوبات مع المادة ٤٩ فقرة ثالثة عقوبات لسابقة الحكم عليه في أربعة جرائم مماثلة آخرها في ٣ مايو سنة ١٩٤٢

« وحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني (الطاعن) من أقوال الشاهد ومن اعتراف الأول ببيع الساعة المسروقة له وإرشاده عن المتهم ومن اعتراف المتهم الثاني بحضور المتهم له بالساعة المسروقة وعرضها عليه للبيع وتقديره قيمتها بمبلغ ٢٤٠ قرشاً رغم ما ثبت من أن قيمتها الحقيقية تزيد على ذلك كثيراً . أما ادعاؤه بأنه لم يشتر الساعة لعدم موافقة الأول على بيعها بذلك الثمن فيكذبه اعتراف الأول أمام الشاهدين وإرشاده عن محل المتهم الثاني وعقاب هذا المتهم ينطبق على المادة ٣٢٢ عقوبات » . والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم لأسباب وقات : « إن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيعين تأييده مع تصحيح العبارة الآتية الواردة في السطر التاسع من الحكم وهي : (تأيدت بأقوال المتهم الثاني نفسه عن شراء الساعة) ويكتب بدلها تأيدت بأقوال المتهم الثاني نفسه عن عرض الساعة عليه للشراء من المتهم الأول »

« وحيث أنه لا محل لكل ما يثيره الطاعن في طعنه ففعل الإخفاء الذي تتكون منه جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتصور وقوعه إلا بعد وقوع السرقة والقانون لم يعين فيه وقت

يجب وقوع الاختفاء فيه لكي يكون معاقبا عليه ولذلك فلا وجه لقول الطاعن أن الاختفاء لم يكن معاصرا للسرقه . ثم أنه يكفي قانونا لتوفر القصد الجنائي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون المتهم عالما بأن الشيء الذي يخفيه مسروق وذلك بغض النظر عن الباعث الذي يكون دفعه إلى الجريمة . ولما كان الحكم قد أثبت على الطاعن بالأدلة التي أوردها أنه حار الساعة المسروقة مع علمه بسرقتها فلا يجدي ما يدعيه من أنه لم يقصد غشا ولا اضرار ارباب الغير . أما عن عدم ضبط الساعة المسروقة لدى الطاعن فإن ذلك ليس من شأنه أن ينفي الجريمة عنه لأنه يكفي أن تكون المحكمة قد اقتنعت كما هي الحال في الدعوى أن الساعة المسروقة كانت في حيازته فعلا إذا القانون لا يشترط في جريمة الاختفاء أن يكون الدليل فيها ضبط المسروقات لدى المتهم كما يزعم الطاعن . أما عن سماح ابن المجنى عليه بالجلسة فإن الطاعن لم يتمسك بذلك أمام المحكمة الاستئنافية فليس له أن يشير الجدل بشأنه أمام محكمة النقض . وأما باقي ما تضمنته أوجه الطعن فجدل موضوعي لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض لتعلقه بتقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما هو من شأن محكمة الموضوع وحدها . « وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيننا رفضه موضوعا .

(طعن بترو سليم قسطندي ضد النيابة رقم ٧٠٩ سنة ١٣١٩ق)

٥٣

٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

خيانة الامانة . تسلم المتهم من المجنى عليه مبلغ جنينين لدفعه أمانة لخبير . عدم قيامه بذلك وعدم رده المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه . اختلاس . تمسك المتهم بأن صاحب المبلغ لم يكن عليه أن يدفع أمانة للخبير . لا يجدي

(المادة ٢٩٦ ع - ٣٤١)

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم تسلم مبلغ جنينين من أحد الناس لا بداعه أمانة لخبير في دعوى مدنية فلم يرقم بذلك ولم يرد المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه فإنه يكون مخفيا له ويحق عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يجدي المتهم في دفع المسؤولية الجنائية عنه ادعائه أن صاحب المبلغ لم يكن مكلفا بدفع أمانة للخبير لأن تسلمه المبلغ كان على ذمة دفعه إلى الخبير . فإذا كان هو قد تبين له فيما بعد عدم إمكانه القيام بذلك فقد كان واجبا عليه أن يرد المبلغ بمجرد طلبه لأن يده عليه لم تكن إلا يد وكيل مكلف برده إذا لم يرقم بدفعه فيما وكل إليه .

الحكم

« حيث أن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن الواقعة الثابتة بالحكم لا عقاب عليها وقد دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بأن الموضوع مدني بحث لكنها أدانته دون أن تعني بالرد على دفاعه .

« وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « اختلاس مبلغ جنينين مصريين لمعزوزة بيومي اضرارا بها وقد تسلمه على سبيل الوكالة لدفعه أمانة لخبير في قضية مدنية فاختلسه لنفسه ولم يدفعه » . وقد أثبت الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه وقوع هذه الواقعة من الطاعن بقوله ::

« إن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله من أقوال المجنى عليها معزوزة بنت بيومي الدالة

على أنها ساءت المتهم ٢ جنيته أمانة لزوم الخبير فلم يوردها وتأيدت شهادتها بأقوال عوض أحمد صالح الذي شهد أمام المحكمة بالجلسة بأن المجنى عليها ساءت للمتهم نقوداً أمانة فلم يدفعها وقد قرر توفيق مرسى بالتحقيقات بما يؤيد رواية المجنى عليها وقد دفع المتهم التهمة بالتحقيقات بأنه لم يستلم من المجنى عليها المبلغ المذكور وهذا الدفاع لا تطعن إليه المحكمة إذ لم يقدم المتهم أى دليل» والمحكمة الاستئنافية تعرضت لما دفع به الطاعن أمامها وفندته بقولها إن ما دفع به المتهم أمام هذه المحكمة من أن وصف التهمة المقدم بها المتهم لا ينطبق على الواقعة المنسوبة إليه لأن المجنى عليها موزونة لم تكن مكلفة بدفع أمانة الخبير وأنه وإن صح ادعاؤها فالمسئولية مدنية . فان ذلك في غير محله لأن تسليمه مبلغ ٢ جنيته كان على ذمة دفعه أمانة للخبير فإذا ما تبين للمتهم بعد هذا عدم إمكانه القيام بذلك فيكفر يجب عليه رد المبلغ بمجرد طلبه لأن يده على المبلغ المذكور يد وكيل مكلف برده إذا لم يقوم بدفعه فيما وكل به على أنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من قيام المجنى عليها بدفع أمانة الخبير حتى ولو كانت غير مكلفة بدفعها إذا ما برأت من مصلحتها القيام بذلك وعلى هذا فلا محل لاحتجاج المتهم بعدم إمكانه الدفع «وحيث أنه عن قيام المتهم برد المبلغ بعد الحكم عليه فان ذلك لا يخليه من المسئولية بعد أن طلب منه رده في التحقيقات فامتنع وعجز عن ذلك» .

«وحيث أنه لا صحة لما يشير الطاعن في طعنه فالواقعة الثابتة بالحكم تكون الجريمة التي أدين من أجلها كما أن المحكمة الاستئنافية قد ردت على الدفاع رد صحيحاً بما يبرر عدم الأخذ به .

«وحيث أن حاصل الوجه الثالث أن المحكمة قالت ان الطاعن بصفة كونه وكيلًا عن المجنى

عليها لم يرد إليها ما استلمه بهذه الصفة عند مطالبتها به في حين أنها قالت في موضوع آخر من الحكم ان الطاعن قام بدفع ما استلمه بعد الحكم الا بتدائي وفي هذا وذلك خطأ وتناقض في الحكم المطعون فيه لأن الطاعن لم يكن وكيلًا عن المجنى عليها ولأن الرذ قد كان قبل الحكم الا بتدائي لا بعده «وحيث ان هذا الوجه لا محل له فان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه تسلم نقوداً من المجنى عليها لا يداعها بالنيابة عنها أمانة على ذمة خبير ثم أثبت عليه بالأدلة التي أوردها أنه لم يودع الا امانة ولم يردّها إلى المجنى عليها عند مطالبتها بها ولما كان الطاعن يعتبر في هذه الحالة أنه تسلم النقود من المجنى عليها على سبيل الوكالة كما قال الحكم . ولما كان ما قالت به المحكمة من أن الطاعن لم يقم بالدفع إلا بعد الحكم عليه مقصوداً به ان هذا الدفع حصل بعد الحكم الا بتدائي الغيابي وقبل الحكم الا بتدائي الصادر في المعارضة فلا خطأ في الحكم ولا تناقض .

«وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن عوض رزق إبراهيم ضد النيابة رقم ٧١ سنة ١٣٢٢ ق)

٥٤

٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

اختلاس اشياء . محجوزة . علم المتهم بيوم البيع . وجوب اثباته . تفكك المتهم بعدم علمه بيوم البيع . وجوب تحقق هذا الدفع .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة قد تمسك في دفاعه بأنه لم يقدم المحجوز لأنه لم يكن يعلم بيوم البيع فانه يتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تحقق هذا الدفاع وترد عليه

٥٥

٢٢ مارس سنة ١٩٤٣

حكم . نسييه . ضابط بوليس . تسليم الحكم بأن
اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد تهديده من ضابط بوليس .
اعتماده مع ذلك على هذا الاعتراف في ادانة المتهم بمقولة أن
المتهم من المشبوهين الذين لا يأترون فيهم التهديد . مقرر .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم مع تسليمه بأن ضابط
البوليس هدد المتهم بالقبض على ذويه وأقاربه
وبأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد هذا التهديد
قد اعتمد في إدانته على هذا الاعتراف وحده ولم
يورد دليلا من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهب إليه من
اعتبار هذا الاعتراف صحيحا سوى ما قاله من أن
المتهم لا يتأثر بالتهديد لأنه من المشبوهين فإنه
يكون قاصرا إذ أن ما قاله من ذلك لا يمكن أن
يكون صحيحا على إطلاقه فإن توجيه إنذار
الاشتباه إلى إنسان ليس من شأنه أن يجرده من
المشاعر والعواطف التي فطر الناس عليها .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الطاعن تمسك في
دفاعه ببطلان التفتيش لحصوله في منزل غير الذي
أذن في تفتيشه كما تمسك بعدم صحة اعترافه
لصدوره منه تحت تأثير التهديد فأخذت محكمة
أول درجة بهذا الدفاع وقضت ببراءته ولكن
المحكمة الاستئنافية اعتبرت الاعتراف صحيحا
وقضت بالادانة دون أن تبين أسبابا صحيحة
للأخذ بهذا الاعتراف ودون أن تتحدث عن
بطلان التفتيش .

« وحيث إن واقعة الحال في الدعوى كما

بما يفنده وإذن فإذا كان الحكم لم يقل في إدانته
إلا أن الجريمة المنسوبة إليه قد توافرت أركانها
وقام الدليل عليها من عدم تقديم الأشياء المحجوزة
للبيع في اليوم المحدد لذلك فإن هذا لا يكفي لأن
تقام عليه الادانة إلا إذا كان المتهم عالما بيوم
البيع ثم تعمد عدم تقديم المحجوزات فيه .

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن أن الطاعن تمسك
في دفاعه بأنه لم يعلم بيوم البيع ولكن الحكم
الابتدائي المؤيد استئنافية لأسبابه أدانته وأقام
إدانته على عدم تقديم المحجوزات في اليوم المعين
للبيع دون أن يرد على هذا الدفاع الذي من شأنه
أن ينفي عنه الجريمة

« وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة
الابتدائية والاستئنافية أن الطاعن تمسك بالدفاع
المشار إليه بوجه الطعن — ولما كان الحكم المطعون
فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم يرد
عليها . ولما كان هذا الحكم لم يقل في ادانة الطاعن
إلا « أن الجريمة المنسوبة للمتهم قد توافرت أركانها
وقام الدليل عليها من عدم تقديم الأشياء المحجوز
عليها للبيع في اليوم المحدد لذلك » ولما كان هذا
الأساس لا يصح أن تقام عليه ادانة الطاعن إلا
إذا كان عالما بيوم البيع ثم تعمد عدم تقديم
المحجوزات فيه — ولما كان دفاع الطاعن من
شأنه لو صح أن ينفي عنه الجريمة فكان من المتعين
على المحكمة — وقدرأت الادانة — أن تحققه وترد
عليه بما يفنده . أما وهي لم تفعل فإن حكمها
يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن عبد الطيف أحمد عوض ضد النيابة رقم ٧٠٤

سنة ١٣ ق)

يؤخذ من الحكمين الابتدائي والاستئنافي هي أن بوليس مركز كافر الشيخ استصدر إذنًا من النيابة بتفتيش منزل شقيقة السيد الدقرني زوج الطاعن لاعتيادها على الاتجار في المواد المخدرة فذهب الضابط اسماعيل افندي صالح لاجراء التفتيش فذله رجال الحفظ بالعزبة على منزل فتشبه فعثر به على مادة ثبت من تحليلها أنها أفيون . ولما سأل الطاعن عن هذه المباداة عقب ضبطها قال انه لا يدري شيئًا عنها ، ولما كان قد تبين أن المنزل الذي حصل فيه التفتيش هو لزوج أخرى للطاعن غير التي صدر الاذن في تفتيش منزلها فقد هدده الضابط بالقبض على جميع من في المنزل إذا هو لم يعترف بالحقيقة فقال عندئذ إن المادة المضبوطة هي له . ولدى محكمة أول درجة تمسك الدفاع عن الطاعن ببطلان التفتيش لحصوله في منزل تقيم فيه زوج أخرى له تدعى سيدة وهو غير منزل شقيقة الذي أذن في تفتيشه كما تمسك بعدم صحة اعترافه لصدوره تحت تأثير التهديد وقد أخذت محكمة أول درجة بهذا الدفاع وحكمت ببراءته وقالت في ذلك ما يأتي « ومن حيث ان الحاضر مع المتهم دفع ببطلان التفتيش لأن الاذن بالتفتيش كان ينصب على منزل شقيقة السيد الدقرني زوجة المتهم محمد معوض عيسى لاشتهارها بالاتجار في المواد المخدرة إلا أن الشهود وهم رجال الحفظ قاموا بتفتيش منزل آخر هو منزل المتهم وزوجته الأخرى المدعوة السيدة الذي لم يتناولوا الاذن المشار اليه وقد ثبت ذلك من أقوال شيخ البلد من أن التفتيش كان بمنزل السيدة لا بمنزل شقيقة . وحيث أن قضاء محكمة النقض قد استقر على بطلان جميع الاجراءات التي ترتبت على التفتيش بغير إذن من النيابة إلا إذا أعقبها اعتراف

اعتقدت المحكمة بصحته ولو كان أمام البوليس « وحيث انه وان كان المتهم قد اعترف أمام البوليس وأمام الضابط الذي قام بالتفتيش وهو الذي شهد بالجلسة بأن المتهم أنكر أولاً ملكيته المواد المضبوطة إلا أنه لما هدده بضبط جميع من بالمنزل اعترف المتهم له بأن المواد المضبوطة له . » وحيث ان المحكمة ترى أن هذا الاعتراف لم يكن صادرًا عن ارادة صحيحة من المتهم الأمر الذي لا ترى الأخذ به ومن ثم يتعين براءة المتهم عملاً بنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . ولكن المحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم وقضت بالادانة مستندة في ذلك إلى ما قالته من « ان الثابت من الأوراق أن إذن النيابة صدر بتفتيش زوجة المتهم فانتقل رجال المباحث فلم يجدوها ووجدوا زوجها المتهم وأجروا تفتيش المنزل فوجدوا أفيونًا اعترف المتهم بملكيته وانه لا محل لبحث ببطلان التفتيش لأن المتهم اعترف بملكيته لما ضبط وإن هذه المحكمة الاستئنافية لا ترى ما رأته محكمة أول درجة من أن الاعتراف وقع تحت تأثير التهديد فالمتهم ليس من السهل أخذ الاعتراف منه بطريق التهديد لأنه سبق إنذاره مشبوها أسوء سلوكه فهو ليس بالرجل البسيط الشريف الذي يدفع بنفسه في الخطر لمنع القبض على عائلته » .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه مع تسليمه بأن ضابط البوليس هدد الطاعن بالقبض على ذويه وأقاربه وبأن اعتراف الطاعن لم يكن إلا بعد هذا التهديد قد اعتمد في الادانة على هذا الاعتراف وحده ولم يورد دليلًا من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهب إليه من القول بصحة هذا الاعتراف فان ما قاله من أن الطاعن لا يتأثر بالتهديد لأنه من المشبوهين لا يمكن أن يكون صحيحًا على إطلاقه

منه ولا علاقة الطاعن بهذا الدليل فإنه يكون قاصراً متعينا تقضيه .

(طعن محمد عوض عيسى ضد النيابة رقم ٦٢٣ سنة ١٣ ق)

إذ أن توجيه إندار الاشتباه إلى إنسان ليس من شأنه أن يجرده من المشاعر والعواطف التي جبل الناس عليها . ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث التفتيش ولا الدليل المستمد

قضاء محكمة النقض في أول أبريل سنة ١٩٤٣

٥٦

أول أبريل سنة ١٩٤٣

دعوى ابطال التصرف . أركانها . تواطؤ المدين مع من تصرف عليه . يجب أن يكون التصرف قد أدى إلى إعسار المدين . حق صاحب الدين السابق في اقتضاء دينه في أي وقت وفي الاتفاق معه على طريقة الوفاء نقداً أم عينا . لا تأثير في ذلك لمجرد علم الدائن بما لغيره من دين . تمسك المتصرف إليه بأن البيع كان تسوية لمعاملات سابقة بينه وبين البائع . استناده في ذلك إلى عقود مسجلة ومستندات أخرى . إهمال المحكمة بحث هذه المستندات قولاً منها بتواطؤ المشتري مع البائع لعلم المشتري بدين غيره . قصور في التمييز وإخلال بحق الدفاع . يجب على المحكمة أن تبحث مستندات المدين وتقول كلمتها فيها . (المادة ١٤٣ مدني)

المبدأ القانوني

إن طلب إبطال التصرف الحاصل من المدين عملاً بالمادة ١٤٣ من القانون المدني تقتضي أن يثبت الدائن تواطؤ مدينه مع من تصرف إليه ، وأن يكون التصرف ذاته قد أدى إلى إعسار المدين بحيث لم يعد لديه ما يوفي بحق الدائن المدعى . هذا هو حكم القانون على إطلاقه إلا أنه يجب أن يلاحظ في تطبيقه أن لمن يكون له دين ثابت الحق في أن يقتضى دينه من غيره غير العاجر

في أي وقت شاء وأن يتفق معه على طريقة الوفاء سواء أكان ذلك عينا أم بمقابل Dation en paiement ولا يؤثر في ذلك علم هذا الدائن بما لغيره من دين بل إذا كان هناك مطعن فلا سبيل لتوجيهه إلا إلى الحق الذي اتخذ أساساً للاتفاق أو الحجابة التي قد تقع فيه . فإذا كان المشتري قد تمسك بأن البيع الصادر إليه إنما كان تسوية لمعاملات سابقة بينه وبين البائع مستنداً في ذلك إلى عقود مسجلة ومستندات أخرى قدمها لتأييد دعواه فلم تتناول المحكمة هذه الأوراق بالبحث والتحقيق لكي تقول كلمتها فيها بل استغلصت من مجرد علم المشتري بدين غيره على مدينه دليلاً على تواطئه مع البائع . وحكمت في الدعوى على هذا الأساس فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور إذ كان على المحكمة أن تتحقق من صحة ما يتمسك به المشتري تأييداً لما يدعيه من حقوق فإن مجرد علمه بدين غيره لا يتوافر به شرائط دعوى ابطال التصرف

المحكمة

« من حيث ان الوجه الأول يتحصل في أن بالحكم المطعون فيه قصورا في التسبيب بانه أن الطاعن تقدم لمحكمة الاستئناف بعدة مستندات يؤيد بها دعواه وينفي فكرة التواطؤ بينه وبين المدين حافظ زين الدين حسين اضراراً بالغير ويثبت أن سبب تحرير عقد البيع الصادر اليه من المدين إنما كان لوفاء الدين المطلوب من هذا المدين من زمن سابق للمدين المطلوب لمورث المطعون ضدهم ولكن محكمة الموضوع لم تتول هذه المستندات بالبحث كما لم ترد على ما تضمنه الحكم الابتدائي من أسباب تنفي حصول التواطؤ بين الطاعن والمدين .

« وحيث انه يبين من مراجعة وقائع الدعوى حسبما جاء بالحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المطعون فيه والمذكرات المقدمة إلى القضاء الموضوعي أن الطاعن أسس دعواه على أن الأعيان موضوع النزاع آلت اليه بطريق الشراء من حافظ زين الدين حسين بمقتضى عقد مصدق عليه في ٢٢ من مارس سنة ١٩٣٢ ومسجل بمحكمة مصر المختلطة في ٣٠ منه برقم ١٣٥٢ وأن هذا البيع قد تم تسوية للديون المطلوبة من البائع المذكور بقدر كان مورث الطاعن على عوادلى واضعاً يده على الأطنان على سبيل الرهن الحيازي منذ سنة ١٩٢٢ ثم البيع الوقائي المحرر في ١٥ من مايو سنة ١٩٢٤ والمسجل في ٢١ من مارس سنة ١٩٣٠ برقم ١٤٠٦ .

« وحيث ان طلب ابطال التصرف الحاصل من المدين عملاً بالمادة ١٤٣ من القانون المدني يقتضى أن يثبت الدائن نواطؤ مدينه مع من تصرف اليه وأن يكون هذا التصرف بالذات قد أدى إلى إعسار المدين بحيث لم يعد في طاقته

الوفاء بحق الدائن الذي يطلب ابطال التصرف هذا هو حكم القانون إلا أنه يجب أن يلاحظ في تطبيقه أن لمن كان له دين ثابت الحق التام في اقتضاء دينه من غريمه غير التاجر في أى وقت شاء وفي الاتفاق مع هذا الغريم على طريقة الوفاء سواء كان ذلك نقداً أو عيناً من الأعيان Dation en payment وأنه لا تأثير في ذلك لمجرد علم هذا الدائن بدين غيره بل إذا كان هناك مطعن فلا سبيل لتوجيهه إلا إلى الحق الذي اتخذ أساساً للاتفاق أو المحاباة التي قد تقع فيه . « وحيث انه قد تقدم القول بأن ما يتمسك به الطاعن لدى القضاء الموضوعي هو أن البيع الصادر اليه كان تسوية لمعاملات سابقة وقد استند في ذلك إلى عقود مسجلة ومستندات أخرى قدمها تأييداً لدعواه إلا أن محكمة الموضوع لم تتناول هذه المستندات بالبحث والتحصيل حتى تقول كلمتها فيها بل استغفلت من مجرد علم الدائن بدين غيره دليلاً على التواطؤ مع أن هذا العلم لا تتوافر به وحده شرائط دعوى ابطال التصرف وكان الأمر يقتضى أن تتحقق المحكمة بما يتمسك به الطاعن من حقوق لو ثبتت لكان لها أثرها في مصير الدعوى .

« وحيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد جاء مشوباً بقصور في أسبابه وإخلال بحقوق الدفاع وهو ما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن حسن على العوادلى افندى وحضر عنه الأستاذ أحمد نجيب براده بك ضد وريثة المرحوم حسنين شحاته وحضر عنهم الأستاذ عبد الكريم بك روف رقم ٥٣ سنة ١٢ ق رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة عبد الفتاح السيد بك رئيس المحكمة وحسن زكى محمد بك ومحمد زكى على بك ومحمد كامل مرسى بك وأحمد نشأت بك مستشارين ونهيف زكى بك رئيس نيابة الاستئناف)

٥٧

أول إبريل سنة ١٩٢٣

وصية . جواز صدورهما في حال الصحة وفي حال المرض . العبرة بنية المتصرف وقصده . استظهار هذا القصد . المدلول في ذلك عن المدلول الظاهر لصيغة التصرف الى ما يظهر من ظروف العقد وملابساته . مثل .

المبدأ القانوني

إن الوصية يجوز صدورها في حال الصحة كما يجوز في حال المرض . والعبرة في هذا المقام هي بما انتواه المتصرف وقصد اليه واقاضي الموضوع في سبيل استظهار هذا القصد أن يعدل عن المدلول الظاهر لصيغة التصرف إلى ما يتضح له من الظروف والملابسات فاذا كيفت محكمة الموضوع التصرف بأنه وصية معتمدة على ما تدل عليه عباراته من أن المتصرف قد قصد به أن يخص بعض أولاده دون غيرهم من ورثته بكل ما يترك عنه بعد وفاته من عقار ومنقول ليقسمه بينهم قسمة تركية للذكر مثل حظ الأنثيين ، وعلى عدم تسجيل ورقة التصرف ، واحتفاظ المتصرف بها طول حياته ، وحصول التصرف بغير عوض ووجود ورقة بين أوراق المورث مكتوبة في نفس اليوم الذي أجرى فيه التصرف ومماثلة لورقته من جميع الوجوه عدا بيان الثمن فإن هذا التكييف لا غبار عليه .

المحكمة

« من حيث ان الطاعنين يبنون طعنهم على وجهين : (الأول) خطأ في تطبيق القانون

وبيانه أن الحكم المطعون فيه طبق أحكام الوصية على العقد الصادر للطاعنين من والدهم حالة كون هذه الأحكام لا يصح تطبيقها إلا على التصرفات الصادرة من المورث في وقت يكون فيه مريضاً مرض الموت أو تغلبت فيه مظنة الخطر على حياته (الثاني) فساد الأسباب التي بني عليها الحكم المطعون فيه ومسيخه للعقد وخضوع النزاع باخراجه عن مدلوله الظاهر واعتباره وصية .

عن الوجه الأول

« وحيث انه ليس صحيحاً ما ذكره الطاعنون في تقرير طعنهم من أن أحكام الوصية لا تطبق إلا في حالة التصرف الصادر من مريض مرض موت أو من في حكمه وليس صحيحاً أيضاً ما قالوه في مذكراتهم من أن أحكام الوصية لا تطبق إلا على الوصية الصريحة إذ أن الوصية يجوز صدورها في حال الصحة كما يجوز صدورها في حال المرض والعبرة في جميع الأحوال بما انتواه المتصرف وقصد اليه في الحالين وهذا الفصل هو الذي تقصده محكمة الموضوع وكشفت عنه وقد نعى الطاعنون عليها ما خلصت اليه في تحريها واستقصائها وهو ما بنوا عليه طعنهم في الوجه الثاني .

عن الوجه الثاني

« وحيث ان لقاضي الموضوع أن يصرف النظر عن مدلول صريح اللفظ في العقود والتصرفات وأن يبني حكمه على ما يتضح له من الغرض الحقيقي ، الذي رمى اليه المتصرف . » وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أخذ بوجهة نظر المحكمة الابتدائية وبأسبابها فيما قضت به من اعتبار العقد وصية لوارث وأضاف إلى تلك الأسباب أسباباً أخرى مكملتها .

٥٨

أول إبريل سنة ١٩٤٣

- ١ — موظف . حالته لى المعاش . تقدير السن وفقا لأحكام قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩١٣ . يتعلق بالنظام العام . حيازته قوة الشيء المقضى فيه . تقيد الحكومة والموظف به . لا يصح العدول عنه الى تقدير آخر ولو قبله الموظف . المادة ٤٠ من ذلك القانون . نص الماذيل في قانون سنة ١٩٣٠ . المادة ١٩ من لائحة القومسيونات الطبية . المقصود منها .
- ٢ — تعويض . احالة موظف الى المعاش قبل الاوان . فوات فرصة الترقية عليه بسبب ذلك . ادخالها ضمن عناصر التعويض . جوازه

المبادئ القانونية

- ١ — إن السن إذا قدرت وفقا لأحكام قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩١٣ عند تعذر وجود شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من دفاتر المواليد فهذا التقدير مما يتعلق بالنظام العام وهو يحوز قوة الشيء المقضى به ولذلك فلا تملك جهة الادارة بأية حال نقضه باستصدار قرارات طبية تخالفه بل ترتبط به الحكومة كما يرتبط به الموظف ولا يصح العدول عنه إلى تقدير آخر ولو قبله الموظف ولا يؤثر في ذلك أن المادة ٤٠ من ذلك القانون لا تنص على أن يكون تقدير اللجنة الطبية نهائيا لارجوع فيه كما نص على ذلك في قانون سنة ١٩٣٠ فان النص في هذا القانون الأخير لم يكن إلا من قبيل البيان لما تضمنه قانون سنة ١٩١٣ المذكور . كما لا يؤثر فيه أن المادة ١٩ من لائحة القومسيونات الطبية تجيز العدول عن قرار القومسيون الطبي إذا قالت « ما لم

» وحيث انه يخلص من مجموع أسباب الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن قضية الموضوع قد كونوا عقيدتهم فيما قضوا به على عبارات العقد نفسه الدالة على ما قصد اليه المورث من أن يختص أولاده الطاعنون دون غيرهم من الورثة بكل ما يترك عنه بعد وفاته من عقار أو منقول ليقسم بينهم قسمة تركته للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى ما أحاط هذا العقد من ظروف وملابسات كعدم تسجيله واحتفاظ المورث به طول حياته وحصول التصرف بغير عوض وعلى وجود عقد آخر في أوراق المورث مماثل للعقد المطعون فيه ولا يختلف عنه إلا بخلوه من بيان الثمن وقد كتب في نفس اليوم الذي كتب فيه العقد الثاني .

» وحيث انه يبين مما سبق أن ما استند اليه قضية الموضوع من أسباب يبرر بكل جلاء ما قضوا به من اعتبار العقد الصادر للطاعنين من والدهم عقد وصية فقد استخلصوا تلك النتيجة التي وصلوا اليها استخلاصا سائغا من عبارات العقد نفسه ومن ظروف التصرف وملابساته ومتى كان الأمر كذلك فلا معقب على تكييف قضية الموضوع للتصرف المتنازع بشأنه .

» وحيث انه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

(طعن محمود عبد العزيز جمعه عن نفسه وبصفته وصيا وحضر عنه الأستاذ ساجا حبشى بك ضد أحمد عبد العزيز جمعه ائدى وآخرين وحضر عنهم الأستاذ عبد الرزاق احمد السهوى بك رقم ٥٦ سنة ١٢ ق — بالهيئة السابقة)

يقدم فيما بعد ما يثبت جليا خلاف ذلك « لأن المقصود من هذه العبارة هو فقط الحالة التي لا يوجد فيها أي دليل رسمي لاحق للتقدير بأن تقدم شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها إذ في تقديم هذا المستند ما يدل بطريقة قاطعة على السن الحقيقية الموظف وعلى أن التقدير الذي دعت له الضرورة كان خاطئا^(١)

٢ - إذا أدخل الحكم ضمن التعويض المحكوم به مافات على الموظف من فرصة الترقى بسبب إحالة إلى المعاش قبل الأوان فلا خطأ في ذلك فإن القول بأن الترقى من الاطلاقات التي تملكها الجهات الرئيسية للموظف وليس حقا مكتسبا له محله بالبداية أن يكون الموظف باقيا يعمل في الخدمة . أما إذا كانت الوزارة هي التي أحالت الموظف إلى المعاش بدعوى بلوغه السن بناء على قرار باطل فلا مناص من إدخال تفويت الترقية على الموظف ضمن عناصر الضرر التي نشأت عن الإخلال بحقه في البقاء في الخدمة . ذلك لأن القانون لا يمنع من أن يحسب في الكسب الفائت الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما كان الضرور يأمل الحصول عليه مادام هذا الأمل له أسباب معقولة .

المحكمة

د من حيث ان الطاعتين تمنعان على الحكم المطعون فيه أنه

(١) قررت المحكمة هذه القواعد في الحكم الصادر بهذه الجلسة في القضية رقم ٥٨ و ٦٧ سنة ١٢ القضائية

أولاً - - خالف القانون إذ قضى بالتعويض للمطعون ضده لآلته إلى المعاش مع أن الإحالة إلى المعاش من تصرفات الحكومة الإدارية التي لا يجوز الحكم بالتعويض إلا إذا وقعت مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية على مقتضى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم . وقد جاء قرار اللجنة الطبية التي قدرت سن المطعون ضده في نوفمبر سنة ١٩٣٣ مطابقا للقانون لأن المادة ٤٠ من قانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٩١٣ لا تمنع من إعادة تقدير سن الموظف مرة أخرى : ولأن المادة ١٩ من لائحة القومسيونات الطبية إذ أجازت العدول عن قرار القومسيون الطبي إذا تقدم فيما بعد ما يثبت خلاف السن التي قدرها قد أقامت الدليل على أن هذا القرار لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه . أما ما ورد في المادة ٤٢ من قانون المعاشات العسكرية الصادر في سنة ١٩٣٠ من أنه لا يجوز الطعن في تقدير اللجنة الطبية بأي حال من الأحوال فهو حكم جديد لم يكن موجوداً أو مستفاداً من المادة ٤٠ من قانون سنة ١٩١٣ .

ثانياً - - أخطأ إذ اعتمد تقدير اللجنة الطبية الأولى مع أن اللجنة لم تراعى في هذا التقدير الأوضاع والشروط المبينة في المادة ١٩ من لائحة القومسيونات الطبية لأنها لم تطلع على البيانات الخاصة بالمطعون ضده والموجودة بملف خدمته ومنها جملة قرارات عن سنه : ثم ان تقديرها لم يحىء جازماً إذ قدرت سن المطعون ضده بأثنتين وأربعين سنة تقريبا وهذه العبارة تنسح للزيادة وتتحمل النقص فكان من الضروري أن يضبط التقدير .

ثالثاً - - أخطأ أيضا إذ أدخل ضمن

التعويض المحكوم به ما فلت المطعون ضده من فرصة الترقى بأحواله إلى المعاش : مع أن ترقية الموظف إلى درجة أعلى من درجته ليست حقا مكتسبا : بل هي من الاطلاقات التي تستقل بها الادارة دون أن يكون هنالك معقب على تصرفها .

رابعا — جاء قصر التسبيب . وذلك لأن الحكومة أبدت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف أوجها جديدة فذكرت أن المطعون ضده قد قبل المعاملة بالتقدير الطبي الثاني ولذا أصبح ملتزما بنتيجة هذا التقدير ويمتنع عليه الطعن فيه كما أبدت أن المطعون ضده عين في ديسمبر سنة ١٩٢٣ تعيينا جديدا فشغل وظيفة مدنية في مصلحة التنظيم وجرت وزارة الأشغال في هذا التعيين الجديد على اعتباره من مواليد سنة ١٨٧٧ وفقا للتقدير الطبي الثاني وهذا الاعتبار مما يحيج به عليه إذ ألحق بالخدمة على أساسه . ولكن محكمة الاستئناف لم ترد على ذلك .

عن الوجه الأول

« ومن حيث أن تقدير السن وفقا لأحكام قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩١٣ لنعذر وجود شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من دفاتر المواليد يتعلق بالنظام العام ويمحوز قوة الشيء المقضي به ، كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة في تفسير هذه الأحكام . وإذن فلا تلك جهة الادارة بأية حال نقض هذا التقدير باستصدار قرارات طبية تخالفه .

« ومن حيث انه متى تقرر ذلك فلا محل لما تثيره الطاعتان بهذا الوجه من مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون بأخذه بتقدير اللجنة الطبية الأولى الحاصل في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٢ وباعتباره تصرف وزارة الدفاع الوطنى بإعادة

تقدير سن المطعون ضده بمعرفة اللجنة الطبية الثانية في نوفمبر سنة ١٩٢٣ وأخذ وزارة الأشغال بنتيجة هذا التقدير الأخير تصرفا مخالفا للقانون ومناقضا لوجوب احترام قرار اللجنة الأولى . ولا يلتفت الى ما تقوله الطاعتان من أن المادة ٤٠ من قانون سنة ١٩١٣ لا تجعل تقدير اللجنة الطبية تقديرانها لئلا لارجوع فيه كما نص على ذلك قانون سنة ١٩٣٠ ، فالنص في القانون الأخير إنما جاء لئلا لما تضمنه قانون سنة ١٩١٣ . كذلك لا يلتفت إلى ما تستند اليه الطاعتان من أن المادة ١٩ من لائحة القومسيونات الطبية تجيز العدول عن قرار القومسيون الطبي لورود عبارة « ما لم يقدم قيا بعد ما يثبت جليا خلاف ذلك » فإن المقصود من هذه العبارة هو فقط الحالة التي لا يوجد فيها دليل رسمي سابق على التقدير بان تقسّم شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها ، إذ في تقديم هذا المستند ما يدل بطريقة قاطعة على السن الحقيقية للموظف وعلى أن التقدير الذي دعت اليه الضرورة كان خاطئا .

عن الوجه الثاني

« ومن حيث ان ما جاء بهذا الوجه مردود بأنه يكفي لصحة التقدير أن يكون مبنيًا على اعتبارات فنية ، فاذا كانت اللجنة لم تكن في حاجة وهي تقدر السن الى الاطلاع على البيانات المشار اليها بوجه الطعن فلا يصح أن ينعى عليها بأنها أخطأت ، ثم ان الحكومة لم تعترض في الوقت المناسب على قرار اللجنة الطبية الأولى لما تثيره بهذا الوجه بل قبلته وأرفقته بملف المطعون ضده وكذلك الحال بالنسبة الى الاقرار الصادر من المطعون ضده عن سنة وخصوصا ان الحكومة لا تأخذ باقرار

الموظف عن سنه ، بل تعتمد في ذلك على ما يقرره أهل الفن الذين يندبون لهذا الغرض وأما القول بأن تقدير اللجنة الأولى وصف بأنه تقريبي فلا يعتد به لأن إضافة كلمة تقريبا أمر تقتضيه طبيعة المهمة الصادر فيها التقدير ، وبدليل أن التقدير الثاني الذي تعتمد عليه الحكومة قد وصف بهذا الوصف .

عن الوجه الثالث

« ومن حيث أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ » إذ أدخل ضمن التعويض المحكوم به ما فات المطعون ضده من فرصة الترقى ، لأن القول بأن الترقى لم يكن حقا مكتسبا للمطعون ضده محله أن يكون الموظف باقيا في الخدمة ، ففي هذه الحالة يصح القول بأن الترقى هو من الاطلاقات التي تملكها الوزارة ، أما الوزارة هي التي قد أحالت المطعون ضده الى المعاش بدعوى بلوغه السن بناء على قرار باطل يخالف لقرار لا تملك نقضه فلا مناص من ادخال فوات هذه الترقية على المطعون ضده ضمن عناصر الضرر التي ترتبت على اخلاطها بحقه في البقاء في الخدمة مدة أخرى ذلك لأن القانون لا يمنع من أن يشمل الكسب الفائت الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه مادام هذا الأمل له أسباب معقولة .

عن الوجه الرابع

« وحيث أن ما جاء بهذا الوجه مردود بأن الدفاع الذي تقول الطاعتان أنه أبدى لأول مرة أمام محكمة الاستئناف لم يكن دفاعا جديدا بل ذكر أمام محكمة أول درجة التي أثبتت رد المطعون ضده عليه من أنه حرص على الاحتجاج على إعادة الكشف الطبي عليه مرة

ثانية وسجله في شكوى قدمها في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٢٣ كما أنه عندما التحق بخدمة وزارة الاشغال في سنة ١٩٢٦ أرسلت اليه الوزارة كشفا ببيان مدة خدمته باعتبار سنه ٤٢ سنة بحسب قرار اللجنة الطبية الأولى الصادر في سنة ١٩٢٣ فأقره وحفظ بملف خدمته . وقد اعتمدت محكمة الاستئناف أسباب الحكم الابتدائي التي أشير فيها الى ما تقدم . على أن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على ماثير الطاعتان بوجه الطعن مادام المقرر هو أن تقدير السن عند عدم وجود شهادة ميلاد للموظف أمر متعلق بالنظام العام بحيث ترتبط به الحكومة كما يرتبط به الموظف فلا يسوغ العدول عنه واذن فلا تأثير لأي تقدير لا حق له حتى لو قبله الموظف » ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته

على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن وزارة الاشغال وأخرى وحضر عنهما الاستاذ
اسكندر فرنسيس ضد محمد هادي أفندي وحضر عنه الاستاذ احمد
رشدى رقم ٥٧ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٥٩

أول إبريل سنة ١٩٤٣

١ — نقض وإبرام . مطعون ضده . أفعال ذكر محله
الاتصال في اعلان الحكم المطعون فيه اكتفاء باتخاذ
مكتب محام مختارا له . اعلان تقرير الطعن الى
مكتب هذا المحامي . صحيح قانونا . يجب على المحامي
تسلم الاعلان .

٢ — نقض وإبرام . ابرام الأوراق . ايداع صورتين
من الحكم المطعون فيه . الفصد منه . عدم القيام به .
اثره . لا بطلان . حكم تهديد صادر في الدعوى .
لا يتناول الطعن . تقديم صورته . لا لزوم .

٣ — حكم . تسببه . مستند . تقديمه لأول مرة الى
محكمة الاستئناف . متى يكون عليها أن تمحصه
وترد عليه ؟

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المطعون ضده قد أغفل ذكر محله الأصلي في إعلان الحكم المطعون فيه وذكر أنه اتخذ مكتب محام محلا مختارا له فإن إعلان تقرير الطعن اليه في هذا المكتب يكون صحيحا إذ أن إغفاله بيان محله الأصلي في إعلان الحكم يدل على رغبته في قيام المحل المعين مقام محله الشخصي لتعلن اليه فيه جميع الأوراق ولا يصح لهذا المحامي أن يمتنع عن قبول الاعلان بحجة أن وكالته مقصورة على القضية أمام المحكمة الاستئنافية وأنه ليس مقررا أمام محكمة النقض لأن تقريره أمام هذه المحكمة لا يدخل له في تسلم الاعلانات الخاصة بالطعن واتخاذ مكتب هذا المحامي محلا مختارا يستتبع بطبيعة الحال التصريح للمحامي بتسليم الأوراق القضائية المترتبة على هذا الاعلان بالنيابة عنه .

٢ — ان المادة ١٨ من القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض والابرار قد أوجبت على الطاعن أن يودع صورتين مطابقتين للأصل من الحكم المطعون فيه وهذا لا يشمل الحكم التمهيدى إذا كان الطعن لا يتناول به أية حال سواء من جهة ما فصل فيه قطعيا أو تمهيديا وعدم القيام بإيداع صورتى الحكم المطعون فيه في الميعاد الوارد في المادة ١٨ المذكورة لا يترتب عليه قانونا أى بطلان إذ هذا لا يردع لا يعدو أن يكون من قبيل تقديم المستندات المؤيدة لموضوع الطعن

فقط مادام القصد منه ليس إلا توفير العناصر اللازمة لجعل القضية صالحة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا علاقة له بالاجراءات الشكلية الواجب توافرها لقبول الطعن وإلا حكم بعدم قبوله .

٣ — إذا قدم إلى محكمة الاستئناف لأول مرة مستند من شأنه لو صحت دلالاته أن يؤثر في مجرى الخصومة فإنه يكون من واجبها أن تنحصره وتقدره فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا متعينا نقضه .

المحكمة

ومن حيث ان المطعون ضدها دفعت ببطلان إعلان تقرير الطعن واستندت في ذلك إلى أن الطاعنين مع أنهم يعلمون أنها تقيم بمصر كما يدل على ذلك الاعلانان المتقدمان منها لهذه المحكمة قائمهم تعمدوا أن يكون إعلان التقرير لها بجهة لا تقيم فيها وقد ترتب على ذلك أن الاعلان لم يصلها في الميعاد المقرر قانونا وأن من شأن هذا أن يبطل الاعلان ويجعل الطعن غير مقبول شكلا .

« وحيث انه بالاطلاع على صورة الحكم المطعون فيه الرسمية المعلنة للطاعنين من المطعون ضدها بين أن الأخيرة أغفلت ذكر محلها الأصلي في إعلان الحكم المذكور واكتفت باتخاذ مكتب الأستاذ ادوار جريس محلا مختارا لها لهذا يكون إعلان تقرير الطعن اليه صحيحا قانونا وكان من الواجب عليه أن لا يمتنع عن قبوله بحجة أن وكالته محدودة بالقضايا الاستئنافية وأنه ليس مقررا أمام محكمة النقض لأن تقريره أمام هذه المحكمة ليس شرطا لتسليم الاعلانات

الخاصة بالمطعون ضدها إذ إغفالها بيان المحل الأصلي في إعلان الحكم المطعون فيه يدل على رغبتها في قيام المحل المعين مقام محلها الشخصي لتعلن اليها فيه جميع الأوراق الخاصة به . ولأن اتخاذ المطعون ضدها مكتب هذا المحامي محلا مختارا يستتبع من جهة أخرى التصريح منها له بتسليم الأوراق القضائية المترتبة على هذا الإعلان أما القول من المطعون ضدها بأن الطاعنين يعلمون أنها تقيم بمصر من الاعلانيين المتقدمين منها فنه بالإطلاع على هذين الاعلانيين يبين أنها لم تذكر بهما إلا مجرد أنها مقيمة بمصر دون أن تعين المحل الذي تقيم به هذا فضلا عما أوردته بهما من أنها اتخذت مكتب المحامي المشار إليه محلا مختارا لها — ولما كان التقرير بالطعن قد أعلن للمطعون ضدها على الوجه السابق في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ أي في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن الحاصل في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٢ فيكون إعلانه قد وقع صحيحا ولهذا يكون الدفع ببطلانه في غير محله .

« وحيث ان الحاضر عن المطعون ضدها دفع بالجلسة أيضا بعدم قبول الطعن شكلا وأسس ذلك على أن الطاعنين لم يقدموا صورة رسمية من الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الاستئناف في الدعوى باعتباره جزءا من الحكم المطعون فيه يجب لذلك إيداعه معه في الميعاد القانوني وأن هذا الدفع وإن كان دفعا جديدا إلا أن للمطعون ضدها الحق في التمسك به في أى وقت لأنه من النظام العام .

« وحيث انه مما يلاحظ مبدئيا أن المادة ١٨ من القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض والابرار

لم توجب على الطاعن سوى إيداع صورتين من الحكم المطعون فيه ولما كان هذا الطعن لا يتناول بأية حال الحكم التمهيدى الصادر من محكمة الاستئناف سواء أكان بالنسبة للجزء القطعى منه الخاص بالسيارة أم بالجزء التمهيدى المتعلق بنسب الخبير لذلك لم يكن الطاعنون ملازمين بتقديم صورتين من الحكم المذكور — على أنه بالرجوع إلى نصوص القانون الصادر بإنشاء محكمة النقض المشار اليه ومذكرته الايضاحية يبين أنه لم يرتب أى بطلان على عدم القيام بإيداع صورتين رسميتين من الحكم المطعون فيه في الميعاد المحدد بالمادة ١٨ منه وإنما اعتبر هذا الاجراء من قبيل تقديم المستندات المؤيدة لموضوع الطعن فقط إذ لم يكن القصد من إيداعها سوى توفير العناصر اللازمة لجعل القضية صالحة للفصل في موضوعها ومن ثم فلا علاقة لهذا الأمر بالاجراءات الشكلية الواجب توافرها لقبول الطعن بالنقض شكلا ولهذا كله يكون هذا الدفع أيضا في غير محله .

« وحيث انه يتضح مما تقدم ومن الاطلاع على باقى أوراق الدعوى أن الطعن حاز شكلا القانونى فيتمين الحكم بصحته شكلا .

عن الموضوع

« وحيث انه من جهة الموضوع فان الطاعنين لا يتمسكون في طعنهم بالسيارة المحكوم برفض الدعوى عنها بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ ولا بالمكتب موضوع الفاتورة الصادرة من محمد محمد عمر أما بالنسبة لما عدا ذلك من المنقولات المحجوز عليها فان مما ينعونه على الحكم المطعون فيه أن ملكية الوقف نظارتهم لهذه المنقولات ثابتة من محضر

التسليم الرسمي الذي تسلمت به وجبه الطاعة الأولى هذه الأشياء تنفيذا للحكم الاستثنائي الصادر من محكمة مصر بهيئة استئنافية في القضية رقم ٨٥٧ سنة ١٩٣٧ بتعيينها حارسة على وقف السيدة هيلانه عبد المسيح فقد جرد المحضر الأشياء التي وجدها بالمدرسة وأجرى تسليمها اليها وذكرها في كشف توقع منه على كل صحيفة من صحائفه وأشار اليه في محضر التسليم الرسمي المحرر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ — ومع أن الطاعنين قدموا هذا المحضر ومعه الكشف المذكور للمحكمة الاستئنافية لأول مرة واستندوا اليه في اثبات دعواهم إلا أنها لم تشر اليه ولم تبين في الحكم أسباب عدم الأخذ بملوله وكان كل ما قالته « أنها لا ترى محلا لاعادة الأمورية للخير أو نذب خلافه لأدائها نظرا لما سبق بيانه مما يكفي لاثبات عدم جدية الأوراق المقدمة من الطاعنين وبالحرى المدين المتضمنة للمنبقولات موضوع هذه الأمورية ». ولما كان من الواجب على المحكمة أن ترد على هذا المستند الجديد ردا يتفق مع قيمته وأهميته إلا أنها لم تفعل مما يجعل حكمها معيبا خاليا من الأسباب التي قصدها القانون .

« وحيث انه بالاطلاع على الصورة الرسمية — المؤرخة في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ والمقدمة لهذه المحكمة — من جافطة مستندات الطاعن التي كانت مودعة بملف الاستئناف رقم ٧٠ سنة ٥٩ قضائية يبين أن محضر الجرد والتسليم المنوه عنه بوجه الطعن قد تقدم لأول مرة للمحكمة الاستئنافية، كما أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضح أن المحكمة المذكورة لم تتعرض لبحث هذا المستند الجديد في حكمها بل أطرحته ولم تن

بالرد على ما جاء به إلا بعبارة عامة مجملة لا تدل على أن هذا المستند الجديد كان محل فحص وتقدير . ولما كان من شأن هذا المستند لو صبح أمره أن يؤثر في مجرى الخصومة ، فقد كان من واجب محكمة الموضوع أن تناوله بالتقدير ، أما وهي لم تفعل فقد جاء حكمها قاصر الأسباب وفي هذا ما يعيبه ويقتضى نقضه دون حاجة إلى بحث باقي ما جاء بوجهي الطعن .

(طعن السيدة فورتينه موصالى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ ادوار قصيرى بك ضد السيدة بمبه مرقس لوقا وحضر عنها الاستاذ زكى فليمون رقم ١٥ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٦٠

١٥ إبريل سنة ١٩٤٣

١ — موظف . تأديبه . هيئة الحاكم على القرارات التأديبية مداهما . مقصورة على مراقبة استيفاء الشكل والاضاع .

ب — قوة الشيء المحكوم فيه . العبرة في اتحاد الدعويين . بالسبب المباشر المولد لكل منهما وبما هي الموضوع . دعوى تعويض . اختلاف علة سبب التعويض . اختلاف قيمة التعويض . لا تأثير لهما .

المبادئ القانونية

١ — إن الغرض من وضع القوانين الخاصة

بمجالس التأديب هو تنظيم علاقة الحكومة بموظفيها حتى يكون العمل سليما منتجا مع إحاطة الموظفين بضمانات تكفل العدالة وتثبت في نفوسهم الثقة . وقد نصت المادة السادسة من الأمر العالى الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ الخاص بمجالس الادارة والتأديب على أن توقيع الجزاءات التأديبية لا يدخل في دائرة اختصاص المجالس العادية أى المحاكم العادية كما هو واضح من النص

الفرنسي و بناء على ذلك يكون ممتنعا على المحاكم أن تعرض لموضوع المحاكم التأديبية وتبدى رأيا في الحكم التأديبي لكن لها بحكم أنها صاحبة الاختصاص العام أن تراقب عدم إخلال مجالس التأديب بالضمانات التي كملت للموظفين العدل وجريان المحاكمة على مقتضى الشكل والأوضاع المقررة لها في القانون مادام لا يوجد نص يمنعهم من ذلك فلها إذن أن تنظر في صحة تشكيل مجلس التأديب أو المجلس الخصوص وأن تبحث في سلامة إجراءاته وفي أنه لم يخرج في حكمه عن حدود اختصاصه .

٢ — إن اتحاد الدعويين المدار فيه على ماهية الموضوع في كل دعوى والسبب المباشر الذي تولدت عنه كل منهما فإذا كان موضوع الدعوى الأولى بين الخصوم هو المطالبة بتعويض وسببها حفر مسقى وموضوع الدعوى الثانية المطالبة بتعويض أيضا وسببها هي الأخرى حفر مسقى فلا يؤثر في وحدتهما اختلاف علة السبب المطالب به التعويض من أجله ولا قيمة التعويض المطالب به

المحكمة

د من حيث ان الطاعن يبنى هذا الطعن على وجهين : —

الأول — هو أن الحكم المطعون فيه باطل بطلانا جوهريا لعدم فصل المحكمة في الطلبات المقدمة إليها واقتصارها على الفصل في أمر واحد وهو الخاص بفصل الطاعن من وظيفته بقرار تأديبي ويقول الطاعن في بيان ذلك أن دعواه

لم تكن مقصورة على فصله بقرار من مجلس التأديب والمجلس الخصوص بل شملت صرفات أخرى إدارية لم تعرض لها الحكم المطعون فيه وهي : ١ — إخلال وزارة العدل بالاتفاق المكتابي بعدم نقله لأسبوط لمرضه — ٢ — تنزيهه من وظيفة باشكاتب محكمة استئناف إلى باشكاتب محكمة ابتدائية — ٣ — تنزيهه من الدرجة الرابعة الممتازة إلى الدرجة الرابعة العادية — ٤ — خصم خمسة عشر يوما من ماهيته بدون سبب — ٥ — معاقبته بانذار بدون حق بسبب قضية خاصة — ٦ — منعه من السفر إلى مصر للجلوس بالجنة شئون موظفي محكمة مصر وأسبوط التي هو عضو فيها — ٧ — الإيعاز إلى مستخدم بمحكمة استئناف مصر بأن يسند إليه تمها تخلص بالشرف والاعتبار — ٨ — إحالته إلى مجلس تأديب محكمة استئناف أسبوط والغير المختص المعيب في تشكيله .

الداني — أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله فيما قضى به في شأن التعويض الذي طلبه بسبب فصله من وظيفته وكذلك في التعويض الخاص بسبب حفر مسقى في أرضه .

وقال عن الشطر الأول من هذا الوجه أن قرارات مجلس التأديب إن هي إلا قرارات إدارية لا تحوز قوة الشيء المحكوم به ولذلك فللمحكمة أن تبحث الشروط التي يجب توافرها فيها حتى تكون سليمة ، أما هذه الشروط فهي أولا — أن يصدر القرار التأديبي من جهة مختصة بإصداره — ثانيا — أن تراعى في إصداره الأشكال والأوضاع المقررة — ثالثا — أن لا يخالف في موضوعه نصا من نصوص القوانين واللوائح المعمول بها — رابعا — أن يكون كل من الغاية

منه والباعث عليه مشروعا . ويقول الطاعن أنه تمسك بعدم توافر هذه الشروط الأربعة فقد دفع بعدم اختصاص مجلس تأديب محكمة استئناف أسيوط لأنه عضو في هذا المجلس بوصفه باشكائيا لهذه المحكمة وهذا يخرجها حتما من محاكمته أمام هذا المجلس وكان يجب محاكمته لدى مجلس تأديب موظفي وزارة العدل — وعاب على تشكيله بأن أحد أعضائه الذي جلس ممثلا للباشكائب لم يكن باشكائيا للمحكمة المذكورة فضلا عن أنه كان في وظيفة درجتها أقل من درجته — وعاب على الاجراءات بأنه تحدد لنظر الدعوى التأديبية يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٣٤ فاعتذر بمرضه وأرسل شهادة طبية مؤرخة ٦ من يونيه سنة ١٩٣٤ من مفتش صحة العباسية قرر فيها أن حالة الطاعن الصحية لا تمكنه في هذا الوقت الشديد الحرارة من السفر من مصر إلى أسيوط ، ولكن مجلس التأديب قرر رفض الدفع بعدم الاختصاص ، وأصدر قراره في الوقت نفسه في الموضوع أيضا دون أن يمكن الطاعن من إبداء دفاعه فيه مع أنه لم يرتكب شيئا من الأفعال التي تستوجب المؤاخذة التأديبية ويخلص الطاعن من كل هذا إلى أن القرار صدر باطلا وأن الجزاءات التي توقعت عليه لا سند لها من القانون .

وقال الطاعن عن الشطر الثاني من هذا الوجه وهو الخاص بالتعويض الذي طلبه عن حفر مسقى في أرضه ، إن الحكم بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة له لسبق الفصل فيه من محكمة الموسيقى في الدعوى رقم ٢٨٠٤ سنة ١٩٣٠ جاء مخالفا للقانون لاختلاف الموضوع والسبب في الدعويين إذ أن موضوع الدعوى التي رفعها الطاعن أمام محكمة الموسيقى ضد وزارتي

الأشغال والداخلية كان المطالبة بخمسين جنيها تعويضا بسبب صدور قرار من وزارة الأشغال مخالف للقوانين واللوائح فلما أن حفرت الحكومة بعد ذلك ترعة كبيرة في مكان المسقى الصغيرة التي ادعى عليه بهدمها طلب تعويضا عن الضرر الذي لحقه من جراء ذلك — وكذلك الحال في السبب ثان سبب دعوى الموسيقى هو صدور القرار بحفر التربة والسبب في الدعوى الحالية هو إنشاء ترعة في أرضه تحت ستار تنفيذ القرار المذكور باعادة المسقى إلى أصلها . « وحيث ان كلا من الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المطعون فيه أورد طلبات الطاعن الختامية وجاء بهما أن التعويض كان مقصورا على الضرر الذي أصابه بسبب حرمانه من وظيفته وفصله منها فقد ورد في الحكم الابتدائي ما يأتي : — « من حيث ان المدعى (الطاعن) استقر في مذكرته الختامية على الطلبات الآتية بيانها وهي أولا — الحكم على الأشغال والداخلية بأن تدفعا له بطريق التضامن مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض عما لحقه من الضرر في أمواله بسبب إجراءاتهما بحفر مسقى في أطيانه واحتياطيا تعيين خبير لتقدير ذلك الضرر — ثانيا — الحكم على وزارتي الحقانية والمالية والمدعى عليهما السادس والسابع بأن يدفعوا له بطريق التضامن مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض عما لحقه من الضرر المادي والأدبي بسبب حرمانه من وظيفته » وجاء الحكم المطعون فيه مؤيدا لذلك إذ كرر الطاعن أمام محكمة الاستئناف أن طلبه للتعويض مبني على هذا الأساس فقد ورد فيه أن الطاعن طلب في الجلسة الأخيرة الحكم على وزارتي العدل والمالية بأن تدفعا له

أن تعرض إلى موضوع المحاكمة التأديبية وإبداء رأيها في صواب الحكم التأديبي أو عدم إصا به الحق ولا يكن لها بحكم أنها صاحبة الاختصاص العام إلا ما استثنى أن تراقب عدم إخلال مجالس التأديب بالضمانات التي كفلت للموظفين معاملةهم بالعدل وأن المحاكمة جرت على مقتضى الشكل والأوضاع المقررة قانونا وعلى هذا الأساس لها أن تنظر في صحة تشكيل مجلس التأديب أو المجلس المخصوص وأن تبحث في سلامة إجراءاته وفي أنه لم يخرج في حكمه عن حدود اختصاصه .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أصاب إذن في امتناعه عن النظر فيما أثاره الطاعن خاصة بموضوع التهم التي حوكم من أجلها تأديبيا عملا بالمادة السادسة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ التي تقدم ذكرها .

« وحيث أنه فيما يتعلق بما أبداه الطاعن من أن مجلس التأديب لم يكن مشكلا تشكيلا صحيحا وأنه لم يكن مختصا بالفصل في أمره فقد أسس الطاعن قوله في ذلك على أنه بحكم القانون عضو في مجلس التأديب بوصفه باشكائيا لمحكمة استئناف أسبوت وما كان لوزارة العدل أن تلتدب الموظف الذي ندبه للجلوس بدله لأنه غير جائز لهذا الموظف فضلا عن أن ذلك الموظف في درجة دون درجته .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أورد أن الطاعن لم يكن باشكائيا لمحكمة استئناف أسبوت حين محاكمته . وأن اثبات أن وزارة العدل كانت قد نقلته إلى محكمة أخرى وأن باشكائب المحكمة الشاغل للوظيفة فعلا هو الذي جلس عضوا بمجلس التأديب ، ولهذا يكون

بطريق التضامن مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض المادي والأدبي لما لحقه من الضرر بسبب فصله من وظيفته — وفي هذا ما يدل على أن وجه النزاع كان مقصورا على هذا السبب وحده ، وأما ما أبداه من التظلم من الإجراءات الإدارية التي اتخذت قبله فكان على سبيل البيان للظروف التي سبقت المحاكمة التأديبية وأدت إلى الحكم عليه من مجلس التأديب ابتداء ثانيا تم استئنافا وهي على كل حال مندرجة في تلك المحاكمة ومرتبطة بها كل الارتباط ولم يتخذها الطاعن وحدها أساسا للمطالبة بالتعويض وإذن يكون ما ينبغاه الطاعن في هذا الوجه على غير أساس .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالشق الأول من وجه الطعن الثاني : وهو الخاص بالعيوب في تشكيل مجلس تأديب محكمة استئناف أسبوت وفي إجراءاته ، وفيما قضى به موضوعا فإنه بتعين البحث في مدى حق المحاكم في الهيمنة على القرارات التأديبية وهل هو مقصور على الشكل والأوضاع أم يتناول موضوع المحاكمة التأديبية .

« وحيث أن الحكومة حين وضعت الفوانين الخاصة بمجالس التأديب قصدت إلى تنظيم علاقتها بموظفيها حتى يكون عملهم سليما منتجا مع إحاطتهم بضمانات تكفل لهم العدالة وتبعث في نفوسهم الثقة وقد نصت المادة السادسة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ الخاص بمجالس الإدارة والتأديب على أن توقيع الجزاءات التأديبية لا يدخل في دائرة اختصاص المجالس العادية والمقصود بالمجالس العادية هي المحاكم العادية كما هو واضح من النص الفرنسي لهذه المادة وبناء على هذا النص يمتنع على المحاكم

ما أثاره الطاعن في هذا الصدد ساقطاً من أساسه « وحيث أنه فيما يتعلق بما ذكره الطاعن من إخلال مجلس التأديب بحق الدفاع وقضائه في الدفع المقدم منه بعدم الاختصاص وفي الموضوع بحكم واحد دون أن يمنحه أجلاً لبدء دفاعه في الموضوع فإنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن إخلالاً بحق الدفاع لم يقع بل أن الطاعن هو الذي كان يحاول تعطيل محاكمته بغير مسوغ فقد قال الحكم المطعون فيه بهذا الخصوص « إلا أنه ظاهر من محاضر جلسات المحاكمة التأديبية أن المجلس قد أجل المحاكمة أكثر من مرة بناء على طلب المتهم ليتسنى له الحضور أو تقديم ما يرى من الدفاع فلم يفعل وقد قرر المجلس بعد ذلك نظر القضية بجلاسة ٩ يونيو سنة ١٩٣٤ ورفض طلب التأجيل وعدم التعويل على الشهادة المرضية المقدمة منه بسبب انتهاء أجازته المرضية المرخص له بها وأن المرض الذي ورد ذكره في الشهادة لا يمنع حضوره أمام المجلس » ثم عقب الحكم المطعون فيه على ذلك فذكر « وفضلاً عن ذلك فإن قرار مجلس التأديب استؤنف من جانب المستأنف كما استؤنف من جانب الوزارة وفصل المجلس المختص في الأمر ولم يشك المستأنف من إجراءاته » .

« وحيث أنه فيما يتعلق بالشق الثاني من وجه الطعن الثاني الخاص بالحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالنسبة لطلب التعويض عن حفر المستقى فإنه بالرجوع إلى صحيفة الدعوى السابقة التي رفعت أمام محكمة الموسيقى ضد وزارتي الداخلية والأشغال يبين أن الطاعن طلب فيها الحكم له بخمسين جنيتها

تعويضاً عما لحقه من الضرر العظيم مادياً وأدبياً لأن الإدارة شرعت بالقوة في إنشاء مستقى عمومية كبيرة في مملكة بطول ٥٥٥ متر وبعرض ٧ متر مكان مستقى صغيرة موجودة في ملكه لمصلحته الخاصة وذلك بناء على قرار من مصلحة الري مخالف للقوانين واللوائح . وتبين من صحيفة الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب الحكم على وزارتي الداخلية والأشغال بألف جنيه تعويضاً عن الضرر المادي والأدبي الذي لحقه بسبب حفر مستقى في أرضه مكان مستقى خصوصية لا يزيد عرضها على ثلاثة أمتار فجعلت بطول ٤٥٠ متراً وبعرض ٦ متر و ٢٠ سنتيمتراً .

« وحيث أنه ظاهر مما تقدم إبراده أن موضوع الدعوى هو المطالبة بتعويض وأن السبب المباشر لها هو حفر مستقى كبيرة في أرضه بغير حق مكان مستقى خصوصية صغيرة — ولا يغير شيئاً من اتحاد الموضوع أن قيمة التعويض في الدعوى الأخيرة زاد على ما طلب في الأخرى إذ العبرة به أهمية الموضوع وإلا كان للخصم أن يغير في موضوع الدعوى كيفما شاء بتعديل في قيمة الدعوى فلا يقف التقاضي عند حد — وليس بصحيح ما يقوله الطاعن خاصة بالسبب من أنه في الدعوى الأولى كان عن الضرر الذي لحقه بسبب صدور قرار مخالف للقوانين واللوائح فقد قال في إعلان هذه الدعوى كما سبق إبراده أن الإدارة شرعت بالقوة في حفر مستقى كبيرة وذكر طولها وعرضها بناء على قرار من مصلحة الري مخالف للقوانين فتعدد العلل لا يؤثر في السبب المباشر المولد للدعوى وهو حفر المستقى ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب في

قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالرفض من محكمة الموسيقى .

« وحيث انه مما تقدم جميعا يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن سلام مدكورافندي وحضر عنه الاستاذ ابراهيم رياض ضد وزارة العدل وآخرين وحضر عنهم الاستاذ سام مازن رقم ٣٨ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة عدا صاحب العزة محمد عبد العزيز كامل بك رئيس نيابة الاستئناف بدلا من صاحب العزة نصيف زكى بك)

٦١

١٥ إبريل سنة ١٩٤٣

نزع ملكية للمنفعة العامة . مباشر أو غير مباشر . تولد عنه الحقوق المشار اليها بالقانون الخاص بذلك . عدم استصدار مرسوم نزع الملكية . لا يؤثر في ذلك . المادة ٥ من ذلك القانون . المقصود منها . مالك . اتفائه وديا مع الحكومة على الثمن والتعويض . لا يترتب على ذلك إسقاط حقوق المستأجرين للمعار وأصحاب المنفعة فيه

المبدأ القانوني

إن نزع الملكية للمنفعة العامة كما يكون بطريق مباشر باتباع القواعد والاجراءات التي قررها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر في ٢٤ إبريل سنة ١٩٠٧ والمعدل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ يكون بطريق غير مباشر إما بتنفيذ المرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم قبل صدور مرسوم نزع الملكية ، وذلك باتفاق الحكومة مباشرة مع أصحاب الشأن ، وإما بضم الحكومة إلى المال العام عقارا مملوكا لأحد الأفراد دون أن تتخذ الاجراءات المنوه عنها في قانون نزع الملكية المذكور ، ذلك لأن الاستيلاء في هذه الحالات الأخيرة يستتبع نزع ملكية العقار بالفعل ونقل

الحيازة من المالك الأصلي إلى الدولة ، فيتحقق بهذا حكمه تماما وإذن فيتولد عنه أسوة بنزع الملكية العادي جميع الحقوق المنصوص عنها في القانون المشار اليه لأولى الشأن من ملاك ومستأجرين وأصحاب حق المنفعة وغيرهم . ولا يؤثر في ذلك أنه لم يصدر بنزع الملكية مرسوم لأن النص الوارد بالمادة الخامسة من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة حين أشار إلى هذا المرسوم وإلى نشره في الجريدة الرسمية لم يقصد بذلك إلا تقرير حكم نقل العقار المزروعة ملكيته إلى ملك الدولة وإضافته إلى المنافع العمومية من يوم نشر المرسوم بفض النظر عن دفع المقابل بعد الاتفاق عليه أو تقديره . فاذا لم تر الدولة داعيا لهذا المرسوم واكتفت بالاتفاق وديا مع المالك فلا يمكن أن يكون هذا الاتفاق سببا في عدم تطبيق أحكام قانون نزع الملكية وإسقاط حقوق المستأجرين وأصحاب المنفعة التي رعاها القانون المذكور ونظمها قبل هذا المالك فاذا سارع المالك في هذه الحالة إلى الاتفاق على الثمن دون أن يدعو المستأجرين للجلسة المحددة لذلك ليطالبوا بحقوقهم في التعويض عن الضرر الذي لحق بهم مباشرة من نزع الملكية فان المستأجر يكون له أن يرجع على المالك المؤجر بالتعويض

المكرر

« حيث ان الطعن مبني على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وذلك : -

أولاً - لأن المادة السابعة من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة اشترطت 'أجل أن يكون المستأجر الحق في المطالبة بالتعويض أن يكون بيده عقد إيجار ذو تاريخ ثابت سابق على المرسوم الصادر بنزع الملكية للمنفعة العامة فإذا لم يتوافر هذا الشرط في حالة أى مستأجر فلا يكون له الحق في الرجوع بالتعويض على المالك من جراء عدم دعوته لجلسة الاتفاق على الثمن ، وبما أنه لم يصدر مرسوم أصلاً بنزع ملكية العقار موضوع الدعوى للمنفعة العامة لذلك يكون قد زال عن الطاعنة واجب دعوة مورث المطعون ضدهم المستأجر لجلسة الممارسة وسقط عنها هذا التكليف الذى أمرت به المادة السابقة الذكر لعدم توافر ما اشترطه القانون بشأنه ومن ثم لاحق لهذا المورث في الرجوع على الطاعنة بالتعويض مهما بلغت خسارته من إجراء إهمالها دعوته لجلسة الاتفاق على الثمن أى لجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٣٦ وتكون المحكمة إذ قضت له بالتعويض على هذا الأساس قد أخطأت في تطبيق القانون .

ثانياً - لأنه من القواعد القانونية المقررة أن المستأجر إذا حرم من الانتفاع بالعين المؤجرة بسبب خارج عن إرادة المؤجر كحادث قهرى أو قوة قاهرة فله أن يفسخ العقد أو يطالب بتخفيض الأجرة ولكن ليس له أن يرجع على المؤجر بأى تعويض كما أنه من المعروف أن حرمان المستأجر من الانتفاع بسبب تعرض الإدارة له يعتبر بمثابة حادث قهرى لا يعطيه حق مطالبة المؤجر بتعويض وإنما له في هذه الحالة أن يرجع على جهة الإدارة بالتعويض إن كان له مبرر للمطالبة به — وبما

أن الإدارة قد استوتت على العهدة ملك الوقف وأصبحت من المنافع العامة بغير أن تستصدر مرسومًا بنزع ملكيتها وكان من أثر ذلك حرمان المستأجر المورث من الانتفاع فليس له في هذه الحالة أن يرجع على الطاعنة المؤجرة بأى تعويض إذ هي لم تكن السبب في حرمانه من الانتفاع بل يعتبر استيلاء الإدارة على العقار بمثابة قوة قاهرة لا قبل للمؤجرة على دفعها ويكون تعويض المستأجر قانوناً في هذه الحالة على وزارة الأشغال التى أخذت العهدة وأضافتها للمنافع العامة فعلاً وتكون المحكمة الاستئنافية بناء على ذلك قد أخطأت في تطبيق القانون عندما ألزمت الطاعنة بالتعويض الذى قدرته .

عن الوجه الأول

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة الاستئناف بعد أن نفت دافع الطاعنة من ناحية أن إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة التى نص عليها القانون لم تتبع بشأن العهدة التى كان مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأولين من بين المستأجرين لها وأثبتت أن هذه الإجراءات قد روعيت ما عدا استصدار مرسوم نزع الملكية قالت بعد ذلك : « وعلى أى حال سواء اتبعت إجراءات نزع الملكية أم لم تتبع وسواء صدر مرسوم بنزع الملكية أم لم يصدر فإنه لا نزاع في أن العقار موضوع النزاع قد أخذ للمنفعة العامة فعلاً والمادة ٧ من قانون نزع الملكية صريحة في وجوب التعويض كل ذى حق منفعة أو إيجار على العقار الذى يؤخذ للمنفعة العامة وذلك لعدم الأضرار بمن نال هذا الحق بسبب أخذ العين للمنفعة العامة ومنع استفادة المجموع على حساب الفرد ولا يؤثر على ذلك الاتفاق على

ذلك الاتفاق على الثمن بالمساومة لأن هذه المساومة لم تحصل بين وزارة الأوقاف وبين وزارة الأشغال وإنما حصلت بين وزارة الأوقاف وبين المحافظة وهذا الشأن له إلا عند نزع الملكية للمنفعة العامة وهذه المساومة منصوص عليها في المادة ٦ من قانون نزع الملكية « وهذه المحكمة تقرر محكمة الاستئناف على هذا الذي انتهت إليه لأن نزع الملكية للمنفعة العامة قد يكون نزاعاً مباشراً إذا ما تبعت القواعد والاجراءات التي نظمها قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٠٧ والمعدل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ وقد يحدث نزع الملكية بطريق غير مباشر إما تنفيذاً للمرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية وذلك باتفاق الحكومة مباشرة مع أصحاب الشأن وإما اضم الحكومة إلى المال العام عقاراً مملوكاً لأحد الأفراد دون أن تتخذ الاجراءات المنوّه عنها في القانون المذكور — إذ يستتبع الطريق الغير المباشر نزع ملكية العقار بالفعل ونقل الحيازة من المالك الأصلي إلى الدولة فيتحقق بهذا حكمه ويتولد عنه أسوة بالصورة العادية المباشرة لجميع الحقوق المنصوص عنها في القانون المشار إليه لأولى الشأن من ملاك ومستأجرين وأصحاب حق المنفعة وغيرهم — ولا يؤثر في ذلك عدم استصدار مرسوم نزع الملكية لأن النص الوارد بالمادة الخامسة من قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الذي أوجب نشر هذا المرسوم في الجريدتين الرسميتين لم يقصد به إلا مجرد تقرير حكم نقل العقار المنزوعة ملكيته إلى ملك الدولة وإضافته إلى المنافع العمومية من يوم نشر المرسوم بنزع الملكية دون أن يكون

ذلك متوقفاً على تقدير ما يقابل هذا النقل من ثمن أو تعويض أو دفع ما يقدر فيما بعد فإذا ما استغنت الدولة عن هذا المرسوم الذي هو من عملها وحدها واكتفت بالاتفاق ودياً مع المالك بفردته فلا يمكن أن يترتب على هذا الاتفاق عدم تطبيق أحكام قانون نزع الملكية وإسقاط حقوق المستأجرين وأصحاب المنفعة التي رعاها القانون المذكور ونظمها قبل هذا المالك الذي يساوم ويتفق مع نازع الملكية على الثمن دون أن يدعوهم للجلسة المحددة لذلك ليطلعوا بحقوقهم في التعويض عن الضرر الذي لحق بهم مباشرة من نزع الملكية

عن الوجه الثاني

« وحيث انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن محكمة الاستئناف قد أثبتت بناء على الأدلة المقبولة التي ساقتها في الحكم أن وزارة الأشغال المطعون ضدها الرابعة قد استولت على العمارة المنزوعة ملكيتها بعد أن دفعت للطاعنة كل ما يستحقه المستأجر مورث المطعون ضدهم الثلاثة الأولين من تعويض عما لحقه من الضرر نتيجة نزع ملكية هذه العمارة — ولما كان ما انتهت إليه المحكمة الاستئنافية في هذا الصدد من المسائل الموضوعية التي لا يجوز المناقشة فيها لدى محكمة النقض فضلاً عن أن الطاعنة لم تتعرض لهذا الأمر أصلاً في أسباب طعنها — لذلك لا حاجة للبحث فيما تتمسك به الطاعنة بوجه الطعن من عدم صحة توجيه دعوى التعويض إليها من المستأجر المذكور وأنه كان من الواجب عليه أن يطالب وزارة الأشغال به بدعوى أنها هي السبب في حرمانه من الانتفاع بما استأجره — بعد أن بتت محكمة

الموضوع في مركز وزارة الأشغال ومدى ما تناوله الاتفاق بينها وبين وزارة الأوقاف « وحيث أنه مما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعاً

(طعن وزارة الأوقاف وحضر عنها الاستاذ محمود السيد عقل ضد ورثة المرحوم احمد حمدي افندي وآخرين وحضر عن الثلاثة الأول الاستاذ احمد زهدي وعن الرابعة الاستاذ محمد سامي مازن رقم ٥٤ سنة ١٢ ق — بالهيئة السابقة)

٦٢

١٥ إبريل سنة ١٩٤٣

١ — وقف . ما يصرف في شئون الوقف . اثباته . المحكمة غير مقيدة بدليل معين في هذا الصدد . الحكم على جهة الوقف بمبلغ معين . الاستناد في ذلك إلى إقرار الناظر وإلى أدلة أخرى استخلصتها المحكمة من أوراق الدعوى . لا تريب فيه على المحكمة .

٢ — ناظر وقف . الحكم عليه في ماله بفوائد مبلغ مستحق على الوقف وبمصاريف اقتضائه . متى يصح ؟ عند ثبوت تصديره في الوفاء به حتى رفعت الدعوى على الوقف .

٣ — دعوى . تعديل المدعى طلباته أمام محكمة الاستئناف . عودته إلى طلباته الأصلية . عدم اعتراض المدعى عليه على ذلك . الطلبات المعدلة . تعتبر كأنها لم تكن . وعدم تحدث المحكمة عنها . لا تريب عليها فيه

٤ — وكالة — تعامل الوكيل باسمه مع الغير . لا يغير من علاقته بالمركب . أثره . توكيل شخص لشراء عين لجهة الوقف . شراؤه هذا قدر باسمه . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أنه حين اشترى كان قاصداً تنفيذ عقد الوكالة . حكمها بناء على ذلك بالزام الموكل بدفع ثمن المشتري إليه مقابل نقل تكليفه من اسم الموكل إلى جهة الوقف . لا محل للنعي عليها في ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون في صدد إثبات ما يصرف في شئون الوقف لم يقيد المحكمة بدليل معين فإذا كانت

المحكمة حين حكمت على جهة الوقف بمبلغ لم تستند على إقرار الناظر فحسب بل اعتمدت على أدلة أخرى استخلصتها من الأوراق مؤدية إلى مارتبته عليها فلا تقبل المناقشة في ذلك لدى محكمة النقض .

٢ — يكفي للحكم بالزام ناظر الوقف في ماله الخاص بفوائد المبلغ المستحق على الوقف وبمصاريف اقتضائه أن يثبت أنه قصر في الوفاء

حتى رفعت الدعوى عليه من صاحب الحق

٣ — إذا عدل المدعى طلباته أمام محكمة الاستئناف ثم عاد إلى طلباته الأصلية دون أن يعترض المدعى عليه فإن التعديل وكل ما أبدى بشأنه يعتبر كأنه لم يكن ولا تريب على المحكمة إذا هي لم تتحدث عنه .

٤ — أن الوكيل إذا تعامل باسمه مع الغير فهذا بمقتضى حكم القانون لا يغير من علاقته مع الموكل لتعتبر الصفقة قد تمت لحساب الموكل . وكل ما في الأمر أن الوكيل في هذه الحالة هو الذي يكون ملزماً قبل الغير الذي تعامل معه .

فإذا دفع الموكل بأن التكليف الصادر منه لوكيله بأن يشتري عقاراً قد بطل بشراء هذا الوكيل القدر باسمه ولكن المحكمة استخلصت من وقائع الدعوى استخلاصاً تؤدي إليه التصرفات التي أوردتها أن الوكيل حين حرر عقد الشراء باسمه إنما كان يقوم بتنفيذ الوكالة وحكمت بناء على ذلك بالزام الموكل بدفع الثمن إلى الوكيل مقابل نقل تكليف المشتري من اسمه إلى اسم الموكل

فلا يصح النعى عليها في ذلك .

الممكن

« من حيث ان الطاعن قسم أوجه طعنه الى قسمين : الأول — خاص بالشطر من الحكم القاضي بالزام الطاعن بمبلغ المائة جنيه ، والثاني — عن الشطر القاضي بالزامه بمبلغ الـ ٣٥٠ جنيه

عن القسم الأول

« ومن حيث ان الطاعن ينفي طعنه فيما يختص بمبلغ المائة جنيه على ما يأتي : —

أولا — دفع الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى طلب هذا المبلغ ، لأن هذا الطلب لم يعرض على محكمة أول درجة ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع بحجة أن هذا المبلغ ورد في صحيفة الدعوى الابتدائية ضمن مبلغ ٤٥٠ جنيه الوارد تحت البند الثالث من الصحيفة ، مع أن صحيفة الدعوى خالية من الإشارة إلى طلب مبلغ ١٠٠ جنيه قيمة مصاريف دهان منزل الوقف . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد بني على واقعة لا وجود لها في الأوراق . وفضلا عن ذلك فإنه لم يذكر ان كان سبب المطالبة بالمبلغ المذكور أمام محكمة أول درجة هو هو سبب الطلب أمام محكمة الاستئناف ، ولذلك فإنه جاء قاصرا في التسبيب

ثانيا — دفع الطاعن أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بهذا المبلغ لمضي أكثر من ١٥ سنة على استحقاقه ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استناداً إلى أن المبلغ ورد في صحيفة الدعوى الابتدائية ، مع أنه لم يرد فيها كما مر القول ،

ولذلك يكون الحكم قد بني على واقعة لا وجود لها أيضا .

ثالثا — اعتمد الحكم في قضائه بالزام جهة الوقف بهذا المبلغ على أدلة لا تصلح حجة للاثبات ضد الوقف . فقد عول في ذلك على إقرار الناظر دون أن يبحث فيما إذا كان المبلغ قد صرف بالفعل في شؤون الوقف ، وهذا يخالف للقانون ، لأن إقرار الناظر لا يلزم الوقف ، ومن جهة أخرى فإنه يعتبر قصورا لعدم إيراد الدليل الذي يصلح مقدمة للنتيجة التي أقيمت عليه

رابعا — خالف الحكم القانون بالزامه الطاعن بأن يدفع من ماله الخاص الفوائد والمصاريف وأتعاب المحاماة ، وذلك لأن مسؤوليته يجب التحققها توافر أركان الالتزام بالتعويض إذ لا محل لالزام الناظر شخصيا إلا إذا كان مقصرا وسيء النية ، ولم يكن لديه العذر في عدم الوفاء لحصول النزاع في المبلغ المطلوب . ولما كان الحكم لم يبين العناصر القانونية التي توجب مسؤولية الناظر في ماله الخاص فقد جاء قاصرا للأسباب من هذه الناحية أيضا

« ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الصحيفة التي أقيمت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وأعلنت في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ أن المطعون ضده طلب في البند الثالث الحكم له بمبلغ ٤٥٠ جنيه المبين في الصفحة الثانية من كشف الحساب الخاص بسنة ١٩٢٣ ، ولما كان هذا الكشف الموقع عليه من الطاعن قد ورد به بين مفردات مبلغ الـ ٤٥٠ جنيه مبلغ ١٠٠ جنيه مستحق للمطعون ضده تسكيلة دهان المنزل الكبير ، ولما كانت صحيفة الاستئناف

عليه . وهذا الذى قاله الحكم من نسبة التقصير إلى الطاعن يبرر مسئوليته شخصيا بما حكم به عليه

عن القسم الثانى

« ومن حيث ان محصل أوجه الطعن الخاصة بمبلغ ٣٥٠ جنيها هو : —

أولا — عدل المطعون ضده طلباته أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف بجلسته ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٢ طالبا الحكم له بمبلغ ٤٥٠ جنيها ضد الطاعن بصفته ناظر وقف فدفع الطاعن على أثر ذلك بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر الدعوى لأن التزام جهة الوقف بالثمن مرتبط باعتبار القيراطين وقفها وهذا مما تفصل فيه المحاكم الشرعية ، كما أنه دفع بعدم قبول الدعوى بالثمن باعتبار أن هذا الطلب سابق لأوانه إذ لا محل لمطالبة الوقف بالثمن قبل صيرورة القيراطين وقفها ، ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذين الدفيعين استنادا إلى أن المطعون ضده عاد وعدل طلباته بعد ذلك إلى إلزام الطاعن بدفع المبلغ بصفته الشخصية . ولذلك يكون الحكم قد خالف القانون وجاء قاصر الأسباب لأخذه بالطلبات المعدلة بعد أن ارتبط حق الطاعن بالفصل فى الدفيعين عند إبدائهما وعند ما كانت الدعوى مكيفة بأنها مطالبة للوقف ولعدم تسبب قضاء المحكمة فى رفض الدفيعى تسببا كافيا .

ثانيا — اعتمد الحكم فى قضائه بالزام الطاعن بالمبلغ بصفته الشخصية على إقرار ورد فى مذكرة مودعة من الطاعن فى الدعوى رقم ١١٩٦ سنة ١٩٣٦ كلى مصر وعلى أن الطاعن لم ينكر صدور هذا الاقرار منه مع أنه أنكره

مبينا بها أن المطعون ضده طلب نفس الطلبات الواردة فى صحيفة الدعوى الابتدائية فان ما يقوله الطاعن من أن المطالبة بالمائة جنية كانت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف ومن أن حق المطالبة به قد سقط لمضى أكثر من خمس عشرة سنة فى غير محله ولذا يكون الوجهان الأول والثانى على غير أساس كما قال بحق الحكم المطعون فيه

« ومن حيث ان الوجه الثالث مردود بأن المحكمة حين حكمت على جهة الوقف لم تستند إلى إقرار الطاعن فقط ، بل عززت هذا الاقرار بقرائن أخرى فقد قالت انه ورد فى أكثر من من موضع فى كشوف الحساب أن المطعون ضده صرف هذا المبلغ بالفعل ، وأن المبلغ دفع للخوارج رابليود طارى عربون دهان المنزل ، وأنه جاء فى الخطاب الصادر من الطاعن إلى شقيقته فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ أن المطعون ضده يستحق ١٥٠ جنيها كل ستة شهور زيادة على ما يصرف لباقي المستحقين لشرائه أسهما فى منزل «سير» ولقيامه بعمرة فى المنزل الكبير كانت عظمة التكاليف . ولما كان القانون لم يقيد المحكمة بدليل معين فى صدد إثبات ما يصرف فى شؤون الوقف ، وكان ما استندت اليه المحكمة يؤدى إلى مارتبته عليه ، فان محاولة الطاعن لا تقبل ، لأنه لا يكون لها من معنى سوى المناقشة فى تقدير أدلة الثبوت الذى هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها

« ومن حيث انه عن الوجه الرابع فان الحكم المطعون فيه إذ ألزم الطاعن فى ماله بالفوائد والمصاريف قد ذكر أنه قصر فى وفاء المبلغ المستحق للمطعون ضده حتى رفعت الدعوى

في الاستئناف على أساس أنه كلف من الطاعن بصفته وكيلا عنه في الشراء وطلب إلزامه بمبلغ الـ ٣٥٠ جنيتها بصفته الشخصية ، وهذا التعديل لا يجوز توجيهه للطاعن في الاستئناف إذ أن من حقه مناقشة سبب الطالب في درجتين من درجات التقاضي ، كما أن طلب مبلغ ٤٥٠ جنيتها الذي كان مطروحا في محكمة أول درجة كان مطلوباً من الطاعن بصفته الشخصية وبصفته ناظرادون التضامن بين صفتيه ، فلا يمكن أن يوجه له في الاستئناف بصفته الشخصية فقط الزامه بمبلغ ٣٥٠ جنيتها ، وهي تزيد على نصف مبلغ الـ ٤٥٠ جنيتها ، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ، في قبوله طلبات جديدة في الاستئناف ، وفي حكمه على الطاعن بمبلغ ٣٥٠ جنيتها بصفته الشخصية مع أن هذا الطلب أكثر مما كان مطلوباً منه بصفته الشخصية في محكمة أول درجة .

ثامنا - سبق أن رفع المطعون ضده الدعوى رقم ١١٩٦ لسنة ١٩٣٦ كلى مصر مطالبا برجع القيراطين وقد قضت محكمة مصر الابتدائية بوقف الفصل فيها حتى يفصل في الملكية فالحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامه بثمن القيراطين يكون قد خالف الحكم الصادر في الدعوى المذكورة .

تاسعا - أن المطعون ضده قد خالف التكليف الصادر إليه بمشترى القيراطين بشرائه القدر لنفسه ثم جاء ينشئ عقدا جديدا بينه وبين الطاعن باظهار استعداد له رد هذا القدر للوقف أو للمستحقين في مقابل ثمن قدره ٤٥٠ جنيتها وهذا الاستعداد أو الايجاب من جانب المطعون ضده لم يصادف قبولا من جانب الطاعن ولذلك

فيكون الحكم قد بنى على واقعة غير صحيحة . ثم أن التكليف الذى يقول الحكم أنه صدر منه لشقيقه المطعون ضده لشراء القيراطين تدل عبارته على أنه لم يصدر منه إلا بصفته ناظرا للوقف ، ولذلك يكون الحكم قد بنى على واقعة لا أصل لها .

ثالثا - أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على الاقرار المذكور قد خالف القانون ، لأن الاقرار في دعوى لا يصح اعتباره حجة على المقر في دعوى أخرى .

رابعا - إن القول بأن المطعون ضده وكيل عن الطاعن بصفته الشخصية في الشراء هو قول انزعته المحكمة من مستند لا يؤدي هذا المعنى ، لأن التكليف بفرض صدوره والتزام الطاعن بنتائجه صادر من الناظر والمستحقين فيكون المشتري وكيلا عن الناظر والمستحقين ، وإذن فلا محل لتوجيه الطلبات للطاعن بصفته الشخصية .

خامسا - خالف الحكم القانون في الزام الطاعن شخصيا بالمبلغ ، وذلك لأن تعليق دفع المبلغ على نقل التكليف للوقف أو للمستحقين يجعله مجرد وكيل للوقف أو للمستحقين في تكليف المطعون ضده بالشراء مما يترتب عليه أن لا يلزم من ماله الخاص إلا بقيمة ما يخصه كاستحقاقه وكان يجب رفع الدعوى على جميعهم لا عليه وحده وإلا كان في ذلك مخالفة لفواعد الوكالة .

سادسا - دفع الطاعن بأن التكليف الصادر منه للمطعون ضده بمشترى القيراطين قد فسخ بشراء المطعون ضده القدر لنفسه ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدافع ولم يرد عليه .

سابعا - بنى المطعون ضده طلباته الجديدة

يكون القضاء بالزام الطاعن بدفع الثمن مخالفا لقواعد الالتزامات .

« ومن حيث انه لا محل لما يشيره الطاعن بالوجه الأول ، لأنه مادام المطعون ضده قد عاد إلى طلباته الأصلية ، وهى الزام الطاعن فى ماله الخاص بالمبلغ المطلوب دون أن يعترض الطاعن على ذلك فإن الطلبات المعجلة وكل ما أبداه فى شأنها تعتبر كأنها لم تكن . ولا تثير إذن على المحكمة إذا هي لم تتحدث عنها .

« ومن حيث انه عن الوجه الثانى والثالث والرابع والخامس فإن الحكم المطعون فيه قد بنى مسئولية الطاعن بصفته الشخصية عن مبلغ الـ ٣٥٠ جنيهها على مائتة للمحكمة من أنه وكل أخاه المطعون ضده فى شراء القيراطين المملوكين لأجنبي عن الوقف فى العقار المعروف باسم « سير » حتى يكون هذا العمار بأكمله خالصا للوقف وللمستحقين ، واستند فى ذلك إلى عدة أدلة ذكرها ، منها الاقرارات الصادرة من الطاعن فى الدعوى رقم ١١٩٦ سنة ١٩٣٦ كللى مصر وفى محضر جلسة الاستئناف فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ ، ومحضر جلسة النقض على لسان وكيله فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ ومنها الخطاب المرسل من الطاعن إلى شقيقته فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ والذى سبقت الإشارة إليه ، ومنها الخطاب المرسل منه إلى المطعون ضده فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٣٤ ، ومنها كشوف الحساب الموقع عليها من الطاعن ومنها الاقرار المحرر من المطعون ضده فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ تاريخ عقد شرائه القيراطين بتمهده بأجراء تسجيل القيراطين باسم الاخوة إذا دفع له الثمن . ولما كان المحكمة

السلطة التامة فى تفسير الاتفاق وتعرف حقيقة قصد العاقدين منه ، وكان استخلاصها لتوكيل الطاعن أخاه المطعون ضده مبنيا على أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى رتبها عليها ، فلا يصح الاعتراض عليها فيما انتهت اليه فى هذا الصدد . ومن ثم فلا محل لما يتمسك به الطاعن فى أوجه الطعن المذكورة : أولا - لأن الحكم لم يعتمد فى قضائه بالزام الطاعن بالمبلغ على الاقرار الصادر منه فى الدعوى رقم ١١٩٦ سنة ١٩٣٦ فحسب ، بل استند إلى أدلة أخرى كافية لأن يقام قضاؤه عليها ، حتى لو استبعد ذلك الاقرار للأسباب التى يدعيها الطاعن . وثانيا - لأن توكيل المطعون ضده كان مقصورا على شراء القيراطين وليس فيه تكليف له بأن يتخذ الاجراءات اللازمة لوقفها ، فتكون المحكمة على حق فى إجابته إلى طلب الزام الطاعن بالمبلغ منذ تنفيذ الوكالة ، سواء أتم الوقف أم لم يتم ، لأن عملية الوقف لا دخل لها فى التوكيل وهذا النظر يستلزم أن يكون الطاعن هو المسئول من ماله بالثمن كما قال الحكم .

« ومن حيث ان الوجه السادس مردود بما قاله الحكم من « أن تحرير العقد باسم المستأنف (المطعون ضده) ليس له أهمية ولا يؤثر على الحقيقة بتغيير الواقع طالما أن المستأنف مستند لاقرار التسجيل باسم الجميع حسب رغبة المستأنف عليه (الطاعن) بالاقرار المشار إليه » وذلك لأن الوكيل ، على حسب القانون ، إذا تعامل باسمه مع الغير فإن هذا لا يغير من علاقته مع الموكل ، وتعتبر الصفقة أنها تمت لحساب الموكل ، وكل ما فى الأمر أن الوكيل هو الذى يكون ملزما فى هذه الحالة قبل الغير الذى تعامل معه

ومادامت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى أن المطعون ضده حين حرر عقد الشراء باسمه إنما كان يقصد تنفيذ عقد الوكالة فلا محل للنفي عليها من هذه الناحية

« ومن حيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن بالوجه السابع لأنه كان مطالباً في الدعوى من أول الأمر بصفته الشخصية وبصفته ناظر وقف ولا معنى لذلك إلا القضاء عليه بالمبلغ كله بأحدى الصفتين ولهذا كان من حق المطعون ضده (المستأنف وقتئذ) في حدود طلباته هذه أن يركز مسؤولية الطاعن على أساس واحد إذا ما تبين له أنه هو المسئول شخصياً في صفقة القيراطين وقد أفاض الحكم في تبيان مسؤولية الطاعن شخصياً بسبب الوكالة وهو السبب الذي بنيت عليه الدعوى ويتمخص ما قاله في أن الطاعن هو الذي كلف المطعون ضده بشراء القيراطين محل النزاع حتى إذا ما أتم الوكيل الشراء تنفيذا لهذه الوكالة تعينت مسؤولية الموكل في دفع الثمن للوكيل مقابل نقل تكليف القيراطين من اسمه لجهة الوقف أو الطاعن واخوته حسب اختيار الطاعن وهو شأنه بعد ذلك مع من تؤول إليه ملكية القيراطين وإذن يكون القول بأن المطعون ضده أبدى طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف لا أساس له .

« ومن حيث أن ما جاء بالوجه الثامن مردود كذلك فإن القضاء بوقف الدعوى الخاضعة بريع القيراطين لا يتعارض بحال مع الحكم على الطاعن بالإسباب التي أوردتها المحكمة ، بأن يدفع للمطعون ضده ثمن القيراطين من ماله الخاص إذ البحث في الريع الخاص بالقيراطين واستحقاقه لم يكن له من سبيل قبل البت في مركز كل من

الطرفين إزاء الآخر فيما يتعلق بهذا القدر وهو ما قضت فيه محكمة الموضوع بحكمها المطعون فيه وإذن فلا يوجد تمة تعارض بين حكم الايقاف والحكم المطعون فيه

« ومن حيث أن ما جاء بالوجه التاسع ما هو إلا تكرار لما جاء بالوجه السادس
« ومن حيث أنه لا تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً

(طعن الدكتور محمد قويدى لمطعنه عن نفسه وبصفته وحده
عنه الأستاذ حسين أبو زيد ضد الأستاذ أحمد كامل لمطعنه
وحضر عنه الأستاذ زكي عريبي رقم ٦٣ لسنة ١٣٠٥ ق —
بالهيئة السابقة)

٦٣

١٥ أبريل سنة ١٩٤٣

وارث . الاحتجاج عليه بالتاريخ العرفي الوارد في المحرر . لا يصح له بكافة الطرق أن يثبت أن هذا التاريخ غير صحيح . العبرة في هذا المقام هي بصدور التصرف فعلاً في أثناء مرض المورث . بعرف النظر عن التاريخ عرفياً كان أم ثابتاً بصفة رسمية . اهدار التصرف لمجرد أن تاريخه عرفي . لا يصح . (المادة ٢٢٨ مدني)

المبدأ القانوني

إن الوارث لا يرتبط بالتاريخ العرفي الوارد في ورقة التصرف الصادر من مورثه متى كان له قانوناً حق الطعن في ذلك التصرف إلا أنه ليس له أن يطالب بعدم الاحتجاج عليه بذلك التاريخ لمجرد كونه غير ثابت بصفة رسمية بل كل ماله هو أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن التصرف المطعون فيه لم يصدر في تاريخه العرفي وإنما صدر في تاريخ آخر ليتوصل من ذلك إلى أن صدوره كان في مرض الموت فيكون

باطلا . ذلك لأن حق الوارث يتعلق قانونا بمال مورثه بمجرد حصول مرض الموت فلا يملك المورث بعده حق التصرف في ماله الذي يعتبر في حكم المملوك لوارثه مما يقتضى أن يكون العبرة في هذه المسألة هي بصدور التصرف فعلا في أثناء مرض الموت بصرف النظر عن التاريخ الموضوع له . وإذن فإذا كان الحكم لم يعتبر التصرف الصادر من المورث لبعض الورثة لمجرد كون تاريخه عرفيا وأن المورث توفي على أثر المرض دون بحث في حقيقة التاريخ المدون في العقد والتحقيق من أن التصرف إنما صدر في مرض الموت فإنه يكون مخطئا

المكرر

« حيث ان الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه اعتبر المطعون ضده بالنسبة للمورثة من طبقة الغير الذين لا يصح الاحتجاج عليهم بالمحررات العرفية إلا إذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية حسبما تقتضيه المادة ٢٢٨ من القانون المدني واعتبر العقد المطعون فيه مكتسبا تاريخا ثابتا في يوم ٢٢ من يونيو سنة ١٩٣٧ بذكر المورثة له في محضر البوليس عند استجوابها أثناء مرضها ورب على ذلك اعتبار العقد المذكور صادرا في مرض الموت لأنها توفيت في اليوم التالي لاستجوابها ويقول الطاعنون ان محكمة الاستئناف قد أخطأت قانونا فيما ذهبت اليه لأن الوارث لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة للتصرفات مورثة إلا إذا كانت هذه التصرفات قد صدرت منه أثناء مرضه مرض الموت فمدار البحث والحالة هذه يجب أن يكون دائرا حول الوقت الذي صدر

فيه التصرف بصرف النظر عن التاريخ الموضوع له سواء أكان ثابتا بصفة رسمية أم غير ثابت كذلك وأن كل تصرف يصدر من المورث في حال صحته يكون ملزما للوارث ولو كان تاريخه غير ثابت وقد فطنت محكمة المنصورة الابتدائية الى الوجه الصحيح في المسألة فقضت تمهيدا بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون ضده صدور العقد من مورثه في مرض موتها ولكن محكمة الاستئناف اعتبرت العقد صادرا في حال المرض لمجرد أنه لا يحمل تاريخا ثابتا بصفة رسمية قبل حصول المرض

« وحيث ان الحكم المطعون فيه يقول في صدد ما ينعاه الطاعنون في طعنهم : — « وحيث ان المستأنف (المطعون ضده) اذ يطعن في البيع الصادر من مورثه بالبطلان لوقوعه أثناء هذا المرض مستمدا طعنه من الحقوق التي يربها له القانون في تركتها منذ بداية مرض الموت فإنه يخرج من عداد الخلفاء الى طبقة الغير فلا يحتاج عليه بالمحررات العرفية إلا إذا كان تاريخها ثابتا بوجه رسمي ومن ذلك التاريخ الثابت دون خلافه حسبما تقتضيه المادة ٢٢٨ مدني — « وحيث ان العقد المشار اليه لم يكتسب تاريخا ثابتا إلا في يوم ٢٢ من يونيو سنة ١٩٣٧ عندما ورد ذكره على لسان البائعة في محضر البوليس فلا مناص من اعتباره صادرا في مرض الموت غير نافذ في حق المستأنف لأنه لم يجزه »

« وحيث ان الوارث وان كان لا يرتبط بالتاريخ العرفي للتصرفات الصادرة من مورثه والتي يكون له حق الطعن فيها قانونا — الا أنه ليس له أن يطالب بعدم الاحتجاج عليه بذلك التاريخ لمجرد كونه غير ثابت بصفة رسمية بل كل ماله هو أن يثبت بكافة الطرق القانونية ان التصرف

٦٤

١٥ إبريل سنة ١٩٤٣

حجز ما للمدين لدى الغير . توقيعه . متى يستوجب
مسألة الدائن ؟ عند إساءة استعمال الحق وارة . كتاب خطأ
جسيم في ذلك . دعوى تعويض على الحكومة لتوقيعها حجراً
على المدينين تحت يدعها ويد غيرها . رفضها . بناؤه على
ما استخلصته المحكمة من أن الحاجز كان لديه من المبررات
ما يبرر توقيعه الحجز . لا تشرب عليها في ذلك .

المبدأ القانوني

إن توقيع الدائن حجراً على ما للمدين لدى
الغير حق له لا يستوجب مسئوليته إلا إذا كان
قد أساء استعماله بارتكابه خطأ لا يصح التسامح
فيه فإذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التعويض
المرفوعة من المدين على الدائن الحاجز بعد أن
محصلتها من جهة تأسيسها على الخطأ المسند إلى
الدائن في توقيعه الحجز تحت يده ويد غيره على
مبالغ مستحقة للمدين ، وخلصت إلى الاقتناع
بأن الحاجز كان لديه من الوسوغات ما يبرر توقيعه
الحجز بدليل تثبيته والحكم له ابتداءً واستئنافاً
على المدين بالتعويض ، أما رأي محكمة النقض
بعد ذلك عدم استحقاق الدائن للتعويض فلا
تأثير له لأن الأمر كان من الدقة وصعوبة التقدير
من الوجهة القانونية بحيث أن الدائن يعد معذوراً
إذا هو في سبيل المحافظة على حقوقه قد عمد إلى
ماله من حق قانوني في توقيع الحجز على ما للمدين
لديه ولدى الغير فان قضاءها بذلك يكون قد .
جاء على أساس سليم من الوقائع ومن القانون .
(٧)

المطعون فيه لم يصدر في تاريخه العرفي وإنما صدر
في تاريخ آخر

« وحيث أن القانون قد جعل للوارث حق
إبطال البيع الصادر من مورثه في مرض موته
لأن حق الوارث يتعلق بالتركة بحكم القانون
بمجرد حصول مرض الموت فلا يملك المورث
بعده حق التصرف في ماله الذي يعتبر في حكم
المملوك لو ارثه ويترتب على ذلك أن مقطع النزاع
في هذه المسألة هو صدور التصرف فعلاً في أثناء
مرض الموت بصرف النظر عن التاريخ الموضوع
له عرفياً كان أم ثابتاً بصفة رسمية
» وحيث أنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه
قد جاء مخالفاً لحكم القانون إذ اعتبر المطعون
ضده غير مقيد بالتاريخ العرفي للعقد المطعون فيه
لمجرد كونه غير ثابت بصفة رسمية دون أن
يكلفه إثبات حصول التصرف في تاريخ آخر
ورتب على ذلك اعتبار التصرف صادراً في مرض
الموت فعلاً لمجرد أنه لا يعد ثابت التاريخ بصفة
رسمية إلا في اليوم السابق على وفاة المورث حين
ذكرته في تحقيقات البوابس وقد كانت وقتئذ
مريضة ومن أجل هذا يتعين نقض الحكم
وإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف مصر للفصل
فيها من جديد .

(طعن السيد زبيب الدسوقي علوان عن نفسها
ووصفتها وآخرين وحضر عنهم الاستاذ عمر عمر ضد الشيخ
على محمد علوان وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك
رقم ٦٤ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

المحكمة

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تكييف الدعوى ثم في تطبيق حكم القانون عليها . ويقول الطاعن في بيان الخطأ في التكييف أنه أسس دعوى التعويض التي أقامها ضد وزارة الدفاع على أنها امتنعت بغير حق ومنعت المصالح الحكومية الأخرى من صرف ما كان لديها جميعاً من مبالغ تقرب من الألفي جنيه ثم حجزت عليها أولاً في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ ثم في ٧ من أغسطس سنة ١٩٣٥ وأن المحكمة المستعجلة قضت بإبطالان الحجز الأول لعدم استئذان القاضي فيه وحكمت محكمة النقض بإلغاء الحجز الثاني لعدم أحقية الوزارة في إجراءاته موضوعاً ثم يقول الطاعن أن توقيع الحجزين كان عملاً خاطئاً بذاته لا يشترط فيه لاسوء النية ولا سوء استعمال الحق في الداعي وأن الحكيم الاستثنائي والاستثنائي إذ رأيا أن التعويض المطلوب لا يمكن اعتباره لذاته عملاً خاطئاً يجب التعويض عنه عملاً بالمادة ١٥١ من القانون المدني ولا سوء استعمال للحق بطريقة كيدية ينطبق عليه نص المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ قرر المحكان ذلك لم يفرقا بين الحق في التقاضي برفع الدعوى أو بانكارها وبين عمل إجراء من إجراءات التقاضي يمكن رفع الدعوى بدونه كتوقيع حجز بغير إذن من القضاء أو بإذن منه بغير حق . ويقول الطاعن في صدد الخطأ في التطبيق أن الخطأ في التكييف قد جر إلى تطبيق بعض أحكام سوء استعمال الحق في غير موضعها ، إذ الدعوى قائمة على مجرد خطأ الوزارة في توقيع الحجزين ولو كانت حسنة النية في ذلك

وهو ما تمسك به لدى القضاء الموضوعي . ثم يخلص الطاعن إلى أن ما كان من الحكم المطعون فيه هو نقل للدعوى من أساسها وبحث في أن الحق في رفع الدعوى حق مطلق لا يتقلب بخبثه إلا إذا توافرت فيه الكيدية مع أن النزاع كان خاصاً بالخطأ في توقيع الحجزين بصرف النظر عن سوء النية أو الكيد وهو ما جاء الحكم قاصر الأسباب في بحثه .

« وحيث أن توقيع الدائن حجزاً على ما للدين لدى الغير لا يستوجب المسؤولية إلا إذا كان الدائن قد أساء استعماله وارتكب في سبيل ذلك خطأ لا يغتفر .

« ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن رجع على الحكومة بالتعويضات عن الحجز الذي أوقعته وزارة الدفاع تحت يدها وتحت يد بعض الجهات الحكومية الأخرى فقضت المحكمة الاستثنائية برفض الدعوى وبفت حكمها على ما يأتي . « وحيث أن الحاصل في هذه الدعوى أن وزارة الحربية قدرت أن نصوص المناقصة ترتب لها على المدعى حقوقاً رفعت بها الدعوى وأوقعت الحجز بمقتضاها وأقرتها محكمة أول درجة على صحة تقديرها وتابعها أيضاً محكمة الاستئناف على تعديله في مقدار المبلغ الذي ادعته فإذا كانت محكمة النقض بناء على تفسيرها لشروط المناقصة رأت أن دعوى الوزارة في غير محلها وأن دعوى المدعى قبلها في محلها وتقضت لذلك حكم محكمة الاستئناف في الدعويين فإن هذا الاختلاف في تأويل نصوص المناقصة لا يغير من أن الحقوق التي ادعتها الوزارة كان لها على الأقل شبهة أساس من عقد المناقصة يبعد عنها مظنة

الدفاع في توقيعها الحجز تحت يدها ويد غيرها على مبالغ مستحقة للطاعن وخلفت الى الاقتناع بأن الوزارة كان لديها من المسوغات ما يبرر توقيعها الحجز بدليل تأييده والحكم لها بالتعويض ابتدائيا ثم استثنافيا فاذا كانت محكمة النقض رأت بعد ذلك عدم استحقاق الوزارة لهذا التعويض فلا يؤثر ذلك في أن الأمر بلغ من الدقة وصعوبة التقدير من الوجهة القانونية درجة تندر معها الوزارة إذا هي في سبيل المحافظة على حقة وقها عمدت إلى ما لها من حق قانوني في توقيع الحجز على ما لمدينها لديها ولدى الغير وبهذا تكون محكمة الموضوع قد كيفت الدعوى تكييفاً سليماً على الأساس الذي يتحدث عنه الطاعن ثم قضت بناء على ما رآته من عدم وقوع خطأ من الحكومة تسأل عنه برفض دعوى التعويض وبهذا يكون قضاؤها قد جاء على أساس سليم من الوقائع والقانون .

« وحيث ان محكمة الموضوع إذا كانت قد عرضت أيضاً إلى تقدير طلب التعويض من ناحية الاجراءات الكيدية أى بناء على المادة ١١٥ من قانون المرافعات فليس في هذا التزيد في البحث ما يعيب حكمها مادام قد جاء مشتملاً على ما يصلح لتدعيمه من ناحية تكييف الدعوى على أساس الخطأ في توقيع الحجز .

« وحيث انه عن قصور الحكم في الاسباب التي أوردها عن عدم اعتبار كل من الحجزين عملاً خاطئاً فان البحث في الدعوى دار بصفة أساسية حول الحجز الذي أيده القضاء الموضوعي وألغته محكمة النقض وقد استظهر قضاء محكمة الموضوع عدم وقوع خطأ في توقيعها لا يغتفر من قبل وزارة الدفاع كما تقدم

الكيد للمدعى أو الإهمال أو التسرع في التداعي أو الحجز ومن ثم لا محل لمطالبتها هي وباقي المدعى عليهم بتعويض ما ولا بفوائد عن المبالغ المحجوزة تحت يدهم لأن وجود الحجز تحت يدهم يمنعهم قانوناً من دفعها إلى المدعى وبما أن الفوائد مقابل التعويض عن التأخير في الدفع بلامبرر ولا يصح الحكم بها في حالة ما إذا كان التأخير ناشئاً عن سبب قانوني يوجب كما هو الحال في هذه الدعوى . » وقد أخذت المحكمة الاستئنافية بوجهة نظر المحكمة الابتدائية واعتمدت أسبابها وأضافت إليها ما يأتي . « وبما أن الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي بنى عليها وتعتمدها هذه المحكمة وما ورد بعريضة الاستئناف ومذكرة المستأنف الختامية من حيث أن أساس المطالبة يرجع إلى الاستناد إلى المادة ١٥١ مدني وليس إلى المادة ١١٥ مرافعات فلا يبرر العدول عما قضى به الحكم المستأنف ولا يفيد المستأنف في شيء إذ أن مبنى المادة ١٥١ مدني أن يكون ما يستوجب التعويض عن عمل خاطيء في ذاته وأما إذا كان هذا العمل يستند إلى أساس ما من الحق وجب الرجوع إلى قواعد إساءة استعمال هذا الحق . وفي هذه القضية يكون طلب المستأنف واجب الرفض على أي حال سواء استند فيه إلى المادة ١٥١ مدني أو إلى المادة ١١٥ مرافعات لأنه في الحالة الأولى لا يمكن اعتبار الفعل المطالب بالتعويض من أجله عملاً خاطئاً في ذاته كما أنه لا يمكن في الحالة الثانية اعتباره إساءة لاستعمال الحق . »

« وحيث انه واضح من الأسباب آنفة الذكر أن محكمة الموضوع محصت الدعوى من حيث تأسيسها على الخطأ المستند إلى وزارة

أما الحيز الأول الذي ذكره الطاعن في طعنه بغير بيان واف عنه فإنه لم يتقدم منه الحكم المستعجل الذي أشار إليه لتعرف كنه هذا الحيز وظروفه وهل كان من شأنه التأثير في طلبات الطاعن وهل حصل تقديمه فعلا إلى محكمة الموضوع فقضت في البحث في الدعوى مؤسسة أيضا على الحيز المذكور وما دام الأمر كذلك فإن القصور الذي ينهض الطاعن على الحكم من هذه الناحية يكون غير مستند إلى ما يؤيده .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن متعين الرقص موضوعا .

(طعن عبده عماره افندي وحضر عنه الاستاذ حامد فهمي بك ضد وزارة الدفاع وآخرين وحضر عنهم الاستاذ محمد سامي مازن رقم ٦٦ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٦٥

٢٢ إبريل سنة ١٩٤٣

ارتفاق :

١ — الحى الذى أوجده شركة جزيرة نيل لاند بالمالك القيود والشروط التى قيدت بها الملكية فى هذا الحى . اعتبارها حقوق ارتفاق متبادلة .

٢ — التزام التعاقد فى عقد . وجود سببه فى التزام يفرضه عقد آخر لصالحه ولصالح غيره من المتعاقدين مع الشركة فى هذا الحى . جوازه .

٣ — التنازل عن حق الارتفاق . جواز أن يكون ضمنيا . لا يشترط لتحقيق التنازل صورة معينة . جواز استخلاصه من ظروف الدعوى .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة قد بنت تكييفها

للقیود والشروط التى قيدت بها الملكية فى الحى الذى أوجده شركة جزيرة نيل لاند بالمالك بأنها حقوق ارتفاق متبادلة ربت ذلك على ما ثبت

لها من أن تلك القيود كانت معلومة لجميع المشترين لأراضى هذا الحى ومشرطة عليهم جميعا فى عقود الشراء المشهورة بالتسجيل وأنها تسرى على الخلف سريانها على السلف فى التعاقد وأنه لولاها لما رضيت الشركة ولا من اشتروا منها بالبيع وأن للشركة ولهؤلاء البائعين الحق فى أن يلزموا المشتري وخلفاءه باحترامها بكل دقة وإلا كان الجزء الهدم حالا بدون تعويض إذا أخل بالشروط إذ بموجب ما ذكرته تكون كل قطعة مبيعة من أراضى الشركة مرتقبا بها لمنفعة مجموع القطع . وذلك تحقيقا للغرض المقصود من تقرير هذه التكاليف المستمرة على جميع الأراضى المبيعة وهو إنشاء حى خاص تتوافر فيه لجميع سكانه أسباب الراحة والهدوء والتمتع بالشمس والهواء

٢ — ليست ثمة ما يمنع قانونا أن يكون سبب التزام التعاقد فى عقد موجودا فى التزام يفرضه عقد آخر لصالحه ولصالح غيره من المتعاقدين مع الشركة وخلفائها فى هذا الحى مادامت هذه الالتزامات معلومة لهم جميعا وقت التعاقد والتزموا بها جميعا فى عقودهم فإن كل مشتر منهم فى الواقع لم يقبل أن يقيد أرضه بما قيدها بها من حقوق الارتفاق إلا لأن المشترين الآخرين قيدوا أراضيهم هم أيضا بذلك . ومن ثم يكون السبب فى التزام هذا المشتري بما تعهد به فى عقده مع الشركة أو خلفائها هو التزام الآخرين بترتيب ارتفاقات لأرضه على أراضيهم

في عقودهم مع الشركة أيضا أو خلفائها بقصد إنشاء الحى الممتاز الذى ينشده كل واحد منهم .
٣ — إن التنازل عن حقوق الارتفاق كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضمنيا إذا القانون لم يشترط لتحقيقه صورة معينة . فإذا استخلصت المحكمة هذا التنازل من أن الجار الذى يطالب جاره باحترام شروط عقده قد خالف هو الآخر شروط عقد شرائه وقيوده كما خالفها كثير من سكان هذا الحى مما يقوم مع العذر فى الاعتقاد بسقوط تلك الحقوق فإنها تكون قد استخلصت هذا التنازل استخلاصا سائغا من وقائع تؤدى إليه ، ولا يكون على حكمها معقب فى ذلك لتعاقبه .
بأمر موضوعى .

المحكم

حيث أن الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه بنى على أسس فاسدة ومخالفة للقانون تجعله معدوم الأثر للأسباب الآتية :—
أولاً — قرر الحكم أن القيود والشروط التى قيدت بها الملكية فى الحى الذى أوجده شركة جزيرة نيل لاند بالزمالك هى حقوق ارتفاق متبادلة — فأراد بذلك أن يعتبر أن الزام الطاعن بها كان سببا لا لزام المطعون ضده بنفس هذه القيود وأن عدم تنفيذ الطاعن لما تعهد به يجعل المطعون ضده فى حل من عدم تنفيذ ما ألزم به من ناحيته أو بعبارة أخرى أراد الحكم أن يقول أن هناك شرطا فاسدا ضمنيا — مع أن هذا الشرط لا يمكن أن يتصور إلا فى عقد ملزم للجانبين ولا يتحقق إلا بعدم

قيام أحد الطرفين بما فى ذمته من الزام فى ذلك العقد — وبما أن القيود التى قيدت بها ملكية كل من الطرفين هى حقوق ارتفاق لم يتبادلها المشترىان فى عقد واحد ألزم فيه كل واحد منهما بتلك القيود لمصلحة الآخر بل أن كلا منهما اشترى مستقلا عن الآخر ملكية مقيدة لا يستطيع أن يتعدى حدودها فإذا هو تعداها كان لكل ذى شأن أن يرده إلى تلك الحدود لذلك لا يمكن بأية حال اعتبار أن ما ألزم به الطاعن من قيود كان السبب فى الزام المطعون ضده بها وأن تقصير أحد هما يجعل الآخر فى حل من عدم احترام تعهده .
ثانيا — إذا كان ما قصده الحكم هو أن الطاعن ارتكب مخالفات كما ارتكبت مخالفات من غيره من أصحاب الملك فى هذا الحى وأن هذه المخالفات جعلت المطعون ضده معذورا فى اعتقاده أن الطاعن قد أهمل وتنازل عن تلك الحقوق فإن هذا يكون أيضا أساسا فاسدا مخالفًا للقانون لأن حق الارتفاق حق عيني لا يزول عن صاحبه إلا باحدى الطرق التى قررها القانون وليس الإهمال منها إلا إذا طال وقته وترتب عليه سقوط الحق بالمدد المقررة قانونا هذا فضلا عن أن مقام الدفاع بالعذر محله القضاء الجنائى لا القضاء المدنى فلم يجرم عذر قد يقلل من عقابه أو يمحوه وليس للمتعاقب عذر فى أن يتحمل مما يجب عليه أدائه إلا بالطرق التى رسمها القانون .
ثالثا — نسب الحكم المطعون فيه إلى الطاعن مخالفات لا أساس لها من جهة الواقع الثابت فى الدعوى لأنه ليس صحيحا أن الطاعن ارتفع بالمباني وبسور الحديقة أكثر من الشروط فى عقد شرائه أو أنه لم يقدم دليلا على أن

حساب الارتفاع في مبانيه يرجع إلى تقديره على أساس أرضية الشارع يوم البناء وأن مستوى الشارع قد تغير بعد الشراء تسهيلا للبرور فيه ، لأن الطاعن بنى دفاعه في هذا الصدد على إقرار صادر من المطعون ضده في مذكرة موقع عليها منه شخصيا ، كما بناء على دليل موجود لدى مصلحة التنظيم وكان في وسع المحكمة الانتقال إلى تلك المصلحة لتحقيقه لذلك كان إغفال تحقيق هذا الدفاع مما يعيب الحكم المطعون فيه ويبطله .

ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه كان من ضمن ماشكا منه وجود مدخنة في دار المطعون ضده تقذف بنارها ودخانها في داره هو لكن الحكم المطعون فيه لم يعن يبحث هذه الشكوى لتحقيق من الضرر الذي أثبتته الخبر في تقريره وهذا القصور مما يعيب الحكم أيضا ويستوجب نقضه .

عن الوجهين الأول والثاني

« وحيث أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يتضح أن محكمة الاستئناف عند إعطائها الوصف القانوني للقيود والشروط الواردة بعقدى شراء الطاعن والمطعون ضده قالت : « إن القيود المذكورة في عقد كل مشتر تعتبر حقوق ارتفاق للباقيين إذ لانزاع في علم المشتريين بأنها واردة في عقودهم جميعا وفي علمهم بفائدتها لهم جميعا والغرض منها ولا شك في أن من يشتري في مثل هذه المناطق والأحياء لا يقبل أن يقيد نفسه ويحد من حرية المالك المطلقة أصلا ويضحي الانتفاع ببعض ملكه وغير ذلك إلا لأن جيرانه مقيدون مثله فيتمتعون جميعا في مقابل ذلك بالهواء والشمس وبعد

المسافات وحسن المنظر وجمال الحي ونظام مبانيه وشروط هذه العقود وإن كانت في ظاهرها قيودا للجميع إلا أنها في الحقيقة في مصلحة الجميع كما تقدم يقبلها المشترون راضين مختارين بل راضين فيها ساعين اليها ولذلك وجب اعتبارها في الوقت نفسه حقوقا للجميع أيضا وخلاصة ذلك أن القيود التي تشترط على المشتري في (منطقة) معينة من حيث المساحة التي تبنى والمسافات التي تترك والارتفاع الذي لا يصح تجاوزه . . الخ تعتبر حقوق ارتفاق متبادلة بين جميع المشتريين مادامت معلومة لهم جميعا ومشرطة عليهم جميعا . . وهذه القيود أو حقوق الارتفاق هذه الواردة في عقود مشهورة بالمعرفة التي لانزاع فيها وبالتسجيل كما تسرى على السلف أي الأصيل في التعاقد كذلك تسرى على الخلف وخصوصا أنه قد ذكر في المادة ١١ من العقد الذي باعته به الشركة للرحوم بطرس باشا غالي الذي باع ورثته لكل من طرفي النزاع أن هذه الشروط تعتبر أساسية ولولاها لما رضيت الشركة بالبيع ولها الحق في حالة المخالفة في أن تلزم المشتري وخلفاءه باحترامها بكل دقة وإلا كان الجزاء الهدم حالا بدون تعويض ومن ضمن تلك الشروط أنه يجب أن تكون المباني بعيدة عن الجار خمسة أمتار وأن لا ترتفع أكثر من ١٥ مترا وأن لا يرتفع السور عن مترين المواد ٥ و ٦ و ٨ وجاءت هذه الشروط الثلاثة في كلا عقدى المستأنف والمستأنف عليه في المواد ٦ و ٧ و ٨ ثم جاء في المادة ١١ أن هذا البيع متوقف على مراعاة المواد السابقة وللبائعين أن يجبروا المشتري على هدم المباني تحاللا بلا تعويض إذا هو أدخل بالشروط . . »

« وحيث أنه يتضح مما سبق ذكره أن

محكمة الاستئناف بنت تكييفها ما اشترط في التعاقد بأنه حق ارتفاق بالمعنى القانوني على ما ثبت لها من أن الحقوق والقيود المشار إليها كانت معلومة لجميع المشتريين لأراضي حتى الزمالك ومشرطة عليهم جميعا في عقود البيع المشهورة بالتسجيل وأنها تسرى على الخلف سر بهاها على السلف في التعاقد وأنه لولاها لما رضيت الشركة والبائعون للطرفين بالبيع وأن للشركة ولهؤلاء البائعين الحق في حالة المخالفة أن يلزموا المشتري وخلفاءه باحترامها بكل دقة وإلا كان الجزاء الهدم حالا بدون تعويض إذا هو أخل بالشروط — والمحكمة إذ انتهت إلى هذه النتيجة لم تخطئ في شيء بل تكون قد أعطت القيود والحقوق المذكورة وصفها القانوني الصحيح إذ بموجب ما أورده الحكم المطعون فيه بالصفة المتقدمة تصبح كل قطعة مبيعة من أراضي الشركة مرتفقا بها لمنفعة مجموع القطع وذلك تحقيقا للغرض المقصود من تقرير هذه التكاليف المستقرة على جميع الأراضي المبيعة في تلك المنطقة وهي إنشاء حى خاص تتوافر فيه لجميع السكان أسباب الراحة والهدوء والتمتع بالهواء والشمس لما ما أشار إليه الطاعن بوجه الطعن من أنه يجب لقيام الالتزامات المتبادلة أن يحصل الاتفاق بشأنها في عقد واحد ملزم للجانبين فغير سليم إذ ليس هناك ما يمنع قانونا أن يكون سبب التزام التعاقد في عقد موجودا في التزام يفرضه عقد آخر لصالحه ولصالح غيره من المتعاقدين مع الشركة خلفائها في هذا الحى مادامت هذه الالتزامات معلومة لهم جميعا وقت التعاقد والتزموا بها جميعا في عقودهم — فكل مشتر منهم في الواقع لم يقبل أن يقيد أرضه بما قيدها بها من حقوق الارتفاق إلا لأن المشتريين الآخرين قيدوا

أراضيهم هم أيضا بذلك — ومن ثم يكون الدبيب في التزام هذا المشتري بما تعهد به في عقده مع الشركة أو خلفائها هو التزام الآخرين بترتيب ارتفاعات لأرضه على أراضيهم في عقودهم مع الشركة أيضا أو خلفاءها وقصد تكوين الحى الممتاز الذى ينشده كل واحد منهم .

« وحيث أن محكمة الاستئناف مع ذلك استظهرت من اعتبار الشروط والقيود الواردة بعقود البيع حقوق ارتفاق متبادلة بين جميع المشتريين أنه « يجب احترام حقوق كل متعاقد احترام شروط عقده أو قيوده أو بعبارة أخرى احترام حقوق غيره مادامت له مصلحة في المطالبة باحترام تلك الحقوق ولم يستطع حقه وخصوصا إذا ما كان جارا ملاصقا لمن يطالب باحترام حقوقه لأن ضرر المخالفة يكون في هذه الحالة مباشرا ومحققا وبعد أن استظهرت المحكمة ما تقدم أوضحت أن المطعون ضده وهو جار مباشر للطاعن قد خالف فعلا شروط عقد شرائه ونى من جاره المذكور على مسافة أربعة أمتار بدل خمسة أما بالنسبة للطاعن فندبت خيرا ليبين ما إذا كان هناك مخالفات وقعت منه أم لا وبعد أن قدم الحبير تقريره رأت للأدلة المعقولة التى استندت إليها فى الحكم المطعون فيه أن الطاعن خالف شروط ارتفاع مباني منزله وشروط ارتفاع السور فارتفع به بعض مباني المنزل نحو ٨٠ سنتيمترا أكثر من الشروط فى عقد شرائه وبالسور أيضا نحو ٤٠ سنتيمترا أو ٢٠ سنتيمترا على الأقل ثم قالت المحكمة بعد إيراد ما تقدم أن « مخالفة المستأنف (الطاعن) قبل أن يبنى المستأنف عليه (المطعون ضده) وبعد المخالفات العديدة التى حصلت بالحى من أغلب سكانه

معقب عليها في ذلك لتعلقه بتقدير موضوعي داخل في سلطتها المطلقة .

عن الوجه الثالث

« وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يتضح أن المحكمة قد سردت فيه الوقائع والأدلة التي اقنعها بأن الطاعن خالف شروط ارتفاع المباني وشروط ارتفاع السور كما أنها من جهة أخرى عنيت بذكر الأسباب التي استنتجت منها عدم صحة ما ادعاه الطاعن من تخفيض التنظيم لأرضية الشارع نحو أربعين سنتيمترا بعد أن بني هو منزله — وهي وإن أوردت ضمن هذه الأدلة عدم تقديم الطاعن ما يدل على حصول التخفيض المدعى به بواسطة التنظيم إلا أن هذا الأمر لم يكن هو سند الحكم الوحيد في تقرير النتيجة التي وصلت إليها المحكمة بشأن مخالفة ارتفاع السور بل أن الحكم قد اشتمل على أدلة أخرى متعددة تكفي لقيامه عليها ولذا فإنه إذا صرف النظر عما قاله الحكم من عدم تقديم الطاعن ما يثبت التخفيض فإن الحكم يبقى سليما بدونه — كما أن المحكمة من جهة أخرى بحثت الاقرار الذي نسبته الطاعن إلى المطعون ضده في إحدى المذكرات المقدمة لمحكمة أول درجة من أن الشارع خفض نحو سبعين سنتيمترا فلم تغده اعترافا يصح اتخاذه حجة عليه بل اعتبرته صادرا منه في مجال الجدل لا بقصد الالتزام به .

« وحيث انه يبين مما تقدم أن محكمة الموضوع قد استخلصت استخلاصا سائغا النتيجة التي انتهت اليها بشأن مخالفة الطاعن لشروط ارتفاع المباني والسور وبصدد تفسير أقوال المطعون ضده بالصفة المتقدمة من ظروف ووقائع الدعوى ومراعى العبارة التي تناوَلها

كما جاء في الحكم الابتدائي ومنهم من خالف الشروط جميعها فبنى على أرضه لا منزلا للسكن بل عمارة للاستغلال على جميع مساحة الأرض وعلى حدود الشارع بدون أن يترك أى فراغ بينه وبين أرض جاره وعلى ارتفاع يزيد على ١٥ مترا وجعل في عمارته دكاكين ومخازن لأغراض تجارية ومضت على ذلك المدة القانونية أوفرت دعاوى من البعض لاحترام الشروط رفضتها المحاكم المختلطة لاعتبارها تلك الشروط حقوق ارتفاع متبادلة — كل ذلك يجعل المستأنف عليه معذورا إذ اعتقد أن الطاعن قد انضم إلى من سبقوه في إهمال تلك الحقوق المتبادلة والتنازل عنها فبنى من أرض جاره على مسافة أربعة أمتار بدل خمسة والعبرة بوقوع المخالفات لا بنوعها خصوصا وقد سبق ذلك وقوع مخالفات أشد كثيرا من أغلب سكان الحى »

« وحيث انه يبين مما تقدم أن محكمة الاستئناف لم تؤسس حكمها على إهمال صدر من الطاعن في استعمال حقه بل أسسته بصفة أصلية على أن الطاعن قد تنازل عن حقوق الارتفاع التي ترتبت لأرضه بمقتضى عقد شرائه على أرض جاره المطعون ضده وأن الأخير كان معذورا إذا ما اعتقد للمخالفات التي ارتكبها الطاعن وباقي أهل الحى قيام هذا التنازل وزوال تلك الحقوق والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى ذلك لا غبار عليه لأن التنازل عن حقوق الارتفاع كما يكون صريحا يجوز أن يكون ضمنيا إذا القانون لم يشترط لتحقيقه صورة معينة وبما أن المحكمة قد استخلصت هذا التنازل الضمني استخلاصا سائغا من وقائع الدعوى وظروفها المطروحة عليها ومن الدلائل التي أوردتها في حكمها فلا

٦٦

٢٢ إبريل سنة ١٩٤٣

اعلان . انتقال المحضر الى المحل الاصلي للمطالب
اعلانه . تسليم الصورة الى الضابط النوبتجي بالمحافظة لغياب
المعلن اليه وحل محله . اثبات ذلك في محضره . صحة الاعلان
وجوب محاسبة الطاعن على ميعاد الطعن من يوم هذا
الاعلان .

المبدأ القاه في

انه لما كانت المادة ٧ من قانون المرافعات
قد نصت على أنه إذا توجه المحضر إلى محل
الحكم المراد إعلانه ولم يجده لاهو ولا خادمه ولا
أحد من أقاربه فيسلم صورة الورقة المراد إعلانها
لحاكم البلدة أو شيخها فانه متى كان الثابت من
المحضر الذي حرره المحضر أنه انتقل إلى المنزل
الذي يقيم فيه الطاعن لإعلانه بالحكم فوجده
مغلقة فسلم الصورة إلى الضابط النوبتجي بالمحافظة
لغياب المعلن اليه وغلق محله فان الاعلان يكون
صحيحا خصوصا إذا كان الطاعن نفسه لا يدعى
أن مسكنه لم يكن مغلقا في الوقت الذي يقول
المحضر أنه ذهب فيه وإذن فيجب محاسبة
الطاعن على ميعاد الطعن من يوم هذا الاعلان
المحكم

د من حيث إن المطعون ضدها دفعت بعدم
قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد لأنها أعلنت
الحكم المطعون فيه إلى الطاعن في يوم ٦ من
أغسطس سنة ١٩٤٢ فلم يقرر الطعن فيه إلا
في يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، أي بعد
ميعاد الثلاثين يوما المحددة في المادة ١٤ من

(٨)

التفسير ولهذا تكون المحكمة قد فصلت في مسائل
موضوعية من خصائصها وحدها البت فيها بلا
رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض .

د وحيث انه بالنسبة لما ينعاه الطاعن على
الحكم المطعون فيه من أن المحكمة لم تناول
شكواه عن المدخنة التي أقامها المطعون ضده
في داره ولم تمن بالرد على دعوى الطاعن بالنسبة
لما ناله منها من الضرر نتيجة ما تقذفه من رماد
ودخان في منزله الأمر الذي أوضحه الخبير
في تقريره فانه قد تقدم القول عند الرد على
الوجه الثاني أن محكمة الاستئناف قد أسست
بصفة أصلية حكمها برفض الدعوى على ما ثبت
لها من تنازل الطاعن عن حقوق الارتفاق التي
ترتبت لأرضه على أرض جاره المطعون ضده
وإذ كان الكلام في صدد المدخنة إنما جاء
مؤسسا على ما تمسك به الطاعن من وجود
حق الارتفاق ومتفرعا عنه فان ما قضت به
المحكمة من رفض الدعوى بناء على اقتناعها
بمحصول التنازل عن هذا الحق فيه الردالضمني
بأن الطلبات الأخرى المترتبة على وجود هذا
الحق لا محل لها دون حاجة للبحث في ذلك صراحة .

د وحيث انه بما تقدم يكون الطعن في غير
محله ويتعين رفضه موضوعا .

(طعن سمادة توفيق دوس باشا وحضر عنه الاستاذ
أحمد رشدي ضد سمادة الياس عرض باشا وحضر عنه الاستاذ
عبد الرزاق الشهورى بك رقم ٧٠ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

قانون انشاء محكمة النقض والابرار ، للطعن في الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق المقدمة من المطعون ضدها أن المطعون ضدها أرادت أولاً أن تعلن الحكم المطعون فيه الى المحل المختار للطاعن وهو مكتب الأستاذ فكري أباطه المحامي بشارع أبي السباع رقم ١٧ بقسم عابدين ، فانتقل المحضر في يوم ٢٥ من يوليو سنة ١٩٤٢ الى المكتب المذكور لاعلان الحكم فأجيب بأن المحامي نقل مكتبه من هذا المكان . فعدلت المطعون ضدها عن اجراء الاعلان في ذلك المحل وطلبت اجراءه في المحل الأصلي للطاعن فانتقل المحضر في يوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٢ الى المنزل رقم ١٢ بشارع رمسيس بمصر الجديدة حيث يقيم الطاعن لاعلانه بالحكم ، فوجد المحل مغلقاً فسلم الصورة الى الضابط النوبتجي بالمحافظة لغياب المعلن اليه وغلق محله ، . وقد بين المحضر كل ذلك في المحضر الذي حرره .

« ومن حيث انه لما كانت المادة ٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية قد نصت على أنه اذا توجه المحضر الى محل الخصم المراد اعلانه ولم يجده لاهو ولا خادمه ولا أحداً من أقاربه سلم صورة الورقة المراد اعلانها لحاكم البلدة أو لشيخها فان اعلان الحكم المطعون فيه الى الطاعن يكون قد حصل وفقاً لهذا النص لاسيما أن الطاعن نفسه لا يدعي أن مسكنه لم يكن مغلقاً في الوقت الذي ذهب اليه فيه المحضر لاعلانه . ولما كان القانون لا يوجد به نص يكلف المحضر القيام بأكثر مما قام به على الوجه المتقدم فيما يختص باعلان الأحكام فان اعلان الحكم يكون صحيحاً ،

ويجب إذن محاسبة الطاعن على ميعاد الطعن بطريق النقض من يوم هذا الاعلان . ولما كان ميعاد الطعن ثلاثين يوماً من يوم اعلان الحكم وكان الطاعن لم يقرر الطعن إلا في يوم ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ فان طعنه يكون غير مقبول شكلاً لحصوله بعد الميعاد .

(طعن عبد الحليم الشامي بك بصفته وحضر عنه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ضد وزارة الاوقاف بصفته وحضر عنها الأستاذ محمود السيد عقال رقم ٧٤ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٦٧

٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣

حكم . تسببه . طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف واحتياطياً اعتماد تقرير الخبير المعلن في الدعوى . الترخيص لطرفي الخصومة بتقديم مذكرات . تقديم مذكرة فيها سماع على تقرير الخبير لو صحت لكان لها أثرها في الدعوى . الفصل في الدعوى بناء على ما جاء بهذا التقرير . اصدار المطاعن الموجهة اليه . قصور في التسيب . وجوب بحث الطلب الأصلي الذي تقدم به المستأنف عليه . (المادة ١٠٣ مرافعات)

المبدأ القانوني

إذا كان المستأنف عليه قد طلب أصلياً تأييد الحكم المستأنف واحتياطياً اعتماد تقرير الخبير المعلن في الدعوى فقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم ورخصت لطرفي الخصومة بتقديم مذكرات مصحوبة بالمستندات فقدم المستأنف عليه مذكرة طعن فيها على أعمال الخبير ونسب إليه أنه خرج عن المأمورية المبينة في الحكم التمهيدى وأبان تفصيلاً أوجه خروجه عنها ثم انتهى إلى طلب استبعاده وتأييد الحكم المستأنف

فليس يكفي للرد على ما جاء بهذه المذكرة من المطاعن التي لو صحت لكان لها أثرها في التقرير ثم في مصير الدعوى أن تقول المحكمة أنها تبينت من الاطلاع على هذا التقرير كيت وكيت دون أن تعرض للمطاعن الموجهة اليه وتقول فيها كلمتها . ولا يجدي في هذا المقام أن المستأنف عليه كان قد طلب احتياطيا اعتماد تقرير الخبير والقضاء في الدعوى على أساسه فإن ذلك لا يغني المحكمة عن بحث الطلب الأصلي والفصل فيه مع إيراد الأسباب الكافية التي تقيم عليها حكمها فيه .

المحكمة

« من حيث أن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه قصورا في التسبب يعيبه ويقول الطاعن في بيان ذلك أنه طلب إلى محكمة الاستئناف تأييد الحكم المستأنف استنادا إلى عقد المفاولة وطعن على تقرير الخبير ناسبا له أنه خرج على المأمورية المحددة له بالحكم التمهيدى فلم ترد المحكمة على دفاعه في ذلك بل بنت حكمها على هذا التقرير الباطل دون أن تشير إلى عقد المفاولة ودون أن تبين لماذا أطرحت أحكام هذا العقد حتى أنها عدلت عن الأخذ بالتقرير الذي ارتضاه المتعاقدان عن قيمة الأعمال التي قام بها الطاعن إلى التقدير التحكمي الذي جاء به الخبير ، هذا وقد أشار الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن طلب احتياطيا اعتماد تقرير الخبير ومع التسليم الجدلي بأن هذا الطلب صدر منه وهو ما ينكره فإنه ما كان يعنى المحكمة من أن ترد على طلبه الأصلي .

« وحيث أنه تبين من محضر جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٤٢ وهي آخر جلسة نظرت فيها الدعوى أمام محكمة الاستئناف أن المحامي عن الطاعن طلب أصليا تأييد الحكم المستأنف واحتياطيا اعتماد تقرير الخبير وقد قررت المحكمة تأجيل البت بالحكم ورخصت لطرفي الخصومة بتقديم مذكرات مصحوبة بالمستندات وظاهر مما جاء بمذكرة الطاعن التي قدمها بناء على هذا الفرار أنه طعن في أعمال الخبير ونسب إليه أنه خرج على المأمورية التي كلفه بها الحكم التمهيدى وأبان تفصيلا أوجه خروجه عليها ثم انتهى إلى طلب استبعاد تقريره والحكم بتأييد الحكم المستأنف .

« وحيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما يأتي . « وحيث أنه تبين من الاطلاع على تقرير الخبير المقدم في القضية نفاذا للحكم التمهيدى الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٤١ أن قيمة الأعمال التي قام بها المستأنف عليه الأول (الطاعن) طبقا لنصوص عقد المفاولة المحرر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٣٦ هي مبلغ ٩٥٠ جنيها للأسباب الموضحة تفصيلا بمحضر أعماله . وحيث أنه لم يتقدم طعن جدي من طرفي الخصوم يمكن أن ينقض أسس التقدير التي بني عليها التقرير المشار إليه وقد طلب المستأنف عليه الأول بجلسة المرافعة احتياطيا اعتماد تقرير المحكمة الأخذ به .

« وحيث أنه ظاهر مما تقدم إرادته أن الحكم المطعون فيه جاء خلوا من الرد على ما أناره الطاعن في صدد طلبه الأصلي خاصا بخروج الخبير في تقريره على المأمورية التي كلفه

بها الحكم التمهيدي وفي هذا قصور في التسبيب يعيب الحكم ويبطله ، إذ ليس بكاف في الرد على طلب الطاعن الأصلي وما وجهه لأعمال الخبير من المطاعن التي لو صحت لكان لها أثرها في الحكم أن تقول المحكمة أنها تبينت من الاطلاع على تقرير الخبير أن قيمة الأعمال التي قام بها المستأنف عليه الأول (الطاعن) طبقا لنصوص عقد المفاولة هي مبلغ ٩٥٠ جنيها دون أن تعرض لهذه المطاعن وتقول كلمتها فيها .

وحيث ان ما أشار اليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعن طلب احتياطيا اعتماد تقرير الخبير والقضاء في الدعوى على هذا الأساس لا يغني المحكمة عن بحث الطلب الأصلي والفصل فيه مع إيراد الأسباب الكافية التي تقيم حكمها عليها بشأنه .

وحيث انه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة إلى بحث ماعد ذلك من أوجه الطعن .

(طعن يوسف مصطفى افندي وحضر عنه الاستاذ سارا حبشي بك عند الشيوخ سلامه محمد وآخرين وحضر عن الاول الاستاذ محمد حسن رقم ٧٧ سنة ١٢ ق بالهيئة السابعة)

٦٨

٢٩ إبريل سنة ١٩٤٣

حراسة . أعيان موقوفة . وضعها تحت الحراسة . مهمة الحارس ومدى سلطته . لا أحكام لها في القانون . الحراسة مجرد إجراء تحفظي مستعجل . الحكم هو الذي يبين مداها ومبلغ حدها من سلطة الناظر . مقاضاة الناظر دون الحارس . قبولها أو عدم قبولها . مناطه . ما جاء في حكم الحراسة . القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص الحارس فيها . إلبانات الواجب ذكرها فيه . القضاء بعدم قبولها لمجرد عدم اختصاص الحارس . لا يصح .

المبدأ القانوني

إن وضع الأعيان الموقوفة تحت الحراسة القضائية ليست له في القانون قواعد خاصة يرجع اليها لمعرفة مهمة الحارس ومدى سلطته في إدارة شئون الوقف إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد إجراء تحفظي مستعجل ومؤقت يلجأ اليه عند الضرورة فالحكم الصادر بالحراسة هو وحده الذي يبين مداها ويحدد من سلطة الناظر صاحب الولاية الشرعية على الوقف وإذن فلا سبيل إلى القول بقبول مقاضاة الناظر وخدمهم دون الحراس إلا على أساس ما يكون واردا في حكم الحراسة . فاذا كان الحكم في قضائه بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص الحارس فيها قد اكتفى بالإشارة إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة باستبدال الحراس بغيرهم دون أن يبين مدى سلطة الحراس الجدد وهل هم أصبحوا وخدمهم بمقتضى الحكم الأصلي الصادر بوضع الأعيان الموقوفة تحت الحراسة يمثلون الوقف دون الناظر في كل شئونه أم أن مهمتهم محصورة في نطاق معين بحيث يبقى للناظر صفة تمثيل جهة الوقف أصليا ودون أن يبين كيف ان الخصومة القائمة من تقيجتها المساس بإدارة الحراسة بحيث يجب توجيهها للحراس فلا شك في أن قصور الحكم عن هذا البيان يعيبه ويجعل النتيجة التي وصل اليها غير مستندة إلى ما يبررها .

المحكم

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه استند إلى حكم صادر من جهة القضاء المختلط بوضع أعيان الوقف تحت الحراسة القضائية في حين أن هذا الحكم لم يقدم في الدعوى لمعرفة مدى مهمة الحراس المعيّنين وما سبب إقامتهم وما هو أثر هذه الحراسة في الحد من تمثيل ناظر الوقف المعين من المحكمة الشرعية صاحبة الولاية وحدها في تنصيب الناظر إذ ليست الحراسة إلا إجراء تحفظيا يستحيل معه القول إطلاقا بوجوب اختصاص الحارس دون الناظر في جميع المنازعات التي ترفع على جهة الوقف .

« وحيث ان وضع الأعيان الموقوفة تحت الحراسة القضائية ليست له قواعد خاصة في القانون يرجع إليها لمعرفة مهمة الحارس ومدى سلطته في إدارة شئون الوقف بل هو لا يعدو مجرد إجراء تحفظي مستعجل ومؤقت يلجأ إليه عند الضرورة ويكون الحكم الصادر بها هو وحده الذي يبين مداها ومقدار حدها من سلطة الناظر صاحب الولاية الشرعية على الوقف بحيث لا سبيل إلى الجزم بأن مقاضاة الناظر وحدهم غير مقبولة دون الحراس أو العكس إلا بالاستناد إلى ما يكون واردا في الحكم المستعجل خاصا بمهمة الحارس .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قال في صدد الدفع بعدم قبول الدعوى الذي تقدم به محامي وزارة الأوقاف . « حيث انه عما جاء في الحكم المستأنف من عدم تقديم الدليل على وجود حراس على الوقف موضوع الدعوى فان المستأنفة (الوزارة) قدمت لهذه المحكمة قرار محكمة

الاستئناف المختلطة الصادر بتعيين الحراس عليه بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٨ دون اعتراض المستأنف عليه الأول (الطاعن) فلم يعد هناك محل للتشكك في وجود الحراس على الوقف وحيث انه من المقرر قضاء أن الحارس القضائي على وقف يجب أن يختصم في المنازعات القضائية التي من نتيجتها المساس بأدارة الحراسة على الوقف سواء كان تاريخ تولدها سابقا أو لاحقا لتعيين الحارس . »

« وحيث انه يبين مما ذكر ان الحكم المطعون فيه اكتفى في قضائه بعدم قبول دعوى الطاعن بالإشارة إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة المتقدم الذكر وهو الخاص باستبدال الحراس بغيرهم دون أن يبين مدى سلطة هؤلاء الحراس وهل هم أصبحوا وحدهم بمقتضى الحكم الأصلي الصادر بوضع الأعيان الموقوفة تحت الحراسة يمثلون الوقف دون الناظر في كل شئونه أم أن مهمتهم جاءت في نطاق معين بحيث يبقى للناظر صفة التمثيل لجهة الوقف أصليا كذلك لم يبين الحكم كيف أن الخصومة الحالية من نتيجتها المساس بأدارة الحراسة بحيث يجب توجيها للحراس المعيّنين ولا شك أن في قصور الحكم عن هذا البيان ومصدره ما يعيبه ويجعل النتيجة التي وصل إليها غير مستندة إلى ما يبررها ولذا يتعين القضاء بنقضه

(طعن سعادة الفريق على فهمي باشا وحضر عنه الأستاذ محمد أبو العنين ابراهيم عند وزارة الأوقاف بصفتها وآخرين وحضر عن الأولى الأستاذ محمود السيد عقل رقم ٧١ سنة ١٢٢٠ بالهيئة السابقة .)

٦٩

٢٩ إبريل سنة ١٩٤٣

- ١ — تزوير القضاء بتزوير ورقة لا يظن فيها الخصم بالتزوير. لا يصح. المادة ٢٩٢. مرافعات. الغرض منها. الحق المخول للمحكمة بمقتضى هذه المادة. رخصة اختيارية. سند. الطعن فيه بأنه قد دس على الموقع عليه بأنه قد قصد به الوصية لوارث. القضاء بصحة توقيع المورث على السند. وأرجاء الفصل في هذين الدفتين إلى وقت نظر الموضوع. عدم دفع الطاعن في السند بتزويره عند نظر الموضوع. لا يكون من حق المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بتزويره (المادة ٢٩٢ مرافعات)
- ٢ — سند. استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه صدر من المورث بمحض إرادته واختياره. سلطة محكمة الموضوع في ذلك
- ٣ — سند. سببه الاستدانة أو الهبة. تسليمه لمن صدر له. انفعال ذمة الملتزم به. تهد صاحب السند بعدم المطالبة بقيمته إلا بعد وفاة الملتزم. لا يؤثر.

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كانت المحكمة عند ما حكمت بصحة توقيع المورث على السند المرفوعة به الدعوى لم تفصل فيما أثاره الطاعن من أن السند بفرض صحة التوقيع عليه قد دس على الموقع أثناء وجوده بالمستشفى وأنه مع ذلك قد قصد به الوصية لوارث، بل أرجأت الفصل في هذين الدفتين إلى وقت نظر الموضوع، ثم عند نظر الموضوع لم يدفع الطاعن في السند بالتزوير فانه لا يكون من حق المحكمة أن تقضى بتزويره لأنها لا تستطيع من تلقاء نفسها أن تقضى بتزوير الورقة بل يجب لذلك أن يكون هناك طلب من الخصم

- ٢ — إن نص المادة ٢٩٢ مرافعات صريح في أنه لا حاجة — لكي يتسنى للمحكمة أن تحكم

برد وبطلان الورقة — لأن يتخذ مدعى التزوير إجراءات دعوى التزوير الفرعية بل يكفي أن يكون قد طعن بالتزوير فإذا اقتضت المحكمة بعدم صحة الورقة قضت بالرد وبالبطلان. على أنه من جهة أخرى فإن حق المحكمة هذا إنما هو رخصة اختيارية لها فإذا هي لم تستعملها فلا يصح أن ينعت حكمها بمخالفته للقانون.

٣ — متى كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى وظروفها أن السند المطالب بقيمته صدر من المورث بمحض إرادته واختياره ولم يؤخذ منه بالاستهواء أو بالتسلط على الإرادة وكان هذا الاستخلاص سائفاً فلا تدخل لمحكمة النقض لأن ذلك من سلطة قاضي الموضوع.

٤ — إن تحرير السند سواء أكان سببه الاستدانة أم الهبة وتسليمه لمن صدر له يجعل ذمة الملتزم فيه مشغولة بقيمته ولو كان صاحب هذا السند قد قبل ألا يطالب بقيمته إلا بعد وفاة من صدر منه.

الممكنة

«حيث ان الطاعنة تبني طعنها هذا على أربعة أوجه

الأول — قصور في الأسباب ومخالفة لنص المادة ١٠٣. مرافعات وفي ذلك تقول الطاعنة أنها أثبتت أمام محكمة الاستئناف أن السند المطعون فيه مزور بطريق الدس على المورث وقت أن كان مريضاً بالمستشفى وأن المحكمة المذكورة لما قضت بحكمها الأول الصادر

في أول مارس سنة ١٩٤٢ بصحة التوقيع حفظت للطاعة حق الطعن بالتزوير في السند ولما لم تكن عند ما فصلت في موضوع السند لم تتعرض لمسألة التزوير من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات كما لم تكن باردة على ما أبدته الطاعة من دفاع خاص بدس السند على المورث وقت مرضه والحصول على إمضاءه خلسة.

الثاني — قصور في التسيب أيضاً وقاب لقواعد الاثبات وبيانه أن المطعون ضدها قد حارث في تعليل سبب الدين الذي تطالب به وأنه قد ثبت للمحكمة من وقائع الدعوى أن بطلان السند هو السبب المدون في السند وهو الاقراض ورغم ذلك كله لم تطالب المحكمة بالاستئناف المطعون ضدها ببيان سبب جديد للمديونية وأغفلت الرد على دفاع الطاعة بأن الدين لا سبب له.

الثالث — خطأ في تطبيق القانون وبيانه أن الطاعة دفعت بأن المطعون ضدها حصلت على السند المتنازع بشأنه من طريق الاستمراء والتسلط على الارادة captation ولكن المحكمة لم تفتن لهذا الدفاع القانوني وخلطت بينه وبين مرض الموت فأطرح دفاع الطاعة بناء على ما تبين لها من أن المورث كان في حالة جيدة قبل موته بشهرين تقريباً ومن أن السند المطعون فيه ثابت التاريخ بصفة رسمية قبل الوفاة بأربع سنوات تقريباً مع أن كون المورث في حالة جيدة لا يمنع من أنه كان شيخاً طاعناً في السن سهل الاتقياد.

الرابع — مسخ وتشويه في وقائع الدعوى وفي ذلك تقول الطاعة أنها دفعت أمام المحكمة بأن السند صدر على سبيل الوصية

واستدلت على ذلك بما قرره المطعون ضدها في تحقيقات النيابة التي أجريت بعد صدور الحكم الابتدائي القاضي برد وبطلان السند من أن المورث بعد أن كتب السند للمطعون ضدها استبقاه لديه مدة خمس سنوات ثم سلمه لها متفقاً معها على عدم المطالبة به إلا بعد وفاته وهذا الاقرار صريح الدلالة على الغرض الذي رمى اليه المورث وهو الوصية ولكن محكمة الاستئناف لم تأخذ به قائلة أنه اقرار غير مؤثر في صحة السند لأن المطعون ضدها كانت تستطيع بعد تسامح السند أن تطالب المورث بقيمته وهذا الذي قالته المحكمة يعتبر مبرراً لواقع الثابت في الأوراق.

عن الوجه الأول

« وحيث أن محكمة الاستئناف عندما قضت بحكمها الأول الصادر في أول مارس سنة ١٩٤٢ بصحة توقيع المورث على ذلك السند المرفوعة به الدعوى لم تفصل فيما أثارته الطاعة من أنه يفرض صحة توقيع المورث على ذلك السند فإنه قد دس عليه أثناء وجوده في المستشفى وأنه من جهة أخرى قد قصد به الوصية لوارث وأرجأت الفصل في هذين الدفعين الى وقت نظر الموضوع.

« وحيث أنه عند نظر الموضوع لم تدفع الطاعة بتزوير السند فلم يكن من حق المحكمة أن تقضي بتزويره من تلقاء نفسها كما تزعم الطاعة عملاً بحكم المادة ٢٩٢ مرافعات لأن المحكمة لا تستطيع من تلقاء نفسها أن تقضي بتزوير ورقة لا يدفع الخصم أمامها بأنها مزورة والمفهوم من صريح لفظ المادة ٢٩٢ مؤفقات أن لا حاجة لأن يتخذ الطاعن بالتزوير اجراءات دعوى التزوير الفرعية لكي يتسنى للمحكمة الحكم برد

وبطلان الورقة بل يكفي أن يطعن الخصم بالتزوير فإذا اقتنعت به المحكمة قضت بالرد والبطلان بدون حاجة إلى إجراءات أخرى وإنما يكون هذا القضاء بناء على طعن من الخصم لا تصدياً من جانب المحكمة لما لم يطعن فيه على أنه من جهة أخرى يجب أن يلاحظ أن الحق المخول للمحكمة في المادة ٢٩٢ مرافعات لا بعدو أن يكون رخصة اختيارية فإذا لم تر محلاً لاستعمالها فلا يصح أن بنعت حكمها بأنه جاء مخالفاً للقانون.

عن الوجه الثاني

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد أ طرح لأسباب سليمة مقبولة كل ما دفعت به الطاعنة للتشكيك في صحة السند باعتباره مثبتاً لدينا في ذمة المورث كما هو مستفاد من نصه الصريح ومتى كان الأمر كذلك فلا محل لمطالبة المطعون ضدها ببيان سبب آخر غير السبب الظاهر في السند الذي اقتنعت المحكمة بصحته ولا معقب عليها فيما ارتأته من ناحية هذا التقدير الموضوعي .

عن الوجه الثالث

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصاً سائفاً من وقائع الدعوى وظروفها أن السند المطالب بقيمته صدر من المورث بمحض إرادته واختياره ولم يؤخذ بوسيلة الاستهواء أو التسليط على الإرادة وإذن فلا محل لتدخل محكمة النقض فيما قدره قضاة الموضوع في حدود سلطتهم المطلقة .

عن الوجه الرابع

« وحيث أنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع عرضت لدفع الطاعنة

الوارد في وجه الطعن ورأت أن في تسليم السند للمطعون ضدها ما يكفي لصيرورة قيمته حقالها تطالب به أنى شئت من وقت تسليمها السند بصرف النظر عما إذا كان المبلغ الوارد به ديناً أم هبة وبصرف النظر أيضاً عما كان من المطعون ضدها من أرجاء المطالبة بقيمته مادامت هذه المطالبة لم تكن ليمنع منها مانع وهذا الذي رأته محكمة الموضوع ليس إلا تطبيقاً سليماً لأحكام القانون لأن تحرير السند سواء كان عن طريق الاستدانة أم الهبة وتسليمه للمطعون ضدها يجعل ذمة الملتزم به مشغولة بقيمته بلا تأثير في ذلك لوقت المطالبة بها .

« وحيث أنه يبين مما تقدم أن هذا الطعن لا يستند إلى أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن السيد زنب إبراهيم مصطفى السيلجي عن نفسها وبصفتها وحضر عنها الأستاذ زكي عريبي ضد السيد خديجة محمد حسين فزاع رقم ٧٢ سنة ١٢ ق بالهيئة السابقة)

٧٠

٢٩ إبريل سنة ١٩٤٣

١ — حكم تمهيدى . بقبول أو رفض أدلة التزوير . سلطة محكمة الموضوع .

٢ — حكم تمهيدى . قبول أحد أدلة التزوير . عدم رفض الأدلة الأخرى . جواز الاعتماد عليها عند نظر دعوى التزوير .

المبادئ القانونية

١ — إن المحكمة حين تصدر حكمها تمهيدياً بقبول أو رفض أدلة التزوير كلها أو بعضها، لا تنظر إلا فيما إذا كان هناك محل لقبولها أو رفضها تبعاً لما يكون لها من أثر في التزوير المدعى وتقديرها في هذا موضوع لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ - إذا كان الحكم التمهيدى حين قضى بقبول أحد أدلة التزوير لم يقض برفض ماعداه من الأدلة للمروضة فإنه يكون المحكمة وهى تفصل فى دعوى التزوير أن تقدر الأدلة الأخرى وتعتمد على ما ترى الاعتماد عليه منها

المحكم

« من حيث ان الطعن بنى على وجهين : الأول - خطأ فى تطبيق القانون وبتقوى الطاعن فى بيان ذلك أن المحكمة الابتدائية حكمت بقبول أحد أدلة التزوير وبتحقيقه . وبعد أن تم التحقيق قضت برد و بطلان عقد البيع المقول بصدوره من المورثة حكمت سليمان نجأتى للطاعن ومؤدى هذا الدليل أن ختم المورثة المذكورة وصل إلى زوجها فزور وصية لأولاده من أخرى ثم أخفى هذه الوصية اكتفاء بعقد البيع الذى يتمسك به الطاعن وأن تزوير الوصية قرينة على تزوير عقد البيع - وقد طلب الطاعن فى صحيفة استئنافه الحكم بعدم قبول هذا الدليل لأنه لا ينتج التزوير ولكن محكمة الاستئناف قضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى مستندة فى معرض بيان تعلق هذا الدليل بالتزوير إلى أنه إذا صح تمكن الزوج من ختم زوجته المورثة وأنه استعمله فى تزوير وصية قدمها للمحكمة الشرعية ثم أخفاها اكتفاء بعقد البيع الذى تجردت به المورثة من جل ما تملك فإن هذا مما يمكن الزوج من التواطؤ مع الطاعن وتزوير عقد البيع وبالأخص لو صح أنه كان ينازع المطعون ضدها فى حقها فى الأثر . ثم يقول الطاعن بعد إيراد ما تقدم تقلا عن الحكم المطعون

فيه أن تحقيق هذا الدليل لم يؤد إلى ثبوت تزوير الزوج للوصية المزعومة . وأن الحكم الشرعى الذى استند إليه الحكم المطعون فيه لم يعرض لتزوير الوصية بل قال فى صراحة . « وأما ما زعمه المدعى عليه (الزوج) من أن المتوفاة أوصت بثالث ما لها سواء كان حديث هذه الوصية صحيحا أو غير صحيح فلا يصلح علة للدفع بعدم الاختصاص » وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد انتزع من الخيال واقعة غير صحيحة هى تزوير الوصية واستند اليها فى قبول هذا الدليل وفى القول بأن تحقيقه قد أثبت التزوير وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد قبل دليلا غير منتج فى التزوير وأيده بواقعة لا صحة لها .

« وحيث ان ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه يتناول - أولا - الطعن فى الحكم التمهيدى الذى قضى بقبول أحد أدلة التزوير - ثانيا - الطعن فيما استخلصته المحكمة من نتيجة تحقيق هذا الدليل -

« وحيث انه فيما يختص بالأمر الأول فإن المحكمة حين تصدر حكما تمهيدا بقبول أو رفض أدلة التزوير كلها أو بعضها لا تنظر إلا فيما إذا كان هناك محل لقبولها أو رفضها تبعاً لما تقتضيه من احتمال أثرها فى دعوى التزوير وتقديرها فى هذا موضوع لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه استعرض دليل التزوير الذى قبلته المحكمة الابتدائية بحسب ما أورده المطعون ضدها فى إعلان أدلة التزوير ثم خلاص إلى القول أنه إذا صح ما تقدم به المطعون ضدها كان الدليل منتجا فى

إثبات التزوير وإذ كان هذا تقديراً موضوعياً فهو غير خاضع لرقابة محكمة النقض .

« وحيث انه فيما يختص بالأمر الثاني فإن المحكمة أسست قضاءها برد وبطلان عقد البيع على ما ثبت لديها من وجود ختم المورثة مع زوجها وأنه كان معه إلى ما بعد وفاتها بأربعة أيام ومن منازعة هذا الزوج لباقي الورثة في حقهم منازعة أثبتت المحكمة الشرعية عليه أنه كان يتحارب في وضع العراقيل أمامهم من ذلك ادعائه أن للمتوفاة أخاً يحجبهم باعتبارهم أولاد عم وأنها أوصت لأولاده من زوجة أخرى — ومن سكوت الزوج أثناء جرد التركة عن عقد البيع مع أنه شاهد عليه — ومن ظروف عديدة أخرى لا يستلزم هذا العقد وفي هذا كله ما يستقيم به الحكم المطعون فيه بصرف النظر عن الدليل المستند مما ذكره الحكم من تقديم الزوج وصية غير صحيحة أثناء نظر دعوى الوراثة لدى محكمة المنصورة الشرعية مع عدم حصول ذلك .

« ومن حيث ان الوجه الثاني من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخذ بأدلة التزوير الأخرى التي لم يقبلها الحكم الابتدائي واعتبرها قرائن مؤيدة لدعوى التزوير مع أن الحكم الابتدائي رفضها ضمناً وفي هذا خطأ في تطبيق القانون إذ ما دامت

المحكمة قد رفضت قبول دليل من أدلة التزوير فمعناه أنه غير متعلق بالدعوى ويكون من التناقض الأخذ به على أنه قرينة وهذا فضلاً عما جاء بالحكم المطعون فيه من فساد في الاستدلال .

« وحيث انه وان كان الطاعن لم يقدم الحكم التمهيدي الذي قبل أحد أدلة التزوير إلا أنه ظاهر مما أورده الطاعن في وجه الطعن أن ذلك الحكم قضى بتحقيق الدليل الذي رآه في حاجة إلى تحريص ولم يقض برفض ما عده من الأدلة وعلى هذا الاعتبار يكون من حق المحكمة تقدير باقي الأدلة والاعتماد على ما ترى الاستناد إليه منها عند الفصل في دعوى التزوير .

« وحيث انه فيما يتعلق بالفساد في الاستدلال الذي يشير إليه الطاعن في هذا الوجه فانه لم يبين في تقرير الطعن ولا في المذكرة الشارحة ما يعيبه على استدلال المحكمة ومجرد القول بوجود فساد في الاستدلال فيه إيهام لا سبيل معه للرد عليه .

« وحيث انه مما تقدم جميعاً يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

(طعن الشيخ عبد الحى ابراهيم موافق وحضر عنه الاستاذ عبد الرحمن لرافى بك ضد الشيخ قاعود الشريفي محمد وآخر رقم ٢ سنة ١٣ ق بالهيئة السابقة)

قضايا الاستئناف في الإكفالية

٧١

٢٥ مايو سنة ١٩٤٤

١ — نفاذ مؤقت . وجوبه في المواد التجارية . دون النص عليه في الحكم .

٢ — كفالة . الاعفاء منها في الأحوال المدنية قانوناً فقط .

المبادئ القانونية

١ — الأحكام الابتدائية في المواد التجارية

واجبة النفاذ المؤقت قانوناً ولا يشترط ذكر

ذلك في منطوق الحكم « المادة ٣٩٠ مرافعات »

٢ — مجرد طلب الاعفاء من تقديم الكفالة

في القضايا التجارية لا يوجب على المحكمة

الحكم بالاعفاء إلا إذا كانت الحالة من الأحوال

الأربع المنصوص عنها في المادة ٣٩١ مرافعات

أي لا فرق في ذلك أن تكون القضية مدنية

أو تجارية .

الحكم

« حيث أنه لا خلاف بين الخصمين في أن

موضوع الدعوى تجارى ولذلك يكون الحكم

الابتدائي مشمولاً بالنفاذ قانوناً ولومع حصول

المعارضة أو الاستئناف وهو ما نصت عليه المادة

٣٩٠ مرافعات التي تقول « التنفيذ المؤقت

في المواد التجارية يكون واجباً قانوناً ولو مع

حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم

التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة »

وظاهر أن الشارع قد اشترط تقديم الكفالة

« وحيث أن الشارع ذكر في المادة ٣٩١

مرافعات الأحوال التي تنفي فيها المحكمة المحكوم

له من تقديم الكفالة وهي تقول « تعافى المحكمة

المحكوم له من تقديم الكفالة إن طلب ذلك

و كانت المادة تجارية وأما إن كانت المادة مدنية

فتحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة إذا كان

المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به . . . »

وظاهر النص بوجوب اللبس لأنه قد يستفاد

من قوله (. . . وأما إن كانت المادة مدنية . . .)

أن الشارع جعل للمواد التجارية حكماً يخالف

الحكم في المواد المدنية . فقرر أن المحكمة

تعفى المحكوم له في المواد التجارية من تقديم

الكفالة بمجرد طلب ذلك . وأما في المواد

المدنية فلا تحكم المحكمة بالاعفاء من الكفالة

إلا في الأحوال الأربع المذكورة في تلك المادة

« وحيث أنه لفهم ما قصده الشارع على

الوجه الصحيح يجب الرجوع إلى الأصل

الفرنسي للمادة ٣٩١ وهو الآتي :

« En matière commerciale, le tribunal, sur la demande de la partie, dispensera de la caution, et en matière civile, il ordonnera l'exécution provisoire sans caution, si la partie condamnée a reconnu l'obligation, ... »

والنص الفرنسي للمادة يمنع اللبس الواقع

في عبارة النص العربي لأن سياق النص الفرنسي

في المواد التجارية يوجب على المحكمة الحكم بالاعفاء منها بل لا بد من تحقق شرطين الأول أن يطلب ذلك والثاني أن تكون الحالة هي من الأحوال الأربع الواردة بالمادة ٣٩١ .

« وحيث أنه مما يدعم هذا الرأي نص المادة ٣٩٠ مرافعات فرنسي وهي المقابلة للمادة ٣٩١ مرافعات أهلي ونصها : —

« Les tribunaux de commerce pourront ordonner l'exécution provisoire de leurs jugements nonobstant l'appel, sans caution, lorsqu'il y aura titre non attaqué, ou condamnation précédente ont il n'y aura pas d'appel dans les autres cas, l'exécution provisoire n'aura lieu qu'à la charge de donner caution ou de justifier de solvabilité suffisante. »

ونص هذه المادة ظاهر جلي لا يترك مجالاً للشك في أن المحاكم التجارية يجوز لها أن تحكم بالنفاذ المؤقت وبدون كفالة إذا كان سند الدين معترف به الخ أي أن الشارع الفرنسي جعل أولاً الاعفاء من تقديم الكفالة متروك لتقدير المحكمة ولا يكون إلا في الأحوال المبينة في تلك المادة وهي نفس الأحوال التي تضمنتها المادة ٣٩١ مرافعات أهلي .

« وحيث أن الحالة الأولى التي يجب على المحكمة الحكم فيها بالنفاذ بلا كفالة والواردة بنص المادة ٣٩١ هي أن يكون المحكوم عليه معترفاً بالمحكوم به « وقول النسخة العربية » المحكوم به تعبير يؤدي إلى ضرورة أن يكون المحكوم عليه معترفاً بكل ما قضت به المحكمة

لا يترك مجالاً للشك في أن الشارع لم يرد مطلقاً أن يفرق بين المواد التجارية والمدنية في الاعفاء من الكفالة بل أوجب الاعفاء من الكفالة في المواد المدنية والتجارية على السواء في الأحوال الأربع المنصوص عليها في المادة ٣٩١ مرافعات لأن الترجمة الصحيحة للنص يجب أن تجري على الوجه الآتي : —

(تعني المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة إن طلب ذلك في المواد التجارية وكذلك في المواد المدنية فإنها تحكم بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة إذا كان المحكوم عليه ... الخ)

وبمقارنة هذه الترجمة مع النص العربي يتبين بجلاء أن النص العربي ذكر أولاً الحكم في المسائل التجارية ثم قال (... أما إن كانت المادة مدنية ...)

فعبارة أما إن كانت تشتر بأن الحكم في المسائل المدنية يختلف عنه في المسائل التجارية والواقع أن النص الفرنسي بعد أن ذكر الحكم فيما يختص بالمسائل التجارية وضع ... » et و ... وترجمة ذلك (وكذلك) وليس (وأما إذا كانت)

فالعبارة الفرنسية تفيد العطف وأما الكلمة العربية تفيد المفارقة .

وأما قول المادة ٣٩١ (... إن طلب ذلك وكانت المادة تجارية ...) فقد وردت للتفرقة بين التنفيذ المؤقت المنصوص عنه في المادة ٣٩٠ وهو الواجب قانوناً ولو لم يطلب . والاعفاء من الكفالة التي لا يجوز الحكم به إلا إذا طلبه المحكوم له

« وحيث يتبين من ذلك أنه من الخطأ أن يقال أن مجرد طلب الاعفاء من تقديم الكفالة

المبادئ القانونية

١ — النص الاستثنائي الوارد في قانون استثنائي أمثله الظروف المانية الخاصة التي أحاطت بالمدينين ودفعت بالشارع إلى التدخل لحماية الثروة العقارية لا يجوز التوسع في تأويله وتفسيره ويجب الوقوف عند حد عبارته حتى لا يزداد موقف الدائنين حرجا وهو لم يرتب على قرار اللجنة الصادر بجواز قبول الطلب وعلى نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية غير نتيجة واحدة نص عليها صراحة هي « إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب ».

٢ — إيقاف اجراءات نزاع الملكية إما كان نوعها لم يرتبه القانون إلا على صدور القرار النهائي بالتخفيض ولو أراد الشارع أن يرتب حظر كافة الاجراءات أيضا على القرار الصادر من اللجنة بأن الطلب جائز القبول لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل في المادة ٣٠.

المحكمة

د من حيث ان منار الخلاف بين الطرفين يرجع إلى ما يراه المستأنف من أن الدين الثابت للمستأنف عليها الأولى الذي تنزع الملكية وفاء له قد دخل في طلب التسوية العقارية المقدم منه والذي أقرته لجنة التسوية المختصة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٩ ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية فامتنع بذلك على المستأنف عليها الأولى بيع

اعترافا تاما من مقتضاه بقاؤه في ذمته . غير انه بالرجوع الى الأصل الفرنسي لهذه العبارة نجد أن الشارع يقول

« ... a reconnu l'obligation, ... »
أي أن يكفي أن يكون المحكوم عليه قد اعترف بالا لزام في خذ ذاته وبعبارة أخرى متى انصب النزاع على وجود الالتزام أو صحته فلا محل للإعفاء من الكفالة « حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٢ والمنشور بمجلة التشريع والقضاء المختلطة السنة ٤ ص ٣٠١ ».

« وحيث لذلك تكون محكمة أول درجة قد أصابت في شمول الحكم بالنفاذ واخطأت في إعفاء المحكوم له من تقديم الكفالة لأن موضوع الدعوى لا يتدرج ضمن الأحوال الأربع المبينة بالمادة ٣٩١ (راجع حكم هذه المحكمة في القضية رقم ٧١٤ سنة ٥٩ والمنشور بمجلة المحاماه العدد الأول والثاني لشهرى سبتمبر واکتوبر سنة ١٩٤٢ ص ١٠٤)

« وحيث ان المستأنف في هذه الدعوى ينازع في وجود الالتزام ذاته فيتعين تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للنفاذ المؤقت وإلغاءه بالنسبة للكفالة ».

(استئناف الحاج سليم محمد على السامى وحضر عنه الاستاذ على منصور ضد أحمد افندى العزى رقم ١٠٠ سنة ٦١ ق — رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزة محمد توفيق ابراهيم بك وصادق فهمى بك وعبد توفيق رضوان بك مستشارين)

٧٢

٣ ديسمبر سنة ١٩٤٤

- ١ — قانون تسوية الديون العقارية رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ .
نصوصه استثنائية . عدم جواز التوسع فيها .
- ٢ — اجراءات نزاع الملكية . إيقافها . مناهة . صدور القرار النهائى بالتخفيض .

الأعيان المرهونه كما امتنع عليها أيضا السير في إجراءات نزع الملكية واستصدار حكم بنزع الملكية وما تراه المستأنف عليها الأولى من أن لها باعتبارها دائنة مرتبهة أن تسير في إجراءات نزع الملكية وتستنفد جميع هذه الاجراءات المنصوص عليها في باب نزع الملكية حتى تصل إلى بيع العقار فتقف عند البيع حتى يصدر قرار لجنة التسوية النهائي .

« وحيث ان المادة ١٣ من القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٩ التي يرتكن عليها المستأنف تنص بما يأتي « للجنة في أية حالة كانت عليها الاجراءات أن تقرر أن الطلب جائز القبول وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويترتب على النشر إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب » .

« وحيث ان هذا النص الاستثنائي الوارد في قانون استثنائي أملتته الظروف المالية الخاصة التي أحاطت بالمدينين ودفعت بالشارع إلى التدخل لحماية الثروة العقارية لا يجوز التوسع في تأويله وتفسيره ويجب الوقوف عند حد عبارته حتى لا يزداد موقف الدائنين حرجا وهو لم يرتب على قرار اللجنة الصادر بجواز قبول الطلب وعلى نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية غير نتيجة واحدة نص عليها صراحة هي إيقاف بيع عقارات المدين وأمواله الأخرى حتى تفصل اللجنة نهائيا في موضوع الطلب » .

« وحيث ان هذا النص بوضوح عبارته لا يوقف إلا البيع ولا يحول دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية السابقة على البيع المنصوص عليها قانونا في باب نزع الملكية وأولها إعلان تنبيه

نزع الملكية وتسجيله ثم رفع دعوى نزع الملكية في ميعاد معين من تاريخ التنبيه واستصدار حكم بنزع الملكية في ميعاد معين من تسجيل التنبيه وإلا بطل مفعول التسجيل وللدائن كل المصلحة في اتخاذها في مواعيدها المقررة قانونا وإلا كانت حقوقه مهددة بالسقوط في حين أن المستأنف لا يضار بمثقال ذرة باتخاذ هذه الاجراءات مادام البيع موقوفا انتظارا لقرار اللجنة النهائي في موضوع طلب التسوية فإذا صدر قرار اللجنة النهائي بالرفض كانت الاجراءات مستوفاة وعادت إليها الدائنة فأتت إجراءات البيع واستصدرت حكما بالبيع وإذا صدر القرار بقبول التسوية خضعت له الدائنة أسوة بسائر الدائنين .

« وحيث ان هذا الرأي القائل بإيقاف البيع دون الاجراءات السابقة عليه يؤيده أيضا نص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه وقد صاغها الشارع بما يأتي « لا يجوز للدائنين المحفظة ديونهم ولا الدائنين السابقة ديونهم على صدور هذا القانون والذين لم يذكروا في قائمة التوزيع اتخاذ أي إجراءات على العقارات موضوع التسوية أو على ثمراتها ، فهذا الحظر العام المطلق بالنسبة لجميع الاجراءات أيا كان نوعها لم يرتبه القانون إلا على صدور القرار النهائي بالتخفيض ولو أراد الشارع أن يرتب حظر كافة الاجراءات أيضا على القرار الصادر من اللجنة بأن الطلب جائز القبول لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل في المادة ٣٠ المشار إليها

« وحيث انه أزاء صراحة نص المادة ١٣ من القانون المشار إليه لا ترى المحكمة محلا لمناقشة ما يثيره المستأنف والمستأنف عليها الأولى جول نص المادة الأولى من القانون ومدى انطباق

القانون رقم ١٢ سنة ١٩٤٣ ذلك لأن المادة ٢٧ من هذا القانون الأخير نصت صراحة على أن تظل قائمة بالحالة التي هي عليها وقت صدور هذا القانون الطلبات المقدمة وفقا لأحكام القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٩

« وحيث أن المستأنف عليها الأولي تكون لما تقدم من الأسباب على حق من اتخاذ كافة إجراءات نزع الملكية واستصدار حكم بنزع الملكية تم إيقاف البيع حتى يصدر قرار اللجنة النهائي في موضوع طلب التخفيض المقدم من المستأنف ويكون الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به من رفض الدفع المقدم من المستأنف وقبول دعوى نزع الملكية فيتمتعين رفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصاريف الاستئنافية .

(استئناف سعادة صليب سامي باشا وحضر عنه الاستاذ أحمد رشدي ضد السيدة ماري جوه جندى وآخر وحضر عن الاول الاستاذ صادق حنا رقم ٥٢٩ سنة ٥٩ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة طاهر محمد بك وكيل المحكمة وأحمد حلمي بك وعبدالمعظم الشقنبري بك مستشارين)

أو عدم انطباق أحكام القانون على حالة المستأنف لما تشترطه هذه المادة من أن يكون المدينون المنتفعون بأحكامه من غير التجار وأن تكون عقاراتهم مثقلة بتسجيل أو قيد عقارى أو أكثر رتب على أراض زراعية وعقارات مبنية معاملة أن المستأنف لم يرهن أطيأنا زراعية وإنما رهن منزلاين غير ملحقين بأطيان زراعية ولا مناقشة مدى سريان أحكام قانون التسوية على أملاك المدين وعلى ديونه المخلفة فكلها أمور تخرج عن نطاق دعوى نزع الملكية المنظورة ومحل تطبيق هذه الأحكام جميعها إنما يكون أمام لجنة التسوية المنصوص عليها بالمادة العاشرة من القانون والتي تختص وحدها بتطبيق القانون والفصل في موضوع الطلب والتقرير برفض أو قبول طلب التخفيض نهائيا ليصبح نافذ المفعول على سائر الدائنين طبقا لنص المادة ٣ منه .

« وحيث أنه لا محل لما أثارته المستأنف عليها يذكرتها الأخيرة من أن القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٩ الذي يرتكن عليه المستأنف قد ألغاه

مَحْكَمَةُ السَّيِّدَاتِ وَالسُّبُوحَاتِ

هذا المشتري إذ أن عقد البيع الأخير هو الذى يجب على الشفيع أن يطلب الشفعة بمقتضاه أى بالثمن الذى اتفق عليه فيه وبباقى شروطه

٢ — وتطبيقا لهذه القاعدة إذا بيع عقار وتراضى الشفيع مع المشتري على أن يحل الأول محل الثانى فيما له وعليه من حقوق . وظهر شفيع

٧٣

١٣ ديسمبر سنة ١٩٤١

شفعة — تعدد البيوع . وجوب اعلان البائع الأخير . وجوب اعلان المشتري الاول
المبادئ القانونية

١ — يجب على الشفيع إذا تعددت البيوع أن يعلن فى دعواه المشتري الأخير والبائع إلى

آخر فليس له أن يتفل إعلانه المشتري الأول
في دعواه

المحكمة

« حيث ان الأسباب التي بني عليها المستأنف
استثنائه تلخص فيما يأتي : —

أولاً — ان محكمة أول درجة أخطأت في
حكمها بسقوط حق المستأنف في دعواه لعدم
ادخال محمود علي بداري الذي طال عنه المستأنف
عليه الأول انه اشترى من المستأنف عليها الثانية
العقار الذي يطلب أخذه بالشفعة وأنه هو البائع
للمستأنف عليه الأول ذلك لأن المادة التاسعة
من قانون الشفعة تنص على أن العين إذا باعها
مشتريها قبل تقديم طلب الشفعة فيها وتسجيله
كما هو مذكور في المادة الرابعة عشر الآتية
« لا تقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشتري
الثاني بالشروط التي اشترى بها » وأن نص
القانون على أن هذه الدعوى لا ترفع إلا على
المشتري الثاني يقصد منه عدم اعلان المشتري
الأول . وأن حكمة التشريع في ذلك هي أنه
بانتقال العين الى المشتري الثاني أصبح لا توجد
رابطة قانونية بين الشفيع والمشتري الأول كما
أنه بانتقال العين بالبيع إلى المشتري الثاني أصبح
البيع الأول غير موجود . ثانياً — ان العقد
الذي تمسك به المشتري (المستأنف عليه الأول)
صريح في أن الملكية باقية لورثة المرحوم
حبيب جرحس (الذين تمثلهم المستأنف عليها
الثانية) وأن البيع القطعي سيكون منهم إلى
المشتري الثاني . فالمشتري الأول والحالة هذه
علاقته انقطعت بالعقار ولا توجد رابطة تربطه
بالمستأنف الذي يطلب الشفعة من المشتري
الثاني ويحل محله قبل المالكين الذين تمثلهم

المستأنف عليها الثانية

« وحيث انه عن السبب الأول فان المادة
التاسعة من دكر يتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١
الخاص بالشفعة وإن كانت تنص على أن دعوى
الشفعة لا تقام إلا على المشتري الثاني إلا أن المادة
الخامسة عشر من الدكر يتو المذكور توجب
رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري معا
فليس معنى قول المشرع إذن في المادة التاسعة
أن الدعوى لا تقام إلا على المشتري الثاني أنها
لا ترفع على سواء . وإنما قصد المشرع بذلك
النص أن عقد البيع الأخير هو الذي يجب
على الشفيع أن يطلب الشفعة بمقتضاه أي بالثمن
الذي اتفق عليه فيه ويباقي شروطه . وقد كان
القانون المدني قبل صدور دكر يتو الشفعة
المتقدم الذكر خاليا من أي نص يلزم الشفيع
على أن يأخذ بالثمن الثاني عند بيع العين
المطلوبة بالشفعة وكان الشفعاء يرفعون دعاويهم
على المشتري الأول وحدهم لاحتمال أن تكون
البيوع التالية اصطفت لحريتهم من حقهم في
الأخذ بالشفعة بأن ذكرت فيها أثمان مبهظة
لهم . ولكن بالرغم من هذا جاء قانون الشفعة
الجديد ونص في المادة التاسعة السالفة الذكر
على وجوب رفعها على المشتري الثاني وطالب
الشفعة منه بالشروط التي اشترى بها ومن ثم
سار القضاء على عدم قبول دعوى الشفعة إذا
رفعت على المشتري الأول وحده ذلك لأن البيع
الأول يعتبر بالنسبة للشفيع غير موجود بخلاف
البيع الثاني فهو الذي سينصب عليه حكم الشفعة
بشروطه كما قرر ذلك بحق الحكم المستأنف
ومعنى أن البيع الأول يعتبر بالنسبة للشفيع
غير موجود أن الشفيع اذا قضى له بالشفعة
يحل محل المشتري الثاني قبل المشتري الأول

ويعتبر البيع كأنه حصل من المشتري الأول للشفيع بشروطه (تراجع المادة ١٣ من قانون الشفعة) فالرابطة القانونية تكون قائمة في هذه الحالة بين الشفيع والمشتري الأول بوصفه بائعا ومن ثم ينبغي اعلانه في دعوى الشفعة تطبيقا للمادة ١٥ من قانون الشفعة — يراجع من هذا الرأي . . . (١) كتاب دى هلتس (شفعة) نبذة ١٩٦ حيث قال ما يفيد انه في حالة تعدد البيوع يجب توجيه الخصومة الى البائع الأخير إذ إليه وحده يجب أن يؤدي الشفيع الثمن إذا كان لا يزال مستحقا وهو الملتزم وحده بالضمان بكافة أنواعه

(٢) كتاب كامل بك مرسى الجزء الرابع في الملكية والحقوق العينية صحيفة ٣٦٨ نبذة ٤٣٦ إذ قال « ان الدعوى ترفع على البائع الأخير لا على البائع الأصلي لأن البيع الأول يعتبر غير موجود بالنسبة للشفيع ويكون البائع الذي يجب رفع دعوى الشفعة ضده هو البائع الأخير

(٣) حكم استئناف مختلط ٢٧ مايو سنة ١٩٣٠ بلسان ٤٢ — ٥٢٤ ويلخص في أنه إذا بيع العقار موضوع الشفعة مرة ثانية قبل تسجيل طلب الشفعة يتعين رفع دعوى الشفعة ضد المشتري الثاني والبائع إليه وطبقا لشروط العقد المبرم بينهما

« وحيث انه عن السبب الثاني فان الوقائع تتلخص في أن المستأنف عليها الأخيرة بصفتها باع العقار المشفوع الى محمود علي حسين بداري بعقد ابتدائي مؤرخ ١١ / ١ / ٤١ فرفع عبد الرحمن محمد فراج المنجد الشهير بالليثي المستأنف عليه الاول دعوى شفعة (غير الحالية)

ضد البائعة والمشتري المذكور أعلنت بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٤١ وتحدد لنظرها جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ أمام محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية وفي يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٤١ حصل اتفاق بين الشفيع وهو المستأنف عليه الاول والمشتري محمود علي حسين بداري تحرر على ظهر عقد البيع وتضمن احلال الشفيع (المستأنف عليه الاول) محل المشتري في كافة ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات في عقد البيع المتقدم الذكر ودفع المشتري المبلغ الذي سبق له سداد من الثمن للبائعة وقدره خمسون جنيها على أن يقوم الشفيع بسداد الباقي إلى البائعة مباشرة وتحرير العقد النهائي معها كما دفع اليه قيمة السمسرة والتزم المشتري بمصاريف دعوى الشفعة وأحل الشفيع محله في الايجارات الاربعة المحررة منه عن المنزل والثلاثة دكاكين من تاريخ صدور هذه الايجارات الخ — ثم رفع المستأنف الدعوى الحالية في ٩ و ٨ فبراير سنة ١٩٤١ على البائعة الأولى (المستأنف عليها الأخيرة) وعلى عبد الرحمن محمد فراج دون ادخال محمود علي حسين بداري

« وحيث ان المستأنف يقول ان عقد التنازل والحلول هذا صريح في أن الملكية باقية مع البائع وان البيع القطعي سيكون منها إلى عبد الرحمن محمد فراج المستأنف عليه الاول ومن ثم فالمشتري وهو محمود علي حسين بداري قد انقطعت علاقته بالعقار ولا توجد رابطة تربطه بالمستأنف الذي يطلب الشفعة من المشتري الثاني ويحل محله قبل المالكين الذين تمثلهم المستأنف عليها البائعة

« وحيث ان الشفعة تملك بالتراضي أو بقضاء

القاضي وفي عقد الحلول السابق الذكر كما قال المستأنف بحق — قد تراضى المشتري محمود على حسين بدارى والشفيع عبد الرحمن محمد فراج المستأنف عليه الأول على أن يتخلى الأول للثاني عن ملكية العقار المشفوع وأن لا يقف في سبيل هذا التملك فحل بذلك الشفيع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق لدى البائعة وزال كل ارتباط قانوني بين البائع والمشتري بحيث يعتبر البيع بذلك حاصلا للشفيع من البائع مباشرة كما تقضى بذلك المادة ١٣ من قانون الشفعة . ولم يتعد عقد الحلول المذكور أحكام هذه المادة غير أن المستأنف أغفل في أسباب استئنافه ان المادة ١٣ المتقدمة الذكر انما نظمت علاقة الشفيع بالنسبة للبائع (راجع المادة) ولكنها لم تنعرض لتحديد علاقة الشفيع بالمشتري (وهنا الشفيع هو عبد الرحمن محمد فراج المستأنف عليه الأول والمشتري هو محمود على حسين بدارى) . فالشفيع لا يعد مالكا للعقار الا بناء على تراضيه مع المشتري على أن يتنازل له عما اشتراه من حق الشفعة . فالتراضى اذا ناقل للملكية وليس مقررا لها . وللمشتري المشفوع منه حق الانتفاع بما اشتراه واستغلاله لنفسه حتى يدفع له الشفيع الثمن والمصاريف بناء على التراضى (راجع حكم محكمة الاستئناف بدوائرها المجلدة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ رقم ٦ مجموعة أحكام الدوائر المجلدة) وهذا ينطبق تمام الانطباق على ما بين من الوقائع السابقة فقد كان محمود على حسين بدارى منتفعا بالعقار كمالك واكتنه اذ تراضى مع عبد الرحمن محمد فراج على التخلي عن ملكية العقار لما لهذا الأخير من حق الشفعة عليه تنازل له عن عقود الايجار بمجرد ان دفع

بعض الثمن الذى كان سدده للبائعة الأولى « وحيث انه متى تبين ان عبد الرحمن محمد فراج المستأنف عليه الأول لم يكن ليمتلك العقار المبيع إلا لأن محمود على حسين سلم له بالشفعة وانه قبل هذا التسليم كانت الملكية لمحمود على حسين بدارى المذكور يكون تملك عبد الرحمن محمد فراج للعقار رضاء انما كان بيعا جديدا

« وحيث انه مما يؤيد ذلك أيضا ما تنص عليه المادة ١٨ من قانون الشفعة من ان الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع . وشأن الحكم شأن التراضى هنا إذ مفهوم التراضى أن يسقط المشتري حقه إلى الشفيع إذا أراد أن يتجنب الدعوى امام المحكمة ومن ثم يصبح الشفيع مالكا للعقار المشفوع من وقت التراضى الذى يعتبر عقدا ملزما لكل من الشفيع والمشتري ويؤيده أيضا المادة ١٣٦ من كتاب مرشد الخيران لقدرى باشا التى تنص على أن تملك العقار قضاء كان أو رضاء يعتبر شراء جديدا في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع بائعه البراءة منها

« وحيث انه يترتب على أن عقد التراضى انما كان بيعا وأن محمود على حسين بدارى كان بائعا ان المستأنف كان لزاما عليه اعلان هذا الأخير في دعوى الشفعة الحالية بصفته بائعا للمشتري الثانى عبد الرحمن محمد فراج المستأنف عليه الأول طبقا للمادة ١٥ من قانون الشفعة والقواعد السابقة البيان وعلة اعلان البائع المذكور ظاهرة وهى التزامه بالضمان فيها لو استحق العقار للغير وقد نصت المادة ١٣ على انه اذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة ان العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع (هنا الشفيع عبد الرحمن محمد فراج) أن يرجع

٢٧٣ نبذة ١٤٠ أنه رغمًا عن عدم أهمية الدور الذي يقوم به البائع في دعوى الشفعة فإنه ليس في النصوص ما يبيح اعتباره قانونًا أقل أهمية من المشتري فيتعين إعلان الاثنين معًا في ميعاد الثلاثين يوما المحدد في القانون

« وحيث أنه لذلك ولما جاء في الحكم المستأنف من الأسباب التي تقرأها عليها هذه المحكمة يكون ذلك الحكم قد أصاب الحقيقة فيما قضى به ويتعين تأييده

(استئناف راضى أفندى حسن على وحضر عنه الاستاذ ابادير حكيم بك ضد عبد الرحمن محمد فراج وآخر وحضر عن الأول الاستاذ محمد حماد الحسينى رقم ١٨١ سنة ١٦ ق رئاسة وعضوية حضرات اصحاب العزة احمد نظيف بك ورئيس المحكمة ومحمود عفيفى بك وحسن نجيب بك مستشارين)

إلا على البائع والاستحقاق كثيرا ما يحصل فإن دعوى المستأنف استحقاقه أخذ العقار موضوع هذه الدعوى بالشفعة ماهى إلا من قبيل دعاوى الاستحقاق التي يحتمل ان تؤول فيها ملكية العقار للغير (والمستأنف من الغير بالنسبة للبدارى وعبد الرحمن) بعد نزاعها من المشتري وهو عبد الرحمن المستأنف عليه الأول ومن ثم يكون من مصلحة هذا الأخير أن تقام الدعوى في مواجهة البائع له مباشرة ليوجه اليه الضمان فيما لو استدعى الحال ذلك . ومع ذلك فإن أحكام الشفعة لا تقبل التوسع في تأويلها لأنها من الأحكام الاستثنائية وادخال البائع في الدعوى شرط في صحة استعمال حق الشفعة كنص المادة ١٥ المتقدمة الذكر وقد قال دى هلمس في مؤلفه تحت كلمة شفعة صحيفة

القضاء التجاري

٢ — إن المادة ٣٩٠ تجارى حكمها على ما يبدو من نصها قاصر على المعارضة وهو نص استثنائي لا يجوز تطبيقه أو التوسع في تفسيره فلا ينسحب حكمه على موعد الاستئناف .

٣ — إن نص المادة ٣٩٤ تجارى وإن قصر ميعاد الاستئناف فإنه لم يخرج على حكم القاعدة من حيث ابتداء سريان الميعاد من تاريخ إعلان الحكم

المحكمه
« من حيث ان المحكمة الزقازيق الابتدائية حكمت بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٤٣ بأشهار

٧٤

محكمة استئناف مصر

٣١ مايو سنة ١٩٤٤

- ١ — استئناف . بدو مواعيده . من يوم الاعلان
- ٢ — حكم نص المادة ٣٩٠ تجارى . لا ينسحب على مواعيد الاستئناف
- ٣ — حكم المادة ٣٩٤ تجارى . لا يخرج على حكم القاعدة العامة لسريان المواعيد

المبادئ القانونية

١ — إن مواعيد الاستئناف تبدأ من يوم إعلان الحكم لنفس الخصم أو لحلله الأصلي أو المعين (مادة ٣٥٣ مرافعات) فلا يجوز إذن الخروج على هذه القاعدة إلا بنص صريح في القانون .

افلاس عبد الغنى أفندى على يونس لتوقفه عن دين محكوم به لمحمد أفندى السيد أبو عمر في القضية رقم ٣٦٨ سنة ١٩٤٣ مدنى بورسعيد .

« وحيث ان عبد الغنى على يونس أفندى استأنف هذا الحكم فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٣ وبمجلس ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ لم يحضر المستأنف المذكور فطلب المستأنف عليه الحكم بإبطال المرافعة فأجابته هذه المحكمة إلى ما طلب .

« وحيث ان المستأنف جدد استئنافه فى ١٧ يناير سنة ١٩٤٤ مستندا فى ذلك إلى أنه لم يعلن بالحكم المستأنف إلا أن المستأنف عليه دفع فرعيا بعدم قبول هذا الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد متعللا فى ذلك بما استخلصه من المادة ٣٩٠ تجارى من أن ميعاد الاستئناف فى حكم إشهار الافلاس هو خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ القيام باجراءات النشر وقد تمت هذه الاجراءات فعلا فى ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٣ و ٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ .

« وحيث انه من المقرر قانونا أن مواعيد الاستئناف تبدأ من يوم إعلان الحكم لنفس الخصم أو لمحله الأصيل أو المعين (مادة ٣٥٣ مرافعات) فلا يجوز إذن الخروج على هذه القاعدة إلا بنص صريح فى القانون كما هو الحال بالنسبة لاستئناف حكم البيع بالمزاد العلنى فان المادة ٥٨٦ مرافعات جعلت موعد استئنافه خمسة أيام من تاريخ صدوره .

« وحيث ان المادة ٣٩٠ تجارى التى استند إليها المستأنف عليه تقول : « الحكم بإشهار الافلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بإشهار الافلاس يجوز المعارضة فيهما من المفلس

فى ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق غيره فى ظرف ثلاثين يوما ويكون ابتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها المبينة فى مادتي ٢١٣ و ٢١٤ » وحكم هذه المادة على ما يبدو من نصها قاصر على المعارضة وهو نص استثنائى لا يجوز تطبيقه أو التوسع فى تفسيره فلا ينسحب حكمه على موعد الاستئناف »

« وحيث ان القانون التجارى نص فى المادة ٣٩٤ منه على ما يأتى :

« ميعاد استئناف أى حكم صدر فى الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة يكون خمسة عشر يوما فقط من يوم إعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التى بين محل المستأنف ومركز المحكمة التى أصدرت الحكم المذكور ويستفاد من قوله « الدعاوى الناشئة عن نفس التفليسة » أنه قصد الدعاوى الناشئة عن (حالة الافلاس) وفى مقدمة هذه الدعاوى دعوى إشهار الافلاس وظاهر من نص هذه المادة كذلك أنها وإن قصرت ميعاد الاستئناف فانها لم تخرج على حكم القاعدة من حيث ابتداء سريان الميعاد من تاريخ إعلان الحكم — وعلى هذا رأى حكم الدوائر الجمعية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٢٧ والمنشور بمجلة القضاء والتشريع المختلط لسنة ٣٩ ص ٤٥٩ وما بعدها .

« وحيث انه لما تقدم يكون الدفع فى غير محله ويتعين رفضه .

« وحيث ان الاستئناف حاز شكله القانونى فهو مقبول شكلا .

« وحيث ان المستأنف دفع بعدم جواز

المبادئ القانونية

١ - الاختصاص القضائي المركزي يعينه في الأصل موطن المدعى عليه إلا أنه لما كانت الأعمال التجارية مدارها السرعة وكانت خصوصياتها تستدعي سرعة الفصل فيها أعطى المدعى في المعاملات التجارية حرية الخيار بين هذه المحكمة ومحاكم أخرى لئلا يترتب على من مصلحة رفع دعواه أمامها ليصل إلى حقه سريعاً.

٢ - يختص بنظر النزاع التجاري المحكمة التابع لها المحل الذي حصل فيه الاتفاق وتسليم البضاعة أي المحل الذي يتم وينفذ فيه العقد الخاص بعروض التجارة من بيع ومقايضة وإجارة وقرض ووكالة ونقل وتعهد بأداء عمل وغيرها من العقود التجارية.

٣ - وتختص بنظر النزاع التجاري أيضاً المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى دفع القيمة فيه أي المحل المقتضى سداد دين من النقود فيه ومفهوم النص أن العبارة بالمكان المتفق على وجوب دفع نقود فيه لا محل حصول الدفع فعلاً.

٤ - من المسلم به أن حق الخيار قاصر على المنازعات الخاصة أولاً بالمواد التجارية ثانياً - والناشئة عن عقود - ففي المواد المدنية - كحالة سند اذني مدني - النص على مكان دفع الدين لا يجعل محكمة المحل الواجب الدفع فيه

نظر دعوى اشهار الإفلاس لسابقة الفصل فيها من محكمة الزقازيق الابتدائية في ٤ أغسطس سنة ١٩٤١ برفضها ومن هذه المحكمة بحكمها الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٢ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

« وحيث أنه يبدو من الحكمين السابقين أن رفض الدعوى إنما بني على وجود نزاع في الدين .

» وحيث أن الحكم المستأنف بني على حكم صادر في القضية ٣٦٨ سنة ١٩٤٣ بور سعيد تصفى فيه الدين فبسبب الدعوى الحالية يخالف والحالة هذه لسببه في الدعوى بين السابقتين وعلى هذا يكون هذا الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

» وحيث أن المستأنف دفع الدعوى في موضوعها بأن الدين الذي قضى من أجله بإشهار إفلاسه متنازع عليه وهذا القول من جانبه مدفوع بالحكم الصادر من محكمة بورسعيد وهو الحكم الذي سبقت الإشارة إليه واستندت إليه محكمة أول درجة في حكمها المستأنف . وعلى هذا يبين أن الحكم المستأنف في محله ويتعين تأييده .

(استأنف عبد الفتى أفندي على يونس وحضر عنه الاستاذ سليمان عبيد الخليم الباني ضد محمد أفندي السيد أبو عمر وحضر عنه الاستاذ حسين الجندي رقم ٤٣ سنة ٦١ ق تجاري رئاسة وعضوية حضرات أصحاب العزه محمد توفيق إبراهيم بك ومحمد صادق فهمي بك ومحمد توفيق رضوان بك مستشارين)

٧٥

محكمة اسكندرية التجارية الجزئية

٢٨ سبتمبر سنة ١٩٤١

اختصاص مركزي . مسائل تجارية . اختصاص محكمة المحل الواجب الدفع فيه . عدم سريان هذا النص على المنازعات التجارية للاتفاقية .

مختصة كما أن المنازعات التجارية اللاتعاقدية الناشئة عن أشباه العقود والجنح وأشباه الجنح والتي تعتبر أعمالاً تجارية بالتبعية يحرم فيها المدعى من حق الخيار .

٥ — حق الخيار لا يوجد إلا في حالة وجود اتفاق تجارى معترف به فان انكر العقد ونوزع فيه وكان النزاع في وجوده نزاعاً جدياً أو نوزع في مكان السداد أو التسليم أو الاتفاق اختصت محكمة الموطن .

٦ — ان اتفق على محل معين لتنفيذ عقد وروعى في تعيين المحل المختار للتنفيذ مصلحة المتعاقدين أو مصلحة المدين كانت محكمة المحل المختار للتنفيذ مختصة دون غيرها بنظر النزاع الناشئ عن العقد .

المحكمة

« حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص المحكمة التجارية بنظر الدعوى قائلاً أن محكمة الموطن هي المختصة دون سواها بنظر النزاع . » وحيث انه للفصل في هذا الدفع يتعين بحث أحوال تطبيق الفقرة السابعة من المادة ٣٤ من قانون المرافعات .

« وحيث ان الاختصاص القضائي المركزى يعينه في الأصل موطن المدعى عليه إذ القاعدة أن المدعى يسعى الى المدعى عليه في محكمته إلا أنه لما كانت الأعمال التجارية مدارها السرعة وعدم التأخير وكانت خصوماتها تستدعى سرعة الفصل فيها فقد أعطى المشرع في المادة ٧/٣٤ مرافعات للمدعى في المعاملات التجارية

حرية الخيار بين هذه المحكمة والمحكمة التي يجتمع في دائرتها حصول الاتفاق أى إتمام العقد وتسليم البضاعة — أى تفيذ العقد — ويقصد المشرع بكلمة البضاعة كل عروض التجارة من بيع ومقايضة وإجارة وقرض ووكالة ونقل وتعهد بأداء عمل وغيرها فالمحل الذي يتم وينفذ فيه العقد يحدد المحكمة المختصة بالفصل في النزاع « le tribunal du lieu où les actes ont été passés et exécutés. »

جارسونيه جزء أول نبذة ٥٧٧ ويبداء بقضاء التجارى » بند ١٦٨ ودالوز تحت شرح المادة ٤٢٠ مرافعات نبذة ٢٥ و ٦٢ — ٦٩) وللمدعى حق التقاضى أمام المحكمة الكائن بدائرتها المحل المقتضى سداد دين من النقود فيه ومفهوم النص أن العبرة بالمكان المتفق على وجوب الدفع فيه لا محل حصول الدفع فعلاً (جارسونيه نبذة ٥٧٧) « وحيث انه من المسـ لم به ان حق الخيار قاصر على المنازعات الخاصة — أولاً — بالمواد التجارية — ثانياً — والناشئة عن عقود ففى المواد المدنية — كحالة سند أذن مدنى — النص على مكان دفع الدين لا يجعل محكمة المحل المقتضى دفع القيمة فيه مختصة كما أن المنازعات التجارية اللاتعاقدية الناشئة عن أشباه العقود والجنح وأشباه الجنح والتي تعتبر أعمالاً تجارية بالتبعية يحرم فيها المدعى من حق الخيار (جارسونيه جزء أول نبذة ٥٧٦ وليون كان المطول جزء أول نبذة ٣٩٥)

« وحيث ان هذا الحق لا يوجد إلا في حالة وجود اتفاق تجارى معترف به فان أنكر العقد ونوزع فيه وكان النزاع في وجوده نزاعاً جدياً une contestation sérieuse أو نوزع في مكان السداد أو التسليم اختصت

sur le fond. L'exception préjuge ici la solution définitive.

« وحيث انه ان اتفق على محل معين لتنفيذ عقد وروعى في تعيين المحل المختار للتنفيذ مصلحة المتعاقدين أو مصلحة المدين فقط كانت محكمة المحل المختار للتنفيذ مختصة دون غيرها بنظر النزاع الناشئ عن العقد لاتفاق العاقدين (ليون كان نبذة ٣٩٩ مكرر)

« وحيث انه بتطبيق هذه القواعد على الدعوى الحالية والعقد موضوع النزاع متنازع فيه نزاعا جديا يتعين القضاء بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى .

(قضية الشيخ عبدالمجيد كيلاني وحضر عنه الاستاذ عزيز مبرى ضد عبدالعزيز محمود عبدالمجيد وآخر رقم ٧١٤ سنة ١٩٤١ تجارى رئاسة حضرة القاضى على اوالفيل)

محكمة موطن المدعى عليه وذلك لأنه لا يمكن التحقق من مكان الاتفاق والتسليم أو من مكان سداد الدين عند المنازعة فيها أو في وجود العقد (ليون كان جزء أول نبذة ٣٩٦ مكررة .

« L'art. cesse d'être applicable lorsque l'existence du marché allégué est sérieusement contestée. »

وجارسونيه نبذة ٥٧٦ ودالوز شرح المادة ٤٢٠ مرافعات ٨٣ الى ١٠٣ ويديارد « القضاء التجارى نبذة ١٥٦) ولأنه لو أنكر قيام العقد وقضى باختصاص غير محكمة الموطن لكان ذلك قضاء ضمنيًا بصحة وجود العقد (تالير نبذة ٢٤٢ حيث قال :

En effet, le jugement sur l'incident fera connaitre l'opinion des juges

قضاة المحاكم التجارية

أولا — إذا احتوى الخطاب أمورا سرية تتعلق بالمرسل فان ملكيته في هذه الحالة تظل من حق المرسل

ثانيا — إذا طلب المرسل من المرسل اليه أن يعيد اليه الخطاب بعد تلاوته أو أن يمزقه عقب الاطلاع عليه فتبقى ملكيته للمرسل ثالثا — الخطابات المتبادلة بين وكيل وموكله وصاحب قضية ومحاميه تعتبر في حكم الرسائل السرية فتبقى من حق مرسلها وله الحق في استردادها من الغير

المحكم

« من حيث ان يحصل وقائع التظلم أن

٧٥

محكمة مصر الا ابتدائية الأهلية
قضاء الأمور الوقتية

٢٥ يناير سنة ١٩٤٢

رسائل . ملكيتها . انتقال الملكية بالوراثة مع استثناء بعض الأحوال

المبدأ القانوني

لم يضع الشارع المصرى أسوة بالشارع الفرنسى قواعد خاصة بملكية الرسائل ولكن انعقد إجماع الفقه والقضاء على أن الخطاب يعتبر ملكا للمرسل اليه وينتقل لورثته أسوة بأموال التركة ووفقا لقواعد الميراث الشرعية وإنما يستثنى من هذه القاعدة الأحوال الآتية

المتظلم ضده استصدر من حضرة رئيس محكمة مصر الابتدائية بصفته قاضي الأمور الوقفية أمرا بالحجز على مستندات بعضها مودع بحافظة الست سيزا هانم في القضية المدنية رقم ٧٥٢ سنة ١٩٣٣ كلى مصر المرفوعة من السيدة المذكورة بواسطة وكيلها المتظلم ضد صالح بك حسنى كوزحان وباقيها مودع من المتظلم في قضية اللجنة المباشرة رقم ١٧١ سنة ١٩٤١ الأزبكية وقد تدخل في هذا التظلم صالح بك حسنى والست فاطمة شريفة هانم منضمين إلى المتظلم ضده في طلب رفض التظلم وتأيد الأمر المتظلم منه .

« ومن حيث ان المتظلم دفع بعدم قبول تدخل الخصمين السالف ذكرهما بمقولة أن لا مصلحة لهما في التظلم .

« ومن حيث ان صالح بك حسنى هو خصم في الدعوى المقدمة فيها بعض المستندات الصادرة الأمر بحجزها وله مصلحة ظاهرة برد هذه المستندات لذى الشأن فيها حتى لا يحتج بها ضده كما أن الست فاطمة شريفة هانم وقد انتقلت إليها ملكية بعض المستندات المحجوز عليها باعتبارها من ضمن ورثة الأميرة أمينة هانم لها مصلحة ظاهرة في حجز هذه المستندات وردها لذوى الشأن فيها ومن ثم ينبغى رفض الدفع السالف ذكره وقبول تدخلهما في التظلم .

« ومن حيث ان أوجه التظلم تتحصل كما يستفاد من مذكرة المتظلم فيما يأتى :

أولا — أن المستندات المحجوز عليها في القضية رقم ٧٥٢ سنة ١٩٣٣ كلى مصر مقدمة من الست سيزا هانم ضد صالح حسنى بك خصمها في تلك الدعوى وليس عماد الدين بك المتظلم خصما فيها فكان يجب أن يوجه طلب الحجز إلى سيزا هانم .

ثانيا — فيما يختص بباقي المستندات يقول أن رأى الراجح الذى عليه العمل الآن هو اعتبار الرسالة ملكا للمرسل اليه بدون تفريق .

ثالثا — أن المستند رقم ١ المحجوز في القضية رقم ٧٥٢ سنة ١٩٣٣ هو عبارة عن خطاب أرسله الجنرال شريف باشا إلى المرحوم أحمد بك لطفى ويقول أنه بحسب اتفاق معقود بين شريف باشا والغفور له سعيد باشا الأمير وعماد الدين بك وهي تنازلت الأميرة أمينة هانم عن جميع القضايا التي رفعتها على أخيها الأمير سعيد باشا في مقابل تعهدات التزم بها المتظلم عماد الدين بك وهي شخصيا وبوصف كونه طرفا في العقد تسلم الخطاب الذى أرسله شريف باشا إلى أحمد بك لطفى ليضمن تنازل الأميرة عن قضاياها ضد موكله الأمير سعيد باشا .

رابعا — أن المستند الثانى المحجوز عليه في القضية السابق بيانها عبارة عن خطاب باللغة الفرنسية من الأميرة أمينة هانم إلى زوجها شريف باشا ترجوه فيه قبول النظر على وقفها وهذا الخطاب خاص بجهة الوقف وقد سلمه شريف باشا إلى كريمته سيزا هانم وهي الآن ناظرة على الوقف .

خامسا — أن الخطاب المقول بأنه سرى وهو عبارة عن المستند الثالث المحجوز في نفس القضية هو ملك المرسل اليه .

سادسا — ان المستند الرابع المحجوز عليه في نفس القضية لا وجود له في ملفها .

سابعا — بخصوص المستندات المحجوزة في القضيتين المباشرين يقول أن الخطاب الصادر من شريف باشا إلى والدته زوجته سلمته إلى ابنتها الأميرة أمينة هانم وسلمته الأخيرة بدورها إلى بنتها سيزا هانم موكله المتظلم — فلا

يكون للجنرال شريف باشا أو لست فاطمة شريفة هانم شأن فيه .

ثامنا — ان الصورة الرسمية من برقيته هي ملك لمن استخرجها وهو المتظلم .

تاسعا — ان الصورة الرسمية لحكم النقص هي ملك لمن استخرجها أيضا وهو المتظلم .

عاشرًا — ان باقي المستندات عدا حجج الوقف اسيزا هانم حق فيها باعتبارها وارثة لأمة أمينة هانم المالكة لها أصلا .

حادى عشر — ان حجج الوقف المحجوزة من حق سيزا هانم النازرة على الوقف دون سواها « ومن حيث ان الوجه الأول مردود بأن

لا مصلحة للمتظلم في إثارة على أنه مما يؤيد أن المستندات المحجوزة في القضية رقم ٧٥٢ سنة ١٩٣٣ كلى مصر هي في حيازة المتظلم في الواقع أن من ضمنها المستند الثالث المذكور له برقم ١٠ بنفس المحافظة عبارة عن خطاب وارد إلى المتظلم من الجنرال شريف باشا وستعرض له فيما بعد .

« ومن حيث انه بالنسبة للوجه الثانى نرى أنه بالرغم من أن الشارع المصرى أسوة بالشارع الفرنسى لم يضع قواعد خاصة بملكية الرسائل ولكن انعقد اجماع الفقه والقضاء فى فرنسا على أن الخطاب يعتبر ملكا للمرسل اليه وينتقل لورثته أسوة بأموال التركة ووفقا لقواعد الميراث الشرعية وإنما يستثنى من هذه القاعدة الأحوال الآتية . —

أولا — إذا احتوى الخطاب أمورا سرية تتعلق بالمرسل فان ملكيته فى هذه الحالة تظل من حق المرسل (راجع كتاب الرسائل لجان مونتانييه Jean Montagnier ص ٦ و ٢٣

و ٢١٠ وفى نفس البحث رسالة الأستاذ البير لجريس Albert Legris ص ٨٨ و ٩٢ و ١٢٧)

ثانيا — إذا طلب المرسل من المرسل اليه أن يعيد اليه الخطاب بعد تلاوته أو أن يمزقه عقب الاطلاع عليه فتبقى ملكيته للمرسل (راجع فى هذا المعنى جان مونتانييه ص ١٣ والبير لجريس ص ٩٠)

ثالثا — الخطابات المتبادلة بين وكيل وموكله وصاحب قضية ومحاميه تعتبر فى حكم الرسائل السرية (راجع فى هذا المعنى البير لجريس ص ١٢٥ و ١٢٧) فتبقى من حق مرسلها وله الحق فى استردادها من الغير .

و تبقى بعد ذلك بحث باقى أوجه التظلم على ضوء المبادئ السابق بيانها .

« ومن حيث ان وجه التظلم الثالث ومحصله أن المستند الأول المحجوز فى القضية رقم ٧٥٢ سنة ١٩٣٣ كلى مصر هو عبارة عن خطاب أرسله الجنرال شريف باشا إلى المرحوم الأستاذ احمد بك لطفى وسلم من الأخير للمتظلم مردود بأن مثل هذا الخطاب الصادر من الجنرال لمحاميه يعتبر حكمه حكم الرسائل السرية فلا يجوز تسليمه للغير أما ادعاء المتظلم بأنه مسلم اليه من المحامى المذكور تنفيذا لاتفاق معقود بينه وبين الجنرال شريف باشا والمفقور له الأمير سعيد فلم يقدم ما يثبت به وإلى أن يثبت هذا الاتفاق أمام محكمة الموضوع المختصة يكون أمر الحجز المتوقع على هذا المستند فى محله .

« ومن حيث ان وجه التظلم الرابع مردود بأن المستند الثانى المحجوز عليه فى نفس المحافظة والمرموز له رقم ٧ فيها هو عبارة عن خطاب صادر من سمو الأميرة أمينة هانم إلى زوجها

الجنرال شريف باشا فهو يعتبر ملكا للمرسل اليه وله حق استرداده تحت يد كائن من كان وفقا للقاعدة السابق بيانها .

« ومن حيث ان وجه التظلم الخامس الخاص بالمستند الثالث المحجوز في نفس القضية والرموز له في المحافظة المودعة فيها برقم ١٠ مردود بأن هذا الخطاب احتوى أمورا سرية تتعلق بمرسله وقد حرص الجنرال على ألا يطلع عليه أحد خلاف المرسل اليه فطلب إلى المتظلم أن يعيده اليه بعد تلاوته أو يعدمه فتبقى ملكيته لمرسله وفقا للقواعد السابق بيانها .

« ومن حيث أن وجه التظلم السادس في محله إذ لا يجوز الحجز على خطاب لا وجود إذ لم يقدم في الحافظة وإنما أشير اليه في مذكرة محامي المتظلم ومن ثم ينبغي قبول التظلم بالنسبة لهذا الخطاب والغاء أمر الحجز الموقع بالنسبة له .

« ومن حيث ان وجه التظلم السابع الخاص بالمستند الأول المحجوز في قضيتي الجنحتين المباثرتين رقم ١٧١ سنة ٤١ و ٢٢٨٦ سنة ٤١ المضمومتين والرموز له برقم ٤ في الحافظة المقدمة بجلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤١ مردود بأن هذا الخطاب المرسل من الجنرال شريف باشا إلى الأميرة والدته زوجته قد انتقلت ملكيته إلى زوجته الأميرة أمينة هانم وورثه بعد وفاتها ورثتها الشرعيون ومنهم الجنرال شريف باشا وبنته السيت فاطمة شريفة هانم فيكون له حق حجزه واسترداده .

« ومن حيث ان وجه التظلم الثامن بخصوص حجز المستند الثاني المرموز له برقم ٥ في نفس الحافظة السابق الإشارة اليها مردود بأن الصورة البرقية المحجوزة هي من أوراق دائرة الجنرال شريف باشا وزوجته المرحومة أمينة هانم وحكمها

حكم المستند السابق .

« ومن حيث ان وجه التظلم التاسع بخصوص حجز الصورة الرسمية لحكم محكمة النقض مردود بنفس الرد الخاص بالمستند السابق .

« ومن حيث ان وجه التظلم العاشر الخاص بحجز باقى المستندات عدا حجب الوقف مردود بأن جميع هذه المستندات من أوراق دائرتي الجنرال شريف باشا وزوجته المغفور لها أمينة هانم وقد انتقلت ملكية هذه المستندات بعد وفاتها لورثتها الشرعيين وهم زوجها الجنرال شريف باشا وبنتاه السيت فاطمة شريفة هانم وسيزا هانم وأن الأخيرة تخارجت عن نصيبها في تركته والدتها المذكورة ويستدل المتظلم ضده على هذا التخارج بحكم محكمة مصر الكلية في القضية رقم ٧٥٢ سنة ١٩٣٣ كلى مصر الصادر بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ وقد ورد في أسبابه ما يؤيد هذا التخارج الذى اعتمد فيه على إجابة محامي السيدة المذكورة أمام محكمة مصر المختلطة في القضية رقم ٢٧٥٨ سنة ٥٨ ق وليس من شأن قاضى التظلم أن يفصل في صحة أو عدم صحة هذا التخارج وإنما له أن يقضى بحسب الظاهر تاركا لمحكمة الموضوع تحقيقه وما دام أن الظاهر المستفاد من المستندات المعروضة على قاضى التظلم مؤيدة له فلا يكون للسيدة سيزا هانم حلیم ولا لوكيلها حق ظاهر في أوراق تركته المغفور لها الأميرة أمينة هانم حلیم ويكون لباقي ورثتها الحق في الحجز على هذه الأوراق واستردادها تحت يد كائن من كان ومن ثم ينبغي رفض التظلم بخصوصها .

« ومن حيث ان وجه التظلم الحادى عشر بشأن حجب الوقف الصادر الأمر بحجزها

٧٧

محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية

١٤ يناير سنة ١٩٤٣

شععه . ابن العم في الدرجة الرابعة تطبقا للمادة ٢٤٠ وليس في الدرجة الثالثة . جوار الشفعة في بيته

المبدأ القانوني (١)

إن بين الابن والأب درجة وبين الأب والجد درجة وبين العم والجد درجة وبين العم وابن العم درجة ولهذا يتبين أن بين أولاد الاعمام أربع درجات لثلاثة وأن درجة حسابها واضحة لدرجة لا اعتراض عليها وعلى ذلك تجوز الشفعة في بيع ابن العم ولا تحمي المادة الثالثة من قانون الشفعة .

المحكمة

و حيث ان دعوى المدعية تلخص في أن المدعى عليه الأول اشترى من المدعى عليهم الثلاثة الآخرين سبعة عشر قيراطا من أربع وعشرين على المشاع في كامل أرض وبناء المزلين المبنيين الحدود والمعاليم بعريضة الدعوى بموجب عقد تحرر أمام مأورية العقود بالمحكمة المختلطة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤١ ثم تسجل في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ وقد ذكر في العقد المذكور أن الثمن مبلغ ٤٨٠ ج في حين أن حقيقة الثمن ٤٠٠ ج فقط وبما أنها (أى المدعية) تملك على الشيوع في هذين

(١) تأيد هذا الحكم من محكمة استئناف مصر الأهلية في الاستئناف رقم ٤٣٠ سنة ٦٠ ق دائره حضرة صاحب المزمع محمد محمود بك رئيس المحكمة ورياض قلته بك ومحمود عفيفي بك مستشارين

في محله بالنسبة للحجتين الرموز لها برقم ١ و ٤ في نفس الحافظة والاولى عن وقف الأميرة أمينة هانم حلیم ٧٧٠ فدانا بقلندول والأخيرة عن وقف الأميرة المذكورة منزل المطرية إذ أن كلتا الحجتين أصبحتا من حق ناظرة الوقف الحاليه الست سيزا هانم لتصرف شئون الوقف وفقا لنصوصهما وينبغي الغاء أمر الحجز بالنسبة لهما أما بالنسبة لحجتي الوقف الآخرين الصادرتين من الجنرال شريف باشا فانهما من حقه لأنه الواقف ولو ان الوقف أبطل بسبب نزاع ملكية الأعيان الموقوفه إلا أن للواقف الحق في الاحتفاظ بحجيته ولا شأن للمتظلم أو لسيزا هانم فيهما .

« ومن حيث انه مما هو جدير بالملاحظة بعد مناقشة أوجه التظلم السابق ببيانها تفصيلا عن المستندات ١٤ و ١٥ و ١٧ المحجوزة في الجنحتين المباشرتين والرموز لها بالأرقام ٢٨ و ٢٩ بالحافظة الاولى والى في الحافظة الثانية هي خطابات مرسلة للجنرال شريف باشا فتعتبر ملكه وفقا للقاعدة العامة السابق ببيانها وان أصول الانذارات الرموز لها في طلب الحجز المتظلم منه برقم ٣ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ والمرمور لها في الحافظة المودعة في الجنحتين المباشرتين السالف ذكرهما بأرقام ٧ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧) كلها أوراق تخص دائرتي الجنرال شريف باشا وزوجته المغفور لها الأميرة أمينة هانم حلیم وقد انتقلت ملكيتهما الورثتها الشرعيين عدا سيزا هانم التي تخارجت عن حصتها الميراثية كما سبق بيانه .

(تظلم محمد عماد الدين بك وهي وحضر عنه الاستاذ عزيز خانكي بك ضد سعادة الجنرال محمد شريف باشا وحضر عنه الاستاذ عبد المنعم أبو زيد وآخرين رقم ١٤١ سنة ١٩٤٢ ك رئاسة حضرة صاحب المزمع أحمد حلمي بك رئيس المحكمة)

المنزلين ١٢ س ٣ ط من ٢٤ ط بطريق الميراث الشرعى عن والدها المرحوم محمد افندى محمد بكير المتوفى سنة ١٣٨٩ عن ورثاه الشرعيين وهم المدعى عليهم ولداه وزوجته والمدعية وأختها شقيقتها زينب ابنتاه ولم يترك ميراثا غير هذين المنزلين ومبلغ من المال بدده المدعى عليهما الأول والثاني وأنها (أى المدعية) لذلك يحق لها أن تطلب أخذ هذه الحصة المبيعة بطريق الشفعة وبطريق الاسترداد الوراثى عملا بنص المادة ٤٦٣ من القانون المدنى ولهذا فقد بادرت بمجرد علمها بمحصول هذا البيع الذى جاهد المدعى عليهم جميعا فى إخفائه عنها بمختلف الطرق والأساليب بأن أئذرت المدعى عليهم برغبتها فى أخذ تلك الحصة المبيعة بطريق الشفعة بتاريخ ١١ يولية سنة ١٩٤٢ تم أقامت دعواها الحالية للسطالبة فعلا بالشفعة وعرض الثمن عرضا قانونيا .

« ومن حيث ان المدعى عليه الأول بدفع الدعوى بأنه لاحق لها فإما تطلبه من أخذ الحصة المبيعة اليه من باقى المدعى عليهم لا بطريق الشفعة ولا بطريق الاسترداد الوراثى للأسباب الآتية :

(١) أنه لاحق للمدعية فى مطالبتها أخذ الحصة المبيعة بطريق الشفعة لأن المشتري قريب البائعين من الدرجة الثالثة إذ هو ابن عمه المدعى عليهما الثانى والثالث والمدعية وأختها ذلك عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الشفعة والمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات

(٢) أن المدعية تعلم بالبيع وظروفه وهي التى على المدعى عليه فى شراء هذه الصنفقة لا نقاد شقيقتها المدعى عليه الثالث من تهمه التبديد التى كان يحاكم من أجلها أمام محكمة جنح دمنهور ولذلك فقد ظلت من نوفمبر سنة ١٩٤١ أى من

وقت تحديد عقد البيع حتى الآن وهى لا تحرك ساكنا ولما دب ديب الخلاف بينها وبين أخويها المدعى عليهما الثانى والثالث أخيرا انتهزت هذه الفرصة فأخذت تهددهم بهذه الدعوى وهى تعلم علم اليقين أن حقها من هذه الناحية قد سقط عملا بنص المادة ٦٩ من قانون الشفعة وهى على استعداد لإثبات ذلك بالبينة .

(٣) إن حق المدعية فى الاسترداد الذى نصت عليه المادة ٤٦٢ من القانون المدنى قد سقط إذ أنها بعلمها وبسكوتهما تعتبر أنها قد تنازلت عن حقها أيضا من هذه الناحية إذ يجوز للشريك فى الملك أن يتنازل عن استعمال هذا الحق كحق الشفعة سواء بسواء .

(٤) أن بعض المحاكم رأت أن المادة ٦٤٢ أصبحت مفسوخة بقانون الشفعة وإن لم ينص صراحة على ذلك كما رأت محاكم أخرى أن المادة المذكورة خاصة بالشيوخ الناشئ عن الشركات لا التركات وقررت أن حق الشفعة وحق الاسترداد هما حقان مختلفان تمام الاختلاف من حيث موضوعهما وطريقة تطبيقهما .

« ومن حيث ان المدعية ترد على دفاع المدعى عليه الأول بأوجه الدفاع الآتية (١) ان درجة قرابة المدعى عليه الأول بالمدعى عليهما الثالث والثانى ليست فى الدرجة الثالثة كما يدعى بل هى فى الدرجة الرابعة ذلك لأن بين ابن العم وأبيه درجة وبين ابنه وجده درجة وبين جده وعمته درجة وبين عمه وابن عمه درجة كما حكمت بذلك محكمة الجيزة فى القضية رقم ٢٦٧ سنة ١٩٣٤ (٢) أن المدعية لم تعلم بمحصول البيع إلا بعد ١٣ يونية سنة ١٩٤٢ حيث فوجئت بهذا الخبر ثم استخرجت على عجل صورة رسمية من عقد البيع

عن المدد المطالب بها وزيادة عن ذلك فإن مستأجرى هذين المنزلين لم يكونوا يملكون بمشترى المدعى عليه الأول من باقى المدعى عليهم ولم يحصل إخطارهم بمحصول هذا البيع وظلوا يتعاملون مع المدعى عليه الثانى عن نفسه وعن أخيه ووالدته كما هو ثابت كل ذلك من أحكام ومحاضر الجلسات ومذكرات القضايا المذكورة كما هو ثابت كل ذلك من القضية رقم ١٧٣٩ سنة ١٩٤٢ مدنى دمنهور المضمومة والمستندات المقدمة من المدعية .

(٤) ان للمدعية حق المطالبة بالحصصة المبيعة إلى المدعى عليه الأول بطريق الاسترداد الوراثى حيث انه لا نزاع فى أن تلك الحصصة شائعة فى جميع ما خلفه المورث المرحوم محمد افندى بكير حيث أنه لم يخلف سوى هذين البنتين وأن هذه الحصصة لم تزل على الشيوع وأنها (أى المدعية) من ضمن الشركاء الأصليين وذلك كله عملاً بنص المادة ٤٦٢ مدنى وأن هذا الحق لا يسقط مادامت حالة الشيوع قائمة وما دام لم يصدر من الشريك المسترد أى تنازل عن حقه هذا لاصراحة ولا ضمناً .

« ومن حيث ان المحكمة ترى من كل هذه الظروف — ١ — أن المدعى عليه الأول وهو ابن عمه المدعى عليهما الثانى والثالث يعتبر فى الدرجة الرابعة من القرابة لهما وذلك لأن المادة الثالثة من قانون الشفعة التى نصت على أنه لا شفعة فيما يبيع من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة لم تبين كيف يكون احتساب الدرجات كما أن قانون الشفعة لم يحل فى معرفه الدرجات إلى المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات الخاصة بالخبراء وإن الأخذ بنص هذه المادة

فى ٥ يولية سنة ١٩٤٢ وأعلنت إنذار الشفعة فى ١١ يولية سنة ١٩٤٢ ورفعت دعواها للمطالبة بالشفعة فى الميعاد القانونى (٣) إن ما يدعى المدعى عليه الأول من أنها (أى المدعية) هى التى ألحت عليه فى شراء تلك الحصصة شفعة منها على أخيها المدعى عليه الثالث لا نقاذ أخيها المذكور من تهمة التبديد التى كان يحاكم من أجلها أمام محكمة جنح دمنهور لا يستند إلى شىء من الصحة ذلك لأن الخلاف الشديد كان ولم يزل مستحكماً بينها وبين أختها زينب من ناحية وبين أخويها ووالدته (وهم المدعى عليهم الثلاثة الآخرين) من ناحية أخرى وذلك من تاريخ وفاة مورثهم المرحوم محمد افندى بكير فى سنة ١٩٣٨ حتى الآن وذلك لجملة أسباب منها أن أخويها المذكورين بددوا حوالى مبلغ ألف جنيه كان المورث قد ترك ميراثاً عنه وحرماً أختيهما من نصيبهما فيه كما أن الأخوين المذكورين استحوذا على جميع ريع المنزلين المخلفين عن المورث ولم يعطيا أختيهما شيئاً من نصيبهما فيه الأمر الذى اضطرهما هى وأختها أن رفعتا فى سنة ١٩٤١ تسع قضايا ضد المستأجرين وضد أخويهما المذكورين وظلت هذه القضايا وخلافها منظورة أمام محكمة دمنهور إلى ما بعد مشترى المدعى عليه الأول بعدة أشهر ومع ذلك فلم يظهر المدعى عليه الأول فى أى دور من أدوار هذه القضايا بل توارى وراء المدعى عليهم الثلاثة الآخرين وترك المدعى عليه الثانى يحضر فيها على اعتبار أنه هو والمدعى عليهما الثالث والرابعة المالكون المستمرون للسبعة عشر قيراطاً فى المنزلين المتنازع عليهما وظل المدعى عليه الثانى يقدم مستندات من لديه ويعرض بنفسه مبالغ على المدعية وأختها زينب على اعتبار أنهما صافى ما يخصهما فى الربع

في حالات الشفعة ما هو إلا من باب الاجتهاد والقياس ليس إلا ولكن الأمر الذي يقبله العقل والبداهة وينطبق على المنطق الصحيح هو القول أن بين الابن والاب درجة وبين الاب والجد درجة وبين الجد والعم درجة وبين العم وابن العم درجة ولهذا يتبين أن بين أولاد الأعمام أربع درجات لا ثلاثة وأن كيفية حسابها واضحة لدرجة لا اعتراض عليها وزيادة عن ذلك فأننا لو جارينا بعض المحاكم وأخذنا بظاهر النص القرني للمادة ٢٤ مرافعات وهو احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة طبقة إلى الجد الأصلي بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة بدون دخول الغاية أي أننا نسقط الابن والجد من حساب الدرجات الأمر الذي ينتج منه أن يكون ابن العم في الدرجة الثالثة لأصبح العم والحالة هذه في الدرجة الثانية والجد في الدرجة الأولى وماذا تكون درجة الأب بالنسبة للابن ومع ذلك فأننا لو راجعنا النص الفرنسي للمادة ٢٤٠ مرافعات لوجدناه يختلف عن النص العربي إذ يقول بالنص —

" Les despés seront calculés par gere rahons en remontant jusqu'à l'auteur commun qui ne sera pas eompté et en rendesendant sur la leque collatrele."

ومعناها الصحيح أن الدرجات تحسب طبقة فطبقة إلى الجد الأصلي لا كما يقول النص العربي لتلك المادة من احتسابها بحسب طبقات الأصول الأمر الذي دعا إلى الغموض الحالي وإلى

اختلاف وجهات النظر وتضارب الأحكام فإذا جرى حساب الدرجات على أساس المعنى الصحيح للمادة السالفة الذكر أي طبقة فطبقة فيتمين إذا عد الابن لأنه طبقة ثم الاب ثم الجد ثم العم ثم ابن العم وهي في مجموعها خمس طبقات وإذا سقط الجد تبقى معن أربع درجات — ٢ — أن الظاهر من القضية المضمومة ومن المستندات والأحكام المقدمة ضمن حافظة المدعية أن الخلاف مستحكم فعلا بين المدعية وأختها زينب من جهة والمدعى عليهم الثلاثة الآخرين من ناحية أخرى ورغمما من أن القضايا التي رفعتها المدعية وأختها على مستأجرين المنزل المتنازع عليهما وعلى أخويهما المدعى عليهما الثاني والثالث استمرت إلى أواخر سنة ١٩٤٢ أي بعد مشرى المدعى عليه الأول حصة باقي المدعى عليهم في المنزل المذكورين فإن المدعى عليه الأول لم يظهر مطلقا في إحدى هذه القضايا ولم يتدخل فيها باعتباره مالكا للسبعة عشر قيراطا مشتراه ولم يعلن المستأجرين بمشراه لكي يتعاملوا معه ويدفعوا إليه نصيبه في الأيجار بل استمر محتفيا وترك المدعى عليه الثاني يحضر في جميع أدوار هذه القضية عن نفسه وبالنسبة عن أخيه ووالدته ويدافع عن المستأجرين ضد أخته ويقدم أوراق وفواتير عن إصلاحات يدعى إجراؤها في المنزل ويعرض مبالغ على المدعية وأختها على اعتبار أنها صافي ما يخصهما في الربع المتنازع عليه عن المدد المطالب بها والمحكمة تستنتج من ذلك بكل وضوح عدم صحة ما يدعيه المدعى عليه الأول من أن المدعية كانت تعلم بظروف مشراه وشروطه والتمن المدفوع منه وأنها هي التي سعت إليه في ذلك إنقاذا لأخيها من تهمة التبيد التي كان يحاكم من

للمشتري أن ينقص هذا الميعاد (راجع استئناف أهلى ٧ - ١٢ - ٩٢٠ و ١٠ - ٢ - ٩٢٠ واستئناف مختلط ٢٣ - ٣ - ٩١١ و ١٢ - ٢ - ٩٢٤ و ٧ - ٢ - ٩٢٨ ودى هلس نبذة ١٢) (٤) لاختلاف الآراء في تفسير المادة ٤٦٢ مدنى قررت محكمة الاستئناف بهيئة دوائر مجتمعة أن حق الشفعة وحق الاسترداد المنصوص عنه في المادة ٤٦٢ مدنى حقان مختلفان بعضها عن بعض تمام الاختلاف من حيث موضوعهما ومحل تطبيقهما فان حق الشفعة مأخوذ من الطريقة الاسلامية وينطبق في أحوال بيع عقار معين أو حصة شائعة فيه مع توافر الشروط والمواعيد المبينة في الأمر العالى الرقم ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ الخاص بالشفعة أما حق الاسترداد فانه مأخوذ من المادة ٨٤١ من القانون الفرنسى وقد منحه المشرع للشركاء الأصليين في الملك دون غيرهم في حالة الشبوع سواء كان تانجسا عن ميراث أم عن شركة متى باع أحد الورثة أو الشركاء لأجنبي حصة شائعة في مجموع التركة أو الشركة من عقار أو منقول وكذلك إذا باع أحدهم لأجنبي حصة شائعة في عين معينة يصعب على المشتري تسليمها بدون أن يطلع على أسرار التركة أو الشركة ففي هاتين الحالتين يجوز للشركاء المذكورين حين القسمة أن يستردوا الحصة الشائعة التي بيعت وقد سارت الأحكام بعد ذلك على ما قدره ذلك الحكم من المبادئ وعلى هذا الأساس حكمت محكمة الاستئناف بأن من مميزات بيع الاستحقاق في التركة أنه إذا حصل لأجنبي يكون لباقي الورثة الحق في استرداد الحصة المبيعة من أحدهم قبل القسمة مقابل دفعهم للمشتري ثمنها والمصاريف وفقا للمادة ٤٦٢ مدنى والفرض من هذا الاسترداد

أجلها أمام محكمة جنح دمنهور وتعتبر المحكمة أن إجراءات المدعية للمطالبة بالشفعة بالنسبة للمواعيد المقررة قانونا صحيحة ولا غبار عليها — ٣ — أنه فيما يختص باستناد المدعية في المطالبة بالحصة المبيعة بطريق الاسترداد الوراثى عملا بنص المادة ٢٦٢ مدنى وهو المسمى في القانون الفرنسى retrait sucessoral الوارد في المادة ٨٤١ من القانون المدنى الفرنسى فضلا عن المطالبة بها بطريق الشفعة فقد اختلفت المحاكم فيما إذا كان حق الاسترداد الوراثى يجوز استعماله فقط في حالة البيع الذى يقع على حصة شائعة في مجموع الحقوق والالتزامات في الملك المشترك أو أنه يجوز استعماله أيضا في حالة بيع حصة شائعة في عقار معين إذ قرر بعضهم أنه لا يجوز إلا في حالة بيع أحد الشركاء حصته الشائعة في مجموع الحقوق والالتزامات في التركة أو جزء من حصته فيها شائعة كما قرر البعض الآخر أن حق الاسترداد يجوز استعماله في حالة بيع حصة شائعة في مجموع شركة أو تركة أو في عقار معين لأن نص المادة ٤٦٢ مدنى أهلى و ٥٦١ مدنى مختلط عام وبما أنه لم ينص في هاتين المادتين على ميعاد محدد يجب فيه على الشريك في الملك المشاع أن يتمسك بحقه لذلك اجتمعت المحاكم على أنه يجوز للشريك المتبمسك بهذا الحق حتى حصول القسمة ويجوز رفع الدعوى بالمطالبة بهذا الحق حتى تحصل القسمة النهائية فعلا ولم تسقط هذه الدعوى بالتقادم وليس للمشتري أن يتذر الشركاء الذين لهم حق الاسترداد بوجوب المطالبة في مدة معينة وإلا سقط حقهم وإن أنذر المشتري الشريك فللشريك ألا يجيب لأن القانون أعطاه ميعاد يستمر في الصريان حتى وقت القسمة وليس

منع الاجنبي من الدخول في قسمة التركة فاذا أمكن تسليم الشيء المبيع المشتري بدون حاجة إلى القسمة لم يكن هناك محل للاسترداد (راجع استئناف ١٩ - ٢ - ٩٣٠ و ١٧ - ١٢ - ٩٣٠) (٥) على هذا الأساس وبما أن المورث لم يخلف ميراثا عنه إلا المنزلين المتنازع عليهما - وبما أنه لا يمكن تسليم الحصة الشائعة التي اشتراها المدعى عليه الأول فيهما تسليما فعليا إلا بطريق القسمة الأمر الذي يخشى المشرع دخول الاجنبي فيه لذلك ترجح المحكمة حق المدعية في مطالبة استرداد تلك الحصة المبعة بطريق الاسترداد الوراثي عملا بنص المادة ٤٦٢ مدني

« ومن حيث ان المدعية تقرر في أقوالها بعريضة دعواها أن حقيقة ثمن الحصة المتنازع عليها هو مبلغ ٤٠٠ ج فقط لا مبلغ ٤٨٠ ج كما هو وارد بعقد البيع الصادر للمدعى عليه الأول من باقي المدعى عليهم واسكنها لم تقدم ما يثبت صحة دعواها هذه . ولم تبين المحكمة من ظروف الدعوى ومن أوراقها ومستنداتها أى دليل أو قرينة تدل على ذلك . وترى المحكمة الأخذ بالثمن الوارد بالعقد لان الظاهر يؤيده خصوصاً وأن الفرق الذي تدعيه المدعية ضئيل لا يجعل الانسان يعتقد أن المدعى عليهم زادوه على الثمن الحقيقي ليمنعوا المدعية أو أختها من المطالبة بالشفعة . ومن حيث انه لهذا وذاك ترى المحكمة الحكم للمدعية بأحققتها إلى أخذ السبعة عشر قيراطا من أربع وعشرين قيراطا على المشاع في المنزلين المبيتي الحدود والمعالم بالعريضة بطريق الشفعة وبطريق الاسترداد الوراثي مقابل دفعها الثمن وقدره ٤٨٠ ج ومصاريف التسجيل وباقي المصاريف الرسمية

التي يكون المدعى عليه الأول قد دفعها فعلا في إجراءات هذا البيع وذلك في بحر شهرين من صيرورة هذا الحكم نهائيا .

(قضية الست دولت محمد بكير وحضر عنها الاستاذ عبد المجيد المحامي ضد محمود قنديل عثمان أحمد وآخرين رقم ٥٤٢ سنة ١٩٤٢ ك رئاسة وعضوية حضرات القضاة سامي بك البازاني وابراهيم صبحي وفريد عبدالمعز)

٧٨

محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية

٦ فبراير سنة ١٩٤٤

عام . توكيله . جواز اثباته بما هو ثابت في محضر الجلسات وعلى أساس صحة الوكالة الضمنية قانونا

المبادئ القانونية

١ — يجوز إثبات التوكيل للمحامي بمحضر الجلسة ويقوم هذا مقام التصديق على الامضاء وحضور المحامي عن موكله أمام محكمة أول درجة وإثبات وكالته عنهم وعدم اعتراضهم على ذلك بل ورفعهم الاستئناف من مكتبه دليل على قبولهم الوكالة الضمنية أمام محكمة الاستئناف .

٢ — من المسلم به فقها وقضاء أن الوكالة الضمنية جائزة لان الوكالة عقد من عقود التراضي فتي وجد الرضا سواء كان صريحا أو ضمنيا تم العقد صحيحا .

المحكمة

« من حيث ان الحاضر عن المعارضين رد على هذا الدفع بأن الحكم وان كان وصف بأنه حضوري الا أنه في الواقع ونفس الأمر كان في غيبة المعارضين لأن المحامي عنهم لم يكن لديه توكيل .

« ومن حيث ان المادة ٢٦ من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ الخاص بالمحاماة توجب على المحامي أو على أى وكيل آخر يكلف بالحضور عن المخصوم أمام المحاكم أن يقدم توكيله الى قلم الكتاب في اليوم المعين للحضور فاذا كان التوكيل بورقه غير رسمية وجب التصديق على الامضاء وللخصوم أن يثبتوا توكيلهم للمحامى في محضر الجلسة ويقوم هذا مقام التصديق على الامضاء ... »

« ومن حيث انه تبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الاستئنافية ان الاستاذ زكريا البدرى حضر عن المعارضين بتوكيل قال أنه رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ دكرنس وبجلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ حضر الأستاذ محمد سليمان شلي عن المستأنفين ومن بينهم المعارضين اليوم وتبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الاستاذ محمد سليمان شلي كان يحضر أيضا مع المدعى عليهم فيها وهم المعارضون في الدعوى الحالية كما حضر الاستاذ زكريا عن الأستاذ سليمان شلي مع المعارض الثاني بجلسة ٨ مايو سنة ١٩٤١ فضلا عن ان الاستئناف الذى شمل المعارضين قد رفع من الأستاذ محمد سليمان شلي بصفتة وكلاء عن المستأنفين ... »

« ومن حيث انه تبين من محضر جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ أمام محكمة أول درجة ان الأستاذ محمد سليمان شلي قد حضر مع المدعى عليهم فيها ومن بينهم المعارضين اليوم وإذ ان يكون قد ثبت توكيلهم لحضرة المحامى بمحضر الجلسة ويقوم هذا مقام التصديق على الامضاء فضلا عن أنه رفع الاستئناف عنهم وحضر أيضا بجلسة ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عنهم وترافع في

الدعوى بصفتة وكلاء عنهم

« ومن حيث ان الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من قانون المحاماة تجيز اثبات التوكيل للمحامى بمحضر الجلسة ويقوم هذا مقام التصديق على الامضاء فحضور المحامى عنهم امام محكمة أول درجة وإثباته وكالته عنهم وعدم اعتراضهم على ذلك بل ورفعهم الاستئناف من مكتبه دليل على قبولهم الوكالة الضمنية امام المحكمة الاستئنافية ... »

« ومن حيث انه من المسلم به فقها وقضاء ان الوكالة الضمنية جائزة لأن الوكالة عقد من عقود التراضي فتى وجد الرضا سواء كان صريحا أو ضمنيا تم العقد صحيحا ... »

« ومن حيث ان الحاضر عن المعارضين دفع بأن الاستاذ زكريا البدرى ليس لديه توكيل فسواء كان لديه توكيل أم لم يكن لديه فان الوكالة قد تمت للأستاذ محمد سليمان شلي الذى حضر أمام محكمة أول درجة مع المعارضين ورفع الاستئناف نيابة عنهم كما أسلفنا ... »

« ومن حيث انه مما تقدم يكون المعارضين قد مثلوا تمثيلا صحيحا أمام المحكمة الاستئنافية ويكون وصف الحكم بأنه حضوري في محله ويتمين لذلك قبول الدفع وعدم قبول المعارضة ... »

(قضية الشيخ أبو بكر حافظ حسنين موسى وآخرين وحضر عنهم الاستاذ الحسينى موسى ضد الاميد لاى عوض بك عبدالكريم وحضر عنه الاستاذ عبدالفتاح المليجي رقم ٢٧٦ سنة ١٩٤٣ مرقلة وعضوية حضرات القضاة ابراهيم كامل بك رئيس المحكمة وحسين احمد سليمان واحد عثمان عباس)

القضايا المستعجلة

٧٩

محكمة مصر الابتدائية الأهلية

قضاء الأمور المستعجلة

١٦ إبريل سنة ١٩٤٢

حجر تحفظي تحت يد الغير . بطلانه اذا لم يطلب تثبيته
في ظرف ثمانية أيام . دعوى صحة حجز . عدم قيدها .
أثر إعلان الدعوى .

المبدأ القانوني

يصبح الحجز التحفظي على ما للمدين لدى
الغير باطلا إذا لم يطلب تثبيته في ظرف ثمانية أيام
من توقيعه . على أنه إذا رفعت الدعوى فعلا
بطلب صحة ذلك الحجز ولم تقيد وأن عدم القيام
بالقيد ليس لازما لإعدام الأثر الناتج عن إعلان
الدعوى وهو المحافظة على بقاء الحجز واستمراره
إلى أن يقضى بالغائه . ولذا فانه يتعين على من
رفعت عليه الدعوى أن يقيدها وأن يحصل أولا
على حكم بهذا الإلغاء حتى لا يقوم بعد ذلك عائق
مالمقبضها المبلغ المحجوز عليه

المحكمة

« من حيث أن المدعية أوقعت حجزاً تحفظياً
على مبلغ ٨٩٠ م و ٥٧ ج مودعة بخزنة محكمة
عابدين الجزئية الأهلية وحكم بتثبيته هذا
الحجز في القضية الاستئنافية رقم ٧١ سنة ٥٤
قضائية بتاريخ أول يناير سنة ١٩٣٨ وقد

أوقعت المرحومة سنية هانم بهجت مورثة المدعى
عليهم من الثاني إلى الخامس حجراً تحفظياً على
نفس المبلغ بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ورفعت
دعوى بطلب تثبيته هذا الحجز ولم تقيد وقد
طلب إليها التنازل ودياً عن هذا الحجز فلم تفعل
ولذا فقد رفعت هذه الدعوى المستعجلة بطلب
صرف مامانع قلم الكتاب في صرفه من الوديعة
بسبب ذلك الحجز

« وحيث أن الحجز التحفظي على ما للمدين
لدى الغير يصبح باطلا إذا لم يطلب تثبيته في ظرف
ثمانية أيام من توقيعه وقد ذكرت المدعية أن
الحاجة رفعت الدعوى فعلا بطلب صحة ذلك
الحجز واسكنها لم تقيدها ورتبت المدعية البطلان
على عدم القيام بالقيد مع أنه ليس لازماً لإعدام
الأثر الناتج عن إعلان الدعوى وهو المحافظة
على بقاء الحجز واستمراره إلى أن يقضى بالغائه
وكان من المتعين على المدعية أن تقوم بقيد الدعوى
وأن تحصل أولاً على حكم بهذا الإلغاء فلا يقوم
بعد ذلك عائق ما لمقبضها المبلغ المودع والذي
تصبح وحدها صاحبة الحق فيه (راجع كتاب
قضاء الأمور المستعجلة لراتب بك بند ١٠٥٦
و ١٠٥٧ وكتاب قاضي الأمور المستعجلة
لرشدي بك بند ٧٠٨)

« وحيث أنه مما تقدم كله واضح منه عدم
ادعاء المدعية صدور حكم بإلغاء الحجز التحفظي
هذا فضلاً عن عدم تقديمها ما يدل على قيد الدعوى
المرفوعة بطلب صحته ومن ثم فلا نزاع في أن

المدعى عليه الأخير بحق في امتناعه عن صرف
المبلغ المودع للمدعية ولذا فيتمين الحكم برفض
الدعوى

بها إذ خسرت الدعوى وذلك عملاً بالمادة
١١٣ من أفعات

(قضية الست عزيزة هاتم محمد كامل بصفتها ضد
محمد عز الدين افندى صابر وآخرين رقم ١٠٠٨ سنة ١٩٤٢
رئاسة حضرة القاضى يحيى محمد مسعود)

وحيث ان المصادريف يجب إلزام المدعية

قضاة المحاكم الجزئية

المدعى عليه حسات مؤبد بالمستندات . . . ثالثاً -
الزام المدعى عليه الأول أصلياً بتسليمه الآلات
موضوع الدعوى واحتياطياً بالحكم بالزامه بأن
يدفع له ثمن الآلات البالغ قدره ٣٨٠٠ م ١٠ ج
تعريضاً يومياً وفي أثناء سير الدعوى عدل المدعى
طلبه الاحتياطى في مذكرته المؤرخة ٨/٥/٩٤٣
- ١٥ دوسيه - بأن طلب الحكم له بمبلغ ١٥
ألف جنيه في حالة عدم تسليمه الآلات قائلاً أن
هذا المبلغ هو ما تساويه الآلات الآن وبتاريخ
٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ صدر الحكم قاضياً ضمن
ما قضى به بتثبيت ملكية المدعى للآلات
المذكورة حكماً مشمولاً بالنفاذ بشرط الكفالة
فلما أراد المدعى سحب صورته تنفيذية من هذا
الحكم سوى قلم الكتات الرسوم على مبلغ ١٥
ألف جنيه باعتبار أن هذا المبلغ هو قيمة الآلات
باعتراف المدعى في مذكرته فناقض هذا الأخير
في قائمة الرسوم واشترك معه في المناقضة المدعى
عليه الأول لاتحاد المصلحة وبتاريخ ١٨ - ٧
سنة ٩٤٣ صدر حكم تمهيدى بتدب خير ميكانيكى
لمعاينة الآلات وتقدير قيمتها فقام الخبير بالمأمورية
وقدم تقريره في ١٧ - ٢ - ٩٤٤ وقدر قيمتها
بأنها تساوى ٥٠٠٠ ج الآن وأن قيمتها وقت رفع

٨٠
محكمة الأزيكية الجزئية
٢٦ يولية سنة ١٩٤٤
كفالة . تقدير الاشياء المحكوم بها وقت التنفيذ .
لا وقت رفع الدعوى .
المبدأ القانونى
كفالة الاشياء المحكوم بها تقدر بقيمتها
وقت التنفيذ لا بقيمتها وقت رفع الدعوى أو
الحكم بل . وان كان للقاضى سلطة واسعة
في تقدير الكفالة التى يراها إلا أنه يجب أن
يدخل في حساب هذا التقدير كفالة الفوائد
والمصاريف والملحقات
المحكمة

وحيث ان محصل الوقائع يتلخص في أن
يوسف افندى مكرم رفع بأعلان تاريخه ٣١
أغسطس سنة ١٩٤٢ الدعوى التجارية
٢٠٠ / ١٩٤٢ كلى مصر على محمد عباس
راشد وشركة البوندو وطلب فيها الحكم على
الأول في مواجهة الثانية أولاً - بأحقية وملكيتها
لآلات ضرب الطوب المودعة في ٦٩ طردا
بمخازن المدعى عليها الثانية . ثانياً - بأن يقدم

الدعوى كانت ٣٠٠٠ ج وأثبت في تقريره أنه اطلع على عقد البيع والشركة المحرر بين يوسف افندي مكرم وشركة ستون اخوان المؤرخ في ٢٠ - ٧ - ٩٤٣ وأن قيمة الآلات قدرت في هذا العقد بمبلغ ٦٠٠٠ ج باتفاق الطرفين غير أن الخبير علق على هذا التقدير بأن مبلغ ٦٠٠٠ ج لا تدل على قيمة الماكينات الحقيقية لما فيه من مبالغة وانتهت المحكمة باصدار حكمها بتعديل قيمة الرسوم ويجعل تحصيلها على أساس مبلغ ٣٠٠٠ ج قيمة الآلات وقت رفع الدعوى فاعتبر المدعى عندئذ أن الكفالة الواجب إيداعها هي قيمة الماكينات وقت رفع الدعوى وأودع في خزانة المحكمة سندات قرض وطني طويل الأجل قيمتها ثلاثة آلاف جنيه

« وحيث ان المدعى عليه الأول ناقض في كفاية الكفالة المودعة - ثلاثة آلاف جنيه قائلا في مذكرته أن الكفالة شيء وقيمة الآلات وقت رفع الدعوى شيء آخر لأن الكفالة تقدر بقيمة الشيء المحكوم به وقت التنفيذ لا بقيمته وقت رفع الدعوى ولا وقت صدور الحكم فيها

« وحيث ان حكمه اشترط الكفالة هو تأمين المحكوم عليه ضد خطرا الرجوع فيما لو ألغى الحكم وكان المحكوم له قد تصرف في المحكوم به وأصبح معسرا وقت الرجوع عليه .

« وحيث ان مناط البحث الآن هو ما إذا كانت الكفالة تقدر بقيمة المحكوم به وقت رفع الدعوى أو وقت صدور الحكم أو وقت التنفيذ - وما أساس تقديرها ؟

« وحيث ان فيصّل الوقت الذي تقدر فيه الكفالة هو ما نصت عليه المادة ٣٩٩ مرافعات من أن لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأتي بكفيل مقتدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به ومعنى ذلك أنه لو زادت قيمة الشيء المحكوم به أو نقصت من وقت رفع الدعوى عن وقت الحكم والتنفيذ لظروف اقتصادية طارئة فالعبرة بقيمته وقت التنفيذ فاقترار الكفيل أو كفاية الكفالة تقاس بقيمة المحكوم به وقت التنفيذ دون سواء لا أنه الوقت الذي يضع فيه طالب التنفيذ يده على المحكوم به ويدخله في مملكته وحيازته ويؤيد هذا المعنى أن المادة ٣٩٠ مرافعات نصت على أن التنفيذ في المواد التجارية واجب قانونا ولو لم يصرح به في الحكم بشرط الكفالة . فالتفاد المؤقت بشرط الكفالة مصدره هنا القانون لا الحكم ويستتبع ذلك أن تقدير الكفالة لا يرجع فيه إلى وقت صدور الحكم لا تقطاع الصلة لأن المحكوم له يستمد حقه في التنفيذ من نص القانون وحده ومتى أراد استعمال هذا الحق وجبت عليه الكفالة التي تقدر بقيمة الشيء المحكوم به وقتها

« وحيث انه وان كان للقاضي سلطة واسعة في تقدير الكفالة التي يراها كافية لتأمين المحكوم عليه إلا أنه يجب أن يدخل في حساب هذا التقدير كفاية القوائد والمصاريف والملاحقات طبقا للمادة ٤٩٩ مدني

« وحيث ان المحكمة تنتهي من كل هذا إلى أن الكفالة الواجب على طالب التنفيذ إيداعها لأحكام التنفيذ هي مبلغ ٥٥٠٠ ج أو سندات

٣... ج غير كافية لسكفالة التنفيذ عليه يتعين الحكم بعدم كفاية هذه السكفالة مع إلزام المناقض ضده بالمصاريف

(قضية منافعة الست أمينة هانم عباس راشد من نفها وبصفقتها وآخرين ضد يوسف افندي بكرم وآخرين رقم ٢٩٣٤ سنة ١٩٤٤ رتامة حضرة القاضي عبد القادر قوده)

قرض توازى هذه القيمة أو كفيلا مقتدراً
يتعهد بكفالة التنفيذ بالطريق القانونى بأن يقرر بذلك فى قلم الكتاب

« وحيث انه لما تقدم تكون سندات القرض الوطنى المودعة بخزينة المحكمة والى قيمتها

قضا المحاكم المختلطة

وأن حيازتهم لهذه القطعة وحيازة مورثهم من قبلهم منذ سنة ١٨٨٨ كانت وما زالت حق اليوم حيازة هادئة علنية وبصفقتهم المالكين الحقيقيين .

وأن الحكومة اعترفت لهم بحق الملك وحق الحيازة (١) بموجب ججة البيع الصادرة عنها سنة ١٨٩٦ للخواجة هندرسن المنتقل اليهم الحق عنه (٢) فى سنة ١٩٣٤ عند وضع خرائط فك الزمام لناحية فارسكور حيث حددت هذه الخرائط قطعة الأرض هذه حسب وضع يدهم قديما وحديثا (٣) وأخيرا فى سنة ١٩٣٨ ١٩٣٩ حيث سلمتهم كشوف التحديد رقم ١٤ و ١٥ و ١٦ لسنة ١٩٣٩ مؤشرا عليها من مصلحة المساحة .

وأنه فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩٣٩ وبالرغم من هذه الكشوف أرسلت مصلحة المساحة أحد مندوبيها لى يضع علامات معدنية للتحديد من الجهتين القبلىة والشرقية بحجة أن الأتبان السكائنة جنوبى وشرقى هذه العلامات هى ملك للحكومة المصرية .

وأنه فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٩ عاد هذا

٨١

محكمة المنصورة المختلطة

٩ يناير سنة ١٩٤٣

دعوى منع تعرض . جواز رفعها ضد مصلحة المساحة عقود وكشوف مقدمة اليها .

المبدأ القانونى

يجوز للفرد رفع دعوى منع تعرض ضد الحكومة إذا احتجزت مصلحة المساحة العقود المقدمة إليها للتأشير عليها وكشوف التحديد المرفقة بها اعتقادا منها بأن العقار الوارد فى هذه العقود داخل ضمن أملاك الدولة .

المحكم

« حيث ان ورثة جنينة جبراسيمو غالونجى يدعون تملك فطمة أرض مساحتها الحالية تبلغ حوالى الثمانية أفدنة بموجب عقود صحيحة يرجع تاريخها لسنة ١٨٨٨ وبموجب وضع اليد المدة الطويلة كائنة بناحية فارسكور بحوض المعظم نمرة ٧ تحد من الجهة القبلىة بشارع سيدى الديسطل .

المندوب ومعه مندوب آخر محاولا إعادة تصرفاته السابقة مما دعا المدعين للمعارضة في هذه التصرفات .

وأنه من جهة أخرى فإن هؤلاء المدعين أودعوا مصلحة المساحة كشوف التحديد التي سبق لهذه المصلحة التأشير عليها في سنة ١٩٣٨ و ١٩٣٩ . ومنها مشاريع لعقود البيع محررة على الورق الأزرق مصحوبة بالعقود الأصلية للملكية والكن هذه المصلحة رفضت التأشير على هذه العقود كما رفضت إعادة كشوف التحديد وكذا عقود التملك محتجة بأن هذه الكشوف تحوى جزءا من الأملاك العامة للدولة . وأخيرا فقد اعتبر ورثة الست حنينه المذكورون هذه التصرفات من مصلحة المساحة كتعرض لحيازتهم فرفعوا دعواهم هذه مطالبين . (١) بالكف عن التعرض المشكوك منه . (٢) وبالزام الحكومة بأن - ١ - تزيل العلامات الحديدية الموضوعة في الجهتين القبليّة والشرقية للأطيان المبينة في كشوف التحديد نمرة ١٤ و ١٥ و ١٦ لسنة ١٩٣٩ . - ب - تعيد اليهم كشوف التحديد وعقود البيع النهائي المحررة على الورق الأزرق بعد وضع التأشير عليها . - ج - تدفع لهم مبلغ مائة جنيه مصرى على سبيل التعويض .

« وحيث ان المدعين قرروا في مذكراتهم الأولى المقدمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٠ بأن الحكومة قد أزال العلامات الحديدية عند ما وصل اليها إعلان هذه الدعوى وطلبوا أصلا الاكتفاء بطلباتهم الأخرى واحتياطيا التصريح لهم بأن يثبتوا أنهم المالكون للأعيان المباعة منهم والمبينة في الكشوف نمرة ١٤ و ١٥ و ١٦ منذ عام وأكثر من عام .

« وحيث ان الحكومة دفعت بعدم جواز نظر هذه الدعوى للأسباب الآتية :-

(١) أن الأمر المنسوب اليها ليست له صفة التعرض الذى يبيح للمدعين رفع دعوى الحيازة خصوصا وأنه باعترافهم أنفسهم قد أزيلت العلامات الحديدية المشكوك منها .

(٢) أن المدعين لم يثبتوا وضع يدهم على القطعة المتنازع عليها المكونة للحددين الشرقى والقبلى لأملأهم .

(٣) أنه إذا قبلنا جدلا أن المدعين هم الحائزون الحقيقيون لقطعة الأرض موضوع النزاع وأن العمل المنسوب اليها له صفة التعرض لتلك الحيازة فإن الدعوى ان تكون لذلك أكثر قابلية للنظر حيث أن قطعة الأرض هذه هى جزء من الأملاك العامة ضمن قناة ترعة البلد وهى لذلك لا يجوز تملكها بمضى المدة الطويلة وأن الأملاك العامة لا تصلح موضوعا لدعوى وضع اليد

« وحيث ان المدعين من جهتهم يجيبون على ذلك بأنهم لم يفتصبوا قط شيئا من أملاك الدولة ويؤكدون أن قناة ترعة البلد لا وجود لها وأن الذى له وجود فى تلك الجهة هو مصرف يستخدم لصرف مياه أطيانهم خاصة . وأنهم لا يدعون أى حق فى ملكية هذا المصرف الذى يعرف باسم ترعة البلد .

« وحيث انه ثبت من أقوال الخصوم أن الحكومة بعد رفع هذه الدعوى قد أزال العلامات الحديدية التى كانت قد وضعتها والتى يشكونها المدعون . وأن مصلحة المساحة قد رفضت أن تعيد إلى المدعين كشوف التحديد نمرة ١٤ و ١٥ و ١٦ لسنة ١٩٣٩ وكذا العقود

التي سلمت لها لكي تؤثر عليها بالنظر محتجة في ذلك بأن الأبطال المبيعة الواردة في هذه العقود والكشوف هي جزء من الأبطال المملوكة للأملاك العامة والمعروفة باسم قناة ترعة البلد .

« وحيث ان النقط التي افترق عندها المتخاصمون هي .

(١) هل امتناع مصلحة المساحة عن إعادة كشوف التحديد نمرة ١٤ و ١٥ و ١٦ لسنة ١٩٣٩ والعقود مؤشرا عليها بالنظر هو تعرض لوضع يد المدعين ولتمتعهم مما ينشأ عنه إمكان رفع دعوى الحيازة .

(٢) هل المحكمة الجزئية مختصة بالفصل في التعويض المطلوب ضمن دعوى حيازة ناشئة عن تعرض مادي أساسه عمل إيجابي أو تعرض قانوني .

(٣) هل لقاضي مواد الحيازة أن يدرس العقود والمستندات حتى يتبين هذه الحيازة وذلك دون أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الملكية . خصوصا إذا شاء بحث صفة التبعية لأملاك الدولة التي تدفع بها الحكومة دعوى منع التعرض الموجهة ضدها .

(٤) هل للقاضي الجزئي أن يطلع على المستندات المقدمة من المحصوم لكي يستنير في أمر دعوى الحيازة .

(٥) وأخيرا هل المدعين وضع يد على العقار المتنازع عليه وهل هذا العقار داخل ضمن أملاك الدولة المعروفة باسم قناة ترعة البلد .

« وحيث ان المفروض من إقامة دعوى الحيازة هو وجود نزاع في وضع اليد قائم على عمل إداري يترتب عليه من جهة المدعى عليه معارضة في تلك الحيازة أو ادعاء خاص بالملكية

أو بحق ارتفاق . (أنظر Bélime الجزء الثاني) « وحيث انه لا يمكن لا مكان إقامة دعوى الحيازة أن يكون هناك عمل يمس حق الملكية بل يجب أن يكون هذا العمل مهددا لوضع اليد الذي قصد حمايته بهذه الدعوى . فبناء على ذلك ليس لنا أن نرى في مجرد الضرر الذي ينشأ لعقار مملوك من انهيار حائط سببا لإقامة دعوى الحيازة . (انظر محكمة النقض الفرنسية ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مجموعة الأحكام ١٨٩٦ - ١ - ٢٤٧)

« وحيث ان كل عمل ولو لم يترتب عليه ضرر مباشر للدعى قد يكون سببا لدعوى الحيازة وذلك لجرد كون هذا العمل مهددا للمطالبة بحق أو يشير نزاعا حول وضع اليد (انظر Bélime نمرة ٣١٧ Aubry & Rau الجزء الثاني نمرة ٢٢ صفحة نمرة ٢٣٢ —

« وحيث انه ينشأ عن ذلك أن استعمال ملك الغير على غير إرادة من يده حيازة هذا الملك حيازة قانونية يكفي لاجداد النزاع التي تنشأ عنه دعوى الحيازة بصرف النظر عن الضرر الذي يترتب على هذا العمل في الحال (دالوز مجموعة الأحكام الجزء الثالث "Action Possessoire" صفحة ٥١)

« وحيث ان النزاع الذي تنشأ عنه دعوى الحيازة هو من نوعين أحدهما النزاع الناشئ عن الواقع وهو المترتب على كل معارضة للاستمرار في وضع اليد سواء كان وضع اليد هذا كاملا أو جزئيا والآخر نزاع ناشئ عن القانون وهو المترتب على عمل قضائي أو غير قضائي يكون الغرض منه نكران وضع اليد الذي يدعيه شخص لنفسه . (حكم محكمة النقض في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مجموعة ٩٦

١ - ٢٤٧) وبناء على ذلك فإن النزاع المادى الذى ليس له صفة المعارضة فى وضع اليد لا يمكن أن يصلح أساسا لدعوى وضع اليد بل كل ما يصلح له هى دعوى التعويض (Béline) نمرة ٣١٨ وجرسونه جزء أول صفحة ٥٨٩

« وحيث انه يتعين لسكى يترتب على النزاع الناشئ عن الواقع أو عن القانون إمكان إقامة دعوى الحيازة أن يبدو هذا النزاع فى شكل تصرف مادى أو عمل فى شكل من الأشكال فينتج إذن عن ذلك أن الادعاء بملكية عقار ما أو ادعاء حيازته لا يمكن أن يعتبر نزاعا مسببا لدعوى الحيازة متى اقتصر هذا الادعاء على كلام لم يصحبه عمل ولم ينشأ عنه مساس حقيقى بحيازة واضح اليد .

« وحيث ان للقاضى وحده أن يقرر ما إذا كان التصرف أو العمل يعتبر نزاعا تنشأ عنه دعوى الحيازة من عدمه .

« وحيث ان دعوى الحيازة المرفوعة ضد شخص من الأشخاص تعتبر نزاعا فى وضع يده شأنها فى ذلك شأن الدفع بالملكية الذى يثيره المدعى عليه فى دعوى الجنحة . شأنها فى ذلك أيضا شأن المحضر الذى يحرره حارس الغابات محافظة على حقوق البلدة وبناء على أمر عمدتها بشأن ما يعتبره تعديا على إحدى الطرق العمومية فإن هذا المحضر يعتبر من جهة البلدة وعمدتها تعرضا لواضع اليد مما يجعل له الحق فى رفع الدعوى الحيازية ضدّها . (انظر حكم محكمة النقض ٨ مارس سنة ١٨٩٨ مجموعة القوانين ٩٩ - ١ - ١٧٨)

« وحيث ان تقل علامات التحديد فى أرض ما ضد رغبة حائز هذه الأرض يعتبر تعرضا لوضع يده يعطيه الحق فى رفع دعوى

منع التعرض لازالة العلامات التى غرست فى أرضه وإزالة كل نزاع نشأ عن تقل هذه العلامات (انظر دالوز مجموعة القوانين الجزء الثالث تحت كلمة "Possessoire" صفحة ٧٨ نمرة ٦٢ وأيضا سيري وجلبرت فى مؤلفهما « التعليق على قانون المرافعات » صفحة ٥٢ نمرة ٥٠٣) فان هؤلاء المؤلفين يقررون أن تصرف المالك الذى يضع بمعرفته أو بمعرفة أحد الخبراء المكلفين من قبله علامات التحديد فى عقار مجاور له يدعى فيه أحد الجيران حق الملكية أو وضع اليد هذا التصرف يعتبر تعرضا منه يعطى الحق فى رفع دعوى التعرض إذا ما حدث هذا التصرف قبل أن يفصل فى موضوع الملكية أو وضع اليد .

« وحيث انه يجب ألا يكون هناك التباس بين دعوى الحيازة هذه والدعوى العادية الأخرى التى تنص عليها الفقرة الرابعة من البند ٢٩ من قانون المرافعات المختلط وهى دعوى التحديد التى ترمى لمجرد غرس علامات تحديد جديدة . « وحيث ان تصرفات السلطة عموما لا يمكن بحال من الأحوال أن تصلح أساسا لدعوى الحيازة لأن القاعدة الدستورية التى تقضى بالفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية لا تسمح لاحدى هاتين السلطتين بتعديل أعمال السلطة الأخرى .

« وحيث ان شرط عدم اعتبار تصرفات السلطة العامة تعرضا هو أن تكون هذه التصرفات مجرد أعمال مصلحية لا يمكن للمحاكم أن تبطلها بأى حال من الأحوال وإلا تعرضت للحكم فيما ليس من اختصاصها . ومعنى ذلك أنه يجب فى هذه التصرفات .

(١) أن تصدر عن مصلحة حكومية مختصة

تصرف في حدود الصفة والسلطة العامة المعترف لها بها .

(١) أن تتم في دائرة الاختصاص التي يمنحها القانون لهذه المصلحة الحكومية وطبقا للقوانين واللوائح المرعية والغرض الذي يرمى إليه القانون في هذا الموضوع .

« وحيث أنه لا يمكن أن تعتبر من ضمن تصرفات السلطة العامة أعمال الإدارة والإشراف أي الأعمال التي تؤديها المصالح الحكومية صيانة للأموال الخاصة أو لإدارة الخدمات العامة مثلها في ذلك كمثل الأفراد التي تسعى لإدارة شئونهم الخاصة ولا التصرفات التي تصدر عن رؤساء المصالح أو عن المصالح نفسها في حالات لا تدخل ضمن سلطتهم الحاكمة وذلك عن طريق ما يسمى « اغتصاب السلطة »

« وحيث أنه ينتج عما سبق أن التعرض الناشئ عن الأعمال التي تقام في سبيل المصلحة الخاصة يترتب عليها دعوى منع التعرض حتى ولو كانت صادرة بتصريح من المصلحة الحكومية (انظر Aubry & Rau جزء ٢ نمرة ٢٩ صفحة ٢٣٤ وكذا حكم محكمة النقض ٧ يونيو سنة ١٨٤٨ صفحة ٢٨ - ٢ - ٦٠ وكذا حكم المحكمة نفسها ٢٣ مايو سنة ١٨٣٨ صفحة ٣٨ - ١ - ٤٠٨)

« وحيث أنه طبقا للمادة الثالثة من القانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ يجب أن تشمل العقود المقدمة للتسجيل فضلا عن البيانات الخاصة بها جميع المعلومات الضرورية أو المفيدة في تعرف المتعاقدين وتحديد العقار ، وأنه حسب نصوص القرار الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ يكتفى بالتأشير من مصلحة المساحة للتأكد من توفر

الشروط المنصوص عنها في البند الثالث من القانونين ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ المذكورين .

« وحيث أن ما يستخلص من ذلك هو أن عمل المساحة في هذه الحالة ينحصر في مجرد التعرف على أن العقد المقدم لها يشتمل على الاشتراطات المنصوص عنها في المادة الثالثة من القانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ بحيث إذا تحققت هذه المصلحة من اشتغال العقد المقدم لها على هذه الاشتراطات كان لزاما عليها أن تمده بتأشيرها والمتعاقدين وحدهم أن يطالبوا بما قد يكون لهم من حقوق الملكية كاملة أو منقوصة أمام جهة الاختصاص ، وليس إذن لهذه المصلحة أن تفصل في مسائل الملكية أو وضع اليد أو تعرض لأي سبب من الأسباب على حقوق المتعاقدين الخاصة بهذه المسائل وإلا فإنها تعتدى بتصرفها المخالف لذلك على حقوق السلطة القضائية وتغتصب منها حقوقا لم تمنحها إياها اللوائح والقوانين المرعية خالقة بذلك تعرضا لحقوق أحد المتعاقدين بمنحه الحق في رفع دعوى عدم التعرض .

« وحيث أن النزاع المعروض على المحكمة ينحصر في أن المدعين تقدموا لمصلحة المساحة بعقود تشتمل على بيع عقار مستوفية لجميع الاشتراطات المنصوص عنها في البند الثالث من القانونين رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ وكذا كشف تحديد سبق التأشير عليها من هذه المصلحة بالاطلاع والموافقة وذلك بقصد مراجعة هذه العقود ووضع التأشير عليها طبقا لنصوص القرار الوزاري الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ وأن المصلحة المذكورة أنكرت على المدعين ما يدعون من حقوق الملكية ووضع اليد على (١٣)

شقة من الأرض المحررة عنها العقود مدعية بأن هذه الشقة ملك للأُملاك العامة ضمن قناة ترعة البلد ورفضت بناء على ذلك التأشير على هذه العقود وإعادتها للمدعين مع كشف التحديد المتعلقة بها مشرطة لتسليم هذه العقود وهذه الكشوف أن يقبل المدعون إخراج شقة الأرض هذه من العقار المباع وتصحيح حدود العقار على هذا الأساس .

« وحيث ان تصرف المساحة هذا يعتبر تعرضا لوضع يد المدعين يخولهم حق رفع دعوى منع التعرض وذلك لأن هذا التصرف يعتبر إنكارا صريحا لحيازتهم لهذا القدر من العقار المباع فضلا عن أنه اغتصاب صريح من هذه المصلحة لسلطة ليست ضمن اختصاصها طبقا لما نصت عليه القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بهذا الموضوع .

« وحيث انه ولو كان من المسلم به أن المصالح الحكومية مكلفة بالبحث عن الأعيان المملوكة لمصلحة الأملاك العامة والمقتضية معرفة الأفراد والتعرف عليها إلا أن هذا الأمر لا يقتضي من عمال هذه المصالح أن يتعرضوا لحقوق واضعي اليد في حيازة العقارات التي يدعون بأصل تبعيتها للأُملاك العامة بل عليهم احترام وضع اليد هذا والالتجاء إلى الطرق القانونية لاسترداد ما للحكومة قبل هؤلاء الأشخاص ؛ وذلك عملا بالمبدأ القانوني الذي يقول « ليس لأحد أن يقضي لنفسه بنفسه » وهو المبدأ الذي ينطبق على المنازعات كافة مهما كانت أطراف هيئة المنازعات (انظر حكم محكمة النقض ٢٣ مايو سنة ١٨٣٨ - ٣٨ - ١ - ٤٠٦ -)

« وحيث انه من العيب أن تحاول الحكومة

اعتبار التصرف الذي يعاب على مصلحة المساحة كعمل لا يترتب عليه تعرض تنشأ عنه الدعوى الحيازية بل كعمل يمس مسئوليتها المدنية أمام قاضي الأمور المدنية إذا لزم الحال . وذلك نظرا لأن هذا التصرف ينطوي على معارضة من جهة الحكومة لما يدعيه المدعون من حقوق وضع اليد . وهو ما يعتبر في حد ذاته تعرضا قانونيا يمكن أن ينشأ عنه أيضا حق رفع الدعوى الحيازية (انظر حكم محكمة النقض ٣١ يناير سنة ١٨٩٦ - ٩٦ - ١ - ٥٥٠ وانظر أيضا جرسونيه صفحة ١٤٠ و ١٤٩ Aubry & Rau جزء ٢ صفحة ٢٣٢)

« وحيث ان هذه التصرفات من مصلحة المساحة هو يمينه الانكار لوضع يد المدعين على قطعة الأرض المتنازع عليها مما يجعل موقف المدعين سليما في اعتبارهم رفض المساحة رد عقود البيع وكشوف التحديد اليهم كأنه تعرض لوضع يدهم .

« وحيث انه مما يجدر التنويه اليه أن كون الحيازة المادية للمدعين مازالت سليمة بالرغم من هذا التعرض لا يؤثر فيما ينتج عنه من التعرض القانوني وهو التعرض الذي ينتج عنه نفس الأثر الذي ينتج عن التعرض الفعلي . وذلك فضلا عن أن الحكومة مازالت متمسكة في مذكراتها بعدم الاعتراف صراحة بالحقوق التي يدعيها المدعون فذلك يكفي لتكوين النزاع القانوني الذي تنشأ عنه دعوى الحيازة (انظر حكم محكمة الاستئناف ١٣ ابريل سنة ١٩٠٥ مجموعة الأحكام المختلطة نمرة ١٧ صفحة ٢١٠ و ٦ مارس سنة ١٩٣٠ مجموعة الأحكام المختلطة نمرة ٤٢ صفحة ٣٤٩)

« وحيث ان دعوى الحيازة لا تكون مقبولة إلا إذا كان موضوعها عقاراً حائزاً تملكه بمضى المدة الطويلة ولا يجوز قبولها في غير ذلك . وهذا المبدأ اتفقت عليه أحكام المحاكم في فرنسا وفي مصر وقبله معظم المؤلفون (انظر قافار في مؤلفه مجموعة الأحكام كلمة "Complainte" قسم أول نمرة ١ وكوراسون في مؤلفه « اختصاص قضاة الصلح » الجزء الثاني نمرة ٥٦٨ ونمرة ٦١١ وجرسونيه في مؤلفه « عن طرق التنفيذ » الجزء الأول صفحة ٥٩٦)

« وحيث ان الأملاك العامة لا يمكن ادعاء تملكها بمضى المدة الطويلة فهي لذلك لا يمكن أن تكون موضوع دعاوى الحيازة التي يرفعها الأشخاص ضد الحكومة (انظر دلو ز مجموعة الأحكام مادة "Action Possessoire" نمرة ٢٩٧ وما يليها وييليم في مؤلفه « عن قانون الحيازة » نمرة ٢٢٣ وحكم محكمة النقض بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦ - ٩٧ - ١ - ٤٤٧) غير أن دعوى الحيازة مباحة للحكومة إذا ما طلبت بطلان استيلاء الأشخاص على الأملاك العامة (انظر حكم محكمة النقض ٩ يناير سنة ١٨٧٢ سري ٧٢ - ١ - ٢٢٥ وأوبري ورو جزء ٢ صفحة ١٨٤)

« وحيث ان الأملاك الأميرية الخاصة (الدومين) وهي التي يمكن تملكها بمضى المدة الطويلة يمكن أن تكون موضوع دعوى الحيازة ممن يدعى وضع يده عليها لمدة عام واحد . شأنها في ذلك شأن أي ملك آخر .

« وحيث ان قاضي الدعاوى الحيازية يستطيع دون أن يجمع في اختصاصه دعوى الحيازة ودعوى الملكية أن يفحص الأوراق والمستندات

المقدمة له حتى يتبين وضع اليد ويقدر خصوصاً ما تدفع به الحكومة دعوى الحيازة الموجهة ضدها من صفة تبعية العقار للأملاك الدولة (انظر مجموعة الأحكام ٧ أغسطس سنة ١٨٩٤ - ٩٥ - ١ - ٧٤) وهذا المبدأ قائم على القاعدة التي تقول أن قاضي دعوى الحيازة وهو قاضي الدعوى الأصلية هو في الوقت نفسه قاضي الدفع وعليه أن يقضى في المسائل الأولية التي ترتب عليها صحة الحيازة المزعومة .

« وحيث ان مجرد زعم الحكومة أن العقار المتنازع عليه هو ضمن الأملاك العامة لا يكفي لحل القاضي المتنازع به النظر في هذه الدعوى أن يحكم بعدم جواز نظرها بينما المستندات المقدمة في ملف الدعوى لا تسمح بقبول هذا الزعم .

« وحيث ان الدعوى الإضافية الخاصة بطلب التعويض لا يمكن أن تغير أو تحور صفة الحيازة للدعوى المنظورة وأنه تبعاً لذلك يكون القاضي المطلوب منه نظر دعوى الحيازة هذه مختصاً للفصل في التعويض المطلوب إضافة الدعوى مبنية على تعرض ناتج عن تصرف مادي أو قانوني (انظر كوراسون جزء ٢ نمرة ٧٣٤)

« وحيث ان وضع اليد يتفق في الخصائص اللازمة لاقامة دعوى الحيازة وتلك التي تلزم للتملك بمضى المدة الطويلة وليس هناك إلا اختلاف واحد وهو المدة اللازمة لكل منهما .

« وحيث ان النزاع الحالي قائم على أن المدعين أقاموا دعواهم بموجب ورقة دعوى بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ في نفس السنة التي حدث فيها التعرض الذي حصل في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٨ فهي مقبولة شكلاً .

« وحيث ان التعرض القانوني من جهة

المرافعات المختلط .

« وحيث ان المدعية تحاول الرد على هذا الدفع بأن دعوى الاسترداد إنما هي دعوى فرعية لا تنطبق عليها المواد ٨ و ٢٤ من قانون المرافعات التي لا تطبق إلا على الدعاوى الأصلية وأن الحاجز حضر في الجلسة الأولى بواسطة محاميه وفي ذلك ما يكفي لافساد كل ادعاء ببطلان عريضة الدعوى إذا ما كان هنالك بطلان وأنه حسباً لكل نزاع في هذا الشأن فإنها قد أعادت إعلان الحاجز بورقة جديدة معلنة له في محل إقامته .

« وحيث ان المحكمة ترى لزوماً عليها أن تبحث في النقط الآتية :

(١) إذا ما كانت المواد ٨ و ٢٤ من قانون المرافعات المختلطة تنص على ضرورة إعلان عريضة الدعوى للمدعى عليه في شخصه أو في محل إقامته وإلا بطل هذا الاعلان

(٢) إذا ما كانت هذه النصوص تنطبق على عرائض دعاوى استرداد النقولات المحجوزة (٣) إذا ما كان من المحكمة إصلاح البطلان الناشء عن إعلان عريضة الدعوى إلى غير الشخص وفي غير محل إقامته بحضور المدعى عليه في الجلسة وذلك في حالة ما إذا دفع بهذا البطلان قبل أي دفاع آخر في موضوع النزاع (٤) إذا ما كان إعادة الاعلان بعريضة معلنة للمدعى عليه في محل إقامته بعد الدفع ببطلان العريضة الأولى يكفي لإصلاح بطلان هذه العريضة الأولى .

« وحيث ان المادتين ٨ و ٢٤ من قانون المرافعات المختلط تنص على وجوب إعلان عرائض الدعاوى للمدعى عليهم في أشخاصهم أو في محل إقامتهم .

الحكومة ثابت مما سبق بيانه إلا أن المحكمة ترى زيادة الاستنارة فيما يختص بالنقطتين الآتيتين (١) حيازة المدعين لقطعة الأرض المتنازع عليها — (٢) ماتدعيه الحكومة من أن هذه القطعة ضمن أملاك الدولة . إذ أن المستندات المقدمة في ملف الدعوة لا تبين ذلك بوضوح كاف .

فلذلك ترى المحكمة زيادة في الاستنارة أن تقضى بما طلبه المدعون احتياطاً من تكليفهم باثبات دعواهم بالبينة .

(قضية ورثة «نينة» جيراسيمو غالونجي ضد الحكومة رئاسة «حضرة القاضي محمد علي راتب»)

٨٢

محكمة المنصورة المختلطة

٢ ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

دعوى استرداد . اعلانها للمحل المختار — عدم جواز النظر فيها . إعادة الاعلان لاتصححها

المبدأ القانوني

عدم جواز نظر دعوى استرداد النقولات المحجوزة إذا أرسل إعلان الدعوى للعاجز في محل المختار بدلاً من إعلانه إليه شخصياً أو في محل إقامته . وعدم جواز إصلاح ذلك بتمثيل الحاجز في الجلسة بواسطة محاميه أو بإعادة إعلانه باعلان صحيح أثناء نظر الدعوى

المحكمة

« حيث ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الذي أقامه الحاجز مبني على أن اعلان الحاجز في محله المختار يتعارض مع النصوص الصريحة للبندين الثامن والرابع والعشرين من قانون

« وحيث ان هذه القاعدة لا تقبل استثناء إلا في الحالات التي يكون فيها اختيار المحل اضطرارياً أو بالاتفاق وينتج عن تطبيق هذه القاعدة العامة أنه يتعين إعلان عرائض الدعاوى في محل الإقامة وأن كل عريضة أعلنت في محل مختار أو في مكتب محامي الخصم هي عريضة باطلة » وحيث ان البطلان كأي بطلان آخر ناشئ عن طرق الاجراءات أي عن إهمال شكل من الأشكال التي ينص عليها القانون يجب أن يطلب لكي يحكم به وذلك لأنه بطلان لا يمس النظام العام . وتنص المادة ١٥٣ من قانون المرافعات أنه يمكن إصلاح هذا البطلان إذا لم يطالب به قبل أي دفع آخر خلاف الدفع بعدم الاختصاص أو الدفع بنظر النزاع أمام جهتين في وقت واحد والدفع بارتباط المصلحة بين أكثر من نزاع واحد .

« وحيث انه فضلاً عن هذا البطلان الشكلي يوجد نوع آخر من البطلان هو البطلان الموضوعي وهو بطلان قائم على نقطة قانونية أو على اعتبارات تتعلق بالنظام العام وهذا النوع من البطلان هو بطلان مطلق لذا يتعين النطق به قانوناً وذلك بالرغم من أن القانون لم ينص عليه صراحة (انظر دالوز مجموعة الأحكام الجزء ٣٣ تحت كلمة Exploit صفحة ٤٠٠)

« وحيث انه من المبادئ الثابتة التي نص عليها أيضاً البند ١٠٣٠ من قانون الاجراءات الفرنسي والتي قبلتها المحاكم المصرية في أحكامها أنه لا يمكن الحكم ببطلان ورقة أو عمل من أعمال الاجراءات ما لم ينص القانون على ذلك صراحة . ينتج عن ذلك إذن أنه لا يجوز إيجاد أحوال البطلان القائمة على الاجراءات بطريقة

الاستنتاج أو بطريقة التحليل

« وحيث انه لا يمكن التسامح في إهمال الطرق التي نص القانون على بطلان الاجراءات بدونها بحجة أن صاحب الشأن لم يثبت حدوث ضرر له بسبب هذا الإهمال

« وحيث أنه يتعين للحكم ببطلان عريضة الدعوى

١ - أن يكون هذا البطلان موضوع صريحة بهذا الشأن . يترتب على ذلك أن البطلان لا يعتبر مطلوباً إذا تكلم عنه الخصم دون إيضاح ما يشكو منه من التصرفات المخالفة للقانون أو إذا ذكر هذا البطلان في صلب المذكرات دون أن ينص عليه صراحة في الطلبات النهائية

٢ - ألا يكون هذا البطلان قد صحح حسب ما نصت عليه المادة ١٥٣ من قانون المرافعات المختلطة أي أن يكون البطلان قد طلب قبل إقامة أي دفع آخر خلاف الدفع بعدم الاختصاص والدفع بنظر النزاع أمام جهتين قضائيتين مختلفتين والدفع بارتباط المصلحة بين دعويين

« وحيث ان بطلان عريضة الدعوى لا يصلحه حضور الخصم في الجلسة أو تمثيله فيها بواسطة أحد الوكلاء إذا ما طلب البطلان قبل طلب آخر في الموضوع كما لا تصلحه إعادة النظر في الدعوى بإعلان آخر ولا الطلبات المنصبة على موضوع النزاع والمقدمة احتياطياً بعد إقامة الدفع بالبطلان ولا يصلحه التأجيل أو قيد الدعوى في الجدول .

« وحيث ان القاعدة المنصوص عنها في البندين ٨ و ٢٤ من قانون الاجراءات المختلط والتي بتعين بموجبها إعلان عريضة الدعوى للمدعى عليه في شخصه أو في محل إقامته والا بطلت

هذه العريضة هي مبدأ عام ينطبق على عرائض الدعاوى جميعها يدخل في ذلك دعاوى استرداد الأشياء المحجوزة . أما فيما يختص بالمادة ٤٦٥ من القانون نفسه فانها تنطبق على محاضر الاجراءات فقط وليس على الاجراءات المستجدة جميعها التي يمكن أن تنشأ أثناء نظر الدعوى مثل دعوى الاسترداد .

فاذا كان المشرع قد أراد أن يخالف هذا المبدأ في حالات دعاوى الاسترداد للأشياء المنقولة فانه كان بلا شك قد وضع نصا صريحا بذلك كما هو الحال في وضع المادة ٦٨٤ من قانون الاجراءات المختلط التي تطبق على عرائض دعاوى استرداد العقار والتي تسمح باعلان هذه العرائض للدائن في محله المختار . فعدم نص الشارع على ذلك يبين الدليل العكسي أن عرائض دعاوى استرداد المنقولات يجب أن تعلن طبقا للاشتراطات العامة التي نصت عليها المواد ٨ و ٨٠ من قانون مرافعات المختلط .

« وحيث ان النتائج التي تترتب للطلاب عن بطلان عريضة الدعوى متعددة وهي .

١ - ضرورة تحمل المدعى مصاريف العريضة الباطلة دون أن يكون له حق الرجوع بها على المدعى عليه

٢ - ضياع الفوائد التي كان يجب أن تسرى من تاريخ العريضة الأولى في حالة ما إذا كانت صحيحة .

٣ - انعدام الدعوى في بعض الاحوال .

« وحيث انه فيما يتعلق بأثر البطلان على العريضة نفسها وعلى ما يترتب على هذه العريضة من الاجراءات أنه من المبادئ القانونية أن

العمل الباطل لا يمكن أن يترتب عليه أي أثر وأن بطلان ورقة الدعوى يكون حتما سببا في بطلان كل ما ينشأ عنها . فبناء على ذلك تكون الاجراءات جميعها التي عملت نقاذا لعريضة دعوى باطلة باطلة مثلها (أنظر دالوز مجموعة الأحكام الجزء ٣٨ مادة Nullité بطلان صفحة ٨٧٥)

« وحيث ان أثر بطلان الاجراءات يقف عموما عند العمل الباطل نفسه والأعمال المرتبطة به ولا يتعداه إلى الأعمال السابقة له ما لم يكن هذا العمل الباطل لازما لها أو أن تكون هذه الأعمال واجبة الأداء في ميعاد محتوم .

« وحيث انه يترتب على ذلك أن الورقة الباطلة لا ينتج عنها أي أثر ولو أنه يمكن اعتبارها إنذاراً وتكليفا للمدين - كما يترتب عليه أيضا أن مثل هذه الورقة لا يمكن تصحيحها بورقة أخرى لاحقة لها تعمل بعد الدفع بالبطلان .

« وحيث انه لا يمكن الاعتراض على هذا بالقول بأن هذا الحل يتعارض مع نصوص المادة ١٥٣ من قانون المرافعات التي تقضي بأن أمثال هذا البطلان الشكلي التي لا تمس النظام العام يمكن تصحيحها باتخاذ الطلبات في موضوع الدعوى لأن السقوط المنصوص عنه في المادة المذكورة مبني على افتراض أن الخصم الذي أهمل التمسك ببطلان العمل باتخاذ طلبات في موضوع الدعوى دون أي تحفظ قد تنازل عن حقه في ذلك ولم يبين على أن هذا البطلان يمكن تصحيحه بعمل آخر بعد الدفع به .

« وحيث انه ثابت من ظروف الدعوى أن المستردة قد أعلنت الحاجز في مكتب محاميه

<p>في محل إقامته . فحيث أنه قد حدث بعد إثارة الدفع ببطالان عريضة الدعوى فيجب اعتباره غير مصحح لهذا البطلان واعتبار عريضة الدعوى هذه باطلة ولا أثر لها .</p> <p>(قضية الست عزيزة ميخائيل ضد الخواجة انطون بيوس رئاسة حضرة القاضي محمد علي راتب)</p>	<p>باعتباره محله المختار وأن هذا الحاجز قد أثار الدفع ببطالان هذا الاعلان قبل التكلم في موضوع النزاع وتمسك بهذا الدفع في مذكراته جميعها ولم يتكلم في الموضوع إلا احتياطيا فينشأ عن ذلك أن هذا الدفع في محله ويجب أن يقضى به .</p> <p>وأما عن إعادة الاعلان الذي عمل للحاجز</p>
--	--

مذكرة

لقد طالما ترقبت الحكومة اليوم الذي تستطيع فيه اعلان رفع الأحكام العرفية والعود بأمور الحكم الى مجراها الطبيعي — ومع أن الظروف التي جاءت في أعقاب الحرب لم تزل تدعو الى ابقاء بعض التدابير التي اتخذت في ظل الأحكام العرفية نافذة الأثر إلا أن الحكومة بطيب لها أن تبادر الى اعلان رفع تلك الأحكام ابتداء من يوم ٧ أكتوبر الحالى .

ولما كان إنهاء الأحكام العرفية سترتب عليه سقوط جميع التدابير التشريعية التي أصدرتها السلطة القائمة على اجراء تلك الأحكام كان لزاما على الحكومة للتوفيق بين أمنية الالغاء وبين صون المصالح العليا للبلاد استمرار العمل ببعض هذه التدابير اما لكونها سدت فراغا في التشريع القائم ويترتب على انقطاع العمل بها حتى يستصدرها قوانين بالاضعاع المعتادة ضرر بليغ بالنظم الاقتصادية والصحية والأمن العام وإما لاعتبارات يتصل بعضها بالشؤون العسكرية والبعض الآخر استلزمته الشؤون الناشئة عن الحرب كشؤون التموين .

وقد أعدت مشروعات المراسيم بقوانين المحققة لهذه الغاية استنادا الى المادة ٤١ من الدستور لكي تكون نافذة في اليوم الذي ترفع فيه الأحكام العرفية .

وفيما يتعلق بصياغة تلك المراسيم بقوانين رأت في أكثرها الاحالة الى التدابير التشريعية الصادرة من السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية فأشير فيها الى أرقام الأوامر المنظمة لتلك التدابير والمقصود بالأوامر الوارد ذكرها في المراسيم بقوانين ما اصطلاح على تسمية بالأوامر العسكرية الصادرة من السلطة المذكورة ، وبالأوامر المحلية الأوامر والقرارات الصادرة من مندوبي السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية في المناطق الخاصة .

على أن بعض تلك المراسيم بقوانين تضمنت نصوص الأحكام الخاصة بها كاملة إما لكونها انتظمت أحكاما موزعة على عدد كبير من الأوامر العسكرية ، وإما للرغبة في تخفيف القيود والعقوبات الواردة في تلك الأوامر من ذلك المرسوم بقانون خاص بشؤون التموين فقد حل محل خمسة وعشرين أمرا عسكريا واستبعدت منه عقوبه الجلد التي سوغت حالة الحرب تقريرها في الأوامر العسكرية .

ونظرا لأن الحكومة كانت قد أجالت الى البرلمان في الدورة الماضية مشروع قانون خاصين بالمتشردين والمشتبه فيهم وبالموضوعين تحت مراقبة البوليس لكي يكونا نافذين عند الغاء الأحكام العرفية لا سيما في الفترة الدقيقة التي تلي رفع هذه الأحكام رأت إصدارهما بمرسوم بقانون بعد أن يسرد المشروعان المذكوران بمرسوم . ويتضمن المرسوم بقانون حكما وقتيا خاصا بمعتقلي الطور وسجون البوليس وغيرها من المعتقلات فانه يوجد بالقرب من ٩٥٠ معتقلا في الوقت الحاضر في

معتقل الطور و ٣١٧ في سجون المراكز وغيرها وكلهم خطر جدا على الأمن العام كما يوجد ما يزيد على سبعة آلاف شخص موضوعين بمقتضى أوامر عسكرية تحت المراقبة لأسباب تتعلق بالأمن العام ولكنهم مطلقوا السراح فإذا أفرج عن أولئك وزالت المراقبة عن هؤلاء بمجرد رفع الأحكام العرفية فمن المحقق أنهم سيخرجون إلى الميدان الذى يستطيعون فيه معارضة نشاطهم الاجرامى وكلهم متعطش للانتقام من خصومه مما يترتب عليه إخلال بالغ بالأمن العام خصوصا فى الوقت الذى توافرت فيه الأسلحة النارية وغيرها لدى الأتقياء والى حصولها عليها بمختلف الوسائل إبان الحرب .

ومما تجب الإشارة إليه أن تطبيق الأحكام التى تضمنتها المراسيم بقوانين وهى فى بعض الحالات مخففة عن مثيلاتها فى الأوامر العسكرية يشير موضوع القانون الواجب التطبيق بالنسبة للجرائم التى ارتكبت قبل العمل بالقوانين الجديدة غير أنه رأتى الحاجة الى سن قانون خاص بهذا الموضوع اكتفاء بالقواعد العامة المنظمة لهذه المادة والواردة فى قانون العقوبات وهو يعد من المسائل التى يترك تطبيقها للمحاكم .

مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

خاص بشئون التموين .

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبنا على ما عرضه علينا وزير التموين وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت

الباب الأول - أحكام عامة

مادة ١ - يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء وتحقيق العدالة فى توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية :

(١) فرض قيود على إنتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما فى ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(٢) فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة إلى أخرى .

(٣) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التى تستخدم هذه المواد فى تجارتها أو صناعتها .

(٤) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة للمواد المذكورة .

(٥) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل

أو مصنع أو محل صناعي أو عقار أو أي منقول أو أي شيء من المواد الغذائية أو المستحضرات الصيدلانية والكيمياوية وأدوات الجراحة والمعامل وكذلك تكليف أي فرد بتأدية أي عمل من الأعمال .

(٦) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالأصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٢ - تلغى بحكم القانون العقود التي تكون قد أبرمت بشأن المواد المشار إليها في المادة الأولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواردة في تلك المادة .

ولا تجوز المطالبة بأي تعويض نتيجة لهذا الإلغاء .

مادة ٣ - يحدد وزير التموين السلع التي يمنع من الاتجار فيها أو استخدامها في الصناعة كل شخص يرتكب إحدى الجرائم التي يعينها بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا . ويسرى هذا الحظر من اليوم التالي لصيرورة الحكم نهائيا .

ويجوز لوزير التموين أن يأمر - إلى حين صدور الحكم - بوقف التاجر المخالف عن عن مزاوله تجارة الساعمة أو السلع موضوع الجريمة ومنع الصناع المخالف من استخدامها في صناعته .

الباب الثاني - أحكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز

مادة ٤ - يحظر - بغير ترخيص من وزارة التموين - على أصحاب المطاحن والمخابز والمحال العامة أو المسؤولين عن إدارتها وعلى تجار الدقيق أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق المطابق للمواصفات والشروط التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا . ويبين ذلك القرار الطريقة التي يجرى بها تصريف كميات الدقيق الغير مطابقة للمواصفات الجديدة في تاريخ صدور ذلك القرار .

ويجب على أصحاب المطاحن أو المسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب التي يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة وعلى الأشخاص المسف والغربلة .

مادة ٥ - يحظر على أصحاب المخابز والمحال العمومية أو المسؤولين عن إدارتها بغير ترخيص من وزارة التموين :

أولا - أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحرزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من الدقيق المشار إليه في المادة السابقة .

ثانيا - إدخال أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب المخابز أو المسؤولين عن إدارتها اتباعها في رغف العجين (تقر بصد) .

مادة ٦ - يحظر على أصحاب المطاحن ومديريها المسؤولين أن يبيعوا أو يسلموا على أي وجه كان أية كمية من مقادير القمح أو الشعير أو الشعير أو الأرز أو الذرة الموجودة أو التي

توجد في حيازتهم بغير ترخيص من وزارة التموين على أنه يجوز لهم بيع الدقيق الناتج من هذه الحبوب بمقتضى أذونات تصدر لهذا الغرض من وزارة التموين أو فروعها .

مادة ٧ - يحظر على أصحاب المخازن ومديريها المسئولين والمستخدمين والعامل بها أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أى وجه كان الدقيق المصروف اليهم من السلطات المختصة لصنع الخبز .

مادة ٨ - يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف .

الباب الثالث

أحكام خاصة بتداول القمح والمشعر (البغينة) والشعير والارز والذرة

مادة ٩ - يجوز لوزير التموين - بموافقة لجنة التموين العليا - أن يصدر قرارات بالاستيلاء على القمح والمشعر والشعير والارز والذرة بالمقادير اللازمة لتأمين البلاد .
ويعين وزير الزراعة بقرار يصدره في أول كل موسم مقدار الكمية الواجب تسليمها إلى الحكومة عن كل فدان بالنسبة لكل منطقة من المناطق المزروعة من هذه الحبوب .

ولا تحول أية مطالبة ناشئة عن أى تعاقد أو حق دور تسليم الحكومة مقادير الحبوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويجب إجراء التسليم بصرف النظر عن كل حجز أو معارضة . أما حقوق أصحاب الشأن على الحبوب المسلمة فتنتقل إلى الثمن الذي تدفعه الحكومة .

مادة ١٠ - يجب على أصحاب الحبوب المستولى عليها لحساب الحكومة أن يسلموا هذه المقادير إليها وأن يتبعوا في ذلك الأوضاع التي تقرها وزارة المالية

وفضلا عن الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هذا المرسوم بقانون يكون للسلطات التي يعينها وزير التموين لهذا الغرض الحق في الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير .

مادة ١١ - يجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بفرض بعض القيود على نقل وتداول كميات الحبوب المشار إليها في المادة ٩ التي تفيض عن نصيب الحكومة المستولى عليه .

مادة ١٢ - في الأحوال التي يتفق فيها على أن تكون أجرة الأرض عينية يجوز للمستأجر أن يدفع الإيجار نقدا إذا كان تنفيذ الاتفاق يمنعه من تسليم نصيب الحكومة من الحبوب بالمقادير المشار إليها في المادة ٩ .

ويكون الدفع على أساس السعر المحدد وقت الوفاء .

مادة ١٣ - على كل مالك للحبوب وقت الحصاد أو حائز بأية صفة كانت للأرض التي أنتجتها أن يدلى فيما يتعلق بالأرض المزروعة من هذه الحبوب أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده .

الباب الرابع — أحكام خاصة باستهلاك اللحوم

مادة ١٤ — يحظر حفظ لحوم الحيوانات غير المستوردة من الخارج في محال التبريد (الشلاجات العامة) أو استخدامها في صناعة المحفوظات أو اللحوم المجففة إلا بأذن خاص من وزارة التموين

مادة ١٥ — لا يجوز بعد ظهر الأحد وفي يومى الاثنين والثلاثاء وفي صباح الأربعاء أن يذبح في السلخانات العمومية أو في الأماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للأكل . ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوى المتوسط اليومي لذبائح السلخانة أو المكان الذي يقوم مقامها في الأسبوع المقابل له من سنة ١٩٢٠ ناقصا ١٠٪

وإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المخصص به وجب خفضها وتراعى في خفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة . ولا يسرى تحديد عدد الذبائح المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة على ذبائح الخنازير والجمال طوال أيام السنة .

ويجوز لوزير التموين أن يأمر برفع القيد الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة في جهة أو أكثر وذلك بالتقدير اللازم للوقاء بالحاجات الطارئة للجيش أو السكان المدنيين .

مادة ١٦ — لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحم الطازج أو المبرد أو عرضه للبيع .

ولا يسرى الحظر السابق على الأرانب والطيور على اختلاف أنواعها والأسقاط واللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز ألا تستهلك فوراً .

مادة ١٧ — لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء تقديم أصناف من اللحوم — بما في ذلك الأسقاط ولحوم الأرانب والطيور — أو بيع شطائرها (سندوتش) في المحال التي يرتادها الجمهور وبصفة خاصة في الفنادق والنزل والمطاعم والقهاوى والحانات والبوفيات ومحال البقالة .

مادة ١٨ — يجوز لوزير التموين أن يحدد بقرار منه الشروط التي يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا المرسوم بقانون في بيع اللحوم في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء إلى المرضى والمستشفيات والسفن حال رسوها في المياه المصرية .

كذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الأعياد والمواسم والمصايف التي يرفع فيها الحظر المنصوص عليه في المواد من ١٥ إلى ١٧

مادة ١٩ — يحظر فتح محال الجزارة في محافظتى القاهرة والاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد إلى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع . ويجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة في مدن أو جهات أخرى .

مادة ٢٠ — استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الإماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيمات إلى خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر وإبائها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة كل من ذبح عجول البقر من الذكور قبل بلوغها سن السنتين وأنثى الحيوانات المولودة في القطر المستعملة لحومها في الأكل قبل قفل أسنانها إلا إذا أصيبت بحادث يقتضى ذبحها .

وبفضلا عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

الباب الخامس — تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢١ — لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص وتوزيع الاجزاء التي يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات الموجودة في جميع بلاد القطر لخزن تقاوى البطاطس . وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الاجراء بما في ذلك تحديد أقصى الاسعار التي تؤجر بها الاجزاء المخصصة لخزن التقاوى المذكورة .

مادة ٢٢ — يراعى في توفير الحيز المفروض على كل مخزن عدم المساس على قدر الامكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك فاذا كان الجزء الذي لم يبرم بشأنه عقود لا يكتفى لهذا الغرض أو كانت جميع اجزاء المخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير ألغى بحكم القانون من هذه العقود ما ينفي بايجاد الحيز المطلوب .

ولا تجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الالغاء وفي حالة دفع عربون أو مقدم إيجار فانه يجب رده وتجزئ المحاسبة عن المدة التي يكون قد نفذ فيها عقد التأجير .
ويحدد القرار في هذا الشأن المهلة التي تعطى لتدبير الاجزاء المفروضة .

الباب السادس — أحكام خاصة بتداول السكر

مادة ٢٣ — يجوز لوزين التموين أن يأمر بالغاء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجملة الذي يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم بقانون أو بعد صدوره لمخالفة أى حكم من الاحكام المتعلقة بشئون التموين أو التسعير الجبري ، وكذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه إلا إذا رد اليه اعتباره أو كان قد حكم عليه في جنائية أو في جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو تفالس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو اتجار في المخدرات أو شروع في الجرائم المذكورة .

مادة ٢٤ — لو وزير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجملة الذي ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزارة التموين فيما يتعلق بتوزيع كميات السكر ويختار في هذه الحالة من بين تجار الجملة المتعاقد معهم تاجر تحول إليه كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف إلى أن يفصل في أمره .

الباب السابع — أحكام خاصة بالغزل والمنسوجات القطنية

مادة ٢٥ — تشكل وزارة التموين لجنة للغزل والمنسوجات القطنية تمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الغزل والنسيج وتجارة الأقمشة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزير التموين .

ويؤخذ رأى اللجنة في تحديد الأسعار والمواصفات المشار إليها في المادتين ٢٦ و ٣٣ كما تبدى رأيها في الموضوعات التي يطلب وزير التموين إليها إبداء الرأى فيها . وللجنة أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٢٦ — يستولى من إنتاج مصانع الغزل المحلية ومن الغزل المستورد على كميات غزل القطن التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير التموين

ويحدد القرار الكميات التي يستولى عليها من كل نوع ونمرة .

كما يحدد ما ينخصص منها للتوزيع على مصانع نسج الأقمشة العادية وصناعة صيد الأسماك والأسعار التي تباع بها وما ينخصص منها لغير ذلك من الأغراض والأسعار التي تباع بها .

مادة ٢٧ — يوزع الغزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين .

ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التي تقررها وزارة التموين .

مادة ٢٨ — لا يجوز بيع الغزل الذي يصرف بموجب البطاقات أو التراخيص أو التنازل عنه أو التصرف فيه بالمقايضة أو بأي نوع آخر من أنواع التصرفات .

كما لا يجوز استخدامه إلا في الأغراض المنصرف من أجلها وعلى الأنواع أو المراكبات أو الأجهزة التي صدرت عنها البطاقة أو الترخيص أو على أنوال أو مراكبات أو أجهزة أخرى مماثلة لها تكون تحت يد حامل البطاقة أو الترخيص وموجودة بنفس المكان الذي سبق تبليغ الوزارة عنه .

ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو المراكبات أو الأجهزة مادام ذلك ممكناً فنياً .

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص أن يخطرُوا وزارة التموين في خلال أسبوع بخطاب موصى عليه بعلم الوصول عن كل توقف أو قص في عدد الأنوال أو المراكبات أو الأجهزة يكون من شأنه عدم إمكان استخدام كل الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص .

مادة ٢٩ — يجب على كل من حصل بترخيص خاص على الغزل للوفاء بتعهدات معينة أن

يرد إلى الجهة التي استلمه منها كميات الغزل التي لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها في الأغراض التي صرف من أجلها وذلك في خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ التعهد أو من تاريخ إخطاره من الجهة المتعهد لها بإلغاء التعهد كله أو بعضه .

مادة ٣٠ - يحصل رسم قدره عشرة مليات عن كل ٤٥٣٥٩٢ كيلوجراما أى عشرة أرتال انجليزية من غزل القطن الصوف أو المخلوط المنتج محليا أو المستورد من الخارج .
ويحدد وزير التموين بقرار منه طريقة تحصيل هذا الرسم .

مادة ٣١ - يستولى من إنتاج مصانع نسج الأقمشة العادية المحلية وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كميات المنسوجات القطنية العادية التي يصدر بتحديد قرار من وزير التموين .

ويحدد القرار الكميات التي يستولى عليها من كل نوع والأسعار التي تباع بها .
مادة ٣٢ - توزع المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويجب على الهيئات والأشخاص الذين تصرف إليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير التموين لهذا الغرض .

مادة ٣٣ - يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الخاصة بالغزل والمنسوجات المستولى عليها .

مادة ٣٤ - البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية ولا يجوز العنازل عنها . وفي حالة نقل المصنع أو المتجر من جهة إلى أخرى أو انتقال ملكية المصنع أو المتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الوفاة تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها إلى وزارة التموين .

ويجوز إعادة إصدار البطاقات أو التراخيص إلى أصحابها أو المشتريين أو واضعي اليد الجدد أو الورثة حسب الأحوال .

والبطاقات أو التراخيص المعاد إصدارها أو التي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم قدره جنيه مصرى واحد .

ولو وزير التموين إلغاء البطاقات والتراخيص في أى وقت أو تعديل الكميات المقررة بموجبها أو إيقاف الصرف بها للمدة التي يحددها .

٣٥ - لا تترتب أية مسئولية مدنية على الحكومة بسبب عدم منح بطاقات أو تراخيصات الغزل والمنسوجات أو إلغائها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أو الأحكام التي كان معمولاً بها قبل صدوره .

مادة ٣٦ - يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير إنتاجها وكيفية التصرف فيها .

الباب الثامن — أحكام خاصة بحلج القطن

مادة ٣٧ - استثناء من أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ يجب على أصحاب المحالج أو المسؤولين عن إدارتها وعلى مديري البنوك أن يتموا حلج مقادير القطن الزهر التي تكون مودعة في شون المحالج أو البنوك في المواعيد التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره في كل موسم بالاتفاق مع وزير الزراعة .

ويخصص عند اللزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الأجرة المستحقة لصاحب المحالج أو البنك أو الشونة مقابل حلج الأقطان الناتجة منها هذه البذرة .

الباب التاسع — أحكام خاصة بتداول ورق الجرائد

مادة ٣٨ - يقوم مستوردو ورق الجرائد باستيراد الكميات التي تخصص لكل منهم لحساب اتحاد أصحاب الصحف وعليهم أن يقوموا بتوزيع ما يرد إليهم من الورق على أصحاب الصحف وفقا للمقررات التي تحددها وزارة التموين .

مادة ٣٩ - يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التموين التعامل في ورق الجرائد سواء كان على شكل لفات أو رزم أو أفرخ أو دشت أبيض .

كما يحظر على أصحاب الصحف والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا ما يسلم إليهم من كميات الورق لطبع صحفهم في غير هذا الغرض ما لم يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

مادة ٤٠ - يحظر على أصحاب المطابع والمسؤولين عن إدارتها أن يطبعوا كميات ورق الجرائد التي تسلم إليهم إلا بعد أن يقدم لهم الطالب بياناً كتابياً برقم وتاريخ إذن الصرف الصادر من وزارة التموين والجهة المسحوب عليها .

مادة ٤١ - لوزير التموين بقرار يصدره أن يفرض على أصحاب الصحف وأصحاب المطابع ومعهدي بيع الصحف والمشتغلين بتجارة الصحف المرتجعة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ أحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من هذا المرسوم بقانون .

الباب العاشر

حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات إغاثة للفقراء والمصابين

مادة ٤٢ - يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من السلع التي توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد لإغاثة الفقراء والمصابين من أهالي المديرية والجهات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أم المقايضة أم بأية وسيلة أخرى .

الباب الحادى عشر — أحكام خاصة بأوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ٤٣ - يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات تم الحصول عليها بطريق الاستيلاء المشار إليه في المادة الأولى بند (هـ) من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها في الأغراض التي اتخذ

تدبير الاستيلاء من أجلها . وبين وزير التموين بقرار منه الاجراءات التي يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات في حالة عدم استعمالها كلها .

أو بعضها في تلك الأغراض .

مادة ٤٤ - ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المدة الأولى بند (٥) من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودي فان تعذر الاتفاق طلب أدائه بطريق الجبر .

ولمن أوقع عليهم طلب الأداء جبرا الحق في تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتي .

أما المنتجات والمواد ووسائل الجر والنقل فيكون الثمن المستحق هو ثمن المثل في تاريخ الأداء بصرف النظر عن الربح الذي كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف في الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع في الأسعار بسبب المضاربة أو احتكار الصنف أو بسبب أي ظرف آخر يتصل بالحالة .

وأما العقارات والمحال الصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على فائدة رأس المال المستثمر وفقا للسعر العادي الجاري بالسوق مضافا إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادي للمباني والمنشآت أو مضافا إليه في حالة الاستعمال الاستثنائي مبلغ يوازي استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأي حال أن يزيد التعويض على صافي أرباح العام السابق وفقا لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقا للتصريح المقدم في شأن عريضة الربح .

وأما الفروض الشخصية فيكون متوسط الجزاء جزاء المثل عن عمل شبيه به في تاريخ الأداء فإذا فرض العمل على عمال أو مستخدمي المحال الصناعية أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الالتزام بمرافق عام كان الجزاء هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب .

مادة ٤٥ - تقوم وزارة التموين قبل الاستيلاء على المؤن والأماكن والمواد المطلوبة بمجرد تلك الأشياء جردا وصفيًا في حضور صاحب الشأن فيه أو بعد دعوته للحضور بخطاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء نفس الاجراء لمعينة الاستهلاك الاستثنائي أو تقوض المباني أو هلاك المواد .

مادة ٤٦ - يجوز بعد اتمام الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة إبقاء الأشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظة فيه بحراسة الحائزين لها وتحت مسئوليتهم حتى يتم استلام هذه الأشياء أو توزيعها بالطريقة التي تقررها وزارة التموين .

مادة ٤٧ - تحدد الأثمان والتعويضات والجزاءات المشار إليها في المادة (٤٤) بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين .

وفيما يتعلق بالفروض التي يجوز أن تكون لها تعريفة أسعار يحدد وزير التموين تلك التعريفة بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٤٨ — تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنسأ على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات . ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٢٤ ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب المصوم بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .
وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

الباب الثانى عشر — العقوبات

مادة ٤٩ — يتولى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون مأمورو الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا الغرض ويكون لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم فى جميع الأحوال الحق فى دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له كما يكون لهم الحق فى طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن فى مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه فى التخزين فيه على أنه إذا كان المسكان مسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معانة المصانع التى تنتج المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقانون وتقدير انتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة ٥٠ — يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار إليها فى المادة (٢١) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ويقضى بالحكم بالإزالة .

مادة ٥١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل فى إخطار وزارة التموين عن التوقف أو النقص المشار إليه فى المادة (٢٨) .

مادة ٥٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التى يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠) و (٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا .

مادة ٥٣ — كل مخالفة لأحكام المادة (٣٧) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيا أو بأحدى هاتين العقوبتين . وتقضى المحكمة دائما بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قنطار من القطن الزهر لم يتم حله فى الموعد المحدد .

مادة ٥٤ — كل مخالفة لأحكام المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة من خمسين جنيتها إلى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجوز الحكم بحرمان الصحيفة من حصتها من الورق في المدة التي تحددها المحكمة .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة بالاستناد الى المادة ٤١ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار اليها في المادة (٤٩) وكذلك كل من يدلى ببيانات غير صحيحة .

مادة ٥٦ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٠) يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائه جنيه الى خمسمائة جنيه . وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٧ — تشهر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها . وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ٥٨ — يكون صاحب المحل مسؤولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من (٥٠) الى (٥٦) من هذا المرسوم بقانون .

وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسؤولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

مادة ٥٩ — كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم في المادة (٤٩) ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة

مادة ٦٠ — مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة

لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشير اليهم في المادة (٤٩) إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأى شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعدد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .
مادة ٦١ - تحكم المحاكم في القضايا التي ترفع بمخالفة أحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستعجال .

مادة ٦٢ - تصرف بالطرق الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أ كان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط أو مصادرة الأصناف موضوع الجرائم المشار اليها في هذا المرسوم بقانون وتكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠٪ من قيمة الأشياء المصادرة إذا تعلق موضوع المخالفة بالغزل والمنسوجات وبنسبة ١٠٪ إذا تعلق موضوع المخالفة بسلعة أخرى .

كما يجوز لوزير التموين أن يمنح من سهلوا ضبط الجريمة في الأحوال الأخرى جزءاً من الغرامة المحكوم بها لا تزيد على ٣٠٪ من قيمتها .

مادة ٦٣ - يبطل العمل بالمراسيم بقوانين رقم ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٦٤ - على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولو وزير التموين أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء قرارات بإيقاف العمل بأحكامه بالنسبة لأية مادة تتوافر بالكميات اللازمة للوفاء بحاجة كامل استهلاك البلاد منها .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

. وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

وزير الأشغال العمومية

وزير المالية

وزير الخارجية

محمود غالب

مكرم عبيد

عبد الحميد بدوى

وزير الصحة العمومية

وزير الأوقاف

وزير العدل

ابراهيم عبد الهادى

مصطفى عبد الرازق

حافظ رمضان

وزير التموين

وزير المواصلات

وزير الزراعة

طه السباعى

ابراهيم دسوقى أبانظه

أحمد عبد الغفار

وزير المعارف العمومية

وزير الدفاع الوطنى

وزير الدولة

السنهورى

السيد سليم

راغب حنا

وزير الشؤون الاجتماعية

وزير التجارة والصناعة

عبد الحميد بدر

حفنى محمود

مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥

خاص بشؤون التسعير الجبرى

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بها هو آت

الباب الأول — أحكام عامة

مادة ١ - تنشأ فى كل محافظة وفى كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير مدعى « لجنة التسعير » و يصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية .

مادة ٢ - تقوم اللجنة أسبوعيا بتحديد أقصى الأسعار للاصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا المرسوم بقانون .
ولو وزير التجارة والصناعة أن يصدر قرارا باضافة أو بحذف صنف أو أكثر من الاصناف مما يرى وجوب إضافته إلى الجدول المذكور أو حذفه منه .

و يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التى تحددها اللجنة فى مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير .
و يكون تحديد الأسعار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الاصناف والمواد التى يتناولها التحديد مدى الأسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة أو المديرية .
ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد إعلان الأسعار ومدة الالتزام بالتسعيرة المشار إليها فى هذا المادة .

مادة ٣ - تنشأ لجنة مركزية برئاسة وزير التجارة والصناعة يكون من اختصاصها .
(١) وضع أسس تحديد الأسعار .
(٢) النظر فى الشكاوى التى تقدم عن جداول الأسعار التى تضعها اللجان المنصوص عنها فى المادة الأولى من هذه المرسوم بقانون .

(٣) مراقبة حركة الأسعار على العموم واقتراح ما يؤدى إلى تحقيق مكافحة الغلاء .
و يصدر بتأليف اللجنة المركزية قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .
مادة ٤ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ — بقرارات يصدرها كل أو بعض

التدابير الآتية :

(١) تعيين الحد الأقصى للربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة وتجار التجزئة وذلك بالنسبة لأيّة سلعة تصنع محلياً أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المألوف في تجارتها .

ومع ذلك يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها لمصانع النسيج في تجارة أقمشة الحرير الصناعي المحلية وفقاً للشروط الواردة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا المرسوم بقانون .

(٢) فرض قيود على استهلاك المواد الغذائية في المطاعم والفنادق والبنسيونات والنزل والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات .

(٣) تحديد وإعلان أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في المحال المشار إليها في البند السابق وكذلك رسم الدخول الذي تفرضه هذه المحال على من يرتادها .

(٤) تحديد وإعلان أجور الغرف في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور .

(٥) تحديد وإعلان أجور تفصيل ملابس الرجال والسيدات في المحال المعدة لتجهيز هذه الملابس .

(٦) تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بالأسعار والأرباح الخاصة بالسلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون .

(٧) إلزام تجار التجزئة بإعلان سعر البيع للسلع والمواد التي تكون معروضة للبيع أو في مخازنهم .

مادة ٥ - تسرى القرارات الخاصة بتعيين الحد الأقصى للربح الصادرة بالاستناد إلى البند الأول من المادة السابقة على السلع التي يتم تسليمها بعد تأريخ العمل بهذه القرارات تنفيذاً لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

الباب الثاني — العقوبات

مادة ٦ - يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له مأمورو الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

ويكون لهم في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له ، كما يكون لهم الحق في طلب وفحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه في التخزين فيه على أنه إذا كان المكان مسكونا وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

مادة ٧ - كل من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح في تجارتها طبقا للمادتين ٢ و ٤ (بند ١) أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وغرامة من ١٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
وتسرى العقوبات المتقدم ذكرها على مشترى الساعة موضوع المخالفة إن كان تاجرا .
ويعاقب بنفس هذه العقوبات كل من خالف أحكام القرارات التي تصدر استنادا الى المادة ٤ (بند ٢) من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٨ - يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التي يصدرها وزير التجارة والصناعة بالاستناد إلى المادة الرابعة (بنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧) بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيا أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والمستندات المشار اليها في المادة ٦ عند طلبها منه وكذلك كل من يدلي ببينات غير صحيحة .
مادة ٩ - نشر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترسكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو إخفائها بأي طريقه أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا . وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ١٠ - يكون صاحب المحل مسؤولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٧ و ٨ من هذا المرسوم بقانون .

وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسؤولة بالتضامن مع المحكوم عليهم بقيمة الغرامات والمصاريف .

مادة ١١ - كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير إليهم في المادة ٦ ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة .

مادة ١٢ - مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون بمن أشير اليهم في المادة ٦ إذا وقعت المخالفة لذلك الأحكام نتيجة لاتفاقه بأي شكل كان مع المخالف وكذلك إذا تعدد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة للمرسوم بقانون المذكور .

مادة ١٣ - تحكم المحاكم في القضايا التي ترفع لمخالفة أحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستعجال .

مادة ١٤ - تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أ كان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة الأصناف موضوع الجرائم المشار إليها في هذا المرسوم بقانون وتكون هذه المكافأة بنسبة ١٠٪ من قيمة الأشياء المصادرة .

كما يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يمنح من سهلوا ضبط الجريمة في الأحوال الأخرى جزءا من الغرامة المحكوم بها لا يزيد على ٢٠٪ من قيمتها .

مادة ١٥ - يبطل العمل بالمرسومين بقانونين رقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ و ١٠ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ١٦ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير التجارة والصناعة	وزير العدل	رئيس مجلس الوزراء
حفي محمود	حافظ رمضان	محمود فهمى النقراشى

جدول رقم (١)

ملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥

الحبوب والفلال بأنواعها - تقاوى الحبوب - الاحوم - السكر - الكبريت - الملح
الوقود السائل بأنواعه بما فيه السبرتو - خشب الوقود - الأدوية والعقاقير والمستحضرات
الطبية - الخيش أكياسا وزكائب - السماد الكيماوى - كلورور النشادر - القصدير -
الشاي - البن - الأسمنت - الأرز وجميع الكون - الكسب - بذرة القطن - زيت
بذرة القطن - الاطارات الكاوتشوك الداخلية والخارجية لمعجلات السيارات ودراجات
الركوب من جميع المقاسات - الثلج - ورق اللف بأنواعه والكرتون المصنوع محليا وورق الدشت .
جميع المواد والأصناف التي ضبطت أو تضبط في جريمة من جرائم التزوير ولا يشملها
التسعير الجبرى .

الدقيق — السن والردة بجميع أنواعها — الخبز — الموالح والفواكه — المحضرات والبقول
زجاج المصابيح — زيت الفول السوداني — الفحم .

جدول رقم (٢)

ملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥

١ — يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها لمصانع النسيج في تجارة الأقمشة التي
لا تقل نسبة الحرير الصناعي فيها عن ٥٠٪ كما يأتي .

(أولاً) ٣٠٪ من تكاليف استيراد خيوط الحرير الصناعي التي استخدمت في إنتاج
هذه الأقمشة .

فإذا لم يكن المصنع قد استورد الخيوط مباشرة بل اشتراها محلياً قدرت تكاليفها التي تتخذ
أساساً لتحديد الربح المرخص به على أساس تكاليف آخر رسالة استوردها المصنع خلال الثلاثة
أشهر السابقة لتاريخ ٧ يولية سنة ١٩٤٥ وفي حالة عدم استيراد المصنع لشيء من ذلك في المدة
المذكورة يجب عليه أن يعرض الأمر على وزارة التجارة والصناعة لتقدير قيمة تلك التكاليف .

(ثانياً) — ٢٥٪ من تكاليف إنتاج الأقمشة المذكورة .

٢ — فيما يتعلق بأقمشة الحرير الصناعي الموجودة لدى مصنع النسيج في ٧ يولية سنة ١٩٤٥
والتي ينتجها بعد ذلك التاريخ يجري تحديد الربح المرخص به بالنسبة للخيوط على الأساس المبين
في (أولاً) من البند السابق .

٣ — أقمشة الحرير الصناعي الموجودة في ١٦ يولية سنة ١٩٤٥ لدى تجار الجملة ونصف
الجملة وتجار التجزئة يحظر نصريها بأسعار تزيد على أسعار الأقمشة المماثلة التي يكونون قد اشتروها
من أحد المصانع بعد ٧ يولية ١٩٤٥ فإذا لم يكونوا قد اشتروا شيئاً منها وجب عليهم أن يطلبوا
من وزارة التجارة والصناعة تعيين الحد الأقصى للأسعار التي يجوز لهم البيع فيها .

٤ — يسرى البنودان ١ و ٢ على أقمشة الحرير الصناعي التي تسلمها مصانع النسيج ابتداء
من ٧ يولية سنة ١٩٤٥ ولو كانت تنفيذاً لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٥

بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل والداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يستمر العمل بالاحكام الواردة بالأمر رقم ٥٩٨ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٤٥ بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين المعدل بالأمر رقم ٦٠٤ الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٤٥ مع مراعاة التعديلات والاضافات الآتية .

(١) يكون للمؤجر في مدينة الاسكندرية الخيار بين المطالبة بأجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر مضافا اليها الزيادة المسموح بها بموجب المادة الثالثة من الأمر ٥٩٨ بين أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ أو أجرة المثل لذلك الشهر مضافا اليها الزيادة المتقدمة ذكرها ويكون للمتأجر في جميع الأحوال الخيار بين قبول الزيادة وبين فسخ العقد .

(٢) الأماكن السابق صدور قرارات استيلاء بشأنها تعتبر مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها وتأخذ حكمها .

(٣) يمسك في كل محافظة أو مديرية سجل خاص تقيد فيه البيانات الواردة في الاقرارات المتقدمة عن الأماكن الحالية وطلبات الاستئجار المقدمة عنها حسب تواريخ ورودها وبؤشر فيه بما تم في شأنها ، ويكون لأصحاب الشأن حق الاطلاع على هذا السجل في أى وقت

(٤) لا يترتب على تأجير بناء على أى أمر التأجير المشار اليه في المادة ١٠ من الامر أية مسئولية على الحكومة قبل الملاك أو غيرهم .

(٥) تنقل السلطات المخولة لمدونى السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية الى المحافظين أو المديرين حسب الاحوال .

(٦) ترفع المنازعات والمعارضات الناشئة عن تطبيق احكام الامر المتقدم ذكره الى المحكمة الكلية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن وتمك فيها المحكمة على وجه الاستعجال ويكون حكمها نهائيا وغير قابل لاي طعن .

(٧) تلغى المادة السابعة من الامر المتقدم ذكره .

(٨) يعاقب بنفس العقوبة المقررة في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من الامر ٥٩٨ كل من تقدم تنفيذا لما توجبه المادة ٨ ببيانات انضح عدم صحتها

مادة (٢) — على وزيرى العدل والداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويسرى مفعوله لمدة سنة ويجوز تجديد العمل به بمرسوم .

ولو وزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

بامر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

وزير العدل

حافظ رمضان

أمر رقم ٥٩٨

بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين

نحن محمود فهمي النقراشي باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وعلى الأوامر رقم ١٥٢ و ٣١٥ و ٣٣٨ و ٣٦٩ و ٤٠٢ و ٤٢٥ و ٢٨٧ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٥٠٤ و ٥٠٧ و ٥٥١ بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ،
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ، وبعد موافقة مجلس الوزراء .

نقرر ما هو آت :

مادة ١ — لا يجوز للمؤجر أن يخرج المستأجر إلا بحكم قضائي يستند إلى أحد السببين الآتيين .

(١) أن تكون الأجرة المستحقة بصفة قانونية طبقاً لأحكام هذا الأمر لم تدفع في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المطالبة بها بعد الاستحقاق بإعلان على يد محضر أو بخطاب مسجل .
(٢) أن يكون المستأجر قد استعمل المكان أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط عقد الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك .

وبعد في حكم المستأجر مالك العقار المزوعة ملكيته إذا كان شاغلاً لهذا العقار ورغب في استئجاره
مادة ٢ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للمالك فيما يتعلق بالأماكن المخصصة للسكنى ، فيما عدا الأماكن المؤجرة بقصد استعمالها مدارس أو مستشفيات أو ملاجئ أو مؤسسات خيرية ، أن يذبه على المستأجر بالاخلاء إذا قامت ضرورة قصوى تلجئته إلى شغل المكان بنفسه ويكون التذبيح بكتاب مسجل ويعطى المستأجر في هذه الحالة مهلة ستة أشهر أو يميل للمدة الباقية من الإجارة السارية أو المجددة تجديداً تعاقدياً أيهما أطول .

وفي حالة رفض المستأجر الإخلاء أو انقضاء خمسة عشر يوماً على استلامه كتاب المالك المتقدم ذكره يجوز لهذا الأخير رفع الأمر إلى القضاء للحصول على حكم بالاخلاء على ألا ينفذ قبل مضي شهرين على الأقل من تاريخ النطق به إذا كان حضورياً أو من إعلان له لشخص المستأجر أو محل إقامته إذا كان غيباً وبشرط انقضاء المهلة المحددة في الفقرة السابقة .

وإذا لم يشغل المالك المكان في ميعاد شهر من تاريخ الإخلاء أو إذا لم يستمر شاغلاً له مدة ستة أشهر على الأقل لغير عذر مقبول جاز للمستأجر أن يطالبه بجميع التعويضات الناشئة عن الإخلاء كما أن له الحق في طلب شغل المكان مجدداً .

مادة ٣ — لا يجوز أن تزيد الأجرة المنفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو

سنة ١٩٤١ أو تبرم بعد نشر هذا الأمر على أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٣٩ أو أجرة المثل لذلك الشهر بالنسبة لمنطقة الاسكندرية وأجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل للشهر المذكور بالنسبة للمناطق والجهات الأخرى مضافاً إليها في الحالين .

(أولاً) فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لأغراض تجارية أو صناعية والمحال العامة ٣٥ / إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز ٥ جنيهات شهرياً .

و ٥٠ / فيما زاد على ذلك .

(ثانياً) فيما يتعلق بالأماكن الأخرى .

٨ / إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز ٤ جنيهات شهرياً .

١٠ / إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز ١٠ جنيهات شهرياً .

١٢ / فيما زاد على ذلك .

وعلى أنه إذا كانت هذه الأماكن مؤجرة بقصد استغلالها مفروشة تجوز زيادة الأجرة إلى ٦٠ / من الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل ، ويكون المستأجر في هذه الحالة بالخيار بين قبول الزيادة وبين فسخ العقد .

ويدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تقويم كل شرط أو التزام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يحجز العرف في هذا التاريخ فرضه على المستأجر ، كما يدخل في التقدير كل مبلغ إضافي يكون المؤجر قد اقتضاه لهذا الغرض من المستأجر مباشرة أو عن طريق الوسيط في الإجارة .

وفي الأحوال التي لا يوجد فيها عقود كتابية أو يتعذر الحصول عليها يجوز إثبات شروط التعاقد والإجارة المتفق عليها وأجرة المثل والتكاليف الإضافية المشار إليها فيما تقدم بكافة طرق الإثبات مهما كانت قيمة النزاع .

وتسرى الزيادة المبينة فيما تقدم ابتداء من أول الشهر التالي لاختار المؤجر المستأجر بطلب الزيادة إلا فيما يتعلق بعقود الإيجار المبرمة أو المجددة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والتي لا تزال مدتها سارية فإن الزيادة بالنسبة لها تبتدىء من تاريخ المطالبة بها بعد انتهاء الإجارة المذكورة .

وبستثنى من أحكام هذه المادة المساكن المنشأة ابتداء من تاريخ العمل بهذا الأمر والتي لم يتم التعاقد بشأنها بعد .

مادة ٤ — استثناء من أحكام المادتين ٣٨٩ من القانون المدني الأهل و ٤٧٤ من القانون المدني المختلط تسرى الأحكام المتقدمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع .

مادة ٥ — يجب على المستأجر أو المستأجر من الباطن الذي يرغب في إخلاء المكان المؤجر

له مراعاة مواعيد التنبيه المنصوص عليها في المادتين ٣٨٣ من القانون المدني الاذلي و ٤٦٨ من القانون المدني المختلط .

مادة ٦ — يعتبر باطلاً بحكم القانون كل شرط يخالف الأحكام المتقدمة ويحكم برد المبالغ المتحصلة بغير وجه حق من تاريخ المطالبة أمام القضاء أو باستقطاعها من الأجرة التي يستحق دفعها .

مادة ٧ — لا يجوز هدم أى منزل كله أو بعضه أو نزع أى شيء من مشتملاته لجعله غير صالح للاستعمال قبل الحصول على إذن بذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالجهاز الواقع في دائرتها المنزل المراد هدمه . ولا تأذن هذه السلطة بإجراء تلك الأعمال إلا إذا كان المنزل مهدداً بالسقوط وغير صالح للاستعمال .

مادة ٨ — يجب على الملاك والمستأجرين والمتفعين بالمنازل أو أجزاء المنازل المخصصة للسكن والخالية أو التي تخلو مستقبلاً أن يقدموا إلى المحافظة أو المديرية التي تقع في دائرتها تلك الأماكن إقراراً عنها في خلال اسبوع من تاريخ نشر هذا الأمن أو من تاريخ خلوها حسب الأحوال .

وتعد في حكم المساكن الخالية الأماكن المحتجزة بقصد الاستغلال ويعنى من تقديم هذا الإقرار الأشخاص الذين قدموا إقراراً بالتطبيق لأحكام الأمر رقم ٤٨٧ المعدل بالأمر رقم ٤٩٤

مادة ٩ — يخول مندوبو السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية كل في دائرة اختصاصه سلطة إخلاء المساكن التي يكون قد صدر باغلاقها أمر إداري متى قضت المحاكم بأدانة شاغليها في جريمة فتح أو إدارة بيت للعاهرات أو المساهمة أو المعاونة في إدارته

مادة ١٠ — لا يجوز تأجير المساكن الخالية أو المحتجزة بقصد الاستغلال أو التي تخلو بالتطبيق لأحكام المادة السابقة إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من مندوب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية .

ويجب على أصحاب تلك المساكن أن يؤجروها إلى من يعينه المندوب المذكور ممن يثبت أنهم في حاجة للسكن بعد فحص الطلبات التي تقدم منهم لهذا الغرض

ويجب على الشخص الذي مكن من الاستئجار على هذا الوجه أن يشغل السكن بنفسه .

مادة ١١ — يجوز لكل ذي شأن أن يعارض في أمر التأجير المشار إليه في المادة السابقة وتكون المعارضة بكتاب مسجل يرسل الى وكيل المحكمة الابتدائية الاهلية الكائن في دائرتها السكن في خلال اسبوع من تاريخ الاعلان

وتفضل في المعارضة لجنة تشكل كما يأتي :

وكيل المحكمة الابتدائية الاهلية أو من يقوم مقامه رئيسا

رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه
 وكيل المحافظة أو وكيل المديرية أو من يقوم مقامه
 وتصدر اللجنة قرارها بعد دعوته في موعد لا يتجاوز ثلاثة أسابيع من تاريخ المعارضة
 وتكون قراراتها نهائية وغير قابلة لأي طعن .

وبدفع رسم قدره أربعة جنيهات عن كل معارضة

مادة ١٢ — إذا تقرر عدم قبول المعارضة أو رفضها وجب على المعارض وضع المسكن تحت تصرف المحافظة أو المديرية في خلال اسبوع من تاريخ صدور قرار اللجنة فإذا لم يتم وضع المسكن اختياراً بعد فوات هذه المهلة أو بعد انقضاء ميعاد المعارضة نفذ الأمر بالطريق الإداري على نفقة المتأخر وتحصل المصاريف المترتبة على ذلك بطريق الحجز الإداري
 مادة ١٣ — ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا الأمر فيما عدا ما نصت عليه المادة ١١ إلى المحكمة الكلية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن

ويجب على قلم الكتاب أن يرفع الطلب في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ استلامه إلى رئيس الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة لنقض النزاع . ويخطر قلم الكتاب طرفي الخصوم بخطاب مسجل ويعلم الوصول قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ويكون حكمها نهائياً وغير قابل لأي طعن .

مادة ١٤ — تسرى أحكام المواد من ١ إلى ٧ من هذا الأمر على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها — فيما عدا الأراضي الفضاءة — المؤجرة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض سواء أكانت مفروشة أم غير مفروشة مستأجرة من المالك أم من المستأجر منه وذلك في المدن والجهات والأحياء التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الداخلية .

على أنه فيما يتعلق بالأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو مجالس المديرية تسرى أحكام المواد المتقدم ذكرها في جميع المديرية والمحافظات واستثناء من أحكام المادة ٣ تحدد أجور هذه الأماكن على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ مضافاً إليها النسب المئوية المبينة في المادة المذكورة .

وتسرى أحكام المواد من ٨ إلى ١٣ على الأماكن المخصصة للسكنى البكائنة في محافظة القاهرة وبندر الجيزة ومحافظتي الإسكندرية والقنال ومدينتي السويس وبور توفيق .

مادة ١٥ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٧ بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامه من ٥٠ جنيه إلى مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن مصادرة الاتقااض المختلفة عن الهدم مع عدم الإخلال بحق الغير حسن النية .

وبيعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٢ (فقرة أخيرة) و ٨ و ١٠ و ١٢ بغرامة من ٥٠ جنيه إلى مائتي جنيه .

مادة ١٦ — تلغى الأوامر أرقام ١٥٢ و ٣١٥ و ٣٣٨ و ٣٦٩ و ٤٠٢ و ٤٣٥ و ٤٨٧ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٥٠٤ و ٥٢٦ و ٥٣١ و ٥٥١ المتقدم ذكرها .

على أن القرارات المعمول بها تطبيقا للمادة الأولى من الأمر رقم ٣١٥ تظل سارية المفعول إلى أن تعدل بطريق الاضافة أو الحذف تطبيقا للمادة ١٤ ، فقرة أولى (من هذا الأمر .

مادة ١٧ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١١ يولييه سنة ١٩٤٥

محمود فهمى النقراشى

أمر رقم ٦٠٤

بتعديل الامر رقم ٥٩٨ الخاص بتأجير الاماكن

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الامر رقم ٥٩٨ الخاص بتأجير الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بمقتضى المرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وبعد موافقة مجلس الوزراء

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١٤ من الأمر رقم ٥٩٨ المتقدم ذكره النص الآتى . —

د مادة ١٤ (فقرة ثانية) — على أنه فيما يتعلق بالاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو لمجالس المديريات أو للمجالس البلدية والقروية تسمى أحكام المواد المتقدم ذكرها فى جميع المديريات والمحافظات مع مراعاة تثبيت أجور هذه الاماكن الواقعة فى المناطق التى لم يعينها قرار وزير الداخلية المشار إليه فى الفقرة السابقة على أساس أجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٣ بالنسبة للاماكن المؤجرة لمجالس المديريات وأجرة شهر أغسطس سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمصالح الحكومة وفروعها وأجرة شهر يولييه سنة ١٩٤٥ بالنسبة للمجالس البلدية والقروية أو أجرة المثل فى تلك الشهور مضافا إليها النسب المئوية المبينة فى المادة ٣ ،

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٣١ يولييه سنة ١٩٤٥ .

محمود فهمى النقراشى

مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥

. خاص بالمتشردين والمشتبه فيهم

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

في التشرد

مادة ١ — بعد متشردا طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا بعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة حين لا يجد عملا .
ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاظم أعمال وألعاب القمار والعجوزة والعرافة وما يماثلها .

مادة ٢ — يعاقب على التشرد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

مادة ٣ — يجوز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكما غير قابل للطعن بانذار المتشرد بأن يغير أحوال معيشته التي تجعله في حالة تشرد .

فإذا عاد المحكوم عليه إلى حالة التشرد في خلال الثلاث السنوات التالية ونجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٤ — لا تسرى أحكام التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ميلادية ولا على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة .

في الاشتباه

مادة ٥ — يعد مشتبه في كل شخص تزيد سنه على خمس عشرة سنة حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الآتية أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب بعض هذه الجرائم

(١) الاعتداء على النفس أو المال أو التهديد بذلك .

(٢) الوساطة في إعادة الأشخاص المخطوفين أو الأشياء المبروكة .

- (٣) تعطيل وسائل المواصلات أو المخبرات ذات المنفعة العامة .
- (٤) الاتجار بالمواد السامة أو المخدرة أو تقديمها للغير .
- (٥) تزيف النقود أو تزوير أوراق النقد الحكومية أو أوراق البشكوت الجائز تداولها قانونا في البلاد أو تقليد أو ترويض شيء مما ذكر .
- مادة ٦ — يعاقب المشتبه فيه بوضعه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين .
- وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين .
- مادة ٧ — يجوز للقاضي بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يصدر حكما غير قابل للطعن بائذار المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما .
- فاذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة .
- مادة ٨ — تكون الأحكام التى تصدر تطبيقا لهذا المرسوم بقانون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .
- مادة ٩ — يعين وزير الداخلية الجهة والمكان اللذين يقضى فيهما المحكوم عليه من المشردين أو المشتبه فيهم مدة المراقبة المحكوم بها .
- مادة ١٠ — تعتبر عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس المحكوم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر .

أحكام وقفية

- مادة ١١ — يعتبر مشتبهاً فيه ويوضع لذلك تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة كل شخص من المعتقلين لأسباب تتعلق بالأمن العام في معتقل الطور أو سجون البوليس أو غيرها من المعتقلات عند العمل بهذا المرسوم بقانون .
- ويعتبر في حكم المشبوه أيضاً وتسرى عليه أحكام الفقرة السابقة كل هارب من معتقل الطور أو سجون البوليس أو غيرها من المعتقلات وكذلك كل من يكون هارباً أو مسجوناً لأى سبب ويكون صدر أمر عسكري باعتقاله في إحدى المعتقلات السابقة وتبدأ مدة المراقبة في حقة من يوم القبض عليه أو تسليم نفسه للبوليس أو الإفراج عنه حسب الأحوال .
- ويجوز لكل مشتبه فيه بمقتضى الفقرتين السابقتين أن يطلب رفع المراقبة عنه بطلب يقدم

لنـيابة العمومية الكائن في دائرتها محل إقامته الأصلي وعلى النيابة العمومية أن تحقق هذا الطلب ثم تحيله الى محكمة الجـنح المختصة للفصل فيه ، ويجوز لصاحب الطلب أن يرسل وكيلا للدفاع عنه أمام المحكمة ، فاذا رأت المحكمة أن حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة لا تتوافر في الطالب قررت رفع المراقبة عنه والارفضت الطالب ويكون حكمها في ذلك نهائيا . ويجوز لوزير الداخلية دائماً رفع المراقبة المنصوص عليها في هذه المادة قبل انقضاء مدتها اذا رأى من سلوك المراقب أو في حالته الصحية ما يستدعي ذلك .

ويعتبر منذرين بحكم القانون باعتبارهم من المشتبه فيهم الاشخاص الموضوعون عند العمل بهذا المرسوم بقانون تحت المراقبة بأوامر عسكرية وكذلك الأشخاص الذين يكونون قد صدر في شأنهم أوامر عسكرية بوضعهم تحت المراقبة ولم تنقذ فيهم سواء لهربهم أو لوجودهم في السجن أو الحبس لسبب ما وتسرى على هؤلاء جميعا أحكام الفقرة الثانية من المادة السابعة من هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٢ — يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى .

وكذلك تلغى جميع ائذارات التشرد والاشتباه التي تسلمت تحت ظل ذلك القانون ومع هذا فإن القضايا التي لا تزال منظورة أمام المحاكم في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

مادة ١٣ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمي النقراشي

وزير الداخلية

محمود فهمي النقراشي

مرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥

بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تطبق أحكام هذا المرسوم بقانون على كل شخص تحت مراقبة البوليس طبقاً لأحكام قانون العقوبات أو قانون المتشردين والمشتبه فيهم أو أى قانون آخر .

ويجب على كل شخص بوضع تحت مراقبة البوليس أن يقدم نفسه إلى مكتب البوليس في الجهة التى يقيم فيها بمجرد أن تصبح هذه العقوبة واجبة التنفيذ سواء أ كانت تبعية أم أصلية .

مادة ٢ — فى غير الاحوال التى تنص فيها القوانين على أن وزير الداخلية هو الذى يعين محل المراقبة يجب على من يوضع تحت مراقبة البوليس أن يعين لمكتب البوليس الجهة التى يريد اتخاذها محلاً لإقامته مدة المراقبة .

ويجوز لوزير الداخلية ألا يوافق على الجهة التى يختارها المراقب إذا كانت فى دائرة المحافظة أو المديرية التى وقعت فيها الجريمة التى استوجبت الوضع تحت المراقبة أو فى الجهات المجاورة لها وفى هذه الحالة يعين المراقب جهة أخرى لإقامته .

فإن لم يعين المراقب محلاً آخر لإقامته يعين هذا المحل بأمر من وزير الداخلية .

ولا يجوز بأية حال أن تختار العزب محلاً للمراقبة إلا بترخيص خاص يصدره وزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير .

مادة ٣ — على مكتب البوليس الذى يتقدم إليه المراقب أن يخطر مكتب البوليس فى الجهة التى عينت لإقامته وأن يرسله إليها مخفورا أو يسلمه ورقة طريق تبيح له الذهاب إلى الجهة المذكورة فى زمن معين على أن يقدم نفسه إلى ذلك المكتب فى الزمن المحدد له فى ورقة الطريق .

مادة ٤ — يعد بكل مكتب بوليس سجل تقييد فيه أسماء المراقبين الذين يقيمون فى دائرة المركز أو القسم ويذكر فى هذا السجل :

أولاً — اسم المراقب ولقبه والعلامات المميزة له وصناعته ومحل إقامته .

ثانياً — منطوق وتاريخ الحكم أو القرار الذى صدر بوضعه تحت المراقبة أو ترتب عليه ذلك والجهة التى صدر منها .

ثالثاً — تاريخ بدء المراقبة وانتهائها .

رابعا - اليوم والساعة اللذان يجب التقدم فيهما إلى مكتب البوليس .

خامسا - التواريخ التي تقدم فيها فعلا .

سادسا - كل تغيير في محل الإقامة .

سابعا - كل إعفاء من قيود المراقبة .

وتلصق في السجل صورة المراقب الفوتوغرافية إلى جانب البيانات الخاصة به .

مادة ٥ - على المراقب أن يتخذ له سكنا في الجهة المعينة لمراقبته فإذا عجز أو امتنع عن ذلك أو اتخذ سكنا يرى مكتب البوليس أنه تتعذر مراقبته فيه عين له مكانا بأوى إليه ليلا ، ويجوز أن يكون هذا المكان ديوان المركز أو القسم أو نقطة البوليس أو مقر العمدية .

مادة ٦ - يسلم مكتب البوليس إلى المراقب المقيّد لديه تذكرة تدون فيها البيانات والواجبات المنصوص عليها والمفروضة في المادتين الرابعة والسابعة وتلصق على التذكرة صورة المراقب الفوتوغرافية .

وعلى المراقب أن يحمل على الدوام هذه التذكرة وأن يقدمها لرجال البوليس عند كل طلب .

مادة ٧ - يجب على المراقب أن يقدم نفسه إلى مكتب البوليس الذي يكون مقيدا به في الزمان المعين في تذكرته على ألا يتجاوز ذلك مرة في الأسبوع .

ويجب عليه أيضا أن تكون في سكنته أو في المكان المعين لماواه عند غروب الشمس وألا يبرحه قبل شروقها ، كما يجب عليه أن يخطر العمدة أو الشيخ أو أحد رجال الحفظ على حسب الأحوال قبل مبارحته سكنته أو ماواه نهارا .

وللبوليس دائما حق استدعاء المراقب في أية مناسبة يراها .

مادة ٨ - يجوز للمحافظ أو المدير أن يعفى المراقب من قضاء الليل أو جزء منه في سكنته أو المكان المعين لماواه إذا اقتضى ذلك عمله أو أي مسوغ آخر .

ولأمور القسم أو المركز الذي يكون المراقب مقيدا به أن يمنحه هذا الاعفاء لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما على أن يخطر بذلك المحافظ أو المدير الذي يكون له سلطة إبطال الاعفاء . وفي كل الأحوال يلغى الاعفاء إذا زالت أسبابه أو أصبح المراقب مشتبه في سلوكه .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثانية يجوز للمحافظ أو المدير أن يرخص للمراقب بناء على طلبه بتغيير محل إقامته بشرط انقضاء ستة أشهر على إقامته في محل المراقبة .

ويتبع في نقل المراقب المرخص له بتغيير محل إقامته الاجراءات المنصوص عليها في المادة الثالثة

مادة ١٠ - لوزير الداخلية أن يأمر كل مراقب في جهة غير محل الإقامة المعتادة أن يعود إليه ليقضي فيه مدة الرقابة الباقية . كما له أن يأمر بنقل كل مراقب من الجهة التي يقيم فيها إلى جهة أخرى لكي يمضي بهامدة المراقبة الباقية إذا تبين أن في بقائه في الجهة الأولى خطراً على الأمن

مادة ١١ — يجوز لوزير الداخلية في سبيل تحديد محل إقامة المراقبين تنفيذاً لأحكام المادتين الثانية والعاشرة أن يعين منطقة خاصة للمراقبين . وبصدر بالتنظيم الإداري لتلك المنطقة قراراً منه .

مادة ١٢ — في غير حالة المراقبة بسبب الإفراج تحت شرط يجوز لوزير الداخلية إعفاء المراقب من بعض مدة المراقبة على ألا يزيد هذا الإعفاء على نصف تلك المدة .

مادة ١٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة كل مراقب خالف حكماً من الأحكام المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٤ مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر يعاقب المراقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة في إحدى الأحوال الآتية

(أولاً) إذا وجد جالساً أو مختبئاً في مكان ليس لوجوده به سبب مقبول وكان حاملاً سلاحاً أو كان مجتمعاً مع شخصين أو أكثر وكان أحدهما أو أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً .

وبعد من الأسلحة تطبيقاً لهذا النص عدا ما ذكر في المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ الخاص بحراز وحمل السلاح البلط والنبات والمصغى الغليظة والمعروفة باسم (الدبوك) وكل آلة أخرى يمكن استعمالها في القتل أو من شأنها إحداثه .

(ثانياً) إذا وجد متنكراً بأي شكل خارج سكنه .

(ثالثاً) إذا وجد خارج سكنه حاملاً لغير سبب مقبول آلة من الآلات التي من شأنها تسهيل دخول المحال المغلقة أو التي يمكن استعمالها في ارتكاب السرقات كالبرد أو الأجنحة أو السكاشة أو العتلة .

(رابعاً) إذا وجد حاملاً أو محزراً لغير سبب مقبول مادة مفرقة أو كاوية أو قابلة للاهتمام أو مواد سامة أو غيرها من المواد التي يمكن استعمالها في الاعتداء على النفس أو تسميم المواشى أو إحداث حريق أو إتلاف مزروعات .

(خامساً) إذا وجد حاملاً أو محزراً نقوداً أو أشياء ذات قيمة إذا لم يستطع إثبات مصدرها ولم تكن لديه وسائل مشروعة ومعروفة تبرر حصوله عليها .

مادة ١٥ — الأحكام الصادرة تطبيقاً للمادتين السابقتين تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

مادة ١٦ — عند وجود قرائن قوية على أن شخصاً من الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو من صدر حكم بإندازهم ارتكب جريمة أو شروعا فيها أو جنحة مما يجوز الحكم فيها بالحبس ينحول مأمورو الضبطية القضائية في هذه الحالة السلطة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٦ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادتين ٥ و ٥١ من قانون تحقيق الجنايات المختلط دون التقيد بالشروط المنصوص عليها في تلك المواد .

- مادة ١٧ — لا يجوز أن يوضع تحت المراقبة من يقل سنه عن خمس عشرة سنة ميلادية .
- مادة ١٨ — تسرى أحكام هذا المرسوم بقانون على جميع الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس بمقتضى أحكام سابقة على تاريخ العمل به .
- مادة ١٩ — يلغى كل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن المتشردين والمشتبه فيهم والقوانين الأخرى .
- مادة ٢٠ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٢	١٢٩	٨ مارس ١٩٤٣	(١) قضاء محكمة النقض والإبرام الجنائية نقض وإبرام . إعطاء الطاعن مهلة لتقديم مالدیه من أسباب . عدم علمه بذلك إلا بعد انقضاء مدة المهلة . طلبه مهلة أخرى . لا يقبل . يجب عليه أن يبادر الى تقديم الأسباب في بحر مدة المهلة محسوبة من وقت علمه .
٤٣	١٣٠	» » »	اتلاف الأشجار . متى تعتبر هذه الجريمة متحقة ؟ . انتواء المتهم اقتلاع النبات والقطع منه . واقعة تتوافر فيها جميع العناصر الفانونية لجريمة الاتلاف وتتوافر فيها عناصر جريمة السرقة . العقوبة الموقعة على المتهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لكل من الجريمة . الطعن على الحكم لا اعتبره الواقعة سرقة لا اتلافا . لا وجه له . (المادتان ٢٧٤ و ٣٢١ ع - ٣١٧ و ٣٦٢)
٤٤	١٣٢	» » »	سرقة . شروع فيها . جذب قفل باب الغرفة وفتحها وفتح الباب كسر من الخارج . عده بدء في تنفيذ جريمة السرقة . جواز ذلك . (المادة ٤٥ ع)
٤٥	١٣٢	» » »	١ - مسئولية جنائية . الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ ع الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية بمقتضى المادة ١٥١ مدني . لا يختلفان عنصرا . الخطأ مهما كان يسيرا حكم . تسببه . كفايته لتحقيق كل من المسئوليتين . تبرئة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه . تستلزم حتما رفض الدعوى المدنية المؤسسه على هذا الخطأ المدعى . أسباب البراءة تغني عن إيراد أسباب خاصة بالدعوى المدنية ٢ - دعوى مدنية بطلب التعويض على أساس المسئولية التقصيرية . الحكم فيها على أساس المسئولية التعاقدية . لا يجوز (المادتان ٢٠٨ ع و ١٥١ مدني - ٢٤٤ ع)
٤٦	١٣٦	» » »	معارضة .. حضور المعارض أول جلسة حددت لنظر معارضته . تخلفه عن الحضور في الجلسات التالية . وجوب النظر في موضوع الدعوى ولو كان لم يبد دفاع في الجلسة التي حضرها

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٧	١٣٧	٨ مارس ١٩٤٣
٤٨	١٣٧	» » »
٤٩	١٤٠	» » »
٥٠	١٤١	٢٢ » »
٥١	١٤٤	» » »

غش . فساد الطعام المعد للبيع . علم المتهم بذلك . ركن من أركان الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٤٧ ع . وجوب بيانه في الحكم (المادة ٣٠٢ ع - ٣٤٧)

سرقة . السلاح الذي يمد حمله ظرفا مشددا في هذه الجريمة ماهيته . السلاح المعد لأغراض بريئة ولكنه يمكن أن يحدث الوفاة . مجرد حمله لا يكفي لاعتباره ظرفا مشددا . وجوب اقامة الدليل على أن حمله إنما كان لممارسة السرقة . اثبات قاضي الحالة في قراره أن السكين الذي كان يحمله المتهم وقت السرقة قد استعمله المتهم فعلا في الاعتداء على المجنى عليه . اعتباره الجريمة غير متحقق فيها ظرف حمل السلاح لأنها مما يستعمل في الشؤون المنزلية وليست بمحدد . خطأ . وجوب اعتبار الحادثة جنابة منطبقة على المادة ٣١٦ ع (المادة ٢٧٣ - ٣١٦)

تلبس . متى تعتبر حالة التلبس قائمة ؟ وجود مظاهر خارجية . تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . تلبس باحراز مخدر . لا يشترط فيه أن يكون شاهد هذه المظاهر قد تبين حالة المادة التي شاهدها . (المادة ٨ تحقيق)

صابون . القانون الخاص بتنظيم صناعة وتجارة الصابون . الجرائم التي يعاقب عليها . مخالفات . الغرامة التي نص عليها . ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة حتى يمكن أن تقرر نوع الجريمة . هي بمثابة تعويض . الحكم على المتهم بالغرامة لتصرفه في الصابون قبل ظهور نتيجة التحقيق . حكم في مخالفة . لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض (القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٣٨)

قذف وسب :

١ - الواقعة المسندة . لا يشترط أن تكون جريمة معاقبا عليها . يكفي أن تكون من شأنها تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه . مثال . مهندس باحدى البلديات . نسبة المتهم إليه أنه استهلك نورا بغير علم البلدية وأن تحقيقا أجرى معه في ذلك .

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
٢ - متى يجوز الاثبات في جريمة السب ؟ عند ارتباطها بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته .			
٣ - صحة وقائع القذف . لا يكفي في نفي الجريمة عن المتهم . وجوب توافر حسن النية أيضا .			
٤ - القصد الجنائي في هذه الجريمة . عدم التحدث عنه صراحة في الحكم . استفادة هذا القصد من ذات عبارات القذف التي أوردها الحكم . يكفي . (المادة ٢٦٥ - ٢٦٦ ع - ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩)			
إخفاء أشياء مسروقة . فعل الاخفاء . وقت وقوعه . لا تعين له . القصد الجنائي في جريمة الاخفاء . متى يعتبر متحققا ؟ ضبط المسروق عند الخفي . لا يشترط لثبوت الجريمة عليه . (المادة ٢٧٩ ع - ٣٢٢)	٢٢ مارس ١٩٤٣	١٤٧	٥٢٠
خيانة الأمانة . تسلم المتهم من المجنى عليه مبلغ جنهين لدفعه أمانة لخبير . عدم قيامه بذلك وعدم رده المبلغ الى صاحبه بعد طلبه . اختلاس . تمسك المتهم بأن صاحب المبلغ لم يكن عليه أن يدفع أمانة للخبير . لا يجدي . (المادة ٢٩٩ ع - ٣٤١)	» » »	١٤٩	٥٣
اختلاس أشياء محجوزة . علم المتهم بيوم البيع . وجوب اثباته . تمسك المتهم بعدم علم يوم البيع . وجوب تحقق هذا الدفع حكم . نسبيته . ضابط بوليس . تسليم الحكم بأن اعتراف المتهم لم يصدر إلا بعد تهديده من ضابط البوليس . اعتماده مع ذلك على هذا الاعتراف في إدانة المتهم بمقولة أن المتهم من المشبوهين الذين لا يؤثر فيهم التهديد . قصور (٢) قضاء محكمة النقض والابرار المدنية	» » »	١٥٠	٥٤
دعوى ابطال التصرف . أركانها . نواطؤ المدين مع من تصرف اليه . يجب أن يكون التصرف قد أدى إلى إعسار المدين حق صاحب الدين السابق في اقتضاء دينه في أي وقت وفي	» » »	١٥١	٥٥
	أول ابريل ١٩٤٣	١٥٣	٥٦

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		الاتفاق معه على طريقة الوفاء تقدراً أم عيناً . لا تأثير في ذلك لمجرد علم الدائن بما لغيره من دين . تمسك المتصرف اليه بأن البيع كان تسوية لمعاملات سابقة بينه وبين البائع . استناده في ذلك إلى عقود مسجلة ومستندات أخرى . إهمال المحكمة بمبحث هذه المستندات قولاً منها بتواطؤ المشتري مع البائع لعلم المشتري بدين غيره . قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع . يجب على المحكمة أن تبحث مستندات المشتري وتقول كلمتها فيها . (المادة ١٤٣ مدني)
٥٧	أول أبريل ١٩٤٣	وصية . جواز صدورها في حال الصحة وفي حال المرض العبرة بنية المتصرف وقصده . استظهار هذا القصد . العدول في ذلك عن المدلول الظاهر لصيغة التصرف إلى ما يظهر من ظروف العقد وملابساته . مثال .
٥٨	» » »	١ - موظف . إحالته على المعاش . تقدير السن وفقاً لأحكام قانون المعاشات الصادر في سنة ١٩١٣ . يتعلق بالنظام العام . حيازته قوة الشيء المقضي فيه . تقييد الحكومة والموظف به . لا يصبح العدول عنه إلى تقدير آخر ولو قبله الموظف . المادة ٤٠ من ذلك القانون . النص المقابل في قانون ١٩٣٠ . المادة ١٩ من لائحة القومسيونات الطبية . المقصود منها .
		٢ - تعويض . إحالة موظف إلى المعاش قبل الأوان . فوات فرصة الترقية عليه بسبب ذلك . ادخالها ضمن عناصر التعويض . جوازه
٥٩	» » »	١ - نقض وإبرام . مطعون ضده . اغفال ذكر محله الأصلي في إعلان الحكم المطعون فيه اكتفاء باتخاذ مكتب محام مختاراً له . إعلان تقرير الطعن إلى مكتب هذا المحامي . صحيح قانوناً . يجب على المحامي تسليم الإعلان .
		٢ - نقض وإبرام . إيداع الأوراق . إيداع صورتين من الحكم المطعون فيه . القصد منه . عدم القيام به . أثره .

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
لا بطلان . حكم تهديدى صادر فى الدعوى . لا يتناول له الطعن . تقديم صورته . لا لزوم .			
٣ - حكم . تسببه . مستند . تقديمه لأول مرة الى محكمة الاستئناف . متى يكون عليها أن تمحصه وترد عليه ؟			
١ - موظف . تأديبه . هيئة المحاكم على القرارات التأديبية مداها . مقصورة على مراقبة استيفاء الشكل والاضاع	١٥ ابريل ١٩٤٣	١٦٢	٦٠
٢ - قوة الشيء المحكوم فيه . العبرة فى اتحاد الدعويين . بالسبب المباشر المولد لكل منهما وبما هي الموضوع . دعوى تعويض . اختلاف علة سبب التعويض . اختلاف قيمة التعويض . لا تأثير لهما .			
نزع ملكية للمنفعة العامة . مباشر أو غير مباشر . تتولد عنه الحقوق المشار اليها بالقانون الخاص بذلك . عدم استصدار مرسوم بنزع الملكية لا يؤثر فى ذلك المادة ٥ من ذلك القانون . المقصود منها . مالك . اتفاقه وديا مع الحكومة على الثمن والتعويض . لا يترتب على ذلك إسقاط حقوق المستأجرين للعقار وأصحاب المنفعة فيه	» » »	١٦٧	٦١
١ - وقف . ما يصرف فى شئون الوقف . اثباته . المحكمة غير مقيدة بدليل معين فى هذا الصدد . الحكم على جهة الوقف بمبلغ معين . الاستناد فى ذلك إلى إقرار الناظر وإلى أدلة أخرى استخلصتها المحكمة من أوراق الدعوى . لا تثريب فيه على المحكمة .	» » »	١٧٠	٦٢
٢ - ناظر وقف . الحكم عليه فى ماله بفوائد مبلغ مستحق على الوقف وبمصاريف اقتضائه . متى يصح ؟ عند ثبوت تقصيره فى الوفاء به حتى رفعت الدعوى على الوقف .			
٣ - دعوى . تعديل المدعى طلباته أمام محكمة الاستئناف عودته الى طلباته الأصلية . عدم اعتراض المدعى عليه على ذلك . الطلبات المعدلة . تعتبر كأنها لم تكن . وعدم تحدث المحكمة عنها . لا تثريب عليها فيه			

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٣	١٧٥	١٥ أبريل ١٩٤٣	٤ - وكالة - تعامل الوكيل باسمه مع الغير . لا يغير من علاقته بالموكل . أثره . توكيل شخص لشراء عين لجهة الوقف شرائه هذا القدر باسمه . استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى وظروفها أنه حين اشترى كان قاصدا تنفيذ عقد الوكالة . حكمها بناء على ذلك بالزام الموكل بدفع ثمن المشتري اليه مقابل نقل تكليفه من اسم الموكل إلى جهة الوقف . لا محل للنعي عليها في ذلك .
٦٤	١٧٧	» » »	وارث . الاحتجاج عليه بالتاريخ العرفي الوارد في المحرر لا يصح له بكافة الطرق أن يثبت أن هذا التاريخ غير صحيح الصبر في هذا المقام هي بصدور التصرف فعلا في أثناء مرض الموت . بصرف النظر عن التاريخ عرفيا كان أم ثابتا بصفة رسمية . اهدار التصرف لمجرد أن تاريخه عرفي . لا يصح (المادة ٢٢٨ مدني)
٦٥	١٨٠	٢٢ » »	حجز ما للمدين لدى الغير . توقيعه . متى يستوجب مساءلة الدائن ؟ عند اساءة استعمال الحق وارتكاب خطأ جسيم في ذلك . دعوى تعويض على الحكومة لتوقيعها حجزا على ما للمدين تحت يدها ويد غيرها . رفضها . بناءه على ما استخلصته المحكمة من أن الحاجز كان لديه من المبررات ما يبرر توقيعه الحجز . لا تثريب عليها في ذلك .
			ارتفاق :
١			الحى الذى أوجده شركة جزيرة نيل لاند بالزمالك القيود والشروط التى قيدت بها الملكية فى هذا الحى . اعتبارها حقوق ارتفاق متبادلة
٢			الزام المتعاقد فى عقد . وجود سببه فى الزام يفرضه عقد آخر لصالحه ولصالح غيره من المتعاقدين مع الشركة فى هذا الحى . جوازه .
٣			التنازل عن حق الارتفاق . جواز أن يكون ضمنيا .

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٦	١٨٥	٢٢ أبريل ١٩٤٣	لا يشترط لتحقيق التنازل صورة معينة . جواز استخلاصه من ظروف الدعوى .
٦٧	١٨٦	٢٢ » »	اعلان . انتقال المحضر الى المحل الأصلي للسطلوب اعلانه تسليم الصورة الى الضابط النوبتجي بالمحافظة لغياب المعلن اليه وخلو محله . اثبات ذلك في محضره . صحة الاعلان وجوب محاسبة الطاعن على ميعاد الطعن من يوم هذا الاعلان حكم . تسييبه . طلب المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف واحتياطيا اعتماد تقرير الخبير المعين في الدعوى . الترخيص لطرفي الخصومة بتقديم مذكرات . تقديمه مذكرة فيها مطاعن على تقرير الخبير لو صحت لكان لها أثرها في الدعوى . الفصل في الدعوى بناء على ما جاء بهذا التقرير . اهدار المطاعن الموجهه اليه . قصور في التسييب . وجوب بحث الطلب الأصلي الذي تقدم به المستأنف عليه (المادة ١٠٣ مرافعات)
٦٨	١٨٨	٢٩ » »	حراسة . أعيان موقوفة . وضعها تحت الحراسة . مهمة الحارس ومدى سلطته . لا أحكام لها في القانون . الحراسة مجرد اجراء تحفظي مستعجل . الحكم هو الذي يبين مداها ومبلغ حدها من سلطة الناظر . مقاضاة الناظر دون الحارس ، قبولها أو عدم قبولها . مناطه . ما جاء في حكم الحراسة . القضاء بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص الحراس فيها . البيانات الواجب ذكرها فيه . القضاء بعدم قبولها لمجرد عدم اختصاص الحراس . لا يصح
٦٩	١٩٠	» » »	١ - تزوير . القضاء بتزوير ورقة لا يطن فيها الخصم بالتزوير ، لا يصح ، المادة ٢٩٢ مرافعات ، الفرض منها . الحق المخول للمحكمة بمقتضى هذه المادة ، رخصة اختيارية . سند . الطعن فيه بأنه قد بس على الموقع عليه بأنه قد قصد به الوصية لوارث . القضاء بصحة توقيع المورث على السند ،

العدد الرابع والخامس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		وارجاء الفصل في هذين الدفين إلى وقت نظر الموضوع ، عدم دفع الطاعن في السند بزويره عند نظر الموضوع ، لا يكون من حق المحكمة أن تقضى من لقاء نفسها بزويره (المادة ٢٩٢ مرافعات)
		٢ - سند ، استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى أنه صدر من الورث بمحض ارادته واختياره ، سلطة محكمة الموضوع في ذلك
		٣ - سند . سببه الاستدانة أو الهبة . تسليمه لمن صدر له . انشغال ذمة الملتزم به . تعهد صاحب السند بعدم المطالبة بقيمته إلا بعد وفاة الملتزم . لا يؤثر .
٧٠	٢٩ أبريل ١٩٤٣	١ - حكم تمهيدى ، بقبول أو رفض أدلة التزوير ، سلطة محكمة الموضوع .
		٢ - حكم تمهيدى . قبول أحد أدلة التزوير . عدم رفض الأدلة الأخرى . جواز الاعتماد عليها عند نظر دعوى التزوير . (٣) قضاء محكمة الاستئناف الأهلية
٧١	٢٥ مايو ١٩٤٤	١ - نفاذ مؤقت . وجوبه في المواد التجارية . دون النص عليه في الحكم .
		٢ - كفالة . الاعفاء منها في الأحوال المبينة قانونا فقط . قانون تسوية الديون العقارية رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ . نصوصه استثنائية . عدم جواز التوسع فيها .
٧٢	٣ ديسمبر ١٩٤٤	٢ - اجراءات نزع الملكية . إيقافها . مناطه . صدور القرار النهائي بالتخفيض .
		(٤) محكمة استئناف أسبوط
٧٣	١٣ ديسمبر ١٩٤١	شفعة - تعدد البيوع . وجوب اعلان البائع الأخير . وجوب اعلان المشتري الأول .
		(٥) القضاء التجارى
٧٤	٣١ مايو ١٩٤٤	١ - استئناف . بدء مواعيده . من يوم الاعلان

الأمس والسادس فهرست السنة الخامسة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ النشر	الصفحة	العدد
٢ - حكم نص المادة ٣٩٠ تجارى . لا يستحب على مواعيد الاستئناف			
٣ - حكم المادة ٣٩٤ تجارى لا يخرج على حكم القاعدة العامة لسريان المواعيد			
اختصاص مركزى . مسائل تجارية . اختصاص محكمة المحل الواجب الدفع فيه . عدم سريان هذا النص على المنازعات التجارية للاتفاقية .	٢٨ سبتمبر ١٩٤١	٢٠٥	٧٥
(٦) قضاء المحاكم الكلية رسائل . ملكيتها . انتقال الملكية بالوراثة مع استثناء بعض الأحوال	٢٥ يناير ١٩٤٢	٢٠٧	٧٦
شفعة . ابن العم فى الدرجة الرابعة تطبيقاً للمادة ٢٤٠ وليس فى الدرجة الثالثة . جواز الشفعة فى بيعه .	١٤ يناير ١٩٤٣	٢١١	٧٧
محام . توكيله . جواز اثباته بما هو ثابت فى محضر الجلسات وعلى أساس صحة الوكالة الضمنية قانوناً	٦ فبراير ١٩٤٤	٢١٦	٧٨
(٧) القضاء المستعجل حجز تحفظى تحت يد الغير . بطلانه اذا لم يطلب تثبيته فى ظرف ثمانية أيام . دعوى صحة حجز . عدم قيدها . أثر اعلان الدعوى .	١٦ ابريل ١٩٤٢	٢١٨	٧٩
(٨) قضاء المحاكم الجزئية كفالة . تقدير الأشياء المحكوم بها وقت التنفيذ لا وقت رفع الدعوى .	٢٦ يولييه ١٩٤٤	٢١٩	٨٠
(٩) قضاء المحاكم المختلطة دعوى منع تعرض جواز رفعها ضد مصلحة المساحة عقود وكشوف مقدمة إليها .	٦ يناير ١٩٤٣	٢٢١	٨١
دعوى استرداد . اعلانها للمحل المختار - عدم جواز النظر فيها . إعادة الاعلان لانصححها	٢ ديسمبر ١٩٤٢	٢٢٨	٨٢

صفحة

٢٣٢ مذكرة

٢٣٣ مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — خاص بشئون التموين

٢٤٥ مرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ — خاص بشئون التسعير الجبرى

٢٤٩ مرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٥ — بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات

بين المؤجرين والمستأجرين

٢٥١ أمر رقم ٥٩٨ — بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين

٢٥٥ أمر رقم ٦٠٤ — بتعديل الأمر رقم ٥٩٨ الخاص بتأجير الأماكن

٢٥٦ مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — خاص بالمتشردين والمشتبه فيهم

٢٥٩ مرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ — بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس

شهر ابريل ومايو
سنة ١٩٤٥

المحكمة

العدد السابع والثامن
السنة الخامسة والعشرون

مرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥
باستمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بشئون الأمن العام

نحن فاروق الأول ملك مصر
بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور،
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء
رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — يستمر العمل بالأحكام الواردة بالأوامر الآتى بيانها :

(١) الأمر رقم ٤٦ الصادر فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٠ الخاص بحظر الاقتراب من مستودعات الجيش ومن معسكرات الاعتقال المعدل بالأمر ١٤٤ الصادر فى أول يونيه سنة ١٩٤١ على أن تكون العقوبة على مخالفة أحكامها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة لغاية ٢٠ جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين .

(٢) الأمر رقم ١١٦ الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٩٤١ والخاص بحظر ارتداء أزياء وحمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات العسكرية .

(٣) الأمر رقم ١٥٧ الصادر فى ١٦ يوليه سنة ١٩٤١ والخاص بأسرى الحرب

(٤) الأمر رقم ٢٩٧ الصادر فى ١٢ يوليه سنة ١٩٤٢ بشأن اللاجئين .

(٥) الأمر رقم ٤١١ الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٤٣ والأمر المحلى (قنال) رقم ٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥ الخاص بفرض قيود على الصيد أو التتزه أو الاقتراب من الشاطئ فى المياه الاقليمية المصرية .

(٦) الأمر رقم ٤١٢ الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٤٣ بشأن ايجاب بعض الاجراءات على

مستغلى الفنادق والبنسيونات وما يماثلها .

(٧) الأمر المحلى (قنال) رقم ١٠ لسنة ١٩٤١ الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٤١ بشأن وسائل الاطفاء فى البواخر .

(٨) الأمر المحلى (قنال) رقم ٩ لسنة ١٩٤٢ الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ بحظر اشغال نيران فى معامل تكرير البترول .

مادة ٢ — على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ اكتوبر ١٩٤٥) .

فأروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

أمر رقم ٤٦

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

نقرر ما هو آت

مادة ١ — ممنوع منعاً باتاً الاقتراب من جميع مستودعات الجيش المصرى والبريطانى أيا كان نوعها فى أنحاء المملكة المصرية فى دائرة قطرها مائتا متر إلا بترخيص كتابى من المسئولين عن هذه المستودعات .

مادة ٢ — على قوات لواء الحدود والبوليس الموجودين فى مناطق هذه المستودعات ملاحظة تنفيذ عدم اقتراب الأهالى منها منعاً لاحتكاك قوات الحراسة المصرية أو البريطانية بالجمهور .
القاهرة فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٠
على ماهر

أمر رقم ١٤٤

خاص بالأماكن الممنوع الاقتراب منها

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٤٦ الخاص بالأماكن الممنوع الاقتراب منها .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

أمرنا بما هوآت

مادة وحيدة — تعدل المادة الأولى من الأمر رقم ٤٦ المشار اليه أعلاه على الوجه الآتي :
« ممنوع منعاً باتاً الاقتراب من جميع مستودعات الجيشين المصرى والبريطانى أيا كان نوعها ومن معسكرات اعتقال أسرى الحرب ومحلات اعتقال رعايا الأعداء المدنيين فى أنحاء المملكة المصرية فى دائرة قطرها مائتا متر إلا بترخيص كتابى من المسئولين عن هذه المستودعات أو هذه المعسكرات أو المحلات » .

حسين سرى

القاهرة فى أول يونية سنة ١٩٤١

أمر رقم ١١٦

يحظر ارتداء أزياء وحمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله
أفراد القوات العسكرية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

تقرر ما هوآت

مادة ١ — يحظر على الأفراد أن يرتدوا أو يحملوا علانية ملابس أو أزياء أو شارات مماثلة أو مشابهة لتلك التى يرتديها أو يحملها أفراد القوات البرية والبحرية والجوية لحضرة صاحب الجلالة ملك مصر والقوات البريطانية على اختلاف أسلحتها .

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيهًا أو باحدى هاتين العقوبتين .

كذلك تضبط وتصادر إداريا الملابس والأزياء والشارات المتقدم ذكرها .

ويعاقب بنفس العقوبة المدبرون أو المسئولون عن إدارة الهيئات أو الجمعيات التى ينتمى إليها المخالف والتى تكون قد قررت اتخاذ تلك الملابس أو الأزياء أو الشارات شعاراً لأعضائها أو للأفراد المنتمين إليها .

حسين سرى

القاهرة فى ١٣ يناير سنة ١٩٤١

أمر رقم ١٥٧

خاص بأسرى الحرب

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .
تقرر ما هو آت

مادة ١ — يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات كل من يتصل بأسرى الحرب بوسيلة لا تجيزها السلطات المختصة أو من غير الحصول على ترخيص خاص بذلك .

وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة من عشرين إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا تم الاتصال باستعمال طرق احتيالية .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة من عشرين إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

(١) كل من يدخل أحد معسكرات اعتقال أسرى الحرب أو يشرع في دخوله من غير إذن خاص بذلك .

(ب) كل من سهل بأية طريقة كانت أو شرع في تسهيل هروب أسرى الحرب .
وتكون العقوبة في الحالتين السابقتين بالحبس إذا كان مرتكب الجريمة أحد الأشخاص المكلفين بمراقبة أو بخدمة المعسكر الذي كان فيه الأسير معتقلا .

القاهرة في ١٦ يولييه سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ٢٩٨

بشأن اللاجئين

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

-نقرر ما هو آت

مادة ١ — استثناء من أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ المنقذم ذكره تطبق على اللاجئين الأحكام المبينة فى هذا الأمر فيما يتعلق بالدخول فى البلاد المصرية والاقامة فيها والخروج منها أو المرور بها .

مادة ٢ — يعتبر لاجئاً - فى تطبيق أحكام هذا الأمر - كل شخص يكون قد ترك بلاده أو الجهة التى بها تحمل إقامته الدائم بسبب ظروف الحرب الحالية وقبلت الحكومة بشروط معينة دخوله فى البلاد المصرية أو بقاءه فيها أو مروره بها .

مادة ٣ — لا يؤذن بدخول اللاجئين فى البلاد المصرية إلا بعد الاتفاق مع الحكومة صاحبة الشأن على عدد اللاجئين الذين يسمح لهم بالدخول ومدة الاقامة وشروطها وعلى طريقة دفع نفقات إيوائهم وإعطائهم . ويتم دخول اللاجئين جماعات منظمة من مواقع الحدود والطرق التى تعينها السلطات المصرية لهذا الغرض ويجوز بصفة استثنائية قبول اللاجئين فرادى .

مادة ٤ — ينتهى الترخيص للاجئين بالاقامة بزوال الأسباب التى سوغت دخولهم ولا يجوز بأى حال أن تزيد المدة المرخص لهم بها على زمن الحرب ، ويتعين على الحكومة صاحبة الشأن أن تتعهد من الآن بجميع النفقات المترتبة على ترحيل هؤلاء اللاجئين .

مادة ٥ — يسلم كل لاجئ تذكرة شخصية خاصة تحمل صورته الفوتوغرافية ويجب على حاملها أن يبرزها كلما طلب إليه ذلك من السلطات المختصة وتسحب منه عند ترحيله .

مادة ٦ — يحظر على اللاجئين مزاوله أى عمل مالى أو تجارى أو صناعى أو زراعى أو الالتحاق بأى عمل آخر بأجر أو بغير أجر ، على أن هذا الحظر لا ينصرف إلى الأعمال التى قد يعهد إليهم بها من جانب الحكومة أو بموافقتها .

ويجب على كل شخص استخدم لاجئاً أن يفصله من خدمته بمجرد علمه بهذه الصفة وأن يبلغ ذلك فى خلال ٤٨ ساعة إلى قسم البوليس المقيم فى دائرته .

مادة ٧ — تخصص معسكرات خاصة لإيواء اللاجئين .

على أنه يجوز الترخيص لهم بالسكن خارج المعسكرات فى معاهد أو منازل الأفراد بشرط أن يتعهد هؤلاء الأفراد والمعاهد بما يأتى :

(١) التوفر على شؤون إيوائهم وإعطائهم .

(٢) السهر على تطبيق النواهى المشار إليها فى المادة ٦ بكل دقة .

(٣) إخطار قسم البوليس الذى يقيم فى دائرته بوصول اللاجئ عنده وتنقلاته خارج الدائرة التى يقيم فيها واختفائه (إذا حدث) وبكل تغيير فى محل إقامته أو تعديل بطراً على حالته الشخصية . ويجب أن يتم الإخطار فى الحالات المتقدم ذكرها فى خلال ٤٨ ساعة من وقوعها .

(٤) تزويد السلطات المختصة بكافة المعلومات التي يطلب اليهم الادلاء بها بشأن اللاجئين أو اللاجئين الذين تعهدوا بإيوائهم .

مادة ٨ — يجب في الاحوال التي يعدل فيها المعهد أو الشخص الذي يأوى لاجئاً عن إيوائه ومراقبته أن يخطر بذلك قسم البوليس لاستلامه والتصرف في شأنه .

مادة ٩ — يشكل بوزارة الداخلية مكتب لشؤون اللاجئين يلحق بإدارة جوازات السفر والجنسية ويختص بتطبيق الأحكام المنصوص عليها في هذا الأمر ومراقبة اللاجئين .

مادة ١٠ — كل مخالفة لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من ٢٠ جنيتها إلى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفى يتعلق بالمعاهد المشار إليها في المادتين ٧ و ٨ يعتبر مدير المعهد أو من يتوب عنه مسئول شخصياً عن مخالفة أحكام هذا الأمر .

مادة ١١ — يعاقب كل لاجئ يهرب أو يشرع في الهروب من المكان المخصص له بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة .

ويعاقب كل من يساعد اللاجئين على الهروب أو يسهل له ذلك بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من ٢٠ جنيتها إلى مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، فإذا نشأ الهرب عن إهمال في المراقبة من جانب الاشخاص المكلفين بإيواء اللاجئين اقتصرت العقوبة على الغرامة .

مادة ١٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وبتعلق بوزير الداخلية اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه .

القاهرة في ١٢ يولييه سنة ١٩٤٢

مصطفى النحاس

أمر رقم ٤١١

بفرض قيود على الصيد أو التنزه أو الاقتراب من الشاطئ

في المياه الاقليمية المصرية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وعلى الأمر رقم ٣٧٣ الخاص بفرض قيود على الصيد أو التنزه أو الاقتراب أو الدخول في المياه الاقليمية المصرية ،

وعلى الأمر رقم ٦٧ بحظر دخول المياه الإقليمية المصرية أثناء الليل ،
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،
تقرر ما هو آت

مادة ١ — مع عدم الإخلال بتطبيق أحكام الأمر رقم ٦٧ المتقدم ذكره ، يحظر صيد
الأسماك أو التزه أو الاقتراب من طوابي رأس التين والعرب وسعيد والمجمي في دائرة نصف
المرها مائتا متر ، كما يحظر في المياه الإقليمية المصرية ابتداء من فنار المكس بالاسكندرية ومنه
على جهة الغرب ، صيد الأسماك أو التزه أو الاقتراب من الشاطئ بحرا .
على أنه فيما يتعلق بصيد الأسماك يجوز لوزير الدفاع الوطنى أو للسلطات التى يندبها لهذا
الغرض رفع القيود المبينة فى الفقرة السابقة كلها أو بعضها للمدة التى يحددها القرار الصادر
فى هذا الشأن .

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة
لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يلغى الامر رقم ٣٧٣ المتقدم ذكره .

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ١٣ يوليه سنة ١٩٤٣
مصطفى النحاس

أمر رقم ٤١٢

بشأن إيجاب بعض الاجراءات على مستغلي الفنادق والبنيونات
وما يماثلها .

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية ،

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية ،

وعلى الامر رقم ١٦٩ الصادر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١ ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يجب على مستغلي الفنادق والوكائل والبنيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها
من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أن يطلبوا من النزلاء عندما يكون النزيل أحد أفراد قوات
الجيش المصرى أو القوات البريطانية أو المتحالفة إبراز تذكرة إثبات الشخصية ، وعليهم فى

الحالة أن يثبتوا في الدفتر المعد لهذا الغرض — عدا البيانات المشار إليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المتقدم ذكره — رقم وتاريخ تذكرة إثبات الشخصية فإذا لم تكن لدى التزبل المتقدم ذكره تذكرة شخصية وجب إثبات ذلك في الدفتر وإخطار البوليس بهذا الأمر في الحال .

مادة ٢ — يلغى الأمر رقم ١٦٩ المتقدم ذكره .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفاخرة في ١٣ يولييه سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

مكتب الحاكم العسكري لمنطقة القنال

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٥

نحن فؤاد شيرين باشا

بعد الاطلاع على القرار رقم ٨ لسنة ١٩٤٣ بشأن مراقبة مراكب الصيد بمنطقة القنال العسكرية وبناء على السلطة المخولة لنا بمقتضى قانون الأحكام العرفية والأمر رقم ٣٠٣ المعدل بالأمر رقم ٤٠٤ .

تقرر ما يأتي :

١ — بورسعيد .

(١) يحظر على مراكب الصيد أن تغلق قبل شروق الشمس أو أن تعود إلى الميناء بعد غروبها ومع عدم الإخلال بما تقدم يجوز السماح بالصيد ليلا إلا في المشارف المؤدية إلى ميناء بورسعيد بين مدخل الميناء والشمندورة الموجودة في أقصى الشمال للمجرى .

٢ — السويس .

(١) يحظر على مراكب الصيد أن تقترب من البواخر الموجودة في خليج السويس .

(٢) لا يجوز الاقتراب من المنطقة المحرمة بخليج الادبية الصادر بها القرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٣

٣ — قناة السويس .

(١) يجوز الصيد ليلا ونهارا بمجرى قناة السويس خارج الشمندورات بالشروط المنصوص عليها في قوانين المصايد وفي الفقرات التالية .

(٢) لا يجوز أن تقترب المراكب من أسككة محطات شركة القنال إلى مسافة أقلها مائة متر .

(٣) يجب ألا تقترب المراكب من جميع المنشآت الحربية والبحرية الموجودة على شاطئ

الканал إلى مسافة أقلها مائتا متر .

(٤) يجب أن يكون رسو المراكب أمام نقط السواحل الموجودة على شاطئ القنال ، ومحظور قطعيا أن ترسو بين نقطة وأخرى .

(٥) يحظر الصيد ليلا ونهارا شرقى الشمنتدورات الموجودة بالقنال بين الكيلو ٥ والكيلو ٩ .

(٦) يجب ألا تقترب مراكب الصيد ليلا من البر الشرقى أو أن ترسو عليه .

٤ — بحيرة التمساح :

(١) يحظر ، إلا بتصريح من مصلحة خفر السواحل ، الصيد في المنطقة الواقعة شرقى شمنتدورات القنال فيما بين المعديّة المعروفة بنمرة ٦ عند المدخل الشمالى للقنال وبين مدخله الجنوبى عند تمثال الدفاع عن القنال .

(٢) يسمح بالصيد ليلا ونهارا في باقى البحيرة بشرط ألا تقترب المراكب إلى مسافة أقلها مائتا متر من المنشآت الحربية والبحرية ومائة متر من أسكلة محطات شركة القنال ومائتا متر من البواخر الموجودة بالبحيرة ، كما أنه لا يجوز أن تقترب من المنطقة المحرمة الواقعة على شاطئ بحيرة التمساح والصادر بها القرار رقم ٤ لسنة ١٩٤١ .

(٣) يكون رسو المراكب بموردة الامناعيلية .

٥ — البحيرة المرة الكبرى :

(١) لا يجوز بغير ترخيص من مصلحة خفر السواحل الصيد ليلا على مسافة كيلو مترين من الشاطئ الشرقى للبحيرة في المسافة الواقعة بين فنار « ديفر سوار » ونقطة تقع على الشاطئ الشرقى إلى الشمال الشرقى من الفنار الجنوبى .

(٢) محظر على الصيادين أن يلقوا شباكهم ليلا على مسافة تزيد عن كيلو مترين من شاطئ البحيرة

(٣) يسمح بالصيد ليلا ونهارا في باقى البحيرة إلى الشمال من خط يمتد من الفنار الجنوبى متجها إلى الشمال الشرقى فالجنوب الغربى بشرط ألا تقترب مراكب الصيد إلى مسافة أقلها مائتا متر من جميع المنشآت الحربية والبحرية ومائة متر من أسكلة محطات شركة القنال وخمسمائة متر من البواخر الموجودة بالبحيرة .

(٤) يكون رسو المراكب تجاه نقط خفر السواحل بفايد والدفر سوار والمحجر .

٦ — البحيرة المرة الصغرى .

(١) يحظر بغير تصريح من مصلحة خفر السواحل الصيد ليلا أو نهارا في المسافة الواقعة بين خطين يمتد أحدهما من الفنار الجنوبى متجها إلى الشمال الشرقى فالجنوب الغربى والآخر إلى الشمال من جزيرة الحراة الطويلة متجها شرقا غربا ، والمراكب التى يرخص لها يجب ألا تقترب من البواخر وغيرها من السفن الموجودة في البحيرة إلى مسافة أقلها خمسمائة متر .

(٢) يجب على مراكب الصيد الابتعاد جنوبا عن الخط المنوه عنه في الفقرة السابقة ، على

ألا تلتقى الشباك على بعد يقل عن مائة متر من أسكدة محطات شركة القنال .

(٣) يجوز السماح بالصيد ليلا ونهارا غربى مجرى القنال ابتداء من خط يتجه شرقا غربا قاطعا لجزيرة الحراية الطويلة حتى المدخل الشمالى للقنال .

(٤) يكون رسو المراكب أمام نقطة خفر السواحل بجنيفة .

ملاحظة : يجب عدم الاقتراب من المناطق المحرمة بجهة كبريت الصادر بها القرار رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٤٣ .

٧ - على كل من يشتغل بمراكب الصيد أن يكون حاملا لشهادة تحقيق شخصية ، فإذا قدم صاحب الشأن طلبا للحصول على هذه الشهادة ولم تصرف له وجب عليه أن يقدم الايصال الدال على دفع الرسوم ومعه صورتان شمسيتان تلصق الواحدة على الايصال وتختم بمعرفة مكتب السواحل وبمجرد وصول شهادات تحقيق الشخصية تصبح الايصالات والصور الملتصقة عليها ملغاة لا عمل لها ، ويجب على من يشتغل بمراكب الصيد أن يحصل على التصريح العسكرى المشار اليه فى القرار رقم ٩ لسنة ١٩٤٠ وذلك علاوة على شهادة تحقيق الشخصية .

٨ - على رؤساء مراكب الصيد أن يقدموا إلى ضابط خفر السواحل المختص أو صف ضابط النقطة مراكبهم للتفتيش عليها قبل إقلاعها وكذلك عند عودتها ، وعليهم أيضا أن يقدموا جميع الأشخاص الذين يشتغلون بها قبل إقلاعها وعند عودتها لفحص أوراقهم وقيد أسمائهم فى السجل الخاص .

ورؤساء المراكب مسئولون عن كل تغيير فى العمال والبحارة سواء أكان فى عددهم أم فى أشخاصهم .

٩ - يحظر على مراكب الصيد أن ترسو داخل ميناءى بورسعيد والسويس ، ويستثنى من ذلك تلك التى تسمح لها مصلحة خفر السواحل مع مراعاة ما يأتى :

(أ) يكون مقر فلايك الصيد تجاه نكبات قسم خفر السواحل ببورسعيد .

(ب) يسمح لمراكب الصيد الشراعية ذات الحجم الكبير وللمراكب المجهزة بمحرك ميكانيكى أن ترسو فى أماكنها الحالية على الرصيف المعد لها بالميناء الخارجى ببورسعيد جنوبى شمال ديليسبس .

(ج) يسمح لمراكب الصيد ببورسعيد أن تلجأ الى الشرق من الحاجز الشرقى فى القسم الممتد من الطرف الشمالى الى مسافة نصف ميل صوب الشاطئ .

(د) يسمح لمراكب الصيد بالسويس أن تلجأ الى الميناء الداخلى ليلا فى حالة هياج البحر .

١٠ - يجب أن ترسو مراكب الصيد عند عودتها فى المكان الذى أقرت منه ، فإذا

اضطرت لسبب ما أن ترسو فى نقطة أخرى وجب أن تفتش تفتيشا دقيقا بمعرفة رجال

السواحل للثبوت من أنه لم يطرأ على بحارتها أى تغيير سواء أكان فى عددهم أم فى أشخاصهم .

١١ — يجب على مراكب الصيد أن تكون مجهزه بفوانيس تنار ليلا .

١٢ — الصيد فى قناة السويس والبحيرات المتصلة به هو تحت مسئولية الصيادين أنفسهم وهم المسئولون عما عساه أن يحدث لهم أو لمراكبهم أو لشباكهم من جراء مخالفة أحكام هذا القرار أو أى قرار أو لائحة أخرى .

١٣ — يجب على مراكب الصيد مراعاة تنفيذ قرار وزارة الداخلية الصادر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ والمعدل بالقرار الصادر فى ٧ يونيه سنة ١٩٣٩ بشأن تنظيم الملاحة بالقنال والبحيرات المتصلة به كذا لائحة سير المراكب الصادرة عن شركة القنال .

١٤ — على مراكب الصيد أن تدعى لجميع الأوامر والتعليمات التى يصدرها رجال مصلحتى خفر السواحل والحدود والسلطات المصرية والبريطانية المختصة وشركة القنال فيما يتعلق بالملاحة والرباط والصيد الى غير ذلك .

١٥ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين ، وتسند المخالفات الى رؤساء المراكب فضلا عن المسئولين الأصليين ممن يشتغلون بها .

١٦ — يلغى القرار رقم ٨ لسنة ١٩٤٣

١٧ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الاسماعيلية فى ٢٦ شعبان سنة ١٣٦٤ (٤ أغسطس سنة ١٩٤٥) فؤاد شيرين

مكتب الحاكم العسكرى لمنطقة القنال

(بالاسماعيلية)

قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٤١

نحن بيومى على نصار بك الحاكم العسكرى لمنطقة القنال
بناء على السلطة المخولة لنا بمقتضى قانون الأحكام العرفية والأمر رقم ١٣٨ الصادر بتاريخ
١٧ مايو سنة ١٩٤١

تقرر ما يأتى

١ — على ربانىة البواخر التجارية التى تسير أو ترسو بالقنال أو باحدى موانئه أن يحتفظوا على الدوام بالعدد الكافى من العمال اللازمين لتشغيل وسائل الدفاع والاطفاء ببواخرهم ، حسبما تفرض مصلحة الموانى والمناثر أو السلطات البحرية البريطانية .

٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

٣ — يسرى مفعول هذا القرار بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .
تحريرا في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٦٠ (٢٤ يونيه سنة ١٩٤١)

يومي على نصار

مكتب الحاكم العسكري لمنطقة القنال (بالاسماعيلية)

قرار رقم ٩ لسنة ١٩٤٢

نحن محمد عزيز أباظه بك

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٥ المعدل بالأمرين رقمي ١٣ و ١٢١ بشأن المناطق الخاصة .
وبناء على السلطة المخولة لنا بمقتضى قانون الأحكام العرفية والأمر رقم ١٩٤ .

قرر ما يأتي

١ — يحظر بثانا اشعال نيران ما داخل أسوار معامل تكرير البترول ومستودعاته الواقعة في دائرة منطقة القنال العسكرية ، سواء أ كان ذلك للتدخين أم لأية أغراض أخرى .
ومن أجل هذا لا يجوز تغيير إذن خاص من إدارة المعمل أو المستودع المختص وحيازة مواد التدخين كالتبغ بجميع أنواعه والسيجاره والسجاير كذا الأدوات التي تستعمل لاشعال النيران كعبدان الثقاب وولامات السجاير وحجر الصوان والصوقان وما إلى ذلك .

٢ — يسرى حكم المادة السابقة على حوض البترول بميناء السويس وبورسعيد ، ويخول حكمدار البوليس أو من ينتدبه من الضباط أو مديري الشركات إعطاء الاذن إليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى .

٣ — يستثنى من أحكام المادتين الأولى والثانية .

(أ) النيران التي توقد لإدارة الآلات والأجهزة المستعملة في معامل البترول ومستودعاته وفي البواخر والمباني التي تدخل حوض البترول بالسويس وبورسعيد .

(ب) النيران التي توقد بالمباني الواقعة داخل أسوار هذه المعامل والمستودعات التي تصرح لها الإدارة المختصة ، بشرط أن تتخذ الاحتياطات التي تكفل عدم تطاير الشرر إلى الخارج .

٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار ، الذي يسرى من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين
الاسماعيلية في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٦١ (٣١ مايو سنة ١٩٤٢) محمد عزيز أباظه

مرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥

خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ — يستمر العمل بالأحكام الواردة بالأمر رقم ٣٤١ الصادر في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بشأن حفظ النظام في معاهد التعليم .

مادة ٢ — على وزيرى العدل والمعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) . فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير العدل

حافظ رمضان

وزير المعارف العمومية

السنهورى

أمر رقم ٣٤١

بشأن حفظ النظام فى معاهد التعليم

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية

فى البلاد المصرية ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر كل من أغرى أو حرص أو شجع بأى طريقة كانت تلاميذ أو طلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها على القيام بمظاهرات فى داخل المعاهد أو خارجها أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة

معاهد التعليم أو الانتقطاع عنها مهما كان الغرض من التحريض أو الاغراء أو التشجيع أو التظاهر أو المغادرة أو الانتقطاع وبصرف النظر عن الأثر المترتب عليه .

وتعد على وجه الخصوص من وسائل الاغراء والتحريض الأفعال الآتية :

(١) الوقوف بالقرب من المدارس لتجمع التلاميذ أو الطلبة .

(٢) إذاعة أخبار صحيحة أو كاذبة عن إضراب تلاميذ أو طلبة معاهد تعليم أخرى .

مادة ٢ — يعاقب بنفس العقوبة كل من دعا التلاميذ أو الطلبة إلى الاشتراك بأية طريقة كانت في تحرير أو توقيع أو نشر أو توزيع احتجاجات ذات صبغة سياسية داخلية أو خارجية .

مادة ٣ — يعاقب بنفس العقوبة المتقدمة كل من تجارى بواسطة الإيحاء أو الصياح أو الخطاب أو المحررات أو المطبوعات أو بأية طريقة من طرق النشر على الهتاف بعمل من الأعمال المنصوص عليها في المادتين السابقتين أو على تحبيذه أو على لوم أو تحقير الممتنعين عنه .

مادة ٤ — يعاقب كذلك بنفس هذه العقوبة كل من شجع أدبيا أو ماديا أو ماليا على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة دون أن يشترك مباشرة في ارتكابها .

مادة ٥ — كل تلميذ أو طالب يشترك بأية صورة كانت في أية مظاهرة أو في الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانتقطاع عنها أو يشترك في الاحتجاجات السياسية المذكورة آنفا أو يقوم بأى عمل من أعمال الاغراء أو التحريض أو التشجيع المنصوص عليها في المواد السابقة يعاقب بالعقوبة المقررة فيها فضلا عما يكون للحاكم العسكري العام دائما من حق إصدار الأمر بفصله من المعهد التابع له .

مادة ٦ — يتبع في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر وفي المحاكمة وفي تنفيذ الأحكام الاجراءات الخاصة بالمينة في قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢

مادة ٧ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ . مصطفى النحاس

مرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥

بشأن استمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بالشؤون الاجتماعية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الشؤون الاجتماعية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يستمر العمل بالأحكام الواردة في الأوامر الآتية .

(أ) الأمر رقم ٧٥ الصادر في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٠ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات ذات المنفعة الخاصة والمعدل بالأمر رقم ٥٤٤ الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

(ب) الأمر رقم ٢٣٩ الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ الخاص ببلجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال .

(ج) الأمر رقم ٣٥٨ الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية والمعدل بالأمر رقم ٥٤٨ الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .
(د) الأمر رقم ٤٦٨ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين .

(هـ) الأمر رقم ٤٦٩ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ بإيجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال والمعدل بالأمر رقم ٥٢٢ الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ .
مادة ٢ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهم فيما يخصه وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طارق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخلية
محمود فهمى النقراشى	محمود فهمى النقراشى
وزير الأشغال العمومية	وزير الخارجية
محمود غالب	عبد الحميد بدوى
وزير الصحة العمومية	وزير العدل
إبراهيم عبد الهادى	حافظ رمضان
وزير التموين	وزير الزراعة
طه السباعى	أحمد عبد الغفار
وزير المعارف العمومية	وزير الدولة
السهنورى	راغب حنا
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير التجارة والصناعة
عبد الحميد بدر	حنفى محمود

أمر رقم ٧٥

خاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات
والمؤسسات ذات المنفعة العامة

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الأحكام
العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ .

نأمر بما هوآت

مادة ١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها
أو باحدى هاتين العقوبتين كل موظف أو مستخدم أو عامل في أشغال أو مؤسسات ذات منفعة
عامة أو يكون قد حصل الاستيلاء عليها أو تعمل لحساب الحكومة أو يكون قد صدر قرار
وزير الدفاع الوطنى باعتبار قيامها في المصلحة العامة بترك وظيفته أو يتوقف عن العمل اذا كان
ترك الوظيفة أو التوقف عن العمل قد حصل من جماعة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر
وبعد اتفاق سابق .

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين
العقوبتين كل من حرّض الموظفين أو المستخدمين أو العمال المذكورين بأية طريقة على ترك
وظائفهم أو التوقف عن العمل .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى
هاتين العقوبتين كل من اعتدى أو شرع في الاعتداء على حق الموظفين أو المستخدمين أو العمال
المشار اليهم في المادة السابقة في العمل أو على حق القائمين على ادارة الأشغال أو المؤسسات المتقدم
ذكرها في استخدام أى شخص أو الامتناع عن استخدامه وذلك باستعمال القوة أو الضرب
أو الارهاب أو التهديد أو تدابير غير مشروعة على الوجه المبين في المادة ٣٧٥ من
قانون العقوبات .

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على ٣٠٠ جنيه كل من حرّض بأية طريقة على ارتكاب
جريمة من الجرائم المشار اليها في هذه المادة .

مادة ٣ — يحظر أن يتوقف الأشغال والمؤسسات المشار اليها في المادة الأولى عن العمل
أو أن تقلل منه أو أن تخرج من العمل كل أو بعض العمال بغير ترخيص من وزير الداخلية .

ويمنح الترخيص اذا تبين أن العملية أو المؤسسة لا تفيد أى ربح ، أو أن لديها أسبابا جدية تبرر التدبير الذى يراد اتخاذه .

ولا ينطبق الحظر المشار اليه فى الفقرة الأولى على فصل العمال فرادى ، على ألا يزيد عدد من يفصل منهم على عشر مجموع عددهم كل ستة أشهر .

ويعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة بالعقوبات المقررة فى المادة الأولى .

مادة ٤ — يجب عرض كل نزاع ينشأ بين المخدمين والمستخدمين فى الاشغال والمؤسسات المشار اليها فى المادة الأولى على لجنة توفيق تكون من ثلاثة أعضاء يعينون بقرار يصدره وزير الدفاع الوطنى .

وقرارات اللجنة غير قابلة للاستئناف وملزمة لطرفى النزاع .

حسن صبرى

القاهرة فى ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٥٤٤

بتعديل الأمر رقم ٧٥ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل
فى العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية ،

وعلى الأمرين رقمى ٧٥ و ٨٦ الخاصين بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل فى العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

نقرر ما هوآت

مادة ١ — تنقل الاختصاصات المخولة لوزير الدفاع الوطنى بمقتضى الأمرين رقمى ٧٥ و ٨٦ إلى وزير التموين .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أحمد ماهر

القاهرة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٢٣٩

بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٩ وأول مايو سنة ١٩٢٤ بالموافقة على تشكيل لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال بالمحافظات والمديريات .

نقرر ما هو آت

مادة ١ — تشكل لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال بالمحافظات والمديريات على الوجه الآتى .

المحافظ أو المدير	رئيسا
رئيس المحكمة الواقع في دائرتها النزاع أو قاض تنديبه وزارة العدل إذا	أعضاء
كان النزاع واقعا في دائرة محكمة جزئية	
مندوب مصلحة العمل	
مندوب صاحب العمل	
مندوب الصناعات	
مندوبان إثنان عن العمال	

مادة ٢ — يكون لهذه اللجان نفس الاختصاصات المخولة لها بموجب قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٩ وأول مايو سنة ١٩٢٤ المتقدم ذكرهما وتحال عليها المسائل التى تدخل في اختصاصها عن وزير الصحة العمومية .

مادة ٣ — تصدر هذه اللجان قرارات مسببة في المسائل التى تعرض عليها وترفع هذه القرارات إلى وزير الصحة العمومية لاعتمادها . وتكون هذه القرارات بعد اعتمادها ملزمة للخصوم في النزاع الذى اتخذ في شأنه القرار

مادة ٤ — يعتبر اعتماد الوزير للقرارات بمثابة صيغة تنفيذية لها وتنفذ كالأحكام .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٥٨

بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٣٩ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال .

ونظرا لارتفاع نفقات المعيشة تبعا لزيادة أسعار الحاجات الضرورية وما تتطلبه من ضرورة توفير مورد للعامل لمواجهة هذه الحالة بحيث توفر له القدر اللازم للمعيشة في أدنى الحدود المستطاعة وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون في هذه المحال إعانة غلاء المعيشة فوق مرتباتهم أو أجورهم بحيث لا تقل عن النفقات التي قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها والمبينة بالجدول المرافق لهذا الأمر .

ويراعى في تطبيق أحكام هذا الأمر :

أن عبارة « المحال الصناعية والتجارية » تشمل كل محل يشتغل بالاعمال الصناعية والتجارية من أى نوع كانت وبوجه خاص المحلات الوارد ذكرها في المادة ١ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل .

وان كلمة « عمال » تشمل كل شخص يؤدي عملا يدويا أو عقليا لحساب شخص آخر وتحت إشرافه أو سلطته نظير أجر .

مادة ٢ — يتخذ أساسا لتحديد العلاوة الأجر الذي يتناوله العامل وقت صدور هذا الامر ويدخل في حساب الاجر ما يكون قد منح له بصفة علاوة عادية ولكنه لا يشمل ما منحه للعامل بصفة علاوة غلاء .

مادة ٣ — يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة ، على أساس نصف النفقات المقررة بهذا الامر إذا تبين أنه قد روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة على ألا يقل ما يمنحونه من أجر وإعانة غلاء عما يمنح لامثالهم في نفس العمل . .

مادة ٤ — يجوز لأصحاب المحال الذين يستخدمون مادة ٥٠ مائلا أو أقل وكذلك لأصحاب المحال الصناعية التي أنشئت بعد أول يناير سنة ١٩٤٠ أن يتقدموا لمصلحة العمل بشكواهم من دفع نفقات غلاء المعيشة على الوجه المبين في هذا الامر .

ويحيل وزير الشؤون الاجتماعية على لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب العمل الشكاوى التي تقدم له إذا تبين أن الحالة المالية للمحال المبينة في الفقرة السابقة لا تمكن أصحابها من صرف الاعانة .

وللجنة التوفيق أن تقرر إعفاء صاحب المحل من صرف هذه العلاوة كلها أو بعضها .

مادة ٥ — لا يجوز أن يقل أجر العامل البالغ من العمر ثمانى عشرة سنة على سبعة قروش ونصف في اليوم بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة .

فإذا نقصت سن العامل عن ثمانى عشرة سنة جاز أن ينقص أجره في اليوم بنسبة نصف قرش عن كل سنة بحيث لا يقل أجره اليومى في أية حالة من الاحوال عن خمسة قروش .

مادة ٦ — تطبق أحكام هذا الامر على الأجور والمرتبات المستحقة اعتبارا من أول

ديسمبر سنة ١٩٤٢

مادة ٧ — يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الامر مفتشو مصلحة العمل والموظفون الذين يتدبرهم وزير الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الصدد صفة رجال الضبطية القضائية

كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الامر الاطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة البيانات الواردة فيها .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا الامر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها .

وتقضى المحكمة فضلا عن ذلك ومن تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الاجر أو العلاوة المستحقة .

مادة ٩ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولو وزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه

القاهرة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢

مصطفى النحاس

جدول إعانة غلاء المعيشة

أولا — طائفة آباء الأولاد الثلاثة فأكثر

جنيه	جنيه	النسبة المقررة	جنيه
٣ فأقل	١٠	٤٠٪	٥
أكثر من ٣ الى	٢٠	٣٠٪	٥
١٠ الى	٣٠	٢٠٪	٥
٢٠ الى	٤٠	١٥٪	٥
٣٠ الى	٤٠	١٠٪	١٠

ثانيا — طائفة آباء الولد أو الوالدين .

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	٣ فأقل	٤٠٪	٢٥
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	أكثر من ٣ الى	١٠	٣٠
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	١٠ الى	٢٠	٣٠
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	٢٠ الى	٣٠	٣٠
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	٣٠ الى	٤٠	٣٠

ثالثا — طائفة العزاب والمزوجين ممن لا أولاد لهم :

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	٣ فأقل	٣٠٪	٥٥
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	أكثر من ٣ الى	١٠	٥٥
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	١٠ الى	٢٠	٥٥
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	٢٠ الى	٣٠	٥٥
بحد أدنى ٦٠ قرشا شهريا .	٣٠ الى	٤٠	٥٥

ويشترط ألا تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر مع الإعانة إلى موظف أو مستخدم أو حامل عن جملة ما يتقاضاه منهما من يقل عنه ماهية أو أجرا من نفس طائفته .

أمر رقم ٥٤٨

بزيادة إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقمي ٣٥٨ و ٤٥١ الصادرين في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بشأن صرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية .

ونظرا لارتفاع نفقات المعيشة عما كانت عليه وقت صدور الأمرين المتقدم ذكرهما ما حمل الحكومة على تقرير زيادة في فئات غلاء المعيشة لموظفيها وعمالها ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت

مادة ١ - يستبدل بجدول إعانة غلاء المعيشة المقررة لعمال المحال الصناعية والتجارية بمقتضى الأمرين رقمي ٣٥٨ و ٤٥١ المتقدم ذكرهما جدول النفقات الملحق بهذا الأمر .

مادة ٢ - لا يجوز أن يقل أجر العامل البالغ من العمر ثماني عشرة سنة عن عشرة قروش في اليوم أو ٢٥٠ قرشا في الشهر بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة .

فإذا نقصت سن العامل عن ثماني عشرة سنة جاز أن ينقص أجره بنسبة نصف قرش في اليوم أو ١٢٥ مليما في الشهر عن كل سنة بحيث لا يقل بأية حالة من الأحوال عن سبعة قروش ونصف في اليوم أو ١٨٧ قرشا ونصف في الشهر

مادة ٣ - لا يسرى حكم المادة السابقة على العمال الذين تحت التمرين إلا بعد تمضية مدة التمرين المنصوص عليها في القرار الصادر من وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

مادة ٤ - يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية التي ترتب معاشا لمن كانوا في خدمتها من العمال والمستخدمين أن يصرّفوا لهم إعانة غلاء على الوجه المبين بالجدول المرافق لهذا الأمر

مادة ٥ - تطبق أحكام هذا الأمر على الأجور والمرتبات والمعاشات المستحقة اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٤٤

مادة ٦ - تطبق فيما يتعلق بإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر وفي العقاب عليها أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨

وتسرى الأحكام الأخرى المقررة فى الأمر رقم ٣٥٨ والى لا تتعارض مع نصوص هذا الأمر .

مادد ٧ - يلغى الأمر رقم ٤٥١ المتقدم ذكره

مادة ٨ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤

أحمد ماهر

جدول إعانة غلاء المعيشة

أولا - طائفة آباء الأولاد الثلاثة فأكثر .

النسبة المقررة	جنيه	جنيه	جنيه
	فأقل	٥	١٠٠٪
	أكثر من ٥ إلى	١٠	٧٥٪
بحد أقصى ٨ شهريا .	٢٠	١٠	٥٠٪
بحد أقصى ٨ شهريا .	٣٠	٢٠	٣٥٪
بحد أقصى ٨ شهريا .	٤٠	٣٠	٢٥٪
بحد أقصى ١٤ شهريا .	٤٠	فما فوق	١٤٪

ثانيا - طائفة آباء الولد أو الولدين .

جنيه	جنيه	جنيه
فأقل	٥	٧٥٪
أكثر من ٥ إلى	١٠	٥٠٪
٢٠	١٠	٣٥٪
٣٠	٢٠	٢٥٪
٤٠	٣٠	١٥٪
٤٠	فما فوق	١٤٪

ثالثا - طائفة العزاب والمتزوجين ممن لا أولاد لهم .

جنيه	جنيه	جنيه
فأقل	٥	٥٠٪
أكثر من ٥ إلى	١٠	٣٥٪
٢٠	١٠	٢٥٪
٢٠	٢٠	١٥٪
٤٠	فما فوق	١٤٪

رابعاً — طائفة أرباب المعاشات .

جنيه	جنيه
٥	فأقل
أكثر من ٥	إلى ١٠
١٠	» ٢٠
٢٠	» ٣٠
٣٠	فما فوق

ويشترط ألا تقل جملة ما يصرف من ماهية أو أجر أو معاش مع الاعانة إلى موظف أو مستخدم أو حامل أو ذى معاش عن جملة ما يتقاضاه منها من يقل عنه ماهية أو أجراً أو معاشاً من نفس طائفته .

يقصد بالأولاد البناء الذين يعولهم العامل وتقل سنهم عن ٢١ سنة ميلادية أو تجاوزوا هذا السن وكانت بهم عاهة تعجزهم عن الكسب وكذلك البنات غير المتزوجات .

أمر رقم ٤٦٨

بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ الخاص بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

نقرر بما هو آت

مادة ١ — لا يجوز أن يقل أجر العامل الزراعى البالغ من العمر ثمانى عشرة سنة فأكثر بمديرتى قنا وأسوان عن عشرة قروش فى اليوم .

فإذا نقصت سن العامل عن ثمانى عشرة سنة ، جاز خفض أجره اليومى عن عشرة قروش بمقدار نصف قرش عن كل سنة أو كسور السنة تنقصه لبلوغ تلك السن بحيث لا يقل أجره اليومى فى أية حال من الأحوال عن خمسة قروش .

مادة ٢ — يعتبر عاملاً زراعياً فى تطبيق أحكام هذا الأمر ، كل شخص يستخدم فى تادية عمل من الاعمال الزراعية لحساب شخص آخر تحت إشرافه أو سلطته نظير أجر يومى .

٣ — يبطل كل اتفاق يكون من شأنه حصول العامل الزراعى على أجر يقل عن الحد

الأدنى المبين في المادة الأولى ، سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر .

مادة ٤ — يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر الموظفون الذين يتدبرهم وزير الشؤون الاجتماعية أو وزير الزراعة لهذا الغرض ، ويكون لهم في هذا الصدد صفة رجال الضبطية القضائية ، كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الاطلاع على السجلات والدفاتر ومراجعة البيانات الواردة فيها .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر والقرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ، ولا تزيد عن مائة جنيه ، وتعدد العقوبة بتعدد العمال الذين يكونون محلا للمخالفة .

وتقضى المحكمة — فضلا عن ذلك — ومن تلقاء نفسها بالزام المخالف بدفع فرق الأجر المستحقها ويعتبر المخالف والحائز عند الاقتضاء مسئولين بالتضامن عن كل جريمة تقع مخالفة للأمر .

مادة ٦ — يطبق هذا الأمر في مديرتي قنا وأسوان .

مادة ٧ — يعمل بهذا الأمر ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٤ ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٤٩٦

بإيجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وحيث ان كثيرين من العمال يتعرضون في الوقت الحاضر إلى أضرار صحية بسبب قلة التغذية وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، وبعد موافقة مجلس الوزراء

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية التي تستخدم عادة خمسين مستخدما أو عاملا فأكثر في مصنع واحد أو في محل واحد ، وعلى كل حائز لارض زراعية تزيد مساحتها على مائتي فدان ، أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر في كل يوم من أيام العمل لمن يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال .

وفيما يتعلق بالمحال الصناعية والتجارية التي يقل عدد مستخدميها وعملها عن خمسين شخصا ونكون متقاربة في دائرة قطرها كيلو متر واحد ، يجب على أصحابها أن يشتركوا فيما بينهم لتقديم الطعام لعمالهم ومستخدميهم على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

ويصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة بتعيين أصناف الطعام وكمية ما يقدم منها للشخص الواحد وتكاليف الوجبة الواحدة على ألا يتجاوز ذلك ثلاثين مليا .
مادة ٢ — يتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذي يقدم له بشرط ألا يزيد ما يدفعه عن الوجبة الواحدة على خمسة عشر مليا ويلتزم صاحب العمل بساقي النفقات وله أن يقطع من أجر المستخدم أو العامل ما يوازي نصيبه في التكاليف ولا يتحمل المستخدم أو العامل شيئا من تكاليف الطعام في الأيام التي يقطع فيها عن العمل .

مادة ٣ — إذا اختار أحد المستخدمين أو العمال تناول الطعام طبقا لأحكام هذا الأمر لم يجوز له العدول عن ذلك قبل مضي خمسة عشر يوما وعليه أن يخطر صاحب العمل بعدوله قبل انقضاء هذا الميعاد بيومين على الأقل فاذا لم يخطره جاز لصاحب العمل الاستمرار في اقتطاع نصيب العامل في النفقات عن المدة الباقية من الميعاد المذكور .

مادة ٤ — إذا كان العمل يؤدي بالمصنع أو بالمحل بالتناوب نهارا وليلا ، وجب على صاحب العمل أن يقدم لمن يريدون من المستخدمين وجبة العشاء بنفس الشروط المتقدم ذكرها .

مادة ٥ — تراعى في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير الطعام على الوجه المبين في هذا الأمر الاشتراطات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ٦ — يطبق هذا الأمر في مديرتي قنا وأسوان .

مادة ٧ — يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا الأمر والقرارات المنفذة له مفتشو مصلحة العمل والموظفون الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية أو وزير الصحة لهذا الغرض ، ويكون لهم في هذا الصدد صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام المواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ والقرارات المنفذة لهذا الأمر يعاقب بمرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية .

وتتجدد المخالفة عن كل يوم .

مادة ٩ — يعمل بهذا الأمر بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٥٢٢

بتطبيق أحكام الأمر رقم ٤٦٩ الخاص بتقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال في محافظة البحر الأحمر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وعلى الأمر رقم ٤٦٩ الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ والخاص بإيجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال .

وحيث ان العمال الذين يشتغلون في المؤسسات الصناعية بمحافظة البحر الأحمر لا تتوفر لهم وسائل التغذية الكافية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ . وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — تطبق أحكام الأمر رقم ٤٦٩ الخاص بإيجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال ، على المحال الصناعية بدائرة محافظة البحر الأحمر .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بولكى في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ مصطفى النحاس

مرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥

بشأن حالة رعايا الدول التي كانت محاربة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يقصد بعبارته « رعايا الدول التي كانت محاربة » لتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون الحكومات والأشخاص المعنوية ذات الشأن العام والأشخاص الطبيعية أو المعنوية من رعايا ألمانيا أو إيطاليا أو اليابان أو بلغاريا أو فنلندا أو هنجاريا أو رومانيا ويعتبر الأشخاص الآتي بيانهم في حكم رعايا الدول التي كانت محاربة :

(١) الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون من رعايا دولة . كانت تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو اليابان أو تخضع لرقابة أحدها أو من المقيمين فيها ويكون قد صدر قرار من وزير المالية يجعلهم في حكم رعايا الدول التي كانت محاربة .

(ب) الشركات أو الجمعيات ذات الجنسية المصرية أو الأجنبية التي صدر قرار من وزير المالية بأنها تعمل أو عملت تحت إشراف إحدى الدول التي كانت محاربة أو أنها تتضمن مصالح هامة لأحدى هذه الدول أو لرعاياها .

ولا تسري أحكام هذا المرسوم بقانون على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين استثنوا من النظام الذي تقرر لرعايا الدول المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٢ — يجب على رعايا الدول التي كانت محاربة أن يحملوا البطاقات الشخصية الخاصة بهم التي صرفت اليهم تنفيذا للنظام الذي تقدم ذكره وأن يبرزوها لدى كل طلب من السلطات .

ويجب أن تجدد البطاقات المستهلكة والبطاقات التي لم تعد صالحة لتمييز أربابها .

ويجب على كل شخص من هؤلاء الرعايا طرأ عليه تغيير في حالته على الوجه الوارد في بطاقته أن يقدم في خلال ثمانية وأربعين ساعة من حدوث هذا التغيير إقرارا به إلى المحافظة أو المديرية التابع لها محل إقامته أو مقره كما يجب عليه أن يقدم بطاقته الشخصية ليثبت فيها ذلك التغيير .

ويجب عليه أيضا في حالة تغيير محل إقامته أو مقره أن يقدم إقرارا عن محل إقامته أو مقره الجديد إلى المحافظة أو المديرية الكائن في دائرتها محل إقامته أو مقره الجديد وأن يطلب صرف بطاقة جديدة إليه مقابل تسليم بطاقته القديمة منه وذلك في خلال ثمانية وأربعين ساعة من وقت وصوله إلى محله أو مقره الجديد .

مادة ٣ — يحصل رسم قدره ٢٥٠ مليما مقابل كل تجديد أو تغيير في البطاقة .

مادة ٤ — يجوز لوزير الداخلية فيما يتعلق برعايا الدول التي كانت محاربة ، المعتقلين عند العمل بهذا المرسوم بقانون ، أن يبقوهم في الاعتقال لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور إذا رأى أنهم خطرون على الأمن العام .

مادة ٥ — يستمر نظام الحراسة المقرر بمقتضى الأوامر رقم ١٥٨ و ٢٠٦ و ٢٠٩ و ٢١٥ والقرارات المتعلقة بها بالطريقة الجارية العمل بها في تاريخ هذا المرسوم بقانون بالنسبة للأموال الموجودة في مصر المملوكة لرعايا الدول التي كانت محاربة .

ويحظر إبرام عقود أو تصرفات أو إجراء أية عملية تجارية أو مالية أو من أي نوع كان من رعايا الدول التي كانت محاربة أو لمصلحتهم إلا بأذن سابق من وزير المالية .

ويحظر أيضا أن ينفذ لمصلحة هؤلاء الرعايا أي التزام مالي أو غيره ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية أجريت قبل التواريخ التي حددتها الأوامر العسكرية لهذا الغرض بالنسبة لكل دولة كانت محاربة .

ولا يجوز لأي شخص من رعايا دولة كانت محاربة أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى مرفوعة أمامها

مادة ٦ — لوزير المالية أن يقرر استثناءات عامة أو خاصة من أحكام المادة السابقة وله كذلك أن يأذن بارسال تقود إلى رعايا الدول التي كانت محاربة بالشروط وفي الحدود التي يقررها .

مادة ٧ — يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية أجريت مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٨ — لوزير المالية أن يقرر مبالغ يحددها من الأموال الموضوعة تحت الحراسة لاعانة منكوبي الغارات الجوية أو لمساعدة من وجد في مصر من رعايا الدول التي كانت محاربة أو لأعمال مؤسسات البر أو التعليم التابعة لها أو لتغطية بعض نفقات الاعتقال .

ويأذن الحراس العموميون بصرف تلك المبالغ بغض النظر عما يوقع على ما يدهم من حجز ما للمدين لدى الغير ومن معارضة .

ويحدد وزير المالية بقرار منه نظام الأولوية الذي يراعى في صرف تلك المبالغ .

مادة ٩ — يجوز لوزير المالية أن يقرر بصفة عامة تصفية بعض أنواع الأموال المملوكة لرعايا الدول التي كانت محاربة والموضوعة تحت الحراسة أو جميع تلك الأموال وأن يعهد بهذه التصفية إلى الهيئة أو الهيئات أو الأشخاص الذين يعينهم لهذا الغرض وله أن يحدد بقرار منه اختصاصات المصفين والاجراءات التي تتبع في بيع تلك الأموال ويقدر أنعابهم ويكون تقديره في ذلك نهائياً .

مادة ١٠ — تسري أحكام هذا المرسوم بقانون فيما عدا المادتين ٢ و ٣ على كل شخص يتعامل مع رعايا الدول التي كانت محاربة فيما يتعلق بمعاملاته معهم ولو لم يكن من هؤلاء الرعايا .

مادة ١١ — يكون للموظفين الذين يعينهم وزير المالية بقرار منه لتنفيذ هذا المرسوم بقانون صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ١٢ — يجوز بمرسوم أن ينهى النظام المقرر بمقتضى هذا المرسوم بقانون إنهاء كلياً أو جزئياً بالنسبة لأحدى الدول التي كانت محاربة ولرعاياها .

مادة ١٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً واحداً وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنياً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا المرسوم بقانون .

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنية أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة من هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٤ — يصدر وزير المالية والداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا المرسوم بقانون .

مادة ١٥ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) . فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخلية
محمود فهمى النقراشى	محمود فهمى النقراشى
وزير الأشغال العمومية	وزير الخارجية
محمود غالب	عبد الحميد بدوى
وزير الصحة العمومية	وزير العدل
إبراهيم عبد الهادى	حافظ رمضان
وزير التموين	وزير الزراعة
طه السباعى	أحمد عبد الغفار
وزير المعارف العمومية	وزير الدولة
السنهورى	راغب حنا
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير التجارة والصناعة
عبد المجيد بدر	حنفى محمود

أمر رقم ١٥٨

خاص بالاتجار مع الرعايا الألمان والإيطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٦ باتخاذ التدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع حكومة الريخ الألمانية ورعاياها وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأموالهم ، وعلى الأمر رقم ٨ و ١١ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٢٥ و ١٤٨ المكملات والمعدلة للأمر رقم ٦ المتقدم ذكره

وعلى الأمر رقم ٥٨ الخاص باتخاذ التدابير اللازمة فى شأن الاتجار مع مملكة إيطاليا ورعاياها وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأموالهم ، وعلى الأمر رقم ٦١ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٧ و ١٤١ و ١٤٨ المكملات والمعدلة للأمر رقم ٥٨ المتقدم ذكره ،

وعلى المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ،

نقرر ما هو آت

مادة ١ - في تطبيق هذا الامر تشمل عبارة « الرعايا الالمان أو الايطاليين » حكومة الريخ الألماني وحكومة مملكة ايطاليا والاشخاص المعنوية الألمانية والايطالية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا الريخ الألماني أو المملكة الايطالية .
و يعتبر الاشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا الالمان أو الايطاليين وتشملهم لذلك عبارة الرعايا الالمان أو الايطاليين المذكورة في الفقرة السابقة

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتهما أو من المقيمين بأرضها ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا إحدى تلك الدولتين

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بإشراف ألماني أو إيطالي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح ألمانية أو إيطالية هامة

مادة ٢ - لا يعتبر الرعايا التشيكوسلوفاكيون أو الألبانيون من الرعايا الالمان أو الايطاليين ولا يسرى عليهم التعريف الوارد في المادة الأولى

كذلك لا يشمل التعريف المتقدم ذكره رعايا الجبهة وأهالي المستعمرات الايطالية وذلك ابتداء من التاريخ الذي حررت فيه تلك البلاد

مادة ٣ - يستثنى من ممدول تعريف الرعايا الوارد في المادة الأولى الأشخاص الآتي بيانهم بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا

(أ) الرعايا الايطاليون الذين من أصل لوبي أو من جزر الدوديكانيز

(ب) الرعايا الالمان أو الايطاليون الذين من أصل اسرائيلي

(ج) الرعايا الالمان أو الايطاليون من المستخدمين أو العمال أو من الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال

وبجوز لوزير المالية في الأحوال التي يكون فيها أحد الرعايا الالمان أو الايطاليين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار إثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٤ - يحظر أن تعقد بالذات أو بواسطة مع الرعايا الالمان أو الايطاليين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم نوع آخر

مادة ٥ - يحظر أن ينفذ أى التزام مالي أو غير مالي ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية

تم لمصلحة الرعايا الألمان أو الإيطاليين في تاريخ سابق على أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ بحسب ما إذا كان الأمر خاصا بالرعايا الألمان أو الإيطاليين .

مادة ٦ — لا يجوز لأي شخص من الرعايا الألمان أو الإيطاليين أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أي هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة
مادة ٧ — مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا الأمر يدخل في الحراسة كل شخص من الرعايا الألمان أو الإيطاليين يمتلك أموالا بمصر وكذلك كل فرع أو وكيل أو مكتب موجود بمصر ومملوك للرعايا المذكورين .

مادة ٨ — يجوز لوزير المالية أن يمنح لاستثناءات عامة أو خاصة من أحكام المواد ٤ إلى ٧
مادة ٩ — يعين وزير المالية حارسين عامين يختصان بإدارة أموال الرعايا الألمان والإيطاليين ويعين أيضا حراسا خاصين .

ويعين الحراس ، العامان والخاصون ، بموافقة وزير المالية موظفي الحراسات الذين يجوز أن يكون من بينهم موظفون بالحكومة للعمل فيها بصفة دائمة أو مؤقتة .

وتعطى أتعاب الحراس ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة في الحراسة .

ويحدد وزير المالية قيمة وشرط تلك الأتعاب والمرتبات والمصاريف .

مادة ١٠ — تكون مهمة الحراس النيابة عن الرعايا الألمان أو الإيطاليين ولا تسرى عليهم النواهي المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦ من هذا الأمر .

ويتولون استلام وإدارة الأموال الموضوعة في الحراسة بعد جردها ولهم بوجه خاص أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لا ولئك الرعايا من الديون ولدفع ما عليهم منها وأن يقبضوا ما يدفع لهم وأن يعطوا المخالصات وأن يبيعوا الأموال القابلة للتلف أو التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة . وفي الأعمال الصناعية والتجارية يجوز لهم أن يباشروا كل ما يتعلق بالاستغلال العادي للعمل . ولهم أن يتصالحوا وأن يتنازلوا عن الديون كلها أو بعضها وللحراس حق التقاضي باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم .

ولهم باذن وزير المالية أن يباشروا ببيع الأموال وتصفية الأعمال الموضوعة في الحراسة وبوجه خاص أن يطلبوا فسخ شركة أو أن يوافقوا عليه .

كما يجوز لهم أن يباشروا أي عمل يعهد به اليهم وزير المالية .

مادة ١١ — يتولي الحارسان العامان إدارة أموال الأشخاص الموضوعين في الحراسة التي لم يعين وزير المالية لإدارتها حارسا خاصا ويكون لهما في هذه الحالة السلطات المبينة في المادة السابقة .

وللحارسين العامين حق التوجيه والمراقبة العليا على الحراس الخاصين ، ولهما حق التفتيش على أعمال وإدارة الحراس الخاصين ، وعلى هؤلاء أن يضعوا تقارير دورية عن حالة أعمالهم وأن يبعثوا بها إلى الحارسين العامين ليتخذوا في شأنها ما يراه لازما من تدابير .

وتدرج ودائع المال الخاصة بالرعايا الألمان أو الإيطاليين الداخلين في الحراسة في حساب موحد لكل طائفة من أولئك الرعايا . ويتولى الحارسان العمان إدارة هذا الحساب . ويناط بالحارسين العامين أن يقوموا على تنفيذ أحكام هذا الامر .

مادة ١٢ — لوزير المالية أن يقرر تكليف الحارسين العامين بأن يأخذوا من الأموال الموضوعة في الحراسة ويصرف النظر عما يوقع على ما بيدهما من حجز ما للمدين لدى الغير ومن معارضة ، مبالغ يحدد مقدارها وذلك لا عانة منكوبي الغارات الجوية وللساعدة المعوزين الموجودين في مصر من الرعايا الألمان والإيطاليين أو من رعايا الحبشة أو من أهالي المستعمرات الإيطالية أو من رعايا البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتها أو لأعمال مؤسسات البر أو معاهد التعليم التابعة لهم أو لتغطية بعض مصاريف الاعتقال .

ويحدد وزير المالية بقرار يصدره نظام الأولوية الذي يراعى في أخذ هذه المبالغ بوجه عام وبقدر الاستطاعة .

كذلك يجوز لوزير المالية أن يقرر على سبيل التعميم والاطراد تصفية بعض أنواع الأموال المملوكة للرعايا الألمان أو الإيطاليين الموضوعين في الحراسة أو جميع تلك الأموال . وأن يعهد بهذه التصفيات إلى الهيئة أو لحيثات أو إلى الأشخاص الذين يعينهم لهذا الغرض .

ويجوز له أن يحدد بقرار منه اختصاصات المصفين والاجراءات التي تتبع في بيع تلك الأموال .

مادة ١٣ — يعتبر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف عملية تم أو جاء مخالفا لأحكام هذا الامر ما لم يرخص به وزير المالية أو الحارس المختص .

مادة ١٤ — يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالقطر المصري وعلى كل مصري موجود في الخارج :

(١) يكون مديرا أو مشرفا أو مستودعا أو حائزا بأي صفة لأموال منقولة أو ثابتة أو لحقوق مملوكة بالذات أو بالواسطة لاحد الرعايا الألمان أو الإيطاليين الذين لا يتمتعون بأي استثناء من الاستثناءات الواردة بهذا الامر .

(٢) . أو يكون مدينا بأي مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أو حقوق أيا كانت طبيعتها للأشخاص السالف ذكرهم ،

(٣) أو يكون دائما بأى صفة للرعايا المذكورين ؛

إذا كانت قيمة الاموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز ٥٠ جنيهها مصرى أن يقدم بيانا عنها فى المواعيد وبالأوضاع والشروط التى تحدد بقرار من وزير المالية .

ووجوب تقديم البيان المذكور لا يقتصر على الأموال التى تكون فى الحيازة أو الحقوق التى تكون مستحقة فى تاريخى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ و ١٢ يونية سنة ١٩٤٠ بالنسبة للألمان أو الايطاليين وعلى الأموال والحقوق التى دخلت فى الحيازة أو حل استحقاقها بعد التاريخين المذكورين ، بل هو يشمل أيضا الأموال والحقوق المحتملة أو التى تكون مستحقة فى تاريخ تقديم البيان كما يشمل الأموال والحقوق المتنازع عليها أو التى تكون محل مقاصة .

مادة ١٥ — يجب على وكلاء الدائنين للتفليسات المفتوحة فى مصر أن يبلغوا الحارس من تلقاء أنفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التفليسة لأحد الرعايا الموضوعين فى الحراسة وأن يقدموا جميع المستندات والأوراق الخاصة بتلك الديون والتى تكون فى حيازتهم .

مادة ١٦ — يجب كذلك تقديم بيان فى المواعيد وبالأوضاع والشروط التى تحدد بقرار من وزير المالية عن كل اتفاق كتابى أو شفوى يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال فى أموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها أو يترتب عليه إدخال أى تعديل فى شركة مدنية أو تجارية أو فى مركز الشركاء فيما بينهم إذا كان أحد الرعايا الايطاليين طرفا فى الاتفاق حين يكون نصابه زائدا على ١٠٠ جنيه ويكون قد تم بين أول يناير سنة ١٩٤٠ و ١٢ يونية سنة ١٩٤٠ .

وما كان من الاتفاقات تاريخه سابق على أول يناير سنة ١٩٤٠ يجب أن يقدم عنه بيان إذا طلب ذلك وزير المالية أو من يلتزمهم لهذا الغرض .

وبقع الالتزام بتقديم البيان على جميع الأشخاص الذين كانوا طرفا فى الاتفاق على أنه يجوز لهم أن يعينوا وكيلًا يتولى عنهم تقديم بيان واحد

مادة ١٧ — تعتبر باطلة بحكم القانون الاتفاقات التى يجب تقديم بيان عنها وفقا لأحكام المادة السابقة والتى لا يقدم بيان عنها فى المواعيد المحددة أو التى يكون البيان بشأنها غير صحيح إلا إذا رأى الحارس إقرار صحتها .

ويجوز للحارس إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك فى صحتها أن يرفض قبول كل اتفاق لم يعط تاريخا ثابتا إلا بعد ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو أول يناير سنة ١٩٤٠ . بحسب ما إذا كان الأمر خالصا بالرعايا الألمان أو الايطاليين ، أو بعد التاريخ الذى يحدده وزير المالية تطبيقا لنص الفقرة ٢ من المادة السابقة .

ويجوز له للسبب المتقدم أن يرفض قبول أى اتفاق بنقل الملكية على سبيل التبرع ، وأن

يرفض قبول أى عقد من عقود المعاوضة يكون من شأنه إخفاء الأموال عن الحراسة ، أيا كان تاريخ إبرام الاتفاق أو العقد ، حين لا يكون قد نفذ تنفيذا فعليا قبل التواريخ المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويجوز لذوى الشأن الطعن في قرار الحارس بعريضة تقدم في خلال شهرين من تاريخ إعلانهم به إلى المحكمة الابتدائية المختصة . ويجب على قلم الكتاب أن يرفع الطعن في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه إلى رئيس الدائرة المختصة والذي يحدد جلسة للنظر في الطعن ، ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . ولا يجوز الطعن في قرار المحكمة بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

وتتبع الاجراءات عنها بالنسبة لكل نزاع بشيء الحارس أو ذوى الشأن فيما يختص بالأموال أو الحقوق التى يجب أن يقدم بيان عنها وفقا لأحكام المواد السابقة .

مادة ١٨ — يجب على الرعايا الألمان أو الإيطاليين أن يسلموا إلى الحارس جميع الأموال المملوكة لهم .

ويجب كذلك على الأشخاص المشار اليهم في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٤ أن يسلموا الحارس الأموال المنقولة والسند المثبتة للحقوق المذكورة في بياناتهم ، وأن يجعلوه بضع يده على الأموال الثابتة .

ويتم الإيداع والتسليم المذكوران في التواريخ ووفقا للأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير المالية . ولا يلزم الأشخاص المدينون بمبالغ من النقود بدفعها إلا في تاريخ استحقاقها .

ويجوز للحارس عند رفض أحد من هؤلاء تسليم ماله استعمال الحجز الإدارى إذا كان الأمر خاصا بأموال وحقوق غير متنازع عليها ومستحقة الأداء ، وفي هذه الحالة إذا وقع الحجز على الشيء الذى كان يجب تسليمه لا يباشر رجال الإدارة بيعه بل يسلمونه إلى الحارس .

ويجوز للحارس أن يمنح للأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام المشار اليه في هذه المادة شروطا أو مهلا وفقا لما يقضى به العرف التجارى أو عملا بما توجبه مصلحة الأشخاص الذى ينوب عنهم

مادة ١٩ — المبالغ التى يجب دفعها وفقا لأحكام هذا الأمر وتنفيذا لالتزامات أو عقود قومت بالعملة الألمانية أو الإيطالية يكون دفعها بالعملة المصرية بالسعر الذى يحدده وزير المالية .

مادة ٢٠ — لا يجوز للمدين فى الأحوال التى يجب فيها الدفع ليد الحارس تنفيذا لالتزام ما بموجب الأحكام المقررة بمقتضى هذا الأمر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه أو أن يعدل فى شروط تنفيذه استنادا إلى أن الحارس لا يستطيع أن يسلمه السند الذى يثبت الالتزام أو أى مستند آخر يتعلق بتنفيذ الالتزام .

ويعتبر الوصل الذى يعطيه الحارس إبراء صحيحا بقدر ما دفع اليه لجانب المدين من أية

مسئولية ناتجة من الالتزامات التي التزم بها .

وفي حالة دفع معاشات يجب إذا ما ثبتت وفاة صاحب المعاش بطريقة قاطعة أن ترد المبالغ التي تكون قد دفعت على هذا الوجه عن المدة اللاحقة للوفاة .

مادة ٢١ — إذا تبين مثلاً من القيود المدونة بدفاتر المدين أو من قوائم دفع الكوبات أو من أى دفتر أو سجل أو ورقة محل من المحل المالية أو غيره أن أحد الرعايا الألمان أو الإيطاليين كان مالكا لقيم منقولة ، جاز للحارس أن يباشر الحقوق المتعلقة بتلك القيم ، ويدخل في ذلك قبض إيراداتها ، ولو لم يستطع تقديم أوراقها ، وذلك ما لم يثبت أن صاحب الشأن قد نقل ملكية تلك القيم إلى الغير نقلاً صحيحاً .

مادة ٢٢ — يجوز بقرار من وزير المالية أن تمتد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة إلى التواريخ التي يحددها .

مادة ٢٣ — إذا تبين أن المضمون في حساب شخص موضوع في الحراسة تزيد على الأصول جاز للحارس العام أو الحارس الذي ينتدبه أن ينشر في « الجريدة الرسمية » إعلاناً يطلب فيه من كل ذي شأن تقديم الوثائق المثبتة للديون التي لهم عليه في موعد لا يتجاوز شهراً من تاريخ نشر الاعلان .

ويجوز للحارس أو لمندوبه عند انتهاء هذا الموعد وبموافقة وزير المالية أن يباشر تصفية أموال المدين وتوزيع الأصول بين الدائنين العاديين بعد استبعاد الأموال المخصصة لحقوق الدائنين المتأخرين أو المرتهنين رهناً حيازياً أو تأمينا . أما هذه الحقوق فتكون المطالبة بها واستيفائها بحسب قواعد القانون العام .

ويترتب على نشر الاعلان المشار اليه في الفقرة الأولى إيقاف كل إجراء تنفيذي على المنقول قبل الحارس العام أو الخاص مدى ثلاثة أشهر ، على أنه يجوز للدائنين المتأخرين أو المرتهنين أن يتخذوا إجراءات نزع ملكية العقار .

فاذا لم يصدر وزير المالية عند نهاية موعد الثلاثة أشهر المتقدم ذكره قراراً يأذن فيه بالتصفية جاز للدائنين أن يسيروا في الاجراءات وفقاً لقواعد القانون العام .

ويكون توزيع الأصول على الدائنين العاديين قسمة غرماء ، ويقتصر على الدائنين الذين أودعوا مستنداتهم في الموعد المحدد فيما تقدم ولا ينظر في أى طلب آخر ولا يترتب عليه إيقاف التوزيع .

وكل دائن لا يسلم الحارس العام أو مندوبه بصحة سنده يخصص له مقابل طلبه على سبيل التذكار إلى أن يصدر قرار المحكمة المختصة بصحة السند .

مادة ٢٤ — يعتبر ما للشركات أو لمعاهد الصناعة أو بيوت التجارة الموضوعة في الحراسة من الفروع والتوكيلات والمكاتب في مصر هيئات مستقلة عنها .

ولا يجوز أن يدخل في حساب ذمات هذه الهيئات غير الا التزامات التي تكون قد ارتبطت هي بها مباشرة أو الا التزامات التي تتصل بعقود أو تصرفات أو عمليات تكون هي قد عقدتها أو باشرتها ، أو التي يكون المقابل لها قد دخل في أصول تلك الهيئات ، ويخرج بذلك من حساب تلك الذمات ما ارتبط به من التزامات الشركة أو معهد الصناعة أو بيت التجارة الأصلي أو فروعه أو توكيلاته أو مكاتبه التي يكون مركزها أو إدارة عملها في بلاد غير القطر المصري .

مادة ٢٥ — لا يجوز لهيئات التأمين الموضوعة في الحراسة أن تبشر عقودا جديدة أو أن تبشر عقودا للتأمين على التأمين وإلا اعتبرت تلك العقود جميعا باطلة .

ولا يجوز أن تتجدد عقود التأمين التي انتهى أجلها بطريق التجديد الضمني .

وتعتبر عقود التأمين القائمة غير عقود التأمين على الحياة منسوخة إلا إذا أبلغ المؤمن الحارس المختص بخطاب مسجل رغبته في استمرار العمل بالعقد القائم حتى نهايته .

وتفسخ بحكم القانون عقود التأمين على التأمين القائمة والمعقود مع هيئات تأمين موضوعة في الحراسة ويصفي بكل ما اتفق عليه من الترتيبات وترد الأقساط أو كل مبلغ آخر سبق تحصيله عدا ما كان منها خاصا بالمدة السابقة على تاريخ الفسخ .

ويجوز لوزير المالية أن يتخذ بقرار يصدره التدابير التي ترمى إلى تيسير استمرار العمليات القائمة للتأمين على التأمين التي تتولاها الهيئات الألمانية أو الا بطلالية بواسطة هيئات تأمين أخرى وبنوع خاص فيما يتعلق بالا احتياطي الحسابي الخاص بتلك العمليات .

مادة ٢٦ — يباشر الحارس تصفية الهيئات المذكورة مع مراعاة مصلحة المؤمن عليهم . ويجوز له بالنسبة لهيئات التأمين على الحياة أن يمتضى في كل الأعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة وله على وجه الخصوص قبض ما استحق أو يستحق من المبالغ والقيام بتنفيذ شروط التأمين وإجابة طلب المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين أو تحويلها إلى هيئات أخرى .

وتؤخذ المبالغ التي يدفعها الحارس لمواجهة الالتزامات التي عقدتها في مصر هيئات التأمين الموضوعة في الحراسة أولا من أقساط التأمين المدفوعة ثم من أموال الهيئة صاحبة الشأن فإذا لم يكف ذلك فمن أموال هيئات التأمين الأخرى التي من جنسية هذه الهيئة والموضوعة في الحراسة وعند الاقتضاء تؤخذ هذه المبالغ من الأموال التي تكون بيد الحارسين العاملين بعد الحصول على موافقة وزير المالية .

مادة ٢٧ — عقود الاجارة المبرمة مع مستأجرين من الرهايا الألمان أو الا بطاليين يجوز للمستأجرين بموافقة الحارس العام أن يفسخوها بدون إعلان سابق وبغير تعويض من أجل الفسخ قبل الميعاد ..

مادة ٢٨ — تكون لأصحاب الأعمال قبل الرعايا الألمان أو الإيطاليين ، عدا من يشملهم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣ فقرة (١) و (ب) . حق الفصل بدون إعلان سابق و بغير تعويض عن الفصل حتى في حالة وجود عقد لمدة معينة .

ويجب أن يدفع إلى الحارس العام المبالغ المستحقة للمستخدم بوصفها تعويضا عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام ، أو المستحقة على صندوق الادخار أو أى صندوق شبيه به دون تفريق بين ما إذا كانت المبالغ التي دفعت في الصندوق دفعها صاحب العمل والمستخدم معا أو دفعها أحدهما فقط وللحارس العام أن يسلم إلى صاحب الشأن كل المبالغ أو بعضه دفعة واحدة أو على دفعات مقسطة .

ويجوز للحارس العام أن يرخص لأصحاب الأعمال بأن يحتفظوا بالمبالغ المستحقة للعمال المشار إليها في الفقرة السابقة كوديعة وذلك بشرط القيام بدفع هذا المبالغ إلى الحارس المذكور في الوقت الذي يحدده كلها أو بعضها ، دفعة واحدة أو على دفعات مقسطة .

مادة ٢٩ — إذا كان أحد الرعايا المشار إليهم في الفقرة (ج) من المادة ٣ يملك أموالا منقولة أو ثابتة حين يكون مستخدما أو عاملا أو يملك أموالا غير التي تقوم عليها صناعته أو تجارته في الأحوال الأخرى فإن هذه الأموال تكون خاضعة للحراسة .

ولا يجوز لهؤلاء الرعايا أن يبيعوا محال صناعتهم أو تجارتهم إلا بموافقة الحارس العام على أن يسلموا له حاصل بيع تلك المحال .

وإذا صدر قرار باعتقال أحد الرعايا المذكورين دون أن يصدر قرار بالالحاق مبطل للاستثناء المشار إليه في المادة ٣ يدبر الحارس العام أمرا استغلال محله الصناعى أو التجارى . ويفضل أن يكلف بهذا الاستغلال أحد أقرب صاحب الشأن أو أحد المستخدمين أو الصناع الذين يعملون عنده على أن تراعى القيود المبينة في المادة التالية .

مادة ٣٠ — يجوز أن يقيد الانتفاع باستثناء المشار إليه في المادة ٣ كما يجوز أن يقيد منح الاستثناء المنصوص عنها في المادة ٨ بالشروط الآتية .

(١) يجب على الأشخاص الذين يكونون محل الاستثناء أن يقدموا إلى الحارس العام بيانا مفصلا عن أملاكهم وتقريراً عن تجارتهم أو صناعتهم أو عملهم في مهنتهم .

(٢) يجب عليهم أن يقدموا للحارس العام كل شهر تقرير عن أعمالهم في خلال الشهر المنقضى وبيانا عن حسابات ذلك الشهر .

(٣) لا يجوز لهم بغير إذن من الحارس العام أن يباشروا صرف مصاريف استثنائية ك شراء بضائع لتخزينها أو ك شراء مواد أولية أو عدد أو آلات أو تجديد أو إصلاح المهمات أو كأعمال الصيانة أو الإصلاح في العقارات .

(٤) يجب عليهم أن يدفعوا كل شهر الى الحارس العام جملة الأرباح التي يحصلون عليها بعد خصم المبلغ الذي يكون الحارس قد حددته للوفاء بحاجاتهم الضرورية .

(٥) لا يجوز لهم أن يرفعوا دعوى مدنية أو تجارية أو أن يستمروا في السير في دعوى سبق لهم رفعها بغير الحصول على إذن خاص من الحارس العام .

(٦) لا يجوز لهم بغير ترخيص من الحارس العام أن يباشروا مهنة غير التي كانوا يباشرونها في تاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو ١٢ يولية سنة ١٩٤٠ بحسب ما إذا كان الأمر خاصا بالرعايا الألمان أو الإيطاليين .

ويجوز أن يكون الترخيص مقيدا بشروط أخرى يقررها وزير المالية وفقا لطبيعة أعمال الشخص الذي حصل على الترخيص .

مادة ٣١ — تسري أحكام هذا الأمر أيضا على كل شخص ليس من الرعايا الألمان أو الإيطاليين وإنما يباشرون معاملات مع أحد هؤلاء الرعايا وفي خصوص هذه المعاملات .

مادة ٣٢ — يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٣٣ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الأمر عدا الأحكام المنصوص عليها في المادة التالية

مادة ٣٤ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيه الأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام بتقديم البيانات المشار إليها في المواد ١٤ (فقرة ١ و ٢) و ١٥ و ١٦ والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونون قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة .

كذلك يعاقب بنفس العقوبة الأشخاص الذين يرفضون أن يسلموا إلى الحارس الأموال التي يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادة ١٨ إلا إذا كان الرفض يرجع إلى نزاع قضائي قائم بشأن هذه الأموال أو إذا أثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة بقصد إخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

وتطبق العقوبة ذاتها فيما يتعلق بالبيانات المشار إليها في المادة ١٤ (فقرة ٣) إذا قدمت بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة للحراسه .

وتقضى المحكمة علاوة على ما تقدم بتسليم الأموال أو الأوراق أو المستندات التي كان يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

مادة ٣٥ — يعنى الأشخاص، الذين سبق لهم قبل تاريخ العمل بهذا الأمر تقديم

البيانات المشار إليها في المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ وتنفيذ عمليات التسليم المشار إليها في المادة ١٨ ، من الالتزامات المنصوص عنها في المواد المذكورة .

مادة ٣٦ — يلغى الأوامر رقم ٦ و ٥٨ وكذلك الأوامر رقم ٨ و ١١ و ١٧ و ٢٠ و ٢٢ و ٦١ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٧ و ١٤٨ (مادة ٣)

مادة ٣٧ — تعتبر القرارات الصادرة تنفيذا للأمرين رقم ٦ و ٥٨ كما يعتبر ما عداها من الأحكام التي تستند إلى هذين الأمرين منقذة لهذا الأمر ومستندة له وذلك ما لم يتعذر التوفيق بينها وبين أحكام هذا الأمر

مادة ٣٨ — يتعلق بوزير المالية أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذ هذا الأمر .

حسين سرى

القاهرة في ١٥ يولية سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢٠٦

خاص بالرعايا اليابانيين والمشبهين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومة اليابان ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأهم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ،

ونظرا لان قطع العلاقات السياسية بين مصر واليابان يقتضى اتخاذ التدابير اللازمة في شأن حالة رعايا هذه الدولة والاتجار مع حكومة اليابان ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأهم .

نقرر ما هوآت

مادة ١ — تسرى أحكام الأمر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ على الرعايا اليابانيين البالغين من العمر ثمانية عشر عاما فأكثر .

مادة ٢ — تسرى على الرعايا اليابانيين أحكام الأمر رقم ١٥٨ فيما عدا أحكام المواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ وتشمل عبارة « الرعايا اليابانيين » حكومة اليابان والأشخاص المعنوية اليابانية ذات الشأن العام ، وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هذه الدولة .

ويعتبر الأشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا اليابانيين وتشملهم كذلك عبارة الرعايا اليابانيين المذكورة في الفقرة السابقة :

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها اليابان أو تخضع لرقابتها أو من المقيمين بأرضها ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا هذه الدولة .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بإشراف ياباني أو باعتبارها تدخل فيها مصالح يابانية .

يستثنى من مدلول تعريف « الرعايا اليابانيين » ، الرعايا اليابانيون من المستخدمين أو العمال الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأقل من المستخدمين أو العمال بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا .

ويجوز لوزير المالية في الأحوال التي يكون فيها أحد الرعايا اليابانيين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار إثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٣ — يبدأ في تطبيق المواد ٥ و ١٤ و ١٧ (فقرة ثانية) من الأمر رقم ١٥٨ على الرعايا اليابانيين من تاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ (فقرة أولى) تاريخ أول يولية سنة ١٩٤١

القاهرة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ حسين سرى

أمر رقم ٢٠٩

خاص بالرعاية المجريين والرومانيين والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى المجر ورومانيا ورعاياهما وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأموالهم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

ونظرا لأن قطع العلاقات السياسية بين مصر ودولتي المجر ورومانيا يقتضي اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بحالة رعايا هاتين الدولتين والاتجار مع حكومتى المجر ورومانيا ورعاياهما وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأملأهم .

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — تسرى أحكام الأمر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩٤٠ على من بلغ من العمر ثمانية عشر عاما فأكثر من الرعايا المجرين والرومانيين أو من الأشخاص الذين لاجئسية لهم وكانوا من قبل من الرعايا المجرين أو الرومانيين .

مادة ٢ — تسرى على الرعايا المجرين والرومانيين أحكام الأمر رقم ١٥٨ فيما عدا أحكام المواد رقم ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ .

وتشمل عبارة « الرعايا المجرين والرومانيين » حكومة مملكة المجر وحكومة مملكة رومانيا والأشخاص المعنوية المجرية والرومانية ذات الشأن العام ، وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هاتين المملكتين .

ويعتبر الأشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا المجرين أو الرومانيين وتشملهم لذلك عبارة « الرعايا المجرين أو الرومانيين » المذكورة في الفقرة السابقة .

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها المجر أو رومانيا أو تخضع لرقابتهما أو من المقيمين بأرضهما ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا إحدى تينك الدولتين .

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بأشراف مجرى أو روماني أو باعتبارها تدخل فيها مصالح مجرية أو رومانية .

ويستثنى من مدلول تعريف « الرعايا المجرين والرومانيين » الأشخاص الآتي بيانهم بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا .

(١) الرعايا المجرين أو الرومانيون الذين من أصل اسرائيلي .

(ب) الرعايا المجرين أو الرومانيون من المستخدمين أو العمال أو الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال .

ويجوز لوزير المالية في الأحوال التي يكون فيها أحد الرعايا المجرين أو الرومانيين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار إثبات صحة الواقع أو قرار الالحاق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٣ — يبدأ في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد ٥ و ١٤ و ١٧ (فقرة ثانية)

من الأمر رقم ١٥٨ على الرعايا المجرين والرومانيين من تاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤١ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ (فقرة أولى) تاريخ أول مايو سنة ١٩٤٠ .

مادة ٤ — تنقل إدارة أموال الرعايا المجرين والرومانيين التي يباشرها الآن مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة طبقاً للأمر رقم ١٥٩ الى الحارس العام المختص وذلك في التاريخ وبالشروط والاوضاع التي يقررها وزير المالية .

حسين سرى

القاهرة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢١٥

خاص بالرعايا البلغارين والفنلنديين والمسيحيين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى بلغاريا وفنلندا ورعاياهما وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأملاكهم

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ،

ونظراً لأن قطع العلاقات السياسية بين مصر ودولتي بلغاريا وفنلندا يقتضى اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بحالة رعايا هاتين الدولتين والاتجار مع حكومتى بلغاريا وفنلندا ورعاياهما وإجراء الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بأملاكهم .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — تسرى أحكام الأمر رقم ٥٧ الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩٤٠ على من بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً فأكثر من الرعايا البلغارين والفنلنديين أو من الأشخاص الذين لاجئتهم لهم وكانوا من الرعايا البلغارين أو الفنلنديين .

مادة ٢ — تسرى على الرعايا البلغارين والفنلنديين أحكام الأمر رقم ١٥٨ فيما عدا أحكام ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ .

وتشمل عبارة « رعايا البلغارين والفنلنديين » حكومتى مملكة بلغاريا وجمهورية فنلندا والأشخاص المعنوية البلغارية والفنلندية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا هاتين الدولتين .

ويعتبر الأشخاص الآتى بيانهم في حكم الرعايا البلغارين والفنلنديين وتشملهم لذلك عبارة

الرعايا البلغارين والفنلنديين المذكورة في الفقرة السابقة .

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا دولة تحتلها بلغاريا أو فنلندا أو تخضع لرايتهما أو من المقيمين بأرضيهما ويكون قد صدر بشأنه قرار من وزير المالية يجعله في حكم رعايا هاتيك الدولتين

(٢) الشركات أو الجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية قرارا باعتبارها تعمل بإشراف بلغاري أو فنلندي باعتبارها تدخل فيها مصالح بلغارية أو فنلندية ويستثنى من مداول تعريف «الرعايا البلغارين والفنلنديين» الأشخاص الآتي بيانهم بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر قرار من وزير المالية بالحاقهم بأولئك الرعايا

(١) الرعايا البلغارون أو الفنلنديون الذين من أصل إسرائيلي .

(ب) الرعايا البلغارون أو الفنلنديون من المستخدمين أو العمال الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأقل من المستخدمين أو العمال .

ويجوز لوزير المالية في الأحوال التي يكون فيها أحد الرعايا البلغارين أو الفنلنديين قد انتفع بغير وجه حق بالاستثناء المتقدم ذكره أن يرجع أثر قرار إثبات صحة الواقع أو قرار اللاحق إلى تاريخ سابق على نشره مع مراعاة حقوق الغير الذين تعاملوا معه بحسن نية .

مادة ٣ — يبدأ في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد ٥ و ١٤ و ١٧ فقرة ثانية من الأمر رقم ١٥٨ على الرعايا البلغارين والفنلنديين من تاريخ ٥ يناير سنة ١٩٤٢ ويستبدل بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٠ الوارد بالمواد ١٦ و ١٧ فقرة أولى بتاريخ أول مايو سنة ١٩٤٠

مادة ٤ — تنقل إدارة أموال الرعايا البلغارين والفنلنديين التي يباشرها مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة طبقا للأمر رقم ١٥٩ إلى الحارس العام المختص وذلك في التاريخ والشروط والأوضاع التي يقرها وزير المالية .

حسين سري

القاهرة في ١٣ يناير سنة ١٩٤٠

مرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥

بشأن العلاقات مع البلاد التي كانت محتلة أو خاضعة للرقابة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية . وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هوآت :

مادة ١ — تنهى رقابة مدير عام مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة المنشأ بمقتضى الأمر رقم ١٥٩ عن الأموال الثابتة الموضوعة تحت إشرافه .

ويسلم ما في حيازته منها إلى أصحابها — أو وكلائهم — ما لم يكونوا خاضعين لنظام الحراسات أو صدر في شأنهم قرار من وزير المالية بحرمانهم من الانتفاع بأحكام هذا المرسوم بقانون ، ويتولى أيضا بنفس الشروط المتقدمة تسليم الأموال المنقولة عدا ما يحوزه أو يديره مباشرة من نقود أو قيم منقولة .

مادة ٢ — لا يفرج عن النقود والقيم المنقولة التي يحوزها المكتب أو يديرها مباشرة ولا تصفى أعمال هذا المكتب إلا بعد إبرام اتفاقات مع السلطات الأجنبية المختصة .

وإلى حين إبرام هذه الاتفاقات يستمر المكتب قائما بإدارة تلك النقود والقيم المنقولة طبقا لأحكام هذا الأمر رقم ١٥٩ والقرارات المتعلقة به .

ويجوز لمدير عام المكتب — فيما يتعلق بهذه الأموال — أن يباشر جميع أعمال الإدارة ، وعلى وجه الخصوص أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل الحقوق وأداء الديون وأن يقبض ما يدفع له ويعطي مخالصات عنها .

وللمكتب حق التقاضى باسم الأشخاص الذين ينوب عنهم ويباشر المكتب سائر الاختصاصات التي يعهد إليه بها وزير المالية .

مادة ٣ — يجوز للمكتب أن يقدم لأصحاب النقود والقيم المنقولة التي يحوزها سلفا تحدد نسبتها المئوية لرأس المال بقرار من وزير المالية .

مادة ٤ — جميع المواعيد الخاصة بسقوط الحقوق والاجراءات المقررة في القانون المدني وقانون المرافعات وطنى ومختلط تعتبر موقوفة بحكم القانون بالنسبة للأشخاص الذين كانوا مقيمين بالبلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ولمدة إقامتهم فيها وذلك خلال الفترة المبتدئة من تاريخ اعتبار بلاد ما المحتلة إلى تاريخ صدور هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥ — إذا وقع في خلال عام يبدأ من تاريخ هذا المرسوم بقانون أن شركة مساهمة مصرية يكون جانب من أصحاب الأسهم فيها موجودا في بلاد كانت محتلة أو خاضعة للرقابة لم يحضر جمعيتها العمومية المقرر لصحة الانعقاد أو في الحالة التي لا ينص فيها نظام الشركة على مثل هذا العدد ، عدد من الأصوات يمثل نصف رأس مال الشركة على الأقل فلا يجوز عقد الجمعية العمومية ويجب على مجلس الإدارة أن يبلغ ذلك إلى وزير المالية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ اجتماع الجمعية .

ويجوز لوزير المالية أن يقرر عدم عقد جمعية عمومية أخرى وله أن يأذن لمجلس الإدارة

بمباشرة السلطات المخولة للجمعية فيما عدا تعديل نظام الشركة وللمجلس في هذه الحالة أن يصدر قرارا بالتصديق على ميزانية السنة المنتهية واحتساب الأرباح والخسائر وأن يتولى دفع الكو بونات على أنه يجب الحصول على موافقة وزير المالية على قرارات المجلس في هذه الشؤون وإلا اعتبرت باطلة . و يجوز اطالة مدة عضوية أعضاء المجلس عند انتهائها وحتى انعقاد الجمعية العمومية وذلك بقرار يصدره وزير المالية .

مادة ٦ — يجوز بمرسوم تقرير استثناءات عامة أو خاصة من أحكام هذا المرسوم بقانون .
مادة ٧ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٩٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) فاروق
بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
مكرم عبيد
محمود فهمى النقراشى

أمر رقم ١٥٩

بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتهما

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الأمر رقم ١٥٨ الخاص بالاتجار مع الرعايا الألمان والايطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم .

وعلى إعلان وزارة المالية المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ بشأن الوفاء إلى أشخاص موجودين في بلاد تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تبسطان عليها رقابة أو تسلطا .

وعلى الأمر رقم ١١٠ بشأن تسليم الأوراق القضائية إلى أشخاص موجودين في أراض محتلة أو مراقبة .

وعلى الأمر رقم ١٢٦ بشأن تمكين الشركات المصرية أو الأجنبية من القيام بأعمالها .

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — تسرى أحكام هذا الأمر على كل شخص طبيعى أو معنوى مقيم أو موجود ولو بصيغة مؤقتة في ألمانيا أو إيطاليا أو في بلاد تحتلها هاتان الدولتان أو تخضع لرقابتهما ، غير

رعابا ألمانيا أو إيطاليا أو من في حكمهم ممن تسرى عليهم أحكام الأمر ١٥٨ الخاص بالتجار مع الرعايا الألمان أو الإيطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم .

وتعتبر البلاد المذكورة في الجدول المرفق بهذا الأمر هي البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتهما .

ويعتبر بدء الاحتلال أو الرقابة بالنسبة لكل بلد التاريخ المبين في النهر (١) من الجدول المذكور .

ويجوز تعديل هذا الجدول بقرار يصدره وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء .

والشركات المصرية والشركات الأجنبية التي لا تكون جنسيتها من جنسيات الدول المذكورة في الجدول المرفق يجوز بقرار يصدره وزير المالية أن تجعل في حكم الأشخاص المذكورين في الفقرة الأولى إذا كانت لها مصالح هامة في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة .

مادة ٢ — يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الأشخاص المذكورين في المادة الأولى أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية من نوع آخر .

ويحظر أيضا أن ينفذ أى التزام مالى أو غير مالى ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحتهم في تاريخ سابق على أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ أو ١٢ يولية سنة ١٩٤٠ أو على التاريخ المحدد لبدء الاحتلال أو الرقابة على البلد الذى يوجد فيه أصحاب الشأن .

كذلك لا يجوز للأشخاص المذكورين أن يرفعوا دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابعوا السير في دعوى منظورة أمام تلك الهيئات .

ولا تسرى النواهي المنصوص عليها في الفقرات السابقة على مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة المشار اليه في المادة التالية ولا على الوكلاء المأذون لهم وفقا لأحكام المواد ١٥ إلى ١٩

مادة ٣ — تنشأ هيئة قائمة بذاتها تسمى « مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة » تكون داخلية في سلطان وزير المالية .

ومهمة هذا المكتب النيابة عن الأشخاص المذكورين في المادة الأولى وأستلام وإدارة الأموال المملوكة لهؤلاء الأشخاص بعد جردها في غير الأحوال المنصوص عليها في المواد ١٥ إلى ١٩ ومراقبة أعمال الوكلاء المرخص لهم بمقتضى المواد المذكورة .

وله فيما يتعلق بتلك الأموال أن يباشر جميع أعمال الإدارة وعلى وجه الخصوص أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لا أولئك الأشخاص من الديون ودفع ما عليهم منها وأن يقبض ما يدفع له وأن يعطى المخالصات وأن يبيع الاموال القابلة للتلف أو التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة . وفي الأعمال الصناعية والتجارية يجوز له أن يباشر كل ما يتصل بالاستغلال العادى للعمل ، كذلك له أن يتصالح وأن يتنازل عن الديون كلها أو بعضها .

وتسكون العمليات المتعلقة بالأشخاص الموجودين في بلد واحد موضوع حساب مستقل وتدرج ودائع المال في حساب موحد خاص بكل بلد .

وله حق التقاضي باسم الأشخاص الذين ينوب عنهم وتسلم إلى المكتب صور الأوراق التي تعلن علي أبدي المحضرين والتي يقصد إعلانها إلى الأشخاص المذكورين ممن يكون لهم في مصر وكيل مأذون له بالعمل .

للمكتب باذن وزير المالية أن يباشر بيع الاموال وتصفية الاعمال المملوكة لاحد الاشخاص المشار اليهم في المادة الاولى ممن يتولى المكتب إدارة أموالهم مباشرة وبوجه خاص أن يطلب فسخ شركة أو أن يوافق عليه .

وعلى المكتب الاشراف على تنفيذ هذا الامر .

كذلك له أن يباشر ما يعهد به إلى وزير المالية من اختصاصات أخرى .

مادة ٤ — يتولى إدارة المكتب مدير عام ويكون تعيينه بقرار من وزير المالية .

ويعين المدير العام مستخدماً المكتب بموافقة وزير المالية . ويجوز أن يكون من بينهم موظفون بالحكومة ينتدبون للعمل بالمكتب بصفة دائمة أو مؤقتة .

يضع المدير العام ميزانية المكتب وحساباته ويصدق عليها وزير المالية .

تغطي مصروفات المكتب بأخذ نسبة مئوية على جميع الاموال التي يتولى المكتب إدارتها

مادة ٥ — يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالقطر المصري وعلى كل مصري موجود في الخارج .

(١) يكون مديراً أو مشرفاً أو مستودعاً أو حائزاً بأي صفة لاموال منقولة أو ثابتة أو

لحقوق مملوكة بالذات أو بالواسطة لاحد الاشخاص المذكورين في المادة الاولى

(٢) أو يكون مديناً بأي مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أو حقوق أيا كانت طبيعتها

للأشخاص السالف ذكرهم .

(٣) أو يكون دائماً بأي صفة للرعايا المذكورين

إذا كانت طبيعة الاموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز ٥٠ جنيهاً مصرياً أن يقدم بياناً عنها

في المواعيد والاضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية .

ووجوب تقديم البيان المذكور لا يقتصر على الاموال التي تكون في الحياة أو الحقوق التي

تكون مستحقة في التواريخ المحددة لبدء الاحتلال أو الرقابة وعلى الاموال والحقوق التي دخلت

في الحياة أو حل استحقاقها بعد التواريخ المذكورة ، بل هو يشمل أيضاً الاموال والحقوق

المحتملة أو التي لا تكون مستحقة في تاريخ تقديم البيان كما يشمل الاموال والحقوق المتنازع

عليها أو التي تكون محل مقاصة .

مادة ٦ — يجب على وكلاء الدائنين للتفليسات المفتوحة في مصر أن يبلغوا المكتب من تلقاء أنفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التفليسة لأحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وأن يقدموا جميع المستندات والأوراق الخاصة بتلك الديون والتي تكون في حيازتهم .

مادة ٧ — يجب كذلك تقديم بيان في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية عن كل اتفاق كتابي أو شفوي يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في أموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها ، أو يترتب عليه إدخال أى تعديل في شركة مدنية أو تجارية أو في مركز الشركاء فيما بينهم إذا كان أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى طرفا في الاتفاق حين يكون نصابه زائدا على ١٠٠ جنيه ويكون قد تم بعد التاريخ المحدد لكل بلد في النهر (ب) من الجدول المرفق

وبقع الالتزام بتقديم البيان على جميع الأشخاص الذين كانوا طرفا في الاتفاق على أنه يجوز لهم أن يعينوا وكيلًا يتولى عنهم تقديم بيان واحد

مادة ٨ — تعتبر باطلة بحكم القانون الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقا لأحكام المادة السابقة والتي لا يقدم عنها بيان في المواعيد المحددة أو التي يكون البيان بشأنها غير صحيح إلا إذا رأى المكتب إقرار صحتها .

ويجوز للمكتب إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صحته أن يرفض قبول كل اتفاق لم يعط تاريخا ثابتا إلا بعد التاريخ المبين في النهر (ب) من الجدول المرفق بالنسبة لكل بلد . ويجوز له للسبب المتقدم أن يرفض قبول أى اتفاق بنقل الملكية على سبيل التبرع ، وأن يرفض قبول أى عقد من عقود المعاوضة يكون من شأنه إخفاء الأموال عن المكتب ، أيا كان تاريخ إبرام الاتفاق والعقد ، حين لا يكون قد نفذ تنفيذا فعليا قبل التواريخ المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويجوز لذوى الشأن الطعن في قرار المكتب بمريضة تقدم في خلال شهرين من تاريخ إعلانهم به إلى المحكمة الابتدائية المختصة . ويجب على قلم الكتاب أن يرفع الطعن في خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه إلى رئيس الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة للنظر في الطعن ، ويخطر قلم الكتاب المخصوص بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . ولا يجوز الطعن في قرار المحكمة بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية . وتنبع الاجراءات عنها بالنسبة لكل نزاع يثيره المكتب أو ذوو الشأن فيما يختص بالأموال أو الحقوق التي يجب أن يقدم بيان عنها وفقا لأحكام المواد السابقة .

مادة ٩ — ويجب كذلك على الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٥ أن يسلموا المكتب الأموال المنقولة والمستندات المثبتة للحقوق الوارد ذكرها في البيان المقدم منهم ، وأن يجمعوه بضع يده على الأموال الثابتة .

على أنه لا يجوز للوكلاء المرخص لهم بمقتضى أحكام المواد ١٥ إلى ١٩ الاحتفاظ بأموال موكلهم مع مراعاة الشروط والقيود التي تكون قد أثبتت في الترخيصات .

ويتم الإيداع والتسليم المذكوران في التواريخ ووفقا للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية . ولا يلزم الأشخاص المدينون بمبالغ من النقود بدفعها إلا في تاريخ استحقاقها .

ويجوز للمكتب عند رفض أحد من هؤلاء تسليم ماله استعمال الحجز الإداري إذا كان الأمر خاصا بأموال وحقوق غير متنازع عليها ومستحقة الأداء . وفي هذه الحالة إذا وقع الحجز على الشيء الذي كان يجب تسليمه لياشر رجال الإدارة بيعه بل يسلمونه إلى المكتب .

ويجوز للمكتب أن يمنح الأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام المشار إليه في هذه المادة شروطا أو مهلا وفقا لما يقضى به العرف التجاري أو عملا بما توجبه مصلحة الأشخاص الذي ينوب عنهم مادة ١٠ — المبالغ التي يجب دفعها وفقا لأحكام هذا الأمر وتنفيذا لالتزامات أو عقود قومت بالعملة القانونية في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ، يكون دفعها بالعملة المصرية بالسعر الذي يحدده وزير المالية .

مادة ١١ — لا يجوز للمدين في الأحوال التي يجب فيها الدفع ليد المكتب تنفيذا لالتزام ما بموجب الأحكام المقررة بمقتضى هذا الأمر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه أو أن يعدل في شروط تنفيذه استنادا إلى أن المكتب لا يستطيع أن يسلمه السند الذي يثبت الالتزام أو أى مستند آخر يتعلق بتنفيذ الالتزام .

ويعتبر الوصل الذي يعطيه المكتب إبراء صحيحا بقدر ما دفع إليه لجانب المدين من أية مسئولية ناتجة من الالتزامات التي التزم بها .

وفي حالة دفع معاشات يجب إذا ما ثبتت وفاة صاحب المعاش بطريقة قاطعة أن ترد المبالغ التي نكون قد دفعت على هذا الوجه عن المدة اللاحقة للوفاة .

مادة ١٢ — إذا تبين مثلا من القيود المدونة بدفاتر المدين أو من قوائم دفع الكوبونات أو من أى دفتر أو سجل أو ورقة محل من المحال المالية أو غيره أن أحدا الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى كان مالكا لقيم منقولة ، جاز للمكتب أن يباشر الحقوق المتعلقة بتلك القيم ، ويدخل في ذلك قبض إيراداتها ، ولو لم يستطع تقديم أوراقها ، وذلك ما لم يثبت أن صاحب الشأن قد نقل ملكية تلك القيم إلى الغير نقلا صحيحا .

مادة ١٣ — كوبونات الدين العام المصري والمؤسسات العامة والشركات التي تقوم عادة بالوفاء بالتزاماتها المالية كلها أو بعضها في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة المذكورة في الجدول المرفق ، التي لم تقدم لقبض قيمتها في خلال ثمانية أشهر من تاريخ استحقاقها ، تعتبر مملوكة إلى

أشخاص موجودين في البلاد المذكورة ما لم يتم الدليل على العكس ، وذلك في حدود متوسط ما دفع من تلك الكوبونات في خلال السنتين المائتين الأخيرتين في تلك البلاد .

ويجوز أن يأمر بقرار يصدره وزير المالية بتسليم قيمتها إلى المكتب .

مادة ١٤ — يجوز بقرار من وزير المالية أن تمتد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسرى على الأموال التي يتولى المكتب إدارتها مباشرة إلى التواريخ التي يحددها .

مادة ١٥ — إذا كان لأحد الأشخاص المذكورين في المادة الأولى ممن لهم أعمال تجارية أو صناعية ، مركز إداري أو دائرة عمل أو فرع أو وكيل أو مكتب يديره وكيل عنه لديه التفويض اللازم في إدارة مصالحه وفي القبض والدفع باسمه ، جاز للمكتب أن يرخص لهذا الوكيل بالاستمرار في القيام بعمله وبمباشرة إدارة أموال موكله .

ولا يمنح الترخيص المذكور إلا بالشروط الآتية :

(١) يجب على الوكيل أن يباشر أعماله في مصر باعتبار أن العملية قائمة بذاتها فلا يجوز له أن يطلب بالذات أو بالواسطة أمرا من موكله أن ينفذ أمرا يصدره له الموكل إلا إذا حصل على إذن خاص بذلك .

(٢) يجب عليه أن يحصل على موافقة المكتب على الميزانية والحسابات السنوية وأن يقدم له الميزانيات المؤقتة والبيانات والتقارير وفقا للتعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن .

(٣) لا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يتصرف فيما يجنيه من الأرباح إلا بعد الحصول على موافقة المكتب ، ويجوز للمكتب أن يأمر بإيداعها وفقا للمادة ٩

ويجوز أن يكون الترخيص خاضعا لشروط أخرى مما تقتضيه طبيعة العملية وظروف استغلالها .
مادة ١٦ — يجوز أن يرخص المكتب لمديرى الفروع وكلاء المحال التجارية أو الصناعية أو مستودعيها ممن لا تنطبق عليهم المادة السابقة في القيام ببيع البضائع المودعة لديهم وكذلك في تحصيل المبالغ المستحقة لتلك المحال على أن يسلموا المبالغ المدفوعة لهم إلى المكتب بعد خصم قيمة السمسرة والمصاريف التي يكون صاحب الشأن قد أنفقها .

مادة ١٧ — يجوز بناء على ترخيص المكتب أن يعهد بإدارة الأموال المنقولة والثابتة المملوكة للأشخاص المذكورين في المادة الأولى والتي لا تكون عملية تجارية أو صناعية إلى وكلاء هؤلاء الأشخاص .

أما المصريون أو الأجانب الذين كانت مصر محل إقامتهم العادية في التاريخ المحدد لبدء احتلال البلد الذي يقيمون به أو لبدء بسط الرقابة عليه والذين ليس لهم وكيل معين على الوجه الصحيح فيجوز للمكتب أن يعين وكلاءا للنياية عنهم ولإدارة أموالهم الشخص الذي كان يباشر هذه الإدارة دون أن يكون لديه وكيل صحيح أو صريح في التاريخ السابق ذكره أو أحد أقاربه الأقربين .

مادة ١٨ — يجوز أن يرخص للمصارف والهيئات التي تشتغل بالتسليف بأن تستبقى لديها ودائع النقود أو القيم المنقولة المملوكة للأشخاص المذكورين في المادة الأولى إذا كان إيداعها سابقا على تاريخ احتلال البلد أو بسط الرقابة عليه . ولا يجوز لها بغير إذن سابق من المكتب أن تدج في حساب الودائع المذكورة الفوائد أن الكوبونات أو غيرها من إيرادات رؤوس الأموال التي أودعت لديها .

فإذا كانت الودائع ضامنة لدين مستحق للمصرف أو الهيئة ينحصر دخل الكوبونات لسداد فوائد الديون التي تضمنها .

مادة ١٩ — لا يجوز لهيئات التأمين التي تعمل في مصر وتكون لها جنسية أحد البلاد المذكورة في الجدول المرفق أو تعتبر فروعا أو توكيلات لهيئة تعمل في ألمانيا أو إيطاليا أو في أحد البلاد المختلفة أو الخاضعة لرقابة هاتين الدولتين أو تكون لها مصالح هامة في هذه البلاد ، أن تستمر في مباشرة أعمالها في مصر إلا بعد الحصول على إذن خاص من المكتب وذلك فضلا عن التسجيل الذي أوجبه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩

تناط بالمكتب تصفية هيئات التأمين المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي لم تتوفر فيها شرطا التسجيل والترخيص ، وله أن ينتدب لهذا الغرض إحدى شركات التأمين التي تعمل في مصر وتراعى في هذه التصفية مصالح المؤمن عليهم .

ويجوز للمصنف بالنسبة لهيئات التأمين على الحياة أن يمتضى في كل الأعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة ، وله على وجه الخصوص قبل ما استحق أو يستحق من المبالغ والقيام بتنفيذ شروط التأمين وإجابة طلب المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين أو تحويلها إلى هيئات أخرى .

ويجوز في حالة عدم كفاية أصول الهيئة التي في دور التصفية أن تؤخذ المبالغ اللازمة لمواجهة الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة السابقة من الأموال التي يتولى المكتب إدارتها بترخيص من وزير المالية ووفقا للشروط التي يقررها .

مادة ٢٠ — لا يجوز لهيئات التي تكون في دور التصفية أن تبشر عقودا جديدة أو أن تبشر عقودا للتأمين على التأمين وإلا اعتبرت تلك العقود جميعا باطلة .

ولا يجوز أن تتجدد عقود التأمين التي انتهى أجلها بطريق التجديد الضمني .

وتعتبر عقود التأمين القائمة غير عقود التأمين على الحياة منسوخة في التاريخ الذي يحدده المكتب إلا إذا أبلغ المؤمن المكتب بخطاب مسجل رغبته في استمرار العمل بالعقد القائم حتى نهايته .

وتنسخ بحكم القانون عقود التأمين على التأمين القائمة والمعقودة مع الهيئات التي تكون في دور التصفية ويصنف كل ما اتفق عليه من الترتيبات وترد الأقساط أو كل مبلغ آخر سبق تحصيله عدا ما كان منها خاصا بالمدة السابقة على تاريخ النسخ .

ويجوز لوزير المالية أن يتخذ بقرار يصدره التدابير التي ترمى إلى تيسير استمرار العمليات القائمة للتأمين على التأمين التي تتولاها الهيئات المنصوص عليها في المادة ١٩ بواسطة هيئات تأمين أخرى وبأنواع خاص فيما يتعلق بالاحتياطي الحسابي الخاص بتلك العمليات .

مادة ٢١ — يجوز أن تعلق الترخيصات المشار إليها في المواد ١٥ إلى ١٩ على شروط معينة كالزام المرخص لهم بتمكين موظفي المكتب الذين ينتدبون لهذا الغرض من القيام بما يرون إجراؤه من التحقيقات الدورية وبتقديم تقرير مفصل إلى المكتب في مواعيد ثابتة . ويجوز دائماً سحب هذه الترخيصات . ويكون قرار المكتب في هذا الشأن قابلاً للطعن لدى وزير المالية .

وفي حالة السحب تسلم الأموال التي كان يديرها الوكيل المرخص له إلى المكتب .

مادة ٢٢ — لا ترتب على الترخيص المذوح بمقتضى هذا الأمر أية مسئولية على الحكومة أو المكتب قبل الأشخاص أو من ينوبون عنهم أو الغير .

مادة ٢٣ — إذا تبين للمكتب بمناسبة تقديم طلب من أحد الدائنين أن الخصوم في حساب المدين تزيد على الأصول جاز للمكتب أن ينشر في الجريدة الرسمية إعلاناً يطلب فيه من كل ذي شأن تقديم الوثائق المثبتة للديون التي لهم عليه في موعد لا يتجاوز شهراً من تاريخ نشر الإعلان .

ويجوز للمكتب عند انتهاء هذا الموعد وبموافقة وزير المالية أن يباشر تصفية أموال المدين وتوزيع الأصول بين الدائنين العاديين بعد استبعاد الأموال المخصصة لحقوق الدائنين الممتازين أو المرتنين رهناً حيازياً أو تأمينياً أما هذه الحقوق فتكون المطالبة بها واستيفائها بحسب قواعد القانون المشار إليه في الفقرة الأولى .

ويترتب على نشر الإعلان المشار إليه في الفقرة الأولى وقف كل إجراء تنفيذي على المنقول قبل المكتب مدى ثلاثة أشهر . على أنه يجوز للدائنين الممتازين أو المرتنين أن يتخذوا إجراءات نزع ملكية العقار .

فإذا لم يصدر وزير المالية عند نهاية موعد الثلاثة أشهر المتقدم ذكره قراراً بأذن فيه بالتصفية جاز للدائنين أن يسيروا في الإجراءات وفقاً لقواعد القانون العام .

ويكون توزيع الأصول على الدائنين العاديين قسمة غرماء ويقتصر على الدائنين الذين أودعوا مستنداتهم في الموعد المحدد فيما تقدم ولا ينظر في أي طلب آخر ولا يترتب عليه وقف التوزيع .

وكل دائن لا يسلم المكتب بصحة سنده يخصص له مقابل طلبه على سبيل التذكير إلى أن يصدر قرار المحكمة المختصة بصحة السند .

مادة ٢٤ — المعاهد والمنشآت والجمعيات التابعة للبلاد المذكورة في الجدول المرفق التي تكون أغراضها التعليم والقيام بأبحاث علمية أو علاج أو مساعدة المرضى أو الفقراء ، تظل إدارتها بيد مديرها الحاليين ما لم يصدر قرار من وزير المالية بتنظيمها على وجه خاص ، وتستمر في القيام بمهمتها على ألا تطلب أمر من السلطات الرسمية أو الهيئات الرئيسية الموجودة في البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة أو أن تنفذ أي أمر يصدر إليها من تلك السلطات أو الهيئات

وتنشأ في وزارة المالية لجنة تسمى « لجنة المدارس والمعاهد والهيئات الخيرية » ويكون من اختصاصها ابداء الرأي في كل الشؤون الخاصة بالمعاهد والهيئات المشار إليها في الفقرة السابقة ومراقبة أعمالها واقتراح التدابير الملائمة على وزير المالية ، وعلى وجه الخصوص منح إعانات تسمح لها بمتابعة أعمالها .

وتشكل هذه اللجنة من وزير المالية أو من ينوب عنه رئيسا ، ومن مندوب من كل من وزارتي المعارف العمومية والصحة العمومية ، ومن المدير العام لمكتب البلاد المحتلة أو الخاضعة للرقابة ، ومن ثلاثة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من وزير المالية لمدة سنة ، ويجوز أن يبلغ عددهم إلى خمسة .

يجوز أن يرخص وزير المالية للمكتب بالشروط التي يحددها لهذا الغرض . في أن يأخذ من الأموال التي يتولى إدارتها المبالغ اللازمة لمصلحة المعاهد والهيئات والجمعيات المشار إليها في هذه المادة أو لتحقيق ما يشبه ذلك من الأغراض العامة .

مادة ٢٥ — تسري أحكام هذا الأمر أيضا على كل شخص يباشر معاملات مع أحد الأشخاص المذكورين في المادة الأولى وفي خصوص هذه المعاملات .

مادة ٢٦ — يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية لتنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبطية القضائية .

مادة ٢٧ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الأمر عدا الأحكام المنصوص عليها في المادة التالية

مادة ٢٨ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيهها الأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام بتقديم البيانات المشار إليها في المواد ٥ (فقرة ١ و ٢) و ٦ و ٧ والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونون قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة .

كذلك يعاقب بنفس العقوبة الأشخاص الذين يرفضون أن يسلموا إلى المكتب الأموال التي يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادة ٩ و ٢١ (فقرة ثالثة) إلا إذا كان الرفض يرجع إلى نزاع قضائي قائم بشأن هذه الأموال أو إذا أثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه أو إحدى

هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة بقصد إخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

وتطبق العقوبة ذاتها فيما يتعلق بالبيانات المشار إليها في المادة ٥ (فقرة ٣) إذا قدمت بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة للمكتب .

وتقضى المحكمة علاوة على ما تقدم بتسليم الأموال أو الأوراق أو المستندات التي كان يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

مادة ٢٩ — يعفى الأشخاص الذين سبق لهم أن قدموا إلى وزارة المالية قبل تاريخ العمل بهذا الأمر بيانات مطابقة لأحكام المواد ٥ و ٦ و ٧ من الالتزام بتقديم بيان آخر بشرط أن يؤدوا للمكتب بياناتهم السابقة في المواعيد المحددة لهذا الغرض .

يستمر العمل بالترخيصات التي سبق منحها من وزير المالية تطبيقاً للاعلان المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ على أن تراعى شروط منح الترخيص .

على أنه يجب على هيئات التأمين المرخص لها ، اتباع الشروط التي يحددها القرار الوزاري المشار إليه في المادة ١٩

جميع المبالغ والودائع السابق تسليمها إلى وزارة المالية وفقاً لأحكام الاعلان المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ تعتبر صحيحة وتحول وزارة المالية قيمتها إلى المكتب .

مادة ٣٠ — يلغى الأمر رقم ١١٠ وإعلان وزارة المالية المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ .
مادة ٣١ — تعتبر الاجراءات التنفيذية لأحكام الأمرين رقم ٦ و ٥٨ المتعلقة بالأشخاص الموجودين في ألمانيا أو إيطاليا أو في البلاد التي تحتلها هاتان الدولتان أو تخضعان لرقابتهما كما يعتبر كل إسناد إلى تلك الأحكام تنفيذا لهذا الأمر أو إسناداً إليه ، وذلك ما لم يتعذر التوفيق بينها وبين أحكام الأمر المذكور .

مادة ٣٢ — يتعلق بوزير المالية أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذ هذا الأمر .
القاهرة في ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٠ (١٥ يولييه سنة ١٩٤١) .

حسين سري

جدول مرفق بالأمر رقم ١٥٩

(ب) التاريخ الذي يتخذ مبدأ لتقديم البيانات المشار إليها في المادتين ٧ و ٨	(أ) التاريخ المحدد لبدء الاحتلال أو الرقابة	البلاد الواقعة تحت الاحتلال أو الرقابة من ألمانيا أو إيطاليا
٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩	٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩	تشيكوسلوفاكيا
٣ » » ١٩٣٩	٣ » » ١٩٣٩	بولندا
١٠ أبريل » ١٩٤٠	١٠ أبريل » ١٩٤٠	الدانمارك
		هولندا (ماعدا الهند الشرقية الهولندية
١٤ مايو » ١٩٤٠	١٤ مايو » ١٩٤٠	وسورينام وكوراساوا)
١٤ » » ١٩٤٠	١٤ » » ١٩٤٠	دوقية لكسمبورج
٢٨ » » ١٩٤٠	٢٨ » » ١٩٤٠	بلجيكا (ماعدا الكونغو البلجيكي)
أول يناير » ١٩٤٠	١٢ يونيه » ١٩٤٠	ألبانيا
٢١ يونيه » ١٩٤٠	٢١ » » ١٩٤٠	فرنسا (بما في ذلك مراكش والجزائر وتونس)
١٥ مايو » ١٩٤٠	١٥ أغسطس » ١٩٤٠	إثيوبيا
أول » » ١٩٤٠	١٣ أبريل » ١٩٤١	المجر
أول » » ١٩٤٠	١٣ » » ١٩٤١	بلغاريا
أول يوليه » ١٩٤٠	١٣ » » ١٩٤١	رومانيا
٢٢ مايو » ١٩٤١	٢٢ مايو » ١٩٤١	يوغسلافيا
٢٢ » » ١٩٣١	٢٢ » » ١٩٤١	اليونان

مرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥

باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر رقم ٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧
و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — إلى أن يقرر ما يخالف ذلك بمرسوم يستمر العمل بالأحكام الواردة
بالأوامر الآتى بعد :

(١) الأمر رقم ٥٣ الصادر فى ١٥ يونيه سنة ١٩٤٠ بشأن استيراد قيمة البضائع المصدرة
(٢) الأمر رقم ٨٢ الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ بشأن استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا
(٣) الأمر رقم ١٧٠ الصادر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١ بشأن تقديم بيان عن الأموال
المقومة بالعملة الاجنبية .

(٤) الأمر رقم ١٨٢ الصادر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ بشأن العمليات الخاصة بأوراق
النقد لبنك إنجلترا .

(٥) الأمر رقم ١٨٧ الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بشأن استيراد النقد المصرى .
(٦) الأمر رقم ٣٦١ الصادر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ والأمر رقم ٣٦٢ الصادر فى ١٩
يناير سنة ١٩٤٣ بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والأرباح
الاستثنائية وأداء الضريبة المستحقة .

(٧) الأمر رقم ٤٣٦ الصادر فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بوضع نظام لإخراج السيارات
الخصوصية من مصر ، على أن يكون لوزير المالية فى أحوال خاصة الاعفاء من الشروط المنصوص
عليها فى الأمر المذكور كلها أو بعضها .

(٨) الأمر رقم ٥٥٥ الصادر فى ١١ يناير سنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي .

(٩) الأمر رقم ٥٥٦ الصادر فى ١١ يناير سنة ١٩٤٥ بحظر استيراد البضائع والمنتجات مع
مراعاة التعديلات والاضافات المنصوص عليها بعد

(١) لا يسرى هذا الحظر على :

(١) المنتجات التى تستوردها الحكومة وعلى الاخص الحبوب والاسمدة ومواد الوقود .

(٢) أنواع الوقود السائل .

(٣) أمتعة المسافرين .

(٤) العينات التجارية غير ذات القيمة أو المحددة لها قيمة اسمية لا تتجاوز تكاليف الانتاج والشحن .

(٥) الكتب والمجلات العلمية والثقافية وكذلك النشرات بالشروط والاضاع التي يقررها وزير المالية .

(٦) الهدايا القليلة القيمة المستوردة للاستعمال الشخصي بدون مقابل بالشروط والاضاع التي يقررها وزير المالية .

(٧) منتجات البلاد التي يعينها وزير المالية بالشروط والاضاع التي يقررها .
(ب) يجوز لوزير المالية الافراج عن البضائع والمنتجات التي تستورد بالمخالفة لاحكام الامر المتقدم ذكره .

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير المالية

مكرم عبيد

امر رقم ٥٣

بشأن استيراد قيمة البضائع المصدرة

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

تقرر ما هوآت

مادة ١ — لا يعطى عند التصدير الترخيص السابق المنصوص عليه في المادة ٤ من اللائحة الجمركية الصادرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ إلا بعد تقديم إقرار كتابي إلى السلطات الجمركية يتعهد به مالك البضائع المعدة للتصدير أو وكيله بأن يسلم المستندات الخاصة بتلك البضائع إلى أحد المصارف بمصر في موعد لا يتجاوز ١٥ يوما وبأن يستورد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر ثمن البضائع المذكورة بالعملة الأجنبية بطريقة يرضاها وزير المالية أو من ينوب عنه في ذلك ، ما لم يكن قد تصرف في تلك المستندات بواسطة مصرف مرخص له بأجراءات العمليات المشار إليها في المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ .

- مادة ٢ — يجوز لوزير المالية أن يعفى بقرار يصدره لهذا الغرض البضائع المصدرة إلى البلاد التي يعينها ذلك القرار ، من تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة الأولى .
- مادة ٣ — في حالة عدم الوفاء بالتعهدات المبينة بالاقرار في الموعد المحدد لها ، يعاقب مالك البضائع المصدرة أو وكيله بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة تساوى ثلاثة أمثال المبالغ التي لم يتم استيرادها أو باحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٤ — يوكل إلى وزير المالية تنفيذ هذا الأمر ، وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه كذلك له أن يجيز بقرارات استثناءات فردية من أحكام المادة الأولى وعلى الأخص فيما كان متعلقا بالمواعيد .

على ماهر

القاهرة في ١٥ يونيه سنة ١٩٤٠

أمر رقم ٨٢

بشأن استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على الامرين العسكريين رقم ٦ و ٥٨ الخاصين باتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار مع حكومتى الرينج الألماني وإيطاليا والأراضى المحتلة أو الموضوعات تحت إشرافهما ، وعلى المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية . وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ .

أمرنا بما هوآت :

مادة ١ — يحظر استيراد النقد لبنك إنجلترا مالم يخول بذلك ترخيص سابق من وزارة المالية ، ولا يخول هذا الترخيص إلا إذا قدم الدليل على أن الاستيراد لا يخص بالذات أو بالواسطة أحد الاشخاص الذين حظر التعامل التجارى معهم بمقتضى الامرين العسكريين رقم ٦ و ٥٨ أو ليس من شأنه أن يعود عليه بفائدة ما .

مادة ٢ — يجوز لوزير المالية أن يمنح بقرار يصدره استثناءات عامة من الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى ، وعلى الأخص فيما يتعلق باستيراد أوراق النقد الآتية من البلاد التي يعينها القرار المذكور أو التي يحملها المسافرون القادمون إلى مصر .

مادة ٣ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة الأولى بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة تعادل ثلاثة أضعاف قيمة أوراق النقد المستوردة على خلاف أحكام المادة المذكورة أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ — لوزير المالية الحق في أن يفوض أية هيئة يعينها لهذا الغرض في إصدار الترخيص المشار إليه في المادة الأولى وتحديد شروطه .

وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر .

القاهرة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠

حسن صبرى

أمر رقم ١٧٠

بشأن تقديم بيان عن الأموال المقومة بالعملة الأجنبية

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يجب على كل شخص يملك أو يحوز بأى صفة في مصر أو في الخارج دولارات من عملة الولايات المتحدة الأمريكية سواء في صورة أوراق نقد أو غير ذلك من وسائل الدفع ، أو في صورة ديون أو اعتمادات أو يملك أو يحوز قراطيس أو أى قيم منقولة أخرى مقومة بالدولار من عملة الولايات المتحدة الأمريكية أن يقدم بياناً عنها في المواعيد وبالأوضاع والشروط التى تحدد بقرار من وزير المالية .

ويجوز بقرار من وزير المالية أن يطلب نفس البيان عن الأموال المبينة فيما تقدم والى كانت محل ملك أو حيازة بأى صفة في التاريخ الذى يحدده ذلك القرار ، على ألا يكون التاريخ المذكور سابقاً على أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وفي هذه الحالة يجب على مقدم البيان أن يبين كل تحويل في الملكية طرأ بعد التاريخ المذكور .

مادة ٢ — لا يجوز أن يباشر على الأموال المنصوص عنها بالمادة السابقة أى تصرف أو أية عملية تغير الحصول على موافقة وزير المالية مقدماً .

مادة ٣ — يجوز لوزير المالية أن يأمر بقرار منه بتطبيق أحكام المادتين السابقتين على الأموال المقومة بعملة أجنبية أخرى .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بتطبيق العقوبات الأشد المقررة في قانون العقوبات ، يعاقب الموظفون أو من يندبون للقيام بالأعمال المتصلة بالبيانات المشار إليها في المواد السابقة على إفشاء أى بيان منها بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ٥ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها الأشخاص الذين يغفلون تقديم البيان في المواعيد أو يقدمون بيانات غير صحيحة .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط إذا ارتكبت الجريمة عمدا بقصد إخفاء الأموال التي يجب تقديم البيان عنها .

القاهرة في ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٨٢

بشأن العمليات الخاصة بأوراق النقد لبنك إنجلترا

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

نقرر ما هو آت

مادة وحيدة — تخضع جميع العمليات الحالية أو المؤجلة المتعلقة بأوراق نقد بنك إنجلترا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٩ الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بتنظيم العمليات الخاصة بالنقود وأوراق النقد الأجنبية .

القاهرة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤١

حسين سرى

أمر رقم ١٨٧

بشأن استيراد أوراق النقد المصري

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يحظر استيراد أوراق النقد المصرى مالم يخول بذلك ترخيص سابق من وزارة المالية ،

مادة ٢ — يجوز لوزير المالية أن يمنح بقرار يصدره استثناءات عامة من الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى

مادة ٣ — لوزير المالية الحق في أن يفوض أية هيئة بعينها لهذا الغرض في إصدار الترخيص المشار إليه في المادة الأولى وتحديد شروطه ، وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر .

مادة ٤ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة الأولى بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة تعادل ثلاثة أضعاف قيمة أوراق النقد المستوردة بدون ترخيص أو باحدى هاتين العقوبتين .

حسين سرى

القاهرة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤١

أمر رقم ٣٦١

بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية وإيداع الضريبة المستحقة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — على جميع الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمقتضى الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في ميعاد لا يتجاوز ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ جميع البيانات والميزانيات والقرارات والأوراق التى يقضى بتقديمها القانون المذكور أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الصادرين بفرض الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية أو اللوائح والقرارات الصادرة بتنفيذ القانونين المذكورين وذلك عن السنة المالية التى تنهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أو فى خلال السنة المذكورة وعن أية سنة مالية سابقة لم تكن حساباتها والوثائق الخاصة بها قد قدمت من قبل .

وعلى الممول أن يدفع للخزانة في ميعاد لا يتجاوز آخر فبراير سنة ١٩٤٣ على أساس البيانات

والأرقام المقدمة منه ما يكون مستحقا عليه من ضريبة عادية أو ضريبة استثنائية عن السنة المنتهية في سنة ١٩٤٢ وعن أية سنة سابقة ، ولو لم تكن مصلحة الضرائب قد فرغت من مراجعة حسابات الممول أو لم يتم الاتفاق معه على الربط ، أو لم تتم الاجراءات الخاصة بتقدير رقم الأرباح الذى تربط عليه الضريبة ، وذلك مع احتفاظ مصلحة الضرائب بحق مناقشة هذه الأرقام والسير في إجراءات المراجعة والتقدير إلى أن يتم الربط النهائى وعندئذ يلتزم الممول بدفع الفرق في الحدود وطبقا للأوضاع المقررة .

مادة ٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها على البيانات غير الصحيحة في الاقرارات والميزانيات والأوراق التى تقدم تنفيذها لهذا الأمر إلا إذا أثبت المسئول عنها أن الخطأ غير مستمد .

وفي جميع الأحوال يحكم بزيادة ما لم يدفع من الضريبة بمقدار يعادل ثلاثة أمثالها .

مادة ٣ — الممول الذى كان لغاية صدور هذا الأمر قد تأخر في تقديم الميزانيات والبيانات والوثائق التى يقضى بها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أو القرارات الصادرة بتنفيذهما أو في أداء الضريبة المستحقة عليه ، ويعفى من الجزاءات المقررة في هذين القانونين إذا قام بما توجبه عليه المادة الاولى من هذا الامر في المواعيد المحددة فيها .

مادة ٤ — يعاقب بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٤٢

بتعديل أحكام الامر رقم ٣٦١ الخاص بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية وأداء الضريبة المستحقة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رهوس الاموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية .

وعلى الامر رقم ٣٦١ الخاص بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية وأداء الضريبة المستحقة .

و بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،
تقرر ما هو آت :

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة الأولى من الأمر رقم ٣٦١ بمد الاجل المحدد في الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، بالنسبة لشركات المساهمة ، إلى نهاية الميعاد المقرر في الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون وفي ١٤ لسنة ١٩٣٩ . كما يجوز لوزير المالية بالنسبة لغير شركات المساهمة من الممولين ، أن يمد هذا الأجل إلى نهاية الميعاد المقرر في المادة ٤٨ من القانون المذكور . وذلك كله فيما يتعلق بالبيانات الواجب تقديمها عن السنة المالية التي انتهت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أو في خلال تلك السنة .

وفي الحالتين يجب الوفاء بالضريبة المستحقة في خلال أسبوع من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم البيانات ، ويكون الدفع على الوجه المبين في المادة الأولى (فقرة ثانية) من الأمر رقم ٣٦١ مادة ٢ — فيما يتعلق بالسنوات المالية التي تنتهى بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ يكون جميع الممولين ملزمين بتقديم البيانات والقرارات والميزانيات والأوراق في المواعيد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٤٣ وفي المادة ٤٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وبأداء الضريبة المستحقة بمقتضى القانون المذكور وبمقتضى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على الوجه المبين في المادة الأولى (فقرة ثانية) من الأمر رقم ٣٦١ ويجب أن يتم الوفاء بها في خلال ثلاثين يوما من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم البيانات .

وتطبق العقوبات المقررة في المادة ٢ من الأمر رقم ٣٦١ والزيادة المبينة فيها على كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة وعلى ما تتضمنه البيانات والقرارات والميزانيات والأوراق المقدمة من الممولين من بيانات غير صحيحة .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٩ يناير سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

أمر رقم ٤٣٦

بوضع نظام لاختراج السيارات المحبوسة من مصر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع والمعدل بالأمر رقم ٤١٤ .

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

تقرر ماهوآت

- مادة ١ — استثناء من أحكام المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكره ، يرخص باخراج السيارات الخصوصية من القطر المصرى بالشروط الآتية :
- (أولاً) تقديم ما يثبت سفر مالك السيارة أو أحد أفراد أسرته خارج القطر .
- (ثانياً) أخذ إقرار على مالك السيارة تبين فيه أوصافها وشمولاتها وحالة اطارها ويتعهد مالك السيارة بمقتضاه بإعادتها بالحالة التى هى عليها - مع مراعاة ماقد يطرأ عليها من تعديلات بسبب الاستهلاك - فى خلال مدة لا تزيد على أسبوع من تاريخ عودته أو عودة أسرته وبشرط ألا تزيد هذه المدة على أربعة أشهر .
- (ثالثاً) تقديم ضمان مالى يوازى ثمن السيارة .
- ويباشر قسم الترخيصات بوزارة المالية أخذ الاقرار المتقدم وتقدير ثمن السيارة وتحصيل الضمان وإعطاء الاذن باخراج السيارة مع بيان شروطه .
- ويرد الضمان المالى إلى مالك السيارة بعد إعادتها إلى مصر والتثبت من تنفيذ الشروط المبينة فى الاقرار .

مادة ٢ — يترتب على عدم إعادة السيارة فى الميعاد المحدد لهذا الغرض بالشروط المبينة فى الاقرار المشار إليه فى المادة السابقة مصادرة الضمان لجانب الحكومة . وفى هذه الحالة يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن خمسة أمثال قيمة الضمان ولا تتجاوز عشرة أمثاله بشرط ألا يزيد الحد الأقصى للغرامة التى يحكم بها على ٤٠٠٠ جنيه ، ويجوز فضلاً عن ذلك أن يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

بولسكى فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٥٥٥

خاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالرسوم الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يجب على كل شخص مقيم في مصر سواء أكان فردا أم شخصا معنويا أن يبيع
لوزارة المالية بسعر القطع الرسمي كل ما يحصل عليه بأية وسيلة كانت من إيراد مقوم بعملة أجنبية
سواء أكان لحسابه أم لحساب غيره .

مادة ٢ — لا يجوز لأي شخص مقيم في مصر أن يمتنع عن استلام الإيراد المشار إليه
في المادة الأولى .

مادة ٣ — على المصارف والمودع لديهم قراطيس مالية من أى نوع كانت مقومة بالعملة
الأجنبية أن يبادروا إلى تحصيل فوائدها أو أرباحها في مواعيد استحقاقها وبيعها لوزارة المالية
بسعر القطع الرسمي لحساب أرباحها .

مادة ٤ — في تطبيق هذا الأمر يعتبر عملة أجنبية العملة التي يحددها وزير المالية
بقرار يصدر منه .

مادة ٥ — يعاقب كل من يخالف هذا الأمر بغرامة تعادل ثلاثة أمثال الإيراد الذي كان
يجب استلامه وبيعه طبقا للأحكام السابقة .

مادة ٦ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

القاهرة في ٢٧ محرم سنة ١٣٦٤ (١١ يناير سنة ١٩٤٥) . أحمد ماهر

أمر رقم ٥٥٦

بالغاء وتعديل الأوامر رقم ١٧٧ و ٢٢٢ و ٢٤١ و ٢٥٦

الخاصة بحظر استيراد البضائع والمنتجات

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الاطلاع على الرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية ،

وعلى الأمر رقم ١٧٧ الخاص بحظر استيراد البضائع والمنتجات والمعدل بالأمرين
رقم ٢٣٢ و ٢٥٦ ،

وعلى الأمر رقم ٢٤١ بحظر استيراد البضائع والمنتجات ،

وعلى الأمر رقم ٣٨٩ بتقرير أحكام عامة ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يحظر استيراد البضائع والمنتجات من أى بلد فى الخارج إلا بعد الحصول على
رخصة استيراد من وزارة المالية .

مادة ٢ — لا تسرى أحكام هذا الأمر على :

(أ) المنتجات التى تستورد بأوامر خاصة من الحكومة لمواجهة الطوارئ وعلى الأشخاص
الحبوب والأسمدة ومواد الوقود .

(ب) أنواع الوقود السائل .

(ج) عفش المسافرين .

(د) العينات التجارية غير ذات القيمة .

(هـ) البضائع والمنتجات المستوردة من البلاد التى يعينها وزير المالية بقرار منه .

مادة ٣ — تصادر إداريا جميع البضائع والمنتجات التى تستورد بالمخالفة لأحكام المادتين
السابقتين ، ويعتبر مخالفا لهذا الأمر استيراد البضائع والمنتجات التى تشحن من الخارج قبل
الحصول على تراخيص من وزارة المالية وكذلك كل زيادة فى مقادير البضائع والمنتجات التى
تشحن بترخيص من وزارة المالية .

ويجوز لوزير المالية فى الأحوال التى تثبت فيها حسن النية أن يأمر بتعويض من تثبت
مالكيتها للبضائع والمنتجات بحيث لا تزيد قيمة هذا التعويض على الثمن الذى تباع به البضائع أو
المنتجات المصادرة أو على تكاليف استيرادها أيهما أقل .

مادة ٤ — تلغى الأوامر رقم ١٧٧ و ٢٢٢ و ٢٤١ و ٢٥٦

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

ويتعلق بوزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أحمد ماهر

القاهرة فى ٢٧ المحرم سنة ١٣٦٤ (١١ يناير سنة ١٩٤٥)

مرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٤

خاص بدفع سندات شركة قنال السويس

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — إلى أن يقرر ما يخالف ذلك يستمر العمل بالأحكام الواردة بالمادة الأولى من الأمر رقم ١١٣ الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٤١ بشأن دفع سندات شركة قنال السويس وذلك إلى ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ ،

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عجود فهمى النقراشى

وزير المالية

مكرم عبيد

امر رقم ١١٣

خاص بدفع سندات شركة قنال السويس وبنك الاراضى المصرى

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على الحكمين الصادرين من محكمة الاستئناف المختلطة الأول في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ بشأن دفع سندات شركة قنال السويس ، والثانى في ٢١ مارس سنة ١٩٤٠ بشأن دفع سندات الشركة المساهمة المصرية المسماة « بنك الاراضى المصرية » ،

وحيث انه يلبغى ، مع عدم الاخلال بأمر تأويل الحكمين المتقدم ذكرهما أن يلاحظ فيما يتعلق بشركة قنال السويس أن هذه الشركة لا تقوى في الظروف الحاضرة على الاطلاع بالتزاماتها بحسب ما قرره الحكم الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٠ دون أن تستهدف للعجز عن النهوض بالتكاليف التى ألغاهها عقد الامتياز على طاقها خدمة للمصالح العام ،

وحيث إنه من جهة أخرى فيما يتعلق ببنك الأراضي المصري سيفضي الزامه بخدمة سنداتَه على أساس الذهب بسعر قابل للتغيير ، الى اختلال التوازن المالى لهذه الشركة نظرا للتقلبات غير المألوفة التي تفتاب سعر الذهب بسبب الحالة الدولية .

وحيث إنه من واجب الحكومة أن تتدخل لدفع الاضطرابات الضارة بالصالح العام . وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ،

تقرر ما هو آت .

مادة ١ — ابتداء من ١٥ يولية سنة ١٩٣٥ وإلى أن يقرر ما يخالف ذلك يؤذن لشركة قنال السويس في أن تدفع — على أساس الفرنك الذي يساوى ٣٨٥٧٥ قروش — قيمة ما استحق أو ما يستحق من كوبونات سنداتِها وكذلك الفوائد المستحقة على الأسهم . ويؤذن لها في أن تدفع على الأساس نفسه قيمة ما استهلك من السندات والأُسهم بطريق القرعة ابتداء من ١٥ يولية سنة ١٩٢٥ وفي أن توقف هذا الاستهلاك ابتداء من ٣٠ يونية سنة ١٩٤٠

ويجوز للشركة أن تستخدم في دفع فوائد سنداتِها المالى الاحتياطي الخاص الذى أنشئ لما يحتمل من سداد قيمة ما أعطى إلى حاملى السندات ابتداء من ١٥ يولية سنة ١٩٣٥ من شهادات تحفظ لهم حقهم في الفرق المتنازع عليه .

مادة ٢ — ابتداء من ١٥ يناير سنة ١٩٣٧ وإلى أن يقرر ما يخالف ذلك يؤذن للشركة المساهمة المصرية المسماة « بنك الأراضي المصري » في أن تدفع على أساس الذهب المحدد سعره بـ ١٩٥ مليا للجرام الذهب من عيار ٩٠٠ على ١٠٠٠ كوبونات سنداتِها ذات ٤ ونصف ٪ لسنة ١٩٣٠ التى استحققت أو مستحقة وكذلك قيمة أوراق تلك السندات التى استهلك أو ستستهلك بموجب جدول الاستهلاك .

مادة ٣ — يحق لوزير المالية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ الأمر .

حسين سرى

القاهرة في ٥ يناير سنة ١٩٤١

مرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٥

في شأن الاعفاءات الممنوحة لأفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية ولادارة الأمم المتحدة للمساعدة والتعمير

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية والعدل . وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت

مادة ١ — إلى أن يقرر ما يخالف ذلك بمرسوم يستمر العمل بالأحكام الواردة بالأمرين
الآتى بيانهما :

(أ) الامر رقم ٣٧٥ الصادر فى ٢ مارس سنة ١٩٤٣ بتقرير إعفاءات فى المواد الجنائية
لافراد قوات الولايات المتحدة الامريكية فى مصر
(ب) الامر رقم ٥٧١ الصادر فى ٢ إبريل سنة ١٩٤٥ بتقرير بعض الاعفاءات والميزات
والتسهيلات لادارة الأمم المتحدة للمساعدة والتعمير .

مادة ٢ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به بمجرد
نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ اكتوبر سنة ١٩٤٥) فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمى النقراشى

وزير الاشغال العمومية -
محمود غالب

وزير الصحة العمومية

إبراهيم عبد الهادى

وزير التموين

طه السباعى

وزير المعارف العمومية

السنهورى

وزير الشؤون الاجتماعية

عبد المجيد بدر

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

وزير الخارجية

عبد الحميد بدوى

وزير العدل

حافظ رمضان

وزير الزراعة

أحمد عبد الغفار

وزير الدولة

راغب حنا

وزير التجارة والصناعة

حنفى محمود

امر رقم ٣٧٥

بتقرير إعفاءات فى المواد الجنائية لأفراد قوات الولايات
المتحدة الامريكية فى مصر

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ١٠ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — في تطبيق أحكام هذا الامر تشمل عبارة « قوات الولايات المتحدة » كل شخص يخضع لقانون الجيش أو نظام البحرية في الولايات المتحدة ويكون أحد أفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة الموجوده في مصر وكذلك كل موظف مدنى أمريكى الجنسية مرافق للقواب المذكورة أو عامل معها ويكون حاملا وثيقة مجددة لصفته وصادرة من السلطة الأمريكية المختصة .
مادة ٢ — لا يخضع أفراد قوات الولايات المتحدة الموجوده في مصر لفضاء المحاكم المصرية في المواد الجنائية .

ومع ذلك ففي الأحوال التى يكون فيها مرتكب الجريمة أحد الموظفين المدنيين المشار اليهم في المادة السابقة يجوز للسلطات المصرية إحالته إلى المحاكم المصرية أو تسليمه للسلطات العسكرية الأمريكية .

مادة ٣ — يجوز القبض على أفراد قوات الولايات المتحدة بالشروط المبينة في قانون تحقيق الجنايات المختلط ، وفي هذه الحالة تبلغ السلطة العسكرية الأمريكية المختصة فوراً بحصول القبض مع بيان اسم الشخص المقبوض عليه وغير ذلك من البيانات الخاصة به ونوع الجرائم التى أوجبت القبض عليه . وفيما عدا الحالات التى يتقرر فيها إحالة الدعوى إلى المحاكم المصرية طبقاً للفقرة الثانية من المادة السابقة . يسلم المتهم إلى السلطة الأمريكية المختصة . وترسل لها جميع البيانات المتعلقة بالأفعال المنسوبة إلى المتهم مع ذكر أسماء شهود القضية وعناوينهم والمعلومات الخاصة بهم .

وإذا اتهم أحد أفراد قوات الولايات المتحدة بارتكاب جريمة ولم يقبض عليه من أجلها وجب موافاة السلطة العسكرية الأمريكية المختصة في أقرب وقت ممكن ببيانات عن التهمة المنسوبة له وبمحض التحقيق الخاص بها .

مادة ٤ — ينتهى العمل بالنظام المقرر في المواد السابقة حتماً بمجرد انتهاء الحرب .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢ مارس سنة ١٩٤٣

. امر رقم ٥٧١

بتقرير بعض الاعفاءات والميزات والتسهيلات لإدارة الأمم
المتحدة للمساعدة والتعمير

نحن محمود فهمى النقرائى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية .

وعلى المرسوم الصادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ باصدار الاتفاقية الدولية للمخبرات السلكية
واللاسلكية الموقع عليها بمدريد فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ .

وعلى الأمر العالى الصادر فى ١٢ مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بأجراءات تتعلق بعوائد جميع
أبنية القطر المصرى ذات الأيراد .

وعلى القانون رقم ١٤ الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل .

وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية .

وعلى اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ .

وعلى لائحة جوازات السفر والتأشيرات الصادرة فى ٧ يناير سنة ١٩٣٤ .

وعلى الأمر العسكرى رقم ٣٥ الخاص بدخول ومغادرة الأراضى المصرية .

وعلى القانون رقم ٤٩ الصادر فى ١٠ يونيه سنة ١٩٤٠ بشأن جوازات السفر وإقامة
الاجانب فى مصر ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٣ بالموافقة على انضمام مصر إلى
الاتفاق الذى أعد لإنشاء إدارة من الأمم المتحدة والبلاد المنضمة إليها لتنظم أعمال
المساعدة والتعمير .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ والخاص بالاعفاءات والميزات
والتسهيلات التى تمنح لإدارة الأمم المتحدة للمساعدة والتعمير .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ .

تقرروا هوأت .

مادة ١ — تتمتع إدارة الأمم المتحدة للمساعدة والتعمير بالحقوق المقررة للمفوضيات
الأجنبية والمبينة بعد .

(أولا) حرمة محفوظات تلك الإدارة وحرمة الأماكن التى تخصص لإيداع هذه المحفوظات .

(ثانيا) مزايا الأولوية والتعريفية المعفضة في مخبراتها السلوكية والاسلوكية في الحدود والأوضاع المقررة في الاتفاقية الدولية للمخبرات السلوكية والاسلوكية الموقع عليها بمدريد في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ . وكذلك استعمال الرمز في تلك المخبرات .
(ثالثا) الاعفاء من :

(١) عوائد الأملاك البينة على المباني التي تملكها وتشغلها بمكانها دون المخازن والمستودعات وما يماثلها .

(٢) الضريبة على فوائد المبالغ التي تملكها وتكون مودعة في مصارف .

(٣) الرسوم البلدية باستثناء ما يجبي منها مقابل خدمات .

(٤) الرسوم الجركية على ما تستورده الادارة من مواد معدة للاستهلاك في معسكرات الاجئين ومن سيارات مخصصة لأعمال الادارة ومن أثاث خاص بمكانها وموظفيها الذين تعتبرهم وزارة الخارجية في مرتبة الوزراء المفوضين أو مستشاري المفوضيات .

مادة ٢ — يتمتع بالحصانة المعترف بها للوزراء المفوضين ومستشاري المفوضيات عدد من كبار موظفي الادارة تعين وزارة الخارجية أشخاصهم من بين من تعتبرهم في مرتبة وزير مفوض أو مستشار مفوضية .

ويمنح موظفو الادارة — كل وفق مرتبته — في دخول ومغادرة الأراضي المصرية وفي نظام جوازات السفر والتأشيرات التسهيلات التي يتمتع بها رجال السلكن السيامي والقنصلي وموظفو الحكومات الأجنبية .

مادة ٣ — يفعل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

محمود فهمي النقراشي

القاهرة في ٢ أبريل سنة ١٩٤٥

مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥

باستمرار العمل ببعض التدابير السابق تقريرها صونا للصحة العامة

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٤١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الصحة العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يستمر العمل بالأحكام الواردة في الأمر الآتي بيانها .

(١) الأمر رقم ١١٥ الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٤١ الخاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة

حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية .

- (ب) الامر رقم ٢٨١ الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٣ بتنظيم بيع المنتجات .
- (ج) الامر رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ يوليه سنة ١٩٤٣ المعدل بالامر رقم ٥١٢ الصادر في ١٨ يوليه سنة ١٩٤٤ بشأن أوامر التكاليف الخاصة بالاطباء والصيادلة على أن يكون النظر في المعارضة في أوامر التكاليف أو قرارات إطالة مدتها من اختصاص رئيس مجلس الوزراء .
- (د) الامر رقم ٣٦٣ الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٤٣ بتقرير بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض .
- (هـ) الامر رقم ٣٧٤ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ بجعل علاج البجارية المصريين من الامراض الزهرية إجباريا .
- (و) الامر رقم ٣٨٦ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٣ بتقرير بعض الفروض والتكاليف صونا للصحة العامة .
- (ز) الامر رقم ٣٨٧ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٣ بتقرير بعض التدابير الخاصة بمقاومة حمى الملاريا في وسائل النقل المختلفة .
- (ح) الامر رقم ٤٧٥ الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٤٤ بالزام بعض المراكب المستعملة في الملاحة الداخلية بوضع مصائد للفيران بها .
- (ط) الامر رقم ٥٠٥ الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩٤٤ باتخاذ بعض التدابير لمقاومة الملاريا
- (ى) الامر رقم ٥٤١ الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تخفيف المساقى والأراضى الزراعية في بعض المناطق .
- (ك) الامر رقم ٥٤٩ الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بشأن حيازة عودالفرح ومشتقاته والاتجار فيها والأنواع الأخرى التى تستخلص منها المادة القاتلة للحشرات .
- ولوزير الصحة العمومية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء قرارات بوقف العمل بأى حكم من أحكام الاوامر المتقدم ذكرها .
- مادة ٢ — على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الصحة العمومية

ابراهيم عبد الهادى

أمر رقم ١١٥

خاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية
نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — منعا لانتشار حمى الملاريا يؤذن لوزير الصحة العمومية في أن يحظر بقرار منه
بعض الزراعات في الجهات التي تقم بها قوات عسكرية .

وتحدد أنواع ما يحظر من الزراعات بالاتفاق مع وزير الزراعة والمناطق التي يحظر الزراعة
فيها بالاتفاق مع وزير الدفاع الوطني .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام القرارات التي تصدر تنفيذا لهذا الأمر يعاقب مرتكبها
بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات وبالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو باحدى هاتين
العقوبتين مع عدم الاخلال بما للمعاونين الذين يتدبرهم وزير الصحة العمومية ويخولهم سلطة
رجال الضبطية القضائية لضبط هذه الجرائم من حق إزالة أسباب المخالفة طبقا للشروط التي يحددها
وزير الصحة العمومية بقرار منه .

حسين سرى

القاهرة في ١٣ يناير سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢٨١

بتنظيم بيع المتعلقات

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية ،

وبعد الاطلاع على الأمر رقم ١٨٦ بتنظيم بيع الحلويات والأشربة المتلجة وخلافها لأفراد
القوات المصرية والبريطانية والقوات التابعة للدول المتحالفة مع بريطانيا العظمى ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالمحلات المقلقة

للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وبأحكام الامر ١٨٦ السالف الذكر يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة الداخلية أو وزارة الصحة العمومية أو مندوبيها ، فتح أو إدارة محل لصناعة أو بيع المثلجات على اختلاف أنواعها .

مادة ٢ — مع عدم الاخلال بأحكام لائحة الباعة السريجة الصادر بها قرار وزير الداخلية بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩١٥ يحظر على الباعة المتجولين أن يبيعوا المثلجات بغير ترخيص سابق من وزارة الصحة العمومية ، ولا يمنح الترخيص إلا بالنسبة للمثلجات التي تصنع في محل مرخص به وتوضع في علب من الكرتون أو أية آنية أخرى محكمة الغلق ، ويجب أن يذكر على الأواني المذكورة اسم صاحب المحل الذي تصنع فيه المثلجات ورقم الترخيص .

مادة ٣ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠ جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

وعند ضبط المخالفة يعلق المحل بالطريق الادارى . وهذا فضلا عن ضبط وإعدام المثلجات التي لا تتفق مع أحكام هذا الامر .

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر بعد سبعة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٥ يونية ١٩٤٢ مصطفى النحاس

امر رقم ٢٩٦

بشأن أوامر التكاليف الخاصة بالأطباء والصيداة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢

نقرر ما هو آت

مادة ١ — لوزير الصحة العمومية أن يصدر أوامر تكاليف إلى الأطباء والصيداة المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة المصرية ممن يكونون قد حصلوا على بكالوريوس الطب أو الصيدلة خلال السنتين السابقتين على صدور أمر التكليف وذلك لشغل الوظائف الحالية بوزارة الصحة العمومية عند عدم وجود أطباء أو صيادلة متقدمين لشغل هذه الوظائف .

مادة ٢ — يجب أن يشتمل أمر التكليف على بيان مدة التكليف ولا يجوز أن تزيد هذه المدة على سنتين .

مادة ٣ — يجوز لكل طبيب أو صيدلي أن يعارض في أمر التكليف في خلال أسبوع من صدوره ، بأن يرفع طلبا إلى السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ، ويكون قرارها نهائيا ولا يمنع تقديم هذا الطلب من تنفيذ أمر التكليف فورا .

مادة ٤ — كل من يمنع من الأطباء والصيادلة عن تنفيذ أمر التكليف الصادر إليه أو يترك الوظيفة التي عين فيها ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ — لوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الامر الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٩ يولييه سنة ١٩٤٢

امر رقم ٥١٢

بتعديل الامر رقم ٢٩٦

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٢٩٦ بشأن أوامر التكليف الخاصة بالأطباء والصيادلة ، وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ . وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — تعدل المادتان ٢ و ٣ من الأمر رقم ٢٩٦ المتقدم ذكره على الوجه الآتي .
مادة ٢ — يجب أن ينتقل أمر التكليف على بيان مدة التكليف بحيث لا تزيد المدة على سنتين . ومع ذلك يجوز لوزير الصحة عند الاقتضاء بقرار يصدره ، أن يطيل مدة التكليف لمدة أو لمدد أخرى لا يزيد مجموعها على سنتين .

مادة ٣ — يجوز لكل طبيب أو صيدلي أن يعارض في أمر التكليف أو في قرار الإطالة في خلال أسبوع من صدور كل منهما بأن يرفع طلبا إلى السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ويكون قرارها نهائيا .

ولا يمنع تقديم هذا الطلب من تنفيذ أمر التكليف أو قرار الإطالة فورا .

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٨ يولية سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٣٦٣

بتقرير بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها
من بيئات توالد البعوض

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣٩ بشأن ردم البرك والمستنقعات .

وعلى القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بتنظيم أوامر الاستيلاء والتكاليف .

وعلى الأمر رقم ١١٥ الخاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها
القوات العسكرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصائرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

نقرر ما هوآت

مادة ١ — يعتبر في تطبيق هذا الأمر بيئة صالحة لتوالد البعوض كل مستنقع أو بركة
أو أرض منخفضة عما جاورها من الأرضى تركد فيها المياه في أى وقت من السنة .

مادة ٢ — يجب على ملاك العقارات التي توجد فيها بيئات صالحة لتوالد البعوض أو واضعى
اليد على هذه العقارات في الجهات التي يعينها وزير الصحة العمومية بقرار منه أن يقدموا في خلال
عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية إلى مكاتب إدارة الهندسة القروية
في المديريات وإلى مكاتب تفتيش الصحة في المحافظات الكائن في دوائرها العقار إقرارات كتابية
يتعهدون فيها بأجراء أعمال الردم والصرف التي تقتضيها إزالة هذه البيئات في ميعاد لا يتجاوز
ثلاثة أشهر إذا كانت مساحة البيئة نصف فدان فأقل ، ولا تتجاوز ستة أشهر
في الأحوال الأخرى .

وتتولى المكاتب المتقدم ذكرها إذاعة هذا الأمر والقرارات المنفذة له في الجهات التي تعين
في قرار وزير الصحة العمومية بأن تلتصق بصور منها في الأماكن التي يحددها القرار المذكور .

مادة ٣ — يخول وزير الصحة العمومية سلطة الاستيلاء على عقارات البيئات المملوكة
لأشخاص لم يقدموا في ميعاد العشرة الايام التعهد المشار اليه في المادة السابقة .

كما يكون له إصدار أوامر الاستيلاء على عقارات البيئات التي قدم ملاكها أو واضعوها اليد
عليها تعهدات بمباشرة أعمال الازالة دون أن تكون هذه الاعمال قد تمت بالكيفية المقررة أو
إذا تبين لمدوب وزارة الصحة العمومية بعد انقضاء نصف المدة المحددة لمباشرة تلك الاعمال عجز
المتعهد عن القيام بما تعهد به بكيفية وافية .

مادة ٤ — يمنح الاشخاص الذين تعهدوا بأعمال إزالة البعثات المتقدم ذكرها جميع التسهيلات الممكنة من جانب السلطات الادارية وبوجه خاص الاذن بأن يأخذوا بالمجان ما يلزمهم من الطمي والرمال من مخلفات تطهير الترع والمصارف ومن كسبان الرمال المملوكة للحكومة ، ويكون للطلبات المقدمة من هؤلاء الاشخاص الاولوية على ما عداها من الطلبات ولو كانت بمقابل .

مادة ٥ — استثناء من أحكام القانونين رقم ١٠٣ و ١٠٧ لسنة ١٩٣٩ المتقدم ذكرهما تنظم فيما بعد كيفية الفصل في جميع الطلبات المقدمة من أصحاب الشأن والناشئة عن التدابير المشار اليها في المادة (٣) .

ويجوز تحصيل المصاريف التي تنفقها الحكومة في أرض الغير بطريق الحجز الا ان لا إذا اختار صاحب العقار دفع المصاريف واسترداد العقار أو التنازل عنه للحكومة .

مادة ٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص ينخل بالتمرد الذي قطعه على نفسه دون أن يبدى أعذار مقبولة لعدم قيامه بأعمال الردم أو الصرف التي تعهد بمباشرتها .

مادة ٧ — يعمل بهذا الأوامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٩ يناير سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٧٤

بجمل علاج البحارة المصريين من الامراض الزهرية إجباريا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يجب على كل بحار مصرى يعمل في السفن التجارية التي تسافر في البحار سواء كانت سفنا بخارية أو شراعية — ويكون مصابا بأحد الأمراض الزهرية مع علمه بذلك أو تكون إيضاحات الطبيب المعالج له أو العلامات الخارجية البادية عليه أو ظروف الحال من شأنها أن ترجح عنده إصابته بأحد هذه الأمراض — أن يقدم نفسه في ميعاد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من تاريخ رسو السفينة التي يعمل فيها في أحد الموانئ المصرية إلى إحدى عيادات الأمراض الزهرية

المبينة في الجدول الملحق بهذا الأمر . وعليه أن يتبع تعليمات الطبيب المعالج فيما يتعلق بالمواطبة على الحضور في المواعيد التي تحدد له طالما استمرت إقامته في ذلك الميناء ، ويكون العلاج في العيادات المذكورة بالمجان .

وبقصد في تطبيق هذا الأمر بكلمة « بحار » أفراد طاقم السفن على اختلاف درجاتهم وعمالها الذين يبحرون في السفينة ، وبكلمتي « الأمراض الزهرية » مرض الزهري في أدواره المعدية والسيلان والقرحة الرخوة في أى جزء من أجزاء الجسم .

مادة ٢ — إذا رغب أحد البحارة من المصابين بالأمراض الزهرية في الانتقال من الميناء الذى نزل فيه إلى مكان آخر داخل البلاد للإقامة فيه ولو مؤقتا فعليه أن يخطر بذلك طبيب العيادة المعالج له قبل مغادرته الميناء بأربع وعشرين ساعة على الأقل وأن يبين له المكان الذى سينتقل إليه كما يجب عليه التوجه إلى مكتب الصحة في الجهة التى انتقل إليها في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ وصوله إليها لمتابعة العلاج تحت إشراف طبيب المكتب المذكور على الوجه المبين في المادة الأولى .

مادة ٣ — بتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون الذين يتدبرهم وزير الصحة العمومية لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٤ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالحبس لمدة أسبوع وبغرامة لا تتجاوز ٥ جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر بعد سبعة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير الصحة العمومية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

بيان

بمراكز العلاج من الأمراض الزهرية في الموانئ المصرية
المنفوحة للبحارة على اختلاف جنسياتهم

المركز	أيام وساعات العمل
الاسكندرية	
١ - عيادة الامراض التناسلية رقم ١	جميع أيام الاسبوع من ٩ - ١٣
بشارع محرم بك رقم ٧٤	للغسيل فقط من ١٨ - ٢٠

المركز	أيام وساعات العمل
٢ - عيادة الأمراض التناسلية رقم ٢ بمستوصف الخديوى اسماعيل بشارع الخديوى الأول	جميع أيام الاسبوع من ٩ - ١٣ للغسيل فقط من ١٨ - ٢٠ الساعة
٣ - المستشفى العمومى بآخر شارع المستشفى المصرى بشارع المسلة	نهارا وليلا خارج ساعات العمل الموضحة بهاليه

بور سعيد

أيام العمل الرسمية :	الساعة
١ - مستشفى الامراض التناسلية شارع الغازى مختار وشارع توفيق .	صيفا من ٨ - ١٢ ومن ١٢ - ١٩ شتاء من ٨ - ١٢ ومن ١٦ - ١٨ تقفل العيادة فى أيام الجمع والاعياد فى شهر رمضان . تفتح العيادة من التاسعة صباحا وتقفل فى الساعة ١٤
٢ - المستشفى العمومى . شارع أوجين قسم أول .	نهارا وليلا خارج ساعات العمل الموضحة بهاليه .

السويس

١ - ملحق المستشفى الأسمى بآخر شارع بنك مصر منطقة كفر زرب غربا .	نفس مواعيد العمل كما فى بور سعيد
٢ - المستشفى الأسمى - نفس العنوان السابق .	نهارا وليلا خارج ساعات العمل الموضحة بهاليه .

دمياط

المستشفى العمومى	نفس مواعيد العمل كما فى بور سعيد
------------------	----------------------------------

رشيد

المستشفى العمومى	نفس مواعيد العمل كما فى بور سعيد
------------------	----------------------------------

القصر

المستشفى العمومى	نفس المواعيد السابقة .
------------------	------------------------

أمر رقم ٣٨٦

بتقرير بعض القروض والتكاليف صونا للصحة العامة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية،

ونظرا للحاجة إلى تقرير فروض وتكاليف لمقاومة الحشرات الناقلة للأمراض ،
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،
نقرر ما هو آت

مادة ١ — في الجهات والقرى والمدن التي تعين بقرار من وزير الصحة العمومية تطبق القروض والتكاليف والتدابير المبينة بعد :

مادة ٢ — :

(أولا) يجب على جميع السكان سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين أن يزيلوا فورا القاذورات التي قد توجد في الأماكن التي يقطنون فيها وأن يحافظوا على نظافتها من القاذورات .

ويقع واجب القيام بهذه الفروض ، فيما يتعلق بأجزاء المنازل المعدة لاستعمال المستأجرين المشترك كالمداخل والأفنية والسلام والأسطح ، على ملاك العقارات . وعلى هؤلاء الملاك أن يدهنوا بمستحلب الجير الحى حوائط أجزاء المنازل وسقوفها إدارات الإدارة الصحية فائدة ذلك محافظة على الصحة العامة .

(ثانيا) يجب على مدير المحال العامة والمصانع والأسواق وغيرها من المحال التي يرتادها الجمهور أو تكون مخصصة للعمال أن يحافظوا على نظافة تلك المحال من القاذورات . كذلك يجب على القائمين بأعمال النقل أن يجعلوا العربات المعدة لهذا الغرض في حالة نظافة دائمة . وأن يستعملوا المحاليل المطهرة التي تعين أنواعها وكيفية استعمالها بقرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٣ — يجب على الأشخاص الذين توجد حشرات في شعرهم أو أجسامهم أو ملابسهم أن يتوجهوا فورا إلى محطات التطهير التي تعين لهذا الغرض وذلك لتطهيرهم من تلك الحشرات أو أن يتبعوا أى تعليمات أخرى تقررها وزارة الصحة العمومية في هذا الشأن .

مادة ٤ — يتولى مراقبة تنفيذ هذا الأمر وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه مفتشو الصحة وأطباؤها ومعاونوها وكذلك الموظفون الذين يتدبرهم وزير الصحة العمومية لهذا الغرض ويحملون ترخيصا كتابيا من وزارة الصحة مثبتة فيه صورهم الفوتوغرافية ويكون لهم جميعا في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

كذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر وبدون أن يتقيدوا بالاجراءات المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات أو أى قانون آخر دخول المساكن ما بين شروق الشمس وغروبها وفحص أى شخص داخل المساكن أو خارجها أو فى "الطرق العامة للتأكد من خلوه من الحشرات ويجوز لهم تكليف الأفراد الذين توجد حشرات فى شعرهم أو اجسامهم أو ملابسهم بأن يتوجهوا فوراً إلى محطات التطهير وأن يتبعوا تعليمات وزارة الصحة العمومية تنفيذاً لما نصت عليه المادة السابقة .

ولهم سحب الترخيص من الباعة المتجولين وماسحى الأحذية وسائقي العربات والسيارات العمومية إذا وجد أن حالة الحشرات فى أبدانهم أو ملابسهم تستدعى ذلك وهذا إلى حين تطهيرهم منها وكذلك سحب رخص السيارات أو العربات التى توجد بها حشرات لحين تطهيرها .
ولهم أن يستعينوا برجال البوليس فى تأدية جميع هذه الأعمال .

مادة ٥ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢١ أبريل سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٣٨٧

بمقتضى بعض التدابير الخاصة بمقاومة حمى الملاريا فى وسائل
النقل المختلفة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الأمرين رقمي ١١٥ و ٣٦٣ الصادرين . الأول بشأن التدابير التى تتخذ لمقاومة حمى الملاريا فى الجهات التى تسكنها القوات العسكرية ، والثانى بمقتضى بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات نوالد البعوض .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يكون لمفتشى الصحة وأطباؤها ومعاونيها وغيرهم من الموظفين الثنائين بأعمال مقاومة الملاريا والمعينين لهذا الغرض بقرار من وزير الصحة العمومية الحق فى دخول عربات السكك الحديدية على اختلاف أنواعها والطائرات المختلفة بما فى ذلك دواوين النوم وصالونات

الطعام لفحصها ورشها بالسائل القاتل للبعوض ولهم في تأدية هذه الأمور حق استصحاب من يلزم لذلك من العمال

كذلك يكون لهم الحق في إيقاف السيارات والمركبات والعائمات النهرية على اختلاف أنواعها لفحصها ورشها بالسائل المتقدم ذكره .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يمانع أو يقاوم أو يعرقل أعمال الموظفين المشار إليهم في المادة الأولى أثناء تأديتها .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٧٥

بالزام بعض المراكب المستعملة في الملاحة الداخلية بوضع مصيد للفيران بها .

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، وعملا على القضاء على الفيران التي تنقل مرض الطاعون . وبعد موافقة مجلس الوزراء .

نقرر ما هو آت .

مادة ١ — يجب على كل مالك أو ريس لركب تستعمل في الملاحة الداخلية لأغراض غير التزهة أن يضع فيها مصيدتين على الأقل لاصطياد الفيران بحيث يكونان صالحتين للاستعمال ومجهزتين لهذا الغرض بصفة مستمرة .

كذلك يجب على كل منهما فوراً اصطيادهما أن يادروا إلي قتلها ودفنها في التراب في أول مكان ترسو عنده المركب .

مادة ٢ — يتولى إثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية وأطباء مصلحة الحجر الصحي ومعاونوهم وكل موظف تندبه وزارة الصحة العمومية لهذا الغرض وكذلك موظفو قسم الملاحة الداخلية بوزارة المواصلات المندوبون لإثبات ما يقع من

المخالفات لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ والقرارات الصادرة تنفيذا له . ويكون لهم جميعا في سبيل القيام بهذه المهمة صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٣ — يعاقب كل من يرتكب جريمة بالمخالفة لأحكام هذا الامر بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٣ مارس سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٥٠٥

باتخاذ بعض التدابير لمقاومة الملاريا

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت .

مادة ١ — يحظر على الأطباء والمعاونين والملاحظين الصحيين وعلى المهندسين ومن عداهم من الموظفين أو المستخدمين أو العمال المعينين أو المنتدبين في حملة مقاومة وباء الملاريا بالوجه القبلي أن يمتنعوا أو يتوقفوا أو يهملوا في أداء العمل المكلفين به على الوجه وفي المواعيد المقررة لذلك أو أن يتركوا مقر عملهم بغير إذن سابق من السلطة الصحية المختصة .

مادة ٢ — العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الخفر والخفراء ونظار المدارس الإلزامية والأولية ومدرسوها ومدرساتها بالوجه القبلي مكلفون كل منهم في دائرة عمله بتنفيذ أوامر التكليف التي تصدر لهم عند الاقتضاء من وزير الصحة العمومية أو من يندبه لهذا الغرض للقيام بأعمال المعاونة التي تفرض عليهم لمقاومة مرض الملاريا والعناية بالمصابين به .

مادة ٣ — يحظر تداول أقراص الأتيرين وغير ذلك من الأدوية المخصصة لعلاج الملاريا كما تحظر حيازة كميات منها تزيد على حاجة حائزها والأشخاص الذين يعولهم من أفراد أسرته للعلاج وذلك في الأحوال الآتية :

أولا — إذا كانت الادوية موضوع التداول أو الحيازة مما سبق للحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد توزيعها على الفقراء والمصابين .

ثانياً — إذا صبغت تلك الأدوية بلون خاص أو وضعت عليها علامة خاصة وذلك بقصد تمييزها عن مثيلاتها المعروضة للتداول .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثانية يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من يخالف أو يشرع في مخالفة أحكام المادة الثالثة .

وتضبط الأدوية موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢١ يولييه سنة ١٩٤٤ مصطفى النحاس

أمر رقم ٥٤١

بشأن تجفيف المساقى والأراضى الزراعية في بعض المناطق

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — على كل حائز أرضاً زراعية أيا كانت صفة الحيازة في المناطق التى تخشى من توالد البعوضة « انوفليس جامبيا » فيها والتي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية ، أن يحفف مساقى الري عقب استعمالها مباشرة تجفيفاً تاماً بحيث لا يبقى أى تجمع للماء فى قاعها .
كذلك يجب ألا تبقى فى الأرض المزروعة بالمناطق المتقدم ذكرها أى تجمعات مائية بعد الري بأربع وعشرين ساعة .

مادة ٢ — يحظر فى المناطق المشار إليها فى المادة السابقة زراعة قيعان ومساطيح للترع النيلية وإحداث حسيان لريها .

مادة ٣ — يتولى إثبات المخالفات لهذا الأمر رجال الضبطية القضائية وأطباء ومهندسو وزارة الصحة العمومية والموظفون الذين يتدبرهم وزير الصحة العمومية أو وزير الزراعة لهذا الغرض ، ويكون لهم جميعاً فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن إزالة موضوع المخالفة على نفقة المخالف .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أحمد ماهر

تحريرا في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٥٤٩

بشأن حيازة عود القرح (نبات البير يثرم) ومشتقاته والاتجار فيها
والأنواع الأخرى التي تستخلص منها المادة القاتلة للحشرات (البريثرين)

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في
البلاد المصرية ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — على كل حائز لنبات عود القرح (بير يثرم) المخفف أو المطحون أو خلاصته
أو مستحضراته أن يبلغ وزارة الصحة العمومية (قسم الملاريا) عن الكميات التي في حيازته
بكتاب مسجل وذلك في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ نشر هذا الأمر .

مادة ٢ — على كل من يزرع نبات عود القرح (بير يثرم) أن يبلغ وزارة الزراعة (قسم
البساتين) عن مساحة الأرض المزروعة ومكانها مبينا القطعة والحوض والناحية التابعة لها الأرض
ويكون ذلك في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الأمر بالنسبة للأراضي المزروعة فيها النبات
المذكور وقت صدوره ، وفي خلال أسبوع من تاريخ بدء الزراعة في الأحوال الأخرى

مادة ٣ — عند جني أزهار عود القرح (بير يثرم) يجب على كل من يمتلك جزءا من المحصول
أن يسلمه بأكمله لوزارة الزراعة نظير ثمن قدره سبعون قرشا مصرياً للكيلو جرام الواحد
للأزهار الجافة الخالية من المواد الغريبة والتي تحتوى على المادة الفعالة (بير يثرين رقم ١) بنسبة
أربعة في الألف . ويكون ذلك في الأماكن والمواعيد التي يعينها وزير الزراعة بقرار منه .
ويجوز لوزير الزراعة بقرار منه أن يعدل الثمن المذكور .

مادة ٤ — يجب أن تحفظ أزهار البيريثرم تقيتولا تخطط بأى نبات آخر أو أية مادة أخرى
مادة ٥ — على كل من يحضر أو يبيع أو يعرض للبيع مستحضرا من المستحضرات التى
تستعمل لقتل الحشرات أن يكتب على الاوانى التى يبيع فيها المستحضر نسبة البيريثرين رقم ١
الموجودة بالمستحضر ويجب ألا تقل عن خمسة فى عشرة آلاف جزء ويجب ألا تحتوى هذه المحاليل
على أية مادة أخرى سامة للانسان .

مادة ٦ — يحظر بغير ترخيص من وزارة الصحة العمومية أن تصدر خارج القطر المصرى
أية مادة من المواد التى تحتوى على البيريثرم .

مادة ٧ — يجب على كل حائز لأزهار عود الفرح (بير يثرم) أو مسحوقها أو خلاصتها
أن يكون لديه سجل خاص تثبت فيه المقادير الموجودة فى حيازته وما يشتريه أو يبيعه بعد ذلك
من المواد المذكورة .

كذلك يجب عليه أن يثبت فى السجل أمام كل عملية بيع مقدار ما بيع منه واسم المشتري
وعنوانه وتاريخ البيع .

مادة ٨ — يتولى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا الامر رجال الضبطية
القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير الصحة العمومية أو وزير الزراعة لهذا الغرض و يكون
لهم فى أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية . كذلك يكون لهم فى سبيل مراقبة تنفيذ
أحكام هذا الامر دخول المحال والأمكنة التى تخزن أو تباع فيها أزهار عود الفرح (بير يثرم)
أو مستحضراتها .

مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام هذا الامر يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر
وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه . أو باحدى هاتين العقوبتين و يضبط البيريثرم ومستحضراته
موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ١٠ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
ولو زيرى الصحة العمومية والزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أحمد ماهر

مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٥

باستمرار العمل ببعض التدابير التي كانت مقررة في شأن الخدمات اللاسلكية
وتحصيل رسوم الموانئ وبيع وتأجير السفن التي تحمل العلم المصري
نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المواصلات وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يستمر العمل بالأحكام الواردة في الأوامر الآتية :

(١) الأوامر أرقام ٩٣ و ١٣٩ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٥١٥ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٥٩ المتعلقة بالخدمات اللاسلكية .

(٢) الأمر رقم ٥٦٣ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ بتنظيم تحصيل رسوم الموانئ على النقلات
الحربية والسفن المؤجرة للدول المتحالفة التي تنقل شحنة تجارية .

(٣) الأمر رقم ٤٦٥ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ بتقرير حظر الاقتراب من السفن
الراسية على الوحدات العائمة .

(٤) الأمر رقم ١٥ الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ والأمر رقم ٧٢ الصادر في ١٦
يوليه سنة ١٩٤٠ الخاصان ببيع وتأجير السفن البحرية التي ترفع العلم المصري على أن يتولى وزير
المواصلات منح الاذن المنصوص عنه في الأمر الأول .

مادة ٢ — يجوز لوزير المواصلات بموافقة مجلس الوزراء وقف العمل بأى حكم من أحكام
هذا المرسوم بقانون وقفا نهائيا أو جزئيا .

مادة ٣ — على وزير المواصلات تنفيذ هذا المرسوم بقانون و يعمل به بمجرد نشره
بالجريدة الرسمية .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير المواصلات

ابراهيم دسوقي أباطة

أمر رقم ٩٣

بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن بعض البرقيات

نحن حسن صبرى باشا

بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بمصر ،
وبما أنه ليتسنى وضع تعريفه مخفضة ، كما تقترحه الشركة صاحبة الامتياز ، للبرقيات المرسلة
من رجال القوات البريطانية الموجودين بمصر أو الواردة لهم بمقتضى تخفيض المبالغ التي تحصلها
الحكومة عن البرقيات المذكورة

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٠ :

أمرنا بما هو آت :

تخفض حصة الحكومة فيما يتعلق بالبرقيات المرسلة من رجال القوات البريطانية بمصر أو
الواردة لهم ممن ينتفعون بالتعريفه المخفضة المتقدم ذكرها إلى ثلاثة سنتيمات ذهباً عن الكلمة
الواحدة بالنسبة للمنطقة الأولى وإلى ستة سنتيمات ذهباً بالنسبة للمنطقة الثانية .

كذلك تخفض الاثاوة التي تقتضيها الحكومة عن البرقيات المذكورة إلى ثلاثة أخماس السنتيم
ذهباً عن كل كلمة يدفع عنها أجر .

حسن صبرى

القاهرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٠

أمر رقم ١٣٩

بالترخيص لشركة ماركونى التلغرافية بإنشاء خط لاسلكى مباشر

بين القاهرة ونيويورك

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بمصر ، ونظراً
لما تقتضيه الضرورات الحالية من إنشاء خط لاسلكى مباشر بين القاهرة ونيويورك ،

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

أمرنا بما هو آت :

يرخص لشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بصفة مؤقتة بإنشاء خط لاسلكى مباشر بين القاهرة ونيويورك على أن تدفع الشركة للحكومة ما تستحقه من حصة نهائية وإتاوة وغيرها طبقا للاتفاق القائم .

حسين سرى

القاهرة فى ٢١ مايو سنة ١٩٤١

أمر رقم ٢٨٥

بخصوص الترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر
بنقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ولندن

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) .

وعلى الأمر رقم ١٤٠ ،

وعلى المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٢ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

نقرر ما هو آت .

مادة ١ — يرخص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) باستبقاء نظام نقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ولندن وذلك بصفة مؤقتة ، وتحصل الأجر على أساس ٦٤ مليا عن كل سنتيمتر مربع من الصورة على ألا تقل أجرة الصورة على عشرة جنيهات مصرية :

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها فى الاتفاق الثلاثى المبرم بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٣٢ تدفع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ١٥٩٢ مليا عن كل سنتيمتر مربع من الصورة على ألا تقل عن ثلاثين قرشا صاغا عن كل صورة .

مادة ٣ — يلغى الأمر رقم ١٤٠

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢ يولية سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٢٨٦

بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور
باللاسلكى بين القاهرة ونيويورك

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة
مساهمة مصرية) .

وعلى الأمر العسكرى رقم ١٣٩ الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٤١ بالترخيص لتلك الشركة
بانشاء خط لاسلكى مباشر بين القاهرة ونيويورك ،

وبما أن الظروف الحالية تقتضى التعجيل بادخال نظام نقل الصور باللاسلكى بين
القاهرة ونيويورك ،

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية ،

وعمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يرخص بصفة مؤقتة لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة
مصرية) بنقل الصور باللاسلكى بين القاهرة ونيويورك .

مادة ٢ — تحصل الأجور على الصور باللاسلكى على أساس فرنكين ذهب عن كل
سنتيمتر مربع منها على ألا تقل أجرة الصورة عن ثلثمائة فرنك ذهباً .

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها بالاتفاق الثلاثى المؤرخ
فى ٢١ يوليه سنة ١٩٣٢ تدفع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ٩٢ و ١ ملجم عن كل سنتيمتر مربع
من الصورة على ألا تقل عن ثلاثين قرشاً صاغاً عن كل صورة .

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ٢ يوليه سنة ١٩٤٢

أمر رقم ٣٧٠

بتخفيض المبالغ التي تحصلها الاداره عن البرقيات الخاصة
بأعضاء قوات الولايات المتحدة الأمريكية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بمصر ،
وبما أنه ليتسنى وضع تعريفه مخفضة للبرقيات المرسلة من أعضاء قوات الولايات المتحدة
الأمريكية والواردة لهم ، يقتضى الأمر تخفيض المبالغ التي تحصلها الحكومة عن البرقيات المذكورة
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

نقرر ما هوآت

مادة ١ — تخفض حصة الحكومة عن البرقيات المرسلة ممن ينتفعون بالتعريفه المخفضة
المتقدم ذكرها من أعضاء قوات الولايات المتحدة الأمريكية الموجودين في الشرق الأوسط وعن
البرقيات الواردة لهم إلى ثلاثة سنتيمات ذهباً عن الكلمة الواحدة بالنسبة للمنطقة الأولى (القاهرة
والوجه البحرى) وإلى ستة سنتيمات ذهباً بالنسبة للمنطقة الثانية (الوجه القبلى)
كذلك تخفض الاتاوة التي تقتضيها الحكومة عن البرقيات المذكورة إلى ثلاثة أخماس
السنتيم ذهباً عن كل كلمة يدفع عنها أجر .

مادة ٢ — تجرى المحاسبة فيما يختص بحصة الحكومة والاتاوة عن البرقيات المشار إليها
في المادة الأولى على أساس سعر ثابت للفرنك قدره ٦٩ ملياً ، وهو سعره إقبال الحرب ، وبذلك
تكون حصة المصلحة بالعملة المصرية في المنطقة الأولى مليون عن الكلمة الواحدة ، وفي المنطقة
الثانية أربعة مليات والاتاوة ٤٠٠ ملياً .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

امر رقم ٣٧١

بتخفيض المبالغ التى تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة
بأعضاء القوات الفرنسية المحاربة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية .
فى البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى التلغرافية اللاسلكية بمصر ،
وبما أنه ليتسنى وضع تعريفه مخفضة للبرقيات المرسلة من أعضاء القوات الفرنسية المحاربة
والواردة لهم فيما بين بريطانيا العظمى ومنطقة الشرق الأوسط يقتضى الأمر تخفيض المبالغ التى
تحصلها الحكومة عن البرقيات المذكورة .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

نقرر ما هوآت

مادة ١ — تخفض حصة الحكومة عن البرقيات المرسلة ممن ينتفعون بالتعريفه المخفضة المتقدم
ذكرها من أعضاء القوات الفرنسية المحاربة فى الشرق الأوسط ، وعن البرقيات الواردة لهم ، إلى
ثلاث سنتميات ذهبا عن الكلمة الواحدة بالنسبة للمنطقة الاولى (القاهرة والوجه البحرى) وإلى
سنة سنتميات ذهبا بالنسبة للمنطقة الثانية (الوجه القبلى) وذلك فيما يتعلق بالبرقيات المتبادلة بين
بريطانيا العظمى ومنطقة الشرق الأوسط .

كذلك تخفض الاثاوة التى تفتضيها الحكومة عن البرقيات المذكورة إلى ثلاثة أخماس السنتم
ذهبا عن كل كلمة يدفع عنها أجر .

ماده ٢ — تجرى المحاسبة فيما يختص بحصة الحكومة والاثاوة عن البرقيات المشار إليها
فى الماده الاولى على أساس سعر ثابت للفرنك قدره ٦٩ مليا ، وهو سعره قبيل الحرب ، وبذلك
تكون حصة المصلحة بالعملة المصرية فى المنطقة الاولى مليونين عن الكلمة الواحدة ، وفى المنطقة
الثانية أربعة مليات ، والاثاوة ٤ رء مليا .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٤١

بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في أن ترسل باللاسلكي
برقيات صحافية متعددة العنوانات إلى جريدة نيويورك تايمز بنيويورك وشيكاغو
نحن مصطفى النحاس باشا
بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .
وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) ،
وعلى الأمر رقم ١٣٩ بالترخيص للشركة المتقدم ذكرها في إنشاء خط لاسلكي مباشر
بين القاهرة ونيويورك ،
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
نقرر ما هو آت

مادة ١ — يرخص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) في
أن ترسل باللاسلكي برقيات صحافية متعددة العنوانات إلى جريدة نيويورك تايمز في نيويورك
وشيكاغو وفقا للشروط المبينة في الاتفاقات القائمة بين الحكومة والشركة .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣

أمر رقم ٤٤٢

بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في الاتصال باللاسلكي بمحطة راديو
أورينت بيروت ومحطة حيفا اللاسلكية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
في البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية)
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين بتاريخ ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .

نقرر ما هو آت

مادة ١ — يرخص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية)

في الاتصال باللاسلكي بمحطة راديو أورينت بيروت ومحطة حيفا اللاسلكية لارسال وتلقي برقيات القوات البريطانية وبرقيات الحكومة البريطانية في حالة ما إذا قرر مجلس الاشارات المشتركة في الشرق الأوسط أن هناك ضرورة تقتضى ذلك ناشئة عن تعطل الخطوط السلكية التي تصل مصر بفلسطين أو ازدحامها .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها في الاتفاق الثلاثي المبرم بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٣٢ تحصل الحكومة المصرية حصة قدرها سبعة سنتيمات ونصف سنتيم ذهباً عن كل كلمة من البرقيات التي ترسل من مصر الى بيروت أو بالعكس ، وثلاثة مليات عن كل كلمة من البرقيات التي ترسل من مصر إلى حيفا أو بالعكس .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مصطفى النحاس

امر رقم ٤٩٢

بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في التقاط البرقيات الصحافية المتعددة العنوانات المرسلة من محطات الصحافة اللاسلكية بأمریکا برسم مكتب الاتصال الأمريكي للمخابرات بالقاهرة المعروف الآن باسم مكتب المخابرات الحربية

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) وعلى الأمر رقم ١٣٩ بالترخيص للشركة المتقدم ذكرها بانشاء خط لاسلكي مباشر بين القاهرة ونيويورك

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ، وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يرخص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر « شركة مساهمة مصرية » في التقاط البرقيات الصحافية المتعددة العنوانات المرسلة من محطات الصحافة اللاسلكية بأمریکا برسم مكتب الاتصال الأمريكي للمخابرات المعروف الآن باسم « مكتب المخابرات الحربية »

بشرط أن يكون التقاطها بواسطة جهاز التقاط أنباء روتر الصحافيه والتجارية الذي صرح في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ للشركة المتقدمة ذكرها بتركيبه .

مادة ٢ — مع عدم الاخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها في الاتفاق الثلاثي المبرم بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٣٣ تحصل الحكومة المصرية حصص قدرها ربع مليون عن كل كلمة من البرقيات اللاسلكية التي تلتقط وفقا للمادة السابقة .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مصطفى النحاس

القاهرة في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٤٩٣

بإتريض لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر في التقاط الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المسماة (Bromleighs) وإعادة إرسالها

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ؛

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) ؛ وعلى الأمر رقم ١٣٩ بإتريض للشركة المتقدم ذكرها بإنشاء خط لاسلكي مباشر بين القاهرة ونيويورك ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر ما هو آت :

مادة ١ — يرخص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) ، (أولا) في التقاط الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المسماة برومليز (Bromleighs) للشرق الأوسط والمرسلة من جميعات الصحافة المتعددة الأمريكية بنيويورك بشرط أن يكون التقاطها بواسطة جهاز التقاط أنباء روتر الصحافية والتجارية الذي صرح في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ للشركة المتقدم ذكرها بتركيبه .

(ثانيا) في إعادة إرسال الأنباء المتقدمة الذكر إلى جهات أخرى .

مادة ٢ — مع عدم الاخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها في الاتفاق الثلاثي المبرم بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٣٣ تحصل الحكومة المصرية حصص قدرها ربع مليون عن كل كلمة

من الأنباء اللاسلكية التي تلتقطها الشركة وفقا للمادة السابقة (أولا) وستتبعها ونصفها ذهبا عن كل كلمة من تلك الأنباء تعيد إرسالها .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

القاهرة في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ مصطفى النحاس

أمر رقم ٥١٥

بالترخيص لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكي بين القاهرة ومدينة الكاب

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) ، وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

نقرر ما هو آت

مادة ١ — يرخص بصفة مؤقتة لشركة ماركوني راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) بنقل الصور باللاسلكي بين القاهرة ومدينة الكاب

مادة ٢ — تحصل الأجور على الصور باللاسلكي على أساس ٦٤ مليا عن كل سنتيمتر مربع من الصورة على ألا تقل أجرة الصورة عن عشرة جنيهات مصرية .

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها في الاتفاق الثلاثي المبرم بتاريخ ٢١ يولي ١٩٣٢ تدفع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ١٠٩٢ مليا عن كل سنتيمتر مربع من الصورة على ألا تقل عن ثلاثين قرشا صاغا عن كل صورة .

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٥ يولي سنة ١٩٤٤ مصطفى النحاس

أمر رقم ٥٤٢

بإتريض لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بأن تلتقط بالنيابة عن مكتب
المخابرات الحربية الأمريكى بالقاهرة الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المرسله
باللاسلكى من إدارة عموم البريد بلندن برسم مكتب المخابرات الحربية

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية ،

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) ،
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر ما هوآت :

مادة ١ — يرخص بصفة مؤقتة لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة
مصرية) بأن تلتقط بالنيابة عن مكتب المخابرات الحربية الأمريكية بالقاهرة الأنباء الصحافية
المتعددة العنوانات المرسله باللاسلكى من إدارة عموم البريد بلندن برسم مكتب المخابرات الحربية
بشرط أن يكون التقاطها بواسطة جهاز التقاط أنباء روتر الصحافية والتجارية الذى صرح
فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ للشركة السالف ذكرها بتركيبه .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بباقى الاشتراطات المنصوص عليها فى الاتفاق الثلاثى المبرم
بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٣٢ بين الحكومة المصرية وشركة إيسترن التلغرافية ليمتد وشركة
ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) تحصل الحكومة حصه قدرها ربع
مليم عن كل كلمة من الأنباء اللاسلكية التى تلتقط وفقا للمادة السابقة .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أحمد ماهر

القاهرة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٥٤٣

بإتريض لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بأن تلتقط بالنيابة عن مكتب
المخابرات الحربية الأمريكى بالقاهرة الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المرسله
باللاسلكى من محطات الإرسال الحربية التابعة لقيادة قوات الحلفاء بالجزائر
برسم عدة مكاتب تابعة لمكتب المخابرات الحربية

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الإطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية ،

وعلى عقد الامتياز الخاص بشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) ،
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يرخص بصفة مؤقتة لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة
مصرية) بأن تلتقط بالنيابة عن مكتب المخابرات الحربية الأمريكى بالقاهرة الأنباء الصحافية
المتعددة العنوانات المرسله باللاسلكى من محطات الإرسال الحربية التابعة لقيادة قوات الحلفاء
بالجزائر برسم عدة مكاتب تابعة لمكتب المخابرات الحربية بشرط أن يكون التقاطها بواسطة
جهاز التقاط أنباء روتر الصحافية والتجارية الذى صرح فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ للشركة سالفه
الذكر بتركيبه .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بباقي الاشتراطات المنصوص عليها فى الاتفاق الثلاثى المبرم
بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٣٢ بين الحكومة المصرية وشركة إيسترن التلغرافية ليتمدد وشركة
ماركونى راديو التلغرافية بمصر (شركة مساهمة مصرية) تحصل الحكومة حصه قدرها
ربع مليون عن كل كلمة من الأنباء اللاسلكية التى تلتقط وفقا للمادة السابقة .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

أحمد ماهر

القاهرة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

أمر رقم ٥٥٩

بالترخيص لقيادة الجيش الأمريكى بالشرق الأوسط بإقامه
محطة إذاعة لاسلكية بمصر الجديدة

نحن أحمد ماهر باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية ،

وعلى المادة الثانية من المرسوم المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعيين القيود التى يمكن بمقتضاها
الترخيص بتركيب واستعمال أجهزة المواصلات بواسطة الموجات الأثيرية فى القطر المصرى :
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٤ و ١٦ يناير سنة ١٩٤٥
نقرر ما هو آت :

مادة ١ — يرخص لقيادة الجيش الأمريكى بالشرق الأوسط بصفة مؤقتة ولمدة الحرب
فى أن تقيم وتدير بمقرتها محطة إذاعة لاسلكية بمعسكر (Camp Russel B. Huckstep)
مادة ٢ — يقيد الترخيص المشار إليه فى المادة السابقة بالشروط الآتية :

(أ) تكون الإذاعة من المحطة المذكورة تحت إشراف الإذاعة اللاسلكية المصرية .
(ب) تكون قوة هذه المحطة ٥٠ وات وتحصل الإذاعة منها على موجة متوسطة ذات
ذبذبات قدرها ١٤٢٠ كيلوسيكل .

(ج) يقتصر عمل هذه المحطة على إذاعة تعليمات الجيش وحفلات التسلية على قوات الجيش
الأمريكى داخل معسكر (Camp Russel B. Huckstep and payne Field) على أن
يكون برنامج حفلات التسلية خاضعاً للمراقبة الرقيب العام .

(د) يحفض جهاز الإذاعة من هذه المحطة بحيث لا يستطاع مسمع أو التقاط بإذاع منها
فى نطاق هليوبوليس أو القاهرة أو أية مدينة أو قرية أخرى فى القطر المصرى أو حول تلك
المدن والقرى .

مادة ٣ — فيما عدا ما تقدم يكون هذا الترخيص خاضعاً لأحكام القوانين واللوائح
المصرية وكذلك لأحكام المعاهدات الدولية الصادرة فى هذا الشأن

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أحمد ماهر

القاهرة فى ٢٥ يناير ١٩٤٥

أمر رقم ٥٦٣

بتنظيم تحصيل رسوم الموانئ على النقلات الحربية والسفن المؤجرة للدول المتحالفة
والتي تنقل شحنة تجارية

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية
فى البلاد المصرية ،

وعلى المادة السادسة من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٠ ،

وعلى المادة الثانية من المرسوم الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٥ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٤٦ الصادر فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٩ ،

وعلى القانون رقم ٧٦ الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٤٣ ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

قرر ما هو آت

مادة ١ — بالنسبة لميناء الاسكندرية :

(أ) تحصل رسوم ميناء (وتشمل رسوم الميناء والحمولة والتراكي والشمندورة) على
النقلات الحربية والسفن المؤجرة لحكومات الدول المتحالفة التى تفرغ أو تشحن شحنة تجارية
بنسبة مقدار الشحنة التجارية التى تفرغ أو تشحن الى جملة الشحنة الموجودة على ظهر السفينة
عند الحضور أو الإبحار .

(ب) وتحصل الرسوم المتقدم ذكرها على ناقلات البترول بنسبة وزن الشحنة التجارية
إلى وزن ما يمكن أن تحمله السفينة من شحنة .

(ج) ويحصل رسم قدره عشرة قروش عن كل راكب مدنى يزيد على اثنى عشر راكبا
تحمله أو تنزله السفن المتقدم ذكرها ، ويعتبر راكبا مدنيا كل شخص يزيد عمره على سنة واحدة
إذا كان يدفع أجرة سفره .

مادة ٢ — بالنسبة لميناء السويس :

(أ) تعامل النقلات الحربية والسفن المؤجرة لحكومات الدول المتحالفة والتى تدخل
أو تغادر أحواض السويس على أساس النظام المقرر بالمادة السابقة بالنسبة لميناء الاسكندرية .

(ب) أما السفن التي لا تدخل الأحواض المذكورة فتحصل منها رسوم المناور المقررة في البحر الأحمر بنسبة مقدار الشحنة التجارية إلى جملة الشحنة الموجودة على ظهر السفينة .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من أول يناير سنة ١٩٤٣ .

القاهرة في ٥ مارس سنة ١٩٤٥ محمود فهمي النقراشي

أمر رقم ٤٦٥

بتقرير حظر الاقتراب من السفن الراسية على الوحدات العامة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٤٢٨ بتقرير حظر الاقتراب من السفن الراسية على الوحدات العامة ،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين في ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

نقرر ما هو آت .

مادة ١ — يحظر على الوحدات العامة بجميع أنواعها وأيا كانت الأغراض التي تستخدم فيها أن تدنو من البواخر الراسية في ميناء الاسكندرية (بما في ذلك مرسى المكس ومرسى القط) وفي قنال السويس وفي مينائي بورسعيد والسويس وفي البحيرات المرة وبحيرة التمساح ، فيما بين غروب الشمس وشروقها ، إلا إذا كانت تقل أشخاصا للصعود على البواخر لشؤون هامة ، وفي هذه الحالة يجب أن تقف على مبعدة من الباخرة في زاوية قائمة منها ثم تنتجه نحوها ببطء حتي تصل إلى مسافة تكفي لطلب التصريح شفويا بالدنو منها .

مادة ٢ — يلغى الأمر رقم ٤٢٨ المتقدم ذكره

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ مصطفى النحاس

أمر رقم ١٥

خاص ببيع السفن البحرية التي ترفع العلم المصري

نحن على ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الاحكام العرفية في البلاد المصرية،

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يحظر سواء في مصر أو في الخارج بيع السفن البحرية التي ترفع العلم المصري إلى حكومة أجنبية أو إلى شخص أجنبي طبيعي أو معنوي إلا بعد الحصول على إذن من السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية وإلا كان البيع باطلا.

مادة ٢ — يعاقب البائع الذي يخالف الأحكام المنصوص عليها بالمادة الأولى بغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه ويجوز علاوة على ذلك مصادرة السفينة. فإذا كانت بحيث لا يتيسر وضع اليد عليها فإن المحكمة تحكم بغرامة إضافية لا تتجاوز ما تقدره قيمة للسفينة.

يولكى في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٩ على ماهر

أمر رقم ٧٣

خاص برفع العلم المصري على السفن في البحار

نحن حسن صبرى باشا

بناء على المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية،

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٠

تقرر ما هو آت:

مادة ١ — يحظر دون إذن سابق من وزير المواصلات، تأجير السفن التي ترفع العلم المصري في مصر أو في الخارج إلى شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية سواء أكان ذلك لرحلة أم لرحلات أم لمدة محددة.

مادة ٢ — كل مخالفة للحكم المتقدم يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز ألف جنيه. وتعتبر وثيقة الإجازة باطلة بحكم القانون.

حسن صبرى

القاهرة في ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٠

مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٥

باستمرار العمل بالأحكام الواردة بالأوامر أرقام ١٩٣ و ٥٠٧ و ٦٠٦ و ٦٠٧

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يستمر العمل بالأحكام الواردة في الأوامر الآتية :

- (١) الأمر رقم ١٩٣ الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤١ بشأن إحصاء المساحات الزراعية .
- (٢) الأمر رقم ٥٠٧ الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩٤٤ بتقرير بعض التدابير بمقاومة مرض طاعون الخيل المعروف باسم النجمة والمعدل بالأمر رقم ٦٠٧ الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥

(٣) الأمر رقم ٦٠٦ الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥ بتقرير مرور الحيوانات المستوردة على المهاجر البيطرية .

مادة ٢ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا المرسوم بقانون وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الزراعة

أحمد عبد الغفار

أمر رقم ١٩٣

باحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل

نحن حسين سرى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية

في البلاد المصرية .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٠

تقرر ما هوآت .

مادة ١ — يجرى بصفة دورية في جميع القطر المصري وفي التواريخ التي تحدد بقرار من وزير الزراعة إحصاء للمساحات المخصصة أو المقررة لأحدى الزراعات المبينة في الجدول المرفق بهذا الأمر وكذلك للمحاصيل الناتجة منها .

ويجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره إدخال التعديلات التي يراها على الجدول المشار إليه في الفقرة السابقة .

مادة ٢ — يباشر عمليات الإحصاء مندوبو وزارة الزراعة ومصلحة عموم الإحصاء والتعداد وكذلك يكون من مندوبي الإحصاء : مندوبو مصلحة المساحة والعمد والمشايخ والصيارفة وكذلك جميع الأشخاص الذين يعينهم وزير الزراعة لهذا الغرض .

يصدر وزير الزراعة قرارا بتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بعمليات الإحصاء .

مادة ٣ — يجب على كل شخص يعين بالتطبيق للمادة السابقة مندوبا للإحصاء أن يقدم المساعدة اللازمة لضمان تنفيذ جميع إجراءات الاستعلام والتحقيق اللازمة لمهمة الإحصاء وفقا للتعليمات التي يقررها وزير الزراعة

مادة ٤ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين كل مندوب للإحصاء يرفض أو يهمل في القيام بالالتزامات المبينة في المادة ٣

مادة ٥ — يعاقب كل شخص يرفض إعطاء البيانات المبينة على القرارات الصادرة بتنفيذ هذا الأمر أو الذي يعتمد إعطاء بيانات غير صحيحة بغرامة من جنيهين إلى خمسة جنيهات عن كل فدان أو بعض فدان لم يذكره ، أو أعطيت عنه بيانات غير صحيحة .

تحريرا في ٩ شوال سنة ١٣٦٠ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤١) حسين سري

جدول

القطن — القمح — الذرة — الشعير — الفول — البرسيم

أمر رقم ٥٠٧

بتقرير بعض التداير لمقاومة مرض طاعون الخيل المعروف باسم النجمة

نحن مصطفى النحاس باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية ،

وعلى الأمر العالى الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣ والمعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ .

ونظرا لضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمقاومة مرض طاعون الخيل (النجمة) .
وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسومين الصادرين فى ٧ فبراير و ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ .
وبعد موافقة مجلس الوزراء .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يجب على كل من فى حيازته حيوان من الفصيلة الخيلية وهى الخيول والبغال والحمير — سواء أكانت تلك الحيازة بسبب أنه مالك للحيوان أم مستأجر له أم غير ذلك من أسباب الحيازة — أن يخطر أقرب إدارة بيطرية عن إصابة حيوانه بأعراض مرض طاعون الخيل (النجمة) التى منها ظهور أورام على طاقى العين .
ويجب أيضا على الحائز إخطار الادارة المذكورة إذا تلقى الحيوان بسبب ذلك المرض أو كان النفوق فجائيا .

مادة ٢ — يجوز الوزير لزراعة بقرار يصدره أن يعتبر أية جهة موبوءة بالمرض المشار اليه وأن يأمر باتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار المرض بما فى ذلك :

(أولا) منع نقل حيوانات الفصيلة الخيلية وغيرها من أنواع الحيوان القابلة لنقل عدوى هذا المرض مثل الماعز والكلاب من جهة موبوءة إلى أخرى سليمة . وكذا تجريم الاتجار فى الجلود المجففة للحيوانات المذكورة ونقلها إلا بمقتضى ترخيص من قسم الطب البيطرى التابع لوزارة الزراعة وطبقا للشروط الموضحة بذلك الترخيص .

(ثانيا) عدم التصرف فى ألجنة عند تفوق الحيوان إلا بعد فحصها طبيا بمعرفة الطبيب البيطرى المختص .

(ثالثا) إغلاق كل أو بعض الأسواق الواقعة فى دائرة المنطقة الموبوءة لحيوانات الفصيلة الخيلية والماعز .

مادة ٣ — يعاقب على مخالفة المادة الأولى من هذا الأمر بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب على مخالفة المادة الثانية والقرارات الصادرة تنفيذا لها بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وتصادر فى جميع الأحوال الحيوان والأشياء موضوع الجريمة .

مادة ٤ — بتولى إثبات المخالفات لأحكام هذا الأمر رجال الضبطية القضائية والموظفون

الذين يندبهم وزير الزراعة لهذا الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

القاهرة في ٤ يولييه سنة ١٩٤٤

مصطفى النحاس

أمر رقم ٦٠٦

بتقرير مرور الحيوانات المستوردة على المهاجر البيطرية

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

وعلى اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ .

وعلى القرار الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩١٦ بإنشاء مراقبة بيطرية على الحيوانات والجلود الواردة من السودان عن طريق الشلال .

وعلى القرار الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ باعتماد لائحة الكورنتينات البيطرية الخاصة بالحيوانات .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ .

نقرر ما هو آت

مادة ١ — يجب أن تمر جميع الحيوانات المستوردة من الخارج على المهاجر البيطرية قبل إدخالها إلى البلاد للتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية .

مادة ٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة من عشرة جنيهات إلى ٢٠٠٠ جنيهة كل من ارتكب مخالفة لأحكام المادة السابقة أو شرع في ارتكابها ، وفضلا عن ذلك تضبط الحيوانات موضوع الجريمة وتصادر إداريا لجانب الحكومة .

مادة ٣ — تصرف بالطريقة الادارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط ومصادرة الحيوانات موضوع الجرائم المشار إليها في هذا الأمر وتكون هذه المكافأة بنسبة ١٠٪ من قيمة الحيوانات المصادرة ،

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

بولسكي في ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥

محمود فهمى النقراشى

أمر رقم ٦٠٧

بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٥٠٧ الخاص بتقرير بعض التدابير

لمقاومة مرض طاعون الخيل المعروف باسم النجمة

نحن محمود فهمى النقراشى باشا

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية .

وعلى الأمر رقم ٥٠٧ بتقرير بعض التدابير لمقاومة مرض طاعون الخيل المعروف باسم النجمة

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ،

تقرر ما هوآت

مادة ١ — تضاف إلى المادة ٢ من الأمر رقم ٥٠٧ سالف الذكر فقرة جديدة بالنص الآتى :

« ويبين وزير الزراعة بقرار منه التدابير الأخرى التى تتخذها الوزارة لهذا الغرض والتكاليف المترتبة على اتخاذها ، ويجب على حائز الحيوان دفع قيمة هذه التكاليف ، وفى حالة الامتناع عن دفعها يجوز للوزارة تحصيلها بطريق الحجز الإدارى »

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

بولـكلى فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٥ محمود فهمى النقراشى

مرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥

بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الدفاع الوطنى ومواقفة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هوآت

مادة ١ — يستمر العمل بالأحكام الواردة فى الأمر رقم ٦٢ الصادر فى ٢٣ يونية سنة ١٩٤٠

بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود .

مادة ٢ — على وزير الدفاع الوطنى تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره

فى الجريدة الرسمية .

فاروق

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الدفاع الوطنى

السيد سليم

امر رقم ٦٢

بشأن تملك العقارات في أقسام الحدود

نحن علي ماهر باشا

بمقتضى السلطة المخولة لنا بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية في البلاد المصرية .

تقرر ما هو آت

مادة ١ — يحظر على كل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية أن يملك بأي طريق كان ، عدا الميراث ، عقارا كائنا بأحد الأقسام التي تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ، ويسرى الحظر كذلك على الوقف على أجنبي وتقرير حقوق عينية له .

وتحدد بأمر في الأقسام المذكورة المناطق التي لا يمتد إليها الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى .

كذلك يكون تعديل المناطق المذكورة أو تعديل حدودها بأمر .

مادة ٢ — في الجهات التي يسرى عليها الحظر المشار اليه في المادة الأولى يجب في كل تملك لعقار بأي طريق عدا الميراث لمصلحة شخص طبيعي أو معنوي مصري الجنسية وفي الوقف عليه وتقرير حقوق عينية له أن يؤذن به مقدما من وزير الدفاع الوطني .

ويجوز رفض هذا الاذن خصوصا في حالة ما إذا كان المشتري شخصا معنويا تحت إشراف سلطة أجنبية أو إذا وجدت أسباب جدية تدعو إلى الاعتقاد بأنه يعمل لصالح غيره)

مادة ٣ — لوزير الدفاع الوطني بعد موافقة مجلس الوزراء أن يجيز استثناءات عامة أو خاصة من الحظر أو القيد المبينين في المادتين الأولى والثانية .

مادة ٤ — يعتبر باطلا قانونا كل نقل ملكية أو وقف أو تقرير حقوق عينية يقع مخالفا لأحكام هذا الأمر .

مادة ٥ — مع مراعاة أحكام الفقرة التالية تظل الحالة الراهنة للملاك قائمة .

وعند نزاع الملكية للمنفعة العامة عن عقارات كائنة بالأقسام التي تقوم على إدارتها مصلحة الحدود مملوكة لأجنب أو شغلها مؤقتا تراعى الاستثناءات المبينة في المواد الآتية بأحكام القانونين رقمي ٢٧ لسنة ١٩٠٦ و ٥ لسنة ١٩٠٧ الحاضين بنزع الملكية للمنفعة العامة .

مادة ٦ — تنزع ملكية العقارات وتشمل مؤقتا بقرار يصدره وزير الدفاع الوطني .

مادة ٧ — في حالة نزاع الملكية يتضمن القرار الذي يقضى بها بيان أوصاف العقار وأسماء الملاك والشاغلين له وتقدير التعويض الذى يدفع لهم .

وينشر القرار فى الجريدة الرسمية ويعلن إداريا إلى كل من المالك والشاغل للعقار بواسطة مصلحة الحدود .

ويترتب على النشر فى الجريدة الرسمية فى صالح طالب نزاع الملكية نفس النتائج التى تترتب على تسجيل عقداً تنقل الملكية .

مادة ٨ — فى الأربعة الأيام التالية لإعلان القرار يدعو ممثل مصلحة الحدود الملاك ذوى الشأن للحضور أمامه فى خلال ثمانية أيام على الأقل كثر للممارسة فى قيمة التعويض .

وفى حالة وجود أشخاص آخرين أولى شأن بسبب حق منفعة أو إجازة يكون صاحب الملك ملزماً بدعوتهم إلى جلسة الاتفاق المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وإلا بقى دون غيره مسئولاً أمامهم عن التعويض الذى يجوز أن يطلبوه .

مادة ٩ — إذا تعذر الاتفاق أو إذا لم يحضر صاحب الشأن بناء على التكليف الموجه إليه وفقاً للمادة ٨ يودع المبلغ الذى تقدره المصلحة فى خزانة المحكمة الابتدائية المختصة ويبلغ صاحب الشأن بهذا الأيداع .

وفى هذه الحالة يجوز لوزير الدفاع الوطنى إصدار القرار بالاستيلاء على العقار المنزوع ملكيته مادة ١٠ — يجوز للمنزوع ملكيته أن يعارض فى الثمن فى خلال شهر من تاريخ الإعلان بالأيداع أمام المحكمة الأهلية المختصة .

وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يكون حكمها قابلاً للطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

مادة ١١ — فى حالة الاستيلاء المؤقت تقوم مصلحة الحدود بالإجراءات التى تفرضها المادة ٢٢ من القانونين رقمى ٢٧ لسنة ١٩٠٦ و ٥ لسنة ١٩٠٧ على المدير أو المحافظ فى مثل هذه الحالة .

القاهرة فى ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٩ (٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠) على ماهر

مرسوم بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٥

بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يجوز لوزير المعارف العمومية بموافقة مجلس الوزراء أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار يراه لازماً لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها .

ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

مادة ٢ — على وزيرى المعارف العمومية والتموين تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

قاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير التموين

طه السباعي

وزير المعارف العمومية

السنهورى

مرسوم بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٥

بتقرير ساعة لفصل الصيف

نحن قاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تكون الساعة القانونية فى المملكة المصرية خلال فصل الصيف هى الساعة بحسب التوقيت المتبع مؤخره بقدر ستين دقيقة .

ويحدد ، بقرار من مجلس الوزراء كل عام التاريخ الذى يبدأ فيه العمل بالتوقيت الصيفى والتاريخ الذى ينتهى فيه .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قاروق

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزارة التموين

قرار وزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
وبعد موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر

الفصل الأول — أحكام عامة

- مادة ١ — لا يجوز لأصحاب المصانع والمستوردين أن يبيعوا الأصناف الواردة بالجدول المرافق لهذا القرار لغير الأشخاص الذين تعينهم الحكومة وبالمقادير المقررة لكل منهم .
- مادة ٢ — يحظر على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من هذه الأصناف لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية أو أصحاب المصانع التى تستخدم هذه المواد فى صناعتها أو المحال العامة أو ممثلى الهيئات وبالمقادير المقررة لكل منهم .
- على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الاصناف التى ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وثوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع .
- مادة ٣ — يجب على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية أن يخطروا مكتب التموين المختص فى الاسبوع الاول من كل شهر بمقادير الاصناف المتبقية لديهم من الشهر السابق وأن يلتزموا الأوامر التى تصدرها المكتب المذكور فى هذا الشأن .
- مادة ٤ — تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة ولكل جمعية تعاونية عددا من المستهلكين ولا يجوز لتجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية أن يتصرفوا فى مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك .
- ويجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية المشار اليهم فى الفقرة السابقة أن يمسكوا سجلا طبقا للنموذج المرافق يثبتون فيه أرقام البطاقات وأسماء المستهلكين المخصصين لكل منهم ومقادير الاصناف المخصصة لكل مستهلك وكذلك مقادير الاصناف التى ترد اليهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان اسم المشتري وصفته وثوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع

مادة ٥ — يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يخطرُوا مراقبة التموين المختصة في آخر شهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين .

مادة ٦ — تحرر الدفاتر والاحظارات المشار إليها في هذا القرار باللغة العربية وبدون كشط ويوقع صاحب الشأن على كل إضافة أو شطب بهامش الدفتر أو الاحظار مع ذكر تاريخ التعديل .

البطاقات

مادة ٧ — تدون في بطاقة التموين التي تصرف لكل عائلة المقادير المقررة لها من هذه الأصناف واسم تاجر التجزئة أو الجمعية التعاونية المخصصة له .

مادة ٨ — بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أى تعديل في البيانات المدونة بها إلا بمعرفة مكتب التموين المختص وفي حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة التي صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية . ويجب أن ترد إلى الجهة التي صرفتها .

مادة ٩ — إذا فقدت بطاقة التموين أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب بدلا عنها من المكتب أو اللجنة التي أصدرتها بعد أداء رسم قدره خمسة قروش . ويجوز لمراقب التموين بالمحافظة أو المديرية أن يعفى الطالب من دفع الرسم المذكور .

مادة ١٠ — على صاحب البطاقة أن يخطر المكتب أو اللجنة المختصة عن كل نقص في عدد الأفراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لآى سبب آخر .

وكذلك يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يخطرُوا المكتب عن كل تغيير في أحوال المحل أو العمل الذي صرفت من أجله البطاقة إذا كان ذلك التغيير من شأنه تخفيض الاستهلاك ويكون الاخطار في خلال ثلاثين يوما من حصول التغيير .

مادة ١١ — يحظر على كل مستهلك أن يبيع أو يبادل على الأصناف المقررة له أو يتنازل عنها للتجار أو لأصحاب المصانع والمحال العامة الذين يستخدمون هذه الأصناف في صناعاتهم أو تجارتهم .

مادة ١٢ — على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا الاصناف المقررة لهم للغرض الذي صرفت من أجله ويحظر عليهم أن يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف كما يحظر عليهم بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات .

مادة ١٣ — يحظر على أصحاب المصانع — بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص —

أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم في غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة .

مادة ١٤ — يحظر نقل الأصناف المذكورة من محافظة أو مديرية لأخرى أو من جهة لأخرى داخل حدود المديرية بغير ترخيص من مراقب التموين بالمحافظة أو المديرية التي توجد بها الأصناف المطلوب نقلها .

ولا يسرى حكم هذه المادة على البترول الابيض (الكيروسين) .

مادة ١٥ — يحظر على أصحاب المصانع والمحال العامة وغيرها من الهيئات كما يحظر على أرباب الأسر أن يحصلوا على أكثر من بطاقة تموين للصرف بموجبها سواء من تاجر الجملة أو تاجر التجزئة .

الفصل الثاني — أحكام خاصة بتنظيم تداول السكر

مادة ١٦ — يجري الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخام والسكر المكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير في مصر، وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر ويكون تصريف مقادير السكر المستولى عليها وتوزيعها وفقا للأحكام الواردة في هذا القرار .

مادة ١٧ — ستنشأ بوزارة التموين لجنة للسكر تشكل على الوجه الآتي :

رئيسا	وكيل وزارة التموين المساعد	—	—	—	—
	سكرتير عام وزارة التموين	—	—	—	—
	مراقب عام وزارة التموين	—	—	—	—
	مدير المكتب الفني بوزارة التموين	—	—	—	—
	مراقب الأغذية بوزارة التموين	—	—	—	—
	مندوب عن مصلحة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة	—	—	—	—
أعضاء	مندوب عن وزارة المالية	—	—	—	—
	مندوب عن مصلحة السكة الحديد المصرية	—	—	—	—
	مندوب عن شركة السكر	—	—	—	—
	مندوب عن الاتحاد المصري للصناعات	—	—	—	—
	مندوب عن الغرفة المصرية التجارية بالقاهرة	—	—	—	—
	مندوب عن الغرفة المصرية التجارية بالاسكندرية	—	—	—	—

مادة ١٨ — تختص لجنة السكر بما يأتي :

(١) تحديد الكمية العامة التي تقرر سنويا لتموين القطن بمراعاة الإنتاج وبعد الوقوف على الانحصاءات والبيانات الخاصة بتموين البلاد بالسكر .

- (٢) بحث ودراسة الطلبات الخاصة بزيادة المقطوعيات المقررة لمختلف المديريات والمحافظات وإدخال التعديلات اللازمة في حدود المقطوعية العامة المقررة لتموين القطر .
- (٣) وضع القواعد العامة للتوزيع بالمديريات والمحافظات وتقسيم المقطوعية بين للاستهلاك المنزلى والاستهلاك الصناعى وتعيين الحد الأدنى لما يخص الفرد بالقرى والبنادر .
- (٤) تقرير وتحديد المقادير الإضافية الواجب صرفها في بعض المناسبات .
- (٥) تقرير إحالة بعض المصانع والمحال العامة الكبرى للصرف من الشركة مباشرة .
- (٦) بحث حالة تجار الجملة الذين يرتكبون بعض المخالفات واقتراح وقف من يثبت للجنة تلاعبه منهم أو إخلاله بأوامر وزارة التموين وترشيح تجار الجملة الذين تحول إليهم كميات التجار الموقوفين على أن يكون الاختيار من بين التجار المتعاقدين مع الشركة .
- (٧) إبداء الرأى في كل ماتعرضه الوزارة عليها من المقترحات والقرارات الخاصة بتنظيم تداول السكر واستهلاكه .

مادة ١٩ — يجب على تجار السكر بالتجزئة أن يسحبوا الكميات المقررة لهم من مخازن شركة السكر في اليوم المحدد لذلك .

وعليهم أن يعلنوا في مكان ظاهر بمحاهم عن موعد الصرف لأصحاب البطاقات ولهؤلاء الحق في الحصول على استحقاقهم كاملا دفعة واحدة .

مادة ٢٠ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ وأحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزارة التموين فتح محال عامة جديدة أو إنشاء وتشغيل المصانع التى تستخدم السكر .

ولا يسرى هذا الحكم على المحال العامة التى إفتحتها أصحابها قبل صدور هذا القرار طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا على المحال التى أعلن أصحابها قبل يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بالاشتراطات الواجب إتمامها فى محاهم طبقا للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ .

الفصل الثالث — أحكام خاصة بتنظيم تداول الشاى

مادة ٢١ — يجرى الاستيلاء على مقادير الشاى الموجودة لدى المستوردين وما يرد منها ويكون تصريف الشاى المستولى عليه وتوزيعه وفقا للأحكام الواردة فى هذا القرار .

مادة ٢٢ — ينشأ مكتب لتوزيع الشاى تتولى إدارته لجنة تشكل على الوجه الآتى :

مندوب عن شركة بول بليس	مندوب عن شركة بروك بوند
مندوب عن شركة إخوان رودوسلى وشركاه	مندوب عن شركة ليبتون

سامى تونجى أفندى مستشار اللجنة بالقاهرة

محمد تقي تبريزي بك مستشار اللجنة بالاسكندرية

مادة ٢٣ — يختص المكتب المشار إليه في المادة السابقة باستلام مقادير الشاي التي ترد من الخارج لتموين البلاد بعد دفع ثمن الشاي وما يستحق عليه من رسوم جمركية وغير ذلك من المبالغ التي تحددها وزارة التموين ولا يجوز لمصلحة الجمارك الافراج عن أى كمية من الشاي ترد لغير المكتب المشار اليه إلا بعد الرجوع إلى وزارة التموين

مادة ٢٤ — تحدد وزارة التموين للمكتب تكاليف التوزيع بما في ذلك رسوم الملاحظة التي تحصلها مصلحة الجمارك ونفقات النولون والنقل والمسال وغيرها سواء لمصانع التعبئة أو لمناطق التوزيع ،

مادة ٢٥ — يسلم المكتب جميع كميات الشاي المستوردة إلى مصانع التعبئة ويقوم بدفع نفقات التعبئة التي تحددها وزارة التموين .

وتعين وزارة التموين مصانع التعبئة وحصص الشاي التي يقوم كل مصنع بتعبئتها .

مادة ٢٦ — على مصانع التعبئة أن تضع الكمية المقررة لها من الشاي في عبوات من الأوراق التي تقررها وزارة التجارة والصناعة وتحدد وزارة التموين مقادير كل نوع من أنواع هذه العبوات كما أنها تحدد مواصفات التعبئة وتشرف عليها .

مادة ٢٧ — يوزع الشاي بعد تعبئته على المتعهدين كل بالحصص التي تحددها وزارة التموين ويسلم الشاي للمتعهدين بالسعر الذي تحدده وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٢٨ — على المكتب أن يوزع الفرق بين المبالغ التي تدفع في شراء الشاي وتعبئته وتوزيعه ومجموع المبالغ المتحصلة من بيعه على مستوردي الشاي وتعين وزارة التموين أسماء هؤلاء المستوردين ونصيب كل منهم من الأرباح .

مادة ٢٩ — تنشأ بوزارة التموين لجنة للشاي تشكل على الوجه الآتي :

رئيسا	وكيل وزارة التموين المساعد
	سكرتير عام وزارة التموين
	مراقب عام وزارة التموين
أعضاء	مدير المكتب الفني بوزارة التموين
	مراقب الأغذية بوزارة التموين
	مندوب عن مصلحة السكة الحديد المصرية
	مكتب توزيع الشاي المشار اليه في المادة ٢٣ من هذا القرار

مادة ٣٠ — تختص لجنة الشاي بما يأتي :

- (١) جمع الإحصاءات والبيانات الخاصة بتموين البلاد بالشاي
- (٢) تحديد الكمية المخصصة لكل مديرية أو محافظة بمراعاة كمية السكر المقررة لها

وفي حدود الكمية التي ترد من الخارج لتموين البلاد

(٣) وضع القواعد العامة التي تتبع في التوزيع بالمديريات والمحافظات سواء كان ذلك للاستهلاك المنزلى أو للمحال العامة .

(٤) اختيار تجار الجملة الذين يعهد اليهم في التوزيع في مختلف أنحاء القطر من بين التجار الذين لهم معاملات سابقة في الشاى .

(٥) استبعاد أى تاجر جملة يثبت تلاعبة أو إخلاله بأوامر الوزارة وتعيين من يحل محله ممن تتوافر فيهم شروط التعيين

(٦) إبداء الرأى فى كل ما تعرضه الوزارة عليها من المقترحات والقرارات الخاصة بتنظيم تداول الشاى واستهلاكه .

(٧) اختيار مصانع التعبئة وتحديد حصة الشاى التي يقوم كل مصنع بتعبئتها

مادة ٣١ — لا تسرى أحكام هذا القرار على الشاى المستورد من الخارج فى أغلفة أو عبوات خاصة ولا على الشاى الأخضر

الفصل الرابع — "أحكام خاصة بتنظيم تداول الزيوت النباتية /

مادة ٣٢ — يجرى الاستيلاء على جميع ما يوجد فى المملكة المصرية من بذرة القطن وكذلك على جميع ما ينتج أو ما يرد منها فى المستقبل سواء أكانت تجارية أم للتقاوى وسواء كانت فى المحالج أو فى شون البنوك أو فى المحال التجارية أو فى حيازة الأفراد أو الهيئات بأية صفة كانت

ويكون تصرفها وتوزيعها بمعرفة قسم مراقبة القطن ومنع الخلط بوزارة المالية طبقا للقواعد التي تضعها لذلك اللجنة المشار إليها فى المادة ٣٤ من هذا القرار

مادة ٣٣ — يجرى الاستيلاء على ما يوجد بمعاصر الزيوت من الزيوت النباتية الناتجة من البذور الزيتية المستولى عليها وما تنتجه منها فى المستقبل ويكون تصرف الزيوت المستولى عليها وتوزيعها وفقا لأحكام هذا القرار

مادة ٣٤ — تنشأ بوزارة التموين لجنة للزيوت النباتية تشكل على الوجه الآتى :

رئيسا	وكيل وزارة التموين المساعد
	مندوب عن وزارة المالية
أعضاء	مندوب عن وزارة التجارة والصناعة
	مندوب عن وزارة الزراعة
	مدير عام مصلحة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة أو من ينوب عنه

أعضاء	مدير قسم مراقبة القطن ومنع الخلط بوزارة المالية .
	سكرتير عام وزارة التموين
	مرآقب عام وزارة التموين
	مدير المكتب الفنى بوزارة التموين
	مرآقب الأغذية بوزارة التموين
	مندوب عن مصلحة السكة الحديد المصرية
	مستشار غرفة صناعة الزيوت المصرية
	مدير عام شركة الملح والصودا
	مدير شركة جرجس عماد وأولاده
	مدير شركة النيل للتخليج
	مدير شركة الغربية للزيوت
	مدير شركة أقطان كفر الزيات
	مندوب عن المصاين
	مندوب عن تجار الزيت بالجملة بالقاهرة
	مندوب عن تجار الزيت بالجملة بالاسكندرية

مادة ٣٥ — تختص لجنة الزيوت النباتية بما يأتى :

(١) بحث ووضع القواعد والوسائل التى تكفل تموين البلاد بالزيوت النباتية بمختلف أنواعها بما فى ذلك توزيع البذور الزيتية المستولى عليها على معاصر الزيوت .

(٢) تنظيم إنتاج الزيوت النباتية بأنواعها ودرجاتها المتباينة طبقاً لما تتطلبه حاجة البلاد .

(٣) تنظيم توزيع الزيوت النباتية بأنواعها ودرجاتها المتباينة سواء للأغراض الغذائية أو للصناعية .

(٤) الاشراف على تنفيذ النظام الذى يوضع للإنتاج والتوزيع وفحص وعلاج الشكاوى المتعلقة بكل منها .

مادة ٣٦ — ينشأ بمدينة القاهرة مكتب لتوزيع الزيوت تديره المعاصر طبقاً للقواعد التى تقررها وزارة التموين بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ ويمثل الوزارة بالمكتب المذكور مندوب دائم يكون من اختصاصه مراقبة تنفيذ القواعد المشار إليها والتعليمات التى تصدرها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٣٧ — يقوم المكتب بتوزيع الزيت وفقاً للبرنامج الذى تضعه وزارة التموين فى كل شهر بعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها بالمادة ٣٤ .

- مادة ٣٨ — على أصحاب المعاصر أن يتبعوا في تصريف ما ينتجونه من زيت بذرة القطن نظام التوزيع الذي يبلغ اليهم من مكتب توزيع الزيوت .
- ويكون تسليم الزيت للأشخاص والهيئات بموجب أذونات يبين بها نوع الزيت ومقداره ولا يعمل بالأذونات إلا إذا كانت معتمدة من مندوب الوزارة الدائم بمكتب التوزيع .
- مادة ٣٩ — يجب على منتجى زيت بذرة القطن أن يرسلوا لوزارة التموين ومكتب توزيع الزيوت في الأسبوع الأول من كل شهر بياناً باللغة العربية مشتملاً على مقدار ما استلمه من بذرة القطن وما استهلك منها ومقدار الناتج وما استخدم أو وزع منها خلال الشهر السابق .
- مادة ٤٠ — يحظر نقل زيت بذرة القطن من محافظة أو مديرية إلى أخرى إلا بترخيص من وزارة التموين أو من مكتب توزيع الزيوت ويجب أن يكون الترخيص في الحالة الثانية معتمداً من مندوب الوزارة الدائم لدى المكتب المذكور .
- ويجوز لمراقب التموين بالمحافظة أو المديرية أن يرخص بنقل زيت بذرة القطن من جهة إلى أخرى في دائرة المحافظة أو المديرية .
- مادة ٤١ — يحسب أصحاب المصائب الدفتر المشار إليه في المادة الثانية من هذا القرار وفقاً للنموذج المرفق .

الفصل الخامس

أحكام خاصة بتداول البترول الأبيض (الكيروسين)

- مادة ٤٢ — يجرى الاستيلاء على مقادير الكيروسين الموجودة لدى شركات البترول وما يرد منها مستقبلاً .
- ويكون تصريف الكيروسين وتوزيعه واستهلاكه وفقاً لأحكام هذا القرار
- مادة ٤٣ — يصرف الكيروسين بمقتضى كوبونات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ولا يجوز التعامل في الكيروسين إلا بمقتضى هذه الكوبونات أو التراخيص .
- مادة ٤٤ — تسلم مراقبات ومكاتب التموين بالمحافظات والمديريات للبدلين والجمعيات التعاونية كوبونات الكيروسين المقررة بالبطاقات المربوطة عليهم وعلى البدلين تسليم أصحاب تلك البطاقات ما يخص كلا منهم من كوبونات الكيروسين .
- ولا يجوز للبدلين أو الجمعيات التعاونية أن يتصرفوا في الكوبونات المسلمة اليهم لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل أسرة .
- ويجب على البدلين والجمعيات التعاونية أن يسكوا سجلاً طبقاً للنموذج المرفق يثبتون فيه أرقام البطاقات وأسماء المستهلكين المخصصين لكل منهم ومقادير الكوبونات المخصصة لكل مستهلك مع بيان اسم المستلم وصفته وتوقيعه وتاريخ الاستلام .

مادة ٤٥ — تنشأ بوزارة التموين لجنة مركزية للبترول تشكل على الوجه الآتي :

رئيسا	وكيل الوزارة المساعد	مدير مكتب البترول بمصلحة المناجم والمحاجر بوزارة التجارة والصناعة .
		مدير المكتب الفني بوزارة التموين .
		مندوب عن وزارة الداخلية .
أعضاء		» عن مصلحة الميكانيكا والكهرباء .
		» عن وزارة التجارة والصناعة .
		» عن مصلحة السكك الحديدية .
		مندوب عن شركات البترول .
		مندوب عن إدارة التفتيش العام بوزارة التموين .

مادة ٤٦ — تختص اللجنة المركزية للبترول بما يأتي :

- (١) جمع الاحصائيات والبيانات الخاصة بتموين البلاد بالمواد البترولية على اختلاف أنواعها .
- (٢) تنظيم نقل المواد البترولية للمناطق المختلفة .
- (٣) تحديد الاستهلاك الشهري من الكيروسين وتوزيعه على المحافظات والمديريات وتحديد مقدار ما يصرف بالكوبونات وما يصرف بالتراخيص .
- (٤) وضع قواعد خاصة بتنظيم تسليم واستلام الكوبونات الجديدة وتسليم الكوبونات المستعملة .

مادة ٤٧ — تشكل بكل مركز لجنة تسمى « لجنة مراجعة كوبونات الكيروسين » مكونة من :

مأمور المركز أو من ينوب عنه .

مفتش التموين أو من يقوم مقامه .

باشكائب المركز .

مادة ٤٨ — يقدم وكيل شركة البترول الكوبونات وإيصالات التسليم المتجمعة لديه إلى اللجنة المراجعة بالمركز الذي يوجد به التوكيل حتى ولو كان هذا التوكيل يشمل أكثر من مركز واحد ويقدم الوكيل مع الكوبونات والإيصالات إقرارا كتابيا مشتملا على بيان رصيد الكيروسين الذي كان متبقيا في آخر يوم من الشهر السابق ومقدار مبيعاته في كل مركز في خلال الشهر وبيان الكوبونات والإيصالات التي تسلمها مقابل المبيعات ومقدار الرصيد في آخر يوم من الشهر .

وفي حالة اشتغال التوكيل على أكثر من مركز واحد فعلى الوكيل أن يقدم للجنة المراجعة كشفا مبينا به البلاد الداخلة في حدود هذا التوكيل .

مادة ٤٩ — يجب ألا يتأخر الوكيل عن تقديم الكوبونات والايصالات والاقرار للجنة المراجعة عن مساء اليوم الأول من كل شهر .

مادة ٥٠ — تقوم اللجنة في مواجهة الوكيل شخصيا بعد الكوبونات والايصالات المقدمة منه كل مركز على حدة ونكتب محضرا بعدد الكوبونات من كل فئة وعدد الايصالات مع مقارنتها بمجموع المبيعات الفعلية التي تمت بموجب الكوبونات وبموجب التراخيص كل على حدة وتثبت اللجنة في هذا المحضر مقدار العجز أو الزيادة .

مادة ٥١ — يعاد ترتيب الكوبونات بعد عدها في مجاميع من كل صنف على حدة تحتوى كل مجموعة منها على مائة كوبون وتوضع في حرز وفي حالة حصول البيع في أكثر من مركز توضع كوبونات وإيصالات كل مركز على حدة على أن يقوم الوكيل بترتيب الكوبونات في حضور اللجنة ويختتم الحرز بالشمع الأحمر بخاتم المركز ويصدر في طرد مؤمن عليه إلى مكتب مراقبة الكيوسين بالقاهرة ومعه إقرار الوكيل ومحضر اللجنة .

مادة ٥٢ — يجب على اللجنة أن تصدر الطرود إلى مكتب مراقبة بيع الكيوسين قبل نهاية اليوم الثالث من كل شهر .

مادة ٥٣ — يقوم مكتب المراقبة بمراجعة محتويات الطرود الواردة إلى لجان المراجعة وفي حالة ظهور خلاف بين النتيجة التي وصل إليها المكتب ومحضر اللجنة يكون الرأي النهائي لمكتب المراجعة .

العقوبات

مادة ٥٤ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٥٥ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

طه السباعي

جدول

ملحق بالقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

- | | |
|---------------------|---------------------------------|
| ١ — السكر | ٢ — الشاي |
| ٣ — الزيوت النباتية | ٤ — البترول الأبيض (الكيوسين) |

قرار وزاري رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٤٥

بتعيين أعضاء لجنة الغزل والمنسوجات القطنية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

قرر :

مادة ١ — تشكل لجنة الغزل والمنسوجات القطنية المنصوص عليها في المادة ٢٥ من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على الوجه الآتي :

رئيسا	وكيل وزارة التموين
	» » التجارة والصناعة
	» » التموين المساعد
	سكرتير مالي وزارة المالية
	» عام وزارة التموين
	مراقب عام وزارة التموين
	» الغزل والمنسوجات
	مدير عام شركة مصر للغزل والنسيج
أعضاء	» » الغزل الأهلية
	» » مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصري
	» شركة صباغى البيضاء
	» مصنع نزهة للغزل والنسيج ممثلا لمصانع الغزل الصغيرة
	نائب رئيس مجلس إدارة مصانع نسيج القاهرة ممثلا
	لأصحاب مصانع النسيج الميكانيكية الصغيرة
	الاستاذ عبد القادر راشد ممثلا لأصحاب الانوال اليدوية
	مدير عام شركة بيع المصنوعات المصرية ممثلا لتجارة الاقمشة
	مراقب مكتب بيع الغزل المصري

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٤٥

بمنح صفة مأموري الضبطية القضائية

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

قرر :

مادة ١ — يمنح حضرات الموظفين الموضحة وظائفهم فيما بعد صفة مأموري الضبطية القضائية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وإثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكامه .

- (١) مراقب الغزل والمنسوجات
 - (٢) مديرو إدارات مراقبة الغزل والمنسوجات .
 - (٣) مندوب الوزارة بمكتب بيع الغزل المصري .
 - (٤) وكلاء إدارات مراقبة الغزل والمنسوجات .
 - (٥) مساعدو مندوب الوزارة بمكتب بيع الغزل المصري .
 - (٦) رؤساء أقسام مراقبة الغزل والمنسوجات .
 - (٧) مفتشو الغزل والمنسوجات ومساعدوهم .
 - (٨) رقباء مصانع الغزل .
 - (٩) مندوبو الوزارة بمراكز التوزيع التابعة لمكتب بيع الغزل المصري .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا في ٣٠ شول سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) . طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٥

بتنظيم الرقابة على الغزل المنتج محليا والمستورد

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ٢٥ و ٢٦ و ٣٠ و ٥٢ و ٦٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ،

وعلى محضر اجتماع لجنة الغزل والمنسوجات القطنية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٥ ،

قرر :

الباب الاول — الهيئات المنتجة للغزل

مادة ١ — على أصحاب مصانع غزل القطن أو الصوف أو الكتان أو غيرها من الالياف أو القائمين على إدارتها الموجودة حالياً أو التي تنشأ مستقبلاً أن يرسلوا لوزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) في بحر أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار أو من تاريخ إنشاء المصنع إخطاراً يشتمل على البيانات الآتية :

(١) اسم ولقب مقدم البيان وعنوانه واسم ولقب وعنوان من ينوب عنه في حالة غيابه ، وإذا كان مقدم البيان شركة فيذكر اسم ولقب مديرها ومن ينوب عنه عند غيابه وعنوانها .

(٢) عنوان المصنع .

(٣) عدد ما كينات الغزل النهائي ومرادتها وعدد ما كينات الزوى ومرادتها .

(٤) مقدار الغزل الذي ينتجه يومياً ونوعه ونمرته .

(٥) عدد ساعات العمل في المصنع وأيام العطلة .

وبعنى من تقديم هذا الاخطار المصانع التي سبق أن قامت بتقديمه لوزارة التموين تنفيذاً للمادة الاولى من القرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٤٥

مادة ٢ — على مصانع الغزل أن تخطر وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) عن كل تغيير أو تعديل في البيانات المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة السابقة في خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل .

الباب الثانى — إنتاج غزل القطن الصرف أو المخلوط

مادة ٣ — يثبت مصنع الغزل يومياً البيانات المبينة فيما يلى في سجل خاص حسب النموذج رقم (١) يمسك لهذا الغرض :

(١) مقادير القطن التي ترد إلى المخازن الموجودة بالمصنع أو في دائرته .

(٢) مقادير القطن التي تنقل من المخزن إلى المصنع للتشغيل أو التي تعاد من المصنع إلى المخزن

(٣) مقادير القطن التي تنقل من المخزن إلى خارج المصنع .

على أن يبين في جميع الأحوال نوع القطن ورتبته .

ويقوم مقام السجل المشار إليه ما يكون لدى المصنع من دفاتر وسجلات خاصة يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المتقدم ذكرها بعد اعتمادها من وزارة التموين .

مادة ٤ — الغزل الناتج من ما كينات الغزل النهائي يجب أن يوزن بمجرد رفعه كل دور ويثبت مصنع الغزل الوزن الصافي لكل نوع ونمره على حدة في كشوف تمسك حسب النموذج رقم (٢) المرافق .

مادة ٥ — يقصد بالوزن الصافي للغزل الوزن الإجمالي مخصوماً منه الفورغ والمواسير ويجب أن تحمل الفوارغ بياناً بوزنها يكتب باللغة العربية بكيفية ظاهرة وبحروف وأرقام لا يقل ارتفاعها عن عشرة سنتيمترات .

مادة ٦ — يجب أن يكون لدى مصانع الغزل السجلات الآتية :

(أولاً) سجل حسب النموذج رقم (٣) ببيان أنواع الغزل الذي ينتجه المصنع ونمره وأوزانه

(ثانياً) سجل حسب النموذج رقم (٤) إجمالي حركة إنتاج الغزل .

(ثالثاً) سجل حسب النموذج رقم (٥) تفصيلي حركة إنتاج الغزل .

مادة ٧ — يثبت مصنع الغزل في السجلات المشار إليها في المادة السابقة يومياً بيان ما أنتجه من الغزل في اليوم السابق

مادة ٨ — الغزل الناتج من ماكينات الزوى يجب أن يوزن ويرصد المصنع بياناً بوزنه الصافي في كشوف إنتاج ماكينات الزوى حسب النموذج رقم (٢) المرافق .

مادة ٩ — يخطر مصنع الغزل ووزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) في اليوم الخامس من كل شهر بخطاب موصى عليه عن كميات الأقطان المستخدمة وأنواعها ورتبتها والناتج من ماكينات الغزل النهائي في الشهر السابق وإنتاج الرزم والكون والخيوط المزوية من كل نوع ونمره . ويجب أن يشتمل الاخطار على بيان كميات الغزل التي نقلت إلى مراكز التوزيع أو المبيعة مباشرة المستهلكين والتي نقلت إلى كل مصنع من المصانع التي يتبعها مصنع الغزل وحالتها وكذلك وزن عوادم أقسام الرزم والكون والزوى

ويحرر الاخطار حسب النموذج رقم (٦) ويجب أن يكون معتمداً من المصنع أو مديره المسئول .

مادة ١٠ — يثبت مصنع الغزل في سجل إجمالي حركة الغزل (نموذج رقم ٤) بياناً بإنتاج الرزم والكون ووزن عوادم أقسام الرزم والكون والزوى كما يثبت بياناً بإنتاج الرزم والكون في الخيوط المزوية من كل نوع ونمرة في سجل تفصيلي حركة إنتاج الغزل نموذج رقم (٥) :

مادة ١١ — السجلات المشار إليها في المواد السابقة يقفل حسابها في نهاية كل شهر ويجب على مصنع الغزل أن يجرّد :

(١) الغزل الموجود بالمصنع سواء أكان على شكل رزم أو كون أو مواسير .

(٢) الأقطان الموجودة في غرف التنظيف وفي المخازن الملحقة بدائرة المصنع

مادة ١٢ — مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية يجب على مصانع الغزل أن تضع على كل رزمة من الغزل الذي تنتجه بطاقة تشمل بياناً باسم المصنع أو علامته التجارية ونوع الغزل (ممشط مسرح ممتاز - مسرح) ونمرته وتاريخ التزيم

الباب الثالث — الغزل الذى يسلم إلى مراكز التوزيع

على أصحاب مصانع الغزل المبينة أسمائهم فى الجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار أن يسلموا إلى فروع مكتب بيع الغزل المصرى التابع لشركة مصر للغزل والنسيج وشركة الغزل الأهلية كميات الغزل المبينة قرين كل منها شهريا فى ميعاد غايته اليوم الخامس عشر من كل شهر ويكون تسليم هذه الكميات إلى فروع مكتب بيع الغزل المصرى التى يعينها مندوب وزارة التموين بالمكتب المذكور وفقا للأنواع والنمرات التى يعينها .

وتحدد كميات الغزل المخصصة للتوزيع على مصانع نسيج الأقمشة العادية ولصناعة وصيد الأسماك وكذلك كميات الغزل التى تخصص للأغراض الأخرى وفقا لما هو وارد فى الجدول رقم (١) المشار إليه .

مادة ١٤ — يجب على مصانع الغزل المشار إليها فى المادة السابقة أن تخطر وزارة التموين (مراقب الغزل والمنسوجات) مندوب الوزارة بمكتب بيع الغزل المصرى وكذلك مندوب الوزارة بمركز التوزيع المختص بخطاب موصى عليه بكميات الغزل وأنواعها ونمراتها التى أرسلت إلى كل مركز توزيع .

وعلى أن يكون الاخطار فى نفس تاريخ الارسال أو فى اليوم التالى على الأكثر .

مادة ١٥ — يجب أن يكون وزن رزمة الغزل المنتجة محليا ٤٥٣٥٩٢ كيلو جراما أى عشرة أرتال انجليزية بمراعاة الرطوبة العادية وقدرها ٨٥ فى المائة على أن تحدد نمرة الغزل على أساس أن ٨٤٠ ياردة من أى خيط مضروبا فى نمرته تزن ٤٥٣٥٩٢ . من الكيلو جرام أى رطل انجليزي ويتجاوز عن نمرة الخيط بنسبة لا تتعدى ٥ ٪ زيادة أو نقصا .

ويكون وزن رزمة الغزل الصيادى ١٠٨١٤٣٧ كيلو جراما أى أربعة أرتال انجليزية مع مراعاة نسبة الرطوبة المشار إليها فى الفقرة السابقة .

ولا يجوز أن يزيد عدد البرمات فى البوصة أو أن تنقص القوة القاطعة للخيط الممرحة عن الأرقام المبينة فى الجدول رقم (٢) المرافق لهذا القرار مع استخدام الأطوال الواردة أمام كل نمرة عند الفحص .

ويجب أن يكون كل الغزل المسلم من النوع المشرح إلا إذا طلب مندوب وزارة التموين بمكتب بيع الغزل المصرى غزلا مسرحا ممتازا أو ممسحا بمواصفات أخرى ويكون ذلك بناء على طلب أصحاب البطاقات أو التراخيص على أن يرفق بهذا الطلب موافقة مصنع الغزل على التسليم .

مادة ١٦ — مع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية يجب على مصانع الغزل التى لا تنفذ

أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٣ من هذا القرار أن تمتنع عن استخدام الغزل في المصانع التي يتبعها مصنع الغزل أو يبيعه حتى تسلم الكمية المتأخرة عليها .
ويستثنى من ذلك الغزل اللازم لانتاج كميات المنسوجات التي يصدر قرار بالاستيلاء عليها .

الباب الرابع — تحصيل الرسوم

مادة ١٧ — تودع مصانع الغزل في خزانة وزارة التموين تأمينا يعادل الرسوم المستحقة على مقدار ما أنتجه المصنع خلال شهرى أيزيل ومايو سنة ١٩٤٥

مادة ١٨ — يكون الرسم مستحقا عن الغزل الذى تنتجه مصانع الغزل فى أية مرحلة من مراحل الصناعة المتعلقة بالانتاج ، ويستبعد من ذلك وزن عوادم التزيم وبكر الكون والزوى

مادة ١٩ — يرسل مصنع الغزل لوزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) فى اليوم الخامس من كل شهر مستخرجا من صورتين من واقع السجل الاجمالى لحركة انتاج الغزل عن القيود التى حصلت خلال الشهر السابق ويجب أن يشتمل على حساب الرسوم المستحقة معتمدا من صاحب المصنع أو مديره المسئول .

مادة ٢٠ — تخصص وزارة التموين الرسوم المستحقة خلال ذلك الشهر من التأمين المدفوع وتخطر المصنع بقيمة الرسوم وتطالبه بتغطية قيمة التأمين خلال خمسة أيام من تاريخ الاخطار وعلى المصنع تغطية قيمة التأمين فى خلال المهلة المحددة .

مادة ٢١ — لا يمنع اعتراض المصنع على تقدير الوزارة للرسوم المستحقة من تغطية التأمين إلى أن يفصل فى موضوع الاعتراض :

الباب الخامس — ختم الدفاتر والسجلات

مادة ٢٢ — تقدم مصانع الغزل لوزارة التموين السجلات والدفاتر المشار اليها فى هذا القرار لختم صفحاتها قبل استخدامها بدون مصاريق .

الباب السادس — الغزل المستورد

مادة ٢٣ — لا يجوز نقل غزل القطن المستورد صرفا كان أو مخلوطا من الجمرك إلى أية جهة أخرى إلا بعد دفع الرسوم المقررة لوزارة التموين

مادة ٢٤ — على مستوردى الغزل الصيادى بكافة أنواعه أن يخطروا مندوب الوزارة بمكتب بيع الغزل المصرى بمقدار ما يستوردونه منه فى بحر عشرة أيام من تاريخ وصول الغزل إلى إحدى الموانئ المصرية

كما يجب عليهم أن يرسلوا هذا الغزل إلى الجهات التى يعينها مندوب الوزارة بالمكتب المذكور فى خلال خمسة عشر يوما من وصول إخطار المندوب

أحكام عامة

مادة ٢٥ — كل مخالفة لأحكام المادتين ١٣ و ٢٤ فقرة ٣ من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين

وفي حالة العود في نفس السنة نكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى أربع سنوات وغرامة من مائتي جنيه إلى خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين
وكل مخالفة لأحكام المادة ١٥ من هذا القرار يعاقب عليها بالغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً وفي جميع الأحوال ي ضبط ويصادر الغزل موضوع الجريمة

مادة ٢٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٩٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

جدول رقم ١

- غزل القطن الصرف المقرر تسليمه شهرياً لمكتب بيع الغزل المصري

اسم المصنع	غزل مخصص للتوزيع على مصانع نسيج الأقمشة العادية وصناعة صيد الأممك	غزل مخصص للأغراض الأخرى	المجموع
شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	٢٣٥	١٠٦	٣٤١
شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية	١٨٠	٥٠	٢٣٠
مصنع سباهي	٨٤	٧٤	١٥٨
» النيل	٣٤	١٣	٤٧
» نزهة	٤٧	٧	٥٤
» المحلات الصناعية للجريرو والقطن	—	١٠	١٠
» تحصى	—	٩	٩
المجموع ..	٥٨٠	٢٦٩	٨٤٩

جدول رقم ٢

مطلوب القوة والبرمات للغزل المسرح

نمرة الخيط	الحد الأعلى للبرمات	الحد الأدنى للقوة القاطعة	الطول المستعمل في الفحص بالياردة
٤	٧٥٠	٥٧٥٠	١٥
٦	٨٥٥	٧٤٥٠	٣٠
٨	٩٥٩	٥٤٥٥	٣٠
١٠	١١٥١	٤٢٥٥	٣٠
١٢	١٢٥١	٧٠٥٠	٦٠
١٤	١٢٥٨	٥٩٥٠	٦٠
١٦	١٤٥٠	٥١٥٠	٦٠
٢٠	١٥٥٦	٧٩٥٥	١٢٠
٢٤	١٨٥١	٦٥٥٠	١٢٠
٣٠	٢٠٥٣	٥١٥٠	١٢٠

ملاحظتان :

- ١ — القوة أعلاه مبينة بالرطل الانجليزي وأمام كل نمرة الطول المستعمل
- ٢ — عدد البرمات المبين أمام كل نمرة عن البوصة الواحدة ويجوز التجاوز في عددها بالزيادة بنسبة لا يتعدى ٥ ٪

قرار وزاري رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٤٥

بشأن تسعيرة غزل القطن

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وعلى القرار رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الرقابة على الغزل المنتج محليا والمستورد وبعد الاطلاع على محضر اجتماع لجنة الغزل والمنسوجات في ٢٧ يولية سنة ١٩٤٥ ،

قرر :

مادة ١ — تحدد أسعار غزل القطن المخصص للتوزيع على مصانع نسيج الأقمشة العادية

وصناعة صيد الأسماك ، وأسعار غزل القطن المخصص لغير ذلك من الأغراض طبقا للأسعار المبينة بالجدولين رقم ١ و ٢ المرافقين لهذا القرار ،

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

جدول رقم ١

أسعار غزل القطن المخصص لنسيج الأقمشة العادية وصناعة صيد الأسماك

سعر مصانع الانتاج لراكز سعر مراكز التوزيع				نوع الخيط ونمرته			
التوزيع تسليم مراكز		التوزيع للرزمة					
جنيه	مليم	جنيه	مليم				
—	٧٦٠	—	٧٥٠	غزل مسرح نمرة ٤ . . .			
—	٧٧٠	—	٧٦٠	» » » ٦ . . .			
—	٨٠٠	—	٧٩٠	» » » ٨ . . .			
—	٨١٠	—	٨٠٠	» » » ١٠ . . .			
—	٨٥٠	—	٨٣٠	» » » ١٢ . . .			
—	٩٣٠	—	٩٢٠	» » » ١٢ / ٢ . . .			
—	٩٣٠	—	٩٢٠	» » » ١٢ / ٣ . . .			
—	٨٨٠	—	٨٧٠	» » » ١٤ . . .			
—	٩٠٠	—	٨٩٠	» » » ١٦ . . .			
١	١٥٠	١	١٤٠	» » » ١٦ / ٢ . . .			
—	٩٣٠	—	٩٢٠	» » » ٢٠ . . .			
١	١٨٠	١	١٧٠	» » » ٢٠ / ٢ . . .			
١	١٥	١	٥	» » » ٢٤ . . .			
١	٢٦٥	١	٢٥٥	» » » ٢٤ / ٢ . . .			
١	٥٥	١	٤٥	» » » ٣٠ . . .			

غزل قطن جيبادى مصرى السعر للرزمة بالجملة ٤٧٨ مليا ولنصف الجملة ٤٩٨ مليا
وبالقطاعى ٥١٨ مليا

جدول رقم ٢
أسعار غزل القطن المخصص للأغراض الأخرى

نوع الغزل ونمرته		سعر مصانع الإنتاج لمراكز التوزيع تسليم مراكز التوزيع للرزمة		سعر مراكز التوزيع تسليم مراكز التوزيع للرزمة	
		جنسية	مليم	جنسية	مليم
غزل مسرح نمرة ٤		١	٤٠٠	١	٤١٠
» » » ٦		١	٤١٠	١	٤٢٠
» » » ٨		١	٤٤٠	١	٤٥٠
» » » ١٠		١	٤٥٠	١	٤٦٠
» » » ١٢		١	٤٨٠	١	٥٠٠
» » » ٢/١٢		١	٥٧٠	١	٥٨٠
» » » ٣/١٢		١	٥٧٠	١	٥٨٠
» » » ١٤		١	٥٢٠	١	٥٣٠
» » » ١٦		١	٥٤٠	١	٥٥٠
» » » ٢/١٦		١	٧٩٠	١	٨٠٠
» » » ٢٠		١	٥٧٠	١	٥٨٠
» » » ٢/٢٠		١	٨٢٠	١	٨٣٠
» » » ٢٤		١	٦٥٥	١	٦٦٥
» » » ٢/٢٤		١	٩٠٥	١	٩١٥
» » » ٣٠		١	٦٩٥	١	٧٠٥

قرار وزاري رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٤٥

بتنظيم تداول غزل القطن

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٦ و ٥٢ و ٦٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين،

قرر :

مادة ١ — على كل من تصرف له كمية من الغزل تبلغ مائة رزمة شهريا على الاقل ومخصصة لغير إنتاج الأقمشة العادية أن يمسك سجلا يقيد به البيانات الآتية :

- (١) رقم البطاقة أو الترخيص واسم صاحب المصنع والكمية المرخص بصرفها أو استخدامها.
- (٢) تاريخ ورود الغزل للمصنع ومقدار كل نوع منه ونمرته وإذا استخدم غزلا لم يصرف بطاقات أو تراخيص فعليه أن يثبت في السجل أنواع هذا الغزل ومقدار كل نوع منه ونمرته .
- (٣) مقدار ما ينتجه المصنع من الأقمشة أو من الملابس أو غيرها ومواصفاتها وتاريخ إنتاجها .
- (٤) المقادير التي تم تصريفها من كل صنف مع ذكر اسم المشتري والمقدار المبيع وتاريخ البيع ورقم الفاتورة — وترصد هذه البيانات في كل يوم عن اليوم السابق كما يجب بيان الكميات المتبقية في آخر كل شهر .

مادة ٢ — يجوز لصاحب الأنوال أو المالكينات أو الأجهزة المرخص بالصرف عنها أن يؤجرها كلها أو بعضها .

وعلى المستأجر إذا رغب في استمرار صرف كميات الغزل المرخص بها — أن يقدم طلبا بذلك مشفوعا بعقد إيجار الأنوال أو المالكينات أو الأجهزة المذكورة .

مادة ٣ — في الحالات المشار إليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يجب على أصحاب المصنع أو البائعين أو من رفعت يدهم أو الورثة اخطار وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) في بحر أسبوع من تاريخ النقل أو انتقال الملكية أو انتهاء وضع اليد أو الوفاة .

مادة ٤ — يكون صرف الغزل اللازم لصناعة شباك الصيد والخيال الخاصة بها إلى متعهدي التوزيع الذين تعينهم مصالح الحكومة المشرفة على مصايد الأسماك وبالكميات التي تحددها .

وعلى المتعهدين توزيع الغزل المنصرف اليهم للصيادين بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها المصالح المذكورة ، وتكون لهذه البطاقات أو التراخيص صفة البطاقات المشار إليها في المادة ٢٧

من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

مادة ٥ — يجوز صرف الغزل اللازم للوفاء بطلبات السلطات العسكرية ومصالح الحكومة والهيئات والأشخاص الذين يقومون بإنتاج مواد التموين أو يتولون أمر المرافق العامة ويكون الصرف إلى المصنع الذي يقوم بتشغيل الأصناف المتعاقد عليها بناء على طلب يقدم لوزارة التموين من تلك الهيئات .

وترفق بالطلب صورة طبق الأصل من التعهد وعينة معتمدة من كل صنف من الأصناف المتعهد بتوريدها أو مواصفات وافية لها ويشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(١) اسم المتعهد وعنوانه .

(٢) تاريخ التعهد ورقمه وموضوعه .

(٣) مقدار الغزل اللازم للوفاء بالتعهد ونوعه ونبرة الغزل .

(٤) المهلة المحددة لتنفيذ التعهد .

وإذا لم يكن المتعهد صاحب مصنع فعليه تعيين المصنع أو المصانع التي يعهد إليها بالتشغيل .
مادة ٦ — يجب على صاحب المصنع أو المدير المسئول أن يستخدم الغزل المنصرف إليه في الغرض المنصرف من أجله . وعليه تسليم الأصناف التي قام بتشغيلها إلى المتعهد .

وعلى المتعهد توريد هذه الأصناف إلى الجهة المتعاقد معها

مادة ٧ — على المتعهد إخطار وزارة التموين بكل تغيير أو تعديل يطرأ على نصوص التعهد وكذلك عند تغيير المصنع المتعاقد معه على التشغيل

ويجب أن يرسل الإخطار في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ التغيير أو التعديل وبعد انتهاء التوريد يرسل المتعهد لوزارة التموين بياناً عن الأصناف التي قام بتوريدها وفاء للتعهد مع إيضاح كل صنف بالعدد والمقاس والوزن حسب الأحوال وبشفع البيان بالمستندات التي تدل على صحتها ويجب أن يرسل البيان في بحر أسبوع من تاريخ قبول التوريد

وإذا رفضت الجهة المتعهد لها استلام الأصناف لعدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها أو لأي سبب آخر لا يجوز للمتعهد التصرف فيها إلا بترخيص من وزارة التموين

مادة ٨ — الغزل المنصرف بموجب البطاقة أو الترخيص لا يجوز إيداعه خارج مبنى المصنع إلا بترخيص من وزارة التموين

مادة ٩ — لا يجوز استخدام الغزل المزوى على أكثر من طاقين في أغراض النسيج ويستثنى من ذلك الغزل نمرة ١٢/٣ في حالة استخدامه في إنتاج الأقمشة السمكية

مادة ١٠ — بمجرد علم صاحب البطاقة أو الترخيص بأحالة إلى النيابة لاتهامه بمخالفة المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يجوز له طلب صرف الغزل بموجب البطاقة أو الترخيص ويجب عليه إخطار وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) في بحر أسبوع من تاريخ علمه بذلك . وفي حالة الحكم بالبراءة يجوز إعادة البطاقة أو الترخيص

مادة ١١ — في حالة انتقال ملكية المصنع أو تغيير واضح اليد يجوز نقل ملكية الغزل الموجود به إلى المشتري أو واضح اليد الجديد .

مادة ١٢ — كل نزاع بشأن الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة المنصرف عنها البطاقات أو التراخيص سواء أكان متعلقا بالملكية أو الايجار أو وضع اليد بترك للسلطات القضائية البت فيها ويستمر الصرف بموجب البطاقة أو الترخيص القائم . وعند صدور الحكم يعدل الترخيص أو البطاقة تبعاً له إذا كان واضحاً به أن النول أو الماكينة أو الجهاز موضوع الحكم هو أحد الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة المعتمدة في البطاقة أو الترخيص

مادة ١٣ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٤ فقرة ٢ والمادتين ٦ و ١٠ من هذا القرار بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى أربع سنوات وغرامة من مائتي جنيه إلى خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً وفي جميع الأحوال تضبط وتصادر الأشياء موضوع الجريمة .

مادة ١٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥

بشأن انتاج وتداول المنسوجات القطنية

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ٢٥ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٥٢ و ٥٩ و ٦٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ،

وعلى محضر اجتماع لجنة الغزل والمنسوجات القطنية بتاريخ ٢٧ يونية سنة ١٩٤٥ ،

قرر :

الفصل الاول

تسليم الاقمشة القطنية لمراكز التوزيع التابعة لمكتب بيع الغزل المصري

مادة ١ — يجب على أصحاب مصانع النسيج الميكانيكية واليدوية التي تتبعها مصانع الغزل

المبينة في الجدول رقم ١ (انظر ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٥ مكرر « غير اعتيادي » الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٢٦) أن يسلموا إلى مكتب بيع الغزل المصرى كميات المنسوجات المبينة قرين كل منها خلال كل شهر وذلك وفقا للأصناف المبينة في الجدولين رقم ٣ و ٢ (انظر ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٥ مكرر « غير اعتيادي » الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٢٦ ، ٢٧)

ويجوز لهذه المصانع تخفيض كمية المنسوجات المقررة مقابل تسليم كميات من الغزل توازى القدر الناقص بزيادة خمسين في المائة .

ويكون تسليم الغزل قبل نهاية الأسبوع الأول من الشهر التالى الذى لم تسلم فيه المنسوجات الواجب تسليمها .

وعلى أصحاب الأنوال اليدوية والميكانيكية لنسج الأقمشة العادية الذين يصرف لهم غزل من مراكز التوزيع التابعة لمركز بيع الغزل المصرى أن يسلموا ثلاثة كيلوجرامات من الأقمشة المبينة بالجدول رقم ٢ و ٣ عن كل رزمة من الغزل رخص لهم باستخدامها في الشهر الأسبق طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ - لسنة ١٩٤٥

وأصحاب أنوال النسيج الميكانيكية التى يصرف لها بمعدل ١٢ رزمة شهريا للنول الواحد أن يسلموا كيلو جرامين ونصف عن كل رزمة من الغزل رخص باستخدامها في الشهر الأسبق

على أنه يجوز للمرخص لهم بغزل على نول أو نولين حتى ١١ يناير سنة ١٩٤٥ أن يسلموا كيلو جرامين ونصف من هذه الأقمشة عن كل رزمة من الغزل رخص لهم بها في الشهر الأسبق . وببطل هذا الامتياز من تلقاء نفسه إذا رخص لهم بأكثر من نولين في أى وقت من الأوقات ولا يعود لهم هذا الامتياز إذا عادت حيازتهم فنقصت إلى نول أو نولين

وبالنسبة لأصحاب أنوال النسيج اليدوية للأقمشة العادية أو مستغليها الموجودين بجهتي نقادة والخطارة في ١١ يناير سنة ١٩٤٥ ، وكذلك خريجي المدارس الفنية في النسيج المرخص لهم ببطاقات غزل عن نول واحد يكون تسليم هذه الأقمشة بمقدار لا يقل عن كيلو جرامين عن كل رزمة من الغزل رخص لهم باستخدامها في الشهر الأسبق .

وببطل الامتياز الخاص بنساجي نقادة والخطارة بمجرد نقل أنوالهم إلى جهة أخرى ولا يعود لهم هذا الامتياز إذا أعادوا نقل أنوالهم إلى هاتين الجهتين

وفىما يتعلق بخريجي المدارس الفنية في النسيج المرخص لهم بأكثر من نول واحد يكون تسليم هذه الأقمشة بمقدار ثلاثة كيلو جرامات عن كل رزمة من الغزل رخص لهم باستخدامها في الشهر بشرط ألا تقل الكمية المعفاة عن ١٦ كيلو جرامات من الأقمشة

وفى كل الحالات تحسب أوزان الأقمشة المسلمة على أساس الأوزان المقررة لكل نوع من أنواع الأقمشة .

ويكون التسليم بمراكز التوزيع التابعة لمكتب بيع الغزل المصرى التى توجد فى دائرتها أنوال النسيج الميكانيكية أو اليدوية ولا تسلم الأقمشة إلا بعد تجهيزها ومع ذلك يجوز للمكتب قبول استلام المنسوجات فى أحد مراكز التوزيع من نساجين موجودين بمنطقة مركز توزيع آخر إذا قدموا أسباباً تبرر ذلك ويجب أن تكون الأقمشة المسلمة من إنتاج الأنوال اليدوية فى كل جهة من الجهات من الأصناف المبينة فى الجدول رقم ٤ المرافق لهذا القرار

مادة ٢ — على شركة مصر للغزل والنسيج وشركة الغزل الأهلية ومعهما الشركة المصرية لصناعة المنسوجات وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع أن تسلم خلال كل شهر اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٤٥ كميات المنسوجات المبينة قرين كل منها فى الجدول رقم ٥ (انظر ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٥ مكرر « غير اعتيادى » الصادر فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٢٨) وفقاً للأصناف المبينة بالجدول رقم ٦ و ٧ و ٨ (انظر ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٥ مكرر « غير اعتيادى » الصادر فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٢٨ ، ٢٩) إلى تجار الجملة الذين تعينهم وزارة التموين

ويجوز لهذه المصانع تخفيض كميات المنسوجات المقررة مقابل تسليم كميات من الغزل توازى القدر الناقص بزيادة خمسين فى المائة .

ويكون تسليم الغزل قبل نهاية الأسبوع الأول من الشهر التالى

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية بسقط حق أصحاب الأنوال اليدوية والميكانيكية الذين يصرف لهم الغزل من مكتب بيع الغزل المصرى فى الحصة المقررة لهم عن شهر ما إذا لم يسلموا كل الأقمشة المقررة تسليمها خلال ذلك الشهر حتى اليوم الأخير منه ويعفى من المحاكمة الجنائية من يسلم هذه الأقمشة فى خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى .

وإذا تكرّر عدم التسليم تلبى بطاقة المصنع سواء أكان التسليم لم يتم أصلاً أم تم فى حدود المهلة المشار إليها فى الفقرة السابقة .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية يكتب الصانع على وجه كل ثوب أو مقطع من هذه الأقمشة بياناً بصنف القماش ونوعه واسم المصنع وعلامته التجارية والجهة الموجود بها المصنع وطول الثوب أو المقطع وعرض القماش وفى حالة صنع الأقمشة على شكل أثواب يكتب بيان باسم المصنع ونوع القماش فى آخر الثوب .

ويكتب البيان باللغة العربية بحروف لا يقل ارتفاعها عن سنتيمتر وتكون الكتابة بمادة

تزيل بالغسيل أو على ورقة تلتصق على وجه الثوب أو المقطع أو آخر الثوب حسب الأحوال ويجب أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة .

مادة ه — ترفض أقمشة أصحاب الأتوال اليدوية والميكانيكية الذين يصرف لهم الغزل من مكتب بيع الغزل المصرى إذا كانت مخالفة للمواصفات المبينة بالجدولين رقم ٢ و ٣ وفى حالة الرفض هذه يحرم النسيج من صرف الغزل المستحق له عن الشهر الذى رفضت فيه الأقمشة .

ويوقع صاحب الأقمشة على استمارة الفحص بالقرار المدون بها مع بيان تاريخ التوقيع . وله أن يتظلم من هذا القرار فى نفس اليوم أو اليوم التالى مع دفع رسم قدره جنيه واحد لا يرد إليه فى حالة رفض تظلمه .

وتنظر التظلم لجنة تشكل على الوجه الآتى :

رئيسا { مدير إدارة المنسوجات أو وكيله أو مندوب الوزارة بمكتب بيع
الغزل المصرى أو أحد مساعديه أو مدير إدارة الغزل والمنسوجات
بالاسكندرية .

أعضاء { أحد الموظفين الذين يعينهم مراقب الغزل والمنسوجات .
أحد الموظفين الذين يعينهم مراقب مكتب بيع الغزل المصرى .
أحد التجار الذين تنشر الوزارة كشفا بأسمائهم .
أحد النساجين اليدويين أو الميكانيكيين الذين تنشر الوزارة كشفا
بأسمائهم .

والعضوان الأخيران يعينهما المتظلم فى تظلمه .

ويكون اجتماع اللجنة صحيحا بحضور أربعة من أعضائها من بينهم الرئيس وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الآراء وفى حالة تساوى الأصوات ترجح الجانب الذى به رئيس اللجنة .
ويجب أن يصدر قرار اللجنة فى خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ التظلم ويكون قرارها نهائيا .

وإذا كان قرار اللجنة لصالح صاحب الأقمشة موضوع التظلم وترتب على ذلك قبول كل الأقمشة المستحقة عن الشهر وكان الشهر قد انقضى تسلم إليه كمية الغزل المستحقة عن ذلك الشهر فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار اللجنة أو يعتبر الغزل كأنه تسلم فى ميعاده ويترتب على ذلك وجوب تسليم الأقمشة الناتجة فى ميعادها

وإذا تكرر رفض استلام الأقمشة قبل انتهاء ستة شهور اعتبارا من الشهر التالى للشهر السابق رفض الأقمشة المستحقة فيه تلغى بطاقة المصنع

الفصل الثانى — تداول الأقمشة القطنية

مادة ٦ — على مكتب بيع الغزل انصرى أن يوزع الأقمشة التى تخضع لأحكام القرار على الأشخاص والهيئات الذين تعينهم وزارة التموين دون غيرهم وبالمقادير المقررة لكل منهم

مادة ٧ — يحظر على تجار الجملة ونصف الجملة والجمعيات التعاونية المركزية أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من هذه الأقمشة لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية وبالمقادير المقررة لكل منهم بالبطاقة المنصرفة لهم

مادة ٨ — تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة ولكل جمعية تعاونية عددا من المستهلكين ويجب أن يقتصر عليهم دون غيرهم توزيع الأقمشة المقررة لهم وأن يصرف لكل منهم المقدار الوارد فى بطاقته .

ويجب على الغرف التجارية أن توزع ما تسلمه من الأقمشة على الأشخاص الذين يستخدمون الأقمشة فى صناعاتهم بالمقادير المقررة بمعرفة وزارة التموين لكل صاحب حرفة .

مادة ٩ — على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية والغرف التجارية الذين تخصص لهم كميات من هذه الأقمشة أن يسكوا سجلا طبقا للنموذج رقم ١ (انظر ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٥ مكرر « غير اعتيادى » الصادر فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٣٠)

مادة ١٠ — يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية أن يسكوا سجلا طبقا للنموذج رقم ٢ (انظر ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٥ مكرر « غير اعتيادى » الصادر فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٣٢)

مادة ١١ — يجب على أصحاب المصانع التى تستخدم الأقمشة أن يستخدموا ما يصرف لهم منها فى الغرض الذى صرفت من أجله كما يحظر عليهم أن يبيعوا أية كمية من الأقمشة أو يتنازلوا عنها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات .

مادة ١٢ — يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التموين التابعين لها عما يتخلف لديهم فى نهاية كل ربع سنة من كميات الأقمشة المخصصة للتوزيع بالبطاقات كما يجب عليهم أن يخطروا المراقبة فى منتصف شهر يناير من كل عام عن جملة ما يتخلف لديهم من الأقمشة المخصصة لهذا التوزيع عن العام السابق .

مادة ١٣ — يحظر على أصحاب المصانع وغيرها من الهيئات وعلى كل رب أسرة أن يحصل على أكثر من بطاقة لصرف الأقمشة بموجبها .

مادة ١٤ — على صاحب البطاقة أن يخطر مراقبة التموين المختصة عن كل نقص فى عدد الأفراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لآى سبب آخر كما يجب على صاحب المصنع أن يخطر المراقبة عن كل تغيير فى أحوال المحل أو العمل الذى صرفت من أجله البطاقة يكون من شأنه نقص فى استهلاك الأقمشة .

وفي جميع الاحوال يكون الاخطار في خلال ثلاثين يوما من حصول التغيير .

مادة ١٥ — في الحالات المشار اليها في المادة (٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥) يجب على أصحاب المتجر أو المصنع الذي تصرف له الأقمشة أو البائعين أو من رفعت يدهم أو الورثة حسب الأحوال إخطار مراقب التموين المختص في بحر أسبوع من تاريخ النقل أو انتقال الملكية أو انتهاء وضع اليد أو الوفاة وفي حالة تجار الجملة تخطر في نفس الوقت وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) .

مادة ١٦ — يكون صرف الأقمشة في حالات الزواج والوفاة وغيرها من الحالات الاستثنائية بموجب تراخيص تصرفها مراقبة التموين المختصة .
وتصرف التراخيص بناء على طلب صاحب الشأن ويكون مشتملا على البيانات ومشفوعا بالمستندات التي تقررها وزارة التموين .

الفصل الثالث — الأقمشة المستوردة

مادة ١٧ — لا يجوز نقل الأقمشة القطنية المستوردة من الجمر إلى داخل البلاد إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

ويجب على مستوردي الأقمشة القطنية أن يخطرروا وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) بمدة ما يستوردونه منها في بحر عشرة أيام من تاريخ وصول الأقمشة إلى إحدى الموانئ المصرية . ويبين في الاخطار نوع الأقمشة وكميتها والمكان الذي يرغبون في نقلها اليه وعليهم نقلها من الجمر إلى المكان الذي يحدد بالتراخيص في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ صدور التراخيص بالنقل .

كما يجب موافاة وزارة التموين (مراقبة الغزل والمنسوجات) في بحر أسبوع من تاريخ نقل الأقمشة من الجمر ببيان سعرها وتكاليفها والمستندات التي تؤيد ذلك .

كما لا يجوز لهم التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات إلا بترخيص من وزارة التموين

الفصل الرابع — أحكام عامة

مادة ١٨ — لا تسري أحكام هذا القرار على الملاهي والهيئات والمدارس وغيرها من الجمعيات التي يصرف لها غزل لا غراض تتصل بالتعليم .

مادة ١٩ — لمراقبات التموين أن تطلب من كل رب عائلة ومن كل صاحب محل أو مصنع يستخدم الأقمشة في تجارته أو صناعته جميع البيانات والمعلومات والاحصائيات والأوراق التي يكون لها شأن في تحديد الأقمشة التي يرخص بصرفها أو في مراقبة الصرف طبقا للأوضاع والكميات المقررة .

وعلى هؤلاء الأشخاص أن يقدموا ما يطلب إليهم تقديمه في المواعيد وبالأوضاع التي تحددها لهذا الغرض ويجب أن تكون البيانات والمعلومات مطابقة للحقيقة .

مادة ٢٠ — يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ١١ و ١٣ و ١٧ فقرة الأخيرة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

وفي حالة العود في نفس السنة تكون العقوبة الحبس من ستة أشهر إلى أربع سنوات وغرامة من ٢٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب أصحاب مصانع النسيج الواردة بالجدولين رقم ١ و ٥ المذكورين إذا خالفوا المواصفات المبينة بالجدول رقم ٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٨ المذكورين بغرامة من مائة جنيه إلى ٥٠٠ جنيه .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها .

وفي جميع الأحوال تضبط وتصادر الأشياء موضوع الجريمة .

مادة ٢١ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥١١ لسنة ١٩٤٥

بشأن تسعير المنسوجات القطنية

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

وعلى القرار الوزاري رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن المنسوجات القطنية ،

قرر :

مادة ١ — تحدد أسعار المنسوجات المستولى عليها تنفيذا للمادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ١ و ٢ من القرار الوزاري رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ طبقا للأسعار الموضحة بالجدول (انظر ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٥ مكرر « غير اعتيادي » الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٣٥ و ٣٦)

مادة ٢ — على أصحاب محال بيع هذه الأقمشة بالتجزئة نشر أسعار التجزئة بشكل واضح في المكان المخصص لبيعها في محلاتهم

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد من ٩ إلى ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،
وبعد موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ — يجب على كل من يمتلك محصولا من القمح أو الشعير الناتج من موسم سنة ١٩٤٥ أن يسلم الحكومة جزءا من هذا المحصول بالتمن المحدد ويجب أن يكون هذا الجزء ناتجا كله من محصول سنة ١٩٤٥ دون أن يكون مخلوطا بأية نسبة كانت من محصول سنة ١٩٤٤ أو المحاصيل السابقة عليه .

مادة ٢ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين إجراء أى بيع للقمح أو الشعير الناتج من محصول موسم سنة ١٩٤٥ لغير الحكومة .

كذلك يرخص للملاك الذين يكونون قد سلموا الحكومة كميات القمح أو الشعير الواجب تسليمها تنفيذا لأحكام المادة الأولى بإجراء عمليات بيع قمح أو شعير بشرط أن تكون هذه البيوع صادرة إلى أشخاص من القاطنين في القرية التي حصدها فيها القمح أو الشعير في حدود السكينة اللازمة لهم ولعائلاتهم .

وفي الأحوال التي يكون قد تم فيها تسليم كميات من القمح أو الشعير قبل تاريخ صدور هذا القرار يجب على المشتري أو الحائزين بأية صفة كانت لهذه الكميات أن يسلموها إلى الحكومة في المواعيد التي يحددها وزير التموين لهذا الغرض .

مادة ٣ — لا يجوز نقل القمح أو الشعير من البلد التي حصدت فيه إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المدير فيما يتعلق بنقلها في حدود المديرية ومن وزير التموين فيما يتعلق بنقلها من محافظة أو مديرية إلى أخرى .

ولا يسرى هذا الحظر على كميات القمح أو الشعير التي تسلم إلى الحكومة على أن يكون بيد الحائز ترخيص بنقل القمح أو الشعير من الجرن إلى الشونة التي يتعين التسليم فيها .

مادة ٤ — تسرى أحكام القرار الوزاري رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم عملية تسليم القمح والشعير المحجوزين لحساب الحكومة في موسم سنة ١٩٤٥ .

مادة ٥ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات من كل أردب من القمح موضوع الجريمة .

ويكون الأشخاص الذين اشتركوا في عملية بيع القمح أو الشعير مسئولين بالتضامن سواء كانوا بائعين أو مشتريين أو وسطاء أو ممولين ويضبط في هذه الأحوال القمح أو الشعير موضوع الجريمة ويحكم بمصادرة الجانب الحكومة كما تضبط وتصادر وسائل النقل أو الجر التي استعملت في نقله بالمخالفة لأحكام المادة ٣

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣٠ شول سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي .

قرار وزاري رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد من ٩ إلى ١٢ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ،

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ — يجب على كل من يمتلك محصولا من الذرة الرفيعة الناتج من موسم سنة ١٩٤٥ أن يسلم الحكومة جزءا من هذا المحصول بالثمن المحدد ويجب أن يكون هذا الجزء ناتجا كله من محصول سنة ١٩٤٥ دون أن يكون مخلوطا بأية نسبة كانت من محصول سنة ١٩٤٤ أو المحاصيل السابقة عليه .

مادة ٢ — لا يجوز نقل الذرة الرفيعة من جهة إلى أخرى إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المحافظين أو المديرين أو مراقبي التموين

مادة ٣ — تسرى أحكام القرار الوزاري رقم ٤١٩ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٩٠ الخاص بتنظيم عملية تسليم الذرة الرفيعة المحجوزة لحساب الحكومة من موسم سنة ١٩٤٥

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالحبس من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر وبغرامة قدرها خمسة جنيهات عن كل إردب من الذرة موضوع الجريمة وتضبط في هذه الأحوال الذرة موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها لجانب الحكومة .

مادة ٥ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥١٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد من ٩ إلى ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ،
وبعد موافقة لجنة التموين العليا ،

قرر :

مادة ١ — يجب على كل من يمتلك محصولا من الأرز الناتج من موسم سنة ١٩٤٥ أن يسلم الحكومة حزاء من هذا المحصول بالثمن المحدد ويجب أن يكون هذا الجزء ناتجا كله من محصول سنة ١٩٤٥ دون أن يكون مخلوطا بأية نسبة كانت من محصول سنة ١٩٤٤ أو المحاصيل السابقة عليه .

مادة ٢ — لا يجوز نقل الأرز من جهة إلى أخرى إلا بعد الحصول على إذن خاص بذلك من المحافظين أو المديرين أو مراقبي التموين .

مادة ٣ — يجب أن يكون الأرز الذي يسلم للحكومة تنفيذا لأحكام هذا القرار خاليا من العيوب التجارية وألا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٨ ٪ ويراعى في تحديد ثمن الرز أنه في حالة ما إذا نقصت نسبة المواد الغريبة عن ٤ ٪ أو زادت على هذه النسبة يزداد السعر المقرر للضريبة أو ينقص بواقع المعدلات المبينة في الجدول الآتي :

معدل النقص أو الزيادة بالمليم عن كل واحد في المائة من المواد الغريبة		الصنف
في حالة التسليم بالمزارع	في حالة التسليم بالشون	
مليم	مليم	
١٦٦	١٦٩	أرز شعير ياباني
١٦٢	١٦٥	أرز شعير نباتات أو سبعيني

مادة ٤ — يكون لكل قرية لجنة يعهد إليها بما يأتي :

(أ) مراجعة الاستمارات رقم ٥٨ أو ٥٩ « زراعة إحصاء » على كشف الحصر الاجمالية التي قامت بتحريرها مصلحة المساحة وتعديل مساحات الحيازات الفردية حتى يطابق مجموعها المجموع الوارد في كشف الحصر المذكورة .

(ب) تحديد كمية الأرز الواجب على كل حائز تسليمها طبقا للنسب التي حددتها وزارة الزراعة في القرار الصادر في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥

(ج) تعيين الشئون الواجب نقل الأرز إليها مع مراعاة رغبة المنتج بقدر الامكان في اختيار الشئونة التي يفضلها بشرط أن تكون داخل المديرية على أن يسمح للمنتجين بالتشوين في المخازن الخاصة لكل من بلغت صفقته ٥٠ ضريبة فافوق بالشروط المعتادة .

وإذا رغب الحائز تسليم أرزه في شئونة خارج حدود المديرية الناتج بها الأرز وجب الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

(د) تحديد الفترة التي يجب في خلالها توريد الأرز إلى الشئونة على ألا تتجاوز عشرة أيام وينحول مدير و المديريات سلطة تحديد هذه الفترة في الحالات التي يبين لهم فيها أنه من المتعذر على الحائز تسليم نصيب الحكومة المقرر من الأرز خلالها لأسباب خارجة عن إرادته ، على أن تراعى في ذلك الدقة التامة مع عدم التوسع في الترخيص بتجديده المدة وعلى ألا يتجاوز بأي حال نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥

مادة ٥ — تؤلف اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة من العمدة والصراف كعضوين أصليين ينضم إليهما جميع مشايخ الناحية ويكون انعقادها صحيحا متى حضره العمدة والصراف وأحد المشايخ .

وتوالى اللجنة اجتماعها يوميا إلى أن تنتهي عملية تسليم الأرز في كل قرية .

مادة ٦ — ينظم نظر الشكاوى التي تقدم بشأن المساحة المنزرعة أرزا على الوجه الآتي :

(أ) يجب أن تنتهي اللجنة القروية من تعديل استمارات الحيازة بما يتفق والحصر الاجمالي الذي قامت به مصلحة المساحة قبل يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وعليها أن تسترشد في تعديل استمارات الحيازة باستمارات صرف الأسمدة الخاصة بأصحاب هذه الزراعات . . .

(ب) للجنة القروية اعتبارا من يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ نشر أسماء من عدلت حيازاتهم في كشف تعلق بلوحة الاعلانات المثبتة على باب دار العمدة ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لغاية ٢٠ منه .

والكل من أراد الاعتراض على ما أدرج قرين اسمه من حيازة يقدم شكواه من تحديد اللجنة للمساحة المنزرعة أرزا إلى المركز التابعة له الزراعة في ميعاد لا يتجاوز ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

على أن يتحصن مبلغ قدره عشرون قرشا عن كل فدان أو كسور الفدان موضوع الشكوى من ثمن الأرز بمعرفة البنك بناء على طلب اللجنة القروية عند المحاسبة . وذلك إذا انضج عدم صحة الشكوى بشرط ألا يتجاوز المبلغ خمسة جنيهات مهما بلغت المساحة المختلف عليها . و يكفي لاعتبار الشكوى صحيحة أن يحصل أى تغيير فى التقدير المحدد ولو لم يصل التغيير إلى الحد الوارد بالشكوى .

(ج) يجب على مأمور المركز إحالة الشكوى مباشرة على لجنة القرية وندب موظف لرياستها للنظر فيها فى خلال أسبوع من تاريخ إحالتها عليها ويكون قرار اللجنة نهائيا . وعلى رئيس اللجنة تحديد موعد انعقادها لفحص الشكوى وإخطار الشاكي بخطاب موصى عليه قبل هذا الموعد بثلاثة أيام على الأقل .

(د) إذا انضج من تحقيق شكاوى بعض الحائزين أنهم زرعوا أقل من المساحة التى حددتها اللجنة لهم فإن العمدة والمشايخ يكونون مسئولين عن تعيين أسماء الحائزين الموجود العجز فى حيازتهم وأن يكونوا ملزمين بالتضامن عن هذا العجز ويكلفون بتوريد مقداره .

مادة ٧ — ينظم نظر الشكاوى التى تقدم من الحائزين عن عدم كفاية الناتج من الأرز لتوريد الكمية المقرر تسليمها للحكومة على الوجه الآتى .

(١) يجوز لكل زارع بتبين له أن الأرز الناتج من زراعته لا يسمح بتوريد الكمية المقرر تسليمها للحكومة فى الحدود التى قررها وزير الزراعة أن يقدم شكوى بذلك والأرز قائم فى الحقول بحيث يمكن تقدير الناتج منه تقديرا صحيحا على أن يبين بشكواه جملة مساحة المحصول وموضوع الشكوى بكل حوض على حدة مع ذكر حدود كل قطعة بالتفصيل وعلى ألا يتعدى ميعاد تقديم هذه الشكاوى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وعلى أن يتحصن مبلغ قدره عشرون قرشا عن كل فدان أو كسور الفدان موضوع الشكوى من ثمن الشعير بمعرفة البنك بناء على طلب اللجنة القروية عند المحاسبة وذلك إذا انضج عدم صحة الشكوى بشرط ألا يتجاوز المبلغ خمسة جنيهات مهما بلغت المساحة المختلف عليها ويشترط لقبول الشكوى ألا يكون قد حصد من المحصول أكثر من ٢٥ ٪ من جملة المساحة موضع الشكوى .

(ب) تقدم الشكوى إلى تفتيش الزراعة الواقعة فى دائرته الأتيان ويكون النظر فيها من اختصاص لجنة برئاسة مهندس الزراعة وعضوية معاون الزراعة المختص والعمدة أو شيخ الناحية وأحد الأعيان يختاره المدير ولا يكون انعقادها صحيحا إلا بحضور الرئيس ومعاون الزراعة وأحد العضوين الآخرين ، ويلاحظ عند النظر فى هذه الشكوى أن يترك أولا لكل زارع ربع ضريبة على الأقل عن كل فدان من الناتج من أرزه وتستوفى الكمية المقررة للحكومة من الباقي بعد ذلك وتكون قرارات اللجنة نهائية وبالأغلبية وعند تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

ويجب البت فى الشكاوى لغاية ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ على الأكثر

مادة ٨ — ينظم نظر الشكاوى التي تقدم عن تقدير درجة نظافة الأرز على الوجه الآتي (١) يجوز لصاحب الشأن الذي يشكو من تحديد درجة نظافة الأرز الواجب تسليمه أو من تحديد نوعه أن يطلب فرز الأرز بطريقة الوزن بواسطة تفتيش الزراعة بشرط أن يقدم طلباً بذلك إلى أمين الشونة يذكر فيه أن يكون هذا التحديد نهائياً وملزماً له وأن يقبل خصم مائتي مليم عن كل ضريبة من الثمن المستحق له إذا كانت نتيجة التحكيم في غير صالحه .

(ب) يقوم أمين الشونة في اليوم التالي لتقديم الطلب على الأكثر بأخذ عينتين من الأرز توضع كل منهما في كيس يختم بالشمع الأحمر من الطالب ومن أمين الشونة بحضور العمدة أو وكيله ويحرر بذلك محضراً يبين فيه درجة النظافة المتنازع عليها وأنواع المتنازع عليه ويرفق بالعينة ويقوم أمين الشونة برسالة الطلب مع إحدى العينتين إلى تفتيش الزراعة الواقعة في دائرته الشونة ويحتفظ بالعينة الأخرى للرجوع إليها عند الاقتضاء .

(ج) على تفتيش الزراعة فرزالأرز بطريق لوزن وتحديد درجة نظافته أو نوعه في ظرف يومين من تاريخ استلامه العينة وإبلاغ نتيجة فرزه في الحال إلى أمين الشونة .

(د) يجوز لمقدم الأرز إذا أثبت التقدير الأول أن نسبة المواد الغريبة فيه $\frac{8}{100}$ أن يطلب صرف مبلغ على الحساب على أساس التقدير الأول على أن يدفع له الباقي عند انتهاء تفتيش الزراعة من عملية الفرز إذا ثبت أنه مخق في شكواه .

أما الأرز الذي تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على $\frac{8}{100}$ حسب التقدير الأول فيبقى أمره معلقاً حتى ينتهي تفتيش الزراعة من عملية الفرز .

(هـ) إذا ثبت عدم صحة الشكاوى تخصم قيمة التأمين من ثمن الأرز المستحق وتعلى لحساب الحكومة .

مادة ٩ — عند الانتهاء من تحديد كمية الأرز الواجب على كل حائز تسليمها وتعيين الشون التي يسلم فيها الأرز وتحديد الفترة التي يجب تسليم الأرز في خلالها تسلم اللجنة إلى الحائز ترخيصاً بنقل الأرز من الجرن إلى الشونة .

ويستخرج هذا الترخيص من دفتر يكسب تدون فيه البيانات الآتية .

(١) تاريخ الترخيص

(٢) اسم المزارع .

(٣) اسم المالك إذا كانت الأرض المزروعة أرزاً مستأجرة .

(٤) مقدار الأرز الواجب تسليمه .

(٥) اسم الشونة التي يسلم إليها الأرز .

(٦) الفترة المحددة لاتمام التسليم .

(٧) الأموال المستحقة وجميع مطلوبات الحكومة .

(٨) مطلوبات بنك التسليف الزراعى المصرى .

(٩) المبالغ الأخرى المحجوز نظيرها قضائيا على الأرض .

مادة ١٠ — يجب على أصحاب المبالغ المحجوز نظيرها قضائيا إبلاغ صراف الناحية كتابة فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ نشر القرار عن هذه المبالغ لاثباتها بالترخيص والأوراق المتعلقة بعملية الأرض ليتسنى للبنك الذى سيدفع باقى الثمن مراعاة ذلك . ولا يلتفت لهذا الاخطار إن لم يكن مصحوبا بما يدل على الاجراءات القضائية المتخذة وكذلك إذا تقدم الاخطار بعد الميعاد المحدد .

مادة ١١ — يخول هذا الترخيص للحائز تسليم الأرض إلى الشونة التى عينتها اللجنة ويجب تقديمه إلى أمين الشونة الذى يتعين عليه المبادرة إلى استلام الأرض ووزنه وتحديد نظامه

مادة ١٢ — ترسل اللجنة يوميا إلى أمين الشونة كشفا بالترخيص المسلمة على أن يعاد إليها بعد عشرة أيام مؤشرا عليه بما تم استلامه من الأرض مع إيضاح الثمن .

مادة ١٣ — إذا انقضت الفترة المحددة لنقل الأرض إلى الشونة ولم يسلم الحائز الأرض إليها يجب على اللجنة إخطار مأمور المركز بذلك ليعرض الأمر على المدير للنظر فى تجديد هذه الفترة بالتطبيق فى الفقرة (د) من المادة الرابعة من هذا القرار أو لاتخاذ الاجراءات القانونية تضده طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٤ — بعد الانتهاء من تسليم الأرض والتأشير بذلك على التراخيص من أمين الشونة يقدم الترخيص إلى اللجنة لتؤشر على الكعب الموجود لديها بتمام عملية التسليم ثم تعطيه الترخيص بنقل الباقي من محصول الأرض لديه

مادة ١٥ — على البنك الذى تسلم الأرض فى شونه دفع باقى الثمن بعد خصم المطلوبات فورا أو فى اليوم التالى على الأكثر .

مادة ١٦ — يحظر بغير ترخيص من الوزارة أن تقوم المضارب باستلام حصة الحكومة المقررة على الأرض من المزارعين مباشرة وفى حالة صدور الترخيص بذلك لأحد المضارب يكون مسئولا عن الاحتفاظ بالكميات التى يتسلمها والتصرف فيها وفقا للتعليمات .

مادة ١٧ — على اللجنة أن تحرر كشفا تفصيليا تبين فيه أسماء الحائزين والكميات المستحقة عليهم والكميات التى قاموا بتوريدها فعلا مع بيان جملة المطلوب توريده من القرية والمورد والباقي ويحرر هذا الكشف كل خمسة عشر يوما ويرسل إلى المركز فى صباح اليوم الأول واليوم السادس عشر من كل شهر ويشمل كافة البيانات عن نصف الشهر المنتهى وعلى المركز أن يرسل للمديرية على أثر ورود كشوفات القرى بيانا إجماليا بالكميات المقررة على كل قرية والمورد والباقي من النصفين الأول والثاني من كل شهر وعلى المديرية أن توافي وزارة

التموين كل خمسة عشر يوما ببيان إجمالي عن المقرر والمورد والباقي في كل مركز بحيث يصل هذا البيان في ميعاد أقصاه يوم ٥ ويوم ٢٠ من كل شهر

مادة ١٨ — على المديرية أو المحافظة تنفيذ أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهذا القرار المنظم لعملية التسليم ولهم أن يصدروا التعليمات اللازمة لذلك وعليهم تعميم نشره بكل الوسائل بما في ذلك التعليق في اللوحة المثبتة على باب دار العمدة وحث العمدة على إذاعة ذلك بين جمهور الزراع بكل الطرق الممكنة

مادة ١٩ — يعاقب على رفض تسليم مقادير الأرض كلها أو بعضها المنصوص عليها في المادة الأولى أو على عدم القيام بهذا التسليم بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها عن كل ضريبة أرض لم تسلم .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبغرامة من ٢٠ جنيها إلى ٢٠٠ جنية

وفي جميع الأحوال يحجز الأرض موضوع المخالفة ويحكم بمصادرتها

مادة ٢٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ١ (بند ١ و ٢) و ٤٣ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

قرر :

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص خاص من وزير التموين بيع الدقيق بالجملة في المحال التي تباعه مادة بالتجزئة

يعتبر فيما بالجملة كل بيع يتناول مقدارا من الدقيق زنته خمسون أقة فأكثر

مادة ٢ — يحظر نقل القمح والاذرة والأرز والدقيق أو الخبز بأية وسيلة كانت إلى خارج منطقة مدينة القاهرة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين

مادة ٣ — يحظر بغير ترخيص سابق من وزير التموين نقل الدقيق خارج حدود المحافظة أو المديرية التي يكون فيها

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص سابق من المدير نقل دقيق التموين إلى خارج حدود عواصم المديرية أو بتأثير المراكز التي يكون فيها :

مادة ٥ — يحظر بغير ترخيص سابق من وزير التموين صناعة المكرونة من غير دقيق القمح الصافي المستبعد منه سن المدايخ والسن الأحمر والردتين الناعمة والخشنة .

مادة ٦ — يجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يستخرجوا دقيق القمح الصافي الذي يطحن للمكرونة ولحال الحلوى وفي الأعياد والمواسم خاليا من الردتين الناعمة والخشنة .

مادة ٧ — لا يجوز بيع الدقيق والردة الناعمة المستعملة في الرغف أو عرضها للبيع أو حيازتهما بقصد البيع ما لم يبين على عبواتهما الوزن القائم لكل عبوة بالآلة أو بالكيلوجرام وتاريخ العبوة واسم صاحب المطحن وعنوانه وعبارة (دقيق خليط) أو (ردة ناعمة لرغف العجين) حسب الأحوال وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف أرقام ظاهرة لا يقل ارتفاعها عن سنتيمتر واحد في وسط العبوات أو على بطاقة تعلق أو تلتصق على العبوات بأحكام تام .

مادة ٨ — على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبويرة في مكان ظاهر وبحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة سنتيمترات على أن تجدد كلها حال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة بها رقع من أى نوع كانت .

٩ — يجب على أصحاب المطاحن قبول الجوالات الفارغة المنصرفة من مطاحنهم والتي ردها إليهم أصحاب المخازن وتجار الدقيق على أن يدفعوا عنها خمسين مليا عن الجوال الكبير ٣٢ مليا ونصف للجوال الصغير .

كما يجب على أصحاب المخازن وتجار الدقيق أن يردوا هذه الجوالات الفارغة بالشروط السابقة عند طلبها بمعرفة أصحاب المطاحن .

مادة ١٠ — يجب على أصحاب المطاحن المخصصة للتموين أو المسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه مقادير الحبوب التي تكون في حيازتهم في تاريخ العمل بهذا القرار وما يرد إليهم منها بعد ذلك وتواريخ ورودها وأرقام الأذون الخاصة بها ومقدار ما يصرف منها للتشغيل وما ينتج من الدقيق والزوائد وما يسلم منها لأصحاب الأذون .

كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التموين ومكتب التموين بالمحافظة أو المديرية التي يقع في دائرتها محلهم الرئيسي أو أى فرع لهم في نهاية كل شهر بياناً بما طحن من الحبوب وما أنتج من الدقيق والزوائد وما سلم إلى أصحاب الأذون .

مادة ١١ — يجب على أصحاب المخازن والمحال العامة ومحال بيع الدقيق أو المسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه مقادير الدقيق وزوائده التي تكون في حيازتهم في تاريخ العمل بهذا القرار وما يرد إليهم منها بعد ذلك والجهات الواردة منها وما يبيعونه أو يستخدمونه يوما فيوما .

مادة ١٢ — كل مخالفة لأحكام المادتين ١٠ و ١١ يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بأحدى هاتين العقوبتين .
وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ١٦ هـ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ،

قرر :

مادة ١ — يحدد وزن الرغيف من الخبز في الجهات الواردة فيما بعد وفقاً لـ ما هو مبين أمام كل منها .

الوزن	الجهة
٥٨ درهما	(١) محافظتي القنال والسويس
٦٤ »	(٢) محافظة الاسكندرية وناحية القصاصين بمديرية الشرقية
٨٠ »	(٣) مديرية الفيوم
٧٤ »	(٤) مديرية المنيا
٧١ »	(٥) باقي المديريات والمحافظات

مادة ٢ — يجوز لتمهيد المدارس والمستشفيات والملاجئ وتمهيد القوات المربطة أن يصنعوا بترخيص خاص مقادير الخبز التي يحتاجونها للوفاء بتمهيداتهم من غير الوزن المقرر بالمادة الأولى من هذا القرار .

ويعطى الترخيص من المحافظة أو المديرية بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى أو الملجأ أو مركز القوة المربطة حسب الأحوال — ويجب أن ترفق بالطلب صورة طبق الأصل من التعمد — ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

- (١) اسم التعمد وعنوانه .
- (٢) تاريخ التعمد ومدته .

- (٣) مقدار الخبز الذى يلتزم المتعهد بتوريده يوميا .
- (٤) وزن الرغيف من الخبز كما هو وارد في شروط التعهد .
- مادة ٣ — في جميع الأحوال يكون التسليم في الوزن بسبب الجفاف الطبيعى للخبز هو على الأكثر ٥٪ ويجب أن يباع الخبز باعتبار السعر الذى تقرره لجان التسعيرة في المديرية والمحافظات .
- مادة ٤ — عند التفتيش على المخازن لمراقبة تنفيذ هذا القرار يراجع وزن عدد من الأُرغفة الموجودة لدى الخبز لا يقل عن مائة رغيف وإذا لم يوجد هذا العدد بالخبز فيكتفى بوزن الموجود من الأُرغفة .
- ويكون وزن الخبز مخالفا لا يحكام هذا القرار إذا ثبت أن مقدار العجز في متوسط وزن الأُرغفة التي روجع وزنها يزيد على خمسة في المائة من الوزن المقرر في المديرية أو المحافظة .
- مادة ٥ — يجب على البائع أن يسلم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقصا .
- مادة ٦ — يجب أن يوضع ميزان في كل مخبز وفي كل دكان معد لبيع الخبز .
- مادة ٧ — كل مخالفة لأحكام المادة السادسة من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تزيد عن جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على أسبوع .
- وفي كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
- مادة ٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزارى رقم ٥١٧ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد من ٤ إلى ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

قرر :

- مادة ١ — يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يستخرجوا أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح المخلوط بدقيق الشعير بنسبة ٧٨٪ من الأول إلى ٢٢٪ من الثانى والمستبعد منهما الردتان الناعمة والخشنة

ويجب أن يكون خليط الدقيق الناتج طبيعي المذاق والرائحة ولا تزيد نسبة الرطوبة فيه عن ١٢٪ ودرجة الحموضة عن ٥.٥ ونسبة الرمل (المواد المعدنية) عن ٦٥٪

مادة ٢ — يجب على أصحاب المطاحن والمستوامين عن إدارتها قبل إجراء عملية الطحن تنظيف الحبوب جيدا طبعا لما هو وارد بالمادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وخليط حبوب القمح بحبوب الشعير بمعدل ٧٥٪ من الأول إلى ٢٥٪ من الثاني.

مادة ٣ — يجب على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يسلّموا لأصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها الكمية اللازمة من الردة الناعمة لرغيف العجين (تقريضة) مقابل دفع الثمن حسب السعر الجبري على أن تكون هذه الردة نظيفة وخالية من المواد الغريبة وتحرر من المنخل ٢٥

مادة ٤ — يحظر على أصحاب المخازن أو المحال العامة أو تجار الدقيق والمسؤولين عن إدارتها أن يستعملوا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق المشار إليه في المادة الأولى من هذا القرار.

مادة ٥ — يحظر على أصحاب المخازن رغف العجين (تقريضة) الا على الردة الناعمة النظيفة الخالية من المواد الغريبة والمنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار.

ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الخبز عن ٤٠٪ وأن يكون طبيعي المذاق والرائحة ومصنوعا من الدقيق المطابق لمواصفات أحكام هذا القرار.

مادة ٦ — جميع عينات الدقيق الخليط والردة الناعمة والخبز التي تؤخذ من المطاحن والمخازن ومحال بيع الدقيق تقوم مصلحة المعامل التابعة لوزارة الصحة العمومية بفحصها بطريق النخل والتحقق من مطابقتها للمواصفات الواردة في هذا القرار.

مادة ٧ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

مادة ٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تحريرا في ٣٠ شول سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥٨١ لسنة ١٩٤٥

بشأن خلط دقيق القمح بدقيق الذرة الرفيعة بمديرية أسيوط

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد من ٤ الى ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص

بشؤون التموين

قرر

مادة ١ — يحظر على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها بمديرية أسيوط أن يستخرجوا أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة الرفيعة بنسبة جزأين من دقيق القمح إلى جزء واحد من دقيق الذرة على أن يكون خليط الدقيق خاليا من الردين الناعمة والخشنة وأن يكون طبيعي المذاق والرائحة ولا تزيد نسبة الرطوبة فيه عن ١٢ ٪ ودرجة الحموضة عن ٥.٥ ونسبة الرمل (المواد المعدنية) عن ٠.٣ ٪

مادة ٢ — يجب على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها قبل إجراء عملية الطحن تنظيف الحبوب جيدا طبقا لما هو وارد بالمادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وخليط حبوب القمح بحبوب الذرة الرفيعة بمعدل ٦٨ ٪ من القمح ٣٢ ٪ من الذرة الرفيعة

مادة ٣ — يجب على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها أن يسلّموا لأصحاب المخازن والمستولين عن إدارتها الردة الناعمة اللازمة لرغف العجين (تقريصة) مقابل دفع الثمن حسب السعر الجبري على أن تكون هذه الردة نظيفة وخالية من المواد الغريبة وتمر من المنخل ٢٥

مادة ٤ — يحظر على أصحاب المخازن أو المحال العامة وتجار الدقيق والمستولين عن إدارتها أن يستعملوا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة دقيقا غير الدقيق المشار إليه في المادتين الأولى والثانية من هذا القرار

مادة ٥ — يحظر على أصحاب المخازن ورغف العجين (تقريصة) إلا على الردة الناعمة الخالية من المواد الغريبة والمنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القرار ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الخبز عن ٤٠ ٪ وأن يكون طبيعي المذاق والرائحة ومصنوعا من الدقيق المطابق لمواصفات أحكام هذا القرار

مادة ٦ — جميع عينات الدقيق والردة الناعمة والخبز التي تؤخذ من المطاحن والمخازن وتحال بيع الدقيق تقوم مصلحة المعامل التابعة لوزارة الصحة العمومية بفحصها بطريق النخل والتحقق من مطابقتها للمواصفات الواردة بهذا القرار

مادة ٧ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

طه السباعي

قرار وزارى رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٥

بتنظيم خليط القمح بدقيق الذرة بنوعيه بمديريات جرجا وقنا وأسوان

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد من ٤ الى ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

قرر

مادة ١ — يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها في مديريات جرجا وقنا وأسوان طحن حبوب القمح والذرة بنوعيهما كل على حدة على أن يكون الدقيق المستخرج من كل منهما خاليا من الردين الناعمة والخشنة وأن يكون طبعى المذاق والرائحة ولا تزيد نسبة الرطوبة فيه عن ١٢٪ ودرجة الحموضة عن ٥٠٠ ونسبة الرمل (المواد المعدنية) عن ٠.٣٪

مادة ٢ — يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها قبل إجراء عملية الطحن تنظيف الحبوب جيدا طبقا لما هو وارد بالمادة ٤ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

مادة ٣ — يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها أن يسلموا دقيق القمح ودقيق الذرة كلا على حدة إلى أصحاب محال بيع الدقيق وذلك بنسبة جزأين من دقيق القمح إلى جزء من دقيق الذرة.

ولا يجوز تسليم دقيق القمح ودقيق الذرة بنوعيهما لأصحاب المخازن إلا بعد خلطهما بالنسبة المتقدم ذكرها .

مادة ٤ — يجب على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها أن يسلموا لأصحاب المخازن أو المسئولين عن إدارتها الكمية اللازمة من الردة الناعمة لرغف العجين (تقريصة) مقابل دفع الثمن حسب السعر الجبرى على أن تكون هذه الردة نظيفة وخالية من المواد الغريبة وتمر من المنخل ٢٥

مادة ٥ — على أصحاب محال بيع الدقيق أن يراعوا عند صرف كميات الدقيق المقررة لكل شخص أن يكون تسليم كل من دقيق القمح ودقيق الذرة بنوعيهما على حدة بالنسب الواردة في المادة الثالثة من هذا القرار .

مادة ٦ — مع عدم الإخلال بأحكام هذا القرار يجوز لأصحاب محال بيع الدقيق في مديريات جرجا وقنا وأسوان أن يجوزوا . بقصد البيع دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة بنوعيهما بالنسب والمواصفات المذكورة في هذا القرار وذلك في حدود الكميات التى تأذن بها مراقبة التموين بالمديرية .

- مادة ٧ — يحظر على أصحاب المخازن رغف المعجين (تقريبية) إلا على الردة الناعمة النظيفة الخالية من المواد الغريبة والمنصوص عنها في المادة الرابعة من هذا القرار .
- ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في الخبز عن ٤٠ ٪ وأن يكون طبعه المذاق والرائحة ومصنوعا من الدقيق المطابق لمواصفات أحكام هذا القرار
- مادة ٨ — جميع عينات الدقيق والردة الناعمة والخبز التي تؤخذ من المطاحن والمخازن ومحال بيع الدقيق تقوم مصلحة المعامل التابعة لوزارة الصحة بفحصها بطريق النخل والتحقق من مطابقتها للمواصفات الواردة في هذا القرار
- مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- مادة ١٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥)
طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٥

بشأن إنشاء لجان للتحكيم في المنازعات التي تقع بين أصحاب
المطاحن والبنوك المعتمدة وغيرها

وزير التموين

بعد الاطلاع على الباب الثالث (أحكام خاصة بتداول القمح والمشمع والشعير والأرز والذرة) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وحسب النزاع الذي يقع بين أصحاب المطاحن والبنوك المعتمدة أو غيرها عند تسليم الحبوب .

قرر .

مادة ١ — تنشأ لجان للتحكيم تشكل على الوجه المبين بالجدول المرافق وتختص بالنظر في المنازعات التي تقع بين أصحاب المطاحن أو مديريها المسئولين وبين البنوك المعتمدة لتسليم الحبوب بخصوص تقدير درجة النظافة

مادة ٢ — لا يكون انعقاد لجنة التحكيم صحيحا إلا إذا حضر الاجتماع ثلاثة أعضاء على الأقل اثنان منهم من موظفي الحكومة وتصدر اللجنة قراراتها على وجه الاستعجال بالأغلبية المطلقة للحاضرين من الأعضاء وتكون القرارات نهائية غير قابلة للطعن .

مادة ٣ — تعقد لجنة التحكيم بناء على طلب يحرر على ورقة دمغة من فئة الثلاثين مليا ويتقدم به صاحب الشأن إلى مندوب البنك يتعهد فيه بأن يكون قرار اللجنة نهائيا ملزما له ، ويجب أن يكون الطلب مصحوبا بتأمين تقدي بواقع ٢٥ مليا عن كل أردب .

ولا يقبل الطلب إلا بعد دفع ثمن كمية الحبوب المتنازع عليها طبقاً لتقدير البنك .
وعلى مندوب البنك أن يثبت على الطلب تاريخ وساعة تقديمه وأن يقيد في سجل خاص
برقم مسلسل ، وعليه أن يدعو اللجنة الى الانعقاد في نفس اليوم بشونة البنك للنظر في الطلب
وعلى اللجنة أن تفصل فيه في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ تقديم الطلب .

وفي حالة امتناع مندوب البنك عن قبول الطلب فلصاحب الشأن أن يقدمه إلى مراقبة التموين
في المحافظة أو المديرية ، وإذا كانت الشونة تابعة لأحد مراكز المديرية فيقدم الطلب لمفتش
التموين بالمركز ، وعلى مستلم الطلب أن يقوم فوراً بالاجراءات المبينة بالفقرة السابقة .

مادة ٤ — تقوم اللجنة بأخذ عينات من الحبوب المتنازع عليها وتقوم بتقدير درجة نظافتها
بطريق الوزن بحضور صاحب الشأن وعليها أن تحرر محضراً تثبت فيه ساعة وتاريخ تقديم
الطلب وقيمة التأمين وثمان الحبوب المتنازع على درجة نظافتها وتاريخ وساعة بدء اللجنة مباشرة
مهمتها وأسماء الاعضاء الحاضرين وصفة كل منهم والاجراءات التي قامت بها اللجنة على وجه
التفصيل وقرار اللجنة مع اثبات كافة الاعتراضات ، ويذيل المحضر بتوقيع جميع الحاضرين .
ويحرر المحضر من ثلاث صور تسلّم إحداها للبنك وتحتفظ الثانية بمراقبة التموين بالمحافظة أو
المديرية أو مكتب تموين المركز حسب الأحوال وترسل الثالثة إلى الوزارة .

مادة ٥ — يتسلم طالب التحكيم كيات الحبوب المتنازع على درجة نظافتها فوراً بعد دفع
الثمان المقرر على أن تؤخذ عينات قانونية منها لفحصها بمعرفة لجنة التحكيم . وبعد ظهور نتيجة
الفحص يسوى الثمن طبقاً لتقدير اللجنة مهما كان الفرق ضئيلاً .

مادة ٦ — يسترد طالب التحكيم التأمين المدفوع منه إذا كانت نتيجة التحكيم تخفيض درجة
النظافة نصف قيراط أو أكثر وفي غير ذلك من الأحوال يفقد التأمين .

مادة ٧ — على لجنة التحكيم أن ترفع في إصدار قراراتها تعليمات وزارة التموين .

مادة ٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

جدول ملحق بالقرار الوزاري رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٥

- (١) تنشأ لجنة تحكيم بمحافظة القاهرة تختص الأولى بالشراية وروض الفرج والثانية
بساحل أتر النبي والملك الصالح .
- وتشكل كل منهما على الوجه الآتي .
- مندوب عن وزارة التموين .

- مندوب عن وزارة التجارة والصناعة .
- » عن وزارة الزراعة .
- » عن البنك .
- » عن أصحاب المطاحن (يختاره طالب التحكيم) .
- (٢) تشكل لجنة التحكيم بمحافضة الاسكندرية على الوجه الآتى .
- مندوب عن وزارة التموين .
- » عن وزارة التجارة والصناعة .
- » عن وزارة الزراعة .
- » عن البنك .
- » عن أصحاب المطاحن (يختاره طالب التحكيم) .
- (٣) تشكل لجنة التحكيم بمواصم المحافظات والمديريات الأخرى على الوجه الآتى :
- مندوب عن وزارة التموين .
- » عن وزارة الزراعة .
- » عن القسم المالى .
- » عن البنك .
- » عن أصحاب المطاحن (يختاره طالب التحكيم) .
- (٤) تشكل لجنة التحكيم فى مراكز المديريات على الوجه الآتى :
- مندوب عن وزارة التموين .
- » » وزارة الزراعة .
- معاون المالية .
- مندوب عن البنك .
- » » أصحاب المطاحن (يختاره طالب التحكيم) .

قرار وزارى رقم ٥٢١ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ١ (بند ١ و ٢ و ٣) و ١٤ و ١٥ و ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

قرر :

مادة ١ — يجوز بعد ظهر الأحد والثلاثاء من كل أسبوع أن يذبح فى السليخانات الموجودة

بعواصم المديرية والمحافظات أو في الأماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للأكل بالقدر اللازم لمواجهة احتياجات المستشفيات ويجب في هذه الحالة على متعمدي توريد اللحوم أن يسلموا إلى إدارة المذبح بياناً من مدير المستشفى المختص بكمية اللحوم اللازمة ونوعها .

مادة ٢ — لا يجوز أن تتجاوز كمية اللحوم الناتجة من ذبائح كل متعهد عن المقدار اللازم للوفاء بتعهد أكثر من ٢٠ ٪

ويجب على المتعهد عدم بيع اللحوم الزائدة أو عرضها للبيع إلا في الأيام التي يباح فيها بيع اللحوم طبقاً لأحكام الباب الرابع من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

مادة ٣ — يرفع القيد الوارد في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بالقدر اللازم لمواجهة احتياجات وزارة الدفاع الوطني . ويجب في هذه الحالة على متعمدي توريد اللحم لتلك الوزارة أن يسلموا إلى إدارة المذبح وثيقة مبينة فيها كمية اللحوم اللازمة في كل يوم من الأيام التي أيسح الذبح فيها وموقعا عليها من ضابط تموين المنطقة .

مادة ٤ — فيما يتعلق بتطبيق المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يجوز حفظ لحوم الخنازير غير المستوردة من الخارج في محال التبريد (التلاجات العامة) كما يجوز استخدام هذه اللحوم في صناعة المحفوظات واللحوم المجففة .

مادة ٥ — يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التموين نقل اللحوم من أية جهة أخرى ويستثنى من هذا الخطر مقادير اللحوم التي تنقل لحساب وزارة الدفاع الوطني بشرط أن تكون مختومة بخاتم الوزارة المذكورة .

مادة ٦ — يرخص لمجازر الجهات الموضحة بالجدول المرافق لهذا القرار بالتجاوز عن القيد الوارد بالفقرة الثانية من المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — بالمقدار المبين قرين كل منها في كل يوم من الأيام المرخص فيها الذبح .

مادة ٧ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير التموين فتح محال جديدة للجزارة

مادة ٨ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

مادة ٩ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

طه السباعي

الجدول الملحق بالقرار الوزاري رقم ٥٢١ لسنة ١٩٤٥

كفر الدوار : مقدار التجاوز المرخص به ٣٨٠ رطلا من اللحم الضأن أو ما يعادلها من أنواع اللحوم الأخرى في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح .

حلوان ، الزيتون ، طره : مقدار التجاوز المرخص به ١٠ ٪ من الحيوانات المرخص بذبحها في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح .

الأقصر : مقدار التجاوز المرخص به ٦٠٠ رطل من اللحم السكندوز في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح وذلك لتغذية الفقراء بميرة محمد علي باشا .

أبنوب : مقدار التجاوز المرخص به ٣٦٠ كيلو من اللحم السكندوز أو ما يعادلها من أنواع اللحوم الأخرى في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح لمواجهة تغذية تلاميذ المدارس الإلزامية التابعة لمجلس مديرية أسيوط بدائرة مركز أبنوب .

ملحوظة — تصرف تراخيص ذبح هذا المقدار لتمتعدها توريد اللحوم للدارس المذكورة بناء على طلب يقدم منه إلى سلخانة أبنوب مشفوعا بصورة من عقد التوريد مصدق عليه من الهيئة المختصة .

نجع حمادى ، دشنا ، قنا ، الأقصر ، أسنا ، ادفو ، اسوان ، كوم امبو : مقدار التجاوز المرخص به القدر اللازم لمواجهة احتياجات المطاعم الشعبية .

ملحوظة — يجب على متعهدي توريد اللحوم لتلك المطاعم أن يسلموا إدارة المذبح وثيقة مبين فيها كمية اللحوم اللازمة في كل يوم من الأيام التي أبيع الذبح فيها موقعا عليها من مدير المطعم .
الرقازيق : مقدار التجاوز المرخص به كمية اللحوم الناتجة من ذبح عشرة عجول بقرى في الشهر وذلك لمواجهة تموين عمال الجيش البريطاني بمنطقة التل الكبير .

بندر الجزيرة : مقدار التجاوز المرخص به مقدار يعادل ٢٥ ٪ من الحيوانات المرخص بذبحها في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح .

دمياط : مقدار التجاوز المرخص به مقدار لا يتجاوز ١٠ ٪ من عدد الحيوانات المرخص بذبحها في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح .

الحلة الكبرى : مقدار التجاوز المرخص به مقدار يعادل ٥٠ ٪ من عدد الحيوانات المرخص بذبحها في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح .

بندر المنيا ، بندر مغاغة : مقدار التجاوز المرخص به مقدار لا يتجاوز ٢٠ ٪ من عدد الحيوانات المرخص بذبحها في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح .

بنى سويف : مقدار التجاوز المرخص به مقدار لا يتجاوز ٢٠٪ من عدد الحيوانات المرخص بذبحها في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح .

الاسماعيلية : مقدار التجاوز المرخص به مقدار لا يتجاوز ٤٨٥ كيلو في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح .

السويس : مقدار التجاوز المرخص به .

(١) . القدر اللازم لمواجهة احتياجات معتقلي الطور — ويجب على متعهد توريد اللحوم للمعتقل أن يسلم إدارة المذبح وثيقة مبيّنة فيها كميات اللحوم اللازمة في كل يوم من الأيام التي أيسح فيها الذبح موقعا عليها من قومندان المعتقل .

(٢) مقدار يعادل كمية اللحم الناتج من ذبح ماشيتين أسبوعيا لمواجهة احتياجات معسكر العمل في منطقة أتكه .

(٣) مقدار يعادل كمية اللحم الناتج من ذبح أربعة عجول كندوز وثلاثة رؤوس من الضأن أسبوعيا وذلك لمواجهة تموين عمال الجيش البريطاني بمنطقة القنال .

(٤) مقدار ١٤٥٦ كيلو جرام من اللحوم في كل يوم من الأيام المرخص فيها بالذبح وذلك لمواجهة الزيادة في عدد السكان المدنيين .

(٥) تخصص من كمية اللحوم المبينة في الفقرة السابقة ٦٠٠ كيلو جرام يوميا لتموين السفن في غير أيام الحظر وذلك عدا الكميات اللازمة لتموينها من لحم التخزين .

(٦) تختم سلخانة السويس كميات اللحوم المشار إليها في الفقرة السابقة بخاتم خاص ويرخص بادخال هذه اللحوم دون غيرها إلى دائرة السويس الجمركية .

بور سعيد : مقدار التجاوز المرخص به .

(١) مقدار ٦١٠٠ أقة من اللحوم خلال الأيام المرخص فيها بالذبح أسبوعيا .

(٢) تخصص من كمية اللحوم المبينة في الفقرة السابقة ألف أقة من اللحم الخشن أو ما يعادلها من لحم الكندوز والبتلو والضأن لتموين السفن أسبوعيا وذلك عدا الكميات اللازمة من لحم التخزين واللحم الجملي .

(٣) يضع مجزر بورسعيد ختما خاصا مكتوبا عليه (لحوم تموين السفن) بجانب تختم المجزر الشريطي على كميات اللحوم المشار إليها في الفقرة السابقة ويرخص بادخال هذه اللحوم دون غيرها إلى دائرة بورسعيد الجمركية .

قرار وزاري رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

قرر :

مادة ١ — تسري أحكام القرارات الوزارية رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٤٥ بشأن تحديد الفراغات اللازمة لحفظ تقاوى البطاطس في الثلاجات ورقم ٢٠٦ بشأن تنظيم توزيع فراغات الثلاجات بين منتجي البطاطس .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ١ بند ١ والمواد من ٣٨ إلى ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين ،

قرر :

مادة ١ — يمنح الترخيص بالتعامل في ورق الجرائد المشار اليه في المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في الحالات الآتية .

(أ) إذا كان الورق المحوز لا يصلح بطبيعته لطبع الصحف .
(ب) إذا كان الورق المحوز هو من ورق الجرائد الملون وكانت مقاديره تتناسب وحاجة الحائز .
(ج) إذا كان الورق المحوز ناتجا من قطع اللفات من مقاس معين إلى آخر يناسب حجم الصحيفة .

(د) إذا كان الورق المحوز مملوكا للسلطات العسكرية أو مخصصا لأغراض الدعاية .

مادة ٢ — تصرف مقررات الورق للصحف المنصوص عنها في المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بمقتضى أدون تسليم تشتمل على اسم المستورد واسم صاحب الاذن وكمية الورق التي تسلم بموجبه والغرض المراد استخدامه فيه .

مادة ٣ — يجب على أصحاب الصحف أو المسئولين عن إدارتها أن يمسكوا سجلا تثبت فيه البيانات الآتية .

(١) كمية ورق الجرائد الموجودة في حيازتهم ونوعها ومقاسها ووزنها وما يرد إليهم منها بعد ذلك .

(٢) مقدار ما يستخدم منها في طبع كل عدد مع بيان مقدار الدشت الأبيض وبواقى افات الورق المتبقية بعد الطبع وعدد النسخ غير الصالحة للبيع كل على حدة

(٣) مقدار النسخ المتسامة لمتعهدي التوزيع من كل عدد يصدر .

(٤) عدد ما يوزع على المشتركين أو الهيئات الرسمية أو بالمجان أو غير ذلك من الوجوه مع بيان ما يوزع لكل منها على حدة .

(٥) عدد النسخ المرتجعة والباقية بدون توزيع .

ويجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التموين في خلال النصف الأول من كل شهر بيانا بما ورد إليهم من ورق الجرائد وما استخدموه في الطبع خلال الشهر السابق وما تبقى لديهم منها في آخر الشهر وعدد النسخ المطبوعة والمسامة لمتعهدي البيع وعدد النسخ الباقية بدون توزيع .

مادة ٤ — يجب على متعهدي بيع الصحف أن يمسكوا سجلا خاصا لكل صحيفة يقومون بتوزيعها تثبت فيه البيانات الآتية .

(١) مقدار النسخ المسامة إليهم من كل عدد لتوزيعها .

(٢) مقدار النسخ التي ترسل من كل عدد إلى مختلف الجهات واسم المتعهد المسكف بالتوزيع فيها .

(٣) مقدار النسخ المرتجعة من كل جهة من جهات التوزيع وما سلم منها للصحيفة وما تبقى لدى متعهد البيع .

ويجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التموين في خلال العشرة الأيام الأولى من كل شهر بيانا بمقدار النسخ التي تسلموها من كل صحيفة على حدة خلال الشهر السابق ومقدار النسخ الموزعة منها في كل منطقة من مناطق التوزيع وما أرسل منها للأقطار الخارجية ومقدار النسخ المرتجعة من مناطق التوزيع الداخلية .

ويرسل الاخطار عن النسخ المرتجعة من الأقطار الخارجية في خلال الشهر التالي للشهر الذي أرسل عنه البيان .

مادة ٥ — يجب على أصحاب الصحف ومتعهدي التوزيع والمشتغلين بتجارة الصحف المرتجعة بالجملة أن يخطرروا وزارة التموين في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار عن المخازن والأماكن التي يحفظون بها كميات النسخ المرتجعة من الجرائد والمجلات . ويعنى من هذا الاخطار الأشخاص الذين سبق أن قدموه تنفيذاً للمادة ٨ من الأمر العسكري رقم ٥٨١

وعلى الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة أن يخطرُوا وزارة التموين عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور التغيير .

مادة ٦ — يجب على أصحاب المطابع أو المسؤولين عن إدارتها أن يخطرُوا وزارة التموين في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار عن الصحف التي يتولون طبعتها وعن فئات أجور الطبع المتفق عليها بينهم وبين أصحاب الصحف ، ويعفى من هذا الاخطار الأشخاص الذين سبق أن قدموه تنفيذاً للمادة ٩ من الأمر العسكري رقم ٥٨١ .

وعلى الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة أن يخطرُوا وزارة التموين عن أى تعديل يطرأ على هذه البيانات في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التعديل .

مادة ٧ — يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يمسكوا سجلاً خاصاً لكل صحيفة يتولون طبعتها يثبت فيه يومياً مقدار النسخ المطبوعة من كل عدد يصدر .
ويجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التموين في نهاية كل شهر بياناً بعدد النسخ المطبوعة من كل صحيفة خلال الشهر السابق .

مادة ٨ — يجب على أصحاب المطابع أو المسؤولين عن إدارتها أن يمسكوا سجلاً خاصاً يثبت فيه مقدار ما يسلم إليهم من ورق الجرائد المصروف لغير أصحاب الصحف واسم صاحب الورق ورقم وتاريخ إذن الصرف الصادر له من وزارة التموين والغرض الذي صرف الورق من أجله ومقدار ما استخدم منه في هذا الغرض وعدد النسخ المطبوعة وتاريخ طبعتها .
كما يجب عليهم أن يخطرُوا الوزارة بعد أسبوع من تاريخ الانتهاء من طبع ما كلفوا به عن الكمية المتبقية لديهم من الورق .

مادة ٩ — يجب على أصحاب الصحف أو المسؤولين عن إدارتها أن يسلموا في الأسبوع الثالث من كل شهر إلى مخازن شركة الاعلانات الشرقية بالقاهرة ورق الدشت الأبيض بجميع أنواعه من قشرة وبواقي لفات وكنسة بواقع ٤٠ جنيهاً للطن الواحد .

مادة ١٠ — تمسك السجلات المنصوص عنها في المواد ٣ و ٤ و ٧ و ٨ من هذا القرار باللغة العربية وفقاً للنماذج (انظر ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٥ مكرر « غير اعتيادي » الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٤٩ ، ٥٠)

وتحرر الاخطارات الشهرية المنصوص عنها في المواد المشار إليها بالفقرة السابقة باللغة العربية أيضاً وفقاً للنماذج (انظر الوقائع المذكورة ص ٥١)

مادة ١١ — يراعى عند احتساب حصة الورق الشهرية للصحيفة ألا تزيد نسبة المرتجع عن ١٠٪ من عدد النسخ الموزعة فإذا زادت النسبة عن هذا القدر خفضت حصة الصحيفة بمقدار الزيادة ويراعى احتساب نسبة قدرها ١٠٪ مقابل ورق الدشت وعادم الطبع .

مادة ١٢ — كل مخالفة لأحكام المادة ٩ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٤ فقرة أولى وثانية . وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٤ فقرة ثالثة .

مادة ١٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادتين ١ بند ٢ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين
قرر :

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق هذا القرار تعتبر مديرتنا قنا وأسوان منطقة واحدة ويحظر بغير إذن خاص من وزارة التموين نقل المواد الآتية من هذه المنطقة سواء أكان النقل شمال مديرية قنا أم جنوب مديرية أسوان .

(١) المنسوجات والبطانيات والملابس الجاهزة ماعدا أقمشة الفرك التي تصنع في المنطقة المذكورة ويرخص بتصديرها للسودان .

(٢) حيوانات الفصيلة البقرية والأغنام والماعز واللحوم الناتجة منها ماعدا الحيوانات الواردة من السودان والحيوانات المنقولة إلى جهات سفاجا والغردقة والقصر .

(٣) الشعير والذرة الرفيعة والذرة الشامية والقمح .

مادة ٢ — يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من السلع التي توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد لأغائة الفقراء والمصابين من أهالي مديرتي قنا وأسوان سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أم المقايضة أم بأية وسيلة أخرى .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين . ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من يخالف أو يشرع في مخالفة أحكام المادة الثانية مع علمه بأن الصفة تتناول شيئا من السلع المحظور الاستيلاء عليها .

وفي جميع الأحوال تضبط السلع موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزارى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ١ (بند ٥) والمواد من ٤٣ إلى ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

قرر :

مادة ١ — يستمر الاستيلاء استيلاء عاما على المواد الآتية

(١) كميات القصدير والنشادر الموجودة بالدوائر الجمركية والكميات التى ترد من هذين الصنفين فى المستقبل .

(٢) كميات غاز النوشادر (الأمونيا) الموجودة فى أى محل أو باحدى الدوائر الجمركية بالملكة المصرية وكذلك الكميات التى ترد من هذا الصنف فى المستقبل .

(٣) كميات الكاوتشوك الخام (لاتكس وكريب وسموكنديتس) الموجودة فى أى محل أو فى إحدى الدوائر الجمركية بالملكة المصرية ، وكذلك الكميات التى ترد من هذا الصنف فى المستقبل

(٤) ما يوجد من ورق الطباعة والكتابة من جميع الأوزان والمقاسات والأنواع بالدوائر الجمركية وعلى ما يرد من هذا الصنف مستقبلا

(٥) ما وجد بالدوائر الجمركية من السيارات على اختلاف أنواعها وما يرد منها مستقبلا

(٦) أدوات الصبى والفخار والألمنيوم الموجودة فى مخازن ومحلات ياقوت أحمد أبو حمده بالإسكندرية والقاهرة وطنطا أو أية جهة أخرى من الأصناف الآتى بيانها

- | | |
|------------------------|---------------------------------|
| (١) فناجين شاي صينى | (٧) صحنون صينى بيضاء ثقيلة |
| (٢) طواقم شاي | (٨) عدلية فخار |
| (٣) فناجين قهوة صينى | (٩) صحنون فخار مقاسات |
| (٤) طواقم سفره صينى | (١٠) ملاعق وشوك وسكاكين الباك |
| (٥) كالات طواقم سفره | (١١) سلاطين فخار مكشوفة |
| (٦) قوارب صينى وفخار | (١٢) أبريق شاي صينى |

(٧) كافة أنواع الاطارات الخارجية والأنابيب الداخلية الخاصة بالسيارات الموجودة بالدوائر الجمركية ومخازن الاستيداع وما يرد منها مستقبلا .

(٨) كميات الشب (سلفات الألومين) فى أى محل بالملكة المصرية وما يرد منها

فى المستقبل .

(٩) كميات الصودا الكاوية في أى محل بالمملكة المصرية وما يرد منها في المستقبل .
(١٠) كميات الحديد والصلب الخام وألواح الصاج السوداء والمجلفنة سواء كانت مستوية أو مضطمة ومواسير الحديد الموجودة لدى المستوردين أو بمخازن اتحاد المستوردين أو بالدوائر الجمركية أو التي ترد من الخارج في المستقبل .

(١١) جميع الأخشاب الواردة من السويد برسم دائرة أسعد باسيلي باشا والأخشاب التي وردت أو سترد مستقبلاً برسم اتحاد مستوردي الأخشاب أو برسم أى مستورد آخر سواء كانت بالدوائر الجمركية أو بأى مكان تكون هذه الأخشاب قد نقلت إليه بجميع أنحاء المملكة المصرية .

مادة ٢ — تقوم وزارة التموين بتنظيم توزيع المواد المستولى عليها بمقتضى أحكام هذا القرار ويقوم المستولى لديهم بسحب هذه المواد المستولى عليها من الدوائر الجمركية ونقلها إلى مخازنهم وإبقائها بها في حراساتهم وتحت مسؤوليتهم وتنفيذ نظام التوزيع الموضوع لها بمعرفة وزارة التموين .

مادة ٣ — كل من يرفض الانطمان لأحكام هذا القرار يعاقب بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

قرار وزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

قرر .

مادة ١ — يحظر الاتجار في إحدى السلع الموضحة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار أو استخدامها في الصناعة على كل شخص يحكم عليه في جريمة يعاقب عليها بموجب المراسيم بالقوانين الواردة في الجدول رقم (٢) .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
القاهرة في ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعي

جدول رقم ١

الملحق بالقرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥

- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| (١) الوقود السائل بأنواعه . | (٩) النوشادر . |
| (٢) الحديد الخام والمصنوع . | (١٠) بذرة القطن . |
| (٣) الأخشاب بأنواعها . | (١١) المنسوجات بأنواعها . |
| (٤) الورق بأنواعه . | (١٢) السكر . |
| (٥) الجوت الخام والمصنوع . | (١٣) الشاي . |
| (٦) الكاوتشوك الخام | (١٤) زيت بذرة القطن . |
| وكاوتشوك إطارات السيارات | (١٥) الدقيق . |
| (٧) مواد الصباغة والدباغة . | (١٦) الذرة . |
| (٨) القصدير . | (١٧) الأرز |

جدول رقم ٢

- (١) المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ الخاص بمنع تصدير بعض المنتجات والبضائع
- (٢) المادتان ٥٤ (فقرة ١ و ٢) و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
- (٣) المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التسعير الجبري

قرار وزاري رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين
قرر :

مادة ١ — تشكل لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم
لسنة ١٩٤٥ كما يأتي :

(١) في المحافظات والمديريات

رئيسا	المحافظ أو المدير أو من ينوب عنه
	مندوب عن وزارة المالية
	» » التجارة والصناعة
	» » الدفاع الوطنى
أعضاء	» » التموين
	اثنان أحدهما من أعضاء الغرفة التجارية والثانى من الأعيان
	أو اثنان من الأعيان فى حالة عدم وجود غرفة تجارية ، يعينهما
	المحافظ أو المدير

(ب) فى محافظات سيناء والصحراوين الغربية والجنوبية والبحر الأحمر .

رئيسا	المحافظ أو من ينوب عنه
	مأمور القسم الموجود بمضاومة المحافظة
أعضاء	باشكاتب المحافظة
	اثنان من الأعيان ينتخبهما المحافظ

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٣٠ شوال سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعى

قرار وزارى رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

قرر

مادة ١ — يمتنع حضرات الموظفين الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة مأمورى الضبطية القضائية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ وإثبات الجرائم التى تقع مخالفة لأحكامه .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٣٠ شول سنة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥) طه السباعى

كشف مرفق بالقرار الوزاري رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٤٥

- ١ — مراقبة التفتيش العام .
مراقب التفتيش العام ووكيله .
كبير المفتشين بالمراقبة .
مدير إدارة محاسبة المطاحن ووكيله بالمراقبة .
د التفتيش على المطاحن والمخازن ووكيله بالمراقبة .
د العام ووكيله .
مفتشو المراقبة ومساعدوهم .
مفتشو المطاحن والمخازن ومساعدوهم بالمراقبة .
محاسبو إدارة محاسبة المطاحن .
مراقبو التموين ووكلاؤهم ومساعدوهم بالمحافظات والمديريات .
مفتشو التموين ومساعدوهم بالمحافظات والمديريات .
- ٢ — مراقبة الاستيلاء والتوزيع .
(أ) إدارة توزيع الورق ومواد البناء
١ — مدير الادارة ووكيلها ورؤساء ووكلاء أقسام الادارة .
(ب) إدارة توزيع الوقود ووسائل النقل .
١ — مدير الادارة ووكيلها ورؤساء ووكلاء أقسام الادارة .
٢ — مفتشوا الاستيلاء ومساعدوهم
٣ — مراقبة الأغذية .
(أ) مديرو إدارة المراقبة ووكلاؤهم ورؤساء ووكلاء أقسام الادارات .
(ب) مفتشو الادارات ومندوبو الوزارة لدى مكتب توزيع الزيوت وشركة السكر .
- ٤ — مراقبة الحبوب والمطاحن
(أ) مديرو إدارات المراقبة ووكلائهم ورؤساء ووكلاء أقسام الادارات
(ب) مفتشو المطاحن والمخازن بالمراقبة
٥ — مدير إدارة الخبراء ووكيله والخبراء الملحقين بالادارة
٦ — مدير ووكيل ومحققو إدارة التحقيقات

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزارى رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٥

بعد الاطلاع على المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التسعير الجبرى .

قرر :

الباب الاول

تعيين الحد الأقصى للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة وتجار التجزئة بالنسبة لبعض السلع

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يحدد أقصى الربح الذى يرخص به لصاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة وفقاً لما يأتى :

- (١) لصاحب المصنع بنسبة مئوية من تكاليف الانتاج الاجمالية .
 - (٢) للمستورد بنسبة مئوية من تكاليف الاستيراد .
 - (٣) لتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة بنسبة مئوية من سعر الشراء .
- وإذا كان المستورد يبيع بالتجزئة فيضاف إلى الربح النسبة المئوية المقررة لتاجر التجزئة محسوبة على أساس تكاليف الاستيراد ويسرى هذا الحكم على المصنع فى حالة الترخيص له بالبيع بالتجزئة .

مادة ٢ — يقصد بتكاليف الانتاج الاجمالية كل ماله علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالانتاج السلع وتشمل بالأخص العناصر الآتية .

- (١) ثمن المواد الخام .
 - (٢) أجور العمال .
 - (٣) ثمن الوقود .
 - (٤) مصاريف الادارة .
 - (٥) المصاريف العمومية .
 - (٦) الاستهلاكات .
- مادة ٣ — يقصد بتكاليف الاستيراد سعر السلعة فى موطن استيرادها مضافاً إليه النفقات الآتية .

(١) رسوم التأمين .

(٢) أجرة الشحن .

(٣) الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف وغيرها من النفقات التي يتحملها المستورد حين استلامه السلعة من الدائرة الجمركية .

(٤) أجور نقل السلعة من ميناء أو محطة الوصول إلى المكان الذي تباع فيه .

(٥) مصاريف البريد والتلغراف وفتح الاعتماد .

مادة ٤ — (انظر ملحق الوقائع المصرية للعدد ١٤٥ مكرر « ا » « غير اعتيادي » الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

مادة ٥ — يجوز للمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة — إذا وجدت في حيازته مقادير من سلعة من صنف واحد — اشتراها بأسعار مختلفة — أن يبيع هذه السلع بمتوسط أسعارها بعد إضافة النسبة المئوية للربح المرخص به في تجارتها .

وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن أن يحرر قبل البيع بمتوسط السعر محضرا بمجرد هذه السلع يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة في شرائها والرقم المعروفة به لدى المتجر .

الباب الثاني

تقرير بعض القيود على استهلاك المواد الغذائية في المحال العمومية

مادة ٦ — يكون تقديم المأكولات في المطاعم والفنادق والبسيونات والنزل والمقاهي والحانات والبوفيات وغيرها من المحال العمومية التي يرتادها الجمهور بالوجبات وبسعر لا يتجاوز ٢٥ قرشا في وجبة الغداء و ٣٠ قرشا في وجبة العشاء .

على أنه يجوز للمستهلك أن يكتفى بصنف واحد أو أكثر من الأصناف التي تشتمل عليها الوجبة بالسعر المحدد لهذه الأصناف .

ويحظر على أصحاب هذه المحال أن تتبع في تقديم تلك المأكولات قوائم الطعام المتعددة الأصناف .

مادة ٧ — لا يجوز للمحال المشار إليها في المادة السابقة أن تقدم لنفس الشخص أكثر من وجبة واحدة في الغداء أو العشاء ولا يجوز لها أن تقدم في الوجبة الواحدة أكثر من طبق من أحد الأنواع الآتية

اللحم ، السمك ، الدجاج ، الأرانب ، الطيور

ولا أن تقدم أكثر من طبق من أى نوع آخر

ولا يجوز للمحال المذكورة أن تعد في الوجبة الواحدة أكثر من نوعين من الأنواع الآتية

اللحم ، السمك ، الدجاج ، الأرانب ، الطيور ، الخضروات .

ولا أن تهيء من أى نوع سوى صنف واحد على أنه إذا اقتصر على إعداد نوع واحد من الأنواع المذكورة فيمكن إعداد صنفين من هذا النوع .

ومع ذلك يجوز للمحال المذكورة بترخيص سابق من مصلحة السياحة إعداد بعض الأطعمة الخفيفة التي تعينها المصلحة المذكورة ولا تقدم هذه الأطعمة أو أى نوع من الشطائر لنفس الشخص مع وجبة الغذاء أو العشاء .

مادة ٨ — يجب على أصحاب المحال المشار إليها في المادة السادسة أن يرسلوا لمصلحة السياحة في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالنسبة للمحال الموجودة وقت صدوره أو من تاريخ افتتاح المحل في الأحوال الأخرى كتاباً موصى عليه متضمناً سعر الوجبة الواحدة في الغذاء أو العشاء وكذلك سعر كل صنف من الأصناف التي تشتمل عليها الوجبة الواحدة ومقدار رسم الدخول إذا وجد ويتبع في تحديد هذه الأسعار والرسوم والإعلان عنها الأحكام الواردة في الباب الثالث الخاص بإعلان الأسعار ورسم الدخول في بعض المحال العمومية .

على أنه يعنى من إرسال البيانات المتقدم ذكرها — ما عدا رسم الدخول — أصحاب المحال الذين سبق لهم أن قدموا إلى مصلحة السياحة البيانات المطلوبة تنفيذاً للتدابير التشريعية التي كانت قائمة قبل تاريخ العمل بهذا القرار

ويجب عليهم العمل بالأسعار التي تم تحديدها لهم وفقاً للتدابير التشريعية المذكورة .

الباب الثالث

تحديد وإعلان الأسعار ورسم الدخول والأجور في بعض المحال العمومية
والاماكن المفروشة المعدة لإيواء الجمهور

مادة ٩ — يجب على مديري المطاعم والفنادق والبسيونات والنزل والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل أن يعلنوا عن رسم الدخول وعن الأسعار والنسبة المئوية التي تضاف إليها مقابل الخدمة والتي لا يجوز أن تزيد على ١٠٪ من قيمتها وعند عدم ذكر هذه النسبة يعلن أن تحديدها متروك لتقدير العملاء

كذلك يجب على مديري الفنادق والبسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لإيواء الجمهور أن يعلنوا عن عدد الغرف المعدة للإيجار وأجرة كل غرفة بما في ذلك ثمن الطعام أو بدونه على أساس أن الغرفة لشخص واحد وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يعلنوا عند الاقتضاء عن أجرة الغرفة إذا كانت معدة لشخصين أو أكثر كما يجب أن يتضمن

الاعلان بيانا بمدد الغرف المشغولة والخالية والتي طلب حجزها .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ يجب أن يكون لدى الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة دفتر خاص يثبتون فيه الطلبات من أى نوع كانت التي ترد من العملاء الخاصة بحجز الأماكن والغرف مع ذكر تاريخ الطلب ونوعه وإسم العميل ولقبه وعنوانه والتاريخ الذى تشغل فيه الغرفة .

ويمسك الدفتر المشار إليه باللغة العربية وتكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل ويجب أن يقدم لمصلحة السياحة أو لمكتب مراقبة الأسعار حسب التفصيل المبين في المادة ١١ من هذا القرار يختم صفحاته بخاتم وزارة التجارة والصناعة .

مادة ١٠ — يكون إعلان الأسعار والرسوم والأجور وغيرها من البيانات المشار إليها في المادة السابقة على الوجه الآتى .

(١) تكتب البيانات المذكورة في جداول باللغة العربية وبأحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية بحروف لا يقل ارتفاعها عن مليمترين .

(٢) فيما يتعلق بالفنادق والبيوت المفروشة كالبنيونات وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور يجب أن تعلن الجداول — على الدوام — في مكان ظاهر في مدخل المحل وعلى باب كل غرفة من الداخل مبينا فيها أرقام الغرف وسعر كل منها .

ويوضع البيان الخاص بمدد الغرف المشغولة والخالية والتي طلب حجزها على لوحة تعلق في غرفة إدارة المحل بكيفية تستلفت النظر .

وفما يتعلق بالبارات تعلق الجداول على الحائط الموجود خلف الساقى وكذلك تعلق الجداول في بهو المحل وفي مدخله بكيفية تستلفت النظر .

وفما يتعلق بالمطاعم وغيرها من المحال العمومية لبيع الوجبات والمأكولات بقصد تعاطيها في نفس المحل تعلق الجداول في مدخل المحل وبداخله في مكان أو أكثر بكيفية تستلفت النظر .

مادة ١١ — تختم الجداول المتضمنة للأسعار والأجور وغيرها من البيانات التي يجب على مديري المحال العامة الاعلان عنها بختم وزارة التجارة والصناعة قبل تعليقها في هذه المحال .

وترسل الجداول — لهذا الغرض — لمصلحة السياحة إذا كان المحل موجودا في دائرة محافظة القاهرة وبالنسبة لباقي المحافظات والمديريات ترسل الجداول لمكتب مراقبة الأسعار بالمحافظة أو المديرية التي يقع في دائرتها المحل .

مادة ١٢ — يجب على مديري المحال المشار إليها في المادة ٩ من هذا القرار أن يرسلوا لمصلحة السياحة كتابا موصى عليه متضمنا الأسعار ورسم الدخول والأجور الواجب عليهم الاعلان عنها ، ويكون ذلك في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالنسبة للمحال .

الموجودة وقت صدوره ، ومن تاريخ افتتاح المحل في الأحوال الأخرى .

على أنه يعفى من إرسال البيانات المتقدم ذكرها — ما عدا رسم الدخول — أصحاب المحال الذين سبق لهم أن قدموا إلى مصلحة السياحة البيانات المطلوبة تنفيذا للتدابير التشريعية التي كانت قائمة قبل تاريخ العمل بهذا القرار ويجب عليهم العمل بالأسعار التي تم تحديدها لهم وفقا للتدابير التشريعية المذكورة .

مادة ١٣ — تنشأ بالوزارة لجنة يكون تشكيلها على الوجه الآتي :

رئيسا أعضاء	(١)	مراقب مصلحة السياحة
	(٢)	حضرة الأستاذ حسن صقر
	(٣)	» » محمد صادق راشد
	(٤)	» » فؤاد عبد العال
	(٥)	» » أحمد بدر
	(٦)	» » محمد كمال الدين الهاشمي
	(٧)	» » واصف مرقص حنا

مادة ١٤ — تجتمع اللجنة في يوم الاثنين من كل أسبوع وعلى مصلحة السياحة أن تعرض الاخطارات التي ترد إليها أو للوزارة خلال الأسبوع السابق تنفيذا لحكم المادة ١٢ من هذا القرار .

وتصدر اللجنة قرارا بقبول الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور الواردة في هذه الاخطارات أو رفضها وفي الحالة الثانية تقوم اللجنة بتعيين الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا إذا حضره أربعة من الأعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس .

مادة ١٥ — تعلن مصلحة السياحة قرار اللجنة إلى المحل المختص بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره

ويجب أن يشتمل الاخطار — في حالة صدور قرار برفض الأسعار أو رسم الدخول أو الاجور المبلغ للوزارة — على بيان حق صاحب المحل في التظلم الى اللجنة المنوه عنها في المادة التالية من هذا القرار مع ذكر المواعيد والاجراءات المتعلقة برفع التظلم

مادة ١٦ — يجوز لذوى الشأن أن يتظلموا من قرار الوزارة الخاص بتعيين الحد الاقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الاجور المرخص بها

ويجب تقديم التظلم في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالأسعار أو رسم الدخول أو الأجور وأن يشتمل التظلم على ثلاثة أسماء يختارهم صاحب الشأن من الجدول رقم ٤ المرافق لهذا القرار ليمثلوه في اللجنة المذكورة وفي حالة عدم الاختيار يقوم رئيس اللجنة بانتخابهم من نفس الجدول بطريق القرعة .

ويعرض التظلم على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

وكيل وزارة التجارة والصناعة	رئيساً
مدير عام مصلحة التجارة	نائباً للرئيس
مراقب عام مصلحة السياحة	
مدير إدارة التحقيقات بوزارة التجارة والصناعة	
ثلاثة من بين أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات يختارهم صاحب الشأن من الجدول رقم ٤ (انظر ملحق الوقائع المذكورة	أعضاء
(ص ٢٥)	

وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة لأي طعن

وإذا لم يقدم صاحب الشأن تظلمه في الميعاد المقرر اعتبر قابلاً للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي حددتها الوزارة ووجب عليه العمل بها بمجرد انتهاء ميعاد التظلم

مادة ١٧ — ينظر التظلم في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وروده

ويكلف المتظلم بالحضور أمام اللجنة لسماع أقواله وذلك بخطاب موصى عليه يشتمل على التاريخ المحدد للنظر في التظلم .

مادة ١٨ — تعلن مصلحة السياحة قرار اللجنة إلى صاحب الشأن بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ويكون صاحب الشأن ملزماً في الحال بتعديل الاعلان عن الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور بحيث يكون مطابقاً لقرار اللجنة .

مادة ١٩ — يجب على مديري المحال المشار إليها في المادة التاسعة من هذا القرار أن يخطرُوا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بشهر على الأقل فإذا رأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار المبلغه إليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها طبقاً لما هو وارد في المادة ١٥ من هذا القرار ولا يجوز العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التي توافق عليها الوزارة .

ويجوز لذوى الشأن أن يتظلموا من قرار الوزارة الخاص بتعيين الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور وذلك وفقا للشروط والأوضاع المبينة في المواد ١٦ و ١٧ و ١٨ من هذا القرار .

الباب الرابع

تحديد و اعلان أجور تفصيل ملابس الرجال والسيدات

في المحال المعدة لتجهيز هذه الملابس

مادة ٢٠ — يجب على أصحاب ومديرى المحال المعدة لتفصيل ملابس الرجال أن يعلنوا عن الأجور التى يتقاضونها نظير تفصيل كل نوع من أنواع الملابس التى يقومون بتفصيلها مع بيان مواصفات كل نوع .

وفىما يتعلق بالمحال المعدة لتفصيل ملابس السيدات يقتصر الاعلان على الأنواع المختلفة التى تقوم هذه المحال بتفصيلها من التايير وفساتين بعد الظهر وفساتين السهرة والبلطوات والفساتين العادية للصباح مع بيان أجرة كل نوع ومواصفاته .

ويكون الاعلان على الوجه الآتى :

(١) تكتب البيانات المذكورة فى الفقرة السابقة فى جداول باللغة العربية بحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة مليمترات .

ويجوز أن تشفع هذه البيانات بترجمتها الى فرنسية .

(٢) تعلق الجداول فى مكان ظاهر داخل المحل وبكيفية تستلفت النظر .

مادة ٢١ — تختم الجداول المتضمنة الأجور وغيرها من البيانات التى يجب على المحال المعدة لتفصيل ملابس الرجال والسيدات الاعلان عنها بختم وزارة التجارة والصناعة قبل تعليقها فى هذه المحال .

وترسل الجداول لهذا الغرض لادارة مراقبة الأسعار إذا كان المحل موجودا فى دائرة محافظة القاهرة وبالنسبة لباقي المحافظات والمديريات ترسل الجداول لمكتب مراقبة الأسعار بالمحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها المحل .

مادة ٢٢ — يجب على أصحاب ومديرى المحال المعدة لتفصيل ملابس الرجال والسيدات أن يرسلوا لادارة مراقبة الأسعار كتابا موصى عليه متضمنا الأجور الواجب عليهم الاعلان عنها ويكون ذلك فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القرار بالنسبة للمحال الموجودة

وقت صدوره وفي خلال أسبوع من تاريخ افتتاح المحل في الأحوال الأخرى .

على أن يعنى من إرسال البيانات المتقدم ذكرها أصحاب ومديرو المحال الذين سبق لهم أن قدموا إلى إدارة مراقبة الأسعار البيانات المطلوبة تنفيذاً للتدابير التشريعية التي كانت قائمة قبل تاريخ العمل بهذا القرار ويجب عليهم العمل بالأجور التي تم تحديدها لهم وفقاً للتدابير التشريعية المذكورة .

مادة ٢٣ — تنشأ بالوزارة لجنة يكون تشكيلها على الوجه الآتي :

رئيساً	مدير إدارة مراقبة الأسعار
	» » التحقيقات
	وكيل إدارة مراقبة الأسعار
أعضاء	اثنان من أصحاب المحال المعدة لتفصيل الملابس
	مندوبة إحدى مدارس الفنون الطرزية

ويجوز للجنة في سبيل أداء مهمتها الاستعانة بخبراء

مادة ٢٤ — تجتمع اللجنة في يوم الثلاثاء من كل أسبوع وعلى إدارة مراقبة الأسعار أن تعرض عليها الاخطارات التي ترد للوزارة في خلال الأسبوع السابق تنفيذاً لحكم المادة ٢٢ من هذا القرار .

وتصدر اللجنة قراراً بقبول الاجور الواردة بهذه الاخطارات أو رفضها وفي الحالة الثانية تقوم اللجنة بتحديد أقصى الاجور التي توافق عليها

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة من الاعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس

مادة ٢٥ — تعلن إدارة مراقبة الاسعار قرار اللجنة إلى المحل المختص بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره

ويجب أن يشتمل الاخطار — في حالة صدور قرار برفض الاجور المبلغ للوزارة — على بيان حق صاحب المحل في التظلم إلى اللجنة المنوطة عنها في المادة ٢٣ من هذا القرار مع ذكر المواعيد والاجراءات المتعلقة برفع التظلم

مادة ٢٦ — يجوز لذوى الشأن أن يتظلموا من قرار الوزارة الخاص بتحديد أقصى الاجور المرخص بها ويجب تقديم التظلم في خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بتلك الاجور إلى لجنة تشكل على الوجه الآتي :

رئيسا	—	—	—	مدير عام مصلحة التجارة أو وكيله
أعضاء	—	—	—	مدير إدارة مراقبة الاسعار
	—	—	—	مدير إدارة التحقيقات
	—	—	—	حضرة الاستاذ محمد صادق راشد
	—	—	—	اثنان من أصحاب المحال المعدة لتفصيل الملابس
	—	—	—	حضرة مدير الشركة المصرية للتجارة
	—	—	—	مندوبة من إحدى مدارس الفنون الطرزية

ويجوز للجنة أن تدعو لحضور جلساتها من ترى ضرورة الاستئثار برأيه وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة لأي طعن .

وإذا لم يقدم صاحب الشأن تظلمه في الميعاد المقرر اعتبر قابلا للأجور التي حددتها الوزارة ووجب عليه اتباعها بمجرد انتهاء ميعاد التظلم

مادة ٢٧ — ينظر التظلم في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وروده ويكلف المتظلم بالحضور أمام اللجنة لسماع أقواله وذلك بخطاب موصى عليه يشتمل على التاريخ المحدد لنظر التظلم

مادة ٢٨ — تعلن إدارة مراقبة الأسعار قرار اللجنة إلى المحل بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ويكون المحل ملزما في الحال بتعديل الاعلان عن الأجور بحيث يكون مطابقا لقرار اللجنة .

مادة ٢٩ — يجب على أصحاب ومديري المحال المشار إليها في المادة ٢٠ من هذا القرار أن يخطرُوا إدارة مراقبة الأسعار بخطاب موصى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأجور قبل العمل بها بخمسة عشر يوما على الأقل . فإذا رأت إدارة مراقبة الأسعار في خلال هذه المدة أن الأجور المبلغه إليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر أقصى الأجور التي توافق عليها طبقا لما هو وارد في المادة ٢٥ من هذا القرار .

ولا يجوز العمل بأجور أعلى من الأجور التي توافق عليها الوزارة .
ويجوز للمحل أن يعارض في قرار الوزارة الخاص بتحديد أقصى الأجور المرخص بها وذلك وفقا للشروط والأوضاع المبينة في المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من هذا القرار .

الباب الخامس

الرسائل الخاصة بمنع التلاعب بالأسعار والأرباح في تجارة السلع والمواد

الفصل الأول — أحكام عامة

مادة ٣٠ — يجب على المستوردين وأصحاب المصانع وتجار الجملة ونصف الجملة أن يتحققوا من قيد اسم المشتري في السجل التجارى قبل أن يبيعوا له مقادير من السلع الموجودة لديهم

ويرخص للغرف التجارية والجمعيات التعاونية المسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والباعة المتجولين والمتنقلين بالأسواق العامة أن يتعاملوا في السلع التي تصنع محليا أو تستورد من الخارج دون حاجة إلى سبق قيد أسمائهم بالسجل التجارى

وكذلك يجوز لأصحاب المصانع والمستوردين والتجار أن يبيعوا للهيئات والأشخاص الوارد بيانهم في الفقرة السابقة السلع المذكورة وفي هذه الحالة يجب على صاحب المصنع أو المستورد أو التاجر أن يثبت في السجل المشار اليه في المادة ٣١ من هذا القرار أمام كل صفقة اسم الجمعية أو الغرفة وعنوانها أو اسم البائع المتجول أو المتنقل بالأسواق العامة .

وبالنسبة للباعة المتجولين والمتنقلين بالأسواق العامة يكون صرف السلع اليهم بالقيود الآتية :
(١) أن يكون لدى البائع المتجول أو المتنقل بالأسواق العامة رخصة من الجهة الادارية طبقا لأحكام القانون الخاص بالباعة المتجولين .

(٢) أن يكون له سابقة التعامل مع أحد أصحاب المصانع أو المستوردين أو التجار قبل ١٣ يولييه سنة ١٩٤٣ .

(٣) أن تكون المقادير المباعة له في حدود مشترياته السابقة ومن الأصناف التي أتاح التعامل فيها .

مادة ٣١ — يجب على كل من يتجر في السلع المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج وكذلك يجب على كل صاحب مصنع أن يكون لديه سجل خاص يثبت فيه ما يأتى :

(١) مقادير السلع التي تكون في حيازته في تاريخ نشر هذا القرار وما يدخل منها في حيازته بعد ذلك والجهات الواردة منها ومحال تخزينها وما يبيعه منها أو يستخدمه في شئون تجارته أو صناعته .

(٢) تكاليف إنتاج هذه السلع وتكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة في شرائها والمتحصلة من بيعها وسعر الوحدة منها

(٣) إذا كان البائع من المستوردين أو تجار الجملة أو نصف الجملة فعليه أن يثبت في السجل أسماء المشترين ومقدار المبيع من السلع لكل منهم ورقم القيد في السجل إن كان المشتري من تجار التجزئة .

مادة ٣٢ — يقوم مقام السجل الخاص المشار اليه في المادة ٣١ من هذا القرار ما يكون لدى صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة أو تاجر التجزئة من دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المذكورة في المادة ٣١ سالفة الذكر .

مادة ٣٣ — فيما يتعلق بمسك الدفاتر والسجلات الخاصة بتجار التجزئة لا ضرورة لرصد أسماء المشترين والمقادير المباعة من السلع لكل منهم .

مادة ٣٤ — يجب أوتحرر باللغة العربية السجلات والدفاتر والاختارات المشار إليها في هذا القرار ويكون القيد في السجلات والدفاتر والاختارات بخط واضح وبدون كشط . وبوقع صاحب الشأن على كل إضافة أو شطب بهامش السجل أو الدفاتر أو الاختار مع ذكر تاريخ التعديل .

مادة ٣٥ — يجب على كل صاحب مصنع أو مستورد أو تاجر جملة أو نصف جملة أن يقدم للمشتريين «فاتورة» معتمدة منه مبينا فيها :

(١) نوع السلعة المبعة ومقدارها .

(٢) الثمن المدفوع .

(٣) تاريخ البيع .

(٤) ما إذا كان يبيع السلعة بصفته صاحب مصنع أو مستورد أو تاجر جملة أو نصف جملة . كما يجب على تجار التجزئة أن يسلموا للمشتريين مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منهم .

مادة ٣٦ — يحظر على أصحاب المصانع والمستوردين أن يبيعوا مقادير من السلع المخزنة لديهم لغير تجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة .

ويجوز لصاحب المصنع أن يبيع السلع التي ينتجها لصاحب مصنع آخر إذا كان هذا الأخير يستخدم السلع المذكورة في صناعته .

ولا يجوز لصاحب المصنع — بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة والصناعة — أن يبيع منتجاته مباشرة للمستهلكين ويرخص للمصانع التي لها محال خاصة للبيع بالتجزئة بأن تباع مباشرة للمستهلكين .

ويحظر على تجار الجملة أن يبيعوا مقادير من السلع المخزنة لديهم لغير تجار نصف الجملة والتجزئة .

كما يحظر على تجار نصف الجملة أن يبيعوا مقادير من السلع التي تكون في حيازتهم لغير تجار التجزئة والمستهلكين .

ويجب على تجار التجزئة ألا يعرضوا للبيع السلع الموجودة لديهم لغير المستهلكين .

مادة ٣٧ — فيما يتعلق بالسلع التي يحدد الربح في تجارتها بموجب المادة ٤ (بند ١) من

المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يجوز للتاجر الذي يشتري إحدى هذه السلع بصفته مستوردا أو تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة أن يبيعها لتاجر من نفس الفئة على أن يقسما فيها بينهما الربح المرخص به بموجب القرار سالف الذكر .

ويجب على البائع في هذه الحالة أن يثبت في الفاتورة

(١) الصفة التي يبيع بها السلعة طبقا لحكم المادة ٣٥ من هذا القرار

(٢) الحد الأقصى للسعر الذي تباع به السلعة للمستهلكين .

مادة ٣٨ — يجب على أصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة وتجار التجزئة أن يحتفظوا بالفواتير الخاصة بالسلع التي يتجرون فيها أو يستخدمونها في صناعاتهم مدة العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥

مادة ٣٩ — في تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعتبر التاجر ممتنعا عن بيع إحدى السلع الموجودة لديه إذا قوض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو عاق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للقواعد المألوفة في تجارة هذه السلعة .

مادة ٤٠ — فيما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الأرباح في تجارتها لا يكون التاجر المشتري مسؤولا بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إذا توافرت الشروط الآتية

(١) إذا أثبت البائع في فاتورة البيع أنه يبيع هذه السلع بالأرباح المقررة .

(٢) إذا تحقق التاجر المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجارى وهمى أو مزور .

(٣) إذا لم يقدّم الدليل على أن التاجر المشتري يعلم بالأرباح غير المشروعة التي حصل عليها البائع .

ويقصر تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ على السلع التي يشتريها التاجر بقصد الاتجار فيها أو استخدامها في تجارته .

الفصل الثانى

زيت بذرة القطن

مادة ٤١ — لا يجوز بيع زيت بذرة القطن نمرة ١ و ٢ و ٣ وكذلك لا يجوز عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إذا كان مطابقا للمواصفات الآتية
(أولا) زيت بذرة القطن نمرة ١

وهو زيت بذرة قطن تقى معادل مغسول مجفف مبيض ومنزوع الرائحة ومنزوع السترين منه جزئيا (تعكيرة في درجة ٣ سنتجراد) ولا يحتوى على أكثر من ١ في المائة حموضة محسوبة كحامض الأوليك ولا يتعدى لونه ٧ أحمر و ٣٥ أصفر بمقياس تننومتر لافيوند حجم ٥ وربع

(ثانياً) زيت بذرة قطن نمرة ٢

وهو زيت بذرة قطن تقي معادل مغسول مجفف مبيض ومنزوع الرائحة ولا يتعدى الحموضة فيه عن ٠.٦ في المائة محسوبة كحامض الأوليك ولا يتعدى لونه ٧ أحمر و ٢٥ أصفر بمقياس تنتو متر لا فيبوند حجم ٥ و ربع .

(ثالثاً) زيت بذرة قطن نمرة ٣

وهو زيت بذرة قطن تقي مكرر بالصودا الكاوية ومغسول ومجفف ولا يحتوي على أكثر من ٠.١ في المائة حموضة محسوبة كحامض الأوليك ولا يتعدى لونه ١٦ أحمر و ٣٥ أصفر بمقياس تنتو متر لا فيبوند حجم ٥ و ربع .

مادة ٤٢ — زيت بذرة قطن نمرة ١ و ٢ و ٣ المعبأ في الصفايح أو العلب أو أية عبوة أخرى لا يجوز بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان يحمل البيانات الآتية

(١) نوع الزيت والتسمية التجارية المميزة له

(٢) الوزن الصافي للعبوة

(٣) اسم المصنع

مادة ٤٣ — تكتب البيانات المشار إليها في المادة السابقة باللغة العربية وبحروف لا يقل ارتفاعها عن ثلاثة ملليمترات

الفصل الثالث

الشاي

مادة ٤٤ — لا يجوز بيع الشاي الأسود بجميع أنواعه وكذلك لا يجوز طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في علب أو أغلفة وكان مقدار الشاي الصافي فيها من أحد الأوزان الآتية

العبوة	الدرهم
١/٢ أوقية	٦
» ١	١٢
» ٢	٢٤
١/٨ أقة	٥٠
» ١/٤	١٠٠

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الشاي الأخضر .

الفصل الرابع

الحبوب والغلال

مادة ٤٥ — فيما يتعلق بأنواع الحبوب والغلال الآتية

- | | |
|------------|-------------|
| (١) القمح | هندي وبلدي |
| (٢) الفول | صحيح ومجروش |
| (٣) العدس | صحيح ومجروش |
| (٤) الشعير | |

(٥) الذرة شامي أو رفيعة عويجة — ناب الجمل

(٦) الأرز ممسوح مادة — مخصوص — أجلسيه — رشيدى مضروب بالجس أو الملح أو بهما معا والأرز والشعير

يجب على التجار الموجودين في دائرة السواحل الحكومية المقررة أن يكون لديهم دفتر خاص تقيد به مقادير الحبوب والغلال المخزنة لديهم في تاريخ نشر هذا القرار ومقدار ما يرد عليهم منها بعد ذلك ومقدار ما يبيعونه من هذه الأصناف

مادة ٤٦ — يجب على التجار المذكورين في المادة السابقة أن يقدموا في صباح كل يوم لمفتش السوق المختص كشفا ببيان المقادير الموجودة لديهم من الحبوب والغلال سواء أ كانت بالشونة أو في المراكب مع ذكر رقم كل مركب ويجب أن يكون البيان موقعا عليه من التاجر أو من وكيله .

الفصل الخامس

الجوارب والفانلات والكسونات وأقمشة التريكو

مادة ٤٧ — تقسم الجوارب والفانلات والسرراويل (الكسونات) للرجال والسيدات وأقمشة التريكو المنتجة محليا إلى ثلاثة أقسام .

يشمل القسم الأول الجوارب والفانلات والسرراويل (الكسونات) وأقمشة التريكو التي تصنع من خيوط غزل قطنية ابتداء من خيط نمرة ٦ لغاية نمرة ١٨

ويشمل القسم الثاني الجوارب والفانلات والسرراويل (الكسونات) وأقمشة التريكو التي تصنع من خيوط غزل قطنية تزيد نمرها على ١٨ لغاية نمرة ٣٨

وتشمل القسم الثالث الجوارب والفانلات والسرراويل (الكسونات) وأقمشة التريكو التي تصنع من الخيوط المبينة أنواعها فيما يلي :

١ - خيوط تزيد نمرها على ٣٨ سواء أ كانت من القطن الخالص أو المخلوط بحريير أو من خيط قطن حرايري .

ب - خيط حرير طبيعي .

ج - » » صناعي .

د - أصناف القسم الأول والقسم الثاني إذا صنعت من خيط قطن مخلوط بخيط حرير بنسبة تزيد على ٢٥٪

مادة ٤٨ — يحظر على أصحاب المصانع أن يصنعوا جوارب أو فانتلات أو سراويل (كلسونات) للرجال والسيدات أو أقمشة التريكو من غير الأصناف المشار إليها في المادة السابقة إلا بعد أن يحصلوا على ترخيص سابق من وزارة التجارة والصناعة

مادة ٤٩ — لا يجوز بيع أصناف الجوارب والفانتلات والسراويل (الكلسونات) وأقمشة التريكو من أى قسم من الأقسام المشار إليها في المادة ٤٧ من هذا القرار وكذلك لا يجوز طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع مالم تحمل إشارة بنوعها ووفقا لما يأتي

(١) يوضع على أصناف القسم الأول خط واحد

(٢) » » » الثاني خطان

(٣) » » » الثالث ثلاثة خطوط

وتكون هذه المخطوط أفقية بمقاس لا يقل عن ثلاثة سنتيمترات وتكتب بشكل واضح تحت البيان الذى يوضع على الجوارب والفانتلات والسراويل (الكلسونات) وأقمشة التريكو باسم الصانع أو علامته التجارية أو مصدر الإنتاج .

ولا يسرى حكم هذه المادة إلا على الجوارب والفانتلات وأقمشة التريكو التى يتم صنعها بعد ٢٥ مايو سنة ١٩٤٤ وعلى السراويل (الكلسونات) التى يتم صنعها بعد ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٥

مادة ٥٠ — يجب على أصحاب مصانع الجوارب وأقمشة التريكو أن يرسلوا إلى إدارة مراقبة الأسعار بوزارة التجارة والصناعة فى خلال أسبوع من نشر هذا القرار إخطارا مشتملا على ما يأتى :

(١) اسم ولقب مقدم البيان وعند الاقتضاء اسم المصنع التجارى وإذا كان الأمر متعلقا بشركة يبين اسمها وأغراضها ومن له حق التوقيع باسمها .

(٢) رقم القيد بالسجل التجارى .

(٣) عنوان المصنع .

(٤) أصناف الجوارب وأقمشة التريكو التى ينتجها المصنع من كل قسم من الأقسام المشار إليها فى المادة ٤٧ والعلامات والبيانات التجارية المميزة لكل صنف .

(٥) السعر الذى يبيع به المصنع كل صنف من أصناف الجوارب وأقمشة التريكو مع إرسال

عينة من كل صنف .

على أنه يعنى من هذا الالتزام أصحاب المصانع الذين سبق أن قدموا إلى إدارة مراقبة الأسعار البيانات المطلوبة تنفيذا للتدابير التشريعية التي كانت قائمة قبل تاريخ العمل بهذا القرار . وكذلك يجب عليهم أن يرسلوا إخطارا مماثلا عن الأصناف الجديدة التي ينتجونها من الجوارب وأقمشة التريكو بعد صدور هذا القرار .

ولا يجوز لأصحاب المصانع أن يرفعوا أسعارهم إلا بموافقة وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٥١ — يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يخطرُوا إدارة مراقبة الأسعار بوزارة التجارة والصناعة في الأسبوع الأول من كل شهر عن المقادير التي يبيع من الجوارب وأقمشة التريكو خلال الشهر السابق مع ذكر اسم كل مشر وعنوانه ومقدار المبيع من كل صنف . .

مادة ٥٢ — يجب على أصحاب المصانع وتجار الجملة ونصف الجملة وتجار التجزئة إرسال إخطار عن المقادير التي توجد في حيازتهم والتي لم يتم تصريفها لغاية ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٤ من الجوارب والفانلات وأقمشة التريكو التي لا تتوافر فيها الشروط المبينة في المادتين ٤٧ و ٤٩ من هذا القرار ولغاية ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ بالنسبة للسراويل (الكلسونات) التي لا تتوافر فيها الشروط المذكورة .

ويرسل الإخطار لمكتب مراقبة الأسعار الذي يوجد في دائرة اختصاصه المصنع أو المحل ويجب على الحائز أن يتبع في بيع هذه المقادير التعليمات التي تصله من مكتب مراقبة الأسعار في هذا الشأن .

على أن يعنى من هذا الالتزام الأشخاص الذين سبق أن قدموا البيانات المطلوبة لمكتب مراقبة الأسعار المختص تنفيذا للتدابير التشريعية التي كانت قائمة قبل تاريخ العمل بهذا القرار .

الفصل السادس

خيوط الغزل القطنية

مادة ٥٣ — يقصد بخيوط الغزل غير القطنية الخيوط المصنوعة من الصوف أو السكتان أو الحرير الطبيعي أو الصناعي سواء أكان إنتاجها من إحدى هذه المواد بمفردها أو من خليط منها أو من بعضها أو كانت مخلوطة بالقطن .

مادة ٥٤ — يجب على كل شخص يكون حائزا — بأي صفة كانت — لمقادير من الخيوط المشار إليها في المادة السابقة أن يرسل إلى إدارة مراقبة الأسعار بوزارة التجارة والصناعة إخطار مشتملا على ما يأتي :

(١) اسم ولقب مقدم البيان وعند الاقتضاء اسم المحل التجاري وإذا كان الأمر متعلقا بشركة يبين اسمها وأغراضها ومن له حق التوقيع باسمها .

- (٢) عنوان المحل الرئيسى والفروع والوكالات .
- (٣) المقادير الموجودة فى حيازته من هذه الخيوط عند نشر القرار وعنوان كل مخزن من المخازن الموجودة فيها هذه المقادير كل مخزن على حدة .
- (٤) بيان ما اذا كانت هذه الخيوط منتجة محليا أو مستوردة من الخارج أو مشتاة من الأسواق المحلية مع ذكر تكاليف الإنتاج أو تكاليف الاستيراد أو سعر الشراء حسب الأحوال
- (٥) السعر الذى يبيع به الحائز هذه الخيوط للمصانع وكل تعديل أو تغيير بطراً عليه .
- ويرسل الاخطار فى خلال عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القرار بالنسبة للخيوط التى تكون موجودة لدى الحائز عند نشره وفى خلال عشرة أيام من تاريخ الحيازة أو التغيير أو التعديل فى الأحوال الأخرى .
- وبعنى من هذا الالتزام الأشخاص الذين سبق لهم إرسال البيانات المطلوبة إلى إدارة مراقبة الأسعار تنفيذا للتدابير التشريعية التى كانت قائمة قبل العمل بهذا القرار
- مادة ٥٥ — يجب على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يخطرُوا إدارة مراقبة الأسعار بوزارة التجارة والصناعة فى الأسبوع الأول من كل شهر عن المقادير التى يبعث أو استخدمت خلال الشهر السابق وما بقى لديهم من الخيوط المشار إليها فى المادة ٥٣ وأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل منهم وعنوانه . ولا بد من الاخطار حتى ولو لم يتصرف الحائز فى مقادير من هذه الخيوط .
- مادة ٥٦ — يحظر على الأشخاص المذكورين فى المادة ٥٤ من هذا القرار أن يبيعوا الخيوط الموجودة لديهم لغير المصانع التى تستخدم هذه الخيوط فى إنتاجها .
- ويجب على أصحاب المصانع أن يستخدموا الخيوط الموجودة لديهم فى صناعة الأقمشة ويحظر عليهم أن يبيعوا أى مقدار منها بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة والصناعة

الفصل السابع

خيوط الحرير الصناعى والأقمشة المحلية المصنوعة منها

- مادة ٥٧ — يجب على مصانع النسيج أن تستمر فى نسج خيوط الحرير الصناعى الموجودة لديها أو التى تدخل فى حيازتها حسب قوتها الإنتاجية خلال الستة أشهر التى سبقت ٧ يولية سنة ١٩٤٥ .
- وكذلك يجب على مصانع النسيج أن تستخدم الخيوط المشار إليها فى الفقرة السابقة فى إنتاج أقمشة لا تقل نسبة الحرير الصناعى فيها عن ٥٠٪
- مادة ٥٨ — استثناء من أحكام المادة السابقة يرخص لمصانع النسيج التى اعتادت — قبل

٧ يونيو سنة ١٩٤٥ — إنتاج أقمشة للمفروشات تقل نسبة الحرير فيها عن ٥٠ ٪ بأن تستمر في إنتاج هذه الأقمشة .

ويجب ألا يتجاوز مقدار ما تنتجه مصانع النسيج من أقمشة المفروشات المشار إليها في الفقرة السابقة النسبة المئوية التي كانت تخص عادة هذه الأقمشة من مجموع إنتاج المصنع

مادة ٥٩ — في تنفيذ الجدول رقم ٢ الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تحدد تكاليف إنتاج أقمشة الحرير الصناعي المحلية وفقا للقواعد الواردة في الجدول رقم ٥ (انظر الوقائع المذكورة ص ٢٥)

مادة ٦٠ — مع عدم الإخلال بالمادة ٥٧ من هذا القرار يجب على مصانع النسيج أن تستمر في إنتاج نفس الأصناف التي اعتادت إنتاجها من أقمشة الحرير الصناعي قبل تاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٤٥ ويكون إنتاج كل صنف في نطاق الخيوط المتوفرة وفي حدود النسبة المئوية التي كانت تخص عادة ذلك الصنف من مجموع إنتاج المصنع .

وإذا وجدت أسباب فنية تمنع المصنع من تنفيذ الالتزامات الواردة في الفقرة السابقة أوفي المادة ٥٧ من هذا القرار فعليه أن يخطر وزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) في الحال ببيان هذه الأسباب وأن يتبع ما تصدره الوزارة المذكورة من تعليمات بشأن استخدام خيوط الحرير الصناعي الموجودة لديه .

مادة ٦١ — يجب على أصحاب مصانع النسيج أن يرسلوا لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار عينة خام وأخرى مجهزة من كل صنف من أصناف أقمشة الحرير الصناعي التي ينتجها المصنع ويجب أن ترافق عينات كل صنف ببطاقة تشمل البيانات الآتية :

- (١) اسم المصنع وعنوانه .
- (٢) اسم الصنف والعلامات والبيانات التجارية المميزة له والرقم المعروف به لدى المصنع .
- (٣) مواصفات القماش الخام وتشمل :

- (أ) عدد الخيوط في السداء واللحمة في السنتيمتر المربع .
- (ب) نوع ونمرة الخيط في السداء واللحمة .
- (ج) وزن المتر من القماش الخام .
- (د) عرض القماش الخام والمجهز .
- (هـ) ثمن الكيلو من كل نوع من أنواع خيوط الحرير الصناعي التي استخدمت في النسيج
- (و) بيان تكاليف إنتاج المتر من القماش المجهز وفقا للعناصر الواردة في الجدول رقم ٥ (انظر الوقائع المذكورة ص ٢٥)

- (٤) سعر البيع .

ويعنى من هذا الالتزام أصحاب المصانع الذين سبق لهم ارسال البيانات المطلوبة لادارة مراقبة الاسعار تنفيذا للتدابير التشريعية التى كانت قائمة قبل تاريخ العمل بهذا القرار .

وكذلك يجب على أصحاب مصانع النسيج أن يرسلوا عينات بالشروط والأوضاع الواردة فى هذه المادة عن الأصناف الجديدة التى ينتجونها من أقمشة الحرير الصناعى بعد صدور هذا القرار وذلك فى خلال أسبوع من تاريخ البدء فى انتاج هذه الأصناف

مادة ٦٢ — يجب على أصحاب مصانع النسيج — عند بيع مقادير من أقمشة الحرير الصناعى — اتباع ما يأتى .

(١) أن يلقحوا بكل ثوب بطاقة تحمل بيانا برقم الثوب ومقاسه بالمتر .

(٢) أن يثبتوا فى فاتورة البيع بيانا برقم كل ثوب ومقاسه بالمتر وسعره ويجوز إثبات هذه البيانات فى كشف مستقل يحمل بيانا برقم فاتورة البيع وتاريخ تحريرها .

مادة ٦٣ — يجب على تجار الجملة — عند بيع مقادير من أقمشة الحرير الصناعى المحلية لتجار نصف الجملة أو لتجار التجزئة — أن يثبتوا فى فاتورة البيع بيانا مطابقا لما ورد فى فاتورة المصنع عن رقم كل ثوب ومقاسه بالمتر .

ويجوز إثبات هذه البيانات فى كشف مستقل يحمل بيانا برقم فاتورة البيع وتاريخ تحريرها

مادة ٦٤ — يسرى حكم المادتين ٦٢ و ٦٣ من هذا القرار على أقمشة الحرير الصناعى التى تسلمها مصانع النسيج للتاجر بعد ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٥

ويسرى حكم المادة ٦٣ من هذا القرار على المبيعات التى تعقد بين تجار نصف الجملة وبين تجار التجزئة عن الأقمشة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٦٥ — يجب على أصحاب مصانع النسيج أن يكون لديهم سجل خاص يثبتون فيه ما يأتى :

(١) مقادير خيوط الحرير الصناعى التى تكون فى حيازتهم فى تاريخ نشر هذا القرار وما يرد عليهم منها بعد وما يستخدمونه فى صناعة الأقمشة .

(٢) مقادير أقمشة الحرير الصناعى التى تكون فى حيازتهم فى تاريخ نشر هذا القرار وما ينتجونه منها بعد ذلك وما يبيعونه مع ذكر أسماء المشترين وعنوان كل منهم ومقدار المبيع وسعر البيع ورقم وتاريخ فاتورة البيع .

كذلك يجب عليهم أن يرسلوا إلى إدارة مراقبة الأسعار فى الأسبوع الأول من كل شهر مستخرجاً من البيانات التى يتم قيدها فى السجل خلال الشهر السابق .

ويحرر المسجل والمستخرج باللغة العربية وفقاً للجدول رقم ٦ (انظر ملحق الوقائع ص ٢٧)

ويقوم مقام المسجل الخاص ما يكون لدى المصنع من دفاتر تجارية منتظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر أو السجلات يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المتقدمة مادة ٦٦ — يجب على المشتغلين بتجارة أقمشة الحرير الصناعي المحلية بالجملة ونصف الجملة أن يرسلوا إلى إدارة مراقبة الأسعار في الأسبوع الأول من كل شهر إخطارا مشتملا على ما يأتي :

- (١) اسم مقدم البيان وإليه وعنوان محله التجاري .
- (٢) المقادير التي يتم بيعها خلال الشهر من أقمشة الحرير الصناعي المحلية مع ذكر اسم المشتري وعنوانه ومقدار المبيع وسعر البيع ورقم وتاريخ فاتورة البيع

الفصل الثامن

البطانيات

مادة ٦٧ — يجب على المصانع التي تنتج البطانيات أن تلحق بكل بطانية بطاقة تحمل البيانات الآتية :

- (١) اسم المصنع .
 - (٢) العلامات والبيانات التجارية المميزة للبطانية .
 - (٣) مقاس البطانية .
 - (٤) الحد الأقصى لسعر البطانية للمستهلك بعد اعتماده من وزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) .
- وتكتب هذه البيانات باللغة العربية ويجب أن تكون مطابقة للحقيقة .

مادة ٦٨ — يسرى حكم المادة السابقة على البطانيات التي يسلمها مصنع البطانيات الأهلى ومصنع أميلوليفى للتاجر بعد ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ .

الفصل التاسع

المشروبات الروحية

مادة ٦٩ — يكون تحديد الأرباح في تجارة المشروبات الروحية بواسطة لجنة تشكل على الوجه الآتى .

رئيسا	وكيل وزارة التجارة والصناعة — أو من ينوب عنه —
	مراقب مصلحة السياحة
أعضاء	مدير إدارة التحقيقات بوزارة التجارة والصناعة
	مندوب عن مصلحة الجمارك

ويضم الى اللجنة الأعضاء المذكورين فيما يلي .

١ — فى حالة تحديد أسعار الجملة للمشروبات الروحية المستوردة .

(١) مدير عام مصلحة التجارة .

(٢) الميسو جينينجز مدير محل كلانس سندر وشركاه .

(٣) الميسو جوزيف جولانبرج مدير محل ووكر فالواونيت .

(٤) المستر تشارلز هوبز رئيس الاتحاد الدولى لأصحاب المحلات العامة .

(٥) الميسو كونستانتين اندروبلو صاحب مطعم الكورسال .

٢ — فى حالة تحديد أسعار الجملة للمشروبات الروحية التى تصنع محليا .

(١) مدير عام مصلحة الصناعة .

(٢) الميسو أ . بولاناكى صاحب معامل تقطير بولاناكى .

(٣) الميسو مارتين مدير عام شركة الأهرام ويوموتى .

(٤) الميسو تشارلز هوبز رئيس الاتحاد الدولى لأصحاب المحلات العامة .

(٥) كونستانتين أندروبلو صاحب مطعم الكورسال .

(٦) أرمان أريبب المدير التجارى لشركة الكروم والكحول المصرية بشارع البورصة

رقم ٥ بالقاهرة .

ولا تكون قرارات اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره

مادة ٧٠ — يجب على أصحاب مصانع المشروبات الروحية ومستورديها والمتجرين فيها بالجملة أن يعلنوا عن أسعار الأصناف التى يتجرون بها فى مكان ظاهر من المحل بأن يوضع اسم الصنف ويبين الثمن المحدد لبيعه .

مادة ٧١ — يجب على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يكون لديهم سجل خاص يثبت فيه مقادير الأصناف التى تكون فى حيازتهم فى تاريخ نشر هذا القرار مع إيضاح عدد العبوات وسعة كل بالتر وما يصنعونه عبوة أو ما يرد اليهم بعد منها ذلك وما يبيعونه مع ذكر بيان باسم المشتري وعنوانه ومقدار المبيع له من كل صنف .

كما يجب عليهم أن يرسلوا لمصلحة السياحة خلال الأسبوع الأول من كل شهر مستخرجاً من القيود الواردة فى السجل عن الشهر السابق .

الباب السادس

إلزام تجار التجزئة باعلان سعر البيع للسلع والمواد التى تكون معروضة للبيع أو فى مخازنهم

مادة ٧٢ — كل تاجر يبيع بالتجزئة أية سلع أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل صنف منها بطريقة واضحة غير قابلة للشك .

مادة ٧٣ — يجب أن يكون الاعلان بكتابة الأسعار باللغة العربية وفي المحال التجارية التي لها عملاء من الأجانب باللغتين العربية وبالفرنسية على بطاقات توضع على المواد أو البضائع الخاصة بها سواء أ كانت في واجهة المحل أم مدخله أم في داخله وتكفي بطاقة واحدة للأصناف المجموعة في مكان واحد متى كانت من نوع وصنف واحد .

مادة ٧٤ — المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو بالمقاس يكون الاعلان عنها في البطاقات الخاصة ببيان وحدة الوزن أو المقاس .

مادة ٧٥ — لا يجوز الامتناع عن بيع أية سلعة أو مادة بالسعر المعلن عنه كذلك لا يجوز مطالبة أي عميل بسعر أعلى من السعر المعلن عنه :

مادة ٧٦ — يسرى حكم المادة ٧٣ على الكتب المدرسية والمؤلفات الأدبية والعلمية ويكون الاعلان عن أسعارها بكتابة السعر على الغلاف الخارجي للكتاب .

الباب السابع

إثبات المخالفات

مادة ٧٧ — يعين حضرات الموظفين الميئة وظائفهم فيما بعد لمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإثبات المخالفات لأحكامه .

(١) وكيل وزارة التجارة والصناعة .

(٢) مدير عام مصلحة الصناعة ووكيلها وموظفوها الفنيون

(٣) » التجارة »

(٤) » الكيمياء »

(٥) » المناجم والمحاجر ووكيلها .

(٦) مراقب مصلحة الدمغ والموازين ووكيلها .

(٧) » الادارة العامة »

(٨) » مصلحة مصايد الأسماك .

(٩) » » التشريع التجاري والملكية الصناعية .

(١٠) » » السياحة ووكيلها وموظفوها .

(١١) وكيل معهد الأبحاث بمصلحة الصناعة .

(١٢) مدير ادارة مراقبة الأسعار ووكيلها .

(١٣) مفتشو ومراقبو الأسعار .

(١٤) مدير ادارة السجل التجاري ووكيلها .

- (١٥) رؤساء مكاتب السجل التجارى بالمحافظات والمديريات .
 (١٦) مفتشو مكافحة الغش التجارى ومساعدوهم .
 مادة ٧٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

حفى محمود

قرار وزارى رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٤٥

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادتين ٤ « بند ٦ » و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥

قرر

مادة ١ — يكون تنظيم تداول الأقمشة الصوفية للرجال بين المستوردين وأصحاب المصانع وتجار الجملة والتجزئة وورش تشغيل الملابس الجاهزة والترزية خاضعا للأحكام المبينة فى المواد الآتية ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

مادة ٢ — لا يجوز الافراج من الجمارك عن رسالات الأقمشة الصوفية للرجال المستوردة من الخارج ما لم تكن الصناديق أو البالات الواردة بها مختمة بأختام من الرصاص باسم مصلحة الجمارك المصرية .

مادة ٣ — يجب على مستورد الأقمشة الصوفية للرجال أن يرسل لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) فى يوم استلامه أية رسالة استوردها من الأقمشة المذكورة صورة طبق الأصل من فاتورة الاستيراد موقعا عليها منه .

مادة ٤ — لا يجوز لمستورد الأقمشة المذكورة فض الأختام الموضوعة على الصناديق أو البالات التى وردت بها تلك الأقمشة أو فتح الصناديق أو البالات المشار إليها إلا بحضور مندوب من وزارة التجارة والصناعة « إدارة مراقبة الأسعار » والمستورد تحديد الميعاد الذى يحضر فيه مندوب الوزارة لفض الأختام وفتح الصناديق أو البالات بشرط أن يكون الميعاد فى خلال ١٥ يوما على الأكثر من تاريخ استلامه الأقمشة وأن يبلغ الوزارة بكتاب موصى عليه بهذا الميعاد وأن يصل التبليغ إلى الوزارة قبل الميعاد المحدد بمدة لا تقل عن ثلاثة أيام .

فإذا تخلف مندوب الوزارة عن الحضور فى الميعاد المحدد يجوز للمستورد فض الأختام وفتح الصناديق أو البالات فى غيبته .

مادة ٥ — تؤخذ عند فتح صناديق أو بالات الأقمشة المذكورة عينات من كل صنف منها ويجب ألا يقل مقاس العينة التى تؤخذ من الأتواب عن ٧ فى ١٠ سم . والتى تؤخذ من القطع

« كوب » عن ٣ في ١٠ سم وتلصق على كل عينة بطاقة نشتمل على ما يأتي .

- ١ - تاريخ أخذ العينة .
- ٢ - رقم الصنف كما هو مبين بفاتورة الاستيراد .
- ٣ - اسم المستورد ومحل إقامته وجنسيته .
- ٤ - عنوان المتجر .
- ٥ - اسم مندوب الوزارة الذي حضر عند أخذ العينة ووظيفته وتوقيعه .
- ٦ - توقيع المستورد أو من يمثله .

وتختتم كل عينة بالجمع الأحمر عند موضع اتصالها بالبطاقة بختم مندوب الوزارة إذا كان حاضرا أو بختم المستورد أو من يمثله .

وتسلم العينات لمندوب الوزارة إذا كان حاضرا فإذا تخلف عن الحضور يجب على المستورد أن يرسلها لوزارة التجارة والصناعة في نفس اليوم الذي أخذت فيه .

مادة ٦ — يجب على أصحاب مصانع الأقمشة الصوفية للرجال أن يرسلوا لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) في خلال ١٠ أيام من تاريخ نشر هذا القرار إخطارا يشتمل على ما يأتي .

١ - اسم ولقب مقدم الاخطار وعند الاقتضاء اسم المصنع التجاري وإذا كان الأمر متعلقا بشركة يبين اسمها وأغراضها ومن له حق التوقيع باسمها .

٢ - رقم القيد بالسجل التجاري :

٣ - عنوان المصنع .

٤ - أصناف الأقمشة الصوفية للرجال التي ينتجها المصنع والعلامات والبيانات التجارية المميزة لكل صنف والأرقام المعروفة بها لدى المصنع .

٥ - السعر الذي يبيع به المصنع كل صنف منها مع عينات من هذه الأصناف على أنه يعفى من هذا الالتزام أصحاب المصانع الذين سبق لهم إرسال البيانات المطلوبة لإدارة مراقبة الأسعار تنفيذًا للتدابير التشريعية التي كانت قائمة قبل هذا القرار - وكذلك يجب عليهم أن يرسلوا إخطارا مماثلا عن الأصناف الجديدة التي ينتجوها من الأقمشة الصوفية للرجال بعد صدور هذا القرار .

مادة ٧ — يجب على كل مستورد أو تاجر جملة أو تجزئة يكون حائزا لمقادير من الأقمشة الصوفية للرجال في تاريخ نشر هذا القرار أن يرسل لوزارة التجارة والصناعة « إدارة مراقبة الأسعار » إخطارا مشتملا على ما يأتي

١ - اسم ولقب مقدم الاخطار وعند الاقتضاء اسم المحل التجاري وإذا كان الأمر متعلقا بشركة يبين اسمها وأغراضها ومن له حق التوقيع باسمها .

- ٢ - عنوان المحل الرئيسي والفروع والوكالات .
- ٣ - المقادير الموجودة في حيازته من هذه الأقمشة عند نشر القرار وعنوان كل مخزن من المخازن الموجودة فيها هذه المقادير كل مخزن على حدة .
- ٤ - بيان ما إذا كانت هذه الأقمشة مصنوعة محليا أو مستوردة من الخارج مع ذكر تكاليف الاستيراد أو سعر الشراء لكل صنف من أصنافها حسب الأحوال .
- ٥ - أصناف هذه الأقمشة والعلامات والبيانات التجارية المميزة لكل صنف والأرقام المعروفة بها لدى المتجر مع عينات من كل صنف .
- ويرسل الاخطار في خلال عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القرار . على أنه يعنى من هذا الالتزام الاشخاص الذين سبق لهم ارسال البيانات المطلوبة لإدارة مراقبة الاسعار تنفيذ التدابير التشريعية التي كانت قائمة قبل هذا القرار .
- مادة ٨ - - على كل مستورد أقمشة صوفية للرجال وعلى كل صاحب مصنع ينتج هذه الأقمشة أن يرسل لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) إخطارا بكل صفقة يبيعها من الأقمشة المذكورة إلى أحد تجار الجملة أو التجزئة ويجب أن يشتمل الاخطار المذكور على ما يأتى :

- ١ - اسم المشتري ولقبه وعند الاقتضاء اسمه التجارى
- ٢ - صفة المشتري تاجر جملة أو تجزئة .
- ٣ - رقم قيد المشتري بالسجل التجارى .
- ٤ - عنوان متجر المشتري .
- ٥ - أرقام الأصناف موضوع الصفقة كما هي مبينة بفاتورة الاستيراد أو كما هي معروفة لدى المصنع .

٦ - مقدار الصفقة والأسعار التي تمت بها .

ويرفق الاخطار بصورة طبق الأصل من فاتورة البيع موقعا عليها من المستورد أو صاحب المصنع . ويجب أن يرسل الاخطار المذكور في نفس يوم إتمام البيع وكذلك يجب على كل تاجر يشتغل في تجارة الجملة للأقمشة الصوفية للرجال سواء كانت مستوردة من الخارج أو مصنوعة محليا أن يرسل إخطارا مماثلا بكل صفقة يبيعها من الأقمشة المذكورة إلى أحد تجار التجزئة .

مادة ٩ - - يحظر على كل مستورد أو صاحب مصنع أو تاجر جملة أن يبيع الأقمشة الصوفية للرجال إلى ورش تشغيل الملابس الجاهزة أو التزوية إلا بترخيص من وزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار)

مادة ١٠ - - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٥ يحظر على كل مستورد أو تاجر جملة أو تاجر تجزئة أن يبيع مقادير من الأقمشة الصوفية للرجال الموجودة

في حيازته إلى تاجر من نفس الفئة إلا بترخيص من وزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار)

مادة ١١ — يحظر على كل مستورد أو تاجر جملة أو تاجر تجزئة أن يخصص مقادير من الأقمشة الصوفية للرجال الموجودة في حيازته للتفصيل أو لتشغيل الملابس الجاهزة إلا بترخيص من وزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) ، وبين الترخيص مقدار الأقمشة التي تخصص للتفصيل أو لتشغيل الملابس الجاهزة .

ويقدم طلب الترخيص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القرار بالنسبة للمحال الموجودة وقت صدوره وفي خلال عشرة أيام من تاريخ استلام الأقمشة في الأحوال الأخرى وإذا لم يقدم طلب الترخيص خلال المدة الواردة في الفقرة السابقة فلا تصرف الأقمشة الموجودة لدى المحل إلا للمستهلكين بموجب تراخيص تصدرها وزارة التجارة والصناعة .
ويسرى حكم هذه المادة على الأشخاص المقيدة أسمائهم في السجل التجاري بصفة (تاجر وترزى)

مادة ١٢ — يجب على مستوردي الأقمشة الصوفية للرجال والمتجرين فيها بالجملة أن يرسلوا لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) إخطارا يشتمل على مقدار ما يخصص من هذه الأقمشة لبيعه بالجملة وما يخصص لبيعه مباشرة للمستهلكين . ويجب أن يرسل الإخطار في خلال ثلاثة أيام من تاريخ فتح الصناديق أو البالات أو من تاريخ استلام الأقمشة حسب الأحوال .

وإذا لم يرسل الإخطار خلال المدة الواردة في الفقرة السابقة فلا تصرف الأقمشة التي استلمها المحل إلا للمستهلكين بموجب تراخيص تصدرها وزارة التجارة والصناعة .

مادة ١٣ — يكون تنظيم تداول الأقمشة الصوفية للرجال بين تجار التجزئة وبين المشترين خاضعا للأحكام المبينة في المواد الآتية :

وتستثنى من ذلك الأقمشة الصوفية للرجال التي تصنع من غزل ناتج من الصوف المحلي سواء أكان صنعها من ذلك الغزل بمفرده أم كانت مخلوطة بالقطن .

ويعتبر في حكم تاجر التجزئة المستورد وصاحب المصنع وتاجر الجملة إذا كان له محل معد للبيع بالتجزئة .

مادة ١٤ — يجب على كل مستهلك يريد شراء أقمشة صوفية أن يقدم طلبا بذلك لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) بالطريقة المبينة بالمادة التالية ، ولا يجوز للمستهلك أن يقدم أكثر من طلب واحد .

مادة ١٥ — يجب أن ترد الطلبات المشار إليها في المادة السابقة لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) وفقا لما يأتي

١ - بالنسبة لموظفي ومستخدمي الحكومة .

ترصد أسماء ووظائف مقدمي الطلبات في كشوف وترتب ترتيبا تصاعديا للدرجات الصغرى فالكبيرة ، وترسل الكشوف عن طريق الوزارات والمصالح لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار)

٢ - بالنسبة لمستخدمي الدوائر والجمعيات والبنوك والشركات وغيرها من المحال التجارية والصناعية .

ترصد أسماء ووظائف مقدمي الطلبات في كشوف وترتب ترتيبا تصاعديا للمرتبات الأصغر فالأكبر وترسل الكشوف عن طريق إدارات هذه الهيئات لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) .

(٣) بالنسبة لطلبة الجامعة والأزهر والمدارس العليا .

ترصد أسماء مقدمي الطلبات في كشوف ترسل عن طريق الكليات والمعاهد والمدارس لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) .

(٤) بالنسبة لأرباب المهن الحرة وأعضاء الجمعيات التعاونية .

ترصد أسماء مقدمي الطلبات في كشوف وترسل عن طريق النقابات والجمعيات لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) بشرط عدم انتمائهم لأي هيئة من الهيئات الواردة في الفقرات السابقة .

(٥) بالنسبة للأشخاص الذين لا ينتمون لأحدى الهيئات السابقة .

يقدم الطلب مباشرة لوزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار)

ويجب أن يشتمل على الاسم واللقب والصناعة ومحل الإقامة على وجه الدقة مع إقرار من مقدم الطلب بأنه لا ينتمي لأحدى الهيئات السابقة .

مادة ١٦ — لا يجوز قبول طلبات شراء أقمشة صوفية من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية والخصوصية والعمال ولهم أن يحصلوا على ما يلزمهم من البدل .

من مجال الملابس الجاهزة بغير ترخيص .

مادة ١٧ — تحدد وزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) للطالب المقدار المخصص له بشرائه من الأقمشة الصوفية والتاريخ الذي يستلم فيه هذه الأقمشة والمحل الذي يستلم منه .

وترسل الترخيصات الخاصة بموظفي الحكومة ومستخدمى الدوائر والجمعيات والبنوك والشركات وغيرها من المحال التجارية والصناعية وطلبة الجامعة والأزهر والمدارس العالية وأرباب المهن الحرة للمصالح والهيئات والنقابات المختصة لتسليمها لطلابها .

ولا يجوز أن تسلم هذه الترخيصات من وزارة التجارة والصناعة (إدارة مراقبة الأسعار) للأشخاص أنفسهم بأى حال من الأحوال .

مادة ١٨ — لا يجوز أن تؤخذ الأقمشة الصوفية للرجال أو تعطى لتجار التجزئة بقدر يتجاوز ما رخص به .

مادة ١٩ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى غرة ذى القعدة سنة ١٣٦٤ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

حفي محمود

قرار رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٤٥ .

بتنظيم تداول المشروبات الروحية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادتين ٤ (بند ٦) و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى .

قرر

مادة ١ — لا يجوز أن يطلق على المشروبات الروحية تسميات شمبانيا Champagne وكونياك Cognac وتوكي Tokey وبورت Port وهوك Hock وشيرى Sherry ومادير Madère وملجا Malaga وبورجونى Bourgogne وبوردو Bordeaux وغيرها من التسميات الإقليمية الخاصة بالمنتجات النبذية إلا إذا كانت واردة من هذه الجهات مصحوبة بشهادة تدل على المصدر .

مادة ٢ — يحظر بيع المشروبات الروحية المقطرة أو المخمرة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تكن مطابقة لمواصفاتها وتركيبها الطبيعى الأصيل .

مادة ٣ — المشروبات المبينة فيما بعد يجب علاوة على ما ذكر فى المادة السابقة أن تكون مطابقة فى وصفها ومحتوياتها وتركيبها لما هو مبين فى تعريف كل منها كما يلى

(١) النبيذ — هو المشروب الكحولى الناتج من التخمير الكحولى الطبيعى للعنب الغض أو

الجاف (الزبيب) وعصيرها ويجب أن يكون خاليا من الرائحة والطعم الخلى وخاليا من المواد الحافظة والعربية والضارة بالصحة ماعدا ثاني أكسيد الكبريت وأملاحه بشرط ألا يزيد مقدار ثاني أكسيد الكبريت عن مائه ملليجرام في اللتر ومجموع ثاني أكسيد الكبريت الحر وأملاحه عن ٤٠٠ ملليجرام في اللتر كما يجب ألا يزيد مقدار الحموضة الطيارة في النبيذ عن ٢ جرام محسوبة كحامض الخليك في اللتر ولا كمية النحاس به عن عشرة ملليجرامات في اللتر . ويجب ألا يقل مقدار الكحول في النبيذ عن ٧ في المائة بالحجم ولا يزيد عن ١٦ في المائة بالحجم .

وتطلق تسمية (نبيذ هلو) على المشروب الكحولي الناتج من عصير العنب الغض أو الجاف الآخذ في التخمر والمعد للاستهلاك .

وتقصر عبارة (نبيذ فوار) على النبيذ الذي نتج فورانه باعادة التخمر له داخل إنباء محكم القفل سواء أكان ذلك التخمر ذاتيا أم أجري على طريقة شمبانيا .

وإذا كان فوران النبيذ ناتجا من إضافة ثاني أكسيد الكربون النقي فتطلق عبارة « نبيذ غازي Vin gazeux » أو عبارة نبيذ فوار باضافة ثاني أكسيد الكربون النقي .

ويجب أن يكتب على أوعية النبيذ ما يدل على أنه ناتج من العنب الغض أو العنب الجاف (الزبيب) .

والمواصفات المتقدم ذكرها تنطبق من حيث المواد الحافظة والمواد الضارة بالصحة على أنواع الأبندة المشار إليها في البنود ٣ و ٤ من هذه المادة .

(٢) النبيذ الكحولي Vin de Liqueur هو المشروب الناتج من تخمير عصير العنب الغض أو الجاف سواء أكان نبيثا أم مطبوخا مركزا أم غير مركز مضافا إليه كحول قبل أو بعد التخمر أو أثناءه بشرط ألا تقل كمية الكحول عن ١٥ درجة وألا تزيد كمية الكحول المضافة في كل الأحوال عن الكمية اللازمة لرفع درجة النبيذ الكحولي إلى أكثر من ٢٣ درجة .

(٣) نبيذ التفاح Cidre . يجب أن يكون ناتجا من تخمير التفاح وألا يقل مقدار الكحول فيه عن ٣ ٪ بالحجم ولا تزيد الحموضة الطيارة عن ٣ جرام محسوبة كحامض الخليك في اللتر .

وإذا كان أساس تحضير المشروب فاكهة من نوع آخر غير التفاح فنطلق عليه التسميات الآتية حسب الأحوال :

نبيذ البلح .

» الكمثرى .

» الخوخ .

(٤) الفرموت Vermouth والابرئيف المجهز على قاعدة النبيذ Apéritif à base de vin تطلق على المشروبات التي لا تزيد درجة الكحول فيها على ٢٣ درجة وتكون محتوية على ٨٠ ٪ على الأقل من نبيذ كحولى أو من عصير العنب أو من نبيذ عادى محتو على الأقل على عشر درجات من الكحول .

(٥) عرق العنب Eau de vie de vin : أو براندى Brandy : هو المشروب الكحولى الناتج من تقطير النبيذ على شرط ألا يفقده التقطير خواصه النبيذية ولا يقل مقدار الكحول به بالحجم عن ٣٨ ٪ وأن يكون خاليا من المواد الغريبة أو الضارة بالصحة وإذا كان أساس تحضير هذا المشروب فاكهة من نوع آخر غير العنب تطلق عليه التعليمات الآتية حسب الأحوال

عرق التفاح	—	—	Eau de vie de cidre
» الخوخ	—	—	» Prunes
» الكثرى	—	—	» poire
تفل العنب	»	»	» marc de raisins
عرق البلح	—	—	» dattes

ويجب ألا يقل مقدار الكحول فى عرق البلح عن ٣٠ ٪ بالحجم

(٦) الروم Rhum : هو المشروب الكحولى الناتج من تخمير عصير القصب أو العسل الأسود ثم تقطيره على شرط ألا يفقده التقطير خواصه قبل التقطير ويجب ألا يقل مقدار الكحول به عن ٤٣ ٪ بالحجم ويجب أن يكون خاليا من المواد الغريبة أو الضارة بالصحة

(٧) البيرة — هو المشروب الكحولى الغازى الناتج من تخمير المولت الناتج من الشعير النقى أو المضاف إليه الأرز والسكر بنسبة لا تزيد عن ٥٠ ٪ وزهرة حبشيشة الدينار وخميرة البيرة والمياه

يعتبر من أنواع البيرة الممنوعة طبقا للسادة الثانية من هذا القرار كل نوع يخالف ما يأتى :

(أ) بيرة خفيفة — وهى التى لا يقل مقدار تقيعها الاصلى عن ٩ ٪ بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل عن ٢ وربع ٪ بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل عن ٥٠ ٪ ولا يقل وزنها النوعى قبل التخمير عن ١٦٠٣٦٣

(ب) بيرة متوسطة أو مانسمى بيرة التصدير أو الحفظ Export Beer أو غيره المعلن عن نوعها : ويجب ألا يقل مقدار تقيعها الاصلى عن ١٢ ٪ بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل عن ٣ ٪ بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل عن ٥٠ ٪ ولا يقل وزنها النوعى قبل التخمير عن ١٦٠٤٨٨

(ج) بيرة قوية وهي المعروفة باسم Double Malt . ويجب ألا يقل مقدار تقيعها الأصلي عن ١٦٪ بالوزن ونسبة الكحول فيها لا تقل عن ٣ ونصف ٪ بالوزن ودرجة تخميرها لا تقل عن ٤٤ ٪ ولا يقل وزنها النوعى قبل التخمير عن ١٥٠٠٦٥٧ ويجب إيضاح نوع البيرة على البطاقات أو الأوعية .

وعلى العموم يجب أن تكون البيرة ذات طعم ورائحة طبيعيين مقبولين وخالية من الروائح والمواد الغريبة وكذا من العكارة والرواسب والمواد المعلقة .

ولا يجوز أن تحتوى البيرة على أى مادة حافظة سوى ثانى أكسيد الكبريت للاوعية بشرط ألا تزيد نسبة ما يوجد منه على ٧٠-مليجراما فى اللتر كما يجب أن تكون البيرة خالية من المعادن السامة وأن تكون خالية من السكرين والصابونين بأنواعه أو أية مادة أخرى ضارة بالصحة أو غريبة .

٨ — الجن Gin : وهو المشروب الناتج من تقطير حبوب الغلال المهروسة مضافا إليها المادة السكرية الناتجة من تخمير الشعير المنبت ومعطى له نكهة خاصة باعادة تقطيره مع ثمر العرعر و مواد عشبية أخرى ولا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٢ ٪ فى المائة بالحجم .

ويجوز تخميره من إعادة تقطير الكحول مع ثمر العرعر و مواد عشبية أخرى على أن لا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٢ ٪ فى المائة بالحجم .

٩ — الجنيفر : هو المشروب الناتج من تقطير عصير مختمر من القمح أو الشعير أو الشوفان مع ثمر العرعر ولا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٢ ٪ بالحجم .

(١٠) الويسكى Whiskey هو المشروب الكحولى الناتج من تخمير تقيع الغلال ثم تقطيره على شرط ألا يفقده التقطير خواصه قبل التقطير ويجب أن يكون كل نوع مطابقا لخواصه وتركيبه وألا يقل مقدار الكحول فيه عن مقدار ٤٠ ٪ بالحجم وأن يكون خاليا من المواد الحافظة أو القريبة أو الضارة بالصحة .

(١١) الزيبب Zibib والأوزو Ouzo هو المشروب الكحولى الناتج من تقطير النبيذ مع اليونسون ويجب ألا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٥ ٪ بالحجم

(١٢) المستكة Masticka هو المشروب الكحولى الناتج من تقطير النبيذ مع اليونسون والمستكة ويجب ألا يقل مقدار الكحول فيه عن ٤٠ ٪ بالحجم وعبارة مستكة كيو Mostie de chio تطلق على المشروب الوارد من جزيرة كيو

مادة ٤ — تطلق تسمية « طافيا » على المشروبات الروحية التى لا تقل درجة الكحول فيها عن ٣٠ ٪ بالحجم والتى تحضر عن طريق مزج الكحول التى بالماء والألوان . والخلاصات

أو الأرواح النقية غير الضارة بالصحة على ألا تضاف إليها مواد من شأنها أن تعطى المشروب خواص المشروب الطبيعي بقصد تضليل التحليل .

ولا يجوز أن تطلق على هذه المشروبات أية تسمية أخرى خلاف عبارة « طافيا » ويجب أن تردف التسمية بالبيان الآتي :

« مشروب اصطناعي محضر من الكحول الصناعي والماء ولون وأرواح » وتكتب التسميات المشار إليها في هذه المادة باللغة العربية وبأحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية بدون اختصار وبحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة ملايين.

وجوز أن تضاف إلى الطافيا كمية من « عرق العنب Brandy » لا تقل عن ٣٠ ٪ ، ولا تزيد عن ٣٥ ٪ وفي هذه الحالة يجوز أن يضاف إلى البيان ما يدل على إضافة عرق العنب إليها مع ضرورة ذكر النسبة الداخلة في تركيبها ويجب أن يذكر على أوعية ذاك المشروبات بيان بدرجة الكحولية .

مادة ه — لا يجوز أن يستعمل في تلوين المشروبات الكحولية المنصوص عليها في هذا القرار سوى السكر المحروق (السكر المحروق)

على أنه يجوز استعمال المواد الآتية في تلوين المشروبات الاصطناعية المشار إليها في هذا القرار وهي :

- (١) المواد الملونة المستخرجة من الفواكه والنباتات الصالحة للأكل
- (٢) الزعفران — — — — — Saffron
- (٣) أورليان (أناطو) — — — — — Orlean (Annato)
- (٤) حنا الغول — — — — — Alkanna
- (٥) الكوشنيل (دودة القرمز والأحمر الدودي)
- Cochineal & Cochineal Red
- (٦) خشب الصندل — — — — — Sandalwood
- (٧) شبيهة الصباغة وعجينتها — — — — — Orseille & Orseille Paste
- (٨) الكلوروفيل — — — — — Chlorophyl
- (٩) النيلة الطبيعية وكذلك الصناعية Indigo, Also Synthetic
- (١٠) خشب البقم وخلصته Logwood & Extract of Same
- (١١) السماق وخلصته — — — — — Sumac & Extract of Same

ويجب أن تكون هذه المواد الملونة نقية تجارياً وأن تطابق القيود الآتية

(١) ألا تزيد نسبة الزرنيخ فيها (أز ٢ أ ٣ أكسيد الزرنيخور As_2O_3) على عشرة أجزاء في المليون .

(٢) ألا تزيد نسبة ما تحتويه من الرصاص (رصاص Pb) على عشرة أجزاء في المليون .

(٣) ألا تحتوي على انتيون — باريوم — معدن الكروم — زئبق — زنك — قصدير — ورايوم — مشتقات السيانوجين والنحاس .

مادة ٦ — لا يجوز أن يزيد مقدار الزرنيخ في المشروبات المنصوص عليها في هذا القرار من نصف مليجرام واحد في اللتر ، ماعدا النبيذ فيجوز أن يحتوي على كمية عن الزرنيخ لا تزيد عن مليجرام واحد في اللتر .

مادة ٧ — المحلات التي تباع أي نوع من أنواع المشروبات الاصطناعية التي يطلق عليها اسم «الطافيا» وهي المشار إليها في المادة الرابعة يجب أن يوضع في مكان ظاهر بها إعلان يدل على بيع تلك المشروبات على الوجه الآتي :

طافيا

مشروبات اصطناعية

محضرة من الكحول الصناعي والماء ولون وأرواح

ويكتب البيان المذكور باللغة العربية وبأحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية وحروف الكتابة سواء العربية أو الانجليزية يجب أن يكون ارتفاعها ٥ سنتيمترات على الأقل

ويجب أن يوضع الاعلان على واجهة المحل وبداخله بحيث يكون ظاهرا للجمهور

مادة ٨ — يحظر على المحلات العمومية بكافة أنواعها التي تباع مشروبات روحية طبيعية مقطرة بالقطاعي (بالكأس) وكذلك المحلات التجارية التي تباع الخمر من أوعية مفتوحة أن تباع في نفس المحل أو تعرض للبيع أو تحوز لأي سبب كان المشروبات الاصطناعية المشار إليها في المادة الرابعة

مادة ٩ — لا يجوز بيع المشروبات المشار إليها في هذا القرار أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ما لم تحمل أوعيتها بيانا بالتسميات الخاصة بها طبقا لما هو مبين في القرار المذكور مع بيان جهة الإنتاج .

ويحظر أن تترن التسميات المنصوص عليها في الفقرة السابقة بأي بيان أو وصف أو رسم أو علامة أو رمز من شأنه أن يحدث لبسا أيا كان فيما يتعلق بنوع المشروب أو مصدره .

مادة ١٠ — المشروبات الروحية المقطرة أو الخمرة التي تستورد من الخارج يجب أن تباع داخل الأوعية التي وردت فيها من الخارج بالحالة التي هي عليها .

على أنه إذا أريد تخفيف المشروبات الروحية الواردة من الخارج فيجب أن يراعى في ذلك مطابقتها المطابقة التامة لمواصفات المشروب الذى تباع بتسميتها وألا تضاف إليها أية كمية من الكحول الصناعى أو الألوان أو الأرواح

مادة ١١ — مع عدم الإخلال بما يقرره القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من عقوبات أشد يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ١٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القاهرة في ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ حنفى محمود

قرار وزارى رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٤٥

بتشكيل لجان تحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ؛

قرر :

مادة ١ — تشكل لجان تحديد الأسعار في المحافظات وعواصم المديريات والمناطق التابعة لمصلحة الحدود على الوجه الآتى :

(أولا) مدينة القاهرة :

محافظ القاهرة رئيسا

أحد موظفى وزارة التجارة والصناعة . . .

أحد موظفى وزارة الزراعة

مراقب التموين

أعضاء

عضوان من الغرفة التجارية المصرية يختارهما رئيس الغرفة

عضوان من الاتحاد المصرى للصناعات

مندوب من الجمعية التعاونية المركزية ينتخبه مجلس إدارتها

ثلاثة يعينهم المحافظ عن المستهلكين

(ثانيا) مدينة الاسكندرية :

محافظ الاسكندرية رئيسا

أعضاء	أحد موظفي وزارة التجارة والصناعة
	مراقب التموين
	اثنان تختارهما بلدية الاسكندرية
	ثلاثة من أعضاء الغرفة التجارية المصرية يختارهم رئيس الغرفة
	حضرة الدكتور عبد المنعم عاشور الأستاذ بكلية
	الزراعة بجامعة فاروق الأول ومدير قسم الانتاج الحيوانى
	بوزارة الأوقاف
	مندوب من الجمعية التعاونية المركزية ينتخبه مجلس إدارتها
	ثلاثة يعينهم المحافظ عن المستهلكين

(ثالثا) باقى المحافظات وعواصم المديريات

رئيسا	المحافظ أو المدير
أعضاء	أحد موظفي وزارة التجارة والصناعة
	مراقب التموين فى كل محافظة أو مديرية
	أحد أعضاء المجلس البلدى أو المحلى يختاره المحافظ أو المدير
	مندوب من الجمعية التعاونية المركزية إذا وجدت ينتخبه
	مجلس إدارتها
	ثلاثة من المشتغلين بنتاج وتصريف الأصناف المسعرة
	يختارهم المحافظ أو المدير على أن يكون أحدهم من أعضاء
	الغرفة التجارية المصرية
	ثلاثة يختارهم المحافظ أو المدير عن المستهلكين

(رابعا) محافظات سيناء والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية والبحر الأحمر .

رئيسا	المحافظ أو من ينوب عنه
أعضاء	مأمور المركز بعاصمة المحافظة
	باشكاتب المحافظة
	ثلاثة يعينهم المحافظ من المشتغلين بنتاج وتصريف الأصناف
	المسعرة
	ثلاثة يعينهم المحافظ عن المستهلكين

مادة ٢ — لكل لجنة أن تستأنس بأراء ذوي الخبرة في المسائل التي تعرض عليها .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في غرة ذي القعدة ١٣٦٤ (٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤)
حفنى محمود

قرار وزارى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٤٥

بشأن تداول أقمشة الحرير الصناعى

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة ٤ (بند ٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التسعير الجبرى .

قرر :

مادة ١ — يحظر على أصحاب مصانع النسيج أن يبيعوا أقمشة الحرير الصناعى الموجودة لديهم فى تاريخ نشر هذا القرار والتي ينتجونها بعد ذلك التاريخ لغير جمعيات التعاون المركزية وتجار الجملة وتجار التجزئة الكبيرة الذين تعينهم وزارة التجارة والصناعة وبالمقادير المقررة لكل منهم .

مادة ٢ — يحظر على جمعيات التعاون المركزية وتجار الجملة أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من أقمشة الحرير الصناعى لغير من تعينهم وزارة التجارة والصناعة من تجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية أو أصحاب المصانع التي تستخدم هذه المواد فى صناعتها .

مادة ٣ — يحظر على أصحاب مصانع النسيج والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة وتجار التجزئة أن يستخدموا بغير ترخيص من وزارة التجارة والصناعة — أقمشة الحرير الصناعى المستوردة من الخارج أو المنتجة محليا فى صنع الملابس الجاهزة .

مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٥ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥
حفنى محمود

قرار وزارى رقم ٢٧١ لسنة ١٩٤٥

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التسعير الجبرى .

قرر :

مادة ١ — يضاف المرددين إلى الجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

تحريرا فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥
حفى محمود

مرسوم

برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتنظيم الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية فى البلاد المصرية

وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ بتعيين حاكم عسكرى عام ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — ابتداء من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ترفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية .

وعلى ذلك يلقى المرسومان المتقدم ذكرهما الصادران ، الاول بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية ، والثانى بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٥ بتعيين حاكم عسكرى عام .

مادة ٢ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم كل فيما يخصه

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) .
فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير الداخلية
محمود فهمى النقراشى	محمود فهمى النقراشى
وزير الأشغال العمومية	وزير الخارجية
محمود غالب	عبد الحميد بدوى
وزير الصحة العمومية	وزير العدل
إبراهيم عبد الهادى	حافظ رمضان
وزير التموين	وزير الزراعة
طه السباعى	أحمد عبد الغفار
وزير المعارف العمومية	وزير الدولة
السنهورى	راغب حنا
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير التجارة والصناعة
عبد المجيد بدر	حفى محمود

مرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥

بشأن عدم قبول الطعن فى التدابير التى أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية
نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية والقوانين
المعدلة له ،

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ برفع الاحكام العرفية ؛
وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — لا تسمع أمام المحاكم المدنية أو الجنائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون
الغرض منه الطعن فى أى اعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت
به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الاحكام العرفية أو مندوبوها عملاً بالسلطة المخولة لهم
بمقتضى نظام الاحكام العرفية وذلك سواء كان هذا الطعن مباشرة من طريق المطالبة بإبطال
شئ مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أو كان الطعن غير مباشر من طريق المطالبة بتعويض أو
بحصول مقاصة أو بإبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باستردادده أو باستحقاقه
أو بأية طريقة أخرى .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) . فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير العدل

حافظ رمضان

مرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥

بالحالة الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية

نحن فاروق الاول ملك مصر ،

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — فى تطبيق هذا المرسوم بقانون تشمل عبارة جرائم عسكرية عدا الجرائم الناشئة عن مخالفة الأوامر التى أصدرتها السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها ، الجرائم المنصوص عليها فى مواد قانون العقوبات والقوانين الخاصة التى قضت الأوامر التى أصدرتها تلك السلطة بأحالتها إلى المحاكم العسكرية .

مادة ٢ — تحال قضايا الجرائم العسكرية المنظورة أمام المحاكم العسكرية عند العمل بهذا المرسوم بقانون بالحالة التى وصلت إليها الاجراءات إلى المحاكم العادية المختصة لتأيمة نظرها وفقا للأحكام المقررة فى قانونى تحقيق الجنايات الوطنى والمختلط حسب الأحوال .

أما الجرائم العسكرية التى لم يكن المتهمون فيها قدموا للمحاكم فيتبع فى شأنها الاجراءات المنصوص عليها فى القانونين المتقدم ذكرهما .

مادة ٣ — يخول رئيس مجلس الوزراء لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ العمل به هذا المرسوم بقانون سلطة التصديق على الأحكام التى تكون قد صدرت من المحاكم العسكرية قبل العمل به ، وفى لم يكن تم التصديق عليها من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبها فى المناطق الخاصة ويكون له فى هذا الخصوص نفس الحقوق التى كانت مخولة للسلطة المذكورة

بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٤٤

ويجرى حكم المادة الثانية فقرة أولى على القضايا العسكرية التي يقرر رئيس مجلس الوزراء إعادة المحاكمة فيها .

مادة ٤ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥) . فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الأشغال العمومية

محمود غالب

وزير الصحة العمومية

إبراهيم عبد الهادى

وزير التموين

طه السباعى

وزير المعارف العمومية

السنهورى

وزير الشؤون الاجتماعية

عبد المجيد بدر

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

وزير الخارجية

عبد الحميد بدوى

وزير العدل

حافظ رمضان

وزير الزراعة

أحمد عبد الغفار

وزير الدولة

راغب حنا

وزير التجارة والصناعة

حفى محمود

مرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٥

بالأذن للحكومة فى استعمال ٢٠ مليوناً من الجنيهات من الاحتياطي العام
لشراء القطن ولشراء الحبوب اللازمة لتموين المدن

نحن فاروق الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يؤذن للحكومة فى أن تأخذ من المال الاحتياطي العام ما يلزم لتمويل عمليتي شراء
قطن سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ وشراء الحبوب اللازمة لتموين سكان المدن وذلك فى حدود

٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ج م (عشرين مليوناً من الجنيهات) ، على أن يرد إلى الاحتياطي العام — عند التصرف في هذه المحاصيل — ما يكون قد أخذ منه للتمويل .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والتمويل تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه .

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير المالية

مكرم عبيد

وزير التمويل

طه السباعى

مرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٥

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور،

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، ومواقفة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ القسم ١٢ « وزارة الأشغال العمومية » فرع ٢ « مصلحة الري » باب ٣ « أعمال جديدة » اعتماد إضافى قدره ٦٠٠٠٠٠ ج م . (ستون ألف جنيه) لمشروع صرف مياه السيل فى طره والمعادى .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه .

فاروق

صدر فى ٢٨ شوال سنة ١٩٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير المالية

مكرم عبيد

وزير الأشغال العمومية

محمود غالب

مرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا ما هو آت :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ القسم ١٠ « وزارة الصحة العمومية » فرع ٢ « المرافق العامة » اعتماد إضافي قدرة ٣٠٠٢٨٢ ج م « ثلاثون ألفا ومائتان واثنان وثمانون جنيها » منه ٢٠٠٧٣٥ ج م في الباب الأول « ماهيات وأجر ومرتبات » و ٩٥٤٧ ج م في الباب الثاني « مصروفات عامة » للماهيات والمرتبات والمصروفات العامة المقتضى نقلها من ميزانيات مجالس المديرية إلى ميزانية وزارة الصحة العمومية للإدارات والمنشآت الصحية والهندسية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ — على وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه .

فاروق

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٩٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير المالية

مكرم عبيد

وزير الصحة العمومية

ابراهيم عبد الهادى

مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ القسم ٩ « وزارة الداخلية »
 فرع ١ « الديوان العام » باب ٢ « مصروفات عامة » اعتماد إضافي قدره ٥٠٠٠٠٠ ج . م
 (خمسون ألف جنيه) للمصروفات السرية (بند ١١) .

ويؤخذ هذا الاعتماد الاضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه .
 صدر في ٢٨ شوال سنة ١٩٦٤ (٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

وزير الداخلية

محمود فهمى النقراشى

وزير المالية

مكرم عبيد

فهرس

العدد السابع والثامن — السنة الخامسة والعشرون

- رقم الصفحة
- ٢٧٣ مرسوم بقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٤٥ — باستمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بشئون الأمن العام .
- ٢٧٤ أمر رقم ٤٦
- د أمر رقم ١٤٤ خاص بالأماكن الممنوع الاقتراب منها
- ٢٧٥ أمر رقم ١١٦ يحظر ارتداء أزياء وحمل شارات مماثلة أو مشابهة لما يرتديه أو يحمله أفراد القوات العسكرية
- ٢٧٦ أمر رقم ١٥٧ خاص بأسرى الحرب .
- د أمر رقم ٢٩٨ بشأن اللاجئين
- ٢٧٨ أمر رقم ٤١١ بفرض قيود على الصيد أو التنزه أو الاقتراب من الشاطئ في المياه الإقليمية المصرية .
- ٢٧٩ أمر رقم ٤١٢ بشأن إيجاب بعض الاجراءات على مستغلى الفنادق والبنسيونات وما يماثلها
- ٢٨٠ قرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٥
- ٢٨٣ قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٤١
- ٢٨٤ قرار رقم ٩ لسنة ١٩٤٢
- ٢٨٥ مرسوم بقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٥ — خاص بحفظ النظام في معاهد التعليم
- د أمر رقم ٣٤١ بشأن حفظ النظام في معاهد التعليم
- ٢٨٦ مرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ — بشأن استمرار العمل ببعض التدابير المتعلقة بالشئون الاجتماعية .
- ٢٨٨ أمر رقم ٧٥ خاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة .
- ٢٨٩ أمر رقم ٥٤٤ بتعديل الأمر رقم ٧٥ الخاص بترك الوظيفة أو التوقف عن العمل في العمليات والمؤسسات ذات المنفعة العامة .
- ٢٩٠ أمر رقم ٢٣٩ بشأن لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال
- ٢٩١ أمر رقم ٣٥٨ بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية
- ٢٩٣ جدول إعانة غلاء المعيشة

رقم الصفحة

٢٩٤ أمر رقم ٥٤٨ زيادة إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية
 ٢٩٦ أمر رقم ٤٦٨ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين
 ٢٩٧ أمر رقم ٤٦٩ بإيجاب تقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال
 ٢٩٩ أمر رقم ٥٢٢ بتطبيق أحكام الأمر رقم ٤٦٩ الخاص بتقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال في محافظة البحر الأحمر

» مرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بشأن حالة رعاية الدول التي كانت محاربة
 ٣٠٢ أمر رقم ١٥٨ خاص بالاتجار مع الرعايا الألمان والابطالين والتدابير الخاصة بأموالهم
 ٣١٢ » » ٢٠٦ خاص بالرعايا اليابانيين والمشبين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في شأن الاتجار
 مع حكومة اليابان ورعاياها وإجراء الترتيبات الملائمة فيما يتعلق بأموالهم
 ٣١٣ أمر رقم ٢٠٩ خاص بالرعاية المجريين والرومانيين والمشبين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة
 في شأن الاتجار مع حكومتى المجر ورومانيا ورعاياهما وإجراء الترتيبات الملائمة فيما
 يتعلق بأموالهم

٣١٥ أمر رقم ٢١٥ خاص بالرعايا البلغارين والفنلنديين والمشبين بهم وباتخاذ التدابير اللازمة في
 شأن الاتجار مع حكومتى بلغاريا وفنلندا ورعاياهما وإجراء الترتيبات الملائمة فيما
 يتعلق بأموالهم

٣١٦ مرسوم بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن العلاقات مع البلاد التي كانت محتلة أو
 خاضعة للرقابة

٣١٨ أمر رقم ١٥٩ بشأن العلاقات مع البلاد التي تحتلها ألمانيا أو إيطاليا أو تخضع لرقابتهما
 ٣٢٩ مرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر رقم ٥٣
 و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦

٣٣٠ أمر رقم ٥٣ بشأن استيراد قيمة البضائع المصدرة
 ٣٣١ » رقم ٨٢ بشأن استيراد أوراق النقد لبنك إنجلترا
 ٣٣٢ » » ١٧٠ بشأن تقديم بيان عن الأموال المقومة بالعملة الأجنبية
 ٣٣٣ » » ١٨٢ العمليات الخاصة بأوراق النقد لبنك إنجلترا
 » » » ١٨٧ استيراد أوراق النقد المصرى

٣٣٤ » » ٣٦١ بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة بالأرباح التجارية والصناعية والأرباح
 الاستثنائية وإيداع الضريبة المستحقة

٣٣٥ أمر رقم ٣٤٢ بتعديل أحكام الأمر ٣٦١ الخاص بتحديد ميعاد لتقديم البيانات المتعلقة
 بالأرباح التجارية والصناعية والأرباح الاستثنائية وأداء الضريبة المستحقة

٣٣٦ أمر رقم ٤٣٦ بوضع نظام لخراج السيارات الخصوصية من مصر

رقم الصفحة

- ٣٣٧ أمر رقم ٥٥٥ خاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي
- ٣٣٨ » » ٥٥٦ بالغاء وتعديل الأوامر رقم ١٧٧ و ٢٢٢ و ٢٤١ و ٢٥٦ الخاصة بحظر استيراد البضائع والمنتجات
- ٣٤٠ مرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٥ خاص بدفع سندات شركة قناة السويس
- » أمر رقم ١١٣ خاص بدفع سندات شركة قناة السويس وبنك الأراضي المصري
- ٣٤١ مرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٥ في شأن الاعفاءات الممنوحة لأفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية ولإدارة الأمم المتحدة للمساعدة والتعمير
- ٣٤٢ أمر رقم ٣٧٥ بتقرير إعفاءات في المواد الجنائية لأفراد قوات الولايات المتحدة الأمريكية في مصر
- ٣٤٤ أمر رقم ٥٧١ بتقرير بعض الاعفاءات والميزات والتسهيلات لإدارة الأمم المتحدة للمساعدة والتعمير
- ٣٤٥ مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض التدابير السابق تقريرها صونا للصحة العامة
- ٣٤٧ أمر رقم ١١٥ خاص بالتدابير التي تتخذ لمقاومة حمى الملاريا في الجهات التي تسكنها القوات العسكرية
- » أمر رقم ٢٨١ بتنظيم بيع الثلجات
- ٣٤٨ أمر رقم ٢٩٦ بشأن أوامر التكاليف الخاصة بالأطباء والصيادلة
- ٣٤٩ » رقم ٥١٢ بتعديل الأمر رقم ٢٩٦
- ٣٥٠ » » ٣٦٣ بتقرير بعض التدابير لازالة البرك والمستنقعات وغيرها من بيئات توالد البعوض
- ٣٥١ » » ٣٧٤ يجعل علاج البجارية المصريين من الأمراض الزهرية إجباريا
- ٣٥٤ » » ٣٨٦ بتقرير بعض القروض والتكاليف صونا للصحة العامة
- ٣٥٥ » » ٣٨٧ بتقرير بعض التدابير الخاصة بمقاومة حمى الملاريا في وسائل النقل المختلفة
- ٣٥٦ » » ٤٧٥ بالزام بعض المراكب المستعملة في الملاحة الداخلية بوضع مصائد للفيران بها
- ٣٥٧ » » ٥٠٥ باتخاذ بعض التدابير لمقاومة الملاريا
- ٣٥٨ » » ٥٤١ بشأن تخفيف المسافي والأراضي الزراعية في بعض المناطق
- ٣٥٩ » » ٥٤٩ بشأن حيازة عود القرح (نبات البير يثرم) ومشتقاته والاتجار فيها والأنواع الأخرى التي تستخلص منها المادة القاتلة للحشرات (البريثرين)
- ٣٦١ مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض التدابير التي كانت مقرر في شأن الخدمات اللاسلكية وتحصيل رسوم المواني وبيع وتأجير السفن التي تحمل العلم المصري

رقم الصفحة

- ٣٦٢ أمر رقم ٩٣ بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن بعض البرقيات
» أمر رقم ١٩٣ بالترخيص لشركة ماركونى التلغرافية بانشاء خط لاسلكى مباشر بين
القاهرة ونيويورك
- ٣٦٣ أمر رقم ٢٨٥ بخصوص الترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور
باللاسلكى بين القاهرة ولندن
- ٣٦٤ أمر رقم ٢٨٦ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكى
بين القاهرة ونيويورك
- ٣٦٥ أمر رقم ٣٧٠ بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة بأعضاء قوات
الولايات المتحدة الأمريكية
- ٣٦٦ أمر رقم ٣٧١ بتخفيض المبالغ التي تحصلها الادارة عن البرقيات الخاصة بأعضاء القوات
الفرنسية المحاربة
- ٣٦٧ أمر رقم ٤٤١ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر في أن ترسل باللاسلكى
برقيات صحافية متعددة العنوانات إلى جريدة نيويورك تايمز بنيويورك وشيكاغو
- » أمر رقم ٤٤٢ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر في الاتصال باللاسلكى
بمحطة راديو أورينت بيروت ومحطة حيفا اللاسلكية
- ٣٦٨ أمر رقم ٤٩٢ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر في التقاط البرقيات
الصحافية المتعددة العنوانات المرسله من محطات الصحافة اللاسلكية بأمرىكا برسم مكتب
الاتصال الأمريكى للمخابرات بالقاهرة المعروف الآن باسم مكتب المخابرات الحربية
- ٣٦٩ أمر رقم ٤٩٣ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر في التقاط الأنباء
الصحافية المتعددة العنوانات المسماة (Bromleighs) وإعادة إرسالها
- ٣٧٠ أمر رقم ٥١٥ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بنقل الصور باللاسلكى
بين القاهرة ومدينة الكاب
- ٣٧١ أمر رقم ٥٤٢ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بأن تلتقط بالنيابة عن
مكتب المخابرات الحربية الأمريكى بالقاهرة الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المرسله
باللاسلكى من إدارة عموم البريد بلندن برسم مكتب المخابرات الحربية
- ٣٧٢ أمر رقم ٥٤٣ بالترخيص لشركة ماركونى راديو التلغرافية بمصر بأن تلتقط بالنيابة عن
مكتب المخابرات الحربية الأمريكى بالقاهرة الأنباء الصحافية المتعددة العنوانات المرسله
باللاسلكى من محطات الارسالى الحربية التابعة لقيادة قوات الحلفاء بالجزائر برسم عدة
مكاتب تابعة لمكتب المخابرات الحربية

رقم الصفحة

٣٧٣ أمر رقم ٥٥٩ بالترخيص لقيادة الجيش الأمريكى بالشرق الأوسط بإقامة محطة إذاعة لاسلكية بمصر الجديدة

٣٧٤ أمر رقم ٥٦٣ بتنظيم تحصيل رسوم الموانى على النقالات الحربية والسفن المؤجرة للدول المتحالفة والى تنقل شحنة تجارية

٣٧٥ أمر رقم ٤٦٥ بتقرير حظر الاقتراب من السفن الراسية على الوحدات العامة

٣٧٦ » » ١٥ خاص ببيع السفن البحرية التى ترفع العلم المصرى

» » ٧٢ خاص برفع العلم المصرى على السفن فى البحار

٣٧٧ مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأحكام الواردة بالأمر رقم ١٩٣ و ٥٠٧ و ٦٠٦ و ٦٠٧

» أمر رقم ١٩٣ بإحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل

٣٧٨ أمر رقم ٥٠٧ بتقرير بعض التدابير لمقاومة مرض طاعون الخيل المعروف باسم النجمة

٣٨٠ أمر رقم ٦٠٦ بتقرير مرور الحيوانات المستوردة على المهاجر البيطرية

٣٨١ » » ٦٠٧ بإضافة حكم جديد إلى الأمر رقم ٥٠٧ الخاص بتقرير بعض التدابير لمقاومة مرض طاعون الخيل المعروف باسم النجمة

» مرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود

٣٨٢ أمر رقم ٦٢ بشأن تملك العقارات فى أقسام الحدود

٣٨٣ مرسوم بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٥ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم

٣٨٤ مرسوم بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٥ بتقرير ساعة لفصل الصيف

٣٨٥ قرار وزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

٣٩٥ قرار وزارى رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٤٥ بتعيين أعضاء لجنة الغزل والمنسوجات القطنية

المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين

٣٩٦ قرار وزارى رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٤٥ بمنح صفة مأمورى الضبطية القضائية

» قرار وزارى رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الرقابة على الغزل المنتج محليا والمستورد

٤٠٢ قرار وزارى رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن تسعيرة غزل القطن

٤٠٥ قرار وزارى رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم تداول غزل القطن

٤٠٧ قرار وزارى رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن انتاج وتداول المنسوجات القطنية

٤١٣ قرار وزارى رقم ٥١١ لسنة ١٩٤٥ بشأن تسعير المنسوجات القطنية

٤١٤ قرار وزارى رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٥

٤١٥ قرار وزارى رقم ٥١٣ لسنة ١٩٤٥

رقم الصفحة

٤١٦	قرار وزارى رقم ٥١٤ لسنة ١٩٤٥
٤٢١	قرار وزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥
٤٢٣	قرار وزارى رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥
٤٢٤	قرار وزارى رقم ٥١٧ لسنة ١٩٤٥
٤٢٥	قرار وزارى رقم ٥١٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن خليط دقيق القمح بدقيق الذرة الرفيعة بمديرية أسيوط
٤٢٧	قرار وزارى رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم خلط القمح بدقيق الذرة بنوعيه بمدرجات جرجا وقنا وأسوان
٤٢٨	قرار وزارى رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن إنشاء لجان للتحكيم فى المنازعات التى تقع بين أصحاب المطاحن والبنوك المعتمدة وغيرها
٤٣٠	قرار وزارى رقم ٥٢١ لسنة ١٩٤٥
٤٣٤	» » ٥٢٢ » » »
» »	» » ٥٢٣ » » »
٤٣٧	» » ٥٢٤ » » »
٤٣٨	» » ٥٢٥ » » »
٤٣٩	» » ٥٢٦ » » »
٣٤٠	» » ٥٢٧ » » »
٤٤١	» » ٥٢٨ » » »
٤٤٣	» » ٢٧٣ » » »
٤٦٥	» » ٢٧٤ » » »
٤٧٠	» » ٢٧٥ » » » بتنظيم تداول المشروبات الروحية
٤٧٦	» » ٢٧٦ » » » بتشكيل لجان تحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية
٤٧٨	قرار وزارى رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن تداول أقمشة الحرير الصناعى
٢٧٩	» » ٢٧١ » » »
»	مرسوم برفع الأحكام العرفية فى جميع أنحاء المملكة المصرية
٤٨٠	مرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم قبول الطعن فى التدابير التى أصدرتها السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية

رقم الصفحة

- ٤٨١ مرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ بأحالة الجرائم العسكرية إلى المحاكم العادية .
- ٤٨٢ مرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٥ بالأذن للحكومة في استعمال ٢٠ مليوناً من الجنيئات من الاحتياطي العام لشراء القطن ولشراء الحبوب اللازمة لتموين المدن
- ٤٨٣ مرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٥ بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦
- ٤٨٤ مرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٥ — بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦
- ٤٨٤ مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٥ — بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦

شهر مايو ويونيو
سنة ١٩٤٥

المحكمة

العدد التاسع والعشرون
السنة الخامسة والعشرون

قضاء محكمة النقض في الأمر الجنائي (١)

(برئاسة حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة منصور اسماعيل بك وجندى عبد الملك بك وأحمد نشأت بك ومحمد المفتي الجزايرلي بك مستشارين وحضور حضرة الأستاذ فهم إبراهيم عوض رئيس النيابة بالاستئناف)

٨٣

٥ إبريل سنة ١٩٤٣

دفاع شرعي . خفي . إطلاق النار على متجمعين اعتقد أنهم كانوا متحيزين للاعتداء على آخرين وذلك بقصد تفريقهم . والحيلولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم . قيام اعتقاده على أسباب معقولة . عدم تجاوزه حدود الدفاع الشرعي . لعقاب .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم تفيد أن المتهم (وهو خفي) لم يطلق القذوفين الناريين إلا حين اعتقد أن المتجمعين من فريق المجنى عليهم كانوا متحيزين للاعتداء على الفريق الآخر فقصد

باستعمال سلاحه تفريقهم والحيلولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم ، وكان اعتقاده مبنيا - كما هو واضح من الحكم - على أسباب معقولة وكان الثابت بالحكم أنه لم يخالف واجبات وظيفته ولم يتجاوز فيما وقع منه الحدود التي يقتضيها الموقف فان فعلته لا تكون مستوجبة لعقاب . ولا يغير من هذا النظر ما قد يقال من أنه أساء التقدير بعدم استطلاعه رأي العمدة وشيخ الخفراء في إطلاق العيارين إذ هو من حقه حتى باعتباره من الأفراد أن يدفع خطر كل اعتداء

(١) امتنبت قواعد هذه الأحكام حضرة الأستاذ محمود عمر سكرتير محكمة النقض والابرام وراجعها وأقرها

حضرة صاحب العزة سيد مصطفى بك وكيل محكمة النقض والابرام .

يكون على وشك الوقوع بكل ما من شأنه أن يحول دون وقوعه ثم إن من واجبه بصفة كونه خفياً مكلناً بالعمل على صيانة الأمن أن يعمل على منع الجرائم في الحدود المرسومة لذلك .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن ان الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه تفيد أن الطاعن حين أطلق العيار من بندقيته كان في حالة ضرورة الجأته إلى ذلك لأنه كان مضطراً لأن يستعمل سلاحه في سبيل حماية أهل قريته من خطر محقق كان لا بد واقعا عليهم ممن كانوا متجمهرين من أهل القرية الأخرى .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه شرع في قتل السيد إبراهيم العطار وآخرين عمداً بأن أطلق عليهم أعيرة نارية قاصدا قتلهم ومحكمة الجنايات أدانته على أساس أن ما وقع منه يكون جنحة احداث جروح فقط لأنه لم يعتمد قتل المجنى عليهم وذكرت واقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات التي أجريت فيها في قولها : « إنه في صباح يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٤١ الموافق ٢٩ ربيع أول سنة ١٣٦٠ بناحية كفر طنبول القديم مركزاً جاً مديرية الدقهلية تجمع أهالي طنبول في الطريق العام أمام بلدتهم بقصد الاعتداء على من يمر عليهم من أهالي طنبول الكبرى انتقاماً منهم لاعتداء بعضهم على مصطفى محمد فوده والعازي حسنين السيد من كفر طنبول وعند ما مر عليهم إبراهيم حسن العطار وعلي عبد الرحمن المناخلي والسيد إبراهيم العطار في طريقهم إلى سوق ميت العامل انهلوا بالضرب على الأولين فجري إبراهيم حسن العطار تاركاً بضاعته وقصده

إلى عمدة « طنبول » وأبلغه بما وقع له فكلفه بالتبليغ وأبلغ النيابة تلغرافياً وعند ما أشيع خبر الاعتداء عليه بين أهل بلدته خرجوا لرد العدوان وقصدوا كفر طنبول ولما علم بذلك عمدة البلدة الأخيرة قام ومعه المتهم محمود محمد العزب وهدان وزميله بهنسي سليمان وشيخ الخفراء على عبد الهادي للمحافظة على الأمن ولما وصلوا إلى مكان الحادثة وجدوا كثيرين من أهالي القريتين مجتمعين ومتقابلين فأمر العمدة أهل بلدته بالانصراف وحاول إبعادهم وأطلق الخفير بهنسي سليمان عياراً في الهواء للارهاب كما أطلق المتهم محمود العزب عيارين ناريتين على أهالي طنبول الكبرى من بندقيته الأميريه بقصد الارهاب أيضاً فأصاب كلا من السيد إبراهيم العطار ورحمى السيد أبو النجا وعبد اللطيف عبد الرحمن هلول والدسوقي مصطفى هلول وأحمد أحمد الجندی بالاصابات الموضحة بالكشوفات الطبية وعلى أثر ذلك تفرق من تجمع من أهل البلدتين . ثم أوردت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت هذه الواقعة وبعد ذلك تعرضت لنية القتل فنفتها بقولها : « إن نية القتل غير متوفرة لدى المتهم لعدم وجود أي اعتداء سابق بينه وبين أي واحد من المجنى عليهم وقد قرروا أمام النيابة في آخر التحقيقات أن المتهم لم يكن يقصد قتلهم وإنما كان يقصد حجز أهالي البلدتين عن بعضهم كما قرر أغلبهم ذلك بالجلسة وفضلاً عن هذا فان عمدة طنبول الكبرى وجميع المصابين بالرصاص من بلدته قرروا أن الخفير إنما استعمل بندقيته لتفريق الأهالي وتري المحكمة أنه لو كان المتهم يقصد القتل لتعمد إصابة المجنى عليهم ولصوب الطلقات إلى صدورهم وقد كانوا أمامه على مسافة قريبة

منه كما قرروا جميعا ذلك ولا يستعمل أكثر من
المقذوفين اللذين أطلقهما من بندقيته وكانت
لديه ثمانية أظرف أخرى في متناول يده
عما يقطع بأن المتهم إنما أراد تفرقة من تجمع
من أهالي طنبول ومنع اشتباك المتجمهرين بأهل
بلده . ثم انتهت إلى القول : « بأنه قد اتضح
من مواقع الاصابات التي بالمجنى عليهم أن غالبها
بالأرجل ولم يشذ منها غير إصابة واحدة لا بد
أن تكون قد حصلت عفوا بتغير موقف المجنى
عليه فيها وهو السيد إبراهيم المطار ويكون المتهم
إنما قصد إحداث جروح بالمجنى عليهم وتعطيلهم
عن الهجوم على أهل بلده وادخال الرعب في
نفوس غيرهم وقد تم ذلك فعلا وتفرق الناس
عقب هذه الاصابات . »

« وحيث ان الواقعة الثابتة بالحكم على الوجه
المتقدم تدل على أن الطاعن وهو خفير بالقرية -
لم يطلق العيارين إلا حين اعتقد أن المتجمهرين
من فريق المجنى عليهم كانوا متحفزين للاعتداء
على الفريق الآخر فقصد باستعمال سلاحه
تفريقهم والحيلولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم .
ولما كان اعتقاد الطاعن مبنيا — كما هو ثابت
بالحكم — على أسباب معقولة وكان من حقه
باعتباره فردا من الناس أن يدفع خطر الاعتداء
الذي كان على وشك الوقوع من فريق المجنى
عليهم بكل ما من شأنه أن يحول دون وقوع
هذا الاعتداء ومن واجبه بصفة كونه خفيرا
مكلفا بالعمل على صيانة الأمن أن يعمل على
منع الجرائم في الحدود المرسومة لذلك ولما كان
الحكم المطعون فيه صريحا في أن الطاعن لم
يتجاوز فيما وقع منه حدود الدفاع الشرعي أو
يخالف واجبات وظيفته — لما كان ذلك كله

فإن فعلته لا تكون مستحقة لأن يعاقب عليها .
ولا يغير من هذا النظر ما قاله الحكم لتبرير إدانة
الطاعن من أنه أساء التقدير بعدم استطلاع
رأي العمدة وشيخ الخفراء في إطلاق العيارين
مادام هو قد أطلقهما تحت مسؤوليته اعتمادا
على حقه في الدفاع الشرعي وعلى ما يقتضيه حسن
القيام بوظيفته .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن
ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن
مما أسند اليه . »

(طعن محمود محمود المذب وهدان ضد النيابة رقم ٦٧١
سنة ١٣ ق)

٨٤

٥٠ إبريل سنة ١٩٤٣

بلاغ كاذب . ذكر اسم المبلغ ضده في البلاغ .
لا يشترط . تعيينه بصورة دالة على أن المتهم إنما قصد شخصا
بمعينه . يكفي (المادة ٢٦٤ ع — ٣٠٥)

المبدأ القانوني

إن القانون لا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب
أن يكون البلاغ مذكورا فيه اسم المبلغ ضده
فيكفي أن يكون مبينا فيه بأية صورة يفهم منها
أن المبلغ إنما قصده هو ولو أنه لم يصرح باسمه
وإذن فإذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ أبلغ
جهة البوليس عن سرقة ادعى حصولها وأتهم
فيها إنسانا عينه تعيينا لا يصدق إلا على شخص
بمعينه لم يذكر اسمه بالكامل لغاية في نفسه وكان
ذلك منه بقصد الإيقاع به فإن جميع العناصر
القانونية لجريمة البلاغ الكاذب تكون
متوافرة في حقه .

الحكم

« حيث ان مبنى وجهى الطعن أن الحكم لم يبين طريقة اشتراك الطاعن في الجريمة ولا واقعة هذا الاشتراك وإن أركان جريمة البلاغ الكاذب التي أدين الطاعن من أجلها غير متوافرة لأن البلاغ لم يصدر من تلقاء نفس المبلغ وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه عند ما توجه الفاعل الأصلي إلى البوليس وبلغه عن السرقة لم يذكر اسم المجنى عليه ولم ينسب إلى المجنى عليه شيئا ولولا أن البوليس هو الذي استحضر المجنى عليه وعرضه على المبلغ لاعتبرت القضية ضد مجهول ومن ثم فلا جريمة ولا عقاب .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أدين الطاعن بصفة كونه شريكا لأنيس السيد الزيني في جريمة البلاغ الكاذب وتتحصل واقعة الدعوى على ما جاء بالحكم المذكور في أن أنيس السيد الزيني تقدم إلى قسم طابدين مساء يوم ٤ ابريل سنة ١٩٤٠ وبلغ بأن شخصين قابلاه بشارع مصطفى كامل باشا (الشيخ عبد الله سابقا) وهدده أحدهما بسكين بينما تولى ثانيهما تفتيشه وسرقا من جيبه محفظة من الجلد بها سبعون قرشا ثم انصرف الثاني واستمر الأول شاهرا سكينه حتى ابتعد زميله نحو سستين مترا ثم نادى عليه بقوله « يا حنفي » فانصرف الآخر وحضر هو إلى القسم مبلغا بالحادثة وقد أثبت المحقق أنه لم يوجد قطوعا أو آثارا في ملابسه وكذلك لم يجد في جسمه ووجهه ويديه أثرا لأية إصابة ولا حظ أنه متعاط مشروبات روحية وأن رائحة الخمر تتصاعد من فيه وقد أقر هو بأنه شرب خمسة كؤوس من الكونياك في نفس الليلة وقال إنه

لا يعرف الشخصين اللذين اعترضاه طريقه على الصورة المتقدمة ولم يرها قبل تلك الليلة وقال إن أولهما حليق وسنه بين الثلاثين والخامسة والثلاثين ويرتدي جلبابا بنيا وإن الثاني وهو الذي ناداه زميله باسم « حنفي » قصير القامة ممتلئ الجسم أصفر اللون ضيق العينين ذو شارب طويل مبروم ويلبس جلبابا لبنى اللون بأقلام سوداء ويضع على رأسه طاقية من الصوف البني وقال إنه لم يقاوم المعتدين ولم يستغث خوفا من السكن المشهرة عليه وقد تبين من معاينة المحقق لمكان الحادث أنه حصل على مقربة من ملتي شارع الشيخ عبد الله والشيخ ريحان وأن في هذا الملتقى مصباح عمومي يصل نوره بحالة كافية إلى مكان الحادث وعلى بعد أربعة أمتار منه باب المنزل رقم ٣٥ وفي مقابله المنزل رقم ٣٦ وكلاهما أهل بالسكان ووجد عدة دكاكين في هذه الجهة وكانت كلها مغلقة ما عدا محل رجب محمد الترزي وعلم أن هذه الدكاكين تغلق عادة في منتصف الساعة التاسعة مساء ولم يجد لأحد هناك معلومات في الحادثة وإنما لاحظ المحقق أن الشارع مطروق بكثرة وأن مرور الناس لم ينقطع خلال عمل المعاينة رغم إجرائها في ساعة متأخرة . وقد اتجهت شبهة البوليس بناء على المعلومات التي أدلى بها المشتكى إلى المدعو حنفي محمد حسن من باعة الصحف وقريب له يدعى صالح إبراهيم على فجىء بهما وعرضا على المشتكى عرضا قانونيا فتعرف على حنفي محمد حسن وقرر أنه هو الشخص الذي اعترضه وهدده بالسكين وقد أنكر حنفي ما نسب إليه وقال : إنه توجد خصومة قائمة بينه وبين عبد العزيز محمد الجندی

المتهم الثاني «الطاعن» وأن بعض الأفندية من وصف المشتكى يجتمعون عند عبد العزيز هذا ويصحح أن يكون هو الذي حرضه على الادعاء عليه. وقد قرر حنفى أولا أنه لا يعرف المشتكى — المتهم الأول — ثم قال بعد ذلك أنه يذكر أنه رآه من قبل في محل عبد العزيز الجندى — وقد أنكر المتهم الأول كل صلة بعبد العزيز الجندى هذا وقال انه لا يعرف محله كما أن عبد العزيز الجندى أنكر بعد ذلك في التحقيق معرفته بالمتهم الأول أنيس السيد الزينى وتبين بعد ذلك من التحقيق أن المتهمين الأول والثاني كانا معا في قهوة قريبة من وزارة الأوقاف في نفس يوم الحادث ومعهما شخص يدعى ابراهيم ابراهيم الشال وشربوا خمرًا وأن عبد العزيز الجندى هو الذى دفع الحساب وقد شهد بهذه الواقعة ابراهيم ابراهيم الشال كما شهد بها الكس ماندالوس ميخالى أرفقوه من خدم القهوة وقرر ابراهيم ابراهيم الشال أنه يشتغل في محل عبد العزيز الجندى وأن المتهم الأول حضر إليه وسأله عنه فاستدماه له من بيته ثم توجهوا إلى القهوة وطلبوا زجاجة من الخمر شرب هو كأسا منها وشرب المتهم الأول باقيا واشترى من الجرسون علبة سجائر بستة قروش وقد ذهبوا إلى الخمارة في الساعة السابعة مساء وظلوا فيها نحو ساعة وقد سمع في اليوم التالى أن شيخصا اتهم حنفى بالسرقة وأن أوصافه تطابق الشيخخص الذى كان مع عبد العزيز الجندى في الخمارة في اليوم السابق وشهد خادم القهوة الكس ميخالى بحضور المتهمين مع الشاهد السابق إلى القهوة وتعاطيهم الخمر وأن المتهم الثانى هو الذى دفع تمناها . وقد اعترف المتهم

الأول بوجوده في القهوة وشرب الخمر وشراء علبة سجائر «لاكى سترايك» بستة قروش من الجرسون وقد وجدت هذه العلبة معه فعلا عند ذهابه إلى القسم للشكوى في ليلة الحادث ولكنه أصر على أنه كان في القهوة بمفرده كما أصر عبد العزيز الجندى على أنه لا يعرفه . وبعد أن أشار الحكم إلى الخصومة القائمة بين الطاعن والمجنى عليه وأورد الأدلة على كذب البلاغ قال : «إن المتهم الأول قد حرص بصفحة خاصة على التعرف باسم حنفى ووصفه وصفا دقيقا لم يجد البوليس معه عناء في الاستدلال على المتهم في نفس الليلة وبمجرد أن عرض أمامه تعرف عليه وأكد أنه هو الذى شرب السكين في وجهه بينما تمكن زميله الآخر من تفيتشه وسرقته وأنه لم يكن من محض الاتفاق ومجرد الصدفة أن يتبين على اثر ذلك أن هناك خصومة شديدة قائمة بين حنفى وبين عبد العزيز الجندى المتهم الثانى وأن المتهم الأول على صلة وثيقة بالثاني وأنه اجتمع به وأفرط في شرب الخمر على حسابه في نفس اليوم الذى تقدم في مسائه إلى البوليس ببلاغه عن واقعة السرقة المزعومة فهذا البلاغ كان ولاشك وليد اتفاق المتهمين وتديرهما وقد دفع المتهم الثانى صاحبه المتهم الأول إلى اقتراعه ليشفى بها غليله ضد حنفى محمد حسن وليكيل له بنفس الكيل الذى كاله حنفى لأخيه حسن الجندى إذ دبر له كما يقول المتهم الثانى أربع قضايا سرقة مازال محبوسا بسببها وإن إصرار كل من المتهمين على التبرؤ من معرفة صاحبه مع ثبوت ذلك قطعا بشهادة ابراهيم الشال وخادمي القهوة يدل بذاته على ما يقدره كل منهما من خطورة

٨٥

٥ إبريل سنة ١٩٤٣

اختلاس اشياء محجوزة . نقل المحجوز الى المكان المبيع لبيعه فيه . ليس بواجب على الحارس . عدم قيامه بذلك . لا يعد امتناعا عن تقديم المحجوز مكونا للركن المادى لهذه الجريمة . تعهد الحارس بنقل المحجوز . اخلاؤه بهذا الاتفاق لا تأثير له في تكوين الجريمة (المادة ٢٩٦ ع — ٢٤١)

المبدأ القانونى

إن الحارس غير ملزم قانونا بنقل المحجوز من محل الحجز الى أى مكان آخر يكون غير معين لبيعه فيه . وإذن فعدم قيامه بالنقل لا يصح عده امتناعا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكونا للركن المادى لجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة ولا يقلل من هذا النظر أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز فان مثل هذا التعهد لا يصح فى القانون اعتبار عدم احترامه مكونا لجريمة لأنه إخلال باتفاقه لا بواجب فرضه القانون

المسألة

« حيث ان الطاعنين ينعيان فيما ينعيانه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ أدانتهما على الرغم من تمسكهما فى دفاعهما بأنهما ليسا مكلفين بنقل المحجوز إلى السوق .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه أدان الطاعنين وقال « إنه بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٤١ أوقعت وزارة الأوقاف حجزا بمقتضى الحكم فى الدعوى ٢٧٤٦ سنة ١٩٤٠ مدنى بيا ضد المتهمين (الطاعنين) على عجل بقر وثلاث نعا ج ونورج ومحراث ودكتين خشب

ثبوت اتصالهما ببعضهما على الوجه الثابت فى التحقيق ودلالة ذلك اتفاقهما على تدبير هذا البلاغ كذبا للايقاع بخنفي محمد حسن عدو المتهم الثانى » .

« وحيث انه يستفاد من هذا الذى أورده الحكم أن المبلغ بناء على تحريض الطاعن واتفاقه معه تقدم إلى قسم عابدين وأبلغه بواقعة السرقة المكذوبة وأشار فى بلاغه إلى ما اهتدى به البوليس إلى تعيين المبلغ ضده لا نطبق الأمارات التى ذكرها عليه . ولما كان القانون لا يشترط فى جريمة البلاغ الكاذب أن يذكر فى البلاغ اسم المبلغ ضده بل يكفي أن يكون معيناً بأية صورة كانت بحيث يفهم منه أن المبلغ قصده ببلاغه ولو لم يصرح باسمه ومادام الثابت بالحكم أن المبلغ هو والطاعن ادعيا كذبا بمحصول سرقة وبلغا جهة البوليس عنها واتهما فيها المجنى عليه وعينه تعينا لا يصدق إلا عليه وذلك بقصد الايقاع به للنيل منه ولم يذكر اسميه بالكامل لغاية فى نفسيهما فان جميع العناصر القانونية للجريمة التى أدينا من أجلها تكون متوافرة خلافا لما يدعيه الطاعن . أما عن طريقة الاشتراك وواقعة فان الحكم كما مر البيان قد بين ذلك بجلاء ووضوح خلافا لما يزعمه الطاعن ..

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن عبد العزيز محمد الجندى ضد النيابة رقم ٧٦٥

سنة ١٣ ق)

وفاء لمبلغ ٣٢ جنيهًا و ٢٣٧ مليًا وتعين المتهم الأول حارسًا وتحدد للبيع يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ بالناحية ويوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ بسوق بتدر بيا إذا لم يتم البيع في اليوم الأول وفي يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ لم يوجد مشتر وتأجل البيع ليوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ وتعهد المدين الحارس كتابة بنقل المحجوزات للسوق ليبيعها يوم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ وفي اليوم المذكور لم يحضر المدينان ولم تقدم المحجوزات فبلغ المحضر ضدهما بالتبديد

« وحيث ان قول المتهمين بأنهما غير مكلفين بنقل المحجوزات للسوق في غير محله بعد أن تعهد الحارس كتابة بالنقل للسوق وفي عدم قيامه بذلك عرقلة للتنفيذ فضلًا أن هذا الدفاع غير جدي لأنه لا يتفق مع القول منهما بأنهما لا يعلمان باليوم الذي تحدد للبيع . وحيث ان المتهم الثاني بصفته مدينًا ومالكًا قد اشترك مع المتهم الأول في تبديد المحجوزات بأن اتفق معه على عدم تقديمها يوم البيع وساعده على ذلك وتكون التهمة ثابتة عليهما طبقًا للمواد المطلوبة ويتعين تأييد الحكم » .

« وحيث ان الحارس غير ملزم قانونًا بنقل المحجوز من محل الحجز إلى أي مكان آخر يكون قد عين لبيعها فيه وإذن فعدم قيامه بالنقل لا يصح عده امتناعًا عن تقديم المحجوز للتنفيذ عليه مكوّنًا للركن المادي لجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة ولا يقلل من هذا المنظر أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوز فان مثل هذا التعهد لا يصح في القانون اعتبار عدم احترامه مكوّنًا لجريمة لأنه إخلال باتفاق لا بواجب فرضه عليه القانون .

« وحيث انه متى كان هذا مقررًا فان الحكم المطعون فيه إذ لم يؤسس إدانة الطاعنين إلا على عدم تقديم المحجوز في السوق يكون قد أخطأ لأن عدم التقديم في هذا الطرف لا يصح اعتباره اختلاسًا معاقبًا عليه .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن عبدالله مرسى مصطفى وآخر ضد النيابة رقم ٨٢٥ سنة ١٣ ق)

٨٦

٥ إبريل سنة ١٩٤٣

١ — عقوبة . تقديرها في الحدود المقررة بالمادة المنطبقة موضوع . تقدير ظروف القعدة أو الرافة . من سلطة محكمة الموضوع . توقيع عقوبة على متهم في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ / ١ ع في حدود المقرر بهذه المادة . تحدث المحكمة في حكمها عن جرائم قالت بسبق اتهامها فيها . اعتبارها تلك الجرائم ظرفًا مشددًا . مناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض . لا تقبل مطالبتها بتقديم صحيفة سوابقه . غير واجب ما داممت هي لم تغفل عليه العقاب على اعتبار أنه عائد .

٢ — استجواب المحكمة . حظره . مقرر لمصلحته . متى يكون الاستجواب باطلا ؟ عند حصول الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو عاميه . للمتهم ان يقبل استجوابه ولو ضمنًا (المادة ١٣٧ تحقيق)

٣ — ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم ببعضها ببعض . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة قد أوقعت على المتهم في جريمة الضرب عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٢ / ١ ع التي تعاقب على هذه الجريمة وكانت حين تحدثت عن الجرائم

التي قالت بسبق اتهامه فيها لم تغلظ عليه العقاب على اعتبار أنه عائد حتى كانت تطالب بتقديم صحيفة سوابقه أو القضايا التي سبق الحكم عليه فيها بل اعتبرت ذلك — بما لها من الحق في تقدير وقائع الدعوى وأدلتها — ظرفا يستدعى تشديد العقوبة في حدود النص القانوني والذي يعاقب على الواقعة التي رأت ثبوتها فلا تقبل مناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض إذ أن تقدير ظروف الشدة أو الرأفة في الحدود المذكورة من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

٢ — إن حظر استجواب المتهم مقرر لمصلحته وحده فله أن يقبله ولو ضمنا ولذلك فلا بطلان فيه إلا إذا حصل بعد اعتراض المتهم أو الحمى عنه وإذن فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أنه عند ما احتج الحمى عن المتهم على استجوابه لم تسترسل المحكمة في مناقشته فلا تثريب على المحكمة .

٣ — إن تقرير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع وحدها لتعلقه بموضوع الدعوى فالمناقشة في ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل .

المحكم

د حيث ان محصل أوجه الطعن (أولا) أن الحكم المطعون فيه شدد العقوبة على الطاعن بناء أنه من ذوى السوابق والحال أنه لا توجد له صحيفة سوابق في الأوراق وإنما اعتمدت

المحكمة في ذلك على إشارة تليفونية أرسلت من المركز أو البندر تفيد اتهامه في جنايتي شروع في قتل حفظا مؤقتا لعدم كفاية الأدلة واتهامه بتخريب محل طام في قضية مقدمة للمحكمة وسبق الحكم عليه بغرامة قدرها ٥٠٠ قرش لاتهامه بضرب مومس و(ثانيا) أن المحكمة استجوبت الطاعن في الجلسة دون أن تأخذ رأي الحمى عنه في ذلك (وثالثا) أن الطاعن عند ما ضرب المجنى عليه الأول هرب فتعقبه المجنى عليه الثاني لضبطه فضربه بقصد الافلات منه فكان يجب معاقبة الطاعن بعقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة ووقعتا لغرض واحد .

«وحيث ان ما يثيره الطاعن في طعنه مردود (أولا) بأن العقوبة التي وقعت عليه داخلة في حدود العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات التي تعاقب على الجريمة التي أدين من أجلها ، والمحكمة حين تحدثت عن الجرائم التي قالت بسبق اتهامه فيها لم تغلظ عليه العقاب على اعتبار أنه عائد حتى كانت تطالب بضرورة تقديم صحيفة سوابقه أو القضايا التي سبق الحكم عليه فيها بل اعتبرت ذلك — بما لها من الحق في تقدير وقائع الدعوى وأدلتها — ظرفا يستدعى تشديد العقوبة في حدود النص القانوني الذي يعاقب على الواقعة التي رأت ثبوتها . ولما كان تقدير ظروف الشدة أو الرأفة في الحدود المذكورة من سلطة محكمة الموضوع وحدها فلا تقبل مناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض (وثانيا) بأن المحكمة — على ما هو ثابت بمحضر الجلسة عند ما احتج

٨٧

١٢ إبريل سنة ١٩٤٣

حكم . تسيبه . مخالفة المباني المنصوص عنها في المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ . البيانات الواجب ذكرها في الحكم الذي يعاقب على هذه المخالفة . عرض الشارع . الارتفاع الذي بلغه البناء .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالمباني قد نصت على أنه « يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أم خاصا مفتوحا للمارة أم غير مفتوح ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك غرف السطوح والجمالون والدروة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٣٥ مترا وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان مدى الارتفاع مثلا ونصف مثل من المسافة الأدنى بين الحدين . ويحسب هذا الارتفاع ابتداء من أعلى نقطة المنسوب سطح الافريز إن وجد وإلا فمن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء » وهذا النص يقتضى من المحكمه أن تذكر في حكمها بالادانة بيانا للواقعة الجنائية المسكونة للمخالفة المشار إليها بهذه المادة عرض الشارع الذي أقيم البناء على جانبه والارتفاع الذي بلغه البناء بعد التعلية التي أجراها الخالف لئلا يسر لحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . وخلو الحكم من هذا البيان يستوجب نقضه لقصوره في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب

(٢)

المحامي على استجواب الطاعن لم تسترسل في مناقشته، ولما كان حظر استجواب المتهم مقررا لمصلحته وحده وكان له أن يقبله ولو ضمنا فإنه لا يكون باطلا إلا إذا حصل بعد اعتراضه هو أو المحامي عنه (وثالثا) بأن الحكم تعرض للدفاع المشار إليه بوجه الطعن ورد عليه ردا صحيحا بقوله : — « إن ما دفع به الجاضر عن المتهم من ارتباط الجريمةين ببعضهما فإن المحكمة لا ترى ذلك بل تتفق مع محكمة أول درجة في عدم وجود الارتباط ذلك لأن الوقائع الثابتة أنه بعد أن ضرب المتهم المحجنى عليه الأول لأنه رفض أن يبرز له اشتراكه استنجد المحجنى عليه الأول بالمحجنى عليه الثاني وتقدم هذا الأخير وقبض على المتهم وسار معه قليلا ثم ضربه المتهم بقبضة اليد بقصد الهرب فاقصد من الجريمة الأولى يختلف عن القصد من الثانية وكل واحدة منهما ارتكبت لغرض جنائي خاص مستقل عن الغرض الجنائي للآخرى والأفعال الخاصة بكل منهما ليست مرتبطة ارتباطا يجعلهما كل غير قابل للتجزئة ومثل ذلك ما إذا قبض على شخص لسرقته وسلم لأحد رجال الحفظ فشرع في إعطاء رشوة لرجل الحفظ فإنه لا ارتباط بين جريمتي السرقة والرشوة في الرشوة ومن ثم يجب أن يحكم بعقوبتين مستقلتين لكل جريمة » . ولما كان تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع وحدها لتعلقه بموضوع الدعوى فلا يقبل من الطاعن إثارة الجدل في شأنه أمام محكمة النقض .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن يحيى سليم جابر ضد النيابة رقم ٨٦٣ سنة ١٣ ق)

المحكمة

« حيث ان الطاعن يعنى فيما ينعاه على الحكم المطعون فيه أنه أدانته على مقتضى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالمباني ولم يبين عناصر المخالفة التي عاقبه من أجلها فهو لم يذكر الارتفاع الذي بلغه البناء كله بعد أن أقيمت العرفتان عليه بعلو ثلاثة أمتار وذلك قصور يستوجب نقضه .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « أقام بناء يتجاوز الارتفاع الذي يشترطه القانون ، وطلبت معاقبته بالمواد ٣٠١ و ١٨ و ٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ، والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أدانته وكل ما قاله في ذلك هو « أنه يؤخذ من المحضر أن حضرة مهندس التنظيم طين منزل المتهم (الطاعن) في ٢٩ يونيو سنة ١٩٤١ فرأى حجيرتين للفسيل مشيدتين حديثا أعلى المنزل وارتفاع داخلي ٨٠، ٢ متر وارتفاع خارجي ٣ متر وتبين لحضرته أن حالة المونة وأدوات العمارة تفيد أنها شيدت من يوم على الأكثر وأنها مخالفة للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ — وحيث ان دفاع المتهم من أنه أقام المباني سنة ١٩٣٩ بنفيه المعاينة التي أجراها حضرة مهندس التنظيم أما قوله بأن الحجيرتين ليستا مطلتين على الشارع فإن القانون لم يشترط أن تكون المباني الجديدة مطلة على الشارع وكل ما تشترطه المادة ٣ من القانون أنه يشترط أن تقام الأبنية على جانبي الطريق وعقابه ينطبق على المواد الموضحة بوصف التهمة »

« وحيث انه لما كانت المادة ٣ من القانون

رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالمباني التي عوقب الطاعن بمخالفة مقتضاها قد نصت على أنه « يشترط فيما يقام من الأبنية على جانبي الطريق عاما كان أم خاصا مفتوحا للمارة أم غير مفتوح ألا يزيد ارتفاعها بما في ذلك غرف السطوح والجمالون والدروة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٣٥ مترا وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان مدى الارتفاع مثلا ونصف مثل من المسافة الأدنى بين الحدين . ويحسب هذا الارتفاع ابتداء من أعلى نقطة لمنسوب سطح الا فريز إن وجد وإلا فمن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء . ولما كان ذلك يقتضى أن يذكر الحكم — في بيان الواقعة الجنائية التي قال بأنها تكون المخالفة — عرض الشارع الذي أقيم البناء على جانبه والارتفاع الذي بلغه البناء بعد التعلية التي أجراها الطاعن ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح — لما كان ذلك فان خلو الحكم من هذا البيان يكون مستوجبا لنقضه لقصوره في بيان الواقعة التي استوجبت العقاب .

« وحيث انه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة للبحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن مرجان بساده أسعد ضد النيابة رقم ٦٩٠

سنة ١٣ ق)

١٢ إبريل سنة ١٩٤٣

استئناف . ميعاده . صدور الحكم في يوم كان يجمله
المتهم . دفع المتهم بذلك . الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم
علمه رسمياً بصدوره . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً دون
الرد على ما دفع به . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك أمام
المحكمة في سبيل عدم تقرير الاستئناف في الميعاد
القانوني محسوباً من يوم صدور الحكم المستأنف
عليه بأنه كان مريضاً فقط بل تمسك أيضاً وبصفة
أصلية بأنه ما كان يعلم بصدور ذلك الحكم في اليوم
الذي صدر فيه . لأن القضية لم تنظر في اليوم الذي
كان محدداً لنظرها بل أجلت إدارياً ولم يعلن
هو بعد ذلك للحضور في اليوم الذي عين لنظرها
واستدل على ما قاله في ذلك بما أثبتته وكيل النيابة
في رول النيابة عن القضية في الجلسة التي حصل
فيها التأجيل فإنه لما كان هذا الدفاع مهماً إذ هو
لوصح لما جازت محاسبة المتهم على أساس أن ميعاد
استئنافه يبدأ من وقت صدور الحكم عليه في يوم
كان يجمله بل يكون واجباً قانوناً محاسبته على أساس
أن الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسمياً
بصدور الحكم المستأنف — لما كان ذلك كان من
الضروري أن يرد الحكم على هذا الدفاع فإذا
هو لم يرد عليه ثم قضى بعدم قبول الاستئناف
شكلاً لرفعه بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور

الحكم المستأنف فإنه يكون قد جاء قاصراً
في بيان الأسباب قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه

المحكمة

« حيث أن الطاعن ينعى في طعنه على المحكمة
أنها أخطأت إذ قضت بعدم قبول الاستئناف
المرفوع منه شكلاً لأنه تمسك في سبيل تبرير
تأخيرته في التقرير بالاستئناف . أولاً — بأن
القضية نظرت أمام محكمة أول درجة بجلسته
٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ وبأنها لضيق الوقت
ولكون القاضي كان متعباً أجلت إدارياً مع عدة
قضايا أخرى ونأشر بذلك في رول النيابة بمعرفة
ممثلها بالجلسة ولكن كاتب المحكمة أخطأ حين
أثبت بمحضر الجلسة أن القضية أجلت لجلسة
٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ التي صدر فيها الحكم
المستأنف ومع ذلك فإن المحكمة الاستئنافية
قضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً دون أن
ترد على هذا الدفاع المهم . وثانياً — بأنه كان
مريضاً يوم أن صدر الحكم المستأنف وظل
كذلك حتى قرر بالاستئناف وقدم إلى المحكمة
الاستئنافية شهادة بذلك من الطبيب المعالج .
ولكن هذه المحكمة قالت إنها تشك في صحة
هذه الشهادة لأنها كلفت الطبيب بتقديم دفتر
قيد المرضى فلم يقدمه ولم يشر إليه في خطابه
الذي أرسله للمحكمة مع أن الطبيب اعتذر عن
عدم الحضور بجلسته ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢
التي أعلن لها ولم تعلن النيابة بأن المحكمة قررت
الاطلاع على الدفتر بل اكتفت بإعلانه كشاهد
دون أن تطلب منه تقديم دفتريه ويعقب الطاعن
على ذلك بأن الحكم قد بني على أساس يخالف
الثابت في الأوراق .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن » بأنه اختلس الحاصلات المحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة اضرارا بها حالة كونه مالكا وحارسا، ومحكمة ديروط الجزئية قضت غيابيا بادانته وقالت في ذلك : إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر الحجز وعدم تقديم الأشياء المحجوز عليها في اليوم الذي حدد للبيع، فعارض الطاعن في هذا الحكم وتحددت جلسة ٣ يونيه سنة ١٩٤٠ لنظر معارضته تم أجلت لجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ لتقديم مستندات ولاعلائ الصراف . وأثبت بمحضر هذه الجلسة أن المعارض حضر وأن الشاهد لم يحضر وأن المحكمة قررت التأجيل لجلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ لتنفيذ القرار السابق . وقد صدر الحكم في المعارضة بجلسة ٢٨ أكتوبر المذكورة بتأييد الحكم المعارض فيه وذلك في غيبة الطاعن لأنه سبق حضوره بالجلسات الماضية، فاستأنف الطاعن هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية حكمت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا وقالت في ذلك « أنه حكم ابتدائي على المتهم (الطاعن) بتأييد الحكم الغيابي الابتدائي في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٠ فلم يستأنف هذا الحكم إلا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ أي أن الاستئناف قدم بعد الميعاد القانوني ويتعين لهذا الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض الطاعن في الحكم وقال في دفاعه « انه بجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٠ شعر حضرة الفاضل بتعب وتأجلت القضايا إداريا ومؤشر بذلك في الرول . وكاتب الجلسة أخطأ بعدم ذكر ذلك بالمحضر . ودليلا على ذلك رول حضرة وكيل النيابة تم إن المتهم كان مريضا

أيضا وقدم شهادة مرضية . والدليل على صحة أقوالنا أننا مسددين كل مطلوبنا قبل الجلسة فلامصاحبة لنا في التأخير عن الحضور بالجلسة لولا عدم علمنا بها — وهذه هي الحقيقة التامة نعرضها على المحكمة ». فأجلت المحكمة الدعوى إلى جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وكلفت النيابة باعلان الدكتور لبیب خليل بالحضور ومعه الدفتر المعد لقيد أسماء المرضى في المدة المحررة عنها الشهادة المقدمة من المتهم وتنبه على المعارض ، ولكن الطبيب لم يحضر فحكم في هذه الجلسة بتأييد الحكم الغيابي وكل ما قاله الحكم في ذلك هو « أن الحكم المعارض فيه أمام هذه المحكمة قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لتقدمه بعد الميعاد إذ صدر الحكم المستأنف بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٠ فلم يستأنفه إلا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ . وحيث أن المعارض يرد على هذا بأنه كان مريضا في اليوم الذي صدر فيه الحكم المستأنف ولذا لم يحضر أمام محكمة أول درجة في هذا اليوم وظل مريضا إلى أن قرر بالاستئناف في يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ وقدم تدليلا على هذا شهادة من طبيب ليس لها تاريخ تفيد أن المتهم كان مريضا بالروماتزم ولا يمكنه مبارجة الفراش من يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠ إلى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٠ . وحيث ان المحكمة لها حق تقدير هذه الشهادة إذ هي ليست دليلا قاطعا على صحة ما جاء فيها ولهذا كلفت النيابة باعلان الطبيب الصادرة منه الشهادة بالحضور ومعه الدفتر المعد لقيد أسماء المرضى في المدة المحررة عنها الشهادة وقد أعلن فلم يحضر ولكنه أرسل خطابا يعتذر فيه عن عدم الحضور ويقول فيه إنه كشف

من يوم صدور الحكم المستأنف عليه من غير أن يرد على دفاعه يكون قد جاء قاصرا في بيان الأسباب قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة للبحث في باقي الأوجه .

(طعن لبيب ديمري طانيوس ضد النيابة رقم ٩٣١ سنة ١٣ ق)

٨٩

١٢ ابريل سنة ١٩٤٣

ضرب . اتواء المتهم وخضمه الاعتداء كل منهما على الآخر على اثر نزاع حصل بينهما . تنفيذ كل منهما مقصوده بضرب غريمه . كلاهما معتد ومعاقب على فعلته . لانفريق بين من ابتدا ومن لم يبتدئ . انتفاء حق الدفاع الشرعي في هذه الحالة .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة هي أنه على أثر النزاع الذي حصل بين المتهم وخضمه انتوى كل منهما الاعتداء على الآخر وبعد ذلك أخذ مقصوده بضرب غريمه فان كلا منهما يكون في هذه الحالة معتديا إذ كلاهما حين أوقع فعل الضرب كان قاصدا الضرب لذاته لا ليرد به ضربا موجعا إليه فهما كلاهما معاقب على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهما بالعدوان ومن لم يبتدأ فان حق الدفاع الشرعي يكون منتفيا

المحكم

« حيث ان الطعن يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام المحكمة بأنه حين أوقع فعل الضرب

على المتهم وعالجه بمنزله في المدة المذكورة بالشهادة وحيث ان عدم وضع تاريخ على الشهادة مبينا وقت تحريرها وعدم تقديم الدفتر الذي كلفت المحكمة الطبيب بتقديمه وعدم إشارة الطبيب إليه في خطابه إلى المحكمة مما يجعل المحكمة في حل من التشكك في صحة الشهادة . وحيث انه لذلك يكون دفاع المتهم في غير محله ويتعين رفض معارضته وتأيد الحكم »

« وحيث انه لما كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك أمام المحكمة في سبيل تبرير عدم تقريره الاستئناف في الميعاد القانوني محسوبا من يوم صدور الحكم المستأنف عليه بأنه كان مريضا فقط بل تمسك أيضا وبصفة أصلية — كما هو واضح من دفاعه الثابت على الوجه المتقدم — بأنه ما كان يعلم بصدور ذلك الحكم في اليوم الذي صدر فيه إذ لم ينبه أحد عليه بالحضور في هذا اليوم بسبب تأجيل القضية إداريا كما أنه لم يعلن بعد ذلك للحضور في اليوم الذي عين لنظر القضية بعد تأجيلها واستدل على ما قاله من هذا بما أثبتته وكيل النيابة في رول النيابة عن القضية في الجلسة التي حصل فيها التأجيل . ولما كان دفاع الطاعن المبني على أنه كان يجهل يوم الجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف مهما إذ هو لو صح لما جازت محاسبته على أساس أن ميعاد استئنافه يبدأ من وقت صدور الحكم عليه في يوم كان يجهله بل وجب قانونا محاسبته في هذه الحالة على أساس أن ميعاد الاستئناف في حقه لا يبدأ إلا من يوم علمه رسميا بصدور الحكم المستأنف لما كان ذلك كذلك فان الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا

على المجنى عليه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال . فواقعة الدعوى هي أن مخدوم الطاعن أجزأ أرضاً إلى المجنى عليه تم عين الطاعن خفيرا عليها وكلفه بمنع المجنى عليه من حش البرسيم إلا بعد دفع الأيجار أو بترخيص خاص منه ففي يوم الحادثة أراد المجنى عليه حش البرسيم عنوة فلما اعترضه الطاعن اعتدى عليه بالضرب فاضطر الطاعن إلى ضربه دفاعاً عن نفسه وعن مال مخدومه وبالرغم من ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على دفاعه رداً مقنناً .

« وحيث ان المحكمة بعد أن تحدثت عن التحقيقات الابتدائية والتحقيقات التي تمت بالجلسة والكشوف الطبية استخلصت واقعة الدعوى في قولها « إن مسعد عبد النور أقال ديوس أراد أن يحش البرسيم الذى زرعه في أرض سليم أرمانىوس فتعرض له خفير الزراعة جيد فرج صليب (الطاعن) وأراد منعه حتى يدفع ما عليه بأمر المالك فماسكا معاً ثم تضاربا وضرب كل منهما الآخر بعصا غليظة على الرأس ومواضع أخرى من الجسم ولم يشترك أحد غيرهما في المضاربة . وعلى هذا التصوير للحادثة تكون تهمة الضرب المسندة لكل من المتهمين الأول (الطاعن) والرابع (المجنى عليه من الطاعن) ثابتة عليهما » . ثم تعرضت إلى دفاع الطاعن فقالت إن ماجاء على لسان الدفاع عن المتهم الأول (الطاعن) بالجلسة من أنه كان في حالة دفاع عن نفسه لا تلتفت إليه المحكمة لأن الحادثة مضاربة بين الفريقين حصلت بسبب طارئ كما أن المحكمة ترى أنه لم يكن في حالة دفاع عن المال إذ أن المسألة لا تعدو منازعة مدنية والمتهم الرابع (المجنى عليه من الطاعن) هو

الزارع للبرسيم موضوع المشاجرة . « وحيث ان ما أوردته المحكمة على الوجه المتقدم يتضمن رداً صحيحاً على الدفاع المشار إليه بوجه الطعن . فانه لما كانت المحكمة قد استبانت — على ما قالت في حكمها — أنه على أثر النزاع الذى حصل بين الطاعن وخصمه انتوى كل منهما الاعتداء على الآخر وبعد ذلك نفذ مقصده بضرب غيره . فان ذلك يكون معه كل منهما معتدياً لأنه حين أوقع فعل الضرب كان قاصداً الضرب بذاته لا ليرد به ضرباً موجهاً عليه مما يكون معه كل منهما معاقباً على فعلته بلا تفريق بين من بدأ منهما بالعدوان ومن لم يبدأ — لما كان ذلك كذلك فان حق الدفاع الشرعى يكون منتفياً عن الطاعن كما قال الحكم .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن جيد فرج صليب ضد النيابة رقم ٩٢٣ سنة ١٣ ق)

٩٠

١٢ أبريل سنة ١٩٤٣

قذف ريب . تنازل المجنى عليه في هذه الدعوى . اثره . لا يتعدى حقوقه المدنية . لا يلغى عليه انقضاء الدعوى العمومية .

المبدأ القانونى

إن تنازل المجنى عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا في حقوقه المدنية ولا يتعدى الى الدعوى العمومية التي ترفع باسم الجماعة عن الضرر التي يصيبها من الجريمة . وما دام القانون لا يشترط في رفع الدعوى العمومية في السب

والقذف رأى المجنى عليه فيها كما فعل ذلك — استثناء من القاعدة العامة — في بعض الجرائم لاعتبارات خاصة بها فلا يصح القول بأن تنازل المجنى عليه عن دعواه في هاتين الجريمةين تنقضى به الدعوى العمومية .

المحكم-

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن ورقة التكليف بالحضور باطلة لأنها لم تتضمن بياناً دقيقاً للمقالات والعبارات موضوع المحاكمة وبذلك تكون الاجراءات باطلة.

« وحيث ان الطاعن قد أبدى الدفاع الذي يشير اليه في هذا الوجه أمام المحكمة الاستئنافية فردت عليه رداً صحيحاً بأن كل ما يوجهه القانون في ورقة إعلان الدعوى أن يذكر فيها التهمة ومواد القانون التي تقضى بالعقوبة . وبأنه بالرجوع إلى الورقة التي أعلن بها الطاعن بين أنها تضمنت بصريح اللفظ التهمة والمواد القاضية بالعقوبة ولذلك فإنها لم تعول على هذا الدفاع .

« وحيث ان محصل الوجه الثاني أنه ليس فيما ذكره المتهم في رسائله ما يعد قذفاً أو سباً وأنه إنما كان يقصد به نقد أعمال المجنى عليه لا المساس بكرامته .

« وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أخذاً بأسبابه قد ذكر فيما ذكره : « أن المتهم بين الأسباب الدافعة له لأن يحمل على المجنى عليه حملته التي لم يفتر ولم يتوان عن توجيهها اليه بألفاظ قاذبة وعبارات دالة على منتهى القسوة في النقد حتى خرجت

عبارته عن النقد البريء إلى الطعن المراد قرر أنه كان يعمل في شركة الاعلانات الشرقية في أواخر سنة ١٩٣٥ لغاية سنة ١٩٤٠ بصفته رئيساً لقلم حسابات الشركة إلى أن شجر بينه وبين أحد الموظفين سوء تفاهم بلغ حد السباب فقدم شكوى إلى المجنى عليه بصفته مدير الشركة ويمت اليه بصلة القرى فلم ينصفه وأنه بعد أن انفصل عن الشركة بناء على رغبته وسويت حقوقه قبل الشركة بدأ يتهم المجنى عليه « ابن عمه على حد دعواه » إذ أنه أساء معاملته . وأنه ثابت من مطالعة ملف الدعوى أن المتهم تناول المجنى عليه بالطعن والتجريح في كثير من الظروف والمناسبات بسبب ما يقرره من أن المجنى عليه لم يأخذ بأصره فيما قام بينه وبين أحد الموظفين من خلف . واقتطف من الرسائل التي نشرها الطاعن بعض فقرات منها قوله في خطابه إلى المستر في بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ « تعلمون تفاصيل الخلاف الخطير الموجود بيني وبين ابن عمي الصغير هنري حاييم (المجنى عليه) وأن هذا الخلاف لم يسو بسبب التشبث الأعمى لهذا الشخص .. وأن الملاحظة التي أبداها القاضي في حكمه الموجهة للطرفين هي خاصة بهنري حاييم . ونظراً لمركزه فإن هذه الملاحظة ليست إلا نقداً جارحاً بمثابة توبيخ ... حتى القاضي قد انتقد ووبخ ابن عمي الصغير هنري حاييم لسلوكه نحوي سلوكاً أراه لنفسى خارجاً عن كل تكيف نظراً لبعض الاعتبارات الخاصة ... وتتهمون لماذا ما زلت أطلب من ابن عمي الصغير هنري حاييم بصفة ودية ومشرفة لخلافنا الخطير وقد تشبث هنري حاييم إلى الآن بأهداب سكوت خجول ولا

ينحني مغزاه . وهو بمثابة اعتراف بمسئوليته غير أنه الى الآن لم تكن لديه الشجاعة الكافية لوضع حد نهائي لخلافنا الخطير » . ثم قوله في خطابه المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٩٤١ « ان الاحتفاظ بالثمن العالي (للجرائد الانجليزية) وهو عشرة مليات لا يبرره في رأيي الى السعى وراء غناء سهل للغاية وذلك على حساب القراء الانجليز وأغلبهم من الجنود البريطانيين » . ثم قوله في بطاقات أرسلها بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ إلى رئيس تحرير جريدة لا بورص اجيبين وإلى سكرتير عام شركة الاعلانات الشرقية وإلى رئيس تحرير جريدة اجيبين جازيت احتفظ بالحق في العود إلى موضوع الموقف المجرّد عن اللياقة الذي وقفه ابن عمي الصغير هنري حايم فهذا الأخير يستطيع في هذه الاثناء أن يفكر جدّياً في تقرير عزمه على تقديم اعتذاراته التي عليه أن يقدمها إلى وأن يعترف بمسئوليته الخطيرة التي أفهمها له مجاموه » . ثم وصفه المجني عليه في رسالة مكشوفة أرسلها إلى الأستاذ محمود كامل المحامي بأنه « صغير » ووصف موقفه معه بأنه « مذر مجرد عن اللياقة » . وعقب الحكم على ما قاله من ذلك بقوله : « انه يخلص من العبارات التي أبرزناها أن المتهم حمل على المجني عليه حملة شعواء كلها تتضمن قذفا وسبا إذ نسب اليه في الاذاعات التي تولى توزيعها والنشرات التي وجهها الى الكثير من أعضاء مجلس ادارة شركة الاعلانات الشرقية أنه غير صالح للقيام بالعمل الموكل اليه إذ هو قليل الخبرة به لا يدري من حقيقة العمل الموكل اليه شيئا وأنه غير كفء فيما اضطلع به من عمل بدليل تلقيبه في كثير من

هذه الاذاعات « بابن العم الصغير » كما ذكر في كثير من رسائله أيضا أن تصرفات المجني عليه معه خالية من اللياقة والشفقة وأن ادارته للشركة تتنافى مع الصالح الاساسي الذي أنشئت من أجله الصحيفتان الانجليزيتان التي يديرهما . وأن المتهم بتوجيه الحملة إلى من ييدهم أمر المجني عليه لم يكن يقصد تخفيض ثمن الصحف حقا وصدقا بل التدليل على أن المجني عليه لا يصلح لادارة العمل الموكل اليه لما في نفسه من ضعف وحقد عليه للأسباب التي نوهنا بها أيضا » ولا شك في أن العبارات التي أثبت الحكم صدورهما من الطاعن في حق المجني عليه تكون جرمي القذف والسب اللتين أدان الطاعن من أجلهما . أما ما يدعيه الطاعن من أنه لم يكن يقصد سوى نقد أعمال المجني عليه نقدا بريئا فردد بما أثبتته الحكم عليه من أنه لم يكن يرمى الى ذلك الذي يقول به بل انما أراد قذف المجني عليه وسبه للنيل منه « كي يشفى ما في نفسه من حنق وحقد » والطعن البريء يجب أن يكون بنية بريئة حسنة .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن تنازل المجني عليه عن دعواه المدنية يترتب عليه سقوط الدعوى الجنائية لأن جرائم القذف والسب هي من الجرائم التي يصيب ضررها شخص المجني عليه ولا يؤثر في النظام العام .

« وحيث ان تنازل المجني عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا في حقوقه المدنية ولا يتعدى الى الدعوى العمومية التي ترفع باسم الجماعة عن الضرر الذي أصابهم من الجريمة . وما دام القانون لا يشترط في رفع الدعوى العمومية في السب والقذف رأى المجني عليه

فيهما كما فعل ذلك استثناء من القاعدة العامة في بعض الجرائم لا اعتبارات خاصة بها فلا يصح القول بأن تنازل الميجي عليه عن دعواه في هاتين الجريمةين يفتي عليه انقضاء الدعوى العمومية .

« وحيث ان محصل الوجه الرابع أن الطاعن لم يتكلم بعد سماع الدعوى وقبل قفل باب المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أنه بعد أن أبدت النيابة طلباتها ترفع المدافع عن الطاعن ولم يتكلم بعده أحد فاذا كان الطاعن شخصياً لم يتكلم فان ذلك لا يصح أن يكون وجهاً للطعن مادام هو لم يطلب الحكم وما دامت المحكمة لم تمنعه من الكلام .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(طعن البير حاييم ضد النيابة رقم ٥٩٣ سنة ١٣ ق)

٩١

١٢ ابريل سنة ١٩٤٣

حكم . تسببه . مجرد اعتذار المتهم عن عدم حضور الجلسة وطلبه لتأجيل . لا يعد من الطلبات الجديدة . الواجب الرد عليها عند رفضها .

المبدأ القانوني

إن اعتذار المتهم للمحكمة من عدم حضور الجلسة المطلوب اليها لا يكفي وحده لزامها بأن تؤجل الدعوى أو بأن تتحدث عنه أو تشير اليه في الحكم إذا هي لم تجب طلب التأجيل فان مثل هذا الاعتذار غير المدعم بالدليل لا يعد من

الطلبات الجديدة التي تقتضي ردا صريحاً بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة بها ردا عليها .

المحكمة

« حيث أن الطاعن يقول في طعنه أنه كان مريضاً أقعده الذهاب للجلسة في اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه وأنه أخطر المحكمة بذلك ولكنها لم تراعى هذا الظرف وقضت في الدعوى دون أن تتكلم عن الأخطار الذي بعث به إليها وهذا منها يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

« وحيث أنه لما كانت محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية خالية من الإشارة إلى أن عدم حضور الطاعن أمام المحكمة يرجع إلى مانع قهري طرأ عليه . ولما كان ادعاء الطاعن في طعنه بأنه كان مريضاً في اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه غير مؤيد بدليل . ولما كان اعتذاره للمحكمة عن عدم الحضور لا يكفي وحده لأن يلزمها بأن تؤجل الدعوى أو أن تتحدث عنه أو تشير إليه في الحكم عند عدم إجابته لأن مثل هذا الاعتذار الغير المدعم بالدليل لا يعد من الطلبات الجديدة التي تقتضي أن يرد عليها صراحة ويعتبر عدم اعتداد المحكمة بها ردا عليها بأنها لم تر إجابتها — لما كان كل ذلك فلا محل لما يتمسك به الطاعن في طعنه ويتعين إذن رفض الطعن موضوعاً .

(طعن على أحد السيد الميجي ضد النيابة رقم ٩٣٧ سنة ١٣ ق)

٩٢

١٢ إبريل سنة ١٩٤٣

اخفاء أشياء مسروقة :

- ١ — فاعل السرقة . عدم معرفته أو عدم رفع الدعوى عليه . ليس ضروريا لمعاقبة المخفي .
- ٢ — الشيء المسروق . ادعاء المخفي ملكيته له . التحريات التي أجراها المالك له توصل إلى اكتشاف سرقة . اقتناع المحكمة بأن هذا الشيء مسروق ومعاقبة المخفي لا تثريب عليها في ذلك . هي غير مقيدة بقواعد الاثبات المدنية في اثبات واقعة جنائية .

المبادئ القانونية

- ١ — إن ظهور فاعل السرقة أو عدم رفع الدعوى عليه ليس بضروري لصحة معاقبة المخفي متى ثبت أنه أخفى ماسرقة غيره وهو عالم بحقيقة الأمر فيه . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي أوردتها أن الشيء المضبوط لدى المتهم مسروق وأن المتهم أخفاه مع علمه بسرقة ثم عاقبته بمقتضى المادتين ٣١٨ ، ٣٢٢ فقرة أولى من قانون العقوبات فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

- ٢ — لا تثريب على المحكمة إذا هي قالت بعد اقتناع بأن الشيء الذي ضبط مع المتهم والذي يدعى ملكيته مسروق من مالك عينته ولو كانت التحريات التي أجراها هذا المالك لم توصل إلى اكتشاف سرقة ذلك الشيء معه فإن المحكمة وهي تفصل في ثبوت واقعة جنائية لا تكون مقيدة بقواعد الاثبات المقررة بالقانون المدني ولا بما يقوله الشهود وذوو الشأن

عن المال موضوع الجريمة .

المحكمة

« حيث أن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن المحكمة قد أخطأت في معاقبة الطاعن بمقتضى المادة ٣١٨ و ٣٢٢ فقرة أولى من قانون العقوبات لأن هاتين المادتين لا تنطبقان على واقعة الدعوى فليس هناك أحد متهم بالسرقة ولم يثبت أن بطانية من متعلقات مصلحة السكة الحديد قد سرقت إذ لم يظهر أن هناك سارقاً لاحدى بطانيات المصلحة ولا أن هناك عجزاً في عهدة الطاعن كما تبين من عملية الجرد .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه أخفى بطانية لمصلحة السكة الحديد مسروقة مع علمه بسرقتها . والحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ادانته وقال « إن التهمة ثابتة قبل المتهم (الطاعن) من محضر ضبط الواقعة الدال على ضبط بطانية من متعلقات مصلحة السكة الحديد بمنزل المتهم ولما سئل عن مصدرها ادعى بأنه اشتراها من آخر لا يستطيع الاعتراف عليه وبذا لم يثبت المتهم (الطاعن) أنه حاز البطانية بطريقة مشروعة فضلاً عن أن سلامه افندى فهمى أمين مخازن السكة الحديد بالزقازيق قرر بأن مثل هذه البطانية لا تباع للجمهور وعلم المتهم (الطاعن) بسرقة البطانية يستفاد من أنه مستخدم بمصلحة السكة الحديد وأن على البطانية علامة هذه المصلحة فلا يعقل أنه كان يجهل أنها مسروقة . فإذا كانت المحكمة بناء على الأدلة التي أوردتها قد استخلصت أن البطانية المضبوطة لدى الطاعن

٩٣

١٢ إبريل سنة ١٩٤٣

سرقة . شروع فيها . كسر المتهم باب المنزل وفتحه .
كسر باب قاعة بقصد السرقة منها . مفاجأة قبل أن يتم
مقصده . شروع في سرقة ولو لم يكن قد دخل القاعة .
(المادة ٢٧٣ ع — ٢١٦)

المبدأ القانوني

متى كان المتهم قد فتح الباب العمومي
للمنزل بواسطة كسره من الخارج ثم كسر
كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ولكنه
فوجيء قبل أن يتم مقصده فإن ذلك يعد في
القانون شروعا في سرقة المنقولات التي بالقاعة
ولو لم يكن قد دخلها ولم يمس شيئا مما قصد
سرقته .

المحكم

(حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن
يتحصل في أن الطاعنين دفعا بأن التهمة ملفقة
عليهما وأورد الدفاع عنهما الأدلة على ذلك .
ولكن المحكمة أدانتهم دون أن تشير إلى
هذا الدفاع وترد عليه مما يجب عده قصورا
يعيب الحكم .

« وحيث ان المحكمة بعد أن تحدثت عن
واقعة الدعوى أوردت أدلة ثبوتها على الطاعنين
ومنها أقوال المجنى عليه وعمه وأقوال رجال
الحفظ الذين حضروا على الاستغاثة وأقوال
الطاعن الأول نفسه في تحقيق النيابة من أن
المتهم الثاني (الطاعن) حسن على هلال طلب
اليه بعد انتصاف ليلة الحادثة أن يرافقه إلى
منزل المجنى عليه وهناك وقف هو بجوار باب

هي لمصلحة السكة الحديد وأنها سرقت وأن
الطاعن أخفاها مع علمه بسرقتها ثم عاقبته بمقتضى
المادتين ٣١٨ و ٣٢٢ فقرة أولى من قانون
العقوبات فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا
صحيجا على واقعة الدعوى وليس ظهور فاعل
السرقة أو رفع الدعوى عليه بضروري لمصلحة
معاينة المخفى متى ما ثبت أنه أخفى شيئا مما سرقه
غيره وهو عالم بحقيقة الأمر فيه .

« وحيث أن الوجه الآخر يتحصل في أن
الطاعن دافع بأنه مالك البطانية التي وجدت
عنده وقبل بسرقتها . ولما كانت تحريات
مصلحة السكة الحديد لم يظهر منها أن البطانية
سرقت فكان يتعين براءة الطاعن عملا بقاعدة
أن الحيازة في المنقول سند الملكية .

« وحيث أنه لا محل لما يشير الطاعن بهذا
الوجه لأن الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة
التي أوردها أن البطانية مملوكة للسكة الحديد
وأنها سرقت وأن الطاعن قد أخفاها مع علمه
بالسرقة . ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بذلك
وهي تفصل في ثبوت واقعة جنائية غير مرتبطة
بقواعد الإثبات المقررة بالقانون المدني ولا مقيدة
بالأخذ بما يقوله الشهود وذوو الشأن في المال
موضوع الجريمة فلا تثريب عليها إذ قالت بأن
البطانية مسروقة من مصلحة السكة الحديد
ولو كانت تحريات المصلحة لم توصل إلى
اكتشاف سرقة .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن السيد احمد البديوي ضد النيابة رقم ٩٣٨ سنة

(١٣ ق)

المنزل وكسر المتهم الثاني هذا الباب ودخل ليسرق ثم سمع استغاثة المجنى عليه وحضر محمد سيد وأمسك به أى بالمتهم الأول وأن البندقية المضبوطة له . أما الأجنة الأربعة فهي للمتهم الثاني القاهها وقت هربه ولما كانت هذه الأسباب التى ذكرها الحكم فى إدانة الطاعنين من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه المحكمة ولما كان قول المحكمة بثبوت التهمة على الطاعنين يدل بذاته على أنها لم تر الأخذ بدفاعهما بتفريق التهمة عليهما . فما ينعاه الطاعنان على الحكم بالصورة الواردة بوجه الطعن لا يكون له من معنى إلا المجادلة فى تقدير أدلة الثبوت فى الدعوى مما لا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض لتعلقه بالموضوع وحيث أن الوجه الآخر يتصل فى أن الواقعة الثابتة بالحكم لا تعد فى القانون شروعا فى سرقة . فالطاعنان لم يدخلوا القاعة التى كان بها النحاس والغلل ولم يمسوا شيئا من ذلك ولم ينقلوه من مكانه فلم يقع منهما بدء فى تنفيذ السرقة .

« وحيث أن المحكمة قد تعرضت إلى ما يشير به الطاعنان فى هذا الوجه فقات إنه ثبت مما تقدم أن المتهمين فتحوا باب منزل المجنى عليه بطريق الكسر كما فتحتا الغرفة الشرقية بهذه الوسيلة ولم يتمكنوا من سرقة الأواني النحاسية والغلل التى بها لأسباب لا دخل لارادتهما فيها وهى استيقاظ المجنى عليه ومفاجأته لهما وهروبهما منه خشية القبض عليهما مما يدل على أن المتهمين بدءا فى تنفيذ عناصر السرقة ولم يتمها على الرغم منهما وعلى ذلك يكون ما أتياه شروعا فى ارتكاب جريمة السرقة . ومتى كان الطاعنان فتحوا الباب العمومى المنزل بواسطة كسره من الخارج ثم

كسرا كذلك باب القاعة بقصد السرقة منها ولكنهما فوجئا قبل أن يتما مقصدهما فإن ذلك يعد فى القانون شروعا فى سرقة المنقولات التى بالقاعة ولولم يدخلوها ولولم يمسوا شيئا مما قصدا سرقة خلافا لما يزعمه الطاعنان .

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

(طعن حامد عبد الرحمن حامد وآخر ضد النيابة رقم ٩٤٨ سنة ١٣ ق)

٩٤

١٩ إبريل سنة ١٩٤٣

موازن . أدلة المتهم فى جريمة أنه وجد عنده بغير مبرر ميزان قباني غير مضبوط . البيانات الواجب ذكرها فى الحكم . علم المتهم . الاعتماد فى إثباته على مجرد كونه وزانا عموميا . لا يكفى . (القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٩)

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جريمة أنه وجد عنده بغير مبرر ميزان قباني غير مضبوط لم يتعرض للكيفية ضبط الميزان لدى المتهم وظروفه ولم يتحدث مطلقا عن مقدار الخلل الذى وجد فى الميزان لتعرف ما إذا كان يدخل فى نطاق الفرق المسموح به قانونا أو يزيد عليه — ثم فى صدد اثبات علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط قد اعتمد على أنه بفرض كونه وزانا عموميا لا بد أن يكون عالما بحقيقة أمر الميزان الذى يستعمله فى حرفته فإنه يكون حكما قاصرا متعينا نقضه إذ هو فضلا عن أنه لم يبين الواقعة الجنائية التى أدان المتهم من أجلها قد أسس علم

المتهم بأن الميزان غير مضبوط على فرض عام يصح الاستشهاد به في حق كل صاحب حرفة يستخدم الموازين فيها على أنه إذا كانت نسبة الخلل في الميزان ضئيلة بحيث لا يمكن إدراكها إلا بعملية المعايرة فلا تصح المؤاخذه إلا على أساس علم المتهم حقيقة بهذا الخلل ما دام القانون ليس فيه نص يفرض هذا العلم في حقه .

المحكمة

« حيث ان الطاعن ينعى فيما ينعا على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين الواقعة التي عاقبه من أجلها بيانا كافيا :

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه وجد عنده بغير مبرر ميزان (قبان) غير مضبوط مع علمه بذلك وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ١٣ من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٣٩ . والحكم الابتدائي قضى له بالبراءة وقال في ذلك « انه تبين من الاطلاع على التحقيقات أنه ضبط لدى المتهم (الطاعن) ميزان (قبان) غير مضبوط وقد دفع المتهم ما نسب اليه بجلسة اليوم بأن الميزان يضبط في السنة مرة واحدة . وحيث إن كثرة الاستعمال من غير جدال تؤثر في الميزان ولا سبيل للمتهم ليعيد ضبطه إلا في الميعاد المحدد من كل عام كما أن الفرق تافه لا يمكنه معرفته » . والحكم المطعون فيه أدانته وذكر في ذلك « أن ما ذهبت اليه محكمة أول درجة في حكمها ببراءة المتهم من أن الموازين تعير لضبطها كل سنة وأن الاستعمال يؤثر في ضبطها وأن المتهم قد يكون لا يعلم بوجود العجز الذي ظهر في الميزان المضبوط

عنده أمر لا تحتمله ظروف الدعوى إذ أن المتهم يحترف القبانة ومن صميم عمله أن يتبين كل آونة أن موازينه التي يؤدي بها حرفته تكون دائما مضبوطة فعليه بالعجز الذي ظهر ان لم يترض في غيره من الناس الذين يستعملون هذه الموازين عرضا فلا يستساغ عدم اقتراضه فيمن يحترف الوزن والكيل للناس ويتقاضى منهم أجرا عن ذلك — يضاف إلى ذلك أن اللوائح قد توخت وقت سنها أن لا تأخذ الناس عسفا فجعلت حدا مسموحا في النقص في تلك الموازين ولا تبرر تجاوز هذا الحد بسبب الاستعمال أو غيره . وحيث إنه لما تقدم يكون ما ذهبت اليه محكمة أول درجة في تبرئة المتهم على غير أساس وبتعين الغاء حكمها ومعاقبة المتهم » .

« وحيث ان الحكم الاستثنائي حين أدان الطاعن قد اكتفى بمناقشة أسباب البراءة التي أقيم عليها الحكم الابتدائي . ولم يبين الواقعة الجنائية التي أدان الطاعن من أجلها بيانا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب تطبيق القانون على الوجه الصحيح - فهو لم يتعرض لكيفية وظروف ضبط الميزان لدى الطاعن ، ولم يحدث أصلا من مقدار الخلل الذي وجد في الميزان المضبوط لتعرف ما إذا كان يدخل في نطاق الفرق المسموح به قانونا أو يزيد عليه ، وفضلا عن ذلك فانه حين أثبت على الطاعن علمه بأن الميزان غير مضبوط قد اعتمد على أنه بوصف كونه وزانا عموميا لا بد أن يكون عالما بحقيقة أمر الميزان الذي يستعمله في حرفته ، وهذا خطأ ، لأنه تأسس على فرض عام يصح الاستشهاد به في حق كل صاحب حرفة يستخدم الموازين فيها مما لا يجوز القول به بدون نص

ونفذ هذا الاتفاق بالفعل على الصورة التي بينها الحكم ثم قضت المحكمة على المتهم بعقوبة عن كل جريمة من الجريمتين احراز المخدر والبلاغ الكاذب على اعتبار أنهما لا تكونان مجموعا غير قابل للتجزئة ، فانه إذا كان يحوز فعلا أو يحوز الانسان المخدر ثم يبدوله بعد ذلك أن يدسه لغيره ويبلغ في حقه كذبا باحرازه لا يكون ثمة تثريب على المحكمة إذا هي أوقعت عن كل من الجريمتين عقوبة .

الممكن

« حيث ان مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن جريمتي احراز المخدر والبلاغ الكاذب اللتين أدین الطاعن من أجلهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة لوقوعهما لغرض واحد ، ولذلك فانه كان يتعين على المحكمة أن لا توقع عليه إلا عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، أما وقد قضت بعقوبة عن كل جريمة فتكون قد أخطأت .

« وحيث أن تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطا لا يقبل التجزئة ويوجب توقيع عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى فلمحكمة الموضوع أن تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون .

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله

في القانون ، فانه إذا كانت نسبة الخلل في الميزان ضئيلة بحيث لا تدرك إلا بعملية المعايرة فلا يصح مؤاخذه الانسان إلا على أساس علمه حقيقة بهذا الخلل ما دام القانون ليس فيه نص يفرض العلم .

« وحيث انه لا تقدم يكون الحكم المطعون فيه قاصرا متعمينا تقضيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(طعن ابراهيم زايد ضد النيابة رقم ٧٥١ سنة ١٣ ق)

٩٥

١٩ إبريل سنة ١٩٤٣

ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطا يستوجب توقيع عقوبة واحدة . موضوعي . متهم . احرازه مخدرات ثم دسه لغيره والتبليغ في حقه كذبا باحرازه . توقيع عقوبة عليه عن جريمة الاحراز . وعقوبة عن جريمة البلاغ الكاذب . لا تثريب على المحكمة .

المبدأ القانوني

إن تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطا لا يقبل التجزئة ويستوجب توقيع عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى فلمحكمة الموضوع أن تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون وإذن فإذا كان الحكم قد استخلص من الأدلة التي ساقها أن أحد المتهمين اشترك مع آخرين في احراز جوهر مخدر (حشيش) ثم اتفق معهم على التبليغ في حق الجاني عليه كذبا بأنه يتجر في المواد المخدرة

وفي الأثناء حضر مجهول ووقف مع المتهم الأول ورأى يديهما تتقابلان ثم رأى المجهول يعطى شيئا إلى على الجمال والأخير يعطى البيض للمجهول الذي انصرف وفي أثره المتهم الأول ولما مر أمامه الأخير خرج له من خلف الباب وسأله عما حصل فسلمه ورقة بها قطعتان من الحشيش وأخبره أنه اشتراها من على الجمال وأنه سلمه ورقة البنك نوت المسلمة إليه ولما سأله عن المكان الذي استحضر منه على الجمال الحشيش أجاب بأن الحشيش موجود بجوار البضاعة - ويقول الشاهد الأول أنه ذهب إلى محل جلوس على الجمال فوجده يبيع البيض والليمون ففتشه ووجد معه نقودا من بينها ورقة البنك نوت التي سلمها للمتهم الأول ولما سأله عنها أخبره أن شخصا حضر الآن واشترى منه بيضا بمبلغ ٣ قروش وسلمه هذه الورقة فسلمه هو البيض ومبلغ ٢ قروش ولما فتش فرش على الجمال وجد فوق قفص الليمون علبة سجائر بها ست ورقات بداخلها حشيش فسأله عنها على الجمال الذي أجاب بأنه رأى شاري البيض يلقاها فاعتقد أنها فارغة فانتقل للقسم وأجرى التحقيق - ولا حظ على المتهم الأول أنه لم ير أن على الجمال قد سلمه شيئا وأنه يعتقد أن الحادث ملفق فأقر له بالتفصيل الوارد في محضره وملخصه أن المتهمين الثاني والثالث (وهو الطاعن) حضرا إليه وقال له الثالث أنه يعرفه من مدة وأنه يرغب معانوته وقص عليه ماجرى من على الجمال لأخيه حسن حيث أوقعه في قضية مخدرات ورجاه في أن يبلغ الضابط ضد على الجمال بأنه يتجر بالمخدرات ويأخذ النقود من الضباط على ذمة شراء المخدر من على الجمال وأفهمه أنه قام بعمل الترتيب من أنه عند وصوله محل على الجمال

» إن الشاهد الأول ضابط مباحث قسم الموسيقى شهد بأن المتهمين الأولين (قد قضى عليهما بالعقوبة مع الطاعن ولم يطعنا في الحكم) حضرا إليه بالقسم وبلغاه بأنهما يعرفان أن على الجمال (شاهد الاثبات الثاني) يتجر في الحشيش فاستمهلها وكان يقصد التحري عن حقيقة البلاغ فتحري وظهر له أن على الجمال بعيد عن الاشتغال بالمخدرات ثم صار المتهمان يترددان عليه صباحا ومساء لمدة خمسة أيام يلحان عليه في ضبط على الجمال وفي يوم ٤ ابريل سنة ١٩٤٢ حضر ا إليه بالقسم ليلا وكررا بلاغهما فاستمهلها بعض الوقت حتى ينهى عملا كان يشتغل فيه وحوالي الساعة الحادية عشرة قابلهما وأفهمهما أنه على استعداد للقيام معهما إلى حيث على الجمال فقرر المتهم الثاني أنه على استعداد لشراء الحشيش من على الجمال لولا أن الأخير لا يبيع له إلا نهارا فأظهر المتهم الأول استعداده للشراء ففتشه ثم سلمه ورقة بمبلغ ٥ قروش أخذ نهرا وصار يرافقه مخبر مع المتهمين الأولين إلى أن وصلوا حارة بجهة الفواله وهناك أراه المتهم الأول شخصا يجلس على بعد بالحارة ذا كرا له أنه على الجمال فكلف المخبر بالوقوف بجوار المتهم الثاني وأراد هو أن يتبع المتهم الأول فلاحظ المتهم الثاني عليه بأنه يمكنه الوقوف معه وينظر مايجرى بين على الجمال وبين المتهم الأول ولكن الشاهد الأول يقول أنه ترك المتهم الثاني للمخبر وجرى وراء المتهم الأول وتبعه دون أن يشعر واختفى خلف باب على بعد حوالي مترين ونصف من محل جلوس على الجمال أمام بضاعته بالحارة ورأى إذ ذاك المتهم الأول يصل لمحل جلوس على الجمال ويسأله عن سبب تأخيره ولم يرهما يتصافحان باليد

يحضر شخص ويسلمه أى سلم المتهم الأول المخدر وهو يسلمه المبلغ الذى يكون قد استلمه من الضابط ليشتري المجهول من على الجمال البيض ثم يضع له باقى المخدر الذى يحمله فوافق المتهم الأول على ذلك ثم اجتمع بهما أى بالمتهمين الثانى والثالث فى قهوة سيد عبد الفتاح وحضر هو والمتهم الثانى وبلغا الشاهد الأول بأن على الجمال يتجر بالمخدرات وظلا يترددان عليه حتى يوم الضبط حيث قام مع الشاهد الأول والمتهم الثانى وأخذ من الشاهد الأول ورقة بنك نوت بمبلغ ٥ قروش ولما وصل مكان على الجمال حضر مجهول يعتقد أنه قريب الشخص الذى ضبط مع أخ المتهم الثالث فى قضية المخدرات السابقة وسلمه المجهول ورقة بها حشيش فسلمه بدوره ورقة البنك نوت والمجهول اشترى بيضا من على الجمال وسلمه الورقة وأخذ الباقي وأسقط علبة دخان وانصرف فتبعه هو وخرج له الضابط وسلمه الورقة التى استلمها من المجهول وأخبره أنه اشتراها من على الجمال . وأضاف الشاهد الأول الى ذلك أنه سأل المتهم الثانى فأقر بأنه كان يقيم مع حسن أخ المتهم الثالث فى منزل واحد وأن حسن ضبط فى قضية حشيش فاعتقد أهل المنطقة أن على الجمال هو المبلغ ضد حسن فأصروا على الايقاع به وإذ ذاك تطوع المتهم الأول فى ابلاغ الشاهد الأول فذهب هو مع المتهم الأول للقسم وقابلا الشاهد الأول وتردد عليه يومين وانتقل معه يوم الضبط ولما سئل عن اجتماعه بالقهوة مع المتهمين الأول والثالث قرر أنه اجتمع بالمتهم الثالث فقط ليذهبا معا إلى محام يدافع فى قضية حسن . واستخلص من الأدلة التى ساقها على ثبوت هذه الواقعة أن

الطاعن اشترك مع المتهمين الأولين وآخر مجهول فى احراز جوهر مخدر (حشيش) ثم اتفق معهم على التبليغ فى حق المجنى عليه كذبا بأنه يتجر فى المواد المخدرة ونفذ هذا الاتفاق بالفعل على الصورة المبينة بالحكم . وقد قضت المحكمة على الطاعن بعقوبة عن جريمة من جريمتى احراز المخدر والبلاغ الكاذب على اعتبار أنهما لا تكونان مجموعا غير قابل للتجزئة . ولما كان يجوز عقلا أن يحرز الانسان المخدر ثم يبدو له أن يدهسه لغيره ويبلغ فى حقه كذبا باحرازه ، فلا تثريب على المحكمة إذا هى وقعت عقوبة عن كل من الجريمتين .

« وحيث ان محصل الوجه الثانى والثالث والرابع أن المحكمة بنت إدانة الطاعن على أدلة لا أصل لها فى التحقيقات . فقد قالت فى معرض بيان الأدلة على اشتراك الطاعن فى جريمة البلاغ الكاذب وتلقيه تهمة احراز المخدر على المجنى عليه على حسن الجمال أن المجنى عليه المذكور كان حاضرا فى دكان حسن محمد عليوه أخى الطاعن عندما ذهب اليه ضابط البوليس لضبط متهم أبلغ عنه فى قضية سابقة بأنه يحرز مواد مخدرة مما حمل أهل حسن عليوه على الاعتقاد بأن المجنى عليه هو المبلغ فى تلك القضية . كما قالت أنه ليس لحسن عليوه هذا من يقوم بمهمة الانتقام له سوى أخيه الطاعن وهو عسكري فى البوليس ، مع أن الثابت فى القضية السابقة أن على الجمال المجنى عليه لم يكن موجودا وقت تفتيش دكان حسن عليوه وأن لهذا الأخير أقارب كثيرين غير الطاعن . كذلك ذكرت المحكمة خطأ أن الطاعن قرر فى البوليس عند ما سئل عن ظروف قضية أخيه أن على الجمال (المجنى عليه) يعرف كل شىء

لأن له فترينة مودعة بدكان أخيه ولأنه لذلك يجلس أمام الدكان، وهذا الكلام لم يرد على لسان الطاعن في محضر البوليس ولا في أية ورقة أخرى من أوراق القضية، بل أن كل ما ورد في محضر البوليس هو أن الطاعن لما سئل عن ظروف قضية أخيه قال انه لا يعرفها وأن الذي يعرف ظروفها هو علي الجمال لأنه يجاور أخاه وكان يودع البيض الذي يتجر فيه عنده.

« وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قال في بيان الأدلة على إدانة الطاعن « أنه بالاطلاع على القضية المضمومة ٦ جنح مخدرات عابدين سنة ١٩٤٢ يتضح أنها مقيدة ضد أبو السعود نصر محمد وحسن عليوه محمد (أخ المتهم الثالث) بأنهما في يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٢ بدائرة قسم عابدين الأول أحرز والثاني حاز جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الاحوال المصرح بها قانونا وقبض عليهما احتياطيا وعارضا وقضى بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٢ برفض المعارضة واستمرار الحبس وقدمًا للمحاكمة وهما محبوسان وقضى بجلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٤٢ بحبس الأول سنة مع الشغل وتغريمه ٣٠٠ جنيه وحبس المتهم الثاني ستة شهور مع الشغل وتغريمه ٣٠ جنيهًا ولم يذكر اسم علي الجمال في أي دور من أدوار القضية وفقط قرر ضابط مباحث قسم عابدين أن التحريات واذن التفتيش ضد المتهم الأول ويوم الضبط علم بأنه دكان المتهم الثاني فانتقل وضبط المتهمين وقرر بجلسة المحاكمة أنه علم أن آل المتهمين اعتقدوا أن علي الجمال هو الذي بلغه فلفقوا له قضية مخدرات وهي تحت نظر

النيابة الآن . وحيث أن الاعتقاد بأن علي الجمال هو المبلغ في القضية المضمومة قائم على أساس معقول إذ أن التحريات واذن التفتيش كانا ضد المتهم الأول وإذا بالضابط ينتقل فورا ويضبط المتهم الأول في دكان المتهم الثاني بحضور علي الجمال والأخير له سابقة في مخدرات ضبطه فيها نفس الضابط والطبيعي عند هذه الطبقة أن يتطوع على الجمال ويبلغ الضابط عن وجود المتهم الأول بدكان المتهم الثاني فإذا ما قرر هذا تولد الحقد بين آل المتهم الثاني في القضية المضمومة وبين علي الجمال وليس للمتهم الثاني من يقوم بمهمة الانتقام سوى أخيه العسكري المتهم الثالث في القضية المعروضة ، والطبيعي أن يلجأ المتهم الثالث إلى أحد أصدقاء أخيه فلجأ إلى المتهم الثاني الذي يسكن مع أخيه في منزل واحد ولأن المتهم الثاني يسكن بعيدا عن القوالة رؤى الركون إلى شخص بالقوالة يكون قريبا من علي الجمال فلجأ المتهمان الثاني والثالث إلى المتهم الأول ودبروا المخطط وقام المتهم الثالث بالاتفاق مع الشخص المجهول على أن يذهب الأخير إلى حيث يوجد المتهم الأول يحاذث علي الجمال ويسلم المتهم الأول ورقة الحشيش ويستلم منه ورقة البنك نوت المسلمة اليه من الضابط ويسلمها هو إلى علي الجمال ويشتري بجزء منها بيضا ثم يلقي بعلمة سجائر بها قطع حشيش لتكون دليلا على أن علي الجمال باع من هذه العلبة كما اتفق ثلاثتهم على أن يقوم المتهمان الأولان بإبلاغ الضابط أن عليا الجمال يتجر بالحشيش . وأن هذه الوقائع المسندة للمتهم الثالث ثابتة من القضية المضمومة ومن أقوال المتهمين الأولين في تحقيق البوليس وفي النيابة

ومن أقوال على الجمال وصاحب القهوة وصبيه
ومن أقوال ضابطى مباحث قسمى الموسيقى
وعابدين بل ومن أقوال المتهم الثالث نفسه أمام
البوليس إذ قرر عند ماسئل عن ظروف قضية
أخيه أن على الجمال يعرف كل حاجة لأنه يودع
فرشه بدكان أخيه ويجلس أمام الدكان .
ولما كانت هذه الأدلة التى ساقها الحكم على
إدانة الطاعن من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة
التي رتب عليها ، ولما كان ما يقوله الطاعن في
طعنه يبرر ما قاله الحكم في صدد علاقة المجنى
عليه بالتفتيش الذى حصل في القضية السابقة ،
فإن مناقشة الطاعن على الصورة الواردة بأوجه
الطعن لا تقبل منه ، لأنها في مجموعها لا يكون
لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة في
وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما
لا شأن لمحكمة النقض به .

« وحيث ان مبنى الوجه الخامس أن المحكمة
لم تبين في حكمها العلاقة بين الطاعن والشخص
المجهول الذى قالت انه دس المخدر للمجنى
عليه ، ولم تذكر كيفية اشتراك الطاعن في
جريمته احرار المخدر والبلاغ الكاذب .

« وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت في صراحة
أن الطاعن اشترك مع المتهمين الأولين
والشخص المجهول في جريمته احرار المخدر
والبلاغ الكاذب بالاتفاق والتحريض
والمساعدة ، وأنه لجأ إلى المتهم الثانى الذى
يسكن مع أخيه في منزل واحد كما لجأ إلى
المتهم الأول الذى يسكن بجهة القوالة قريبا
من المجنى عليه ودبروا الخطة التى يتبعونها في
التفتيش والتبليغ ، وقام الطاعن بالاتفاق مع

الشخص المجهول على أن يذهب الأخير إلى
حيث يجد المتهم الأول يحدث المجنى عليه ويسلمه
ورقة بها الحشيش ويستلم منه ورقة البنكنوت
المسلمة إليه من الضابط ثم يسلمها هو إلى المجنى
عليه ويشترى بجزء منها بيضا ثم يلقي بعلبة
سجائر بها قطع من الحشيش لتكون دليلا على
أن المجنى عليه باع من هذه العلبة ، كما اتفق
ثلاثتهم على أن يقوم المتهمان الأولان ببلاغ
الضابط بأن المجنى عليه يتجر في الحشيش . وفي
هذا الذى أثبتته الحكم بيان كاف لطريقة اشتراك
الطاعن في جريمته احرار المخدر والبلاغ الكاذب
المحكوم بادانته من أجلهما .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه .

(طعن عبد الفتاح محمد عليوه ضد النيابة رقم ٨٦٣ سنة

١٣ ق)

٩٦

١٩ ابريل سنة ١٩٤٣

رешوة . متى يعد الموظف مرتشيا ؟ علة عقابه . الانحياز
الفعلى بالموظفة . الرأى كونه جادا في الارشاد أو غير جاد .
لا تأثير له ما دام عرضه جديا في ظاهره . جريمة الرأى .
متى تتحقق ؟ في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً . رفض
الموظف العرض صراحة أو مجرد تظاهره بالقبول . جنحة
شروع في إرشاد (١) . (المواصم ٨٩ و ٩٠ و ٩٦ ع -
١٠٣ و ١٠٤ و ١١١)

المبدأ القانونى

إن كل موظف يقبل من آخر وعداً بشئ ما
أو يأخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة في حكمها الصادر في

القضية رقم ٨٢٧ سنة ١٣ القضائية

وظيفته ولو كان هذا العمل حقا . أو للامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق ، يعد مرتشياً ويكون مستحقاً للعقاب على جناية الرشوة . يستوى في هذا أن يكون الراشئ الذي تعامل معه جاداً فيما عرضه عليه أو غير جاد ، متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره ، وكان الموظف قد قبله على أنه جدي منتويا العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ . ذلك لأن العلة التي شرع العقاب على الرشوة من أجلها تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، إذ أنه في الحالتين على السواء يكون قد اتجر بالفعل بوظيفته ، وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ عن العيب بالوظيفة التي إئتمنت عليها الموظف ليؤدي أعمالها بناء على وحي ذمته وضميره ليس إلا أما الراشئ فان جناية الرشوة لا تتحقق بالنسبة له إلا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وغير جاد فيه . إذ في هذه الحالة — كما في حالة الرفض الصريح — لا يكون هناك اتجار فعلي من جانب الموظف بالوظيفة التي أمرها بيده هو وحده ولا شأن للراشئ فيه مما ينتفى به أي عيب بها وفي هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف إلا جنحة شروع فقط

الممكنة

« حيث أن حاصل وجه الطعن أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى على الطاعن لا تكون

جريمة رشوة . لأن هذه الجريمة لا تتم إلا بإيجاب وقبول ، فهي نتيجة تلاقى إرادتي الراشئ والمرتشئ ولما كان يشترط في كل من الإيجاب والقبول أن يكون حقيقياً صادقاً فان الإيجاب الصوري الظاهري من جانب الموظف أو القبول الصوري الظاهري من جانب الفرد حكمه حكم الرفض الصريح ، فلا يكون جريمة رشوة تامة كما لا يكون شروعاً في رشوة بالنسبة للموظف وقد دفع الطاعن بذلك أمام محكمة الجنايات ، فردت عليه بقولها ان الثابت من شهادة الراشئ أنه قبل ما عرضه الطاعن عليه وأن فكرة التبليغ لم تطرأ عليه إلا بعد هذا القبول ، ولكنها قالت في موضع آخر من الحكم أنه لا يشترط في الرشوة أن يكون القبول حقيقياً صادقاً بمقولة أن جدية قبول الراشئ أو عدم جديته أمر داخلي في نفسه ليس في وسع الغير إداركه وأن اتجار الموظف بالوظيفة يكون متحققاً سواء كان الراشئ جاداً أو غير جاد ، ثم أنها قالت أيضاً بأن القبول في هذه الحالة إنما يصدر في الغالب تحت تأثير نوع من الاكراه لا يتسنى معه أن يكون حقيقياً مستدلة على ذلك النظر بما ذكرته من أن القانون — وقد عمل محاربة للفساد والفوضى — على استمالة الراشئ والوسيط إلى إفشاء أمر الرشوة لا يمكن أن يشترط في أحدهما القبول جدياً ، وعقبت على ذلك بأنه مع التسليم بأن الراشئ لم يكن جاداً في قبوله فان هذا لا يؤثر في وجود الاتفاق بالنسبة للمرتشئ وبعلق الطاعن على ذلك بأن الحكم أخطأ ، لأنه بينما قال ان جريمة الرشوة تستلزم تلاقى إرادتين وأن اتفاقاً قد تم فعلاً بين الراشئ والمرتشئ وان دفع المال موضوع الرشوة لم يكن إلا تنفيذاً لهذا الاتفاق ، إذا به من جهته لم

يوزد الدليل على أن الراشي لم يفكر في التبليغ إلا بعد قبول ما عرضه المرتشى عليه، ومن جهة أخرى وقع في تناقض إذ قال أولا أن الراشي كان جادا ثم عاد وقال إنه لم يكن جادا . وما دام الحكم لم ينف الغرض الأخير فإنه ما كان هناك محل لمعاقبة الطاعن لمخالفة ذلك للقانون كما مر القول .

« وحيث ان الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه « بصفته موظفا عموميا ومنتدبا في أعمال التموين قبل من عبد العزيز حسان سولم مبلغ جتيمين على سهيل الرشوة ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو التبليغ عنه بأنه لم يضع بطاقات بأثمان البضائع الموجودة بمحل تجارته . » والحكم المطعون فيه أدانته وبين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من التحقيقات التي أجريت فيها بقوله « إن المتهم محمد أحمد هاشم (الطاعن) وهو الموظف بمصلحة الدمغة والموازين « ندب لأعمال التموين وعهد إليه مكتب محافظة العاصمة بمراقبة الأسعار ووضع التجار بطاقات على السلع التي يعرضونها للبيع بمنطقة الجمالية . فأخذ المتهم فعلا في مزاولته عمله وقد أدى به المطاف في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ إلى محل عطارة عبد العزيز حسان سولم فألقاه قد أغفل وضع بطاقات الأسعار على السلع التي يعرضها فتحدث إليه بهذا الصدد وألقى في روعه أنه سيرفع أمره إلى جهة الاختصاص لتتولى تحرير محضر بهذه المخالفة فأخذ التاجر المذكور يستعطفه ويرجو منه مسامحته فأبى وأمعن في تخوينه متوسلا في ذلك بإبراز ما يستهدف له من تغريم وحبس مما دما هذا التاجر إلى الالتفات في الاستعطف وما

أن أحس المتهم بأنه بلغ من التاجر السالف الذكر هذا المبلغ حتى أبدى استعداداه إلى مسامحته إن هو قبل أن يدفع إليه رشوة قدرها جتيمين فنوه التاجر بأن هذا المبلغ فوق طاقته وحاول من طريق الرجاء والاستعطاف أن يحمل المتهم على تخفيفه فلم يستجب له وعندئذ لم ير التاجر بدا من الاذعان للمتهم والنزول على ارادته فقبل أن يدفع المبلغ المطلوب للمتهم واستمهله حتى يعمل على تديره فحدد المتهم له مهلة مداها أربعة أيام وفي خلال هذه المهلة أخذ التاجر المشار إليه يفكر في الأمر فهداه تفكيره إلى أن يفرع بالشكوى إلى من يرفع عنه هذه البلية وتشكى فعلا لمفتش الضبط المختص بمحافظة العاصمة بعريضة قدمها في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ فحال المفتش المشار إليه هذه الشكوى إلى عبد المجيد محمود الزميتي أفندي معاون المباحث بوزارة الداخلية والمنتدب لشئون التموين وهذا اتصل بالشاكي ورسم الخطة التي يسار عليها حتى يتسنى ضبط المتهم متلبسا بالرشوة وقد نفذت هذه الخطة فعلا وتمكن هو ومحمود فهمي على أفندي معاون بوليس قسم شبرا والمنتدب لشئون التموين والسيد علي مرسى المرشد بمكتب المحذرات في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ من ضبط المتهم وهو متلبس بجريمة الرشوة . ثم أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه الواقعة الجنائية على الطاعن وبعد ذلك ذكر أنه لا نزاع في أن المتهم موظف تجري عليه أحكام الرشوة ولا نزاع كذلك في أنه امتنع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وهذا واضح في التحقيقات إذ حدد الزميتي أفندي في محضر تحقيق النيابة مأمورية المتهم كمراقب تموين

فقال (أعمال وظيفته كمراقب للتسعيرة تنحصر في أنه يمر على التجار في دائرة المنطقة المخصصة له ويتأكد من وجود بطاقات للأسعار على البضائع كما أنه يلاحظ البيع حسب التسعيرة ويبلغ عن هذه المخالفات للقسم لعمل المحضر اللازم ويخطرني بتقرير في اليوم التالي عن نتيجة مروره بوضح فيه المخالفات التي أبلغ عنها تفصيلاً وأنا بدوري أتولى إثباتها في دفتر خاص وأحفظ أمثال هذه التقارير في ملف خاص به) وكان المتهم على علم بذلك إذ سئل في محضر تحقيق النيابة عن عمله في شئون التموين فقال (وظيفتي هي مراقب التسعيرة يعني أنني أمر على التجار ومن أجده يبيع بأزيد من التسعيرة أولاً يضع بطاقات على البضائع أبلغ عنه لقسم البوليس) وعلى هذا يكون هذان الركنان بعيدين عن دائرة الجدل. من أجل هذا لم يتعرض الدفاع إلا إلى ركن واحد من أركان الجريمة وهو ركن الاتفاق. وحيث أن الدفاع في صدد الكلام عن ركن الاتفاق ذهب إلى تقرير المبادئ التالية: ١ — أن الرشوة تؤخذ من إيجاب وقبول أو هي بعبارة أخرى ثمرة تلاقي إرادتين وهي على هذا الاعتبار عمل واحد بين المتعاقدين. ٢ — أنه يشترط في الإيجاب والقبول أن يكونا واقعيتين صادقين ٣ — أن الإيجاب الصادر من جانب الموظف والقبول الصوري من جانب الفرد أو عدم القبول إطلاقاً لا يعد شروعا في الرشوة ولا يعدو أن يكون عملاً من الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها. وخلص الدفاع من هذا كله إلى أن عبد العزيز حسان سويلم لم يكن صادقاً في قبوله تأدية الرشوة التي طلبها منه المتهم

وعلى هذا تكون جريمة الرشوة المستندة إلى المتهم غير متوافرة الأركان ويتعين براءته منها — وحيث أن الثابت من شهادة عبد العزيز حسان سويلم أنه قبل ما عرضه عليه المتهم وأن فكرة التبليغ طرأت عليه بعد ذلك أي بعد أن تمت جريمة الرشوة التي تأكدت فيما بعد بتأدية المجني عليه المبلغ المتفق عليه للمتهم يؤيد هذا أن المتهم اكتشف المخالفة يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ وفي هذا اليوم تم الاتفاق على الرشوة وتأجل أدائها والبلاغ لم يقدم لمفتش الفرقة فرع «س» إلا في ٢٤ منه كما يؤيده أيضاً مرور المتهم على المجني عليه بعد اكتشاف المخالفة استنجازاً للدفع وثانياً عدم ورود اسم المجني عليه في كشف ضبط مع المتهم تضمن أسماء بعض التجار الذين وقعوا في نفس المخالفة التي وقع فيها المجني عليه ولم يكن اسم المجني عليه من بين هذه الأسماء فلا محل للقول بعد هذا أن قبول المجني عليه ما عرضه عليه المتهم كان قبولاً صورياً. وحيث أنه مع ما تقدم فإن المحكمة تقرر الدفاع على أن الرشوة لا بد وأن تكون نتيجة اتفاق وثمره تلاقي إرادتين وهذا متخذ من نص المادة ١٠٣ من قانون العقوبات وتقرره كذلك على أن قبول الموظف يجب أن يكون واقعياً وصادقاً إذ بدون ذلك لا تتحقق جريمة الرشوة وهي في الأصل اتجار بالوظيفة أما أن قبول من طلب إليه الموظف أداء الرشوة يجب أن يكون واقعياً وصادقاً فردد عليه أولاً بأن كون القبول واقعياً وصادقاً فأمر داخلي لا قبل للموظف الذي يعرض الرشوة بالوقوف عليه وعلى هذا يكون الاتجار بالوظيفة وهو ما يحاربه القانون قد تحقق فعلاً بالنسبة للموظف وفوق هذا فإن القبول في هذه الحالة إنما يصدر في الغالب تحت تأثير نوع من

الأكراه لا يتسنى معه تصور أن يكون هذا القبول واقعياً وصادقاً وفوق هذا وذاك فإن القانون وقد عمل — محاربة للفساد والقوضى — على تحريض الواشي والوسيط على إخبار السلطات في أى وقت بالرشوة لا يمكن أن يطالب في هذه الحالة بأن يكون قبول الراشى واقعياً وصادقاً وعلى هذا فإنه مع التسليم جدلاً بأن عبد العزيز حسان سويلم لم يكن صادقاً في قبوله دفع مبلغ الرشوة الذى طلبه منهم فإن هذا لا يأتى على ركن الاتفاق وإذن تكون جريمة الرشوة المسندة إلى المتهم محمد أحمد هاشم متوافرة الأركان ثابتة الدعائم »

« وحيث أن كل موظف يقبل من آخر وعداً بشيء ما ، أو يأخذ هدية أو عطية ، لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً ، أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق ، بعدم تشيأ ويكون مستحقاً للعقاب على جنابة الرشوة . يستوى في هذا أن يكون الراشى الذى تعامل معه جاداً فيما عرضه عليه أو غير جاد ، متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره ، وكان الموظف قد قبله على أنه جدى منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى . ذلك لأن العلة التى شرع العقاب على الرشوة من أجلها تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، إذ أنه في الحالتين على السواء يكون قد أجاز حقيقة بوظيفته ، وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ عن العبث بالوظيفة التى ائتمنت عليها الموظف ليؤدى أعمالها بناء على وحي ذمته وضميره ليس إلا . أما الراشى فإن جنابة الرشوة لا تتحقق بالنسبة له إلا في حالة قبول الموظف

قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه ، إذ في هذه الحالة — كما في حالة الرفض الصريح — لا يكون هناك أجاز حقيقة من جانب الموظف بالوظيفة التى أمرها بيده هو وحده ولا شأن للراشى فيه ، مما يستتفى به أى عبث بها ، فلا يكون عرض الرشوة على الموظف في الحالتين إلا جنحة شروع فقط .

« وحيث أنه متى كان ذلك مقرراً فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب في إدانة الطاعن . سواء بناء على ما قاله من أن الراشى كان جاداً عند قبوله ما طلبه الموظف من رشوة ثم بدا له فيما بعد أن يبلغ جهات الاختصاص ، أو بناء على ما قاله من وجوب العقاب حتى لو كان الراشى حين قبل إعطاء الرشوة لم يكن جاداً بل متظاهراً بالقبول

« وحيث أنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن محمد أحمد هاشم ضد النيابة رقم ٧٥٤ سنة ١٣ ق)

٩٧

١٩ إبريل سنة ١٩٤٣

وقف التنفيذ . الحكم بعقوبتى الحبس والغرامة . سلطة المحكمة فى الأمر بوقف تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين أو كليهما (المادة ٥٢ ع - ٥٥)

المبدأ القانونى

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « يجوز للمحكمة عند الحكم فى جنابة أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر فى نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة . . . الخ » عند الحكم بعقوبتى الحبس

والغرامة معاً أن تأمر بوقف التنفيذ إحداهما أو كليهما وليس فيها ما يلزم المحكمة إذا مارأت وقف التنفيذ بأن تأمر به بالنسبة لهما معاً

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الاعتياد على الاقتراض بالرأيا كافياً . وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الدعوى العمومية قد سقطت بمضي المدة ، فرفضت المحكمة هذا الدفع وردت عليه ردا لا يتفق مع ما هو ثابت في التحقيقات ، فقد ذكرت أن ساويرس جرجس قرر أن الطاعن أقرضه في سنة ١٩٣٥ نقودا بفوائد ربوية قدرها ٢٤ في المائة وأن قلته فرج جيد قرر أن الطاعن أقرضه في سنة ١٩٣٦ نقودا بنفس الفائدة ، مع أن قلته فرج قال في التحقيق أن معاملته كانت في سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وأما توفيق ساويرس جرجس فقد قال إن آخر معاملة له كانت من مدة سنتين أو ثلاث ، ولما كانت اجراءات التحقيق قد بدئت في ٥ بوليه سنة ١٩٣٧ فتكون الدعوى العمومية قد سقطت بمضي المدة خلافا لما انتهت إليه المحكمة .

« وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أحال في بيان واقعة الدعوى إلى ما ذكره الحكم الابتدائي . وقد ورد في هذا الحكم « أن الوقائع التي كشفت عنها التحقيقات التي بوشرت في هذه القضية تتحصل في أن سعيد جرجس ونجيب جرجس ووسيلي حنين وتوفيق ساويرس وحنان مقار قدموا للنياية بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ بلاغا كتابيا يتضمن أنهم يتعاملون منذ سنوات مضت مع المتهم بالاقتراض منه نقودا بفوائد

ربوية فاحشة بسعر قرشين صباغ للجنيه الواحد في الشهر أي بنسبة ٢٤ في المائة في السنة وأنه عند حلول الوفاء بالدين يتحاسب معهم المتهم عن الباقي بعد السداد ويضيف إليه فوائد التأخير وفوائد عن مدة مقبلة بنفس السعر السالف الذكر ويحرر كميالة أخرى بالدين الجديد ويحتفظ معه ببعض الكميالات القديمة المتخاض عنها ليهديهم بمقاضاتهم بها كلما تأخروا في سداد ما يطلبه من تلك الفوائد الفاحشة وأن هذه الحسابات مثبتة في دفتر خاص بالمتهم مقدم في قضية مدنية مرفوعة منه ضد أولهم وأنه ثابت بهذا الدفتر أيضا حساب تعامل المتهم بالرأيا الفاحش مع أشخاص آخرين عديدين ذكروا بعض أسمائهم فاندبت النيابة لتحقيق هذا البلاغ معاون الادارة عياد حلسي أفندي فباشر التحقيق بتاريخ ٥ يوليه سنة ١٩٣٧ فقرر سعيد جرجس بأن المتهم يتعامل مع الناس بالرأيا الفاحش من عشرين عاما وأنه في أواخر سنة ١٩٢٨ اقترض منه ١٣٢ جنينها بضمانة أخيه نجيب جرجس ثم أعطاه سدادا منها عشرين أردب ذرة بسعر الأردب ١٢٥ قرش وعشرة أرداب قمح بسعر الأردب ١٥٠ قرشا ثم عشرة أرداب ذرة أيضا بسعر الأردب ١٠٠ قرش دون أن يعطيه المتهم ايصالات بها ولكنه أثبت ورودها إليه في دفتر حساب لديه لديه ثم سدد إليه في سنة ١٩٣٠ عشرة أرداب قمح بسعر الأردب ١٥٠ قرشا وعشرة أرداب ذرة بسعر الأردب ١٠٠ قرش ثم استمر يعطيه بعدئذ سنويا ثلاثة أرداب ذرة لغاية تلك السنة الأخيرة أي سنة ١٩٣٧ وكل ذلك بدون ايصالات أيضا وإتماما مثبت في ذلك الدفتر ثم تحاسب معه فظهر أنه باق عليه مبلغ ٣٢ جنينها من ذلك الدين البالغ قدره ١٣٢ جنينها

فكتب له في نظير هذا الباقي سند دين بعشرين أردب حلبة بسعر الأردب ٩٠ قرش وعشرة أردب قمح بسعر الأردب ٨٠ قرش وسبعة أردب فول بسعر الأردب ٩٠ قرشا وملاحل ميعاد الوفاء طالبه بها قضائيا فأعطاه سبعة أردب فول وكان المتهم إذ ذاك قد بات عنده في منزله فلما أخذ ذلك الفول وغادره في اليوم التالي وجد هذا الشاكي تحت الفراش الذي كان ينام عليه المتهم دفتر الحساب المشار إليه آنفا وتصادف أن زاره صراف الناحية في ذلك الوقت فعرض عليه هذا الدفتر فوجد مثبتا فيه أنه لم يسدد للمتهم إلا ٩٦ جنيها وعدة حسابات أخرى فأرسل المتهم انذارا رسميا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ يشير فيه إلى حقيقة ذلك الدين وأنه يخفى معاملة ربوية فاحشة واستند في إثبات ذلك إلى الحسابات المدرجة بهذا الدفتر فأوفد إليه المتهم شخصا يدعى حسن عبد الرحمن بهنسي يراوده على تسليم ذلك الدفتر إلى المتهم في مقابل إعطائه الكمبيالات فقبل ذلك وذهب فعلا معه إلى المتهم في منزله فطلب إليه أن يسلمه الدفتر أولا فانصرف لاستحضاره ولكن بعدئذ عدل المتهم عن هذا الاتفاق فقدم الشاكي ذلك الدفتر مستندا في القضية المدنية التي كان قد رفعها المتهم ضده هو وأخيه الضامن مطالباً بذلك الدين ثم شفع ذلك بتقديم هذه الشكوى للنياابة ثم شهد كذلك بأنه في سنة ١٩٢٨ أيضا اقترض قتلته فرج جيد من المتهم ٨٦٨ قرشا بضمانة جندى بقطر وفي سنة ٣٣ تحاسب مع المتهم بحضور جبالي سالم وشكري شرموخ وعميره هاشم والقمص داود عبد المسيح فاحتسب المتهم الفوائد بسعر ٢٤٪ فقفر بذلك الدين إلى

٢٠ جنيها وتحور بها كميالة بخط القمص داود عبد المسيح لأذن فايق سند صهر المتهم وبضمانة هذا الشاكي أيضا تم ختم أقواله بذكر أسماء ١٤ شخصا قال عنهم أن المتهم اقترضهم نقودا بالربا الفاحش — وسئل نجيب جرجس الشاكي الثاني فقرر بما يؤيد أقوال أخيه الشاهد السابق وسئل وسيلي حنين الشاكي الثالث فقرر أنه في سنة ١٩٢٠ اقترض من المتهم ١٤ جنيها بموجب كمياله بفوائد ٢ قرش عن كل جنية في الشهر وفي كل سنة كان يعطيه أردب غله من قيمة هذه الفوائد وما يتبقى منها يضيفه المتهم على الدين الأصلي ويحور به كمياله جديدة ويحتفظ معه بالكمبيالة القديمة واستمر الحال على هذا المنوال إلى سنة ١٩٣١ عندما نوفيت زوجة هذا الشاهد فاقرض من المتهم عشرة جنيهاً أخرى أضافها إلى الدين القديم وأضاف إليها الفوائد وحرر بالمجموع كميالة بمبلغ ٥٦ جنيها وفي سنة ١٩٣٣ سدد له من هذا المبلغ ٣٠ جنيها تقدا وأربعة أردب ذرة ونصف أردب قمح غينا فحرر عليه كميالة جديدة بمبلغ ٢٢ جنيها وأعطاه القديمة التي قدمها هذا الشاهد في التحقيق ووجدت بمبلغ ٥٦ جنيها ومؤرخة أول سبتمبر سنة ١٩٣٠ وموقع عليها بختم هذا الشاهد بصفة مدين ومن سعيد جرجس بصفته ضامن ولاذن نسيمه مقار زوجة المتهم ثم استطرد الشاهد ذا كرا بأنه في سنة ١٩٣٥ سدد له أيضا أردبين ذرة عن يد نجيب جرجس ومراد مرجان وفي سنة ١٩٣٦ سدد له أردب وكيلة ذرة وأن المتهم لم يكن يعطيه إيصالات عن هذا السداد ولكنه استند إلى دفتر الحساب المنوّه عنه آنفا في إثبات ما ذكره وسئل توفيق ساويروس الشاكي الرابع فقرر

به قانونا . وقد حاول المتهم تجريح أقوالهم فلم يقدم لذلك وجها مقبولا وكل ما أبداه منصب على أنهم مجنى عليهم فلا تصل أقوالهم إلى مصاف الشهادة التي تقبل ضده قانونا وهو قول يتنافى مع أبسط القواعد القانونية — وقد جاءت أقوال كل منهم مؤيدة لأقوال الآخر ومتساندة جميعها في توطيد دعائم الإثبات ضده « ثم تعرضت بعد ذلك إلى الدفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة وردت عليه بقولها « إن المتهم دفع بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة إذ كانت آخر معاملة له مع المجنى عليهم في سنة ١٩٢٩ وبالرجوع إلى الوقائع الثابتة في الدعوى من أقوال عجيب فرج جيد الذي قرر أن المتهم أقرضه في سنة ١٩٢٨ سبعة جنيهات بفائدة ربوية قدرها ١٦٨ قرشا سنويا واستمر يدفع للمتهم الفوائد وجزءا من أصل الدين حتى سنة ١٩٣٠ حيث دفع له ٣٤٥ قرشا ثم تعاقد معه بسند آخر جعلت قيمته ٨٠٠ قرش مشتملا على فوائد قدرها ٢٤ ٪ سنويا ومن أقوال جبالي سالم عامر الذي قرر أنه تعامل مع المتهم في سنة ١٩٣٢ بفوائد ربوية قدرها ٢٤ ٪ وقدم إثباتا لذلك الأقرار الصادر من المتهم والمؤرخ في أول أغسطس سنة ١٩٣٢ بأن البيع الصادر له وفائي لمدة خمس سنوات تنتهي في سنة ١٩٣٧ ومن أقوال زخاري فرج جيد الذي قرر أن المتهم أقرضه نقودا في سنة ١٩٣٣ بفوائد ربوية قدرها ٢٤ ٪ ومن أقوال ساويرس جرجس الذي قرر أن المتهم أقرضه في سنة ١٩٣٥ نقودا بفوائد ربوية قدرها ٢٤ ٪ ومن أقوال قلته فرج جيد بأن المتهم أقرضه في سنة ١٩٣٦ نقودا بنفس الفائدة — أقوال هؤلاء الشهود

أنه اقترض في سنة ١٩٢٩ مبلغ ١٠ جنيهات من المتهم الذي كتب بها كمبيالة بمبلغ ١٢ جنيها بضمانة سعيد جرجس وتستحق الوفاء بعد عشرة شهور واحتسب الجنيهمين الزيادة بصفة فوائد بسعر ٢٤ ٪ وفي كل سنة كان يعطيه غلالا إلى أن تحاسب معه من مدة سنتين أو ثلاثة من قبل هذا التحقيق فكتب عليه كمبيالة أخرى بمبلغ ٢٠ جنيها بشهادة والده والقمص داود ووعدته برد الكمبيالة القديمة اليه ولكنه لم يف بوعده الآن وأنه ترك اسم الدائن في الكمبيالة على بياض ليملاه كما يشاء — ثم سئل بعض الأشخاص الذين ذكر أسماءهم سعيد جرجس على اعتبار أنهم من ضمن من أقرضهم المتهم بالربا الفاحش وأثبت حسابه معهم في ذلك الدفتر المضبوط . وكذلك بين الحكم أسماء هؤلاء الأشخاص ومؤدى شهادة كل منهم ومن بينهم قلته فرج جيد الذي قال عنه أنه شهد بما يطابق ما قرره عنه سعيد جرجس . وكانت محكمة أول درجة قد استدلّت على ثبوت الواقعة فيما ذكرته من أدلة بالدفتر الذي قدمه سعيد جرجس ونجيب جرجس في الدعوى المدنية رقم ١٥٨٠ سنة ١٩٣٧ المنضمة ولكن المحكمة الاستئنافية استبعدته لأسباب ذكرتها وقالت « أنه مع استبعاد هذا الدفتر فإن الأدلة متوافرة على ثبوت التهمة قبل المتهم من أقوال شهود الإثبات سواء من شهود أمام محكمة أول درجة ومن ذكروا أقوالهم في محضر البوليس فقد تضافرت جميعها على أن المتهم في المدة بين سنتي ١٩٢٨ و ١٩٣٦ أقرضهم نقودا بفوائد ربوية قدرها ٢٤ ٪ وهي تزيد على الحد الأقصى المسموح

وخدمهم على التفصيل الثابت في وقائع الدعوى كما أوضحها محكمة أول درجة كافية لقيام جريمة الاعتياد على الاقراض بفوائد ربوية المنسوبة للمتهم إذ أنه لم يمض بين كل قرض من هذه القروض والذي يليه مدة الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوط الدعوى العمومية في مواد الجرح كما أنه لم يمض بين آخر هذه القروض وهو الذي حصل في سنة ١٩٣٦ وبين اجراءات التحقيق التي حصلت في ٥ يولييه سنة ١٩٣٧ بمعرفة معاون الإدارة حامي أفندي عياد بناء على انتداب من النيابة العمومية المدة المقررة للسقوط .

« وحيث انه يبين من ذلك أن المحكمة قد بينت واقعه الاعتياد على الاقراض بالزبا الفاحش التي عاقبت الطاعن من أجلها بيا نا كافيا ، فقد ذكرت القروض الربوية ، وتاريخ كل منها ، والفوائد التي اتفق عليها وهي تزيد على الحد الأقصى المسموح به قانونا ، وأوردت على ثبوت الاعتياد في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتبته عليها . كما عنت بالرد على ما تمسك به من أن الدعوى العمومية قد سقطت بمضي المدة واستدات على عدم سقوطها بما شهد به الشهود في التحقيقات وفي جلسة المحاكمة ، ويستفاد مما ذكرته في هذا الخصوص أن المعاملات الربوية قد بدأت في سنة ١٩٢٨ ثم تتابعت في سني ١٩٣٠ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٥ . ومع التسليم بأن معاملة قلته فرج كانت في سنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وأنه لم تحصل معه معاملة في سنة ١٩٣٦ كما يقول الطاعن فان قرض توفيق ساويرس جرجس الذي يقول الحكم المطعون فيه أنه حصل في سنة ١٩٣٥ يكفي للقول بأن الدعوى لم تسقط . ولا يجدي الطاعن ما يقوله عن ذلك من أن توفيق ساويرس جرجس لم يشهد الا بأن آخر قرض له كان

من مدة سنتين أو ثلاث . قبل التحقيق الذي حصل في ٥ يولييه سنة ١٩٣٧ لأن ما أورده الحكم من أن القرض كان في سنة ١٩٣٥ لا يتعارض مع ما جاء في شهادة الشاهد بل يتفق مع قوله بأن القرض كان منذ سنتين .

« وحيث ان محصل الوجه الآخر أن المحكمة الاستئنافية أمرت بوقف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس المحكوم بها ولم تحكم بوقف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الغرامة مع أن عبارة المادة ٥٥ من قانون العقوبات توجب في هذه الحالة أن يكون وقف التنفيذ بالنسبة للعقوبتين معا .

« وحيث ان المادة ٥٥ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « يجوز للمحكمة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة الخ » قد خولت المحكمة عند الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة أن تأمر بوقف تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين أو كليهما ، وليس فيها ما يلزم المحكمة إذا مارأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة للعقوبتين معا كما يزعم الطاعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(طعن القمص بطرس عبد السيد ضد النيابة رقم ٨٢٣

سنة ١٣ ق)

٩٨

١٩ ابريل سنة ١٩٤٣

حكم . تسييه . دوران النزاع حول مسألة فنية . طلب المدعى الى المحكمة الابتدائية . تدب خبر لفحص خبر العقيد المطعون فيه بالتزوير . عدم إجابة هذا الطلب ابتداء على رأى المحكمة الشفهي . تقدم المدعى الى المحكمة الاستئنافية بتقرير فني مخالف لرأى المحكمة الابتدائية وطلبه اجراء تحقيق لاستجلاء حقيقة الامر . وجوب التعرض لهذا الطلب وتحقيقه .

المبدأ القانوني

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى إذ لم تجب طلب المدعى ندب خبير لفحص حبر العقد المطعون فيه بالتزوير لم تبين ذلك إلا على رأيها الشخصي ثم تقدم المدعى إلى المحكمة الاستئنافية بتقرير من أهل الفن مخالف لوجه النظر هذه واستند إلى هذا التقرير في طلب إجراء تحقيق فني لاستجلاء حقيقة الأمر المتنازع فيه . فانه يكون متعمياً على المحكمة أن تعرض لهذا الطلب وتحققه فإذا هي لم تفعل مكتفية برأي محكمة الدرجة الأولى في تلك المسألة الفنية فان حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب .

الحكم

« حيث ان الطاعن ينعى فيما يتناه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ إذ قضى برفض دعواه المدنية على أساس أن العقد المطعون فيه صحيح غير مزور . ذلك لأن الدافع عنه استدل على تزوير هذا العقد بأن حبر الأمضاء عليه يختلف اختلافاً بيناً عن الحبر الذي كتب به صلبه ، وطلب الى محكمة أول درجة ندب خبير فني لفحص الحبر تحقيقاً لدعواه بأن المورث وقع على العقد على بياض ثم كتب العقد بعد ذلك بمدة طويلة فوق الأمضاء بطريق التزوير ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بحجة أنه غير منتج . ولما كان هذا النظر خاطئاً فإن الطاعن كرر طلبه أمام محكمة ثاني درجة فأذنت له بالاستعانة بخبير ففعل وقدم لها تقريراً إستشارياً من خبير انتهى فيه إلى أنه من الممكن

فنيا تحديد عمر كل من الخبيرين ، فقدم المدعى عليه الأول في الطعن من جانبه رداً على ذلك تقريراً إستشارياً من خبير آخر لم يقل فيها إلا أنه يرجح فقط أن الأمضاء وصلب العقد كتباً في وقت واحد ، ثم طلب الطاعن استدعاء الخبيرين لمناقشتهم بالجلسة لمعرفة وجه الحقيقة كما طلب ندب إخصائي من مصلحة الكيمياء لفحص العقد ، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على الدفاع . وهذا منها يعتبر قصوراً موجباً لنقض الحكم .

« وحيث ان واقع الحال أن الطاعن رفع الدعوى مباشرة على المدعى عليهما في الطعن بتزوير عقد نسباً صدره إلى المرحوم محمد زكي عبد المجيد وجعل تاريخه أول يولييه سنة ١٩٢٩ وأن أولهما استعمل هذا العقد مع علمه بتزويره وطلب معاقبتهم والزامهم امتضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٥ جنياً تعويضاً . وأثناء نظر الدعوى لدى محكمة أول درجة طلب الطاعن ندب خبير لفحص حبر الأمضاء وصلب العقد . والمحكمة قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وقالت في ذلك « حيث ان المدعى المدني معترف بأن إمضاء مورثه المرحوم محمد زكي عبد المجيد هي إمضاء صحيحة إنما يدعى أنه وقع بها على عقد الأيجار على بياض ثم ملأ المتهمان بياناته في تاريخ لاحق لوفاته واستعمله الأول بتقديمه في القضية المدنية رقم ٢١ سنة ١٩٣٣ كلى الزقازيق مع علمه بتزويره التي كانت مرفوعة منه ضد المتهم المذكور بطلب ريع وتثبيت ملكيته للأطيان موضوع هذا العقد . » وحيث انه يرتكن في إثبات التزوير إلى أن

الخبر الموقع به الأمضاء يخالف في لونه وزمنه
الخبر المحررة به باقي بيانات العقد وإلى أن المتهم
الأول كان يقوم بالنيابة عن أخيه المورث
بكثير من أعماله واستولى على كثير من أوراقه
ومن بينها هذا العقد وأساء إستعماله كما أساء
إستغلال الثقة التي منحها له أخوه في كثير من
الشئون . وحيث انه ثابت أن المورث المذكور
كان محاميا وأن المتهم الثاني الكاتب لصلب العقد
كان كاتباً في مكتبه ومن المعقول أن يكلف
كاتبه بتحرير صلب العقد ثم يوقع عليه هو
بحبر آخر من الدواة الموضوعة على مكتبه
الخاص فيختلف جتالون حبر التوقيع عن حبر
صلب العقد ولا يمكن أن يكون هذا الخلاف
دليلاً على التزوير وحيث انه ظاهر من
الأطلاع على الحكم الصادر إستئنافياً في القضية
رقم ٥٧٢ سنة ٥٣ قضائية إستئناف مصر بتأييد
حكم الملكية الصادر لمصلحة المتهم الأول في
القضية رقم ٢١ سنة ١٩٣٣ كلى الزقازيق أن
الملكية ثابتة من حكم مرسى مزاد ومن عقد
شراء مسجل لم تجز عليه المحكمة مطعنا وقد
فصل في النقض المرفوع عن هذا الحكم بالرفض
في القضية رقم ٨٩ سنة ٨ قضائية . وحيث ان
ما أرتكن عليه المدعى المدنى من الوقائع الخاصة
بمسلك المتهم الأول في إدارة شؤون المورث أو
إدارة التركة لا علاقة له بالأدعاء بالتزوير ولا
يصلح دليلاً على التهمة المنسوبة للمتهمين .
وحيث ان المتهم الثاني اعترف بتحقيق النيابة
بكتابة صلب العقد وقت حياة المورث بناء على
أمره وأنه وقع عليه بنفسه بعد تحريره وقد
سبق أن رفع المدعى المدنى دعوة جنحة مباشرة
عن تزوير هذا العقد ضد المتهم الأول ولم يتم

فيها المتهم الثاني وحكم فيها بعدم الاختصاص
في القضية رقم ٥٠٨ سنة ١٩٤٠ جنح الخليفة
« وحيث انه فضلاً عن كل ذلك فان المدعى
المدنى رغم تقديم عقد الأيجار من المتهم الأول
في سنة ١٩٣٥ بالقضية المدنية ٢١ سنة ١٩٣٣
كلى الزقازيق لم يشأ أن يطعن عليه بالتزوير
قانوناً وسكت عن هذا الطعن طول مدة
التقاضي ابتدئاً واستئنافياً — وحيث انه
يتضح من كل ما تقدم أن تزوير العقد غير ثابت
والدعوى المدنية على غير أساس . ومن ثم
يتمين براءة المتهمين مما نسب اليهما عملاً بالمادة
١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ورفض
الدعوى المدنية قبلهما . » وتعرضت إلى طلب
الطاعن وقالت بشأنه « وحيث ان ما يطلبه
المدعى المدنى من نذب خبير لفحص الأمضاء
وصلب العقد للتحقيق فيما يدعيه من أن الصلب
كتب بعد وفاة المورث لا يمكن أن تكون له
نتيجة لأن العقد مؤرخ أول يولييه سنة ١٩٢٩
والمورث توفى في ديسمبر سنة ١٩٣١ وبذلك
يكون قد مضى على وفاته أكثر من عشر سنوات
فلا يمكن أن يتوصل أى بحث يعمل الآن
في سنة ١٩٤٢ لمعرفة إن كان العقد كتب في
سنة ١٩٢٩ كما هو مؤرخ أو سنة ١٩٣٢ بعد
وفاته أو سنة ١٩٣٥ وقت تقديمه في القضية
المدنية بمحكمة الزقازيق الملكية لمضى سنوات
عديدة على هذه التواريخ . » ولدى محكمة تانى
درجة طلب الطاعن الأذن لخبير بالاطلاع على
العقد فقررت تأجيل الدعوى وصرحت له أو
للخبير الذى يختاره بالاطلاع على العقد . وبجلسة
تالية طلب محامى المدعى عليه الأول في الطعن
تقديم مستندات رداً على تقرير الخبير وقد وجد

الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن عبدالعزيز فهمى عبدالمجيد وآخر ضد النيابة رقم ٩٣٤ سنة ١٣ ق)

٩٩

١٩ ابريل سنة ١٩٤٣

غش البضاعة . المادة ٣٤٧ ع الملاءة . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى استبدلت به تلك المادة . مجرد عرض البضاعة فى السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها . شروع فى الغش معاقب عليه . عدم تعيين مقرر بالذات . لاثاثير له .

المبدأ القانونى

إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التى ألغيت واستبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ والمنشور بالوقائع المصرية فى ١٨ من ذلك الشهر إذ نصت فى الفقرة الأخيرة على عقاب كل من « غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يفشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها ... الخ »^(١) قد دلت على أن القانون لا يعاقب كذلك على الشروع فى الغش ، ولما كان عرض البضاعة فى السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها إضراراً بمن يشتريها يعد طبقاً للمادة ٢٥ من قانون العقوبات بدأ فى تنفيذ الغش لأنه يؤدى إليه فوراً ومباشرة ولو لم يتعين مشتر بالذات إذ أنه يكفى للعقاب على الغش التام أن

يملف الدعوى الذى أمرت هذه المحكمة بضمه تقرير من الخبير حسن شهاب الذى استعان به الطاعن وغلاف حافظة من المدعى عليه الأول فى الطعن كان بها تقرير خبير آخر ومؤشر على هذا الغلاف بأن التقرير سحب . وقد اطلمت هذه المحكمة على المذكرة التى قدمها الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية فتبين أنه طلب فيها استدعاء الخبيرين لمناقشتهم لأن خبير المدعى عليه الأول فى الطعن لم يستطع نفى ما قطع به خبره وإنما لجأ إلى الترجيح فقط وأن معرفة عمر الخبير أصبح الآن فى متناول الفن مهما اختلفت أنواعه ولذلك فإنه يلتمس من المحكمة أن تدب مصلحة الكيمياء لأداء المأمورية المبينة فى مذكرته أمام محكمة أول درجة . والمحكمة الاستئنافية قضت بعد ذلك بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه ولم تزد عليها .

« وحيث أن محكمة أول درجة إذ لم تجب طلب المدعى ندب خبير لفحص حبر العقد المطعون فيه إنما بنت ذلك على رأيها الشخصى فى المسألة الفنية التى أثارها الطاعن . ولما كان الطاعن قد تقدم إلى المحكمة الاستئنافية بتقرير متضمن رأى أهل الفن بما يخالف ذلك النظر الذى ارتأته محكمة أول درجة ثم استند إلى هذا التقرير فى طلب اجراء تحقيق فى لمعرفة حقيقة الأمر المتنازع فيه ، فإنه كان متعيناً على المحكمة أن تتعرض لهذا الطلب وتحققه ، أما وهى لم تفعل مكتفيه برأى محكمة أول درجة الذى لم تستند فيه إلى رأى أهل الخبرة فإن حكمها يكون قاصراً فى بيان الأسباب .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض

(١) ان القانون المذكور الذى استبدل بالمادة الملاءة

يتناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة .

يكون قد وقع على أى مشتر فيكفى في البدء بتنفيذه أن يقع فعل يكون من شأنه أو يكون المقصود به غش أى شخص يمكن أن يتقدم للشراء — لما كان ذلك العرض للبيع مشروعاً في الغش معاقباً عليه بمقتضى المادة المذكورة .

المحكم

« حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قال إن التهمة المنسوبة إلى الطاعن ناجية قبله من شهادة محمد شوقي الأنصارى افندى الذى ضبط القطن مبللاً بالماء ومعرضاً للبيع بشونة المحلج قد أخطأ لأن الشاهد لم يقل بواقعة عرض القطن للبيع » وحيث ان هذا الوجه غير صحيح — لأنه تبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن محمد شوقي الأنصارى افندى فراز منع خلط القطن شهد صراحة بالجلسة بأن المحلج تسوق للبيع وأن الطاعن كان يعرض القطن للبيع فيه ولكنه لم يشاهد مشترين .

« وحيث ان محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه استند إلى إجابة مدير المحلج بأن الطاعن أودع كيس القطن بالشونة لعرضه للبيع لحسابه الخاص ، مع أن مدير المحلج لم يسأل في التحقيقات ولا أمام المحكمة ، وكل ماورد في التحقيقات بخصوصه هو أن محقق البوليس سأله تلفونيا عن هذا القطن وأثبت إجابته ، ولم يكن يسوغ للمحكمة أن تأخذ بهذه الإجابة كدليل على الطاعن بل كان يجب عليها أن تستحضر مدير المحلج أمامها وتناقشه في مواجهته .

« وحيث ان هذا الوجه مردود بأن للمحكمة

في المواد الجنائية أن تزود لحكمها من أن عنصر من العناصر التى ترد في التحقيقات الابتدائية ومحاضر جميع الاستدلالات المعروضة عليها بالجلسة . ولما كان الطاعن — كما هو مستفاد من محاضر جلسات المحاكمة — لم يطلب أمام محكمة أول وثانى درجة استدعاء الشاهد لسؤاله فلا يصح له أن ينبغى على المحكمة أنها لم تسمعه .

« وحيث ان مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة ، بل جاء برد غير متعلق بهذه الأسباب ، فقد قال ان محكمة أول درجة أخطأت إذ قضت ببراءة المتهم مستندة إلى أنه لم يبيع القطن المغشوش فعلا المحلج ، بل كان يعرضه للبيع فقط وأخذ يقول إن مجرد العرض معاقب عليه ، مع أن الحكم القاضى بالبراءة لم يقل ان المتهم عرض القطن للبيع .

« وحيث ان محكمة أول درجة بنت حكمها بالبراءة على « أنه تبين من أقوال محمد افندى شوقي الأنصارى أنه ضبط كيس قطن مغشوش مملوك للمتهم بشونة مورييس رستم وأن مدير المحلج قرر أن المتهم لم يبيع القطن المضبوط للمحلج وهو الآن مودع على ذمة صاحبه ومن ثم فلا جريمة . » والمحكمة الاستئنافية قد اتخذت من شهادة محمد شوقي الأنصارى افندى وإجابة مدير المحلج دليلاً على إدانة الطاعن لما استبانته من أن الأول شهد بأنه وجد القطن معرضاً للبيع في المحلج ومن أن الثانى أجاب بأن الطاعن أودع هذا القطن بالشونة لعرضه للبيع لحسابه الخاص ، ورأت أن محكمة أول درجة قد أخطأت إذ قضت ببراءة الطاعن اعتماداً على أنه

لم ينبع القطن للمحليج فقالت إن العرض للبيع
يكفى لتكوين الجريمة التي أدين من أجلها ،
وفي ذلك الرد الكافي على ماورد بأسباب الحكم
الابتدائي .

« وحيث ان مبنى الوجه الرابع أن الحكم
المطعون فيه قد أخطأ إذ قال إن مجرد عرض
القطن المبلول بالماء يكون جريمة الغش في مقدار
الأشياء المقتضى تسليمها ، لأن القانون يشترط
لذلك قيام الغش أو الشروع فيه ، وهذا يقتضي
وجود مجنى عليه يكون قد بدأ في الشراء ، أما
قبل ظهور مشتر فكل غش أو تغيير في وزن
البضاعة لا يعد إلا عملاً تحضيريًا لا عقاب عليه .

« وحيث ان المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات
التي ألغيت واستبدل بها القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١
والمشور بالوقائع المصرية في ١٨ من ذلك الشهر
إذ نصت في الفقرة الأخيرة على عقاب كل من
« غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يغشه
في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها . . . الخ »
قد دلت على أن القانون لا يعاقب فقط على الغش
في مقدار البضاعة المقتضى تسليمها بل يعاقب
كذلك على الشروع في الغش . ولما كان عرض
البضاعة في السوق للبيع يعد بلها بالماء لزيادة
وزنها اضراراً بمن يشتريها بعد طبقاً للمادة ٤٥
من قانون العقوبات بدءاً في تنفيذ الغش لأنه
يؤدي إليه فوراً ومباشرة ولو لم يتعين مشتر
بالذات ، إذ أنه يكفي للعقاب على الغش التام
أن يكون وقع على أي مشتر ، فيكفى في البدء
في تنفيذه أن يقع فعل يكون من شأنه أو يكون
المقصود به غش أي شخص يمكن أن يتقدم
للشراء — لما كان ذلك فإن العرض للبيع يعتبر

شروعاً في الغش معاقباً عليه بمقتضى المادة
المذكورة ، وإذن فإن الحكم المطعون فيه يكون
قد أصاب ولم يخطئ في شيء مما يدعيه
الطاعن .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير
أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(طعن فهمي بباوى ضد النيابة رقم ٩٣٩ سنة ١٣ ق)

١٠٠

١٩ إبريل سنة ١٩٤٣

محال عمومية . المحال التي تسرى عليها أحكام القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . فتح ناد للعب القمار بدون ترخيص
لا يعاقب صاحبه عن جريمة فتحه بغير اخطار سابق . عقابه
بمقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور . المحال الواجب
الاخطار عنها مقدماً .

المبدأ القانوني

ان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال
العمومية إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسرى
عليها أحكام بأنها : (١) الأماكن المعدة لبيع
المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في
نفس المحل (٢) الأماكن المعدة لإيواء الجمهور
وإذ نص في المادة ٤٤ على أنه « فيما يتعلق
بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تمدد
المحال التي يغشاها الجمهور محال عمومية » إذ
نص القانون على هذا بعد أن أورد ذلك
التعريف فقد دل على أنه إذا كان المكان قد
أعد للعب القمار بحيث يدخله الناس لهذا
الغرض بلا تمييز بينهم ، ولا ينطبق عليه تعريف
المحال العمومية كما جاءت به المادة الأولى لعدم

إعداده للأكل أو الشرب أو النوم فإنه لا يعد من المحال العمومية إلا فيما يختص بأحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة . ولما كانت العقوبة المقررة بالمواد ١٩ و ٣٥ فقرة أخيرة و ٣٨ للعب القمار في المحال العمومية هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين وإغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين ، ولما كان المكان الذي يخصص للعب القمار فقط لا يفرض على من يفتحه إخطار جهة الإدارة عنه وعين الغرض المخصص له لأن لعب القمار ممنوع أصلاً في المحال العمومية فلا يمكن أن يكون محل ترخيص صريح أو ضمني حتى كانت تصح المطالبة بالأخطار عنه مقدماً لأن هذا الأخطار بمقتضى المادة الرابعة خاصاً بالمحال الوارد ذكرها في المادة الأولى — لما كان ذلك كذلك فإن فتح نادي غشاء الجمهور للعب القمار بدون ترخيص لا يمكن عدّه مخالفاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا محل إدان لمعاقبة صاحبه عن جريمة فتح المحال بغير إخطار سابق وكل ما يمكن معاقبته عنه هو مخالفة ترك الناس يلعبون القمار في محل أعده خصيصاً لذلك الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور .

المحكم

« حيث أن مبنى وجه الطعن أن المكان الذي نسب الي الطاعنة أنها إنخذته ناديا وتركت الناس يلعبون القمار فيه ليس محلاً

عمومياً بل هو مسكن خاص بها وأن من وجدوا فيه أصدقاء لها جاءوا لزيارتها فيه . « حيث أن واقعة الحال — كما يؤخذ من الحكمين الابتدائي والاستئنافي — هي أن النيابة أقامت الدعوى العمومية على الطاعنة بأنها « أولاً فتحت محلاً عمومياً (نادياً) بغشاء الجمهور بدون ترخيص — وثانياً تركت رواد محلها يلعبون القمار فيه » . وطلبت عقابها بمقتضى المواد ١ و ٤ و ١٩ و ٢٠ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . فحكمت محكمة أول درجة تطبيقاً للمواد المذكورة والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم الطاعنة مائة قرش وأمرت بالمصادرة والأغلاق على مصادرها ، وبنت حكمها على ما قالته من « أن الثابت في محضر ضبط الواقعة أن بوليس مكتب حماية الآداب السرية علم أن المتهممة أعدت الشقة التي تقيم فيها للعب القمار وأنه يتردد عليها لهذا الغرض كثيراً من الموظفين الذين شكت زوجاتهم للبوليس من تأخر أزواجهن في الليل في لعب القمار فتحري البوليس عن ذلك وتأكد من صحة الشكوى فاستصدر أمراً من النيابة العمومية بتفتيش شقة المتهممة وداهمها المحقق اليوزباشي صالح أفندي زكي في الساعة ١١ و ٣٠ دقيقة ليلة ٢١ مايو سنة ١٩٤١ ومعه المخبرون الملكيون محمود عبد المجيد ونجيب جبره وأحمد عبد المعطي فوجدوا في غرفة داخلية أربعة أشخاص جالسين حول مائدة القمار وهم يلعبون وأمامهم الفيش والنقود وأوراق اللعب وأعترفت له المتهممة بذلك وأنها تحصل من اللاعبين على مبالغ بسيطة جداً بقصد المساعدة لها لأنها فقيرة وأن كلا من اللاعبين يعطيها ٥ قروش فضبط أدوات القمار وسأل أحد اللاعبين ليب

عريان فقرر أنه يتردد على المتهم من اسبوعين للعب القمار فقط وكذلك قرر اللاعبون الآخرون الدكتور حسن الملواني أفندي وحسن البارودي أفندي وقررت المتهم أن من يتردد عليها من اللاعبين إنهم أصدقاءها ويقصدون مساعدتها باعطائها خمسة قروش وأن محضر ضبط الواقعة وتحريات البوليس وأقوال المتهم وقول لبيب عريان أفندي والدكتور الملواني وحسن البارودي أفندي أنهم حضروا لشقة المتهم للعب القمار دون أن تكون لهم صلة سابقة بها كل ذلك يدل تماما على أن المتهم تفتيح شقتها للجمهور المقامر يغشاها للعب القمار دون حائل أو مانع فهي محل عمومي وناد للمقامرة مفتوح للناس المختلفين من أصدقاءها وغير أصدقاءها يلعبون فيه القمار دون أن يكون لديها ترخيص بإدارة مثل هذا المحل العمومي وبذلك تكون التهمتان المنسوبتان إليها ثابتتين ويتمتع عقابها بالمواد المطلوبة مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمة مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد وقعت لغرض واحد والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد هذا الحكم لأسبابه .

« وحيث ان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسرى عليها أحكامه بأنها (١) الأماكن المعدة لبيع المأكولات والمشروبات يقصد تعاطيها في نفس المحل (٢) الأماكن المعدة لإيواء الجمهور ، وإذ نص في المادة ٤٤ على أنه « فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محالا عمومية » إذ نص القانون على هذا وأورد ذلك التعريف يكون قد دل على أنه إذا كان المكان

قد أعد للعب القمار ، يدخله الناس بهذا الغرض بلا تمييز بينهم وكان لا يدخل في تعريف المحال العمومية كما جاءت به المادة الأولى لى لعدم أعداده الأكل أو الشرب أو النوم . فإنه لا يعد من المحال العمومية إلا فيما يختص بأحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ المذكورة . ولما كانت العقوبة المقررة للعب القمار في المحال العمومية بالمواد ١٩ و ٣٥ فقرة أخيرة و ٣٨ هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين وإغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين ، ولما كان المكان الذي يخصص للعب القمار فقط لا يفرض على من يفتحه إخطار جهة الإدارة عنه وعن الغرض المخصص له ، لأن هذا الإخطار بمقتضى المادة الرابعة خاص بالمحال الوارد ذكرها في المادة الأولى ، ولأن لعب القمار ممنوع أصلا في المحال العمومية فلا يمكن أن يكون محل ترخيص صريح أو ضمني حتى كانت تصح المطالبة بالإخطار عنه مقدما — لما كان ذلك كذلك فإن ما وقع من الطاعة لا يمكن عده مخالفا للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا محل إذن لمعاقبتها عن جريمة فتح المحل بغير إخطار سابق ، وكل ما يمكن معاقبتها عنه هو مخالفة ترك الناس يلعبون القمار في محل أعدته خصيصا لذلك . الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور .

« وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لعقوبة الإغلاق وجعلها لمدة شهرين فقط عن جريمة لعب القمار . أما عقوبة الغرامة فإنها صحيحة على أساس هذه الجريمة وحدها .

(طنن راشيل روفيه ضد النيابة ، رقم ٩٥٤ سنة ١٣ ق)

١٠١

١٩ إبريل سنة ١٩٤٣

اثبات . قواعد الاثبات المقررة في القانون المدني .
ليست من النظام العام . تمسك المتهم بعدم جواز اثبات
قيمة الشيء المختلس بالبينة بعد سماع الشاهد . تنازل منه عن
حقه في المطالبة بالاثبات بالكتابة (المادة ٣١٥ مدني)

المبدأ القانوني

إن قواعد الاثبات المقررة في القانون
المدني ليست من النظام العام . فاذا كان المتهم
لم يعترض على سماع شاهد الاثبات وقت سؤاله
أمام محكمة الدرجة الأولى ولم يتمسك بأن
قيمة الشيء المختلس لا يجوز اثباتها بالبينة لأنها
تزيد على عشرة جنهيات إلا بعد أن سماع الشاهد
وعلى لسان محاميه أثناء مرافقته فان هذا يعد
تنازلاً منه عن التمسك بضرورة الاثبات
بالكتابة .

المحكمة

« حيث ان مبنى الطعن أن الطاعن تمسك
أمام محكمة أول درجة بأن قيمة الحلية موضوع
الدعوى تزيد على عشرة جنهيات ولا يجوز اثبات
تسليمها اليه بالبينة والقرائن ، ولكن المحكمة
أدانتها اعتماداً على شهادة الشهود ، وهذا منها خطأ
يعيب الحكم .

« وحيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات
المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على سماع شاهد
الاثبات وقت سؤاله أمام محكمة أول درجة ،
ولم يتمسك بالدفع الذي يشير اليه إلا بعد أن
سمع هذا الشاهد وكان ذلك على لسان محاميه
أثناء مرافقته ، وهذا يعد تنازلاً عن التمسك

بضرورة الاثبات بالكتابة . ولما كانت قواعد
الاثبات المقررة في القانون المدني ليست من النظام
العام ، فان تنازله هذا يسقط حقه في التمسك
بوجوب الاثبات بالكتابة . ومع ذلك فان
الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه قد رد على دفاع الطاعن بقوله ان قيمة الحلية
تسعة جنهيات فقط ، والطاعن لم يعترض أمام
المحكمة الاستئنافية على ما قالته محكمة أول درجة
في هذا الخصوص .

« وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير
أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

طعن جبره سوربال منقربوس ضد النيابة رقم ١٠٥
سنة ١٣٣٩ ق)

١٠٢

١٩ إبريل سنة ١٩٤٣

١ — تكليف بالحضور . البيانات الواجب ذكرها في ورقته
الإشارة في هذه الورقة إلى مادة القانون القديم بدلاً
من المادة المعمول بها . استدراك النيابة هذا الخطأ
في جلسة المحاكمة وسير الدعوى على أساس المساء
الصحيحة . لا تأثير لذلك الخطأ

(المادة ١٣٠ تحقيق)

٢ — سب وقذف . متى يكون الاستفزاز معنياً من العقوبة
إذا لم يتوافر ركن اللاتية .

(المادة ٣٤٧ ع — ٣٩٤)

المبادئ القانونية

١ — إن القانون لا يشترط أن يبين في
ورقة التكليف بالحضور أكثر من التهمة
والمادة المطالبة بالحكمة على مقتضاها . فاذا
أشير خطأ في هذه إلى مادة القانون القديم بدلاً
من المادة الحالية . فذلك لا تأثير له إذا كانت
النيابة قد ذكرت في الجلسة أرقام المواد كما هي
في القانون الذي تقع الجريمة تحت أحكامه

وسارت الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى والدرجة الثانية على أساس هذه المواد

٢ — ان القانون لا يعد الاستفزاز عذراً معنياً من العقاب في جريمة القذف والسب إلا أن تكون الواقعة مخالفة منطبة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات لعدم توافر ركن العلانية .

المحكمة

« حيث ان الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن ورقة التكميل بالحضور لم تشمل على بيان كاف للتهمة ، وأنه طلب فيها تطبيق مادة لا وجود لها إلا في القانون القديم ، الذي ألغى وهي المادة ٢٦٥ عقوبات ، ولذلك تكون الاجراءات باطلة .

« وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة وعلى الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن المدعين بالحق المدني رفعوا هذه الدعوى مباشرة على الطاعنتين بأنهما في يوم ٨ يناير سنة ١٩٤٢ بيندرا الزقازيق سبتاهما وقدفتا في حقهما علنا بالألفاظ المبينة في العريضة وأن النيابة طلبت بالجلسة عقابهما بالمواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ١٧١ من قانون العقوبات . وقد تعرض الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إلى الدفاع المشار اليه بوجه الطعن ولم يأخذ به اعتماداً على ما قاله من أن القانون لا يوجب على المدعى بالحق المدني أن يذكر في صحيفة دعواه مواد القانون المنطبقة على الواقعة وإلا كانت هذه الصحيفة باطلة ، وأن المحكمة استبانت من الاطلاع على صحيفة الدعوى أن المدعين ذكروا فيها أن السب والقذف حصلوا علنا في حارة الخشاب . ثم بينت المحكمة

واقعة الدعوى والأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوتها على الطاعنتين وأشارت إلى مواد القانون المنطبقة عليهما وقضت بالعقوبة والتعويض والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه .

« وحيث انه لما كان ما أثبتته المحكمة على الوجه المقدم يستفاد منه أن ورقة التكميل بالحضور قد ورد فيها بيان التهمة والمادة التي طلبت محاكمة الطاعنتين على مقتضاها ، فلا محل إذن لما تشكوان منه . لأن القانون لا يشترط أن يبين في تلك الورقة أكثر مما قد بين فيها أما الإشارة خطأ فيها إلى مادة القانون القديم فذلك لا تأثير له . مادامت النيابة قد ذكرت في الجلسة رقم المواد كما وردت في القانون الحالي الذي وقعت الجريمة بعد العمل به ثم سارت الدعوى أمام محكمة أول وثاني درجة على أساس هذه المواد .

« وحيث ان مبنى الوجه الثاني أن الدفاع عن الطاعنتين تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن القصد الجنائي ليس متوفراً في حقهما لأن المجنى عليهما ابتدارهما بالسب ولكن المحكمة أدانتهما من غير أن ترد على هذا الدفاع .

« وحيث ان ما تمسك به الطاعنتان من هذا مردود بأنهما اتهمتا في جنحة قذف وسب علني ، وبأن القانون لا يعد الاستفزاز عذراً معنياً من العقوبة في جريمة القذف والسب إلا أن تكون الواقعة مخالفة منطبة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات لعدم توفر ركن العلانية . « وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(طعن عزيره على الشهادة بعدولة واخرى ضد النيابة واخرين مدعين حق مدني رقم ١٠٤٦ سنة ١٣ ق)

قضايا المحاكم المختلطة

١٠٣

محكمة الاستئناف المختلطة

١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢

وقف . الواقف حقه في النظارة . تمثيله للوقف .
جواز إدخال المستحقين للدفاع عن الوقف بغير مساس بولاية
الناظر — عدم بطلانه إذا أثبت المدين الواقف أن لديه
أملاكاً تفي لسداد الدين . الشروط العشرة . تأثيره بنظرية
سوء استعمال الحق (١)

المبادئ القانونية

١ — يعتبر الواقف ناظراً للوقف حتى لو
أخرج نفسه من النظر عليه ، وبعد موت الناظر
الذي عينه .

يعتبر الواقف ناظراً للوقف متى كانت نظارة
الوقف شاغرة حتى ولو ترك إدارة شئون الوقف ،
لذلك يصح طلب عزل الواقف من النظر
لا طلب تعيين ناظر

٢ — الناظر وحده هو الذي يمثل الوقف
تمثيلاً قانونياً جامعاً شاملاً في جميع مظاهره
وأحواله إدارة واستحقاقاً وملكية .

٣ — يجوز تدخل أو إدخال المستحقين
في الوقف في الدعوى المرفوعة ضد ناظر الوقف
إذا وجدت مصلحة ظاهرة في ذلك لتمكينهم
من الدفاع عن حقوقهم في الاستحقاق في أصله

(٢) الحكم وضع في أصله باللغة العربية

ومصدره وكيانه وجوهره — إذا كان تدخلهم
لا يؤثر على الناظر باعتباره صاحب الولاية على
الوقف .

٤ — لكل شخص خصم في دعوى مسه
الحكم فيها حق التظلم بالطرق القانونية .

٥ — إذا صح الاستئناف من البعض في
موضوع دعوى غير قابل للتجزئة استفاد البعض
الآخر بسبب التضامن وعدم التجزئة .

٦ — لا يبطل الوقف إذا أثبت المدين
الواقف ملكيته لأموال أخرى تكفي لسداد
الدين بأدلة ثابتة قاطعة

٧ — يتقيد صاحب الشروط العشرة في
الوقف في استعمال حقه بنظرية التعسف
باستعمال الحق (١) .

المحكمة

« حيث أن كلا من الخصمين المستأنفين
والمستأنف عليه ، دفع أحدهما بعدم قبول الدعوى
وثانيهما بعدم قبول الاستئناف ، ولذا يتعين
أولاً الفصل في هذين الدفيعين قبل الدخول
في تمحيص موضوع الدعوى .

(١) فيما يتعلق بنقد نظرية الاعتساف في استعمال
الحق والشروط العشرة في الوقف : انظر كتاب الحقوق
للككتور عبد السلام ذهني بك المستشار ص ١٩٧ — ٢٠٨
الفئة ١٣٤ مكرراً (١) بعنوان : الشروط العشرة ودعوى
الابطال .

دفع المستأنفين بعدم قبول دعوى محل مواس :

دفع المستأنفون بعدم قبول دعوى محل مواس لأنها رفعت على بعض ورثة بنه ، زوجة جمدة المتوفاة وهما محمد ورشيدة باعتبارهما قاصرين وأن أباهما جمدة وصى عليهما مع أنهما بالغان رشيدان .

وبلاحظ في هذا الشأن أن جمدة وقف ٢١ ط من المنزل في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ ووقف ٣ ط الباقية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وجعل نفسه الناظر والمستحق بقدر ٣/٤ ثلاثة أرباع ريع المنزل والربع الباقي لأولاده المرزوقين له من زوجته بنه . واحتفظ في الوقفين بالشروط العشرة .

وبتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٢ جعل الواقف المذكور النظر لزوجته بنه وأخرج نفسه من النظر .

ولما توفت زوجته بنه في يونيو سنة ١٩٣٧ رفعت دعوى شرعية من المدعو عبد المقصود عبد الحميد الشحان يطلب فيها تعيينه ناظرا على الوقف لأن الوقف أصبح شاغرا ليس له ناظر برءاء بعد وفاة الناظرة بنه ، ولأن الواقف وإن كان لازال حيا فانه تارك إدارة شؤون الوقف . وقد صدر حكم محكمة اسكندرية الشرعية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ برفض الدعوى « لأن المنصوص عليه شرعا أن الولاية على الوقف تكون للواقف وإن أخرج نفسه من النظر عليه وبذلك لا يكون الوقف شاغرا من ناظر يدير شؤنه ، فلا محل لطلب الطالب أقامته في النظر عليه . وقوله أن الواقف تارك إدارة شؤون الوقف ، على فرض صحته ، فطريقته رفع دعوى عليه بالعزل من النظر . . »

وهذه الدعوى الحاضرة رفعت من محل مواس في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ ضد جمدة وزوجته بنه الناظرة . وتوفيت هذه الأخيرة أثناء نظر الدعوى في شهر يونيو سنة ١٩٣٧ وقد ادخل محل مواس ورثتها في الدعوى باعلان في ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وسار النظر في الدعوى وصدر الحكم فيها على هذه الحال أي على اعتبار جمدة بصفته الشخصية أي المدين الواقف ، وعلى اعتباره وصيا شرعيا على أولاده القصر المرزوقين له من زوجته بنه المتوفاة ، وعلى إعتباره هذه المرة ناظرا للوقف اخذا بوجهة نظر حكم محكمة اسكندرية الشرعية الذي صدر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بعد اعلان الورثة في الدعوى الحاضرة في ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

والدعوى الحاضرة وقد أراد بها رافعها إبطال الوقف الحاصل في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بشأن القدر ٣ ط في المنزل ، دون الوقف الخاص بمقدار ٢١ ط في المنزل والواقع في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٦ وإبطال الاعلام الشرعي الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٥ الخاص باخراج الواقف من الاستحقاق وجعل أولاده هم المستحقين ، هذه الدعوى وقد مست الوقف في صميمه وكيانه من حيث ابطاله فهي لا بد وأن ترفع على الناظر وهو صاحب الولاية على الوقف . ولما كانت الدعوى تمس أيضا المستحقين الجديدين الذين دخلوا في الوقفية بحكم الشروط العشرة التي احتفظ بها الواقف في الوقفتين ، فانه وإن كان الناظر يمثل الوقف في جميع مظاهره وفي جميع أحواله إدارة واستحقاقا وملكية ويمثل المستحقين الحاضرين

والقادمين (حكم ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ المجلة ٤١ و ٤٠٩) على اعتبار أن للوقف كبنوة معنوية ووجودا قانونيا يختلف عن شخص الناظر والمستحقين (حكم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، المجلة ٤٦ و ٨٧) إلا أنه لما كان هذا الناظر لا يملك ما يملكه صاحب الشأن الأصلي وهو المستحق ، فلا تجوز يمينه ولا يجوز إقراره (راجع كتاب الوقف والوارث للششيخ احمد ابراهيم بك الطبعة الثانية سنة ١٩٣٨ ص ١١٩ و ١٧٢) فانه مما يجوز القول به ، وقد مس الاستحقاق أشخاصا معينين واتصلت بهم حقوق خاصة بهم ، ان يدخل المستحقون الجديدون في الدعوى أما من تلقاء أنفسهم (حكم الاستئناف في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ المجلة ٤٢ و ٣١) أو بناء على طلب الناظر اذا وجدت مصلحة ظاهرة في ذلك (حكم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ، المجلة ٤٢ و ٥٨) على اعتبار أنهم يدافعون عن حقهم في الاستحقاق في أصله ومصدره وكيانه وجوهره ، إذ المطلوب في الدعوى الحكم بإبطال اتصافهم بالمستحقين في الوقف ، أي زوال حقوقهم عنهم وهي الحقوق التي تلقوها عن الواقف بحكم الشروط العشرة . ولا يمكن اعتبار ادخال ورثة بلبية في الدعوى لأجل أن يحلوا محل مورثتهم الناظرة لمجرد أنهم ورثة . لأنه إذا توفي ناظر الوقف أثناء نظر دعوى إبطال الوقف وإبطال حق التصرف في الشروط العشرة فانه يتمين في هذه الحالة مخاصمة الناظر الجديد الذي حل محل الناظر المتوفى . ولا شأن لورثة الناظر المتوفى مادام ان الناظر لم تتوجه اليه في الدعوى طلبات شخصية خاصة بشخصه . وأما إذا دخل ورثة الناظرة لا على اعتبارهم ورثة لها

وإنما على اعتبار أنهم مستحقون في الوقف باعتبار أنهم تلقوا حق الاستحقاق من الواقف مباشرة لا من الناظر المتوفى فدخولهم هذا جائز لا يمس الناظر من حيث وجوده في الدعوى في شيء ما لأن دخولهم لا يؤثر على الناظر باعتباره هو صاحب الولاية على الوقف وهو ذلك الكائن المعنوي الذي يمثله الناظر تمثيلا قانونيا جامعاً شاملاً ، لأنه هو قيم الوقف .

وعلى ذلك فدخول ورثة الناظرة في الدعوى بلغا أو قصرأ لا على اعتبارهم ورثة لها . لأن هذا غير مقبول في الدعوى ، بل على اعتبارهم مستحقين في الوقف ، أمر لا يفت في عضد الناظر وهو جدة ولا يؤثر فيه في شيء ما ، لان الوقف ممثل في الدعوى في شخص ناظره والدعوى صحيحة في شكلها مادام قد توجهت الدعوى على الناظر .

دفع محل مواس بعدم قبول الاستئناف:

ان لجمدة صفات ثلاثا : صفة المدين الأصلي وصفته ناظرا للوقف ، وصفته وصيا على القصر من أولاده . وقد خوصم في الدعوى الحاضرة على هذه الأسس الثلاثة . وهي صفات مجتمعة فيه معا . واهم هذه الصفات في الدعوى اعتباره الناظر وهو الواقف بالذات وهو المستحق في ثلاثة أرباع إيراد المنزل الموقوف . وقد أدخل في الوقف أولاده المرزوقين له من زوجته بنبه المتوفاة أخذا بحقه في الشروط العشرة التي احتفظ بها في حجب الوقف . والدعوى لا تصح إلا إذا كان الناظر داخلا فيها باعتباره صاحب الولاية على الوقف اذ هو ولي الوقف والقيم عليه واما دخول غيره من المستحقين وغيرهم فلا يمس شكل الدعوى في شيء ما . وقد صدر الحكم

الأبتدائي المستأنف في الدعوى على اعتبار أن جمده هو الخصم الوحيد في الدعوى والذي جمع في شخصه تلك الصفات الثلاثة من مدين وناظر ووصى ، والعبرة كلها في وجوده في الدعوى . ومجرد وجوده في الدعوى يجعل الدعوى قائمة والحكم صدر فيها في مواجهته . ولما صدر الحكم ورفع عنه الاستئناف الحاضر ، فإن الذي رفعه هو ، وهو جمدة بالذات ولم يرفعه غيره . ورفع الاستئناف عن الحكم الذي صدر ضده فهو أي جمدة أراد فعلا وحقيقة الطعن من طريق الاستئناف في الحكم لأجل زوال أثره وفعل ذلك على اعتبار أنه الناظر هو حتما ولا نه هو الذي يملك تمثيل الوقف ولا محالة ، وعلى اعتبار أن صفة النظارة لا صفة به لصوقا لازما لأن خصمه نفسه محل مواس اعتبره كذلك بعد وفاة بنية بحكم الشريعة الإسلامية . فإذا جاء جمدة ورفع استئنافا عن الحكم في آخر لحظة وسهى عليه سهوا ذكر صفة باعتباره ناظرا للوقف وأشار في عريضة الاستئناف إلى صفة الشخصية والوصى على أولاده القصر ، فإنه لم يرد بذلك مطلقا أن ينزع عن نفسه صفة ناظرا . وقصر الخصومة في الدعوى على صفتي الشخصية والوصاية ، وهما صفتان لا يمكن أن يكون قد أراد بهما مخاصمة محل مواس دون مخاصمته له بصفته ناظر الوقف . وبما يؤيد أن عدم ذكر صفة ناظرا إنما جاء من طريق السهو الذي يصح التجاوز عنه لأنه جاء عفوا لا قصدا ، وإن عريضة الاستئناف تناولت بحث موضوع الدعوى من وجوهها عامة دون قصرها على ناحية دون أخرى . وقد كان يصح القول بأن الناظر أراد فعلا الخروج عن

الخصومة لو كان هناك ناظر هو غير الواقف المدين وغير الوصي على القصر ، وأما والشخص الجامع للصفات الثلاثة واحد ولم يكن هناك ثلاثة أشخاص متميزين عن بعضهم البعض ، فإنه وقد وجد بالذات في الدعوى وتناول استئنافه محتويات الدعوى برمتها وأجزائها جميعاً ، فإنه مما لا شك فيه أنه أراد الخصومة من أجل الوقف وإن عدم الإشارة إلى صفة كونه ناظرا ، أن هو إلا غفل لم يرد لذاته بل وقع عن غير قصد أو عمد .

على أنه وإن كان محل مواس قد أبدى ذلك الدفع وهو يريد به أن يصبح الحكم نهائيا بالنسبة للناظر ، أي يصبح الحكم نهائيا ضد الوقف ، كما أنه يريد أيضا ، كما صرح بذلك بمذكرته الأولى أمام هذه المحكمة المؤرخة ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ بالصفحة ٦ ، أن يقول بأن المدين شخصيا وورثة الناظرة المستحقين في الوقف لا يجوز لهم رفع استئناف لأن الحكم لم يصدر ضدهم شخصيا ، وإن كان محل مواس قال ذلك ، فإنه يجب أن يلاحظ في هذا الشأن أمور ثلاثة : أولها أن محل مواس هو الذي ادخل ورثة الناظرة وبذا أصبحوا خصوما في الدعوى لأنهم يدافعون عن حقوق خاصة بهم فيما إذا كانوا مستحقين أو غير مستحقين . وبدخولهم في الدعوى أصبح لهم شأن فيها لأنهم خصوم بها ولكل شخص خصم في الدعوى مسه الحكم فيها ، له حق التظلم منه بطرق التظلم القانونية . ثانيا : أن جمدة باعتباره مدينا واقفا هو خصم في الدعوى ، وله حقوق كل خصم ومنها التظلم من الحكم ، وهو المدين والواقف والناظر . ولا يمكن أن يقبل بسهولة القول بأنه خصم باحدى

الصفات الثلاثة ، مع أنه موجود بالدعوى وأنه شخص واحد فيها لا متعدد الأشخاص بتعدد الصفات . ومادام هو موجودا بالدعوى بلحمه ودمه فهو المدين وهو الواقف ، وهو الناظر بالرغم منه ، وبحكم محكمة اسكندرية الشرعية الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وبحكم الفقه الاسلامي . ثالثا . إن الاستئناف يفرض حصوله من المدين الواقف ومن المستحقين وهم خصوم في الدعوى ولهم قانونا حق التظلم من الحكم بالطرق القانونية ، هذا الاستئناف ولم يكن الناظر موجودا به ليكون ممثلا للوقف ويكون حكم الاستئناف في مواجهته ، هذا الاستئناف قد تدخل فيه ذلك الناظر وأصبح خصما فيه ، كما أبدى ذلك محامي المستأنفين بمذكرته المقدمة منه أمام المحكمة والمؤرخة ٢٧ مارس سنة ١٩٤١ بالصفحة ٤ وبذلك استكملت الدعوى في دورها الاستئنافي شكلها القانوني . وإن كان الحكم الابتدائي في نظر محل مواس قد أصبح نهائيا بالنسبة لناظر الوقف أي بالنسبة للوقف بالذات فإنه يجب ان لا يفوت هنا القول ، بأنه لما كان الاستئناف المرفوع من خصوم في الدعوى مسهم الحكم فيها جائزا قانونا ، وإن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إذ لا يصح عقلا ولا قانونا اعتبار المستحقين مستحقين في الوقف بالنسبة لهم وعدم اعتبارهم مستحقين في الوقف بالنسبة للوقف . أو اعتبار ان ٣ ط في المنزل موقوفة بالنسبة للمستحقين وغير موقوفة بالنسبة للوقف ، حيث أن مثل هذا القول تهازل لا يقبله العقل ولا يستقيم له أمر في الفسك : يجب ان لا يفوت القول هنا ان أجزاء الدعوى في نواحيها الثلاثة . الاستدانة والوقف والاستحقاق اجزاء ، متضامنة يكمل

بعضها البعض الآخر فاذا صح الاستئناف من البعض استفاد البعض الآخر بسبب التضامن وعدم التجزئة كما هو معروف قانونا .

ولذا يتعين رفض هذا الدفع المقدم من محل مواس .

هذا عن الدفعين المدفوع بهما من كلا الخصمين المستأنفين والمستأنف عليه .

وأما عن الموضوع فإن هذه المحكمة ترى تأييد الحكم الابتدائي المستأنف للأسباب الواردة به والتي تتخذها هذه المحكمة أسبابا لها . وإن كان المستأنفون قد أبدوا ملاحظات بحضور حضور الخصوم شخصيا الذي فتش بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ بما يفيد بان جملة المدين إنما يملك أملاك أخرى يجوز للدائن التنفيذ عليها ، إلا أنه مما تجب ملاحظته في هذا الشأن ان المدين جملة لم يدل بالدليل الفاطح على صحة ما يدعيه بل كان يرسل القول إرسالا دون أن يقدم مستندات تدل على صحة قوله . ولعل الظاهر من أوراق الدعوى وملابساتها أنه لو كان مليئا حقا وأنه لم يجر وقفية القدر ٣ ط في المنزل ولم يخرج نفسه من الاستحقاق ويدخل أولاده مستحقين مكانه ، بقصد الاضرار بدائنيته ، لما تردد لحظة في أن يدفع دينه لدائنه حتى لا يتركه يرفع هذه الدعوى تمر بهذه الأدوار المتعاقبة وهو لا يدفع شيئا من دينه .

وحيث انه وإن كان لناظر الواقف صاحب الشروط العشرة أن يستعمل هذه الشروط العشرة كما يشاء وفي أي وقت يشاء ، الا انه يجب ان يلاحظ بان حق الاستعمال هذا لم يخرج عن كونه حقاً مثل الحقوق الأخرى التي يجب

في استعمالها أن يراعى أنه لا يقصد من الاستعمال مجرد الضرر بالغير بل يجب أن يكون الغرض من الاستعمال غرضاً جدياً لا مجرد التعسف في استعمال الحق. وقد تبين من ظروف الدعوى كما تقدم بيانه أن الواقف الناظر صاحب الشروط العشرة إنما أراد بإخراج نفسه من الاستحقاق وادخال أولاده مكانه، أن لا يمكن دأئه من التنفيذ على استحقاقه في الوقف في حدود قانون التنفيذ على استحقاق المستحقين. ولذا يجب اعتبار استعمال هذا الحق استعمالاً تعسفياً لا يجزه القانون.

(استئناف ورثة السيدة بمه ابراهيم زويل وحضر عنهم الاستاذ ادانون ضد محل تجارة عبده مواس وولده واخرين وحضر عنهم الاستاذ زكى مواس رقم ١٢٤ سنة ٦٥ قضائية رئاسة وعضوية حضرات جناب الكونت دى اندينو ومصطفى نجيب بك وعبد السلام ذمنى بك ووليم حدراى جراهام وس. ما. فلاخوس مستشارين

١٠٤

محكمة الاستئناف المختلطة

١٩ يونيو سنة ١٩٤٥

١ — قوة الشيء المقضى فيه — وجوب وحدة الاشخاص والسبب والموضوع وحدة تنم فيها الرغبة عن وضع حد للنزاع وبالقدر الذى يرغب فيه في حماية النظام من تعدد النزاع بعناصره الثلاثة

٢ — صدور حكم ضد شركة تأمين نهاية هذا الحكم على أساس معين . عدم جواز نظر الدعوى إذا ظهر في حكم آخر بطلان هذا الأساس في دعوى أخرى ولنفس المؤمن لها — كأن يحكم في الدعوى الأولى أن سيدة من مواليد ٨٥ وفي الثانية أنها من مواليد ٧٥ — حقها في المطالبة بالفرق في دعوى مستقلة لاختلاف دعوى التنبيص في الموضوع والسبب عن دعوى الشركة المحكوم فيها ضدها — الأخذ بقوة الشيء المحكوم فيه بدرجة لا يجوز فيها المساس بحق لم يمس بالدعوى الأولى مساساً ظاهراً أو خفياً — دعوى الالتزام بالقسط المقرر غير دعوى فسخ عقد التأمين —

وجود حكمين نهائين في موضوع واحد والسبب واحد ومن نفس الاشخاص يؤخذ بالآخر منهما
٣ — المادة ٢٢٢ وطنى وضمت بطريق ادق واقطع في تعديد منزع القوة القانونية للدعوى بخلاف المادة ٢٩٧ المختلط و ١٣٥١ فرانسى (١)

المبادئ القانونية

١ — وإن كان الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه دفعاً مما يدق فيه النظر والتحقيق ، لما تعدد له وفيه الملايسات المختلفة للأأنواع العديدة من النزاع بين الناس ، إلا أنه يجب أن يراعى في الدفع ضرورة توافر عناصره وهى الوحدة في كل من الأشخاص وصفاتهم والسبب القانونى والموضوع ، توافراً تلتئم فيه مع الرغبة في وضع حد للنزاع الواحد بين طرفيه في موضعه وسنده القانونى مع الرغبة أيضاً في أن لا يؤيد غبن ظاهر بين ما دام الطريق القانونى إليه مفتوحاً لرفعه وإزالته ، وبالقدر الذى يرغب فيه في حماية النظام من تعدد النزاع الواحد بعناصره الثلاثة المتقدمة ، فانه يتمين أيضاً أن يرغب في معالجة الضرر الذى ينشأ في ظروف خاصة معالجة يشد أزرها القانون ويؤيدها فيه .

٢ — إذا صدر حكم ضد شركة تأمين بالزامها بدفع مبلغ التأمين لورثة المؤمن لها على أساس أنها من مواليد سنة ١٨٨٥ وأصبح الحكم نهائياً وتنفذ بإبداع المبلغ بخزانة المحكمة على ذمة الورثة وعلى ذمة الدائنين الآخرين طالبي التوزيع فانه لا يجوز لهذه الشركة المساس بذلك المبلغ

(١) الحكم وضع في اصله باللغة العربية

وتعديله ، لأن الحكم به حاز قوة الشيء المحكوم به ، فيما إذا صدر حكم آخر ضد الورثة برفض دعواهم التي رفعوها على شركة أخرى ، على اعتبار أن المؤمن لها هي من مواليد سنة ١٨٧٥ وعلى اعتبار أن المؤمن لها أدخلت الغش على الشركة . ولعل من الحكمين قوة الشيء المحكوم به فيما قضى به .

٣ — إن المادة ٢٣٢ مدني وطني الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه وضعت سنة ١٨٨٣ بطريقة أدق وأوسع وأقطع في تحديد منزع القوة القانونية للدعوى ، عن المادة المدنية المختلطة ٢٩٧ الموضوعة سنة ١٨٧٥ والمأخوذة من المادة ١٣٥١ مدني فرنسي الموضوعة سنة ١٨٠٤ التي توجهت في تفسيرها وتحديد مداها هناك آراء عدة ومذاهب مختلفة مما نمت عليه أحكام محاكم فرنسا وآراء الفقه عندها .

٤ — إذا صدر الحكم الأخير في دعوى أخرى بأن المؤمن لها من مواليد سنة ١٨٧٥ وإن صدوره كان بناء على أوراق قاطعة وعلى أصول تلك الأوراق ، فانه يتعين التعويل في تقدير السن على ذلك الحكم الأخير ، لا على ذلك الحكم السابق عليه الذي اعتبر المؤمن لها من مواليد سنة ١٨٨٥ اعتباراً رجع فيه إلى قرائن وظنون بالدعوى . وإذا كان لا يجوز المساس بما قضى به الحكم الأول من الزام الشركة بمبلغ التأمين ، فانه يجوز مع ذلك للشركة أن

تطالب هذه المرة ، وعلى أساس ما تقضى به القوانين الفرنسية للتأمين ، أن تطالب بتنقيص مبلغ التأمين على أساس التنقيص المقرر بعقد التأمين ، إما بدعوى على حدة أو بالدخول في التوزيع بقيمة ما تطالب به .

٥ — لو كانت شركة التأمين المحكوم ضدها ، قد طلبت في الدعوى الخاصة بها أن يقضى لها احتياطياً بقيمة التنقيص ، لكان نصيب ذلك الطلب الاحتياطي الرفض إذ ذاك . وأما وهي لم تطلبه فالطلب قائم ويصح النظر فيه أخيراً على أساس أن المؤمن لها هي من مواليد سنة ١٨٧٥ قطعاً وأنه لا يمكن اعتبار سننها إلا على ذلك الأساس الذي قضى به حكم التسنين الأخير البات القاطع .

٦ — إن دعوى المطالبة الحاضرة الخاصة بالتنقيص تختلف في موضوعها وسببها مع الاتحاد في الأشخاص ، عن دعوى الشركة المحكوم فيها ضدها ، والحق والالتزام فيهما يختلفان ، والسن الحقيقية تقررت نهائياً وأخيراً ضد نفس الورثة المحكوم لهم أولاً والمحكوم ضدهم أخيراً .

٧ — الأخذ بقوة الشيء المحكوم فيه يجب أن يكون من الحيطة إلى الحد الذي لا يجوز فيه المساس بحق لم يمس بالدعوى الأولى مساساً ظاهراً أو خفياً .

٨ — إذا حكم على مؤمن له بدفع قيمة

القسط المقرر ، دون التعرض لمسألة فسخ التأمين بسبب خطاب مرسل من المؤمن له للشركة ، فإنه ليس للحكم الأول قوة الشيء المحكوم به في دعوى الفسخ التي ترفع فيما بعد (نقض فرنسي : د ، ٩٠٩ ، ١ ، ٢٤٨ — دالوز براتيك ج ٢ سنة ١٩١١ ص ٥٦٨ (١١٩) لأن موضوع الدعوى الأولى هو النزاع المؤمن له بالقسط ، وموضوع الدعوى الثانية هو فسخ عقد التأمين .

٩ — إذا كان هناك حكان حائزين لقوة الشيء المحكوم به بين شخصين مع الاتحاد في الموضوع والسبب ، وأصبعا بحيث لا يمكن الطعن فيهما بالطرق القانونية ، فإنه يجب التعويل على الحكم الأخير والمتأخر في التاريخ (النقض الفرنسي ، دالوز الصغير سنة ١٩٤٠ ص ٤٨٠ العامود الثاني في منتصفه تعليقاً على المادة ١٣٥١ مدني فرنسي)

١٠ — إن ورثة المؤمن لها قد أثروا بالمبلغ الذي تطالب به الشركة إثراءً بلا سبب ، وعليهم رده اليها .

الحكم

« حيث ان السيدة ماري جوسيو أمنت على حياتها لدى جملة شركات ومن بينها شركة «لاباتير نيل» بموجب عقد تأمين أولها بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٥ رقم ١٨٦ و ١٦٢ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه . والثاني بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٦ رقم

٨٥٥ و ١٧٠ بمبلغ ١٣٠٠ جنيه ومجموع المبلغين ٢٨٠٠ جنيه . وقد توفيت السيدة المؤمن عليها بتاريخ ٧-٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ . ورفعت الدعوى من أحد ورثة المتوفية وتدخل فيها بقية الورثة ضد شركة التأمين المذكورة وطلب فيها الورثة إلزام شركة التأمين بإيداع المبلغ ٢٨٠٠ جنيه بخزانة المحكمة ودفعت الشركة الدعوى بأن المؤمن لها قررت في عقدي التأمين بأنها مولودة سنة ١٨٨٥ بكفر الزيات مع أنها مولودة بالاسكندرية في ١٧ مارس سنة ١٨٧٥ بما يجعل أن هناك فرقاً بين سني الميلاد عشر سنوات . ودفعت الدعوى أيضاً بأن السيدة المذكورة كانت مصابة بمرض السكر وأنها تعمدت إخفاء سنّها الحقيقي من طريق الغش والتضليل بالشركة . وقد حكم من محكمة اسكندرية المختلطة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٤٠ بإلزام الشركة بإيداع المبلغ ٢٨٠٠ جنيه بخزانة المحكمة لتوزيعه على من يستحقه ومن بينهم دائن بقول بأن التأمين كان من أجل ضمان دين له قبل المتوفاة . وقد لاحظت محكمة أول درجة في حكمها ضرورة استبعاد أمر مرضها بالسكر لأسباب موضوعية ذكرتها وكما استبعدت عنها نية الإهمال بالرجوع إلى القانون الفرنسي الصادر بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ بالمادة ٢٢ التي قالت بأن مجرد الإهمال لا يترتب عليه إبطال عقد التأمين وكما استبعدت أيضاً نية الكذب في الإفصاح عن العمر ، وأنه مادام لم يثبت سوء النية فلا يجوز الحكم بإبطال عقد التأمين مادام أنه لم يحصل تعمد في الأغلاط والأخطاء وقال الحكم بأن شركة التأمين اعتمدت إقرار السيدة المذكورة أساساً لعقد

التأمين وقالت بأن هناك شكاً يحوم حول سن السيدة وأن الشك هو في مصلحتها . وأنه إذا فرض ووجد اختلاف في السن عند الوفاة وتبين أن هناك خطأ في تقدير السن فإن هذا الخطأ لا يترتب عليه إبطال عقد التأمين إلا إذا ظهر بأن السن الصحيح لا يمكن أن يكون محلاً للتأمين طبقاً للقواعد المقررة لدى شركة التأمين ثم أشار إلى المادة ١٣ من عقد التأمين وهي التي تذكر بأنه يترتب على اختلاف السن ضرورة تنزيل المبلغ المطلوب دفعه أو رد ما أخذ زيادة . وقد رفعت شركة التأمين استئنافاً عن ذلك الحكم وحكم فيه بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ بتأييد الحكم المستأنف مع حفظ الحق لطرفي الدعوى بما لها من الحقوق عند التوزيع . ورجع حكم الاستئناف على الأخص إلى ما يأتي :

- ١ — أنه لا يترتب على البيان الخاطئ إبطال عقد التأمين طبقاً للقانون الفرنسي في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ — ٢ — أنه لم يثبت حصول غش وتدليس من قبل السيدة المؤمن لها — ٣ — أن شهادة التعميد الصادرة من بطر كخانة اليونان الأرثوذكس والتي تفيد أن السيدة المؤمن لها مولودة باسكندرية في ١٧ مارس سنة ١٨٧٥ ، وكذا شهادة زواج السيدة المذكورة ومعها صورة فوتوغرافية لسجلات البطر كخانة ، فانه لا يمكن التعويل عليها — ٤ — وأما ما ادعته شركة التأمين من أن السيدة كثيراً ما تخبر عن سننها بأرقام مختلفة لدى شركات التأمين التي أمنت على حياتها لديها ، فانه ظهر من مستندات المستأنف عليهم ومنها شهادة شهود شهدوا أمام القنصل اليوناني بأن السيدة المذكورة مولودة بكفر الزيات سنة ١٨٨٥ — ٥ — أن شهادة

التعميد المقدمة من الشركة شهادة تشوبها عيوب كثيرة بحيث لا يمكن التعويل عليها — ٦ — أن سجلات البطر كخانة كانت بحالة غير منتظمة — ٧ — أن استناد الشركة على موقف السيدة لدى شركة التأمين « فينكس » استناد خال من كل دليل . وقال أخيراً حكم الاستئناف المذكور في آخره ما يأتي « وحيث أن المحكمة وهي ترى أن هناك إبهاماً وغموضاً يعيبان الأوراق متقدمة الذكر وأنه كان من شأن الإبهام والغموض أن يولدا لدى الشركة شكوكاً جدية ، هذه المحكمة لا تتردد في القول بأن الشركة لم تثبت مطلقاً صدور الغش الذي تنسبه إلى المؤمن لها

» وحيث أن هناك دعوى نظرت بين ورثة السيدة المذكورة وشركة التأمين فينكس بشأن مطالبة هذه الأخيرة بمبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة التأمين على السيدة المشار إليها — وفيها صدر حكم تمهيدى بالانتقال إلى بطر كخانة اليونان الأرثوذكس لتحقيق شهادة التعميد المقدمة من شركة التأمين والاطلاع على سجلات البطر كخانة المذكورة . وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ أصدرت المحكمة الابتدائية المذكورة حكماً يقضى ببطلان وثيقة التأمين المذكورة الخاصة بشركة التأمين فينكس واستندت إلى ما يأتي ١ — محضر الانتقال الخاص بالحكم التمهيدي وما ثبت فيه من اطلاع القاضي المنتقل على أصول السجلات وعلى الأخص على السجل الذي يرجع تاريخ وضعه إلى سنة ١٨٧٦ بما لا يحوم حوله شك ما — ٢ — أن الشهادة المقدمة من شركة التأمين فينكس هي شهادة صحيحة وأنها شهادة التعميد الخاصة بلا أدنى ريب بالسيدة المؤمن عليها — ٣ — وإن

كانت ورقة التعميد الخاصة بالسيدة المؤمن عليها لا يمكن أن تحمل محل الورقة الرسمية الدالة على تاريخ الميلاد وهو ١٧ مارس سنة ١٨٧٥ وهو التاريخ الذي ذكر عند ذلك بناء على ما يقرره أحد أقارب الشخص المعمد : وان كان ذلك صحيحاً إلا أنه يجب أن يلاحظ أن ورقة التعميد هذه تفيد افادة ثابتة بأن الشخص قد جرى تعميده في ٧ يناير سنة ١٨٧٦ وان ذلك الشخص قد وجد فعلاً وضرورة في ذلك التاريخ — ٤ — واذا كان عقد التأمين لا ينطبق عليه القانون الفرنسي في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ فإنه ينطبق عليه أيضاً حكم العادة ١٩٤ بشأن الغلط في العقد بما يجعله فاسداً — ٥ — وقضى الحكم بتعويض للشركة قبل أحد خصوم الدعوى على اعتبار أن هناك خطأ جسيماً وقع منه مما يجعل ذلك الخطأ الجسم في مقام الغش . وحيث أنه رفع استئناف عن ذلك الحكم وقضى فيه من محكمة الاستئناف بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ بالتأييد وقد اعتمد على حكم الانتقال الصادر من محكمة أول درجة وما أجراه قاضي الانتقال من الاطلاع على السجلات الأصلية من أجل تحقيق أصل وحقيقة ورقة التعميد الخاصة بالسيدة المؤمن عليها أو ما ظهر من صحة تلك الورقة وأن السيدة المؤمن لها انما ولدت سنة ١٨٧٥ لا سنة ١٨٨٥

وحيث أنه لما كان قد صدر الحكم الاستثنائي في ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ بالزام الشركة لاباترنيل بأيداع المبلغ ٢٨٠٠ جنيه بخزانة المحكمة وقد صدر بعده الحكم الابتدائي في القضية بين ورثة السيدة المذكورة وشركة

التأمين فينكس بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ متقدم الذكر باعتبار السيدة مولودة في سنة ١٨٧٥ لا في سنة ١٨٨٥ فان الشركة لاباترنيل قد سارعت إلى رفع التماس اعادة النظر عن الحكم الاستثنائي المذكور الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ وقالت بحصول غش من قبل المؤمن لها بشأن الافصاح عن سننها الحقيقي واستندت الى الحكم الابتدائي المذكور الصادر في قضية شركة التأمين فينكس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ .

وقد حكم في التماس اعادة النظر المذكور بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٤ برفضه .

وحيث ان شركة التأمين لاباترنيل قد أودعت بخزانة المحكمة المبلغ ٢٨٠٠ جنيه ودخلت أخيراً ضمن دائي التوزيع بمبلغ ٢٠٣ . ولم و ١١٩٢ جنيه من طريق الأمتياز على اعتبار أن المبلغ هو ما تستحقه قبل المؤمن لها باعتبار أنها استولت عليه بلا حق مادام أن سننها الصحيح قد تبين بطريقة لا تقبل شكاً ما على اعتبار انها ولدت في سنة ١٨٧٥ لا في سنة ١٨٨٥ كما قررت بعقد التأمين المذكورين . وحيث ان قائمة التوزيع المؤقت وضعت واستبعدت فيها الشركة ورفض طلبها .

وقد قدمت مناقضة ضد قائمة التوزيع المؤقت وحكم فيها من محكمة أول درجة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ برفض المناقضة وتأيد القائمة المؤقتة ووضع قائمة التوزيع النهائية على أساسها . وحكم ضد الشركة المناقضة بتعويض قدره ٢٠٠ جنيه تدفعه لورثة السيدة المؤمن لها وذلك على اعتبار ان الحكم الاستثنائي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه . وان عبارة حفظ الحق الواردة به انما تختص

باصحاب الدين ليقسموه طبقا لما يتبين وقت التوزيع من مقادير الأرصبة .

« وحيث ان شركة التأمين رفعت استئنافا عن ذلك الحكم في الميعاد القانوني ولذا يكون الاستئناف مقبول شكلا كما رفع الورثة استئنافا فرعيا وهم جماعة موسكوس وطلبوا تعديل الحكم المستأنف والحكم لهم بتعويض قدره ٥٠٠ جنيه وهو ما طلبوه أمام محكمة أول درجة .

. وحيث أن جماعة موسكوس دفعت الاستئناف الحاضر المرفوع من شركة التأمين لا باتريل بعدم قبوله لأن دخول الشركة في عملية التوزيع كدائنة لم يكن مصحوبا بمسند يؤيدها فيما تطلبه . إذ دخلت التوزيع على اعتبار أنها ترجو مجرد عمل تصفية عن الحكم الصادر ضدها استئنافيا في ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ بإيداع المبلغ ٢٨٠ جنيه بخزانة المحكمة . أما هذا الدفع فهو في غير محله لأن سند الشركة في الدخول في عملية التوزيع إنما هو نفس الحكم الصادر بالزامها بإيداع المبلغ والذي تنفذه بالذات بالإيداع والحكم الصادر في قضية شركة التأمين فينكس برفض دعوى الورثة والحكم بأن معلومات الورثة و كانوا فيهما أخصاما . وما دام ان الشركة تنفذ حكم الإيداع فهي أرادت به أن تكون ضمن الدائنين الداخلين في التوزيع على اعتبار أن لها حقا تطالب به في التوزيع .

« وحيث ان الورثة المؤمن لها يدفعون المناقضة المتقدمة من شركة التأمين المستأنفة ضد قائمة التوزيع المؤقت بالدفع الخاص بقوة الشيء المحكوم فيه ، إذ حكم بالإيداع إنما قضى بصحة عقد التأمين والزم الشركة بدفع قيمتها وإيداعه بخزانة المحكمة لتوزيعه على المستحقين

له بالطرق القانونية . وكان أساس الزام الشركة بالمبلغ أن السيدة المؤمن عليها ولدت سنة ١٨٨٥ لا سنة ١٨٧٥ كما تدعى الشركة . وان في رفع الدعوى الحاضرة وهي الخاصة بالمناقضة رجوعا الى النزاع في تعيين سن السيدة المؤمن لها ، ذلك الشيء الذي قضى فيه نهائيا بحكم الإيداع وبحكم التماس إعادة النظر المرفوع عنه قضى فيه قضاء نهائيا له قوة المحكوم به بين الشركة والورثة ، بأن السيدة ولدت في سنة ١٨٨٥ . وأن تقدير السن للسيدة قد حاز بدوره قوة المحكوم به لدى طرفي الحكم القاضي بالإيداع في مواجهة كل من الورثة وشركة التأمين المستأنفة لا باتريل . وأنه إذا كان الامر كذلك فلا محل للعدول عن حكم الإيداع وعن اسبابه ما دامت عناصر الدفع بقوة الشيء المحكوم به متوافرة في دعوى الحكم بالإيداع ودعوى المناقضة الحاضرة .

« وحيث ان بالنسبة للدفع بقوة الشيء المحكوم به فإنه وإن كان الدفع مما يدق فيه النظر والتحقيق لما تعدد له وفيه الملبسات المختلفة للأنواع العديدة من النزاع بين الناس ، إلا انه يجب أن يراعى في الدفع ضرورة توافر عناصره وهي الوحدة في كل من الأشخاص وصفتهم والسبب القانوني والموضوع توافرا تلتئم فيه معا الرغبة في وضع حد للنزاع الواحد بين طرفيه في موضوعه وسنده القانوني ، مع الرغبة أيضا في أن لا يؤيد غبن ظاهر يبين مادام الطريق القانوني اليه مفتوحا لرفعه وإزالته ، وبالقدر الذي يرغب فيه في حماية النظام من تعدد النزاع الواحد بعناصره الثلاثة المتقدمة ، فانه يتعين أيضا أن يرغب في معالجة الصرر الذي ينشأ في ظروف خاصة

معالجة يشد أزرها القانون ويؤيدها فيه .

«وحيث انه مما يجب ملاحظته في هذا النزاع الحاضر الخاص بالمناقضة المرفوعة من شركة التأمين لا بانيرنيل أن الحكم الاستئنافي الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ والقاضي بإيداع قيمة عقدى التأمين وحملتهما ٢٨٠٠ جنيه والمؤيد للحكم الابتدائي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩٤٠ قد صدر على اعتبار أن السيدة المؤمن لها هي من مواليد سنة ١٨٨٥ بينما كانت الشركة تلج من طريق الاثبات والتدليل باوراق قدمتها من جانبها على أنها من مواليد سنة ١٨٧٥ ، وعلى أنها خدعت الشركة وضللت بها في تقدير سنها الصحيح بما يجعل الفرق في مقدار عشرة سنوات فرقا له وجاهته وقدره ، وان الشركة تطلب من أجل ذلك . إبطال عقد التأمين أخذاً بالقانون الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ والذي يطبق على موضوع الدعوى باعتباره قانون الطرفين كانفاقهما . ويلاحظ في ذلك الحكم أنه استبعد عيب الغش والتضليل من جانب السيدة استبعاداً أيده المحكمة نفسها بحكمها الصادر منها في التماس إعادة النظر بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٤ بعد الإشارة الى الحكم الابتدائي الصادر في قضية شركة التأمين فينيكس بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ والذي تأيد بعد حكم التماس بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ . ومع استبعاد الغش من جانب السيدة فانه أعتمد على الحكم بإيداع المبلغ على اعتبار انها من مواليد سنة ١٨٨٥ لا سنة ١٨٧٥ كما تدعى الشركة باوراق منها ، أعتمد على ما لا يمس الدعوى من ظروف خاصة . وان التدليل من جانب

شركة لا بانيرنيل لم يكن قاطعاً ولا جازماً في تحديد السن ، وان الشكوك في تحديد السن على أساس الميلاد في سنة ١٨٧٥ الذي تدعيه الشركة شكوك ظاهرة لما يحيط الأوراق المقدمة منها بالغموض والتردد ، ولعل ابلغ عبارة من عبارات الحكم المذكور مما يؤيد هذا القول ما قال به الحكم نفسه في عبارته الآتية :

«وحيث ان المحكمة وهي ترى أن هناك غموضاً وأبهماً يعيبان الأوراق متقدمة الذكر وانه من شأن الابهام والغموض أن يولدا لدى الشركة شكوكاً جدية : هذه المحكمة لا تردد في القول بان الشركة لم تثبت مطلقاً صدور الغش الذي تنسبه الى المؤمن لها ،

وكل هذا يدل وبما ورد بأسباب حكم الأيداع المذكور على ان البت في الدعوى بالحالة التي كانت عليها أمام المحكمة في حكم ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ إنما لوحطت فيه ظروف الدعوى وإلى أن اثبات سن ميلاد السيدة في سنة ١٨٧٥ جاء غير واف من جانب الشركة ، لأنها لم تتقدم باوراق قاطعة في التدليل وكان الشركة قد جازفت بعقد التأمين مجازفة لم تنهأ لها الظروف فيها بتحقيق السن تحقيقاً كاملاً سليماً بما يجعل أمر التقدير فيه أمراً جازماً .

«وحيث انه بناء على حكم الأيداع الذي ألزم الشركة بالمبلغ ٢٨٠٠ جنيه على أساس سن الميلاد سنة ١٨٨٥ لا سنة ١٨٧٥ هو حكم حاز حقيقة لقوة الشيء المحكوم فيه لا يجوز لشركة التأمين لا بانيرنيل في أن ترجع فيه مطلقاً بعناصره الثلاثة في أية دعوى أخرى . ولا يجوز لها بعد صدور الحكم في قضية شركة فينيكس الصادر

في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ والمؤيد من محكمة الاستئناف في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ ، لا يجوز لها أن تمس نصه القاضي باعتبارها مدينة لورثة السيدة المؤمن لها بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه ، لا تمسه فيما قضى به ، بمعنى انه لا يجوز لها بعد ثبوت ميلاد السيدة سنة ١٨٧٥ بحكم شركة فينكس ، أن تأني وترفع دعوى بأي شكل قانوني ما وتطلب فيها تنقيص حكم الأيداع من مبلغ ٢٨٠٠ جنيه إلى أقل منه . لأن حكم الأيداع قطع بالزامها بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه ولذا هي نفذته بالأيداع ولأن الالتزام بالمديونية بالمبلغ ٢٨٠٠ جنيه التزام حاز قوة الشيء المحكوم فيه على أساس ما قالت به المادة ٢٩٧ مدني مختلط المنقولة الى القانون الوطني بمادته ٢٣٢ ، بطريقة أوسع وأدق وأقطع في تحديد منزع القوة القانونية في الدعوى بطريقة أدق من المادة ١٣٥١ من القانون المدني الفرنسي ، وهي المادة التي توجهت في تفسيرها وتحديد مداها آراء عدة ومذاهب مختلفة مما تمت عليه أحكام المحاكم وآراء رجال العقه هناك .

وحيث ان الدعوى الحاضرة لم ترفع من الشركة في شكل المناقضة في التوزيع على اساس تعديل حكم الالتزام بالمبلغ ٢٨٠٠ جنيه وايداعه وعلى أساس العدول عنه ومسه في كيانه من حيث تمتعه بعد صدوره بقوة الشيء المحكوم به ، إنما رفعت الدعوى الحاضرة وطرح النزاع فيها على أساس أن سن السيدة المذكورة قطع فيه قطعا باتا بالحكم الاستئنافي في قضية فينكس في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ بأنها من مواليد سنة ١٨٧٥ لا سنة ١٨٨٥ وهو ذلك الحكم الذي أيد الحكم الابتدائي الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤ الذي رجع إلى تنفيذ حكم اطلاق أحد

قضاة محكمة أول درجة على سجلات بطر كخانة اليونان الأرثوذكس بالاسكندرية وهو ذلك الاطلاع الذي ثبت فيه ثبوت ماديا مرثيا لمهوسا ان السيدة من مواليد سنة ١٨٧٥ وأن شهادة التعميد المقدمة من شركة فينكس شهادة صحيحة لا غبار عليها ، وانه من المقطوع فيه قطعا كاملا لا من طريق الظن والتخمين أو من طريق الترجيح لقرينة على قرينة ، ان السيدة ليست من مواليد سنة ١٨٨٥ . وقد صدر الحكم الاستئنافي هذا القاطع في تحديد السن في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ أي بعد صدور الحكم اقرار الالتزام بالمبلغ ٢٨٠٠ بذمة شركة لا باتيرنيل الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٤١ وبعد صدور حكم الالتباس في أول مارس سنة ١٩٤٤ . ولما رأت محكمة الاستئناف أن حكم محكمة أول درجة في قضية شركة فينكس الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ قد جاء مدعما بمحضر الاطلاع على السجلات الأصلية وان التدليل فيه مادي لا جدل فيه مطلقا ولم يسمها الا أن تؤيد بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ تأييدا رجعت فيه هذه المرة لا إلى وجود قرائن وملاسات تحف بالدعوى وتحف بطبيعتها ولا إلى مجرد ترجيح قرينة على قرينة مما لا بد فيه في كل دعوى غمرتها القرائن وطغت عليها وأعوز الدعوى الدليل المادي القاطع فيها ، بل رجعت الى ما رجع إليه الحكم المستأنف لديها من الأدلة القاطعة المادية . والحكم الاستئنافي في قضية فينكس صدر في مواجهة نفس ورثة السيدة وهم هم بذاتهم نفس الورثة الذين صدر في مواجهتهم أيضا الحكم القاضي بالزام شركة لا باتيرنيل بالمبلغ ٢٨٠٠ جنيه وكان هذا الحكم

الأخير معلوما لدى المحكمة التي أصدرت حكم شركة فينيكس في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ استثنافيا . والحكم بالأيداع صدر على أساس سن الميلاد سنة ١٨٧٥ بينما الحكم في شركة فينيكس صدر على أساس الميلاد سنة ١٨٧٥ والحكام صدرا في مواجهة ورثة السيدة ، ولكل من الحكّمين قوته القانونية من حيث ضرورة نفاذه والأخذ به . ولكن الحكّمين متناقضان ومتعارضان فيما اختلفا فيه بشأن السن وتاريخ الميلاد . وحكم شركة فينيكس جاء بعد حكم شركة لا باتير-نيل . ومن المفهوم بالبدهة أنه مع ضرورة المحافظة على ما لحكم الأيداع من القوة القانونية وعدم المساس به من حيث عدم الرجوع فيه الى ما قضى به قضاء نهائياً وهو الزام شركة لا باتير نيل بمبلغ عقدي التأمين وقدره ٢٨٠٠ جنيه فإنه يجب أن يعتبر أن سن السيدة يجب تقريره بعد صدور حكم شركة فينيكس في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ يجب تقريره على أساس أنها من مواليد ١٨٧٥ لسنة ١٨٨٥ وليس معنى ذلك أنه يجوز لشركة لا باتير نيل ان تعود الى رفع الدعوى وتطلب فيها تعديل حكم الأيداع . إنما الذي يجوز لها ان تستفيد منه هي من التحديد الأخير القاطع للسن . وأن تستفيد في حدود مانص عليه عقد التأمين والقانون الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ والمأخوذ به في هذه الحالة إنما الذي يجوز لها الاستفادة منه رفع الدعوى بطلب تنقيص مبلغ التأمين على أساس التنقيص المقرر بعقدي التأمين وبالقانون الفرنسي سنة ١٩٣٠ إذ ورد بعقدي التأمين في حدود القانون الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠

بالمادة ١٣ بانه من اللازم عقب الوفاة تقديم عقد التأمين للشركة وكذا شهادة الميلاد والوفاة وشهادة طبيب بسبب الوفاة . وإذا تبين بعد تقديم الاوراق المذكورة ان هناك اختلاف بين تاريخ الميلاد الوارد بعقد التأمين وشهادة الميلاد المقدمة بعد الوفاة فإنه يجوز في هذه الحالة اما تنقيص مبلغ التأمين تنقيصا نسبيا أو رد ما دفع زيادة في الأقساط . وتقرر بالقانون الفرنسي الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ بالمادة ٢١ بان بطلان التأمين لا يكون إلا عند سوء النية في تقرير السن . وتقول المادة ٢٢ بانه لا محل للبطلان إذا حصل الاقرار دون ان يكون مشفوعا بسوء النية ، وتقرر المادة ٨١ بانه عند حصول خطأ في تقدير السن فإنه يجوز تنقيص مبلغ التأمين تنقيصاً يتناسب مع السن الذي تبين بانه صحيح .

وحيث انه قد تبين من حكم الأيداع بانه لم يكن هناك غش أو تدليس من جانب السيدة ولذا لم يقض ببطالان عقدي التأمين . إنما الذي تبين بعد ذلك أن السن الحقيقية للسيدة يجب تقريره على أساس ميلادها سنة ١٨٧٥ لا سنة ١٨٨٥ . وهذا التقدير الذي ظهر أخيراً بحكم نافذ في مواجهة الورثة ، هذا التقدير لا يمكن صرف النظر عنه في أي نزاع يقوم بعد حكم فينيكس في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ .

وحيث ان شركة التأمين لا باتير-نيل لم تطلب في قضية الأيداع والزامها بالمبلغ ٢٨٠٠ جنيه لم تطلب احتياطياً ان يخصم لها مبلغ ١١٩٢ جنيه و ٢٠٣ ملجم وهو ما تطلبه الآن في الدعوى الجاضرة وأخيراً بعد تعديل طلباتها على أساس مواد عقدي التأمين ومواد

قانون ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ المار ذكرها ، فيما إذا ظهر ان السيدة من مواليد سنة ١٨٨٥ لام مواليد سنة ١٨٧٥ ، لم تطلب في ذلك الطلب الاحتياطي إذ لو كانت طلبته لكان قضى برفض طلبها ، مادام أن السن الذي اعتبره حكم الأبداع هو على أساس ميلاد السيدة سنة ١٨٨٥ لا سنة ١٨٧٥ ، ولما استطاعت رفع الدعوى الحاضرة وأثارت النزاع في صورة المناقضة مادام قد اعتمد حكم الأبداع على سن الميلاد في سنة ١٨٨٥ لا سنة ١٨٧٥ . ومادام أنها لم تطلب ذلك الطلب الاحتياطي وهو غير الطلب المتعلق بالالتزام والأبداع ، فكان حقها فيه لم يمس وهي ليست ممنوعة من طلبه الآن في الدعوى الحاضرة في صورة المناقضة .

وحيث ان الطلب الجديد في الدعوى الحاضرة هو طلب له سببه القانوني وله موضوعه وهو بين نفس الخصوم في الدعوىين فاذا اتحد شرط وحدة الخصوم فانه لم يكن هناك اتحاد في الموضوع ولا في السبب القانوني ، أو بعبارة أخرى وطبقا للتعبير الوارد بالقانون المصري بالمادة ٢٩٧ مدني مختلط ، لم تكن هناك وحدة تشمل الحق في ذاته أو الالتزام في ذاته . ذلك لأن الدعوى الحاضرة انما ترجع لشروط وردت بعقدى التأمين ومنوه عنها بالقانون الفرنسي في ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ كما مر بيانه . وهو خاص بتنقيص مبلغ التأمين بالفدر الذي يتعين طبقا للسن الحقيقية وهذه السن الحقيقية تبين الآن تعييناً قاطعاً ماديا صحيحا بحيث لا يقبل شكاً ، وتحددت السن في مواجهة نفس الورثة تعييناً حاصلاً بعد التعيين الذي ورد في حكم الأبداع . واذا صح

القول بجواز رفض الطلب الاحتياطي فيما إذا تقدمت به شركة لاباتير نيسل في قضية الأبداع ، فانه مما يجب أن يقطع فيه أيضاً بانه لو كانت دعوى الأبداع نظرت بعد دعوى شركة فينيكس لكان يقضى في مصلحة شركة لاباتير نيل . على أن السن وقد تحددت بعد كل ذلك تحديداً يؤثر تأثيراً ظاهراً على الشيء المحدد في حكم الأبداع ، وكان التحديد في مواجهة نفس الورثة ، فانه مما لا شك فيه أنه يجوز لشركة لاباتير نيل ان تطلب الطلب الحاضر ولا يستطيع الورثة الاستناد الى سن حكم الأبداع بعد ظهور حقيقة في قضية شركة فينيكس ، لان الحق والالتزام في الدعوى الحاضرة هو غير الالتزام والحق في الدعوى السابقة .

وحيث ان موضوع الدعوى الحاضرة هو غير موضوع دعوى الالتزام بالمبلغ ٢٨٠٠ جنيه والأبداع ، لانه خاص بطلب حق للشركة تقرر لها بمقتضى عقدى التأمين وقانون سنة ١٩٣٠ . ولأن المسوخ القانوني لذلك الطلب ، أو السبب القانوني له ، انما يرجع لأسباب ترجع الى التقدير الصحيح للسن ، ذلك التقدير الذي ظهر فيما بعد ظهوراً مادياً صحيحاً لا مطعن فيه وهو حجة على الورثة لأنه تقرر في مواجهتهم . وإن صح القول بان لفوة الشيء المحكوم به قرينة على ظهور الحق الوارد به ، فانه يجب ان يلاحظ وقد تعددت أوجه النظر في تحديد وتعيين الوحدتين في العناصر الثلاثة الموضوع والسبب والخصوم (أنظر دالوز براتيك ج ٢ سنة ١٩١١ ص ٥٦٢ في ٧٧ بالعامود الثاني في منتصفه وأقوال لوران — وأنظر الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ أبريل سنة

له بدفع قيمة القسط المقرر ، دون التعرض لمسألة فسخ التأمين بسبب خطاب مرسل من المؤمن له للشركة ، فانه ليس للحكم الأول قوة الشيء المحكوم به في دعوى الفسخ التي ترفع فيما بعد (مجلة دالوز الدوري ١٩٠٩، ٢٤٨ - انظر دالوز براتيك ج ٢ سنة ١٩١١ ص ٥٦٨ ن ١١٩) إذ الحكم بالزام المؤمن له بدفع القسط لا يحول دون رفع دعوى فسخ العقد فيما بعد ، لأن موضوع الدعوى الأولى هو التزام المؤمن له بالقسط ، وموضوع الدعوى الثانية فسخ عقد التأمين . وامل في هذه الحالة شبهة كبرى بالدعوى الحاضرة . إذ الحكم بالزام شركة لا باتير نيل بالمبلغ ٢٨٠٠ جنيه لا يتعارض فيما إذا جاءت وطالبت الشركة ورثة المؤمن لها بمبلغ لها في ذمتهم على أساس السن الحقيقية التي لا يمكن تجاهلها والتي يجب التعويل عليها تعويلا مطلقا . على أنه بما بت فيه قضاء أيضا من النقص الفرنسي في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ (د ، ١ ، ٩١٢ ، ٢٣٢) أنه إذا كان هناك حكمان حائزين لقوة الشيء المحكوم به بين شخصين مع الاتحاد في الموضوع والسبب ، وأصبحا بحيث لا يمكن الطعن فيهما بالطرق القانونية ، فانه يجب التعويل على الحكم الأخير والمتأخر في التاريخ (انظر دالوز الصغير سنة ١٩٤٠ ص ٤٨٠ العامود الثاني في منتصفه تعليقا على المادة ١٣٥١ مدني فرنسي... وانظر هذا الحكم أيضا بكتاب تعليقات سيري على القانون المدني الفرنسي ج ٣ سنة ١٩١٣ ص ١٨٨ ن ٢١٥ في منتصف العامود الأول) . وان كان يلاحظ في الدعوى المنظورة الآن أن تجدديد سن السيدة المؤمن عليها بحكم قضية شركة فينيكس

١٩٣٨ و منشور بالمجلة ٥٠ ، ٢٤٥) ان الحكم الآخر والأخير الذي صدر في قضية فينيكس لم يصدر على أساس ترجيح قرينة على قرينة ، بل صدر وقوة الشيء المحكوم به قد اعتمدت على ادلة مادية يقينية بحيث يجب أن يعنى بتقدير السن في قضية فينيكس المذكورة عناية خاصة لها وجاهاتها . أما وقد ثبتت السن الصحيحة للسيدة المؤمن على حياتها ، فانه مما لا شك فيه ان للشركة حقا تعلق بذمة ورثتها في أن يدفعوا لها ما تقرر لها من الحق على أساس عقدي التأمين وقانون سنة ١٩٣٠ ذلك الحق الذي تقدر بمبلغ ١١٩٢ جنيه و ٢٠٣ ملسم طبقا لما هو وارد بخطاب الشركة الى محاميها بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٤٥ والمودع بملف الدعوى الحاضرة ضمن مستندات الشركة . وهذا الحق موضوع النزاع الحاضر لم يكن هو موضوع دعوى الأبداع السابقة والسبب القانوني فيه أو الدعامة القانونية ، لم يكن هو نفس الدعامة في دعوى الأبداع . وان كان قد بدق التقدير في معرفة الوحدة في الموضوع والسبب القانوني وقد تبلغ حدا كبيرا ، إلا انه يجب ان يراعى بانه مادم أن الحق أو الالتزام كما يقول النص المصري ٢٩٧ مدني مختلط في الدعويين مختلفان ، فانه لا يجوز القول بقوة الشيء المحكوم فيه ، مهما كان الاختلاط بسيطا أو كبيرا . إذ الأخذ بقوة الشيء المحكوم به يجب ان يكون من الحيطة الى الحد الذي لا يجوز فيه المساس بحق لم يمس بالدعوى الأولى مساسا ظاهرا أو خفيا . ولعل في حكم النقض الفرنسي الصادر في أول فبراير سنة ١٩٠٩ خير سند في هذا الشأن إذ قضى في حالة تأمين بأنه إذا حكم على مؤمن

صدر في مواجهة الورثة دون أن يكون في مواجهة شركة التأمين لا باتيرنيل ، فانه يجب أن يلاحظ كما تقدم بيانه بأنه بمقارنة حكمي الاستئناف في قضية الأيداع وفي قضية شركة فينيكس ، يرى أن هذا الحكم الأخير كان أقطع في التدليل على تحقيق السن الحقيقية من حكم الأيداع ، وذلك لما توافر لديه في الدعوى الأخيرة من الأدلة المادية القاطعة على أن السيدة المذكورة هي من مواليد سنة ١٨٧٥ لا سنة ١٨٨٥ . وان كانت الدعويان مختلفتين من حيث الموضوع والأشخاص والسبب ، الا انه لا يجوز غرض النظر على أن الدعويين إنما يتعلقان بالتأمين بصرف النظر عن اسم الشركة وعن قانون واحد يشملهما معا وهو القانون الفرنسي في ١٣ بوليو سنة ١٩٣٠ ، وانهما يتعلقان بالسن عن نفس وذات المؤ من لها في الدعويين ، وان نفس الورثة هم هم في الدعويين .

وحيث وقد تبين أن الحق في الدعوى الحاضرة والالتزام فيها بمعنى ونص المادة ٢٩٧ مدني مختلط هو غير الحق والالتزام في دعوى إيداع المبلغ ٢٨٠٠ جنيه فانه يجب أن يلاحظ أن الدعوى الحاضرة إنما ترجع العلة القانونية فيها أيضا خلاف ما تقدم إلى أن الورثة قد أثروا في المبلغ ١١٩٢ جنيه و ٢٠٣ مليا إثراء بلا سبب ، وجاء ضارا بشركة التأمين لا باتيرنيل ، إذ استولى الورثة على هذا المبلغ بلا حق . نعم ولو أنه حكم بالمبلغ ٢٨٠٠ جنيه جميعه فانه يجب أن لا يفوت هنا أن ذلك الحكم لم يتناول هذا البحث فيما للشركة من الحقوق قبل الورثة لأسباب وعمل قانونية أخرى ترجع إلى ظهور السن الحقيقية . وإذا لوحظ أن

الفرق في تاريخ الميلاد بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٨٥ هو عشر سنوات وهو فرق عظيم ما كان يصح الوقوع في خطأ عند تقديره ، فإن اللوم في التقدير وإن كان يرجع للشركة باعتبارها ذات مصلحة صارخة في تقدير السن ، برغم ما لها من حق طلب شهادة الميلاد عقب الوفاة تطبيقا للمادة ١٣ من عقد التأمين عندها ، فانه قد يجوز أن يوجه اللوم على الأكثر إلى ذات الشخص بنفسه ولأنه لا يجوز أن ينحطى باعتبارها صاحب الشأن في مقدار عشر سنوات وهو مقدار ليس من السهل قبول الخطأ فيه . وإذا تبين أخيرا السن الحقيقية فانه يتعين أن يتحمل صاحبه نتائج هذه الحقيقة ولو فرض بأن التقدير من جانبه لم يكن مشفوعا بالغش ، مادام أنه هو صاحب السن ، ويتحمل ذلك في كل دعوى تأتي بعد حكم قضية فينيكس ؛ باعتبار أن هذا التقدير للسن أصبح تقديرا سليما لا شك فيه ، مادام للدعوى الجديدة حق جديد والالتزام جديد لها غير الحق والالتزام في الدعوى السابقة .

وحيث إن شركة التأمين المستأنفة لا باتيرنيل قد عدلت طلباتها إلى طلب الحكم لها فقط بالمبلغ ١١٩٢ جنيه و ٢٠٣ مليا دون غيره وتنازلت عن طلباتها الأخرى ، وهذا الطلب الأخير هو الذي يتعين الحكم لها به .

وحيث إن الشركة المذكورة طلبت أن تكون ممتازة في أخذ هذا المبلغ ١١٩٢ جنيه و ٢٠٣ مليا من المبلغ المودع وقدره ٢٨٠٠ جنيه ولم يبق أي دفاع من خصومتها في الدعوى بشأن ذلك الامتياز . وترى المحكمة إيجابتها إلى طلبها في أن تأخذ ذلك المبلغ ١١٩٢ جنيه

و ٢٠٣ ملأيا بطريق الأفضلية والأولوية عن بقية خصوم الدعوى .

« وحيث متى تبين ما تقدم ذكره فإنه لا محل لذلك التعويض المحكوم به ومن باب أولى زيادته .

« وحيث ان جماعة موسكوس المستأنف عليها طلبت تأييد الحكم وزيادة التعويض ورفعته إلى ٥٠٠ جنيه وطلب جوستاف نهمان المستأنف عليه بالنسبة لشركة التأمين إثبات لتعديل طلباتها وأن تحكم المحكمة بما تراه فيما

عدا ذلك وانضمت السيدة انى انافيتز واو ليس مانيوس إلى جماعة موسكوس وكذلك السيدة افروديست بوليتيس وغاب باقي الخصوم .

(استئناف الشركة الفرنسية للأمنيات لاباتيريل وحضر عنها الأستاذ ا. دلندا ضد السيدة كريستين امبروس وآخرين وحضر عن الرابعة والخامس الأستاذان نيقولا وسراتيس وعن السادس ر. كدهين وعن الثامن الأستاذ م . بترديس وعن العاشر س . هنوكا رقم ١٧٥ سنة ٧٠ ق رئاسة وعضوية حضرات الكونت دي اندينو وعبد السلام ذهني بك و . م . جراهام وس . ا . فلاخوس وأحد مظلوم بك مستشارين)

نص المحاضرة التي أقيمت بدار نقابة المحامين الوطنيين في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥

التوازن في عناصر الكيان الوجودي وفي الحقوق العامة والخاصة

جزء الاختلال التوازني والتعسف الخاص عمليا وقضائيا
للدكتور عبد السلام ذهني بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة

التوازن آية من آيات العمران وهو أساسه وعماده وسنده الحيوى . وهذه السماوات والكواكب في الفضاء بما نعلمه وبما لا نعلمه إن هي قائمة الا على التوازن والتعادل والتناسب فيما بينها بالقدر الذى أراده الخالق جل وعلا . وإذا اختل ذلك التناسب واختل معه التوازن انهار الفضاء الكونى على بعضه البعض ونلاشى العالم الوجودى لذلك الاضطراب التوازنى الذى يسوده إذ ذاك .

ولهذا التوازن العالمى السمارى في القبة الزرقاء أثره في عمران الكوكب الارضى . والأرض لا تهي ولا تعيش الا اذا حكمها التوازن في عناصرها . والا إذا طغى عنصر على عنصر طغيانا مس التوازن في صميمه لأصبحت الأرض غير الأرض والسما غير السماء .

ولهذا التوازن في العالم الارضى أثره أيضا في الحياة الكونية الانسانية . والناس فيما بينهم وبين حاكمهم إنما يعيشون تحت سلطان التوازن . فاذا طغت الطائفة الحاكمة كما حصل بروما في القرن السادس قبل الميلاد بين عوام الشعب واشراف الأمة ونزلت بالطائفة المحكومة أنواع من الأذى ، قفز الدهماء وجعلوا من ضدهم قوة جاءتهم من الأذى ومن الاستهتار بحقوقهم الطبيعية وقاموا في وجه الارستقراطية ونادوا بما اسبغت عليهم الطبيعة من حقوق ومزايا لاصقة بالفرد وحيوية الفرد وكيان الفرد . وما عثم ان تم الاتفاق بالوافق بين الدهماء والاشراف ووضعت قوانين الاثنى عشرة لوحة .

وهذه فرنسا وثورتها سنة ١٧٨٩ وقد قام شعبها ونادى بسقوط حملة الاستبداد فاستقرت

له حقوقه بما نشر على الكافة في نشرة حقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٩٢ ، ووضع القانون المدني سنة ١٨٠٤ وعرف كل فرد ماله وما عليه واصبح لا يسوده الا ما اراده بمحض رغبته فلا يقيد به الا ما تعاقد عليه وارتضاه لنفسه وب نفسه وتقررت قاعدة « العقد قانون المتعاقدين » (المادة ١١٣٤ مدني فرنسي) وفازت بما نالته من التوفيق في مجالات التقاضي . وتعينت حقوق السلطة الحاكمة ورسمت لها مناهج ووضع الدستور على خير ما تبغيه طبيعة العمران الصحيح وتوازنت الامور واستقرت في موطنها .

ولهذا التوازن العمراني والكوني صداه في العالم الدولي وما للدول مع بعضها البعض من شئون وامور مخلفة متباينة . ولم تلبث الدول من عهد بعيد مترامي الاطراف في بطون التاريخ الدولي العام أن تعمل من جانبها على حفظ ذلك التوازن العالمي الدولي حتى تضمن لها هدوءا وطمأنينة وامنا يسود أرجاء العالم فتعمل ما من شأنه رفع شأنها ورفع شأن الإنسانية .

وما الحروب إلا أمارات من امارات فقدان التوازن الصحيح السليم . فاذا ما اختلف التوازن الدولي لسبب من الاسباب السياسية وغيرها بانت إذ ذاك مظاهر ذلك الاختلال وقامت الحرب وفكر زعماء الدول في ردء الصدع ولم الشعب وجمع العشائر والتفاهم في رد المياه الى مجاريها وفي محاولة ازالة الاسباب وتخيل ماشاءت لهم مقاديرهم العسكرية من النظم والمشاريع طلبا في سيادة الهدوء وشمول الطمأنينة نحو الكافة .

والتوازن وهو لازم في الحياة الكونية والدولية فهو كذلك لازم في حياة الافراد وفي معاملاتهم مع بعضهم البعض . والفرد وقد حمل حقه واصبح صاحبه وحده لا يراحمه مزاحم ولا يعتدى عليه معتد ، فانه يتعين عليه ان يقف في الاستمتاع بحقه بما ينطوي مع طبيعة الحق وبما للحق في يده من رسالة عمرانية لازمة في الحياة والوجود . فاذا شاء التمتع بحق وجب عليه الا يرهق الغير فيه وأن لا يصيبه بأذى غير مشروع وإن لا يخرج فيه عما رسم له اجتماعيا وعمرانيا وان لا يتغنى منه سوى القدر اللازم واللازم له في مصلحته وان لا يصرفه في سبيل النيل من خصم له والحاق الأذى به لا يقصد الا الأذى . والا إذا بان بأن صاحب الحق إنما اراد الأذى بالأذى وحده يخصص له ويجب حينئذ الضرب على يده وإيقافه عند حده .

وإذا كان الحق متعة في يد صاحبه بفرد بها وحده لا يشاركه فيها أحد ، وجب أن تقف المتعة لديه عند حد المنفعة الخاصة فحسب . وأما والتطوح بالحق في سبيل الأذى والحاق الضرر بالغير دون إبتغاء المصلحة الجديدة ، فهو أمر لا يبيحه القانون الصحيح ولا يقره العمران وتمتته الأخلاق وتزدرية الآداب .

والحق في روما وقد رسمت له مناهج وتعينت له طقوس ووضعت له رموز وعرفت له عبارات مألوقة ، والحق وقد وضعت هذه القيود الشكلية التي أسست كياناتها مما أودع في خلق الروماني

من صفات بارزة تولدت عنده بحكم أنه كان جنديا جبل على الطاعة ومزارعا طافت به الوساوس فمال للفساوسة وما لهؤلاء فيها من شأن وشئون دنيئة ، ومالوا اليه بما قام في نفسه من نزعة تقديس أرواح الآباء والاجداد : هذا الحق الروماني وقد أحاطت به الدقة في الشكل والمعنى حيث يتعين الحق تعينا لا يقبل طعنا ، مادام قد أفرغ في القالب التشريعي المعدله : هذا الحق على شدته ، ومع سد أوجه الطعن فيه فيما نزل الى الغش والطواطؤ وسوء النية ، قد انتهى الأمر فيه أن عالج عنده كل من البريتور الروماني والفقهاء المفسرين تفسيراً رسمياً أو عرفياً ، عالجوه بأن أحترموا الحق في ذاته وما حقه من قيود شكلية ورمزية وقداسة خارجية ، عالجوه بذلك الاحترام الشكلي ، وبأن قرروا في وجه صاحبه دفوعاً فرعية (١) ان هو قام بالمطالبة في وجه من مسه بسوء وأراد الأذى له والاصرار عليه ، أجاز له البريتور الروماني حق اللجوء الى دفع فرعي يبطل الحق لدى صاحبه فيبطله إبطالا . ومع التطور في الدفوع ، قامت بجانبها حقوق لأصحابها يصح لهم مباشرتها دون تربعص صاحب الحق الأول في المطالبة به . وبذا ظهرت الدعوى البوليسية (٢) تحمل اسم المشرع التي قال بها بولص (٣) والدعوى البوليسية (٤) بما قاله فيها صاحبها بوبلو سيوس (٥) .

وصاحب الحق وهو في طريق الاستفادة منه إنما يعول على ماله فيه من منفعة مطلقة غير عابئة بما يمكن أن يلحق حقه من عيب عاصره وقت إنشائه ، أو عيب لحقه فيما بعد اذا ما تعسف في استعماله وأراد ان يمس ما يجب أن يكون بينه وبين غيره من التوازن الوجوبي بين الافراد .

وجاء قانون نابليون سنة ١٨٠٤ وقد تميز بطابع الفردية (٦) وما لها من قداسة تقررت له بحكم الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وبحكم نشرة حقوق الانسان سنة ١٧٩٢ (٧) ، جاء وبرغم تميزه بذلك الطابع فانه لم يشأ أن يجعل لسوء النية وتبليت الأذى أثراً في تكوين الحقوق ، ومد أصحابها بسلاح القوة وأداة الحماية . فأبطل الغش والاعتداء بالقوة وأبطل التعاقد مع مفقودي الأهلية ولم يحز الغبن في صور معينة (٨) ، وكره أن يتجرد العقد في كثير من صورته من الطابع الاخلاقي والميزة الأدبية .

(١) exceptio

(٢) action paulienne

(٣) Paul أو Paulus

(٤) la publicienne

(٥) Publicius

(٦) individualisme

(٧) déclaration des droits de l'homme

(٨) البيع بوجه عام والقسمة

وبرغم ما للعقد من قداسة وما للحق فيه من قوة وما لسلطان الفردية فيه من أثر ، فإنه كلما هم صاحب حق في الانتفاع بحقه : وهو لا يلوى الا على الحاق الأذى بالغير دون أن ينشدمصلحة مادية معينة ، ولم يرد من الاستفادة من حقه سوى سوء والتزول بالضرر لدى خصم له بيت الشر له : كلما حصل ذلك أبقى القضاء الفرنسي ان يقيم لهذا العمل وزناً وعمل على الضرب على يد صاحبه . وبذا تقررت نظرية الاعتساف في استعمال الحق (١) حفظاً لميزة التوازن بين الحقوق حيث لا يعبث بها عايت ، وتقررت في مناح عدة من القانون وتوزعت على أشكال متباينة من صوره . وتقررت للحق ميزة اخلاقية لا يفتر عنها ولا تنقر عنه .

ولما كانت نظرية الاعتساف بالحق وانطلقت في ميادين العمل القضائي وأقرها القضاء الفرنسي ، ظهر صداها بالتشريع المصري المخطط سنة ١٨٧٥ (٢) وبالتشريع الوطني الاهلي سنة ١٨٨٣ (٣) ، ولا يزال التشريع المصري بنوعيه يؤبدها في كثير من تشريعاته ، من طريق الحد من حرية صاحب الحق وتقييده بقيود عدة حفظاً للتوازن بما فيه حفظ للعدالة وضمان لحياة بعض المنكودين ممن افترستهم ملايسات الحاجة وتندرت لهم ظروف اليأس والبؤس

وانطلقت نظرية الاعتساف في القضاء الفرنسي والمصري المخطط والوطني إنطلاقاً بعيد المدى وقامت في وجهها ثورة من خصومها أرادوا الوقوف دون نموها وهم يكيدون لها كيداً بحجة أن الأساس فيها إثبات سوء النية وهو عمل نفساني ببيكولوجي ، وهو من الوهن والضعف مما يجعل طريق الاثبات فيه محفوفاً بالخاوف والمخاطر والخطأ والغلط ، وبما يعرض الحقوق لخطر الزوال والانهيار ، وفي هذا ما فيه من المساس بذات الحق وكيانه وأصله .

ولكن نظرية الاعتساف أو نظرية التوازن أبت إلا أن تنطلق فيما أعد لها بطبيعة الحال في ميادين الحياة القضائية وأخذت بها تشريعات عدة وأقرتها أهم في نصوص قوانينها وأخذت الحملة عليها عندئذ تخف من وطأتها وأبوا خصومها إلا أن يسيروا بها في طريق المسؤولية بنوعها المستوي له التقصيرية (٤) والمسؤولية الشئئية أو اللاتقصيرية (٥) على اعتبار أن ما وقع في نظرهم لم يقع من طريق استعمال الحق لأن استعمال الحق لا يمكن أن يترتب عليه مسؤولية ما ، إنما وقع من طريق الحاق الضرر بالغير ضرراً يرجع السبب فيه اما إلى خطأ (٦) أو إلى ضرورة الأخذ بقاعدة المخاطر (٧) أي قاعدة الغرم بالغرم (٨) .

(١) abus des droits

(٢) التشريع الذي وضعه المحامي الفرنسي موفوري Maunoury

(٣) وضعه القاضي الايطالي موريونديو Moriondo

(٤) responsabilité délictuelle

(٥) responsabilité objective

(٦) faute

(٧) risque

(٨) قاعدة الغرم بالغرم قال بها الرومان . قالوا ubi emolumentum ubi et onus esse debet

وسواء اتصلت نظرية الاعتساف بنظرية المسؤولية في شطريها التقصير والشيئى كما ذهب خصومها ، أو قامت على أسس خاصة بها من حيث الطابع الاخلاقى اللازم للحق . بحيث لا يجوز بحال أن يتجرد الحق في ذاته عن العناصر الاخلاقية ، وبحيث الحيلولة بين صاحب الحق وبين تمتعه بحقه من طريق الاخلال بالتوازن ومن طريق رغبته في الوصول بالآذى الى من يريد ايزاءه : سواء كان هذا أو ذاك فقد تقررت النظرية « نظرية الاعتساف في استعمال الحق » وشقت لها طريقا بعيد المدى في القضاء الفرنسى والقضاء المصرى المختلط والوطنى ، وأخذ بها كثير من الشرائع الأجنبية التى أيدتها بنصوص لم تخش فيها الجانب البسيكولوجى وما يقوله فيه خصومها من خطورة على الحقوق والمعاملات ، مادام أن الشرائع جميعها من عهد الرومان حتى اليوم لا تقيم وزنا لسوء النية والغش والتدليس ، وهى عيوب إن دلت عليها أحيانا بعض الدلائل المادية كالارقام وغيرها ، فإنها في ذاتها تتكون من عنصر نفسانى أخلاقى لا بد فيه من الدخول في قرارة النفس للوقوف على ما عبثت به تلك النفس من رغبة الأيذاء بالغير ومن نية إبطال الأذى به .

وأما وقد استقرت النظرية نظرية الاعتساف أو التوازن فإن نحن أولاء نقوم بعملية الاستعراض لها في ميادينها الحيوية وفي مساقطها التشريعية وفي منابها القضائية العملية . وإنا لنهني على الأخص بما لها من مظاهر حيوية مادية وما استجلاه القضاء لها وما أفاده منها مما كشف عنه الكثير من الأفضية بين الافراد . والقاضى انما هو الملجأ الذى يهرع اليه الفرد ويطلب إليه أن يرفع عنه مانزل من أذى لا مبرر له . وأن يقف به دون المعتدى وعلى الأخص ذلك المعتدى الذى جرد في اعتدائه سلاحا انتزعه من حقه فشوه الحق ومسخه مسخا وذهب فيه مذهبها لا يتفق والحياة والعمران ، إنما هو مذهب مشبع بالسوء مغمور بسوء النية ، لم يرد به نفعا بل أراد به سوءا وسوءا .

وللاعتساف والاخلال بالتوازن مظاهر بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والفرد .
والذى يجب أن يحمى ويعنى بأمره هو الفرد والجماعة : الفرد من حيث حقوقه الفردية ، والجماعة من حيث أن لها كينونة هى ملازما الأكر وتتركز فيها حيويتها .
وقانون الجماعة والفرد والحاكم والمحكوم هو الدستور . وواضع الدستور مأخوذ بالحق الاسمى (١)

أى : là où est l'avantage, là doit être la charge

أى : حيث يكون النفع يجب ان يكون العبء

أى : من اختص بالمنافع وجبت عليه التكاليف . انظر حكما هاما لمحكمة استئناف مصر الوطنية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ الخمامة ٢١ رقم ٢٧٦ ص ٨٩١ — جوسران في الاعتساف ص ٢٣ ن ٢٥ — كتابنا في الحقوق ص ١٢٨ وما بعدها .

(١) droit supérieur

والحق الأعلى . فان هو خالفه كان دستوره معيبا . وواجب القاضي أن يحمي الفرد من غصب الغاصب مهما كان الغاصب . فاذا التوى القانون وخالف الدستور أخذ القاضي بيد الفرد المضار وقضى له بعدم دستورية القانون لأن في التواء القانون ومخالفته للدستور وللحق الأعلى مساسا بقاعدة التوازن لأعتساف اصاب القانون . فاذا قضى القانون بإبطال حرفة تركزت فيها حقوق لبعض الافراد ونالهم ضرر بسبب إلغائها وجب على القانون القضاء بتعويض في مقابل الضرر الذى وقع من طريق حماية الجماعة التى استفادت من نزع ملكية الحقوق لدى الأفراد المضارين . فان لم يفعل القانون وجب على القاضي القضاء بالتعويض . لأن فى الالغاء نزع ملكية للمصلحة العامة : ولا بد من تعويض الفرد فيما ذهب للمصلحة العامة والمنفعة العامة .

والحاكم فى توزيعه سلطان الحكم على الافراد إنما يقوم بأعمال إدارية (١) يجب أن تتصرف وأن لا تتصرف إلا إلى المنفعة العامة . فاذا أريد بالعمل الإدارى نية الأضرار بفرد معين زالت عن العمل الإدارى مسيحته الإدارية وتولت عنه حصانته القضائية . وزوال الحصانة يتعين إما فى إبطال العمل الإدارى وعدم نفاذه وفى التعويض الكلى أو التهديدى (٢) أو بالتعويض فقط بشأن الموظف المفصول . وللمجلس الدولة (٣) الضمان للموظف باعتباره دستوره وسنده الأساسى .

* * *

وللحق فى ذاته قوة تشد أزره وتحمى حماه . ولا يفهم الحق إلا إذا أمدته القوة بسلطان الحماية . وقوة الحق العقيدة فيه وبصحته لصاحبه ، والألتجاء إلى القاضي بالدعوى . والدعوى سلاح الحق . وهى ترفع فى جميع الاحوال ولا يحول دونها حائل ولا يوقفها موقف ويجب ان تقبل فى شكلها امام القضاء . فاذا تعسف فيها رافعها ورفعها مدفوعا بفرض التنكيل بنخصيمه وتبييت الأذى له ، نظرت وقتئذ وقضى فيها بالرفض . وجاز لمن قضى له برفع دعوى التعويض على رافع الدعوى الأول .

ولقد عمل الانكاز على تعطيل الدعوى فى ناحيه مبينة بقانونهم الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٦ بتقرير قاعدة مانعة (٤) برغم ما عرف به التشريع عندهم من طابع الفردية (٥) وطابع الاطلاق (٦) والنزوع الى غير روح التضامن وإلى النبوغ عنه ، والأخذ بقدر وافر من التشدد فى أمور الحياة (٧)

١ — actes administratifs

٢ — atteintes

٣ — Conseil d'État

٤ — système préventif

٥ — individualisme

٦ — absolutisme

٧ — struggle for life

ذلك انه قرر الحجير على المدعى في رفع الدعوى اذا أكثر من رفعها بلا طائل وكان خاسرا لها . ويصدر الحجير من محكمة الاستئناف وبناء على طلب النائب العام (١) . وانتهت بان لانت شرائعها وانسابت في طريق الضرب على أيدى كل من يعبث بالحقوق من طريق الأذى والمضايقة (٢) أو من التعسف المؤذى في القضايا (٣)

والدعوى اذا رفعت تعين فتح الابواب فيها في المعارضة والاستئناف واعادة النظر والتقض . وفي إعادة النظر والتقض يقول القانون بالغرامة لمن فشل ، ويجوز التعويض أيضا (المادة ٣٨٧ / ٤٣١ مرافعات و ٥٠٠ فرنسي ، و ١٦ و ٣٠ من قانون إنشاء محكمة النقض الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣٢ ، والمعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣٣ ، إذ أجاز مصادرة الامانة والحكم بالتعويض) . وخاسر الدعوى يتحمل مصاريفها . على أنه يجوز الحكم بالمقاصة فيها وتوزيعها على طرفيها (المادة ١١٣/ ١١٨ مرافعات) (٤)

والحكم بالتعويض على رافع الدعوى اذا خسرها وكان ينوي الكيد بها لتخصيمه منصوص عنه بالقانون (المادة ١١٤ / ١١٩ مرافعات)

ومصاريف الدعوى على من خسرها . ويتحمل بها حق من كسب الدعوى اذا تبين انه هو الذي تسبب فيها كغيا به وصدور الحكم غيايا ورفع معارضة من جانبه (المادة ١١٨ مرافعات مختلط ومعدلة بالقانون في أول ديسمبر سنة ١٩١٣)

وإذا رفع الاستئناف وتبين أنه كيدى جاز للمستأنف عليه ان يطلب أمام الاستئناف الحكم له بتعويض عن ذلك الاستئناف الكيدى .

وكان الرومان في عهودهم الأولى في عصر نظام الدعاوى القانونية (٥) يقررون قبل البدء في الدعوى والمرافعة فيها على شرط البمين والمراهنة (٦) تكليف كل من الخصمين على رصد مبلغ معين في الزاكن بتراوح بين ٥٠ آس (عملية رومانية) و ٥٠٠ آس يضيع على من يخسر ، ويأخذه القساوسة مضافا إلى الأملاك العامة (٧) وكانوا يقررون عقوبة خاصة (٨) تقضى بمعاقة البائع بضعف قيمة ما قرره على غير صحيحة بقائمة شروط البيع ، الأمر الذي من أجله اضطر المشتري

١ — انظر كتابنا في الحقوق ن ٢٩٤ ص ٢٧٨ و ٢٨٨

٢ — malicious prosecution

٣ — malicious abus of psocess

٤ — وفيما يتعلق بالدعوى عند الرومان انظر كتابنا في الحقوق

٥ — legis actiones

٦ — sacramentum

٧ — الحقوق ل١ ص ٣٩١ وما بعدها

٨ — infiliatio

الى رفع الدعوى عليه (١) . وقرروا عقوبة العار والتشهير (٢) على من يلجأ للغش والتدليس ويعت بآحكام الرهن والوصاية والقوامه والوديعة .

واليمين في الدعوى جائزة في صورتها المتممة والحاسمة . ولكل طرف من طرفي الدعوى أن يوجه اليمين الحاسمة الى الطرف الآخر (المواد ١٦٣ — ١٧٦ مرافعات) ولا يجوز رفضها ويجوز ردها على طالب الحلف . وإذا تبين للقاضي أن اليمين طلبت حاسمة وكان طالبها يرمى إلى التنكيل بخصمه حتى إذا ما حلفها أخذ يشنع عليه في مجالات التعامل بالتحدث بالسوء فيه وأنه حلف بما كاذبة ، عند ذلك وجب عدم توجيه اليمين الحاسمة باعتبارها في هذه الحالة حقاً تعسف فيه صاحبه و اراد به خرق التوازن بين الحقوق .

والانكار بالتوقيع والطمع بالتزوير جائز وعلى من فشل فيه دفع الغرامة القانونية (المواد ٢٥١ — ٢٧٢ مرافعات و ٢٧٣ — ٢٩٢ مرافعات)

وبلزمه التعويض اذا كان الانكار أو الطعن بالتزوير كيدياً غير جدى . والتعويض في ذلك كله على أساس المادة ١٥١ مدنى وطنى المنقولة حرفاً بحرف عن المادة ١٣٨٢ مدنى فرنسى . والمادة تقرر قاعدة لعل المكان اللائق بها هو الدستور لأنها تقرر مبدأ له مساس بالحرية العامة .

وقد يقف في وجه التوازن في الحقوق الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فيحول دون استقرار التوازن ويقف منه موقف حجير عثرة . وذلك أنه لا بد في سبيل الهدوء العام والطمأنينة الشاملة أن ينتهى النزاع بكم يضع حداً لما يشتهج بين الفردين بحيث لا تجوز العودة إلى النزاع من جديد إذا ما أثاره أحدهما . وقد يكون الحكم قد حصل عليه صاحبه بما لا ياتم مع الحقيقة المستورة ثم وفق خصيمه إلى سند قاطع في هدم ما حكم به . وإذا كان سبب اختفاء السند إهمال من صاحبه فلا سبيل له في العودة إلى النزاع . أما إذا كان الاختفاء يرجع لسبب قهرى خارج عن إرادته ربما جاز النظر من جديد . والمسئلة شائكة في حاجة إلى عناية خاصة .

وقد ثار الجدل طويلاً فقهاً وقضاء بشأن عناصر قوة الشيء المحكوم فيه بشأن الوحدة في كل من العناصر الثلاثة الشخصية والموضوع والسبب وعلى الأخص في الأخيرين . وربما جنحت الآراء إلى التوسع فيهما كلما كان محل العدالة صارخاً واختلال التوازن في الحقوق داعياً إلى الأخذ بالعدالة في سبيل الأخذ بيد من كان الحكم في غير مصلحته . وقد تعددت الماهج وتواردت الآراء بشأن المادة الفرنسية ١٣٥١ مدنى فرنسى الموضوعة سنة ١٨٠٤ والتي أخذ عنها الشارع المختلط سنة ١٨٧٥ المادة ٢٩٧ مدنى . وقد وضع الشارع الوطنى مادته ٢٣٢ في سنة ١٨٨٣

بحيث يتسع لها ميدان فسيح في تبرير العودة إلى النزاع بالرجوع إلى اختلاف في السبب أو الموضوع أى السند القانوني والنكأة العلمية وذلك في سبيل الإصلاح من خطأ وإزالة ما قد يقع من الضرر .

ولعل من الأمثلة البارزة حديثاً في هذا الشأن ذلك الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ يونيو سنة ١٩٤٥ في القضية رقم ١٧٥ للسنة القضائية ١٧٠ (١) إذ صدر الحكم بالزام شركة تأمين بدفع قيمة مبلغ التأمين إلى ورثة الشخص المؤمن له ولم يأخذ بما قالت به الشركة في أن المؤمن له ، وكانت امرأة هي من مواليد سنة ١٨٧٥ وتدعى أنها من مواليد سنة ١٨٨٥ واستند الحكم إلى ظروف وقرائن . بينما قد صدر حكم في قضية شركة تأمين أخرى يرفض دعوى الورثة إذ تبين أن المؤمن لها من مواليد سنة ١٨٧٥ بينما كانت تدعى هي وورثتها من بعدها أنها من مواليد سنة ١٨٨٥ أى أنها غشّت الشركة في عشر سنوات من عمرها وهو تقدير لا يصح التجاوز فيه . وأصبح الحكم نهائين وصدر في مواجهة الورثة . والحكم الأول ضد الشركة الأولى . والثاني في مصلحة الشركة الثانية وهو القائل بأن المؤمن لها من مواليد سنة ١٨٧٥ . وأودعت الشركة المحكوم ضدها المبلغ بخزانة المحكمة لتوزيعه على الدائنين أصحاب الحقوق فيه وقالت بأنها هي منهم على اعتبار أنها أصبحت تداين الورثة الآن بالفرق بين المبلغ المحكوم به وبين المبلغ الذي يستحق لهم على أساس مواليد سنة ١٨٧٥ . وصدر حكم قاضي التوزيع برفض طلبها عند عمل قائمة التوزيع المؤقنة . فعدلت مناقضة نظرت أمام المحكمة الابتدائية الكلية وقضى برفضها . فرفعت استئنافاً قضت فيه محكمة الاستئناف المختلطة بإلغاء الحكم واعتبار الشركة دائنة بالفرق الذي تدعيه . وقد لاحظ الحكم الاستئنافي أنه لا محل للقول بقوة الشيء المحكوم فيه بين الحكم السابق صدوره ضد الشركة وبين النزاع الحاضر لاختلاف الموضوع والسند القانوني أى السبب لأن المطالبة بالفرق هي غير المطالبة بالأصل وأن السن الحقيقية هي السن التي تعينت بالحكم الثاني في مواجهة نفس الورثة ذلك الحكم الذي بنى على أدلة مادية محسوسة على خلاف الحكم الأول الذي بنى على قرائن ظنية . واستند الحكم الاستئنافي إلى حكمين للنقض الفرنسي أحدهما سنة ١٩٠٩ قرر بأنه إذا حكم على مؤمن له بدفع قيمة القسط المقرر ، دون التعرض لمسئلة فسخ التأمين بسبب خطاب مرسل من المؤمن له للشركة ، فإنه ليس لذلك الحكم قوة الشيء المحكوم به في دعوى الفسخ التي ترفع فيما بعد . وثاني الحكمين سنة ١٩١١ بأنه إذا كان هناك حكمان حائزين لقوة الشيء المحكوم به بين شخصين مع الاتحاد في الموضوع والسبب فإنه يجب التعويل على الحكم الأخير .

ولقوة الشيء المحكوم به أثر بليغ ظاهر في نظرية التوازن في الحقوق ، لأنه وإن كان لا بد في أن تستقر الحقوق بين أيدي أصحابها استقراراً نهائياً لا عودة فيه رغبة في الطمأنينة

وتهدئة للنفوس ، فإن للعدالة أيضاً شأنًا ظاهرًا في هذا الاستقرار وللأخلاق أثراً فيها أيضاً ، فإذا تعارضت العدالة مع الواقع تعارضاً شديداً أضرها فيه الناحية الحلقية بما يضطرب له الحق اضطراباً أصبح التمسك بقوة الشيء المحكوم به غير مجد إذا ما تلمس الباحث اسباباً ترجع حتى ولو من بعيد إلى اختلاف في الموضوع والسند القانوني أي السبب القانوني . ولعل من أظهر الحالات في هذا المنحى ذلك الحكم الاستثنائي المختلط الذي لمس فيه الخرق للعدالة بين الحكام فيما إذا أخذ بالتمسك بالدفع بقوة الشيء المحكوم به بينما الورثة في الدعوى هم هم وبينما قد اتضح وضوحاً بيننا بأن السن الحقيقية هي على اعتبار مواليد سنة ١٨٧٥ لا سنة ١٨٨٥ ، وأصبح من الثابت الذي لا جدال فيه بأن الورثة يستولون بالحكم الأول على مبلغ هو ملك الشركة فكانهم يثرون بلا سبب قانوني على حساب الغير واضراراً بالشركة ؛ وأنه من العدل والقانون معا رد الفرق إلى الشركة المغبونة أخذاً بنظرية الاختلاف في الموضوع والسند القانوني أي السبب وأخذاً بنظرية الأثر بلا سبب ، والأخذ بهما معاً حتى يتضافرا مع بعضهما البعض في سبيل التوازن بين الحقوق (١) .

وللقاضي عند نظر الدعوى أن يقرر بوجه عام تفسيط الدين على المدين أو تقرير مهلة قضائية للوفاء (١٦٨ / ٢٣١ مدني) أو مهلة قضائية لدفع باقي ثمن الصفقة (٣٣٣ / ٤١٤ مدني) . ولما انتهت الحرب العالمية الأولى عالج الشارع الفرنسي بعض الأمور الصارخة فأباح بقانون ٥ مارس سنة ١٩٣٦ لقاضي الأمور المستعجلة تقرير المهلة القضائية ، وأزال بقانون ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٦ كل قيد لها بما يطلق يد التقدير عند القاضي المانع لها . وذلك كله أمام ما أثارته وتثيره حوادث الأيام والساعة من الاشكالات ومن النعي على شدة القانون وقسوته في بعض الظروف (٢) ، وكل ذلك في ضوء ما تمخضت به الحوادث العالمية من وجوب التدخل في العقود تخفيفاً لعبثها وما تحمله من وزن ثقيل (٣) وضرورة التوجه فيها توجهاً يخفف من ثقلها (٤) .

وحق الحبس وقد أقره القانون في الرهن الحيازي الخاص بالمنقول أو العقار (٥٤٠ وما بعدها مدني) وفي الأحوال الأخرى الخاصة بالتحسينات وغيرها (المادة ٦٠٥ مدني) فإنه لا يجوز الأخذ فيه أيضاً بالعنت والاعتساف وتضرره إلى غير ما وجد له . فلا يجوز استخدامه في حالة

(١) والحكم كتب في أصله باللغة العربية ثم أخرج بعد ذلك إلى اللغة الفرنسية . وعلفت عليه جريدة لا جورنال المحاكم المختلطة ، بالعدد ٢٦ و ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ رقم ٢٥٣٠ بما يقيد أقرار وجهة النظر التي أنجها إليها الحكم

٢ — انظر كتاب : Morin : la révolte des faits contre le code

٣ — interventionnisme

٤ — dirigisme contractuel

تخرج عن التعامل بين الأفراد . وعلى ذلك لا يجوز للشخص القائم بعملية الجنازة والصرف على المشهد حتى دفن الجثة أن يدعى بحبس الجثة لديه حتى يستوفي الدين المطلوب له . وادعائه غير قانوني (١) .

والمحتبس للعقار أو المنقول حق الاحتفاظ بالحبس حتى يستوفي دينه المضمون بالشيء المرهون حتى ولو بيع جبراً عليه ، وليس له حق تتبعه في يد من حازه حيازة قانونية

وحق الحبس خاضع لأصول التعسف . فلا يجوز التعويل عليه إذا ما كان الدين المضمون قد أصبح زهيداً لا يتناسب مع قيمة الرهن وكان المدين مليئاً تظهر عليه أمارات اليأس .

وليس للمحتبس حق الاستفادة من حق الحبس إذا ما دخل في نزاع مع مدينه وعرض هذا الأخير الدين عرضاً قانونياً صحيحاً مصحوباً بالأدعاء في خزانة المحكمة . وقد رفعت دعوى من هذا النوع وقضى فيها قضاء النقض الفرنسي في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ (د ، ٩٢٤ ، ١١ ، ١) . وذلك أن « شركة تعاون طابى التعويض بسبب الحرب » كلفت مهندساً بدرس ملفات الطالبين وتقديم تقرير عن كل حالة وبيان ما يجب القيام به من الأعمال لكل طالب . وقدرت له الشركة أتعاباً بنسبة المبالغ المخصصة للطالبين . ثم صدر بعد ذلك قانون يقضي باختيار المهندسين للقيام بالعمل المتقدم من بين الذين ترد اسمائهم بقائمة تضعها المديرية . ولما كان المهندس السابق الذى حصل معه الاتفاق ابتداء لم يكن اسمه وارداً بالقائمة الموضوعية ، فقد اضطرت الحال الى طلب الملفات من تحت يده . وهنا أبى المهندس أفلات الملفات من يده ، على اعتبارها محبوسة عنده وفاء بماله عند شركة التعاون المذكورة . وعلى ذلك قامت الشركة برفع دعوى طلبت فيها أولاً تعيين المهندس الجديد طبقاً للقانون المشار اليه للقيام بالأعمال المتقدمة من درس كل حالة وتقدير التعويض فيها . ثانياً تقدير أتعاب المهندس السابق . ثالثاً . الزام المهندس القديم بتسليم الشركة والمهندس الجديد ملفات الطلبات لدرسها . وقد عرضت الشركة مبلغاً على المهندس السابق أتعاباً له تبريراً للتخلي عن حق الحبس ، فلم يقبله ، فكلفتها المحكمة بأدعائه بخزانها فأودع وقضت محكمة استئناف « إيمان » بطلبات الشركة على اعتبار أن حق الحبس هو ككل حق يجب أن يخضع لقاعدة الاعتساف وأصولها وأحكامها . فإذا ما شابه الاعتساف بقصد الإبداء من طريق العنت والعناد وكان حق الدائن المحتبس في غير خطر ومأمون الوفاء به وجب سلب حق الحبس ممن ادعاه وسحب الشيء المحبوس من تحت يده . وقد أقرت محكمة النقض الفرنسية الحكم الاستئنافية المذكور على طول الخط

والاختصاص ضمان يرجوه الدائن بناء على حكم يده وفاء لدينه (٥٩٩ / ٦٠٠ / ٧٢١ مدنى . ٦٨١ — ٦٨٤ / ٧٦٩ — ٧٧٢ مرافعات) وطالب الاختصاص يقدم طلباً به

(١) حكم استئنافى فرنسى . س ١٩٢٢ ، ٤٤٦٢ . جوسران فى الاعتساف فى استعمال الحق ، للطبعة الثانية سنة ١٩٢٩

لرئيس المحكمة فيما مر به في حدود المبلغ وبالقدر الذي يفي به العقار. ولرئيس المحكمة تحميل عقار واحد بالاختصاص بدلا من اثنين وللطالب حق المعارضة. ولم يذكر القانون شيئا بشأن المدين وحق معارضته في الأمر الصادر ضده على خلاف ما رسمه القانون في مكان العرائض بالمواد ١٢٧ — ١٣٢ / ١٣٠ — ١٣٣ مرافعات. ولكن إذا لم يذكر شيئا فإن حق المدين في طلب تنقيص العقارين إلى عقار واحد مثلاً لم يزل فله حق المطالبة به بدعوى مستقلة أخذاً بالقياس مع جواز رفع دعوى شطب الرهن (٥٧١ / ٦٩٥ مدني) وباعتبار الاختصاص كالرهن (٥٩٩ / ٧٢٥ مدني)

وإذا فرض وارتفعت أسعار العقارات لمناسبات اقتصادية عامة لها بعض الدوام فانا لا نرى ما يحول من رفع دعوى بطلب تنقيص العقارات المحملة بحق الاختصاص من عقارين إلى عقار مثلاً ما دام الوفاء بدين الدائن مضموناً. ذلك لأن القانون أباح في ناحية أخرى بأن للدائن حق الزام مدينه بتقديم عقار أو الوفاء بالدين حالاً إذا أصاب العقار المرهون عطب أو تلف قهري أو بسبب فعل المدين (٥٦٢ / ٦٨٦ مدني). إذا علم ذلك فلماذا لا نكون الحالة العكسية في حق المدين في طلب التنقيص العقاري عند ارتفاع الأثمان؟ وإذا كان الرهن لا يقبل التجزئة، ولذا قرر القانون بنفاذه مع ما يصيب العقار المرهون من إصلاح وزيادة إلا إذا اتفق على خلاف ذلك (٥٦٤ / ٦٨٨ مدني) فإن عدم الغالبية للتجزئة وقد أريد بها مبالغة الحيلة بدين الدائن، لا تضير الدائن مادام العقار الواحد مثلاً يفي ثمنه بالدين وأكثر. ويجب أن يلاحظ في هذا الشأن ما قد يقع من ملاسبات لها بعض الأثر في دعوى التنقيص: قرب تاريخ الوفاء بالدين، استمرار الزيادة القيمة في العقارات بطريقة شبه مطردة، بقاء الأسباب العامة في زيادة قيمة العقارات. وإذا كان القانون أباح المطالبة بزيادة العقارات المرهونة عند نزول قيمتها بخلاف أو هلاك حماية للدائن، فإنه يتعين عدالة أن يقرر الحق العكسي للمدين في طلب تنقيص عدد العقارات المرهونة عند زيادة قيمتها زيادة محسوسة. والقانون أباح للدائن الحق في طلب زيادة العقارات المرهونة عند الخلل أو الهلاك، ولم يقل شيئاً إذا ما نزل سعر العقار لمناسبات اقتصادية مفاجئة وفي حالة شبه استمرار، ولم يقرر حق الزيادة للدائن. فهل يجوز له طلب الزيادة مادام للمدين حق التنقيص؟ نظن أن القاعدة القانونية العامة واحدة. ولا يصح معاملة أحد الاثنين بمقياس ومعياري يخالف الآخر. وعلى الأخص إذا لوحظ بأن المدين وهو ملتزم بالدين في جميع الأحوال فإنه لا يضيره أن يقدم عقاراً زيادة ضماناً لدين بعيد الأجل، وكان مليئاً لا عسر لديه أيضاً له. على أن الأمر في الواقع من الدقة بما هو في حاجة إلى زيادة في التمهيد وكفاية في الدرس لمن شاء التوغل في بحث صنوف وأشكال متعددة، وذلك على أساس أن الدائن وهو مجازف في رهنه فإنه يجوز أن يتحمل ما يصيبه من مجازفته عند نزول قيمة العقار.

ووسائل التنفيذ شرعت للحصول على الديون المطلوبة لجماعات الدائنين من جماعات المدينين . ويجب أن يؤخذ فيها برفق وبغير اعتساف ، فإذا اختار الدائن عقارا للتنفيذ عليه من حيث يبيعه بالمزاد بعد الاجراءات المطولة ، وكان العقار مسكنا خاصا للمدين بضم أسرته وأفراده ، وكان هناك عقار آخر يبقى بالمدين أو منقولات تفي أتمانها به وجب وقف الدائن في عمله التعسفي حتى ولو كان لا يبغي ابتداء السوء بمدينه ، ومن باب أولى ما إذا كان مدفوعا بدافع النية السيئة حتى تجاوز بذلك حقه من حيث ضرورة الأخذ بالوسيلة الأقل ضررا .

والأمثلة في هذا الشأن كثيرة في المبادئ القضائية ، إذ الاختيار في ذاته وهو اختيار الدائن للتنفيذ على عقار دون عقار بما فيه ضرر حتمى على دائن آخر ، هذا الاختيار خاضع أيضا لأحكام نظرية الاعتساف في الحق

فإذا كان المدين عقاران مرهونين لدائن واحد وثانى العقارين مرهون أيضا لدائن آخر بمبلغ صغير أقل كثيرا عن دين الدائن الأول ، وجاء هذا الأخير وبدلا أن ينفذ على العقار الأول الذى يبقى ثمنا بالمدين ، جاء هذه المرة ونفذ على العقار الثانى . وعند التوزيع الترتيبي أو التوزيع بالدور يفوز الدائن الأول نازع الملكية بدينه الذى يكون استغرق دينه كله جميع الثمن فيخرج بدينه مدفوعا على أتمه ويخرج الدائن الثانى صاحب الدين الاصغر صفر اليدين . وفي هذا ما فيه من الاجحاف والضرر بالدائن الثانى الذى كان يستطيع الحصول على دينه لو قام الدائن الاول بالتنفيذ على العقار الأول ف يأخذ دينه من ثمته دون المساس بالعقار الثانى الذى يبقى ثمته وزيادة دين الدائن الثانى صاحب الدين الصغير (١) .

ولحق الاختيار بصفة عدم جواز التجزئة والانتقاص في الرهن صلة كبرى . فلاختيار يخضع لقواعد الاعتساف . وكذلك عدم التجزئة : ويجب أن ينصرف كل منهما في الطريق الذى يتفق مع المصلحة الجدية المنشودة وأن لا يؤخذ فيه بالعت أو العناد أو تبييت سوء النية وانتواء الغدر بالآخرين (٢) .

وإذا كان لدائن رهن على عقارين . وباع المدين الراهن أحدهما إلى مشتر . فهل يجوز أخذاً بعدم جواز تجزئة الرهن ، للدائن أن ينفذ على العقار المبيع دون غير المبيع ، الأمر الذى يترتب عليه أن يلتزم المدين البائع بأن يرد ثمن الصفقة إلى المشتري المزوعة ملكيته باعتباره حائزا للعقار ، أو أن يتعين على الدائن أن ينفذ على العقار الأول غير المبيع وفي ثمته كفاية الوفاء بالمدين ؟ نظن أن تصرف الدائن نازع الملكية يكون سليما فيما إذا لم يتو ضررا . وأما إذا تعمد الضرر وأراد إحراج المدين حتى يلزمه بدينه الصفقة وقد يكون غير موجود لديه ، إذا تعمد الضرر وجب اعتبار عمله تعسفا وتقرز له الجزاء .

وما القول فيما يأتي : لدائن رهن على عقارات مدينه . وباع المدين أحد عقاراته المرهونة إلى مشتر ورهن رهنا ثانيا أحد العقارات المرهونة أولا إلى دائن ثان . وهنا ثلاثة أشخاص يتنازعون : الدائن المرتين الأول للعقارات جميعها . المشتري لعقار مرهون . الدائن برهن ثان لعقار مرهون من قبل الدائن الأول

فهل للدائن الأول صاحب الرهن على العقارات كلها أن ينفذ على المشتري باعتباره حائزا ؟ وهل للمشتري أن يحتج عليه ويكلفه أن ينفذ على العقار غير المباع ليحصل على دينه . من ثمنه ؟

وهل للدائن الثاني صاحب الرهن الثاني اكراه الدائن المرتين الأول على أن ينفذ على العقار المبيع والمحمل بالرهن الأول وغير محمل بالرهن الثاني ؟
أجاب القضاء المختلط بالسلب وأن للدائن الأول صاحب الرهن على جميع العقارات حق التنفيذ على ما يشاء وفاء لدينه (١) .

وقد تعددت أوجه البحث في تخير أسلم الطرق للخلاص برأى يوفق بين الحقوق المتنافرة والعدالة . وللفقه في ذلك آراء وللقضاء آراء . وهي مبسطة في كتب التفسير بسطاً وافياً (٢) .

وتصاب الوكالة بالاعتساف أيضاً . والوكالة باعتبارها عقدا بين موكل ووكيل لا بد فيها من إيجاب وقبول (٥١٢ مدني) وهي في الأصل بلا مقابل إلا إذا اشترط فيها الأجر المعين أو النسبي أو كان شرط الأجر مستفاداً من حالة أعمال الوكيل (٥١٣ مدني) وللقاضي حق التدخل في التقديران زيادة أو نقصا وباعتبار التقصير في أعمال الوكالة ودرجاته (٥٢١ مدني) وللموكل حق عزل وكيله ولهذا الأخير حق عدم الاستمرار في الوكالة (٥٢٩ مدني) . والوكالة في طرفيها خاضعة لاحكام الاعتساف . وان كان يجوز للوكيل الحق في الاعتزال فانه يجب عليه إخبار موكله في وقت مناسب حتى لا يصاب الموكل بضرر (٥٢٢ مدني) وإلا أصبح مسئولاً .

وإذا كان للموكل الحق في عزل وكيله فانه لا يجوز له أن يعتسف في استعماله لهذا الحق إذا تهمت أن هناك مصلحة ظاهرة للوكيل في البقاء في الوكالة ، كما إذا تقررت الوكالة لإدارة الشركة لأحد أعضاء الشركة ويعقد الشركة ، أو كما إذا تقررت الوكالة على اعتبارها شرطاً لعقد تبادلي ، أو حصل تحويل للوكيل بجزء من الدين المنكف بمحصلته (٣) .

١ — استئناف م ١٦ مارس سنة ١٩١٥ المجلة ٢٧ ، ٢٢٠ : انظر مناقشة ذلك المثل بكتابنا في الحقوق ص

٢٨١ وما بعدها

٢ — إوبري ورو الطبعة الخامسة ج ٣ ، النبعة ٢٨٤ — جورسان في الاعتراف ص ٥٠ ن ٣٣

٣ — فروان ج ٢ ص ٣٢٤ ن ١٦٢ و ن ١٦٣

والاصلاح التعويضي عني في بعض الأحوال ومالى في البعض الآخر ، وذلك وراء ما تجرى به الظروف وتنادى به الملبسات ويحتمله القانون وتجزئه أصوله .

والشركة كائن معنوى لغرض معين لها أجل يحين باحدى الأحوال المبينة قانونا ، ومنها رغبة أحد أعضائها في الانفصال إذا كانت مدتها غير معينة وعلى شرط أن لا يكون الانفصال مبذيا على غش أو كان في وقت غير لائق (المادة ٤٤٥ مدنى) . وهذا الانفصال من الشركة وتعرضها للخطر وسوء النية أمر يخضع لأصول الاعتساف . فإذا طابه الاعتساف وأراد العضو المنفصل الايذاء بالشركة وبأعضائها في سبيل قضاء لبانات خاصة به أصبح عمله تعسفيا وحق عليه جزاء الاعتساف وهو رفض انفصاله وضرورة بقاءه ، كما إذا جاء وطلب الانفصال وهو يرمى بذلك الى محاولة الافلات من الوفاء بحصته في رأس مال الشركة وهى الحصة التى أصبح هو مدينا بالذات بها للشركة باعتبار هذه الأخيرة كائنا معنويا (١)

وللشركة وهى كائن معنوى حقوق يجب أن تجرى فيها طبقا لأصول القانون في غير تعسف وفى غير تعمد الأيذاء ولو كان عملها مطابقا مع ذلك لأصول دستورها ومواد قانونها الاساسى ، كما إذا صدر قرارها برغبة الحاق الأذى ببعض أعضائها ، أو صدر لاغراض ملتوية ضارة (٢) وفى الجزاء العبنى على الشخص حماية للشركة فى ذاتها ولا أعضائها جميعا بما فيهم الحاملون والمحمول عليهم وحماية الأقلية بينهم (٣)

وحق الافصاح عما يحول بالخاطر ونقد ما تكشف عنه الحياة حق طبيعى مقرر أقرته الدساتير بقدر ما توحى به بدهاة الحياة وطبيعة الوجود وكرامة الفرد فى نفسه وفى جماعات الأفراد ، بالتقدير الذى تبيحه القوانين الموضوعية فيما يتعلق بالنشر والاجتماعات . وهذا الحق خاضع أيضا لأصول الاعتساف . فإذا شابه الاعتساف وطابه القصد السيئ تقرر له الجزاء ، الجزاء الجنائى باعتبار ما وقع سبا أو قذفا أو إهانة (٤) ويجوز الطعن فى أعمال الموظف الحكومى القائم بأعمال عامة بشرط أن يكون الطعن بحسن نية وقاصرا على أعمال الموظف وبشرط إثبات أوجه الطعن (المادة ٣٠٢ عقوبات) وأن يكون الطعن فى الوقت المناسب من أجل المصلحة العامة .

١ — ٢١ ٤٢ ٤ ١٨٩٣ ٤ ٥

٢ — الحقوق لنا ص ٣٠٩ والهامش ٢

وكا إذا صدر قرار الشركة بتغيير محل إقامتها فرارا من مضايقة بعض الاعضاء لما فى محل إقامتها الحاضر : جوسران فى الاعتساف ص ١٨٣ ن ١٣٢

٣ — جوسران فى الاعتساف ص ١٨١ — ١٨٣ ن ١٣٢ والهامش

٤ — المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٨ عقوبات — ٣٠٦ عقوبات . أو نشر أقوال كاذبة : المادة ٦٨ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ سنة ١٩٣٥

فاذا عاب الطعن تعسف وتوارت وراءه نية الأيذاء بذات الموظف وفات أوان الطعن وتبينت وجهة السوء ، أو خذ الطاعن على عمله مؤاخذه جنائية ومدنية (١) . ويجوز نقد أعمال المتوفين في حدود النفع التاريخي والمصلحة العامة . وإلا اذا عاب النقد تعسف جاز للورثة حق المطالبة بما يجيزه القانون .

ولجاعات أنصار الفضيلة والاخلاق الكريمة حق نقد ما يتبينوه من سوء المغبة وخطر النتيجة على الاخلاق العامة ، كنقد فلم من أفلام السينما قبل عرضه وترغيب الناس عن مشاهدته لما فيه من خطر أخلاقي عام ، ولا جزاء على الانصار ما دام القصد حسناً والظروف مؤيدة لما يقولون . والنشر في أساليبه المختلفة أمر لازم من لوازم الحياة . والنقد أكبر مظهر له . والصحف السيارة أداته . وتقول المادة ٢٤ من قانون الصحافة رقم ٢٠ والصادر في ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ بأنه : « يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ماورد من الوقائع ... » . وتقول المادة ٢٥ منه « لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في غير الاحوال ... » . وحق النقد مقيد وكذا حق نشر التصحيح مقيد أيضاً . ويجب في كل منهما عدم الاعتساف .

* * *

وعقد إيجار الأشياء هو كالعقود الأخرى خاضع أيضاً لنظرية الاعتساف في استعمال الحق في مواضع غير قليلة مما كشفت عنه الحياة العملية والقضائية . وذلك :

فيما يتعلق بالتأجير من الباطن : جرى التأجير التقليدي بين الافراد في عقودهم الخاصة أن يشترط المؤجر عدم جواز التأجير من الباطن اشتراطاً عاماً بلا قيد ، أو اشتراطاً بقيد خاص وهو جواز التأجير الباطني بشرط رضا المالك . ويقع ذلك في عقود الإيجار الزراعي . وهذا الشرط باعتباره شرطاً وارداً بالعقد له قيمته القانونية فهو نافذ على الطرفين . والشرط وهو على تلك الحال حق للمؤجر ، وهو ككل الحقوق يخضع أيضاً لأصول الاعتساف في استعمال الحقوق فلا يجوز الاخذ فيه بما يتعارض مع كرامة الحق في ذاته وماله من غرض جدي يسمو به عن التهاثر الخلفي والأيذاء السكدي

وعلى ذلك إذا تبين أن الشرط الخاص بقبول المالك قد استخدمه المالك لغير غرض جدي بل أراد الانتفاع به من طريق الأذى بالمستأجر ، وجب اعتبار موقف المؤجر في رفض الموافقة على التأجير الباطني موقفاً تعسفياً جزاؤه عدم إقراره عليه والقول بصحة التأجير الباطني .

وقد برد شرط عدم جواز التأجير من الباطن بعقد صدر لمصلحة مستأجر ليس مزارعاً ويستحيل عليه أن يزرع بنفسه وبرجاله ، ويعلم المؤجر بحالة المستأجر ويلم بتلك الاستحالة . فاذا جاء المستأجر وأجر من الباطن فإن المالك المؤجر يمنع من الانتفاع بشرط الحظر الذي يعتبر لغواً

ولا محالة ولا يجوز للمالك طلب الفسخ بتاتاً (١)

وفي عقود البيع الأيجارى أو الأيجار البيعى (٢) وما يرد فيها من دفع الثمن منجمعا مقسما واحتفاظ البائع بالملكية (٣) حتى تمام الوفاء بالثمن جميعه وورود الشرط الجزائى بالعقد باعتبار الاقساط المدفوعة ملكا حرا للبائع كتعويض له عند عدم دفع الثمن كله (المادة ١٢٣ مدنى والشرط الجزائى وعدم جواز مساسه بالتعديل تقصاً أو زيادة) فان الحياة القضائية أسفرت عن تعسف فى هذه العقود عاجها فى صميمها : ذلك لأنه وإن كان شرط الاحتفاظ بالملكية صحيحاً قانوناً إلا أن الشرط الجزائى فى تملك البائع للأقساط المدفوعة يجب أن يخضع لقاعدة التوازن فى الحقوق وأن يقف التعويض عند الضرر فقط بالقدر الذى عاد على البائع من رد السيارة إليه وفسخ العقد ومدة استعمالها . وأما عكس ذلك فهو تعسف تأباه طبيعة الحقوق . وإن كان الشرط الجزائى لا يقبل بالتأويل تعديلاً فى إيجابه أو فى سلبه إلا أن ذلك مشروط بعدم الاعتساف وإذا بانت بوادر الاعتساف جاز القول قضاء بالزيادة أو النقص للشرط الجزائى . إذ لا يؤخذ به كما هو إلا إذا كان تقياً لم يعبه تعسف ما (٤)

ويرد فى عقود البيع الأيجارى للسيارات أو غيرها أن للبائع الحق فى الفسخ قبل تسليم السيارة المبيعة ورد ما قبضه من العربون أو من قيمة الثمن مقدماً . وقد يرمى البائع فى ذلك إلى غرض يبتغى فى نفسه فى أن يرد ما قبضه ويفسخ العقد عليه إذا ما لاحظ ارتفاعاً مفاجئاً فى الثمن يستفيد من ورائه عند الفسخ ورد ما قبضه . إذا فعل ذلك وتبينت ظروف ارتفاع الثمن ولو حظ أن فى استخدام حق الاختيار هذا تعسفاً وجب قضاء تفويت الغرض المقوت على صاحبه ، ووجب القضاء بالتعويض العيني وهو تسليم السيارة ، أو التعويض المالى ، والمشتري فى ذلك بالخيار إن شاء ذلك أو ذاك (٥)

وفى عقد إيجار الأشخاص لغير مدة معينة يجوز فى أى وقت فسخ العقد بشرط أن يكون الفسخ فى وقت مناسب (المادة ٤٠٤ مدنى) وحتى يستطيع الشخص المستأجر إعداد العدة لنفسه فى تهيئة عمل جديد آخر . وإلا جاز التعويض المالى دون العيني إذا ما تبين بأن هناك خطأً أو تعسفاً أو عناداً أو اعتناً

وللموظف الحكومى اعتبارات خاصة ترجع لطبيعة العقد الذى ارتبط فيه مع الحكومة على

١ — استئناف مصر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ١٨ رقم ٣٥٧ ص ٧٢٣

٢ — location-vente

٣ — clause reservati domini

٤ — قضت الدوائر المجتمة لمحكمة الاستئناف المختلطة فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٢ ، المجسلة ٣٤ ، ١٥٥ ، جازيت

١٢ ، ٧١ ، ١١٦ ، بأنه لا يجوز القضاء بالشرط الجزائى للدائن لمجرد ادعاء هذا الأخير بأن المدين لم يقم بتعهداته ، بل يجب على الدائن أن يقيم الدليل على أن هناك ضرراً وقع بالفعل

٥ — الحقوق لنا ص ٢٤٥ وما بعدها

أساس قوانين التوظيف المقررة . وله أيضا الاحتجاج بما يشوب قرار فصله من عيوب التعسف ومن تصرف الأمر الحكومى القائل بفصله تصرفا تعسفيا معينا لم تلاحظ فيه المصلحة العامة ، مع ضرورة ملاحظة ما لمجلس الوزراء من حق الفصل إذا لم يتلمس المعونة له من الموظف وعلى شرط عدم الاعتساف (١) . على أنه إذا صح القول بالفصل بسبب عدم الالتأم في المنهج السياسى ، فقد يكون مع ذلك للتعويض المالى أثر ظاهر أخذاً بنظرية المخاطر الاجتماعى (٢) واعتبار خزانة الدولة مسئولة عن ذلك لا من طريق الخطأ بل من طريق أن الفصل إنما جاء للمصلحة العامة التى تستفيد وحدها منه فكأنه بمثابة نزع ملكية للمنفعة العامة لا بد فيه من التعويض ، إلا إذا كان الفصل للمصلحة العامة بمعنى آخر وكان الموظف المقصول محل مؤاخذه معينة فى عهد سابق بما لا تقره الوطنية الصحيحة والقومية السليمة . ولا يخفى ما فى ذلك كله من دقة فى التقدير ووزن الاعتبارات لدى القضاء العادى ، بما يجعل الأمر أقل دقة وأبعد خطورة فيما لو كان هناك مجلس دولة يفصل فى أمر الموظف طبقا لأصول مرسومة هى دستور الموظف ودستور الوظيفة وهو ما ترجوه الأمة وتلحف فى المسارعة بانجاز مشروعه

* * *

واللحرية التجارية اتصال بحرية الشخص . وفيها يتقرر حق إنشاء المحل التجارى وحق الاصطناع والانتاج وحق التصريف لبضائمه ومنتجاته . ويتصل بالحرية التجارية المزاومة التجارية ويجب أن تكون مشروعة ومباحة فى حدود القانون وأن لا يعتدى عليها بالمزاومة اللامشروعة . والاختراع لمن اخترع وحده لا يزاحمه أحد فيه . والمزاومة اللامشروعة فيه مؤاخذه عليها جنائيا (المواد ٣٤٨ — ٣٥١ عقوبات) ومدنيا (المادة ١٥١ مدنى) وتجوز فيها المصادرة فى حالة التقليد .

وللمزاومة اللامشروعة صور مختلفة وألوان متباينة : منها تسمية التاجر لمحلله باسم سابق لمحل موجود من قبل . ومنها الترويج لبضاعته بالأكاذيب والتشهير بالافتراء لبضائع تاجر آخر . والمزاومة المشروعة جائزة مهما أصاب الغير من الضرر ما أصابه . ويجوز الاتفاق بين تاجر ومصنع على أن يورد هذا الأخير منتجاته إلى التاجر وحده دون غيره ، وعلى أن يستورد التاجر صنفا معينا إلا من ذلك المصنع وحده . وكذلك يصح الاتفاق بين تاجرين على أن لا ينشئ أحدهما محلا تجاريا فى منطقة معينة أو فى وقت معين . ولا يصح هذا الاتفاق إذا أطلق الحظر اطلاقا مكانيا وزمانيا . والجزاء فى المزاومة اللامشروعة عيني بالمصادرة ومدنى بالتعويض المالى الفعلى والتهديدى . والتهديدى جائز فى حالة فتح محل مخالف للمزاومة المشروعة . والتعويض التهديدى

١ — الحقوق لنا ص ٢٩٧ وما بعدها

٢ — الحقوق لنا ص ٣٢٢ والخامش — ر ص ١٢٣ — استئناف مختلط فى ٢٩ مايو سنة ١٩٠٦ المجلة ١٨

قابل للزيادة باصرار المتسبب في الضرر. وان أغرق في الاصرار جاز التنفيذ الفعلي بالغلق وإذا كان الضرر ناشئا عن عمل عدائي في ذاته أى مؤاخذ عليه جنائيا فلا بد من إزالته مهما صغر الضرر كما لا بد من إزالة العمل العدائي لأنه اجرامى لا مبرر له مطلقا . ويقع أن يكون العمل العدائي بسيطا يكفي فيه التعويض إذا وقع بحسن نية . كما يحصل عند ما يبتدىء المالك عند بنائه الحد الفاصل بينه وبين جاره (١) .

وإذا كان العمل في ذاته مشروعاً ومرخصاً كأنشاء مصنع أو تكوين شركة قطارات حديثة فيجوز تحمل الضرر البسيط . أما الكبير فلا بد من التعويض ولا محل للإزالة لأن فيها ضرراً عاماً شاملاً . ولا بد لصاحب المصنع أو للشركة من تتبع خطوات العلم والعمل بما يترتب عليه أقل الأضرار . والرخصة الإدارية من الحكومة لا تحول دون المطالبة بالتعويض ، لأن أساس التعويض قاعدة « الغرم بالغنم »

أما إذا كان العمل في ذاته صحيحاً ولكن شابه الاعتساف وقت الاستغلال والاستعمال فان الجزاء عيني ومالى . وبناء الحائط التعسفية باطل ويجوز هدمها . كما يجوز إزالة العوائق التي أحدثها صاحب أرض لمضايقة الجار في مطاره ولأجل إكراهه على شراء أرضه المجاورة للمطار . وإذا أجرى مالك حفريات بأرضه حتى ينضب الماء عند حاره جاز ردم الحفريات

وفي الجزاء العيني لا بد مع ذلك من احترام الحرية الشخصية . فمن تعهد بتمثيل دور أو وضع صورة فلا يكره على العمل فيهما . والجزاء هنا مالى فقط . وإذا تعهد ممثل بعدم تمثيل دور أو رواية وخاف عنده جاز التعويض وجاز الجزاء العيني إذا كان للأمر المحظور اتفاقاً مساس بالآداب العامة . وهذا الجزاء العيني يسمى أيضاً بالجزاء الواقى

وفي نظرية الالتزامات ميادين فسيحة لقاعدة اختلال التوازن في الحقوق ولقاعدة الاستعمال التعسفى للحقوق .

وفي الوفاء بالالتزام يجوز للغير أن يني بالدين للدائن الذى يستلم قيمة دينه برغم إرادة مدينه ورغم معارضته (المادة ١٦٠ مدني) إلا إذا كان للمدين سبب معقول في المعارضة . فان امتنع السبب ولم يحصل وفاء للدائن وأصابه ضرر أصبح المدين مسئولاً عن ذلك الضرر أخذاً بنظرية التعسف في استعمال الحق . وللاعتساف ثمنه ، فمن عمل به دفع فيه جزاءه . ومن اعتسف دفع . ومن آذى جوسى .

١ — المادة ٩١٢ مدني الماني تقول : « إذا جاء المالك للعقار وأجرى بناء وقد تعدى الحدود المقررة لمقار دون أن يحصل منه الاعتداء بنية وقصد منه أو حصل الاعتداء بناء على خطأ وتقدير كبير من جانبه فانه يتعين على الجار أن يتحمل وجود تلك الزيادة الحاصلة بالبناء في أرضه الا اذا سبق له ان عارض في التعدى على ملكه عند وقوعه او بعد وقوعه . ويجب ان يدفع التعويض للجار بتقرير مبلغ كم مرتب يدفع له في اوقات معينة . ويقدر ذلك المرتب بالرجوع الى الوقت الذى حصل فيه التعدى . »

معارضة رفعها هو ضد تذييه نزع الملكية ولم يشأ أن يرفع استئنافاً عن ذلك الحكم بل جاء ورفع دعوى مستقلة بتثبيت الملكية وفيها كثير من العراقيل والمضايقة بخصيمه (١)

وقد تدق مهمة القاضي في تنقية العقد من الادران والشوائب الأخلاقية وفي توجيه العقد توجيهاً سليماً (٢) بحيث يصبح وقد انساق وراء البحث عن أصح المثل العليا دقة واتساعاً وهو يهدف إلى ما يجعلها تتفق مع العدالة في المعاملات بين الناس اتفاقاً صحيحاً (٣)

وقد وقع أن شركة سكة الحديد اتفقت مع شركة صناعية تجارية على أن تمدّها بفرع من سككها الحديدية وأن تجهز الفرع الحديدي عربات للنقل في مدة معينة تعييناً واسعاً . وجاءت شركة سكة الحديد وأضمرت السوء والأذى للشركة الصناعية وأرادت التنكيل بها وبعثت بعرباتها وبالكمية المطلوبة جميعها في الوقت الواسع المضروب بحيث قد شعرت الشركة الصناعية أن العربات وإن كانت قد وصلتها في الميعاد إلا أنها وصلت بكمية تتعدى الحد المألوف لنقل البضائع بحيث أصبحت تشعر بضرر يلحق بها من جراء تراكم العربات لديها تراكم لا يتسع له الوقت الموجود . وأصبحت تشعر بالحاجة إلى العربات فيما بعد وفيما لو وردتها شركة سكة الحديد في أوقات مختلفة في حدود المواعيد المضروبة . وأما وقد زادت كمية العربات عن القدر المألوف عادة وأرادت شركة سكة الحديد من هذا التراكم احراج الشركة الصناعية لتزّل بها ضرراً مبيتاً ضدها ، فقد تقرر لها الجزاء التعويضي القضائي المالي ضد الشركة الحديدية نظراً لذلك الاعتساف الظالم في الحقوق ، رغم ما لتعريقات السكك الحديدية من دقة ملحوظة في التفسير اللفظي والشكلي . وهنا لعبت الحكم الرومانية دورها من الأثر وهي الفائلة بأن الغش يفسد كل شيء (٤) ولا يجوز التسامح مع المدلسين (٥) والمبالغة في الحق ظلم فادح (٦)

* * *

وفي تحويل الديون من الدائن لآخر باعتباره بيعاً للدين (المادة ٣٤٨ و ٣٤٩ مدني)

١ — استئناف م ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، المجلد ٤٣ ، ٤٤ ، ٧٨ — الجـ دول العشري الخامس المختلط ص ١٠
ن ٥ — كتابنا في التدليس بالقانون ص ٢٠٤ ن ١ في آخرها — كتابنا في الحقوق ص ٢٦٤ .

٢ — *contrat dirigé* أو *dirigisme contractuel*

٣ — يقول جورمان في هذا الشأن ما يأتي . « le juge est devenu le champion d'un idéal plus vaste, générique : celui d'un équitable commerce juridique »

أي . « لقد أصبح القاضي في مهمته زعيم الدفاع عن مثل عال عام بعيد المدى ، ألا وهو العناية بوضع أسس عادلة في تعامل الناس مع بعضهم البعض »

كتابه في الاعتساف ص ١٦٧ وما بعدها وما قبلها — كتابنا في الحقوق ص ٢٥٣

٤ — *fraus omnia corrumpit*

٥ — *malitūs non est indulgendum*

٦ — *summum jus sunma injuria*

بإلا حظ ضرورة رضا المدين بالتحويل كتابة للرابطة الشخصية بينه ودائنه (المادة ٣٤٩ مدنى)
فاذا تعدد المشترون لدين واحد كان أولاهم بالوفاء اليه أسبقهم بأخبار المدين بالتحويل .

وإذا تحول الدين الى محتل واحد ولم يزاحمه محتل آخر ولم يقرم باخطار المدين ثم جاءه
وطالبه بالوفاء ، وأبى المدين الوفاء إليه جاز للمحتال مقاضاته وطلب الحكم عليه على أساس
أن المدين تعسف معه من حيث جهله بالتحويل وعدم علمه به لأن الضرر بعيد كل البعد ولا محل
عندئذ للامتناع عن الوفاء

وللمدين المحول عليه الحق فى حالة بيع الدين المتنازع عليه (١) أن يدفع للمحتال مادفعه هذا
الأخير بالفعل إلى البائع له (المادة ٣٥٤ مدنى) . وذلك قراراً من رجال اعتادوا شراء
الديون المتنازع عليها ليصيروا من ورأئها مكاسب بما اعتادوه من انتهاز الفرص والوقوف بالكيد
فى وجوه الضعفاء من المدينين المنكوبين (٢) وذلك تأسيساً لما قاله سيبوس (٣) حكيم الرومان
فى أن القانون هو فن الحق والعدل (٤)

* * *

ولللكية لدى صاحبها حرية يملكها المالك ، فان شاء تصرف وإن شاء لا . وترد على
حرية التصرف قيود . فلا يجوز أن يتصرف أضراراً بدائنيه والا جاز الطعن فى تصرفه بدعوى
الابطال أى الدعوى البوليصة (المواد ١٤٣ و ٥٥٦ و ٥٣ و ٢٠٦ مدنى (٥)) ولا يجوز له
التصرف إضراراً بورثته مهما كانت صيغة التصرف الذى يرمى فى حقيقة إلى الوصية حيث
لا وصية لوارث . ولحكممة النقض آراء معروفة فى هذا الصدد .

ويبطل الوقف إذا حصل بنية الاضرار بدائنى الوقف (المادة ٥٣ مدنى وطقى) ولا بد
حينئذ من النية ، ولكن القضاء المختلط يقول بالبطان لمجرد وقوع الضرر اعتماداً على المادة ٧٦
مدنى مختلط التى لم تشترط النية ولأنها وردت عقب المادة ٧٤ مدنى مختلط التى قالت ببطان

١ — retrait litigieux

٢ — الحقوق لنا من ٢٢٦ وما بعدها

٣ — Celse أو Celsus

٤ — « jus est ars boni et aequi » le droit est l'art de ce qui est bon et équitable

٥ — انظر تفصيل ذلك بكتابنا فى الحقوق ص ١٨٩ وما بعدها وعلى الاخص فيما يتعلق بنية الاضرار لدى
المتصرف أو مجرد الاحساس لديه بالضرر ، وأصل ذلك بالقانون الرومانى وما جرى عليه الفقه الفرنسى والقضاء الفرنسى فى
الاخذ بالاحساس بالضرر . ص ١٩٣ من كتابنا الحقوق ص ١٣١ و ١٣٢ — وانظر تعليقات الدكتور كامل باشا مرسى وزير
العدل على القانون المدنى تعليقا على المادة ٢٨ الخاصة بتفسير العقود والمشارطات طبعة ترقير سنة ١٩٤٢ ص ١١٤
وما بعدها .

الهبة الحاصلة إضراراً بالدائنين دون شرط نية الأيذاء ، وأصر القضاء المختلط على رأيه برغم وضع المادة ٣٨ من لائحة التنظيم القضائي وضعاً أشير فيه إلى نية الإضرار وهي اللائحة التي وضعت بمؤتمر مونترال بسويسرا سنة ١٩٣٧ . وهذا الإصرار في غير محله لأن نية الإيذاء عنصر أساسي لدعوى الإبطال ولأن المادة ٧٤ مدني مختلط الخاصة بإبطال الهبة الضارة بالدائنين إنما تقرر قاعدة عامة الأمر الذي لم ير الشارع المصري الوطني سنة ١٨٨٣ محلاً لتقلها بالقانون المدني ، ولا يمكن أن يكون الشارع الوطني أراد سنة ١٨٨٣ غير ما أراد زميله الشارع المختلط سنة ١٨٧٥ وكان يجتزئ المواد ولا ينقل بعضها اكتفاء بما هو موجود منها .

ولا بد في دعوى الإبطال لنفاذها ضد المشتري ، أو الممثل تعامل عينا عقاريا مع المدين بوجه عام ، أن يكون ذلك المشتري شريكاً في الإيذاء أو متواطئاً مع المدين . وإلا إذا كان حسن النية فلا محل للقول وقتئذ باختلال التوازن في الحقوق لأنه عند الأخذ بنظرية المفاضلة بين مشتر حسن النية معني بأمره ولم يخطئ . وبين دائن عادي لم يحتط في أخذ ضمان يجب تفضيل الأول على الثاني . وهل تنفذ دعوى الإبطال على التصرف في الشروط العشرة المعروفة في الوقف إذا أراد الواقف اخراج نفسه من الاستحقاق وادخل آخر مكانه فاصاب دائنيه ضرر من ذلك ؟ أجاب القضاء المختلط بالإيجاب (١) . ولعل الرأي السلي هو الأصح لأن التصرف في الشروط العشرة لا يعتبر تصرفاً بالمعنى الصحيح إنما هو انتفاع بحق ذي لون وطبيعة خاصة ولأن الغلب فيها النزعة الشخصية ولا تعتبرها النزعة المالية إلا عرضاً ولأن الوقف غير الهبة ، ولأن الوقف المصحوب بالشروط العشرة فقد حصل قبل الاستدانة ويعلم الدائن به وبشروطه العشرة ، ولأن الشروط العشرة قد اتصلت بالواقف أو نائبه اتصالاً وثيقاً لا يجوز النزول عن الحق في استخدامها والأمر كان النزول باطلاً وجاز الرجوع فيه (٢) ولأن علماء الشريعة الإسلامية يقولون بشأن الشروط العشرة « يملك العمل بمقتضاها كل من شرطت من واقف وناظر وغيرها سواء كان صحيحاً معافى أم مريضاً مريض الموت . إذ المريض مرض الموت ممنوع فقط من التصرفات الانشائية التي تضر بدائنيه أو ورثته . وفيما عدا ذلك هو وغيره سواء » (٣)

ولمناسبة الوقف هل يجوز لشخص يتعين فيما بعد مستحقاً في وقفية عند نزول المستحق الآخر ،

١ — استئناف مختلط ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٣ المجلة ٦٤٥٥

٢ — محكمة استئناف مصر الوطنية في ٢٥ مارس سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية للمحاكم الوطنية المجلد ١٧ ص

١٩٠ رقم ١١٢

٣ — كتاب أحكام الوقت والوارث للشيخ أحمد إبراهيم بك الوكيل السابق لكلية الحقوق بجامعة نواد مصر ص ٦٤ تحت كلمة تنبيه — وفي شرح ذلك كله انظر كتابنا في الحقوق ص ٢٠٣ وما بعدها في الملاحظات من ١ الى ٩ وهذا وما لا حظناه عند البحث انه هل يجوز للدائن الطعن على مدينه فيما كان هذا الاخير ناظراً ومستحقاً في استحقاق بسيط ويبيده الشروط للعشرة ولم يعمل بها في اخراج الآخرين وادخال نفسه مكانهم ليستطيع الوفاء بدينه ؟ نفلن لا لأن حق الاستفادة من الشروط العشرة حق شخصي خاص بصاحبها وله اتصال بالوقف الذي ينتهي فيه الأمر الى جهة بر لا تنقطع .

هل يجوز له قبل أن يصبح مستحقاً بالفعل حق التنازل لدائن له عن استحقاقه الذي لم يقع بعد؟ وهل ذلك التنازل يشترط ثمره فيما إذا جاء الدائن المتنازل إليه وأعلن ناظر الوقف بالتنازل، ثم جاء وقت الاستحقاق الفعلي وزاحمه دائنون آخرون، فهل يفوز عليهم بالأولوية في الاستيلاء على الاستحقاق أم أنه يتزاحم معهم فيه كل بقدر النسبة في دينه؟ قضى القضاء المختلط بالجواز. ولكن الصحيح عدم الجواز لأن الاستحقاق قبل وقوعه هو أمل كالأمل عند الوارث في الأثر عن مورثه. إذ قد يحصل أن لا يتحقق الأمل فيموت المستحق القادم قبل أن يكون مستحقاً بالفعل أو يموت الوارث قبل مورثه (١)

* * *

والشفيع وقد تقرر له حق الشفعة لمجرد توافر شروطها وعند حصول البيع للغير، إنما يتقرر له الحق تقريراً موقوفاً نفاذه على رغبته في الأخذ بالشفعة. فإذا قرر الأخذ قضى له بها من وقت اظهار الرغبة وله الغله من ذلك التاريخ. وإذا تمايل المشتري على تفويت حق الشفعة إضراراً بالشفيع كان في ذلك إخلال بالحقوق المتوازنة فيما بينها وتعين القضاء بالشفعة واعتبار الحيلة وسيلة غير مشروعة قانوناً وإنها تختل بالتوازن بين الحقوق وبين بعضها البعض. والحيلة في الشفعة أن هي إلا تدليس بالقانون أو اعتساف في استعمال الحق حق الشراء من الغير، أو أنها عمل باطل لأن السبب فيه معيب ولحقه الغش والتدليس فإصابه البطلان بعلّة بطلان السبب.

* * *

والملك وهو على صاحبه يصبح في يده حراً يفعل فيه المالك كما يشاء. ولكنه إذا تصرف مرة فانه لا يجوز التصرف مرة أخرى وعلى الأخص إذا تواطأ مع المشتري الثاني على التسجيل قبل المشتري الأول إضراراً بهذا الأخير إذ يعتبر ذلك العمل إعتسافاً في التسجيل (٢)

* * *

وهل يختل التوازن في الحقوق بين بعضها البعض في حالة ما إذا باع المورث لمشتري لم يسجل عقده ثم جاء الوارث وباع لمشتري آخر وسجل؟ وهل يختل التوازن فيما إذا تنازع المشتري من الوارث هذه المرة مع دائن عادي للمورث؟ إن الأمر في ذلك يرجع لنظرية التفاضل. ولا شك في أن الفوز للمشتري الذي سجل واشترى بعد زمن حصل فيه التأكيّد بأنه لم يكن للمورث

١ — راجع في ذلك مقالنا في مجلة الحقوق لأكلية الحقوق بجامعة فاروق بالاسكندرية العدد الأول من السنة الثانية

ص ١٥٧ — ١٨٦ تحت العنوان الآتي: «الحالة والاسقاط في حصة المستحق في وقف» .

دائنون أو ان المشتري سجل وهو لم يعلم مطلقا بالبيع الجاصل من المورث (١)

* * *

والمالك حر في أن يتصرف في ملكه يبيعه إلى الغير . ولا يكره على البيع للغير مهما عرض هذا الأخير من الثمن . ومن غرائب الأقضية في هذه الحالة ان مالك الارض بناء متسعة لاتقع من ورائها تفرها الأوساخ وتشيع فيها الاحجار . وكان يجاوره مالك لمصنع اراد ضم الارض الى مصنعه رغبة منه في توسيعه وسدا لحاجاته الملحة وعرض على مالك الارض تمنا عاليا ثلاثة أضعاف ثمنها الحقيقي فلم يرد عليه المالك فرجع صاحب المصنع الدعوى على المالك فقضى برفض الدعوى (٢) . وقضاء النقض صحيح لان القول بالاعتساف لا يكون الا إذا كان هناك رباط قانوني بين طرفين جمعهما ظرف من الظروف فربط الواحد منهما بالآخر وإذا فرض وقام صاحب المصنع باعمال ضارة بصاحب الارض ليخرجه وليزيد من التكيل به حتى يضطره إلى البيع وجب إيقاف تلك الاعمال وهدم ماتم منها مادام لم يكن هناك غرض جدي منها (٣)

* * *

والانتفاع بالحق يجب أن يكون متفقا مع رسالة الحق في ذاتها . والخروج عن حدود الرسالة موجب للمسئولية متى كان الخروج مشوبا بالغل بالحق . ويقول في ذلك « سافاتييه » (٤) بان صاحب الحق يرتكب في هذه الحالة خطأ . والخطأ في نظره مخالفة الواجب الأدبي (٥) وان الخطأ يفيد بان هناك واجبا عاما يسبق وقوع الخطأ وانه لا يجوز لأحد أن يسعى إلى الغير (٦) . ويقول « جوسران » بان الخطأ هو الأضرار بحق مقرر للغير (٧) .

١ — راجع تفصيل ذلك بكتابنا الحقوق ص ٢١٧ — ٢٢٤ ن ١٤٦ — ١٤٨

٢ — النقص الفرنسي س ، ١٩٢٥ ، ١ ، ٢١٧ ومقال بريت Brethe — جوسران في الاعتساف ص ١٣٢ ن ٩٢ . ويلاحظ جوسران ان محكمة النقض عاجلت الأمر على اساس قاعدة الاعتساف في استعمال الملكية ، ويرى هو أنه كان يجدر معالجة الحال تأسيسا على قاعدة الاعتساف في استعمال حق السكوت

٣ — كتابنا في الحقوق ص ٩٨ وما بعدها — وص ١٨٥ وما بعدها

٤ — Savatier: traité de la responsabilité civile en droit français,

Paris, 1939, t. I, n. 95, No. 73

٥ — toute faute se ramène à la violation d'un devoir moral

ص ٩ ن ٦ من كتاب سابق الذكر

٦ — expliquer la faute par l'existence d'un devoir général de ne

pas nuire à autrui

ص ٩ ن ٦

٧ — la faute est la lésion d'un droit chez autrui

جوسران في القانون المدني ج ٢ ن ٤٢٦

ويقول «سافاتييه» : إن أصول الاخلاق ومبادئ الادب انما تقضى على الانسان بان يبقى مخلصا أميناً في عقود والتزاماته وأن يعمل طبقاً للقانون وفي حدود العوائد الحسنة وان لا يؤذى الغير (١)

ويقول سافاتييه في تعليل الالتزامات الناشئة عن حسن الجوار في المساكن وفي غيرها في مقاعد قطارات السكة الحديدية والمسارح والملاهي والترام والسيارات ، يقول بان المسوغ العاقل لتلك الالتزامات هو الخطأ . والمضايقة حق مقرر للأفراد في الحياة على أساس العدالة التي ترجع للضرورات الاجتماعية . والمخرج عن حدودها يعتبر خطأ . وان الجار يعتبر مخطئاً في كل حالة لم يأخذ فيها ما يلزم من الحيطة حتى يجنب جيرانه مضايقات بليغة (٢) .

والتغلب في العقود جائز بما يرجع فيه إلى مهارة المتعاقدين وما أكتسبوه من مران في مزاوله الأعمال الحيوية ، على أن لا يكون هناك عيب الغش والتدليس (١٣٣ و ١٣٦ و ٢٥١ مدني) . ويبطل العقد بسبب الغبن في حالة معينة . وهي حالة البيع لعقار مملوك للقاصر وكان الغبن يزيد عن خمس الثمن (٣٣٦ مدني) . ويزيد القانون الفرنسي على ذلك حصول الغبن في البيع بوجه عام اذا زاد الغبن عن $\frac{1}{3}$ (المادة ١٦٧٤ مدني) وحصوله في القسمة إذا زاد عن مقدار $\frac{1}{4}$. ويزول عيب العقد بدفع الفرق والا كان الا بطلان . والتقدم فيه سستان من وقت البلوغ أو الوفاة (٣٣٧ مدني) . ويعاقب القانون من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى شخص لم يبلغ سن الرشد وتحصل منه إضراراً به على كتابة سنده أو تخالصيه (٣٣٨ عقوبات) أو انتهز فرصة الضعف والهوى وأقرض نقوداً بأي طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى أو اعتاد الربا (٣٣٨ عقوبات) .

والغبن في ذاته ليس مبطلاً للعقود الا في حالات خاصة ، وفي غيرها لا يبطلها . إلا ان بعض الشرائع أجازت البطلان بسبب الغبن العاقل . أجازته القانون الالماني سنة ١٩٠٠ بالمادة ١٣٨ ، ومشروع قانون الالتزامات الفرنسي الإيطالي سنة ١٩٢٨ بالمادة ١١٢ والقانون اللبناني بالمادة ٢١٣ . والقانون السوفييتي بالمادتين ٣٣ و ٩٧٢ . وفي ذلك تقول المادة ١١٢ من المشروع الفرنسي الإيطالي « إذا عقد شخص وهو تحت سلطان الضيق والضرورة الملحة عقداً ضاراً به ضرراً ظاهراً جازاً للقاضي ، بناء على طلب الشخص المضار أو النائبين والممثلين له تمثيلاً اجتماعياً واصحاب الاختصاص في ذلك ، له الحكم ببطلان العقد أو الحكم بوقف سريانه ومفعوله في

١ — La morale oblige à rester fidèle à ses contrats, à observer la loi, des bonnes mœurs, et à ne pas nuire à autrui .

كتابه المذكور ص ٤٠ ن ٣٠

٢ — كتابه ص ٩١ ن ٧١ والهامش ١ — ص ٥٠ ن ٣٦ وما بعدها وذلك فيما يتعلق بحق

مضايقة الغير ، أي الأعمال التي يبررها القانون ولا يؤخذ عليها .

المستقبل « (١) وتقول المادة الألمانية ١٣٨ : « يبطل العمل القانوني الذي يمس العوائد الحسنة ويبطل أيضا العمل القانوني الذي يعمل فيه الشخص على استغلال الحاجة الملحة عند البعض أو ضعفه وعدم تجاربه ويرمي فيه في مقابل التزام من جانبه الى الحصول على وعد من الوعود أو على أن يقوم هذا البعض ببعض المزايا من ماله ، وهي وعود ومزايا تزيد كثيرا في قيمتها عن قيمة الالتزام من جانب الشخص المستغل زيادة صارخة اذا ما لوحظت ظروف التعاقد وملاساته » (٢)

وليس أدل على أثر الاخلاق والآداب في العقود من اشتغال الشارع نفسه به ورغبته في أن تصطبغ العقود به بين الافراد . وهذا كله انما يدور حول مبدأ الاغراء (٣) سواء روعي في سببه الاكراه الادبي أو الغلط ، اذ قد شوهدت الحرية في التعاقد وانتقصت (٤) . وقد كشف القضاء عن مثل كان فيه الاستغلال قد بلغ شأوا كبيرا عن زوج اتفق مع زوجته على تطبيقها على شرط دفع مبلغ معين دفع بمضيه والبعض منجما . فرفعت الزوجة دعوى على الزوج برد ما دفع وبراءة ذمتها من الباقي . وعقب الزوج على الدعوى بدعوى فرعية بطلب ما تبقى له . وقد حكم برفض رد المدفوع وبراءة ذمة الزوجة من الباقي ورفض الدعوى الفرعية (٥) . وذلك على اساس أن هناك اتفاقا على الخلخ في مقابل مبلغ ، وأنه يجوز شرعا وقانونا النظر في المقابل والنزول به الى الحد المناسب لظروف الدعوى وملاساتها .

ولا تقف مسؤولية المغرأ أمام من أغراه ، بل قد تقذف به المسؤولية إلى أن يكون مستولا أمام الغير الذي أراده بالسوء . فاذا أغرى صاحب مسرح ممثلا على التمثيل عنده بمبلغ كبير جدا وهو يريد بذلك تفويت المنفعة على صاحب مسرح آخر يشتغل فيه ذلك الممثل ، أصبح

art. 112 : « lorsque, sous l'influence de la gêne ou de l'extrême nécessité, une personne a stipulé un contrat manifestement préjudiciable pour elle, le juge, peut à la requête de la partie lésée ou de ses organes sociaux compétents, peut déclarer cet acte nul ou en faire cesser les effets pour l'avenir. »

٢ - وقد لوحظ وقت مناقشة تلك المادة بمجلس الرشتاغ انه يخشى من صيغتها العامة ان تستحيل إلى خطر محقق بالمعاملات إذ قد يظن القاضي أنه ربما كان على حق فيما إذا لجأ في التقدير والوزن الى اعتبارات فلسفية أو سياسية أو دينية « القانون الالمانى ترجمة مولينير Meulenaere ص ١١٢ تعليقا عن المادة الالمانية »

وبهذا المعنى أيضا المادة ١٧٩ من مشروع القانون المدني المصري

٣ — principe d' exploitation

٤ — كتابنا في الحقوق ص ٢٣٦ وما بعدها

٥ — محكمة استئناف مصر في ١١ يناير سنة ١٩٣٦ المحاماه ١٦ رقم ٣٣٩ ص ٧٢٣

الشخص المقرئ مسئولاً أمام صاحب المسرح الذي أصابه الضرر . وكذلك إذا أغرى ترزى مستخدماً في محل ترزى آخر على ترك محله في مقابل أجر كبير وفي مقابل تعهده بالتعويض (١) ويدخل في الاغراء ما إذا جاء تاجر وهو في طريق المزاومة التجارية وأراد إدخال الاغراء على جماعات المشترين في سبيل إلحاق الضرر بتاجر آخر يزاحمه ، وذلك أن يجيء التاجر وقد انتهى السوء بالآخر ويأخذ في بيع بضاعته بأسعار منخفضة انخفاضاً ظاهراً (٢) وهو بذلك يسىء إلى التاجر الآخر ويستفيد أيضاً من تلك الاساءة

* * *

وحق الملكية حق مطلق (المادة ١١ مدني) ولكنه مقيد بأن لا يعيبه الاعتساف وليس للجار أن يجبر جاره على إقامة حائط بملكه ولا أن يعطيه جزءاً من حائطه أو من أرضه وليس لصاحب الحائط أن يهدمه لمجرد إرادته إذا ترتب عليه ضرر للجار ، إلا إذا كان هناك باعث قوى على الهدم ومع الحيطنة (٣٧ مدني) . وهناك واجبات في الجوار يرجع في تسويتها القانوني إلى التزامات الجوار وما يتكون في عنق كل جار من واجب رعاية جاره وعدم المساس به . وفي الاعتساف بالملكية شيء كثير فاضت به الأمثلة القضائية بما هو وارد بالمؤلفات القانونية في غزارة وسعة (٣)

* * *

والاعتساف في الحق إنما يرجع إلى اعتبار الحق متعة يندمج فيها الالتزام العمراني بعدم إيذاء الغير لاستحالة العزلة الاجتماعية (٤) .

والأعمال الضارة بوجه عام على ثلاثة أنواع :

- ١ — الأعمال المخالفة للقانون وهي واجبة الإزالة ولو لم ترتب عليها ضرر ما
- ٢ — الأعمال المخاطئة وهي المشوبة بالاعتساف والشهوة الجامحة
- ٣ — الأعمال الخطيرة أو المتعدية وهي ما تستند إلى قاعدة الغرم بالغنم

* * *

١ — الحقوق لنا ص ٢٤٢ الهامش ١ — وانظر أيضاً :

Hugney : de la responsabilité du tiers complice de la violation de l'obligation contractuelle, thèse, Dijon, 1910 .

٢ — وهو ما يسمى dumping

٣ — الحقوق لنا ص ١١٩ — ١٥١ ن ٦٠ — ٨٨ وتعلق بالملكية الشائعة انظر الحقوق

لنا ص ١٦٣ وملكية المراسلات ص ١٦٥

٤ — الحقوق لنا ص ١٥٦ وما بعدها

الاعتساف في الحق والانصراف فيه بقصد الإيذاء على ما يخالف رسالته العمرانية ، عمل غير مقبول .

وفي ذلك تقول القوانين الأجنبية شيئا غير قليل . المادة ٢٢٦ مدني ألماني « لا يعتبر استعمال الحق مقبولا إذا انصرف ذلك الاستعمال إلى مجرد الأضرار بالغير » (١) وقالت المادة ٨٢٦ منه ما يأتي « إذا أصر الشخص الية على الأضرار بالغير وقام نحوه بأعمال تخالف العادات الحسنة ، وجب عليه التعويض (٢) » . وقالت المادة ٩٠٣ مدني ألماني بشأن الملكية . « يجوز لمالك الشيء في غير الأحوال المحظورة بحكم القانون أو فيما يمس حقوق الغير ، أن يتصرف في ذلك الشيء كما يشاء وأن يمنع الأشخاص الآخرين من القيام فيه بأي عمل ما (٣) » . وفي القانون النمساوي تقول المادة ١٣٠٥ . « لا يسأل الإنسان عن الضرر الذي يتسبب فيه للغير إذا ما استعمل حقوقه (٤) » . وقررت المادة ١٢٩٥ فقرة ٢ من القانون النمساوي المعدل سنة ١٩١٦ « بأنه يلزم بالتعويض كل من استعمل حقه بطريقة مخالفة للعوائد الحسنة ومع تهيت النية على الإيذاء بالغير » . وورد بالمادة ١٤٨ من القانون الصبني المعمول به من سنة ١٩٢٩ ما يأتي « لا يجوز أن يكون القرض الأصلي من استعمال الحق مجرد إيذاء الغير . » وجاء بالقانون المدني السويسري الموضوع سنة ١٩٢٧ والمعمول به سنة ١٩١٢ بالمادة . « كل إنسان ملزم باستعمال حقوقه وتنفيذ التزاماته طبقاً لأصول المقررة في حسن النية (٥) » وورد بالتمانون السوفييتي الموضوع سنة ١٩٢٣ تلك القاعدة التي تزعمت القوانين السوفييتية . « الحقوق المدنية يحميها القانون إلا في الأحوال التي تستعمل فيها تلك الحقوق استعمالاً يتجه في طريق معارض للغرض المرجو منها اقتصادياً واجتماعياً . »

وقال مشروع القانون البولوني بمادته ١٠ « يعتبر باطلا وليس له أي أثر قانوني كل التزام مخالف للغرض الاجتماعي والاقتصادي المعين بالقانون » .

art. 226 l'exercice d'un droit n'est pas admissible, lorsqu'il — ١
a seulement pour but de nuire à autrui. »

art. 826 : « celui qui a à dessein nu à autrui par des — ٢
agissements contraires aux bonnes mœurs est tenu de réparer le
dommage . »

art. 903 : « le propriétaire d'une chose peut, sauf l'effet des — ٣
prescriptions de la loi ou les droits des tiers, disposer de cette
chose à son gré, et exclure toutes les autres personnes. »

art. 1305 : « . . . ou ne repond pas du dommage que — ٤
l'on cause à autrui en usant de ses droits »

art. 2 : « chacun est tenu d'exercer ses droits et d'exécuter — ٥
ses obligations selon les règles de la bonne foi. L'abus manifeste
d'un droit n'est pas protégé par la loi. »

أما القانون البولوني نفسه فقد ورد به بالمادة ١٣٥ ما يأتي . « كل من استعمل حقه فأضر الغير بقصد أو إهمال وجب عليه تعويض الضرر وذلك فيما إذا كان قد تعدى الحدود التي يقضى بها حسن النية أو يعينها الغرض الذي من أجله تقرر له ذلك الحق »

وورد بالمادة ١٢٤ من القانون اللبناني « يلزم أيضا بالتعويض كل من تسبب في إلحاق ضرر بالغير إذا ما تعدى وهو في طريق استعمال الحق الحدود المعينة في حسن النية أو الحدود التي تعينت للغرض الذي من أجله تقرر له ذلك الحق » .

ويقول قانون العقوبات الإيطالي بالمادة ٦٤١ « كل من أخفى حاله الشخصية الخاصة باعساره أو تعاقد عن التزام بذية عدم القيام به يعاقب بناء على شكوى الشخص المضاد بالحبس لمدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين ألف ليرة ، وإذا حصل القيام بالا لتمام قبل صدور الحكم بالعقوبة سقطت الجنيحة »

* * *

هذا ما قطعته نظرية التوازن في الحقوق أو نظرية الاعتساف في استعمال الحق، في ميادين القمه والقضاء والتشريع ، ولقد أصبحت الآن وقد اندمجت في الأصول القانونية العامة ولها ما لها وعليها ما عليها . والعبرة بها في مجال العمل وما تكشف عنه القضايا مما تسفر ملبساتها عن نية مبيتة لسوء وغدر بالغير . وهنا يأتي دور الجزاء في لعب دوره ليضع كل واحد عند حده حتى لا يصبح القانون لعبة في يد الفرد . وانا قد أردنا الاجتزاء فيما أخرجناه لما للنظرية من سعة المجال واتساع الميدان ولما يدور حولها من مختلف وجهات النظر من حيث التقدير العملي والوزن العلمي أيضا . والله الموفق .

العدد التاسع والعاشر فهرست السنة الخامسة والعشرون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض والابرار الجنائية دفاع شرعى . خفير . إطلاق النار على متجمعين أعتقد أنهم كانوا متحفزين للاعتداء على آخرين وذلك بقصد تفريقهم والحيولة بينهم وبين تنفيذ مقصدهم . قيام اعتقاده على أسباب معقولة . وعدم تجاوزه حدود الدفاع الشرعى . لا عقاب . بلاغ كاذب . ذكر اسم المبلغ ضده فى البلاغ . لا يشترط . تعيينه بصورة دلة على أن المتهم إنما قصد شخصا بعينه . يكفى (المادة ٢٦٤ ع - ٣٠٥)	٥ ابريل سنة ١٤٣٣هـ	٤٩٣	٨٣
اختلاس أشياء محجوزة . نقل المحجوز الى المكان المعين لبيعه فيه . ليس بواجب على الحارس . عدم قيامه بذلك . لا يعد امتناعا عن تقديم المحجوز مكونا للركن المادى لهذه الجريمة . تعهد الحارس بنقل المحجوز . اخلاؤه بهذا الاتفاق لا تأثير له فى تكوين الجريمة (المادة ٢٩٦ ع - ٣٤١)	» » »	٤٩٥	٨٤
١ - عقوبة . تقديرها فى الحدود المقررة بالمادة المنطبقة موضوعا . تقدير ظروف الشدة أو الرأفة . من سلطة محكمة الموضوع . توقيع عقوبة على متهم فى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢/١ ع فى حدود المقرر بهذه المادة . تحدث المحكمة فى حكمها عن جرائم قالت بسبق اتهامه فيها . اعتبارها تلك الجرائم ظرفا مشددا . مناقشتها فى ذلك لدى محكمة النقض . لا تقبل مطالبتها بتقديم صحيفة سوابقه . غير واجب مادامت هى لم تغلظ عليه العقاب على اعتبار أنه عائد .	» » »	٤٩٨	٨٥
٢ - استجواب المحكمة . حظره . مقرر لمصلحته . متى يكون الاستجواب باطلا ؟ عند حصول الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو محاميه . للمتهم أن يقبل استجوابه ولو ضمنا (المادة ١٣٧ تحقيق)	» » »	٤٩٩	٨٦
٣ - ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض . موضوعي حكم . تسببه مخالفة المبادئ المنصوص عنها فى المادة ٣ من	» » »	٥٠١	٨٧

العدد التاسع والعاشر فهرست السنة الخامسة والعشرون

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
		القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ البيانات الواجب ذكرها في الحكم الذي يعاقب على هذه المخالفة . عرض الشارع . الارتفاع الذي بلغه البناء .
٨٨	١٢ أبريل ١٩٤٣	استئناف . ميعاده . صدور الحكم في يوم كان يجمله المتهم دفع المتهم بذلك . الميعاد لا يبدأ في حقه إلا من يوم علمه رسمياً بصدوره . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً دون الرد على ما دفع به . قصور .
٨٩	» » »	ضرب . انتواء المتهم وخصمه الاعتداء كل منهما على الآخر على اثر نزاع حصل بينهما . تنفيذ كل منهما مقصوده بضرب غريمه . كلاهما معتد ومعاقب على فعلته . لا تفريق بين من أبدأ ومن لم يبتدىء . انتفاء حق الدفاع الشرعى في هذه الحالة .
٩٠	» » »	قذف وسب . تنازل المجنى عليه في هذه الدعوى . أثره . لا يتعدى حقوقه المدنية . لا يبنى عليه إنقضاء الدعوى العمومية
٩١	» » »	حكم . تسببه . مجرد اعتذار المتهم عن عدم حضور الجلسة وطلبه التأجيل . لا يعد من الطلبات الجديدة . الواجب الرد عليها عند رفضها .
٩٢	» » »	إخفاء أشياء مسروقة : ١ — فاعل السرقة . عدم معرفته أو عدم رفع الدعوى عليه . ليس ضرورياً لمعاقبة المخفى . ٢ — الشيء المسروق . ادعاء المخفى ملكيته له . التحريات التي أجراها المالك له توصل الي اكتشاف سرقة . اقتناع المحكمة بأن هذا الشيء مسروق ومعاقبة المخفى لا تثريب عليها في ذلك . هي غير مقيدة بقواعد الاثبات المدنية في إثبات واقعة جنائية .
٩٣	» » »	سرقة . شروع فيها . كسر المتهم باب المنزل وفتحه . كسر باب قاعه بقصد السرقة منها . مفاجأته قبل أن يتم مقصده .

السنة الخامسة والعشرون

فهرست

العدد التاسع والعاشر

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
شروع في سرقة ولو لم يكن قد دخل القاعة . (المادة ٢٧٣ ع - ٣١٦)			
موازنين . ادانة المتهم في جريمة أنه وجد عنده بغير مبرر ميزان قباني غير مضبوط . البيانات الواجب ذكرها في الحكم على المتهم . الاعتماد في إثباته على مجرد كونه وزانا عموميا . لا يكفي . (القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩)	١٩ أبريل ١٩٤٣	٥١٢	٩٤
ارتباط . تقدير ارتباط الجرائم المسندة الى المتهم ارتباطاً يستوجب توقيع عقوبة واحدة . موضوعي . متهم . إحرازه مخدراً ثم دسه لغيره والتبليغ في حقّه كذبا بإحرازه . توقيع عقوبة عليه عن جريمة الاحراز . وعقوبته عن جريمة البلاغ الكاذب . لا تترتب على المحكمة .	» » »	٥١٤	٩٥
رشوة . متى يعد الموظف مرتشياً ؟ علة عقابه . الاتجار الفعل بالوظيفة . الراشي كونه جادا في الارشاء أو غير جاد . لاتأثير له مادام عرضه جديا في ظاهره . جريمة الراشي . متى تتحقق ؟ في حالة قبول الموظف قبولاً جديا . رفض الموظف العرض صراحة أو مجرد تظاهره بالقبول . جنحة شروع في إرشاء (المواد ٨٩ و ٩٠ و ٩٦ ع - ١٠٣ و ١٠٤ و ١١١)	» » »	٥١٨	٩٦
وقف التنفيذ . الحكم بعقوبي الحبس والغرامة . سلطة المحكمة في الامر بوقف تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين أو كليهما (المادة ٥٢ ع - ٥٥)	» » »	٥٢٢	٩٧
حكم تسببيه . دوران النزاع حول مسألة فنيه . طلب المدعى إلى المحكمة الابتدائية . ندب خبير لفحص حبر العقد المطعون فيه بالتزوير ، عدم إجابة هذا الطلب ابتناء على رأي المحكمة الشخصية . تقدم المدعى إلى المحكمة الاستئنافية بتقرير فني مخالف لرأي المحكمة الابتدائية وطلبه اجراء تحقيق لاستجلاء حقيقة الامر . وجوب التعرض لهذا الطلب وتحقيقه .	» » »	٥٢٦	٩٨
غش البضاعة . المادة ٣٤٧ ع الملقاة . القانون رقم ٤٨	» » »	٥٢٩	٩٩

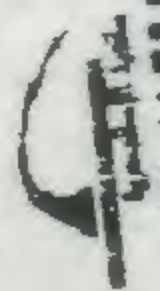
ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
لسنة ١٩٤١ الذي استبدلت به تلك المادة . مجرد عرض البضاعة في السوق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها . شروع في الغش معاقب عليه عدم تعيين مشتر بالذات . لا تأثير له	١٩ أبريل ١٩٤٣	٥٣١	١٠٠
محال عمومية . المحال التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . فتح ناد للعب القمار بدون ترخيص لا يعاقب صاحبه عن جريمة فتحه بغير إحصار سابق . عقابه . بمقتضى المادة ١٩ من القانون المذكور . المحال الواجب الاخطار عنها مقدما	» » »	٥٣٤	١٠١
إثبات قواعد الاثبات المقررة في القانون المدني . ليست من النظام العام . تمسك المتهم بعدم جواز اثبات قيمة الشيء المجلس بالبيئة بعد سماع الشاهد . تنازل منه عن حقه في المطالبة بالاثبات بالكتابة (المادة ٢١٥ مدني)	» » »	٥٣٤	١٠٢
١ - تكليف بالحضور . البيانات الواجب ذكرها في ورقته الاشارة في هذه الورقة إلى مادة القانون القديم بدلا من المادة المعمول بها . استدراك النيابة هذا الخطأ في جلسة المحاكمة وسير الدعوى على أساس المادة الصحيحة . لا تأثير لذلك الخطأ (المادة ١٣٠ تحقيق)	» » »	٥٣٦	١٠٣
٢ - سب وقذف . متى يكون الاستفزاز معفيا من العقوبة إذا لم يتوافر ركن العلانية . (المادة ٣٤٧ ع - ٣٩٤) (٢) قضاء المحاكم المختلطة	١٧ نوفمبر ١٩٤٢	٥٣٦	١٠٣
وقف . الواقف حقه في النظارة . تمثيله للوقف . جواز ادخال المستحقين للدفاع عن الوقف بغير مساس ولاية الناظر عدم بطلانه إذا أثبت المدين الواقف أن لديه أملاكا تنفي لسداد الدين . الشروط العشرة . تأثيره بنظرية سوء استعمال الحق	١٩ يونيو ١٩٤٥	٥٤١	١٠٤
١ - قوة الشيء المقضى فيه - وجوب وحدة الاشخاص والسبب والموضوع وحدة تتم فيها الرغبة عن وضع حد للنزاع			

العدد التاسع والعاشر

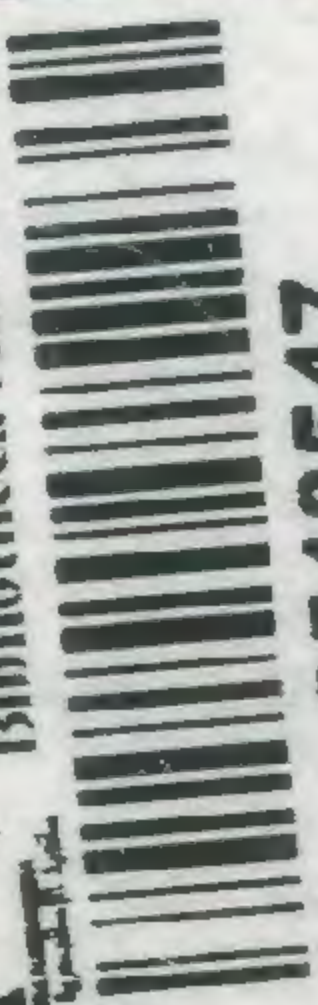
فهرست

السنة الخامسة والعشرون

رقم الحكم	المصحفة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			<p>وبالقدر الذي يرغب فيه في جاية النظام من تعدد النزاع بعناصره الثلاثة</p> <p>٢ - صدور حكم ضد شركة تأمين نهاية هذا الحكم على أساس معين ، عدم جواز نظر الدعوى إذا ظهر في حكم آخر بطلان هذا الأساس في دعوى أخرى ولنفس المؤمن لها - كأن يحكم في الدعوى الأولى أن سيدة من مواليد ٨٥ وفي الثانية أنها من مواليد ٧٥ - حقه في المطالبة بالفرق في دعوى مستقلة لاختلاف دعوى التنقيص في الموضوع والسبب عن دعوى الشركة المحكوم فيها ضدها - الأخذ بقوة الشيء المحكوم فيه بدرجة لا يجوز فيها المساس بحق لم يمس بالدعوى الأولى مساساً ظاهراً أو خفياً - دعوى الالتزام بالقسط المقرر غير دعوى فسخ عقد التأمين - وجود حكمين نهائيين في موضوع واحد ولسبب واحد ومن نفس الأشخاص يؤخذ بالآخر منهما</p> <p>٣ - المادة ٢٣٢ وطني وضعت بطريق أدق وأقطع في تحديد مترع القوة التمانونية للدعوى بخلاف المادة ٢٩٧ مختلط و١٣٥١ فرنسي</p> <p>محاضرة (التوازن في عناصر الكيان الوجودي وفي الحقوق العامة والخاصة - جزاء الاختلال التوازني والتعسف الخاص عملياً وقضائياً) التي ألقاها حضرة صاحب العزة الدكتور عبد السلام ذهني بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة بنادي المحامين الوطنيين في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥</p>



Bibliotheca Alexandrina



0542547